القسم الثالث

العالم المنقسم

تناثر الأمبراطوريات الاستعمارية

obeikandl.com

obeikandl.com

الكتاب الأول

الحرب العالمية الثانية

لم تضعف اوروبا بفعل تأخرها الاقتصادي وحركات التحرر الآخذة في النمو بين الشعوب المسودة فحسب ، بل ضعفت كذلك بفعل الانقسامات العميقة التي اقامت الدول بعضها في وجه بعض . فان الخلافات التي برزت بين المنتصرين في مؤتمر الصلح قد استمرت وتفاقمت حين ادى رجحان كفة الانعزالية الاميركية الى اعراض الولايات المتحدة عن كل تعاون دولي فعلي . وازداد « سوء التفاهم الوداديء بين فرنسا وبريطانيا العظمى في المسائل المتعلقة بالشرق ومسائل التعويضات ونزع الاسلحة على السواء . فعزز هذا الانشقاق موقف المطالبين باعادة النظر : المستائين منهم كايطاليا ، والمهزومين ، ولا سيما المانيا التي توفقت ، على مراحل ، الى تصفية التعويضات ، واستعادت مركزاً من المرتبة الاولى في الدبلوماسية الاوروبية بفضل معاهدة « لوكارنو » .

لم تمس هيئة الامم محكمة الرقابة العالمية التي حلم بها الرئيس ولسون ، ولم تكن سوى جهاز اوروبي في الدرجة الاولى ، تسيطر عليه الدول الكبرى ، ولا سيما فرنسا وبريطانيا العظمى ؛ وقد برهنت عن عجزها في اقامة التعاون العام التلقائي ضد التعديات . وبقي نشاطها محصوراً في المسائل الصغرى ، بينما عولجت كافة المسائل الهامة بمعزل عنها عن طريق مفاوضات مباشرة بين الدول الكبرى . لذلك فان تقسيم الكرة الارضية ، الذي تحقق في معاهدتي السنة ١٩١٩ والسنة ١٩٢٠ ، والذي ما لبثت ايطاليا والاتحاد السوفياتي والبلدان المهزومة ان اعترضت عليه ، لم يرتد طابع الديمومة .

فمنذ السنة ١٩٣٠ ، شقّت الطريق امام الفاتحين ، وخُلق « وضع قابل الانفجار » بفعل ادعاءات اليابان وايطاليا اللتين استندتا فيها الى كثافة سكانها المطردة الارتفاع ، وادعاءات الشعب الالماني الآخذ في الاختناق في رقعة ضيقة جداً . وقد يسر نجاحات هذه الدول نفور الحكومات من تنظيم الامن الجماعي والتسليم بتعاون دولي ضد التعدي ؛ وبرزت حينذاك مثل هذه الاشعرة الشعبية : « العقوبات تعني الحرب » ، ويجب « حصر النزاعات » لا توسيعها . ومن جهة ثانية ، رأى شطر هام من الرأي العام ، في الدكتاتوريات العسكرية ، عاملاً اساسياً من

عوامل مقاومة الاتحـــاد السوفياتي ، وكانت مناهضة موسوليني وهتلر للبلشفيكية واحداً من اعظم عنـــاصر نفوذهما ؛ يضاف الى ذلك اخيراً ان الخوف من تحول ايطاليا والمانيـــا الى الشيوعية ، والرغبة في تحاشي استياء اليابان التي قد تهدّد مستعمراتهم الآسيوية ، حملا خصوم هذه الدول على مراعاة جانبها وتجنب تكبيدها هزائم معنوية من شأنها اسقاط حكوماتها .

وهكذا نجحت اعمال القوة اليابانية في منشوريا والصين ، واحتـــلال ايطاليا لاثيوبيا ، والتدخل الجرماني الايطالي في الحرب الاهلية الاسبانية ، وضمّ النمسا (انشلوس) وتجزئـة تشيكوسلوفاكيا (الشكلان ٩ و١٠) . وبالمقابـــلة تفكك جهاز التحالفـات الذي انشأه المنتصرون ، وعُزلت تشيكوسلوفاكيا ، فأسرعت بلدان اوروبا الوسطى والشرقية الى انتهاج السياسة التي توافقها : ابتعدت رومانيا ويوغوسلافيا وبولونيا عن فرنسا وولت وجهـــا شطر ايطاليا والمانيا ، بينما عادت بلجيكا الى انتهاج « سياسة خارجيـــة بلجيكية بحتة » . ثم جاء استسلام مونيخ الذي تخلى لهتلر عن بوهيميا ، الحصن الامامي للدفاع الروسي ، يقلب التوازن الاوروبي لصالح المانيا ، وينحر الامن الجماعي ، ويقضي في المهـــد على التحالف المرتسم بين انكلترا وفرنسا والاتحاد السوفياتي . فكان مقدراً للحرب العالمية الجديدة ، التي اندلعت بعد مرور خمس وعشرين سنة على الحرب الاولى ، ان تستعجل التطور الذي ابتدأ في السنة ١٩١٤ .

الفصل الأول

الحربان العالميتان

« لقد حدث لي مرتين ، في حربين مختلفتين ، يفصل بينهما اكثر من عشرين سنة ، ان سمعت ضابطين من حاملي الشهادات يقولان عن التعليم الذي تلقوه : « ان المدرسة الحربية خدعتنا » .

« مارك بلوك »

طوال فترة الخمس وعشرين سنة هذه ، استوطن القلق والجزع قلوب البشر ؛ ومرد ذلك الى ان الحرب تسلطت على العقول : الحرب التي خيضت بين السنة ١٩١٤ والسنة ١٩١٨ ، وذكرى فظاعاتها وآلامها ، والخشية من تجددها ، وتجددها بالفعل في السنة ١٩٣٩ . فقد كان من شأن ضخامة عدد المجندين الواقفين في وجه العدو بحكم الخدمة العسكرية الالزامية التي اصبحت شاملة حقاً ، وانقلاب ظروف الحياة الذي عانت منه كافة طبقات المجتمع وكافة بلدان العالم ، واتساع مدى الخسائر في الارواح والثروات التي يمنى بها المنتصرون والمهزومون على السواء تقريباً ، ان الحرب لم تعد ، في حياة الشعوب ، حدثاً عابرا يستعاد النشاط والعافية بعده بسرعة متفاوتة ، بل ارتدت طابع كارثة وطنية لا تسدّ ثلمتها . وطيلة ما بين الحربين ، خدت قلقلة الاقتصاد ، واضطراب العلائق الدبلوماسية ، وعنف الادعاءات القومية وحدّة المنازعات من اجل ايجاد الاسواق ، والعداء بين العالم الرأسمالي والعالم السوفياتي ، توتراً دبلوماسياً شبه دائم دفع بالدول الى تكريس شطر هام من مواردها لاعداد العدة للحرب ، والى تطبيق اخر ما توصل اليه العلم والتقنية في تعليم جيوشها وتجهيزها . ولذلك حدثت في « فن الحرب » واساليب المعركة واستخدام الاسلحة تطورات عميقة غيرت وجه المعركة البرية والمعركة البحرية تغييرا كليا . وقد اسهمت محاولة الدول الفاشستية اليائسة فرض هيمنتها على العالم في طبع الحرب العالمية الثانية بطابع الحرب الشاملة ، الضارية ، التي تجاوزت تجاوزا بعيدا كل ما شوهد من ذي قبل .

١ – فن الحرب والعدد الحربية خلال الحرب العالمية الاولى

منذ السنة ١٨٧١ لم تحدث نزاعات تقابلت فيها جيوش الدول الكبرى . فلم تتوفر من ثم لاركان حربها ، المسؤولة عن اعداد وادارة العمليات ، خبرة حربية شخصية باستثناء خبرة الغزوات الاستعمارية في بعض البلدان . وقد استوحيت مفاهيمها من درس النزاعات الاخيرة في افريقيا الجنوبية ومنشوريا والبلقان ، والاختراعات التي طورت عدد الحرب ، وطورت من ثم ظروف المعركة . وكان الكل مقتنعين بان الحرب لا يمكن ان تطـــول ، وبان النصر سيحرز بمعارك طاحنة قصيرة . فاعدوا العدة من ثم لمثل هذه الحرب . وقد قال غليوم الثاني في شهر آب من السنة ١٩١٤ : « سوف نعود الى ديارنا في عيد الميلاد » .

الا ان الحرب التي اندلعت في هذا التاريخ قد دامت اربع سنوات ظهرت خلالهـا اسلحة جديدة وظروف معارك غير مرتقبة ارغمت اركان الحرب على اعادة النظر كليا في مفاهيمها واساليبها . فتطور الجيش ووجه المعركة من ثم تطورا كبيرا خلال العمليات ، وكانا في السنة ١٩١٨ مختلفين اختلافاً كبيرا عنهما في السنة ١٩١٤ .

مفهوم المعركة في السنة ١٩١٤

للمرة الاولى ، ستتجابه الدول الكبرى – باستثناء بريطانيا العظمى – بجيوش وطنية استند في تأليفها الى مبدأ « الامة في حرب » . فان هذه الجيوش المعبأة بحكم الخدمة العسكرية الالزامية ، أتاحت ارسال أعداد كبرى من المجندين الى خطوط القتال في حين زادت التحسينات التقنية من قوة النار . لقد اصبح اطلاق النار اكثر دقة وتواصلا بفضل استعمال البارود B (وقد حل محـل البارود الاسود) الذي لا ينشر دخاناً ، ولا يوسخ جدران المدافع الداخلية ، فيتيح من ثم رماية سريعة ، وبفضل استعمال بندقية تطلق طلقات نارية متواترة ، وبفضل استعمال المدفع الرشاش . وكان من شأن هذا الاخير منع كل تجمع عسكري كثيف حتى مسافة ٢٠٠٠ متر ، ومن شأن البندقية الفرنسية (ليبل » ان تصيب الهدف على مسافة ٨٠٠ متر ، وامتدت فاعلية المدفع من عيـار ٧٥ حتى مسافة ٥ كيلومترات ، والمدفعية الثقيلة الالمانية حتى ١٢ كيلومترا . وفي منطقة المعركة هذه المتراوح عمقها بين ٦ كلم و ١٢ كلم ، وجب ان تتوزع القوى كي لا تؤلف هدفاً سهل الاصابة ؛ وان يطبق « فراغ ساحة المعركة » الذي سبق للبوير ان حققوه ، وان ينتشر المشاة ويطلقوا النار بتواتر وينقدموا الى الامام تباعاً على ان يعمدوا بين تقدم وآخر الى الانبطاح ارضاً واستخدام الملاجىء الطبيعية او حفر ملاجىء فردية بواسطة الادوات التي ينقلونها . وقد بوشر استخدام ثورتين تقنيتين حديثتي العهد : فمن جهـــة ، محرك الانفجار الذي اتاح نقـــل وتوزيع الجيوش برا بمزيد من السرعة وجمع المعلومات جوا بواسطة الطائرة او المنطاد المسير ، ومن جهة ثانية ، التلغراف اللاسلكي والهاتف اللذان اتاحا الاتصالات السريعة .

قواعد استخدام الاسلحة

في المانيا تمخضت قيـــادة الاركان العامة ، المشبعـــة بتعاليم « مولتكه » و « شليفن » ، بمـــذهب متلاحم يتفق والحرب المرتقبة على جبهتين وظروف النزاع ضد الجيش الفرنسي الذي توفر له المـدفع الممتاز من عيار

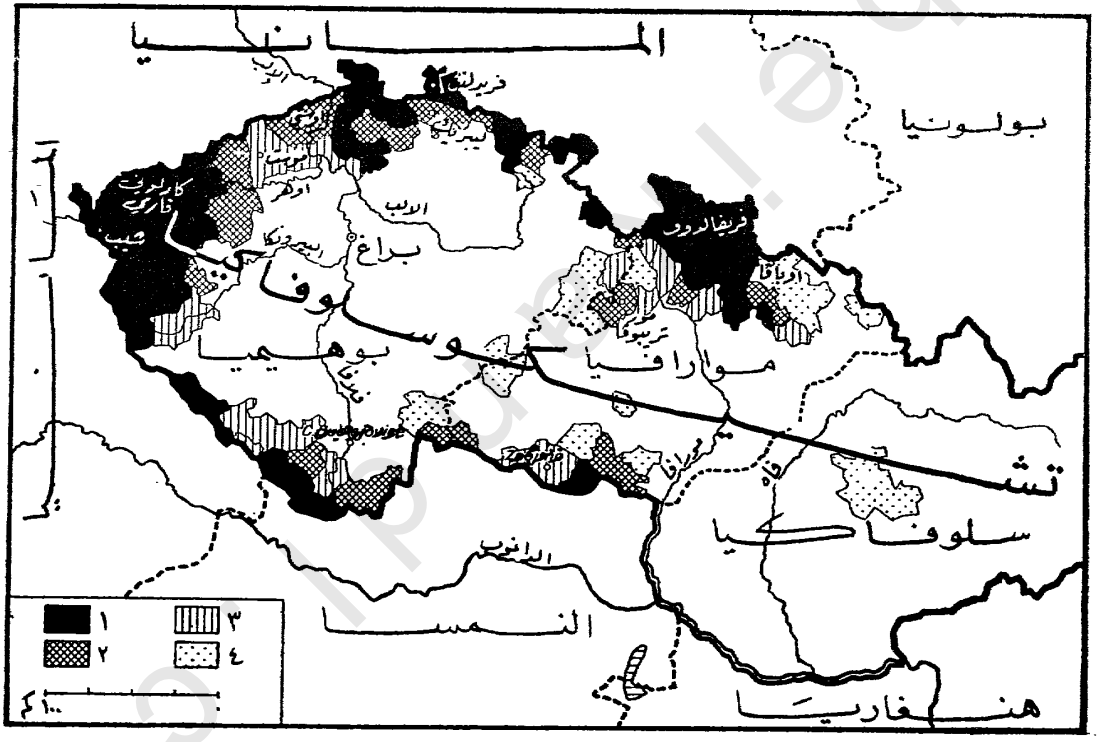

الشكل ٩ ـ توزع الالمان في تشيكوسلوفاكيا بين ١٩١٨ و ١٩٣٩

١ ـ اكثر من ٩٠ ٪ ، ٢ ـ بين ٧٠ و ٩٠ ٪ ، ٣ ـ بين ٤٠ و ٧٠ ٪ ، ٤ ـ بين ٢٠ و ٤٠ ٪ .

٧٥ والتحصينات القوية التي شيّدها « سيريه دي ريفيير » . فان الوضع يفرض نصراً سريعـــاً وحاسماً على فرنسا ، والقضاء على العدو سوف يتحقق بهجوم ضـــار يستلزم مناورة تطويقية وهجوماً جانبياً . لذلك شدّدت انظمـــة المشاة الموضوعة في السنة ١٩٠٦ وانظمة الخدمة في الارياف الموضوعة في السنة ١٩٠٨ ، على الروح الهجومية وضبط وقوة اطلاق النار ، وعلى عامل المفاجأة الاساسي . وانما النصر حليف الفريق الذي يتغلب على نار الفريق الآخر بمزيـــد من السرعة ؛ فيجب ان تسيطر على اعمال المشاة فكرة واحدة : « الى الامام ، هجوماً على العدو ، مهما كان الثمن » ... « ويقوم الهجوم باطلاق النار على العدو من اقرب مسافـة . وفي الهجوم بالسلاح الابيض يتكرّس النصر على العدو » . فسلاح المشاة هو من ثم السلاح الرئيسي لانـــه وحده « يتغلب على المقاومة الاخيرة . انه يحمل عبء المعركة الرئيسي ويقدم اسمى التضحيات » .

بيد ان هذه الانظمة تعترف « بحتمية المراحل الهجومية » التي يفرضها اقتصاد القوى قبـل العودة الى الهجوم . ولذلك وُجّه تعليم الضباط والجنود نحو الاعداد الدقيق لاستخدام طبيعة الارض وللاعمال في الارياف ؛ وتحقيقاً لهذه الغاية اعتمدت عدّة ملائمة كامـلة : عتاد متحرك يستخدم بالجملة ، كالمدافع القصيرة من عيار ١٠٥ و٢١٠ لاجل تدمير التحصينات (اتاحت مادة المليتيت خرق عقود مبنية تبلغ المتر سماكة) ، والمدافع الطويلة البعيدة المدى والمـدافع الثقيلة من عيار ١٥٠ لاجل ضرب مدفعية العدو .

اما في فرنسا ، فان « فوش » ، الذي عـــلم « ان معركة خاسرة هي معركة نعتقد باننـا خسرناها ، لان المعركة لا تُخسر معنوياً » ، والكولونيل « دي غرانميزون » ، قـد نوّها بتفوق السلاح الابيض وروح « الهجوم على الرغم من كل شيء » . وان اراء الكولونيل دي غرانميزون ، التي هي نقيض تعاليم الحرب المنشورية ، قد اعتُمدت في التعليمات حول سلوك الوحدات الكبرى والخدمة في الارياف ، التي وضعت في شهري تشرين الاول وكانون الاول من السنة ١٩١٣ . فبصدد سلاح الفرسان ، جاء « ان الهجوم على صهوة الحصان وبالسلاح الابيض هو اسلوب العمل النظامي العادي » . اما سلاح المشاة فهو السلاح الرئيسي ... الذي [يمكن القول] عن سيره الى الأمام حتى الالتحام بالعدو انه حاسم ومحتم » ... وفي هذا القول تأكيد لتفوق الحركة بالنسبة الى النار ، ولتفوق العدد بالنسبة الى العتاد . فتصبح المدفعية من ثم سلاحـاً تكميلياً ، ويهمل اطلاق النار واستخدام الادوات ، وتعتبر مفاهيم السلامة وتوزيع الجيوش على مسافات مختلفة من الجبهة اموراً ثانوية .

وقد لخص القائد « هير » هذه الآراء كما يلي : « سوف تكون الحرب حرباً قصيرة الامـد ، تتنقل فيها الجيوش بسرعة وتلعب فيهـا المناورة دوراً رئيسياً : سوف تكون حرب حركة . وسوف تكون المعركة في جوهرهـا نزاعاً بين سلاحي المشاة ... يجب ان يكون الجيش جيش مجندين كثيرين لا جيش عتاد ... لن تكون المدفعية سوى سلاح ثانوي ... وقد يكون التلبك بمدفعية وفيرة دون اية جدوى ... »

الشكل ١٠ ـ التغييرات الاقليمية في اوروبا بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩.

١ ـ عودة السار الى المانيا (١٣ كانون الثاني ١٩٣٥) ، ٢ ـ المنطقة غير المحصنة التي احتلتها المانيا ثانية (٧ اذار ١٩٣٦) ، ٣ ـ ضم النمسا (١١ اذار ١٩٣٨) ، ٤ ـ ضم السوديت (٣٠ ايلول ١٩٣٨) ، ٥ ـ استقلال سلوفاكيا (١٤ اذار ١٩٣٩) ، ٦ ـ اقامة محمية بوهيميا ـ مورافيا (١٦ اذار ١٩٣٩) ، ٧ ـ ضم ميمل (٢٢ اذار ١٩٣٩) ، ٨ ـ احتلال ايطاليا لألبانيا (٧ نيسان ١٩٣٩) .

المبادهة في ايدي الالمان

حين اندلعت الحرب ، ارتكب كافة القادة العسكريين من ثم الاخطاء نفسها بتقديرهم قوّة الهجوم اكثر من قوّة الدفاع الى حد بعيد . وبعد حين ، تكيفوا بحسب الظروف الجديدة غير المرتقبة . ولكن فريق هندنبورغ – لودندورف– هوفمن هو ما احسن التكيف قبل سواه . فهم الالمان من استلموا زمام المبادهة استلاماً شبه دائم تقريباً، في ما يتعلق بالعمليات وبالعتاد على حدّ سواء: مبادهة حرب الخنادق واحكام تقنية التحصن وراء الخنادق في الجبهة التي بلغت درجة من الكمال لم يعرفها اي جيش آخر . اساليب القصف المتواصل الشامل الذي يمحق مواقع العدو الدفاعية ، ثم القصف القصير المركز على نقطة واحدة الذي يتيح فتح ثلمة في الجبهة . وكانوا السابقين في استخدام الاسلحة الجديدة (باستثناء الدبابة) : الغازات السامة ، قاذفات اللهب ، قاذفات الالغام . كما انهم اتقنوا استعمال المدافع الرشاشة والقواصات ، واستخدموا الطائرات قبل غيرهم لقذف القنابل .

الشكل الجديد للحرب في الغرب الخنادق

بعد الهزيمة الالمانية في معركة المارن التي اوقفت محاولة اندفاع جانبي والتفاف استهلت بنجاح في بلجيكا في شهر آب من السنة ١٩١٤ ، وبعد فشل « السباق نحو البحر » بغية بلوغ « كاليه »، استقرت الجيوش المنهوكة في خنادق محفورة على عجل . وقد بدا استقرار الجبهة هذا للقيادة الألمانية وسيلة اقتصادية توفر لها حرية العمل في الشرق حيث كانت تنوي التوصل الى نتيجة حاسمة ؛ ولذلك سوف يرتدي تنظيم الجبهة طابع الديمومة بحيث لن يتمكن اي من الخصمين المتحاربين ، طيلة اربع سنوات ، من اختراقها ؛ وستصبح الجبهة مجموعة كاملة من التحصينات الممتدة على طول اكثر من ٧٠٠ كلم بين بحر الشمال والحدود السويسرية لن يطرأ عليها في بعض النقاط اي تبدل حتى السنة ١٩١٨ . فتغلبت النار على الحركة ولم تكن الحرب بعدئذ سوى « صراع يائس ضد المدفع الرشاش » وضد المدفعية . واتصلت الخنادق العميقة والمتوازية والمموجة الخطوط (بغية تأمين الحماية الجانبية والافادة جهد المستطاع من طبيعة الارض) بممرات ضيقة وطويلة ، وتقدمتها شباك من الشريط الشائك ؛ وانشئت فيها « مراكز صغرى » للمراقبة وملاجىء عميقة ، وزودت بعدد وفير من المدافع والمدافع الرشاشة . فألف المجموع حصوناً حقيقية . وانشىء وراء الخط الاول ، القريب من خطوط الاعداء ، خط ثان ، وخط ثالث احياناً بغية درء انهيار الجبهة بتوزيع القوى على مسافات مختلفة من الخط الاول .

كانت نتيجة هذه الحرب الموضعية ثورة في الفن العسكري . في العدة الحربية اولاً : فقد توجب ، حتى عند الألمان الذين كان لديهم مدفعية ثقيلة سريعة الاطلاق من عيار ١٠٥ و ١٥٠ و٢١٠ ، قادرة على قذف القنابل وفاقاً لخطوط مختلفة الانحناء ، الاكثار من استخدام مدفعية الخنادق : مدافع لقذف القنابل وفاقاً لخطوط منحنية جداً ، مدافع لقذف القنابل الصغيرة ، مدافع خاصة بالخنادق ، الخ . ، بينما اصبح المدفع الرشاش ، القادر على ضرب الزوايا الميتة

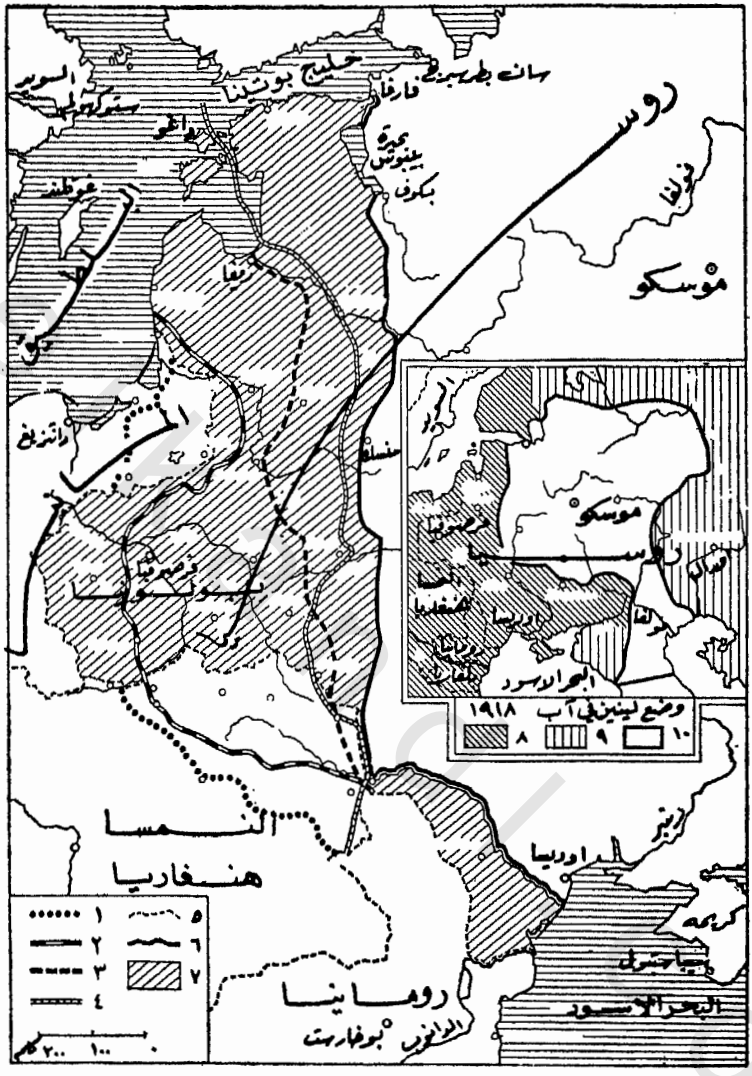

الشكل ١١ ـ الجبهة الشرقية ، ١٩١٤ ـ ١٩١٨

١ ـ اقصى تقدم روسي ، ٢ ـ الجبهة في نيسان ١٩١٥ ، ٣ ـ الجبهة في ايلول ١٩١٥ ، ٤ ـ الجبهة عند وقف اطلاق النار في السنة ١٩١٧ ، ٥ ـ حدود ١٩١٤ ، ٦ـ حدود ١٩١٧ الجديدة ، ٧ـ اقاليم خسرتها روسيا ، ٨ ـ اقاليم تحت نفوذ الماني في آب ١٩١٨ ، ٩ ـ اقاليم تحت نفوذ حليف، ١٠ـ اقاليم تحت سلطة حكومة موسكو .

ضرباً فاعلاً بقذائفه والحؤول دون اجتياز منطقة معينة امام الخطوط ، مع القنبلة الصغيرة ، خير سلاح دفاعي في ايدي المشاة .

بيد ان القيادة الفرنسية ، التي لم تسلم بسهولة بتنظيم اجهزة دفاعية شبيهة بأجهزة الالمان ، فقد تكيفت مرغمة بحسب هذه الظروف الجديدة المناقضة لتعاليمها . وقد عندت وقتاً طويلاً في العودة، باسرع وقت ممكن ، الى « الحرب في الارض المكشوفة » . ورغبة منهـا في تجنب « توانى الجنود » والمحافظة على روحهم الهجومية ، و « تهديد العـدو بخطر دائم » ، وايهـان جنوده ايهاناً متواصلاً – هـذا هو المقصود بتعبير « القضم » – ، قامت طوال السنة ١٩١٥ بهجمات محلية كثيرة طاحنة من اجـل الاستيلاء على اهداف لا أهمية حقيقية لهـا في اغلب الاحيان : كمركز مراقبة أو جزء من خندق ... ، لم تستهدف المناورة ولا المفاجـأة ولم تسفر الا عن خسائر فادحة في الارواح لا يبررها مبرر ، لا سيما وان الحاجـة الى الذخائر لم تكن لتسمح بضرب العدو بالقنابل ضرباً كافياً وفعالاً . وهكذا كانت « نوتردام – دي – لوريت » و « بوا له برتر » ، واكمة الـ « ايبارج » ، وقمة « هارتمنسويلركوبف » ، ومنطقة « سواسون » والـ « ارغون » (التي زرعت بالالغام) ، وتل « فوكوا » ، وغابـة « غروري » ، مسرح نزاعات دامية ، عقيمة ومثبطة ، طوال أشهر كاملة .

محاولات الهجوم في الغرب في السنوات ١٩١٥ و ١٩١٦ و ١٩١٧

امام هذه التحصينات القوية في الجبهة الغربية ، بات من الضروري التوصل الى نتيجة حاسمة ، امـا على ساحة معركة اخرى – حاول الالمان البحث عنهـا في الشرق ، ولن يجدوها الا في السنة ١٩١٧ (الشكل ١١ ،ص٣٣٥) ، وبحث الحلفاء عنها فـترة من الزمن في الشرق – ، واما بواسطة « منفذ » استخدمت من اجل فتحه اما اسلحة جديدة : كالغازات السامة ، والدبابة ... ، من شأنها اذهال العدو ، واما بسحق مركز العـدو بالقنابل ، الذي يفترض تفوقاً عظيماً في الوسائل . وعلى اية حال ، توجب تحطيم هـذا الدرع الدفاعي ، وفي سبيل ذلك تطورت العدد الحربية وفن الحرب . وقد اقنعت مجازر الشتاء باستحالة هجوم المشاة دون اعداد دقيق ، ودون ان تسبق المدفعية تقدمهم وترافقه . ولكن توزيع النجدات عـلى اماكنها ، وتنظيم نقاط الانطلاق وتجهيز الخطوط الخلفية ، تتطلب اسابيع عـدة ولا يمكن ان يغرب امرها عن مراكز رقابة العدو ودوائر استخباراته . يضاف الى ذلك ان الضرب بالقنابل طيلة ايام عدة بغية تقويض تحصينات العدو لا يترك اي مجال لعامل المفاجأة ، واذا تم الاستيلاء على خطه الامامي ، اصطدم المشاة المهاجمون بخط ثان سليم وتوجب عليهم القيـام بالاستعدادات الطويلة والباهظة النفقات نفسها . وهـذا ما يفسر الفشل الذريع الذي انتهت اليـه الهجمات الحليفة في منطقة « ارتوا » في اشهر آذار وايار وايلول ، وفي منطقة « شامبانيا » في شهري شباط وايلول من السنة ١٩١٥ .

حين قام « فالكنهاين » بهجومه على « فردان » ، في السنة ١٩١٦ ، لجأ الى اساليب جديدة

لتحقيق عامل المفاجأة : اخفاء النجدات والمعدات في غابات المنطقة الكثيرة ، ضرب عنيف جداً بالقنابل لفترة قصيرة (٩ ساعات عوضاً عن عدة ايام) يتولاه اكثر من الف مدفع ، قنابل مدفعية على الخط الاول ، قنابل من العيار الثقيل ، ٢٨٠ ، ٣٠٥ ، ٣٨٠ ، ٤٢٠ على الخط الثاني ، هجوم ٦ فيالق معاً على جبهة لا تتجاوز ٧٫٥ كلم طولاً . لقد كان لنجاحات الالمان وقع كبير في النفس ، ولكنها انتهت الى الفشل ، اذ ان القيادة الفرنسية نجحت في تأمين وصول النجدات والذخائر والمؤن الكافية بفضل تنظيم النقل بالسيارات على « الطريق المقدسة » . ويغلب ان القوى استبدلت تكراراً ، فقد اوهن ٦٦ فيلقاً بين شهري شباط وتموز ، ولكن الهدف المطلوب لم يُبلغ : فالجبهة الفرنسية لم تتصدع ، واذا كانت الخسائر الفرنسية فادحة ، فانها لا تكاد تتجاوز خسائر الالمان الذين حسبوا انها ستكون اعلى من خسائرهم بمرتين ونصف المرة .

اما الهجوم الفرنسي البريطاني على الـ « سوم » ، في شهر تموز من السنة ١٩١٦ ، فقد ابرز مرة اخرى دور المدفعية المتفوق : ليس دور المشاة بعد اليوم سوى احتلال الارض التي استولى عليها المدفع والدفاع عنها. فزيد من عدد المدافع البعيدة المرمى لمقابلة هجوم مدافع العدو بمثله، ومن المدافع الثقيلة لاجل حرب الخنادق ، واتقن تعيين مكان المدفعية بواسطة الصوت ، والرقابة البرية والرقابة بواسطة المناطيد المقيدة . ونظم جهاز كامل للاتصالات والتحويل استطاعت المدفعية بفضله ، ليلا ونهاراً ، وكلما طلب المشاة منها ذلك ، تركيز نيرانها على الاهداف الهامة وتوجيه ضرباتها على الفور الى مدافع العدو لاسكاتها ، واطالة عملية قصفها الخاصة .

وزود سلاح المشاة بمعدات اضافية تساعده على « الدرع » (خنادق ومدافع رشاشة وشريط شائك) الذي جعل الدفاع عملية رابحة منذ سنتين : مدافع خفيفة ، مدافع لقذف اللهب ، مدافع من عيار ٣٧ ، مدافع هاون . كما زوّد بقنابل صغيرة تقذف بواسطة البندقية (V. B.)، وبينادق رشاشة ، ومدافع رشاشة بلغت اربعة اضعافها من ذي قبل . وعلى الرغم من تدني عدد افراد هذا السلاح بالنسبة للاسلحة الاخرى (من ٧١ الى ٥٠ ٪) ، فان تزايد الاسلحة الذاتية الحركة قد زاد قوة نار المشاة زيادة عظيمة .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اعداد عملية الهجوم وتنفيذها قد ساعدتها الرقابة الجوية واجهزة معقدة للاتصال والتحويل بواسطة الهاتف والتلغراف اللاسلكي ولوحات تعيين المسالك والاسهم النارية ، التي امنت الاتصال بين المشاة والمدفعية والقيادة . واتاح التصوير من الجو ، الذي احكم في السنة ١٩١٥ ، تعييناً مسبقاً لنقاط الارتكاز الواجب تدميرها على جبهة الهجوم، كما ادارت الطائرات عملية اطلاق النيران وراقبت نتائجها . وكانت نسبة المدافع مرتفعة جداً : فقد اقتضى هجوم ١٦ نيسان من السنة ١٩١٧ مدفعاً خفيفاً ومدفع خنادق لكل ٢٣ جندياً ومدفعاً ثقيلاً لكل ٢١ .

بيد ان هذه الاستعدادات ، على غرارها في السنوات السابقة ، لم تكن لتخفى عن البصر . فقد اقامت القيادة الالمانية جهازاً دفاعياً مؤلفاً من ٣ او ٤ خطوط موزعة على مسافة ٥ او ٧ كيلومترات من الجبهة ، في ارض غير متساوية تكثر فيها الوديان والغابات . وقد سيطرت جوّاً في القطاع المهاجم ، فاستطاعت من ثم منع او مضايقة ادارة عملية القصف والرقابة ، وتعيين مراكز المدافع الفرنسية بسهولة . لذلك فان الضرب بالقنابل طيلة ثلاثة اسابيع من اجل شق طريق في الشريط الشائك ونيران المدفعية بالجملة طيلة خمسة ايام ، لم تحل دون انتهاء هذا الهجوم الى فشل ذريع دام .

تقدم الاسلحة الجديدة

وهكذا فبقدر زيادة المدفعية التي اصبحت سيدة ساحة المعركة من حيث كثافتها ومرماها وقوتها التدميرية ، تحسنت التحصينات كذلك واثبتت اجهزة خنادقها ومراتها الطويلة الضيقة قدرتها على مقاومة كل هجوم . فبدت المناورة وكأنها مستحيلة وتحتم ان لا تكون المعركة سوى هجوم الى الامام يحاول الامتداد الى الجناحين. وبالمقابلة تطور شكل الجيوش . فان الفيلق الفرنسي في السنة ١٩١٨ يختلف عنه كثيراً في السنة ١٩١٤ : ضم في السنة ١٩١٤ ١٠٠٠٠ جندي راجل ، مسلحين بـ ٩٦٠٠ بندقية و ٢٤ مدفعاً رشاشاً ، فاصبح يضم ، في السنة ١٩١٨ ، ٤٣٠٠ جندي راجل مسلحين بـ ٢٣٠٠ بندقية و ٤٢٠ سلاحاً حربياً آخر . وارتفعت قوة نار مدفعيته الى اربعة اضعافها، وقد استغني عن الاسلحة غير الجديرة بالبقاء وحلت الطائرة والسيارة محل سلاح الفرسان الذي اقتصر دوره على الاشتراك في المعركة على غرار سلاح المشاة ، وبالمقابلة احكمت انواع اسلحة جديدة ازدادت اهميتها يوماً بعد يوم : الاسلحة الذاتية الحركة . وقنابل الغاز او الايبريت ، التي من شأنها جعل مناطق واسعة غير صالحة للسكنى ، والطيران والدبابات بصورة خاصة . فقد استخدمت الطائرة منذ السنة ١٩١٤ للمراقبة والاستكشاف وادارة عملية القصف ، ثم اصبحت سلاح مطاردة منذ ابتكار الـ « فوكر » التي اتاحت اطلاق نيران المدفع الرشاش عبر محجر المروحة ؛ ومنذ السنة ١٩١٧ نشبت معارك ، لا بين طائرات منفردة ، بل بين اسراب يضم كل منها حتى ٥٠ او ٦٠ طائرة . وفي السنة ١٩١٨ اخذت الطائرات تهاجم تجمعات الجيوش على الارض . وحلت طائرات قصف خطوط المواصلات والمطارات والمستودعات محل المناطيد منذ صيف السنة ١٩١٥ ، ولكن النتائج ما زالت متوسطة بسبب ضآلة عدد الطائرات المشتركة في مثل هذه العملية (٤٠ في اقوى غارة على لندن) . وانتقلت السيطرة على الجو بالتناوب من معسكر الى آخر بحسب تقدم التقنية : فكانت في ايدي الالمان حتى السنة ١٩١٦ ثم في شهر ايار من السنة ١٩١٧ ، وفي ايدي الحلفاء ابان معارك فردان والسوم ، ثم في السنة ١٩١٨ . اما الدبابة التي جمعت بين النار والحركة ، فقد استخدمت استخداماً صوابياً للمرة الاولى في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩١٧ . فبدون اعداد مدفعية ، قذف الجيش البريطاني في قطاع « كمبريه » بدباباته الـ ٣٨١ وكأنها مدفعيات مدرعة باغتت العدو وشقت الطريق امام

سلاح المشاة محدثة في الخطوط الالمانية جيبا بقياس ١٢ كلم طولا و ٩ عرضاً . اجل ان الهجوم الذي شن على جبهة ضيقة جداً لم يؤد الى انهيار تحصينات العدو، ولكنه اثبت امكان الاستيلاء، بواسطة الدبابات، على عدة خطوط متعاقبة دون اعداد مدفعية وبخسائر طفيفة نسبياً . وهكذا اعدت الطريقة التي سوف تضمن نصر الحلفاء في السنة ١٩١٨ .

كانت احدى نتائج استخدام هذه الاسلحة الجديدة اشتداد الحاجة الى المجندين . فهي قد ارغمت القيادة على تخصيص عدد متزايد منهم لخدمات الداخل او المؤخرة : فان الدبابة التي تشترك في المعركة بمجندين والطائرة التي تطير بملاحها ومطلق مدفعها الرشاش تفترضان على التوالي ٤٦ و ٦٠ رجلا في المؤخرة لاصلاحها وتمهدها وتموينهما والاعاضة منهما .

معركة السنة ١٩١٨

لم يعد هناك من جبهة شرقية بعد الثورة الروسية وانسحاب الجيش الروماني . فكان من ثم لدى هندنبورغ ولودندورف ، في وجه ١٨٠ فيلقاً فرنسياً – بريطانياً وبلجيكياً، ١٩٨ فيلقاً سيحاولان بواسطتها شق طريق لهما في الجبهة الغربية . فاعد الهجوم على ضوء دروس معركتي كمبريه وريغا ، حيث اختبرت بنجاح الطريقة الهجومية الجديدة التي نادى بها الكولونيل « برونسولر » والتي بموجبها تسحب خيرة الفيالق من الجبهة الى مناطق بعيدة في المؤخرة . وتسند اليها مهام المناورة وتجهز بعتاد جديد، وتعوّد طرائق التسلل : على فرق الهجوم امتحان النقاط الضعيفة واختراقها والالتفاف حول النقاط المحصنة التي سوف تقهرها الخطوط التي تليها . ومن الطبيعي بعد ذلك ان يؤدي احكام عمل المدفعية في الكتمان ، وتجميع المدافع بالجملة في مراكز معينة ، واطلاق قنابل الغاز بوفرة – مما يقصر فترة الاعداد على ساعات قليلة – ونقل الجيوش من جبهة الهجوم تحت جنح الظلام كي لا يثار انتباه العدو ، واستخدام اسراب كثيفة من الطائرات تقذف بقنابلها ، من علو منخفض ، محطات السكك الحديدية ، والمطارات ، ومؤخرة الجبهة وتهاجم المشاة والمدفعية بمدافعها الرشاشة ، الى مباغتة العدو والسماح بفتح المنفذ والافادة منه .

استعد الحلفاء من جهتهم الى صد الهجوم مستفيدين من المثل الالماني : اتقان استخدام الاسلحة الذاتية الحركة ، انشاء نقاط ارتكاز على مسافات مختلفة من الجبهة ومراكز مقاومة في داخل كل خط . ولم يكونوا آنذاك ليعتبروا دفاع الخط الاول امراً ضرورياً كما في السنة ١٩١٥ ، بل ارتأوا تجميع معظم الجيش في خط متوسط (بين ٣ و ٤ كلم الى الوراء) او في الخط الثاني (بين ٦ و ٧ كلم) . فهنا يكون خط الصمود الذي سوف يصطدم به المهاجمون بعد ان تكون نقاط المقاومة ، المتروكة في الخنادق الاولى ، قد فرقت بينهم . ولا يزال الحلفاء يستبعدون امكان فتح منفذ في الجبهة : فاذا نجح العدو في اختراق الخط الاول ، فانه لن يلبث ان يصطدم بجبهة جديدة معززة يستحيل اختراقها .

الا ان هذه الثقة امتُحنت امتحاناً عسيراً في ربيع وصيف السنة ١٩١٨ (الشكل ١٢، ص ٣٤١). لقد رُدت قوات الحلفاء الى الوراء اربع مرات متوالية بهجمات سريعة ضارية جعلت الالمان على قاب

قوسين من النتيجة الحاسمة بفضل مدفعيتهم السريعة الاطلاق ومهارة ضباطهم في استثمار عامل المفاجأة وفي استخدام سهولة تحرك معداتهم. ففي الحادي والعشرين من شهر آذار ، وبعد قصف بقنابل الغاز والقنابل الداخنة دام اربع ساعات ونصف الساعة ، فتحت ثلمة بطول ٨٠ كلم عند نقطة التقاء الجيوش البريطانية والفرنسية ، لم تسد الا بكل صعوبة ؛ وفي التاسع من ايلول شن هجوم جديد في الفلاندر ، فوصل الالمان الى مسافة ١٦ كلم من اميان و٦٠ كلم من كاليه ، وجعلوا ربع الجيش البريطاني عاجزاً عن القتال . وفي السابع والعشرين من شهر ايار ، بعد ضرب دام ثلاث ساعات بقنابل ١٢٠٠ « بطارية » مدفعية ومئات مدافع الخنادق ، وعلى جبهة يبلغ طولها ٦٢ كلم بين سواسون و« رَيمس » ، تقدم ٢٠ فيلقاً مسافة ٢٠ كلم وسيطرت على جسور الـ« داين » ؛ وقد اشترك في هذه المعركة ثلث الجيش الفرنسي ، الذي اوهن جزئياً ، وفقدت معدات كثيرة ، وواجه الجنرال « بيتان » انكفاء عاماً . وفي الثامن من حزيران ، شن هجوم جديد الى الشرق من « نوايون » على جبهة طولها ٧٤ كلم ، اوقف عند خط « شاتو تيباري » — « موندييه » . وفي كل مرة استفاد الجيش الالماني من عامل المفاجأة واستطاع الاستيلاء على جيوب عميقة في الخط الحليف . ولكن المفاجأة لم تلعب اي دور في الهجوم الجديد الذي شن في الخامس عشر من شهر تموز بين « شاتو تيباري » ؛ والـ « ارغون » : فقد اخلي الخط الفرنسي الاول بغية تجنب نيران مدافع الهاون واحتل معظم الجيش مركز المقاومة ، وصدرت الاوامر لفرق الاحتياط في المؤخرة بالتأهب . فقبل ان تفتح المدفعية الالمانية نيرانها القوية ردّت المدفعية الفرنسية على النار بنار كثيفة جداً ، وانتهى الهجوم الالماني على طول ٤٠ كلم من جبهة شمبانيا الى الفشل .

اوهنت هذه الهجمات فرق لودندورف الاحتياطية . فقد رسم الخط الالماني جبهة غير منتظمة تألفت من جيوب يسهل شن الهجمات الجانبية عليها ؛ ومنذ الثامن عشر من شهر تموز تحولت المبادهة الى ايدي الحلفاء الذين استخدموا عدداً كبيراً من الدبابات ، الاداة الحاسمة في ستراتيجية التفكيك الجديدة ؛ وفي ليل ١٧ — ١٨ ، وبدون اعداد مدفعية ، ادى استخدام الدبابات بالجملة الى فتح ثلمة عرضها ٥٠ كلم وعمقها ١٠ كلم في خط العدو الى الجنوب من « سواسون » . ومنذئذ اضطر الجيش الالماني ، الذي ارغم على الوقوف موقف الدفاع وعانى من حاجته الملحة الى المجندين ، للتراجع امامَ سلسلة من الهجمات السريعة ، المتكررة ، التي لم تستهدف اي منها التوصل الى نتيجة حاسمة ، ولكنها شنت في قطاعات متباعدة فمنعت لودندورف من ان يستخدم فرقه الاحتياطية الضئيلة وينقلها الى ميدان المعارك . وفي الثامن من شهر آب ، « يوم حداد الجيش الالماني » ، حدثت مفاجأة تامة ؛ فان نقل الجيوش تحت جنح الظلام ، ودوريات الطائرات المستمرة التي منعت كل رقابة ، واحكام نيران المدفعية التي وضعت في اماكنها دون اثارة الانتباه ، واستخدام القنابل الداخنة التي اعمت الرقابة البرية والمدافع المضادة للدبابات ، واستخدام ٤٥٦ دبابة على جبهة طولها ٢٣ كلم ، قد جعلت الحلفاء يحرزون نصراً كاملاً . وابتداء من شهر ايلول شن هجوم عام بشكل كاشة ارغم الالمان على

الجلاء عن الشاطىء البلجيكي والانسحاب الى خط « هيرمن » دون أن تتصدع جبهتهم . ولكن الجبهات الشرقية انهارت في ذاك التاريخ ؛ فطلب الاتراك والبلغار والنمساويون وقف

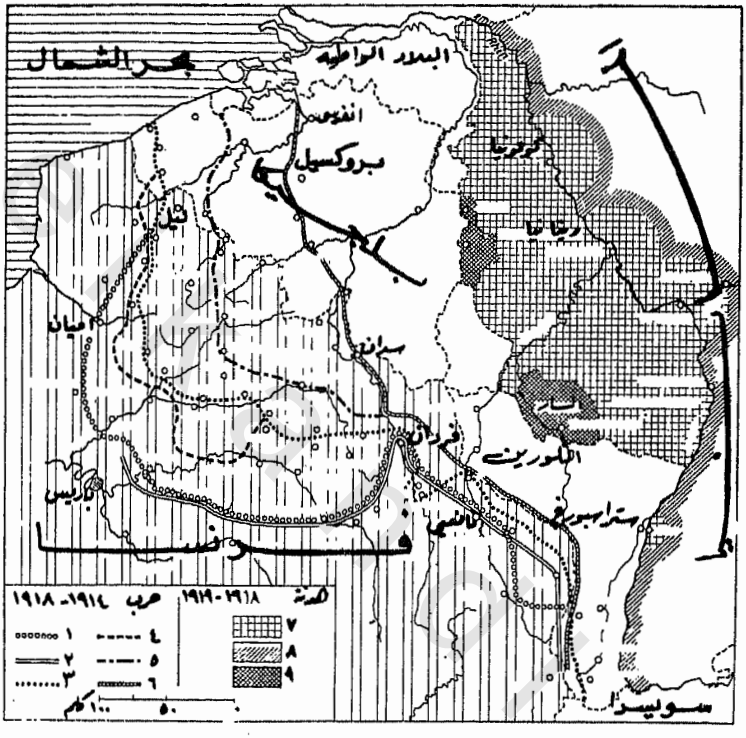

الشكل ١٢ - الجبهة الغربية بين ١٩١٥ و١٩١٨

١ - اقصى تقدم الجيش الالماني (ايلول ١٩١٤) ، ٢ - جبهة الجيش الفرنسي في ايلول ١٩١٤ ، ٣ - جبهة الحرب الموضعية ، ٤ - الجبهة في تموز ١٩١٨ ، ٥ - الجبهة في تشرين الاول ١٩١٨ ، ٦ - الجبهة في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ ، ٧ - ارض احتلها الحلفاء بعد الهدنة ، ٨ - منطقة جعلت محايدة بعرض ١٠ كلم ، ٩ - اقاليم تقرر اجراء استفتاء فيها .

اطلاق النار ، وسلّمت المانيا بالواقع فطلبت وقف اطلاق النار قبيل هجوم كان مقرراً شنه على جبهة اللورين في الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني .

٢ – المفاهيم الستراتيجية
وفن الحرب اثناء الحرب العالمية الثانية

المذاهب الستراتيجية بين الحربين

حين نشبت الحرب مرّة اخرى بعد مرور احـــدى وعشرين سنة ، كانت المانيا اكثر تقدماً على اعدائها منها في السنة ١٩١٤ ، بفضـــل تعزيز تسلّحها ثانية منذ السنة ١٩٣٣ . ولكن هذا التفوق المادي كان دون الدعاوة التي احاطته بها اهمية ؛ وقد تخلف الحلفاء عنها في نطاق المفاهيم الستراتيجيـــة بصورة خاصة .

المذهب الفرنسي

كانت النتيجة الكبرى المستخلصة من الحرب العالمية الاولى قوة الجبهة المتصلة التي تدافع عنها نيران قوية تطلقها المدفعية والاسلحة الذاتيـــة الحركة ، اذ ان الهجمات الامامية بواسطة وسائل على جانب كبير من الاهمية قد برهنت وحدها عن قدرتها على تصديعها . الا ان بطء التقدم ، بعد كل تصديع ، كان يتيح للمُدافع سدّ الثلمـــة المفتوحة وانشاء جبهة جديدة وراء الخط المتصدع . لا بل وضع جدول بياني حـــدد العمق الممكن بلوغه بنصف طول جبهة الهجوم . اجل لقد أسهمت الاسلحة الجديـــدة ، كالدبابات والطائرات التي ازداد شأنهـــا ازياداً مطرداً ، في تحسين ظروف العمليات : فان الدبابة ، التي اعتبرت « عشّاً متنقلاً للمدافع الرشاشة » ، كانت ترافق سلاح المشاة وتشق امـــامه الطريق او تسانده في تقدمه بتدميرها الاسلحة الذاتية الحركة ، وكان الطيران يستكشف مراكز دفاع العدو وحركاته ويحول دون قيام طيران العدو باية مهمة استطلاعيـــة . واذا هزمت المانيا في السنة ١٩١٨ فمرد ذلك افتقارهـــا الى الرديف الضروري لسد الجيوب التي احدثتها الهجمات الخليفة .

الى هذا الاختبار ارتكزت الستراتيجية الفرنسية التي لم تجر اية محاولة ، منذ السنة ١٩١٨ ، لتجديدها او تبديلها . فان الاقتناع بمناعة الجبهة المتصلة وبالاهمية الاولية لقوة النـــار وبتأثير طبيعة الارض « الاستبدادي » على كل مناورة ، قد حملت اركان الحرب على انتهاج ستراتيجية دفاعية بحتة . ولما كان نصر السنة ١٩١٨ قد احرز على ايدي دول متحالفة ، فكان على فرنسا الاحتفاظ بموقف دفاعي في وجه قوات المانيا المتفوقة والدفاع عن سلامـــة ارض الوطن طيلة الفترة اللازمة لان يعبىء حلفاؤها الوسائـــل القوية التي تتيح الانتقال الى الهجوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اختبار المعركة القديمة الذي ابعد كل فكرة مناورة هجومية ، قـــد جرّ الى نوع من الحصرية في عمل اركان الحرب التي تعوّدت تطبيق انظمة ثابتة والتدخـــل في اصغر التفاصيل وانتزاع كل مبادهة من المسؤولين عن التنفيـــذ . وبالرغم من ان دبابات السنة ١٩١٨ البطيئة والسريعة العطب قد اصبحت حصوناً سريعة الحركة ومزودة بالمدافـــع والتلغراف اللاسلكي ، فان المهمة التي اسندت اليهـــا ما زالت مهمة سلاح في ايدي المشاة يحتاج الى حماية

المدفعية . وبدالة هذه المبادىء نظم الجيش الجديد ودرّب ، وشيّدت بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٣٩ التحصينات القوية الثابتة بين « بال » و« لونغويون » .

اما الطيران الذي اصبح سلاحاً مستقلاً في السنة ١٩٢٨ ، فقد عانى في تنظيمه من المنازعات بين المدارس المختلفة ومن تردد التعليم . فان آراء الجنرال الايطالي « دوهيه » الذي اعتبر الطيران « القوة الدفاعية الحاسمة » القادرة ، بغاراتها الكثيفة ، على تدمير طاقة العدو الحربية ومن ثم على احراز نصر سريع بمفردها ، قد وقعت في نفوس القادة العسكريين الفرنسيين موقعاً جميلا ؛ واخيراً انشئت في السنة ١٩٣٦ وحدات جوية مستقلة ، وصممت نماذج طائرات جديدة كثيرة ؛ الا ان فرنسا لم تمتلك في السنة ١٩٣٩ الا عدداً قليلا من قاذفات القنابل ؛ اجل كان لديها طائرات مطاردة ذات فعالية كبرى ، ولكن عددها لم يكن كافياً . فبقيت الطائرة من ثم مساعداً للجيش البري ولم تعتبر سلاح معركة (وقد كتب المارشال بيتان : « ان العمل المباشر للقوى الجوية في المعركة باطل ووهمي ») . ولم يكن هناك طيران هجوم انقضاضي ولا طائرات لنقل الجيوش جواً . اما انكلترا فقد توفر لديها طيران ستراتيجي من قاذفات القنابل قادر على مهاجمة الاهداف الصناعية الالمانية ، ولكنها افتقرت ، على غرار فرنسا ، الى طائرات قادرة على تقديم المساعدة للوحدات البرية .

المذهب الالماني

ان قيادة الاركان الالمانية التي اختلف نشاطها عن « الجمود الفكري » الذي اتصفت به قيادتا الاركان الفرنسية والبريطانية قد استخلصت دروساً اخرى من هزيمتها في السنة ١٩١٨ . فقد ارتكز مذهبها الى الحاجة الى هجوم سريع من شأنه مفاجأة العدو محلياً بقوى متفوقة ، في اضعف مراكزه ، ومنعه بعد ذلك من توطيد جبهته ؛ فيجب من ثم مباغتته بضرب سريع وقوي بغية القضاء عليه . ويجدر بالتالي الاستفادة جهد المستطاع من وسائل النقل الآلية ، التي توازي سرعتها خمسة اضعاف سرعة الوسائل القديمة وتتيح مرونة كبرى في المناورة وسرعة في تجميع القوات في مركز الثقل ؛ ويكفي من ثم تحقيق تفوق ساحق على جبهة ضيقة ، في النقطة الحاسمة ، وفتح ثلمة فيها ، وتوسيع هذه الاخيرة ، والاندفاع نحو الداخل قبل ان يكون للعدو مجال للمقاومة . وبعد اجتياز الثلمة المفتوحة ، يستغل النجاح استغلالا منظماً باندفاعات جانبية تحمي جناحي الوحدة المتقدمة . وسوف تسند هذه المهمة المزدوجة الاساسية الى الدبابات . وان هذا الفن الحربي الجديد ، الذي احكمه « غودريان » منذ السنة ١٩٢٩ ، واوضحه في مقال داو (*Achtung Panzer*) في السنة ١٩٣٧ ، يستلزم جمع الدبابات في وحدات كبرى — فيالق ووحدات مدرعة — تتوفر لديها كافة الاجهزة التي تتيح لها الاندفاع اندفاعاً مستقلا الى مسافات بعيدة امام الجيوش ، واثارة الفوضى في صفوف العدو ، وتحقيق انهيار مقاومته بالمباغتة وسرعة الحركات ، ومنعه من جمع شمله في مركز انكفاء . هذا هو فن الحرب الجديد (*Blitzkrieg*) الذي سيضمن لالمانيا انتصاراتها الداوية بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٢ .

اما الطيران فقد اسندت اليه ايضاً مهمة هجومية ؛ فان اسرابه الكبرى المستقلة ، تنقل الفوضى الى قلب بلاد العدو ، ولكنها ، في الدرجة الاولى، تتعاون تعاوناً وثيقاً والقوات البرية، لا بالاستكشاف والرقابة وكتمان سر المنطقة المهاجمة فحسب ، بل بالحلول محل المدفعية باعداد الهجمات عن طريق قذف القنابل بالجملة ، وبالتعاون والمدرعات والمشاة بالانقضاض والقاء القنابل على جيوش العدو . والحقت المدفعية المضادة للطائرات بالجيش الجوي الذي يعمل بالاتفاق مع الجيوش البرية ، وتطورت تطورا عظيماً . واخيرا اعيرت الاتصالات الكهربائية اللاسلكية اهتماماً خاصاً لأن الاتصال السلكي لا يليق بسرعة الحرب الصاعقة ؛ فان التعاون بين الاسلحة والاتصال بالوحدات المندفعة بعيدا وراء خطوط العدو منوطان بتقدمها ودقتها على السواء .

المفهوم الفرنسي لاستخدام المدرعات

لم تكن هذه الآراء وهذه الاستحداثات مجهولة خارج المانيا ، ولكن الجهود التي بذلت لابرازها ذهبت مع الريح . فان انشاء جيش مناورة قوي ، مؤلف من ٧ فيالق مدرعة ، الذي اقترحه القومندان ديغول في كتابه ، « نحو جيش محترف » ، الصادر في السنة ١٩٣٥ ، قد صرف النظر عنه اجمالاً باعتبار انه « مناقض لمنطق التاريخ » . ولم يستخلص احد مغزى امتحان الحرب الاسبانية ، « المختبر النازي » الحقيقي الذي احكم فيه الالمان استخدام قاذفة القنابل الانقضاضية والمدفع الرشاش والاتصال بين الدبابات والطائرات ، ودور المدن او القرى المستخدمة كنقاط مقاومة منعزلة قادرة على الدفاع عن نفسها في كافة الاتجاهات والصمود في وجه تطويق كامل ؛ ولم يستوقف نظر المراقبين سوى فشل الدبابات في عمليات « غوادالاجارا » و « برونيته » ، دون ان يأخذوا بعين الاعتبار الاساليب الجديدة التي ظهرت في معارك اراغون وكاتالونيا منذ السنة ١٩٣٨ والتي كانت الظواهر الاولى لفن الحرب الجديد .

بيد ان فرنسا اخذت تتشيء ، في خريف السنة ١٩٣٨ ، فيالق مدرعة ما زالت تختلف اختلافا كبيرا عن مثال البانزر . فان الفيلق المدرع بقي سلاحا من اسلحة المشاة ، ولم يكن استخدامه ممكنا الا في اطار وحدة مشاة كبرى ، وكان سلاحا للهجوم المعاكس معدا لسد الثلمات في الجبهة ، اي لاحراز نجاح محدود. ولم يزود لا بوسائل استكشاف ولا بوسائل دفاع ضد الطائرات والدبابات ، ولا بفرق مشاة ومدفعية تنقل بالسيارات. وكان عاجزا عن العيش وخوض المعركة مستقلا ، بينما كان البانزر سلاحا سريع الحركة ترتبط به كافة الاسلحة الاخرى .

القوات المتقابلة في شهر ايار من السنة ١٩٤٠

في وجه الدبابات الالمانية الـ ٢٧٠٠ ، امتلكت فرنسا ٢٣٠٠ تضاف اليها الدبابات البريطانية ، اي زهاء ٣٠٠٠ . وفي النطاق الجوي ، كان لدى الالمان، في اوائل شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، بين ٧٠٠ و ٨٠٠ طائرة مطاردة (٧٠٠ لدى الفرنسيين والبريطانيين) و ١٢٠٠ قاذفة قنابل (مقابل ١٥٠ الى ١٧٥) و ٤٠٠ طائرة انقضاضية (*Stuka*) . فيكون المجموع

٢٦٠٠ طائرة مقابل ١٧٠٠ طائرة فرنسية وبريطانية قد لا توازيها سرعة واستقلالاً ، ولكنها انزلت بالالمان، خلال معارك السنة ١٩٤٠ ثلاثة اضعاف خسائرها . فلم يكن الجو من ثم خاليا كما اعتقدت الجيوش البرية التي تأثرت تأثراً قوياً بنشـــاط الطائرات الانقضاضية ، بينما كانت الطائرات الفرنسية موزعة ، و « ذائبة الى اللانهاية » (« سانت – اكزوبيرى ») بين الوحدات البرية في الجبهة . ولم يكن في الحقيقة من تفوق « ساحق » للقوات الالمانية الا في نطاق الدفاع ضد الطائرات (٩٣٠٠ قطعة مقابل ١٦٠٠) ، وقاذفات القنابل الانقضاضية والسلاح المنقول جواً التي لم يجهز بها لا الجيش الفرنسي ولا الجيش البريطاني . وبالمقابلة كانت المدفعية الفرنسية متفوقة عدداً ونوعية – ولكنها كانت معدة لحرب جامدة (ولذلك كان معظمها يُجر بواسطة الجياد) ، وكان الاسطول البريطاني متفوقا على الاسطول الالماني تفوقاً اعظم منـــه في السنة ١٩١٤ الى حد بعيد .

ولكن الجيش الالماني لم يخل من نقاط ضعف خطيرة بسبب اعادة تنظيمه بسرعة كلية . فقد افتقر الى الضباط – ولا سيما الصغار منهم – والفرق الاحتياطية المدربة ، وسلم عتـــاده المتفاوت النوعية الى مجندين تعوزهم الخبرة ، ثم الى « الجدار الغربي » الذي انشىء على عجـل لسد الطريق في وجه هجوم يشن من الغرب ، لم يكن في الواقع على جانب كبير من الركانة . ولعل نقاط الضعف هذه تفسر مخاوف القيادة الالمانية الخطيرة وقـلة حماسها وثقتها في السنة ١٩٣٩ ، على الرغم من « الخدعة » الهتلرية .

٣ – تطورات التسلح
والاستحداثات في فن الحرب

خلال العمليات الحربية ، سيطر على ظروف المعركة البرية رجحان دور السلاح المـــدرع والطيران . وفي البحر اصبح الطيران العنصر الاساسي في المعـــارك ، التي عرفت منذئذ بـ « الجوية البحرية » ، وحتى في الصراع ضد الغواصات . وان كافـة الابحاث التي اجريت ، والتي افضى بعضها الى اختراعات هامة جداً ، قد استهدفت اما تحسين هذه الاسلحة واما توفير دفاع فعال ضدها . فتكيف فن الحرب من ثم بحسب التطورات التقنية التي طرأت على الدبابة والطائرة ، وبحسب الوسائل الجديدة المكتشفة لاتقائها . وكانت النتيجة ادخال تغييرات على تنظيم الجيش وتجهيزه وظروف الحرب نفسها .

تطور الاسلحة المختلفة

هما الدبابة والطائرة ما طبعتا الحرب العالمية الثانية بالطابع الذي يميزها كلياً عن الحرب العالمية الاولى : السرعة القصوى في تحرك الجيوش . وبينما كادت الجبهة الرئيسية تكون ثابتة بين السنة ١٩١٥ والسنة ١٩١٨ ، استعادت الحركة في السنة ١٩٣٩ تفوقها على النار ، واعادت وسائل النقـــل السريع الى الحرب عاملي

المباغتة والسرعة اللذين قد تلاشيا من ذي قبل . فقاذفة القنابل ، والجيوش المنقولة جواً والوحدات الآلية الكبرى قد اعادت تقييم عامل المباغتة . وكان باستطاعة الدبابات المسلحة بمدافع من عيار ٥٠ و ٧٥ و ٨٨ و ٩٠ ان تسحق الآن نقاط الدفاع في طريقها وتتلف الاسلحة الآلية التي كانت توقف ، فيما مضى ، سلاحي الفرسان والمشاة ، بينما تهاجم قاذفات القنابل الامدادات وتدمر المواصلات والقوافل المتوجهة الى ميدان المعركة وتفكك الوحدات قبل وصولها الى مراكزها في الجبهة ، وتجعل استخدام قوات الاحتياط الستراتيجية امراً مستحيلاً . وهو عامل المفاجأة هذا ما اتاح للاقوى الافادة من تفوقه واحراز كافة الانتصارات الحربية .

بدالة هذا المركز الرئيسي الذي احتلته الدبابة والطائرة ، تطور تجهيز وتنظيم الاسلحة الاخرى . فامام الدبابات التي اصبحت سيدة ميدان المعركة تسلم سلاح المشاة التقليدي اسلحة ذاتية الحركة متزايدة للقوة والفعالية (المدفع الرشاش الصغير ، والبندقية الذاتية الحركة) ومدافع هاون خفيفة وثقيلة ، واخيراً اسلحة لالقاء القذائف ذات الحشوة المجوفة التي اتاحت للمشاة مجابهة الدبابة على مسافة قريبة . وزود سلاح المشاة كذلك بمدافع رشاشة مضادة للطائرات مثبتة في القسم الامامي من الشاحنات للدفاع عن القوافل . وتحسنت الاتصالات تحسناً عظيماً ، فبات المذياع وسيلة الاتصال الاعتيادية حتى مستوى قائد الفصيلة . وزود اخيراً بالآليات ، ففقد كافة حيواناته ، باستثناء الوحدات الجبلية التي احتفظت ببغالها .

وتدل وفرة مدافع الهاون وتزويد وحدات المشاة بالمدافع على المركز المتعاظم اهمية الذي احتلته اسلحة الاطلاق المنحني المتزايدة على حساب الاسلحة الذاتية الحركة . وقد برزت افضلية المدفع القصير على المدفع الطويل ، التي اتضحت منذ ما بين الحربين ، في كافة العمليات الحربية . فمنذ السنة ١٩٣٩ سلح الفيلق الالماني بـ ١١ مجموعة مدافع قصيرة مقابل مجموعة مدافع طويلة واحدة ، وفي آخر الحرب لم تسلح الفيالق المدرعة الالمانية والاميركية سوى بمدافع قصيرة . اما التطورات الهامة التي طرأت على المدفعية فهي نقلها الآلي ، اذ ان المدافع المجرورة جراً قد استبدلت اكثر فاكثر بمدافع مثبتة على اسناد تتحرك آلياً ، وظهور المدفع الذي لا يندفع الى الوراء . فخف بذلك وزن المدفع وسنده ، وبات بمقدور المظليين والمغاوير استخدامه ، ولكن المرمى اصبح ادنى مسافة وتعيين الموضع اسهل منالاً .

اما سلاح الهندسة فقد تعاظم دوره جداً في المعركة . فهو لم يعد يعمل منفرداً ، وقد الحقت وحداته ، التي ارتفع عدد افرادها ارتفاعاً كبيراً ، بوحدات المشاة والمدفعيين ، وغالباً ما تقدمتها لاستكشاف المسالك ، ونزع الالغام او زرعها تحت نيران العدو ، وتركيب الجسور . وتولت صيانة او شق الطرق ، ومهدت ارض المطارات بالجرافة . وقد زودت كذلك بالآليات

والمعدات القوية المختلفة .

الدبابة

تنتظم المعركة حول الوحدات المدرعة الكبرى وبدالتها ؛ ولكن النجاح ليس منوطاً بها وحدها ، اذ انه يستلزم السيطرة على الجو ايضاً ؛ فهو من ثم تنسيق الهجوم بين الدبابة والطائرة ما اتاح انتصارات الالمان العظيمة في بولونيا وبلجيكا وفرنسا (الشكل١٣،ص٣٤٩)والبلقان وافريقيافي المرحلة الاولى من الحرب،وانتصارات الحلفاءابتداءمن السنة ١٩٤٢ . وهو الجيش الالماني من ثم ما نُسج على منواله وما عيّن الطرائق في البدء ، بسبب نجاحاته الجديرة بالاعتبار . وقد سبق ورأينا ان اليانزر كانت وحدة تستطيع التصرف باستقلال واسع ؛ وقد ضمت فرقة استكشاف مؤلفة من كافة الاسلحة : فصائل مدافع رشاشة سيارة ودراجات بخارية ، وفصائل مدافع مشاة ومدافع مضادة للدبابات ، وفصائل من سلاح الهندسة والمخابرات . ثم لواءين يضم احدهما ٤٨٨ دبابة ويتألف الثاني من رماة ينقلون في السيارات وفرقة مدافع سيارة من عيار ٧٥ ومدافع مضادة للدبابات من عيار ٣٧ ، وفوج من سائقي الدراجات البخارية مع مدافع رشاشة ، ومدافع هاوبن من عيار ٨١ ومدافع من عيار ٣٧ ، وفرق صغيرة مسلحة بمدافع مضادة للطائرات والدبابات وفرق من سلاحي الهندسة والنقل وفرقة مدافع تجر جراً من عيار ١٠٥ ، وفوج مخابرات ، ووحدات سيارة في المؤخرة تؤمن تموينا منتظماً ؛ فكان بامكانها ، بالاتفاق التام مع سلاح الطيران الموجود ابداً فوق ساحة المعركة ، ان تحقق عامل المفاجأة . وقد اتاحت لها سرعتها ومرونة مناورتها فتح ثلمات عميقة والقيام بعمليات تطويقية .

خلال الحرب ، تقابلت وتوازت التحسينات الدفاعية والتحسينات الهجومية : ازدياد تصفيح الابراج (حتى ٢٠٠ مم في القسم الامامي) ، وعيار المدافع : ٧٥ و ٨٨ و ١٠٥ و ١٥٠ ... ، ومن ثم وزن الدبابة : مارك ٦ (٦٥ طناً) ، فرديناند (٧٠ طناً) ، شرمن الاميركية (٣١ طناً) ، شرشل (٣٥ طناً) ، كونيغستيجر وجاغدبانتر (٦٨ و ٤٦ طناً) ، برشنغ (٤٣ طناً) وجوزف – ستالين (٥٠ طناً) ، « ارهب سلاح مجنزر حققه اي من المتحاربين » بمدفعه البالغ ١٢٢ سم طولاً ومدفعيه الرشاشين تحت البرج .

الا ان الدبابة قد اخضعتها حقول الالغام (التي كانت متصلة على طول ١٤ كلم امام موسكو وتخللتها اغوار ضد الدبابات) . فلكي تتمكن من التقدم ، يجب نزع الالغام – تحت نيران العدو – من الممرات الضيقة التي ستسلكها ، واكتشاف الالغام بواسطة كاشف مغناطيسي واخراجها من الارض ، وقد بقي ذلك عملية خطرة حتى السنة ١٩٤٤ حين ظهرت دبابات شرمن المزودة بجهاز يكنس الالغام (حتى تلك التي لا يكشفها الكاشف العادي) على مسافة عدة امتار امام الجنازير . ولكن اهم ما تعرضت له هو نيران المدافع الكثيفة التي حققها الروس ولا سيما المدفع « كوستيكوف » (الذي اسماه الالمان « ستالينورجيل » والروس « كاتيوشا ») المركب على جنازير ، الذي يطلق في آن واحد ١٦ او ٢٤ قنبلة من عيار ١٥ كيلوغراماً ،

وبصورة خاصة الـ « بازوكا » ، الابتكار الاميركي العظيم ، الذي كان اول سلاح فردي مضاد للدبابات في ايدي المشاة . فحتى ظهوره لم تبرهن كافة الاسلحة المستخدمة ، كالمدافع من عيار ٢٥ و ٣٧ ، والبندقية الروسية المضادة للدبابات من عيار ١٤ ، الخ. ، عن فعالية كافية امام تزايد سماكة تصفيح الدبابات ، مما ارغم تدريجياً على زيادة عيار — ومن ثم وزن — المدافع المضادة للدبابات : فعند الانكليز انتقل العيار من ٥٧ الى ٧٦ ، وعند الالمان من ٥٠ الى ٧٥ و ٨٨ ، دون ان يمكن ذلك المشاة من الدفاع عن انفسهم بوسائلهم الخاصة . اما البازوكا فأنبوب بسيط من الحديد المصفح يطلق من على الكتف او على الخاصرة فيقذف قنبلة ذات حشوة مجوفة قادرة على خرق سماكة ١٠ الى ١٢ سم من الحديد . وهي هذه الحشوة المجوفة ما اتاحت انقلاب الموقف وما شكلت منذئذ ارهب عدو للدبابة . وتتألف في جوهرها من مادة متفجرة ، تلتصق مغنطيسياً بجدار البندقية ، قادرة على ان توجه الى الحديد المصفح غازاً ملتهباً بسرعة تبلغ ١٥٠٠٠ م في الثانية ينفذ الى الداخل . وابتكر البريطانيون كذلك من جهتهم الـ « بيات » . كما ابتكر الالمان ، في السنة ١٧٤٤ ، الـ « بانزرشريك » ، من عيار ٨٨ مم القادر على اختراق سماكة ١٦٠ مم من الحديد المصفح على مسافة ١٠٠ م بواسطة قذائفه المجنحة ، و « البانزر فوست » القادر على اختراق سماكة ٢٠٠ ملم من الحديد المصفح على مسافة ٥٠ متراً. ومهما بلغ من قوة تصفيح الدبابات وقوة اسلحتها ، فقد اصبحت اصغر وحدات المشاة ، بعد اليوم ، مزودة بأسلحة فعالة ضدها .

الحطاط الدبابة

وحتى قبل ظهور هذه الاسلحة الجديدة في ساحة المعركة ، اخذت اهمية الدبابة تتدنى شيئاً فشيئاً . فمنذ السنة ١٩٤٢ ، عاد الالمان الى اساليبهم القديمة : لم تعد الدبابة اداة اختراق مستقلة ، بل اصبحت مرة اخرى سلاحاً مواكباً. وقد اوضحت مذكرة صادرة عن قيادة اركان الجيش « ان مهمتها هي تسهيل تقدم المشاة » . وتطور من ثم تأليف البانزر . فبينما ضمت هذه الوحدة في السنة ١٩٤٠ فرقتين من الدبابات مقابل فرقة من المشاة ، انعكست النسبة في السنة ١٩٤٢ : فرقة من الدبابات مقابل فرقتين من المشاة . والدبابة بحاجة الى حماية المشاة ولا سيما الى حماية المدفعية التي حلت محل الطائرات الانقضاضية ، وهذا هو الدور الذي اسند الى المدافع السيارة اي الى فصائل المدفعية التي نظمها الالمان في السنة ١٩٤٣ .فالبانزر الرابعة التي طلب اليها انقاذ فون بولوس في السنة ١٩٤٢ لم تضم سوى ١٩٠ دبابة . وفي السنة ١٩٤٤ لم تضم فيالق البانزر الاربعة التي اسندت اليها مهمة قطع خطوط مواصلات الجيش الاميركي الثالث في « مورتين » سوى ١٢٠ دبابة فقط . وتفسير ذلك ان هشاشة الدبابة امام قنابل الطائرات والالغام والاسلحة الذاتية الحركة قد ظهرت بكل وضوح. ثم جاء المدفع الذي لا يندفع الى الوراء والمطاردات التي تقذف القنابل تستعجل انحطاطها . فهم المشاة ونازعو الالغام من شكلوا وراء جبهة العدو رقبة الجسر التي انطلقت منها الدبابات البريطانية الى المعركة ، لا من اجل فتح ثلمة بل من اجل المطاردة . واصبحت

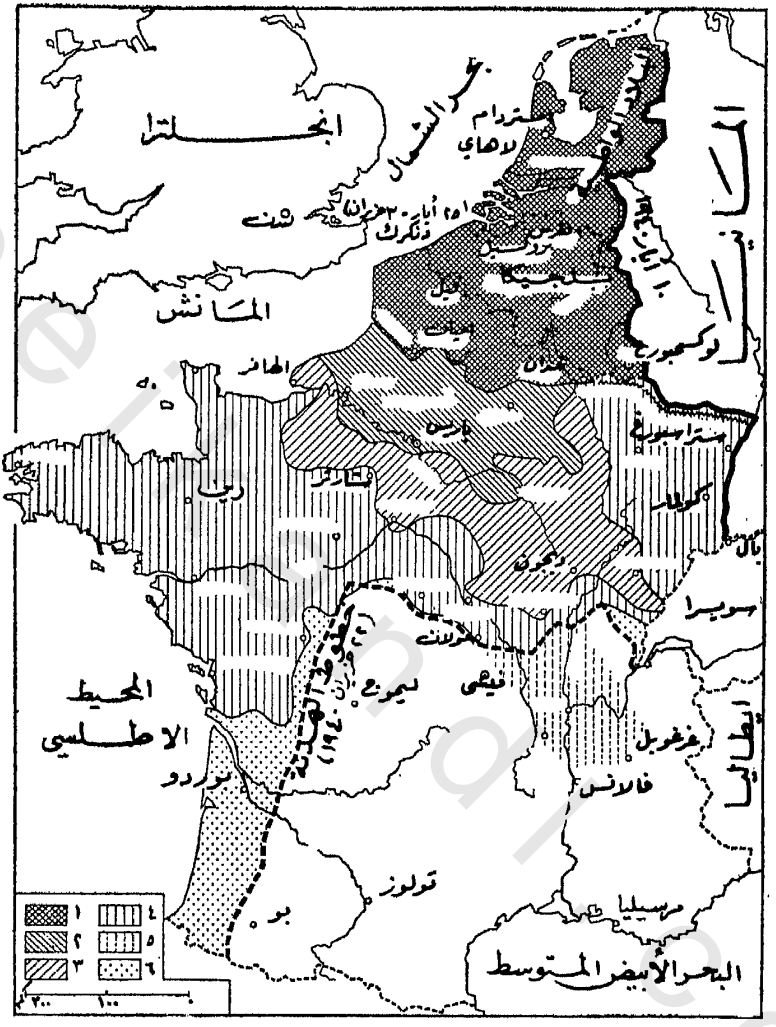

الشكل ١٣ ـ الحرب في الغرب في السنة ١٩٤٠

١ ـ التقدم بين ١٠ ايار و ٤ حزيران ، ٢ ـ التقدم بين ٥ حزيران و ١٤ حزيران ، ٣ ـ التقدم بين ١٥ حزيران و ١٧ حزيران ، ٤ ـ التقدم بين ١٨ حزيران و ٢٥ حزيران ، ٥ ـ الدفاع العناصر المتقدمة ، ٦ ـ منطقة اضافية احتلها الالمان .

المدفعية مرة اخرى السلاح البري الحاسم لانها تشق الطريق امام الدبابات . وهـــذا ما يفسر كثافة المدافع التي استخدمتها منذئذ فرق المدفعية الروسية .

وهكذا اعتمد كافة المتحاربين ، منذ صيف السنة ١٩٤٣ ، حلولاً متشابهة جداً لاستخدام دباباتهم : فان الفرقة المدرعة السوفياتية والبانزر الالمانية والفرقة المدرعة البريطانية قد ضمت عدداً محدوداً من الدبابات (زهاء ٢٥٠) تساندها مدفعية سيارة هامة وسلاح المشاة . ومن جهة ثانية ، ظهر في كافة الجيوش ميل الى جمع مجندين من كافة الاسلحة في وحدة جديدة اصغر من الفيلق وقادرة على التوفيق بين النار والحركة . وهم الاميركيون من سبقوا سواهم الى تطبيق هذه اللاحصرية ، بينما توصل الالمان الى النتيجة نفسها بزيادة عدد الفيالق التي تدنى عـــدد افرادها وعدد دباباتها تدنياً مطرداً . فكانت الجـــدة عند الاميركيين في احلالهم ، في مستوى الفرقة ، وحدة الاسلحة المتآلفة التي احلهـــا الالمان في مستوى الفيلق والروس في مستوى الفصيلة . فاصبحت الوحدة الحربية الاميركية ، القادرة على القيام بعمليات مستقلة ، وحـــدة « قيادة المعركة » — المؤلفة من فوج دبابات خفيفة ومتوسطة وفوج رماة ينقلون في الشاحنات ومجموعة مدافع سيارة من عيار ١٠٥ — يفصل الفيلق اليها مجموعـــة استكشاف مؤلفـــة من سيارات مصفحة ودبابات خفيفة ، ومدافع سيارة مجنزرة .

الطيران

كما رأينا بصدد الدبابة ، تحسنت الطائرات تحسناً مطرداً طيلة ايام الحرب ، وتحسنت بالمقابلة وسائل مقاومتها ؛ ولكن بينما اتضح يوماً بعد يوم ان الدبابة اعجز من ان تعمل بمفردها وانها في الواقع ســـلاح هش ، وصعب الاستعمال ، ومعرض لاخطار كبرى ، لعب الطيران دوراً حاسماً مطرد الاهمية ؛ وفي حين لم يستطع اي من الاسلحة الاخرى الاستغناء عنه ، برهن هو عن ان باستطاعته الاستغناء عن سواه اذ انه ربح وحـــده معارك بحرية وحتى جوية بوحداته المنقولة جواً والمنزلة بواسطة المظلات .

جاءت تحسينات الطيران نتيجة نوعين من التقدم : فمن جهـة ازدادت قوته المحركة ازدياداً عظيماً منتقلة من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ وحتى الى ٥٠٠٠ حصان ($Me - ٣٢٣$) ؛ ومن جهة ثانية ازدادت قوة ناره بفضل ازدياد عدد وعيـــار وسرعة اطلاق نار المدافع الرشاشة (من ٦ مم الى ١٢٫٥ و ١٣٫٥) والمدافع (٣٧ ، ٤٠ ، وحتى ٧٥ مـع قنابل متفجرة) واطلاق الصواريخ .

وهي المانيـــا ، هنا ايضاً ، ما يعود اليها فضل الابتكار في المرحـــلة الاولى من الحرب باستخدامها الطائرات الانقضاضية المطلوب منها « احداث الفراغ في ميـــدان المعركة والسماح لوحدات الهجوم باختراق صفوف العدو دون التعرض تعرضاً كبيراً لنيرانه ». فقد قامت مئات الطائرات بضرب العدو وتفريغ متفجراتها وكنس ساحة المعركة بطيرانها المنخفض ومهاجمـة القوافل على طول الطرقات وتدمير الجسور ومراكز المدفعية الثقيلة وضعضعة المجندين غـــير المتمرنين على الحرب بالدوي الجهنمي الذي تحدثه الطائرة اثنـــاء انقضاضها ، فتحطم الاعصاب

وتشل الدفاع . ولكن كلما اكتشف سر طريقتها الحربية ، نرى فعاليتها ، الكاملة في بولونيا وحتى في الغرب في شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، تتدنى تدنياً محسوساً خلال المرحلة الثانية من معركة فرنسا على السوم والاين في شهر حزيران من السنة ١٩٤٠ ، واكثر فاكثر في السنوات التالية . وان طائرات «لايتننغ» و «موستنغ» وثندربولت الانكلوساكسونية و «ستور موفيك» السوفياتية سوف تستخدم بدورها هذه الطريقة نفسها في اوروبا وافريقيا ، وفي الغرب كما في الشرق .

كانت معركة انكلترا المعركة الجوية الحاسمة الكبرى الاولى في الحرب. فان ٣٠٠٠ طائرة، ثلثها مطاردات من طراز *Me* ١٠٩ و *Me* ١١٠ لحماية قاذفات القنابل ، قد وجدت أمامها ٥٤٠ طائرة مطاردة من طراز *Spitfire* و *Hurricane* انقذت البلاد من الغزو بمساعدة سلاح الدفاع ضد الطائرات واجهزة الرادار . ومنذ ذاك التاريخ اخذ تفوق الحلفاء يتعاظم وانتقل اليهم زمام المبادهة في الحرب الجوية .

الغارات الجوية الستراتيجية

حوّل الانكلوساكسون مجهودهم الرئيسي الى الغارات الجوية الستراتيجية . فقد كان المقصود تدمير طاقة العدو الصناعية والاقتصادية والعسكرية بضرب المراكز الصناعية الالمانية الكبرى . ولذلك جهز الانكليز طائرة قادرة على قذف عدة اطنان من القنابل خلال هجوم واحد : بلنهايم ٤ ، — افرو لنكستر ، افضل قاذفات القنابل في السلاح الجوي البريطاني ، ولنغتون ، هاليفكس ٦ ، وموسكيتو التي كانت خير طراز ناجح . واحكم الاميركيون « القلعة الطائرة » المسلحة بـ ١٣ مدفعاً رشاشاً ثقيلاً ركبت بحيث لا يبقى اية زاوية ميتة . فقد بلغت سرعتها ٤٨٠ كلم وتراوح مداها بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلم وفاقاً لوزن محمولها . ثم انتجت القلعة الطائرة الجبارة التي استخدمت في المحيط الهادي . وكان لدى الاميركيين « ليبراتور » و « مارودر » ايضاً .

ومع السرعة والحمولة والمسافة ، ازداد ايضاً وزن القنابل القابلة الانفجار : ١٨٠٠ كيلوغرام، ثم ٣٦٠٠ ، و٥٥٠٠ ، و١٠٠٠٠ بالاضافة الى الصواريخ والقنابل المحرقة الفوسفورية. وقد جهزت كافة الطائرات بالرادار ، واستخدمت نظام « جي » (*Gee*) وطريقة « لوران » (*Loran*) اللذين اتاحا ارشاد الطائرات عبر الاطلسي او فوق المانيا ، ونظام « اوبو » (*Oboe*) (١٩٤٣) الذي اتاح للسائقين معرفة مركز وجودهم مع فارق ٥٠ متراً تقريباً وسلوك الطريق المرسومة امامهم على شاشة مضاءة ، و نُبّه السائقون حين يقتربون من الهدف وحين تأزف ساعة القاء قنابلهم . واستخدمت في السنة ١٩٤٣ — ١٩٤٤ العلبة « جن » (*Gen*) التي عرضت امام اعينهم على شاشة الرادار ، حتى على ارتفاع شاهق وعبر الغيوم الكثيفة ، صورة صحيحة للارض التي يطيرون فوقها . وبغية جعل المدافع والمطاردات والانوار الكاشفة تخطىء هدفها استخدمت « النوافذ » (*Windows*)، وهي اشرطة صغيرة من الورق المفضض تحدث موجات عكسية تشوّش اجهزة الرادار الالمانية . وقامت بالغارات عدة مئات من الطائرات التي كانت تتقدمها طائرات تلقي قنابل ملونة وقنابل مضيئة .

بينما تخصص الطيران الجوي البريطاني بالغارات الليلية ، هـاجم الطيران الستراتيجي الاميركي نهاراً ، ولكن الخسائر كانت فادحة – اذ ان متوسط عمر قاذفة القنابل لم يجاوز ١٦٠ يوماً حينذاك – حتى ظهور طراز الـ « موستانغ » الذي قلب الستراتيجية الجوية رأساً على عقب في اواخر السنة ١٩٤٣ . ومنذ هذا التاريخ اصبح التفوق الاميركي في المعركة النهـارية تاماً : ففي ٣٠ كانون الثاني من السنة ١٩٤٤ هاجمت مدينة فرانكفورت ٨٠٠ قاذفة قنابل ، تخفرها ٧٠٠ مطاردة ، ولم تفقد سوى ٤٤ طائرة . ولكن هذه الغارات بالجملة لم تسفر من جهة ثانية عن نتيجة كبرى ، لانها لم تدمر سوى جزء يسير من الانتاج الصناعي الالماني .

بات الجيش الجوي من ثم وفير العدد جداً ، واستلزم عشرة اضعافـه على الارض : ٢٥٠٠ جندي لسرب مؤلف من ٢٤ « لنكستر » يضم ٢٥٠ طياراً . واستلزم كذلك موارد ضخمة . فكل غارة من الغارات التي اشتركت فيها ١٠٠٠ طائرة ، والتي ابتدأت في شهر ايار من السنة ١٩٤٢ ، وتعددت ابتداء من السنة ١٩٤٣ استهلكت بضعة ملايين ليتر من البنزين ، والقي فيها ٦٠٠٠ طن من القنابل . وان غارة الثاني من شهر شباط من السنة ١٩٤٥ عـلى برلين ، التي قامت بها ١٥٠٠ قلعة طائرة تخفرها ٩٠٠ مطاردة ، قد استهلكت ١٦ مليون ليتر من البنزين.

الطيران التكتيكي

على صعيد الطيران التكتيكي الذي اشترك في المعركـة البرية ، نرى ان تفوق سلاح الجو الالماني ، الذي ما زال حاسماً على الجبهة الشرقية في شهر حزيران من السنة ١٩٤١ ، قد تلاشى في السنة ١٩٤٣ امام الوف طائرات المطاردة من طراز « ميغ » وطراز «ياك » ؛ فان هذا الاخير ، المسلّح بمـدفع من عيار ٢٠ مم ومدفعين رشاشين ثقيلين وستة صفوف من صواريخ يزن كل منها ٢٥ كيلوغراماً ، كان سلاحاً رهيباً جداً، على غرار طائرة الستورموفيك ، المسلحة بمدفعين من عيار ٣٢ ومـدفعين رشاشين ثقيلين و٨ صفوف من الصواريخ، التي تهاجم بسرعة ٤٠٠ كلم في الساعة، انقضاضاً او على ارتفاع منخفض جداً، الدبابات والمؤسسات الصناعية واستخدام الانكليز الطوربيدين والـ « سبتفاير » من اطرزة مختلفة ، والـ « تيفون » التي حسّنت واصبحت الـ « تمبست » التي بلغت سرعتها ٧٠٠ كلم في الساعة وكانت احدث طـائرة مطاردة خلال الحرب . وكان لدى الاميركيين الـ « ماردر » والـ «ثندربولت» اللتين بلغت سرعتهما ٧٠٠ كلم في الساعة ايضاً وامكن تجهيزهما بالصواريخ والـ « دوغلاس – A – ٣٦ – انفادر » التي استخدمت للمرة الاولى في السنة ١٩٤٥ ، وكانت اسرع الطائرات طرّاً وافضلها تسليحاً . ولكن منذ السنة ١٩٤٥ ظهرت الطائرة النفاثة الاولى التي استعيض فيها عن محرك الانفجار بعنفة احتراق تنفث بسرعة الى الوراء غازاً محترقاً يدفعها في الاتجاه المعاكس. وكانت هذه الطائرة الجديدة اخف وزناً واصغر حجماً اذ ان طريقة دفعها الى الامام قد اتاحت الاستغناء عن قطع كثيرة، من جملتها المروحة ، وبلوغ سرعة ٩٠٠ كلم في الساعة . وكان « هنكل » قد اجرى تجربة ، منذ السنة ١٩٤١ ، على طائرة نفاثـة ، ولكن قراراً طائشاً اصدره الفوهرر قد اخر استخدامها حتى السنة ١٩٤٣ حين ظهرت الطائرة ٢٦٢ *Me*

وفي هـــذا التاريخ استخدمت الـ « غلوستر متيور » التي بلغت سرعتها ٩٧٠ كلم في الساعة وكانت اولى الطائرات المشتركة في عمليات حربية في شهر آب من السنة ١٩٤٤ ، باسقاطها صواريخ V 1 ، والـ « فامبير » التي بلغت سرعتها ٨٧٠ كلم في الساعة . ومن الجهة الالمانية . كانت طائرات الـ « ناتر » (ثعبان) ، بالاضافة الى الـ Me ٢٦٢ والـ He ١٦٢ ، متفوقة بسرعتها على كافة الطائرات الحليفة ، ولكن استخدامها جاء متأخراً ، فلم يكن لها تأثير على العمليات .

استُخدم هذا الطيران التكتيكي اسراباً كثيفة ، في مصر اولا حيث سهلت الف مطاردة وقاذفة قنابل هجوم الجيش الثامن وتجاوزته في تقدمه وحالت دون التموين الالماني بحراً . وهو هذا الطيران ما اعد وساعد عمليات انزال الجيوش في صقلية و « سالرن » و « انزيو » ونورمنديا (الشكل ١٤، ص٣٦٠) ففي اليوم المحدد، انقلب وضع السنة ١٩٤٠ لصالح الحلفاء، اذ لم تصادف ٦٠٠٠ طائرة ، نصفها من المطاردات القاذفة القنابل ، امامها سوى ٩٠٠ مطاردة المانية . وفي اعظم معارك تقويض الجبهات شأناً ، في « سان — لو » ، اغـارت طائرات الـ « ثندربولت » ، كل دقيقتين او ثلاثة ، بالقنـابل الفوسفورية ، ثم المتفجرة ، على خطوط العدو الاولى . والقت ٣٠٠ طائرات ٧٠٠٠ طن من القنابل في « منديل الجيب » هذا البالغ ٩ كلم طولاً وكيلومترين عرضاً ، وفتحت الثلمة التي اندفعت فيها جيوش الجنرال « باتون » . وقـد اسندت الى الطيران وحده مهمة حماية جناحيه . ونشرت طائرات الـ « تمبست » والـ « ثندربولت » والـ « موسكيتو » الذعر في كافة الطرقات . فاشتركت في المعركة بكثـافة وبسرعة مدهشة وصدت الهجمات المعـاكسة ، كما في « مورتين » في السادس من آب وفي الآردين في شهر كانون الاول من السنة ١٩٤٤ .

الجيوش المنقولة جواً

كان من اهم مستحدثات الحرب استخدام المظليين والجيوش المنقولة جواً استخداماً واسع النطاق . فاتاح ذلـك بلوغ الهدف الذي سعت وراءه الستراتيجية منذ عهد قديم : مهاجمة العدو من الوراء بقوات هـامة . وفي السنة ١٩٣٩ لم يكن هناك من وحدات مظليين الا في الاتحاد السوفياتي وفي المانيا ، ولم يفكر الحلفاء بانشاء وحدات مماثلة بدورهم الا بعد الفتوحات الالمانية . وتحسنت كذلك المعدات اللازمة من طائرات نقـل وطائرات هوائية متطورة ، فاتاحت نقل عدد متزايد من الجنود والمدافع والعربات والدبابات. الا ان استخدام المظليين والنقل بواسطة الطائرات الهوائية لم يتسع اتساعاً كبـيراً الا منذ غزو جزيرة « كريت » . فحتى ذاك التاريخ اقتصر هذا الاستخدام على انزال مجموعـات صغيرة من الجنود البواسل وراء الخطوط للقيام بعمليات تدمير او باحتلال نقاط هامة رئيسية : المطارات، كمطار اوسلو ، والجسور الهامة على الـ « موز » والرين في هولندا وبلجيكا ، وجسور قناة الملك « البير »، وحصن « ابَن — امايل ». وليس من يشك في اهمية هذه العمليات التي يقدم احتلال النروج مثالاً على نجاحها التام ، ولكن عدد الجنود المشتركين فيها ما زال محدوداً . اما احتلال

كريت – المركز الستراتيجي الهام جداً – فقد استلزم وسائل اعظم شأنـاً الى حد بعيد : ١٢٣٠ طائرة منها ٥٣٠ *Ju* – ٥٢ تحميها مطاردات وطائرات انقضاضية ؛ ٧٣٠٠ مظلي (فقد ٤٠ ٪ منهم) واكثر من ٢٠٠٠٠ جندي نقلوا جواً. وفي اواخر السنة ١٩٤٢ ظهرت الوحدات الخليفة الكبرى المعدة للنقل الجوي ، التي اشتركت في كافة العمليات الهـامة : في صقلية ، في رقبة جسر سالرن ، في نورمنديا حيث انزلت من الجو ثلاثة فيـالق وراء الخطوط الالمـانية في « سانت ـ مار ـ اغليز » و « بايو » وفقدت ٥٠٪ من افرادها ، وعلى الرين الذي سبق اجتيازه انزال ١٤٠٠٠ من المظليين والجنود المنقولين جواً (فيلقان) مع ٧٠٠ سيارة و ١٠٠ مدفـع وذخائرهم التي نقلتها ٣٠٠٠ طائرة و ١٣٢٦ طائرة هوائية .

الاسلحة الذاتية الاندفاع

ان تفوق الحلفاء الجوي الساحق دفـع الالمان الى البحث عن وسائل جديدة لبلوغ اهدافهم . وكان ذلك منطلق تقنية ثورية تستخدم اسلحة ذاتية الاندفاع قد يقودها او لا يقودهـا ملاحون . فمنذ السنة ١٩٤٢ احكم الالمان في « بينموند » ، في جزيرة « اوسدوم » ، اسلحة بوشر درسها منـذ السنة ١٩٣٧ هي الـ *V* ١ (اسلحة الانتقام : *Vergeltungswaffe*) و *V* ٢ . وكانت الـ *V* ١ صواريخ تبلغ سبعة امتار طولا تسيرها قوة اندفاع عكسي وتحمل طنـا من المتفجرات . وكانت تطلق في قواعد خاصة ثابتة ، حتى مسافة ٢٥٠ كلم . ولكن الطيران والمدفعية المضادة للطـائرات اللذين كانا مزودين بأجهزة رادار للتصويب آلياً وبأنابيب مسيّرة تطلق صواريخ تعمل عملها حين تمر على مسافة دون الـ ٤٠ متراً ، قد تغلبا بسهولة عليها ؛ فلم يبلغ الهدف سوى ربعها ودمرت قاذفات القنابل قواعد اطلاقها او ازالتها كليـاً . اما الـ « *V* ٢ » ، فكانت اعظم خطراً : فهي صواريخ سديمية تبلغ ١٤٫٥ م طولاً وتزن ١٣٫٥ طناً ، كانت تطلق اطلاقاً يكاد يكون عمودياً بواسطة جهاز خاص ، فتبلغ ارتفاع ٥٠ كلم ، وحين تصل الى الارض مسيّرة بسرعـة ١٣٠٠ متر في الثانية ، كان يستحيل سماعها ، مما جعل الدفاع ضدها محالاً وجعلها تترك وراءهـا دماراً وخراباً كثيراً . ولكن ٦٠٠ طائرة من سلاح الجو البريطاني ضربت بالقنابل تجهيزات بينموند في السنة ١٩٤٣ مما أخر اطلاقها وحال دون تعريضها نصر الحلفاء للخطر .

الحرب البحرية
منذ السنة ١٩١٤ حتى السنة ١٩١٨

طرأت على الحرب البحرية تغييرات كبرى ايضا ، فتبـدل وجه المعركة البحرية تبدلاً كلياً . وان تبدلاتها خلال الحرب العالمية الاولى لا تقارن بتبدلات الحرب البرية . فامـام اسطول بريطاني ، كان على العموم اكثر من ضعفي اسطولها ، وقفت المانيا موقفاً دفاعياً ، ولم تستلم المبادهة الا في عهد متأخر في نطاق حرب الغواصات الخاص .

قامت في البدء ببعض غارات سريعة على شواطىء « نورفولك » و « يوركشاير » . وكانت اكبر عملية ، بعد معركة « دوغر بانك » ، في اوائل السنة ١٩١٥ ، عملية « جتلند » في شهر ايار من السنة ١٩١٦ ، حيث ارغم الاسطول الالماني على الانحناء امام الانكليز والانزواء في

مرافئه على الرغم من المهارة في المناورة التي برهن عنهـــا اسطول الاميرال « فون سبي » في « كورونيل » و « فالكلند » منذ اواخر السنة ١٩١٤ .

وهاجمت السفن التجارية الحليفة بسفن قرصنة اتقن امدادها بالمؤن والمعلومات ، ولكنهـا دمرت بسرعة . وفي السنة ١٩١٦ ظهرت مرة اخـرى بعض السفن الشراعية او التجارية التي ما كان احد ليشك في هويتها : « سيدلر » ، و « مو » و « وولف » (التي بقيت ٤٥١ يوماً في البحر) ، ولكن مآثرها لم تؤثر قط على مجرى الحرب . الا ان الاستحداث الالماني الهام على الصعيد البحري كان في اتساع مدى استخدام الغواصات التي هاجمت بدون تبصر وبدون سابق انذار ، ابتداء من السنة ١٩١٧ ، كافة السفن التي تصادفها في المياه البريطانية . وقد استخدمت المانيا غواصات كثيرة مسلحة بمدافع من عيار ٨٨ ، يقودها ضبـــاط مهرة جداً في الهجوم بالمدفع و « الطوربيد » ، قادرة على القيام برحلات طويلة جداً (حتى ١٠٠ يوم) لمراقبة الملاحـة ، انزلت بالحلفاء خسائر كبرى وهددت تموين الجزر البريطانية بالخطر : ففي شهر نيسان من السنة ١٩١٧ ، أُغرقت سفينة من كل اربـع سفن تغادر الارخبيل .

ردّ الحلفاء بزيادة انتاج السفن المعدة للاعاضة من المحمول المدمر ؛ وألفوا قوافل تحميهـا المدمرات واكثروا من سفن الاستطلاع ومطاردة الغواصـــات ، وشجعوا تركيب اجهزة اللاسلكي ، وسلحوا السفن التجارية وزرعوا الالغـام في الممرات البحرية التي تركها الالمـــان مفتوحة في جون « هليفولند » وبحر الشمال ، وضربوا قواعـــد الغواصات في « زيبروغ » و « اوستند » وعرقلوا الحركة فيها ... ومنـــذ اواخر السنة ١٩١٧ ، زال الخطر وبلغ من الخسائر الالمانية (دمرت ١٩٩ غواصة) ان اولى بوادر الثورة ظهرت بين البحارة الذين قتـل منهم عدد كبير جداً .

اما « امثولة الحرب » فكانت ان الطائرات والالغـام والغواصات قد اثبتت انها اسلحـة رهيبة بالنسبة للسفن السائرة فوق سطح الميـــاه . وان الغواصة بصورة خاصة استطاعت ان تلعب دور سفن القرصنة القديمة وتفرض حصاراً فعـــالاً . فبدت من ثم اهمية السفن الحربيـة متدنية جداً : انها تستهلك كميات كبرى من الوقود كما انها معرضة ابداً لخطر الالغام والطائرات والغواصات ، فلم يمكن ابقاؤها وقتاً طويلاً في البحر ، بل اقتصر دورها على القيـــام بالغارات او منع غارات سفن الاعداء . الا ان الجهود المبذولة بين الحربين قد اتاحت اصلاح بعض هـذه النواقص : فان انشاء قوة خفر من الطائرات والسفن الصغرى المضـادة للغواصات ، وتعزيز دفاعها ضد الطائرات ، ولا سيما زيادة محمولها ، وتحسين آلاتها وزيادة سرعتها ، واخيراً امكانية تموينها في عرض البحر بفضل المازوت ، قد اتاحت لها البقاء في البحر طيلة اسابيع عدة والعمل في نطاق اوسع منه في ما مضى . وعزز الطيران واسندت اليه مهمة الاستكشاف وقذف القنابل والنسف ، ولكن اليابانيين وحدهم فكروا بالنسف الانقضاضي . ومن جهـــة ثانيـة ، كانت

البحريتان الاميركية واليابانية وحدهما قد بنتا عـدة حاملات طائرات ، وهي سفن اعتبرتهـا الدول الاخرى ملبكة وسريعة العطب .

معركة الأطلسي

والحال ابرزت معركة النروج فجأة اهمية الغطـــاء الجوي ، فاقتضى ذلك – كما رأينا – اعـــادة نظر شاملة في المفاهيم ، وتوزيعاً جديداً للقوات ، واللجوء الى اساليب قتال جديدة . فبات السلاحان الاوليان ، منذئذ ، الغواصـــة والطائرة .

في الغرب اقتصرت « معركة الاطلسي » بالنسبة للبريطانيين ، اذا ما استثنينا مراقبـــة وتدمير بعض الوحدات الالمانية السطحية الكبرى (بسمارك) ، على مطاردة غواصات العـدو التي حاولت قطع مواصلات الارخبيل بانحاء العالم الاخرى .

وخلافاً لما حدث في الحرب العالمية الاولى ، لم تعد الغواصة لتستطيع المهاجمة بالمدفع لانهـا لم تستطع الظهور على سطح البحر دون خطر . فان الاميرالية البريطانية قد استخدمت جهـازاً كاشفاً يبث موجات فوق الصوتية يتيح صداها ، الذي يعكسه الجسم الموجود في ميـاه البحر ، كشف هذا الجسم وتحديد مكانه . فتقذفها الطائرات ومطاردات الغواصات والمدمرات حينذاك بسيل من القنابل . وخفرت القوافلَ البوارجُ والحراقات والمدمرات ؛ وامّنت حماية السواحل بالالغام ، وراقبت طائرات قيادة الشواطىء البحر رقابة دائمة . أمـــا الغواصات الالمانية التي كانت في السنة ١٩٤٠ عمارات يتراوح وزنها بين ٥٠٠ و ٨٠٠ طن ويبلغ شعـاع نشاطها حتى ثلاثة اسابيع ، فقد تحسنت وبات باستطاعتها بلوغ ٢٠٠ متر عمقـــاً ؛ وفي السنة ١٩٤١ ظهرت غواصات تزن ١٥٠٠ طن ويبلغ شعاع نشاطها ٢٠٠٠٠ ميل (٣٧٠٠٠ كلم) ، يمكن استخدامها حتى في المحيط الهنـــدي في ما وراء الـ « كاب » . وقـــد اعتمدت طريقة سرب الضراء (*Rudeltaktik*) : ما ان تكتشف الغواصة قافلة ما حتى تنبه اليها القيادة في فرنسا التي توجه اليها كافة غواصات المجموعة (١٥ او ٢٠) ؛ وقد آثرت العمل في « الكوة السوداء » في الاطلسي حيث تستحيل الرقابة على الطائرات . ولكن الدفاع تحسن وتكامل ، فتزايد شعـاع نشاط الطائرات واتاح الجهاز الكاشف آنذاك ليس معرفة مكان وبعد الغواصة فحسب ، بل عمقها عن سطح البحر ايضاً ، واستطاعت الطائرات المزودة بالرادار واجهزة الكشف الضوئي البقـاء على اتصال بالغواصة بعد غوصها بفضل الكاشف المغنطيسي . وجهزت السفن بشباك تقيها من خطر الطوربيد ؛ وفي شهر آب من السنـة ١٩٤٣ استخدمت للمرة الأولى القنبلة الحائمـــة المسيرة . واستخدمت بعض سفن القوافل كحاملات طائرات ؛ وزودت بجهاز يطلق في آن واحد ٢٤ صاروخاً تنفجر عند اصطدامها بالهدف . وفي أواخر السنة ١٩٤٣ ظهر الـ « سكويد » ، مدفع الهاون المحكم الذي يسدده الجهاز الكاشف ، ويطلق ثلاث قنابل كبرى في آن واحد . وباتت الطائرات بصورة خاصة ، بعد ان طال شعاع عملها ، وزاد عددها ، قادرة الآن على سد « كوة الاطلسي » . وقد استخدمت قنابل محشوة بمادة متفجرة عظيمة الفعاليـــة (*Minol*) . وخفرت القوافل

المتزايدة اهمية (٧٠ ، ٩٠ سفينة) خفراً قوياً ، وفتكت الطائرات المجهزة بعاكسات الرادار قوية فتكاً ذريعاً بالغواصات التي تحاول الاستفادة من ظلام الليل للصعود الى سطح الماء . وقد اعطت هذه التدابير مفعولها : فان الخسائر التي بلغت ٨٠٠ ٠٠٠ طن في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩٤٢ قد هبطت الى ٩٦ ٠٠٠ طن في شهر حزيران من السنة ١٩٤٣ ، ودمرت ١٧غواصة المانية . ومنذ شهر كانون الثاني من السنة ١٩٤٣ ، اخذت مصانع السفن الانكلوساكسونية تبني سفناً جاوز محمولها الخسائر الى حد بعيد . ومنذ ذاك التاريخ ، اختل التوازن نهائياً ، في البحر والجو على السواء ، لمصلحة الحلفاء . ففي اواخر السنة ١٩٤٣ ، بلغ عدد الغواصات الالمانية والايطالية المدمرة ٤٧٥ ، وهبط محمول السفن المغرقة في شهر ايار من السنة ١٩٤٤ الى ٢٤ ٠٠٠ طن ، بينما ارتفعت الخسائر في الغواصات ارتفاعاً مطرداً . ففي شهر كانون الثاني من السنة ١٩٤٥ ، لم يبق في عرض البحر سوى ٦٠ غواصة فقط (الشكل رقم ١٥) .

الا" ان ظهور الـ « شنورشل » في ربيع السنة ١٩٤٤ ، اي حين تعرضت الغواصة لضربات حاسمة ، قد احدث ثورة في ظروف الملاحة تحت سطح الماء . فقد تألف من انبوب عازل للهواء يرتفع فوق الغواصة الغائصة ؛ واتاح تأمين الهواء النظيف الضروري للحياة في الغواصة تحت سطح المياه ولسير المحركات واخراج الهواء الفاسد وغازات الاحتراق ؛ فاستطاعت الغواصة من ثم النجاة من رادار الطائرة والاحتفاظ بسرعة تكاد تعادل سرعة سفن خفر القافلة والبقاء تحت سطح الماء طيلة اسابيع عدة . ولكن الاوان قد فات ، في هذا المجال ايضاً ، اذ ان الاختراع الجديد لم يستطع قلب الموقف لصالح المانيا .

بينما نسبت الغواصات لنفسها ٥٠ ٪ من محمول السفن المغرقة والطيران ٣٥ ٪ ، لم يعد للالغام سوى ٦ — ٧ ٪ ، بالرغم من ان حرب الالغام قد عرفت نشاطاً عظيماً متزايداً . فلم تستخدم الالغام الكلاسيكية المتزايدة القوة فحسب ، بل الالغام المغنطيسية منذ السنة ١٩٣٩ ، والالغام السمعية في السنة ١٩٤١ ايضاً ؛ كما استخدمت الالغام الضغطية التي تنفجر تحت تأثير المياه التي تحركها السفن ، والتي اتاح لها تركيبها ان تعمل سمعياً ومغنطيسياً وضغطياً . ولكن الايطاليين توفقوا منذ كانون الاول ١٩٤١ ، بغية الوصول الى السفن في المرافىء والدوران حول شباك الحماية او المرور من تحتها والاقتراب من الهدف جهد المستطاع ، الى استخدام طوربيد يسيّره رجلان تنزلهما الغواصات قرب الهدف ، والى اصابة مدرعتين وناقلة بترول في مرفأ الاسكندرية نفسه . وفي اواخر الحرب استخدم الالمان الطوربيد « ماردر » المؤلف من طوربيد يحمل ملاحاً يقذف بطوربيد متفجر حين يصبح على مسافة قصيرة من الهدف، واستخدم اليابانيون الطوربيد « كايتن » الانتحاري الذي يسيّره الملاح حتى الهدف وينفجر معه ؛ وفي سبيل بلوغ الغاية نفسها انتج المزيد من غواصات الجيب التي قد تبلغ سرعتها ٢٢ عقدة تحت المياه ، فبنى البريطانيون الـ «مدجت » (وقد استخدمت احداها في ضرب الـ « تربيتز » في احد الخلجان الضيقة) وبنى الالمان الـ « سيهوند » .

اذا ما قورنت حرب الغواصات في الحرب العالمية الثانية بحرب الغواصات في الحرب العالمية الاولى ، لاتضح انها كانت اقل فعالية واقل ارضاء للألمان : فانهم قد اغرقوا متوسط المحمول الشهري نفسه تقريباً ، ولكن عدد السفن المغرقة اقل منه بنسبة النصف بسبب تزايد محمولها ، وكانت الخسائر الألمانية فادحة جداً .

المعركة في المحيط الهادي

يختلف وجه المعركة في الهادي اختلافاً كلياً ؛ فقد توفرت هنا للطرفين وسائل العمل نفسها ، وكانت السيادة هنا للاسطولين الجوي والبحري . فبعد النجاحات العظيمة التي احرزها اليابانيون في الاشهر الاولى من الحرب (بيرل هاربور ، وتدمير الـ« برنس اوف ويلز » والـ «ريبلس» بواسطة الطائرات الانقضاضية) ، سعت الطائرات والغواصات الاميركية الى تدمير سفن تموين الجيوش اليابانية الموزعة على كافة انحاء آسيا الجنوبية الشرقية والارخبيلات ، موقعة بها خسائر ما لبثت ان ارتـدت حجم الكارثة . وقد استعاد الاميركيون سيطرتهم على المحيط الهادي بفضل سيطرتهم الجوية .

ان المعول عليه بعد اليوم ، اكثر من عدد السفن المسلحة بالمدافع ، هو عـدد حاملات الطائرات والطائرات المنقولة ، لأن النتيجة الحاسمة تنتزعها هذه او تلك . وقد ارتفع عدد الطائرات المشتركة في المعركة ارتفاعاً مطرداً : ١٨٠ طائرة يابانية مقابل ١٤٤ طائرة اميركية في معركة بحر المرجان ، و ٣١٢ طائرة يابانية مقـابل ٣٠٥ طائرات اميركية في معركة جزر « مدواي » ، و ٤٩٨ طائرة يابانيـة مقابل ٨٢٠ طائرة اميركية في جزر « ماريان » . وفي شهر ايلول من السنـة ١٩٤٤ ، في معركة الفيليبين الثانية من اجـل الاستيلاء على جزيرة « لايت » التي انتهت بتدمير الاسطول الياباني ، كان لدى الاميركيين ١٢ حاملة طائرات يدخل في عدادها ست حاملات كبرى ، و ١٨ حاملة طائرات خافرة ، و ١٢٨٠ طائرة ، مقـابل ٤ حاملات طائرات لدى اليابانيين و ٦٠٠ طائرة في المطارات ، اي مجموع ٧١٦ طـائرة . و كانت الجدّة الهامة ، من جهة ثانية ، مدى وعدد المعارك البحرية الكبرى التي تصادمت فيها اساطيل قوية والتي لم تعرفها الحرب العالمية الاولى قط . فقد تقابلت اساطيل ضخمة بمقدورها البقاء في البحر طيلة اسابيع عديدة ، كما في عهد السفن الشراعية ، ولكن بصورة غير منتظرة . فلا تدور المعارك النهارية على مسافة ١٠ او ١٥ كلم كما كان مرتقباً ، ولا تدور المعارك الليلية على مسافة ٥٠٠ او ١٠٠٠ متر : دارت ١٣ معركة نهـارية كبرى على مسافات تتراوح بين ٣٠٠ و ٧٠٠ كلم ، ودارت ٦ معارك ليلية ، بحيث لم تصل المدرعات الى مرمى المـدفع ولم تلعب الدور الذي كان منوطاً بها من ذي قبل . وفي المعركتين الحاسمتين في حرب المحيط الهادي : معركة مدواي في حزيران ١٩٤٢ ، ومعركة الفيليبين الاولى في حزيران ١٩٤٤ ، لم تشترك اية مدرعة كبرى الا بمدافعها المضادة للطائرات . اما في الليل فقد نشبت المعركة ، بفضل الرادار ، بواسطة المدفع والطوربيد ، على مسافة ١٥ كيلومتراً . وباستثناء حاملة طائرات واحدة اغرقهـا المدفع ،

دمرت ٤٠ حاملة طائرات اثناء الحرب بفعل الطائرات او الغواصات . اما المدرعات الاميركية والانكليزية والالمانية الـ ٢٤ التي دمرت ، فقد غرق ٩ منها في معارك بحرية و ٥ فقط بفعل المدافع بينها ٣ اصيبت بالطوربيد ايضاً .

لذلك فان تأليف الاساطيل في السنة ١٩٤٥ يوضح تدني دور المدرعة الكبرى التي لم تعد « السفينة الحربية الرئيسية » المعهودة . ليست بعد اليوم سوى سفينة تابعة اعظم نفعاً بمدافعها المضادة للطائرات منها بمدافعها الضخمة . فان الاسطول الذي كان يستعد ، في شهر آب من السنة ١٩٤٥ ، لتنفيذ عملية « اولمبيك » (النزول الى اليابان) قد ضم ٢٣ مدرعة كبرى و ٣٦ حاملة طائرات حربية و ٦٤ حاملة طائرات خافرة . وبينما كانت النسبة بين فئتي السفن نسبة ٩ الى ٤ ، فقد انتقلت الى نسبة ٢،٣ الى ٩ . لقد اصبحت حاملة الطائرات محور كافة العمليات .

العمليات البرمائية

من المظاهر المميزة لهذه الحرب ايضاً عدد واتساع العمليات البرمائية التي جاوزت المئة واختلفت اهمية ، فاقتصر بعضها على اعمال المغاوير واتسع بعضها الآخر ، كعملية « ارفرلورد » في نورمنديا ، التي انطوت على انزال ٧٥ فيلقاً وتموينها . لقد برهنت حملة الدردنيل الفاشلة واخفاق انزال الجيوش على ساحل الفلاندر خلال الحرب السابقة ، على ما يبدو ، على استحالة نجاح انزال جيوش بالقوة على ساحل منيع التحصين . ولذلك لم يكن اي من الجيوش معداً لمثل هذه العمليات . الا ان اخفاق انزال الجيوش الحليفة في النروج ، والنجاح الألماني المقابل ، واجهاض خطة « سيلو » لانزال الجيوش في انكلترا ، ونجاح احتلال كريت الباهر على يد جيوش وبواسطة معدات نقل معظمها جواً ، قد اثبتت ان شرط النجاح هو امتلاك معدات نقل وانزال معدة خصيصاً لهذه الغاية ولا سيما امتلاك غطاء جوي يتيح « اقتراب » وحدات الهجوم . وبعد السنة ١٩٤٢ اجريت عمليات انزال الجيوش الكبرى الحاسمة في افريقيا واوروبا والمحيط الهادي : وقد ناهز عددها الستين — ١٠ في اوروبا وافريقيا ، و٥٠ في المحيط الهادي — وتحسنت خلالها المعدات والاساليب . ففي الدرجة الاولى تأمنت الحماية بالطيران ومدافع الاسطول الضخمة . واستخدمت للنقل زوارق بامكانها الجنوح على بضعة امتار من الشاطىء او القيام برحلة طويلة في عرض البحر : زوارق ذات طبقتين مسطحة القعر لا تدخل كثيراً في الماء وتنفتح فيها مصاريع ضخمة تنتقل عليها السيارات والدبابات . وسفن كبرى قادرة على نقل زوارق انزال صغرى مختلفة الحمول (اكثر من ٤٠ نموذجاً) : ناقلات دبابات ، زوارق هجوم ، سيارات برمائية ، ودبابات ، الخ . ولما كانت عملية الانزال في « دياب » قد اظهرت المخاطر التي تنطوي عليها محاولة الاستيلاء على احد المرافىء ، فقد تقرر ، لعملية الانزال في نورمنديا ، اختيار ساحل لا مرفأ فيه ، يكون من ثم اقل تحصيناً ، وانشاء خمسة مرافىء اصطناعية ، ثلاثة منها للسفن الصغرى واثنان للسفن الكبرى ، مع ما يستلزمان من ارصفة ثابتة متوازية مؤلفة من سفن قديمة مهملة مثقلة في قعرها بالاسمنت المسلح والفولاذ ، وارصفة عائمة (من الفولاذ) تستطيع زوارق الانزال الاقتراب منها .

واما كثرت العمليات البرمائية في المحيط الهادي . فلأجيل رد اليابانيين الى الوراء انتهج الاميركيون خطة انزال نظامية كان الهدف منها تجاوز معظم المواقع البحرية حيث وزع اليابانيون اكثر من ٦٠٠٠٠٠ جندي بغية الاستيلاء على قواعد توصل الاميركيون ، انطلاقاً منها ، بفضل تفوقهم الجوي والبحري ، الى ملاشاة تأثير الارخبيلات او الجزر الصغيرة المتمزلة الباقية ورامهم او الى اخضاعها . وبعد الانتصارات البحرية الكبرى في شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٣ في بحر المرجان وفي مدواي ، اقصى هذا الهجوم المعاكس اليابانيين عن غينيا الجديدة وجزر سليمان ، وتم عن « رابول » في بريطانيا – الجديدة ؛ واتاحت سلسلة جديدة من القفزات الاستيلاء على جزر جيلبرت ومارشال والماريان (سايبان) وغوام ؛ واخيراً تم الاستيلاء على الفيليبين بعد النصر الحاسم في جزيرة « لايت » في شهر تشرين الاول من السنة ١٩٤٤ . واتاح الاستيلاء على ايفوشيما ضرب طوكيو والمرافىء والمراكز الصناعية اليابانية بالقنابل . وفي اشهر نيسان وايار وحزيران وتموز اتاح الاستيلاء على اوكيناوا رقابة الحركة التجارية بين الصين الجنوبية واليابان . ومنذ ذاك التاريخ حوصر الارخبيل وأخضع لضرب كثيف بالقنابل توجه في السادس من شهر آب من السنة ١٩٤٥ القاء القنبلة الذرية الاولى على هيروشيما التي دمرت ٦٠ ٪ من المدينة وأودت بحياة ١٥٠٠٠٠ نسمة . وفي التاسع منه القيت القنبلة الثانية على ناغازاكي .

تولت كل عملية انزال قوة تكتيكية مستقلة مؤلفة من حاملات طائرات ومدمرات وسفن حربية صغيرة وناقلات جيوش . وكانت السيطرة الجوية هنا ايضاً الشرط الاولي الضروري للنجاح . فهي طائرات افريقيا الشمالية ما أمنت نجاح عملية الانزال في صقلية ، ثم في سالرنو وانزيو . ومن انكلترا جاءت ألوف الطائرات التي كانت بمثابة « مظلة » لأسطول الانزال في نورماندیا . وهي حاملات الطائرات ومطارات الجزر في المحيط الهادي ما امنت لكل فيلق ١٢٠ طائرة اعتبرتها القيادة ضرورية لنجاح عملياته .

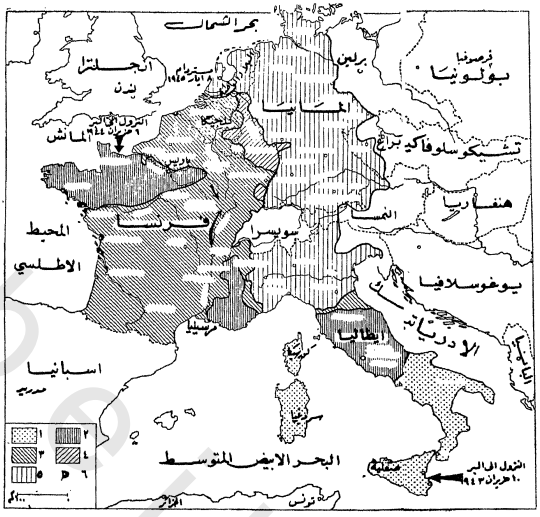

الشكل ٤٤ – الحرب في الغرب : حزيران ١٩٤٤ – ايار ١٩٤٥ .

١ – اقالم مساهمة قبل النزول الى نورماندیا ؛ ٢ – اواهي مساهمة في ٢٨ آب ١٩٤٤ ؛ ٣ – اواهي مساهمة في ٣١ كانون الاول ١٩٤٤ ؛ ٤ – الموقف في ٢٦ آذار ١٩٤٥ ؛ ٥ – الموقف في ٨ ايار ١٩٤٥ ؛ ٦ – جيوب ما زالت تحت سيطرة الجيش الالماني في ٨ ايار ١٩٤٥ .

obeikandl.com

obeikandl.com

نقل الجيوش وتموينها

ان ما اسمي من قبل « فن نقل العـــدد اللازم من الجنود الى المكان اللازم من ميدان المعركة وفي الوقت اللازم ومـــع التجهيزات اللازمة » قد استعاد – بواسطة الاميركيين – اسمه القـــديم ، « فن نقل الجيوش وتموينها » (*Logistique*) ، وارتدى طابـع اهميـــة لم يعرفه من قبل بسبب طول خطوط التموين (عدة آلاف من الكيلومترات) وتزايد حجم المواد والمعدات – ألوف الاطنـــان من المواد الغـــذائية والذخائر الضرورية للمحاربين – الذي يمكن تقديره بعشرة اضعافه في السنة ١٩١٧ . فان فيلق مشاة اميركيين يستهلك ١٥٠ طناً من البنزين في اليوم ، ويستهلك الفيلق المدرع ٣٥٠ . ويُستخدم اثنان من كل سبعة جنود اميركيين في اعمال النقل والاتصال . وفي المحيط الهادي ، اقتضى لكل فيلق مؤلف من ١٤ ٠٠٠ جنـــدي عند خط النار ، ١٤ ٠٠٠ جندي للعمل في المؤخرة و ١٢ ٠٠٠ للعمل في المحطات المنتشرة على طرق المواصلات . فتوجب من ثم اعداد تنظيم معقد يستخدم مئات الالوف من الجنود لتحضير العمليات في ادق تفاصيلها ، قبل اشهر عدة ، وتنفيذها تنفيذاً ناجحاً .

هنا يكمن سر اهمية وسائل النقل المتزايدة وعناد المتحاربين في مهاجمة خطوط مواصلات العدو البحرية والبرية . فهو تشويش حركة وسائل النقل بفعل قاذفات القنابل الالمانية ما منع البنزين جزئياً عن الدبابات الفرنسية في بلجيكا في شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، في حال ان التنظيم الامثل في وسائل النقل الالمانيـــة قد اتاح انتصارات الالمـــان المشهودة الاولى . وفي روسيا ، المفتقرة الى الخطوط الحـــديدية والطرقـــات ، تنظمت فرق المقـــاومة المنعزلة عند مفـــارقات الطرق والخطوط الحديدية . وادى توغل الالمـــان في قلب روسيا مسافة تزيد عن ١٠٠٠ كلم في المرحلة الاولى من الحرب الى اضعاف قوة الجيش الالماني الهجوميـــة اضعافاً ملموساً ، وفي السنة ١٩٤٢ ، اثناء التقدم نحو القفقاس وستالينغراد في آن واحد ، عجزت القيادة الالمانية عن ان تضع تحت تصرف جيوشها المهاجمة كافة الوسائل التي كانت بحاجة اليها . وفي ليبيا اكثر من روسيا تحكمت ظروف التموين بحركات جيوش الاعداء . وقد كتب « ايزنهاور » ، رئيس اركان « رومل » ما يلي : « ان الاستيلاء على مزيد من المناطق لم يعن تحقيق النصر ، بل كان من شأنه ، على نقيض ذلك ، ان يشكل ضرراً وخطراً » . وطوال الوقت الذي تستغرقه المعركة ، نشاهد سباقاً حقيقياً نحو المرافىء التي يجب بلوغها قبل ان يكون للعـــدو متسع من الوقت لتعطيلها ؛ نشاهد تعاقب تقدم وتراجع جيشين يضعفهما البعد عن قواعدهما حين يتقدمـــان ، ولا يلبثان ان يتوقفا لان تموينهما يتأخر عنهما بسبب هجمات طيران العدو . فهذه حال « رشتي » في شهر كانون الاول من السنة ١٩٤١ حين تقدم حتى « غزاله » ، وحال رومل نفسه بعد استيلائه على بنغازي وطبرق ؛ فان الغنائم التي كسبها في هذه المدينة وفي سيدي برّاني قد اتاحت له التقـــدم حتى العلمين ، ولكن خطوط تموينه الطويلة تعرضت للخطر ، اذ ان الطيران البريطاني انزل بوسائل نقله البحرية خسائر فادحة ، فأرغم على التوقف .

وأثارت العمليات البرمائية – كما رأينا – مسائل نقل وتموين اعظم اهمية حين توجب نقـــل

وتموين الجيوش التي انزلت في افريقيا الشمالية وصقلية وايطاليا ونورماندياً وبروفنسا. وهي قدرة الاميركيين الصناعية الفائقة ما اتاحت لهم ، في المحيط الهـــادي ، التغلب على صعوبات حرب تدور رحاها على مسافة عدة الوف من الكيلومترات من بلادهم . فقد توجب عليهم احكام تنظيم لم يسمح بنقل احجام كبرى من الرجال والتجهيزات فحسب ، بل بتعهد عمليات متواصلة دائمة ايضاً . ومن اجل ذلك اضطروا الى بناء مرافىء جاهزة بمواد موحـــدة القياسات واستحضار خشب البناء والاسمنت والمواد اللازمة لانشاء الطرق ومهابط الطائرات ومساكن الجنود ، الخ. وقد رافقت الاسطول في انتقاله مراكب مساعدة معدة كلها لشحن معين او لخدمـــة معينة : احواض سفن عائمة — تجمع بين السفينة ومصنع السفن — قادرة على ايواء اكبر السفن واصلاحها في عرض البحر ونقل المؤن ؛ وزوّدت ناقلات البترول في عرض البحر اثناء مواصلة تقدمها ، ونقلت اليها الذخائر والمؤن من السفن التي تحملها. وقد حضّرت «حزم جاهزة للنقل والتموين» زنة الواحدة منها ١٤٠٠٠ طن معدة لانشاء مطار، يرافق كلا منها ٦٦ ضابطاً و١٦٠٠ جندي، فكانت ترسل الى القيادة حال طلبها ؛ وحضرت كذلك في مصانع التصليح حزم جاهزة لكل نوع من الطائرات والآلات تستتم عند الحاجة للطائرات او السفن المتعطبة .

فكانت الكميات المنقولة من ثم كبيرة جداً : وقد قدّر في السنة ١٩٤٤ ان ٦٠٠٠٠٠٠ طن نقلت شهرياً عبر المحيط الهادي ، الى مسافة ٥٠٠٠ كلم من القواعد الاميركية ، لا يدخل فيها الفحم الحجري والبنزين . ففي عملية انزال الجيوش في جزيرة « لايت » وحدها ، استخدمت ٨٠ ناقلة بترول ، ٢٠ ناقلة تعبىء او تفرغ ، و ٦٠ اخرى تنقل البنزين الضروري للقوات المنزلة في الجزيرة . وهكذا استطاع الاميركيون ، طيـــلة ١٦ شهراً ، القيام « بهجوم دون توقف » تعاظم عنفاً يوماً بعد يوم ادى في النهاية الى سحق اليابان .

حرب العصابات

كان كذلك اشتراك المدنيين المسلح في مقاومة الغازي أحد مميزات هذه الحرب العالمية الثانية . فمنذ نهاية حروب الامبراطورية الاولى التي ثار فيها السكان الاسبان والتيروليون والروس على جيوش نابوليون ، انحصرت العمليات ابداً في الجيوش النظامية ، اقله في اوروبا .

اخذت حرب العصابات العصرية تنتظم وتتسع اتساعاً كبيراً في الصين منـذ السنة ١٩٣٨ . وقد شرح ماو تسي تونغ النظرية لطلاب الاكاديمية الحمراء في السنة ١٩٣٦ في الدروس التي نشرت في السنة ١٩٤١ . فحين يصبح امر تطبيق الاساليب الحربية الكلاسيكية مستحيلاً ، كما يقول ، يجب الاستمرار في مقاومة الغازي بوسائل اخرى : هذه هي حرب العصابات التي يناوش فيـه العدو دون مجابهته في معركة . وهي في جوهرها حرب ضارية لا مكان فيها للشفقة ، لان القمع يتناول المدنيين بقسوة لا يتناول بها العسكريين ، فيجب من ثم ، كي تتكلل بالنجاح ، ان يساند سكان البلاد المقاومة المسلحة فيها مساندة كلية . ويجب ان تذوب بين السكان وتتلاشى بينهم لتظهر مرة اخرى بعد ذلك في الزمان والمكان الموافقين . وحين تقوم هذه الرابطة بين

الأنصار والسكان ، يصبح بمقدور الانصار تنظيم جبهة حقيقية وراء العدو وارغامه على التجمع في بعض النقاط كالمدن وخطوط او عقد المواصلات ، ومهاجمة مراكزه الضعيفة ، واضعاف معنوياته ، وجعل الاتصال بين وحداته وتموينه غير مستقرين ، الى ان يسمح تجهيز القوات اللازمة بتطويقه وابادته . وان هذه الاساليب التي حالت دون تمكن اليابانيين من السيطرة على معظم الاراضي الصينية قد اعتمدت في كافة البلدان المغزوة . فأحدثت حرب الأنصار من ثم ثورة حقيقية في مفاهيم الحرب الكلاسيكية باشراكها في المعركة جماهير كبيرة من المدنيين المسلحين ، العاملين باتصالي يختلف وثوقه مع الجيوش النظامية . وباتساعها وضعت دول المحور امام مسائل غير مرتقبة على جانب كبير من الخطورة . وقد اتخذت اشكالاً اختلفت باختلاف جريانها في فرنسا ، او روسيا ، او بولونيا ، او البلقان ، او المناطق الكثيفة السكان ، او المناطق الصحراوية ، او الغابات المتلبدة ... وفي كل مكان — باستثناء الاتحاد السوفياتي — وقفت الحكومات المؤلفة في المنفى او الحكومات الحليفة موقفاً حذراً من هذه الثورات الشعبية المؤدية الى تسليح جماهير اعتبرت شيوعية لم تكن الحكومات لتضمن في المستقبل الاشراف عليها وانكر المستشارون العسكريون المحترفون فعاليتها . وهنا يكمن سر التباطؤ والتردد في تزويدها بالاسلحة من الجو، وسر الجهود المبذولة لعرقلة او ايقاف نشاطها، مما ادى احياناً الى منازعات داخلية وخيانات .

في البلقان وبولونيا

في اوروبا ، اتسعت حرب العصابات في البلقان أولاً . ففي اوروبا ضمت جيوش تيتو ، منذ آخر السنة ١٩٤١ ، الوف المحاربين — ١٥٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٣ — وحررت اقاليم واسعة ؛ وفي اليونان تنظمت حركة التحرير الوطني التي ألفت بعد ذلك جيش التحرير الوطني . وفي البانيا تنظمت جيوش الانصار بقيادة انور خوجه . ولكن هذه الجماعات المتميزة بارتفاع عددها ونشاطها الفعال ضد الغازي كانت بقيادة الشيوعيين ، فقاومتها جماعات محافظة اقل عدداً حالفت الالمان انفسهم أحياناً : كجماعات ميخالوفتش، وجماعات الكولونيل زرقاس، والـ « بالي كومبتار » الالبانيين . ولكن الانصار البلقانيين ارغموا زهاء ثلاثين فيلقاً ايطاليا وبعض الفيالق البلغارية وجيوش بافليك الكرواتية وبعض الجيوش الالمانية احياناً على البقاء في البلقان .

وفي بولونيا ، حيث تشكل منذ السنة ١٩٣٩ جيش سري لمقاومة الألمان والروس معاً ، كان الانقسام عميقاً ايضاً بين الشيوعيين وخصومهم . وبعد السنة ١٩٤١ ، أثار نشاط العصابات السوفياتية في بولونيا الشرقية التي استولى الاتحاد السوفياتي على بعض أراضيها ، مسألة الحدود الشائكة . ولذلك كان التعاون ضد الألمان محدوداً . فقد دخلت العناصر الشيوعية في جيش « برلنغ » الذي حارب في اطار الجيش الأحمر ، بينما قامت العناصر المرتبطة بحكومة بولونيا في لندن ، بمعزل عن الجيش السوفياتي ، بنشاط أدى الى تدمير فرصوفيا .

في روسيا

في روسيا أمر ستالين ، في نداء وجهه في شهر تموز من السنة ١٩٤١ ، باعتماد ... خطة « الارض المحرقة » ، وفي الوقت نفسه بتشكيل جماعات من الانصار في المناطق المحتلة . فلسنا هنا ، كما في غير مكان ، امام فلاحين مسلحين باسلحة عادية يرتجلون تنظيمهم ، دون ارتباط بالحكومات او ضدها أحياناً ، بل امام مدنيين منظمين ، قادرين على العمل كتائب صغيرة منفردة او مجتمعة ، وحتى مع الجيش النظامي ، وخاضعين لقادة هم ممثلو الحكومة الشرعيون المختارون على العموم من بين رؤساء التعاونيات الزراعية او اعضاء الحزب الشيوعي او ضبـــاط الجيش . وينضم اليهم أحياناً عدد من الجنود المحاصرين الذين نجحوا في الافلات من قبضة الالمان . وقد ساعدتهم مساعدة كبرى ندرة خطوط المواصلات والمسافات بين القرى ، واتساع الاحراج والمستنقعات والمنـــاطق الوعرة ، التي يستحيل اجـــلاؤهم عنها الا باستخدام فرق عسكرية كبرى ، مما اتاح لهم تأليف جماعات وثابة اخذت منذ شهر آب من السنة ١٩٤١ تهاجم قوافل التموين وتخرب الخطوط الحديدية وتدمر الجسور وتمنع الالمان من دخول مناطق واسعة في البلاد . فأرغمت القيادة الألمانية على ترك فيالق كاملة في المؤخرة لحماية قوافلها والتجرد لعمليات انتقامية : كاعدام الرهائن وتدمير القرى اللذين زادا من عطف السكان على الانصار وحملا الرجال الأصحاء على الالتحاق بعصابات الجوار هرباً من الاخطار المحدقة بهم . وهكذا تشكل جيش عظيم ، مؤلف من جماعات ، قـــد تضم عدة مئات ، بل عدّة الوف من الاعضاء ، « زودت من الجو » بالاسلحة (والمدافع احياناً) والذخائر والادوية ، وكانت على اتصال لاسلكي بالقيادة المركزية لحركة الانصار ، وتلقت منها التعليمات ونقلت اليها المعلومات . وقـــد ساعدت الانصار النساء والاولاد ، كتلك الكومسومول الصغيرة « زويا » ، البالغة من العمر ١٧ سنة ، التي حكم عليها بالموت شنقاً بتهمـــة احراق مستودع ألماني ، وكنساء واولاد الانصار الـ ١٠٠٠٠ المختبئين في « دياميس » اوديسا ، الذين أمنوا لهم مؤنهم بانتظام واتاحوا لهم ، طيلة سنتين ونصف السنة ، الصمود والحيلولة دون اعمال تخريبية كثيرة حين كان الجيش الأحمر يقترب من المدينة ، والاسهام مع هذا الجيش في تحرير مدينتهم .

في فرنسا

في فرنسا ، بدأت حرب العصابات منذ السنة ١٩٤١ حين تشكل الجيش السري وأعيد تباعاً تنظيم الحزب الشيوعي الذي والت منظمته العسكرية ، « المتطوعون والانصار الفرنسيون » ، اعتداءاتها على الالمان . ثم اتسعت الحركة حين انضم اليها شبان كثيرون مهددون باخطـار شتى رغبوا في الحياة السرية وتأسيس جيوب مقاومة عززهـا احياناً بعض الجنود الفارين من الجيش الالماني . ولكن جيوب المقاومة التي نظمت في جبـال الالب والجورا والسلسلة الوسطى افتقرت الى الاسلحة ، لان الحلفاء ، جهلا منهم او تجاهـــلاً ، لم يزودوها من الجو الا باسلحة غير كافية ومتأخرة ، فجاء القمع الذي تولته الجيوش الالمـانية غاية في القساوة والوحشية : ففي هضبة الـ « غليار » ، وفي شهري شباط واذار من السنة ١٩٤٤ ، لم يخضـــع ١٢٠٠٠ الماني ، مع الطائرات والمدفعية ، جيب المقاومة المنظم فيها الا بعد ١٨ يوماً . وتوجب

على الالمان ارسال ثلاثة فيالق ضد جيب المقاومة في الـ « اين » ، وفيلقين ، احدهما مدرع ، ومظليين ، للقضاء على جيب المقاومة في فركور في شهر تموز من السنة ١٩٤٤ ثم توحدت الحركات المختلفة بعد قيام المجلس الوطني للمقاومة الذي اسند الاشراف عليها الى لجنة عمل هي الـ « كوماك » . واثناء معركة التحرير ادت هجمات جيوب المقاومة على الخطوط الحديدية ، بالاتفاق مع هجمات الطيران الحليف ، الى عرقلة في سير القطارات الحديدية استتبعت تأخيراً في نقل الجيوش الالمانية بلغ خمسة ايام احياناً . وفي بريتانيا ساهمت جيوب المقاومة مساهمة فعالة مع المظليين الاميركيين بتنظيفها المنطقة بعد فتح ثلمة افرانش . والى الجنوب من الـ « لوار » ، وفي الجنوب الشرقي ، حالت اعمالها دون انسحاب ٤/٣ القوات الالمانية . وقد اسرت ٢٥٠٠٠ جندي في الجنوب الغربي و ٤٢٠٠٠ في الجنوب الشرقي. وقد قدرت فعالية عملها بفاعلية زهاء عشرين فيلقاً .

في ايطاليا

منذ اعلان الهدنة التي عقدها المارشال « بادوليو » مع الحلفاء ، نزع الالمان الاسلحة من الجيش النظامي في ايطاليا واسروا اكثر من ٦٠٠٠٠٠ . ولكن بعض الوحدات بادرت طوعاً الى المقاومة : في بيومبينو ، وكورسكا ، وسردينيا ، والدوديكانيز ، وكورفو وكيفالونيا .. ؛ والف العديد من الجنود الذين فروا من الاسر جماعات انصار في « بيمون » ، ومنطقة البندقية حيث توحد خصوم الفاشستية الايطاليون والسلوفينيون ، وفي اميليا وليغوريا انضموا الى جماعات العمال والفلاحين الذين رفضوا الحرب الى جانب الالمان ، فلم يستطيعوا – هرباً من انتقام حكومة سالو الفاشستية الجديدة – الا رفع علم المقاومة . وامتدت الحركة الى منطقة الـ « مارش » في اواسط ايطاليا ، وتوسكانه ، ولاسيوم ، والـ « ابروز » ، وراء الخطوط الالمانية . ثم احكمت خطة الانصار وتكاملت : تسلل ، انسحاب فجائي ، وتفرق ، ثم مباغتة جديدة وتفرق جديد ، وتشكيل وحدات سريعة الانتقال تهاجم الالماني في كل مكان وترغمه على تشتيت قواته اكثر فاكثر . وفي ايطاليا الشمالية بلغ عدد الانصار ٨٠٠٠٠ في شهر حزيران من السنة ١٩٤٤ بالرغم من الارهاب البوليسي وعمليات « الشراذم السوداء » الانتقامية الدامية . وبذلت المساعي للاعاضة من « حرب العصابات » بمنظمة ذات شأن ، بغية توحيد القائمين بها في قوة عسكرية . فانشئت « قيادة عامة » كان الجنرال « كادورنا » مستشارها العسكري . وقد اوجد اتفاقا « برشلونيت » و « فريول » تعاوناً وثيقاً بين المقاومة الفرنسية والانصار السلوفينيين شمل تبادل المعلومات . وهكذا وضعت اسس « دولية الانصار » التي ضمت في حروب العصابات كافة خصوم النازية والفاشستية في كافة البلدان ، اذ ان بعض الفارين من الاسرى الانكليز والاميركيين والاوستراليين والروس والتشيكوسلوفاكيين قد انخرطوا في صفوفهم . وقد تسلم بعض هؤلاء الاجانب زمام قيادة جماعات الانصار . وكما في الخارج ، حارب الايطاليون الى جانب السوفيات واليوغوسلافيين والالبانيين واليونان والفرنسيين .

في صيف السنة ١٩٤٤ ، لم تعد اعمال الانصار هجمات فجائية او اعمالاً تخريبية فحسب بل

معارك حقيقية كمعركة « مونتيفيورنو » بين « ريجيو » و« مودينا » حيث صمد ٨٠٠٠ نصير في وجه ثلاثة فيالق المانية مزودة بمدفعية قوية ودبابات وقاذفات لهب ثم انسحبوا بعد قتل ٢٠٠٠ الماني . وفي اواخر الصيف كانت هناك مناطق محررة فعلاً في ايطاليا الشمالية : الوديان العليا في البيبيمون و« مونفرا » ، وجزء من لومبارديا ، و« جمهورية توريليا » بين جنوى وبليزانس في ليغوريا ، ومدن الابنين الرئيسية بين بارم ومودينا في اميليا ، وكارنيا ، ومنطقة واسعة في الـ « فريول » ، ولكن الهجوم الحليف على الخط القوطي قد فشل وفقد معه الأمل بتحرر ايطاليا الوسطى كلها في وقت قريب . فكان ان الأنصار ، الذين تخلت عنهم القيادة الحليفة واشارت عليهم في شهر تشرين الثاني بـ « التسرح » ، قد سحقوا وتفرق شملهم . ولكنهم تنظموا مرة اخرى في السهل اثناء شتاء ١٩٤٤ – ١٩٤٥ . فتجدد القتال في شهر آذار من السنة ١٩٤٥ وتم الاستيلاء مرة اخرى على المناطق المحررة من قبل . وفي شهر نيسان اندلعت الثورة الوطنية . واثناء تقدم الحلفاء هاجم الانصار الجيوش الألمانية المنسحبة في الابنين وانقذوا جنوى من التدمير . ثم ثارت ميلانو وتورينو وتحررتا . وفي الثامن من شهر ايار ، حين توقفت العمليات الحربية في اوروبا ، كان عدد القتلى من الانصار قد بلغ ٤٦٠٠٠ وعدد الجرحى والمشوهين ٢١٠٠٠ ، يضاف اليهم ٣٠٠٠٠ ايطالي قتلوا في حروب العصابات خارج بلادهم .

الـ « وهروولف »

اهتم الالمان بدورهم بتنظيم العصابات حين احدق خطر الغزو ببلادهم . ومنذ شهر نيسان من السنة ١٩٤٥ طُلب الى الرجال المتميزين بمهارة وخبرة وشجاعة نادرة ان يستعدوا لمثل هذه الحرب . فكان ذلك الـ « وهروولف » المطلوب منها مواصلة القتال في جيوب المقاومة في الالب ، ولكن نشاطها لم يكن ذا شأن عملياً .

بعض مظاهر الحرب الخاصة

الحرب في روسيا

ان العمليات التي جرت في كل الفصول وفي كل المناخات ، طيلة خمس سنوات تقريباً ، قد ارتدت ، كما هو طبيعي ، مظاهر مختلفة كل الاختلاف . لا بل ان ظروف المحاربين نفسها ، وقد تميزت ابداً بالقساوة ، كانت كذلك مختلفة جداً .

في روسيا ارتدى القتال طابعاً بالغ الفظاعة بفعل الظروف الطبيعية وشدة عناد الطرفين المتحاربين. وكان اتساع الرقعة الروسية وندرة خطوط المواصلات كافيين لتطلب مجهود لاحد له من المحاربين ومعداتهم (الشكل ١٧ ، ص٣٨٦ – ٣٨٧) . فان ندرة القرى والثكنات ، واخطار رجال العصابات الذين يخرجون فجأة ، وفي كل وقت ، من الغابات ليهاجموا المنفردين والمفارز الصغرى والقوافل ، قد اوجدت عند الغازي حالة عصبية متوترة وسببت له مشقات غير اعتيادية . وجاء المناخ يزيد في الطين بلة : ففي الصيف الغبار والمسيرات المنهكة تحت اشعة الشمس المحرقة ، دون ماء في أغلب الاحيان ، وفي الربيع والخريف الامطار التي تحول الارض الى مجسيرات وحول يصعب السير فيها ، لا يقوى سوى الحصان على اجتيازها وتأمين تموين غير مؤكد وغير كاف ، وتحول الطرقات وراطاً ومستنقعات يغوص الانسان فيها فلا يستطيع التقدم ، وفي

فصل الامطار القرّ الذي يجمد الدم في عروق الالمان المفتقرين الى الملابس الدافئة وحتى القفافيز احياناً ، ويعطل الاسلحة الذاتية الحركة ويجمد البنزين والزيت ، والخريف الذي يخفض الحرارة الى ٤٠ – او ٥٠° – ، والعواصف الثلجية التي يحب خوض معارك ضارية اثناء هبوبها ضد عدو لا يمكن على ما يبدو تصور جلده وطاقته على مقاومة العذاب وهمته القعساء في القتال. ويضاف الى الدمار الذي يخلفه الالمان اثناء تقدمهم ، التخريب الذي يأتيه السوفيات بانتهاجهم خطة « الارض المحرقة » ، ثم ذاك الذي يخلفه الالمان – بصورة منظمة – اثناء تراجعهم وانسحابهم .

فقد كتب « بولفوي » في اوكرانيا في السنة ١٩٤٣ :

« الارض كلها منطقة صحراوية . فبدافع نوع من البغضاء الجنونية احرق الالمان القرى احراقاً شاملاً ، وقطعوا اشجار البساتين ، واتلفوا المزروعات ومحوا كل اثر لاقامة الانسان . وفي المزارع ، جمعوا المحاريث والآلات الحاصدة والآلات القاصلة ونسفوها بالمتفجرات » .

وفي المعارك الرهيبة التي خاضها الطرفان المتحاربان استخدمت جيوش واعتدة لم يشاهد مثل كثافتها وقوتها في اي بلد آخر . ففي شهر تموز من السنة ١٩٤٣ ، وصف احد الصحفيين الالمان معركة بيالغورود كما يلي :

« بلغ عدد الدبابات المشتركة في المعركة في آن واحد حوالي ٢٥٠٠ دبابة ، وحمي وطيس المعركة طيلة ثلاثة اشهر وثلاث ليال ... سار في المقدمة الاختصاصيون الذين شقوا الطريق امام الدبابات وسط حقول الالغام ، وسارت وراء الدبابات مدافع الهجوم . ففتحت الدبابات الهجوم واطلقت نيرانها الى مسافات بعيدة . واضطر رماة القنابل تكراراً الى القفز من على الدبابات لتطهير الحقول من القناصة الروس المختبئين بين المزروعات والاعشاب . واكتشفت مدافع رشاشة تارة الى اليسار وتارة الى اليمين ، وحتى في المؤخرة احياناً . ومن اعالي الجو انقضت الطائرات ، واطلقت المدفعية نيراناً جهنمية متواصلة وارتدت المعركة طابعاً من العنف لا يتصوره انسان ، والليل لم يوقفها . واضيء السهل الواسع الاطراف اضاءة مخزنة بوميض الانفجارات ، وارتسمت في السماء خطوط مفجعة تترصدها القذائف المتشابكة وراءها ..» .

في الشرق الاقصى

في الشرق الاقصى لم تجر العمليات الحاسمة بحراً وجواً فحسب ، بل براً ايضاً . وقد ارتدت في كل مكان طابع الضراوة القصوى . ففي الغابة والدغل ، حيث كانت شاقة جداً بفعل المناخ الوخيم ، توجب احباط المكائد اليابانية الكثيرة ، ومعرفة المسالك في وسط الآجام ، ومواجهة الاحابيل والنيران المطلقة من كل صوب ، وفي اغلب الاحيان ، من الاشجار التي برع اليابانيون في تسلقها والاختباء فيها والتعلق بغصونها ، والتسلل الى الخطوط حيث تبلغ « فرقهم الانتحارية » مجموعات المدفعية وتنسفها بالمتفجرات التي تقضي عليها وعلى المدفعية معاً . فنجم عن كل ذلك توتر عصبي لا يطاق وتعب مضن . واستمات اليابانيون في المقاومة ولم يخلفوا سوى عدد ضئيل جداً من الأسرى : جنود جرحى او مرضى عاجزين عن القتال . ففي اوكيناوا قتل ١١٠٠٠٠ ياباني ولم يقع في الاسر سوى ٧٤٠٠ جندي. وفي شهر تموز من السنة ١٩٤٤ ، افتتحت حامية جزيرة تينيان الصغيرة في ارخبيل الماريان ، قرب

سايبان ، حيث استخدمت قنابل النابالم للمرة الاولى ، افناء تاماً ، وكانت مؤلفة من ٩٠٠٠ رجل . وفي بورما كانت النسبة ٦ اسرى مقابل الف قتيل . وفي كل مكان قاوم المدافعون حتى الموت هجوم الدبابات وقاذفات اللهب والمدفعية الثقيلة والطائرات . وحين انزل الطيران الاميركي بالاسطول والطيران اليابانيين خسائر لا تعوض ، ظهرت « الطائرات الانتحارية » (كاميكازيه) التي يلقي ملاحوها بانفسهم مع طائراتهم على الاهداف المهاجمة ، و« القنابل الانتحارية » (باكا) ، الشبيهة بالصواريخ V ١ ، التي يقودها حتى الهدف ملاحون ينفجرون معها . وشكل الاسطول من جهته وحدة « كاميشيو » من الطرابيد الانتحارية التي يوجهها رجل او رجلان الى الهدف ، وزوارق محملة بالقنابل او الطوربيد تهاجم بها السفن ، وحتى سباحين يحملون مواد تنفجر عند اصطدامها بالسفن الاميركية .

الحرب ضد المدنيين

هوجم السكان المدنيون هجوماً مباشراً ومنظماً . فخلال الحرب العالمية الاولى عانوا من حرب الغواصات ، والحصار ، والاقتسارات المختلفة التي استهدفت سكان المناطق المحتلة ، والحرق الصريح للاتفاقات الدولية حول العمل الالزامي في صناعات الغازي الحربية او في اعماله التحضيرية . اما اليوم فقد عانوا مباشرة من قنابل الطائرات . ومنذ قبل السنة ١٩٣٩ ووجه احتمال قصف المراكز الصناعية الكبرى والعواصم بالقنابل . وارتقبت خسائر مرتفعة في الارواح (في انكلترا ٦٠٠ ٠٠٠ قتيل مدني وضعفهم من الجرحى في الايام الستين الاولى)، مما حمل الحكومات على وضع مخطط لاجلاء السكان باعداد كبرى عن المدن الكبرى بغية تلافي الذعر واختلال نظام الادارات العامة : وبصورة خاصة اجلاء تلامذة المدارس والاولاد الصغار وامهاتهم . فمنذ شهر ايلول من السنة ١٩٣٩ اجلي في بريطانيا العظمى اكثر من مليوني شخص بينهم ١ ٥٠٠ ٠٠٠ طفل مع امهاتهم . وفي فرنسا اجلي سكان مدينة ستراسبورغ كلهم وعدد كبير من الالزاسيين واللورينيين ، وتلامذة كثيرون من مدارس باريس ، الخ .

وحين حدث الغزو ، حدث ما يشبه « الخروج » حين هرب ملايين الهولنديين والبلجيكيين والفرنسيين هائمين على وجوههم ، تلقائياً وبدون نظام ، في طرقات تهاجمها الطائرات الانقضاضية بمدافعها الرشاشة ، ودون موارد كافية احياناً . فاستقبلت مقاطعات فرنسا الغربية وحدها ٩٠٠ ٠٠٠ لاجىء توجب اعالتهم واسكانهم . وتسبب التقدم الالماني في الاتحاد السوفياتي في مشاهد السكان الهاربين نفسها . وفي السنة ١٩٤٥ عرفت المانيا بدورها هذه الصفوف الطويلة من الهاربين الذين عرقلوا السير على الطرقات وتركوا على ضفاف الـ « اودير » ، « جثث الشيوخ والنساء والاطفال » رغبة منهم في السير بمزيد من السرعة باتجاه الجنوب .

احدثت كافة الدول ، لمواجهة خطر القصف بالقنابل ، مصالح « دفاع » سلبي دائمة استخدمت مئات الالوف من الاشخاص (٤٠٠ ٠٠٠ في فرنسا ، ١ ٢٠٠ ٠٠٠ في انكلترا) الذين كلفوا الاهتمام بفتح الملاجىء منذ بداية اطلاق صفارات الخطر ، واطفاء الحرائق ، ومساعدة

الجرحى، وتقديم العون لمن حرمتهم القنابل من مساكنهم ومن كل ما يملكون. ولكن الخسائر، على بعدها عن التقديرات، كانت فادحة : في انكلترا ٦٠ ٠٠٠ مدني قتيل و٢٠٠ ٠٠٠ جريح وبيتان مدمران او متضرران من كل ٧ بيوت، و٩ من كل ١٠ في وسط لنـدن. وان القصف المتواصل الذي اخضعت له المانيا قـد حول عدداً من المـدن الكبرى، كـ «كارلسروه، وشتوتغارت ومونيخ وبرلين ودرسدن الى حقول انقاض، واتت الحرائق الهائلة على عـدة كيلومترات مربعة من مدينة همبورغ. وعانت اليابان كـذلك، حتى قبل قنبلتي هيروشيما وناغازاكي وضحاياهما الـ ٢٠٠ ٠٠٠، من تدمير الابنية والخسائر المرتفعة في الارواح خـلال الغارات الكثيفة على طوكيو والمدن الصناعية.

obeikandl.com

الفصل الثاني

النظام الأوروبي والآسيوي الجديد

طيلة سنوات عدة ، احتلّ القسم الأكبر من اوروبا وقسم هام من آسيا ، واديرا واستثمرا على أيدي المنتصرين في الحرب الصاعقة : الألمان واليابانيين الذين أزالوا الحدود (الشكل ١٨) وأعلنوا عن رغبتهم في اقامة « نظام جديد » وايجاد « نطاق ازدهار مشترك » يكون ضمانة للرفاهية والسلم . وكان هذا الشعار معداً لاخفاء استثمار الموارد والبشر الذي تستلزمه آلتهم الحربية . الا ان المنتصرين استطاعوا ، الى جانب هذا الاستثمار ، تخطيـــط تطوير اقتصادي واجتماعي مبنياً على العنصرية والمبادىء « الفاشستية » .

١ – النظام الجديد الألماني

النظام الجديـد

بموجب الاتفاق الثلاثي ، الذي عقد في شهر أيـلول من السنة ١٩٤٠ بين المانيا وايطاليا واليابان ، والذي وصف بـ « الميثاق العظيم للنظام الجديد » ، قبلت اليابان بسيادة المانيا وايطاليا في اوروبا من اجل اقامة نظام جديد ، واعترفت لهـــا حليفتاها بالمهمة نفسها في آسيا . فماذا كان المقصود بهذا النظام الجديد يا ترى ؟

ان خطب بعض الوزراء الالمان ، ومقـالات الصحف وكتب الصحافيين النازيين تكاد لا تعطي اي ايضاح بهذا الصدد ، لا سيما وان الآراء قد تبدلت بتبدل احوال الحرب .

امـــا بحسب المبادىء الايديولوجية الواردة في « كفاحي » فقد كان المقصود ايجاد مناطق حيوية مؤلفة من عدد معين من « المجالات الكبرى » المستقلة سياسياً واقتصادياً والمرتبطـــة باتفاقات ثنائية ، لمصلحة بعض الامم الجديرة بذلك . فتقام قبل كل شيء آخر وحدة اقتصادية بادارة ألمانيا تحل محل النظام الحر الفوضوي تخطيطاً مركزياً وتقسيماً دولياً للعمل ، ما امكن التقسيم ، شبيهاً بذلك الذي نظمته الاتفاقات الثنائية المعقودة بين الـ « رايخ » وبلدان اوروبا

الجنوبية الشرقية قبيل الحرب . وبصورة عـــامة ، يستغنى عن تصنيع قسم من اوروبا غير الالمانية ، وتحتكر المانيا معظم الانتاج الصناعي في ارضها ، وتقـدم اوروبا الشرقية والغربية المنتوجات الغذائية والاعلاف . وحين خيضت الحرب ضد روسيا فُسّر احتلال الاقاليم الشرقية بأنه وسيلة للمحافظة محافظة دائمة على المجال الحيوي لاوروبا الكبرى التي تديرها المانيا ؛ ولم تكن مهمة النظام الجديد محاربة البلشفية فحسب ، بل ضم هذه الأقاليم الى اوروبا واقامة « سور من الفلاحين » فيها بواسطة كل من يأتي لاستعمارها والاستقرار فيها. وتستمر الدول الصغرى في هذه المجالات الكبرى تحت ادارة شعب قائد تخضع له بحكم الطبيعة . ولكن اللهجة تبدلت بعد هزيمة ستالينغراد . فقد صرف النظر عن القيادة الالمانية في اوروبا وعن تنظيم الاقاليم الشرقية ، واقتصر الكلام على الدفاع عن اوروبا ضد الخطر البلشفيكي والمطامع الاقليمية السوفياتية . ولن يبنى النظام الجديد على القوة بـــل على الحرية ، وسوف تكون الدول الصغرى والوسطى والعظمى متساوية فيما بينها .

نجاح العنصرية

اما هتلر فلم يحدد في يوم من الايام ما يقصده بالنظام الجديد . ولم يوضح قط ما يمكن ان تنتظره الدول المغلوبة من تسوية الصلح النهائيـــة ، ولم يسلّم قط بعقد معاهدة صلح تستوفي شروطها القانونية ؛ ولم يخف قط تصميمه على ضم كل اقليم يمكن تمثيله بالرقعة الالمانية . وكان أول عمل تلقائي قام به بعد هزيمـة فرنسا الاسراع الى ضم شطر كبير من اراضيها الى الرايخ ، ثم قرر ارجاء هذا الضم املاً منـه بأن تساعده فرنسا المهزومة على محاربة انكلترا . وفي اواخر السنة ١٩٤٠ ، رسم مخططاً يقضي بتقسيم الامبراطورية البريطانية بين ايطاليا ، واليابان ، والولايات المتحدة ، والمانيا (في افريقيا الوسطى) ، ثم عاد الى مشاريعه التوسعية القديمة في الشرق ، حين لم يحصل على العـــون الاسباني الضروري . ففي الشرق ، سوف تصبح المناطق البلطيقية المضمومة الى الرايخ منطقة استعمار للمستعمرين الالمان والدانماركيين والنروجيين والهولنديين . وسوف تصبح اوكرانيا دولة حليفة ، والقفقاس دولة اتحادية يعين فيها مفوض سام الماني . وكل ما ليس المانياً ، كالحلفاء والتوابع والشعوب المخضعة ، يجب ان يؤول الى وضع دوني ، وضع سكان الامبراطورية الاستعمارية الاوروبية للرايخ الالماني الاعظم . وبهذه الروح نفسها ، اعتبر زمناً طويلاً ان الشعب الالماني وحـــده هو ما يجب ان يسمح له بحمل السلاح . ولم يسمح الا في المرحلة الاخيرة من الحرب باستخـدام اسرى الحرب من قوميات الاتحاد السوفياتي غير الروسية والجنـــود المتمين الى الأحزاب المتعاونة والالمان . ولكنه لم يقل قط كلمة واحدة تسمح لحلفائه بالاعتقاد بأنه يعتبر مصيرهم مماثلاً لمصـــير الشعب الالمـــاني . لقد عوملت الشعوب النيرلندية والفلمنكية والسكندينافية معاملة دونها معاملة الشعوب الاخرى ، لأنها اعتبرت فروعاً من العنصر الجرماني ومعدّة للتمثيل . اما في الشرق ، فان الشعوب السلافية ، التي هي شعوب متخلفة ، فمصيرها المعلن هو الاستعباد والإبادة . ويجب ان تستثمر المحميات لمصلحة المانيا دون غيرها ، وسوف يُبقى السكان الاصليون في ادنى مستوى

عقلي ممكن ، وسوف يكون الارهاب سبيل الحكم : « ان الجيوش التي يمكننا الاستعانة بهـا لتوطيد سيطرتنا على الاقاليم الشرقية لن تكون كافية بسبب اتساع هذه الاقاليم ... (فيجب) على الدولة المحتلة ان توحي الارهاب القادر وحده على إزالة كل رغبة في المعارضة عند السكان ». ففي المنطقة الغربية من بولونيا المضمومة الى الرايخ ، التي بلغ سكانها ١٦٠٠٠٠٠ نسمة ، بينهم ١٢٠٠٠٠٠ الماني فقط ، اقصي كل من ليس المانياً ، اي البولونيون واليهود ، الى الشرق في شتاء ١٩٣٩ – ١٩٤٠ ، والحق اقتصاد هذه الأقاليم باقتصاد الرايخ . وان الجزء الذي الف « الحاكمية العامة » كان مجرد بلاد استعمارية لم يحدد نظامها قط. وقد اوضحت التعليمات التي اعطاها غورنغ ان « كل الخامات والادوات الممكن استخدامها في الاقتصاد الالماني » يجب الاستيلاء عليهـا . وان « المشاريع التي لم تكن جوهرية للمحافظة على ادنى مستوى معيشي كاف للسكان يجب ان تنقل الى المانيا او ان تستثمر لمصلحة المانيا » حيث هي موجودة . وقد استهدفت التدابير التي اتخذها الحاكم العام « فرانك » وعمال القضاء على اليهود والطبقة البولونيـة المثقفة : فالغيت كافة مؤسسات التعليم العالي ، ولم يحتفظ للبولونيين الا بالتعليم الابتدائي والتقني . وعلى الصعيد الاقتصادي ، عريت البلاد واستثمرت لمصلحة الالمان وحاولت سلطات الاحتلال الحـد من ارتفاع عـدد البولونيين واضعاف العرق بسوء التغذية . كما حاولت في الوقت نفسه جرمنـة بعض مناطق ولاية « لوبلين » بواسطة المستعمرين الالمان . ومنذ خريف السنة ١٩٣٩ نقل عمال بولونيون كثيرون الى المانيا ، وبلغ عددهم زهاء المليون في شهر آب من السنة ١٩٤٢ .

في الـ « اوستلند » والاقاليم السوفياتية الاخرى ، انتهج الالمان السياسة الفظة نفسها ، الا في الجمهوريات البلطيقية الثلاث التي كان الاتحاد السوفياتي قد ضمها في السنة ١٩٣٩ والـتي عومل سكانها معاملة اقل سوءاً لأنهم اعتبروا انسباء في العرق . اما روسيا البيضاء واوكرانيا فقد عانتـا من مصير اشبه بمصير بولونيا . فقد الفت اوكرانيـا « مفوضية المانية » لم يسند الى الاوكرانيين فيها سوى ادارة شؤون القرى والنواحي . واحتـل الالمان كافة المراكز الادارية المتوسطة والعليا . وان روزنبرغ ، وزير الاقاليم الشرقية المحتلة ، الذي كان راغباً في اقامـة دول تكون بمثابة صمام امان بين الرايخ والاتحاد السوفياتي ، والذي سعى وراء تشجيع قومية اوكرانية ، قد اصطدم بمفوض الرايخ ، « اريك كوخ » ، الذي جاهر بأنه لا يسعى وراء إقامة « اوكرانيا حرة » بل وراء « تشغيل الاوكرانيين لمصلحة المانيا » . وقـد قال في كييف في الخامس من آذار ١٩٤٣ .

« لم آت الى هنا لاشيع السعادة ، انما جئت لاباعد الفوهرر ... لسنا هنا لنأتي بالمن، بل لايجاد قواعد النصر. نحن عرق اسياد عليه ان يتذكر ابـداً بان أوضع عامل الماني يفضل الف مرة سكان هـذه البلاد اجتماعياً وبيولوجيـاً » .

فاستهدفت سياسته من ثم اضطهاد المثقفين الاوكرانيين اضطهاداً منظماً بغيـة حرمان الشعب من قادته ، والقضاء على مظاهر القومية الاوكرانية واستثمار الفلاحين ما امكن الاستثمار لمصلحة المانيا . واراد روزنبرغ إعادة حق تملك الارض وتطبيق « النظام الجديد الزراعي »

بتحويل التعاونيات الأنتاجية الى مزارع اقليمية وتعاونية ، ولكن كوخ ، الذي كان يتوخى ملء اوكرانيا بالاستثمارات الالمانية الكبرى التي تستخدم اليد العاملة المحلية المأجورة ، أسس شركة خاصة استثمرت هذه المزارع الاقليمية الجديدة كما تستثمر المزارع النموذجية الكبرى .

في محمية بوهيميا – مورافيا حيث سبق لهتلر ان قرر تمثيل نصف السكان – بتشتيت العمال التشيكيين في مناطق الرايخ المختلفة بنوع خاص – وابعـــاد النصف الثاني ، ولا سيما العناصر « المغولية » (؟) ورجال الفكر ، اقفلت الجامعات التشيكية لمدة ثلاث سنوات منـــذ شهر تشرين الاول من السنة ١٩٣٩ . وجُرمنت المدارس الثانوية وحتى الابتدائية تدريجيـــاً . ومن جهة ثانية سهلت غارات الطائرات الحليفة على المانيا جرمنة البلاد بدفعها العديد من الالمان الى نقل مشاريعهم الى بوهيميا حيث تمتعوا بحق الحصانة الدولية .

وفي الشرق خضعت كافة القضايا الجنائية ومعظم القضايا المدنية ، التي اشتركت فيها فئات الالمان المختلفة ، من مواطنين ، و« رجال دولة » ، والمان اصيلين او منجدرين من اصل الماني ، لاحد القضاة الالمان وللقانون الالماني . كما ان النظر في بعض المخالفات المرتكبة ضد السلطـــة المحتلة وقراراتها والحزب النازي والمنظمات الملحقة به ، قد حصر في المحاكم الالمانية مهما كانت قومية المتهم المدعى عليه . والمحصرت صلاحية المحاكم المحلية في القضايا المدنية بين الاطراف غير الالمانية وفي القضايا الجنائية ، واحتفظ للمحاكم الالمانية بحق اعادة النظر في احكامها .

« امبراطورية الـ S. S. »

في الواقع لم يوضع قط مخطط شامـــل ومتناسق لتنظيم اوروبا الالمانية تنظيماً نهائياً . فقد رسمت توجيهات كبرى عامة جداً : ابادة اليهود ، ابعاد « الماركسيين » : شيوعيين ، واشتراكيين وبنّائين احرار ، والقضاء علـى المبادىء الديموقراطية والنقابية ، واعادة تنظيم الاقتصاد الاوروبي لمصلحة الرايـخ بحيث يؤمن للشعب الالماني دور قيادة ممتاز في وسط الشعوب المستعمرة المقتصر نشاطها على الزراعة فقط . واذا ما انتُهجت سياسة شاملة ما فان الفضل في انتهاجها يعود الى ادارة الـ S. S. (مصالـــح الامن) . فقد الفت هـــذه الادارة دولة ضمن الدولة ولم تخضع لقوانين الرايخ وحتى لانظمة الحزب ، وكان لها تسلسلها الاداري الخاص و« دوائر أمنها » المستقلة ، فكانت السيدة المطلقة على الشعوب الخضعة . ففي كافة البلدان المحتلة اشرف على الشرطة احـد كبار ضباط الـ S.S. الذي كان واثقاً من ان الكلمة الاخيرة ستكون له حين تلتشب الخلافات بينه وبـــين السلطات المدنية والعسكرية المحلية . اما رئيسها هملر ، الذي كان رئيساً لـ « هتلر » (ومكلفاً الدفاع عن « الدم والارض والعرق ») ، فقد عين في السنة ١٩٣٩ واعطي صلاحيات مطلقة واسندت اليه مهمة تنظيم استعمار البلدان المحتلة ، اي امكانية اعادة رسم خريطـة اوروبا الديموغرافية والعنصرية . وفي السنة ١٩٤٢ اعطي صلاحية الاشراف على الجماعات القومية الجرمانيـــة في الدانمارك والنروج وهولندا وبلجيكا ، وحق الرقابة ، لا على المنظمات النـازية الميول فحسب ، بل على ادارات الرايخ الرسمية في هـــذه البلدان ايضاً . وتحت اشرافه قامت ادارة الـ S.S.

بارساخ السيطرة الالمانية سياسياً واقتصادياً بتوطينها ، في نقاط مختارة ، الأقليات الألمانية المتشتتة في اوروبا ، التي اعيدت الى الرايخ : في الاراضي البولونية المضمومة ، والـ « وورتلند » ، والالزاس – لورين ، واللوكسمبورغ ، وسيليزيا العليا ، وكارنيول العليا ، وستيريا السفلى . واجتهدت ادارة الـ *s. s.* كذلك في اعادة الجماعات المرغوب فيها عنصرياً الى « الشراكة الجرمانية » : الالمان المنصهرون في الشعب التشيكي والشعب البولوني وانسال المهاجرين الى السويد من الالمان ... وقد عبأت من بين هذه الجماعات « جنود الاصطدام في النظام الجديد » : الـ *Waffen s. s.* . ولم تصرف النظر عن هذا التجنيد المرتكز الى اعتبار عنصري ، مستعينة بالعناصر غير الجرمانية التي استثمرت خوفها من البلشفية ، الا بعد معركة ستالينغراد .

الابادة

ان النظام الجديد ، المبني على تفوق العرق الجرماني واستثمار اوروبا على أيدي « شعب السيادة » واحتقار واستعباد كل ما ليس المانياً ، قد اقتضى ، بالاضافة الى ذلك ، القضاء « الطبيعي » على كل من يعتبرون خطراً طبيعياً أو ادبياً على الرايخ الثالث . وكي يتأسس تأسيساً راسخاً « لألف سنة » ، كان من الضروري القضاء على كافة أعدائه بدون شفقة .

بين الالمان عُقّم غير « الاجتماعيين » والمنحطون والمتوهون والفاسدون جنسياً ؛ اما «الهراطقة» الماركسيون أو الاحرار فقد سجنوا وأعدموا الحياة . ففي المعسكرات التي اعتقلوا فيها لم تلبث المعاملات السيئة وسوء التغذية والعمل المضني ، التي اخضعوا لها ، ان حطمتهم معنوياً وجسمانياً وقادتهم الى الموت . واما اليهود الذين كان القضاء عليهم فكرة متسلطة على مخيلة هتلر فقد فجعوا بقوانين نورمبرغ في السنة ١٩٣٥ ، المكملة بمراسيم السنتين ١٩٣٧و١٩٣٨ التي حكمت عليهم بالموت البطيء . وأثناء الحرب اشتدت هذه السياسة وتناولت فئات اجتماعية وقومية اخرى ، كالنور والسلافيين عموماً وكافة الشعوب المعتبرة متخلفة . فبالاضافة الى التدابير المعدة للحيلولة دون تكاثرهم : كالتعقيم والاجهاض وفصل الرجال عن النساء ، لم يتراجع هتلر امام تقتيلهم ، كما شرح ذلك لـ « روشنلغ » :

« اذا كان بوسعي ارسال نخبة الشعب الالماني الى جحيم الحرب دون اية شفقة على اهراق الدم الالماني العزيز ، فليس من شك في ان من حقي القضاء على ملايين الاشخاص المنتسبين الى عرق متخلف يتكاثر تكاثر القمل والبراغيث والبق وغيرها من الهوام » .

اهملت من ثم ، اكثر فاكثر ، اساليب الموت البطيء ، واعتمدت طرائق اسرع نتيجة تطبق خططاً منظماً للابادة . فبينما فرغت مدن المانية كثيرة من طرد اليهود الباقين فيها متباهية « بخلوها من اليهود » ، طبقت على يهود البلدان المحتلة قوانين نورمبرغ . وخلال اسابيع الحرب البولونية الثلاثة ، قتل افراد الـ *s. s.* واعداء السامية البولونيون ٢٥٠ ٠٠٠ شخص منهم ، وصودرت ممتلكاتهم ، وعينت لهم حصص غذائية زهيدة جداً ؛ وزربوا في احيائهم او نقلوا الى المانيا لتأدية اعمال الزامية . ومنذ شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٠ عانت الجماعات اليهودية

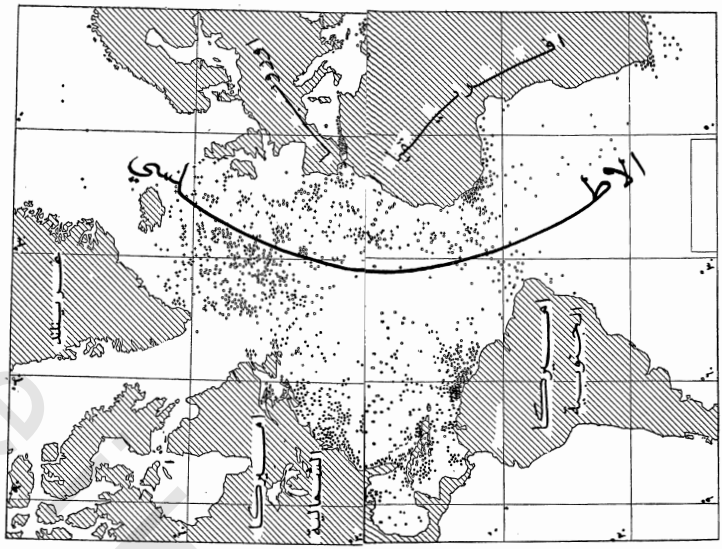

الشكل ١٥ – توزيع السفن التجارية المغرقة في الاطلسي

١– بين ١٥ أذار ١٩٤١ و ١ كانون الثاني ١٩٤٢ ٢ – بين ١ كانون الثاني ١٩٤٢ و٣١ تموز ١٩٤٢
٣ – بين ١ آب ١٩٤٢ و ٣١ أيار ١٩٤٣ .

obeikandl.com

obeikandl.com

في الدانمارك والنروج وهولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ وفرنسا بدورهـــا من المصير نفسه ، ويدخل في عدادها الوف اللاجئين الالمان والنمساويين الذين وقعوا في ايدي النازيين . وعرفت الدانمارك وحدها تشريعاً خفيف الوطأة ضد الساميين بفضل معارضة الملك . اما في فرنسا فقد عمل بنظام شبيه جداً بالنظام الالماني . وفي كل مكان اتخذت التدابير المعـــادية للسامية على الصورة التدريجية نفسها : نفي اليهود اللاجئين ، فرض غرامات ثقيلة وتبرعات الزامية على الآخرين ، مظالم شتى جعلتهم يؤولون الى حال البهائم المطاردة ، مصادرة الممتلكات الخاصة والمؤسسات الثقافية ، حرمان من الحصص الغذائية العادية . وبعد الهجوم على الاتحاد السوفياتي ، اشتدت الاقتسارات والمظالم ، واعتبر استعجال ابادة اليهود امراً واجباً للوصول الى « حل نهائي » للمسألة اليهودية . فأحدثت للقضاء عليهم فرق خاصة مجهزة بشاحنات غاز تتيح لهـــا ابادة ضحاياها باعـداد كبرى . وانشىء المزيد من معسكرات الاعتقال التي جهزت بغرف غاز واقران احراق في « تربلنكا » و « مايدانيك » ، و « بوكنوولد » ... ولا سيما في « اوشويز » حيث امكن اماتة ٢٠٠٠ شخص بالغاز دفعة واحدة في مدة نصف ساعة ، وتنفيذ العمليـة نفسها اربع مرات في اليوم. ففي غرف الغاز هذه هلك ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ ضحية بينما مات ٥٠٠ ٠٠٠ من الحرمان وشظف العيش .

في معارك اوكرانيا وبساراربيا ، حيث اشترك الرومانيون في حركات شعبية ضخمة ضـد اليهود ، مات اكثر من مليوني يهودي قتلا . وكان العمل الاخير تدمير احياء اليهود . ولكن يهود « لودز » قد نجوا من الابادة بسبب الحاجة الى اليد العاملة في مصانع النسيج . امـــا في فارصوفيا حيث ما زال هناك ٤٠٠ ٠٠٠ يهودي في السنة ١٩٤٢ ، فقد اندلعت ثورة يائسة حين اراد الالمان ، في كانون الثاني من السنة ١٩٤٣ ، تصفية الـ ٤٠ ٠٠٠ يهودي الباقين على قيـد الحياة . فاقتضى لهم ٤٢ يوماً من المعارك الضارية لابادتهم . وهكذا بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٥ ، مات قتلا اكثر من ستة ملايين يهودي (عـــاد ٦٠٠ يهودي هولندي من اصل ٩٠ ٠٠٠ منفي ، اي اقل من ٠٫٧ ٪ . وعاد ٢٨٠٠ يهودي فرنسي من اصل ١١٠ ٠٠٠ ، اي ٢٫٥ ٪) .

« معسكرات الموت »

ان تدابير الابادة المنظمة هـــذه استهدفت « اعداء » الرايخ الآخرين ايضاً . فالعذابات والعمل الالزامي وسوء التغذية (بين ٦٠٠ و ٧٠٠ وحدة حرارية في اليوم في بوكنوولد) ، والاعدام للعـاجزين عن العمل ، كانت المصير الذي ينتظر الماركسيين والمقاومين والسلافيين والمظليين الحلفاء والاسرى الفارين . وقـد نفذت هذه الابادة المنظمة في معسكرات الاعتقال التي مرّ فيها زهاء عشرة ملايين ضحية ، زال اثر القسم الاكبر منها ، ولا سيما خلال الاشهر الاخيرة من الحرب — اذار و نيسان ١٩٤٥ — اذ نظمت في كل مكان تقريباً عمليات تقتيل واجلاء بالجملة في ظروف وحشية رهيبة . فقـــد تعرض المعتقلون لعبودية مطلقة ، ولم يكن لهم من ملاذ يقيهم مظالم الـ « كابوس » — رؤســاء

فرق اختير جلهم من بين الالمان المحكومين وسعوا جهـــدهم لاذلالهم واساءة معاملتهم — وافتقروا الى الغذاء واللباس ، واخضعوا لنظام قاس ، وارغموا على القيام بأعمال شاقة وخيمة في المعامل والمصانع ، فماتوا ضعفاً او ضرباً ، وحكم على المرضى والسقماء منهم بالموت في غرفة الغاز او فرن الاحراق حيث كانوا يختفون دون ان يتركوا اي اثر . وقد وصف لنا الحياة في المعسكرات الشهود الذين عادوا من هذا « الجحيم المنظم » ؛ وليس سوى التضامن والحياة الداخلية القوية ما انقذ اولئك الذين اتاحت لهم قوتهم الجسمانية والمعنوية احتمال العذاب والعناء ؛ الا ان النضال السري الذي استطـاع « السياسيون » — ولا سيما الشيوعيون — من كافـة الجنسيات ، المنظمون في الخفاء ، القيام به ضد اسيادهم الـ « S.S. » وعمـلائهم محكومي الحق العام ، من اجل قبض زمـام الامور في المعسكرات (امانة السر ، رئـاسة المرضى ، رقابة التجمعات) ، قد ساعد على انقاذ حياة العديد من المعتقلين .

ابتداء من السنة ١٩٤١ ، لم يعد الهدف الرئيسي للمعتقلات ابادة اعداء الرايخ فحسب ، بل اصبح لها هدف اقتصادي ايضاً . فان اليد العاملة الاجنبية التي لم تفلح ادارة العمـل الالزامي وجهود « سوكل » ، المفوض العام لليد العامـلة ، في احضارها الى المانيا ، قد تعززت بمئات الالوف من العبيد الذين وجههم الـ « غستابو » نحو ١٥ معسكراً كبيراً : «داشو» ، «ونغام» ، « موتوزن » ، « رافنسبروك » ... ، واكثر من ٩٠٠ معسكر ثانوي . فاستخـدموا بصورة خاصة في المعامل المنشأة تحت الارض ومعامل المنتجات الكيميائية ، دون تحديد لمـدة العمل ، حتى النهكة التامة . واسندت الاعمال الى الرجـال الاقوياء دون غيرهم ؛ اما الشيوخ والنساء والاولاد فقد سيقوا مباشرة الى غرف الغاز . واستخدم بعض الاسرى للاختبارات الطبيـة : فقد اختبر بعض اطباء الـ S.S. فيهم تأثير الضغوط المنخفضة على الطيارين المحلقين على ارتفـاع عظيم ، او تأثير التجمد على الغريق . ولقّح بعض السجناء والسجينات الاصحاء بجراثيم الامراض ، كالتيفوس والسرطان والملاريا ، المرغوب في مراقبة تطورها ، واختبرت فيهم ادوية جديـدة (جربت مؤسسة « باير » مخدراً في ١٥٠ يهودية قضين كلهن) ، واستخدم الرجال والنساء محل الارانب لاجراء الاختبارات : « احدثت قروح والتهابات بحقن منتجات بترولية تحت الجلد . وقتل التوائم بغية « تشريحهم » واجريت اختبارات تشريح اشخاص احياء . ومن لم يمت بهـذه الطرق حقن بالفينول النقي في القلب .

لجميع هذه الاسباب كان عدد الوفيات مرتفعاً جداً ؛ ففي رافنسبروك كانت نسبة الوفيات ٢٤٪ في السنة ١٩٤٣ ، فارتفعت الى ٦٠ ٪ في السنة ١٩٤٥ ، وزادت ارتفاعـاً في الشهرين الاخيرين . ومن المعلوم اليوم ان الجيوش البريطانية ، حين دخلت الى معسكر «برغن — بلسن» ، « قد شاهدت مستودعاً ضخماً للجثث يضطجع فيه ، بين ٠٠٠ ٣٣ جثة تنتشر منها الروائح الكريهة و٠٠٠ ١٠ مصاب بالتيفوس يلفظون انفاسهم الاخيرة معانين عذابات العطش » .

استثمار البلدان المحتلة

احتل استثمار البلدان المحتلة (الشكل ١٩) مركزاً هاماً في اقتصاد الحزب النازي . فحين امكن استخدام الطاقة الصناعية في البلدان المحتلة للمساعدة على بلوغ اهداف الحرب الالمانية ، ابقي على الانتاج ، لا بل عززا حياناً ؛ اما اذا استحال ذلك فيضحى به : فان الصناعات النسجية والزجاجية المتوفرة في المانيا قد اوقفت، وحين توجب توزيع المواد الاولية على الصناعات ، كان للصناعات القائمة في الارض الالمانية حق الأولوية في استلام نصيبها من هذه المواد والمعدات واليد العاملة . وفي كافة الاراضي التي سقطت تباعاً في ايديهم ، اتخذ الألمان التدابير الأولية نفسها : تعمد الدوائر التابعة لمصلحة الحرب الاقتصادية ، والمرافقة جيوش الغزو ، الى لاستيلاء على مخزونات المواد الأولية والمنتجات المصنوعة واعادة تسيير المصانع . وكانت تتخذ بعد ذلك تدابير مختلفة باختلاف البلدان المحتلة ومركزها المستقبل في « النظام الجديد » ، موزعة الى اربع فئات : البلدان المضمومة او المنوي ضمها الى الرايخ : الالزاس ـ لورين ، اللوكسمبورغ ، محمية بوهيميا ـ مورافيا ، سيليزيا العليا البولونية . البلدان الاستعمارية : حاكمية بولونيا العامة ، البلدان البلطيقية . المناطق المحتلة في اوروبا الغربية . قرنسا حكومة فيشي .

الصناعة

في بلدان الفئة الاولى ، اخذ الالمان على عاتقهم الاشراف المباشر على الحياة الاقتصادية ؛ الا ان التشيكيين قد احتفظوا ، في المحمية المعتبرة مستقلة استقلالاً ذاتياً ، بنصيب غير مستقل من الادارة. وحدث الشيء نفسه في بلدي اوروبا الجنوبية الشرقية ، صربيا واليونان ، حيث شكلت حكومات صورية . وفي الحاكمية العامة والاراضي الشرقية المحتلة : الدول البلطيقية ، وليتوانيا ، وروسيا البيضاء واوكرانيا ، حيث لم يقم اي جهاز حكم ذاتي ، ادير الاقتصاد كما لو كان جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد الرايخ ، فاسندت الى شركات تتمتع بحقوق احتكارات رسمية وترتبط بالمشاريع الالمانية الكبرى ، مهمة استثمار الموارد في الاطار الذي تعينه سلطات الرايخ . اما في البلدان المضمونة ، فان الصناعات قد الحقت باقتصاد الرايخ الحاقاً مباشراً وكلياً ، وقد عزز بعضها حين كان من شأن بعدها ان يجعلها في مأمن نسبياً من الغارات الجوية : كانت هذه حال مصانع سكودا ومصانع الاسلحة في « برنو » ومراكز سيليزيا العليا البولونية ، حيث انمي استثمار الفحم الحجري وانشئت مصانع بنزين تركيبي . واما في البلدان الاستعمارية فقد اقتصرت الصناعة على انتاج المواد الاولية والمحاصيل الضرورية لتموين القوات المسلحة والحاجيات الضرورية جداً لحاجات السكان .

في الاقاليم التي لم تكن لا معدة للضم الى الرايخ ولا معتبرة منطقة استعمارية : البلدان السكندينافية ، وبلجيكا ، وهولندا ، وفرنسا ، وايطاليا الشمالية بعد ايلول ١٩٤٣ ، ابقيت ادارة الاقتصاد في ايدي السلطات المحلية التي كانت تتلقى من الالمان توجيهات عامة ؛ وقد انشئت الى جانب كبار موظفي الادارات المحلية دوائر المانية غالباً ما اقامت في الابنية نفسها لمراقبة تنفيذ التدابير المتخذة .

استخدمت كافة الصناعات القادرة على توفير الاسلحة والعمل لمؤسسة « تودت » او لحاجات الرايخ ، فلصلحة هاتين الفئتين الاخيرتين اقتطعت نسبة عليا من انتاجها ، كما في فرنسا مثلا :

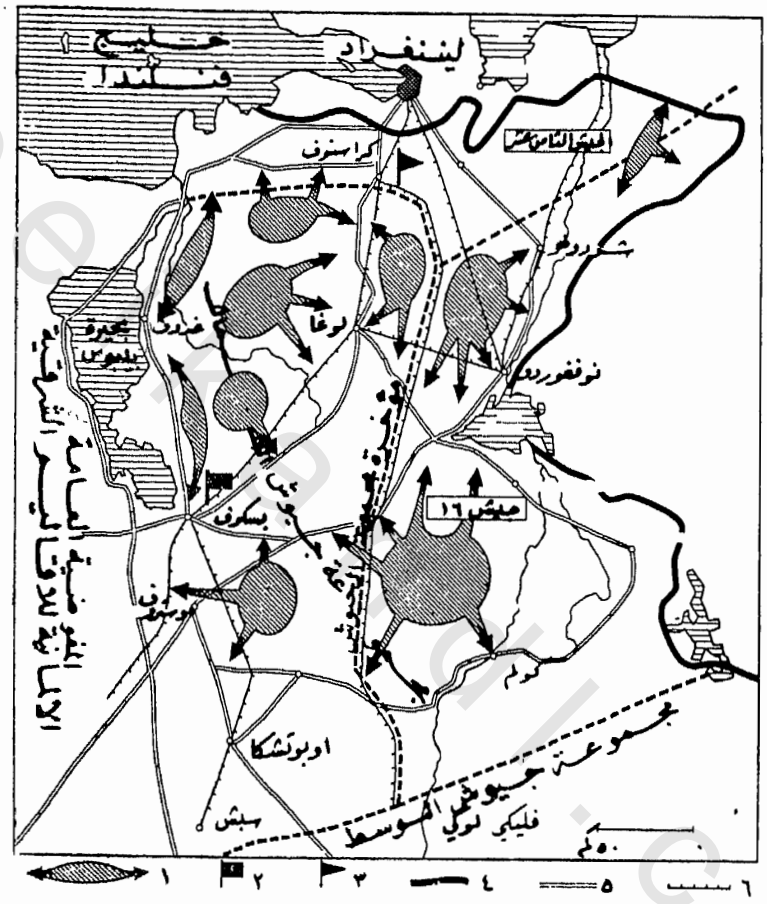

الشكل ١٦ ـ مناطق تحت سيطرة العصابات وراء الجيوش الالمانية في الشمال في كانون الاول ١٩٤١ .

١ ـ مناطق تحت سيطرة العصابات واتجاهات هجماتها ، ٢ ـ مركز قيادة مجموعات الجيوش ، ٣ ـ مركز قيادة الجيش ، ٤ ـ الجبهة ، ٥ ـ طرقات ، ٦ ـ خطوط حديدية .

٧٥ ٪ من الالومينيوم والنحـــاس ، ٨٠ ٪ من البترول ، ٤٠ ٪ من البوكسيت ، ٣٨ ٪ من المطاط ، ٥٩ ٪ من الصوف ، ٥٣ ٪ من القطن ، ٦٧٪ من الجلد ، ١٠٠ ٪ من الادوات الدقيقة ،

obeikandl.com

٩٠ ٪ من انتاج مصانع الطائرات ، ٧٥ ٪ من انتاج مصانع السفن ، ٧٠ ٪ من السيارات ، ٤٥ ٪ من الاجهزة الكهربائية واجهزة الراديو ، الخ . وقد توفرت للالمان وسائل ضغط لا تقاوم . فانهم قد اشرفوا على كافة مصادر التموين بالمواد الاولية ، بحيث كان كل مصنع لا يريد اقفال ابوابه مضطراً لاستلام المواد الاولية منهم ، واجازات الاستيراد والتصدير عند الحاجة ؛ واشرفوا كذلك على كافة المصارف ، فكان من ثم بوسعهم رفض الاعتمادات الضرورية ؛ وقد اتاحت المبالغ الطائلة التي وفرتها لهم ضرائب الحرب اخيراً عرض اسعار مرتفعة جداً للمؤن التي كانوا بحاجة اليها . وفي حال الرفض ، كان المصنع يتعرض لخطر تفكيك آلاته ، كما تتعرض المعدات غير المستعملة لخطر المصادرة والنقل مع العمال الى المانيا .

الاستيلاء على المشاريع

في الوقت نفسه اتسعت المساهمات الصناعية الالمانية اتساعاً كبيراً جداً في كافة انحاء اوروبا: فقد بسطت المصارف والمصالح الحكومية والمشاريع الخاصة سيطرتها على مؤسسات اجنبية كثيرة، ولاسيما في البلدان المضمومة وبلدان اوروبا الجنوبية الشرقية ، بالشراء والمصادرة والحجز . وكثرت المصادرات بصورة خاصة في الأراضي السوفياتية حيث اعلن الرايخ نفسه خليفة الدولة السوفياتية، ومن ثم صاحب كافة الممتلكات . وقد انتقلت هذه الأخيرة الى الشركات الاحتكارية التي اسستها الدولة الالمانية ، والمؤسسات التعاونية للصناعيين الالمان المتصرفين تصرف عملاء للرايخ . وأجّرت بعض المصانع لمؤسسات ألمانية كبرى : مانسمان ، سيمنس ... وفي الحاكمية العامة صودرت كذلك ممتلكات الدولة البولونية القديمة ، وصودرت في كافة المناطق المحتلة ، كما هو طبيعي، ممتلكات اليهود و « اعداء الرايخ » .

في اوروبا الغربية انتهجت المانيا طريقة المشتريات « العادية » ، ولكن مركزها المسيطر غالباً ما فرض المعاملات والصفقات التي ترغب فيها ؛ فاقدمت على مشتريات مساهمات ، حتى في المشاريع المتوسطة الاهمية ، في الدانمارك وهولندا . واتخذت التدابير لرفع يد الفرنسيين والبريطانيين عن اموالهم الموظفة في اوروبا الجنوبية الشرقية : فقد ارغم اصحاب الاسهم المالية على بيعها بالسعر الذي يحدده الالمان ، والا تعرضوا لمصادرتها منهم . وهكذا اضطر مصرف « ميرابود » للتخلي عن الاشراف على مناجم « بور » للمصرف البروسي . وأسس الالمان كذلك شركات مختلطة كان لهم فيها الحصة الكبرى ، وارغموا المغلوبين على الانضمام الى الاتحادات الالمانية (اتحاد الزجاج ، واتحاد الاسمنت) . وانتهجوا كذلك طريقة مشترى المؤسسات المصرفية المستفيدة استفادة كبرى من المشاريع الصناعية ، فحققوا بذلك الاشراف على عدد من المصارف الكبرى في الحمية والبلدان البلطيقية ويوغوسلافيا وبولونيا وهنغاريا وهولندا .

رقابة الزراعة

حدث في البلدان المحتلة ان ادارة الزراعة والتموين التي انشئت منذ اوائل الحرب قد عززت وماثلت على العموم الادارة القائمة في المانيا . فقد اخضعت اوروبا البرية كلها لقانون تحديد المساحات الواجب زرعها والحبوب الواجب بذرها والكميات الواجب تسليمها للتموين . وانشئت في كل مكان مؤسسات تعاونية بلدية ، مستوحاة من المؤسسات الالمانية ومكلفة تنفيذ اوامر السلطة المحتلة : التعاونية القروية في فرنسا وبلجيكا والـ « بوند سامبند » في النرويج ... ونظم التقنين بحسب المبادىء الالمانيـــة : تقنين مطلق تناول الحنطة والطحين والحبوب واللحوم والحليب والمواد الدهنية ، والبطاطا احياناً ، باسعار تختلف باختلاف المستهلكين . وكان التقنين اشد قساوة في الدانمارك واكثر فعالية في اوروبا الشمالية والشمالية الغربية منه في فرنسا وايطاليا . وفي كل مكان كانت نسبة النخالة في الطحين مرتفعة ، وبلغت ٩٠ ٪ احياناً ، الامر الذي استتبع تحضير خبز صعب الهضم كريه المذاق ؛ وفرزت الكثأة عن الحليب، وحدد استهلاك اللحوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان ظروف الزراعة لم تلبث ان ساءت ، وان تعذر العناية بالمعدات الزراعية واستخدام الاسمدة الكيميائية (ولا سيما بعد نزول الحلفاء في افريقيا الشمالية) قد خفض المحاصيل بحيث هبط الانتاج الزراعي — كما في الحرب العالميـــة الاولى تقريباً — بنسبة ١٠ ٪ عموماً في المرحلة الاولى من الحرب ، و ٢٥ ٪ حين وضعت الحرب اوزارها . اجل لم يبلغ معدل النقص النظري في كمية الوحـدات الحرارية اكثر من ربع مستواها في السنة ١٩٣٨ ، ولكن الفلاحين استمروا في التغذي كما قبل الحرب ، ولما كانت الحصص التي اعطيت للقائمين بالاعمال الالزامية اكبر حجماً ، فقد ناء النقص بوطأته على سكان المدينة من غير العمال ، والمستخدمين والاولاد والشيوخ ، حين لم تتوفر لهم موارد كافيـــة لشراء موادهم الغذائية من السوق السوداء ؛ فاضطر ملايين الاشخاص من ثم للاكتفاء باقل من ٢٠٠٠ وحدة حرارية في اليوم ، اي اقل من ٤/٣ او ٣/٢ الكمية في السنة ١٩٣٨ ، وقد حصل النقص في الدرجة الاولى في المـواد الدهنية والبروتينات الحيوانية ، وفي الدرجة الثانية في مركبات الهيدروكاربير والبروتينات النباتية . وفي كل مـكان ، باستثناء الدانمارك ، كانت الحصص غير متساوية ، واقل منها في المانيا . ففي بولونيا استلم سكان المدن اقل من نصف الحصص الموزعة في المانيا على الفئات المماثلة من المستهلكين . وفي السنتين ١٩٤١ و ١٩٤٢ انخفضت هذه الحصص لمعظم السكان في منطقة اثينا ـ البيريه الى ٦٠٠ — ٨٠٠ وحدة حرارية متسببة في حوادث وفاة كثيرة بفعل الجوع .

كان لكل ذلك نتائجه الطبيعية على صحة السكان : انخفاض وزن الجميـــع مع تأخر في نمو الاولاد ، وخراعة ، واضطرابات معوية ، ووذمات الجوع في اكثر المناطق اصابة . وارتفعت نسبة الوفيات بين الاطفال ، كما ارتفع عدد المصابين بالتدرن الرئوي : الا ان الخسائر في الارواح كانت على العموم اقل منها في الحرب العالمية الاولى بصورة محسوسة .

العمل الالزامي

استخدمت اليد العاملة في البلدان المحتلة محلياً ، إما في بنـــاء التحصينات (سور الاطلسي ، سور ليفوريا بين طولون ولاسبيزيا) في اطـار مؤسسة « تودت » التي شغّلت زهاء ... ٧٠٠ عامل اجنبي ومسؤول المـاني في شهر ايار من السنة ١٩٤٣ ، وإما في المصانع الحربية-العاملة لمصلحة المانيـا التي توصلت في السنة ١٩٤٤ الى انتاج ٢٥ – ٣٠ ٪ من الاسلحة الالمانية وتشغيل زهاء ٣ ملايين عامل ، واستخدمت كذلك خارج الرايخ .

وفي معاملة العمال الاجانب ، استوحت السلطة الالمانية مبدأ تفوق العرق الالماني :

« انا لا اكترث البتة لما يحدث للروسي او للتشيكي ... ولا اهتم لازدهار حياة الامم او لموتها خوفاً الا بنسبة حاجتنا الى استعبادها لمصلحة « ثقافتنا » والا فليس لها في نظري اي شأن . واذا مـا سقطت ... ١٠ امرأة روسية منهوكة من حفر خندق مضاد للدبابات ، فان ذلك لا يهمني الا بنسبة انجاز حفر الخندق لمصلحة المانيا » .

هذا ما قاله هملر في اجتماع ضم قادة الـ S.S. في باريس في شهر تشرين الاول من السنة ١٩٤٣ . لذلك فان طرائق اختيار العمال ، وظروف المعيشة ، وظروف الاستخدام قداستوحت مبدأ التفريق العنصري . ففي ادنى المراتب كان اليهود الذين انتهجت حيـالهم سياسة الابادة بصرف النظر عن الخدمة التي قد يستطيعون تأديتها . وفي المراتب التالية ، يأتي « الشرقيون » ، الروس الذين احتلوا مركزاً ادنى من مركز البولونيين والبلطيقيين ، ثم عمال الدول الغربية ، وقد احظي بينهم الهنغاريون والدانماركيون والفلمنك ، ثم الفرنسيون والهولنديون ، وقد احلوا فوق العمال الايطاليين والبلغاريين والرومانيين والاسبان الذين كانوا دونهم تخصصاً واسعاً . وانطلاقـاً من الاعتبار العنصري نفسه ، كان مسكن وغذاء الاجانب دون مسكن وغذاء الالمان .

اعتمد العمل الالزامي منذ اوائل الحرب في الدول الشرقية ، ورافقه توقيف عائلات الفارين واختطاف الرجال من الشوارع والمنازل والكنائس ، بينما تأخر اعتماده في الغرب الى ان ساءت حالة اليد العاملة في السنة ١٩٤٢ . وقد لجأت السلطات الالمانية في البدء الى الاقناع : وعـــد بأجور مرتفعة وسهولة في النقـل من مركز الى مركز ، وظروف معيشة مغرية ، وفي فرنسا ، وعد بتحرير اسير مقابل ثلاثة عمـــال متطوعين . ثم لجـــأوا الى ضغوط غير مباشرة : إلغاء مساعدات البطالة ، سحب بطاقات الاعاشة ، اقفال المصانع بغية توسيع نطاق البطالة ، حجز الأجور . ومنذ السنة ١٩٤٢ اوجب العمل في بلجيكا وهولندا على الرجال المتراوحة اعمارهم بين ١٨ سنة و٥٠ سنة وعلى البنات المتراوحة اعمـــارهن بين ١٨ سنة و٢٥ سنة . ولم ينج من العمل الالزامي حتى شهر آب من السنة ١٩٤٣ سوى الدانمارك « الحمية النموذجية » . وفي هذا التاريخ اي بعد سقوط موسوليني ، ارغم العمال في ايطاليا على العمل الالزامي كما في البلدان الاخرى .

خضعت معاملة العمال لما جاء في برنامج سوكل لتعبئة العمل في ٢٠ نيسان من السنة ١٩٤٢ : « سوف يعامل كافة الرجال ويؤمن لهم غذاؤهم ومسكنهم بحيث يعطون اعلى انتـــاج بأدنى الاسعار ! ». فكان للعمال الاجانب يجمعون في مساكن خشبية جماعية تفتقر الى التدفئة والتجهيز

الصحي اللائق ، ويتناولون الغذاء في محلات خاصة بهم ، عاجزين عن شراء الاطعمة في السوق بسبب احتفاظ قادة المعسكرات ببطاقات اعاشتهم .

الاستثمار المالي

في الحقل المالي ، تحقق استثمار البلدان المحتلة باعتماد تقنيات مختلفة تحتفظ بظاهر الشرعية : غرامات مختلفة ، وإلزام بيع الذهب والنقد النادر وبعض الاوراق المالية الاجنبية ، واصدار كميات كبرى من النقد الورقي الالماني تتداول لها البلدان المحتلة ويستحيل تبديلها بالاوراق النقدية التي يصدرها مصرف الرايخ ، ومصادرة الذهب من مصارف الاصدار في البلدان المحتلة ، وفرض اتفاقات مالية مضرة بصوالح المغلوبين : اقرار سعر قطع متدن جداً بالنسبة للمارك الالماني (في فرنسا ٢٠ فرنكاً لكل مارك مقابل ١١ في السنة ١٩٣٩) ، ايجاب تحمل نفقات احتلال مرتفعة جداً تحدَّد بحيث تتيح لا تعهد الجيوش فحسب بل مشتريات اخرى كثيرة ايضاً . ففي فرنسا مثلاً ، باستثناء العتاد الحربي ووسائل النقل ، دفع الالمان ثمن كل ما استولوا عليه . وامنوا وسائل الدفع بمجرد الاستفادة من اتفاقية وقف اطلاق النار التي حمّلت فرنسا عبء نفقات تعهد جيوش الاحتلال ؛ فاستوفوا بذلك مبالغ طائلة تفوق حاجات هذه الجيوش . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الاتفاقات المالية قد أفادت منها المانيا وحدها لانها لم تسلم المغلوبين شيئاً مقابل كل ما يقدمونه لها ، فأرغمت الحكومات من ثم على تحمل ما تنفقه هي في بلدان هذه الحكومات .

جاءت النتائج بصورة عامة وبالاً على البلدان المحتلة : فمن جهة اقتطع الالمان حصة مطردة الزيادة من الانتاج ، ومن جهة ثانية وسعوا حجم وسائل الدفع ، فخلقوا بذلك وضعاً تضخمياً . وتسبب ارتفاع النقد المتداول ، وما رافقه من نقص في السلع ، في اتساع نشاط السوق السوداء التي شجعها الالمان لانها اتاحت لهم الحصول على البضائع التي كانوا بحاجة اليها بالاضافة الى الكميات المحددة في الاتفاقيات والعقود الخاصة ؛ ولجأت مكاتب الشراء في بعض المصالح الكبرى (البحرية ، الطيران ، مؤسسة تودت ...) الى خدمات كبار التجار للحصول على كافة البضائع المتوفرة .

الحكومات التابعة

التعاون

كانت نتيجة الطابع القومي للحرب الالمانية ، التي تعذر معها البقاء على الحياد ، في العلائق بين الغالب والمغلوب ، تعزيز موقفي المقاومة والتعاون المتناقضين تعزيزاً لم يسبق له مثيل . فقد اثار النظام النازي نفسه ، والعصبية والوحشية اللتان عومل بهما السلافيون ، واليهود ، واللاتين المعتبرون متخلفين عنصرياً ، والماركسيون والديموقراطيون المعتبرون اعداء خطرين ، مقاومات ضارية شجعها الانكلوساكسون والسوفيات وجهزوها من الخارج .

في كافة البلدان المحتلة ، حيث اعترفت المانيا بالحكومات او شكلتها كما يطيب لها ذلك ، جُرّت هذه الحكومات ، مسيرة أو مخيرة ، الى انتهاج سياسة تعاون اقتصادي وسياسي وحتى عسكري مطرد الوثوق . فبعد ان استغلت في البدء الغضبة الشعبية على الحكام السابقين الذين

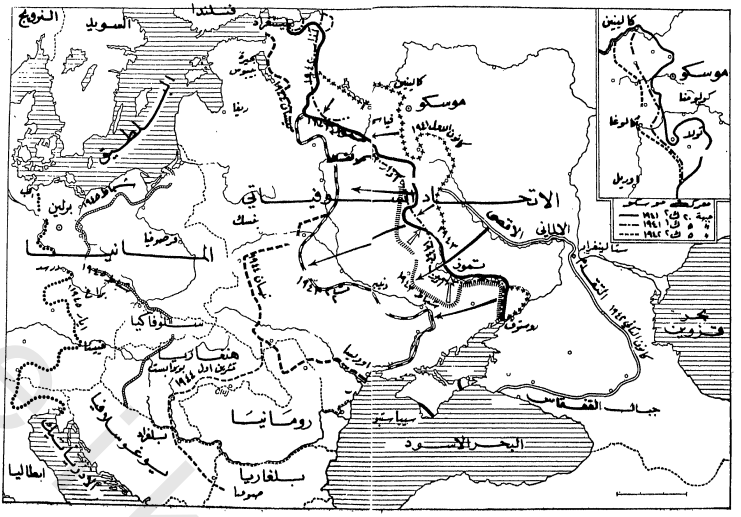

الشكل ١٧ - الحرب في الشرق ١٩٤١ - ١٩٤٥

obeikandl.com

اعتبروا مسؤولين عن الهزيمة ، لم تلبث ان ظهرت على حقيقتها : مطية للاجنبي ؛ ولذلك اشتدت المقاومة كلما طالت الحرب ، وتضاءل خط الالمان في احراز النصر ، وثقلت من جهة ثانيـــة وطأة الجور والاستغلال على الشعوب .

اذن « تعاونت » الحكومات التابعة وبعض سكان المناطق المحتلة مع الالمان — اي ساعدت آلتهم الحربية ونظامهم الجائر . وكانت فئات « المتعاونين » كثيرة ومتنوعة . فكان هنـــاك اولئك الذين دخلوا ، منذ قبـــل السنة ١٩٣٩ ، وبدافع من ميولهم الفاشستية او مطامحهم الشخصية ، في خدمة دول المحور ، وساعدوها اثناء فتح بلادهم وبعده ؛ ويتمثلون خـــير تمثل بـ « كويسلنغ » . والى جانب هذه الفئـة يمكن افساح مكان لـ « مثل فلاسوف » ، القائد السوفياتي الذي اسر في السنة ١٩٤٢ وحاول ان يجمع الفارين واسرى الحرب حول بيان وضعه في سمولنسك اعلن فيه ان « روسيا الجديدة » المحررة من ستالين والبلشفية ، سوف « تطهر من اليهود » وتعيد الملكية الخـاصة ، الخ. فعبئت افواج من المتعاونين في المعسكرات حيث كان الروس مخضعين لحطة ابادية ، وبالتفضيل بين الاوكرانيين والجيورجيين وتـــتر القرم ومسلمي القفقاس وآسيا الذين تمثل بعضهم في الوحدات البوليسية التي تولت العمل في صربيا وفرنسا .

وهناك اولئك الذين كانوا ينتمون الى اقليات قومية او الى قوميات تابعة فقالوا بشرعية كل تحالف يساعدهم على قطع اوصال الدول التي يخضعون لها ، وتحالفوا مع المحور على رجاء تحرير امتهم الخاصة : وهذه حال السلوفاكيين والـ « اوستاشي » الكرواتيين ، والاقليات الرومانيـة واليوغوسلافية والتشيكوسلوفاكية . وهناك اولئك الذين ساروا وراء حكومتهم حتى الهزيمة وتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار (اليونان ، يوغوسلافيا) والذين اقتنعوا بعـد ذلك بأن المحور كسب الحرب فتعاونوا مع الالماني ظناً منهم بانهم ربما استطاعوا حماية مواطنيهم بانتهاج سياسـة تصالح واتفاق مع الظافر ؛ وهذه حال الجنرال « ناديك » في بلغراد . ولكن هؤلاء « الترقبيين الانتهازيين » لم يلبثوا ان ارغموا على تحديد موقفهم على صعيدين هامين لم يسعهم تجنب الوقوف الى جانب العدو فيهما : مكافحة المقاومة وتقديم اليد العاملة للآلة الحربيـة الالمانية . وهنـاك اخيراً اولئك الذين استمروا في عدائهم للغزاة ، ولكنهم باتوا اكثر قلقاً وجزعاً يوماً بعد يوم امام نمو حركات المقاومة بادارة رؤساء جدد ، مجهولين ، ثوريين ، فساعدوا الغزاة حرصاً منهم على السلامة الاجتماعية . وقد خشوا في صميم فؤادهم من ان يؤدي نصر ساحق يحرزه الانكلوساكسون ولا سيما الاتحاد السوفياتي ، الى تدمير السور القائم في وجه البلشفية الذي تمثل ، في نظرهم ، بالجيش الالماني .

لذلك يمكننا القول بصورة عامة ان التعاون على مفارقاته المختلفة ، الطوعي ، والمعلن ، والمتردد ، والخافر ، قد استند في معظمه الى العناصر المحافظة في البلدان المحتلة .

فرنسا فيشي

في شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٠ ، امتحنت فرنسا ، التي اغرقها الغزو وجلاء السكان عن منازلهم في خضم تشوش حقيقي ، امام الحكومة التي ألفها المارشال بيتان ؛ فأقدم المجلسان التمثيليان، دون صعوبة ، وبدافع ادراكهما عدم شعبية النظام البرلماني ، وخوفهما من عنف الدعاوة المعادية للجمهورية التي حملتها وحدها مسؤولية الكارثة ، وتأثير بيار لافال ، على اقرار مبدأ اعادة النظر في القوانين الدستورية ، واعطيا المارشال بيتان – بـ ٥٦٩ صوتاً مقابل ٨٠ معارضاً – صلاحيات استثنائية لاعداد دستور جديد .

« الثورة القومية »

فكان ما ينتظر فرنسا ، تحت سلطة بيتان، نظاماً جديداً ، دكتاتورية رئاسية تعيد الى الذاكرة دكتاتورية الامير الرئيس في السنة ١٨٥٢ . وعاد معه الى الحكم « الاعيان » الذين سيطر اجدادهم على الجمعية الوطنية المنتخبة في السنة ١٨٧١ ، والذين اقصتهم « الطبقات الاجتماعية الجديدة » – البورجوازية الصغرى والطبقة العمالية – طيلة الجمهورية الثالثة . فكان ان الملاكين العقاريين ، والضباط المحترفين ، وكبار الموظفين ، والاكليروس ، والاشراف الريفيين ، وكل الذين تولوا ادارة المقاومة الاكليريكية الرجعية في عهد الجمهورية الثالثة وحاولوا اسقاطها بمناسبة ازمات « الحركة البولونجية » وباقامة وقضية دريفوس ، اتحدوا مع ممثلي المصالح المالية والصناعية المعادين للتشريع الجبهة الشعبية الاجتماعي ، بغية الاستيلاء على الحكومة والادارات ؛ وقد ساعدهم مساعدة قوية كبار الموظفين واعضاء « الهيئات الكبرى » الذين اتاحوا وحدهم للنظام الجديد حكم البلاد . وقد اغتبطوا بتخلصهم من رقابة البرلمانيين الذين احتقروا عدم كفاءتهم وعجزهم ، ورقابة نقابات العمال والموظفين ، فادارو البلاد ادارة مطلقة بالروح الابوية التي اشتهرت بها « الثورة القومية » .

ثم حدثت عملية تطهير شديدة تناولت موظفي الادارات البلدية والموظفين المشتبه بتعلقهم بالمبادىء الجمهورية : اليهود ، البناؤون الاحرار ، الاشتراكيون ، المدافعون عن المدرسة العلمانية التي ألقيت عليها مسؤولية اضعاف الروح المدنية والوطنية . وارتجلت ادارة جديدة اسندت اعمالها الى عناصر مختلفة غير منسجمة ، بل الى جمهور من « الصخّابين والهوّاشين » ، كما يصفها رئيس غرفة المارشال ، « ه. دي مولين دي لابارتيت » .

كان قوام النظام الجديد السياسي والاجتماعي الذي حلم به هؤلاء الموظفون ، ولا سيما بطانة المارشال حيث سيطر رجال اقصى اليمين ، تطبيق مبادىء اليمين التقليدية : محاربة « العقائد الباطلة » التي ظهرت في السنة ١٧٨٩ ، اقصاء الآراء الديموقراطية ، محاربة الفردية والنظام الحر والماركسية ، الصراع الطبقي (« انما الشعب تسلسل عائلات ومهن ومسؤوليات ادارية وعائلات روحية ») ، واحياء مجتمع تسلسلي مبني على مبادىء سلطة الرئيس (« يجب ان تكون الدولة استبدادية وتسلسلية ») ، وتنظيم مهني تعاوني ، واحترام القيم العائلية التي لا يستطيع المحافظة عليها سوى مجتمع بطريركي وقروي ومجتمع صناعيين يدويين . فحل شعار « العمل ، العائلة ،

الوطن » محل الشعار الجمهوري « حرية ، مساواة ، اخوة » . وكما حدث بعيد ثورة السنة ١٨٤٨ وفي أيام « النظام الأدبي » ، استند الحكم الى الدين لمحاربة فوضى الافكار والتعاليم الخطرة . وقدمت له الكنيسة مساندة فعالة بصوت الكردينال « جرلييه » : « بيتان هو فرنسا وفرنسا هي بيتان » ، واعلن الراعي بوغنر ، رئيس الكنيسة البروتستانتية من جهته ان ليس هناك سوى واجب واحد : « السير وراء المارشال » .

وقد نفذ هذا البرنامج : زوال اسم « الجمهورية » ، اعطاء سلطة شخصية (« نحن ، فيليب بيتان ... ») للمارشال الذي ادعى لنفسه بالسلطة التشريعية حتى تشكيل المجلسين الجديدين . إلغاء كافة الانتخابات في القرى التي يجاوز عدد سكانها ٢٠٠٠ نسمة ، وحل اتحادات العمل . تنظيم الحرف على اساس تعاوني على يد لجان تنظيم الصناعة (التي يديرها كبار الصناعيين) ، والاتحاد العمالي وميثاق العمل . وابطال التشريع المتعلق بالجمعيات الدينية ، وتقديم المساعدات المالية لمؤسسات التعليم الديني . والغاء دور المعلمين الابتدائية ، ومحاولة ادخال التعليم الديني في برامج المدرسة الابتدائية (« لقد ولى عهد المدرسة بدون اله ») . والعمل بالتشريع المعادي للسامية المستوحى من قوانين نورمبرغ : فأقصي اليهود عن الوظائف العامة وعن بعض الحرف ، وانشئت مفوضية عامة للشؤون اليهودية وابطل قانون كريميو . وحُلت كافة الاحزاب السياسية وطورد الحزب الشيوعي (كان هناك ٣٠ ٠٠٠ شيوعي في السجون في شهر ايار من السنة ١٩٤١) .

تطور النظام

اتفق رجال الثورة القومية على محاربة النظام البرلماني ومقاومة المبادىء الديموقراطية والاشتراكية . وقد اقتنعوا كلهم بأن نصر المانيا اكيد وقريب وان مقاومتها امر مستحيل . ولكنهم شكلوا فئات ذات مصالح ومطامح متناقضة . ففي فيشي تفوق ممثلو اليمين القديم الوطني والمحافظ والكاثوليكي ، تلامذة « شارل موّراس » ، واعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي الذين لم يكونوا ضد الانكليز فحسب بل ضد الالمان ايضاً ، واستندوا الى « جوقة المحاربين » . ووقف في وجههم بعض العناصر المنحدرة من اليسار ، من امثال محبي السلم القدماء والاشتراكيين الجدد كـ « مرسيل ديا » الذي سيؤسس « التجمع القومي الشعبي » ، والنقابيين المحبي السلم كـ « جورج ديمولين » ، وبعض الشيوعيين القدماء كـ « جاك دوريو » الذي طرد من الحزب في السنة ١٩٣٤ ثم اسس الحزب الشعبي الفرنسي في السنة ١٩٣٦ ، وضموا جهودهم الى جهود بعض الفئات اليمينية ، كـ « الكاغولاد » واللجان السرية للعمل الثوري ، للمطالبة بتعاون وثيق مع المانيا . واسسوا جوقة معادية للبلشفية (لن تضم يوماً اكثر من ٣٠٠٠ متطوع) للمحاربة الى جانب الالمان في الاتحاد السوفياتي . وقامت في حقلي المصارف والصناعة الثقيلة عناصر المانية الميول ذات نفوذ قوي قالت بالتعاون الاقتصادي الفعلي : « بارنو » ، من مصرف « وورمس » الذي سيمسي مندوباً عاماً للعلائق الاقتصادية الفرنسية الالمانية ، و « لوهيدو » ، صهر « رينو » ، الذي سيمسي مندوبا عاماً للتجهيز الوطني ،

و « بيشو » مدير الجمعيات الصناعية التعديلية ، الذي سيمسي وزيراً للداخلية ، الخ . فحدث في جوار المارشال بين هذه النزعات صراع من اجل النفوذ والاستيلاء على السلطة من احداثه الخطيرة إبعاد لافال في ١٣ كانون الاول ١٩٤٠ ثم عودته الى الحكم في نيسان ١٩٤٢ .

هو لافال من مثل في الحقيقة سياسة التعاون الوثيق التي كانت في نظره الوسيلة الوحيدة للتخلص من نتائج الهزيمة او أقله لتخفيف وطأتها . وكانت باكورة هذه السياسة ، التي نمت اكثر فاكثر كلما تزايدت المتطلبات الالمانية ، اجتماع هتلر بالمارشال في « مونتوار » . « وان بين فيشي ١٩٤٠ الوطنية والمحافظة وفيشي ١٩٤٤ المتعاونة والفاشستية تسلسلاً صارماً ... وتضامنا سلبيا ضد النظام المبطل » (هوفيان) .

فان استمرار الحرب في روسيا وهزائم المحور في افريقيا قد جعلت نصر المانيا النهائي امراً مشكوكاً فيه جداً . وباتت المقاومة اشد نشاطاً ، والقمع اكثر وحشية بادارة « بيشو » ، وزير الداخلية ، مع محاكمه الخاصة ومجلس « غانّاء العرفي ، ومحاكم الدولة في ليون وباريس . واشتد القمع حين اصبح « دارنان » امينا عاماً للمحافظة على الامن في كانون الثاني ١٩٤٤ ، فقدم للالمان مؤازرة الميليشيا والمحاكم العرفية الخاضعة للرقابة البوليسية . ومن جهة ثانية عزز نزول الحلفاء في افريقيا الشمالية واحتلال كافة اراضيها موقف التعاونيين الفرنسيين : كان ذلك نهاية فيشي الثورة القومية التي خسرت الامبراطورية ، فاقدم اسطولها على اغراق نفسه ، وتضاءل نفوذها في البلاد ، فلم يبق للالمان اية مصلحة في الابقاء على حكومة مستقلة وهمية . واكتفوا بالابقاء على شبكة الموظفين والادارات التي يستغلون بواسطتها البلاد . ومنذ اواخر السنة ١٩٤٣ سيطر « التعاونيون » الباريسيون نهائياً على فيشي ، فدخل دارنان وهنريو الوزارة التي ضمت « كاتالا » و « دي برينون » و « آبيل بونار » و « بيشلون » و « ماريون » ، الخ . واصبح « ديا » اخيراً وزيراً للعمل . فانتُهجت سياسة تعاون كامل ، ولكن البلاد كانت في حالة حرب اهلية غير معلنة ، والاوساط المحافظة التقليدية — ولا سيما البورجوازية الكاثوليكية التي استهالها نفوذ المارشال — اصبحت ترقبية على غرار الدهاة والمتحذرين . فكان ذلك ، قبل النزول في نورمنديا والتقدم الحليف ، نكبة نزلت بالتعاونيين .

الدول المحتلة الاخرى

ان الدول الصغرى في اوروبا الشمالية الشرقية ، التي احتُلت دون اعلان حرب في اعقاب غزو صاعق ، قد لاقت ، مع بعض المفارقات ، المصير الذي لاقته فرنسا . فان التصريحات الاولى الرسمية حول ابقاء واحترام المؤسسات التقليدية والوعود باحترام نظامها السياسي والاقليمي ، والتأكيد بأن الاحتلال لا يستهدف سوى حمايتها من غزو الفرنسيين والبريطانيين القريب الوقوع ، لم تلبث ان تلتها تدابير يقصد منها اما ضمها فوراً الى الرايخ العظمى ، واما تجزئتها بالذات ، وتستهدف في كل مكان استثمار مواردها استثماراً منظماً . وبالرغم من ان الحكومات اللاجئة الى بريطانيا العظمى كانت لاشعبية في بعض هذه البلدان (حكومة بييرلو ، الحكومة النروجية) ، ومن ان الرأي العام قد اتصف ببعض

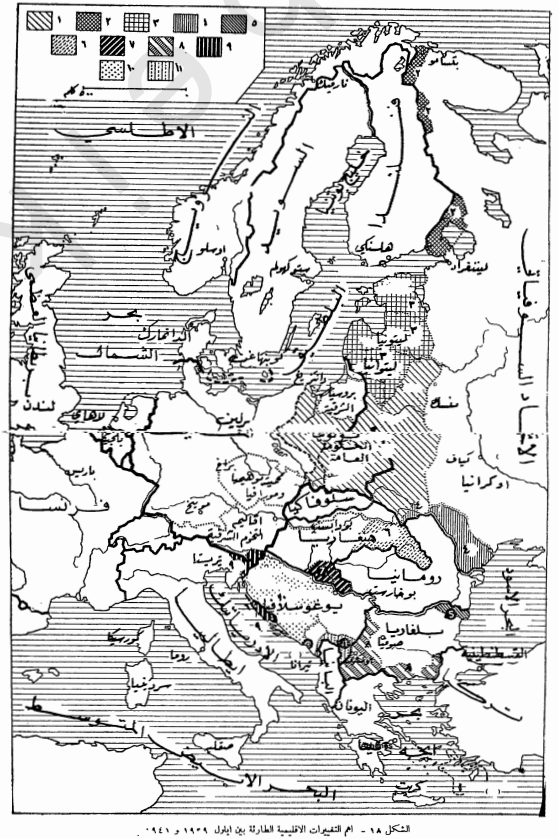

الشكل ١٨ - اهم التغييرات الاقليمية الطارئة بين ايلول ١٩٣٩ و ١٩٤١ .

١ - اقتسام بولونيا (معاهدة موسكو ، ٢٨ ايلول ١٩٣٩) ؛ ٢ - اقاليم فنلندية تخلى عنها في معاهدة موسكو (١٢ اذار ١٩٤٠) ؛ ٣ - الدول البلطية المضمومة الى الاتحاد السوفياتي (حزيران ١٩٤٠) ؛ ٤ - التنازل عن بساربايا وبيكوفين الشمالية للاتحاد السوفياتي (٢٨ حزيران ١٩٤٠) ؛ ٥ - بلغاريا تضم البيشطوراً من الدوبرودجا (تموز ١٩٤٠) ؛ ٦ - هنغاريا تضم اليها ثلثي ترانسلفانيا (٣٠ آب ١٩٤٠) ؛ ٧ - هنغاريا تضم اليها الـ ٥ بنات ؛ ٨ - بلغاريا تحصل على مقدونيا الصربية واليونانية وجبهة بحرية ويقدم الى بحر ايجه (١٩٤١) ؛ ٩ - قسمة سلوفينيا بين المانيا وايطاليا التي تحصل بالاضافة على جزء من ساحل دالماتيا (١٩٤١) ؛ ١٠ - مملكة كرواتيا التي استحدثت من اجل دوق « سبوليت » (١٩٤١) ؛ ١١ - اقاليم ضمت عليها البانيا (١٩٤١) .

obeikandl.com

الاضطراب ، فان الموقف كان اكثر جلاء منه في فرنسا حيث استمر مع حكومة فيشي وهم الحكومة المستقلة . ولم تلبث المقاومة السلبية ، ثم الناشطة ، ان تنظمت دون ان تتبرأ منها الحكومة الشرعية . وفي كل مكان لم تفلح الفئات التعاونية والحكومات الصورية في استمالة سوى جزء لا شأن له من السكان .

حلت النقابات والاحزاب السياسية باستثناء الحزب النازي المحلي : ففي بلجيكا اقصى الالمان « دغريل » الذي اسس الجوقة الفالونية وحارب في روسيا ، ومحضوا ثقتهم حزب « اصدقاء الرايخ » . كما محضوها « موسير » رئيس الحزب الوطني الاشتراكي في هولندا ، وكويسلنغ رئيس الحزب الوطني في النرويج ، الذي شكل الحكومة في السنة ١٩٤٢ ، الخ . وهكذا عين « التعاونيون » في كل مكان في المراكز الادارية الهامة .

الا ان الدانمارك شذت عن القاعدة واستفادت من بعض المراعاة لأن حكومتها الشرعية لم تغادر البلاد ولأن المانيا ارادت ان تجعل منها « محمية نموذجية » . فقد سبق للملك ان اصدر اوامره بعدم مقاومة الغزو واعترف بواقع الاحتلال ، وان اعترض عليه . ورغبة منه في الحيلولة دون قيام حكم عسكري او استيلاء النازيين الدانماركيين برئاسة « كلوزن » على السلطة ، لم يتراجع امام بعض التنازلات : اتفاق مالي مضر بمصالح الدانمارك ، سحب الحاميات الدانماركية من « جتلند » ، انضمام الى ميثاق مكافحة الشيوعية ، الخ . . ولكن الدستور الدانماركي لم يبطل ابطالا صريحاً ، فنجا اليهود من الابادة والجور واستمرت الادارات المركزية والمحلية في عملها .

٢ – المقاومات

« المقاومة »

بينما لم يكن « التعاونيون » في كافة البلدان المحتلة سوى طائفة قليلة العدد ، تنظمت مقاومة الغازي – السلبية او الناشطة – واتخذت اشكالاً مختلفة بحسب الاوقات والازمنة واستهوت اعداداً كبرى من السكان تزايدت يوماً بعد يوم كلما اتضح لهؤلاء هدف الصراع على حقيقته .

على غرار التعاون ، تميزت المقاومة بفارقات كثيرة ، وببعض الصفات المشتركة ايضاً : نقمة شديدة على الغازي كانت فورية عند البولونيين والصرب والتشيكيين واليونان والسكندينافيين ، وفي اوروبا الغربية حيث كانت وطأة الجور ثقيلة بصورة خاصة ، واكثر تأخراً عند السلوفاكيين والكرواتيين الذين بدا لهم النصر الالماني وكأنه سوف يحقق استقلالهم ، واقل حرارة عند الرومانيين والهنغاريين . ومن جهة ثانية اتسعت المقاومة بسرعة في المناطق الحرجية والجبلية حيث سهل احتماء المتمردين ، وحيث لم يكن بوسع الالماني مطاردتهم بسبب افتقاره الى الجيوش اللازمة . فكانت يوغوسلافيا والبانيا واليونان وجبال الألب والاحراج البولونية ، من هذا القبيل ، اكثر موافقة لمقاومة ناشطة من تشيكوسلوفاكيا حيث

كانت السهول مكتظة بالسكان وحيث اهل الجبل بأكثرية المانية . واتضح بسرعة اخيراً ان حركات المقاومة لم تحارب الالمان فحسب ، بل حاربت من اجل بلوغ أهداف خاصة ، من اجل تنظيم اجتماعي وسياسي هو نقيض النظام الذي كان قائماً قبل الغزو .

لا ريب في انه يصعب تحديد النزعات السياسية التي سيّرت الداخلين في المقاومة . وإنما يبدو جلياً — من مطالعة الصحف الصادرة في الخفاء — ان الأكثرية الساحقة ابتغت تبديل النظام الاقتصادي والاجتماعي تبديلاً جذرياً . فان كافة البرامج التي وضعتها وحدات المقاومة المختلفة في الغرب قد وعدت بادخال اصلاحات ديموقراطية على النظام السياسي ، وبخاصة على النظام الاجتماعي والاقتصادي ، ولا سيما بتأميم الصناعات الرئيسية . أما في اوروبا الوسطى والشرقية ، فقد طالب المقاومون باصلاح زراعي جذري ومصادرة املاك كبار الملاكين قبل كل شيء . وحين غزا الألمان الاتحاد السوفياتي اصبح الوضع اكثر تعقيداً : فقد برز الخلاف بين معلقي الآمال بتحريرهم على الانكلوساكسون وبين متوقعيه من الاتحاد السوفياتي . فبصورة عامة كانت العناصر المحافظة اشدّ ميلاً للانكلو ساكسون ، وكان كافة المتطلعين الى الاتحاد السوفياتي تواقين الى اصلاح النظام ، ولكن المطالبين بمثل هذه الاصلاحات لم يتجهوا كلهم نحو الاتحاد السوفياتي ، كما ان انكليزيي الميول لم يواجهوا ، بمجرد ميولهم ، احياء النظام القديم . وفي بولونيا بقي العديد من انصار الاصلاحات اوفياء لعدائهم التقليدي للروس ، بينما مالت اكثرية المقاومين في يوغوسلافيا واليونان ، مهما كانت نزعاتهم السياسية والاجتماعية ، الى الشعب السلافي العظيم .

الا ان تعاظم نفوذ الشيوعيين في حركات المقاومة ، وتعاظم نشاطهم من ثم ضد احتمال احياء النظام القديم ، قد اسهما في حمل بعض اشياع التنظيم السابق وبعض المخلصين لحكومات المنفى على الالتفاف حول الالمان لانهم اعتبروا الشيوعيين اخيراً اعداء ادهى خطراً من الالمان (اليونان ، يوغوسلافيا ، بولونيا) . وانما اعرضت الطبقات الحاكمة عن المقاومة في البلدان التي كان فيها التأثير الشيوعي كبيراً . ويرد الخلاف الى سبب آخر هو ان انتقام العدو قد استهدف الفلاحين الميسورين او الأثرياء بصورة خاصة . ولم ينظر هؤلاء من ثم بعين راضية الى نشاط المقاومين الشيوعيين . فتعاون البعض عليهم وحملوا السلاح الى جانب القوات المحتلة لمنع اعمال التخريب . وقد انفجرت نزاعات مسلحة منذ السنة ١٩٤١ في يوغوسلافيا ، ومنذ السنة ١٩٤٣ في اليونان وبولونيا ، بين الوطنيين والشيوعيين . وفي اوكرانيا ايضاً ، انفجرت هذه النزاعات بين الالمان ، والوطنيين الاوكرانيين المعادين للسوفيات ، والانصار الشيوعيين الاوكرانيين الذين كانوا في حربهم على اتصال بالجيش الاحمر . وكلما اقترب النصر الحليف انتهى الصراع من اجل الاستيلاء على السلطة بعد وقف اطلاق النار الى التقدم على الصراع ضد الالمان: وقد شوهد ذلك في اليونان حيث حاربت قوات « زرفاس » القوات الشيوعية ، وفي يوغوسلافيا مع حركة ميخالوفيتش ، وفي اوكرانيا مع القوات الاوكرانية المعادية للسوفيات ، وفي ألبانيا حيث

جرّت الـ « باتي كومبتار » الى دعم المجهود الحربي الالماني المائل الى الزوال .

حكومات المنفى

ساعدت المقاومات الداخلية وشجعتها وادارتها ونسقتها من الخـــارج اجهزة لجأت الى لندن وكان بعضها حكومات شرعية افلتت من الغازي .

نظمت كافة هذه الحكومات في محطة الاذاعة البريطانية برامج اذاعيـــة شجعت الشعوب المخضعة ، وبثت الاخبار وعلقت عليها ، ووجهت الى المقاومين التعليمات و « الرسائل الشخصية » وجمعت معلومات عسكرية او سياسية مفيدة للقيادات والحكومات الحليفة ، وجنـدت جيوشاً اشتركت في العمليات العسكرية ، وألقت من الجو اسلحة ، وضباطاً ، ومفاوير لتولي اعمـــال التخريب في البلدان المحتلة . ومن جهة ثانية غالباً ما كانت علائقها بالمقاومة الداخلية غير وثيقة ، وغالباً ما انقسمت هي على نفسها بسبب المنافسات والدسائس ، واختلاف نزعاتهـــا المحافظة والثورية ، فانقطع الاتصال بينهـا وبين السكان الذين دفعت بهم آلامهم الى الحـــلول الجذرية . ووقفت موقفاً حذراً من الحركات الطوعية التي لم تكن تحت اشرافها . فالكل يعلم اليوم ان « جان كافابيس » الذي ذهب الى لنـــدن في شهر شباط من السنة ١٩٤٣ قد عاد منها متقزز النفس من « ذهنية المهاجر » و « روح المعبد » اللتين لمسها في الأشخاص القليلين الدائرين في فلك الجنرال « ديغول » . وقد نجم عن كل ذلك سوء تفاهم ، ونزاع ، حـــاد احياناً ، كما حدث في يوغوسلافيا واليونان ، وحتى بين الجيوش ، كما يتضـــح ذلك من تمرد الأسطول والجيش اليونانيين في مصر .

وبرزت كذلك مقاومة خارجية ايطالية قبل السنة ١٩٤٣ ، نهض بها «الفارون» المهاجرون منذ السنة ١٩٢٤ الى جنيف ونيويورك ولا سيما باريس ، الذين توحدت قواتهم خـــلال الحرب الاسبانية . وفي السنة ١٩٤١ تأسست في تولوز « لجنة تجمع ضـــد الفاشستية » من ممثلي الحزب الشيوعي ، وبخاصة « نيني » و « ساراغات » و « سيلفيو ترنتين » و « نيتّي » وفي نيويورك اذاع الكونت « سفورزا » بيان النقاط الثماني « من اجل ايطاليا بعد الفاشستية » ، وكذلك عملت الجمعية المازينية في نيويورك ولجنة « ايطاليا الحرة » بنشاط الى جانب الحلفاء من اجـل اعداد التحرير .

رأى المقاومون عددهم يتزايد كلما ثقلت وطأة الاحتلال واصبح النصر الالماني مريباً . فكم من متعاونين خاضعين للألمـــان او متحمسين لهم اصبحوا ترقبيين في السنة ١٩٤١ ثم اصبحوا مقاومين بعد السنة ١٩٤٢ . لقد تجمع المقاومون الأولون كما هو طبيعي من بين الأحزاب اليسارية التي كان الألمان والحلفاء على السواء يحاولون القضاء عليها : الشيوعيين ، الاشتراكيين ، الاحرار . ثم انضم اليهم ممثلون عن البورجوازية اليمينية اوفيـــاء للقيم التي دافعت عنها ، في ما مضى ، القومية والحقد على «المانيا الخالدة» . وتزايد عددهم بعد انزال الجيوش الحليفة في افريقيا الشمالية واحتلال المنطقة الجنوبية .

على نقيض فرنسا حيث حاربت الحكومة المقاومة ، اتسعت الحركات في الدول الاخرى المحتلة ، وغالباً مـا حظيت بتشجيع وهدي السلطات الاجتماعية . فكانت من ثم في كل مكان اعمال التخريب والاعتداءات على الألمان والتعاونيين. وقد تجلت من جهة ثانية بطرائق مختلفة . ففي بلجيكا رفضت الكنيسة قبول تقدم مرتدي البزات السياسية لتناول القربان المقدس والسماح برفع الأعـلام السياسية في بيوت العبادة . واعترضت على ترحيل العمال الى المانيا وعلى الزام القصّر بالعمل ايام الآحـاد . وقاطع الطلاب الاساتذة التعاونين الذين يعينون في الجـامعات . واعلنوا الاضراب استنكاراً لقانون العمل الالزامي ، طيلة سنة كاملة ، قبل تسجيل اسمائهم في الجامعات . وأعلنت محكمـة التمييز الاضراب كذلك اعتراضاً على توقيف بعض قضاة محكمـة الاستئناف . وبين شباط وايار ١٩٤٣ ، أعلنت اضرابات كبرى في لياج (٦٠ ٠٠٠ مضرب)، و « شارلروا » ، و«لالوفيير» و«مون» ، و«فرنييه» ، ضد ترحيل العمال بالجملة الى المانيا .

لم تكن المقاومة أقل تصلباً وعناداً في اللوكسمبورغ . ففي احصـاء تشرين الأول ١٩٤١ ، وبالرغم من منع الادعاء بجنسية لوكسمبورغية « مزعومة » وبلغة « لتزبورجيش » ، لم يكن لهـا من وجود في يوم من الأيام ، تعصب ٩٦ ٪ من سكان المـدن و٩٩ ٪ من سكان الارياف للجنسية اللوكسمبورغية وللغة الـ (لتزبورجيش) ، مما تسبب في ترحيل عدة ألوف من السكان وابطـال الاحصاء . وفي شهر آب أعلن اضراب عام كان اول اضراب أعلن في بلد محتـل . وفي السنة ١٩٤٣ تنظم الحزب الوطني اللوكسمبورغي الذي قام باعمـال تخريبية كثيرة . وفر من الجيش اكثر من ٥٠٠٠ شاب لوكسمبورغي ورُحّلت بين ١١٠٠ و١٢٠٠ عائـلة الى بولونيـا ، وفي الأشهر الأخيرة شكل ألوف المقاومين عصابات مسلحة في احراج الآردين .

في هولندا اصطبغت المقاومة بلون سياسي اقل بروزاً . ففي شهر شباط من السنة ١٩٤١ ، اعلنت اضرابات لمدة ثلاثة ايام في امستردام ثم شملت المدن الاخرى . وادان الاكليروس الكاثوليكي والبروتستانتي ، من على منابر الكنائس ، اضطهاد اليهود وترحيل العمال الى المانيا . وفي شهري نيسان وايار ١٩٤٣ اعلنت اضرابات جديدة حين تقرر حجز كافة قدامى ضفوف الضباط الهولنديين في معسكرات اعتقال المانية . وفي ايلول اعلن مستخدمو السكك الحديدية وعمالها اضراباً عاماً .

في الدانمارك تنظمت المقاومة ، بعد تشتت طويل ، بفضل « مجلس الحرية » الذي تألف في شهر آب من السنة ١٩٤٣ من ممثلين عن كافة الاحزاب الناشطة ؛ وقد ركز كافة الجهـود على الصناعات الحيوية التي تخدم المصالح الالمانية وعلى وسائل النقل ؛ ففي ٢٤ حزيران ١٩٤٤ مثلاً قام ٧٠ وطنياً في مرفأ كوبنهاغن الحر ، بتخريب مصنع للدافع الرشاشة والمـدافع المضادة للدبابات والبنادق ذات الاطلاق المتواتر تخريباً كاملاً ، وكان الوحيد من نوعه في الدانمارك .

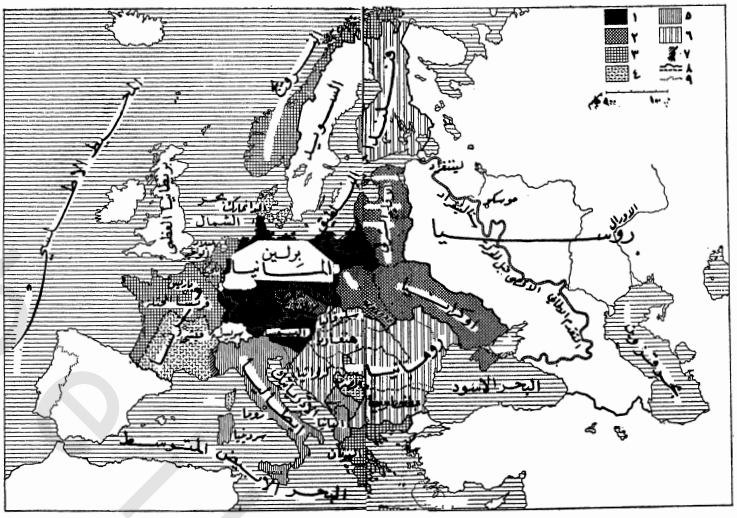

الشكل ١٩ – اوروبا المحتلة

١ ـ المانيا ، ٢ ـ اقاليم تابعة ولد حمايات ، ٣ ـ اقاليم محتلة تحت ادارة المانية ،
٧ ـ اقاليم فرنسية احتلتها ايطاليا (حتى تشرين الثاني ١٩٤٢) ، ٨ ـ حدود اوروبا في عهد السيطرة المحتلة ،
٤ ـ اقاليم محتلة مستقلة اداريا ، ٥ ـ ايطاليا واقاليم تحت ادارة ايطالية ، ٦ ـ دول تابعة للمحور ،
٩ ـ حدود معاهدات ١٩١٩ ـ ١٩٢٠

obeikandl.com

وفي النرويج كانت اعمال المقاومة الاولى من مآثر رئيس المحكمة العليا ، « بال برغ » ، اعلى قضاة الدولة ، واسقف اوسلو ، حبر الكنيسة اللوثرية ، « برغراف » ، اللذين اسسا « جبهة الوطن » السرية . فانتشرت « الجبهة » في كافة انحاء البلاد واصدرت زهاء ٣٠٠ صحيفة غير شرعية ونظمت ادارة مهاجرة الى السويد او انكلترا استفاد منها ٥٠ ٠٠٠ شخص . وفي شباط ١٩٤٢ استقال اساقفة النرويج السبعة ومعظم الرعاة. وعرقلت المصالح الادارية اعمال قيد الشبان للعمل في المصانع الالمانية ؛ ففي كانون الاول ١٩٤٣ ، اوقف ١٥٠٠ طالب من طلاب جامعة اوسلو – المقفلة – و ٦٥ استاذا بسبب اعتراضهم على فرض الاختبارات السياسية من اجل تسجيل اسمائهم في الجامعات .

في اوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية

ان نظام القوة والجور الذي اخضع له السكان ليفسر نشاط وعنف حركة المقاومة التي نمت في كافة انحاء الارض البولونية . فان تقليد المقاومة القديم الذي يرقى الى عهد الاقتسامات ، والمهارة في التنظيم السري التي انتقلت من جيل الى جيل ، قد اتاحا ، منذ خريف السنة ١٩٣٩ ، بناء جهاز سري ضخم كان بمثابة حكومة حقيقية على اتصال وثيق بحكومة المنفى ، بفضل الاحزاب السياسية الاربعة الرئيسية : الحزب القروي ، الاشتراكيين ، الوطنيين الديموقراطيين ، الديموقراطيين المسيحيين . واعيد تأليف جيش بري (ضم ٣٨٠ ٠٠٠ رجل في السنة ١٩٤٤). وزاولت السلطة الادارية « مندوبية حكومية » ضمت عملاء لكل منطقة ، وادارات بمثابة وزارات ، و « تمثيلاً سياسياً » سرياً ضم ممثلين عن الاحزاب الاربعة . ومهما بدا ذلك غريباً فقد استُمر ، بعد اقفال مؤسسات التعليم الثانوي والعالي ، في توزيع العلم في الخفاء بحسب التقليد البولوني وفي اجراء الامتحانات . وطبعت صحف سرية ووزعت ، واستمر العمل في بعض مصانع الاسلحة والذخائر . وارتدى الصراع ضد العدو طابع ارهاب ووحشية لا يعرفان للرحمة معنى .

تجزأت يوغوسلافيا بعد حرب لم تدم سوى ايام معدودة ؛ فبينما حظيت كرواتيا بعطف الايطاليين والالمان ، وتقاسمت الدول المجاورة اشلاء الدولة القديمة ، اخضع ما تبقى منها اي صربيا ، لنظام جاء ثقيل الوطأة . ولكن القسم الاكبر من البلاد قفري وجبلي ، وعرف البقاء هنا ايضاً تقليد مقاومة قديم جداً ضد تعسف الاجنبي . فقد نجحت بعض وحدات الجيش المهزوم ، بقيادة الكولونيل ميخالوفيتش ، في الالتجاء الى الجبال . وكان لدى الشيوعيين اليوغوسلافيين من جهتهم ، بقيادة تيتو الكرواتي منظمة قوية وواسعة الانتشار . ولكن الخلاف لم يلبث ان ذر قرنه بين الفريقين : فقال فريق ميخالوفيتش بالتقليد المركزي الصربي ، الارثوذكسي والملكي ، بينما قال فريق تيتو بنظام اتحادي وديموقراطي يحقق اصلاحات عميقة. فاستمال الشيوعيون بنشاطهم وحيويتهم كل من رغب في محاربة الالمان والاوستاشي ، بينما خشي فريق ميخالوفيتش (تشتنيك) من انتقام الالمان الوحشي وتعاون على الكرواتيين والانصار

الشيوعيين مع حكومة الانقاذ الوطني الخاضعة للالمان التي اسسها الجنرال « نديك » في بلغراد ومع الايطاليين المعسكرين في الجبل الاسود .

بفضل سرعة حركتهم ومهارتهم في المناورة نجح الانصار في الافلات من الهجمات المختلفة التي شنت عليهم ، لا بل جعوا في « بيهاك » ، في تشرين الثاني ١٩٤٢ ، (جمعية تحرير يوغوسلافيا الوطنية المعادية للفاشستية) – افنوج – التي تبنت مبدأ اتحاد يوغوسلافي . وفي ١٩٤٣ اشتركت قوات ميخالوفيتش جهاراً في عمليات الهجوم الالماني الرابع على الانصار ، « العملية البيضاء » ، فاوقف الحلفاء عنها حينذاك كل مساعدة مادية وحصروا مساعدتهم كلها في تيتو . وعند الاستسلام الايطالي ، كان هذا الاخير قد نجح في الاستيلاء على « دالماتيا » باستثناء « سبليت » وعلى مخزونات هامة من الاسلحة الايطالية فتوطدت سلطته على اسس متينة ؛ وفي السنة ١٩٤٣ قرر مجلس التحرير الوطني ان مسألة الملكية سيسويها الشعب بعد تحرير البلاد .

وكانت اليونان المحتلة كذلك مسرح منازعات غامضة بين عدة قوات مختلفة ومتنافسة ومنقسمة على نفسها : الحكومة اليونانية في المنفى مع انصارها ، المقاومة الداخلية غير الشيوعية (أدَس) وأكنّا ، واخيراً الحزب الشيوعي اليوناني والمنظمات التي يشرف عليها .

المقاومة الايطالية

في ايطاليا ، زال نفوذ الحكم الفاشستي زوالاً كلياً بفعل عجزه عن اعداد الحرب وتسييرها ، وبفعل فساده ودسائس تكتلاته المختلفة . وفي الحقل الاقتصادي ارتدى الوضع طابع البلبلة . ففي شهر آذار ١٩٤٣ حددت حصة الفرد من الخبز بـ ٢٠٠ الى ١٥٠ غراماً (نصف الحصة الالمانية) . ثم ان نقص الخامات والفحم الحجري والبترول قد خفضت انتاج الصناعة الى ٤٠ او ٦٠٪ من امكاناتها الاولى ، فأقفلت عدة مشاريع ابوابها او ضمت الى المشاريع الالمانية الكبرى . فاحرز مناوئو الفاشستية تقدماً ملموساً : ارتفع عدد الشيوعيين والاشتراكيين في جنوى وميلانو وتورينو ، وانضمت الاوساط الجامعية الى مناوئي الفاشستية ، وبات شطر كبير من البورجوازية انكليزي الميول ، فصدرت صحف سرية في كل الجهات . وفي ربيع السنة ١٩٤٣ ، انفجرت اضرابات في تورينو تطالب بـ « الخبز والسلم والحرية » ، وفي مؤسسة كابروني في ميلانو ، وفي مصانع بيرللي وفيات – ميناڤيوري . ومنذ السنة ١٩٤٢ عقد تحالف بين الاحزاب السرية : الشيوعيين ، والاشتراكيين ، والديموقراطيين المسيحيين ، وحزب الوسط اليساري الصغير الذي سيدعى الديموقراطيين العمال ، واليسار المازيني الذي سيؤلف (حزب العمل) . وحدد التحالف هدفا له قلب موسوليني وعقد الصلح . وكان البلاط والعائلة المالكة على اتصال بهم وعلى علم بما يدبر . ومن جهة ثانية فكر عدد من كبار المسؤولين الفاشستيين المستائين ، كـ « شيانو » (وبوتاي) و (غراندي) بفاشستية تدين بالحرية بدون موسوليني . وفي ٢٥ تموز ١٩٤٣ قرر المجلس الفاشستي الاعلى بالتصويت المطالبة باعادة كافة الصلاحيات الدستورية الى التاج . فاوقف موسوليني وحل محله

المارشال « بادوليو » الذي دخل في مفاوضات سرية لوقف اطلاق النـار . الا ان موسوليني ، الذي حرره هتلر ، قد اسس حكماً وطنياً فاشستياً أمسى في كانون الاول (الجمهورية الاجتماعية الايطالية) التي لم تكن اكثر استقلالاً من الدول التابعة الاخرى .

تميزت المقاومة الايطالية بفعالية خاصة على الرغم من انهـا ناضلت في ظروف صعبة بسبب تصرفات بادوليو الخرقاء ومناورات الحلفاء الخادعة وعدم ادراكهم الذي جعل الالمان يستفيدون من فترة الـ ٤٥ يوماً الثمينة التي انقضت بين سقوط موسوليني ووقف اطلاق النار لاحتلال روما وتثبيت اقدامهم في كافة انحاء البلاد . ولكن المقاومة عبأت الامة في حركة وطنية عامة ، في موجة عارمة من الحماس للعدالة والحرية مثلتها بـ (ثورة ثانية) اشتركت فيها هذه المرة الطبقة العماليـــة وشطر من البرويين ، على نقيض الثورة الاولى التي قامت على اكتاف سكان المدن البورجوازيين .

لم ترتد هذه المقاومة الطابع نفسه في كل مكـان : فقد كانت اقل نشاطاً في ايطاليـــا الجنوبية وايطاليا الوسطى حيث ادارتها الاحزاب الديموقراطية المعتدلة في لجنة التحرر الوطني التي يشرف عليها الحلفاء الانكلوساكسون والحكومة الملكية منهـا في شمالي الابنين حيث تشددت احزاب اليسار – حزب العمل والشيوعيون بنوع خاص – في تصميمهـــا على تحقيق « ديموقراطية تدريجية » وتجديد البلاد تجديداً كاملاً . وكان لجيوش الانصار فيها ، على العموم ، لون سياسي وصريح جداً ، اقله عند القادة الذين لم يفرضوا قط اعلان الاخلاص للملكية . ففي اودية جبال الالب ، وفي ليغوريا ومنطقة البندقية الجولية ، تمكنت بعض جماعات المقاومين المسلحين من تأليف وحدات محاربة حقيقية . وقد الفت لجـان تحرير وطني اقليمية ومحلية ، ولجان مصانع ، واحياء ، واخيراً لجنة التحرير الوطني العليـا التي ضمت ممثلين عن الاحزاب الخمسة الرئيسية . فجمعت كل هذه اللجان الاموال والمؤن للانصار وشجعت الصحف السرية ونظمت اعمال التخريب ، والاضرابات (في ميلانو في كـانون الاول ١٩٤٣ واذار ١٩٤٤ ، وفي تورينو في حزيران) وحتى الاضرابات الثورية في جنوى وميلانو في شهر نيسان ١٩٤٥ . وهكذا كانت كافة المدن الهامة في ايطاليـــا الشمالية في قبضة الوطنيين قبل وصول الجيوش الحليفة .

المقاومة الألمانية

في المانيا ، افضت قوة تنظيم الحزب النازي وقوانينه ، والفظاظة التي لجأ اليها في تشتيت كل من يقف حجر عثرة في سبيله قبـــل استيلائه على السلطة وفي قمع كل معارضة ، والنجاحات الباهرة التي احرزتها سياسته الخارجية ، الى ملاشاة كل بادرة معارضة صريحة . اجـل مازال للشيوعيين الموجودين في السجون او في معسكرات الاعتقال او في المنفى ، بعض الخلايا المنتشرة في البلاد ولكن نشاطهم كان مشلولاً شلاً تاماً . وآل الديموقراطيون والاجتماعيون الديموقراطيون الى العجز نفسه . وأزيل كذلك المعارضون معارضة مبدئية . وقد جاز للعناصر المحافظة وحدها ، على نطاق محدود جداً ،

مخالفة نظام الحكم بعض المخالفة : القـــادة والدبلوماسيون الذين اقضّت مضجعهم جسارة المشاريع الهتلرية فاقصوا عن مراكزهم ، والاشراف الريفيون الذين ابتعدوا عن اسياد المانيـا الجدد ، مغتاظين من فسادهم ومن دناءة الحكم وبهيميته ، والمسيحيون وعظـام الاسياد الملكيون والاحرار ، والكنائس التي لم تهددها مبادىء فلاسفة النازية فحسب ، بل سيطرتهم على الشبيبة والتهجمات الصريحة وغير الصريحة على اعضائها والجمعيات المنتمية اليها . ولكن المقاومـة لم ترتد سوى طابع فردي : اعتراضات الراعي « نيمولر » الذي دافع عن « الكنيسة المعترفة » ، أو اسقف « مونستر » ، الكونت « غـالن » . ومنذ السنة ١٩٤١ ، اعترض بعض الاساقفـة — حاذين حذو اسقف فريبورغ — في رسائلهم الراعوية عـلى مصادرة الاديرة (التي حوّلت الى مستشفيات) واقفال المدارس وإلغاء صحف الاسقفيات ومخالفة الاتفاقية المعقودة مع الفاتيكان وتعقيم المرضى الزمنين والمعتوهين وقتلهم . ثم حدثت بعض المبـادرات كتوزيع مناشير « الوردة البيضاء » على طلاب مونيخ بواسطة كريستوف بروبست و هانس و صوفي شول في السنـة ١٩٤٣ ، ولكنهـا مبادرات افراد او جماعـات صغرى اعجز من ان تقوم بعمل فعال .

من هذه الاوساط خرجت ، منذ السنة ١٩٣٩ ، المقاومة الالمانية المحـدودة .التي بلغتنا اخبارها : فقد حاكت المؤامرات واتصلت بالمصالح السرية الحليفة . وكلما طالت الحرب — التي لم يرض عنها الشعب قط — وثقلت اعباؤها وتزايدت الغارات الجوية الانكلوساكسونية وبدت الهزيمة النهائية اكيدة ، ابتعدت جماهير السكان عن الحكم . ولكن هـذه الجماهير كانت اعجز من ان تبدي اي نشاط بسبب ضغط السلطات ، ولا وجود للمنظمات التي كان باستطاعتها استثمار استيائها . فليس سوى الجيش المتمتع بالقوة ما قد يستطيع القيام بعمل ما . وقد كان عدد كبير من القادة معادين للنازية :رئيس الاركان السابق(بك)، والمارشال(فون وتزلبن)،و(اولبرخت)، و(هالدر) ، و(فون ترشكوف) و(اوستر) . وكانوا على اتصال بامير البحر (كاناري) الذي كان يسهّل نشاطاتهم ويبررها ، بالاتفاق مع (فون كلوجه) و(رومل) ومعظم كبـار القادة الآخرين . واشترك في المؤامرة بعض كبار الموظفين المدنيين السابقين والحـاليين : (غوردلر) الذي كان حاكم مدينة ليبزيغ ثم مفوض مراقبة الاسعار ، ووزير الماليـة البروسي (بوبيتز) ، و(جيزفيوس) احـد موظفي الـ (ابوهر) ، والجنرال (س. س. نيبي) رئيس الشرطـة الجنائية ، والكونت (وولف فون هلدورف) ، مدير شرطة برلين ، وبعض الدبلومـاسيين من امثال (اولريخ فون هاسـل) ، و(فون وايزاكر) ، و(ورنر فون دير شولنبورغ) الذي كان قد تزوج من ابنة الاميرال فون تربيتز ، و(اريك كوردت) ، الخ . فقد كان كل هؤلاء محافظين ملكيين يمثلون المانيا ما قبل السنة ١٩١٤ ، على غرار اعضاء (جمعية كريزو) التي يعود الفضل في تأسيسها الى (هلموت فون مولتكه) ، حفيد شقيق مارشال السنـة ١٨٧٠ ، و(بيتر يورك فون وارتنبورغ) ، ورئيس الكنيسة اللوثرية (اوجين جرستنماير)، الخ. ، الذين شكلوا النواة

الاساسية للمقاومة ، واتصلوا ببعض الزعماء الاشتراكيين الديموقراطيين (ميرندورف وتيودور هوباخ) وربما بالحزب الشيوعي السري ايضاً . فتوصلوا في صيف السنة ١٩٤٤ الى الاتفاق على برنامج مشترك وعلى الوزارة التي سوف تتولى السلطة بعد اقصاء هتلر . الا ان الحاجة كانت ماسة الى حمل القادة – المقتنعين منذ زمن بعيد بضرر الفوهرر – على فرض وقف العمليات ، وازالة هتلر وغورنغ والمقربين اليهما . فاصطدم المتآمرون بتردد ضمائرهم ، ويمين اخلاصهم لهتلر ومخاوفهم ، واحترافهم الطاعة ، وقد قيل ان اخفاقهم دليل على استقامة المحافظين الالمان الشخصية وعجزهم السياسي . وكان من الواجب ، في الحقيقة ، ان تحدث موجة عصيان عميق الجذور تشمل جنود الجبهة والطبقات الشعبية ، ولكنها لم تحدث . واخفقت كذلك محاولة الكولونيل (فون ستوفنبرغ) قتل هتلر في ٢٠ تموز . ولكنها ادّت الى عمليات قمع ضارية تناولت كافة المشتبه بهم دون تمييز (اوقف ٧٠٠٠ اعدم منهم ٥٠٠٠ او عذّبوا حتى الموت) .

لعل المتآمرين كانوا على اتصال بالحركة المعادية للنازية (المانيا الحرة) التي تكونت في الاتحاد السوفياتي في اعقاب معركة ستالينغراد وتمثلت بلجنتين: اللجنة الوطنية المؤلفة من قدامى اللاجئين السياسيين ، ولجنة الضباط من اسرى الحرب . اما اللجنة الاولى التي كان نائب رئيسها الكونت (فون اينسيدلن) ، ابن حفيد بسمارك ، فقد أسسها شيوعيون يدخل في عدادهم الكاتب (اريك واينرت) ، والعامل في صناعة استخراج المعادن (وهلم بيك) . واما اللجنة العسكرية فقد ترأسها الجنرال (فون سيدليتز – كارسباخ) واشترك في عضويتها ٢٤ قائداً انضم اليهم ، بعد اخفاق محاولة العشرين من شهر تموز ، الجنرال « فون ارنيم » والمارشال « فون باولوس » . وقد انحصر نشاط اللجنتين في معسكرات اعتقال اسرى الحرب ، والمجندين الالمان الذين امكن الاتصال بهم بواسطة الاذاعة ، والصحف ، والمناشير التي كانت تلقى فوق الخطوط داعية ايّاهم الى ايقاف القتال .

القمع الالماني . جاء القمع وحشياً ومتعدد الاشكال ، وقد تولته قوات الرايخ البوليسية المختلفة : غستابو ، ابوّهر ، S.D. ، امن عام ، استخبارات ، بالاتفاق مع قوات الشرطة في الحكومات التابعة ، مستخدمة كافة وسائل الضغط الممكنة : وبصورة خاصة مصادرة اجهزة الراديو اللاقطة ، منع التجول ، توقيف الرهائن ونفيهم ، تعذيب ، اعدام ، وتقتيل .

لم تلبث الوسائل الشرعية ان اهملت لان المحاكم العادية قد برهنت عن عجزها عن معاقبة المسؤولين عن اعمال التخريب الموجهة ضد الجيش، ولأن هتلر – الذي استشهد بمثل هوفر وشلاجتر – قد انف من استخدامها خوفاً من ان يظهر المحاكمون بمظهر الشهداء . فلجأت السلطات بسرعة الى توقيف الرهائن . ومنذ السنة ١٩٤١ قرر الجنرال (فون ستولبناغل) اعتبار كافة الأسرى المحتجزين لدى السلطات الفرنسية كرهائن . ثم شمل مبدأ المسؤولية الجماعية عائلات المشتبه بهم وطبق للمرة الأولى حين حدوث مجزرة (ليديس) في شهر حزيران من السنة ١٩٤٢ . وفي

هولندا اوقف ٤٦٠ شخصاً ممن لعبوا دوراً هاماً في الحياة العامة واعتبروا مسؤولين ، تحت طائلة الاعدام ، عن « دسائس اللاجئين الى لندن » . وفي بولونيا اصدر الحاكم العام فرانك أمره بقتل ١٠٠ عضو من اعضاء المقاومة رمياً بالرصاص مقابل كل الماني يعتدى عليه ويقتل . وأصدر كيتل في ايلول ١٩٤١ امراً باعتبار كل عمل مقاومة صادراً عن الشيوعيين وباعدام ٥٠ – ١٠٠ شيوعي مقابل كل جندي الماني قتيل ؛ واخيراً صدرت الاوامر في كانون الاول بابعاد كل متهم لا يحكم عليه بالموت الى المانيا ، حيث لن يعرف شيء بعد ذلك عن مصيره . وفي تموز ١٩٤٤ ، بعد نزول الحلفاء في نورمنديا ، صدر قانون اشد قساوة يقضي بقتل « الارهابيين» والمخربين في مكان اعتدائهم بالذات .

في كافة الاقاليم المحتلة ، نقلت حالة الطوارىء السلطة القضائية الى محاكم خاصة (مجالس عرفية) برئاسة ضباط من الـ S. S. تصدر احكاماً سريعة ، غير قابلة للاستئناف ، دون استماع الى محامي دفاع ، وتقضي احكامها اما باعدام المتهم واما بتسليمه الى الغستابو . واعتمدت احيانا تدابير لـ « مكافحة الارهاب » و « مكافحة التخريب » ، اي جرائم قتل انتقامية يكون ضحاياها المقاومون او المشتبه بهم ويكون ابطالها افراد الـ S. S. او النازيون المحليون .

واخضع الوف الوطنيين من ابطال اعمال المقاومة أو من المشتبه بهم فقط بسبب آرائهم السابقة ، او من الرهائن الابرياء الموقوفين في احدى عمليات الخطف السريعة ، لعذابات برعت الشرطة النازية في تنويعها . وقد اعتمد « التعذيب الاعدادي » منذ زمن طويل ضد مقاومي النظام ، الا انه اصبح مرعي الاجراء رسمياً بموجب مذكرة اصدرها هملر في ١٢ حزيران ١٩٤٢ ونصت على استخدام « الدرجة الثالثة » : حرمان من الغذاء والنوم ، تمارين مضنية ، جلد ، عقوبة المغطس، تعذيب كهربائي ، الخ . لانتزاع اعترافات بعض فئات المساجين « كالشيوعيين والماركسيين و « شهود يهوه » والمخربين والارهابيين ، واعضاء حركات المقاومة ، والعملاء الاجانب المنزلين من الجو والعناصر المعادية للمجتمع ، والفارين البولونيين والسوفيات من الجندية » . فقتل عشرات الوف التعساء شنقاً او رمياً بالرصاص او ضربت اعناقهم بالفأس أو ماتوا اثناء التحقيق ؛ وجرت اعدامات بالجملة كما حدث في « فوس اردياتين » (حيث قتل ٣٥٠ رهينة ايطالية رمياً بالرصاص) ، وشنت هجمات انتقامية افنت سكان مدينة او سكان قرية باجمعهم ، بمن فيهم الاولاد والنساء ، كالهجمات على « ليديس، وكراكيافاس » (٧٠٠٠ قتيل)، و « اورادور – سور – غلان » ، وآسك ، ومرزابوتو ، الخ. وقد رُحّل المنفيون في ظروف فظيعة مستهجنة ، مكدّسين في قاطرات نقل البهائم ، عاجزين عن الحركة ، محرومين طيلة سبعة ايام متعاقبة احياناً من الغذاء والماء ، فكانت الوفيات بينهم مرتفعة جداً :

« كنا ٢٥٢١ عند مغادرتنا « كومبيانيه » فمات منا ٩٨٤ في الطريق ، ولم يعد منا من الاسر سوى ١٨١ فقط » .

هذا ما كتبه احد منفيي قافلة الشاني من تموز ١٩٤٤ . ولكن نسبة الناجين هنا أعلى من المعدل العام .

٣ – النظام الياباني الجديد

النظام الياباني الجديد

ان التوسع الياباني ، الذي ابتدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر وازدادت سرعته بعيد الحرب العالمية الاولى ، قد استوحى – على غرار التوسع الالماني – الايمان بتفوق العرق ، وبعض الشواغل الاقتصادية والاجتماعية ؛ واستهدف بسط السيطرة اليابانية على القسم الشرقي من القارة الآسيوية بكليته ، وعلى ارخبيلات « البحور الجنوبية » .

آسيا الشرقية الكبرى

شجعت النجاحات الالمانية في اوروبا الحزب العسكري الياباني ، ففرض في النهاية سياسته التوسعية على الامبراطور . ومنذ شهر تموز ١٩٤٠ تحدد ما يجب ان تكونه « منطقة الازدهار المشترك في آسيا الشرقية الكبرى » : تطرد اليابان من الشرق الاقصى الدول الاستعمارية : انكلترا ، فرنسا ، الولايات المتحدة ، هولندا ، وتزيل تأثيرات الفلسفة المادية الغربية ، وتتطور الشعوب المحررة على الصعيدين السياسي والاقتصادي بهداها . ويقام حينذاك (نظام جديد) تدخله الصين والهند الصينية وتايلندا وماليزيا والهند النيرلندية ، ويحكم الطبيعة ، المناطق الخاضعة للنفوذ الياباني كال (منشوركو) . فأباحت القارة على الاسطول الاميركي في (بيرل هاربور) ، في ٨ كانون الأول ١٩٤١ ، وتدمير طيران الفيليبين ، تحقيق

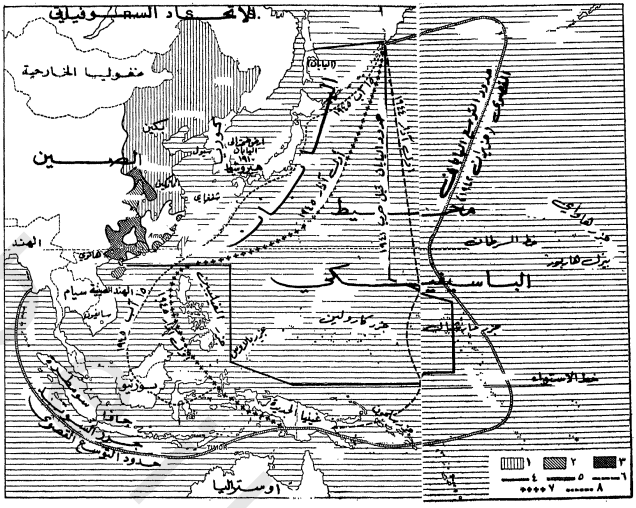

الشكل ٢٠ – الحرب في الشرق الاقصى

اراضي صينية احتلتها اليابان : ١ – في ايلول ١٩٣٩ ، ٢ – في تموز ١٩٤٣ ، ٣ – في شباط ١٩٤٥
حدود الامبراطورية اليابانية : ٤ – في السنة ١٩٣٩ ، ٥ – حين توسعها الاقصى ، ٦ – في اول اذار ١٩٤٤ ، ٧ – في اول آذار ١٩٤٥ ، ٨ – في ١٥ آب ١٩٤٥ .

obeikandl.com

فتوحات عظيمة خلال اسابيع قليلة : الفيليبين ، بورنيو البريطانية ، ماليزيا ، هونغ – كونغ، وايك ، غوام ، انسولندا . وكانت الهند الصينية قد سقطت في ايديهم ، فانضمت تايلندا الى اليابان وارسلت جيوشاً تشترك فيغزو بورما الذي عزل الصين عزلاً تاماً. وكانت خسائر الحلفاء فادحة : بالاضافة الى البوارج الحربية المدمرة او المعطلة، و ٢٠٠ ٠٠٠ طن من السفن التجارية ، و ٣٠٠ ٠٠٠ اسير أو قتيل ، وإضرار لا تسد ثلمته بنفوذ البيض ، وفقدان امبراطورية آهلة بـ ٤٥٠ مليون نسمة وغنية بالخامات الهامة جداً ، وانفجار حماس فريد من نوعه بين الشعوب المستعمرة . وكان من شأن سرعة وسهولة هذه الفتوحات ان شجعت القيادة اليابانية على محاولة توسيع محيط دائرة دفاعها حتى ميدواي وجزر سليمان ، وحتى كاليدونيا الجديدة ، وجزر ساموا وجزر فيدجي اذا امكن ذلك ، وفي الشمال حتى الجزر الاليوسية ، بغية ملاشاة شأن آلاسكا من جهة ، وشأن اوستراليا وزيلندا الجديدة من جهة اخرى . وعلى الرغم من فشل هذه المحاولات فشلاً جزئياً ومن ايقاف التقدم الياباني في صيف السنة ١٩٤٢ ، فقد امتدت آسيا الشرقية الكبرى من منشوريا الى غينيا الجديدة والفت منطقة شاسعة الأطراف يستطيع النظام الجديد ان يقوم فيها (الشكل ٢٠) .

حكومات الشعوب المخضعة

تجلت رسالة اليابان ، قبل أي شيء آخر ، كرسالة ثقافية تستهدف المحافظة على التأثيرات التقليدية الاجتماعية والدينية واقصاء التأثيرات الاجنبية . ففي كل مكان سعت اليابان جاهدة الى تقوية المثل المتسلطة على المجتمع الآسيوي : سلطة رئيس العائلة ، معنى تضامن الدم الواحد ، عقيدة مسؤولية الجماعة ، تبعية الامرأة . وفي الصين ومنشوكو حاولت احياء الكونفوشيوسية ، وفي سيام وبورما شجعت البوذية وتعزيز الروابط بالطوائف البوذية اليابانية . وفي ماليزيا واندونسيا جاهرت بالاحترام نفسه للاسلام ، وفي الفيليبين للكاثوليكية، التي هي دين سلطة ، وان كانت غربية ؛ وحافظت على علائق صداقة بالفاتيكان ، اذ ان الدعاوة المضادة للغرب استهدفت التأثيرات الاميركية اكثر من ارث روما واسبانيا . وعن اليابان يجب ان تقتبس الشعوب المحتلة مثلها الادبية والروحية ، ويجب ان تكون لغتها اللغة الثانية للجميع ، وان تكون الاعياد الوطنية اليابانية (عيد مولد الامبراطور ، وعيد تأسيس الامبراطورية) أعياداً وطنية في كل مكان ، وان تسلط الاضواء على تجانس العرق بين اليابانيين والفيليبينيين والماليزيين والسياميين .

ان التنظيم السياسي لآسيا الشرقية الكبرى كان في الواقع بسيطاً جداً : تتولى اليابان القيادة ، وعلى الدول التابعة المرتبطة بها ارتباطاً سياسياً وثيقاً ان تسهم في تكوين دائرة الازدهار المشترك . وسوف تقسم الاقاليم المحتلة الى ثلاث فئات : الاقاليم التي سوف تضم الى اليابان بسبب اهميتها الستراتيجية بغية المحافظة على تفوق اليابان البحري والعسكري : هونغ – كونغ ، سنغافورة ، بورنيو ، غينيا الجديدة ، تيمور ؛ الدول التي تحكمها اليابان حكماً مباشراً وقد تمنح استقلالاً محدوداً : الدول الماليزية ، الاتحاد الاندونيسي ؛ وأخيراً البلدان

الحليفة : مندشوكو ، الفيليبين ، الصين ، الهند الصينية ، سيام ، بورما ، التي سوف تستقبل حاميات عسكرية يابانية في النقاط الستراتيجية وتوقع معاهدات تحالف عسكري .

في الحقل الاقتصادي، خطّطت اليابان الاقتصاد الاستعماري المبني على نظام المغارس ورفض انشاء الصناعات ، ووعدت بالازدهار المشترك والاستقلال الاقتصادي : ان كل قطاع من قطاعات دائرة الازدهار المشترك سوف ينتج مايتناسب وامكاناته ويحصل من القطاعات الاخرى على ما يفتقر اليه . وكان الهدف في الحقيقة تنظيم البلدان المحتلة بحيث تحصل منها على الخامات التي تحتاج اليها وتبيع مصنوعاتها منها . ويبدو ان هناك خطة اقتصادية طويلة الاجل قد ووجهت: تكون اليابان ومندشوكو ، وكوريا، والصين الشمالية الى حد ما ، مركز انتاج الفولاذ والحديد والمواد الكيميائية والآلات على اختلاف أنواعها؛ وتوفر آسيا الجنوبية الشرقية الخامات، وتصنع الانسجة والمطاط : وتنشأ فيها صناعات خفيفة لاستخراج المعادن وتنقيتها ومعالجتها . ولكن حاجات اليابان يجب ان تتقدم حاجات الدول الاخرى ، ويجب ان ينحصر التنظيم الاقتصادي في اليابانيين ، اذ ان مؤسساتها التجارية وشركاتها الملاحية تشرف على معظم النشاطات المالية والتجارية في كافة بلدان كتلة الـ « ين »، والتخطيط الاقتصادي منوط بالوزارة اليابانية لآسيا الشرقية الكبرى .

المقاومة

طيلة استمرار العمليات الحربية ، خضع الاقتصاد في الواقع لحاجات القوات المسلحة المحاربة واملاء تطور العمليات المعاكس . ففي كل مكان تكررت الوقائع نفسها : منذ السنة ١٩٤٣ ، شلت الحركة التجارية بسبب الخسائر الفادحة في الاسطول الياباني بفعل الغارات الجوية وهجمات الغواصات؛ وكانت نتيجة تزايد حاجات قوات الاحتلال الى الغذاء واليد العاملة ، والتضخم المالي الذي افتعله اليابانيون ، والنقص العام في المصنوعات التي كانت تستورد من اوروبا او اميركا ، وندرة المواد الغذائية في المدن والبلدان التي تعودت الحصول عليها من الخارج ، ضيقاً وحرماناً وتشويشاً عاماً في الاقتصاد ، وبالتالي استياء بين السكان .

في كل مكان اصطدم النظام الجديد الياباني — على غرار نظام الالمان ، وللأسباب نفسها — بالصعوبات عينها وانتهى الى فشل يكاد يكون تاماً . فقد استقبله السكان — باستثناء الصينيين — بعطف ، ولكنه ما لبث ان صدمهم واثار استياءهم : عواقب الحرب ، والاحتلال، والصعوبات الاقتصادية والحرمانات ، وخصوصاً عواقب الفظاظة والعجرفة اللتين عاملهم بهما الجنود والضباط العدليون الذين غالباً ما انزلت بهم عقوبات جسدية فاعتقدوا بجواز كل شيء لهم حيال السكان المدنيين . يضاف الى ذلك ان تأجيل تنفيذ الوعود بالاستقلال خيب آمال الوطنيين الذين رفضوا ابداً تمثيل مصالحهم القومية بمصالح اليابان والقبول بأن يصبحوا مجرد اعوان توابع . والحقيقة هي ان معظم الذين سلمهم اليابانيون زمام الحكم، كـ « سوكارنو »، و « هاتا »، و « لوريل » ، و « باماو »... لم يكونوا تعاونيين على طريقة كويسلنغ : آمنوا بالوعود المقطوعة

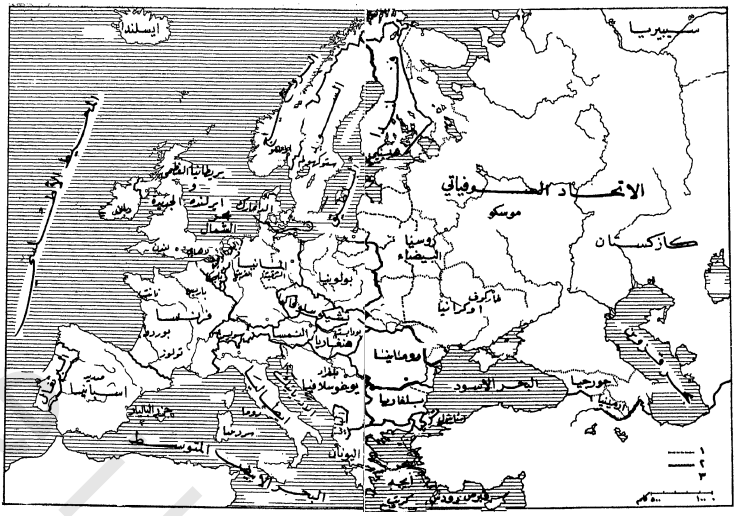

شكل ٢١ - اوروبا في السنة ١٩٦٥

١ - حدود ١٩٢٠ ، ٢ - الحدود الحالية ، ٣ - عواصم الدول .

obeikandl.com

obeikandl.com

بالاستقلال، ولكنهم ما ان استثبتوا عدم خلوص النية حتى استعدوا للاستفادة من هزيمة الغزاة. ففي اندونيسيا وسيام وبورما والهند الصينية استخدم الوطنيون اليابانيين ضد الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين ، ثم انقلبوا عليهم .

الهند الصينية

في الهند الصينية ، اتصف الموقف بالتناقض ؛ فان اليابان التي نشطت دعاوتها ضد السياسة التوسعية والاستعمارية الغربية قد تركت للفرنسيين امر حكم البلاد بسبب افتقارها الى جهاز فني كاف تحله محلهم . فقد كان بمقدور الفرنسيين وحدهم المحافظة على النظام وتنمية الانتاج في هذه البلاد التي كانت ضرورية لمواصلاتهم مع الجنوب والهند والتي كانت توفر لهم منتجات ثمينة . وفي شهر آب ١٩٤٠ ، اعترفت حكومة فيشي بتفوق اليابان سياسياً واقتصادياً في الشرق الاقصى ومنحتها امتيازات اقتصادية في الهند الصينية ، وقواعد جوية وبحرية مقابل وعد الحكومة اليابانية باحترام السيادة الفرنسية . ولكن تطلبات الحكومة اليابانية لم تقف عند حد : وضع اليد على منتجات المناجم ، ربط القرش باليَن ، المساواة بين المشاريع الفرنسية واليابانية ، الخ ، وقد اخذت في الوقت نفسه تمهد السبيل لاقصاء الفرنسيين بتشجيع العناصر البلدية المعادية للشيوعية كشيعة الـ « كاوودايي » . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان وجود الجيوش اليابانية ، وغطرسة الظافرين – العسكريين والمدنيين المتوافدين على السواء – الذين استطابوا اذلال البيض والظهور بمظهر انصار الاستقلال الانّامي، قد اضعفا نفوذ الفرنسيين اضعافاً خطيراً . وفي ٩ اذار ١٩٤٥ ، قلب اليابانيون الادارة الفرنسية واعتقلوا الفرنسيين الذين استطاعوا ايقافهم وانشأوا « اتحاد تونكين الوطني » ؛ فاعلن امبراطور انّام ، « باو – داي »، وملك كمبوديا من بعده ، ابطال معاهدة الحماية الموقعة في السنة ١٨٨٤ ، واستقلال البلاد استقلالاً تاماً ، ووعدا بالتعاون مع اليابان ، في حين ان المقاومين الـ « فيات منه » رفضوا الانحناء امام اليابانيين وعززوا الصراع ضدهم ؛ وبعد استسلام اليابانيين اعلنوا استقلال فيتنام .

اذن انتهت خطة احتلال الشرق الاقصى التي وضعها العسكريون اليابانيون الى الفشل ، وغمر النصر الحليف فكرة آسيا الشرقية الكبرى ؛ الا ان نجاح الحركات القومية التي ساعدتها اليابان مساعدة كبرى ، ولا سيما بمثلها وباثارة نقمتها على سياستها التوسعية ، قد قوّض الامبراطوريات الاوروبية الاستعمارية . ومن هذا القبيل يمكن القول ان اليابان لم تخض غمار الحرب عبثاً .

الخلاصة

تسببت الحرب العالمية الثانية بخراب ودمار دونهما ما تسببت به الحرب الاولى ، اذ انها على نقيض الاولى كانت شاملة بعدد القوات المتجابهة في آن واحد ، وباتساع وشمول ميادين العمليات الحربية ، وبتعبئة كافة طاقات وموارد الدول المشتركة فيها ايضاً . لقد كانت الحرب العالمية الاولى حرباً بين الدول الاوروبية من حيث ان نصيب اليابان فيها لم يكن بذي شأن وتدخل الولايات المتحدة فيها جاء متأخراً ومحدوداً . اما في الحرب الثانية فقد تدخلت هاتان الدولتان تدخلاً كلياً وتدخل معهما القسم الاكبر من العالم الآسيوي ، في الوقت الذي كانت فيه اوروبا مسرحاً للعمليات الكبرى .

لم يكن تدمير الآلة الصناعية ، التي ما كان العدو ليستطيع بدونها مواصلة القتال ، دون تدمير الجيوش اهمية . لذلك أمعن المتحاربون في مهاجمة القطاع المدني حيث تتجمع هذه الطاقة الصناعية . فقد عانت كافة الدول المحاربة – باستثناء الولايات المتحدة – من الغارات الجوية الكثيفة ، ولا سيما بريطانيا العظمى واليابان . اما الاتحاد السوفياتي والمانيا حيث قاتل ملايين الرجال ، فقد جعل منهما القصف الجوي والقصف البري ومعارك الشوارع وخطة « الارض المحرقة » والتدمير المنظم اثناء الانسحاب ، مسرحاً لدمار شامل رهيب .

ولكن بينما قامت في السنة ١٩١٨ ، الى جانب الدول الظافرة ، الولايات المتحدة ، وانكلترا ، وفرنسا ، دول هامة اخرى ، وحتى من المرتبة الاولى – يدخل في عدادها المانيا وروسيا بالرغم من افول نجمهما الى حين – ، ففي السنة ١٩٤٥ ، سيطرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بطاقتهما العسكرية والاقتصادية ، وتلتهما انكلترا من مسافة بعيدة . اما اوروبا البرية ، المخربة والمقطعة الاوصال ، فليست بعد اليوم مؤلفة الا من دول ثانوية آلت الى وضع دوني . وفي آسيا لم تعد اليابان المغلوبة على امرها سوى ارخبيل صغير مكتظ بالسكان ، تحتله الجيوش الاميركية ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة الولايات المتحدة . وفي كافة انحاء منطقة « الازدهار المشترك » التي سيطرت عليها خلال سنوات قليلة ، حرّك انهيار الامبراطوريات الانتفاضات القومية البلدية تحريكاً حاسماً ، وانبأت الحركة التي انتشرت في العالم الاسلامي بهجوم شامل على الامبراطوريات الاستعمارية .

obeikandl.com

الكتاب الثاني

العالم الحرّ الجديد

« في معظم العواصم راقبت الدوائر الاميركية ردود فعل الاقتصاد وتقدم التسلح قبل توزيع القروض ومراقبة استخدامها . فجعلت المساعدة الاقتصادية من الدول الاوروبية شريكات ممدة بالمال ، وجعلت منها المساعدة العسكرية حليفات منصورة. وكانت الولايات المتحدة ، في الواقع ، حامية اوروبا الضعيفة » .

« غي هي كارموا »

« ان خير حقل للحرية هو السلم ، وان كافة انظمة الحرب ، وحتى انظمة الحرب الباردة ، صائرة حتماً الى الحصرية والاستبداد والتحكم » .

« رولان لبان »

الفصل الأول

انقسام العالم واختلال توازنه

على غرار الحربين العالميتين تتميز الفترتان اللّتان تلتهما بخلافات هامة . ففي اعقاب الحرب العالمية الاولى مباشرة سرّحت الجيوش تسريحاً شاملاً في كافة البلدان وتوقف انتاج الاسلحة . لا بل حين حدثت الازمة الاقتصادية العالمية لم يفكر احد قط بمعالجتها بتنشيط الصناعات الحربية. ولم يشاهد اقتصاد دولة كبرى يكرّس ، في وقت السلم ، معظم طاقته الانتاجية لصناعات الاسلحة ، لأول مرة في تاريخ البشرية ، الا حين استلم النازيون الحكم في المانيا ؛ فاكتفت حينذاك الدول المهددة الاخرى – باستثناء الاتحاد السوفياتي – بتنشيط صناعة مماثلة على نطاق أقل اتساعاً .

فقدان الثقة بين الحلفاء

اما بعد هزيمة المانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية ، فلم تنقص الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي طاقتها الحربية الا انقاصاً جزئياً ؛ فأبقت كلها على جيوش قوية وصناعات حربية هامة ، وواصلت ابحاثها المحمومة في نطاق الاسلحة الجديدة . ثم أفسح نزع الاسلحة الجزئي والوقتي هذا المكان لتسلّح جديد واسع النطاق ؛ لا بل ان الحرب قد اشتدت عنفاً وشمولاً خلال النزاعات المحلية التي اندلعت ، ولا سيما خلال حرب كوريا ، حيث فاقت ضراوة القصف ضراوة الحرب العالمية في اوروبا .

يرد ذلك الى ان العالم قد انقسم انقساماً عميقاً الى كتلتين ، قرّب بينهما الخطر المشترك الى حين ، وفرقت بينهما خلافات النظام الاقتصادي والاجتماعي ، والاهواء والمصالح. فقد حل محل نظام التوازن المتعدد الاطراف الذي كان مركزه اوروبا نظام توازن بين طرفين اثنين هما دولتان كبريان غير اوروبيتين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ؛ وقد عزز هذا التوازن الجديد ان هاتين الدولتين كادتا تحتكران الاسلحة الذرية. فقد افضى النصر السوفياتي ، وانشاء ديموقراطيات شعبية في اوروبا الشرقية والوسطى ، ثم انتصار ماوتسي تونغ في الصين بعد سنوات قليلة ، الى توسيع « معسكر الشيوعية » توسيعاً مدهشاً ؛ ومنذ السنة ١٩٤٣ ، كان الاثر الذي تركته

الانتصارات الروسية وتجلي قوة الدولة العسكرية وركانة النظام الذي وصف بالهشاشة منذ زهاء ثلاثين سنة ، ضربة هائلة للمجتمع القديم اقضت مضجع الدول الانكلوساكسونية . ولنتذكر هنا مساعي ونستون تشرشل من اجل توجيه « الجبهة الثانية » ، التي طالب بفتحها ستالين ، نحو « بطن اوروبا الرخيّ » — حوض الدانوب — ونصائحه الى ايزنهاور ببلوغ برلين قبل السوفيات . ولنتذكر كذلك حسن التفات المسؤولين والدبلوماسيين الانكلوساكسون ومراعاتهم للحكومات والشخصيات المحافظة في كافة البلدان : حكومة فيشي ، حكومة بادوليو ، حكومتي اليونان ويوغوسلافيا الملكيتين ... ، وترددهم حيال « المقاومة » ، فيتضح لنا ان الثقة بين الحلفاء ، حتى قبل نهاية الحرب ، ابعد من ان تكون تامة . فان السيطرة الاقتصادية والسياسية التي حسبت الولايات المتحدة انها ستفرضها بدت محدودة ومعترضاً عليها منذ السنة ١٩٤٥ ، في الوقت الذي أدت فيه احلام الاصلاح العميق التي حرّكت « المقاومة » في كافة البلدان الى القاء الذعر في الطبقات الحاكمة وحملها على الانضمام الى المعسكر الاميركي .

منذ نهاية العمليات العسكرية في اوروبا وآسيا ، اشتد الحذر المتبادل وتراكمت في كلا المعسكرين بوادر سوء التفاهم والشكوك والشكاوى ؛ فاشتدت من ثم الخلافات بين الحلفاء وأفضت خلال سنوات قليلة الى نزاع ارتدى في كافة الحقول — باستثناء حقل الاسلحة — طابع حرب حقيقية ؛ هذه هي الحرب الباردة التي رافقها انقلاب غريب في التحالفات والتي ميزت فترة ما بعد الحرب الثانية ؛ بدأت في السنة ١٩٤٧ ، ولم تبد بوادر الانفراج الاولى الا في السنة ١٩٥٣ . وكانت نتيجة الخلاف بين الدولتين الكبريين اشتداد الانقسامات في داخل كل بلاد : فان انصار وخصوم النظامين قد تعادوا وعبأوا كافة طاقاتهم ودخلوا في صراع لا هوادة فيه وفرضوا على الجميع تحديد موقفهم دون ان يتركوا لاحد امكانية البقاء على الحياد او التردّد . وخارج اوروبا حاول كل معسكر توسيع منطقة نفوذه وتعزيز مراكزه مما اثار في كل مكان منازعات تحوّل بعضها ، في آسيا ، الى حروب محلية محدودة . وقد ارتبطت المسائل السياسية والمسائل الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً في هذا الاستعداد لحرب عالمية ثالثة يعتقد كل طرف او يتظاهر بالاعتقاد بان الطرف الآخر قادر على اعلانها وخوضها ؛ فطُبعت كافة مظاهر الحضارة المعاصرة بطابع جديد من التقلقل المتزايد ، واشتد في الوقت نفسه التوتر القديم .

تأسيس الامم المتحدة

سار تفكك التحالف من ثم بخطى سريعة . وبغية سدّ فراغ جمعية الامم التي برهنت عن عجزها في الحيلولة دون نشوب الحرب ، أقر الثلاثة الكبار في « يالطا » انشاء منظمة دولية جديدة حدّد مؤتمر سان فرنسيسكو في السنة ١٩٤٥ دستورها في « ميثاق الامم المتحدة » . ولم يكن الهدف منها « المحافظة على السلام والامن الدولي » فحسب ، بل اقامة تعاون دولي يفرض احترام حريات البشر الاساسية دون تمييز ويشجع التقدم الاجتماعي ايضاً . وبموجب هذا الميثاق ، يقوم ، الى جانب جمعية عامة ليس لها سوى دور استشاري — درس المسائل والتصويت على التوصيات —

جهاز اساسي هو مجلس الامن الذي تنتخبه . ويخضع هذا الاخير لسلطة الدول الكبرى دون غيرها اذ ان اعضاءه الـ ١١ يضمون خمسة اعضاء دائمين (الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى ، فرنسا ، الصين ، الاتحاد السوفياتي) يتمتع كل منهم بحق النقض : فكل خلاف بين اثنين منهم يؤدي من ثم الى شل عمل المجلس . وقد اسندت الى هذا الاخير مهمة تسهيل تسوية الخلافات سلمياً ، واتخاذ مقررات مؤقتة فورية اذا ما بدا نزاع وشيك الحدوث ، والنظر في الشكاوى المرفوعة اليه . وضمت منظمة الامم المتحدة كذلك مجلساً اقتصادياً واجتماعياً ارتبطت به اجهزة عدة كالـ « اونسكو » الذي اسندت اليه مهمة التعاون الثقافي والعلمي ؛ وقامت كذلك منظمة العمل الدولية ومجلس الوصاية الذي انتقلت اليه اختصاصات جمعية الامم المتعلقة بالمناطق المشمولة بالانتداب ، ومجلس القضاء الدولي ، وامانة السر .

زاولت المؤسسة اعمالها مزاولة غير ناجحة بسبب الخلافات التي قامت بين الدول الكبرى منذ البدء ، وفي معظم المنازعات ، وبسبب استخدام حق النقض الذي لجأ اليه ، بصورة خاصة ، الاتحاد السوفياتي المنعزل امام تحالف الدول الاخرى . وغالباً ما بدت منظمة الامم المتحدة وكأنها اداة في ايدي الولايات المتحدة – كما كانت جمعية الامم وسيلة للسيطرة في ايدي انكلترا وفرنسا قبل السنة ١٩٣٩ – ولا سيما بعد السنة ١٩٤٩ حين بقيت عضوية المجلس الدائمة الخاصة بالصين في ايدي حكومة فورموزا .

الحرب الباردة

تكرست القطيعة بعد خطبة الثاني عشر من اذار ١٩٤٧ التي عبّرت عن « رأي ترومان » . فقد اعلن الرئيس الاميركي تصميم الولايات المتحدة على الحلول محل انكلترا في تقديم المساعدة العسكرية للحكومة اليونانية ضد العصابات الشيوعية ولتركيا ، واوضح ان هدفه هو « كبح » الشيوعية والنفوذ السوفياتي في هاتين البلادين .

« لن نبلغ اهدافنا ... ما لم نكن مصممين على مساعدة الشعوب الحرة على الاحتفاظ بمؤسساتها الحرة ووحدتها القومية بمقاومة الاعمال العدوانية التي تحاول فرض انظمة غير ديموقراطية . وليس ذلك سوى اقتناع صريح بان الانظمة غير الديموقراطية المفروضة على شعوب حرة باعتداءات مباشرة او غير مباشرة تقوض ركائز السلم الدولي وتقوض بالفعل نفسه ركائز امن الولايات المتحدة ... فاني اعتقد بان سياسة الولايات المتحدة يجب ان تبنى على مساعدة الشعوب التي تقاوم محاولات الاقليات المسلحة او الضغوط الخارجية لاخضاعها » .

وأبان وزيره « دين اتشسون » بمزيد من الوضوح ، بعد ذلك بشهرين ، انه ينوي حصر المساعدة الاميركية في الدول التي تقر الولايات المتحدة نظامها السياسي والاقتصادي .

« ان تدابير مساعدة واعادة بناء (البلدان التي خربتها الحرب) لم تنبثق عن روح انسانية الا جزئياً . فان مؤتمركم قد اجاز ، وحكومتكم تنتهج ، سياسة مساعدة واعادة بناء هي اليوم بمثابة قضية من قضايا المصلحة الوطنية ... وبما ان الطلب العالمي يفوق قدرتنا على تلبيته ، فاننا سوف نحصر مساعدتنا في البلدان التي ستكون المساعدة فيها اكثر فعالية لبناء عالم مستقر سياسياً واقتصادياً ، بمساعدة الحرية الانسانية والمؤسسات الديموقراطية وتشجيع سياسة التجارة الحرة وتعزيز سلطة الامم المتحدة . وبديهي ان هذا التدبير يفرضه الصواب ... ولذلك

فان الشعوب التي تسعى للمحافظة على استقلالها والمؤسسات الديموقراطية والحريات الانسانية في وجه الضغوط غير الديموقراطية الداخلية او الخارجية سوف تستفيد من المساعدة الاميركية قبل سواها » .

كانت النتيجة الفورية لمشروع « مارشال » الذي نظم هذه المساعدة تدعيم الكتلتين وتوسيع

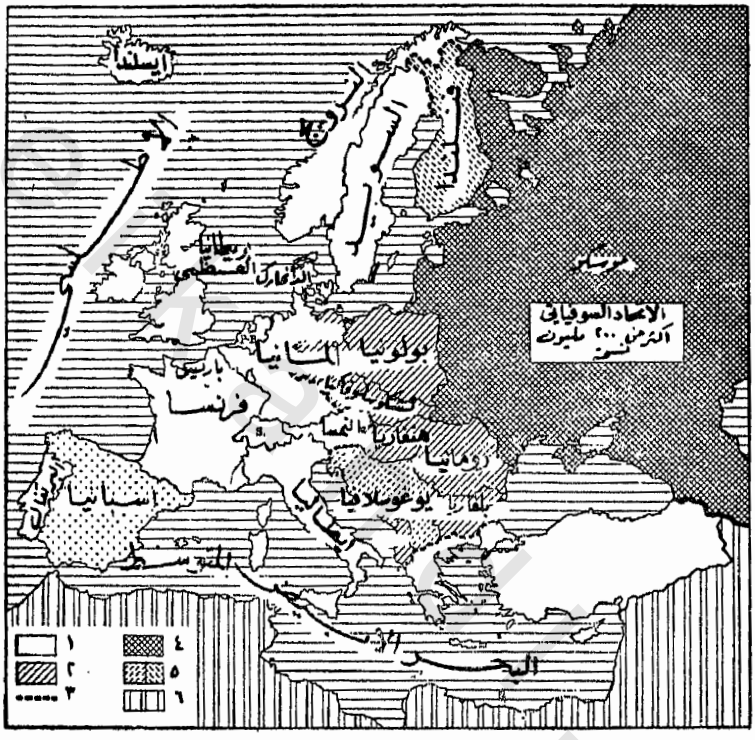

شكل ٢٢ ـ اوروبا المقسمة

١ ـ بلدان انضمت الى مشروع مارشال ، ٢ ـ ديموقراطيات شعبية مرتبطة بالاتحاد السوفياتي بمعاهدة فرصوفيا ، ٣ ـ « الستار الحديدي » ، ٤ ـ ارض الاتحاد السوفياتي ، ٥ ـ بلدان بقيت خارج الكتلتين ، ٦ ـ بلدان غير تابعة لاوروبا .

ملاحظة ـ اسبانيا لم تكن منضمة الى مشروع مارشال .

الهوة التي تفصل بين العالم الشيوعي والغرب . فقـــد انصرفت السياسة السوفياتية الى توثيق الروابط بين دول الشرق هادفة من وراء ذلك الى خلق مـــا يشبه مشروع مارشال في الشرق

وجعل الكتلة الشرقية ، ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، مستقلة استقلالاً تاما عن الغرب .

منذ هذا التاريخ نظر كل من الكتلتين الى كل قرار يتخذه الطرف الآخر كما الى عمل هجومي يستلزم جواباً ، واعتبر كل جواب بدوره تهديداً يجب ان يستتبع استعدادات دفاعية جديدة . وهكذا استعر الخلاف وازدادت الشكوك . واقتنع كل طرف مخلصاً بان اعماله دفاعية بحتة ، وبأن اعمال الطرف الآخر هجومية . فكان من الغرب ، الذي اعتبر الاتفاقات الاقتصادية وانشاء مكتب الاعلام الشيوعي (كومنفورم) بادرة هجومية شيوعية ، ان اسرع في وضع الخطط لتحالف سياسي وعسكري متين : حلف بروكسل بين بريطانيا العظمى وفرنسا ودول البنلوكس (بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ) ، ومعاهدة الاطلسي الشمالي التي وقعتها اثنتا عشرة دولة انضمت اليها اليونان وتركيا في السنة ١٩٥٢ .

الميثاق الاطلسي

بينما كانت المعاهدات المعقودة في اعقاب الحرب معاهدات ثنائية موجهة ضد اعتداء الماني محتمل الوقوع فحسب ، تجاهل هذا الميثاق كلياً امكانية اعتداء الماني ؛ فقد وجه بوضوح ضد الاتحاد السوفياتي ، وان لم يرد فيه اسم هذا الاخير . وجاء في مادته الرابعة ما يلي : « سوف تتشاور الاطراف كلما بدا ، في رأي احدها ، ان سلامة اراضي احد الاطراف او استقلاله السياسي او امنه عرضة للخطر » . وجلي ان هذه التعابير المبهمة لا تعني الهجوم المسلح على احدى الدول الحليفة فحسب ، بل استلام زمام السلطة من قبل اكثرية تعطف على الشيوعية . فالميثاق الاطلسي يكمل من ثم مشروع مارشال ، وتصبح المساعدتان العسكرية والاقتصادية مظهرين مختلفين لمساعدة واحدة . وقد قدمت مساعدة عسكرية للبلدان الاوروبية الموقعة على الميثاق ولليونان وتركيا وايران وكوريا والفيليبين ايضا . وانشئت « منظمة معاهدة الاطلسي الشمالي » (اوتان) التي ضمت قيادة اركان مشتركة تشرف على عمليات المجموعات الاقليمية الخمس . وتوجب على كافة الدول الموقعة تعزيز تسلحها واللحاق بشريكاتها على الصعيد العسكري والصعيد الاقتصادي على السواء ؛ فعززت جيوش دول الحلف ووحدت معداتها واساليب قيادتها وقتالها . وانصرف الحلفاء بصورة خاصة الى اعادة انشاء جيش الماني قوي اعتبر السبيل الوحيد لاقامة حاجز فعال في وجه هجوم سوفياتي محتمل الوقوع .

ذروة الحرب الباردة

بصرف النظر عن الرأي النافذ القائل بشن حرب وقائية قبل زوال التقدم الاميركي في حقل الاسلحة الذرية ، اعتمد التحالف الاطلسي سياسة « احتباس » و « توزيع قوى » انطوت على امتلاك اسلحة قادرة على اهابة الاتحاد السوفياتي و « بناء حاجز عسكري وبوليسي وسياسي » في وجهه . ولكن انصار السياسة الهجومية و « تحرير » البلدان التي تؤلف الديموقراطيات الشعبية ، واعضاء « الكتلة » الصينية التي تدافع عن شأن كاي شك وتطالب لمصلحته بمساعدة عسكرية ومالية متزايدة ،

قد احرزوا نجاحات هامة في انتخابات السنة ١٩٥٢ . فنجم عن ذلك تصلب سياسي تشهد عليه الاعمال الاولى التي قامت بها الادارة الجمهورية في الصين وكوريا والمانيا . الا ان السياسة الاميركية اضطرت للتسليم بـ «التعايش السلمي» ، والعدول عن التدخل مباشرة في حرب الهند الصينية وكبح مبادهات فورموزا الحربية والدخول في حوار جديد مع الشرق .

الاستراحة السريعة الزوال

ان حلفاء الولايات المتحدة ، ولا سيما بريطانيا العظمى ، قد راقبوا مبادرات الحكومة الاميركية بتردد . فمنذ السنة ١٩٤٩ امتلك الاتحاد السوفياتي القنبلة الذرية ولن يلبث ان يمتلك القنبلة الهيدروجينية ؛ وكان من الواضح ان حرباً عالمية جديدة لن تهدد باحداث أضرار لا يمكن تلافيها والقضاء ، بكل ما للكلمة من معنى ، على أمم كاملة فحسب ، بل ستكون دول اوروبا الغربية ، ولا سيما بريطانيا العظمى ، القاعدة الجوية الاميركية الرئيسية ، من بين الدول الاولى التي ستعاني من ويلات الحرب . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تجدد القوة الصناعية الالمانية واليابانية لن يلبث أن يخلق منافسة تجارية خطيرة ، بينما سيهدد تسلح المانيا بقيام حرب انتقامية ضد بولونيا والاتحاد السوفياتي . وفقد اقصاء الصين عن منظمة الأمم المتحدة شيئاً فشيئاً ما يبرره كلما توطد نظام حكمها وأقدم عدد متزايد من الدول ، ومنها بريطانيا العظمى ، على الاعتراف رسمياً بحكومتها. وأخيراً ردت الصعوبات الاقتصادية في اوروبا الغربية ، جزئياً ، الى قطع العلائق التجارية اما بالصين واما بدول اوروبا الشرقية ، وقد استدعت مصالح هامة في اوروبا ، وحتى في اميركا ، اعادة المقايضات الى سابق حالها . ثم ان نجاحات سياسة الحياد في الدول الاوروبية ، ولا سيما في فرنسا ، قد حملت أنصار سياسة القوة على التفكير ، كما ان السباق الى التسلح قد زاد الخطر والحذر بدلاً من ان يساعد على ازالتهما؛ فبدا أكثر وضوحاً يوماً بعد يوم ان التعايش السلمي دون غيره بين العالمين هو الحل الوحيد الممكن اذا اريد تجنب حرب عالمية ثالثة . وجاء موت ستالين في الخامس من آذار ١٩٥٣ يمهد السبيل امام انفراج مرتسم في الأفق . وكانت اولى الظواهر الهامة لهذه الحالة النفسية ، مؤتمر جنيف الذي انعقد في السنة ١٩٥٤ ، والذي سلكت فيه دولتان هامتان من دول الغرب ، هما بريطانيا العظمى وفرنسا ، سلوكاً مستقلاً عن الولايات المتحدة ، ففاوضتا الصين الشعبية في موضوع الهند الصينية ، على قدم المساواة .

بيد ان الانفراج أخرته الارتيابات والمخاوف التي اثارها في الدول الغربية النفوذ السوفياتي في آسيا الشرقية ولا سيما في الشرق الأوسط ، اذ بدا وكأنه على كف عفريت بسبب تدخل الاتحاد السوفياتي المسلح في هنغاريا ؛ ولكنه بات ضرورة ملحة حين هددت الحملة الفرنسية البريطانية على قناة السويس في تشرين الاول ١٩٥٦ ، لا بنشوب حرب محدودة ، بل بنشوب حرب عالمية . وقد صادف للمرة الاولى ان اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على فرض ايقاف العمليات العسكرية . وفي الوقت نفسه أدت النجاحات التي احرزها الاتحاد السوفياتي في حقل الصواريخ العابرة القارات الى اقامة « توازن ارهاب » جعل اخطار الافناء

في حرب ذرية اكثر فاعليـــة في النفوس . فخفت منذئذ حدة الخلافات و « ذاب الجليد » ، ممـــا افضى الى قيام رئيس الحكومة السوفياتية بزيارة الولايات المتحدة في شهر ايلول من السنة ١٩٥٩ .

منذ هذا التاريخ ، ميّز دخول الدول الآسيوية والافريقية الحديثة منظمة الامم المتحدة ، بصورة مؤثرة ، الوحدة العضوية لكرة لا تستطيـع اية دولة من دولها الوقوف موقف لامبالاة من سواها . فلم تعد احداث اوروبا وحدها ما ترتدي طابع الاهمية العالمية ، بل هي احداث بحر الكاريبيب (كوبا) واحداث افريقيا (الكونغو وحتى حرب الجزائر) ايضاً ما ارغمت كل دولة على تحديد موقفها وهددت السلم العالمي بالخطر . لا بل قـام اتصال وثيق بين القضايا الاوروبية وقضايا الانحاء الاخرى من العالم — ولا سيما العالم الباسيفيكي — التي كادت تحتل المرتبة الاولى . ومن جهة اخرى كان للانفراج الذي طرأ في التفاف العالم حول الكبيرين المتوازنين : فاتجهت الروابط في داخل كل كتلة الى الارتخاء ، لا بل ان الازمة الصينية السوفياتية ايقظت عند بعض الدول الغربية الامل بأن تستفيد منها لاضعاف الكتلة المنافسة . وعلى اية حـــال ، فان جو « الحرب الدينية » او الصراع الذي لا يكفّر عنه بين الخير والشر كما تصوره عضو مجلس الشيوخ « ماك كارثي » و « جون فوستر دالس » ، قد تبدل ، وتطورت الكتل واتجهت نحو فقدان طابعها السياسي : فان الباكستان مثلاً ، وهي احدى موقعي المعاهدة المركزية ، واحـد اعضاء ميثاق بغداد بعد ذلك ، قد تعاونت مع الصين ، الصديقة ان لم تكن الحليفة ، على الاتحـاد الهندي . وان هـذا الموقف الاستقلالي تقفه الدول الحديثة ، التي غذت عصبية قومية متصلبة بغية تعزيز تلاحمها الداخلي ، ليعيد الى الذاكرة العصبية القومية القديمة في الدول الغربية الحريصة على ان لا تتخلى عن عظمتها السالفة ، وعلى صيانة او احياء نفوذها المتفوق في ما وراء البحار ، اقـــله في الحقل الاقتصادي . وليس هذا التضاد بين عالم يسلك فيه الميـــل الى التدويل طريقه في الدول المتطورة (التي تعي ان التكتلات السياسية او الاقتصادية وحدها قابلة الحياة والتقدم) وبين عالم يضم عدداً كبيراً من الدول الصغيرة المتنابذة والاقليميات الاقتصادية المضرة، بأقل مغايرات ايامنا هذه للصواب .

ظروف الحرب الجديدة

واخيراً ، أدى وجود الاسلحة النووية الى تبديل توازن القوى تبديلاً عميقاً وخلق ظروف جديدة كل الجدة في العلائق بين الدول . لقـــد انحصرت هذه الاسلحة عملياً في ايدي الكبيرين دون غيرهما ، فأوجدت « توازن ارهاب » اثبت فعاليته حين ارتسم في الأفق خطر نزاع بالغ الاهمية بمناسبة انشاء قواعد للصواريخ السوفياتية في كوبا . فحتى ذاك التاريخ ، استخدمت في الحروب المندلعـة منذ السنة ١٩٤٥ الاسلحـــة « الكلاسيكية » ، اي الاسلحة التي استخـــدمت خلال الحرب العالمية الاخيرة ، والحرب بين اسرائيل وجيرانها ، وحروب كوريا والهنـــد الصينية والجزائر وفيتنام الجنوبية ... ولكن الابحاث العلمية لم تتوقف منذ نهاية الاعمال الحربية — على نقيضها في ما بعد الحرب العالميـــة

الاولى ـ وتوصلت الى نتائج حاسمة . فان الطاقة التدميرية قد ازدادت ازدياداً يكاد يكون غير محدود ولا يتصوره عقل : ان القوة التدميرية للقنابل الحاليـــة توازي الف ضعف بالنسبة لقوة قنبلة هيروشيما (وقد قدرت قوتها بـ ٢٠ ٠٠٠ طن من الـ ت. ن. ت.) التي كانت خاتمة الحرب العالمية الثانية . والحـــال لم تستخدم هذه الاخيرة اجمالاً سوى قنابـــل تزن ١٠ اطنان من الـ ت. ن. ت. كحـد اقصى ، لا تتناسب كذلـــك وقنابل الـ ٥٠ او ١٠٠ ليرة في الحرب الكبرى ! وفي الوقت نفسه بلغ مرمى المدافع ١٥٠ ميلاً ومدى الطائرات بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ ميل ، ومدى الصواريخ ٨٠٠٠ . فليس بعد اليوم مركز واحد آهل بالسكان بمنأى عن الاسلحة النووية المطلقة من البر او من الغواصات . وباستطاعة هذه الاسلحة احراق مساحات تبلغ عـدة كيلومترات مربعة ، وتلويث الجو والمياه ، ويمكن ان يبقى اثر اشعاعاتها القتال طيلة اشهر عدة في مساحات قد تبلغ ٥٠ ضعفاً بالنسبة للمساحات المحرقة . فارتكز الدفاع منذئذ الى مبـــدأ ابتكار ما يصعب ابتكاره : يجب ايجاد « قوة دفاعية » تكون قدرتها الثأرية كافية لاهابة من قد يفكر بالاعتداء ومنعه من المخاطرة بالاقدام على نزاع مسلح . وتستلزم هـذه القوة ، بالاضافة الى كميات كبرى من الاسلحة النووية ، محاولة تحقيق السيطرة في الجو ، وإنشاء شبكـة رادار للمراقبة والاتقاء ، وتكوين مدفعية قوية مضادة للطائرات ، وصواريـخ مسيّرة ، وطائرات تعترض سبيل الطائرات المهاجمـة ، وتشتيت مستودعات الاسلحة والمصانـع ومراكز التموين ومراكز القيادات ، وحفر ملاجىء فسيحة للسكان . وبالاختصار ، نفقات باهظـة تفوق كل تصور توفر كاهل موازنات بعض البلدان الغنية جـــداً وتعجز عن تأمينها موازنات كافة البلدان الاخرى .

اشتداد اختلال التوازن الاقتصادي والسياسي في العالم

احدثت الحرب انطلاقة لا سابقة لها في الانتاج . فان المشاريـع التي كانت مقفلة الابواب او كانت ابعـــد من ان تستخدم طاقتهـــا الانتاجية الكاملة اخذت تعمل مجدداً وتنتج ما أمكنها انتاجـه ، وانشئت مصانع جديدة ومعامل جديدة ، لا في الولايات المتحـدة وكندا فحسب ، بل في البرازيل والارجنتين والشيلي وافريقيا الجنوبيـــة واوستراليا واسبانيا وتركيا والسويد والدول المحتلة في اوروبا الوسطى التي كانت اقل تعرضاً للغارات الجوية ايضاً. وانمى الاتحاد السوفياتي من جهته طاقته الانتاجيـة إنماء كبـيراً . وفي الوقت نفسه تحسنت الاساليب وارتفع الانتاج ارتفاعاً عظيماً ربما بلغ ٢٠٪ .

كانت النتيجة ان اختلال الاقتصاد العالمي ، الذي برز جيداً بعد الحرب العالميـة الاولى ، قد تعاظم بفعل هذه الزيادة الكبرى في الانتاج . فحرصت الدول الصناعية اكثر من أي وقت مضى على حماية سوقها الداخلية والبحث عن اسواق خارجية . وسوف تتصف المنافسة الدولية والصراع من اجل هذه الاسواق بمزيد من الحدة لا سيما وان البلدان التي افقرتها الحرب كانت اكثر حاجة الى التصدير منها قبل الحرب لتسديد اثمان مستورداتها ، والحصول على الدولارات ،

وتوظيف الاموال في المشاريع الضرورية . وهو تدخل الحكومات المتيقظ وحده ما حمى هذا الاقتصاد من الازمات التي كانت تهدده . والحال اعتمد شطر من العالم اقتصاداً اشتراكياً يجنبه الحلقة الاقتصادية القديمة ويقلل من ثم من الاسواق المحتملة . وليست روسيا وحدها ، كما في السنة ١٩١٨ ، ما كانت معزولة أمام عالم حر ورأسمالي . ففي السنة ١٩٤٥ ، كانت هنالك ، من جهة ، كتلة الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، التي ستنضم اليهـــا بـــلاد الصين الشاسعة في السنة ١٩٤٩ ، ومن جهة ثانية عالم رأسمالي اعيته ثورة الشعوب المستعمرة وحركة تحرر الشعوب المسودة . ففي آسيا بنوع خاص نمت الحركة القومية نمواً سريعاً غـير منتظر وفازت بالاستقلال . وفي افريقيا انهارت الامبراطوريات الاستعمارية . لقـد رفض العـالم بصراحة الانحناء ابداً أمام سلطة اوروبا والولايات المتحدة .

وهكذا فان هذه الفترة قد شاهدت تقهقر اوروبا وانحطاط النظـام الحر الاقتصادي والسياسي اللذين برزا منذ السنة ١٩١٤ ، لان جو الحرب الباردة وانقسام العالم الى كتلتين لم يكونا موافقين لمبادىء الحرية . وفي الوقت نفسه ابرزت تصفية الامبراطوريات الاستعمارية واستقلال الشعوب الملونة والانسحاب من السويس ، نهاية هيمنة دول تولت منذ خمسة قرون امر استعمار الكرة الارضية . لا بل هددت مرتكزات ازدهارها بالذات .

الفصل الثاني

الولايات المتحدة

اصبحت الولايات المتحدة ، بعد الحرب العالمية الاولى ، اعظم دولة في العـــالم ، قبات بمقدورها ، بعد السنة ١٩٤٥ ، فرض نفوذ متفوق ساحق ، لا بل هيمنة حقيقية ، على كافة الدول الاخرى المضعفة او المخربة .

تضم الولايات المتحدة ٧ ٪ من سكان الكرة الارضية وتحتـــل ٧ ٪ من مساحة الارض ، ولكن دخلها القومي يفوق ثلث الدخل العالمي ، وينتج سكانهـــا ، الذين كانوا ١٥١ مليوناً في السنة ١٩٥٠ واصبحوا ١٩٠ مليوناً في السنة ١٩٦٣ ، ٦٠ ٪ من مصنوعات العـالم بأسره ، اي اكثر من المليارين نسمة الموزعين على كافة انحاء العالم الاخرى . ومثّل احتياطيهـــا من الذهب والنقد النادر ٧٨ ٪ من الاحتياطي العالمي في السنة ١٩٥٧ (باستثناء الاتحاد السوفياتي) . وهي تمتلك في كل قطاع اقتصادي نسبة انتاج مئوية تتيح لها تحديد الاسعار وسن القـانون في السوق العالمية ، بينما يتعذر على الدول الاخرى الاستغناء عن مساعدتهـــا المالية للقبول بشروطها في الحقلين الاقتصادي والسياسي . وفي اعقاب الحرب ، التي لم تكن بالنسبة لهـا سوى « امتحان ثانوي » اذا ما قورنت بالازمة الكبرى ، مارست « زعامة » لا جدال فيها على العالم الحر .

تزايد الانتاج

بصورة عامة ، تعاظمت الطاقة الصناعية خـــلال الحرب في كافة الدول المحاربة — وحتى في المانيا التي عانت ما عـانت من الغارات الجوية — وفي الدول التي حافظت على حيادها . ولكن الولايات المتحدة امتلكت طاقة صناعية ضخمة دونها طاقتها في اعقاب الحرب العالمية الاولى . فان انتاجهـــا الصناعي في السنة ١٩٤٥ كان ضعفه في السنة ١٩٣٩ . وقد تحققت هذه النتيجة باستخدام الآلة الانتاجية واليد العاملة استخداماً كاملاً وبانشاء مصانع او استثمارات جديدة كبرى . ففضي على البطـــالة قضاء تاماً ، اذ هبط عدد البطالين من ٩ ٤٨٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ الى ٦٧٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٤ . لا بـل ارتفع عدد العمال ارتفاعاً عظيماً على الرغم من رفع عدد القوات المسلحة ، بفعل استدعـاء النساء والفتيان والكهول الذين عادوا الى المصانع ، بينما انخفض عدد عمال الزراعة . وبالاختصار ارتفـــع عدد

العاملين في المشاريع المدنية المختلفة من ٤٥ ٧٥٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ الى ٥٤ مليونـــاً في السنة ١٩٤٤ .

عند نهاية الحرب ، كان انتاج الولايات المتحدة ٦٨٤ مليون طن من الفحم الحجري (نصف الانتاج العالمي) ، و ٢٤٤ مليون طن من البترول (الـ ٣/٢) ، واكثر من نصف الانتاج العالمي من الكهرباء . وكانت الصناعة الاميركية مجهزة لانتاج ٩٥ مليون طن من الفولاذ، ومليون طن من الالومينيوم ، و ٢٠ مليون طن من السفن ، و ١٠٠ ٠٠٠ طـائرة ، و ١٢٠ ٠٠٠٠ طن من المطاط التركيبي . وكان لديها اكبر اسطول تجاري (يوازي محموله ثلاثة اضعاف محمول اسطول المملكة المتحدة) والطيران التجاري الوحيد الذي يضم ١٥ ٠٠٠ طائرة .

العودة الى احوال ما قبل الحرب

طرحت نهاية العمليات الحربية وتسريح جزء من القـــوات المسلحة وتوقف جزء من صناعات الاسلحة مسألة العودة الى احوال ما قبل الحرب . فهل سيؤدي الافراط في تجهيز البلاد الى قيـام أزمة اقتصادية جديدة وانتشار البطالة مرة اخرى ؟ كلا فان المخاوف من حدوث ذلك لم تتأيد ؛ وقـد تمت العودة الى احوال ما قبل الحرب بسرعة ودون اثارة صعوبات كبرى . فان الصناعات الحربية الهامـة (السفن والطيران والالومينيوم والآلات) قد خفضت تخفيضاً كبيراً ، ولكن هذا التخفيض قد اعاض منه ازدياد نشاط فروع صناعيـــة اخرى ، وبصورة خاصة فروع صناعة المـــواد الاستهلاكية التي انميت من اجل تلبية حاجات السوق الداخليـة والخارجيـة . فحافظت نسبة الانتاج على مستوى واحد تقريباً : ١٧٠ في السنة ١٩٤٦ ، ١٨٧ في السنة ١٩٤٧ ، ١٩٢ في السنة ١٩٤٨ ، ١٧٥ في السنة ١٩٤٩ . واتاح التقدم التقني انماء صناعات جديدة : المنتجات الكيميائية والالياف التركيبية ، والمصنوعات البلاستيكية ، وانواع الوقود السائل (انطلاقاً من الغـــاز الطبيعي) واجهزة التلفزة ، والمأكولات المجمدة... وانطلقت الخدمات العامة (غاز، كهرباء ، هاتف) كذلك انطلاقة عظيمة جداً . وزادت الابحـاث العلميـة والتقنية مختبراتها ، على غرار مصالح الدولة الاتحادية والولايات .

بالرغم من انتشار البطالة مرة اخرى ـ ارتفع عدد البطالين من ١ ٠٧٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٢ ١٢٤ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، ثم الى ٣ ٣٩٥ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٩ ـ فان الانتاج نفسه ، وان انخفض بالنسبة لارقام الانطلاقة الكبرى في ايام الحرب ، قـد حافظ اجمالاً على مستوى رفيع جداً اذا ما قورن به في السنوات الاخيرة من فترة ما قبل الحرب ؛ فقد بلغ تقدمه التدريجي ، بين ١٩٤٥ و ١٩٤٩ ، معدله خلال القرن التاسع عشر، واتاح ارتفاعاً محسوساً في مستوى المعيشة العام . واذا قورن الانتاج الاميركي بالانتاج الاوروبي (باستثناء الاتحـاد السوفياتي) ، لاتضح انه مثل ١٥١٪ منه في السنة ١٩٤٧ و ١٣٥٪ في السنة ١٩٤٨ ، في حـين لم يمثل سوى ٧٦٪ في السنة ١٩٣٧ :

خطر الازمة في السنة ١٩٤٩

يرد هذا الوضع الممتاز في السنوات الأولى من فترة ما بعد الحرب الى اسباب عدة : امكن الاحتفاظ بالقدرة الانتاجية بفضل ارتفاع عدد الاميركيين وبفضل « ارجاء طلب » المواد الاستهلاكية التي حرم منها السكان في سنوات الحرب . فبيعت من ثم اعداد كبرى من السيارات والادوات المنزلية واجهزة الراديو اللاقطة . وشيدت مساكن كثيرة . وسهلت هذه المبيعات والابنية وفرة وسائل الدفع الناجمة عن التوفيرات الجبرية المحققة خلال الحرب وسرعة زيادة حجم الاعتمادات المفتوحة للاستهلاك . ويجب ان يضاف الى انطلاقة التجارة الداخلية هذه الدور الذي لعبته التجارة الخارجية . فقد كانت الولايات المتحدة قادرة وحدها آنذاك على ان توفر للسوق العالمية المواد الاولية ، والآلات الضرورية لاعادة بناء اوروبا ، والمواد الغذائية التي تحتاج اليها اوروبا وآسيا .

الا ان الاتجاه انقلب في السنة ١٩٤٩ وارتسم في الافق تأخر اقتصادي ناجم عن تحسن الانتاج الزراعي والصناعي في الدول الاوروبية وتدني الطلب في الاسواق الداخلية . فانخفض انتاج الصناعات الاساسية . واشتدت بصورة خاصة الازمة الزراعية بفعل تعاقب الحصائد الجيدة التي استتبعت انخفاض الاسعار انخفاضاً محسوساً جداً . فبلغ عدد البطالين زهاء ٤ ملايين شخص وجاوز الـ ٤ ٥٠٠ ٠٠٠ في اوائل السنة ١٩٥٠ .

التدابير المتخذة لايقافه

هو تدخل الدولة والعودة الى سياسة التسلح ما اوقف خطر الازمة . لقد عمل الرئيس بمشورة خبرائه الاقتصاديين واستخدم صلاحياته للتأثير تأثيراً سريعاً وفاعلاً على الاقراض (بواسطة الخزانة العامة ودائرة الاحتياط الاتحادي) وعلى الدخل القومي (بسياسته الجبائية) . فتمكن من ثم من ايقاف الازمة بتنظيم المبيعات بالدين (تخفيض الآجال الى ١٥ او ١٨ شهراً ، ايجاب دفع ٢٠ ٪ من قيمة السلع عند البيع ، و ٣٣ ٪ من قيمة السيارات) ، وبزيادة معدل احتياطي المصارف بالنسبة للودائع ، مما يحد من امكاناتها الاقراضية ، وبمراقبة الرهونات المعقودة من اجل بناء المساكن ، وباعتماد سياسة اعمال كبرى او بتخفيض الضرائب ، وبمنح المزارعين قروضاً وفيرة بشراء الفوائض المخزونة او بفتح الاعتمادات ، وبضمان المساواة التي قامت قبل السنة ١٩١٤ بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية لمساعدة « سعر المساندة » . واخيراً بالاكثار من طلبات البضائع المعدة للدول المقررة مساعدتها في اوروبا وآسيا .

وبغية الابقاء على ما يشتريه من الولايات المتحدة الاجانب المفقرون ، والمفتقرون الى النقد النادر ، والعاجزون عن التصدير ، رفعت الحكومة — او مصرف التصدير والاستيراد — قيمة القروض ، وحتى الهبات ، اي انها « امدّت المشترين المحتملين بقيمة مشترياتهم » . ومنذ السنة ١٩٤٨ زادت اهمية الهبات وتدنت اهمية القروض : فان الدول التي قد تدفعها البطالة والاضطرابات الاجتماعية الى اعتناق خطة اشتراكية ، وتكون محالفتها ضرورية للولايات المتحدة بغية اقامة « نظام دفاع اميركي » في وجه الاتحاد السوفياتي : الصين ، الفيليبين ، كوريا ،

اليابان ، تركيا ، ايطاليا ، فرنسا ، النمسا ، اليونان ، المانيا ، قد استفادت بموجب مشروع مارشال من قروض لا تسدد ، وسلع مجانية ، وقروض طويلة الاجل .

ثم ان النهضة الاقتصادية ، التي بدأت قبل انفجار الحرب ، قد تعززت بعد السنة ١٩٥٠ بفعل الحرب الكورية واعادة تسليح اوروبا الغربية . فقد اجريت تعبئة صناعية واقتصادية جديدة خزنت المواد الستراتيجية الطابع . وارتفع انتاج الفولاذ (١٩٥١ = ١٠٣ ملايين طن) وأعيد فتح بعض المصانع المقفلة في السنة ١٩٤٥ ، كمصانع المطاط التركيبي ، والمطاط التركيبي ، والطيران . وفتحت مشاريع ومعامل جديدة . وجرت نهاية الحرب الكورية في السنة ١٩٥٣ الى تأخر اقتصادي جديد . فرفع هبوط الانتاج الصناعي مرة اخرى عدد البطالين الى زهاء ٤ ملايين في شهر آذار من السنة ١٩٥٤ . ولكن الابقاء على ميزانية عسكرية مرتفعة (٦٤٪ من الميزانية الاتحادية في السنة ١٩٥٨) ، وتوسع حركة بناء المساكن بفضل توسيع القروض مقابل رهن العقارات ، وانطلاقة صناعة السيارات بصورة خاصة (٨ ملايين سيارة في السنة ١٩٥٥) والمبيعات التقسيطية التي بلغت ٦٢ مليار دولار في السنة ١٩٥٥ ، وزيادة تعويضات البطالة وتخفيض الضرائب ، كل ذلك قد اوقف حركة الهبوط .

وهو تدخل الدولة كذلك ما مكن الاستهلاك وحال دون انفجار ازمة جديدة عند نهاية الحرب، ولكنه لم يحل المسألة التي طرحها ابداً الفرق الكبير بين حجم انتاجي ضخم والامكانات الاستهلاكية التي لم توازه قط. فان الطاقة الانتاجية الصناعية التي ارتفعت بنسبة ٥٥٪ بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٣ ، وربما بلغت ، في السنة ١٩٥٥ ، ١٩٠٪ من مستواها في السنة ١٩٤١ ، كانت ابعد من أن تستخدم كلها ، ولا سيما في انتاج المواد الاستهلاكية : فهي لم تبلغ سوى نسبة ٧٥٪ في صناعة السيارات وصناعة اجهزة التلفزيون ، و ٥٠ بالمائة في صناعة الأدوات الكهربائية المنزلية ، و٣٠ بالمائة فقط في الصناعة القطنية بفعل انطلاقة المنسوجات الاصطناعية بصورة خاصة . وفي بعض الحقول الهامة ، كالمنسوجات والملابس ، لم يرتفع الانتاج عملياً منذ السنة ١٩٤٧ ، فشملت البطالة ٢,٥٦٤,٠٠٠ عامل . وفي السنة ١٩٥٤ جر حجم المبيعات التي توفر دخول المشترين لمدة طويلة ، وحجم القروض مقابل رهن العقارات ، الى تدني معدل الصفقات وتكديس المخزونات . وفي هذه الاثناء ارتفعت قيمة الأموال الموظفة في الصناعة ارتفاعاً مطرداً ، فزادت الطاقة الانتاجية ، وبالتالي المخزونات التي لن ينقصها سوى ارتفاع عدد المستهلكين وقدرتهم على الشراء .

التوسع الاميركي

كانت الولايات المتحدة « دار صناعة الديموقراطيات » ، فوفرت لكافة الحلفاء، بموجب قانون الاعارة والتأجير، الاسلحة والمنتجات الضرورية للحرب. ولكن البلدان المدينة لم يتوفر لديها ، لتسديد ديونها ، لا دولارات ولا ذهب بكمية كافية ، ولا سلع . يضاف الى ذلك انها كانت كلها بأمس الحاجة الى رؤوس الأموال من اجل الحصول على المواد الغذائية والمواد الأولية والأدوات الضرورية . فأتاحت هذه الظروف

للولايات المتحدة ، بفضل تفوقها المالي الساحق ، احتلال مراكز من المرتبة الاولى في العالم غير الشيوعي .

وبغية تسهيل المقايضات ، اضطرت الولايات المتحدة الى منح قروض للبلدان صاحبة العلاقة بواسطة مصرف التصدير والاستيراد ، وبعد السنة ١٩٤٧ ، بواسطة مشروع مارشال الذي لحظ هبات (٨٠ بالمائة اجمالاً) وقروضاً طويلة الاجل (٢٠ بالمائة) . فارتدى التوسع الأميركي في جوهره من ثم طابعاً مالياً ، وزاد انفاق الأموال في الخارج بعد السنة ١٩٤٩ بواسطة النقطة الرابعة التي أقرها الرئيس ترومان من أجل تنمية المناطق المتخلفة عن طريق انفاق اموال اميركية خاصة .

وهي الصناعة البترولية والمنجمية (معادن غير حديدية) بصورة خاصة ، وصناعة المطاط والصناعات الكيميائية ما اجتذبت رؤوس الأموال الأميركية : في كندا – حيث اشرفت على انتاج النيكل والبترول والفولاذ والالومينيوم والكتان الحجري – واميركا اللاتينية ، ولا سيما البرازيل ومنطقة الكرايبيب (امتصت القارة الاميركية من ثم ٣/٢ الاموال الموظفة) والبلدان الاوروبية (٢٠ بالمائة) وممتلكاتها الافريقية بصورة خاصة ، والشرق الادنى . وفي الشرقين الادنى والأوسط اللذين يمتلكان ٣/٢ احتياطي البترول في العالم ، ساعدت الدولة الاميركية الشركات الاميركية ، ستاندرد اويل ، وسوكوني فاكوم ، وارامكو ، على حصر واقصاء المصالح البريطانية في العراق وايران والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية ؛ وفي اميركا الجنوبية اشرفت الولايات المتحدة على ثلثي الانتاج وثلاثة أرباع التكرير في فنزويلا .

وفي الحقل الجوي ، حيث وقفت الولايات المتحدة موقف الدفاع عن «حرية الاجواء المطلقة» ، اي عن حق التحليق فوق اراضي الدول الموقعة اتفاقات دولية ونقل المسافرين والبضائع اليها ، بصرف النظر عن نقاط الانطلاق والوصول ، أمنت شركات الطيران الاميركية اتصالات مباشرة بكافة بلدان العالم الحر .

مشروع مارشال

ان مشروع مارشال الذي اوحته دوافع انسانية والتصميم على الدفاع عن مفهوم معين للحياة تهدّده الشيوعية ، قد كان كذلك افعل وسيلة لبسط وتدعيم النفوذ الاميركي في العالم واحدى ادوات توسعها الكبرى . فان هذا المشروع المعد لان يمد البلدان الاوروبية ، عن طريق القروض او الهبات ، بالدولارات الضرورية لانتعاشها الاقتصادي ، قد دخل في حيز التنفيذ في السنة ١٩٤٨ ، بعد انشاء منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبية التي ضمت ١٦ دولة غربية . واشترط القانون بعض التدابير « لحماية الاقتصاد الاميركي » : على كل دولة ان تتعهد باستخدام المساعدات الاميركية لتعديل موازنتها وتمكين نقدها ، وللتعاون مع الدول الاخرى الداخلة في المنظمة ، وتسهيل نقل الخامات الضرورية (الكروم ، التونغستين ، الانتيموان ، الخ .) الى الولايات المتحدة . واخضع استخدام المساعدات لمراقبة دقيقة تتولاها ادارة التعاون الاقتصادي – باشراف بعض رجال الاعمال –

التي حق لها مراقبة الادارة المالية والاقتصادية في الحكومات المستفيدة. وفرض القانون على هذه الاخيرة اتفاقات ثنائية تمكن اميركا من الحصول على الخامات النادرة والستراتيجية التي تلتجهـا اراضيها الاقليمية والاستعمارية والتي تشجع توظيف الاموال الاميركية الخاصة في هذه الاراضي. ثم برز هذا الطابع المعتدل التجرد حين انصهر مشروع مارشال في المشروع المعروف بـ«مشروع الامن المتبادل» وارتدى بعد السنة ١٩٥٢ طابعاً عسكرياً بصورة خاصة.

اتاح تطبيقه للحكومات الاوروبية إعادة بناء اقتصادها بالوسائل الحرة الكلاسيكية دونمـا حاجة الى اللجوء الى النظام الموجه والتخطيط اللذين يتعينان على كل اقتصاد متقهقر. فاستطاعت الولايات المتحدة من ثم نشر مبادئها الاقتصادية والسياسية في البلدان التي كاد البؤس وفقدان الامن فيها يتسببان في اثارة اضطرابات اجتماعية ويهددان من ثم مراكز نظام الحكم الرأسمالي بتضييق نطاق ممارسة النظام الحر بانتقال هذه البلدان الى معسكر الشيوعيـــة؛ واستطاعت كذلك تصريف مخزوناتها من المحاصيل غير المبيعة وحل مسألتهـــا الزراعية الخطيرة جزئياً. وأفادت اخيراً من تدعيم تفوقها الاقتصادي، اذ ان القروض والهبات الموفرة للبلدان الاوروبية قد ربطت هذه الاخيرة بالدولة المقرضة.

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان حق رقابة استخـــدام الاموال الذي أولاها إياه قانون مساعدة الدول الاجنبية، قد اتاح للسلطات الاميركية الاشراف على المشاريع الصناعية وابداء الرأي في ملاءمتها وجانب اهميتها (اقتضى عرض مشروع مونّيه عليها)، فتدخلت في انفاق الاموال العامة وتمكنت من مقاومة انشاء مشاريع قد تعيق مشاريع مواطنيها. ولم تشمـــل مراقبتها السياسية الاقتصادية فحسب، بل ميزانيات الدول، اي سياستها المالية ايضاً؛ فاتاحت لها من ثم التدخل تدخلاً مستمراً في السياسة العامـــة للدول المساعَدة. ولما كانت المساعدات «قابلة الابطال حين لا تتفق ومصلحة الولايات المتحدة الوطنية»، فقد كانت منوطـة بانقياد الحكومات.

واخيراً، كانت نتيجة منع تصدير «المواد الستراتيجية» الى الدول الشرقية اشبه بانعـدام العلائق التجارية بين الشرق والغرب وزيادة ارتباط الغرب اقتصادياً بالولايات المتحدة.

. الازمة الزراعية

ان القطاع الزراعي، وهو موضع الضعف في الاقتصاد الاميركي، قد استمر في التأخر اكثر فأكثر؛ فقد تدنى قسطه في الدخل القومي الى ٧٫٢٪ في السنة ١٩٥٠ والى ٥٫٦٪ في السنة ١٩٥٥؛ وفي السنة ١٩٤٧ لم يعمـــل فيه سوى ١٩٪ من مجموع السكان، وفي السنة ١٩٦٢ ٧٫٧٪ فقـط. الا ان الحرب وفترة مـا بعـد الحرب قد اعطتا الزراعة ازدهاراً حقيقياً. فان الانتاج، الذي حرّكه طلب داخلي وخارجي متزايد، قد أدى في الزراعة الى استخدام المزيد من الآلات والاسمدة والمواد المبيدة الحشرات وطرائق تحسين الاصناف. فارتفع عدد آلات كثيرة الى اربعة اضعافه خـلال عشر سنوات. ولكن حركة تجميع الاستثمارات، بالمقابلة، كانت آخذة بالاتساع، بحيث ان المزارع الضامـة

أقل من ٤٠ هكتاراً ، التي كانت تمثل ١٣,٥ ٪ من المساحة المزروعة في السنة ١٩٤٠ ، لم تمثل سوى ١١,٤ ٪ منها في السنة ١٩٤٥ وأقل من ١٠٪ في السنة ١٩٥٥ ، بينما ارتفع معدل مساحة الاستثمارات من ٧٠,٤ هكتاراً في السنة ١٩٤٠ الى ٨٨ في السنة ١٩٥٤ ، والى ١٢٨ في السنة ١٩٩٤ . وهبط عدد الاستثمارات الزراعية من ٥ ٨٩٥ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٣ ٤٧٤ ٠٠٠ في السنة ١٩٦٤ . وقد انتج زهاء ٨٠٪ من كافة المحاصيل الزراعية ٣٣,٧ بالمائة من المزارعين ، بينما لم ينتج الثلثان الآخران سوى ٢٠,٥ بالمائة . واذا ما تطلعنا في ملكية الارض ، لتبين لنا ان ٧٣ بالمائة من المزارعين كانوا ملاكين في السنة ١٩٥٠ مقابل ٦١ بالمائة في السنة ١٩٤٠ ، ولكن ١,٩ بالمائة من بينهم يملكون اكثر من ٤٠ بالمائة من الارض الصالحة للزراعة، و١٣ بالمائة يملكون ٦٥ بالمائة، بينما لا يستثمر ٦٩ بالمائة من بينهم سوى ١٧,٨ بالمائة . وانما قامت في الجنوب والجنوب الشرقي بصورة خاصة الاستثمارات الصغرى الحقيرة حيث اقتصرت المزرعة على كوخ خشبي بسيط ، والقوة المحركة على بغلة واحدة ، بينما قامت في الغرب الاملاك الكبرى المصنعة، « المصانع الريفية » ، حيث يدفع استخدام المزيد من الآلات الى تجميع الاملاك لانه لا يعطي انتاجاً كبيراً الا في الاستثمارات الكبرى. فعجّل ذلك في تفهقر المزارع التي لم يبلغ رقم مبيعاتها السنوية ٢٥٠٠ دولار . وكانت النتيجة ان الثورة التقنية التي بدأت منذ السنة ١٩٣٠ ، وتحسين طرائق الاقراض ، والتمويل والتجارة ، « أدّت الى رأسمالية زراعية جديدة و قوية ، محكوم عليها بتوسع مستمر ، لا يفيد منها سوى عدد مطرد الانحصار من الافراد والمشاريع » (ج. غوتمن) . ومنذ السنة ١٩٦٤ ، أنتج ٣ بالمائة من المزارعين ثلث قيمة كافة الانتاج الزراعي المعد للتجارة .

. استمر الانتاج من ثم في الارتفاع ، ولكن على الرغم من ازدياد الاستهلاك الداخلي والصادرات ، ازدادت مخزونات الحبوب كل سنة ، فبلغت ١٥ مليون طن في السنة ١٩٥٢ ، و٢٤ في السنة ١٩٥٣ ، و٣٨ في السنة ١٩٦١ ، فأصبح الوضع عسيراً لان المخزونات العالية الفائضة عن الحاجة تتكدس سنة بعد سنة .

بغية معالجة هذه الازمة العميقة ، الناجمة عن تضخم الانتاج ، فكر بعضهم بتحسين التغذية القومية . وهذا ما استهدفه مشروع قانون « ايكن » في السنة ١٩٤٨ ، الذي اقترح ان تؤمن لكل مواطن حصة سنوية اساسية تضمن « الصحة الكاملة » ، وان ينظم كذلك التصدير الى مئات الملايين من سكان الكرة الارضية الذين تعنى بهم منظمة التغذية (فاو) . ولكن مشروع قانون ايكن قد رُفض في السنة ١٩٤٩ ، وكان التصدير المجاني عرضياً وغير ذي اهمية . فحد من الازمة الزراعية بتدخل مستمر من قبل الدولة التي اعتمدت سياسة مساندة الاسعار (٧ مليارات دولار في السنة ١٩٥٥) : قروض ، شراء الفائض ، تعويضات عن تخفيض مساحات زراعة الحبوب ، التي لم يفد منها سوى كبار المزارعين ومتوسطيهم . ومنذ السنة ١٩٥٠ انخفضت الدخول الزراعية انخفاضاً مطرداً منتظماً . فبلغت في السنة ١٩٥٥ ادنى مستواها

منذ السنة ١٩٤٢ ، بالرغم من ان الانتاج قد بلغ رقماً قياسيا ، وهبطت قوتها الشرائية بنسبة ٣٤ ٪ منذ السنة ١٩٤٨ .

تدخل الدولة المتزايد

يتضح من ثم ان تدخـــل الدولة كان مستمراً في كافة الحقول . وعلى الرغم من ارتفاع الاسعار خلال الحرب وسهولة تحويل المصانع العسكرية حالت ذكرى الازمة الكبرى دون العودة الى النظـــام الحر القديم . وقد اعرب « قانون الاستخدام » الصادر في السنة ١٩٤٦ عن شاغل الاطمئنان الذي سيطر على كافة الافكار : كل حكومة ملزمة ببعض الواجبات حيال المواطنين . عليها ممارسة صلاحياتها للابقـــاء على « حد اقصى من الاستخدام والانتاج والقوة الشرائية . فدولة النظام الحر خلال العشرينيات قد دخلت التاريخ ، ونحن اليوم امام « نظام اقتصادي يرتكز الى مبدأ الحرية ، ولكنه لا يستقيم ولا يتسع ولا يقوّم عيوبه الا بالافادة من نظـــام تدخلي قوي » (د . فوشيه) . لقد تعود المتعهدون والنقابات العمالية الاعتماد على الدولة ، على غرار المزارعين الذين ما كانوا ليستطيعوا العيش بدون مساعدتها . وقد رفضوا كلهم نظاماً موجها يكون بمثابة تخطيط ملزم ويحرم المتعهـد من حق التقرير ، ولكنهم طالبوا جميعهم بتدخـل يسهل التسليم به . ان الادارات الاقتصادية في الدولة غالباً ما تكون مسندة الى صناعيين وصيارفة مقتنعين بان صوالح الاعمال وصوالح الامة تتطابق مطابقة تامة (« ان ما هو صالح لـ « جنرال موتورز صالح لاميركا ») . يضاف الى ذلـــك ان هناك بداية تخطيط اعلامي : فقد ضمت معظم المشاريع الكبرى دوائر تخطيط معدة في الدرجة الاولى لدور اعلامي . اما تخطيـــط السياسة الاقتصادية فقد تحقق في « التقرير الاقتصادي » السنوي الذي يضعه الرئيس ويوضح الاهداف التي يفرضها اتفـاق الظروف (الاستخدام ، نسبة الزيادة ؛ الاسعار ، ميزان المدفوعات ...) والتي اضيفت اليها ، في وقت متـــأخر ، اهداف يفرضها نظام الدولة وتتعلق بالصحة والتربية الوطنية .

ان هذا الدور تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية ليس الدور الوحيد الذي رأته يتعـاظم ويتسع . فان ميزانية الدولة الاتحادية التي بلغت ٣ مليارات دولار في السنة ١٩٢٩ قد ارتفعت الى ٤٢ ملياراً في السنة ١٩٤٨ حين اخذت موازنة السلم العسكرية تتزايد تزايداً فقط ، كما ان نفقات الاتحاد العامة التي مثلت ٩,٩ بالمـــائة من الدخل القومي في السنة ١٩٢٩ ، قد مثلت ٢٥,٨ بالمائة في السنة ١٩٥٥ . وانشئت ونظمت نهائياً في السنة ١٩٤٩ هيئة موظفين ينعمون بنظام خاص . وفي هذا التاريخ ارتفع عدد الموظفين الاتحـاديين من ٥٧٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٢٩ الى اكثر من مليونين ، وجاوز مجموع العاملين في مصالح الخدمة العامة الستة ملايين . وكان لدى الدولة احتياطي مدني وعسكري من الممتلكات المنقولة يساوي اكثر من ٢٧ مليـــاراً ويشتمل على مليون وسيلة نقل واكثر من ١٠٠ مشروع صناعي وتجـــاري . فألفت « اوسع مشروع مستقل في العالم » بحسب تعبير لجنة « هوفر » .

فـلا عجب ، والحالة هذه ، اذا ما زادت سرعة التطور الذي سبقت الاشارة اليه والذي

اتجه اكثر فاكثر الى احلال العمل الاتحادي محل العمل المحلي ، واذا مـــا حل « نظام اتحادي جديد » ، يحول الولايات الاعضاء الى وكلاء تنفيذ سياسة الاتحاد ، محل النظام الاتحادي التقليدي. وقد تأيدت السلطة الاتحادية نهائياً منذ ان ابطل التفسير الثنائي للتعديل العاشر الذي سبق وغيره قرار المحكمة العليا في السنة ١٩٣٧ . وكان ان هذه الاخيرة ، التي غالباً ما تعدت صلاحياتهـا الاساسية للوقوف في وجه الكونغرس ، لم تعد منذئذ سوى محكمة تنحصر مهمتها في تأويل القوانين وابداء الرأي في مطابقتها للدستور .

امام هذا الطغيان ، اكتفى مجلسا الكونغرس بالتصويت على القوانين – الاطر ، مما افضى الى تعزيز السلطة الرئاسية المطلقة التي لم يتوفق لا حق مجلس الشيوخ بالنقض ولا الرقابة اليقظى الحد منها كما من قبل. ومن اجل مقاومة اتساع صلاحيات الرئيس هذه « ودكتاتورية » ف.د. روزفلت الذي اعيد انتخابه في السنة ١٩٤٤ للمرة الرابعة ، اقر في السنة ١٩٤٧ التعديل الذي حظر اعادة الانتخاب للمرة الثالثة والذي اصبح ساري المفعول في السنة ١٩٥١ .

نظام المجتمع :
ضعف الطبقة العمالية

كانت نتيجة الازدهار العام ، على الرغم من تأخر الانتـــاج في السنة ١٩٤٩ ، والسنتين ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، والقوانين الاجتماعية الموروثة عن « النهج الجديد » ، ابقاء القوة الشرائية في مستوى على بعض الارتفاع . الا ان التفاوت الاجتماعي ما زال كبيراً جداً ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ارتفاع الاسعار وارتفـــاع مستوى المعيشة الذي جعل دخل الـ ٣٠٠٠ دولار في السنة ١٩٥٨ مجاوراً للفقر . فان نسبة الدخول المئوية التي لم تبلغ ٢٠٠٠ دولار والتي كانت ٦٤ بالمـــائة في السنة ١٩٤١ قد هبطت في السنة ١٩٤٨ الى ٢٦٫٥ بالمائة ، والى ١٤٫٩ بالمائة في السنة ١٩٥٧ . اما الدخول التي جـــاوزت ٥٠٠٠ دولار ، والتي لم يحصلها سوى ٤ بالمائة من السكان في السنة ١٩٤١ ، فقد حصلها ٢٦٫٥ بالمائة منهم في السنة ١٩٤٨ و ٣٤ بالمائة في السنة ١٩٥٤ (٤٤ بالمائة من مجموع الدخول) .فيتضح من ثم ان عدد الفقراء الذين يحصلون اقل من ٢٠٠٠ دولار تدنى كثيراً، ولكن ارتفاع كلفـة المعيشة قد ثقلت وطأته عليهم . فان ٥/١ السكان قد عاشوا عند حدود الفقر ، وبقي عدد الاغنياء ضئيلا نسبياً ؛ وما زال التفاوت كبيراً جداً في مستويات المعيشة ، على الرغم من تضاؤله منذ ١٥ سنة ، لا سيما وان معظم الدخول المتوسطة والمرتفعـة هي دخول العائـــلات التي ما كانت لتبلغ هذا المجموع لولا عمـــل عدد من اعضائها (الـ ٣/٢) . وان الـ ٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠ شخص الذين امتلكوا اسهم الشركات المقفلة مثلوا اقل من ٧٪ من مجموع السكان البالغين وتقاضى ربعهم اكثر من ١٠ ٠٠٠ دولار وحصّل ١ بالمائـــة منهم ٤٢ بالمائة من مجموع الربائح . و« يبدو ٢و٠ – ٣و٠ بالمائة من الاميركيين ، كحد اقصى، تقاسموا الفوائـد المالية التي وفرتها الاعمال الكبرى » (و. رايت ملز) . زد على ذلك ان تفاوت الدخول الظاهرة قـــد ازداد بفعل شتى اشكال المكافآت غير الخاضعة للضرائب او الخاضعـة لرسوم ادنى من رسوم الدخول ، ولا سيما بفعل قوائم النفقات التي يتقدم بها مسؤولو الادارات ، والفوائـــد العينية

(سيارات المشروع ، الاجازات المدفوعة ، الرحلات ، محطـــات الاستحمام ، الاشتراك في النوادي الخاصة ، شراء البنزين بموجب بطاقات) ، التي يجب ان يضاف اليهـا طريقة التمويل الذاتي ، التي انقضت ، ولا ريب في ذلك ، الرباتح المدفوعة الخاضعة للضريبة ، ولكنها اتاحت توزيع الأسهم المعفاة منها ، بصرف النظر عن التهرب من الضرائب « الذي سهّله تعقيـد غريب في التشريع ومهارة خبراء الجباية » .

كانت نتيجة كل ذلك مجتمعاً يختلف كل الاختلاف عن مجتمع اوروبا بنظامه وايديولوجيته ؛ فقد بدت القوى النقابية وكأنها تتمتع بقدرة عظيمة ، وضمت اعداداً كبرى ارتفعت من قرابة ٩ ملايين عضو الى قرابة ١٥ مليوناً . اما في الواقع فانهـا لم تضم سوى ٢٥ ٪ من العمال وكانت اعجز من ان تعادل خصومها . اجل لقد نظمت الاضرابات وفازت احياناً برفع الاجور الذي اعاد الاجور الحقيقية بعد ان كاد ارتفاع الاسعار يفقدها قيمتها ، ولكن تدخلاتها في الحيـــاة السياسية كانت متفاوتة الفعالية : ففي السنة ١٩٤٨ اوعزت النقابات بالتصويت للرئيس ترومان ؛ اما في السنة ١٩٥٢ فلم توعز بانتخاب المرشح الديموقراطي ، ولكنها بالمقابلة قامت بدور حاسم في فوز الرئيس كندي في السنة ١٩٦٠ . ويرد ذلك الى ان الحركة النقابية في هذه البلاد ، التي ليس فيها لا حزب اشتراكي (٨٠ ٠٠٠ صوت في انتخابات السنة ١٩٤٤ ، اي ٠،١٢٥ بالمائة من المقترعين) ولا حزب شيوعي ، بقيت منقسمة بين اتحادين لم ينصهرا في اتحاد واحد الا في السنة ١٩٥٥ وبين النقابات المستقلة ؛ انها « لحركة نقابية مصلحية » يديرها موظفون نقابيون يتقاضون اجوراً مرتفعة تشبعوا من مبادىء الحرية وبقوا اوفياء لأحلام المهاجرين الاول الذين اعتبروا الارتقـاء الاجتماعي شأناً فردياً : اعتبروا صوالح التجارة والعمل متكاملة واعتبروا التعاون بينهما ضرورياً ؛ فلم يحاولوا سوى تحقيق فوائد جزئية خاصة وبلوغ اهداف قصيرة الاجل ، بل نفروا من مبدأ الصراع الطبقي .

على ان في الولايات المتحدة طبقات ، ولكن الوعي الطبقي نادر الوجود . فان ازدهـــار البلاد العام ، ونظام التقاعد ، والتأمين على الحيـــاة الذي افاد منه اكثر من نصف الاجراء ، والتأمين ضد البطالة ، والاجازات المدفوعة ، وتحديد مدة العمل الاسبوعي بقرابة اربعين ساعة ، وقيام الاتفاقات الجماعية التي أمنت ، في العديد من المشاريع ، ضد المرض ، وحوادث العمل ، والعمليات الجراحية ، وتوفر المتاجر التعاونية ، ودور التوليد ، والمكتبات ، والمدارس احياناً ، وإقدام شركتي فورد وجنرال موتورز على تعيـــين اجر سنوي ادنى مضمون — وكان من شأن مثلهما هذا ان امتد الى مؤسسات اخرى — ، وارتفاع الاجور الذي غالباً ما عقب ارتفاع كلفة المعيشة ، واخيراً بعض التجانس في اشكال الحياة والملبس ، وفقـــدان وسائل التعبير الخاصة بالطبقة العمالية ، كل ذلك قد اسهم في خلق مناخ غير ملائم لنشوء الصراع الطبقي . ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك التطور الذي حدث في المجتمع الاميركي بفعل ارتفاع عدد المنتمين الى « الطبقة المتوسطة » . فان طبقة صغار اصحاب المشاريع المستقلين في حياتهم والعـــاملين

لحسابهم ، ولا سيما فئة اصحاب المشاريع الريفيين المستقلين ، قد هبطتا عددياً امام توسع حركة تجميع المشاريع ؛ وبالمقابلة احرز القطاعان الثاني (٢٦ بالمائة في السنة ١٩٥٠) والثالث (٥٧ بالمائة في السنة ١٩٥٣ مقابل ٤٠ في السنة ١٩٢٠) نجاحاً وتقدماً كبيرين . كما ان عدد المستخدمين ، والعمال الاختصاصيين واعضاء المهن الحرة ، كان آخذاً في الارتفاع بينما كان عدد العمال غير الاختصاصيين آخذاً في التدني . اجل لقد كان العديد من « ربط العنق البيضاء » اجراء ولم يفضل مستوى معيشتهم مستوى معيشة العمال ، وغالباً ما كان عملهم ، بفعل استخدام الآلات ، شبيهاً بعمل عمال المصانع ، ولكن هذه العناصر المتزايد عددها يوماً بعد يوم قد ألفت ما يشبه بورجوازية صغيرة تحرص على اعتبار نفسها متميزة عن الطبقة العمالية بذهنيتها ونوع معيشتها . لذلك فان شطراً كبيراً من البروليتاريا قد ارتبطت شخصياً بالطبقات المتوسطة ولم تصطبغ بأية صبغة من الذهنية البروليتارية ، بينما خفف ارتفاع مستوى المعيشة من حدة العداء لأصحاب الامتيازات .

على ان تصلباً لا يمكن انكاره قد حدث في موقف الطبقات الاجتماعية . فان سهولة الانتقال من طبقة الى أخرى ، التي كانت كبيرة نسبياً في اوائل القرن ، والتي اتاحت الامكانات المتشابهة بفضلها ارتقاءات كثيرة وسريعة ، قد تضاءلت تضاؤلاً كبيراً . كما ان الدرجات الوسيطة قد تكاثرت بينما تضاءلت امكانات الوصول الى المراكز القيادية . فقد احتل المزيد من الوظائف العليا في الصناعة اناس متخرجون من معاهد مهنية او معاهد هندسة او جامعات . وانتمى نصف ارباب الصناعة الى الطبقة العليا . وبلغت النسبة بين رجال السياسة اكثر من الثلث ، وبات انتقال الوظائف بالوراثة امراً كثير الوقوع يوماً بعد يوم (٥٧ بالمائة بين ارباب الصناعة ، مع العلم ان هذه النسبة اكثر ارتفاعاً في المهن الحرة)، والارتقاء العمودي ابطأ منه في ما مضى، والحصرت التغييرات الوظيفية في الانتقال من الدرجة الدنيا الى الدرجة العليا. ووفر الصناعيون وارباب المهن الحرة ، الذين الفوا ١٠ بالمائة من السكان ، ٧٠ بالمائة من رؤساء المشاريع . فتتضح من ثم النزعة الى تأليف طبقات مقفلة شبيهة بها في اوروبا ، على الرغم من ان الثروة ما زالت هنا ، اكثر من اوروبا ، الطابع المميز للطبقة .

اميركا الاخرى

كان هناك من ثم اميركا محجوبة ، « اميركا الاخرى » ، التي وصفها « ميكائيل هارنغتون » والتي تمثل بين ٢٠ و ٢٥ بالمائة من السكان تقريباً. ان اميركا غير المنظورة هذه هي اميركا الفقراء الذين « لا وجه ولا صوت » لهم ، ولا ينتسبون الى اية نقابة او جمعية اخوية ، وليس لهم اية « كتلة » تدافع عنهم ، ويتجاهلهم رجال السياسة ، ويتضورون جوعاً ، ويفتقرون الى مساكن لائقة (١٢ مليون مسكن من اصل ٥٥ مليوناً اعتبرت في السنة ١٩٥٦ غير صالحة للسكنى)، ويعيشون دون مستوى المعيشة العادي . لقد تألف هذا « العالم السفلي » من العمال الاتفاقيين ، والعمال غير الاختصاصيين ، ومهاجري الزراعة الفصليين ، و « المزارعين » الكثيرين الذين يعيشون حياة بائسة في استثمارات ضيقة جداً او ينزحون الى

المدن (١ ٥٠٠ ٠٠٠ غادروا مزارعهم في الابلاش خلال ١٠ سنوات)، وعمال بعض « المناطق المتأخرة » (عمال المناجم في الشمال الغربي الباسيفيكي ، وفرجينيا الغربية ، وملسوتا) ، والطاعنين في السن المضطرين للاكتفاء بمساعدة المحادية حددت ، منذ السنة ١٩٥٩ ، بـ ٧٠ دولاراً في الشهر بعد سن الـ ٦٥ ، وبعض الاقليات العنصرية : البورتوريكيين ، والمكسيكيين، والزنوج بصورة خاصة . فقد تعاطى هؤلاء الاعمال الدونية واكثر المهن قذارة واقلها دخلا ، وعاشوا في احياء مقفلة شبيهة بالاحياء اليهودية القديمة (في « هارلم » بلغت نسبة الوفيات بين الاطفال ٤٥,٣ بالمائة في السنة ١٩٥٩ ، بينما هي لم تبلغ ١٥,٤ بالمائة في اوخم احياء البيض) . فهم من يعانون من البطالة قبل غيرهم واكثر من غيرهم ، لانهم اول من يسرّحون في ظروف الازمات .

نجمت هذه البطالة عن التقدم التقني ولم تنخفض منذئذ الى اقل من ٤,٣ بالمائة (رقم السنة ١٩٥٤ الذي بات عادياً) . وفي السنة ١٩٥٨ بلغت ٥,١ بالمائة (رقم التأخر الاقتصادي في السنة ١٩٤٩) ، وفي السنة ١٩٦١ ، ٧ بالمائة . وفي اواخر السنة ١٩٦٥ انخفضت الى ٤,٤ بالمائة من مجموع اليد العاملة . فلم يحلّ « المجتمع الميسور » من ثم مسألة اشباع الحاجات الضرورية الاولية لمجموع المواطنين .

التطور المحافظ المتزايد

وهكذا تألفت طبقة موجهة ضئيلة العدد سيطرت على الحياة الاقتصادية وقامت منذ نصف قرن بدور متزايد الاهمية في ادارة البلاد السياسية . فكما قدمت الدليل على ذلك مؤلفات « و. رايت ملز » (النخبة المسيطرة) ، انحدر اوفر الاميركيين ثروة (اولئك الذين يملكون اكثر من ٣٠ مليون دولار)، بنسبة متزايدة ، من الطبقات العليا : ٦٨ ٪ في جيل السنة ١٩٥٠ ، مقابل ٥٦ ٪ في جيل السنة ١٩٢٥ و ٣٩ ٪ في جيل السنة ١٩٠٠ . وحدث الشيء نفسه في وظائف الحكومة الاتحادية الهامة : فبين الشخصيات الـ ٥١٣ التي شغلتها منذ السنة ١٧٨٩ حتى السنة ١٩٥٣ ، لاحظ ملز ان ٦٠ بالمائة انحدروا من اوفر عائلات البلاد ثروة (وهي تمثل بين ٥ و ٦ بالمائة من عدد السكان) وان ٥ بالمائة فقط انحدروا من عائلات العمال وصغار التجار والفلاحين المتواضعين . وقد تكامل امتزاج ادارة الاعمال بالادارة الحكومية تكاملاً متزايداً . ومع عودة الجمهوريين الى الحكم في السنة ١٩٥٢ تألف اكثر من نصف موظفي الادارة الاخيرة من رجال جاؤوا مباشرة من الاوساط المرتبطة شخصياً وماليا بالاعمال الكبرى واختيروا بالتعيين لا بالانتخاب ولم يسبق لهم قط ان تعاطوا السياسة . لقد اصبحت الدولة والاقتصاد ، اكثر من اي وقت مضى ، في ايدي الطبقة نفسها .

فلا عجب والحالة هذه اذا ما تعززت النزعتان الانتهازية والمحافظة واذا ما اهملت روح « النهج الجديد » او حوربت . فان المعارضة العنيدة التي صادفها ف.د. روزفلت وبعض مستشاريه لدى بعض الصوالح الكبرى والقوى المحافظة ، قد استمادت كل قوتها بعد موت

الرئيس . وتشهد المؤلفات الادبية على زوال حظوة هذه « اليسارية » التي احرزت ذاك النجاح العظيم في الثلاثينيات ؛ وهي تعكس تشوش الرأي العام امام زعزعة النظم التقليدية ؛ فحتى في الاوساط الجامعية والفكرية برزت حركة مناهضة للتقدمية عممت الرأي المضاد للمساواة الذي قال به ادباء ومؤرخون من امثال « ت.س. اليوت » و « ارنولد توينبي » ، ودلت على حنين الى حقيقة ثابتة وشغف بما هو مخالف للصواب اذاعتهما كافة وسائل التعبير : السينما ، والراديو ، والتلفزة ، والصحافة طبعاً . فنجم عن ذلك ازدراء حقيقي بالقيم الفكرية في حقل التعليم ، وحذر عميق من كل روح نقدية ورفض البحث في الآراء المقبولة . وهكذا تمادى تأثير جوهريي القرن التاسع عشر ، واولئك الذين ايدوا في العشرينيات عداء الـ « كوكلوكس كلان » لليهود والكاثوليك وتحريم تعليم فلسفة التطور ؛ واولئك الذين قاوموا النهج الجديد الذي سار عليه ف.د. روزفلت بعد السنة ١٩٣٠ ثم اصبحوا انصـــاراً نشاطاً للماكارتية و « مطاردة الساحرات » ، قبل ان يصوتوا لمصلحة « ب. غولدووتر » ويؤيدوا نشاط « جمعية جون بيرتش » . وهكذا وجد جو عزز الانتهازية كما ابان ذلـــك دافيد ريسمن (الجمهور المهمل) ، واحترام السلطات الاجتماعية ، والروح القومية ، والاعتقاد بان الطريقة الاميركية في الحيـــاة اعلى شكل حضاري وبأن الذين يتجادلون فيها يكونون « غير اميركيين» اي خونة بالقوة يجب على قوى الامن مراقبتهم .

على الصعيد الداخلي ، كانت الغلبة لسياسة ثورة اجتماعية : انه انتقام ارباب الاعمال من التشريع الاجتماعي الروزفلتي الذي اقره قانون « فاغنر » في السنة ١٩٣٥ ؛ فالغي هذا القانون بمشروع قانون « هارتلي – تافت » الذي حد من ممارسة حق الاضراب في النشاطات القوميـــة الصالح واعطى الرئيس حق تحريمه في الصناعات الرئيسية . ومن ظواهر هذه الحالة النفسية ، في السنة ١٩٥٢ ، اقرار قانون الهجرة (قانون ماك كارن ـ وولتر) الذي ادخـــل المزيد من الصعوبات على قوانين الهجرة السابقة ، اي على هجرة سكان اوروبا الشرقية والجنوبية . ولكن السلطات الاتحادية بذلت مجهوداً يهدف الى تحسين وضع الزنوج – الذين بـــلغ عددهم ١٧ ٣٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٥٧ – كما يدل على ذلك قرار المحكمة العليا في ١٧ ايار ١٩٥٤ الذي جعل قبول الزنوج الزامياً في كافة المدارس ، ولكنه اصطدم بمقاومة ضارية وظافرة عملياً ابداها السكان البيض في الولايات الجنوبية (قضية « لتل روك ») . بيد ان الزنوج خرجـوا من سلبيتهم ولجأوا الى المظاهرات السلمية والعصيان المدني بغية الفوز بالمساواة الممنوعة عنهم – بالرغم من ورودها في التعديل الرابع عشر للدستور – ووضع حد للتمييز العنصري في المؤسسات ووسائل النقل العامة ، والمدارس والجامعات ، والاحياء المقفلة التي يعيشون فيها . وتوصل عناد الرئيسين كنيدي وجونسون الى اقرار قانون وفر لهم ضمانات هامة لاحترام حقوقهم المدنيـــة (اب ١٩٦٥) ، ولكنه اثار موجة جديدة من اعمال العنف والتقتيل التي استهدفت القـــائلين بالغاء التمييز ، وعيل في الوقت نفسه صبر الزنوج . ثم تخلى عن سياسة اللاعنف حين بدا انهـــا

انتهت الى الفشل ؛ فبرزت حركة « الزنوج المسلمين » الذين قاموا بهجوم معاكس متنصلين كلياً من الثقافة الغربية اليهودية – المسيحية . وكان لهذه الحركة ، بالرغم من قلة عدد الناهضين بها ، جاذب قوي على الجماهير السوداء التي تخلت اكثر فاكثر عن انقيادها كما تشهد بذلك انفجارات الهيجان المخربة والدامية في ديترويت (١٩٤٣) وهارلم ولوس انجلوس في تموز ١٩٦٤ وآب ١٩٦٥ .

الحيـاة السياسيـة

يضاف الى ذلك ان نطاق الجادلات السياسية اصبح اكثر انحصاراً يوماً بعد يوم . فان تدخل الدولة ، وتوجيهها للحياة الاقتصادية ، ودور النقابات ، والتدابير المتخذة لتوطيد الدخول الزراعية ، اي كافة الاستحداثات التي اعتبرت ثورية في زمن النهج الجديد ، لم تكن لتثير منازعة جدية من قبل الجمهوريين منذ ان استمالوا اليهم شطراً من الطبقات المتوسطة والعمالية المتخلقة بالاخلاق البورجوازية ، وشطراً من الزنوج ايضاً . اما الحزب الديموقراطي فلم يتقدم من المنتخبين ، منذ فشله ، بأية فكرة جديدة حقاً . فكانت المسائل التي تناولتها المناقشات مسائل ظرفية : التعريفات الجمركية ، تأثير التجارة الكبرى ، مناهج السياسة الخارجية ؛ فكانت النتيجة إعادة انتخاب الرئيس ايزنهاور في السنة ١٩٥٦ بـ ٥٧و٢٨٪ من الأصوات، بينما هو لم يفز الا بـ ٥٥و٤٪ منها في السنة ١٩٥٢ .

بيد ان فوز كنيدي باكثرية ضئيلة في السنة ١٩٦٠ بدا وكأنه احدث تغييراً في حياة البلاد السياسية . فان الآمال التي بعثها اسلوب ادارته الجديد ، وتأليف وزارته التي ضمت – كما في عهد روزفلت – عدداً كبيراً من رجال الفكر واساتذة الجامعات ، وبرنامج « الحدود الجديدة » الذي انطوى على اصلاحات عميقة بغية ازالة بؤس « اميركا الاخرى » ، والحزم الذي اعتمده الرئيس في مقاومة ملوك الفولاذ والقائلين بالتمييز العنصري في الجنوب رغبة منه في الدفاع عن الزنوج ، قد زالت كلها بزواله . واذا استفاد خليفته ج. لندن جونسون من اكثرية استثنائية تشهد بوجود تيار حرية قوي بمثابة ردة فعل للتيار الفاشستي الطابع الذي تزعمه منافسه « باري غولدووتر » ، فانه قد عاد الى انتهاج سياسة محافظة في الداخل (باستثناء ما يتعلق بحقوق الزنوج) وسياسة تدخل في الخارج تعيد الى الذاكرة عهد « القضيب الطويل » .

فهل كان تجديد الحياة السياسية امراً ممكناً يا ترى ؟ ان النظام الانتخابي الذي يشوه التعبير عن الرأي ، والمؤسسات نفسها قد ساعدت بقوة على الجمود . فان عدد « كبار الناخبين » ، لا يطابق ، عند انتخاب الرئيس ، عدد الاصوات المجموعة : في السنة ١٩٣٦ جمع روزفلت ٩٨٪ من المقترعين بـ ٦٢٪ من الاصوات . وفي السنة ١٩٦٠ فاز جون كنيدي على منافسه بـ ٥٠و١ فقط من المقترعين ، باكثرية ٨٤ صوتاً من اصوات كبار الناخبين . وفي السنة ١٩٦٤، فاز « ج. لندن جونسون » ، باكثر من ٦٠٪ من المقترعين ، بـ ٤٨٦ صوتاً من كبار المنتخبين مقابل ٥٢ صوتاً لمنافسه . وساد انتخاب اعضاء المجالس التشريعية وانتخاب الممثلين كذلك

تباين كبير جداً: فان الاصول المحددة في السنة ١٩٢٩ تعيد آلياً توزيع المقاعد في مجلس الممثلين على الولايات بدالة التغييرات الديموغرافية الطارئة في الاحصاءات العشرية ، ولكن تقسيم الدوائر في كل ولاية – وهو من اختصاص السلطة المحلية دون غيرها – متباين جداً ومؤات – كما في اوروبا – للمناطق الريفية التي لا تقيم فيها سوى اقلية ضئيلة جداً ؛ وهكذا فان المناطق الآخذة بالاستيحاش تمتعت بنفوذ كبير جداً بالنسبة للمناطق الآهلة بالسكان (في كونكتكت تجد دائرة صغرى تضم ١٩١ شخصاً ودائرة كبرى تضم ٨١ ٠٠٠) . وقد استتبع تساوي عدد الشيوخ بين الولايات ، بصرف النظر عن عدد سكانها ، رجحان كفة اقل الولايات سكاناً في مجلس الشيوخ : فان آلاسكا التي لا يمثلها سوى نائب واحد تتمثل بشيخين على غرار ولاية نيفادا التي يبلغ سكانها ٢٨٥ ٠٠٠ نسمة ، وولاية نيويورك التي تضم ١٧ مليوناً. وفي مجلس الشيوخ كما في مجلس النواب تقوم بالدور الأساسي اللجان الدائمة حيث يقضي العرف بان يكون الرئيس ، الذي يتمتع بصلاحيات شبه مطلقة ، لا منتخباً من قبل زملائه ، بل اقدم عضو بين اعضاء اللجنة . فهو من ثم ممتنع العزل عملياً ومستقل عن الذين يجدد انتخابهم بين دورة واخرى ، ويحتل المراكز الشاغرة زعماء الاحزاب . فنحن من ثم امام حكم شيوخ يمارسون نفوذاً راجحاً لانهم احرار في تعجيل المناقشات أو تأخيرها الى ما لا نهاية له . واذا ما اضفنا الى ذلك ان النفقات الانتخابية باهظة وتجاوز مليون دولار لمجلس الشيوخ ، لاتضحت لنا الفائدة الكبرى التي يمكن ان تجنيها من هذا الوضع الفئات النافذة التي باتت مؤسسات رسمية والتي تدافع بكافة الوسائل (الحملة الصحفية ، الافلام ، الاذاعة ، وحتى الرشوة) عن صوالح الدول الاجنبية (كتلة الصين الوطنية ، كتلة تشومي) ، وصوالح التكتلات الاقتصادية (كتلة السكر) .

وأثر التأثير نفسه نفوذ آخر حذر الرئيس ايزنهاور مواطنيه منه في خطابه الوداعي الذي القاه في كانون الثاني ١٩٦١ : « في مجالسنا الحكومية يجب ان نحترز من النفوذ الكبير جداً الذي يتمتع به العسكريون والصناعيون ... فيجب الا نسمح البتة لهذه القوة المزدوجة ان تمس حرياتنا الديموقراطية » . وجلي ان هذه الكلمات تشدّد على المكانة الكبرى التي يحتلها الجيش اليوم في بلاد لم يكن لها قبل السنة ١٩١٧ سوى نواة جيش لا اهمية لها . فان الحرب الباردة ، وفقدان الاستقرار العالمي ، والدور النافذ الذي تقوم به الولايات المتحدة منذ السنة ١٩٤٥ ، وتدخلاتها الكثيرة في « العالم الحر » ، وقواعدها البحرية والجوية وبعثاتها العسكرية الموزعة على كافة القارات ، ودورها البوليسي في مقاومة الشيوعية او ما يعتبر شيوعياً ، والسباق الى التسلّح النووي ، والدفاع عن المصالح الاقتصادية حيثما بدت مهددة بخطر الاصلاحات الاجتماعية ، كل ذلك يفسر اهمية الجيش الذي يخصّ بميزانية ضخمة يغذي قسم منها دعاوة ناشطة جداً ومتعددة الاشكال غالباً ما ترتدي طابع التخويف والوطنية المتطرفة .

يضاف الى ذلك اخيراً ان اهمية طلبيات الدولة في حياة المؤسسات الصناعية ، التي يعمل معظمها للدفاع الوطني ، تحمل هذه المؤسسات على التأثير على الادارة واقامة العلائق بالسلطة العسكرية من اجل الحصول على الطلبيات ، خصوصاً بواسطة العديد من كبار الضباط والقادة

المتقاعدين الداخلين في خدمتها ، وعلى تغذية الحملات التي تظهر اميركا وكأنها مهـــددة بخطر التخريب ، ومن ثم تغذية الروح الوطنية والوطنية المتطرفة وذهنية المحافظة السياسية .

الهبوط الاقتصادي الاخير والتوسع الجديد

هدّد هـذا الاستقرار الخطر الناجم في تموز ١٩٥٧ عن ظهور ازمة اقتصادية جديدة ، هي الثالثة واخطر ازمة منـذ السنة ١٩٤٥. فان التوسع الذي اتاح منذ السنة ١٩٥٣ ارتفاعاً متواصلاً في الدخل القومي والاموال الموظفة ، ومن ثم في الطاقة الصناعية ، قـد أفسح المكان حينذاك لركود واضح المعالم جداً عقبه تأخر بارز منذ تشرين الاول : فلم يبلغ ارتفاع الاستهلاك القومي سوى ١ بالمائة ، وهو رقم لا يوازي الحاجات الناجمة عن التزايد السنوي (الذي يبلغ ٢٧٠٠٠٠٠ شخص) في عدد السكان ، وتدنت ارباح الشركات بنسبة ٣ – ٤ بالمائة عنها في السنة ١٩٥٦ ، وانخفضت مبيعات المخازن الكبرى ، وتكدست المخزونات ، وانخفض معدل الانتاج الصناعي بنسبة ٩ بالمائة في كانون الثاني ١٩٥٨ عنه في كانون الثاني ١٩٥٧ ، وتواصـل الغاء الاستثمارات الزراعية الهامشية ، واستمر عدد المزارع في التـدني ؛ واخيراً ارتفع عـدد البطالين في نيسان ١٩٥٨ الى ٥٠٠٠٠٠٠ ، اي ٦,٧ بالمائة من اليد العاملة الموجودة في البلاد ، وهو رقم لم يُبلغ قط منذ ١٩٤٢ . وكانت اكثر الصناعات تأثراً بالازمة صناعة الفولاذ حيث هبطت نسبة طاقة الانتاج المستخدمة الى ٥٣ بالمائة في شهر آذار من السنة ١٩٥٨ ؛ وتأخرت كذلك تأخراً بيّناً الصناعات الكيميائية (المنتجات العجينية) وصناعات الاجهزة المنزلية الكهربائية ، وصناعـة مواد البناء ، بينما استمرت كلفة المعيشة في الارتفاع . وقد أدّت حدّة اعراض التقهقر هذه الى ظهور « شبح فقـدان الثقة الاقتصادية » ، وتطلبت عـلاج « المرسّخات الآلية » التي باتت كلاسيكية : تدخل الدولة بواسطة تعويضات البطالة ، وزيادة القروض من اجل تأمين حاجات الدفاع الوطني ، والاعمال الكبرى ، وخطط التجهيز ، والمساعدات لتشييد الابنية ...

انفرجت الازمة ، وفي السنة ١٩٦٠ ، دخلت الولايات المتحدة ، التي احرزت أقل تقدم بين الدول الصناعية الكبرى منذ السنة ١٩٥٣ ، في طور ازدهار عظيم لم تعرفه منذ السنة ١٩٢٩ . فان معدل الانتاج الصناعي الذي ارتفع بنسبة ٤,٩ بالمائة خلال السنوات ١٩٦١ – ١٩٦٣ قد ارتفع الى ٧ ٪ في السنة ١٩٦٤ و٨ بالمائة في تموز ١٩٦٥ . ولم تعرف البلاد قط ، منذ ١٩٣٣ – ٣٧ ، فترة نمو متواصل على مثل هذا التمادي . وكان ذلك نتيجة سياسة تدخلية تمشت عليها ادارة كندي التي استهدفت النمو والمحافظة على نسبة نمو مرتفعة بتنشيط التجارة الخارجية وضمان العمل لكافة السكان . وشجّع توظيف الاموال في الصناعة بسلسلة من التـدابير المالية والنقدية وبتخفيف الضرائب ، الخ . ، في الوقت الذي زيدت فيه زيادة محسوسة المساعـدة الاقتصادية للدول غير النامية . فبلغت التجارة الخارجية في السنة ١٩٦٤ مستوى قياسياً اذ بلغ الرصيد الدائن الصافي ٧ مليـارات دولار . الا ان ميزان المدفوعات قد بقي في عجز بفعـل النفقات الحكومية والعسكرية واطراد اخراج رؤوس الاموال الخاصة الموظفة في الخارج ، ولا سيما في بلدان السوق

المشتركة (هولندا ، بلجيكا ، المانيا ، فرنسا) ؛ وهكذا فقد انشأت فروع الشركات الاميركية اكثر من ٣٠٠٠ مصنع نافست الشركات الأصلية نفسها احياناً في العالم وحتى في الولايات المتحدة . وهي الاتجاهات نحو التضخم المالي المتسببة عن ارتفاع الأجور والنفقات غير المنتجة ، « تسلح ، مكافآت تخفيض المساحات الزراعية » ، ما يهدد قيمة الدولار المعتبر اليوم ذا قيمة مرتفعة على العموم .

ما تزال الولايات المتحدة أقوى دول الكرة الارضية ولكن مركز الهيمنة الذي احتلته بعيد النصر الحليف آخذ في التضاؤل يوماً بعد يوم . فان النجاحات التقنية التي حققها الاتحاد السوفياتي قد ارغمتها منذ اليوم على إعادة النظر في سياستها الخارجية التي أمنت دفاعية . واذا ما أضيفت هذه النجاحات الى تجدد بناء اوروبا الاقتصادي ، فانها تهددها – في اجل بعيد – بصعوبات شبيهة بصعوبات البلدان القديمة .

الفصل الثالث

اوروبا الغربية واليابان

حين وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها ، كانت اوروبا الغربية في حالة يرثى لها . فان اقتصادها كان اكثر تلفاً وزعزعة منه بعد الحرب السابقة ، وهبط معدل الانتاج الصناعي في فرنسا وبلجيكا وهولندا الى ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ بالمائة من مستواه قبل الحرب ، وفي المانيا الغربية الى ٣٤ بالمائة . وتدنى انتاج الحبوب ، واتلف اكثر من نصف وسائل النقل او اصيب باضرار كبرى . وفي بعض المناطق عرفت اوروبا المجاعة ، وفي كل مكان تقريباً عرفت بؤساً حقيقياً . وانفدت المخزونات والمؤن . وخلال ست سنوات لم تجدد اية آلة ولم يشيد اي بناء ، بل على نقيض ذلك درست كافة الآلات بسرعة بينما اقفلت اسواق اوروبا التقليدية وتعودت المحاء العالم الاخرى الاستغناء عنها . واخيراً تبدل نظام المقايضات تبدلاً عميقاً بحيث ان الدول ، التي كانت من قبل دائنات العالم ، اضطرت لتصفية اموالها في الخارج واستدانة مبالغ طائلة : لقد انتهت الى الافلاس .

قبل السنة ١٩٤٠ ، لم يكن تفوق الولايات المتحدة ساحقاً بعد ، وبالرغم من ان اوروبا لم تعد سوى المركز الصناعي الثاني في العالم ، فانها قد بقيت المركز التجاري الاول . ففي السنة ١٩٤٥ كان الانهيار كاملا في الحقل التجاري والمالي ، وعلى الرغم من اعادة بناء سريعة ، فان تأخرها سيزداد يوماً بعد يوم . ويرد ذلك في السنة ١٩٤٥ ، الى ان البيئة التاريخية التي بنيت فيها قوتها قد تغيرت في اتجاه اكثر معاكسة لها منه بعد السنة ١٩١٨ . وليست روسيا وحدها بعد اليوم ما اخذت تتخلص من نفوذها الاقتصادي كما في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، فاوروبا الشرقية جمعاء وجزء من اوروبا الوسطى لم يعودا مستودعاً لحاجاتها من المنتجات الغذائية والمواد الاولية . ومنذ السنة ١٩٤٩ ، اصبح للصين الشاسعة الاطراف ، والمستعمرات المتحررة ، كالهند واندونيسيا ، سياسة اقتصادية لا تهتم الا بصوالحها الخاصة . ولم تعد هذه البلدان مدينة لاوروبا ، لا بل رغبت كلها رغبة متزايدة الوضوح في استخدام خاماتها الخاصة وتنظيم نقلها البحري وغيره . وغالباً ما صادرت الحكومات رؤوس الاموال الاجنبية وابطلت

امتيازات المشاريع الاجنبية . وفي مناطق ما وراء البحر التي ما تزال مخضعة، وفي آسيا وحتى في افريقيا، وفي بلدان الشرق الاوسط النصف مستعمرة ، هددت الحركات القومية المكاسب التي تحققهـا اوروبا من استثمار الثروات الطبيعية . اما تفوق الولايات المتحدة الاقتصادي فقد اصبح ساحقاً .

الحاجات المتناقضة

كان لزاماً اعادة بناء كل شيء في اوروبا ؛ والحال خلفت الحرب إرثـاً ثقيـلاً تناقضت ردود فعل الرأي العام حوله تناقضاً لا شعورياً . فمن جهة اثارت وطأة الاقتصاد الموجه ، والتقنين الذي فرضه « اقتصاد الحاجة » ، استياء كبيراً لا في اوساط الصناعيين بسبب الحد من سلطتهم في عملهم وفي أوساط التجار فحسب ، بل في أوساط المستهلكين الذين تضايقوا في عاداتهم وحرموا مـا يرغبون في ابتياعه أيضـاً . فكان هناك من ثم توق شامل الى العودة الى الحرية ، والغاء الرقابات الادارية المختلفة والتحديدات . وبرزت في الوقت نفسه رغبة مماثلة في العودة الى الحرية الفردية ، الى حرية الفكر والتعبير التي عطلت في البلدان المخضعة للنازية ، والتي حددت تحديداً متبانياً في البلدان الحرة بفعل الرقابة والتشريع الحربي . فبدا النظـام الاقتصادي الحر والنظام السياسي الحر من ثم متضامنين ، ولكن الفوضى الاقتصـادية والاضطراب السياسي اللذين قادا المانيا ، قبل السنة ١٩٣٣، الى النازية وقادا الدول الحرة، بعد السنة ١٩٣٩ ، الى الهزيمة ، قد خلقا رغبة في نظام اقتصادي وسياسي لا تكون فيـه المصلحة الشخصية القاعدة السائدة ؛ واظهر اختبار الأزمة والحرب ان المنافسـة الحرة غير المحدودة والسعي وراء الكسب غالباً مـا يضران بالمصلحة الوطنية، وان قوة الدولة وحدها قادرة على استثمار كافة موارد البـلاد في سبيل المصلحة العامة ، وان هذه الاخيرة تقضي بأن تسند الى الجماعة رقابة قطاعات الاقتصاد الرئيسية . وأثارت ذكرى ضائقة العمال والفلاحين ابان الازمة الرغبة في نظام يؤمن العمل للجميع ويبعد عن الناس كابوس الخوف وعدم الاطمئنان ؛ « العمل للجميع في مجتمع حر » ، هذه كانت الصيغة الـتي توجز نظرية «بفردج» الذي أحدثت خطته ، وقد أقرهـا البرلمان البريطاني في ايام الحرب ، دوياً عميقاً جداً . وعلى الصعيد السياسي طالب كل من فكر بالاصلاحات الواجب ادخالهـا على النظام البرلماني بسلطة تنفيذية قوية قادرة على فرض الانحناء أمام المصالح الكبرى ، وباعادة تنظيم الاحزاب ، وتجديد البشر والاساليب تجديداً كاملاً .

وهكذا وجدت في البلدان المحررة حديثاً على ايدي « المقاومة » رغبات في نظـام شبيه بالاشتراكية لا يتفق كثيراً والنظـام الاقتصادي الحر ، وفي تنظيم لا تكون فيه الديموقراطية شكلية فحسب . امـا في الواقع فسيكون فشل هـذه الابتغاءات كاملاً ، لأن اعادة بناء اوروبا ستتم في اطار النظام الاقتصادي والسياسي القديم .

١ – التطور الاجتماعي

النزوحات البشرية في اوروبا

انضاف الى الدمار المادي الذي خلفته الحرب، والخسائر الفادحة بالارواح التي سببتها، مثار آخر للصعوباب، هو تجدد النزوحات البشرية التي لم تبلغ قط مثل هذا الاتساع منذ قرون العهد الميلادي الاولى ، والتي غيرت وجه اوروبا تغييراً هاماً (الشكل ٢٣) .

إبان العمليات الحربية بالذات ارغم ملايين البشر على النزوح بفعل النفي (البولونيون ، اليهود ، الاوكرانيون، الروس) ونقل اسرى الحرب والعمال للقيام بالاعمال الالزامية ، وسياسة « الارض المحرقة » واخلاء المناطق من السكان اخلاء منظماً. ومن جهة ثانية، انتهت الاتفاقات التي عقدها هتلر في السنة ١٩٣٩ مع ايطاليا والاتحاد السوفياتي الى نقل الاقليات الالمانية في التيرول والبلدان البلطيقية... الى الرايخ . ثم اقصى الالمان عن الالزاس – لورين اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فرنسي ، وادى دخولهم البلدان البلقانية الى فرار العديد من اليوغوسلافيين ويونانيي اقليمي مقدونيا وتراقيا الذين ضمتهما بلغاريا الى اراضيها واحلت فيهما مستعمرين بلغاريين محلهم. وفي رومانيا كذلك نزح ٢٠٠ ٠٠٠ روماني عن ترانسلفانيا الشمالية و١١٠ ٠٠٠ عن دوبرودجا الجنوبية ، بينما نزح ١٦٠ ٠٠٠ مجري عن ترانسلفانيا الجنوبية . وقد قدّر « كوليشر » باكثر من ٣٠ مليون اوروبي، يدخل في عدادهم المدنيون الفارون امام الغزو ، عدد المنقولين والمشردين والمنفيين بين تاريخ اندلاع الحرب واوائل السنة ١٩٤٣ . وبعد ذلك جر انسحاب الجيوش الالمانية معه اللاجئين الالمان من « الشرق » ، وروسيا البيضاء ، والبلدان البلطيقية ، وبولونيا (١١٠٠ ٠٠٠) ، وبلدان جنوبي شرقي اوروبا ، لانهم كانوا يخشون انتقام الشعوب التي تسلطوا عليها واستغلوها . وقد تم الجلاء اثناء انسحاب الجيوش ، في ظروف صعبة جداً ، في الثلج والزمهرير ، سيراً على الاقدام او في شتى وسائل النقل ، صفوفاً طويلة على الطرقات . فهذا ما حدث فعلاً لـ ٣٥٠ ٠٠٠ الماني كانوا في القرم واوكرانيا واجلوا الى بولونيا الغربية وما لبثوا ان نزحوا نحو الغرب امام التقدم السوفياتي . وهذا ما حدث كذلك لـ ٢٠٠ ٠٠٠ الماني كانوا في رومانيا ، وللألمان الذين كانوا في يوغوسلافيا ، وهنغاريا ...

لم يكن النزوح بسبب الحرب من نصيب الالمان وحدهم . فان الكاريليين – ربما بلغ عددهم ٢٥٠ ٠٠٠ – الذين فروا الى فنلندا في السنة ١٩٣٩ خلال الحرب الفنلندية الاولى ، قد عادوا في السنوات ١٩٤١ – ١٩٤٣ الى كاريليا اثناء الحرب الثانية ، ثم فروا مرة اخرى في السنة ١٩٤٤ . وارغم كذلك عشرات الوف الفنلنديين والنروجيين الى الابتعاد عن ميادين المعارك في لابونيا. ولجأ اسوجيو استونيا و ٦٥ ٠٠٠ انغري الى السويد وفنلندا. واضطر كذلك الى الفرار نحو الغرب الفلاحون الاوكرانيون والروس الذين ما كانوا ليستطيعوا البقاء في مناطق الحدود ، و « المتعاونون » مع الالمان الذين خافوا من تأدية الحساب ، والرومانيون الذين استوطنوا

ترانسلفانيا حديثاً ، ورومانيو بوكوفينا وبسارابيا ، وربما بلغ مجموعهم ٧٠٠ ٠٠٠ . وكذلك في الغرب دفعت الجيوش الحليفة المتقدمة امامها الألمان المقيمين في البلدان المحتلة و « التعاونيين » الفرنسيين والبلجيكيين والهولنديين ...

اوقف سيل اللاجئين الآتين من الغرب بسرعة . اما سيل اللاجئين الآتين من الشرق فلم يكن من اليسير ايقافه . فان ملايين الالمان الفارين من الشرق قد لحق بهم سيـــل آخر . وفي مؤتمر بوتسدام تخلى الحلفاء كلياً عن سياسة حماية الاقليات التي انتهجت في معاهدات ١٩١٩ — ١٩٢٠ والتي أمكن تقدير مدى فشلها . وقادهم الخوف من مطالبة ايطاليا بالاقاليم الايطاليـة اللغة والسكان ومن انبعاث الحركة الجرمانية الشاملة الى اعتماد سياسة تقضي بان ينقل الى المانيا الالمان الموجودون في بولونيا (٣ ٥٠٠ ٠٠٠) وتشيكوسلوفاكيا (٢ ٥٠٠ ٠٠٠) والنمسا وهنغاريا . فنقل زهاء ٩ ٥٠٠ ٠٠٠ لاجيء لا موارد لهم تقريباً الى المانيا التي انخفضت مساحتها بنسبة ٢٥ بالمائة . وعقـــدت اتفاقات بـــين الاتحـــاد السوفياتي ورومانيا ويوغوسلافيـــا وتشيكوسلوكيا وهنغاريا بغية تبادل اقلياتها او اقله تسهيل عودة مواطنيها . ومن جهة ثانية احتل قرابة مليوني تشيكي وسلوفاكي الاقاليم التي غادرها الالمان . ووطنت بولونيا في الاقاليم الالمانية التي استولت عليها في الغرب ، وكانت شبه خالية من السكان ، ٣ ملايين فلاح بولوني ، بينما استقبلت اكثر من مليون بولوني من الاقاليم الواقعة الى الشرق من خط كورزون التي اصبحت سوفياتية ، وانتقل زهاء ٧٠٠ ٠٠٠ اوكراني بغية استيطان اوكرانيا .

في يوغوسلافيا غادر استريا اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ ايطالي ، واجريت مفاوضات مع هنغاريا لتبادل السكان ؛ وبالمقابل وصل ٢٠ ٠٠٠ يوغوسلافي من مقدونيا و ١٠ ٠٠٠ من بلغاريا . وفي الاتحاد السوفياتي ، استوطن الجمهورية القومية الارمنية ٦٠ ٠٠٠ ارمني جاؤوا من مختلف انحاء الشرق الاوسط ، ولكن الـ ٤٠٠ ٠٠٠ الماني المقيمين في جمهورية الفولغا المستقلة قد نقلوا بتدبير اتخذته السلطات حرصاً منها على سلامة البلاد ، واتخذت التدابير نفسها بعد الحرب في اربع جمهوريات مستقلة تقيم فيها اقليات غير سلافية بسبب تعاونها والالمان : تتر القرم ، الكلموك ، التشنشين — انغوش ، الكبرد البلقار (وقد بلغ مجموعهم ٥٦٠ ٠٠٠ شخص تقريباً) الذين نقلوا الى آسيا الوسطى وحل محلهم فلاحون روس . وهم الفلاحون الروس كذلـك من استوطنوا الاقاليم المحتلة او المستردة في الغرب ولا سيما بروسيا الشرقية القديمة .

ارتدى معظم هذه التنقيلات ، التي ربما تناولت ٢٥ مليون شخص ، طابعاً نهائيـــاً ؛ وبدّلت تبديلاً كلياً خريطـــة توزيع الاعراق في اوروبا الوسطى والشرقية التي لم تتبدل منذ اواخر القرون الوسطى . فنقلت بعيـــداً نحو الغرب حدود استيطان السلافيين ، من روس وبولونيين ، على حساب الفنلنديين والبلطيقيين ولا سيما الالمان ، وحـــدود اليوغوسلافيين بعض الشيء على حساب الايطاليين . وكانت النتيجة ان المستعمرات الالمانية في اوروبا الشرقيـــة والجنوبية الشرقية ، التي كانت تؤلف جالية مزدهرة ونافذة من ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ الماني بين البلطيق

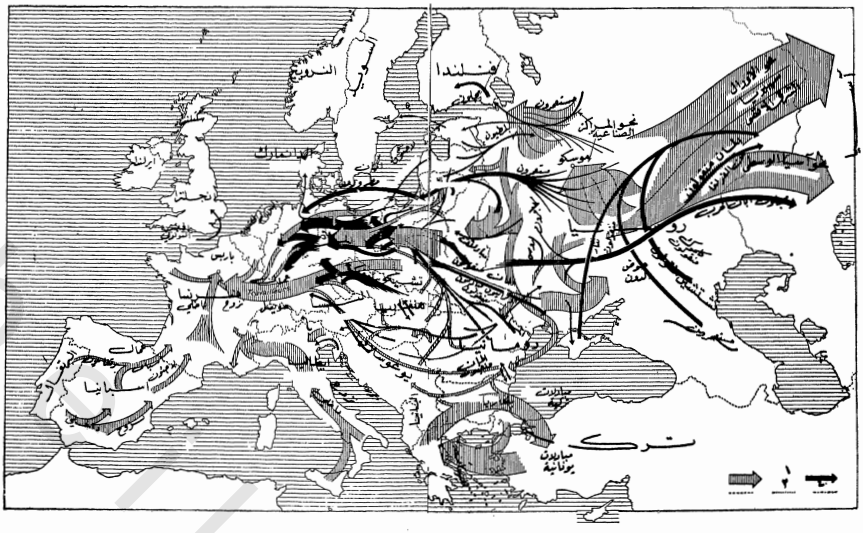

الشكل ٢٣ ـ الهجـــرات الأوربية بين ١٩١٨ و ١٩٥٠

١ ـ نزوحات بين الحربين العالميتين، ٢ ـ نزوحات خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، ٣ ـ حدود ١٩١٨، ٤ ـ حدود ١٩٤٦، ٥ ـ حدود بين قسمي ألمانيا.

obeikandl.com

obeikandl.com

والبحر الأسود وبين الكربات والغولغا ، والتي يعود تاريخ بعضها الى القرن الثاني عشر ، قد صفيت تصفية نهائية خلال سنوات معدودة .

تجمع العدد الأكبر من هؤلاء اللاجئين (١٠ ملايين) في المانيا الغربية ، وقد أثار وجودهم مسائل صعبة من حيث التكيف وفاقاً للبيئة الجديدة وللحياة الاقتصادية . وتوجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك اللاجئون ، او « الاشخاص المرتحلون » الذين ما زال بعضهم في النمسا وايطاليا وبريطانيا العظمى . فهؤلاء يؤلفون جمهوراً ينيف على المليون شخص نزحوا مخيرين أو مكرهين منذ السنة ١٩٣٩ : اسرى حرب لم يعودوا الى بلدانهم ، عمال مدنيون من غير الألمان ساروا على أثر الجيوش الالمانية ، لاجئون من بعد الحرب ، وقد جاء معظمهم من اوروبا الشرقية : بولونيون « سبق ان انخرط منهم ٠٠٠ ١٦٠ في جيش انـدرز » ، بلطيقيون ، اوكرانيون ، يوغوسلافيون ... من المتعاونين والالمان ، او اعضاء الطبقات الحاكمة القديمة ، الذين لم يرغبوا في العودة الى بلادهم بعد ان اصبحت شيوعية ، او اليهود الخائفين من اعداء السامية ، الخ . لقد تعهدتهم منظمة الامم المتحدة التي اصطدمت بمقاومة الدول الراغبة عن قبول المهاجرين ، فشكلوا طيلة سنوات عدة عنصراً يثير القلق والارتياب في اوروبا المضطربة والمنقسمة .

مسألة الهجرة الاوروبية

لقد زالت امكانية المهاجرة . وهناك في اوروبا اربع بلدان عجزت عن تأمين المعيشة لسكانها الزائدين عن طاقتها الاسكانية : اليونان ، ايطاليا ، المانيا الغربية ، هولندا . وقد بلغ مجموع هذه الزيادة في اوروبا وحدها بين ٣ و ٤ ملايين شخص لا يجدون مكاناً لهم في اقتصاد بلادهم ويرتفع عددهم كل سنة بفعل زيادة الولادات على الوفيات . وكانت المهاجرة داخل اوروبا محدودة وغير ذات شأن . الا ان المهاجرة الى ما وراء البحار ، التي توقفت عملياً منذ السنة ١٩٣٠ ، قد استؤنفت مجدداً في السنة ١٩٤٧ . فسافر كل سنة ، بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥١ ، زهاء ٠٠٠ ٤٦٠ شخص ، جلهم من « الاشخاص المرتحلين » ، بفضل القانون الخاص بهؤلاء الذي سمح في السنة ١٩٤٨ بدخولهم الى الولايات المتحدة دونما تقيد بالانظمة المرعية . الا ان منظمة اللاجئين الدولية التي كانت تشرف على تسفير « اللاجئين المرتحلين » قد الغيت آنذاك ، ولم يسمح قانون ماك كارن – وولتر ، الذي عمل به في اواخر السنة ١٩٥٢ بقبول سوى ١٥٤,٠٠٠ مهاجر سنوياً ، اي قرابة ٣٠,٠٠٠ في السنة من البلدان الاوروبية المكتظة بالسكان ، ولكن عدد المهاجرين بلغ ٢٥٣,٠٠٠ في السنة ١٩٥٨ التي انتهى فيها العمل بقانون استثنائي لمساعدة اللاجئين .

بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥١ قبلت كندا بدخول ٧٦,٠٠٠ مهاجر في السنة ، أما اوستراليا التي بدلت سياستها حيال المهاجرة تبديلاً كلياً ، فقد استقبلت ٥٣,٠٠٠ مهاجر اتوا من اوروبا ، ولكن الافتقار الى الاموال والصعوبات الاقتصادية قد ادت الى تخفيض هذا العدد

منذ السنة ١٩٥٢ . ولم تستقبل منهم دول اميركا اللاتينية ، البرازيل والأرجنتين وفنزويلا والشيلي ، سوى عـدد ضئيل جداً . ففي كل مكان اصطدم اتساع الهجرة الاوروبية بعراقيل خطيرة : خوف من فقدان التوازن الاجتماعي والعنصري في بلاد المهجر ، رقابة سياسية شديدة جـداً ، تعذر استيعاب المهاجرين في المؤسسات الراهنة ، حاجة الى الاموال التي تتيح ادخالهم في اقتصاد البلدان غير النامية ، لان بـلدان المهجر باتت ترغب في المتخصصين في الادارة والاعمال لا في اليد العاملة . ولم يبق هناك سوى تيار هجرة واحد ، ولكنه محدود بطبيعته الدينية ، اعني به تيـــار هجرة اليهود الى دولة اسرائيل . وربما قدر بـ ٤,٥٠٠,٠٠٠ شخص عدد الذين غادروا اوروبا بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٥٢ . وبالمقابلة ادى تحرر المستعمرات الى عودة زهاء مليوني فرنسي وبلجيكي الى اوطانهم .

النظـام الاجـتماعي

كاد نظام المجتمع لم يتغير قط ، لا بل ازداد التباين بين المستفيدين من اجور ودخول محدودة ثابتة من جهة ، وبين المنتجين والمشرفين على توزيع السلع من جهة اخرى . وزاد التجمع الصناعي وتقدم التصنيع نسبياً من اهمية المشاريع التي تقدمت تقدماً كبيراً ، ولا سيما بفعل تقدم الاسعار على الاجور . ويصح هذا القول في فرنسا حيث ارتفع عدد الاجراء بعض الارتفاع ـ منتقلاً من ٦٢ الى ٦٤٪ من السكان العاملين بين ١٩٤٦ و ١٩٥٤ — ولكنهم تقاضوا اجوراً تمثل ابداً النصيب نفسه من الدخل القومي ، بينما ارتفعت قيمة المواد الاستهلاكية وطالت مدة العمل . اما ارتفاع الاجر الاجتماعي بالنسبة للاجر المباشر (الذي هبـــط من ٨٦٪ من المجموع في السنة ١٩٣٨ الى ٧٧٪ في السنة ١٩٥٣) فقد ادى الى توزيع اجور موافق لارباب العائلات على حساب العمال الآخرين . « تعمل الطبقة العمالية عملهـا وكأنها تعاونية كبرى معدة لان تتيح لأقل العمال حظوة تربية اولادهم » .

ويصح هذا القول كذلك في ايطاليا : امـــام طبقة غنية جداً وقليلة العدد ، يعيش جمهور الشعب حياة فقر متدنية المستوى جـــداً . فالصناعيون والملاكون العقاريون الذين أفادوا من ارتفاع الاسعار ومن التضخم ، والارستوقراطية التي ما زالت ، بفضل قاعدتها العقارية المتينة ، القوة الرئيسية في المجتمع (اذ ان العائلات النبيلة القديمـــة لم تحتفظ في اي بقعة من اوروبا ، باستثناء اسبانيا والبرتغال ، بامتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية مثل هـذا الاحتفاظ الكـــلي) يؤلفون طبقة عليا تستفيد من نظام جبائي خفيف الوطأة جداً (لا تمثل ضريبة الدخل سوى ١١ بالمائة من المداخيل ، وهناك مجال واسع للغش) . اما الطبقات المتوسطة التي افلسها التضخم المالي فقد انفقت اموالهـا المدخرة ، وسدت في وجه ابنائها سبل العمل . فهناك بطالة حاملي الشهادات لان المهن الحرة ووظائف الدولة كانت في زحمة من اهلها ، بالرغم من ضآلة الرواتب التي كانت ادنى منها في السنة ١٩٣٨ بصورة جليـــة وفي المناطق الجنوبية ، عـــاش المجتمع الريفي بأجمعه ، من ملاكين صغـار (١,٥٠٠,٠٠٠ عائلة في اراض تتراوح مساحتها بين نصف هكتار و٥ هكتارات) ومزارعين وعمال زراعيين ، في جو يسيطر عليه القلق وعدم الاطمئنان .

وأتاحت سرعة ارتفاع السكان للملاكين التوفق أبداً الى استخدام عمال بأجر ادنى من الاجر القانوني. وكثيراً ما شوهد هنا اولئك « العمال » الذين ينتظرون سحابة ايام كاملة في شوارع القرية وساحتها مجيء احد المستثمرين ليختار بينهم واحداً او اثنين بسبب حاجته الى « يوم عمل » كان اجره ١٥٠ ليراً في السنة ١٩٥٤ !

كان البؤس من ثم شديداً جداً . وفي السنة ١٩٥٣ اظهر التحقيق الذي اجرته لجنة فيغورلتي البرلمانية ان مستوى معيشة ربع السكان تقريباً (١١ مليون نسمة) كان متدنيا او متدنيا جداً، اي ان نصفهم كان يعيش في الاكواخ الخشبية او المغـــاور او المرائب او السقائف ، والنصف الآخر في ابنية مكتظة بالسكان ؛ وان ٥٠٪ كانوا يرتدون الخراق والرثاث ، واكـثر من ٥٠ ٪ لم يستهلكوا لا لحومـاً ولا سكراً ولا نبيذاً ؛ وان هذه الفئة البائسة لم تؤلف سوى ٦ بالمائة من سكان ايطاليا الشمالية ، ولكنها جاوزت نصف سكان الجنوب ونصف سكان الجزر .

وفي المانيا حيث استهدفت سياسة الوزير اهرارد توظيف الاموال بفائدة مرتفعة جـــداً وتنشيط حركة الصادرات ، ابقيت الاجور متدنية جداً بحيث ان ٦٤ بالمائة من السكان تقاضوا في شهر ايار من السنة ١٩٥٠ اجراً لم يبلغ ٢٥٠ ماركاً في الشهر وتقاسموا ٣٥,٦ بالمائة من مجموع الدخل ؛ وان ١ بالمائة من العمال و ١٥ بالمائة فقط من المستخدمين تقـاضوا اكثر من ٤٠٠ مارك في الشهر ، بينما تقاسم ٢,٣ بالمائة من السكان ١٦,٥ بالمائة من مجموع الدخـــل بدخول شهرية تفوق ١٠٠٠ مارك . زد على ذلك ان المانيـا الغربية لم تعرف اي اصلاح زراعي ، اذ ان بضعة آلاف هكتار فقط قد اعيد توزيعها ، وان حل « المشاريع » الكبرى التي تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية وصول هتلر الى الحكم ، لم يؤد الا الى انقـاص التجميع الصناعي العمودي . وان الرغبات المترددة في تأميم الصناعات الاساسية لمصلحة المجموع في القطاع البريطاني ، التي ابداها حزب العمال في السنة ١٩٤٥ ، قد اصطدمت بالمعارضة الاميركية . فسرعان مـا عاد المسؤولون القدماء عن الاقتصاد الى مراكزهم القيادية ، وما استعاد الملاكون القدماء ممتلكاتهم . واستؤنفت عمليتا التجميع والصهر ، ولا سيما في الصناعات الفولاذية حيث شجعتها ادارة الوحدة الاوروبية للفحم الحجري والفولاذ .

في بريطانيا العظمى ، اعتمدت سياسة اجتماعية متلاحمة تؤمن للجميع حداً ادنى من الدخل وتضمن العمل لكافة السكان وتوفر الخدمات الاجتماعية ، كخدمات الضمان الاجتماعي والادارة الصحية ، كما اعتمدت بصورة خاصة سياسة جبائية صارمة فرضت ضرائب تصاعدية على الدخول الكبرى والمتوسطة ، فأدت هاتان السياستان الى الحد من التفاوت الاجتماعي حداً اقوى منه في اي بلاد غربية كبرى .

ان دخول رأس المال الذي مثلت في السنة ١٩٣٨ ٢٢,٦ بالمائة من مجموع الدخل ، لم تعـــد لتمثل في السنة ١٩٥٠ سوى ١٤ بالمائة قبل اقتطاع اية ضريبة . وارتفعت الدخول المختلطة (اي دخول الذين يعملون ويديرون في الوقت نفسه رأسمال استثمارهم : التجارة ، المشاريع الزراعية ،

الصناعيون اليدويون ، المهن الحرة) من ١٢ الى ١٢,٣ بالمائة . اما دخول العمل ، واعني بها الاجور والمرتبات التي تضاف اليهـــا « الدخول الاجتماعية » : الضمان الاجتماعي ، التعويضات العائلية ، معاشات الشيخوخة والتعويضات عن حوادث العمل ، والمساعدات المرضية ، فقـد ارتفعت من ٥٩,٧ بالمائة الى ٦٦,٧ بالمائة . فقد حدث من ثم انخفـــاض كبير في دخول رأس المال (٣٠ بالمائة) ، وزيادة في الدخول المختلطة ، وزيادة كبرى في دخول العمل (٣٦ بالمائة) . فهل يعني ذلك ان الحكومة العمالية قد قامت والحالة هذه « بثورة صامتة » واعادت النظر في توزيع الدخول ؟

قطعاً لا ، اذ ان معظم الخدمات الاجتماعية المشتركة الجديدة قد امتنهـــا زيادة الضرائب المفروضة على الطبقات الفقيرة ، في حال ان الثروات الطائلة بقيت طائلة . لا بل ان جمع الاملاك في ايد قليلة العدد قد بات اكثر بروزاً منه في عهد لويد جورج الذي احتج عليه بحدة . فقد قدّر في السنة ١٩٤٧ بأن ١ بالمـــائة من السكان البالغين كانوا يملكون نصف الثروة القومية ، و ١٠ بالمائة يملكون الـ ٤/٥ . لقد حققت حكومة العمال « الدولة المزدهرة » ، وتوفقت حسب تعبير كروسمن ، « الى تحديد المرحلة الاخيرة من مراحل قرن تخللته اصلاحات المجتمع الرأسمالي وتنظيمه ، ولكنها لم تفتح قط عهد الاشتراكية » .

انطلاقة القطاعين الثاني والثالث

ما زال التفاوت الاجتماعي بارزاً على العموم شأنـــه في العهود السالفة ، ولكن تطورات الاقتصاد استتبعت توزيع السكان توزيعاً جديداً بين مختلف قطـــاعات النشاط ، وتحول النظام الاجتماعي تحولاً تدريجياً .

منذ زمن بعيـد ، أدى اعتماد الآلات في الأرياف الى نزوح واسع مطرد السرعة الى القرى ، في البلدان القديمة التصنيع ، كالولايات المتحدة ، كما في البلدان القليلة التطور اقتصادياً ، كبلدان اوروبا الشرقية حيث كان اكتظاظ الأرياف بالسكان سبباً هاماً من اسباب البؤس الشديد . اجل لا يرد هذا النزوح الى اعتماد الآلات دون سواه ، اذ ان استثمار المستعمرات قد رحل عن الوطن الام الى المستعمرات جزءاً من انتاج المواد الغذائية او الخامات الصناعية النباتية الأصـــل ، بينما جمع من المستعمرات جزء من اليد العاملة اللازمة للأعمال الشاقة ، او غير الصحيـــة ، او البالغة الصعوبة . الا ان انكماش القطاع الاول (زراعة ، احراج ، صيد) ، بحسب تصنيف « كولن كلارك » ، قد لوحظ في كافة البلدان ، بينما اتسع القطاعان الثاني (الانتاج الصناعي ، المناجم ، النقل) والثالث (كل ما تبقى) . ففي الولايات المتحدة زاد عدد المستخدمين بنسبة ٤٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٤٠ ، بينما لم يرتفع عدد العمال الا بنسبة ٢٧٥ بالمائة . وفي فرنسا كان هناك ١٠ مستخدمين مقابل ١٤٥ عاملاً في السنة ١٩٠٠ ، ومقابل ٧٦ في السنة ١٩٣١ ، ومقابل ٤٧ في السنة ١٩٤٨ . وهبطت نسبة السكان العاملين المستخـدمين في القطاع الاول ، بين السنة ١٩٢٠ والسنـــة ١٩٤٠ ، من ٣٦,٣ بالمائـة الى ١٧,٦ بالمائة (وحتى الى ١٦ بالمائة في السنة

١٩٥٠) في الولايات المتحدة ؛ ومن ٦٫٨ بالمائة الى ٤٫٨ بالمائة في بريطانيا العظمى ؛ ومن ٤٠٫٣ بالمائة الى ٢٨٫٨ بالمائة في السويد ؛ ومن ٤١٫٥ بالمائة الى ٣٥٫٦ بالمائة في فرنسا . اما القطاع الثاني فقد تأخر بعض الشيء في الولايات المتحدة : ٣٣٫٤ بالمائة و٣١٫٤ بالمائة (وهبط الى ٢٦ بالمائة في السنة ١٩٥٠ ، وفي بريطانيا العظمى : ٤٥٫٧ بالمائة و٤٥٫٥ بالمائة ، بينما استمر في التقدم ببطء في البلدان التي لما تصنّع سوى تصنيع محدود كالسويد (٣٠٫٨ و٣٥٫٦ بالمائة) وفرنسا (٣٠ و٣٠٫٩ بالمائة) . واما القطاع الثالث الذي استقبل كل من ليس له محل في عمل الارض او في المصنع ، فقد انتقل من ٤٠٫٣ بالمائة الى ٥١ بالمائة (و٥٧ بالمائة في السنة ١٩٥٠) في الولايات المتحدة ، ومن ٤٥٫٧ الى ٤٩٫٧ بالمائة في بريطانيا العظمى ، ومن ٢٨٫٩ بالمائة الى ٣٥٫٦ بالمائة في السويد ، ومن ٢٨٫٥ الى ٣٣٫٥ بالمائة في فرنسا .

يرد ذلك الى ان تقنيات الانتاج تستتبع احداث وظائف عديدة ذهنية الطابع . ويشمل هذا القطاع الثالث من جهة ثانية نشاطات عديدة منتجة بصورة غير مباشرة من حيث انها تحسن ظروف العمل : التعليم ، الخدمات الطبية والاجتماعية ، الخدمات العامة ، المصارف ... او توجهها : الفنيون ، موظفو ادارة المشاريع ، وكذلك النشاطات التجارية و« الخدمات » ، كالتمثيليات مثلاً ، وجهازاً اعلانياً موّزعاً ايضاً (غالباً ما يكون طفيلياً ، ولا سيما في فرنسا) يفرضه الانتاج الكبير ، الذي يجند لخدمة صغار التجار الكثيرين جداً جمهوراً من الجوّالين التجاريين والوسطاء والمعلنين . ويجب ان ندخل فيه كذلك ابناء الوطن الام الذين يقيمون في المستعمرات حيث يمارسون وظائف ادارية وتوجيهية .

رأت كافة البلدان من ثم اتساع قطاعها الثالث وانكماش قطاعاتها المنتجة . وتوقف نمو الطبقة القروية والعمالية عددياً بينما ارتفع عدد المنتمين الى الطبقات الاجتماعية في حين انها لا تنتج انتاجاً مباشراً .

ليس من الصعب استخلاص النتائج السياسية لاتساع القطاع الثالث وانخفاض عدد عمال القطاع الأول انخفاضاً نسبياً. فان تحليل السلوك السياسي الذي يسلكه هؤلاء «الاطواق البيضاء» ، مستخدمين كانوا ام موظفين مرؤوسين ، يكشف القناع عن طابع التناقض في ردود فعلهم : فهم بورجوازيون صغار انتهازيون يجانبون في عملهم الطبقات الموجهة التي يحلمون بالتشبه بها ، أو أقله تمثيل اولادهم بها ، ويقتبسون ازياءها ، ويقرأون صحفها ، وبها — أقله في المشاريع الخاصة — ترتبك ترقيتهم ، فيرغبون في الانضمام الى الطبقة المسيطرة ، ولكنهم في الوقت نفسه عمال مستغلّون واصحاب مطالب يمكن مقارنتهم بالعمال من حيث تدني اجورهم (وهي ادنى من اجور العمال اليدويين في اغلب الاحيان) وظروف العمل التي فرضها عليهم اعتماد الآلات المتزايد . لقد دخلوا صفوف البروليتاريا باعداد كبيرة بفعل التطور الاقتصادي والتقني ، فشعروا انهم بورجوازيون صغار تارة وعمال تارة اخرى . فنحن لعمري امام بروليتاريا حقيقية ، ولكنها خلو من الوعي الطبقي ، وسريعة التأثر بسبب ضعف تربيتها السياسية وميولها الى نفوذ

الصحافة الكبرى . وهي تقوم بدور سياسي متعاظم يوماً بعد يوم وتسلك الاتجاه المحافظ نفسه الذي يسلكه الصناعيون اليدويون وصغار التجار الشاعرون شعوراً غامضاً بانهم ضحية التطوّر الاقتصادي .

٢ – التطور الاقتصادي

عرف اقتصاد « المشروع الحر » ، بصورة عامة ، منذ السنة ١٩٤٥ ، انتشاراً سريعاً تخللته بعض الازمات حدثت في السنة ١٩٤٩ حين انجزت عملية إعادة البنـــاء ، وفي السنة ١٩٥٢ – ١٩٥٣ حـــين توقف الانتاج الوفير الذي اوجبته الحرب الكورية وطرأ التأخر الاقتصادي الاميركي .

التطور العـــام

خلافاً لما حدث في القرن التاسع عشر أو في الفـترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، لم يعرف العالم ، منذ السنة ١٩٤٥ ، ازمات كـــبرى خانقة ذات طابع دوري . فخلال هذه السنوات العشرين تقدم الاقتصاد تقدماً متفاوت السرعة ماراً بمراحل توسع وتأخر ، على ان مراحل التـــأخر كانت « فترات توقف في الارتفاع » لا فترات هبوط حقيقية . وفي رأي « جان مارشال » ان علماء الاقتصاد يعتبرون ان الازمـــات الكبرى الشبيهة بأزمة السنة ١٩٣٠ والازمات التي تدوم ثلاث سنوات واكثر لم تعد ممكنـــة الحدوث » . ويرد ذلك الى التطور العميق الذي طرأ على الانظمة العامة للاقتصاد الغربي .

ان المحافظة على النظام العام ، والحرص على تجنب الازمات الاجتماعيـــة وتوزيع الدخل القومي على مختلف الفئات الاجتماعية ، قد فرضا على الحكومات واجب تأمين العمل والرفاهية للجميع بواسطة اقتصاد يختلف توجيهاً وتخطيطاً وينمو نمواً منتظماً . فعليها من ثم مراقبة تغير الفرص عن كثب واستخدام « المثبتات » . زد على ذلك من جهة ثانية ان ذوي العلاقة : فئات المستخدمين ، ونقابات العمال والمستخدمين ، وجمعيات المزارعين ، قد تضامنوا وألفوا تكتلات قوية النفوذ ، وبات بوسع الشركات الكبرى ، التي ألفت اتحادات واسعة ، والتجمعات الماليـــة التي كانت تشرف على مشاريع كثيرة ، التأثير على الحكومـــات تأثيراً قوياً . وكان لدى المشاريع والحكومات كلها دوائر مراقبة متخصصة تحلل يوماً فيومـــاً وضع الاسواق وتراقب الميزان التجاري ، وتوجه الاقتصاد ، كما كان بمقدورها ان تلجأ على الفور الى عـــدد من هـــذه المثبتات . وفي كل مكان – باستثناء المانيا الاتحادية ، حيث لم يسيطر سوى التخطيط الخاص – انتهجت التخطيط انتهاجاً متفاوتاً . فحتى في الولات المتحدة ، كما سبق ورأينا ، حيث تمتـع الاحرار الجدد بنفوذ قوي وشنوا هجمات معاكسة قوية على كل تدخل ، استخدمت الحكومـة الاتحادية ، في لجنة مستشاري الرئيس الاقتصاديين ، وفي لجنة البيان الاقتصادي المختلطـة لدى الكونغرس ، خبراء كثيرين اسندت اليهم مهمة درس الفرص . واخـــذت بريطانيـــا العظمى بدورها رسمياً بالتخطيط في السنة ١٩٦٥ .

في عداد هذه المثبتات يدخل تحديد القروض الممنوحة لهذا الفرع أو ذاك من فروع النشاط (هذه هي احدى وسائل محاربة التضخم المالي بتخفيضها الارباح وبارغامهـــا المستخدمين على رفض زيادات الأجور) ، وتصدير الذهب او النقود الاجنبية ، ورفع الرسوم الجمركية بغيـــة توقيف انخفاض سعر النقد الذي ينجم عن العجز في الميزان التجاري . يضاف الى ذلك تشجيع توظيف الاموال بتخفيض الضرائب ، والمحافظة على مستوى الاسعار بالمكافـــآت والتخزين ، وتحديد بعض الانتاجات ، والتأثير على التوسع اما بزيادة وامـــا بتخفيض النفقات الادارية والثقافية الرسمية والنفقات المتعلقـة بالقطاع المؤمم . واستطاعت المشاريع المجموعة من جهتها ان تقاوم الانخفاض مقاومة اجدى بانتهاج خطة آخذة بالانتشار ، اعني بها اللجوء الى ادخـار شطر هام من الارباح والى التمويل الذاتي . أما الاجراء فكانوا بمأمن نسبي من هبوط هام يطرأ على مستوى معيشتهم بفضل الفوائد التي أمنتها لهم القوانين الاجتماعية : الاجازات المدفوعة ، معاشات التقاعد ، تحديد الاجور بموجب اتفاقات جماعية ، الاجر غـــير المباشر المتقاضى عن طريق الضمان الاجتماعي والتعويضات العائلية ، وتعريفة الحد الادنى ، الخ.

استلزم هذا الجهاز المعقد عدداً كبيراً من الخبراء الاكفاء ، القادرين على ان يؤمنوا تأمينـاً فعالاً مراقبة دقيقة على مختلف فروع الاقتصاد : الاقراض ، الانتـــاج الزراعي والصناعي ، اهمية اليد العاملة نوعاً وكماً ، وضمان تنسيقها ونموهـــا المتوافق . والحال تمتع هؤلاء « الرؤساء الفنيون » ، الذين اصبح دورهم رئيسياً في المجتمع المعـــاصر ، بنفوذ عظيم (تفسره كفاءتهم وخبرتهم) على الحكومات التي اضطرت ، شاءت ام أبت ، الى العمل بآرائهم وتنفيـــذ مقرراتهم .

العوامل الجديدة

ارتدت هذه الانطلاقة طوابع جديدة ترد الى التغييرات الطارئة عـلى التوزيع الجغرافي للمنتجات الكبرى وعلى نظام التجارة العالمية. فنحن نرى من جهة ان الدول المنتجة المواد الاولية الاساسية: (الهند، اوستراليا ، كندا ، الارجنتين) قد خفضت صادراتها لان استهلاكها قد ازداد بازدياد عدد سكانها وحاجـات تصنيعها . كما ان الدول المستوردة المواد الاولية والمواد الغذائية قد خفضت استيرادها على كل حال لانها اخذت تنشط الانتاج الداخلي ، ولان التحسينات التقنية اتاحت اما توفيرها اكثر من ذي قبل واما استخدام منتجات اخرى بديلة. ونرى من جهة ثانية ان التجارة العالمية توزعت قطاعات متباينة الحصرية : لقد حدث انفصال يكاد يكون تاماً بين البلدان الشيوعية والبلدان الرأسمالية ، بينما اصبحت المقايضات في داخل كل كتلة ناشطة جداً ؛ كما حدثت انفصالات - اقل عمقاً ، ولكنها على جانب كبير من الاهمية - بين المناطق النقدية المختلفة : مناطق الدولار ، والسترليني ، والفرنك الفرنسي والبلجيكي ، والفلورين ، والاسكودو وبلدان الاتحاد الاوروبي للمدفوعات . فتألفت ٣/٥ الصادرات العالمية تقريباً في السنة ١٩٥٣ من مقايضات في داخل مناطق المقايضة الثلاث الرئيسية : البلدان الشيوعية ، منطقة الدولار ، منطقة الاتحاد الاوروبي للمدفوعات ؛

وجرى ٥/١ المقايضات بين المناطق الثلاث ، ومثل الـ ٥/١ الاخير تجارة انحاء العالم الاخرى.

اعادة البناء

سهّل اعادة البناء واقع مزدوج هو ان قسماً كبيراً من الصناعة انتج قبل الحرب انتاجاً اقل من طاقتها الى حد بعيد، ولا سيما في الصناعات الثقيلة والمنجمية، وكذلك في الصناعات التي تغذي التصدير : المواد الكيميائية، الصوف، الخ.، وان الطاقة الصناعية قد ازدادت في كل مكان بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٥ ، حتى في المانيا حيث اقتطعت التعويضات – التي تمثل ٥٪ من طاقتها الانتاجية – من الصناعات المجهزة خير تجهيز التي لم تتضرر بفعل الغارات الجوية ؟

وقد جرت بأسرع مما كان منتظراً وفي وقت اقل منه بعد الحرب السابقة ، بالرغم من ان التدمير كان اكثر تخريباً وشمولاً . يضاف الى ذلك ان تحويل الصناعات الحربية قد كان ايسر مما امكن تصوره . فمنذ آخر السنة ١٩٤٨ – اي اقل من اربع سنوات بعد توقف العمليات الحربية – استطاعت اوروبا الغربية بلوغ مستوى انتاج ما قبل الحرب . وفي أواخر السنة ١٩٤٩ بلغت مستوى الصادرات نفسه .

هو تدمير ودروس معدات النقل ما اثار اكبر الصعوبات في عملية اعادة البنـاء . ففي السنة ١٩٤٧ نفسها ، ما زالت قاطرات ومقطورات السكة الحديدية ادنى عددا منها في السنة ١٩٣٩ بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٥ بالمائة ، وما زال محمول الاسطول النهري سوى ٤/٥ محموله مـا قبل الحرب . اما خسائر الاسطول التجاري فكانت اكثر فداحة ايضاً : ٢٤ مليون طن من اصل ٤٤ ، ولم يعض منها جزئياً سوى ابتياع السفن وبناء السفن الجديدة . فان الاسطول الاوروبي قد انخفض في السنة ١٩٤٥ الى ثلثيه في السنة ١٩٣٩ . فكان من ثم على عملية اعادة البناء تحمل عبء ثقيل هو دفع اكلاف الشحن للاسطول الاميركي . واخيرا كانت الابنية الخاصة والعامة قد دمرت بنسبة ٢٠ بالمائة في المانيا ، و ٦ الى ٩ بالمائة في بلجيكا ، وهولندا، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، و٥ بالمائة في ايطاليا. فلا عجب من ثم اذا ما كانت آثار الحرب في هذا القطـاع ، الذي يمثل اموالا ضخمة ، اكثر عمقاً واطول ديمومة ، لا سيا وان توقف حركة البناء ابان الحرب قد اضاف الى الخراب حاجة اخرى. فكان عدد المساكن الواجب تشييدها ٥٠ مليون مسكن، اي ١٦ بالمائة من مجموع المساكن العام .

لقد يسرت اعادة البناء القروض والهبات التي قدمتها الولايات المتحدة ولا سيا تنفيذ مشروع مارشال ، والطلب الذي اوجدته الحرب الكورية ونفقات التسلح . وقـد اعيقت في بعض البلدان بعدم استقرار الاسعار وبالتضخم المالي الذي لم يوضـع له حد في فرنسا الا في السنة ١٩٥٢ بعد تخفيض الفرنك في السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٩ الذي رفع قيمة الدولار من ٤٣٫٦٠ في السنة ١٩٢٩ الى ١١٩٫١٠ ، ثم الى ٣٥٠ فرنكاً ، وفي ايطاليـا حيث ثبت سعر الليرة في السنة ١٩٤٧ بـ ٠٫٥/١ من قيمته في السنة ١٩٣٨ . وفي المانيا الغربية حيث اتاح الاصلاح النقدي للاقتصاد ان ينطلق في السنة ١٩٤٨ من اسس سليمة .

كانت اعادة البناء اكثر تباطؤاً عند المهزومين ، في المانيا واليابان اللتين ابدى المنتصرون رغبتهم في اقتلاع جذور قوتها العسكرية . واذا كانت المشارع المعدة اثناء الحرب لجعل المانيا دولة زراعية بحتة لم تعد واردة ، فان التصميم على نزع الاسلحة منها ومن اليابان قد حمل على اقرار تخفيض طاقة انتاجها الصناعي بنسبة ٥٠ بالمائة من مستواها في السنة ١٩٣٨ : فليس بعد اليوم من صناعة بنزين ومطاط تركيبي ، ومن مواد مشعة ، وقد خفضت الصناعة الكيمائية الاساسية الى ٤٠ بالمائة (من مستواها في السنة ١٩٣٦) ، وانتاج الفولاذ الى ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ طن . وان معدل الانتاج الصناعي الذي كان ٣٣ (بالنسبة لمستواه في السنة ١٩٣٨) في السنة ١٩٤٦ ، لم يبلغ سوى ٥١ في شهر حزيران من السنة ١٩٤٨ . وفي اليابان لم يبلغ في شهر آب من السنة ١٩٤٧ سوى ٤٠٫٥ بالمائة من مستواه في ١٩٣٠ — ١٩٣٤ . ولكن النهضة بدأت في ١٩٤٧ — ١٩٤٨ حين قررت الولايات المتحدة تحويل المهزومين الى حلفاء على الاتحاد السوفياتي ودشنت « التطور العكسي » الذي اعاد تسلح من نزع سلاحهم واعاد لهم طاقتهم الصناعية وعززها .

تقدم الانتاج الصناعي

منذ منتصف السنة ١٩٤٠ حتى اواخر السنة ١٩٥٢ ، ادى تجدد التسلح الى ارتفاع الانتاج بسرعة ؛ ولكن الهبوط حدث منذ السنة ١٩٥٢ ، حين اتضح ان العمليات العسكرية في كوريا سوف تبقى محدودة . الا ان الازمة التي حدثت في الولايات المتحدة في ١٩٥٣ — ١٩٥٤ لم تؤثر تأثيرا يذكر على الاقتصاد الاوروبي الذي دخل ، بعد السنة ١٩٥٣ ، مرحلة توسع على نطاق كبير . اما اليابان فقد بلغت منذ السنة ١٩٥١ ، بفضل الحرب الكورية ، مستوى انتاجها في السنوات ١٩٣٠ — ١٩٣٤ . فان ضعف المراقبة وسخاء الاقراض قد شجعا انتاج المواد الاستهلاكية ، ولا سيما السيارات ، وتشييد الابنية ، وتوظيف الاموال . فليس ثمة من تأخر الا في الصناعات النسجية التي تراجعت امام الخيوط الاصطناعية وامام اقفال الاسواق التدريجي في افريقيا والشرق الادنى حيث كانت منافسة اليابان والهند ناجحة بفعل تدني الاجور فيهما . اما زيادة الانتاج الصناعي والزراعي والمنجمي بين السنة ١٩٤٠ والسنة ١٩٥٤ فقد جاوزت ٤٠ بالمئة كمّاً ، وكانت منذ السنة ١٩٤٨ اسرع في اوروبا الغربية منها في الولايات المتحدة ، وانما عوض عنها جزئياً بارتفاع عدد السكان وبتبابن تقدمها ، من حيث ان جزءاً كبيراً من اوروبا الحرة قد ضم مناطق غير نامية كايطاليا الجنوبية واسبانيا والبرتغال واليونان . يضاف الى ذلك انها اختلفت باختلاف البلدان ، فكانت اكثر تباطوءاً في فرنسا مثلاً حيث لم ترتفع بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٥٤ الا بنسبة ١٨ بالمائة ، بينما ارتفعت بنسبة ٦١ بالمائة في بريطانيا العظمى ، و ٧٠ بالمائة في ايطاليا ، و ٨٦ بالمائة في المانيا ، و ٩٩ بالمائة في هولندا (و ١١١ بالمائة في الولايات المتحدة) . وكانت نهضة المانيا الغربية سريعة جداً منذ السنة ١٩٤٨ : فان معدل انتاجها الصناعي قد انتقل من ٧٩ في هذا التاريخ الى ١٥٠ في السنة ١٩٥٢ والى ١٧٦ في السنة ١٩٥٤ ، كما ان نصيبها من

الانتاج الصناعي الاوروبي ، الذي كان بنسبة ٢٠ بالمائة في السنة ١٩٣٨ ، وهبط الى ٨ بالمائة في السنة ١٩٤٧ ، قد ارتفع في اواخر السنة ١٩٥٠ ، فاحتلت الاسواق الخارجية مرة اخرى ، وبات المارك احد اقوى نقود اوروبا. وهي الصناعات المعدنية والميكانيكية (٦٠ بالمائة) ، والصناعات الكيميائية – بما فيها مصافي البترول – ما احرزت اكبر تقـــدم وما بلغت اعلى الارقام بالنسبة لمستواها قبل الحرب ؛ وتضاعف انتاج الكهرباء خلال عشر سنوات بينما استقر انتاج الفحم الحجري وارتسم فيه اتجاه نحو التراجع .

بعد السنة ١٩٥٠ ، تواصلت انطلاقة الانتاج الصناعي بسرعة : فان معدل التقدم السنوي ، في العقد السادس ، قد اختلف في اوروبا بين ٧،٤ بالمائة في المانيا الغربية و ٢،٥ بالمائة في المملكة المتحدة ، و ٦ بالمائة في النمسا وايطاليا ، وبين ٤،٢٥ و ٥،٢٥ في سويسرا وهولندا وفرنسا ، وبين ٣ و ٣،٧٥ بالمائة في النروج والسويد والدانمارك وبلجيكا. ولكن السنة ١٩٦١ التي رأت اقتصاد الولايات المتحدة يخرج من الازمة وينطلق انطلاقة جديدة ، تشكل نهاية التقدم السريع في صناعة بلدان اوروبا الغربية . وقد اختلف التطور باختلاف البلدان : فاحتفظت المانيـــا الغربية وحدها بمعدل تقدمها المرتفع (٧ بالمائة في اوائل السنة ١٩٦٥) ، بينما لم يبلغ معـدل تقدم فرنسا سوى ٣،٣ بالمائة فقط ، بفعل خطة الاستقرار وتحديد القروض وتجميد الاسعار . اما التقدم الايطالي فقد طرأ عليه هبوط كبير بفعل الازمة التي حدثت في اعقاب الانتخابات التي كانت نتائجها مؤاتية لـ « منفذ الى اليسار » : ارتفاع الاسعار ، تهريب رؤوس الاموال ، عجز في ميزان المدفوعات . فكان ذلك نهاية « المعجزة الايطالية » التي ترد في الدرجة الاولى الى وفرة اليد العاملة الضئيلة الاجـــور ، وكانت النهضة في السنة ١٩٦٥ بطيئة ومترددة . اما بريطانيا العظمى ، التي كانت عنصر الاختلال الرئيسي في مدفوعات اوروبا الغربيـــة ، فكان معدل الزيادة فيها ابطأ منه في كافة الدول (٢،٤٥ بالمائة) ، وميزان مدفوعاتهـا في عجز ، ونقدها مهدداً ابداً .

يرد هذا الوضع الى تدني الطلب من خارج اوروبا ، بحيث اصبحت زيادة الاستهلاك آنئذ العامل الاول بين عوامل التقدم . ولكن العائق الرئيسي كان الحاجة الى اليد العاملة (ولا سيما المتخصصة) قبل نقصان الطاقة الانتاجية لانها هي كانت السبب الاول في ارتفاع الاجـــور والاسعار الزراعية ، الذي لم يلبث ان بلغ نسبة عالية في المانيا وايطاليا وجاوز تقدم الانتاجية الى حد بعيد . فقد صادفت في الزمن زيادة في الاحتياط النقدي ، واسهمت من ثم في زيادة التضخم . ومع ارتفاع الانتاج احرز تجمع المشاريع تقدماً سريعاً جداً ، بغية مواجهة المنافسة في الدرجة الاولى ، في البلدان التي تحققت فيها فكرة السوق المشتركة تحققاً بطيئاً . وقـد تم التجمع عن طريق الانصهار ، وانشاء فروع مشتركة ، واقامة علائق مالية على جانب كبير من التعقيد : زهاء ٩٠٠ علاقة بين المشاريع الفرنسية المئة التي جاوز رأسمالها مليار فرنك في السنة ١٩٥٨ (تمثل ٦٠ بالمائة من امـــوال الشركات المسعرة اسهمها في المصفق والمستخدمة

٠٠٠ ٧٠٠ عـــامل) ، و ٦٧٧ بين المصارف التجارية الفرنسية الاثني عشر وحدها ... ثم اتسعت الحركة . فتحقق بين السنة ١٩٦١ والسنة ١٩٦٤ مائتا انصهار بين المشاريع الصناعية الكبرى الـ ٥٠٠ في المانيا الاتحادية . وفي السنة ١٩٦٤ حقق ٣٤،٠ بالمائة من المشاريع (الصناعية والتجارية) الفرنسية ٥٠،٩ بالمائة من مجموع المبيعات ودفعت ٥٤،٩ بالمائة من الاجـــور . وبالرغم من ذلك كان التجمع في اوروبا اقل تقدماً منه في الولايات المتحدة ، اذ ان اهم مشروع الماني لم يأت في السنة ١٩٦٤ الا في المرتبة التاسعة والعشرين في لائحة المشاريع الصناعية العالمية الكبرى ، واهم مشروع ايطالي في المرتبة الثامنة والثلاثين ، واهم مشروع فرنسي في المرتبة الخمسين .

نجم عن ذلـك انخفاض سريع في عدد مشاريع الصناعة اليدوية المستقـــلة والمؤسسات الصناعية المستخدمة اقل من ٥٠ اجيراً. وفي فرنسا ، حيث نعلم ان المشاريع الصناعية والتجارية الكبرى اقل عدداً واقل شأناً منها في الولايات المتحدة او في المانيا ، لم يرتفـع ، بين احصاءي السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٦٢ ، سوى عدد المشاريع المستخدمة بين ٥٠ و ٢٠٠ اجير (١٥،١ بالمائة) واكثر من ٢٠٠ اجير (١٢ بالمائة) ، بينما زال من الوجود ٠٠٠ ٨٤ مشروع صناعـــة يدوية و ٠٠٠ ٤٣ مؤسسة صناعية تستخدم بين اجير وعشرة اجراء .

الوضع الزراعي

كان التقدم بطيئاً بصورة عامة بعد السنة ١٩٤٩ حين بلغ الانتـــاج الزراعي مستواه قبل الحرب. فان المعدل السنوي الذي بلغ ١٠ بالمائة بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٩ قد هبط بعد ذلك الى ٧ بالمائة ثم الى ٢ بالمائـة (في ١٩٥٢ — ١٩٥٣) . فتكاد الزيادة توازي من ثم زيادة مجموع عـدد السكان ، بالرغم من ان المساحـــة المخصصة للانتاج الزراعي قـــد انخفضت منذ السنة ١٩٣٨ بنسبة ٢ — ٣ بالمائة . وقد اعاض تحسن الانتاج من انخفاض المساحات المزروعة بفضل استخدام المزيد من الاسمدة ومن الآلات الزراعية (جرّارة لكل ٢٠ هكتاراً من الأراضي الزراعية في المملكة المتحـــدة وسويسرا ، ولكل ١٤٠ هكتاراً في فرنسا ، و٢١٠ هكتارات في ايطاليا) ، ولكن الاموال الموظفـة في الزراعة كانت اقل شأناً الى حد بعيد من الاموال الموظفة في قطاعـــات الاقتصاد الاخرى : ٧٥،٠ بالمائة في المملكة المتحدة ، ٤٢،٠ بالمائة في المانيا ، ٣٥،٠ بالمائة في بلجيكا ، ٣٤،٠ بالمائة في فرنسا ، ١٣،٠ بالمائة في ايطاليا ، واستقر الانتاج في مستوى لم يتبدل تبدلاً يذكر . الا ان تنظيم الزراعة الاوروبية ، المتباين تقدماً ، غالباً ما اعاقه عجز العمال عن شراء ما يريـدون ، ووجود ملايين صغار الملاكين الذين كانت املاكهم اضيق من ان تؤمن لهم طيلة ايام السنة عمـلاً منتجاً ، والذين افتقروا الى الاموال اللازمة لتنظيم استثمارها ، فحدوا من الانتاجية والتقـدم الاجتماعي .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الزراعة الغربية لم تضمن الازدهار الا لجزء من مزاوليها . فبالاضافة الى قلة العمل ، وبالتالي الى قلة الاستخدام ، اللذين ولدا بؤساً حقيقياً احياناً ، ليس

من شك في وجود املاق لا جدال فيه بين الفـــلاحين ، ناجم عن الفرق الكبير بين الدخول الزراعية والدخول الصناعية وعن انخفاض اسعار البيع بالجمـــل . ومرد ذلك الى ان نصيب الزراعة الاجمالي في البلدان الصناعية ذات الدخل القومي المتزايد ، اخذ في التدني يوماً بعد يوم (هبط من ٣٥ الى ١٢ بالمائة من الدخل القومي في فرنسا بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٦٠) ، بحيث انخفض معدل مستوى معيشة الفلاحين انخفاضـاً كبيراً بالرغم من انخفاض عـــددهم انخفاضاً كبيراً ايضاً . وقد افضى هذا الانخفاض في مستوى المعيشة بالنسبة له في المدينة الى انحدار طبقي حقيقي والى امتعاض عام سببه « شعور بالحرمان والحيف والاهمـــال وعدم الاطمئنان للغد » .

فلا عجب والحالة هذه اذا ما اتسعت حركة الهجرة الريفية : فان نسبة العمل الزراعي بين الذكور ، التي انخفضت في النصف الاول من القرن العشرين في كافة البلدان (بمعدل ٥٢ بالمائة في بلجيكا و٤٨ بالمائة في السويد، و٤٦ بالمائة في انكلترا ، و٤٠ بالمائة في سويسرا وهولندا والمانيا الغربية ، و٣٠ بالمائة في فرنسا) ، قـد استمرت في الانخفاض ، اذ ان فرنسا قد « حُرمت » بين السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٦٠ من اكثر من ١/٤ فلاحيهـا ، ولا تزال « تُحرم » من ٥٠٠٠٠ فلاح تقريباً في السنة ، كما ان المانيا الغربية «حرمت» من ١٦،٤ بالمائة ، وهولندا من ١١،٧ بالمائة ، وايطاليا من ١٠ بالمائة ، وبلجيكا من ٥ بالمائة ، الخ .

تجلى هذا الامتعاض احياناً باضطرابات وانفجارات استياء عنيفة تستهدف ارغام الدولة على التدخل لمصلحة الفلاحين الراغبين في التوصـــل الى وضع اجتماعي يعادل مستواه مستوى الفئات الحرفية الاخرى المماثلة. وبهذا الصدد شجعت الانظمة الانتخابية الغربية الدوائر الريفية، حتى القليلة السكان منها، لان وجود طبقة قروية راضية عنصر من عناصر استقرار المجتمع وديمومته. لذلك تنبهت الحكومات، بصورة عامة، الى تلبية مطاليبها : فهذه كانت الغاية في المانيا الاتحادية من « المشروع الاخضر » الذي اقر في السنة ١٩٥٥، والمشروع الاخضر الايطـــالي (١٩٦١) ، والقانون الزراعي السويسري الاساسي (١٩٥١)، وكافة التشريعات الفرنسية منذ السنة ١٩٦٤ ، الـــتي يمكن مقارنتها ، من اوجه عديدة ، بالتدابير التي سبقت الاشارة اليها في الولايات المتحدة .

في اليابان تحققت اصلاحات اقتصادية اساسية بغية جعل تنظيم الانتاج الزراعي والصناعي في متناول الجميع . وكان أهمها الاصلاح الزراعي الذي فرضته السلطات الاميركية في السنـــة ١٩٤٦ . ففي هذا التاريخ كان ٦٤٪ من سكان الأرياف يعملون في أراض مكتراة جزئياً او كلياً ويدفعون كراء يبلغ نصف الحصيد او اكثر من نصفه . وكان الهدف من الاصلاح وضع حـــد لبؤس هـؤلاء المكترين باعطائه اولئـــك الذين يزرعون الارض امكـانية امتلاكها . فاضطر الملاكون الذين لا يقيمون في اراضيهم الى بيعها من الحكومة بأسعارها في السنة ١٩٣٩ ، اي ان هذه الاراضي انتقلت الى الحكومة بما يشبه المصادرة والاستملاك . ولم يسمح للفلاحين بامتلاك

اكثر من سبعة أهكتارات ونصف ولغير الفلاحين من اكرين ونصف ، باستثناء « هوكايـــدو » حيث سمح بامتلاك اربعة اضعاف هذه المساحات . وتمكن المكترون من الحصول على هـــذه الاراضي اما بدفع ثمنها ، واما بدفع فائدة سنويـــة توازي ٣٫٢٪ من ثمنها طيلة ٣٠ سنة . وحددت بدلات الكراء بحيث لا تجاوز ٢٥٪ من محاصيل الأرز و ١٥٪ من محاصيل الزراعات « البعلية » . وصادف تطبيق الاصلاح صعوبات كثيرة بفعل معارضة بعض الوزراء الذين عرقلوه (خصوصاً في تسجيل انتقال الملكية) ولا سيما معارضة الملاكين السابقين الذين غالباً ما اشرفوا على عمليات اللجـــان المحليـة وخوفوا المشترين . ولكن ٧٠٪ من المستثمرين الريفيين ، مقابل ٣٦٫٥٪ في السنة ١٩٤٥ ، اصبحوا منذ السنة ١٩٤٩ يملكون ٨٢٪ من الارض الزراعية مقابل ٥٤٫٢٪ . وبالرغم من هذه النتائج ، فان اكثر من ٦٠٪ من الفلاحين كانوا يستثمرون في السنة ١٩٥٦ حقولاً لا تبلغ مساحتها الـ « شو »(١٫٢٤ هكتار) . ولذلك اعتمدت منذ السنة ١٩٤٩ سياسة تحديد النسل التي نجحت في تخفيض معدل الولادات(الذي كان ٣٤٫٣ بالألف في السنة ١٩٤٧)الى ١٨٫٥ بالألف في السنة ١٩٥٦ ، بينما تدنى معدل الوفيات من ١٤٫٦ الى ٨ .

اما في ايطاليا الوسطى، وخصوصاً في ايطاليا الجنوبية ، فلم يحقق اصلاح واسع بغية تسوية المسألة الزراعية ، بالرغم من استيلاء فلاحي كلابريا وصقليـــا ، في السنة ١٩٤٩ ، على املاك كبرى ، وبالرغم من الاضرابات العامة التي اعلنها العمال، الذين ينتظرون في شوارع القرى من يستخدمهم . ولم يطبق سوي قانون خاص عمل به في منطقة « سيلا » ، هو قانون « ستراتشيو » الذي اتـاح استملاك ١٠٠،٠٠٠ هكتـار ، وقانون خاص آخر عمل به في صقليا . فبلغ مجموع الاراضي الموزعـة حتى هذا التاريخ ٥٠٠،٠٠٠ هكتار ، ومجموع المستفيدين من هذا التوزيع ٩٠،٠٠٠ عائلة .

الاستخدام

لم ينقطع الاستخدام عن التقـــدم ، وقد أتاح تشغيل الجماهير الغفيرة التي هاجرت الارياف الى المدن . لقد زالت آفة البطالة في البلدان الصنـاعية الكبرى باستثناء بلدان اوروبا الجنوبية . لا بل لوحظت في كثير من البلدان حاجة كبرى الى العمال الاختصاصيين . ففي ايطاليا حيث استقر عدد البطالين زمناً طويلاً حول رقم الـ ٢،٠٠٠،٠٠٠ (بطـالة كلية)، اي ١٠٪ من اليد العاملة ، وحول نسبة مماثلة من البطالين الجزئيين ، هبط هذا العدد الى ١ ٧٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٦٠ والى ١،٢٠٠،٠٠٠ في السنة ١٩٦٤ . وفي المانيا الاتحادية هبط عدد البطالين من١،٨٠٠،٠٠٠ في السنة ١٩٥١ الى ١،٣٠٠،٠٠٠ في اواخر السنة ١٩٥٤ والى الصفر منذ السنة ١٩٦٠ . لا بـــل جاءها منذ السنة ١٩٦٤ اكثر من مليون عامل اجنبي (٣٥٠،٠٠٠ ايطالي ، والعديـــد من اليونانيين والاسبان والاتراك والبرتغاليين وسكان الدول المتاخمة). ويصح هذا القول في سويسرا ايضاً حيث يوجد عامل اجنبي من كل ثلاثة (٢٧١ ٠٠٠ في السنة ١٩٥٥ و٩٠٠،٠٠٠ في السنة ١٩٦٤). لذلك باتت نسبة البطالة ضئيلة جداً: ٠٫٥٪ في المانيا، ٠٫٨٪ في هولندا ، ١٫٢ بالمائة في فرنسا، ١٫٤ بالمائة في المملكة المتحدة ، ٢٫٩ بالمائة في ايطاليا.

وبالمقابلة ارتفعت الاجور الاسمية .

الانبعـــات التجـاري

استلزم الانبعاث التجاري تكيفاً جديداً عسيراً، ولكن تقدمه كان سريعاً بالرغم من العراقيل الكثيرة التي أقامتها في طريقـــه الرقابات ، والانظمة النقدية ، والتعريفات الجمركية . ففي السنة ١٩٥٥ جاوزت التجارة العالمية ، بنسبة ٥٠ بالمائة ، مستواها في السنة ١٩٤٨ (وستين بالمائة ، مستواها في السنة ١٩٣٨) . الا ان اوروبا الغربية خسرت جزءاً كبيراً من دخل الاموال الموظفة في ما وراء البحار والمقدرة في ١٩٥٠ – ١٩٥١ بـأكثر من خمسمئة مليون دولار في السنة ١٩٣٨ . وان هذا الدخل ، الذي كان يمثل ٣٢ بالمائة من حجم الصادرات في الستة ١٩٣٨ ، لم يمثل سوى ٩ بالمائة فقط في ١٩٥٠–١٩٥١ . وأضيف الى هذه الخسائر عبء تسديد الديون الجديدة المتراكمة اثناء الحرب . فحتى البلدان التي توفرت لديها اموال احتياطية بفضل صادراتها في انحاء اخرى من العالم (كبريطانيا العظمى وخصوصاً البلدان التي لم تتضرر تضرراً كبيراً من الحرب كبلجيكا وسويسرا والسويد) قد اصطدمت بصعوبات كبرى نجمت بصورة خاصة عن استحالة تحويل كافة النقود تقريباً ، باستثناء الدولار والفرنك السويسري .

اذن كانت مسألة سد هذا العجز الكبير في ميزان المدفوعات على جانب كبير جـــداً من الخطورة . فان اوروبا الغربية ، باستثناء ايطاليا ، لم تستفد من المساعدات المخصصة للبلدان الفقيرة ، بحيث لم تؤمن المدفوعات الا بانفاق احتياطي الذهب او الدولار ، اوبفضل القروض التي منحتها الحكومة الاميركية : اعني بها القروض المعدة لدفع قيمة « فائض » المخزونات الحربية المتروكة في اوروبا ، او ثمن السفن المعروفة بـ « سفن الحرية » . والحال كانت الحاجة الى معدات التجهيز والمواد الغذائية كبيرة جداً ، والموارد اللازمة لدفع قيمة هذه الواردات المتزايدة اخذة في التنـــاقص ، وتقدم الانتاج الصناعي مؤدياً ، كما هو طبيعي ، الى انقـاص الفوائض المعدة للتصدير ؛ كما ان الاسطول التجاري قد خسر جزءاً كبيراً من محموله ، والتقنين الغذائي قد منع السيـاحة من استعادة اهميتها القديمة ، والجزء الاكبر من الأموال الموظفة في ما وراء البحار ، ولا سيما في اميركا الشمالية ، قد صفي حسابه . وهكذا كانت اوروبا الغربية ، اقله خـــلال السنوات الاولى ، مدينة للولايات المتحدة ، حتى في حقل الخدمـــات . امـا العلائق باوروبا الشرقية ، التي كانت في البدء متوقفة توقفاً تاماً ، فلم تتجدد بعد ذلك الا على نطـــاق ضيق ، بسبب الدمار الذي خلفته الحرب فيها وحاجات اعادة بناء هذه البلدان وادخـال الاصلاحات الزراعية من جهة ، واتجاه تيارات التجارة الجديدة نحو الاتحـاد السوفياتي ، من جهة ثانية . ثم كادت تنقطع انقطاعاً كلياً حين اشتدت الحرب الباردة .

« هوة الـــدولار »

وهكذا ازداد العجز في المبادلات بين اوروبا الغربية ومنطقة الدولار . فارتفع من ٧٠٠ مليون دولار في السنـة ١٩٣٨ الى ثلاثة آلاف وخمسمئة مليون في السنة ١٩٤٦ والى خمسة آلاف وسبعمئة مليون في السنة ١٩٤٨ فيما

خص الولايات المتحدة وحدها .

وزاد تأخر صادرات المنتجات الاساسية من بلدان ما وراء البحار من هذا الارتباط بالولايات المتحدة لان معظم الواردات الاوروبية التي حلت محلها قد ابتيعت من منطقة الدولار (٣٠ بالمائة اكثر من السنة ١٩٣٨) .

كادت الصادرات الاوروبية تتضاعف بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٤ ، بفضل المانيا والسويد بصورة خاصة ، ولكنها مـــا كانت لتزيل اختلال التوازن ، اذ ان اوروبا ما كانت لتستطيع زيادة وارداتها من الدولارات باستغنائها عن المنتجات الاميركية في اوروبا او في انحاء منطقـــة الدولار الاخرى . أما بريطانيا العظمى وفرنسا فقد حققت صادراتها اعلى ارتفاع (٨٥٪ بين السنة ١٩٣٨ والسنة ١٩٥١) في منطقة الستراليني او في منطقة الفرنك اي في مستعمراتها في ما وراء البحار ؛ ولكن القضية كانت ، في الدرجة الاولى ، قضية توظيف اموال من اجـل تنفيذ خطة تجهيزية او انفاق عسكري (ماليزيا ، الهند الصينية) . واذا تدنى العجز فليس ذلك بفضل الحصول على الدولارات بل بفضل القروض التي قدمتها المشاريع الخاصة والحكومة الاميركيـة والمصارف المرتبطة بها ، وبفضل ارتفاع نفقات القوات الاميركيـــة المتمركـزة في اوروبا وطلبات بلدان ما وراء البحار . ولكن المقصود هنا هو مساعدة مرتبطـــة بالوضع السياسي والعسكري لم تفلح سوى في «اخفاء» عجز دائم بلغ زهاء ٢ ٤٠٠ مليون دولار في السنة ١٩٥٤ و ٣ ٤٠٠ مليون في السنة ١٩٥٥ . فان اطراد ارتفاع صادرات الولايات المتحدة (خصوصاً صادرات البترول والقطن في اعقاب أزمة السويس واقفال الترعة) ، وتباطؤ انتاجها الصناعي الذي خفض مشترياتها من المواد الاولية واحـــدث تدنياً جلياً في اسعارها ، ورفضها تخفيض تعريفاتها الجمركية ، قد ادت في السنة ١٩٥٧ الى انفاق كميـــات كبرى من احتياطي الذهب والدولارات في بلدان كثيرة — البلدان المنتجة الخامات والبلدان الصناعية على السواء — وزادت من عجزها التجاري وفرضت على البعض منها تدابير تقييدية واكرهتها على استدانة مبالغ باهظة من صندوق النقد الدولي . تلك هي الازمة الاميركية في السنة ١٩٥٨ التي كان اوهاها على التجارة الاوروبية غير ذي شأن، وذاك هو انخفاض سعر المواد الأولية التي اتاحت وحدها للاقتصادات الاوروبية ان تجدد مخزوناتها من النقد النادر وتستعيد مكاناً اكبر في التجارة العالمية .

مشاريع توحيد اوروبا الغربية

من اجل تنظيم اقتصادات اوروبا تنظيما صوابياً ، ومن اجـل تنسيقها تنسيقاً اكثر فاعلية ، ومن اجل تأليف « قوة ثالثة تكون على قـــدر كاف من الركانة والازدهـــار لتعيش مستقلة عن الكتلتين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، نشأت الحركة الهادفة الى توحيد دول اوروبا غير الشيوعية . فان « حركة اوروبية » تأسست في لاهاي وترأسها و. تشرشل ول. بلوم وسباك وغاسبري اقترحت في السنة ١٩٤٨ انشاء « اتحاد اوروبي » مع جمعية استشارية تكون نواة لبرلمان الغد الاوروبي؛ الا ان المشروع أثار معارضـــة البريطانيين المتمسكين بعلائقهم بالممتلكات ولم يؤد الا الى انشاء

« مجلس اوروبا » الذي عين مركزه في ستراسبورغ ولم تتوفر له اية وسيلة عمل . ولما كانت الوحدة السياسية وحتى « الدستورية » صدمة كبرى للمشاعر القومية ولا سبيل الى تحقيقها ، فقد فكر محركوها بالتوصل الى خلق جو مؤات بتحقيق وحدة اقتصادية تضع حداً لاضطراب الاقتصاد الدولي الناجم عن نظام الحماية والاكتفاء الذاتي وعن القيود المفروضة على انتقال السلع ، والبشر (بايقاف الهجرة) ، ورؤوس الأموال . وكان المقصود جعل اوروبا « سوقاً واحدة » تمكن من توزيع العمل توزيعاً صوابياً وتوزيع الصناعات توزيعاً جديداً من شأنه تحسين الانتاجية وتوفير فوائد الانتاج الكثيف . ويفترض هذا التحول ، في كافة المناطق الموحدة ، ان تنتقل السلع واليد العاملة ورؤوس الأموال بحرية . ولكن اقتصادات اوروبا المنقسمة هذه كانت عرضة ومسرحاً للمنافسة . فان اقرار حرية التبادل بين الدول الاوروبية قد يعني بالنتيجة تقويض اقتصاد عدد كبير من الدول والمناطق . وهكذا طرحت مسألة المناطق الفقيرة التي تتعرض لان تمسي اكثر بؤساً اذا تركت الحرية للمشاطات السوق ، كما حدث في ايطاليا بعد التوحيد اذ رأى الجنوب ، وقد كان ضحية الشمال الذي يفضله تجهيزاً ، ان صناعته تقهقرت بسرعة لانها لم تعد محمية بالحواجز الجمركية . فبدون تدابير تحمي مناطق اوروبا الجنوبية التي يكثر فيها الفلاحون ، قد يزداد الفرق بين مستويات النمو الاقتصادي في المناطق الاوروبية ذات الدخل المرتفع والمناطق ذات الدخل الزهيد .

اتضح من ثم ان مشروع انشاء وحدة جمركية واسعة ، الذي حظي بعطف الاميركيين ، كان مشروعاً خيالياً ، وقد اهمل واستغيض عنه بفكرة انشاء وحدات جمركية ضيقة النطاق ، ولكن المفاوضات ، هنا ايضاً ، اظهرت صعوبات يستحيل التغلب عليها ، ولم تنته اية محاولة الى نتائج عملية ، باستثناء اختيار وحدة البنلوكس (١٩٤٨ - ١٩٤٩) « التي تعتبر نجاحاً اذا ما قورنت بالمحاولات العديدة الفاشلة في مناطق اخرى » : فقد كان انتقال اليد العاملة محدوداً جداً ، وانتقال رؤوس الأموال محصوراً جداً ، والمبادلات التجارية ، على الرغم من تزايدها ، قليلة جداً بسبب اختلاف الانظمة في البلدان الداخلة في الوحدة : زراعة بلجيكية متقدمة معدة لتغذية بلاد مصنعة واسعار مرتفعة ، وزراعة هولندية موجهة نحو التصدير . وصناعة بلجيكية تهددها المنافسة الهولندية . وخيبت الآمال كذلك الوحدة الجمركية الفرنسية الايطالية في السنة ١٩٤٩ ومحاولة الوحدة السكندينافية في السنة ١٩٥٠ .

خطة شومان ، السوق المشتركة والأوراتوم

اكتفي آنذاك بصيغة اكثر تواضعاً هي صيغة « وحدة القطاعات » ، ولا سيما القطاعين اللذين لم تؤد حرية التجارة فيهما الى نتائج ثابتة : صناعات الفحم الحجري والفولاذ (خطة شومان، في شهر ايار ١٩٥٠)، والزراعة . فقد أسست خطة شومان «وحدة الفحم الحجري والفولاذ» وانطوت على مقاصد سياسية بعيدة اذ كان مفروضاً فيها ان تهيء لاتفاق فرنسي الماني يكون بمثابة خطوة اولى نحو اوروبا موحدة سياسياً ؛ وقد استهدفت بادىء ذي بدء ايجاد تضامن

اقتصادي فرنسي الماني يجمعها في وحدة اوسع نطاقاً الدول التي تتجمع فيها صناعـــات الفحم الحجري (الفرنسية والبلجيكية والالمانية واللوكسمبورغية) في رقعة ضيقة نسبياً ، والتي تحول فيها عوائق الحدود دون استخدام الموارد الطبيعية استخداماً صوابياً . فانخرطت فيهـا من ثم المانيا وفرنسا وايطاليا والبنلوكس؛ اما بريطانيا العظمى فقد اعرضت طوعاً عن الانخراط فيها.

أسندت الى « سلطة عليا » الصلاحيات الضرورية لتنظيم السوق المشتركة والاشراف عليها ، وتنسيق توظيف الأموال ، وتمويل او ضمان المشاريع المرغوب فيها ، والحؤول دون قيـــام اتحادات مهنية او اية اتفاقات اخرى احتكارية الطابع ، ومن جهة ثانية ، لاتخاذ التدابير المجدية في حال ازمة او حاجة .

في الحقل الزراعي ، اصطدمت شتى خطط « الاتحاد الاخضر » التي حاولت توحيد اسواق اوروبا الغربية توحيداً تدريجياً ، فيما يتعلق بعدد من المحاصيل الزراعية ، بصعوبات كبرى مختلفة ، اذ ان الحكومات كانت كثيرة الاهتمام بان تضمن لطبقة فلاحيها دخلاً ثابتاً كافيـــاً لم تتنخل ، حفاظاً عليه ، عن جزء من مهامها لمصلحة جهاز دولي .

خطيت الخطوة الحاسمة في شهر آذار من السنة ١٩٥٧ حين وقعت في روما المعاهـدات التي انشأت الـ « اوراتوم » (من اجل اشتراك الاعضاء في مصادر الطاقة النووية) ولا سيما « الوحدة الاقتصادية الاوروبية » او « السوق المشتركة » التي تخطت الوحدة الجزئية التي حققتهـا وحدة الفحم الحجري والفولاذ . وكانت الغاية من السوق المشتركة التوصل ، خلال ١٢ او ١٥ سنة ، الى إقامة وحدة جمركية مع تعريفة خارجية واحدة وحرية انتقال كاملة ، داخل الوحـــدة ، للاشخاص ورؤوس الأموال والخدمات ؛ وسن قوانين وانظمـــة تتوافق والسياسات التجارية الموحدة تدريجياً . وقد سبق لوحـــدة الفحم الحجري والفولاذ ان اظهرت في نطاقها الخاص الفوائد الجلى الناجمة عن انشاء نطاق اقتصادي واسع : الملاءمة بين التعريفات الجمركية وظروف النقل ، تنظيم العمـــل الصناعي ، تأسيس شركات كبرى (عن طريق الصهر) قادرة وحدها على جمع رؤوس الاموال الضخمة التي تستلزمها معـــدات واجهزة متقنة ، تنسيق السياسات التجارية . الا ان التقسيم الدولي للعمل لما يكن متقدماً .

اصبحت الوحدة الاقتصادية الاوروبية سارية المفعول في السنة ١٩٥٩ ، بعـد ان اصبحت العملات الاوروبية الرئيسية قابلة التحويل ، وبعـــد ان اطلقت حرية (٤٠ الى ٩٠٪ من) المبادلات الاوروبية الداخلية . وفي الوقت نفسه دشن مؤتمر بروكسل مرحلة ثانية بتبني ميثاق زراعي كان منطلقاً لمفاوضات طويلة معدّة لان تفسق اوضاعا مختلفة كل الاختـــلاف (كانت الاسعار الزراعية الالمانية اعلى من الاسعار الفرنسية بنسبة ٢٥٪ ، وقد احتلت فرنسا مركزاً مسيطراً بعد ان باتت مصدّرة كبرى للمحاصيل الزراعية ، الخ.) . وانضمت الى السوق المشتركة اخيراً اليونان وتركيا و١٨ جمهورية افريقية وملغاشية . اما بريطانيا العظمى التي لم تبال بكـل هذه المساعي ، ولم تؤمن بان الوحدة الاقتصادية الاوروبية سوف تعرف البقاء ، واعاقها « ثقل

امبراطوريتها » ، قد انشأت في السنة ١٩٥٩ ، في وجه الوحدة الاقتصادية الاوروبية (اوروبا الدول الست) ، جمعية اوروبية للمبادلة الحرة ، او « اوروبا الدول السبع » (مـــع السويد والنرويج والدانمارك والبرتغال وسويسرا والنمسا) التي لم توجد سوى مجرد تعاون جمركي .

في اواخر السنة ١٩٦٢ برزت فوائد السوق المشتركة بارتفاع في المبادلات بين الدول الست بنسبة ٩٣ بالمائة خلال خمس سنوات ، وتقدم صناعي كبير ، وتدني البطـــالة ، ان لم يكن زوالها كليا . الا ان الصعوبات المتكاثرة كادت توقف تطور المؤسسة . ويرد ذلك الى ان اوروبا مقتصرة على الدول الست ، تكون منطقة الرور قطبهـــا الرئيسي ، بعثت الخوف من ان توفر الوحدة الناجزة لالمانيا الاتحادية مركزاً مهيمناً في اوروبا الغربية ، لا سيما وان التوحيد الاقتصادي يستتبع حتما قيام سلطة سياسية تتقـدم كافة الحكومات في الدول الموحدة ، كما هو « منطق الاحداث » (ج ويلر) ؛ هذا كان موقف الذين قالوا غير ما قـاله الجنرال ديغول ومشايعوه : « اوروبا الاوطان » . وكان من شأن انضمام بريطانيـا العظمى الى السوق المشتركة ان يعيـد التوازن ، او اقله التوازن السياسي ، ولكن هذا الحل قد طرح جانبا بمعارضة رئيس الحكومة الفرنسية طلب الانضمام الذي تقدمت به (كانون الثاني ١٩٦٣) . واخيراً انتهت المفاوضات بين الدول الست من اجل تنظيم تحويل السياسة الزراعية المشتركة الى الفشل (تموز ١٩٦٥) ، بينما كانت تعدّ معارك جديدة حول « جولة كندي » ، اي مفاوضات من اجل تخفيف الحواجز الجمركية الذي اقترحته الولايات المتحدة . فقد أقر الكونغرس بالفعل مشروع « قانون التوسع التجاري » الذي اعطى الرئيس صلاحيات واسعة للتفاوض في موضوع تخفيض التعريفات. ويبدو اليوم تخلي الولايات المتحدة عن مذهب حماية الصناعة ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار تفوق صناعاتها والوسائل المالية المتوفرة لديها ، غير متفق والغاية التي نشدها مؤسسو السوق المشتركة : ايجـاد « قوة اقتصادية ثالثة » مستقلة عن « الكبيرين » .

٣ – تراجع الديموقراطية الكلاسيكية

في السنة ١٩٤٥ ، خرج المبدأ الديموقراطي ظافراً من الصراع ضد الانظمـة « الفاشستية » في المانيا وايطاليا واليابان . فلم تثبت الفكرة الديموقراطية قوتها الاشعاعية فحسب باجتذابها المزيد من الدول ، بل اثبتت الانظمة الديموقراطية فعاليتها وتفوقها عملياً حتى في النطاق الذي بدا فيه خصومها على خير استعداد ، اي في نطاق تسيير الحرب . ففي كافـــة بلدان العالم – باستثناء اسبانيـــا والبرتغال والارجنتين – تسلّمت الاحزاب الديموقراطية السلطة ووضعت خططاً لإصلاحات معدّة لتجديد اصول الدولة وتقنيتها ولتحديد حقوق الانسان الاجتماعيـة . الا ان تحالف المقاومين قد اضطر الى مماشاة اكثر اعضائه اعتـــدالاً ، فلم تتناول الاصلاحات المحققة من ثم سوى المؤسسات السياسية العليا ، دون ان تحدث اي تبديل في المؤسسات الاجتماعية الدنيا ؛ واقرت دساتير جديدة ، ولكن السلطة بقيت في ايدي الطبقات الحاكمة القديمة .

بيد ان خطط الاصلاحات العميقة هذه ، الهادفة الى وضع حدّ للتناقض المتمثل « بمجتمع متسار قانوناً وسياسياً ، ومتسلسل السلطات اقتصادياً واجتماعياً » ، قد اثارت لدى الطبقات الحاكمة ارتيابات زاد من شدتها ان تعاظم قوة الاتحاد السوفياتي وقيام الديموقراطيات الشعبية قد جسّما خطر نفوذ الشيوعية على الطبقات العمالية التي كانت الضحايا الرئيسية للحرب والاحتلال. وبدا زوال الفاشستية ، التي اعتبرها شطر كبير من البورجوازية ، قبل الحرب وخلالها ، اضمن خط دفاع ضد اخطار انتشار البلشفية ، وكأنه ترك هذه البورجوازية دون دفاع . وامام سيل المطالبات الاجتماعية واخطار التأميم بالجملة ، اعيت الحيلة الطبقات الحاكمة ، فأعربت بمزيد من القوة ، خلال سنوات ما بعد الحرب ، عن ميولها المحافظة والتسلطية وعدائها للحركات التقدمية والشيوعية . وقد شجعها في هذا التصلب الدعم الذي جاءها من الحكومات الانكلو ساكسونية التي انتهجت على الدوام نهجاً محافظاً جداً : دعم حتى الساعة الاخيرة للملكية التي اعتبرت عنصر استقرار في ايطاليا ويوغوسلافيا ، اعادة الملكية الى اليونان ، مراعاة ورعاية للدكتاتوريات الاخيرة التي عرفت البقاء في اوروبا الغربية (البرتغال ، اسبانيا) ، مساعدة وتشجيع للأحزاب المحافظة في كافة البلدان بوجه عام .

الدساتير الجديدة

باستثناء بلجيكا ، وهولندا ، والنرويج ، والسويد ، والمملكة المتحدة (حيث خفض مفعول حق النقض في مجلس اللوردات من سنتين الى سنة) ، عدّلت كافة مؤسسات دول اوروبا الغربية الحرة في السنوات التي عقبت الحرب . فان الدساتير السارية المفعول بعد السنة ١٩١٩ والممارسة الدستورية في كافة الدول الاوروبية قد اتجهت الى جعل النظام البرلماني نظاماً « صوابياً » يعين شروط الاستقرار الحكومي . الا انه في كل البلدان — باستثناء انكلترا — تلاشى او تفكك بفعل الازمة ، « موهّناً بدسائس متوسطي الذكاء ومؤامرات المفسدين » ؛ ولذلك اعد كافة وطنيي البلدان المشتركة في المقاومة مشاريع عدّة انطوت كلها على الفكرة المشتركة التالية :

« تكوين طبقة حاكمة جديدة ، وحكام جدد ، يحلون محل الطبقات التي اتضحت دونيتها وعدم جدارتها في تسيير الشؤون قبل السنة ١٩٣٩ ، والتي اقدم شطر كبير منها على مماشاة الحكومات التي تعاونت والنازية . لقد اجمعت الآراء على الاحتفاظ بالمبدأ الانتخابي والتصويت العام ، ولكن الكثيرين ميزوا بين الديموقراطية والنظام البرلماني ... فالنظام البرلماني ليس الشكل الوحيد والمانع والضروري للديموقراطية ... ليست هاتان الكلمتان ، بأي شكل ، متعادلتين او متماثلتين » (ليون بلوم).

ان النظام الذي مكّن عندهم كان نظاماً على الطريقة الاميركية يضمن للسلطة التنفيذية صلاحية واسعة ومستقلة . ولذلك فان النصوص الاساسية التي تضمنتها الدساتير الجديدة (فرنسا ، ١٩٤٦ ، ايطاليا ، ١٩٤٨ ؛ المانيا الاتحادية ، ١٩٤٩) قد جعلت المؤسسات اكثر فعالية رغبة من واضعيها ، كما اعتقدوا ، في ضمان الاستقرار الحكومي لمدة معينة وتعزيز سلطة رئيس الحكومة الذي هو رئيس الاكثرية ايضاً . وسهّلت هذه النصوص ممارسة حق حل المجلس

ووضعت اصولاً استهدفت الحدّ من الازمات الوزارية (في فرنسا : تولية رئيس مجلس الوزراء بالاقتراع العلني والاكثرية المطلقة ، احتمال الحل اذا حدثت ازمتان خلال ١٨ شهراً) . وفي ايطاليا ، اقتضى التصويت على اقتراح بعدم الثقة ، ان يحمل الاقتراح تواقيع عشر اعضاء المجلس وان لا يطرح الاقتراح على المناقشة قبل انقضاء ثلاثة ايام على تقديمه ؛ وفي المانيا الاتحادية ، لا تُسقِط الوزارة سوى اكثرية « بناءة » : « لا يحق للمجلس الاتحادي ان يعبر عن عدم ثقتـــه بالمستشار الاتحـــادي الا بانتخاب خليفته بأكثرية الاعضاء وبدعوة رئيس الاتحاد الى اعفاء المستشار الاتحادي من مهامه » ... « ويجب ان تمر ٤٨ ساعة بين تقـــديم الاقتراح بعدم الثقة والتصويت عليه » . وباستثناء المانيا الاتحادية اتضح في كافة البلدان ان هذه النصوص لم تكن ذات فعالية كبرى .

اتساع دور الدولة في الحقل الاقتصادي

اتسعت مهام الدولة في كافة الحقول . ففي السنوات التي عقبت التحرير ، سنّت قوانين اقتصادية توجيهية كثيرة دونها سياسة التدخل في سنوات الازمة . وليس المقصود هنا التدابير المؤقتة التي استلزمتها مرحلة العوز والحاجة ، كالابقاء على التقنين الغذائي ، وتوزيع المواد الاولية ، وتحديد الاسعار ورقابتها ، ورقابة التجارة الخارجية وحركات النقود النادرة ، وتنظيم الاجور ، حتى ولا تدخل السلطات العامة بغية « اعادة النظام الى الاجور » اي بغية تنظيم ارتفاعهـــا (ارتفعت سبع مرات في فرنسا بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٨) ، بل تدابير هـــامة جديدة ونهائية كالتأميم واعداد الخطط الاقتصادية .

هكذا ولدت اشكال جديدة للملكية العامة اقامت في البلدان الغربية نظام اقتصاد مختلط حيث شوهدت مؤسسات غير مؤممة تستثمر قطاعاً هاماً من النشاط الاقتصادي غير الخاضع للملكية الخاصة . هذه هي حال « التعاونيات العامة » البريطانية (الفحم الحجري ، الكهرباء ، وسائل النقل العام ، الغاز) و« المؤسسات العـــامة الاقتصادية » الايطالية : « ادارة المعادن الايطالية » و« ادارة الهدروكاربور الايطالية » التي اسسها انريكو ماتيي ، ومصرف ايطاليا ، والمعهد الوطني لاعادة بناء الصناعة ، الذي احتـــل المرتبة الرابعة بين المؤسسات الاوروبية الكبرى واشرف على قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني (نقل الركاب ، بناء السفن ، الصناعات الميكانيكية ، الفولاذ ، اربعة مصارف كبرى ، « اليطاليا » ، شركة « اوتوستراداد » ، الاذاعة ، الخ .) وشطر كبير من صناعة الفولاذ في النمسا ، و « كهرباء وغاز فرنسا » ومصانع رينو في فرنسا ، ومصانع آردال للالومينيوم و « موراي – رانا » للصب في النرويج ... فقد خضعت كافة هذه المؤسسات لانظمة خاصة ، وتمتعت بالاستقلال المالي ، وكانت لها موازنات مماثـــلة لموازنات المشاريع الخاصة ، ونجت ، اقله نظرياً ، من التدخل الحكومي .

التأميمات

ادى عجز الاقتصاد الرأسمالي عن التغلب على الازمة والبطالة وعن اعداد الحرب اعداداً فعالا ، ومن ثم عن صيانة الاستقلال الوطني ، والنمو العظيم في الانتاج الذي حققه الاقتصاد البريطاني المراقب خلال الحرب ، على نقيض ركوده قبل الحرب ، الى القناعة بان اعادة البناء بعـــد الحرب وتحويل الصناعات الى اقتصاد ايام السلم لا يمكن ان يتركا للمبادرة الخاصة ، وبأنها يجب ان يخضعا لتخطيط الدولة وتوجيهها اقـــله في القطاعات الرئيسية .

وكانت هنالك بواعث اخرى قامت بدورها ايضاً : كالموقف الذي وقفه في البلدان المحتلة عدد كبير من اعضاء الطبقات الحاكمة الذين تعاونوا مع المحتلين وعملوا في خدمة آلتهم الحربية ، فنقلت مصانعهم الى اسم الدولة واشرك العمال في ادارتهـا . يضاف الى ذلـــك ان الالمان اسهموا خلال الاحتلال في مشاريع كثيرة واشرفوا على معظم المشاريع الكبرى ؛ فاصبحت هذه الملكيات الالمانية ، بعد التحرير ، املاك دولة ايضاً ؛ وهكذا تحقق تأميم قطاع هام .

واخيراً بدا من الضروري ضمان ادارة اكثر فعالية منها في السابق . وكان ذلك باعث تأميم الصناعات القديمة المتقهقرة كصناعات الفحم الحجري البريطانية حيث برهنت الملكية الخاصة عن عجزها عن توظيف الاموال اللازمة وتحقيق اعادة التنظيم الضرورية لزيادة الانتاج . وهي الرغبة في تنظيم ادارتها ما حمل على تأميم المصارف الفرنسية الكبرى التي كثرت في ادارتها الوظائف المزدوجة ، وما حملت على تأسيس مثل « معهـــد الصناعة الوطني » في اسبانيا و « المعهد الوطني لانماء الصناعة » في ايطاليا اللذين اسهما إسهامات واسعة في عدد من المشاريع .

يجب اخيراً ان نضيف الى ذلك الاقتناع بخطر الاحتكار الخاص بسبب التجاوزات التي قد تنجم عن اثره السياسي . ففي بريطانيا العظمى ، ولا سيما في فرنسا ، مـــا زال الناس يتذكرون السنوات الاخيرة التي نجحت الرأسمالية المالية فيها في احباط محاولات الاصلاحات الاجتماعية التي قامت بها الحكومات اليسارية ؛ وهو هذا العداء للاحتكارات ما دفع الى تأميم السكك الحديدية البريطانية وشركات الضمان والمصارف الكبرى في فرنسا ، والخدمات العامة (غاز ، كهرباء) في البلدين .

لم تجر في اي مكان ، من جهة ثانية ، محاولة تأميم كامل ، وباستثناء حالات الاحكام ، دفعت التعويضات لاصحاب المشاريـع المستملكة . اذن اجريت تأميمات صناعات رئيسية . ليس في الديموقراطيات الشعبية فحسب ، بل في بلدان اخرى عديدة . ففي السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ قضى عدد من الاحكام والقوانين الفرنسية بتأميم مصانع رينـــو ، وشركة محركات « غنوم ورون » ، والنقل الجوي ، ومصرف فرنسا ، ومصارف الودائع الاربعـة الكبرى ، والمصرف الجزائري ، و ٣٤ شركة ضمان ، وانتاج وتوزيع الكهرباء والغـاز ، ومصانع الفحم

الحجري . وفي النرويج امت المناجم والجـــزء الأكبر من الصناعة الكهربائية – التقنية . وفي بريطانيا العظمى اقدمت الحكومة العمالية بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٩ على ثماني عمليات تأميم كبرى تناولت : مصرف انكلترا ، الاسلاك والاتصال اللاسلكي ، الطيران المدني ، مصانع الفحم الحجري ، النقل الداخلي ، الكهرباء ، الغاز ، وفي السنة ١٩٥١ ، الفولاذ .

الخطط

وفي كل الدول ، من جهة ثانية ، تدخلت الدولة في الاقتصاد بتخفيف الضرائب ، واستئجار المصانع ، وتسهيل الاقراض او تقييده . واسندت الابحاث المتعلقة بالطاقة النووية وبناء منشآت تحليل الذرة ، التي تستلزم اموالا طائلة ، الى ادارات رسميـــة في انكلترا وفرنسا والمانيا . وبرز تدخل الدولة كذلك في رسم الخطط الخاصة ، كخطط وصل الشبكات الكهربائية ، والخطة الشاملة للاقتصاد الوطني . ففي انكلترا حيث لم ترسم خطـة شاملة ملزمة تنفذ طيلة سنوات عـــدة ، كانت السياسة الاقتصادية ، بالرغم من ذلك ، منسقة ومخططة : في السنة ١٩٤٨ اعلنت خطة موضوعة للسنوات ١٩٤٨ – ١٩٥٢ كان الهـدف منها اعلام الأمة بالمهام الاقتصادية الواجبة التحقيق وابراز ما يمثل بينها مركز الأولوية ، على ان تستخدم الحكومة صلاحيتها الرقابية من اجل توجيه الصناعيين نحو تحقيقها . واعتمدت هولندا بعد الحرب خطة اثمانية يستغرق تنفيذهـــا اربع سنوات كان من المنتظر ان تعيد ، في السنة ١٩٥٠ ، مستوى المعيشة الى ما كان عليه في السنة ١٩٤٠ ، وتصلح ما هدمته الحرب ، وتعوض خسارة دخول الأموال الموظفة والتجارة مع المستعمرات الاندونيسية السابقة ، وخسارة تجارة الترانزيت مع المانيا . ورسمت ايطاليا الخطة المعروفة بـ « خطة فانوني » المعدة لايجاد ٤ ملايين وظيفة او استخدام . الا انها لم تتوفق حتى السنة ١٩٦٠ لا الى ازالة البطالة ولا الى ادخال اي تعديل على الفرق العظيم بين الدخول في الشمال والدخول في الجنوب .

بالإضافة الى هذه الخطط الجزئية التي فرضتها الظروف ، اعتمد تخطيط قياسي طويل الاجل في ثماني دول غربية : فرنسا والنرويج أولا ، ثم هولنـــدا والسويد وفنلندا والبرتغال واليونان وتركيا ، ثم ايطاليا (١٩٦٥) وبلجيكا والمملكة المتحدة . لقد اختلفت هذه الخطط الجديدة فيما خص هدفها وطرائقها ، ورسمت ابداً بالاتفاق بـــين القطاع الخاص والدولة ، وانطوت في جوهرها على تقديرات تتناول معدل الزيادة ، وعلى نصوص بيانية غير الزامية معدة لان توجـه او تنظم تطورات الانتاج ، وتوزع الموارد والاعتمادات المالية في اطار النظام الرأسمالي . فكان المقصود منها لعمري « تنظيماً مخططاً » وتخطيطاً محافظاً يوطد النظام القائم ، لا تخطيطاً حقيقياً كما اريد تحقيقه في مستوى المشروع او في البلدان الاشتراكية .

في فرنسا ، انشأ « جان مونيه » في السنة ١٩٤٦ « لجنة التخطيط » الـتي تمخضت في السنة ١٩٤٧ بخطة وطنية « للتجهيز والتجديد وفقاً لمتطلبات العصر » ، كانت اوسع خطـة في اوروبا الغربية ، ووضعت في السنة ١٩٦٥ خطة خمسية خامسة .

توظيف الأموال

بات دور الدولة رئيسياً في حقل توظيف الاموال بصورة خاصة . ففي السنة ١٩٣٨ خصص ٥٪ فقطمن موارد الموازنة الفرنسية للتوظيف في المشاريع . وارتفع هذا الرقم الى ٢٩٪ في السنة ١٩٤٦ ، و ٤٠٪ في السنة ١٩٤٩، ولكن تزايد ارتفاع الاعتمادات العسكرية جعله يهبط الى ٣٠٪ في السنة ١٩٥١ . فمن اصل الـ ١٢٠٠ مليار الموظفة في الاقتصاد الفرنسي في فرنسا في السنة ١٩٥٠ ، جاء ٧٤٩ ملياراً (٦٢٪) من الأموال العمومية بشكل اعتمادات واعانات مالية ، وتعويضات عن اضرار الحرب ، وخصوصاً بشكل قروض منحها صندوق التجهيز والتجديد وفاقاً لمتطلبات العصر . وعلى نقيض ما حدث قبل الحرب ، كان دور اصدارات الاسهم والسندات غير ذي شأن ، ودور التمويل الذاتي اكثر اهمية (٢٥٪) ، ولكن شطراً كبيراً من رؤوس الاموال المتوفرة للانتاج قد تأمن باللجوء الى الاموال العامة .

مثل سويسرا

في سويسرا ، ادخل التعديل الدستوري على الدستور في السنة ١٩٤٧ « بنوداً اقتصادية » جديدة أناطت بالصلاحية الاتحادية تشريع العمل والضمان الاجتماعي ، وسمحت لها بنقض حرية الصناعة والزراعة من اجل المحافظة على التوازن الاقتصادي في البلاد واستدراك الأزمات الاقتصادية والبطالة . والحال كانت السلطة الاتحادية قد عززت وسائل تأثيرها على سلطات الولايات بالاعانات المالية التي منحتها اياها بشكل اعفاءمن بعض الضرائب؛ فاصبحت بعض الولايات ، التي تألف ٢٠ بالمائة من مواردها من هذه الاعانة ، خاضعة لها ، شأن الولايات بالنسبة للدولة الاتحادية في الولايات المتحدة .

اتساع الوظيفة العامة

ومن ظواهر توسع سلطة الدولة هذا الارتفاع التدريجي ، الذي سبقت الاشارة اليه في الولايات المتحدة ، في عدد الموظفين في كافة البلدان ؛ فالنسبة في انكلترا اعلى منها ، بشكل ظاهر ، في فرنسا حيث ارتفع العدد الى ثلاثة اضعافه منذ السنة ١٩١٤ ، كما هي الحال في سويسرا حيث ارتفع عدد موظفي الادارة المركزية الى اكثر من خمسة اضعافه بين السنة ١٩١٣ والسنة ١٩٤٩ ، وارتفع عدد الموظفين الاتحاديين ، في الوقت نفسه ، بنسبة ٣٧ بالمائة ، وموظفي الشؤون الخارجية الى ثلاثة اضعافه ، وموظفي الاقتصاد العام الى عشرة اضعافه ، وموظفي البرق والبريد والسكك الحديدية الى اربعة اضعافه .

تدخل الدولة في الحقل الاجتماعي
سياسة الازدهار والرفاهية

ان التدخلات التي دفعت بعض الحكومات – وحكومة المانيا البسماركية قبل سواها – ، قبل الحرب العالمية الاولى بزمن طويل ، الى ولوج الحقل الاجتماعي ، قد تكاثرت منذ السنة ١٩١٨ ، وباتت مألوفة اثناء الازمة الكبرى . وجاءت الحرب العالمية الثانية ، التي عبأت كافة طاقات الدول المتحاربة ، لتحتثها احتثاثاً حاسماً ، حتى في الولايات المتحدة حيث لم تقو المقاومة التي تعرضت لها سياسة « النهج الجديد » ، على عرقلة اتساعها .

لم تتدخل الحكومات تدخلاً شبه دائم ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، في العلائق بين

المستخدمين والمستخدَمين ، وفي تحديد الاجور الدنيا وشروط العمـــل (المدّة ، الاجازات المدفوعة ، الخ) فحسب ، بل كان الابتكار الكبير بعد الحرب اعتماد انظمة حمـــاية اجتماعية تستجيب لهاجس الضمان والاستقرار الذي تسلط على كافة الطبقات الاجتماعية. اما اسباب ذلك فكثيرة . فهناك ذكرى الازمة الكبرى والبطالة المزمنة ، والتصميم على تأمين العمـل الكامل بدافع النظام الاجتماعي وتمكين الاقتصاد وضمان الفاعلية ، والسياسة المالية السليمة والحرص على توفير المزيد من الرفاهية والاطمئنان للطبقات الفقيرة ومقاومة المرض مقاومة فعالة باتقائه اولا وبمعالجته ثانياً في افضل ظروف ممكنة ؛ وهناك اخيراً سياسة الجهت الى تعديل توزيع الدخول بالمساواة بين الاعباء الاجتماعية بحيث تتحمل الموازنة ، اي الامة بكاملها ، الاعبـاء التي كانت فردية من ذي قبل : العلاجات الطبية ، تقاعد الشيخوخة ، الضمانات الاجتماعية بوجـــه عام . فالضمان الاجتماعي بمفهومه هـــذا يفوق من ثم كل مفهوم تقليدي للضمان الذي لم يؤمن على بعض الاخطار المعينة سوى عدد من السكان فحسب . وهو لم يعد مرتبطاً بعقد العمل بل ارتكز الى مبدأ التضامن القومي : على الامة ان تؤمن رفاهية الجميع . وخلال الحرب ، اي منـــذ السنة ١٩٤٢ ، اعتمدت بريطانيا العظمى ، التي عانت اكثر من غيرها من فقدان الضمان الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي ، المبادىء التي وضعها السير وليم بفردج في التقرير التاريخي الذي ارتبط به اسمه . ومنذ السنة ١٩٤٥ ، رسمت معظم الدول خطط ضمـان اجتماعي استوحته استيحاء متفاوتا .

بالامكان ربط النظام البريطاني بالنظام الذي تديره الدولة ويشمل كافة السكان والاخطار كما في الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية . وقد أقرت بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٥٦ قوانين عدة تؤلف كلا كاملا ومتلاحما : تقاعد شيخوخة يبلغ ٣٢ شلنا في الاسبوع ، تأدية كل او بعض النفقات الطبية (معالجة ، ادوية، استشفاء) ، على ان يؤمن التمويل بواسطة الضريبة . فاستتبع النظام تأميم المستشفيات وبلبلة المهنة الطبية ، اذ اخضع الطبيب لقانون شبيـه بقانون الوظيفة العامة . وبديهي ان ثمن هذا الاجراء كان مرتفعا جداً : فقد مثل ١٥ ٪ (٦٩٣ مليون ستراليني) من موازنة ١٩٥٣ .

وقام في السويد كذلك نظام كامل لضمان شيخوخة يضاف الى تقاعد الاجراء (الذي يضمن دخلا يوازي ٢/٣ مـبعدل الاجور خلال سني العمل الاخيرة الـ ١٥) ، وتعويضات عائليـــة ، وتعويضات سكنى وتدفئة ، وتنظيم صحي فعال وزهيد الكلفة ، وطبابة مؤممة عملياً اذ ان ٨٠٠ طبيب فقط من اصل ٥٠٠٠ كان لهم مجموع زبن خاص .

وهناك دول اخرى ، كالولايات المتحدة مثـلا ، لم تسلم بالضمان الالزامي الا لبعض الفئات وبعض الاخطـــار (البطالة ، الشيخوخة) ، على ان توفر الاموال اللازمة اشتراكات العمال وأرباب العمل ؛ لذلك فان الاجر المباشر وغير المبـــاشر لم يختلف على العمـــوم بالنسبة للدخل القومي ، ولا يصح الكلام هنا عن اعادة توزيع الدخول لمصلحة الاجراء . واعتمدت

فرنسا في السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ نظاماً وسيطاً قضى بانشاء «صناديق» مختلفة واجهزة مستقلة بحسب الفئات الاجتماعية المختلفة ، اذ ان ذوي الدخول قد رفضوا الاختلاط بالاجراء . على ان الاستفادة من الضمان الاجتماعي كانت محصورة في البدء في القطاع الصناعي والتجاري ، والتمويل امنه الاجراء دون غيرهم ، وانتفاع فئات الاجراء المؤمنين الاخرى من الفوائد نفسها قد تم بعد ذلك تدريجياً .

وهو هذا الحرص نفسه ما دفع الحكومات الى الحلول محل المبادهات الخاصة من أجل حل مسألة السكنى . فان كافة الدول قد واجهت هذه المسألة بعد الحرب بسبب تزايد سكان المدن والدمار الذي خلفته الحرب واكتظاظ الاحياء القديمة والاحياء المرتجلة بسكان عاشوا فيها في ظروف يرثى لها صحياً واخلاقياً ، مما جعل حركة البناء الواسعة فوق وسائل وامكانات الافراد. لذلك ، وحتى في الولايات المتحدة ، حيث معظم الناس يقيمون في المدن وحيث كثيراً ما ينتقل السكان من مدينة الى اخرى ، بنيت بعض الوحدات السكنية بمساعدة الاموال العامة : قيام الحكومة الاتحادية ببناء مساكن زهيدة الثمن ، منح قروض من أجل البناء او سلفات من اجل احداث الخدمات الجماعية (ماء ، بواليع ، طرقات ...) . وفي بريطانيا العظمى كذلك ، اكثرت الحكومة من القروض المباشرة ، والمساعدات المالية للسلطات المحلية من اجل تشجيع البناء .

التعليم

في حقل التعليم اخيراً ، اضطرت حتى اكثر الانظمة تشجيعاً للمبادهة الخاصة ، لمواجهة اقبال عظيم على التعليم في كافة درجاته ، هو احد الطوابع المميزة لـ « حضارة الجماهير » . لقد ولى زمن المفاهيم القديمة التي كانت تحصر التعليم في نخبة محدودة العدد تنتسب الى الطبقات الحاكمة ، وتخصصها بمنح تعليمية قلما يخصص بها سواها ، ولا توفر لباقي السكان سوى تعليم ابتدائي. الم تتبن الامم المتحدة مبادىء حق « الجميع بالتساوي وبحسب استحقاقهم » في التربية والتعليم العالي ؟

لقد فرضت مستلزمات المصلحة الوطنية ، هنا ايضاً ، رقابة شديدة ، وتعليماً الزامياً أخّرت فيه السن القصوى جهد المستطاع : يجب اعداد اجيال متعلمة قادرة على استساغة التقنيات والعلوم العصرية . يجب ان يربى المزيد من النحاتين والاطباء والمهندسين والفنانين والاساتذة . فأبرزت هذا الاتجاه ثورة حقيقية في بريطانيا العظمى احدثها قانون بتلر الصادر في السنة ١٩٤٤ الذي اطال مدة الدراسة حتى ١٥ سنة منذ السنة ١٩٤٧ وحتى ١٦ سنة حالما يصبح ذلك ممكناً ، ووفر التسهيلات للوصول الى التعليم العالي . اما الشبان الذين لن يواصلوا تحصيلهم ، فسوف يتلقون حتى سن الثانية عشرة دروساً تكميلية خاصة مدة يوم او يومين في الاسبوع .

اعلنت الحرب على الامية (٨٠ ٪ في الشرق الادنى ، بين ٥٠ و ٧٥ ٪ في اميركا اللاتينية ، بين ٩٠ و ٩٥ ٪ في افريقيا السوداء) في كافة البلدان بتعليم الاولاد في المدرسة الابتدائية

والفتيان بطرائق التربية الاساسية المختلفة . فمن الواجب ان يضع تنظيم التعليم بتصرف كل فرد وسيلة إنماء كفاءاته خير إنماء : تكاملت الاساليب التربوية الجديدة بأبحاث سيكولوجيي الطفولة ، فسعت الى تنمية قوى المبادهة والملاحظة والتفكير عند الاطفال بواسطة تعليم مباشر وحسي وفردي يضيف الى الثقافة العامة ثقافة مهنية . ووضعت فرنسا منذ السنة ١٩٤٤ ، بفضل ابحاث لجنة « لانجفين — فالون » اسس اصلاح في هذا الاتجاه حال الظرف السياسي دون وضعه في حيز التنفيذ .

شروط نشر الفكر والاعلان

اذا كان التعليم الذي تتولاه الدولة او المؤسسات الخاصة لا يخلو من الغرض احياناً ويفرض على الاولاد والفتيان رأياً قويماً وطنياً ، او سياسياً (لنفكر مثلاً بالايمان التي فرضتها بعض الولايات في الولايات المتحدة على اعضاء الهيئة التعليمية) ، او معتقدياً ، فان الوسائل الجديدة لنشر الفكر قد اصبحت صناعة عظيمة وظفت فيها رؤوس اموال هامة ؛ فان الاعلام باشكاله المختلفة : الصحافة ، والاذاعة ، والتلفزة ، ومستوياته المختلفة : وكالات الصحافة ، المطابع ، الاعلان ، المبيع ، قد خضع من ثم ، شأن كافة الصناعات الاخرى ، لقوانين الكسب والتجمع ، عوضاً عن ان يكون وسيلة لا مثيل لها للتربية ونشر الثقافة . « ان اهمية رؤوس الاموال اللازمة للحصول على المعدات العصرية الضرورية لاصدار صحيفة كبرى قد جعلت من امكانية التعبير وقفاً على عدد ضئيل من الناس ... لقد خلفت صحافة الاحزاب والافراد وصحافة الرأسمالية » (ب. لازاريف) . فأصبح الاعلام من ثم ، اكثر منه قبل ٢٥ سنة خلت ، احتكاراً في ايدي المصالح الكبرى او حكومات اوفر البلدان ثروة .

وكالات الاعلام

لما كانت الصحف كلها عاجزة بامكاناتها الخاصة عن تحمل اعباء النفقات التي يستلزمها في العالم الحالي استقصاء الاخبار ، فهي وكالات الاعلام ما توفر للصحافة ٣/٤ الاخبار التي تنشرها . وبين الـ ٧٥ وكالة التي ترتدي اهمية عظيمة ، ترتدي ست فقط طابعاً عالمياً وتوزع على كافة انحاء الكرة الارضية الاخبار الدولية ، وهي : وكالة « رويتر » البريطانية ، ووكالة الصحافة الفرنسية ، ووكالة تاس السوفياتية ، وثلاث وكالات اميركية ، « الصحافة المشتركة » وهي اكبر وكالة في العالم وتؤمن الاخبار لأربعة آلاف صحيفة ، و « جمعية الصحافة المتحدة » و « دائرة الاخبار الدولية » . فيجب ان تتوفر لهذه الوكالات موارد عظيمة لتتعهد مراسليها في الخارج ، وتقتني وسائل الاتصال السريعة الضرورية ، ونقل الاخبار في اسرع وقت ممكن برقياً او بواسطة التلغراف اللاسلكي ، او بواسطة التلغراف اللاسلكي الآلي التسجيل . فمن اين تأتي هذه الموارد يا ترى ؟ ان رويتر اتحاد دولي في ايدي الصحف الاقليمية البريطانية وصحف بعض المستعمرات ؛ وترتبط كلياً بالدولة وكالتان : وكالة الصحافة الفرنسية التي هي جهاز تؤمن موارده الاشتراكات والاعتمادات التي يقرها البرلمان — مديرها تعينه الحكومة الفرنسية التي من حقها عزله من منصبه ايضاً —

ووكالة تاس ؛ اما الوكالات الاميركية الثـــلاث ، المسيطرة على اكبر قطاع ، فانها مشاريع خاصة . وهكذا فان ٨١،٧ ٪ من سكان العالم يطلعون على اخبار الاحداث بواسطة وكالات اجنبية توزع كذلك على العالم اخبار بلدانها .

ان ارتباط معظم سكان الارض بالدول التي تنتسب اليها وكالات الاعلام العالمية الست قد استتبع بالضرورة مساوىء خطيرة ؛ فمن الطبيعي ان تترك المصالح والآراء المقبولة في الدول الاربع التي تمتلك هذه الوكالات اثرها في طريقة نشر الاخبار ، وبطء او سرعة نقلها ... وعدم نقلها . أما الوكالات الوطنية ، فلا تجد اية واحدة منها في صحافة بلادها الموارد الكافيـة لان تتوفر لها موازنة مستقلة . فتضطر من ثم الى الحصول على المساعدات المالية من الموازنات العامة او السرية في بلدانها او من مقرضي مال آخرين .

أما بصدد الصحافة حيث – كما رأينا – ما زال التجمع يتزايد يوماً بعد يوم ، فان التفاوت بين البلدان ليس اقل شأناً : فان ست بلدان فقط توفر ٤/٣ الانتاج العالمي من ورق الصحف ؛ اما المعدات الآلية ، فان صناعتها محصورة في بعض الدول : كندا ، الولايات المتحدة ، اوروبا الغربية والشمالية ، الاتحاد السوفياتي ، اوستراليا ، زيلنـــدا الجديدة ، التي تمتلك وحـــدها ، بدرجات مختلفة كل الاختلاف ، الوسائل الاعلامية المادية الموافقة .

الاذاعـــة والتلفزة

ان الاذاعة ، التي اصبحت خـــلال ٢٠ سنة « احـد العوامل الاساسية للحضارة المعاصرة » ، جاءت تكمل الصحافة وتحـل محلها في اغلب الاحيان كوسيلة للإعلام . فهي تتيح الوصول حتى الى الاميين والى المناطق التي تحول صعوبة المواصلات دون وصول الصحافة بسهولة اليها . وكان دورها عظيماً خـلال الحرب العالمية الثانية ؛ فقد كانت آنذاك اداة دعاوة وإعلام من الدرجة الاولى تسدّ في الدول المحتلة مسدّ صحافة لا يثق احد بها. فأصبحت من ثم وسيلة مألوفة للاعلام واللهو زاد انتشارها يوماً بعد يوم . وهي في بعض البلدان ، كالولايات المتحدة مثـــلاً ، مشروع تجاري خاص يوفر الاعلان فيها موارد الشركات التي تمتلك وتستثمر محطـــات الارسال . « تبيع المواقيت » من الشركات المعلنة . وهنا ايضاً تتدخل سنة التجمّع . فهناك ٢٦٣٦ محطة اميركية مجازة تملك نصفها اربع شبكات رئيسية . والاذاعة في بلدان أخرى مصلحـــة من مصالح الدولة التي تشرف عليها وتراقبها مراقبة متفاوتة الكتمان .

ولكن نوعية برامج الاذاعة والتلفزة ضحية العدد ، كما في الصحافة . فهي البرامج المبتذلة ، تلك التي تتوجه الى المثقفين « ثقافة ابتدائية فقط » ، ما تحظى بالمزيد من الشعبية . وقد لفت الانتباه تكراراً في الولايات المتحدة الى ما تتركه الاذاعة والتلفزيون من اثر سيء على الاخلاق ، اذ ان اعمال العنف التي تشاهد في البرامج ربما كانت ، مع السينما ، سبب تزايد الاجرام بين الفتيان في هذه البلاد .

اما التلفزة فقد احرزت تقدما كبيراً ان من حيث التحسينات التقنية وان من حيث سرعة

الانتشار : ففي ١٩٦٠ بلغ عدد المحطات المرسلة في الولايات المتحدة ٦٠٠ مقابل ١٢٥ في السنة ١٩٥٣ ؛ وفي السنة ١٩٤١ ، كان هناك ٥٠٠٠ محطة لاقطة ، فارتفع هذا العدد في السنة ١٩٦٥ الى ٧٣ مليونا من اصل الـ ١٧٣ مليونا الموجودة في العالم. وقد وفر هذا التقدم ٦٨٩ مليون دولار من ريع الاعلان في السنة ١٩٥٥ (وهو رقم ارتفع الى اكثر من ثلاثة اضعافه خلال ثلاث سنوات) ؛ وسيطرت على التلفزة كذلك بعض الشبكات القوية ، اذ على الرغم من ان القانون يحظر امتلاك اكثر من ٥ محطات مرسلة ، فان اربع شبكات تسيطر على كافة الشبكات الاخرى. وقد تأيد دور التلفزة كسلاح للدعاوة بين الجماهير بشهادات واستبارات كثيرة ؛ ففي الحقل السياسي بنوع خاص ، كان تأثيرها حاسما خلال الانتخابات الاميركية منذ السنة ١٩٥٢ ، اذ ان اسعار الاستئجار (بين ٥٠ و٦٠ الف دولار للشبكة الواحدة ولمدة ½ ساعة) قد اظهرت ضعف الحزب الديموقراطي بالنسبة لمنافسه .

العودة الى الماضي

ان الاحزاب والمصالح المحافظة ، التي نبذت في السنة ١٩٤٥ بسبب اتهامها بالتعاون والفاشستيات ، قد نجحت ، بسرعة متفاوتة ، في استعادة مركزها المسيطر كلما خفت وطأة الفاقة واشتد الخوف من الاتحاد السوفياتي . ففي فرنسا وايطاليا تألفت في ايام التحرير حكومات اتحاد وطني ضمت الحزبين الشيوعي والاشتراكي وبعض الاحزاب الجديدة : الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا ، والديموقراطية المسيحية ، وحزب العمل ، والاحرار في ايطاليا . وفي ايطاليا ، اتفق الحزبان اليمينيان ؛ الديموقراطيون المسيحيون والاحرار ، منذ اواخر السنة ١٩٤٥ ، وتوفقا بمساندة السلطات الحليفة الى قلب الحكومة التي يرأسها « فروشيو بارّي » ، احد زعماء حزب العمل. فانتقلت رئاسة الحكومة الى « السيد غاسبري » ، زعيم الديموقراطيين المسيحيين . وفي السنة ١٩٤٧ حدثت العطفة الكبرى. فقد حدثت في تلك السنة التعبئة الكبرى ضد الشيوعية في كافة انحاء العالم الغربي : في بلجيكا وفرنسا وايطاليا اقصي الشيوعيون عن الحكم ، وانقسمت القوى اليسارية ، وتخلى الاشتراكيون ، – باستثناء اكثرية الحزب الاشتراكي بزعامة « نِنّي » – عن فكرة تحقيق المدينة الاشتراكية ، واكتفوا اكثر فاكثر بتكييف النظام الرأسمالي بسياسة اصلاحية تستهدف تأمين العمل للجميع والضمان الاجتماعي ، وانضموا الى سياسة المعتدلين الكاثوليك . وكلما ارتسمت خطوط الحرب الصليبية بمزيد من الوضوح ، قضت الحاجة الى استخدام اشد العناصر عداء للاتحاد السوفياتي بتسليم زمام السلطة والمراكز الهامة في الادارة لاقوى الاحزاب نزعة محافظة ، حتى لتلك التي تعاونت والنازيين ، ومراكز الادارة في المانيا الغربية للنازيين القدماء انفسهم . وتعزز هذا الاتجاه في السنة ١٩٤٨ بالذعر الذي اثاره استيلاء الشيوعيين على السلطة في تشيكوسلوفاكيا ، وباشتداد الحرب الباردة . ففي ايطاليا اعتمدت حكومة غاسبري ولا سيما الوزير «شلبا» سياسة صارمة لمحاربة تضخم ورق النقد وابقت ، دون اي تغيير تقريباً ، على تشريع ومؤسسات الفاشستية . واستمرت منظمة الصناعيين ، التي بقيت عملياً كما كانت في ظل النظام السابق ،

في التأثير تأثيراً عظيماً على الحكومة. ولم يجر قط بحث في التأميم كما حدث في فرنسا وبريطانيا العظمى . وارجئت كافة الاصلاحات التنظيمية ، ولا سيما الاصلاح الجبائي والاصلاح الزراعي. ومنذ السنة ١٩٤٨ اعيد كافة الموظفين الفاشستيين السابقين تقريباً ، حتى الكبار بينهم ، الى وظائفهم . وفي اليابان استلم زمام السلطة اولئك الذين كانوا يتولونها قبل السنة ١٩٣٩ ، وقد « طُهّر » معظمهم في السنة ١٩٤٥ ، لا بل لوحق بعضهم (هاتوياما) قضائياً كمجرمي حرب .

في فرنسا تعاقبت تحالفات ظهر اتجاهها اليميني يوماً بعد يوم ، ويبرز هذه الظاهرة تطور الديغوليين الذين انتقلوا من المعارضة الى الحكومة بينما خرج منها الاشتراكيون . فلم يؤد ذلك الى الغاء التأميمات المحققة في السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ ، ولكن المشرفين السابقين على المشاريع المؤممة وممثلي مصالحها غالباً ما عينوا في مجالس ادارتها وحتى في مراكز المسؤولية فيها الى جانب ممثلي الدولة ، بحيث لم تتغير الطرائق قط .

رجحان نفوذ المحافظين

كانت نتيجة الحركة العسكرية التي اطاحت بالجمهورية الرابعة قيام « ملكية » حقيقية استثنائية الطابع اعطت السلطة التنفيذية امتيازات عظيمة . فمن جهة استبقي لرئيس الحكومة نطاق خاص به ، ولا سيما ادارة السياسة الخارجية والشؤون العسكرية والاقتصادية . ومن جهة ثانية قيّد نشاط البرلمان التشريعي الذي آل دوره ، بحسب تعبير بعض اساتذة الحق الدستوري ، الى دور « تمثيلي » بحت : اعطاء الاولوية ، في جدول اعمال المجالس ، للمشاريع التي تتقدم بها الحكومة ، اخضاع تقديم مشاريع تعديل القوانين والاستجوابات لنظام شديد ملزم ، تخفيض عدد اللجان الدائمة التي كانت تقوم بدور هام جداً في عهد الجمهوريتين السابقتين ، حصر صلاحية اعداد الموازنة في الحكومة دون غيرها . ثم ان واقع قيام المركز الذي تصدر عنه المقررات الهامة فوق الحكومة نفسها ، والسلطة الواسعة التي تتمتع بها كبار الموظفين ، قد افضيا عملياً الى انتزاع كل سلطة اشراف حقيقي من البرلمان . وانتهج النظام الجديد بالمقابلة سياسة جبائية عاطفة على المصالح الكبرى بالغاء الرسوم المفروضة على ربائح المساهمين وارباح الشركات ، وبتخفيض الرسوم على انتقال الارث ، في حين انه فرض رسوماً ثقيلة على عدد متزايد الارتفاع من الاجراء ، اذ ان معدل الضريبة التصاعدية على الاجور لم يعدل تعديلا يذكر .

في المانيا ، نشاهد بعد السنة ١٩٤٧ توقف العمل بحظر جمعيات التجار والصناعيين وحظر النازية الذي لم يكن ذا فعالية هامة كما يظهر ذلك ، بعد انقضاء عشرين سنة على انهيار النازية ، اكتشاف العديد من مجرمي الحرب – الناجين من العقاب – في وظائف هامة احياناً .

في بريطانيا العظمى ، ألغي تأميم الفولاذ والنقل البري منذ عودة المحافظين الى الحكم. وبعد ان بقي حزب العمال بعيداً عن الحكم طيلة ١٢ سنة، احرز في السنة ١٩٦٤ فوزاً انتخابياً هزيلاً (بأكثرية ٣ اصوات) جعله رهين حزب الاحرار القليل العدد . فاصطدم منذ تأليف الحكومة بأزمة مالية خطيرة جداً وبانخفاض مقلق في سعر الاسترليني قيدا حريته في العمل ،

وارغماه على اتخاذ تدابير تقشفية لم يرض عنها الشعب ، كان الاجراء اهم ضحاياها ، ومنعاه من تحقيق برنامجه . واصطدمت بصعوبات مماثلة حكومة « الوسط اليساري » الايطالية التي تألفت في السنة ١٩٦٠ ، بعد ازمة وزارية دامت شهرين ، بفضل اتفـــاق حزب « ننى » الاشتراكي وحزب الديموقراطيين المسيحيين . الا ان خروج رؤوس الاموال ، وارتفاع الاسعار السريـع ، والازمة الاقتصادية ، قد نجحت — بفعل تأثير الجنـاح الايمن في حزب الديموقراطيين المسيحيين وتأثير الكنيسة ومنظمة الصناعيين — في شل هذا التحالف وفي مقاومة كافة مشاريعها الاصلاحية باستثناء تأميم الطاقة الكهربائية .

طُهّرت الادارات العامة من العناصر الشيوعية او العناصر اليسارية المعتبرة « شيوعيـــة متسترة »، بالرغم من النصوص الدستورية التي تضمن المساواة في الحقوق دونما تمييز في المعتقد أو الرأي ، ومن مبادىء ميثـــاق الامم المتحدة واعـلان حقوق الانسان الذي أقرته الجمعية العمومية للامم المتحدة في السنة ١٩٤٨ . وأدى انشقاق القوى النقابية ، الذي حدث في السنة ١٩٤٨ (فرنسا) والسنة ١٩٤٩ (ايطاليا) الى اضعاف احدى القوى القادرة على الوقوف في وجه سياسة مكافحة التضخم المالي وعودة العناصر الحاكمة السابقة الى الحكم .

يضـــاف الى ذلك من جهة ثانية ان الحركة النقابية الغربية — باستثناء الاتحادات الايطالية والفرنسية الكبرى التي يسيطر عليها النفوذ الشيوعي — قد اصبحت « نقابية موحدة » تهدف الى الحصول على الفوائد المادية عن طريقة التعاقد في اطار النظام الرأسمالي . فهي مرتبطـــة بالاحزاب الاشتراكية التي ازداد تطورها الاصلاحي نحو التعاون بين الطبقـــات ، كما يتضح من موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي وموقـــف الاحزاب السويدية والنمساوية ، ومؤتمر الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني في « باد — غودسبرغ » (تشرين الثـاني ١٩٥٩) الذي دافع عن « الملكية الخاصة لوسائل الانتاج » و « حرية تأسيس المشاريـــع » ، ومؤتمر حزب العمال في « بلاكبول » ، حيث نادت اقلية يمينية بالتخلي عن التأميمات . واخيراً من مذكرات مؤتمر الاتحاد الدولي الاشتراكي في تل ابيب في شهر نيسان ١٩٦٠ . ثم الم يستكـــل « بيترو ننى » نفسه ، في السنة ١٩٦٦ ، تطوره نحو المطالبة المعتدلة بالاصلاحات بسعيه من اجـل صهر حزبه مع حزب ساراغات (الحزب الاشتراكي الايطالي) وبالمنـاداة ، على غرار ساراغات ، بـ « اشتراكية خلو من الصراع الطبقي » ؟ زد على ذلك ان الاحزاب الاشتراكية في البلدان ذات العـلاقة المباشرة بتصفية الاستعمار لم تختلف قط عن المحافظين في قمـع الحركات الاستقلالية سواء في اندونيسيا ، ام في الكونغو البلجيكي ، ام في قبرص وافريقيا الغربية ، ام في الهند الصينية والجزائر . ويجب ان لا نغفل هنا الحملة الفرنسية البريطانية على بورسعيد والسويس .

تطور المانيا

كان من المقرر ، في فكر الظافرين ، ان تخضع المانيا واليابان ، الخاضعتـــان لاحتلال الحلفـاء وادارتهم — وقد خلت الاولى من كافة اجهزة الدولة — لفترة طويلة من الوصاية الضرورية لازالة الطابع النازي عنها وجعلها ديموقراطيتين . الا انه استحـال

ابعاد سبعة ملايين نازي مع عائلاتهم عن كل نشاط ، كما ان السلطات المحتلة افتقرت الى العدد اللازم من الموظفين الاختصاصيين لمواجهة كافة الاعباء ، فاضطرت من ثم الى استخدام كافة « الفنيين » الذين كان الكثيرون منهم نازيين او نازيي الميول . ثم جاءت الحرب الباردة والحرب الكورية ، كما سبق ورأينا ، تدفعان الى التخلي عن استئصال النازية ، باعتبار ان النازيين خير حلفاء لـ « محاربة مبادىء الشيوعية والاشتراكية » .

ان عملية استئصال النازية التي بوشر تنفيذها بأساليب اختلفت بأختلاف القطاعات قد فشلت من ثم في كل مكان . وابرز مثل على ذلك مثل القطاع الاميركي حيث توجب على كافة الالمان البالغين اكثر من ١٨ سنة ان يجيبوا على عدد من الاسئلة في السنة ١٩٤٦ ؛ فتبين ان ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ ، اي ٢٧ ٪ من المجيبين ، نازيون . فصدرت قوانين عفو متعاقبة خفضت هذا العدد الى ٢ ٣٧٣ ٠٠٠ ، ثم الى ٩٠٠ ٠٠٠ ، ثم الى ٢٣ ٠٠٠ مجرم كبير ، واخيراً الى ١٨ ٠٠٠ برّىء اعظمهم مسؤولية .

شوهد من ثم في كافة الحقول رجوع القوى القديمة والتقليدية الى مراكزها الاولى : فالتعليم على كافة مستوياته في ايدي اكثر العناصر نزعة محافظة ، وجمعيات المحاربين القدماء اخذت في الانتشار من اجل الدفاع عن شرف الجيش الالماني والـ S.S. . وباستثناء «ادب الدمار » الذي وصف آلام الحرب والاسر ومشاق وضغائن فترة ما بعد الحرب ، انحصرت النجاحات الادبية في مؤلفات (كـ « ذكريات » لفودريان ، و « اسئلة » لـ « ارنست فون سالمون ») تؤيد نفوذ التقاليد القومية الراسخ ، « الشرف » ، والبطولة . وعلى غرار الادب ، عبّرت الصحافة الكبرى احياناً عن بعض الحنين الى النظام المنهار وعن عدائها للمهاجرين من مقاومي النازية ، ولا سيما اليهود ، ولـ « مجرمي » اعتداء العشرين من تموز ١٩٤٤ .

تطور اليابان

سلكت اليابان في تطورها الطريق نفسها . فمرت اولاً ، بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٧ ، في مرحلة تحول ديموقراطي : فقد نادى « اعلان حقوق » بحرية المعتقد وحرية الصحافة والمساواة التامة بين الاعراق والاجناس . واقصيت العناصر الرجعية عن المراكز الهامة في الادارة ، والمؤسسات الاقتصادية ، والصحافة . وظهرت الاحزاب مرة اخرى ، ولا سيما الاحزاب اليسارية . وللمرة الاولى اصبح الحزب الشيوعي شرعياً ، واعلن في شهر اذار من السنة ١٩٤٦ دستور جديد تمخضت به اعمال تمهيدية كثيرة ، بالرغم من نفور الحكومة من تبديل جوهر النظام القائم . وبموجب الدستور الجديد ، لم يعد الامبراطور ، الذي تخلى بصراحة عن فكرة الدخول في حرب ، سوى رمز الدولة ووحدة الشعب ، وقيّدت صلاحياته . وكان الجهاز الرئيسي للحكم « المجمع » المؤلف من مجلسين هما الامينان الوحيدان على الوظيفة التشريعية والسلطة . وكان لمجلس الممثلين المنتخبين وحده حق اعداد الموازنة ، وكان اعلى من مجلس المستشارين ؛ وكان على هؤلاء ان يعلنوا موقفهم من كل قانون يقره الممثلون خلال مدة ٦٠ يوماً ، وفي حال الرفض ، حق الممثلين فرضه باكثرية الثلثين . وحددت بدقة صلاحيات مجلس الوزراء المسؤول ؛ فوجب ان يكون كافة الوزراء مدنيين وان

يكون نصفهم اعضاء في المجمع . وهو رئيس الوزراء ، الذي ينتخبه المجمع ، من يعينهم . وكان استقلال القضاء مضموناً . واتخذت التدابير من اجل حماية حقوق الانسان والحريات الرئيسية ، ولا سيما المساواة بين الجنسين ، والحريات النقابية ، ومنع التوقيفات التعسفية. واصلحت وسائل عمل الدكتاتورية ، واصبحت قوى الامن لامركزية ، ورفعت عنهـــا سلطة وزير الداخليـة ، ووضعت قوانين جديدة : القانون المدني المبني على المساواة بـــين الأفراد والحرية الفردية ، الذي احدث ثورة في المجتمع القديم بابطاله النظام العائلي التقليدي ، ونص على تقسيم الأرث بالتساوي ، واجاز الطلاق ؛ والقانون الجنائي الذي عُدّل . وكان اصـــلاح التعليم كذلك احد شروط التحول الى الديموقراطية . وقد استوحى المبادىء المناقضة مناقضة مطلقـــة المبادىء المقبولة حتى ذاك التاريخ . وطهرت الهيئة التعليمية من عناصرها العسكرية والمتطرفة الوطنية ، ومنع التدريب العسكري منعاً باتاً . كما منعت الكتب القديمة الموضوعة لتعليم الاخلاق والتاريـــخ والجغرافيا. واشهرت براءة امبراطورية المفهوم الخاطىء لالوهية الامبراطور وللتفوق العنصري للشعب الياباني المدعو لحكم العالم ، وفقد الـ « شنتو » طابعـــه الرسمي . وبني التعليم على حرية رأي الهيئة التعليمية ، واعطيت المبادهة الفردية اهمية خاصة . وأقر التعليم الالزامي حتى سن التاسعة ، والتربية المشتركة ، ونظام متلاحم الأجزاء يوجب قضـــاء ٦ سنوات في المدرسة الابتدائية ، و ٣ سنوات في التعليم الثانوي الادنى ، و ٣ سنوات في التعليم الثـــانوي الأعلى ، و ٤ سنوات في الجامعة . وغدت المراقبة لامركزية ، واسندت ، كما في الولايات المتحـــدة ، الى ادارات مدرسية محلية تنتخبها الجماعة. ووضع تشريع للعمل ، واستحدثت وزارة العمـــل ، وأقرت الحرية النقابية والتأمين ضد البطالة والحوادث ، وحدد يوم العمل بثماني ساعات ، وفرض دفع الاجور نقداً ، كما أقرت قوانين الضمان في المنـــاجم ... وبموازاة تنفيذ الاصلاح الزراعي حلت الـ « زيباتسو » مع ٥٠ جمعية صناعية وتجارية و ٦٧ جمعية لتوظيف الاموال ، واقصيت العائلات الكبرى عن كل وظيفة ادارية ، وحظر تأليف الاتحادات .

في السنـة ١٩٤٨ ، انقلبت هذه السياسة على غرارها في المانيا وللاسباب عينها ، واستهلت عملية تطهير معاكس بينما أعيدت الحقوق السياسيـة والمدنيـة لـ ٢٠١ ٠٠٠ شخص من اصـل الـ ٢٢٠ ٠٠٠ الذين تناولهم التطهـير . فطُرد الصحفيون والاساتـذة والموظفون والنقابيـون المناضلون اليساريون ، ثم اتخذت بعض التدابير ضد العمال : حظر الاضراب العام في السنة ١٩٤٧ ثم حظر كل نوع من أنواع الاضراب وكل مطالبة جماعية في القطاع العـام في السنة ١٩٤٨ . ولم يجدد القانون القاضي بمنع تأليف الاتحادات الذي انتهى العمل به في السنة ١٩٤٩ ، فاتيح للاتحادات السابقة استعادة نشاطها . وفي السنة ١٩٥١ اخيراً أجاز الجنرال ردجواي للحكومة اليابانية اعادة النظر في كافة القوانين الصادرة في ظل الاحتلال . وهكـذا استعادت الاحزاب اليمينية التي لم تُقص قط عن السلطة ، والسلطات الاجتماعية التي لم تفقد قط نفوذها ، والـ زيباتسو ، كل قوتها الاقتصادية والسياسية .

لجميع هذه الاسباب كانت اعادة البناء الاقتصادي في اليابان موفقة وسريعة ، فجاءت « معجزة » على غرار المعجزتين الالمانية والايطالية . فمنذ السنة ١٩٥٤ ، بُلغ مستوى انتاج السنة ١٩٣٩ ، ومنذ هذا التاريخ ، وبفضل وفرة رؤوس الاموال (وجلها اميركي المنشأ) واليد العاملة الاختصاصية ، وقوة ميل السكان (١٠٠ مليون نسمة) الى الادخار ، تقدم الدخل القومي بمعدل ٦،٥ بالمائة في السنة . وبحسب تقليد الميجي ، قدمت الدولة مساعدة عظيمة للشركات الخاصة الكبرى التي مازال يقوم الى جانبها قطاع مستقل يضم عدداً كبيراً من المشاريع الهامشية الصغرى المجهزة تجهيزاً دونياً . وقد الف عمال هذا القطاع الـ ١٠ ملايين جيشاً صناعياً احتياطياً جليل الفائدة معداً للدخول في الاتحادات .

ازمة النظام الحر

اذن خابت آمال المقاومين في الحقل السياسي والحقل الاقتصادي على السواء . « انتظرت الشعوب وامّلت طيلة ليال عديدة غير منجمة . المقاومون كلهم – فرنسيين كانوا ام بلجيكيين ، يونانيين ام يوغوسلافيين ، ايطاليين ام بولونيين – انتظروا التحرير – الثورة الذي قدروا انه لن يطرد الخونة فحسب ، بل سوف يؤسس ديموقراطية جديدة ايضاً » (مركين – غاتزفيتش) .

لم تؤسس هذه « الديموقراطية الجديدة » في اوروبا الغربية . ولم تصهر الدولة صهراً جديداً شاملاً في اي بلد من بلدان الغرب ؛ ولذلك تفاقمت ازمة النظام البرلماني المفتوحة منذ السنة ١٩٣٩ . لقد تلاشى التقسيم القديم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تلاشياً تاماً . فاذا كان هنالك حزب واحد ، كما في تركيا حتى السنة ١٩٤٦ ، فان واقع السلطة بجميع اشكاله في ايدي زعماء الحزب ؛ واذا كان هناك حزبان ، كما في البلدان الانكلوساكسونية ، فان الحزب المنتصر يؤلف الحكومة التي يكون رئيسها في الوقت نفسه زعيم الاكثرية ، وان السلطتين التنفيذية والتشريعية تكونان مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً ، ويستحيل عملياً على المجلس اسقاط الحكومة . وهذا ما حدث في بريطانيا العظمى : ففي الحالين دكتاتورية حزبية حقيقية . اما اذا كانت هنالك احزاب متعددة ، فتقوم تحالفات معرضة للتفكك بين احزاب مختلفة ، وتكون الحكومة ضعيفة ويسيطر عليها الجمود ، لان كل مبادهة من مبادهاتها قد تهدد بنسف التحالف . وهي غالباً ما تُسقَط ، فتحاول البقاء بتخفيض عدد ممثلي خصومها . وهذا هو الهدف من الاصلاحات الانتخابية المعدة لا الى ضمان خير تمثيل بل اقصاء عناصر الاقليات عن المجالس وضمان اكبر عدد ممكن للاكثرية . تلك كانت الغاية من القانون الانتخابي الالماني في السنة ١٩٤٩ : يُختار ٢/٣ اعضاء المجلس بموجب لوائح فردية باكثرية الاصوات ، ويختار الثلث الآخر بالاكثرية النسبية : يُسلم كل منتخِب بطاقتين ، احداهما لانتخاب مرشح بموجب اللائحة الفردية ، والثانية لتعيين حزب سوف يتمثل في المجلس بنسبة عدد الاصوات التي يفوز بها ؛ واعطى القانون الانتخابي الفرنسي الصادر في أيار ١٩٥١ مجموع مراكز الدائرة الانتخابية للوائح التي تحصل على اكثرية الاصوات ، على ان لا يؤخذ بالاكثرية النسبية الا في حال وجود مرشحين منفردين . اما

القانون الايطالي الصادر في السنة ١٩٥٣ ، فقد اعطى اللوائح ٥ر٦٤ ٪ من المراكز ، اذا فازت بأكثرية الاصوات. وقد اسفر القانون الفرنسي عن النتيجة التي سعت وراءها الاكثرية التي اقرته: فان احزاب الوسط المتحالفة قد فازت في عدد كبير من الدوائر الانتخابية بالاكثرية المطلقة على حساب الحزبين المطرفين ، تجمع الشعب الفرنسي والحزب الشيوعي ، اللذين جـــاء تمثيلهما دون اهميتها الحقيقية في البلاد . وكان من جهة ثانية ان القانون نفسه قد خيب في كانون الثاني ١٩٥٦ آمال المستفيدين السابقين منه بتيسيره فوز الاحزاب الشيوعية . اما في ايطاليا فلم تعط النصوص النتيجة المتوخاة منها اذ ان الحزب الديموقراطي المسيحي لم يحصل على الاكثرية المطلقة .

ذهبت القوانين الانتخابية الفرنسية الصادرة في السنة ١٩٥٨ الى ابعد من ذلك : فقد قسمت البلاد تقسيماً موفقاً امن للمناطق الزراعية تمثيلاً كبيراً على حساب سكان المدن ، بحيث « اقتضى معدّل ٢٢٠ ٢٨٨ مقترعاً لانتخاب نائب شيوعي و٧٣٣ ٤٧ لانتخاب ممثل للحركة الجمهورية الشعبية و١٧١ ١٩ لانتخاب ممثل للاتحاد الوطني الجمهوري ». اما الهيئة الانتخابية لمجلس الشيوخ فقـــد تمتع فيها الاعيان الريفيون بتفوق ساحق جعل التصويت تصويتاً محصوراً حقيقياً .

سلطة الاختصاصيين

ان التطور الذي برزت معالمه قبل ١٩١٤ قد ازدادت سرعته في كافة البلدان الحرة ، بريطانيا العظمى وممتلكاتها، فرنسا ، ايطاليا ، البلدان السكندينافية ، المانيا الاتحادية. فشوهد تراجع مستمر في الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، وبالمقابلة تزايد نفوذ الاختصاصيين والخبراء الذين اكتظت بهم الادارات والاجهزة الفنيـة الشبه حكومية .

يرد ذلك الى الطابع الفني المتعاظم في المسائل المطلوب حلها من الحكومات ، خصوصـاً في الحقول المالية والاقتصادية والعسكرية ، والمكان الذي احتلته التقنيات الحسابيـــة في اقرار العمليات العسكرية والتجارية والصناعية والبحث عنها (التي تفرض لمة رياضية لا يدرك معناها سواد الموظفين السياسيين) قد اضفيا اهمية متصاعدة على الخبراء والاختصاصيين . فان الصعوبات المالية والتقنية التي تعترض الموازنة من الضخامة والاهمية بحيث ان الادارة التي تضعها — مديرية الموازنة في فرنسا — تكلـف طبعا الاشراف على كل النشاط الاداري ، وبالتالي على كل النشاط السياسي . ويصح القول نفسه في مستلزمات الدفاع الوطني الذي يحتاج اليوم الى استخدام كافة موارد البلاد . فليس من ثم اية مسألة اقتصادية او مالية او سياسية — بما في ذلك التعليم والتربية المدنية — لا تخضع ، حتى في ايام السلم ، لبعض الرقابة من قبل الاركان العامة .

الا ان عدد هؤلاء الاختصاصيين محدود . فقـد قدر « م. دبريه » بـ ٧٠٠ او ٨٠٠ عـــدد الشخصيات النافذة حقا في فرنسا: موظفين مدنيين (منتسبين الى الهيئات الكبرى) وعسكريين، ورجال سياسيين (يناهزون المئة) يحتلون مراكز وزارية، ومستشاري حكومة (اقتصاديين، علماء) . وقدر « ف. م. ج. ولسون » هذا العدد في بريطانيا العظمى وحدها بـ ٣٥٠ يدخـل في عدادهم زهاء خمسين رجلاً سياسيا كحد اقصى. فاذا اضفنا الى ذلك ان امر تحرير مناشير وانظمة

الادارة العامة المعدّة لتوضيح كيفيات تطبيق القوانين متروك ابداً لصغار الموظفين الذين يستطيعون الانحراف بسهولة عن مقاصد المشترع ، لرأينا الدور المحدود جداً المتبقي للهيئات المعنية ديموقراطياً .

الاختصاصيون اكثرية بين هذه الشخصيات النافذة القليلة العدد . ويتخرج معظمهم في فرنسا من مدرسة الـ « بوليتكنيك » ومن « معهد الادارة الوطني » ، وفي انكلترا من «المدارس العامة » التي ينتسب معظم طلابها الى الطبقتين البورجوازيتين العليا والمتوسطة (وينتسب ٦٥٪ من طلاب معهد الادارة الوطني الى فئتين : فئة الصناعيين وارباب المهن الحرة ، وفئة كبار الموظفين) . وينتمي هؤلاء الموظفون الكبار الى الطبقة الاجتماعية نفسها التي ينتمي اليها ارباب الاعمال ، وغالباً ما تجمع بينهم الثقافة الواحدة وأواصر القربى ، والطرائق والآراء المشتركة . وكثيراً ما يقوم بين هذين العالمين تبادل الموظفين (ولكن على نقيض الولايات المتحدة حيث ارباب الاعمال « يعيرون » الحكومة موظفيهم الاختصاصيين) . فهما يؤلفان « الاقطاعية الاقتصادية والادارية والعسكرية الجديدة » التي اشهرها « جورج غورفيتش » ، و « نخبة السلطة » غير المسؤولة والكلية القدرة التي سبق لـ « رايت » ان اشار اليها في الولايات المتحدة، والتي انتزعت عملياً من الزعماء السياسيين زمام الامور وباتت « تهدد بابتلاع الدولة » . فنشأ عن هذا التقارب بين « نظرية اولوية ارباب العمل ونظرية اولوية بيروقراطية الدولة » (ج. بيردو) « استبداد مستنير » قد يكون — في افضل الاحوال — مجدياً وفعالاً ، ولكنه غير مسؤول لأنه هو من يعين معظم ممثليه .

استمرار تدني الرقابة البرلمانية

اضطر البرلمانيون المنتخبون اكثر فأكثر الى التخلي عن بعض صلاحياتهم للجنة التشريعية والسلطة الادارية بالتصويت على « قوانين مبدئية » ومراسيم اشتراعية (١٦٠ في ظل وزارة لانيال، ١٣٠ في ظل وزارة منديس — فرانس ، ١٦٥ في ظل وزارة ادغار فور) ، حيث يترك تفصيل الانظمة لمقررات خبراء الادارة . واذا كان من المغالاة القول ان « بريطانيا العظمى دكتاتورية مستترة في ايدي الادارة الدائمة » فبإمكاننا التأكيد ان نفوذ الادارة في كافة دول اوروبا الغربية يجاري نفوذ الهيئات المنتخبة وغالباً ما يشله .

اما السبب في ذلك فهو ان رقابة اعمال البيروقراطية تصبح وهماً خادعاً كلما توسعت المصالح الحكومية . فان انكلترا وسويسرا والولايات المتحدة تعرف هذا الوضع ، والدول الاخرى ، كفرنسا مثلاً ، حيث تُسقَط الحكومة بسهولة ، تعرفه معرفة فضلى ايضاً . وان طريقة « الاسئلة » والاستجوابات التي يلجأ اليها النواب للتنبيه الى تجاوزات الادارة ، ليست مجدية قط لأن وزيراً تسانده الاكثرية غير ملزم بالإجابة . فالادارة العليا ، المسيطرة سيطرة شبه مطلقة على كافة دوائر الدولة ، والمستيقنة من عدم المسؤولية وغير القابلة العزل ، تشل عمل الوزراء والنواب على السواء. وينبثق معظم مشاريع القوانين عن دوائر الوزارات و«المصالح»،

فليست المجالس النيابية من ثم سوى جمعيات تبحث فيها هـــذه الاقتراحات . أليس جديراً بالملاحظة ان المجلس النيابي الفرنسي كان غريباً عن فكرة وإعداد الخطتين الاولين للتجديد والتجهيز وفاقاً لمقتضيات العصر بالرغم من اهميتها بالنسبة لمستقبل البلاد ؟ وتصح المناقشات نفسهـــا شكليات لا طائل تحتهـــا بسبب تصلب مواقف الاحزاب التي تلتبنى مبـــدئياً وجهة نظر لا تقوى أية مناقشة على تغييرها . فلم تعد المناقشات من ثم وسيلة فعالة للوصول الى الحقيقة .

يرد ذلك الى ان المقررات الهامة تتخذ في داخل الاحزاب لا في الجمعيـات . ولكن تطور هذه الاحزاب العام يزيد اكثر فاكثر من تصلبها . فمركزية السلطة المتزايدة في الاحزاب تحد من نفوذ الاعضاء على المسؤولين . ولم يعد اختيار المسؤولين لمعاونيهم سراً خفياً ، لا بل قـد يحدث احياناً ان تنص الانظمة الاساسية على شرعية هـذا الاختيـار . ولذلك فان الاعضاء اصبحوا يخضعون اكثر فاكثر لنظام ملزم صارم . والبرلمانيون انفسهم ملزمون بطاعة تحولهم الى آلات انتخابية يسيرها رؤساؤهم .

على غرار « التكتلات » الاميركية اخيراً ، التي قيل عنها انها « الحكومة غير المنظورة » ، برز اكثر فاكثر تأثير « الجماعات الضاغطة » الفعّال . فهي تؤثر على الرأي العام (لأنها توصلت الى الاشراف على كافة الصحف تقريباً) وعلى الاوساط البرلمانية أو الحكومية بالتهديد بالامتناع عن انتخابها مرة اخرى وتمويل الاحزاب السياسية ، وبتقديم مشاريع القوانـين أو مشاريع تعديل القوانين ، وبالاسئلة الخطية او الشفهية التي يوجهها الى الوزراء النواب المتفانون في خدمتها وبالمساعي المنطوية على التهديد وحتى بالعمل المباشر : عرقلة السير في الطرقات العامة ، إقامـة الحواجز في الشوارع ، اضرابات المنتجين ... وهي متعددة الاشكال : جمعيات محاربين قدماء (الجوقة البريطانية) وجمعيات مهنية كالاتحاد الوطني للمستثمرين الزراعيين ، والاتحاد العام لكرّامي الجنوب ، والمعهد التقني الفرنسي للشمندر الصناعي ، والاتحاد الوطني لمالكي وسائل النقل البري ، واتحاد الصناعة البريطانية ، وجمعية صانعي الجمة ، وجمعية المزارعين الوطنية ، الخ . ؛ وقد سيطرت كلها على فئات برلمانية معروفة او مستترة يؤثر نشاطهـا على استقلال السلطات العامة والمنتخَبين . فنجحت من ثم في عرقلة نشاط المؤسسات البرلمانية .

تجسد السلطة

لم يستطع البرلمان التكيف وفاقاً للظروف الجديدة الناجمـــة عن واجب حل المسائل بسرعة وفي كل مكان ، فلم يعد من ثم المصدر الوحيد للسلطـة الحكومية . فقد اضطرت هذه الاخيرة – كي تكون فعـالة – الى التمركز والتوحد في ايدي عدد من الرجال او في ايدي رجل واحد احياناً . ففي هذا الاخير – الذي قـد يكون مجرد رمز او رئيساً فعلياً – تجسدت السلطة . فكانت النتيجة ان ضرب عرض الحائـــط بفصل السلطات شيئاً فشيئاً ، لا بل كاد البرلمان في بعض البلدان يفقد دوره في رقابة السلطة التنفيذية الذي كان رئيسياً في القرن التاسع عشر .

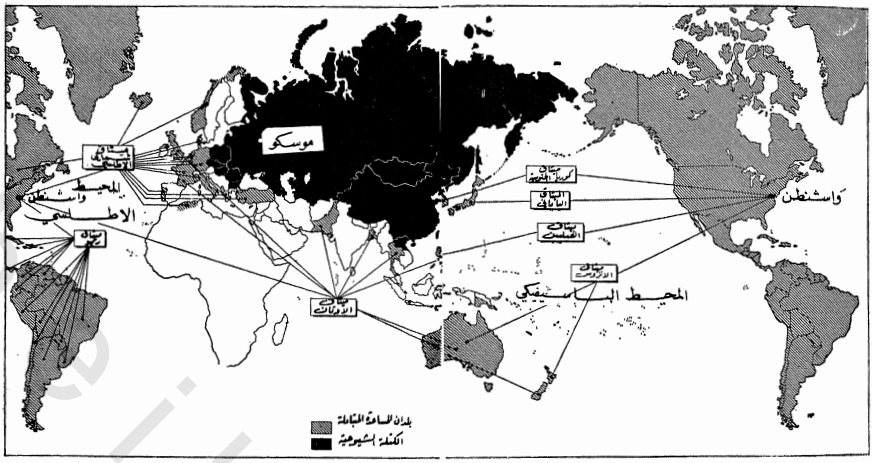

الشكل ٢٤ - خريطة الاتفاقات الغربية في سبيل المساعدة المتبادة في السنة ١٩٥٥

obeikandl.com

obeikandl.com

ليست ظاهرة تجسد السلطة ظاهرة جديدة ، ولكن وسائل عمل قوية جـــداً برزت حين طرأ هذا التأخر على المجالس التمثيلية . فان الاذاعة والتلفزة والسينما قـد قربت المسؤولين من الجماهير الشعبية ، وجعلت اسماءهم وصورهم مألوفة ، وساعدت على ان تتكون حولهم اسطورة استتبعت المشايعة العاطفية ، اي عاطفة اعجاب او تقدير نحو « المنقذ » ، نحو « الرجـل الذي لا بديل له » . وان تجسيد السلطة هذا ، الذي استفادت منه الحكومات الدكتاتورية قبـــل الحرب ، لم يخل دائماً من عبادة الشخصية ، لانه ينطوي على تملق للرجـال العظام الذين حذرهم ديموقراطيو القرن الاخير لأسباب وجيهة كثيرة .

الخـلاصَـة

اذن واجهت العالم الرأسمالي والحر ، بعد الحرب ، صعوبات مردها وجود عالم شيوعي عرف نهضة صناعية واسعة وتحرر الشعوب المستعمرة ، ولكن مردها كذلك متناقضات داخلية ليس أقلها شأناً فقدان التوازن بين القوة التي تتولى ادارته وقوة الدول التي يتألف منها . فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب دون خسائر مادية وبشرية هامة ، وبطاقة صناعية واحتياط مـالي متزايدين ، فاستطاعت ، بفضـــل تفوقها الاقتصادي والمالي الساحق ، ان تفرض زعامتها باستغلالها ، بصورة خاصة ، الخوف من الثورة الاجتماعية المسيطر على الطبقات الحاكمة في اوروبا. وأدى النفوذ الاقتصادي والمالي الذي عناه مشروع مارشال بعد السنة ١٩٤٨ ، ثم الارتبـــاط بالميثاق الاطلسي في الحقل العسكري في السنة ١٩٤٩ ، والاشراف على القوات المسلحة (ومن ثم على الموازنات) ، والحرب الباردة ، الى توسيع الهوّة بين اوروبا الغربية واوروبا الشرقيـــة ، واستمرار ارتباط الغرب اقتصادياً بالولايات المتحدة الاميركية — بالرغم من نهضته الاقتصادية . فهل كان ذلك تمهيداً لـ « امبراطورية الاميركية » التي حلم بها « بورنهام » ، المبنية على السيطرة الاقتصادية والمالية ، وشبكة متصلة الحلقات مؤلفة من ٩٠٠ قاعـــدة عسكرية بحرية وجوية موزعة على كافة القارات ، واحـــلاف عسكرية قوية تحـــاصر الاتحاد السوفياتي وحلفاءه (الشكل ٢٤ ، ص ٤٨٤ — ٤٨٥) والشبيهـــة بالامبراطورية البريطـــانية في القرن التاسع عشر ؟

ان هذا التفوق الاميركي قد خلف في الحقيقـــة التفوق الذي حققته بريطانيا العظمى في القرن السابق ، ولكنه اختلف عنه بعض الشيء . فبينما كان التفوق البريطاني يمثـــل اوفر الحضارات حرية واكثرها تقدماً في ذاك العهد ، ويساعد الحركات التحررية والديموقراطية على المؤسسات المحافظة المسيطرة على البر الاوروبي ، استندت الولايات المتحدة الى القوى المحافظة في العالم التي تقاوم حركات التحرر القومي والاجتماعي . وهكذا فان الزعامة الاميركيـــة ، التي

تساند النظام الرأسمالي المتخلخل في كل بلاد، تعرضه لخطر بعيد الاجل بابقائها في مراكز السلطة القوى التي تحول دون تحقيق الاصلاحات الضرورية .

لا ريب في ان تحسن العلاقات الدبلوماسية منذ السنة ١٩٥٧ ، والتقدم الذي احرزه الاتحاد السوفياتي ، ونهضة الاقتصاد الاوروبي ، وتعاظم النزعات الحيادية البارزة في العـــالم الثالث التابع ، قد اضعفت هذه الهيمنة الاميركية وشجعت قيام سياسة داخليـــة ذات طابع حر في الولايات المتحدة . وانما ازداد في الوقت نفسه، في الحقل الاقتصادي ، تجمع المشاريع الذي عزز قوة الشركات الكبرى ووسائل تأثيرها على الحكومات؛ وفي الحقل السياسي ، توطدت بالمقابلة دعائم الحكومات المحافظة في الدول الغربية . فان الاحزاب اليسارية – حتى اكثرها اعتدالاً – آلت في كل مكان الى العجز او وقفت موقف الدفاع .

obeikandl.com

الفصل الرابع

الفكر والفن والحياة الدينية في فترة ما بعد الحرب الثانية

ان انتصار السنة ١٩٤٥ ، الذي عقبه على الفور تأزم دولي جديد ، لم يتسم كآخر الحرب العالمية الاولى بالاسترخاء على الصعيدين الفكري والفني . فهو لم يولد لا تفاؤلاً ولا غروراً حيال المستقبل . وان ادب هذه الفترة قد « انف من العواطف النبيلة » ، وحرص على ان يكون واضحاً ويتجنب الاكاذيب والصور الخادعة على السواء . « لقد اختبر الانسان ، على مقياس العالم ، قوته المادية وفشله الاخلاقي » ؛ ولا يمكن اعتبار توسع الحضارة المادية تقدماً او تأخراً : « انه النتيجة الطبيعية للنشاط البشري ، التي اصبحت ضرورية بفعل تزايد سكان الكرة الارضية وتزايد متطلباتهم » . انتهت الحرب ولكن مسائل اخرى تستوجب الحل ، وفي مقدمتها بناء السلم :

... « ان نهاية الحرب تعني نهاية « هذه » الحرب فقط . ليس المستقبل مضموناً ؛ نحن لا نؤمن بنهاية الحروب ... وانما يجب ان نراهن . فحين تضع الحرب اوزارها تترك الانسان عارياً ، وغير مغتر مدركاً اخيراً انه لا يمكنه الاعتماد الا على ذاته » .

(ج. ـ ب. سارتر)

تعلم الانسان تعيير عقله ، وعرف ما يمكن ان ينتظره منه وما لا يمكن ان يؤمله : الاطلاق ، والكمال ، والمثالية ، وكل المقولات التي خلت من معناها والتي اعاض منها بالقيمة والنسبية ... لذلك تخشن الحس في كافة الحقول ؛ وبات الارتياب والتشكك بعد ذلك يحومان حول كل مذهب مقفل يبدو في الظاهر نهائياً .

١ ـ الفكر وفنون الادب

ج.ـ ب. سارتر

لقد سيطر على كل فترة ما بعد الحرب هذه ج. ـ ب. سارتر ـ البعيد عن اوهام سلفه « هايدغر » ـ الذي عرض اسس فلسفته في « الوجود والعدم » (١٩٤٣) . ففي هذا المؤلف نرى الانسان في جوهره محكوماً عليه بحرية مطلقة

وغير معقولة معـــاً ، وبالعيش في عزلة وانفراد . ولا معنى لحياة كل انسان الا ذاك الذي يعطيها اياه ، وليس للاحداث نفسها من حقيقة ومعنى سوى مـــا يعزوه اليها « ذاك الضمير الزائل على غير هدى الذي هو الانسان » ؛ ومن هذه الزاوية وهـــذا المنظور ، تفقد المعرفة العلمية والموضوعية قيمتها كحقيقة ، ولا يبقى لها سوى قيمة وجودية . ولكن هناك شيئاً آخر في فكرة سارتر ؛ ان عدم التقدم لا يستلزم بالضرورة انحطاط البشرية ، فانما هو انعدام مفهوم عام وموضوعي للتاريخ ، ويعود لكل انسان تحديد هذا التاريخ ، وتاريخ الماضي ، والتاريخ الذي يعيشه ، والتاريخ الذي يستشعره . « اذا كان كل شيء جـــائزاً ، فلا شيء سواء ، حتى السواء نفسه » . وفي الواقع ، ان ما يبرز في « الوجود والعدم » ، هو المهارة في الجدل عـــلى صعيد الاسلوب الفلسفي : الانسان منفرد وليس منفرداً قط . انه حر ، ولكن « في وضع معين » . واذا صرفنا النظر عن الآراء الماركسية ، فان هـذا المفهوم للانسان وللعمل الانساني الذي يعبر عنه هو بالنشر والطي مفهوم ما بعد الحرب : انعدام اي نظـــام سام ، انعدام اي فعـــل ايمان . ولكن القلق امـــام غير المعقول لا يجوز ان يستحيل الى يأس ، انه يقود الانسان الى اختيار واضح للعمل ، الى تولي امر مصيره الخاص والوضع الذي هو ملقى فيه .

النسبية والعقل

تكاملت علوم الانسان ، بعد ازمة اوائل القرن ، واصبحت علوماً مختلفة عن علوم الطبيعة ؛ وباتت كلها ، ولا سيما علم الاجتماع الذي احرز اكبر تقدم خلال السنوات الـ ٣٥ الاخيرة ، تعلمنا نسبية شاملة بما فيهـــا نسبية العقل البشري .

كانت هذه النسبية حصيلة كل الحركة الفكرية في اوائل القرن التي اجتهدت في احتقار العقل كدالة للحقيقة وافضت ، عبر علم الظواهر ، الى رفض العقل العاقل بواسطة الوجودية . فقد سبق لـ « هايدغر » ، في العشرينيات ، ان جاهر بازدرائه الشامل لكل المعارف التي قد تنبثق عن العلم : « ان ضبط اي علم لا يوازي ركانة علم ما وراء الطبيعة » . ان علم ما وراء الطبيعـــة والعلم على طرفي نقيض : فهو يبحث عن الوجود في اختبار عاطفة الانسان وتأثره . ومنـــذ الثلاثينيات رغب عـــلم الظواهر في ان يكون معرفة الانسان فقط ، وهي معرفة ناقصة في جوهرها كما يعرف علم الظواهر ذلك . فهو يضاعف من ثم ، بوصفه الظاهرة ادق وصف ممكن ؛ كما تبدو للضمير الناقد ، نتائج علم تحليل النفس . وينطلق هذا الاخير ، من جهته ، من تحليل اعماق العقل الباطن لتقديم الدليل على عـــدم موضوعية اكثر الافكار صوابية في الظاهر : وهو يجد مصادر هذه الافكار في غريزة الجنس على غرار « فرويد » ، او في طلب العظمة ، على غرار أدلر ، او في الامثلة الرمزية ، الشاملة والثابتة في طبيعتها ومغزاها على السواء ، لعقل باطن جماعي أبانه « يونغ » .

تبنى علم الاجتماع مدلول العقل الباطن هذا ، فأثار ابحاثاً كثيرة : علم اجتماع المعرفة ، الذي

ابتغى تحديد المغازي الخفية اللاشعورية للافكار المعبر عنها . ومنذ ماركس الذى طاب له ان يرى في افكار الانسان انعكاساً لطبقته الاجتماعية ، تعددت واختلفت تحولات الافكار الى غير جوهرها ، ولكنها انطوت كلها على ان الافكار ليست سوى مجرد حصيلة عقل خالص : تصدر عن شعور او عن ردة فعل يحدثها موقف معين ، فهي نسبية بفعل منشأها. ويظهر تحليل النفس في مدلوله الواسع (البحث عن المصادر اللاشعورية للافكار) ان تعريضه ليس سوى احتمال من جملة الاحتمالات .

ويبدو تحول الفلسفة في حقل علم الاخلاق ماثلاً للعيان : فبعد ان جعل نسبياً ككل شيء آخر ، استحال قيام مذهب اخلاقي متلاحم ، صوابي ، يمكن تعليمه . وحين يقترح « كامو » ، في « اسطورة سيزيف » ، علماً أخلاقياً معيناً ، فهو يعترف بعجزه عن تبرير بنائه الا بالحاجة الى جعل الحياة جديرة بأن تعاش . ولعل سارتر نفسه ، بتأجيله تكراراً نشر كتاب « بحث في الانسان » ، يعترف بعجزه عن اقتراح علم اخلاقي مبني على أسس ركينة . « ان مدلول استحالة العالم يبدو مثبتاً اثباتاً نهائياً في الفلسفة، ويرد ضمناً في كل مؤلف فلسفي». ولا يتخلص المؤمن منه الا « بقفزة » في الايمان ، كما يقول كامو ، ولكنه يسلم بالفاصل الكبير بين قدرة الفكر البشري واثبات وجود الله ، ويزعم في الوقت نفسه بأنه يكل بفعل الايمان حركة انعكاس الفكر على الانسان والعالم .

وهناك قطاع من قطاعات البحث بات توسعه ذا شأن كبير بالرغم من حداثة عهده ، واصبح له في العهد المعاصر اهمية ومغزى خاصان ، اعني به قطاع تاريخ العلوم : ففي الوقت الذي يفقد فيه العقل ، في الفلسفة والعلوم البشرية، قيمته كمصدر للحقيقة ، لا يسعنا سوى مشاهدة تحقيقاته في حقل العلوم وتطبيقاتها التقنية . فالعقل البشري يعي هنا فعاليته وركانة مساعيه . وهو يؤثر على مدلول الحقيقة مدلول « المعرفة الدانية »(باشلار)؛ وليس موضوع الكلام ، على كل حال ، العودة الى الايمان الكلي بامكانات العلم أو الى التفاؤل المطلق الذي جوهر به في أواخر القرن التاسع عشر : فان نمو العلم ليس نمواً خطياً دون اخطاء وتراجعات ، ومن الضروري تحليل المعرفة العلمية تحليلا نفسياً ؛ فان صوراً كثيرة شبه اسطورية وأمثلة كثيرة تتسلط على الضمائر وتتسرب خلسة الى براهين علمية مزعومة . وانما قام غاستون باشلار بتحليل العناصر الاربعة (ماء وهواء وتراب ونار) تحليلا نفسياً رغبة منه في تبيان هذه الامثلة .

التغلب على أزمة الحتمية

من جهة ثانية تغلب العلم المعاصر على الازمة النظرية التي برزت في أوائل القرن : فان ظهور علم الطبيعة النووي مع تطبيقاته الرهيبة (القنبلة الذرية ، القنبلة الهيدروجينية) ، وتأسيس علم كيميائي عقلي مبني لا على وصف اختباري لخصائص الاجسام كما في السابق ، بل على معرفة التركيب الذري الذي يعين هذه الخصائص ، قد اعادا للعقل اطمئناناً كان قد فقده . وان النظريات المحيرة التي رأت النور في اوائل القرن قد مكنت من ادراك الظواهر ادراكاً جديداً ، ولا سبيل لانكار حقيقتها بحجة

انها بالغة الجرأة او متناقضة : لقد اثبتت صحتها، ولكن عقل العالم قد تحول بسببها تحولا كلياً، لا بل انه في تحول دائم ، إذ أن النتائج الجديدة تخلق مسائل جديدة، وتعتبر هذه التجددات منذئذ شرط التقدم بالذات .

تسير أزمة الحتمية نفسها في طريق الحل . فان خطوات العلم الذري الاولى (تفجير الذرة في السنة ١٩٣٨) كانت تأكيداً كافياً بان العلم ما زال يتمتع ببعض القدرة على صعيد الذرة . ولكن الابحاث الأخيرة التي قام بها الفرنسي « ج. – ب. فيجييه » والاميركي « دافيد بوهم » قد اثبتت ان نظرية عدم تحديد الظواهر على الصعيد الذري كان مردها الى ادخال مبدأ ضمني وغير ضروري مسلم به دون برهان البرهنة : ليس عدم التحديد الموضوعي للظواهر ما اثبت ، بل الحدود الراهنة لقدرتنا على معرفة هذه الظواهر فقط . فتبقى نسب الارتياب التي يقول بها « هايزنبرغ » مقبولة عملياً ، وانما لم يعد لها المعنى النظري الذي كان يعزى اليها . فان انشتاين لم يستطع قط التسليم بعدم الحتمية . ولكن « لويس دي بروي » نفسه اعلن في السنة ١٩٥٢ ان ابحاث فيجييه وبوم قد قادته الى اعادة النظر في التفسير الاحتمالي الصرف لعلم الآليات التموجي الذي سبق له وسلم به منذ عشرين سنة وانه يواجه امكانية حل حتمي من شأنه وضع حد «لمأساة علم طبيعة الاجسام الصغرى المعاصر ... اكتشاف ثنوية الموجات والجسيمات » .(«هل يبقى علم الطبيعة الكمي غير حتمي ؟ ») .

المدلول الجدلي للعلم

من جهة ثانية ، ولّى زمان فلسفة العلوم القديمة بدورها ايضاً : انبثقت عن موقف فلسفي تأملي صرف ، فتحولت الى مذهب عقلي اعتدالي اعتبرت الاشياء فيه بسيطة وثابتة ، والمعرفة سجينة مقولات مقبولة كأنها ازلية . فجاءت سرعة تقدم العلم والتقنيات بعد السنة ١٩٣٠ ، والصعوبة القصوى التي اتصف بها العمل العلمي ، تظهر ان نشاط العقل يبرز بشكل آخر مختلف جداً . وهو المنطقي « كافاييس » من برهن ان العلم ليس مستقلاً عن موضوعه ، وان ليس هناك من عقلية بحد ذاتها ، بل ان عقلية العلم قائمة في بنائه الاجمالي : ان نسبية العلم هذه انقذته من مخالفة الصواب اذ انها لم تأته من ضعف تركيبه ، بل من طبيعته الجدلية في جوهرها التي تجعله لا وجود له الا في الجهد الذي يبذله للسيطرة على موضوع حقيقي .

في هذا الافق الجدلي نفسه توجد فلسفة العلوم التي طلع بها « ج. باشلار » : انها تعطي تاريخ العلوم كل معناه ، لأن « العقل يتكوّن بتبصره في العالم ، ولأننا نكتشف من خلال توسع الآراء العلمية شروط تطبيق الفكر على موضوع ما ، والاخطاء الواجب تجنبها في المستقبل ، وتولد الافكار العلمية الراهنة » . فلا عجب من ثم اذا ما طلب ج. باشلار الى العالم ان يمتلك كل ماضي العقل ، اي كل ماضي علمه ، وفي الوقت نفسه كل حاضر التقنية («العقلية التطبيقية» ١٩٤٩) ، وهذا جديد كله : « المجهود العلمي ليس مجرد تأمل في الموضوع ، انه التحام بالمادة ، ومعرفة هذه المادة ممتنعة الانفصال عن القدرة عليها » . وهكذا يبرز مدلول جدلي للعلم هو

على ملتقى « عقلية تطبيقية » و « مادية متهذّبة » ، يقابل بها باشلار المادية الفلسفية الغليظة (« المادية العقلية ») .

اذن هو مدلول الجدل ما يبدو جوهرياً في الفلسفة المعاصرة. وقد اتاح إحكامه بعلم الظواهر (خصوصاً بشكله الوجودي مع سارتر) خلال العقود المنصرمة استخداماً شاملاً . اجل لا يعرف الانسان قط سوى فكره الخاص ، لا واقع الاشيـــاء ، ولكنه يكتفي طوعاً بهذا التأكيد شرط الاعتراف بصحة تفكيره في بعض الظروف . « هو تضامن الانسان الفاعل والموضوع المادي ، وهو تضامن الفرد والمجتمع في الزمان والمكان ما يتيحان التبصر جدلياً في العلم وحياة الفرد في المجتمع » .

علم الاجتماع

اما بصدد حجم الابحاث ، فهي مدرسة علم الاجتماع الاميركية لعمري ما تفوقت تفوقاً كبـــيراً على سواها ، حتى في فرنسا حيث لا يزال مركز الدروس الاجتماعية مديناً للأبحاث الاميركية. وتسيطر على هذه المدرسة مؤلفات « ر. بندكت » ، و « م. ميد » ، و « ر. لنبتون » الذين يقاومون الفكرة التطورية ، و « بيتيريم ا. سوروكين » الذي يرى ان المجتمعات البشرية تنمو ، لا في اتجـــاه تقدم قد يكون تحسناً ، بل « بموجات ودورات نسقية » . ولكن اتجاه بعض ممثليها ، ممن يعتبرون المجتمعات مجرد آليـــات ، الى اقصار ابحاثهم على درس وقائع تفصيلية كثـــيرة وعلى « اختبار كاذب » بصرف النظر عن كل تفكير فلسفي ، وعلى التعبير عن « صورة الواقع هـــذه » بصيغ حسابية ، ينطوي على خطر الافضاء الى « مرض الاختبار » و « جنون الكم » الفارغين والعقيمين حقاً .

ارتبط علم الاجتماع الفرنسي منذ نشأته ارتباطاً وثيقـــاً بعلم الشعوب ، ونما تحت تأثير « مارسيل موس » وتلميذه « ليفي – شتراوس » باتجاه درس الهيئات الذي يعتـبر ان التحليل البحت في علم الاجتماع لا يمكن ان يؤدي لأية نتيجة ، لأن كل عنصر لا مغزى له سوى في مجموع هو فيه ضروري وقابل التغير بدالة كافة العناصر الاخرى .

ان لـ « كلود ليفي – شتراوس » الفيلسوف والعالم باصول الشعوب واخلاقها تأثيراً يتخطى جمهور مستمعيه في كلية فرنسا الى حد بعيد . فان مؤلفاته « دوائر الانقلاب الحزينـــة » ، و « الفكر البائر » ، و « النيء والمطبوخ » ، و « الوثنية المعاصرة » ، وسواها ، قد جعلت الكثيرين يألفون افكاره وأسلوبه . وبالفعل ، فتح علم الانسان التركيبي آفاقاً جديدة أمـــام العلوم البشرية التي اعطاها اسلوباً يخالف التحليل الجدلي على الطريقة الماركسية الذي يقول به سارتر ، وربما كان « ليفي – شتراوس » – في رأي « جان لاكروا » – آخذاً في بناء الفلسفة « الاكثر إلحاداً عنيفاً في أيامنا هذه » .

بصورة عامة تسود علم الاجتماع المعاصر روحٌ نسبية شاملة : ليس بعـــد اليوم من تسلسل مجتمعات ، وليس من تفوق للبيض وحضارتهم . وتمنع فكرة الشخصية الاساسية التي ترافقها فكرة « التجميع الثقافي » فكرة تسلسل القيم أو التقدم التاريخي ، فكل مجتمع ينمو نمواً خاصاً به .

واذا حول المجتمع الغربي كل جهده المنطقي نحو العلم والتقنيات ، فقد حولته مجتمعات اخرى نحو الدين ، او النسب ، وأسست في هذه الحقول مذاهب معقدة جداً . لقد زال تعبير «المجتمع البدائي» من اللغة العلمية . فنحن هنا أمام توسع مفهوم الانسان ، ونشأة انسانية تعترف بسمو انسانية القيم الغربية عن الغرب . وهذا لعمري حدث غريب وهام جداً في الوقت الذي يتجه فيه مثال الحضارة الغربي الى الانتشار في العالم كله والى قلب مجتمعات كاد الجمود يسيطر على تنظيمها منذ آلاف السنين رأساً على عقب .

السيكولوجيا و « العلائق البشرية »

تقدمت السيكولوجيا تقدماً هاماً في الحقل العملي بنوع خاص. فالطب النفساني الاميركي قد نوّع طرائقه بغيـــة تطبيقها على الاضطرابات العقلية المختلفة ، لاجئاً الى المزيد من الاختبارات والاسئلة الدقيقة . ومن جهة ثانية اتجهت السيكولوجيا المختبرية ، خصوصاً بعد السنة ١٩٣٠ ، نحو طرائق تقدير انفعـــالات الفرد النفسية ومسائل التوجيه المهني . فقد استخدمت أولا من قبل حكومـة روزفلت في اطار « النهج الجديد » ، ثم من قبل المشاريع الكبرى التي وضعتها في خدمة تنظيم وسائل الانتاج ، الذي كان في الواقع تنظيم استثمار الانسان بالانسان والآلة . وبعـــد ان اثبتت اختبارات عـــدة ان تحسين الانتاجية هو دالة عوامل سيكولوجية واخلاقيـــة ، فبات لزامـــاً ، لا تحسين ظروف العمل المادية فحسب ، بل الجو نفسه الذي تنمو فيـــه الحياة المهنية . هـــذا هو مذهب قياس الظواهر الاجتماعيـــة لـ « العلائق البشرية » ، المنبثق عن الاختبارات المجراة في السنة ١٩٢٧ في مصنع « كهرباء الغرب » في « هوثورن » – أحـــد احياء شيكاغو . وقد كان هذا المذهب منطلقاً لابحاث جامعية كثيرة حول «العلائق البشرية» في الصناعة ، وحول السيكولوجيا الاجتماعية التطبيقيـــة ، وحول دراسات سلوك فريق العمـــل والوكالات التي تقدم للمشاريع سيكولوجيين اختصاصيين . وجر عجز رؤساء المصانع الكبرى عن معرفة من يستخدمونهم معرفة جيدة الى اعتماد تقنيات سيكولوجية اخرى : اختبارات الشخصية : التوازن التأثري ، الصدق (بواسطة الـ «بوليغراف» ، اي جهاز كشف الا كاذيب) ، النزاهة ، التي اضيفت الى الاختبارات الكلاسيكية المقتصرة على درس الحركات الانعكاسيـــة لمراكز الحواس والدلائل الطبيعية على الكفاءة .

كان دور هؤلاء « المهندسين البشريين » الذين درسوا « حركات » الجماعـــات – بحسب روح سوروكين – والسيكولوجيـــا العمالية ، معرفة العمال شخصيـــاً (حتى باسمائهم ...) ، وتوجيههم ، وكسب ثقتهم ؛ وكان على المسؤولين من جهتهم الابتعاد عن كل غطرسة او تصرف استبدادي ، وعلى « المعلم » ان يكون مرشداً . فالمطلوب هو حث المستخدم والعامـــل على الانتاج اكثر فاكثر وذلك باقناع المستخدمين والعمال بان المشروع يؤلف نظاماً اجتماعياً تترابط عناصره بعضها بالبعض الآخر ، وبعث محبة المصنع في العامل بخلق روح التضامن ، وبالخدمات الاجتماعية ، وصحف المصانـــع التي تخلق روحاً جماعية ، وتنظيم المحـــاضرات ، والنوادي

والنشاطـــات المختلفة ، والمباريات الرياضية ، والاعيـــاد « العائلية » ، واستشارات العمال والمستخدمين في امر تنظيم العمل ، ومراعاة حق الأقدمية في المؤسسة مراعـاة كبرى . ويجب ان يؤدي زوال الاستبداد الى اثارة الانطباع في العامل بان كرامته محترمة وفضله معترف به .

في الواقع ، وجد اختصاصيو درس الانفعالات السيكولوجية ، وهم رجـــال بحث علمي ومستشارون صناعيون للادارة التي تثيبهم في وقت واحد ، في وضع مشتبه قلـل من سلطتهم وتأثيرهم . فان التـــدابير المتخذة بناء لمبادهتهم بدت للعمال وكأنها بوادر مـــذهب « ابوة سيكولوجية » ، واعتبرت « احساناً ممنوحاً مفرضاً » ، لا اعترافاً بـ «حق»؛ وقد نظر اليهـــا المستخدمون والعمال بحذر لانها تستهدف ، في رأيهم ، ابعادهم عن منظماتهم السياسية الخاصـة وعن نقاباتهم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تقنيات الاستقصاء السيكولوجية الاجتماعية قد اعتبرت جاسوسية تشجع الوشاية والرثاء،وتستهدف القضاء على حركات المطالبة بالحقوق وابقاء العامل في حالة خضوع دائم .

المميزات الجديدة للابداع الفني

في هذا الحقل توزعت الطاقات توزعاً جديداً . فان مدرسة باريس قد عرفت البقاء، ولكن النهضة لم تحدث على غرارها عشية الحرب العالمية الاولى . ولم تعد باريس المركز الوحيد لاجتذاب الفنانين الشبان . وفي هذا الحقل كما في غيره برزت قوة الولايات المتحدة الجديـدة . ومما جعلها تزاحم باريس مزاحمة ظافرة توزيع المنح التعليمية (على الاجانب والمواطنين الاميركيين على السواء) . فقـــد نازع متحف الفن العصري في نيويورك متحف باريس باكورة المعـارض الكبرى . واذا ما احسنت اميركا منذئذ وفادة الفنانين والكتاب ، فانها حرصت كذلـك على تهذيب شخصيتها الخاصة ؛ فقد اصبح هنالك سوق داخلية على بعض الاهمية وعزة وطنية جعلتا اثرياء الاميركيين والمتاحف يؤثرون شراء اللوحات المعاصرة الاميركية .

من جهة اخرى ، وسعت الحياة الفكرية والفنية آفاقها توسيعاً عظيماً . فقد اخذت البلدان السكندينافية والشرق الاقصى واميركا الجنوبية توفي قسطها للشؤون الثقافية ، لا باهتمامها بالفن والادب في الغرب التقليدي بل باسهامها في هذين الحقلين اسهاماً خاصاً مميزاً . وبالمقـــابلة بحثت فرنسا والولايات المتحدة في الشرق الاقصى عن تقنيات ومصطلحات من شأنها تجديـد تقنياتها ومصطلحاتها او توسيع حقل بحثها .

علم الفنان ، شأن الكاتب ، بأنه يدخـل حضارة جديدة لا يمكن ان يعتمد الانسان فيها الا على نفسه . واذا ما زال الملحن والرسام والنقاش يعيشون من ثورة اوائـل القرن (التي تمادت ، فيما يعني الموسيقى ، حتى في العشرينيات بفضل ابتكار التقنية التوافقية) ، فان البحث ما زال متواصلاً بنشاط . فكل شكل من اشكال الفن بحث عن لغته الخاصة وتحرر من كل شاغل ادبي . وقد شوهدت تصفية عامة للمذهب التعبيري (اقله في الجيل الذي بلـــغ سن الرشد في السنة ١٩٤٥) وتفتح الفن التجريدي . فلا مبرر بعد اليوم لأن يفرغ الفنان نفسه في قوالب صنعهـا

الآخرون اذ انه لم يعد ليرى في السلم الموسيقية او في الموضوع الطبيعي المطلوب منه تمثيله سوى مصطلح من جملة المصطلحات ؛ فالمتوالية التوافقية ليست اقل « طبيعية » من السلم الموسيقية ، والموضوع الطبيعي ليس اقل تحكماً من اي ابتكار تصويري . فالتصميم على عدم التشكيل في الفن التصويري وعلى كتابة المتوالية التوافقية في الموسيقى ، « لرغبة في اعطاء شكل لما هو دون اي شكل وتحييز وجود شيء جديد كلياً » . والتعبير عن تأثر خـــاص بالفنان يُدخل بعض الذاتية والسيكولوجية معا في الحقـــل الجمالي ، كما يقضي على استقلاله وشموله ، فيجب من ثم العزوف عنه . وليس المقصود بعد اليوم ذاك الجمال « الخالص » والخلو من الروح ، الذي نادى به ستراڤنسكي وڤاليري في العشرينيات ، بل جمالاً يكون اشبه « ببيئة » يحتـاج اليها الانسان كما يحتـاج الى الهواء الذي يتنشقه .

هذا هو نقيض علم سنن الجمال التقليدي ؛ وفي الوقت نفسه ، توسع البحث الفني توسعـــا كبيراً واصبح نسق تطوره اكثر سرعة بفعل المواد الجديدة التي توفرهـا الصناعة المعاصرة دون انقطاع . ويلمس هذا الاسهام خصوصا في حقل النقاشة حيث جارت المادة البلاستيكية الجديد والحجر والاسمنت ... ، وفي حقل الموسيقى حيث جاء العلم الالكتروني يجدد امكانات الفرق الموسيقية والآلات الموسيقية .

الفنون التصويرية

نادراً ما ينحصر الفنانون في تقنية خاصة ؛ فالرسام قـد يكون نقاشاً كـ « ارب » و« بفسنر » وقد يمارس فن صناعة الخزفيات كما فعل بيكاسو في « فالوريس » او يمارس فن جمع القطع الزجاجية على الطريقة القديمـة كـ « ليجيه » ، او فن صناعة المديجات كـ « لورسا » ... وبالمقابلة قد يصبح مهندس العمارة رساماً (له كوربوزييه) او نقاشاً (الهنغاري « ا. بيوتي » ، والاسباني « ادواردو شيليدا ») ؛ وان في تنوع حقول نشاطهم لدليلاً ، لا على عمق وحدة المسائل ، وروح البحث التي تحرك الفنانين فحسب ، بل على اهتمامهم بالتوفيق التام بين الانتاج والمسكن البشري وبخلق اطار يتجاوب ويتكامل فيه التفصيل التزييني واللوحة والخط الهندسي .

عبر عن الرسم التجريدي في فرنسا ، منذ السنة ١٩٤٦ ، في « صالة الوقائع الجديدة » (حيث نجد مرة اخرى « هربين » ، و« بفسنر » ، وارب و « غليز » و « دل مارل »)؛ وفي السنة ١٩٥٤ ، فتحت اول صالة للنقـــاشة التجريدية التي ضمت اناسا مختلفين بقوميـاتهم ومنتجاتهم الفنية ، من امثال الاميركيين « كالدر » و « داي شنابل » ، والدانماركي « روبير جـاكوبسن » والاسباني شيليدا ، والايطالي « فرانشينا » ، الى جانب « ارب » وبيوتي و« اندريه بلوك » و« ن. شوفر » و « جيليولي » و « ستاهلي » .. وعشية الحرب كادت النزعة « الهندسية » وحدهـا تقريبا ان تكون ممثلة على هذه الصورة ؛ ولكن وفرة المنتجات والنجاح الذي صادفه ، على غير انتظار ، هـــذا الشكل التجريدي الذي بلغ عهده الكلاسيكي ، منذ « كاندنسكي » و « لاريونوف » و « ديلوناي » و « موندريان » في الرسم ، و « برانكوزي » و « غونزاليس » في النقاشة ، قد

تركا انطباع تمسك مفرط بالشكليات يراعى وكأنه تله بالملح ؛ ولذلك تحول الجيل الطالع نحو دروس الواقعية المفرطة ، فبرز تفتح نزعة واقعية مفرطة تجريدية (« بولياكوف » ، « ديرول » ...) « قد تبدو ، بازدرائها ، اقله ظاهريا ، بالتركيب والشكل المحدد تحديداً واضحا (البقعية) وكأنها عودة الى مادة بسيطة جداً واقل ما تكون اعداداً وروحانية » . واستوحى بعض الاميركيين ، ولا سيما « طوبي » و « طومان » و « كلين » و « الكوبلي » وستاموس ، الخ . ، وبعض الفرنسيين ايضا من امثال « هارتونغ » و « بوت » و « ماتيو » و « سولاج » و « شنايدر » ، الخط الصيني او الياباني في الشرق الاقصى . اضف الى ذلك ان الاتصالات تعددت بين الخطاطين اليابانيين والرسامين الغربيين (في السنة ١٩٤٥ ، عرض منتجات الخطاطين اليابانيين العصريين في متحف الفن العصري في نيويورك ، عقبه عرض مماثل في متحف الفن العصري في باريس) .

اثارت هذه النزعات ردة فعل واقعية : عمم « بازين » (تعليقات على الرسم المعاصر) فكرة التجريد ، فأبان ان كل رسم تجريدي من حيث انه لا ينقل موضوعه بل « يستخدمه كنقطة انطلاق للابداع التصويري » . فلا مبرر من ثم لان ينحصر في ما هو غير تمثيلي : بمقدوره انتقاء مواضيعه حيث يجدها . ويجيز بازين لنفسه ، استناداً الى هذه الملاحظة ، ان لا يبقى واقعياً ، على نقيض « سنجبيه » و « مانسيبه » و « بينيون » و « استيف » و « لابيك » و « له مول » . وقد استهدف هؤلاء الاخيرون التعبير لا عن الشعور فحسب بل خصوصاً عن التأثير الذي يتركه الشعور ، فأفضى بهم هذا الاهتمام بالتعبير الى تشويه الموضوع والاستغناء عن الكثير من مظاهره بحيث يفقد هويته .

يبدو ان الجدة الهامة في هذا النصف الثاني من القرن العشرين هي ولادة « فن الابتعاد عن الشكل » ، الذي انما هو « فن تعبير داخلي ووحي » ، يغوص مباشرة في اعماق الوجود ويبرز المسوخ والاشباح واختراعات المخيلة العجيبة ، بكل حرية وحتى بسخرية من اشكال التعبير السابقة » . وكان تأثير بولوك وهارتونغ كبيراً جداً على هذا الاتجاه الخصاب الذي سلكه « فوتربيه » و « وولز » وخصوصاً « جان ديبوفيه » .

الموسيقى

ان تقنية المتوالية التوافقية التي ابتكرها « شونبرغ » ، لم تأخذ بالانتشار بين الملحنين الشبان الا بعد السنة ١٩٤٥ . فقد وفرت دليل المقام للخط الموسيقي ، واصبحت من ثم الالحان التوافقية الاثنتا عشرة القاعدة الاساسية للابحاث في الخط الموسيقي واجتذبت الملحنين الشبان الجسارين ، طلاب معهد الموسيقى في باريس و « ماسيان » وليبوفيتز . الا ان الموسيقى التجريدية التي ابتكرها الفرنسيون « بيار بوليز » و « موريس له رو » و « اندريه هودير » ، والبلجيكي « هنري بوسور » ، والالماني « ستوكهوزن » ، لم تصادف النجاح نفسه الذي صادفه التجريد التصويري . ويجب ايضاً ان تؤخذ بعين الاعتبار الصعوبات التقنية التي يتوجب على الملحن تذليلها عند كل خطوة في هذا الحقل الجديد ، والتي تجعل من

التلحين التوافقي نظاماً شاقاً غير مضمون النجاح . فالمؤلفات هي بعد اليوم من صعوبـــة الاداء بحيث تتراجع الفرق الموسيقية امام عدد التمارين الضرورية، باستثناء فرقة اذاعة مونيخ للمؤلفات السمفونية وفرقة اذاعة باريس حيث تُحيا بعض الحفـلات الموسيقية . وباتت الظروف من ثم غير ملائمة لانتشار موسيقى مستصعبة لا يتعودها الحس في وقت قصير .

بانتظار تحقق الثورة الموسيقية التي تعدها مؤلفات «ابلر» و « ايمرت » في « بون » وكولونيا ، بواسطة الموسيقى الالكترونية ، تبدو الالحان التوافقية الاثنتا عشرة الآن وكأنها اغنى مذهب موسيقي بامكانات المستقبل ، وانما يجب الاعتراف بأنها مجرد اصطلاح . فلا عجب والحالة هـذه اذا ما اثارت اعتقادية الملحنين الشبان ، ثم اعتقادية المدرسة التقدمية (التي تستوحي « الواقعية الاجتماعية ») ، منـــذ السنة ١٩٤٧ ، مقاومة عدد ضئيل من الملحنين الذين يؤلفون فريق « الزودياك » . وبهـذه الصفة يتميز الفريق (موريس اوهانا ، ستانسلاس سكروفلتشفسكي ، سرجيو دي كاسترو) في الدرجة الاولى برفض المدارس والمذاهب وبتصميم على الاستقلال التام.

في حقل موسيقى الجاز ، شوهد اثناء العمليات الحربية ما يشبه العودة الى اسلوب «اورليان الجديدة » مع ارمسترونغ و « سيدني بيشيه » ، وانما ظهرت في آخر الحرب اشكال تحيي لغة الجاز او قد تستطيع على الاقل احياءها : اســلوب « بي – بوب » اولاً الذي اشهره جلسبي وباركر ؛ ثم الاسلوب « البارد » ، في عهد متأخر .

السينما بعد الحرب .

استفادت السينما ، اكثر من اي شكل آخر للتعبير الفني ، من تقدمات التقنية ، وارتدت طابع حضارة الجمـــاهير التي تميز العصر . وقد اتجهت نحو اعطاء المشاهد صورة اقرب الى واقع الابعاد الثلاثة بواسطة « السينما البارزة» ، اما بتحقيق صورة مجسادية، واما بالشاشة البانورامية (سينراما ١٩٥٢ ، سينماسكوب ١٩٥٣) ، وبالسينما الملونة التي تحققت بفضل طرائق مختلفـــة (تكنيكولور ، اغفاكولور ، سوفكولور ، روكولور ، الخ.) . ولكن الحدث الاساسي كان ، في الدرجة الاولى ، ظهور المدارس الوطنية ، ولا سيما في البلدان التي استيقظ فيها الوعي القومي والتي فازت بالاستقلال وحرية التعبير . فمنذ السنة ١٩٤٥ ، انبعثت سينما ايطـالية اسست « واقعيتها الجـــديدة » مدرسة في العالم كله ، بينما اخذت دول اوروبا الوسطى ، بولونيـا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبلغاريا ، تلتج افلاماً قومية معدّة لارضاء رغائب زبن يتزايد عددهم تزايداً مطرداً . وليس بعد اليوم سوى افريقيا – باستثناء مصر التي توزع الافـلام على الشرق الادنى – وزنوج اميركا (اذ ان البيض يشرفون على انتاج الافلام « الزنجيـــة ») من هو محروم من التعبير السينمائي . وهي السينما اليابانية بصورة خاصة ما حققت اسرع تقدم في كمية (٣٥٠ فيلماً في السنة ١٩٥٤) ونوعية انتاجها . فبينما اخـــذت الاتحادات الخمسة الكبرى ، التي تشرف على معظم مراكز التصوير السينمائي وصالات السينما ، تكاثر من انتاج الافلام التجارية ، والافـــلام الساموراثية المنتحلة التاريخ (على ان بعضها من الدرجـــة الاولى : « راشومون » ، « باب الجحيم » ،

« الساموراي السبعة ») ، اتاحت احدى المنظمات التعاونية ، بفضل مساعدة النقابات وعطف الجمهور ، لبعض المنتجين من امثال « كينوشيتا » و « كوروساوا » ، انتاج افلام تتميز بالواقعية الجديدة (« اوكاسان » ، « ابناء هيروشيما » ، « كزهرة الحقول » ، « لو علمت الطيور » ...) احتلت المرتبة الاولى في العالم . وبعد الهند ، التي تستطيع انتاج ٣٠٠ فيلم في السنة (كلكوتا المدينة الطاغية ، اباراجيتو ، باتر بنشالي ، ...) ، والصين منذ السنة ١٩٤٩ ، وتركيا (٥٠ فيلماً في السنة)، اخذت ايران وباكستان وسيلان واندونيسيا وتايلاند وبورما تنتج بعض الافلام . وفي اميركا اللاتينية ، تحتل المركز الاول السينما المكسيكية التي تسيطر على العالم الاسباني بفضل المخرج السينمائي لويس بونويل ، وممثلين موهوبين من امثال بدرو ارمانداريز (ماريا كندلاريا ، ١٩٤٢ ، لوس اولفيدادوس ، ١٩٥٠ ، فيريديانا ، ١٩٦١) ، ولكن السينما الارجنتينية والسينما البرازيلية الناشئتين اخذتا تنتجان افلاماً طريفة .

نجم عن ذلك تراجع السينما الهوليوودية بالرغم من قدرتها المالية التي جعلت اتحاد « ارثور رانك » البريطاني الكبير تحت سلطتها المطلقة ، والفوائد المالية التي وافقت لها عليها بعض البلدان (اتفاقات « بلوم – بيرنز » في السنة ١٩٤٦) . وزاد في خطورة هذا التراجع انحطاط فني يرد اما الى نظام « مطاردة الساحرات » الذي ابعد عن اميركا او حرم من العمل بعض المخرجين والفنانين المجيدين من امثال « تشارلي تشابلن » الذي انتج « لايملايت » في اوروبا (١٩٥٢) ، واما الى انتشار التلفزة . فيبدو ان المرتبة الاولى في انتاج الفيلم ، التي استأثرت بها هوليوود منذ السنة ١٩٠٨ ، تنتقل شيئاً فشيئاً الى اليابان التي تتبعها عن كثب السينما الهندية والسينما الصينية (٢٠٠ فيلم في هونغ – كونغ وحدها) ؛ وتأتي بعد ذلك السينما الايطالية (١٤٠ فيلماً)والسينما الفرنسية (١٠٠ فيلم في السنة ١٩٥٥). وفي اوروبا كانت السينما الايطالية المنتصرة الكبرى في فترة ما بعد الحرب بفضل مخرجيها « روبرتو روسليني » و « فيتوريو دي سيكا » و « لوتشينو فسكونتي » و « فدريكو فليني » و « ميكلنجلو انطونيوني ». اما السينما الفرنسية التي حافظت اثناء الاحتلال ، وفي ظروف صعبة ، على انتاج يتصف بخير نوعية (« زوار المساء » ، « العودة الدائمة » ، « بونكارال » ، « الغراب » . .) ، فقد استطاعت مقاومة سيل الافلام الاميركية بفضل افلام ذات قيمة كبرى (« السكوت من ذهب » ، « ابواب الليل » ، « رصيف الصاغة » ، « أحق الحق ») تعالج المسائل الاجتماعية : عقوبة الاعدام ، اجرام الشبان ، مآسي الحياة اليومية .

بين المخرجين البارزين في السنوات الاخيرة ، من امثال « باردم » الاسباني (« اهلا وسهلا يا سيد مارشال » ، « موت راكب دراجة هوائية ») ، و «فاجدا »البولوني («قنال» ، « رماد وماس») ، و بوندارتشوك الروسي (« حين يمر اللقلق » ، ١٩٥٨) يمكن الجزم بأن الاسوجي انغمار برغمن ، الى جانب فليني («عذوبة الحياة»، ١٩٦٠) ، قد برهن في ما اخرجه («بسمات ليلة صيف»، ١٩٥٦ ، «الخاتم السابع»، ١٩٥٧ ، «على عتبة الحياة»، ١٩٥٨ ، «ثمر التوت الافرنجي

البري»، ١٩٥٩)هو اقوى واغرب شخصية وانه يعبر بمزيد من النبوغ والقوة عن قلق العـــالم الحاضر و«شؤم»الحياة . وفي فرنسا ظهرت في السنة ١٩٥٨ ، الى جـــانب كلير و كلوزو و «بكر» و بشون و كليمان و تاتي» موجة جديدة بالغة الاختلاط برز فيها ، الى جانب كلود شابرول ، فرنسوا تروفو ، وآلان روسنيه (هيروشيما حبيبتي ، ١٩٥٩ ، وخصوصا « السنة المنصرمة في مارينباد » الذي هو خير فيلم تجديدي في ايامنا)، ومارسل كامو(اله الموسيقى الزنجي ، ١٩٥٩) .

القصة في فرنسا

في فرنسا ، كان تأثير القصة الاميركية في الثلاثينيات عظيما جـــداً . اما ما اكتشفه الجمهور فيها ، من خـــلال الطرائق التقنية الجديدة ، فهو الرؤيا الخيالية المطبقة على العالم الذي يعيش فيه : صورة يذوب فيها الفرد في الواقع الاجتماعي، تحركها حياة نابضة ، يزداد نسقها بفعل التطورات المادية . واكتشف فيها كذلك مثالا جديداً للموضوعية ، لا موضوعية القرن التاسع عشر الصنعية ، بل تلك المنبثقة عن عالم زالت منه كل قيمة سامية وكل مركز اسناد مطلق .

يبرز هذا التأثير في مؤلفات سارتر منذ السنة ١٩٤٥ . فهو في « طرقات الحرية » (١٩٤٥) يتخلى عن وجهة نظر الضمير الفردي ، الذي اكتفى به حتى هذا التاريخ ، بغية ايقافنـــا ، بشكل خيالي ، على كيفيـــة نظره الى التاريخ المعاصر . ومنـــذئذ حوّل نظره الى الواقع الاجتماعي ، ولكن ميوله اليسارية تركته في موقف المنادي بالحرية الذي يرى في تطرف هـــذه الجهة وتلك شططاً يجب تجنبه . ولم يؤمن بحل جذري ونهائي للمسائل المعلقة ، وانما شدّدت مؤلفاته آنذاك على نسبية كل عمل انساني (الايدي القذرة ، ١٩٤٨) ، وتجدده الدائم ، دون تقدم يذكر ، بسبب جاذبية الحتميات الاقتصادية والاجتماعية (اتفاق الظروف الصعبة، ١٩٤٦). اما كامو فقد حاول ، بُعيد الحرب ، ان يلقن الناس علماً اخلاقياً جديداً : لا ريب في ان العالم والحياة البشرية مُحالان (الغريب ، اسطورة سيزيف ، ١٩٤٢) ، وانما يمكننا الاعتقاد بعدد ضئيل من القيم ، كالوضوح والصدق اللذين يجعلان هـــذه الحياة الهشة ممكنة ومقبولة (الطاعون ، ١٩٤٧) . ويبدو الانسان مثقلا بمصير لا يتحكم به ولن يتحكم به البتة ، ولكن له القدرة على رفض هذا المصير ، والثورة على الظلم والكذب ، « وهي قيم يستمر واقعهـــا حين يزول تبريرها بحسب علم المعقولات » .

ولكن مفهوم العالم هذا ، الخالي من التعزية ، الذي يقترحه علينا الكتاب عشية الحرب ، ما زال جميلا جداً ؛ فهو ما يزال يفترض وحدة البشر حول قيم اساسية . ولكن الحرب الباردة قضت على هذا الوهم الخادع الاخير اذ ان المفردات التي تعبر عن القيم اختلفت منذئذ معـــانيها باختلاف المعسكر الذى تنتمي اليه . ولذلك فان تأثير كامو ، الذي كان كبيراً جداً في اعقاب الحرب ، قد تدنى بسرعة كلية . فعدل عن مقاومة فساد العالم ، وباتت رسالته سلبية تماماً : ليس للانسان بعد ذلك سوى رفضه الوضع الراهن (الانسان الثائر ، ١٩٥١) ، وليس بوسعه

سوى الجماهرة بثورته ما دام كل عمل مشوباً بالفساد . وكانت هـذه كذلك رسالة انويل الذي كان موضوعه الوحيد المطالبة بحرية لا هدف لها (انتيغون) .

يضاف الى ذلك ان سارتر ، تحت تأثير الاحداث ، قد تخلى عن اسلوبه في المؤلفـات التي اصدرها في اعقاب الحرب . فقد كانت مقـاومته للحرب ، التي ادخلته الصراع الايديولوجي تدريجياً ، اشدّ إلحاحاً من مذهب اخلاقي او اسلوب ادبي . لذلك قل انتاجه الادبي (الشيطان والله) كلما عالج المسائل السياسية ، فانطلق سارتر من تحقيقه اليائس لعدم جدواه ، وانقـذ الانسان من عزلته ... بحمله على العمل .

عرفت القصة السيكولوجية البقاء مع ذلك ، ولكنها غالباً ما اصبحت نقدية او هجائية ، متباهية باحتقارها القيم الاخلاقية او مبينة بالاحرى انها غـير موجودة بالنسبة لاي شخص (مارسيل ايمه) . وبلغ من عدم اهتمام الروائي بالواقع الاجتماعي انه لم يتردد في الانتقـال الى عالم خيالي تماماً . وتناول الوصف الحبة بكافة اشكالها والحرافاتها وافراطاتها ؛ وغالبا مـا يكون البطل لواطياً ، رغبة من الكاتب في الاستهزاء بالانظمة القائمة . ولكن شتان ما بين هذا الجو وجو التعثير الذي اكتنف اعتراف « جيد » في العشرينيات : فليس المقصود بعـد اليوم الاستسلام للفجور والطيش لان الحرب قد انتهت . فلم ينبثق ادب هذه الايام من ردة فعـل لسنوات الحرب القاسية فحسب ، بل من طرح مسألة الحالة الانسانية طرحاً جديداً ؛ لا بـل ليس المجتمع بعد اليوم ما يثير المسألة ، بل الانسان الملقى في الكون دون ان يدرك سبباً لذلك ، والمستعد اكثر من اي يوم مضى للاعتقاد بان ليس هنالك من سبب . ولذلـك فان القصصيين المعاصرين يصفون عالماً محالاً لا قيم فيه .

لا يختلف الجيل الادبي الطالع بهذا الصدد عن الاجيال السابقة ، ولكنه ، على نقيضهـا ، ينحرف عن « التاريخ » وعن النزاعات الحقيقية التي تمزق البشر او تثير الاختلاف فيما بينهم . هذه هي « مدرسة مقاومة القصة » التي لا تكترث بالسيكولوجيا والحياة الداخلية وترفض الحياة في الحاضر . اما مقصدها فهو وصف عالم حيادي ، او « واقع مادي بحصر المعنى » خلو من مغزاه التاريخي ، او عوالم صغيرة مقفلة « منفصلة عن كون ليس الزمان ولا لحركة التاريخ تأثير عليه ويكاد الانسان يكون غائباً عنه » . هذه هي الملامح المشتركة بين كتّاب يختلفون اختلافاً بيناً من جهة اخرى : « آلان روب – غرييه » الذي يبدو وكأنه مقـدم الصف ، ناتالي ساروت ، مرغريت دورا ، ميشيل بوتور ، كلود اولييه ... ونجد رفض الدسيسة نفسه والتصميم على بناء مسرح عار وطاهر في تمثيليات « يونسكو » (بانتظار غودو ، الكراسي ، المغنية الصلدة الراس ، وحيد القرن) ، وصموئيل بكت (وهو قصصي ايضاً) ، وأداموف .

القصة الاميركية

في الولايات المتحدة ايضاً اختلفت حال الكاتب عنها في العشرينيات . وليس المقصود بذلك انه فاز باجتذاب مزيد من القراء ، ولكنه كان مشغل الفكر بجو الانقياد المحيط به ، فسر ابطال الثورة القدامى انفسهم (همنغواي ، دوس

باسوس ، ستايبك) في النهاية بان يعيشوا في مجتمع يجعل حياتهم مريحة . وقد تأثرت مؤلفاتهم بهذا المناخ الجديد ، وانحنت باخلاص امام غريزة الحياة الاجتماعية المتجلية في كل مكان . ولكن الشبان يبعثون الينا مع ذلك ، من بلادهم او من بلاد المنفى التي اختاروها، بصورة عالم او جيل اعمق تأثراً الى حد بعيد منها في العشرينيات . فالذين اشتركوا في الحرب كان اختبار الحرب قاسياً عليهم : الظلم ، وعدم جدوى التضحيات ، هي الذكريات التي احتفظوا بها عنها . امـــا اوروبا التي اكتشفوا فيها حضارة اوسع حرية على صعيد الاخلاق وصعيد الافكار فقد اخمدت روحهم المحافظة وجعلتهم يستشفون امكانية التحرر من المحرمات الجنسية والعنصرية، ولكنهم، على الرغم من اعجابهم بها ، قد احتقروها ورفضوها . وقد خضع بعضهم (بورتز ، بولز ...) لجاذب ايطاليا وافريقيا الشمالية ، رغبة منهم في البحث عن اختبارات جديدة ، ولكن حياة بطلهم تنتهي بالفشل او بالموت الناجم عن شتى الافراطات . وتبرز خيبة الامل نفسها عنـد رسامي الارستوقراطية الاميركية التي لم تبحث عن علاج في المنفى والتي يسيطر عليها الخوف من الحرب والشيوعية والازمة الاقتصادية ؛ وانقلب الشبان على جيل الاباء الذين لم يعدوهم الاعداد الحسن للحياة في العالم المعاصر . وتتجلى في هذه القصص سيكولوجيا معقدة ورقيقة تنم عـن التحليل النفسي بالاضافة الى تأثير هنري جايمس وسكوت فتزجرالد. فهي تنم عن الميل للكحول والانتحار ، وعن تسلط الحياة الجنسية الذي يتضح بوفرة الرموز الجنسية نفسها كما عند المنفيين (جون فيلبس ، فردريك بوشنر ، وليم ستايرون) ، وعن فلسفة الفشل نفسها والعجز عـــن امساك الانسان بزمام حياته وانتهاج علم اخلاقي والسير وراء هدف (جون كلي) .

بيد ان الشمال والجنوب مـا زالا مختلفين ومتناقضين ، الشمال صناعي ومدني ، والجنوب نزوع الى الاحلام التي تغمر بالشعر اكثر الكائنات حرماناً وكافة القباحـات . ولكن الشمال تخلى عن القصة الاجتماعية التي انتشرت في الثلاثينيـات وعن جو الثورة الذي رضي عنه . فقد اقتصرت واقعيته الآن على وصف الزوايا المظلمة في المدن الكبرى ، كنيويورك وشيكاغو حيث تتململ اقليات عنصرية ، بولونية (نلسون الغرف) ، او يهودية (شاوول بلو) ، تسهم في ما تنطوي عليه الحياة الاميركية من تشويش وفوضى . وقد تكـلم بعضهم في هذا الصدد عن انبعاث قصص المغامرات : مزيد من المغامرات غير المألوفة ، ابطال عاطفيون لا دين ولا شريعة لهم ، السجن والبيت المقفـل لبيئة اعتيادية ، والملاكمـة كرياضة مفضلة . وميل طبيعي الى المشاجرة والجريمة التي لا تخضع لاي حكم ادبي . وفي المسرح ابرز المؤلفون — واشهرهم ادوارد البي (من يخشى فرجينيا وولف ؟ ، ١٩٦٣) — انعدام مغزى العـالم بتشديدهم على بعض الملامح الاميركية المميزة .

القصة الايطالية

في فترة ما بعد الحرب برز في ايطاليـــا ادب حالت الدكتاتورية الموسوليني دون ظهوره ، وكانت في الوقت نفسه مصدر وحيـه : نقد عنيف للنظام ورسم واقعي وبؤس البلاد . وانتفض هذا الادب كذلك ، تحت تأثير بيارو

غوبتّي وانطونيو غرافشي ، ضحيتي الفاشستية ، الاول فيلسوف سياسة تقدميـــة والثـاني فيلسوف ماركسي مبدع قوي ، على دكتاتورية عنادية كروتشي الذي خلط ووفق بين التعـابير المتناقضة بدلاً من ان يتخطاها ، فأفضى به الامر الى فجور حقيقي « يبرر اكـثر الشرور جلاء باسم غايات التاريخ البعيدة الغور ، كما برر التفـــاؤل اللاهوتي الزلزال الذي ضرب لشبونة بأن الغاية منه تكوين عالم افضل » . وامام « فلسفة الامر الواقع هذه ... او الحتمية التـاريخية التي تبرر وتقدس كافة الاحداث » ، بحث العديد من الكتـّاب الايطاليـــين في الماركسية عن درس واقعي ، او عن وسيلة لتمكين البشر من التحكم بتاريخهم . ويغلب على الظن ان هذا ما يفسر اهتمام هذا الادب الجديد بالمسائل الاجتماعية . فان هؤلاء الكتاب الذين اشتركوا كلهم اشـتراكاً فعلياً في مقاومة الفاشستية قد استوحوا مشهد الوقائع الاجتماعية ، وبؤس المساكين والظلم الذي تعرضوا له ، بينما هم وصفوا فساد البورجوازية ودونيتها بجفاء وقساوة . وقد ارتبطوا في عملهم ارتباطاً وثيقاً بفنـاني السينما والمخرجين (زافاتيني وفيتوريو دي سيكا) ، فاقتبسوا في اغلب الاحيان تقنياتها : مشاهد متعددة ، صور آنيـة مثيرة تعرض على التوالي دون تلاحم يذكر . وان هـــذه الواقعية الجديدة التي تبرز في الافلام الكبرى كـ « شيوشيا »«وسارق الدراجات» و« معجزة في ميلانو » ، هي كذلك واقعيـــة قصص كارلو ليفي (توقف المسيح في ايبولي) وايليو فيتوريني (حديث في صقليا ، ١٩٣٨ ، السمبلون يطرف بعينه للفريجوس ، ١٩٥٠) ، اللذين يعيدان الى الذاكرة فظاعة بؤس الفلاح الصقلي ومأساة الجوع في العائلات العمالية ، وقصص شيزاريه زافاتيني ، وانياسيو سيلوني الذي كتب القسم الاكبر من مؤلفـاته في سويسرا حيث اختار له مقاماً ، وفاسكو براتوليني الذي استعمل في « يوميات العشاق المساكـــين » طرائق مدرسة التعبير الاجماعي الفرنسية في وصف الحياة يوماً بعد يوم في احد شوارع فلورنسا ، والذي وصف في « بطل معـــاصر » (١٩٤٨) ، على غرار سيلفيو ميشيلي (الخبز الجاف ، ١٩٤٥) وكارلو كوشيولي (الامل العسير ، ١٩٤٧) صراع الانصار في المقاومة وفي اعقـاب الحرب . ومع هذا الاخير ، من جهة ثانية ، ومع غوليلمو بتروللي (العالم سجن) ، وشيزاريه بافيزيه ، والبرتو مورافيا ، والامير دي لمبدوزا ، تعود القصة السيكولوجية الى الظهور وتصف عالماً وثني الاخلاق بطبيعته ومتمسكاً بأهداب الايمان التقليدي .

انكلترا ومحاولات التجديد في البلدان الانكلوساكسونية

ان فترة ما بعد الحرب لم تحدث فيهـــا نهضة فكرية شبيهة بها في فرنسا وايطاليا . ففي الثلاثينيات كان الادب الانكليزي « مجنّداً » وعبّر بروح متساهلة على بعض المعاليـــة عن قلق عهد شاهد ، باضطراب وعجز ، نشأة النازية وتحقيقاتها ، والحرب الاهلية الاسبانية ، والعدوان الايطالي على اثيوبيا ، والازمة الكبرى والبطالة . اما الجيـل الطالع الذي حارب في الشرقين الادنى والاقصى ، وفي افريقيا الشمالية واوروبا ، فقد انثنى عن المسائل الراهنة ؛ واذا ما قورن بالجيل الذي تألق ما بين الحربين ، فانه يبدو على بعض الإعتام ويحافظ من جهة ثانية على التقليد

الطبيعي بحصر المعنى : فمع جورج اورول وانغوس ولسون ، بقيت القصة وفيـــة للتقليد الكلاسيكي في القصة الفكتورية ، وخفيت عليها محاولات تجديد الالوان والمواضيع في البلدان الاخرى . ولم يشذ عن القاعدة سوى المؤلفين المسرحيين : ت. س اليوت وجون وايتنغ ، ولا سيما لورنس دورّل (جوستين ، بلشصّر ، كليا) . فان فنـــه في سرد القصة على مراحل متعاقبة تبرز في النهـــاية ، بشكل مؤثر في النفس ، اللوحة التي يرسمها لمجتمع متحرك ومتلون جداً ، يضعه في المرتبة الاولى بين القصصيين البريطانيين .

الا ّ ان جيلاً غير متلاحم ومختلف العادات من الكتاب قدظهر في البلدان الانكلوساكسونية : « الشبان الساخطون » البريطانيون و« الجيل الضارب » في سان فرنسيسكو الذين جمعت بينهم الثورة على النظام القائم والمحرّمات الجنسية والرثاء البورجوازي والتمثل الاجتماعي والاخلاقي . فقد دفعتهم مقاومتهم لمجتمع لا يعرفون ولا يستطيعون الانصهار فيه الى الاكثار من الانكارات والتحديات : ارتداء ثياب غير لائقة ، فظاظة ، حياة تشرد ، عـدم احترام للمرأة التي انحصر تقديرها باهليتها او عدم اهليتها للـ « فراش » ، عداء للثقافة الجامعية المتمسكة بالشكليات وغير المطابقة للحياة ، وحق لكل ثقافة . وانضاف الى هذا الاعجاب المعكوس ، الذي صدر احياناً عن سابقيهم ، عدم اكتراث تام بكل عمل سياسي او اجتماعي . فهم ضـد « اكاذيب المحافظين ووعود الاشتراكيين الكاذبة ». ولم يكن عداؤهم للطبقات الحاكمة مبنياً من ثم على وعي طبقي ، او حتى على مفهوم مقبول للعالم ، بل كان حلاً شخصياً بحثوا عنه لمواجهة صعوباتهم ، بحث بعضهم عنه في الاختطاف الصوفي الذي بلغوه بواسطة العقاقير ، والبعض في ايديولوجية دينية طُلبت في آسيا ، والبعض – وهذه حال « الضاربين » بصورة خاصة – في العودة الى الطبيعة الوحشية ، في بلدان لما تتأثر « بحضارة الاعمال » . اما هؤلاء « المتمردون بدون سبب » فهم ، بدرجـات متفاوتة ، من انصار مـــذهب الفردية اليائسين او الثائرين الذين يأبون ان يصبحوا « اعضاء المؤسسة ». وقد تحلى بعضهم بنبوغ حقيقي ، كما هي حال مقدم صف « الضاربين » ، جاك كيروك (في الطريق ، ١٩٥٥) ، واهم « الشبان الساخطـــين » ، كنغزلي اميس (جيم المحظوظ) ، وجون واين ، المؤلف المسرحي ، وجون اوسبورن (تطلـــع الى الوراء ساخطاً ، ١٩٥٦) ، والقصصي كولن ولسون ، وجون براين .

المانيـــا

في المانيا لم يعكس الادب قط المسائل الاجتماعية ، بل رافق الجيـــل الطالع الذي تؤلف قصصه حول احـــداث الحرب وما بعدها « ادب الدمار » الذي شاركه اياه ايضاً كتاب الجيل السابق (باستثناء هرمن هس) من امثال اريك ماريا رمارك (جزيرة الامل) وارنست اريك نوت (الماضي العاري) وهنريخ بول (وصـل القطار في الوقت المحدد) ، وارنست فيشرت (ابناء جيرومين) الذي رسم اللوحـة التاريخية للسنوات العشرين الاخيرة في قرية صغيرة من اعمال بروسيا الشرقية ، وارنست فون سلمون (الاسئلة المطروحة) ، وارنست جونكر ، وفرانز ورفل . اما مؤلفات النمساوي روبرت

موزيل التي لم تعرف حقاً ولم تقدر حق قدرها الا بعد صدور كتاب «الانسان الخلو من الصفات» في السنة ١٩٥٢ ، فقد اشهرت ، على غرار مؤلفات هرمن بروخ (المنومشون) ، مسؤولية اناتية ورثاء البورجوازية في الازمات السياسية . وفي الجمهورية الديموقراطية الالمانية ارتهن الأدب بمزيد من الجلاء لوزير الثقافة فيها، الشاعر جوهنس ر. بشر ، والقصصيين ارنولد زويغ ، وانّا سغرز ، ولودفيك رن ، وبودو اوس ، وبصورة خاصة لأعظم كاتب الماني معاصر ، برتولد برخت الذي ادار مع امرأته هلن هيجل جريدة «برلينر انسامبل» حيث استطاع اخيراً اختبار نظريته حول « المسرح الملحمي » . وتشكل مؤلفاته كلها انتقاداً لسوء تنظيم المجتمع . وتقترح على البشر — وعلى الألمان بصورة خاصة — كوناً ذا قيمة نسبية لا ابطال فيه ولا قديسين ، بل حياة بشرية هي نضال من اجل تغيير « وضع هذا المجتمع الهش والمؤقت » (الأم الشجاعة واولادها ، روح القديسة تشوان الطيبة ، الدائرة الطبشورية القفقاسية ، الخ .) .

٢ — الحياة الدينية

ان الحياة الدينية في البلدان ذات النظام الديموقراطي الحر تعبر كذلك عن القلق الناجم عن الانتقال الى حضارة جماهيرية ، وعن حضارة احتكرت طبقة حاكمة قليلة العدد فيها توجيه الافكار والميول وتوجيه الحياة الاقتصادية والسياسية .

تكاثر الشيع

تسبب قيام مثل هذه الحضارة ، ورفض الطبقات الشعبية التسليم بانقياد بحالة خضوعها وتبعيتها ، والاعتراض على فقدان المساواة بشتى اشكاله ، في خلق مناخ اشبه بمناخ النكبة يسوده الشعور بالزوال والفناء. هذا هو سبب تكاثر العبدة المتسولين (الفقراء) والعرافات والمنجمين وانتشار شيع دينية وفلسفية عديدة : بعضها صوفي النزعة من وحي بوذي او هندي ، وبعضها الآخر — نشأ معظمها في افريقيا الشمالية — مرتبط ارتباطاً قريباً او بعيداً بالمسيحية وقائل بعقيدة دينية غامضة وساع لأن يبعث في اعضائها او في بيئتها معنى الأخوة ووحدة المصالح اللتين كادت تقضي عليهما الحضارة الصناعية العادمة الانسانية . وقد انتشرت شيع الفئة الاولى بصورة خاصة في الاوساط البورجوازية والارستوقراطية التي تشعر بأنها ابعدت عن محيطها الطبيعي في الحضارة الجديدة وتغذي ، عوضاً عن ذلك ، ابتغاءات روحانية غامضة : فاتجهت نحو حضارات تنتظر منها الخلاص لانها لا تقوى على ترجي مستقبل قابل الحياة في مجتمع لم تعد تجد فيه محلها . فبقيت الحياة الفكرية فقيرة وغير متطلبة ، وحقّر المنطق (الغربي) لمصلحة صوفية كاذبة ادعي بانها شرقية . اما شيع الفئة الثانية فقد انتشرت بصورة خاصة بين الوضعاء وصغار البورجوازيين واصحاب الدخول السنوية والمستخدمين... الذين وفرت لهم بيئة بشرية قادرة على ان تستجيب لحاجاتهم العاطفية (المعرفة المسيحية ، مسيح مونفافيه ، شهود يهوه ، مجيئيو اليوم السابع ، الخ .) .

الكنيسة الكاثوليكية

امـــا الكنيسة الكاثوليكية فقد ادركت منذ عشية الحرب العالمية الاولى ، بوضوح تدريجي ، المسائل التي اثارهـــا ظهور قوى جديدة في العالم ، وحاولت التكيف بحسبها على كل صعيد . فمنذ السنة ١٩٤٦ لم تعـد الاكثرية ايطالية في مجمع الكرادلة ، فبات « مجلس شيوخ » الكنيسة « صورة لشمول الكنيسة » اكثر وضوحـاً . وفي الحقل الفكري ازيل الخطران اللذان هدداها ، الخطر الخـــارجي واعني به الايمان المطلق بامكانات العلم ، والخطر الداخلي واعني به الروح العصرية : الاول بفعل التيار الفكري الذي نما خارج الكنيسة على كل حال والذي سبق لنـــا واستعرضناه ، والثاني بفعل توضيح المسائل التي اثارها تفسير الكتاب المقدس واللاهوت المعتقدي . فقد صدر في السنة ١٩٤٢ رقيم بابوي ، هو « الرقيم المنقذ » ، دعا مفسري الكتاب المقدس من الكاثوليك الى ان يلجـأوا « بفرح شديد » الى كافة الموارد التي تضعها منجزات العلوم الكتابية المختلفة تحت تصرفهم . ومن جهة ثانية تقدم العمل الراعوي على العمل العلمي : نهضة طقسية حول الرهبان البندكتيين في « ماريا لاش » افضت الى ازمة الطقسية ، وفي السنة ١٩٤٠ الى انشقاق حقيقي بين الاكليروس الالماني والاكليروس النمساوي اللذين سيوفق بينهما رقيم « وسيط الله » في السنة ١٩٤٨ . وتُرجم كتاب القداس الى اللغة العامية ، واحتفل بالقداس الحواري بموافقة الكرسي الرسولي في السنة ١٩٤٣ ، وترجم كتـــاب الفروض الكهنوتية ترجمة حديثة ، فاتاح كل ذلـك للمؤمنين الاشتراك في كافة الصلوات الطقسية . ومنذ قبل السنة ١٩٤٠ كان الكتاب المقدس موضوع اهتمام المؤمنين ، فتاسست جمعيـــات كتابية رعائية ، ونشرت تراجم عديدة طوعية للكتاب المقدس : ترجمة « ماردسو » وترجمة « ليل » وترجمة « اورشليم » ، بين التراجم الفرنسية . وعاد الفضل في شرح الكتاب المقدس للمؤلفات البروتستانتية التي اعتمدت في بعضها الاساليب العلمية . فعرضت العقائد والمواضيـع الدينية الكبرى ، لا من زاوية الازل ، بل بصورة حسية وبحسب ظهورهـــا التاريخي ، اذ ان المسيحية ليست عقيدة فحسب ، بل تاريخاً ايضاً ، اي تاريخ « الاقتصاد التدريجي الذي بواسطته اخذ الله الانسانية في حالتها البـــدائية ورفعها شيئاً فشيئاً ... الى ان حملها قادرة على تقبل الكلمة المتجسد » . واستوحت كتب اللاهوت للاكليريكيين وكتب تلقين التعليم المسيحي كذلك مصادر الايمان استيحاء اكثر مباشرة . واثرت الوجودية في الوقت نفسه على الفكر المسيحي واسهمت في حمل اللاهوت على الاهتمام بالانسان الحسي المتورط في العالم .

الكنيسة والمجتمع

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان المسيحيين اكتشفوا انهم لا يعيشون في مجتمع مسيحي بل في مجتمع علماني تفقد فيه الكنيسة تأثيرهـــا ونفوذها اكثر فاكثر كل يوم . ولذلك لم تواجه مسائل الرسالة والتبشير في بلدان الرسالات التقليدية حيث تنشأ الاسقفيات الجديدة بحسب مقتضيات الحاجة والظروف (في السنة ١٩٤٦ عين اول كردينال صيني ، وفي السنة ١٩٥٣ كردينال هنـــدي ، وفي السنة ١٩٦٠ كردينال ياباني واول كردينال زنجي) ، ويعين المزيد من الكهنة البلديين ، وحيث قام الاب « لاب » في

الصين والاب مونشانين في الهند بمحاولات تبشيرية جديدة – صادفت مقاومة كبرى على كل حال - بغية جعل الاساليب اكثر فعالية . فاذا مـــا زال الواجـب التبشيري يستهدف « خلاص غير المؤمنين » ، فانه يبدو وكأنه التعبير عن المحبة التي حملت اكثر فاكثر في صميم الحياة الروحية المسيحية . ووجهت في البلدان المسيحية القديمة كذلك بعض المسائل التبشيرية : تشييد العديد من الكنائس في ضواحي المدن الكبرى، ودرس منظم لتطور ظاهرة زوال الروح المسيحية ، واستحداث طرائق تبشيرية جديدة : في السنة ١٩٤١ تأسست « رسالة فرنسا » بغية توفير الكهنة للارياف التي اضمحلت فيهـــا الروح المسيحية ، وانشئت في الوقت نفسه اكليريكية مشتركة بين كافة الابرشيات الفرنسية في ليزيو تخرج منها اكثر من ٤٠٠ كاهن ؛ وفي السنة ١٩٤٣ تأسست جمعيـــة « الاخوة المرسلين الى الارياف » ، وفي السنة ١٩٤٤ « رسالة باريس » التي انتسب اليها الكهنة العمال .

وفي الوقت نفسه الذي نما فيه العمل الكاثوليكي منذ السنة ١٩٣٠ ، نضجت بين العلمانيين فكرة « لاهوت الحياة العلمانية » – وكان المقصود منها تقديم البرهان على عدم وجود حاجز منيع بين الحياة الدينية والحياة العلمانية ؛ فيجب التدخل في الحقل المهني والنقـابي والسياسي والفكري بغية جعل المجتمع مطابقاً للمسيحية في روحه ومؤسساته . وتأسست كذلك جمعيات كهنة علمانيين مكرسين لخدمة الرعايا بمساعدة الكاهن على الاحتراس من عزلة النسق الاداري المطرد . « ان الكهنوت والحياة العلمانية وظيفتان كنسيتان لانهما في خدمـــة حياة الكنيسة الذاتية . فلا الكهنة من ثم في خدمة العلمانيين ولا العلمانيون في خدمة الكهنة . انهم كلهم في خدمة الكنيسة » .

جرّ هذا التصميم على العمل شطراً من الرأي العام المسيحي الى الانخراط بعزم في المجتمع العلماني حيث رضي بالنضال الى جانب الملحدين من اجل الدفاع عن قيم انسانية بحتة هي من هذا القبيل بالذات ذات اهمية كبرى للمسيحي . هذه كانت ، عند اشتداد الازمة ، في فرنسا ، نزعة مجلّة « الروح » التي تأسست في السنة ١٩٣٢ والتي شرح مؤسسها موقفهـــا المستمد من مذهب الشخصية القائل بان القيمة المركزية هي الشخص البشري بكليته : « امام الازمة ... قال الماركسيون : ازمة اقتصادية كلاسيكية ، ازمة نظام . اجروا عملية جراحية للاقتصاد ، يتعاف المريض . فرد علماء الاخلاق على ذلك بقولهم : ازمة الانسان ، ازمة الاخلاق ، ازمـة القيم . غيروا الانسان ، تشفَ المجتمعات ... » ، فاقترح مونييه ، في وجه هذين الحلين ، حلاً هو ثورة زمنية بحصر المعنى مبررة باختيار الوسائل . وعشية الحرب العالمية الثانية ظهرت جماعات اخرى يسارية الميول ، كجماعة اتحاد المسيحيين التقدميين التي اقترحت تعاوناً حازماً بين اعضائها والحزب الشيوعي .

عقب اندفاع الكنيسة هذا نحو العالم انكفاء رسمي على الاقل . فان النجاحات التي احرزها الاتحاد السوفياتي ، وتوسع نفوذه حتى اوروبا الوسطى ، والحرب الباردة قد قوّت اتجـــاه

البابوية العنيف العداء « للشيوعية الملحدة » رافضت الى تصلب الكنيسة في كافة الحقول : ادانة الاشتراكية والشيوعية برقيمي السنة ١٩٣١ والسنة ١٩٣٨ ، وتدابير اخرى كثيرة : قـــرار (١ تموز ١٩٤٩) بحظر كل عمل ينفذ بالاتفاق مع الحزب الشيوعي (حتى قراءة صحفه) ، انكار اختبار الكهنة العمال ثم منعه منعاً نهائياً (١٩٥٩) في اعقاب مساع عديدة قامت بهـا الاوساط القائلة بالوحدة الشاملة ، حل الاجهزة والجمعيات المتعطفة على هذا الاختبار : « فتوة الكنيسة » و « الخمسة عشر » ، والعطف على مشروع توحيد الدول الاوروبية الست وبعض الدول الاوروبية التي تلعب الاحزاب الديموقراطية المسيحية فيها دوراً سياسياً هاماً جـــداً ، وتحذير الكردينال اوتافياني الرسمي بصدد علائق رجال الدولة الغربيين والشرقيين (٧ كانون الثاني ١٩٦٠) ، ورسالة الاحبار الايطاليين الجماعية ضد العلمانية في نيسان التالي ، وتدخـل السلطات الكاثوليكية في الانتخابات الصقلية (١٩٥٩) والازمة الوزارية الايطالية (شباط — نيسان ١٩٦٠) ، والمواقف العدائية الصريحة من الاحزاب الاشتراكية (حتى المعتدلة) التي وقفتها صحيفة « الرقيب الروماني » في اوائل السنة نفسها . ويجب ان يرد الى هـذا الموقف المتصلب نفسه رقيم « الجنس البشري » (١٩٥٠) الذي يضع حداً للحرية الفكرية ويشهر خطر « التاريخية » ، والايعاز بتعزيز التهذيب النظري في تعليم الاكليريكيين ، وانتقاد الاكاديميـة البابوية اللاهوتية لاراء الاب « تايار دي شاردين » اليسوعي .

تأثرت فرنسا اكثر من غيرها بفعل ردّة الفعل هذه لانها كانت على رأس حركة لتجديـــد الأساليب والفكر . اما في المانيا فقد احرز « الكاثوليك اليساريون » بعض التقدم حتى السنة ١٩٤٩ ، وجزم بعضهم بان حق الادارة المشتركة يدخل في الحق الطبيعي ويجب ان يعترف به كما يعترف بحق الملكية . ولكن الاحبار تراجعوا تراجعاً واضحاً بالنسبة لهـذا الموقف وتمسكوا بوجهات نظر المناشير البابوية دون ان يتدخلوا البتة في المنازعات الاجتماعية .

الحيوية الدينية

الا ان الاحصاءات الدينية ، التي تكاثرت في فرنسا بنوع خاص ، قد اظهرت مدى تأثير ظروف الحياة العصرية على الكنيسة . فاذا تحققت نهضة دينية بين بعض فئات المفكرين — وهم دونهم عدداً وشأناً في الفترة السابقة — ، فقد تجلى زوال العاطفة الدينية في الجماهير العمالية ، وكانت هذه الظاهرة ملموسة في المـــدن الصناعية ومناطق الزراعات الكبرى على السواء .

ارتبطت هذه الظاهرة ببروز حضارة جديدة «مرتكزة الى التقدم التقني» ،

« حين تحدث ، تصطحب ... مركباً من التقدم التقني (الذي هو خير بحد ذاته) والمادية ايضاً : انها تنقـــل الاثنين معاً . ويرافق هذه الحضارة من جهة ثانية نظام اجتماعي هو الرأسمالية الحرة التي يكمن عيبها العميق في ان المصنع لم ينشأ لخير عماله وبجبوحتهم ، بل لفائدة رأس المال في الدرجة الاولى ؛ وهو بذلك يتسبب في ضغط يضر بالحياة الروحية . ولا ينجم هذا الاضرار عن العمل الصناعي بل عن تقديم المال على الانسان . وترافق هذه الحضارة كذلك ثقافة جديدة مستندة الى العلوم الوضعية : تفضي الى نشأة مثال جديد من البشر ليست انسانيتهم ، المشبعة بالتقنية ، ضد الاكليروس بالضرورة ، ولكنها وضعية بالطبيعة » (الكاهن الفالوني « ف. بولار ») .

وقد أيد هذه الملاحظة «غابريال له براه»:

« ان للبخار والكهرباء تأثيراً مذيباً على ممارسة اعمال التقوى لم تحرز الفلسفة والتاريخ مثل نجاحهما في ايجاده . وانما فقدت الكنيسة الكثيرمن مؤمنيها بفعل اضطراب الاخلاق المشتركة،لا بفعل اضطراب الافكار الارستوقراطية والمشاعر الشعبية » .

ان تسلط المال « الذي ووجهت معه كافة المسائل من زاوية الانتاج فقط » ، وتأثير الرفاهية والتخلق باخلاق البورجوازية ، والتحرر الذي نجم عن ذلك حيـــال السلطات الاجتماعية ، وتداخل المدن والارياف بواسطة الخدمة العسكرية ، والسهولات المتزايدة في المواصلات (« هي الدراجة ما ازالت الروح المسيحية من رعيتي ») ، «والصحافة العاطفية» التي زبنت الحس ...قد اشهرت من قبل الاكليروس الذي اعتبرها سبب زوال الروح المسيحية هذا . وقد تبدلت اجهزة الاتصال والتأثير : « فلا مجال بعد اليوم للكلام عن انتقال العقيدة الكاثوليكية آلياً » . وافضت ابحاث علم الاجتماع الديني في ايطاليا الى النتائج نفسها . فقد اجري تحقيق في السنة ١٩٥٣ ، بحسب طريقة استفتاءات «غالوب»، بين سكان غالارات في ولاية فارز الصناعية ، كشف القناع عن تطور هام في الآراء حول نقطتين اخلاقيتين وقفت الكنيسة بصددهما حتى تاريخـــه موقفاً متصلباً جداً : هل الاجهاض سائغ شرعاً ؟ وهل الطلاق شر هو ؟ فحيال النقطة الاولى كانت الاجوبة سلبية بنسبة ٣٨٪ فقط ، وحائرة بنسبة ٢٦ ٪ ، وحيال النقطة الثانية لم تبلغ نسبـــة خصوم الطلاق سوى ٤٢ ٪ في السنة ١٩٥٣ بعد ان بلغت ٥٣٪ في السنة ١٩٤٨ .

واظهرت التحقيقات الجراة بين المؤمنين في مناطق وخورنيات مختلفة كل الاختـــلاف خطاً منحنياً عاماً ، وان الكثير من الممارسات الدينية « سريع الزوال خارج بيئته الطبيعيـــة ولا اثر له تقريباً على الحياة » . ففي البرتغـــال ضمت اسقفية لشبونة ٣٢٠ كاهناً مقابـــل ١٤٠٠٠٠ مؤمن في السنة ١٩٣٠ ، وضمت ابرشية فارو في اقصى جنوب البـــلاد ٨ ٪ فقط من المؤمنين المتممين واجباتهم الدينية . وفي اسبانيا لاحظ الاب بيرو في السنة ١٩٣٣ ان ٥ ٪ من السكان يقومون بواجبهم الفصحي في خورنيات كثيرة من ابرشيات كوانكا وطليطلة ومدريد وان المدن تضم « اعـــداداً كبيرة من السكان الوثنيين كلياً » . وفي باريس اظهرت بعض التحقيقات الجراة في السنة ١٩٥١ ان ٢٣ ٪ يحضرون القـداس في خورنية سان جرمان دو بريه ، و١٩ ٪ في خورنية سان ـ سفرين و٢٠ ٪ في خورنية سان ـ سولبيس ، و٢٢ ٪ في سان بيير دي نوبي ، و٦ ٪ في سان ـ ايبوليت دي بوتو . وان الخورنيات الجيـــدة تضم ٢٠ ٪ من متممي واجباتهم الدينية ، والخورنيات الشعبية ١٠ بالمائة فما دون ، والخورنيات العمالية اقل من ٦ بالمائة . وفي مرسيليا تبلغ نسبة من يحضرون القداس في سن الرابعة عشرة فما فوق ١٠،٥ بالمائة ، وفي ليل ١٩،٥ ٪ وفي غرينوبل ١٤ بالمائة ، وفي تولوز ١٠،٨ بالمائة . وفي بلجيكا يبلغ معدل حاضري القـداس في ايام الاحاد ٢٥ بالمائة في الولايات ، و٢٦،٣ بالمائة في بروكسل ، و٣١،٧ بالمائة في انفرس . وفي المانيا الاتحادية حيث تمم ٥٤ بالمائة من الكاثوليك واجباتهم الفصحيـــة في السنة ١٩٤٩ ، يحضر

القداس ٢٩,٤ بالمائة منهم في كولونيا ، و٢٦,٥ في مونيـــخ ، و٢٢,٧ في همبورغ . ويختلف السلوك الديني باختلاف المهن المتعاطاة . « هو النظام المهني ما يحدّد تنميم الواجبات الدينية » (الكاهن القانوني ف. بولار) ، كما نرى خير مثل على ذلك في منطقة لنس المنجمية : ان متممي واجباتهم الدينية من الذكور يبلغون ٢,٥٥ بالمائة بين عمال الاعماق ، و٥,٥١ بالمائـة بين العمال خارج المناجم ، و٢٢ بالمائة بين موظفي الادارة ، و٦٥,٣ بالمائـة بين المهندسين ، و٤٩,٦٣ في البورجوازية .

في ايطاليا اظهر التحقيق الذي اجراه مركز الدروس ، « الحيـــاة في المسيح » ، في السنة ١٩٤١ — ١٩٤٢ ، « اهمالاً متزايداً وعنيفاً في اوساط الجماهير ، ولا سيما العمالية والمدنية منها، للواجبات الاساسية في الحيـــاة المسيحية » . ففي بعض الخورنيات ما زال ٨٠ — ٩٥ ٪ من الرجال يحضرون القداس في منطقتي البندقية والـ « مارش » . ولكن هـذه النسبة تنحدر الى ٢٠ — ٣٠ ٪ في خورنيات اخرى من توسكانا واومبريا وليغوريا حيث لا تشمل هذه النسبة سوى رجل واحد مقابل ٢٠ امرأة . وفي بعض خورنيات ابرشية فولتيرا ، لا يحضر قداس يوم الاحد سوى ٥ ٪ من السكان في السنة ١٩٥٢ . وفي روما لا يتجاوز عدد متممي واجباتهم الفصحية الـ ١٠ ٪ ، وفي ميلانو تتراوح هذه النسبة بين ٢٫٥ و ١٧ ٪ ، وقد تدنى عدد المناولات فيها بنسبة ٣٠ — ٥٠ ٪ بين السنة ١٩٣٨ والسنة ١٩٤٨ .

في البلدان المختلطة الاديان ، يشهد بتدني تأثير الكنيسة ارتفاع عدد الزواجات المختلطة التي استتبعت انحرافات معتقدية كثيرة في هولندا ، والولايات المتحدة (٢٥ — ٣٠ ٪) ، والمـانيا حيث ادى تدفق اللاجئين منذ السنة ١٩٤٥ الى تصدع وحدة الكتلة الكاثوليكيـــة البافارية والرينانية ، وحيث ارتفعـــت نسبة الزواجات المختلطة من ١١,٣ ٪ من عدد الزواجـــات الكاثوليكية الى ٢٨,٢ ٪ في السنة ١٩٤٩ .

واصطدم اختيار الاكليروس واعداده بصعوبات كبرى . ففي فرنسا نرى ان معدل الترقية الى الدرجات الكلاسية (اي النسبة بين الترقية الى الدرجات المقدسة خلال خمس سنوات متوالية ومجموع عدد الشبان بين سن الخامسة والعشرين والتاسعة والعشرين) ، الذي هبط منذ قانون الفصل من ٥١,١ بالألف الى ٣٦ بالألف في السنوات ١٩٠٩ — ١٣ ، قد حافظ على هذه النسبة تقريبا حتى السنة ١٩٢٩ ، ثم ارتفع ببطء الى ٤٩,٥ في السنوات ١٩٤٠ — ١٩٤٧ وهبط مرة اخرى الى ٣٩ بالألف في السنوات ١٩٥٠ — ١٩٥٥ . فالنقص من ثم في تزايد مطرد ، اذ ان عدد الكهنة العاملين الذي بلغ ٥٦٠٠٠ في السنة ١٩٠٤ ، اي ١٣,٥ بالمائة قد هبط الى ٤٦٥٠٠ في السنة ١٩٢٩ ؛ وهبطت النسبة الى ٩,٧ بالألف في السنة ١٩٤٦ بما فيها ٣٥ ٪ من الستينيين . اجل لقد ارتفع عدد الاكليروس القانوني من ١٣٠٠٠ الى اكثر من ١٤٠٠٠ ، ولكن النقص العـــام واقع ثابت ، وقد حدثت الظاهرة نفسها في كافة البلدان تقريباً ، حتى تلك المشهورة بحيويتها الدينية كهولندا وبلجيكا واسبانيا ودول اميركا الجنوبية . وفي ايطاليا نفسها هبط عـــدد

الاكليروسيين الذكور من ٠٠٠ ٩٢ في السنة ١٨٨١ الى ٠٠٠ ٦٨ في السنة ١٩٢١ والى ٠٠٠ ٥٨ في السنة ١٩٥٣ . وفي المانيا تجاوزت نسبة هبوط الدعوات الكهنونية منذ السنة ١٩١٤ الـ ٢٠ ٪ .

مجمع الفاتيكان الثاني

كان تزايد اللامبالاة والابتعاد عن الدين في العالم الغربي ، ونمو سكان العالم المطرد الذي قلل يوماً بعد يوم من اهمية الكاثوليك النسبية ، باعثاً على التئام مجمع الفاتيكان الثاني في السنة ١٩٦٢ . فقد كان البابا الجديد يوحنا الثالث والعشرون ، بفضل بعثاته الدبلوماسية في الشرق وفي اوروبا ، على بينة من المسائل التي تطرحها مخالطة الاقليات الدينية في البلدان التي تتعايش فيها طوائف مسيحية كثيرة والصعوبات التي يصادفها الكاثوليك في المجتمعات المتحولة تحولاً عميقاً الى العالمية ، فحدّد لأعمال المجمع اتجاهاً واضحاً جداً نحو اصلاحات عميقة تستهدف انفتاح الكنيسة انفتاحاً عاماً على العالم وتجدد نشاطها والتوفيق بينها وبين المجتمع الذي خلقته ثورات القرن التاسع عشر السياسية والثورة الصناعية . ورافقت هذا العزم الرغبة في الابتعاد جهد المستطاع عن الاعراف والوسائل التي تعيق حوار وتفاهم الكنيسة مع المسيحيين من غير الكاثوليك ، وحتى مع غير المؤمنين . فنحن من ثم امام مشاريع اصلاح تناقض ، استيحاء ، ما تضمنه الـ *Syllabus* منذ قرن خلا . ويبدو ان البابوية قد اقتنعت باستحالة المحافظة على مواقفها التقليدية اذا استندنا في حكمنا على الرقيم « السلام في الارض » الذي اصدره البابا يوحنا الثالث والعشرون قبيل وفاته ، في الفترة الفاصلة بين الجلستين الاوليين . فهو يؤيد صراحة اعلان حقوق الانسان الذي تبنته منظمة الامم المتحدة في السنة ١٩٤٨ ، ويشدد بالحاح على وسائل اقرار السلام بين البشر ، ويعلن امكانية التعاون في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع من يستوحون « التعاليم الزائفة » التي يدينها في الوقت نفسه . ويشدّد كذلك رقيم خلفه بولس السادس ، « الام والمعلمة » ، على شرعية سياسة تأميم وسائل الانتاج والمقايضة .

ويبرز هذا الاتجاه كذلك احداث أمانة سر من اجل الوحدة ، والدعوة للاشتراك في المجمع التي وجهت الى مراقبين تنتديهم الكنائس البروتستانتية والكنيسة الانكليكانية والكنيسة الارثوذكسية (بينهم روسيان) ، والى علمانيين وعلمانيات من الكاثوليك . وقد تأيد بأكثرية المطالبين بالاصلاح بين آباء المجمع الـ ٢٣٠٠ بادارة كرادلة ينتسبون الى اكثر البلدان تطوراً : المانيا ، هولندا ، انكلترا ، فرنسا ، بلجيكا ، الولايات المتحدة ، يساندهم العديد من الاحبار الايطاليين واحبار العالم الثالث . فأفضت المناقشات ، الحادة احياناً ، التي اثارتها معارضة اساليب الادارة البابوية التي تعرضت لانتقادات شديدة ، ومناورات العرقلة ودسائس الاقلية المحافظة ، الى اقرار عدد من المشاريع العامة المتعلقة اما باصلاح الليتورجيا وتيسير فهم الرموز والطقوس (بالاكثار من استخدام اللغات الوطنية والتخلي عن لغة الفلسفة المدرسية) ، واما بالمشاركة الاسقفية التي اعترف بسلطتها المطلقة ونبوعها من حق الهي ، واما ببعث خدمة الشماس

الانجيلي الدائمة التي يمكن اسنادها لرجال متزوجين ، واما بالوحي (وهو اكثر حرية من اساليب مجمع الايمان الى حد بعيد) ، واما بالحركة المسكونية في روح متعطفة على الطوائف المسيحية غير الكاثوليكية ، واما بادانة العداء للسامية . الا ان الحماس الاول عقبه بعض خيبة الامل حين انتهت الجلسة الاولى (تشرين الثاني ١٩٦٤) . وقد نجمت عن جو الدسائس والمقاومات الخفية الذي خلقته الاقلية ، لا سيما اثناء مناقشة مشروع القرار رقم ١٣ بصدد علائق الكنيسة بالعالم العصري ، والحرية الدينية التي طالبت الاكثرية في سبيلها باعلان لا لبس فيه . ويرد تعوق الاعمال وتردد المجمع ساعة الشروع باتخاذ المقررات الحاسمة الى اسباب عدة اهمها الحرص على مراعاة ظروف بعض الشعوب الكاثوليكية التي ما زال نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي متخلفاً جداً ، وشخصية البابا الجديد ، وربما حرص بولس السادس على استمالة المحافظين الى الحركة الاصلاحية مقابل بعض التنازلات .

البلدان البروتستانتية

في البلدان التي يدين اكثر سكانها بالبروتستانتية ، برز الضعف نفسه في العاطفة الدينية . ففي بريطانيا العظمى مثلاً لم يعقب الحرب العالمية الثانية تأخر شبيه به بعد السنة ١٩١٨ ، وانما يقدر ان ٥٪ على الاكثر من الانكليز و ٢٠٪ من الاسكتلنديين يسهمون اسهاماً متفاوت النشاط في اتحاد مذهبي ما ؛ وان عدد الطلاقات الذي بلغ ٧٦٢١ في السنة ١٩٣٨ قد ارتفع الى ٧٦٤ ٤٠ بعد مرور عشر سنوات ، ورهنت التقاليد الدينية ، وزال عن واجب الانقطاع عن العمل في ايام الآحاد الطابع الالزامي . ولعل ذلك يرد الى علمنة التعليم كما اثبت ذلك التحقيق الذي اظهر فتور العاطفة الدينية بين طلاب التعليم الثانوي في السنة ١٩٤٥ ، والى عدم تأثير الكنائس بالظواهر الاجتماعية (تحقيق اجري في السنة ١٩٤٢ بين مشيخيي اسكتلندا) . وقد رافق فتور الايمان هذا في الكنيسة الانكليكانية ارتداد الى الكثلكة الانكليزية : فاحييت بعض اشكال الحياة الرهبانية وبعض الاحتفالات والطقوس الكاثوليكية : صور للقلب الاقدس والقديسين والعذراء في الكنائس ، سجود ، رسم اشارة الصليب ، قداديس مع تكريس القربان ورفعه ، صلوات من اجل الموتى ، عبادة القربان المقدس ، عفة الكهنة ، اعتراف . وقد تأيد تدني تأثير الكنيسة القائمة ، من جهة ثانية ، بالهزيمة النكراء التي منيت بها في السنة ١٩٢٧ في قضية « كتاب الصلاة » الذي رفض البرلمان ترجمته المنقحة بروح طقسية .

كان تأثير غير الانكليكانيين ، الذي برز في انكلترا خصوصاً بين الطبقات المتوسطة والشعبية ، قوياً جداً في الولايات المتحدة على الرغم من ان ٤٨٪ فقط من سكانها اعلنوا انتسابهم الى كنيسة ما في السنة ١٩٢٩ . وانما يجب القول بأن الـ ٧٧ مليون اميركي الذين عُرفوا بلا مبالاتهم كانوا مع ذلك بروتستانتيي الثقافة والميول . وبين البروتستانت المحصين ، انتسب زهاء الـ ١٠٪ (٨٨٪) الى ثماني كنائس هامة وتوزع الباقون على ٢٥٧ شيعة معروفة رسمياً ، تشعبت كلها الى اتجاهات مختلفة كثيرة تبتدىء بأرسخ المؤمنين ايماناً قوياً ، الذين يفسرون الكتاب

المقدس تفسيراً حرفياً دون أقل تحفظ ، وتنتهي بالاحرار الذين يحصرون جهـــدهم في العمل الاخلاقي والاجتماعي .

قاومت الكنائس البروتستنتية ، بصورة عامة ، على غرار الكنيسة الكاثوليكية ، اتجاه ما قبل الحرب نحو اعتبار المسيحية لا كنمط حياة كما اعتبرت من ذي قبل ، بل كمجموعة تعاليم . وهكذا برز على الصعيد اللاهوتي ، في قلب الكنيسة الانكليكانية ، اتجاه نحو اعـــادة اثبات الوحي واعادة مزيد من السلطة اليه . وكان تأثير « كيركيغارد » و« بارت »، المعتبر خليفته، جلياً في هذه النهضة المعتقدية التي سلطت الاضواء على « المسيح السيد والمخلص الوحيد »، والمبرر بفعل النعمة الالهية وحدها ، وفي الاهتمام الجديد الذي اعيرته الاسرار ، والاهمية المتعاظمـــة المعطاة للكنيسة والخدمة الروحية التي اثارت ندرة الدعوات الراعوية بين الذكور بصددهـــا مسألة نوقشت تكراراً هي مسألة الخدمة النسائية، ومسألة دور العلمانيين في الكنيسة، واهتماماً متزايداً بطقوس قد تضر احياناً بالوعظ الذي بدا من الضروري اعادة اثبات أهميته .

الحركة المسكونية

ان اختلاف الشيع والتسميات الكثيرة قد دفع الكنائس المتشعبة عن الاصلاح ، منذ زمن بعيد ، الى القيام بمجهود توحيدي ، على الصعيـد القومي والصعيد الدولي ، بغية تجنب ازدواجية العمل في حقل الرسالات التبشيرية التي احرزت نجاحات مدوية في البرازيل وبلدان اميركا الجنوبية الاخرى ، وافريقيا الجنوبيـــة الوسطى ، والانسولند وآسيا . فعلى الصعيد القومي تأسست جمعيات او كنائس بغية تحقيق هـذا التوحيد في المانيا ، والولايات المتحدة حيث ضمت « الكنيسة الميتودية » ثلاث كنائس ميتودية مختلفة ، وكندا بنوع خاص حيث توحد المجمعيون والمشيخيون والميتوديون . وعلى الصعيد الدولي وجـه رئيس اساقفة كنتربري منذ السنة ١٩٢٢ « نداء الى عموم المسيحيين » ، وفي ١٩٢٥ ، التـأم في ستوكهولم المجمع المسكوني ، « حياة وعمل » ، الذي تخلف عن حضوره الكاثوليك وحدهم ؛ ثم التأم في السنة ١٩٢٧ مجمع لوزان، « ايمان ونظام » ، الذي حضره ٥٠٠ مندوب عن ٩٠ كنيسة. ولكن الحركة المسكونية توقف عملها في السنة ١٩٢٨ في اعقـــاب الرقيم ، « نفوس الموتى » ، الذي رفض مصافحة اليـــد الممدودة وتصلب في تمسكه بمبدأ استحالة الخلاص خارج الكنيسة الرومانية . وبعد الحرب العالمية الثانية ، عقد مجلس الكنائس المسكوني الذي تقرر تأسيسه في السنة ١٩٣٨ ، جلسته الاولى في امستردام في شهر ايلول من السنة ١٩٤٨ ، وقد اشترك في اعماله مندوبون رسميون عن معظم الكنائس البروتستنتية والانكليكانية وبعض ممثـــلي الكنائس الارثوذكسية الشرقية ؛ فأقر تأسيس هيئة دائمـــة ، وانعقاد جمعية كل خمس سنوات ، وتعيين جهاز اداري ، هو المجلس العام للكنائس ، ولكن اتفاقـــاً معتقدياً واحداً لم يتحقق بين الكنائس .

الا ان ذلك لم يحل دون استمرار الخلافات ؛ فالكنائس « الكاثوليكية » الاتجاه اي تلك التي تشدّد على حقائق الايمان والسلطة الكنسية التسلسلية والاسرار ، قد ألفت منذ زمن بعيـد

« التحالف الدولي للايمان الرسولي والنظام » ، بينما تجمعت الكنائس التي تخشى العودة الاحتمالية الى الكنيسة الرومانية في « المجلس الدولي للكنائس المسيحية » و« جمعية الدفاع عن البروتستانتية المهددة بالخطر » .

امام نجاحات الاسلام ، واستقلال الدول المستعمرة التي غالباً مـــا رفضت نفوذ الغرب السياسي ونفوذه الديني في وقت واحد ، وامام نجاحات الشيوعية ايضاً ، بدا انقسام المسيحيين مؤسفاً جداً ، ولكن معارضة الكنيسة الارثوذكسية (على وجه غير واضح ومطلق) والكنيسة الكاثوليكية اللتين تعتبر كل منهما انها الكنيسة الحقيقية الوحيدة ، قد حالت دون اي تقارب . بيد ان الرقيم المنشور في السنة ١٩٤٤ ، الذي سلم بالزواج الذي يعقده الكهنة الارثوذكس ، ووعد الشرقيين بانهم لن يرغموا قط على تبني طقوس اللاتين ومؤسساتهم ، لا بل منع انتقال الشرقيين المتحدين الى الكنيسة الرومانية ، كان خطوة خطتها الكنيسة الرومانية نحو الكنائس الشرقية ، ولكنه لم يترك اصداء تذكر . الا ان المجمع الفاتيكاني (باعترافه علناً بان اخطاء ومظالم قـــد ارتكبت بحق المسيحيين الشرقيين « المنفصلين » (لا « المنشقين » كما دعوا في الماضي) ، ورحـلة بولس السادس الى الشرق ولقاءه بالبطريرك اثيناغوراس ، قد غيرا هذا الجو .

اما من الجهة البروتستانتية ، فقد بقيت روما على موقفها من الحركة المسكونية : فهي لم تتمثل في امستردام ، واذا هي تمثلت في السنة ١٩٥٢ في مجمع « الايمان والنظام » الذي التأم في لوند ، فقد بدا تحديد عقيدة انتقال السيدة العذراء في السنة ١٩٥٠ تعبيراً عن رفضهـا كل تسوية واثار معارضة البروتستانت الاجماعية . الا ان المجمع الفاتيكاني قد حاول هنا ايضاً خلق جو جديد ومدّ يده تكراراً للبروتستانت : فروقبت اعماله بشغف كبير وعطف حقيقي ، ولكن بتحفظ عززته بعض المقررات (اعلان مريم اماً للكنيسة) ؛ ولعل خير ايجاز لهذا التحفظ ما قـــاله الراعي بورغيه : « لقد نزع الثلج من جوار قصر « كانوسا » وزين مدخله بالزهور ، ولكن كانوسا ما زال كانوسا » .

obeikandl.com

الكتاب الثالث

العالم الشيوعي

في السنة ١٩٤٥ ، كان الاتحاد السوفياتي الدولة المسيطرة في البر الاوروبي الآسيوي ، اذ ان منافستيه الرئيسيتين قد هزمتا وازيل خطرهما : في الشرق ، اليابان ، وفي الغرب ، المانيا ، المستظهرة والمجزأة . فعندما وضعت الحرب اوزارها ، كانت جيوشه قد بلغت قلب اوروبا الوسطى واقامت في بلغاريا ، ورومانيا ، وجزء من يوغوسلافيا والنمسا ، وهنغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبرلين وجزء كبير من المانيا . وفي كافة هذه البلدان المحتلة تألفت حكومات من منظمات التحرير ما لبثت ان حولتها الى ديموقراطيات شعبية ؛ وبعد السنة ١٩٤٨ ، التحدت هذه الاخيرة اتحاداً وثيقاً فيما بينها ومع الاتحاد السوفياتي ، بينما اقتبست مؤسساتها عن مؤسسات الاتحاد . وفي هذه الاثناء ، افضى انتصار جيوش ماو – تسي – تونغ الشيوعية في الشرق الى طرد حكومة تشان – كاي – شك من البر في السنة ١٩٤٩ . وهكذا تألفت ، في اقل من خمس سنوات بعد توقف العمليات الحربية ، كتلة برية متراصة تمتد من ضفاف نهر الايلب حتى المحيط الهادي وتضم اكثر من ٩٠٠ مليون نسمة تختلف فيها اصول المعيشة والنظام الاقتصادي والاجتماعي اختلافاً كلياً عنها في العالم الغربي والاميركي . وكادت هذه الكتلة ، اقله حتى السنة ١٩٥٦ ، تعيش خارج التيارات التجارية والايديولوجية في انحاء العالم الاخرى ولا تتصل به تقريباً .

الفصل الأول

الاتحاد السوفياتي

ان الاتحاد السوفياتي هو الدولة الوحيدة بين الدول الاوروبية التي طورتها الحرب اقل من سواها ؛ فان اعادة بنائها وانمائها قد انجزا بحسب اصول ما قبل السنة ١٩٣٩ نفسها والتخصيص نفسه ، على الرغم مما لحق بها من تخريب هائل ، دون مجافاة للماضي ودون قطع سياق الحقل الاجتماعي والحقل السياسي . لقد عاشت مرحلة استقرار وهدوء لم تعرفها قط قبل الحرب ؛ ولم تعان من الانقلابات العميقة التي عانت منهـا اوروبا الوسطى والشرقية ، ولا من الاضرابات السياسية والاجتماعية التي كانت فرنسا وايطاليا مسرحاً لها .

ظروف اعادة البناء والانطلاقة الاقتصادية

كانت اعادة البناء هنا ايضاً اسرع منها بعيد الحرب العـالمية الاولى . فقد اقتضى ثماني سنوات آنذاك لبلوغ مستوى انتاج ما قبل الحرب، بينما كانت اربع سنوات كافية بعد السنة ١٩٤٥ لبلوغ هذه النتيجة ، على الرغم من فداحة الخسائر (ربما ٢٠ مليون نسمة) وحجم الابنيـة المدمرة (٦٠ مليون متر مربع للسكنى وجب اعادة بنائها)، وألوف المصانع المخربة ،والمناجم المعطلة الانتاج ، وطرق المواصلات المفككة . الا ان صعوبات اعادة البناء قـد تزايدت بفعل عزلة الاتحاد السوفياتي المالية . فعلى غرار ما حدث عشية الحرب العالمية الاولى ، وجب تحقيقها بدون مساعدة رأس المال الاجنبي . وبينما تدفقت رؤوس الاموال الاميركية على اوروبا الغربية بعد انتهاء العمليات الحربية ، توقف العمل باتفاقات الاعارة والتأجير مـع الاتحاد السوفياتي وتوقف استيراد السلع الاميركية توقفاً فجائياً . يضاف الى ذلـك اخيراً ان الظروف الدولية وتأزم العلاقات بين الحلفاء السابقين قد دفعت الاتحاد السوفياتي الى ابقاء قوة مسلحة كبرى تحت السلاح ، والابقاء على صناعة هامة للتسلح ، لا سيما في حقل الاسلحة الجديـدة والسلاح الذري بنوع خاص (في الاتحاد السوفياتي فجرت القنبلة الذرية الاولى في شهر ايلول من السنة ١٩٤٩) ، والانصراف الى سباق تسلح كانت نفقاته اثقل منها قبل السنة ١٩٤١ .. فاستهلكت اعادة البناء من ثم شطراً هاماً من الانتاج الجديد ، في حين ابعدت صناعة الاسلحة ، عن ترميم البـلاد

الاقتصادي ، جزءاً من اليد العاملة . وقد سهلها – خلافاً لما حدث في السنة ١٩٢١ – توفر العديد من الاداريين ، والفنيين ، والمهندسين ، والعمال الاختصاصيين، المتعودين طرائق الاقتصاد المخطط ، الذين لم يحتاجوا الى ارتجال اساليب العمل والادارة . وساعدتها كذلك التعويضات التي دفعها المهزومون او فرضت على المناطق المحتلة : تفكيك مصانع ، نقل آلات الى الاتحاد السوفياتي ، تسليم جزء من الانتاج المنجمي او الصناعي .

الخطط الخمسية الاخيرة

بينما اتخذت بعض التدابير بغية تشجيع النسل وسد الفراغات الهائلة التي تركتها الحرب ، وبينما جعل التشريع الخاص بحماية العائلة معاملات الطلاق اكثر صعوبة واعاد للزواج معناه وقيمته ، كانت اعادة البناء المادية سائرة بخطى حثيثة . وحين انتهى تنفيذ الخطة الخمسية الرابعة في السنة ١٩٥٠ ، بلغت نسبة الانتاج الصناعي ١٧١ (١٠٠ في السنة ١٩٤٠) ، وبلغ انتاج الفحم الحجري ٢٥٠ مليون طن ، وانتاج الفولاذ ٢٧ مليوناً ؛ وكان الانتاج اعلى منه في السنة ١٩٤٠ بنسبة ٦٠ ٪ في صناعة الآلات ومعدات التجهيز ، وبنسبة ٨٠ ٪ في صناعة المواد الكيميائية . اما انتاج المواد الاستهلاكية فكان ادنى منه في الخطط السابقة ، باستثناء الصوفيات والقطنيات . ومن مميزات الخطة الرابعة انطلاقة الصناعات الاساسية في الشرق السوفياتي ، فقد احدثت في قازاخستان وسمرقند وطشقند صناعات كثيرة : مصاهر حديد ، ومصانع فولاذ ومصانع آلات . وبالرغم من ان المراكز الصناعية القائمة في الغرب قد رممت ووسعت ، فان انتاجها لم يرتفع الا بنسبة ١٥ بالمائة بينما بلغ ارتفاع الانتاج الاجمالي في الاتحاد السوفياتي ٤٨ بالمائة ؛ وهكذا فان مركز الثقل في الاقتصاد السوفياتي قد استمر في الانتقال بشكل متزايد الوضوح نحو الشرق : فهي مناطق كوزباس وقازاخستان والاورال والاحواض السيبيرية التي وفرت منذ السنة ١٩٥٠ اكثر من نصف الفحم الحجري والفولاذ ؛ وارتفع كذلك اكثر فأكثر انتاج البترول في « باكو الثانية » بين الاورال والفولغا ، التي احتلت المركز الانتاجي الاول في السنة ١٩٥٢ ، وفي آسيا الوسطى والشرق الاقصى .

ولكن الاتحاد السوفياتي واسع الارجاء وسكانه موزعون على غير تساو ، بسبب وجود مساحات كبرى يجعلها انخفاض الحرارة او الجفاف غير صالحة للاستثمار والاستيطان ؛ فان ٤٨ ٪ من السكان يعيشون متجمعين في ٦ ٪ من الارض ، ولا يعيش في ٣/٤ المساحة سوى ٦ ٪ من مجموع السكان . والحال يرتفع عدد هؤلاء السكان بنسبة ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ في السنة ، اذ انه ازداد بنسبة ٢٤ مليون نسمة بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٦ ، فجاوز في السنة ١٩٥٩ الـ ٢٠٨ ملايين . وطرأت الزيادة على سكان المدن في الدرجة الاولى (٤٨ بالمائة من مجموع السكان في السنة ١٩٥٩ ، و ٥٢ بالمائة في السنة ١٩٦٣) ؛ وارتفع عدد المدن الكبرى الضامة اكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة من ١١ في السنة ١٩٣٩ الى ٢٥ في السنة ١٩٦٢ ، وارتفع عدد سكان بعضها بسرعة استثنائية بسبب اتساع حركة النزوح عن الارياف : فان غوركي وكويبيشيف

وساراتوف قد زادت بنسبة الثلث ، وسفردلوفسك واومسك وتشيليابنسك قد تضاعف سكانها تقريباً ، وارتفع عدد سكان نوفوسيبيرسك من ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة الى ٤٠٠ ٠٠٠ بين الحرب الاولى والحرب الثـــانية ، وبلغ ٩٨٢ ٠٠٠ في السنة ١٩٦٢ (الشكل ٢٥) . فتوجب من ثم تعزيز الزراعة واستثمار المساحات التي لما تستثمر او اسيء استثمارها . وفي سبيل تحقيق هـذه الغاية ، اعـدّت في السنة ١٩٤٨ ، بعض المشاريع لاستحداث طرائد حرجية واسعـــة تسير بمحاذاة الوديان من الشمال الى الجنوب وتقف حاجزاً في وجه الرياح التي تهب من آسيا الوسطى وبحر قزوين على روسيا الجنوبية . وزرعت اشجار اخرى كثيرة ثبتت التربة وحالت دون انجرافها. وشيدت على الدون والدنيبر والفولغا سدود كبرى رفعت مستوى مياه الانهر وكوّنت وراءها خزانات واسعة للمياه ، فأتاحت انتاج الطاقة الكهربائية وتغذية اقنية الري بالماء ، وتأمين ري البورات الجنوبية وتحويلها الى اراض زراعية . ووفرت المعامل الكهربائية على الفولغـــا في كويبيشيف (١٩٥٦) وفولوغراد ، وعلى الدنيبر في كاشوفكا (١٩٥٥) ، ٥٠ مليون طن من الفحم الحجري واتاحت القناة التي حفرت بين الدون والفولغا ، بالاضافة الى دورها الهام لجهة المواصلات – اذ انها ربطت بين البحار الروسية الخمسة – ، ري كافة اراضي منطقة روستوف وفولوغراد . وبوشرت في آسيا كذلك اعمال انشاء معمل كهربائي في براتسك على الـ « انغارا » واعمال حفر قناة تركانستان الكبرى التي ستصل بين كراسنوفودسك على بحر قزوين وبين بحيرة ارال وتؤمن ري كل القسم الغربي من قراخوم .

اما الخطة الخمسية الخامسة التي بوشر تنفيذها في السنة ١٩٥١ وتحققت بنسبة ١٠٣ بالمائة ، فقد انصرفت الى رفع مستوى الانتاج الصناعي الى ٧٠ بالمائة ، اي بمعدل ١٢ بالمائة في السنـــة ، و ١٣ بالمائة لمواد الانتاج : استخراج المعادن ، معادن غير حـديدية ، بترول ، كهرباء ، و ١١ بالمائة لمواد الاستهلاك .

الا ان الخطة الخمسية الرابعة ، التي نفذت كلياً ، لا بل تخطيت في انتاج مواد التجهيز ، قد بقيت دون الهدف المحدد لانتاج المواد الاستهلاكية (٩٥ بالمائة) والزراعة (٨٤ بالمائة) ؛ وفي السنوات الاولى من تنفيذ الخطة الخمسية الخامسة حصل كذلك تأخر محسوس في هـذين الحقلين كان نتيجة للحرب الكورية والحظر المفروض بسببهـا اللذين افضيا الى نقصان رؤوس الاموال والخامات النادرة . ولذلك عدّلت الخطط منذ السنة ١٩٥٢ بغية زيادة انتاج المواد الاستهلاكية وتحسين نوعيتها ، بحيث تتحقق تنمية صناعات المواد الاستهلاكيـة بمزيد من السرعة دون ان يطرأ اي تغيير على نظام الصناعة . وقد ظهر هذا الاتجاه في الخطة السادسة الموضوعة للفـترة ١٩٥٦ – ١٩٦٠ ؛ فقـــد اعطت الاولوية ، على غرار سابقاتها ، للصناعة الثقيلة ، مع مراعاة الصناعات الاخرى : زيادة المواد الانتاجية بنسبـــة ٧٠ بالمائة والمواد الاستهلاكية بنسبة ٦٠ بالمائة . زيادة انتاج الحديد المصبوب بنسبة ١٥٠ بالمائة ، ومضاعفة انتـــاج البترول والطاقة الكهربائية ، وكذلك اللحوم والحليب والبطاطا . وزيادة انتاجية الصناعة بنسبة ٥٠ بالمائة

على الاقل ، وانتاجية المزارع النموذجية بنسبة ٧٠ بالمائة ، وزيادة الاجور الحقيقية بنسبة ٣٠ بالمائة واجور اعضاء التعاونيات الزراعية بنسبة ٤٠ بالمائة . اما الجدة العظمى فهي الاهمية الكبرى (اكبر منها في السابق) المعطاة للبحث العلمي ، والمكننة والآلية اللتين ستتيحان زيادة الانتاج بنسبة أعلى الى حد بعيد من زيادة اليد العاملة التي نقصت على كل حال بفعل إطالة مدة الدروس حتى ١٦ سنة . وبالفعل تحقق في المدن والمراكز الريفية التعليم الثانوي الموزع على عشرة صفوف ، واتسعت شبكة المدارس المسائية والدروس بالمراسلة . فتخرج مليون حامل شهادة من المدارس الثانوية والعليا في السنة ١٩٦٠. ومنذ السنة ١٩٥٧ تابع مليونا طالب دروس التعليم العالي .

الزراعة

في الحقل الزراعي لم تبلغ النتائج تقديرات الخطط الخمسية . اجل لقد ارتفع عدد محطات الآلات والجرارات من ٦٠٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ الى ٩٠٠٠٠ في السنة ١٩٥٥ ؛ وخطت مكننة الاعمال الزراعية المختلفة خطوة كبرى الى الامام : حراثة ، بذر ، حصاد ؛ وبات عدد الخبراء الزراعيين مرتفعاً جداً . ومن جهة ثانية حسنت طرائق الانتقاء واتساع المساحات المروية الحاصيل المختلفة ولا سيما القطن والشمندر السكري. الا ان نسق زيادة الانتاج الزراعي كان ابطأ من ذاك الذي قدر له ، فلم يبلغ سوى ٢ – ٣ بالمائة اي ما يقارب معدل زيادة السكان : ويرد ذلك الى قساوة شتاء السنة ١٩٤٦ والجفاف الكبير في الفترة ١٩٤٦ – ١٩٤٩ الذي تسبب بنكبة دونها النكبة التي تسبب بها جفاف السنة ١٩٢١، والنقص المزمن في الاكلاء الذي زاد النقص في الحبوب من خطورته. يضاف الى ذلك ان السياسة التي استهدفت حصر مساحات زراعة الحبوب وتوسيع مساحات زراعة الاكلاء، وزيادة الانتاج بتحسين التقنيات والدورات الزراعية المدروسة قد اسفرت عن نتائج خيبت الآمال ، مما حمل الخطة الخمسية الخامسة على اعادة الاولوية لتوسيع مساحات زراعة الحبوب . فزادت هذه المساحة اكثر من ٢٥ مليون هكتار بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٧ ، وجاءت الخطة السادسة تحقق زيادة ٣٦ مليون هكتار من الاراضي الجديدة التي لم تحرث قط من ذي قبل ، في سيبيريا وقازاخستان . واستتبعت المكننة من جهة ثانية تجميع التعاونيات الزراعية في وحدات كبرى . فانخفض عددها من ٢٥٢٠٠٠ في السنة ١٩٥٠ الى ٧٨٩٠٠ في السنة ١٩٥٧ . وقد استلزم اتساع مساحات المزارع التعاونية هذا اسناد ادارتها الى فنيين . فمنذ السنة ١٩٥٣ اختير اكثر من نصف مديري التعاونيات من بين الزراعيين المتخرجين من المدارس الثانوية والعليا ، وعين مهندسون زراعيون للعمل ابداً في محطات الآلات والجرارات . وبموازاة هذا التطور، تجدر الاشارة الى تعاظم دور المزارع النموذجية لا في اراضي قازاخستان وسيبيريا الاستعمارية فحسب ، بل في الاراضي الزراعية الفقيرة في روسيا الاوروبية ايضاً التي تأثرت بالهجرة الريفية . فقد ارتفع عددها من ٤٨٥٧ في السنة ١٩٥٣ الى ٥٠٩٩ في السنة ١٩٥٦ .وقد تضاعفت مساحتها منذ السنة ١٩٥٠ وتضاعفت في الوقت نفسه المساحة المخصصة لزراعة

الحبوب (٥١ مليون هكتار في السنة ١٩٥٧ تمثل ١/٤ الاراضي الصالحة للحراثة في الاتحاد السوفياتي) .

اما تربية المواشي فلم تتقدم تقدماً كبيراً بصورة عامة ؛ فان اللحوم والحليب والصوف قد انتجت بكمية غير كافية . لا بل ان الابقار قد انخفض عددها منذ السنة ١٩٤٨ . فاتخذت من ثم ، منذ السنة ١٩٥٣ ، سلسلة تدابير تهدف الى زيادة الانتاج : رفع اسعار محاصيل تربية المواشي ، زيادة مساحات زراعة الاكلاء (بنسبة ١٦٦ بالمائة بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٦) ، سياسة منسقة لتسمين المواشي ... ، مما ادى الى ارتفاع عدد المواشي وتحسين نوعيتها بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٧ .

مستوى المعيشة

بسبب الافضلية المعطاة للصناعة على الزراعة ولانتاج المواد التجهيزية على المواد الاستهلاكية ، وبسبب ابتلاع حاجات اعادة البناء والتسلّح لجزء كبير من الانتاج، لم يتح ارتفاع مستوى الانتاج احياناً حتى العودة الى مستوى المعيشة السابق . الا ان تقنين المواد الغذائية والمصنوعات الاستهلاكية ، الذي فرض ابان الحرب، قد ألغي في الحقل الغذائي في اواخر السنة ١٩٤٧ حين قضى اصلاح نقدي بتنظيم الاسعار تنظيماً شديداً واتاح وضع حد لازدواجية قطاع المخازن « التجارية » والقطاع المقنن . وقد طرأت من جهة ثانية سلسلة انخفاضات في عهد لاحق (سبعة انخفاضات عامة وبعض الانخفاضات الخاصة في عدد من المصنوعات) تقابل ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية ، وقد اختلفت باختلاف السلع ، ولكنها بلغت، بحسب تقديرات روموف ، ٢٥ و٣٠ وحتى ٥٠ و٦٠ بالمائة.

وتحسنت الأجور بشمول « الاجر المشترك » اي الفوائد المختلفة التي يحصل عليها كل عامل بصرف النظر عن عمله . فقد منح قانون السنة ١٩٤٤ تعويض ومكافأة ولادة ابتداء من الولد الثالث (وليس من الولد السابع كما في السنة ١٩٣٦)، وفي السنة ١٩٤٧ أقرت بعض التعويضات للامهات — العازبات . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان ارتفاع الاجر الحقيقي (٢٠ بالمائة لصغار الاجراء ، و١٥ بالمائة للعامل الاختصاصي ، و١٠ بالمائة للمهندس) قد تحقق بسرعة نسبية اذ امكن التأكيد في شهر تموز من السنة ١٩٥٣ « ان بمقدور المواطنين السوفيات شراء ضعف ما كانوا يشترونه في السنة ١٩٤٧ » . ولعل الطاقة الشرائية زادت بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٣، بحسب تقديرات روموف، بنسبة ٧٨,٥ بالمائة للعامل ، و٧٨ للعامل الاختصاصي، و٥٧ بالمائة للمهندس ، و٥٠ بالمائة للفلاحين.

مقارنة بالبلدان الرأسمالية

لا مناص والحالة هذه من مقارنة هذه الطاقة الاقتصادية بطاقات بلدان «المشروع الحر» . فاذا ما نظرنا الى الخط البياني المنحني الذي ترسمه انطلاقة صناعة اساسية في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لاستحال الا يسترعي انتباهنا انتظام نمو انتاج الاتحاد السوفياتي والتقلبات البارزة في انتاج الولايات المتحدة (الشكل ٢٦) ؛ ويرد انتظام نمو الاقتصاد السوفياتي الى انعدام الازمات ، كما قد ترد

سرعته الى مستوى الانطلاق المنخفض جداً وتوفر تقنية متقدمة جداً اتاحت للاتحاد السوفياتي ان يستخدم دفعة واحدة ادوات جديدة وطرائق مضمونة النتائج . فحتى السنة ١٩٤٧ ، اي في مرحلة « البناء الاشتراكي » ، بلغ المعدل السنوي في تقدم الانتاج الصناعي ٢٠ بالمائة ، وبين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٠ ، ٢٣ بالمائة ، وفي السنة ١٩٥١ ، ١١ بالمائة ، ومنذ السنة ١٩٥٢ ، ١٠ بالمائة . اي ان المعدل العام كان ١٧,٥ بالمائة ، بينما كان ٤,٥ بالمائة في الولايات المتحدة . وعلى الرغم من ذلك ، ما زال الفارق كبيراً بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ففي السنة ١٩٥٣ ، كان معدل الانتاج ، المعتبر ١٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، ١٢٩ في الولايات المتحدة و٢٦٦ في الاتحاد السوفياتي ، ولكن هذا الاخير لم ينتج آنذاك سوى ٣/١ الانتاج الاميركي من الفولاذ ، و٥ بالمائة من انتاج السيارات و١/١٠ انتاج الجرارات ، و٣٣ بالمائة من الفحم الحجري ، و١٤ بالمائة من البترول و٢٥ بالمائة من الكهرباء المولدة من القوة المائية ، بصرف النظر عن الغاز الطبيعي . وربما بلغ مجموع الدخل القومي غير الصافي ـ بحسب تقديرات مختلفة ـ ١٨ – ٣٦ بالمائة من الدخل الاميركي غير الصافي . ولكن الفارق يتجه نحو النقصان ، والتأخر يتلاشى سنة بعد سنة .

الحياة الفكرية

ان الظروف الخاصة التي عاش فيها الاتحاد السوفياتي منذ السنة ١٩١٧ ادت الى قيام صلة اكثر وثوقاً منها في اي مكان آخر بين الحياة الفكرية والفنية من جهة ، وبين الظروف السياسية والدولية من جهة اخرى : ادب وفن رومنطيقيان وعارمان بالقوة اثناء المرحلة « الثورية » في العشرينيات ، ثم اثناء العمل بالخطط الخمسية ؛ اما المذهب الذي نال الحظوة فهو « الواقعية الاشتراكية » التي اتجهت شطر تمجيد نشاط الانسان في العمل اي في المصنع والتعاونية الزراعية . وقد عزز هذا الاتجاه منذ السنة ١٩٣٨ الخطر الالماني الذي وجه الافكار نحو ايقاظ الشعور القومي ، والعودة الى امجاد الماضي ، والاشادة بذكر الملوك والقادة ورجال الدولة الذين صنعوا روسيا العصرية بمقاومتهم السيطرة الاجنبية ؛ وهكذا فان روايات « ألكسي تولستوي » وموسيقى بروكوفياف وافلام ايزنستاين قد عظمت بطرس الاكبر « وايفان الهائل » و « اسكندر نوسكي » وسوفوروف . واوحت الحرب مؤلفات ادبية كثيرة تمجد الوطنية السوفياتية التي وحدت بين احترام ماضي روسيا القومي واحترام روسيا الجديدة الشيوعية . فمنذ السنة ١٩٤١ وضع « ايليا اهرنبورغ » كتاباً يتجلى فيه عداؤه للالمان : « سقوط باريس » ؛ وكانت حراجة وضع الاتحاد السوفياتي في السنة ١٩٤١ والسنة ١٩٤٢ مصدر وحي لشعراء كثيرين من امثال سيمونوف وسوركوف ، ولمؤلفات ليونوف وكازاكيفيتش (الكوكب) واوفيتشكين وبولغوي (رجل رجل) ، ومجدت افلام بطولية المدافعين عن موسكو وستالينغراد والمنتصرين في برلين ، بينما الف شوستاكوفيتش سمفونيتيه السابعة والثامنة ، والف شولوكوف ، الذي بلغ الشهرة بكتابه « الدون الهادىء » (١٩٢٨ – ٤٠) ووصف فيه سنوات الحرب الاهلية العشر من خلال

تزايد سكان المدن الرئيسية في الاتحاد السوفياتي من ١٩٢٦ الى ١٩٥٩

(احصاء ١٥ كانون الثاني ١٩٥٩)

	١٩٢٦	١٩٥٩
آلما آتا	٣٩٥ ٤٥	٤٥٥ الفاً
باكو	٣٣٣ ٤٥٣	٩٦٨ الفاً
دنيبروبتروفسك	٧٧٧ ٢٣٦	٦٨٨ الفاً
غوركي	٣٥٦ ٢٢٣	٩٤٣ الفاً
اركوتسك	١٢٩ ١٠٨	٣٦٥ الفاً
ايفانوف	٤٦٠ ١١١	٣٣٢ الفاً
كراغاندا	صفر	٣٩٨ الفاً
كازان	٠٩٣ ١٧٩	٦٤٣ الفاً
خاباروفسك	٠٤٥ ٨٢	٢٢٧ الفاً
خاركوف	٣٤٢ ٤١٧	٩٣٠ الفاً
كياف	٦٣٧ ٨١٣ ٠٠٠	١ ١٠١
كويبيشيف	٦٣٦ ١٧٥	٨٠٦ آلاف
لينغراد	٠٦٥ ١ ٦٩٠ ٠٠٠	٣ ٣٠٠
لفوف(١٩٣١)	١٧٧ ٣١٦	٤١٠ آلاف
مانيتاغورسك	٠٠٠ ٣٠	٢١١ الفاً
ماكيفكا(١٩٣٩)	٢٤٢٠٠٠	٣٠٨ الفاً
منسك	٨٠٣ ١٣٤	٥٠٩ آلاف
موسكو	٤٢٥ ٢٠٩ ٤٦٠ ٠٠٠	٥ ٠٣٠
نجني تاغيل	٨٤٩ ٣٨	٣٣٨ الفاً

تزايد سكان المدن الرئيسية في الاتحاد السوفياتي من ١٩٢٦ الى ١٩٥٩

	١٩٢٦	١٩٥٩
نوفوسيبرسك	١٢٨ ١٢٠	٨٨٧ الفاً
اردينسا	٨٦٢ ٤٢٠	٦٦٧ الفاً
ارمسك	٦٨٤ ١٦١	٥٧٩ الفاً
اوفا	٥٣٧ ٩٨	٥٤٦ الفاً
بيرم	٧٧٦ ١١٩	٦٣٨ الفاً
ريغا(١٩٣٩)	٠٠٠ ١٠٧	٣٨٢ الفاً
روستوف	١٠٣ ٣٠٨	٨٩٧ الفاً
سراتوف	٥٤٧ ٢١٩	٨٨١ الفاً
سفردلوفسك	٣٠٠ ١٤٠	٧٧٧ الفاً
طشقند	٦١٣ ٣٢٣	٩١١ الفاً
تبليسي	٠٤٤ ٢٩٤	٩٩٤ الفاً
تشيليابنسك	٣٠٧ ٥٩	٦٨٨ الفاً
تشيتا	٨٢٦ ٦١	٣٠٤ الف
تولا	٠٠٥ ١٥٥	٣٤٥ الفاً
فولغوغراد	٤٩٠ ١٥١	٨٩١ الفاً
فورونيج	٦٠٢ ١٢١	٤٠٤ الفاً
يرولاف	٢٧٧ ١١٤	٤٠٦ آلاف
يريفان	٦١٣ ٦٤	٥٠٩ آلاف
زيوردي	٧٤٤ ٥٥	٤٣٥ الفاً

الشكل ٢٥ ـ نمو المدن في الاتحاد السوفياتي ، ١٩٢٦ - ١٩٥٩

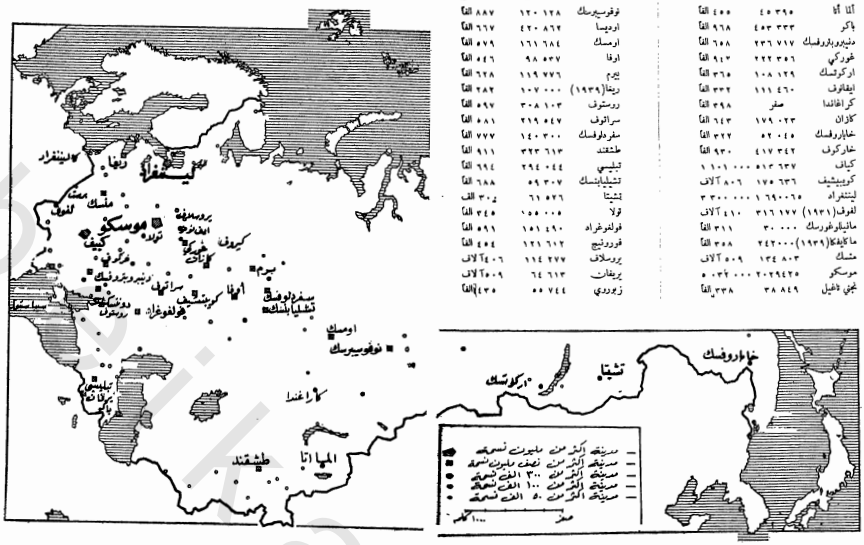

obeikandl.com

obeikandl.com

حياة الفلاحين والجنود الوضعاء ، كتابه « حاربوا من اجل الوطن » (١٩٤٣) الذي استعاد فيه ذكرى الانسحاب من الدون في السنة ١٩٤٢ . اما بعد السنة ١٩٤٥ فهي الحرب البارده وخطر السلاح الذري ما اثارا حذر السوفيات من الحلفاء السابقين ، فبات لزاماً ان تبقى قوات البلاد على استعداد لمقاومة الحرب الوقائية التي خيّل لهم ان الاميركيين يعدونها : فنجم عن ذلك عداء للتأثيرات الفكرية الآتية من البلدان الرأسمالية ، خلق حالة نفسية « سبارتية » تقاوم كل تراخ وكل تمويه . وهو جدانوف ، امين سر الحزب بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٨ ، من تولى هذا النضال ضد الوطنية الشائعة وضد المثالية ، وضد التشبه بالاجنبي ، وضد « التمسك بالشكليات » . وقد وُجّه اللوم الى الشاعرة اكانوفا والهجّاء سوشلستشنكو لانهما اعطيا فكرة خاطئة عن العالم السوفياتي ، والى شوستاكوفيتش بسبب تشاؤمه . واستمر الفن في انحرافه عن الاتجاهات الجديدة الخصابة التي ظهرت في اوروبا الغربيـــة . واتصف الادب بالتفاؤل واعطاء القدوة الصالحة ولم يترك مكاناً كبيراً لتحليل المشاعر الشخصية : الحب ، والطمع ، والحسد ، والبخل . وطارد الانانية والاخلاق السهلة ، واطرى النخوة الوطنية والحياة الجماعية والبطل السوفياتي واعادة البناء وجمال الارض الروسية في مؤلفات غالينا نيقولانينا ، وفيرا بانوفا ، وبابنسكي (الجواد المكوكب) الذي وصف تجدد العمل في احدى تعاونيات كوبان الزراعية ، واجاييف (بعيداً عن موسكو) .

بعد النصر الشيوعي في الصين وزوال الاحتكار الاميركي للقنبلة الذرية ، عرف عالم الكتاب والفنانين بعض الراحة والاطمئنان ، وتلاشى جـــو التعبئة الفكرية : فألف بروكوفييف سمفونيته السابعة وشوستاكوفيتش لحنه المسرحي الديني « غناء الغابات » ، وكلاهما نشيد لروح السلم والعمل السلمي ، وأخذ مؤتمر الكتاب السوفياتيين المنعقد في السنة ١٩٥٤ يناقش مسائل النقد الادبي والمسرحي دونما نظر الى الناحية العقائدية . واتصفت مقاومـة التقليد الاعمى والانقيادية الستالينية بمزيد من الحرية حيال « الواقعيـة الاشتراكية » ، وتجلت بمزيد من الاهتمام بالمؤلفات الغربية (او اقله برغبة حقيقية في التعرف الى الفن المجرد والرسم غير التمثيلي) ، وطالبت بحرية الابداع الفني واكدت ضرورة « تسهيل تفتح روح المبادهة والافكار والمخيلة الشخصية » . وتجلت كذلك بالمناقشات الحامية في اوساط الفنانين والكتاب امام لوحـــات فالك ونيكونوف ، وقصائد افتوشنكو التي كانت احداها موضوع سمفونية شوستاكوفيتش الثالثة عشرة (١٩٦٣) ، ومؤلفات بوريس باسترناك ، ورواية اسكندر سولجنتسين حـــول المعسكرات الستالينية .

سبق لهذه الحرية ، التي نمت بعد وفاة ستالين بنوع خاص ، ان ظهرت ابان الحرب في الحقل الديني . فقد ضمن دستور السنة ١٩٣٦ حق ممارسة العبادة ، ثم حصلت الكنيسة الارثوذكسية في السنة ١٩٤٥ ، بسبب اخلاصها للعهد القائم ، على حق عقد مجمع انتخب البطريرك ألكسيوس .

ومنذ ذلك الحين لم يسمح للاكليروس بعضوية الجمعيات الدينية فحسب ، بل أُلزم بان يكون المسؤول الرئيسي فيها .

الاتحـــاد السوفياتي منـــذ المؤتمر العشرين المؤسسات

لم تتبدل المؤسسات تبدلاً يذكر بعد السنة ١٩٤٥ ، ولكنهـــا عرفت ، منذ وفاة ستالين تغييرات عميقـــة في سير حركتها ، ولا سيما بعـــد انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في شهر شباط من السنة ١٩٥٦ ، واذاعة تقرير خروتشوف (وثيقـــة اتهامية حقيقية ضد الدكتاتورية) ، ونشر وصية لينين . فخُطِّئت « عبادة الشخصية » واتخذت

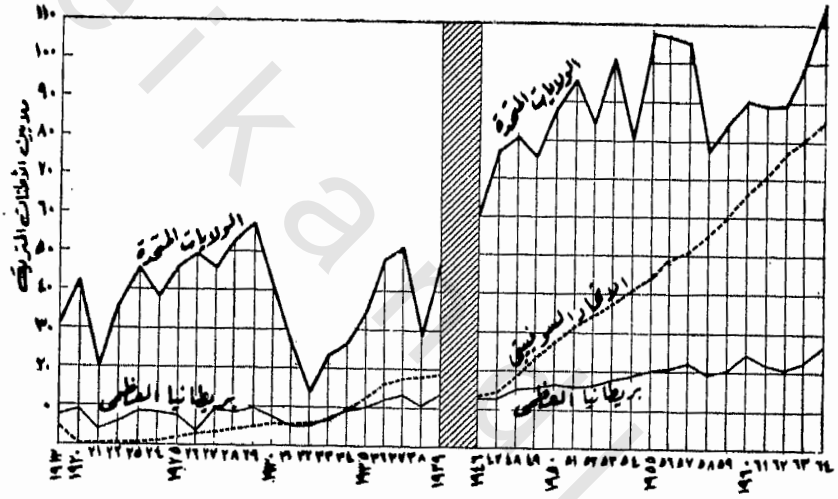

الشكل ٢٦ ـ انتاج الفولاذ الخام في الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة بين ١٩١٣ و ١٩٥٥

الحكومة شكل ادارة مشاركة تعزز في السنة ١٩٦٤ حـــين أُقصي نيكيتا خروتشوف القوي الشخصية عن الحكم . واذا ما سلمنا ، مع جورج غورفيتش ، «بأن الطابع الحصري للانظمـــة الشيوعية مرده ... الى طابع التخلف او نصف التخلف في البلدان التي قامت هـــذه الانظمة فيها » ، فان التحول الراهن الى الحرية انما يقابله تطور اقتصادي يسمح اليوم بتخفيف الضغوط، وتلبيـــة بعض المطالب ، والكف عن التضحية باليسار على مذبح القوة وبالاستهلاك على مذبح التجهيز ؛ فقد توفرت من ثم الشروط اللازمة لقيام نظام ديموقراطي وحر . اجـــل لم تفقد الدولة شيئاً من مقومات وصايتها : فهي ما زالت سيدة الجيش وقوى الأمن ، والحياة الاقتصادية ايضاً،

اذ انها تتصرف في الموارد الانتاجيـــة . واحتفظ الحزب من جهتـــه بمراكز القيـادة وبادارة القطاعات الرئيسية ، ولكن اساليب جديدة في الحكم والادارة خلقت جواً جديداً كل الجدة . فان الغاء عدد من الوزارات الاتحادية ، وزيادة مهام مجالس العمال ، ونقل مصالح كثـيرة من موسكو ومن عواصم الجمهوريات المختلفة الى مراكز الانتاج ، كل ذلك قد احدث يقظة حقيقية في الحياة العامة . وبفضل تعاظم استقلال المجالس الذاتي ، بات باستطاعـــة المواطنين الاسهام مباشرة في ادارة الشؤون المحلية ، بينما دعي المجلس السوفياتي الاعلى ، من جهتـــه ، لمناقشة وتعديل مشاريع القوانين التي يتقدم بها الحزب . وتسترعي الانتباه هنـــا ظاهرة لا تخلو من المغزى ، هي تعاظم شأن احدى المؤسسات منذ المؤتمر الثاني والعشرين ، مع انهـا ، بالرغم من قدمها(١٩٢٢)، لم تقم منذ زمن بعيد بأي دور بارز ، اعني بها الـ« بروكاتورا » التي فُوّض إليها مراقبة شرعية عمل الأجهزة الادارية او القضائية (وزراء ، مشاريع ، مؤسسات مختلفة) على مختلف مستوياتها . فان النائب العام ، الذي يعين لمدة سبع سنوات ، مستقل عن وزير العـدل وعن الحكومة ولا يرتبط الا بالمجلس السوفياتي الأعلى في الاتحـــاد السوفياتي ، وعليه تنبيه المجلس الاعلى الى مخالفة القانون التي يرتكبها هذا الجهاز أو ذاك .

أنكرت الاساليب البوليسية واعيد الاعتبار الى ضحاياها كما اعيد الى الشعوب الشركسية ، الـ كاباردـ بلكار والـ تشتشين ـ انغوش ، والمان الفولغا الذين كانوا قـــد نقلوا الى سيبيريا . والغيت النصوص التي تفرض عقوبات جزائية على من يتغيب عن العمل او يتركه دون اشعار سابق ، ورفعت الاجور المتدنية (بنسبة ٣٣٪) ،وحدّ بعض الشيء من المكافآت، وحـدد يوم العمل مرة اخرى بسبع ساعات في السنة ١٩٦٠ ، واعيد تنظيم المعاش والتقاعد ؛ ويجب ان يضاف الى هذه التدابير الاسراع في بناء المساكن ، ولا سيما البناء الذي يتولاه الافراد بمساعـدة الدولة والمشاريع ، وتوسيع شبكة المؤسسات المدرسيـة والمؤسسات التي تعلوهـا ، وتوزيع النشاط الصناعي على المناطق خدمة للجمهوريات المتحدة . وبذل مجهود هام جداً بغيـة تحسين مستوى معيشة الفلاحين تحسيناً سريعـاً : تخفيض الضرائب على دخول مزارعي التعاونيـات الشخصية ، ورفع اسعار المواد الضرورية من جهة ، وزيادة كمية المواد الاستهلاكية في الاسواق من جهة ثانية ، وزيادة القيمة المالية للوحـدة الحسابية التي تستخدم قاعـدة لمكافأة الاعمـال الزراعية ، الـ «تروودودن».

اصـــلاح الاقتصـــاد

كانت التغييرات العضوية في النظام الاقتصادي اعظم اهمية وابعد خطورة من حيث النتائج . فاللجان النقابية المنتخبة للمشاريع قد اتسعت مهامها واعطيت حق ابداء رأيها في المرشحين لمراكز الادارة ، وتوجب استشارتهـا قبل اي تسريح . واخيراً حصلت على المزيد من النفوذ للجمعيات الانتاجية الدورية التي تضم ادارة وعمـال كل مشروع بغيـة مناقشة المسائل المتعلقـة بهم . وكان التصنيع المخطط ، الذي استهل منذ زهاء ثلاثين سنة ، قد اخضع لتنظيم مركزي ناجح في السنة ١٩٢٩ ، ولكنه افضى

بسبب نجاحاته بالذات ، الى تعدد الوزارات الصناعية (٣١في السنة ١٩٥٥) وتشابك صلاحياتها ، فنجم عن ذلك توان وازدواجية وتبذير وفصل عمودي صارم بين القطاعات المتكاملة . فأدى الاستياء من هذه الحصرية البيروقراطية ، الثقيلة الوطأة والباهظة الاكلاف ، حين توجب ادارة ٢٠٠ ٠٠٠ مشروع صناعي و ١٠٠ ٠٠٠ مشغل في انحاء البلاد المختلفة ، الى الغاء معظم هذه الوزارات في شهر ايار من السنة ١٩٥٧ والاعاضة منها بـ ١٠٥ اجهزة (سوفنار كوز) حصرت صلاحياتها في الاقاليم (٧٠ في الجمهورية السوفياتية الاتحادية الاشتراكية الروسية ، ١١ في اوكرانيا ، ٩ في قازاخستان ، ٣ في اوزبكستان ، ٢ في كرغيزيا ...) واشرفت على كافة مشاريع اقليمها وليس على هذا الفرع او ذاك من فروع الانتاج كما في السابق . وكان الهدف من هذه اللاحصرية ، عن طريق التقسيم الاقليمي الصوابي للعمل ، التقريب بين الادارة الاقتصادية والمشاريع ، واتاحة قيام مزيد من التناسق والاختصاص ، وتسهيل التموين ، وتحقيق وفر هام في النقل ، واستخدام اليد العاملة استخداماً افضل ، لا سيما وقد اخذت الحاجة تمس اليها . وقد خضع كل سوفنار كوز لاشراف لجنة يعاونها مجلس اقتصادي وفني ، وعمل تحت رقابة الـ «غوسبلان» الذي لم يعد جهازاً ادارياً بحتاً بل حصرت مهمته بعد اليوم في مطابقة التخطيط بتنسيقه الخطط في الجمهوريات والمناطق . ووفرت له دوائر الاحصاء الموحدة الموضوعة تحت تصرفه واموال المصرف المركزي التي يوزعها كافة الوسائل الضرورية للقيام بمهمة الادارة هذه .

واقر في شباط وحزيران من السنة ١٩٥٨ تدبيران ليسا دون هذه التدابير اهمية ، اعني بهما نقل ملكية معدات « محطات الآلات والجرارات » الى المزارع التعاونية في مدة سنة واحدة — وكان الهدف من ذلك ، كما في الحقل الصناعي ، ازالة البيروقراطية من الزراعة واستخدام المعدات خير استخدام — وإلغاء التسليمات الإلزامية المفروضة على المزارع التعاونية . وقد استجاب هذان التدبيران لرغبات الفلاحين وسهلا زيادة الانتاج . ووسعت كذلك صلاحيات مديري المزارع التعاونية لجهة حرية التقرير بصدد نظام الانتاج وحجمه ، وتوزيع الاراضي والعمال ، ومكافأة اليد العاملة ، وذلك بمنع اجهزة الدولة والحزب المحلية ، في شهر آذار من السنة ١٩٦٤ ، من التدخل في تفاصيل الانتاج . ووصل اخيراً إلغاء المزارع التعاونية المتدنية الانتاج ، باعتبار انها اصغر من ان تفيد من التقدمات التقنية . فلم يبق سوى ٦٧ ٠٠٠ مزرعة في السنة ١٩٥٩ معدل مساحة الواحدة منها ٢٠٠ ٢ هكتار ، وقد اعتمد الكثير منها نظام مكافآت اعتبر ضمانة ثابتة تقرب بين ظروف عمل المزارع التعاوني وظروف عمال الصناعة . وزيد كذلك عدد المزارع النموذجية التي توازي انتاجيتها ثلاثة اضعافه انتاجية المزارع التعاونية ، فارتفع من ٥٨٠٠ في السنة ١٩٥٨ الى ٨ ٢٨١ في كانون الثاني من السنة ١٩٦١ . وقد بلغت مساحتها في هذا التاريخ ٢٧ بالمائة من مساحة الاراضي الزراعية .

الخطة السبعية
١٩٥٩ - ١٩٦٥

كانت نتيجة مرونة طرائق التخطيط واستحالة تحقيق الخطة الخمسية السادسة التي لوحظت في السنة ١٩٥٧ احلال خطة سبعية للفترة ١٩٥٩ – ١٩٦٥ محل الخطط الخمسية . وكانت الخطة الجديدة محصورة (تناولت ٣٠٠ صنف فقط مقابل ٥٠٠٠) وهدفت الى السماح لكل مشروع بتجديد برنامجه الصناعي لفترة اطول مدى . وقد وضعت وفاقاً لاصول سابقاتها نفسها ، ولكنها ابتغت نموا اقل سرعة (٧ بالمائة للدخل القومي بدلاً من ١٠ بالمائة) وشددت على اولوية اعادة تجهيز السكك الحديدية ، والصناعات الكيميائية ، والطاقة (ولا سيما البترول والغاز) ، والاسمنت ، والمعادن غير الحديدية . وبذل مجهود خاص (مسمى ٢,٥ للتقدم) لزيادة الانتاجية (٨ بالمائة في السنة ١٩٥٩) بغية تلافي النقص في اليد العاملة ، الناتج عن دخول بعض الطبقات القليلة العدد في الحياة العاملة . وكان مقدراً للمناطق الشرقية من الاتحاد – التي استفادت من نزوحات داخلية هامة جداً – ان تنتفع اكثر من سواها من هذه الانطلاقة : مضاعفة الاموال الموظفة في قازاخستان وسيبيريا حيث ستبلغ المستوى ٢,٧ . وبفضل المراكز الصناعية الجديدة والهامة في كوستانايسك و بافلودار – اكيباستوز و اتشنسك – كرانوبارسك وبراتسك تايشت ، انتجت المناطق الشرقية في السنة ١٩٦٥ نصف الفحم الحجري والفولاذ والاسمنت والطاقة الكهربائية في الاتحاد. فقد استمر الانتاج الصناعي من ثم في تحقيق تقدمات كبرى ولكن سرعته اخذت تخف منذ السنة ١٩٦٠ : فان معدل الزيادة الذي لم يبلغ قط ١٠ بالمائة (على غراره في السنوات السابقة) قد اخذ يتدنى تدنياً منتظماً ؛ فبلغ ٧,١ بالمائة في السنة ١٩٦٤ بالنسبة للسنة ١٩٦٣ (وكان في اوروبا الغربية بين ٤,٥ بالمائة ، وفي بريطانيا العظمى اقل من ٢ بالمائة) .

اما الانتاج الزراعي ، الذي زاد بنسبة ٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٨ ، فما زال مع ذلك مركز الضعف الحقيقي في الاقتصاد السوفياتي . فاذا كانت زراعة القطن اكبر نجاح حققته هذه الزراعة ، فان انتاج الحبوب وتربية المواشي لم يحققا سوى نتائج متوسطة جداً . وقد بقيت الانتاجية السنوية للفلاح السوفياتي متخلفة جداً عن انتاجية المزارع الاميركي (التي ربما بلغت ثمانية اضعافها بحسب تقدير رينه ديمون) ، كما ان معدل انتاج السنوات ١٩٥٨ – ١٩٦٢ – ١١ قنطاراً في الهكتار – ضئيل جداً بالنسبة لزراعة متقدمة المكننة لا يزال يعمل فيها ٣٨ بالمائة من السكان العاملين الذين لا يستفاد من ثم من بعضهم استفادة كافية . اما في حقل تربية المواشي فقد بقي عدد البقريات على حاله وحليب الابقار غير كاف ، بحيث تعذر تنفيذ خطط تسليم اللحوم والحليب والزبدة . ويرد ذلك الى ان اراضي بائرة كثيرة ، حولت الى اراض زراعية الى الشرق من الاورال ، لم تكن خصبة التربة . وكانت معرضة بالاضافة الى ذلك لنقص المياه وانجراف التربة وظروف جوية غير مؤاتية (كارثة الجليد المبكر في السنة ١٩٦٣) . فأرغم الفشل الذي انتهت اليه محاولة حل مسألة الانتاج بتوسيع المساحة المزروعة وخيبة الامل التي سببها توسيع مساحة زراعة الذرة الصفراء المعدة لتربية المواشي (وقد جاوزت

هذه المساحة عشرة اضعافهـــا بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٦٢ ، اذ ارتفعت من ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار الى ٣٧ مليوناً) على البحث عن زيادة الانتاج باستعمال المزيـــد من الاسمدة ومبيدات الحشرات . وهذا هو سبب الاولوية المطلقة التي اعطيت في المشروع الجديد لتوظيف الامـوال في الصناعات الكيميائية (التي قُدمت على الصناعة الثقيلة والنفقات العسكرية) . وفي الوقت نفسه ، زيدت اعتمادات الدولة للري والاعمال المائيـة ٥٠ ٪ في السنة ١٩٦٥ بالنسبة للسنة ١٩٦٣ . وارتسم كذلك مجهود هام في اتجاه اساليب التخطيط وادارة الاقتصاد . اجل لقـد سبق ورأينا ان اجماع الانتقادات الموجهة لجهاز اداري فضفاض ولاساليب تنظيمية جامـدة ومترددة وبيروقراطية عادمة الجدارة احياناً ، قد ادت الى تخفيف وطأة الرقابـــة ، والى اللاحصرية التي اعترفت للمشاريع باستقلال ذاتي في موضوع اختيار العمال وتحديد الاجور . ولكن مدرسة كاملة من علماء الاقتصاد من امثال ترابزنيكوف وارزومانيان وليبرمان قد نادت بالعودة الى فكرة الكسب وتقدير دخل المشروع ، وشدّدت الكلام على اهمية تعيين الاسعار واوصت باستخدام بعض الحوافز (مكافآت ، غرامات ، ضرائب) المعدة لحمل المشاريع على العمل في اتجاه يوافق الاقتصاد العام ، وتحقيق ارباح تتيح توظيف اموال جديـــدة ، وإقامة علائق مباشرة بين الميّارة والزبن بغية مطابقة الانتاج على الطلب ومن ثم تحسين نوعية السلع المعروضة للبيع .

التغييرات الطارئة على المجتمع

تطور المجتمع السوفياتي تطوراً سريعاً جداً ، وتبدل توازن الطبقات الاجتماعية تبدلاً كليـــاً منذ السنة ١٩٤٥ . فان سكان المدن الذين زادوا زهاء ٨٠ مليون نسمة منذ اربعين سنة قد جاوزوا ٥٥٪ من مجموع سكان البلاد؛ كما ان عدد عمال المصانع ومستخدمي المكاتب الذي كان ٤٤ مليوناً في السنة ١٩٥٣ قـــد زاد بنسبة ٧٠ بالمائة خلال اثنتي عشرة سنة ، فبلغ ٧٥ مليوناً في السنة ١٩٦٥ . اما الفلاحون الذين تدنى عددهم بفعل الهجرة الريفية التي دفعت نحو المدن بـ ٥ ٠٠٠ ٥٠٠ فـلاح بين السنة ١٩٥٦ والسنة ١٩٥٩ ، فقد حدث نقص مليون في عدد عائلات المزارعين التعاونيين بينهم (٦ بالمائة من الاستثمارات الزراعية) . فأقام العديد من اعضاء هذه الطبقة الاجتماعية الجديدة في المـدن منذ جيلين او ثلاثة وتلقوا تعليماً ثانوياً جعلهم اهلاً للوقوف على اسرار المسائل التقنية ، « فتحـــلى هذا الجيل برباطة الجأش التي يعطيها التعليم » . وكان اكثر تطلبـاً لجهة الحرية والرفاهية واقل استعداداً من الجيل السابق لتحمل الوصاية البيروقراطية . وبرزت في الوقت نفسه فئة تمثـــل ٢٢ بالمائة من كافة الاجراء (وهي نسبة تكاد توازي نسبة المزارعين التعاونيين) ، وتتألف من فنيي ومستخدمي الاقتصاد (١١ مليوناً مقابل مليونين في السنة ١٩٤٠ ، تلقى ٦٠ بالمائة منهم تعليماً عالياً) والمعلمين والمربين (٦ ملايين) ، والاختصاصيين في البحث العلمي (٠٠٠ ٥٠٠ ٢) ومستخدمي دوائر الصحـــة (٤ ملايين) ، والموظفين الاداريين (٠٠٠ ٨٠٠ ١) . أوليس محتملاً والحالة هذه ان تصبح طبقة المثقفين هذه المؤلفة من الفنيين والموظفين ، والمتعاظم شأنها

في حياة كافة المجتمعات الصناعية ، طبقة حاكمة من الفنيين المستقلين الذين يفرضون مقرراتهم وتنتقل صلاحيتهم الادارية بالوراثة ؟ فان السبيل الوحيد للارتقاء الاجتماعي في مجتمع يستحيل فيه جمع رأس مال ينتج الدخول ، هو التعليم العالي الذي يفتح باب الوظائف الهامة ؛ والحال ينتسب ٦٠ بالمائة من الطلاب الحاليين الى هذه الطبقة . ولكن الدولة السوفياتية والحزب اللذين واجبها هذا الخطر قد اخضعا مديري المزارع التعاونية والمصانع ورؤساء دوائر التخطيط لرقابة اعضاء الحزب العشرة ملايين ورقابة الادارة الذاتية لذوي العلاقة ؛ وهذا كان احد اهداف اللاحصرية الاقتصادية التي طلع بها خروتشوف . وتوجب كذلك التوفيق بين متناقضات متطلبات العقيدة الهادفة الى إلغاء كل تفاوت بين العمل الفكري والعمل اليدوي (بنشر الثقافة نشراً واسعاً جداً) وندرة المراكز الهامة المتوفرة نسبياً (التي تفرض الحد من التعليم العالي) : بين السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٥٧ تعذر على اكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ تخرجوا من المدرسة الثانوية الانتقال الى التعليم العالي والمدارس التقنية . اما الحل القليل الجدوى الذي اعتمده اصلاح السنة ١٩٥٨ فقد قضى بفرض فترة تمرين على العامل اليدوي قبل دخول التعليم العالي .

كانت من ثم نتيجة ازالة « الصبغة الستالينية » ارتياحاً داخلياً حقيقياً ، دون ان تتعرض مع ذلك لمبدأ دكتاتورية البروليتاريا او تدخل اي تغيير على نظام المجتمع . ووفرت كذلك ارتياحا خارجيا استعجل تحسن العلاقات بين الدول في العالم. وقد أسهم كذلك في هذا الارتياح اعتراف المؤتمر العشرين بشرعية استخدام كل امة طرائقها الخاصة للوصول الى الاشتراكية ، حتى عن الطريق البرلمانية ، بواسطة تقارب دائم – لا مؤقت كما كان تقارب الجبهات الشعبية – مع الاحزاب التقدمية الاخرى ، والموافقة على السياسة الخارجية الحيادية التي تمشى عليها عدد من الدول الآسيوية والافريقية وحتى الاوروبية ، والحرية التي تركت للاحزاب الشيوعية القومية في الاتصال فيما بينها اتصالاً مباشراً .

الفصل الثاني

الديموقراطيات الشعبية في أوروبا الوسطى والشرقية

ان اوروبا الوسطى والشرقية تؤلف ، مع الشرق الاقصى ، الجزء من العالم الذي امتحن ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بأعمق ثورة شاملة . فعلى غرار ما حدث في روسيا في السنة ١٩١٧ ، قُوّضت العروش ، وشُتتت الارستوقراطية القديمة ، ومحقت الملكية الاقطاعية ، وأُلغيت الامتيازات ، وتلاشى السياسيون القدماء الذين اقصوا او نُفوا او حكم عليهم بالموت ؛ وتفسخت الاحزاب او تحولت واخيراً زالت من الوجود : ان الطبقات الحاكمة السابقة كانت تتطلع الى لندن وباريس وواشنطن وروما لتتلقى منها التوجيه الفكري او الاقتصادي ؛ اما بعد السنة ١٩٤٥ فانما استنزل الوحي من موسكو ؛ « لقد قضت الثورة في عقد واحد على عادات وتقاليد الف سنة ».

الوضع في السنة ١٩٤٥

الى الشرق من الخط الذي بلغه الجيش السوفياتي في اوروبا الوسطى ، دخلت سبع بلدان في منطقة احتلاله ونفوذه : تشيكوسلوفاكيا ، بلغاريا ، رومانيا ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ، البانيا ، تمثل ٩٠٩٠٠٠ كم٢ مساحة و ٧٠ مليون نسمة سكاناً ، يجب ان يضاف اليها القسم الشرقي من المانيا . وكانت تختلف اختلافاً كبيراً ، إن لجهة النظام الاجتماعي او لجهة الوضع المادي الراهن . فان تشيكوسلوفاكيا لم تعان مادياً ما عاناه سواها من ويلات الحرب ؛ وكانت اقل تعرضاً للغارات الجوية ، فتعززت طاقتها الصناعية بنقل بعض الصناعات الالمانية اليها . اما بولونيا والمانيا الشرقية ورومانيا وهنغاريا فقد كانت مسرحاً للمعارك الضارية والنهب والتدمير . وخرّبت سلوفاكيا ويوغوسلافيا والبانيا تخريباً كاملاً بفعل حرب العصابات والعمليات الثأرية ، وعوملت معاملة قاسية . ولم يسلم نسبياً من الأذى سوى بلغاريا في الجنوب الشرقي . ففي كل مكان اتى الالمان اعمال عنف وابادة رهيبة : قتل ٦ ملايين بولوني نصفهم من اليهود ، ابادة حملة الشهادات العليا

ابادة منظمة (اكثر من نصف الاطباء مثلاً) ، نفي اكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ تشيكي وقتل ٢٨ ٠٠٠ رهينة رمياً بالرصاص ، نفي مئات الالوف من الهنغاريين ، ابادة ٥٠٠ ٠٠٠ يهودي مجري . وهكذا فقدت بولونيا ويوغوسلافيا ٢٠ و ١٧ ٪ من سكانها . وان الاضرار التي قدرتها لجنة التعويضات بـ ١٠٧٤ دولاراً للشخص الواحد في فرنسا ، قد قدرت بما يقارب ضعف هذا المبلغ في بولونيا (٢١١٨ دولاراً) ويوغوسلافيا (١٨١٣) . وهكذا ففي كل مكان اقتصاد مقوّض ، وحاجة تكاد تكون كلية الى المواد الضرورية ، بما فيها المواد الغذائية ، وخطر مجاعة عامة ، وتضخم مالي مفرط لا مثيل له في التاريخ (في السنة ١٩٤٦ ، سوف يرمز الى الـ «بنغو» بعدد يضم ٢٧ صفراً ! وسوف تبدّل الستراليزية بمليون «لاي» في السنة ١٩٤٦ بعد ان كانت تبدل بـ ٣٢ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥) ، ونفقات احتلال مرتفعة جداً ، وتعويضات يجب تسديدها ؛ وجملة القول ان الوضع كان يائساً حقاً .

الى هذه الصعوبات تضاف الصعوبات الناجمة عن تغيير الحدود ونقل السكان . فان بولونيا قد انكمشت مساحتها بنسبة ٢٠٪ بفعل فقدانها الاقاليم الشرقية ، وعلى الرغم من حصولها على سيليزيا وجزء من براندبورغ وبومرانيا وبروسيا ، فان عدد سكانها قد تدنى الى ٢٤ مليون نسمة ، اي ان نسبة التدني بلغت اكثر من ٣٠٪ من عدد سكانها ؛ ولكنها بالمقابلة باتت متجانسة عنصرياً ولم يبق فيها اقليات عملياً . وفقدت تشيكوسلوفاكيا من جهتها منطقة روتينيا واكثر من ٣ ملايين نسمة ، بينما اصبحت مساحة هنغاريا موازية لها في السنة ١٩٣٧ ؛ واقتطع من رومانيا ٥/١ مساحتها : بسارابيا وبوكوفينا ودوبرودجا ، و ٢٢٪ من سكانها ؛ أما بلغاريا فقد ضمت اليها منطقة دوبرودجا ، وضمت الى يوغوسلافيا منطقة البندقية الجولية مع « فيومه » وجزر الادرياتيك .

اضطر معظم هذه الدول (بولونيا ، بوهيميا ، رومانيا) من ثم الى القيام باستعمار داخلي حقيقي ، وتخفيف حدة المنازعات القومية والاجتماعية بازالة فوارق النمو الاقتصادي (بين بوهيميا وسلوفاكيا مثلاً ، وبين صربيا القديمة والجبل الاسود) ، وتجديد مختلف اجهزة الانتاج ، ولا سيما وسائل النقل التي يجب ان توافق البناء الاقليمي الجديد في الدول ، وتحسين وضع طبقات الفلاحين التي باتت بائسة بفعل ندرة العمل وضآلة الانتاج ، ووضع حد لارتباطها الشبيه بالارتباط الاستعماري بالنسبة لرؤوس الاموال الغربية ، وضمان استقلالها الوطني .

حكومات الاحزاب المتحدة

في سبيل مواجهة هذه الاهباء ، تألفت منذ التحرير حكومات اتحاد (الجبهة الشعبية ، الجبهة القومية الديموقراطية، الاتحاد الوطني المعادي للفاشستية ، جبهة الوطن ...) ضمت ، في وجه الطبقات الحاكمة السابقة التي تشوهت سمعتها بتعاونها مع الالمان وتدنى نفوذها بسبب سياستها ، كافة عناصر السكان التي قاومتها . وقد اختلفت الاحزاب التي اشتركت فيها بأسسها الاجتماعية وايديولوجيتها واهدافها البعيدة ، ولكنها اتفقت حول برامج قصيرة الاجل بوشر تنفيذها على الفور : تطهير

ومعاقبة العناصر الفاشستية والتعاونية ، اصلاحات اجتماعية عن طريق توزيع الاراضي العائدة ملكيتها للالمان والتمارنيين والملاكين الذين هاجروا البلاد ، رقابة الطاقة الاقتصادية عن طريق تأميم الصناعات .

الا ان تقسيم الاملاك الكبرى بواسطة لجان شعبية قروية ، وتأميم الصناعات قد زادا في حينها من خطورة الصعوبات الاقتصادية والمالية : فقد ارتدى التضخم المالي طابع الكارثة ، واستولى الجزع على الاحزاب غير الاشتراكية المعادية للاصلاحات العميقة . وحدثت آنذاك ظاهرة كلاسيكية في الفترات الثورية ، هي انضمام انصار النظام المغلوب على امره الى صفوف الاحزاب المعتدلة في التحالف الحكومي والتأثير عليها . وقد سبق للشيوعيين ان اختبروا ذلك في روسيا بعد السنة ١٩١٧ مع المنشفيك والاشتراكيين الثوريين والاشتراكيين الديموقراطيين ، فشاهدوا حدوث الظاهرة نفسها في فرنسا وايطاليا اثناء الانتخابات التي اعطت المزيد من الاصوات لحزبي الوسط ، الحركة الجمهورية الشعبية والحزب الديموقراطي المسيحي . وكان لأثر الحرب الباردة التي قامت بين حلفاء الامس دور حاسم جداً ، لانها جعلتهم اكثر تنبهاً لانبعاث معارضة قد تنجح في إعادة السلطة للاحزاب البورجوازية ؛ وهكذا فان المعارضة ، شاءت أم أبت ، قد ارتدت طابع المقاومة للسوفيات ولقيت تشجيعاً ومساعدة من الحكومات الغربية او بدت وكأنها تلقاهما .

يضاف الى ذلك ان الاحزاب الشيوعية قد استمالت العديد من الاعضاء. ففي تشيكوسلوفاكيا ارتفع عدد هؤلاء من ٥٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ١ ٣٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ . وفي بولونيا من ٣٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٨٠٠ ٠٠٠ . وفي رومانيا ارتفع هذا العدد الى ٧٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، وفي هنغاريا الى ٧٥٠ ٠٠٠ . فتعاظم نفوذها وقوتها في كل مكان .

قيام النظام الشيوعي تدريجياً

في مثل هذا الجو تطور الوضع الداخلي في هذه الدول : فقد اشتد الصراع بين الاحزاب ، وافضى خطر انتهاء السلطة مرة اخرى الى التأثيرات السابقة المعادية للاصلاحات ، الى تصلب الاحزاب الشيوعية والاتحاد السوفياتي الراغب في ان لا يرى بعد اليوم على حدوده حكومات تناصبه العداء . ومنذ السنة ١٩٤٥ حتى السنة ١٩٤٨ ، وفي كل بلد من هذه البلدان ، اقصيت الاحزاب المعارضة تدريجياً وتحولت حكومة الاحزاب المتحدة الى نظام يكاد يكون بكليته تحت اشراف الشيوعيين . الا ان التشديد على الاصلاحات الاجتماعية الجذرية قد استتبع في البدء انقساماً في قلب كافة الاحزاب الديموقراطية بين العناصر المتمسكة بالاصلاحات التي انجرّت الى اللحاق بالحزب الشيوعي ، والعناصر التي خشيت هذه الاصلاحات واتجهت شطر العناصر الرجعية : فتصدعت من ثم كافة الاحزاب القروية والديموقراطية . واقصي زعماء جناحها الايمن المعادي للاتحاد . وعرفت الاحزاب الاشتراكية — الديموقراطية المصير نفسه . فان الفئة العاطفة على الاحزاب الغربية التابعة للدولية الثانية والمنحرفة عن الماركسية ، قد اقصيت بينما الفت الاكثرية مع

الحزب الشيوعي « جبهة ديموقراطية » . واضطر الزعماء المعتدلون اما الى الانسحاب واما الى مغادرة البلاد . ومنذ ذاك الحين ، وبعد ان احرزت «الجبهة الديموقراطية» النصر في الانتخابات اكملت الحكومة المنتصرة العمل الثوري ، فوسعت التأميمات وانجزت تطهير العناصر المعادية . اما الاحزاب القروية والبورجوازية فقد انضمت الى معارضة اغضي عليها ولكنها اصبحت اكثر صعوبة يوماً بعد يوم . ومنذ اوائل السنة ١٩٤٨ ازيلت كل معارضة علنية في كافة بلدان اوروبا الشرقية ، بينما فر زعماء المعارضة او القي القبض عليهم .

الفت الجمهوريات الست ويوغوسلافيا جمهوريات شعبية . ففي تشيكوسلوفاكيا وبولونيا انتخب رئيس جمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة . وفي البلدان الاخرى حل محل الملوك مجلس اعلى تنتخبه الجمعية من بين اعضائها ويمارس وظيفة رئيس الجمهورية جماعياً . واصبح لكل جمهورية مجلسها التشريعي المنتخب بالاقتراع العام ، باستثناء دولة يوغوسلافيا الاتحادية التي قام فيها مجلسان . وكانت المبادىء الاساسية واحدة في كافة البلدان : مساواة أمام القانون وفي الثقافة ، وحق في العمل والضمان الاجتماعي . وتولى الادارة المحلية هرم من المجالس شبيه به في الاتحاد السوفياتي ، وكان النظام القضائي كذلك شبيهاً به في الاتحاد السوفياتي ايضاً ، وهو الحزب الشيوعي ، المنظم على غرار الحزب البلشفيكي ، وفاقاً لمبدأ « المركزية الديموقراطية » ، ما كان القوام الاساسي للنظام .

الجمهورية الديموقراطية الألمانية

اختلف وضع القطاع السوفياتي في المانيا، حيث يقيم زهاء ١٧ مليون المماني ، اختلافاً ملموساً عنه في تحليلنا اعلاه ؛ فان هذا القطاع ، الذي خربته الحرب والغارات الجوية كما خربت بولونيا تقريباً ، قد اخضع لاحتلال صارم . فقد وضع السوفيات يدهم فيه ، بحجة التعويضات ، على اجهزة كثيرة حصلوا عليها بتفكيك آلات المصانع ، وعلى كميات كبرى من السلع واعداد وفيرة من المواشي ؛ وأسسوا شركات سوفياتية مساهمة — اكثر من ٢٠٠ شركة استثمرت عدداً من المصانع والصناعات الرئيسية ، وقدرت ارباحها بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٨ بـ ٢٥ بالمائة من مجموع انتاج القطاع السوفياتي . وبالرغم من ذلك ، تحقق الاصلاح الزراعي ، وتناول تأميم المشاريع الصناعية على انواعها ، في السنة ١٩٤٨ ، ٣٥ — ٤٠ بالمائة من مجموع المصانع ، ومثلت الشركات السوفياتية المساهمة ٢٥ — ٣٠ بالمائة ، والصناعة الخاصة ٣٠ — ٣٥ بالمائة .

وتألف بالمقابلة ، على الصعيد السياسي ، في السنة ١٩٤٦ ، الحزب الاشتراكي الموحد بانصهار الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي ، والاتحاد المسيحي الديموقراطي ، وحزب ديموقراطي حر ؛ وسمحت السلطة العسكرية السوفياتية بالانتخابات في البلديات ، ثم في البلاد كلها في السنة ١٩٥٠ . ومنذ السنة ١٩٤٧ انعقدت في كل سنة « مؤتمرات الشعب » التي تمثل مختلف الاتجاهات في القطاع . واتسعت الهوة تدريجياً بين الألمانيتين ، فقوبل كل تدبير غربي لتنظيم المانيا الغربية على نحو استقلال ذاتي بتدبير مماثل له في الشرق . وفي تشرين الاول ١٩٤٩ ، اخيراً ، أعلنت

الجمهورية الديموقراطية الالمانية التي اعادت لها السلطات السوفياتية الشركات المساهمة السوفياتية الثلاث والثلاثين الاخيرة التي كانت قد احتفظت بها ، وتخلت لها عن صلاحياتها للحكومة في السنة ١٩٥٣ . فبات منذ ذلك الحين دخول الكتلة الشرقية امراً ميسوراً ، وقد تحقق بسرعة .

الا ان الجمهورية الديموقراطية الألمانية لم تسر ، على الصعيد السياسي ، في طريق تطور الجمهوريات الديموقراطية الشعبية نفسه : فقد جرى الانتخاب في ظل نظام القائمة الواحدة ، ولكن مبدأ تعدد الاحزاب ما زال سائداً . فقد تعاون حزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي والحزب الحر الديمقراطي مع الحزب الاشتراكي الموحد ، وقامت في البلاد احزاب اخرى كالحزب الوطني الديموقراطي والحزب القروي الديموقراطي .

الاصلاح الزراعي في الديموقراطيات الشعبية

اخذ الاقتصاد يستعيد بعض نشاطه في الوقت نفسه الذي يوشر فيه اجراء اصلاحات عميقة في النظام ، وفي الدرجة الاولى الاصلاح الزراعي الذي طالما طولب به ، والذي ارجيء ابداً او تحقق تحققاً جزئياً فقط . وقد قطع الاصلاح المراحل التي قطعها في الاتحاد السوفياتي تقريباً : توزيع الارض على الفلاحين ، وضع نظام للمقايضات بين المدن والقرى بواسطة تحديد الرسوم وانشاء مخازن تعاونية رسمية وتعيين نسبة المواد المفروض تسليمها ، تصفية الـ«كولاك» وتأميم الزراعة . وقد بلغ مجموع الاراضي المستملكة ٢٠ مليون هكتار وزع ١٢ مليوناً منها على اكثر من ٣ ملايين عائلة قروية .

وانما كانت المسألة على مزيد من الصعوبة والالحاح في هنغاريا حيث لم ينفذ اي إصلاح حقيقي بين الحربين . فمنذ السنة ١٩٤٥ بلغت الاملاك التي لم تجاوز ٨ هكتارات ٦٥ بالمائة من الارض الزراعية (مقابل ٣٢ بالمائة في السنة ١٩٣٥) ، وفي السنة ١٩٤٧ ، انجز الاصلاح ، وجاوزت الاراضي المصادرة مساحة ٣ ملايين هكتار . فاحتفظت الدولة بالغابات والمراعي ، ووُزعَ ما تبقى على ٦٤٢ ٠٠٠ عائلة . وبالرغم من ان منطقة الاملاك الكبرى في بولونيا قد ضمت الى الاتحاد السوفياتي ، فقد صودر ٣ ملايين هكتار في السنة ١٩٤٧ في بولونيا الوسطى والغربية . فاحتفظت الدولة بمليون هكتار من الغابات ووزعت الباقي على ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من صغار الفلاحين . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار اراضي الولايات الغربية الجديدة ، يكون هناك مليون فلاح قد استفادوا من توزيع ٦ ملايين هكتار . ووزعت اراضي المليوني الماني المقصين عن تشيكوسلوفاكيا اراضي الهنغاريين والالمان والتعاونيين السلوفاكيين في سلوفاكيا على ٢٥٠ ٠٠٠ مالك جديد . وفي البانيا حيث كان ثلث الاراضي الخصبة ، قبل السنة ١٩٤٠ ، من ملك ٢٠٠ شخص من كبار الملاكين ، وزعت منذ السنة ١٩٤٥ كافة الاملاك التي تجاوز ٢٠ هكتاراً (او ٤٠ هكتاراً اذا ما اعتمدت فيها طرائق «تقدمية») . وفي رومانيا انتزع ١ ٤٤٠ ٠٠٠ هكتار من طبقة كبار الملاكين التي برزت مرة اخرى الى الوجود بعد اصلاح السنة ١٩٢١ ، ووزعت على ٦٠٨ ٠٠٠ فلاح . وفي يوغوسلافيا ، وزع الـ ٤٠٠ ٠٠٠ هكتار المصادرة من الاقلية الالمانية

في فوجفودينا وسلوفينيا على ٥٠٠ ٥٠ فـــلاح من المناطق المتخربة ، كما ورع مليون هكتار مستملك على ٢٦٠ ٠٠٠ عائلة اخرى . وفي بلغاريا ، حيث كانت الاملاك الصغرى واسعـــة الانتشار ، وُزّع الـ ٢٣٠ ٠٠٠ هكتار ، التي انتزعت في السنـة ١٩٤٨ من الكنائس والاديرة والاملاك التي تجاوز ٢٠ هكتاراً ، على ١٢٨ ٠٠٠ عامل زراعي . وفي المانيا الشرقية اخيراً ، حيث بلغت الاملاك الكبرى ٣٦ بالمائة من الارض الزراعية ، صودرت كافة ممتلكات النازيين ومجرمي الحرب والاملاك التي تجاوز ١٠٠ هكتار . فوزع اكثر من مليوني هكتار تمثـــل ٢٣ بالمائة من المساحة الزراعية ، على ٥٤٤ ٠٠٠ فلاح .

وجملة القول ان طبقة الاشراف الريفيين قد صفيت نهائياً وما عادت لتلعب الدور السياسي الذي لعبته حتى ذاك التاريخ .

التأميمات

في البلدان التي احتلها الالمان او تحالفت معهم ، وضـع المحتلون يدهم على المشاريع والمؤسسات الهامـــة ، اما مباشرة بمصادرة ممتلكات الدولة (البولونية ، التشيكية) واليهود ، واما بصورة غير مباشرة بواسطة شركات المانية . ومنـذ التحرير ، انتزعت هذه المشاريع من واضعي يدهم عليها ، بدون اي تعويض ، ثم سنّت قوانين نظمت ووسعت التدابير المعدة لوضع مفاتيح الاقتصاد تحت اشراف الدولة . فمنذ السنة ١٩٤٥ أممت تشيكوسلوفاكيا المصارف وشركات الضمان والمناجم ومصانع الاسلحة والذخائر ومعظم الصناعات الحديدية والكيميائية وكافة المؤسسات التي يعمل فيهـا اكثر من ٤٠٠ شخص . وفي السنة ١٩٤٨ ، خفض هذا العدد الاخير الى الـ ٥٠ . وشمل القانون البولوني الصادر في السنـــة ١٩٤٦ كافة الممتلكات الالمانية دونما نظر الى اهميتها وطبيعتهـــا ، وكافة مؤسسات المناجم ، والمواصلات ، والطاقة ، والتسلح ، والسكر ، والنسيج ، والطحانة ، وكافة المؤسسات التي يعمل فيها اكثر من ٥٠ شخصاً ، باستثناء صناعات البناء . فبقي في اواخر السنة ١٩٤٨ ، ٦ بالمائة من الصناعات في ايدي المؤسسات الخاصة . وفي يوغوسلافيا اممّت منـذ السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ المؤسسات التي عملت لمصلحة الالمان ، اي كافة المؤسسات تقريباً . اما في البلدان العدوة القديمة ، حيث استولى السوفيات على الممتلكات الالمانية ، فقد تقررت التأميمات تدريجياً في عهد اكثر تـــأخراً . ففي هنغاريا اممّت المناجم منـــذ السنة ١٩٤٦ ، ثم المؤسسات الكبرى لاستخراج المعادن ، وفي السنة ١٩٤٨ اممت المصارف وكافة المؤسسات التي يعمـل فيها اكثر من ١٠٠ شخص . وفي رومانيا سن قانون في حزيران ١٩٤٨ اممت بموجبه كافـة المؤسسات المرتدية طابعاً على بعض الاهمية . وفي بلغاريا اممت منذ السنة ١٩٤٦ شركات الضمان ، والمناجم الهامة وصناعة وتجارة التبغ والكحول بالجملة ، وفي السنة ١٩٤٧ اخيراً ، اممت عملياً كافة المؤسسات ، باستثناء مؤسسات الصناعة اليدوية . وفي المانيا الشرقية ، اتخذت تدابير متوالية اممم بموجبهـا ٧٧ بالمائة من الانتاج الصناعي .

وهكذا لم تكن الصناعات والمصارف مؤممة وحدها في اواخر السنة ١٩٤٨ ، بـل التجارة

ايضاً ، اذ ان التجارة بالمجمل كانت مرتبطة بمخازن الدولة او التعاونيات التي تشرف عليهـــا الدولة وتراقبها . ففي بولونيا لم يبق سوى ٢٫٥ بالمائة من التجارة في ايدي المؤسسات الخاصة ، وكانت التجارة بالمفرق نفسها آخذة في التقهقر بسرعة . وقد ادرت كل هـذه المؤسسات وفاقاً لمبدأ الاستقلال الاداري المعمول به عند السوفيات .

الشروع في التخطيط

ان الاصلاحات الزراعية والتأميمات ، بقلبها نظـــام الاقتصاد رأساً على عقب ، شقت الطريق امام تخطيط من شأنه اتاحة توجيه كل النشاط توجيهاً عاماً وفاقاً للمثل الذي اعطاه الاتحاد السوفياتي منذ السنة ١٩٢٩ . الا ان الخطط الاولى اختلفت عنها في الاتحاد السوفياتي لان العملات لما تعرف الاستقرار ؛ فلم يكن المقصود بعد تحويل النظم الاقتصادية والاجتماعية تحويلاً كلياً ، بل في الدرجـــة الاولى الانتاج بسرعة واعادة البناء وبلوغ مستوى ما قبل الحرب في اقرب وقت ممكن ، دونما اهتمام بالدخول . وكانت هذه الخطط برامج انتاج وتوظيف اموال ، لا خططاً اقتصادية حقيقية . زد على ذلك من جهة ثانية ان كل بلاد تصرفت بمعزل عن غيرها قبل « منعطف » السنة ١٩٤٨ ، وهذا ما يعرف بعهد الخطط القصيرة الاجـــل : سنتان في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ، ثلاث سنوات في بولونيا وهنغاريا . وهي يوغوسلافيا وحدها ما وضعت في السنة ١٩٤٧ خطة لمـدة خمس سنوات . وحتى السنة ١٩٤٨ في المانيا الشرقية ، والسنة ١٩٥٠ في رومانيا ، لم توضع في هذين البلدين سوى خطط سنوية او نصف سنوية ذات طابع تقني بحت . ووظفت كافة البلدان اموالها في الصناعة واعادة بناء المساكن بنسبة اعلى منها في الزراعة الى حد بعيد : ٣٦ و ٣٥ ٪ مقابل ٧ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، ٣٩ و ١٨ ٪ مقابل ١٣ ٪ في بولونيا ، ٣٢ و ٢٢ ٪ مقابل ٩ ٪ في هنغاريا ، ٤٥ و ٢٨ ٪ مقابل ٦ ٪ في بلغاريا . ووظف القليل الباقي في وسائل النقـــل . فكانت التضحية المطلوبة من السكان عظيمة جداً ، وكان معدل الاموال الموظفة اعلى منه في اوروبا بشكل ملموس . وقد قدر في بولونيا بـ ٢٠ بالمائة من الدخل القومي غير الصافي ، وبـ ١٦ بالمائة في تشيكوسلوفاكيا ، و ٩ بالمائة في هنغاريا ، و ٧ بالمائة من الدخـــل القومي الصافي في بلغاريا . وتقدم انتاج مواد التجهيز على انتاج مواد الاستهلاك ، وكلما كانت البلاد اكثر تخلفاً كان الفارق كبيراً بين الانتاجين .

من الطبيعي ان نجاح هذه الخطط لم يكن متساوياً . فان الخطة الهنغارية الثلاثية قد تحققت كلياً ، وتحققت الخطة البولونية بنسبة ٨٥ بالمائة ، والخطة البلغارية كلياً في المنتجات الصناعية ، وبنسبة ٧٠ بالمائة فقط في الزراعة ، والخطة التشيكوسلوفاكية بنسبة ادنى بقليل . اما الخطة اليوغوسلافية التي كانت اكثر طموحاً ، فربما لم تبلغ ٥٠ بالمائة من اهدافها . وقد انتهت ابحاث جان ماركزفسكي الى الاستنتاج ان الاستهلاك الخاص الاجمالي في هنغاريا في السنة ١٩٤٩ ، الذي كان ادنى منه بعض الشيء في السنة ١٩٣٨ ، قد كان مع ذلك اعلى بنسبة ٥٠ بالمائة منـــه في السنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ ، وانه جـــاوز في بولونيا استهلاك السنة ١٩٣٨ ، وزاد عنه بصورة

ملموسة في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا . وكلها نتائج جديرة بالملاحظة اذا ما فكرنا بان الاحداث السياسية قد حرمت هذه البلدان من القروض الاجنبية التي كانت معتمدة عليها ، وان الظروف الجوية كانت معاكسة في السنة ١٩٤٧ ، وان تأميم الزراعة قد استتبع تأخراً في الانتاج ، وان يوغوسلافيا اخضعت لحصار اقتصادي مكدر منذ السنة ١٩٤٨ .

توحد الديموقراطيات الشعبية

رأينا أعلاه ان التأميمات قد امتدت اكثر فاكثر خلال السنتين ١٩٤٦ – ١٩٤٧ ، بموازاة تبدل انظمة الحكم وتعاظم نفوذ الاحزاب الشيوعية الوطنية : وذلك نتيجة للمنطق الضمني للثورات الاجتماعية التي لا يمكن ان تنجح بدون دكتاتورية ، ونتيجة كذلك لتأزم العلائق الدولية الذي تجلى في الحرب الباردة ، وبصورة خاصة لرفض الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية لمشروع مارشال .

كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة المتصرفة في اعتمادات مالية وفيرة ، فعرضت تقديمها للدول الاوروبية شريطة وضع برنامج اقتصادي عام تراقبه لجنة ادارية يسند اليها امر توزيع الاعتمادات . الا ان الاتحاد السوفياتي اعتبر هذا المشروع محاولة تهدف الى عزله واستمالة الدول الفقيرة الآخذة في النهوض في اوروبا الوسطى الى المعسكر الاميركي بغية فرض رقابة اقتصادية عليها تحول دون استمرار الثورة القائمة . فرفضت يوغوسلافيا وبلغاريا العرض الاميركي . ثم حذت حذوهما الديموقراطيات الشعبية الاخرى في شهر تموز من السنة ١٩٤٧ حين اتضح عداء الاتحاد السوفياتي للمشروع .

ولكن تكوين كتلة اقتصادية غربية من المنضمين الى مشروع مارشال قد هدّد بعزل الديموقراطيات الشعبية التي تستلزم اعادة بنائها وتصنيعها واردات كبرى وتعجز هي عن تأمين الاموال اللازمة لها الا بصادراتها والقروض الاجنبية . ففي سبيل دفع هذا الخطر قوبل مشروع مارشال بمشروع مولوتوف ؛ ووقع الاتحاد السوفياتي مع هذه البلدان المختلفة اتفاقات تجارية طويلة الاجل استكملت بمعاهدات تجارة وملاحة ، ومنح قروض ، وتقديم خرائط ومشاريع واجهزة ، وارسال فنيين . وكما تأسس الكومنفورم بغية تنسيق النشاط السياسي بين الديموقراطيات الشعبية والاتحاد السوفياتي ، تنظم في كانون الثاني ١٩٤٩ مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، الـ « كوميكون » ، الذي اسند اليه امر تنسيق سياساتها الاقتصادية ؛ وفي السنة ١٩٥٠ انضمت اليه الجمهورية الديموقراطية الالمانية بينما بقيت يوغوسلافيا على حدة ، بعد ان ابتعدت عنها الديموقراطيات الشعبية الاخرى في حزيران ١٩٤٨ . فسوف تتيح هذه الاتفاقات والكوميكون وضع خطط طويلة الاجل في كل بلاد وتناسقاً بين الاقتصادات وتعاوناً اكمل فيما بينها وتوحداً يجعلها اوثق تضامناً بعضها بالبعض الآخر . الا ان ما تنبأ به مولوتوف حين عرض مشروع مارشال ، اي انقسام شطري اوروبا ، قد اصبح اكثر عمقاً من اي وقت

مضى . فقد نشبت حرب اقتصادية ادت الى ايقاف المبادلات ايقافاً يكاد يكون كلياً بين بلدان الشرق وبلدان الغرب . وتمتع رئيس الولايات المتحدة بحق مطلق في رقابة الصادرات لاسباب تتعلق بالامن ، وكان باستطاعة ادارة مشروع مارشال حظر تصدير بعض المواد الاولية الى البلدان الغربية حين يمكن تحويلها الى بعض الادوات التي قد ترسل الى احدى الدول الشرقية . وفي شهر كانون الاول ١٩٥١ نشرت لائحة بعدة مئات من المواد الاولية والمنتجات الستراتيجية المحظر تصديرها الى البلدان الشرقية . ومن الطبيعي ان الاقراض قد حظر على المصرف الدولي لاعادة البناء والتنمية ومصرف الاستيراد والتصدير . وبالمقابلة تعززت العلائق التجارية بين الديموقراطيات الشعبية ، واصبح نصيب الاتحاد السوفياتي ، الذي شكّل « سوقاً واسعة تكاد تكون مسعورة » ، عظيماً جداً ، شبيهاً بنصيب المانيا في اوروبا الشرقية قبل السنة ١٩٤٠ .

الخطط الطويلة الأجل وتوطيد الكتلة الشيوعية

لقد استحال ، والحالة هذه ، وضع خطط طويلة الاجل . ولما كان قد تحقق انهاض بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، بوشر فيهما تنفيذ بعض الخطط منذ السنة ١٩٤٩ ، ثم في بولونيا وهنغاريا ورومانيا في السنة ١٩٥٠ ، وفي المانيا الشرقية في السنة ١٩٥١ . وكانت هذه الخطط خمسية في كل مكان باستثناء بولونيا حيث كانت ستّية . وقد وضعت خلال السنوات ١٩٤٩ — ١٩٥١ التي ازدادت خلالها حدة الحرب الباردة . فاعدت في كل بلاد على ضوء اختبار التخطيط السوفياتي ، واعاد النظر فيها خبراء روس ساعدوا على تنسيقها . وعين هؤلاء للزراعة معدل زيادة سنوية يفوق اعلى المعدلات المعروفة من ذي قبل : ٨ بالمائة في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ، و ١١ بالمائة في بلغاريا . وكذلك في الصناعة حيث عين لبولونيا ورومانيا وبلغاريا معدل ١٧ بالمائة ، ولتشيكوسلوفاكيا ١٤,٦ بالمائة ، ولهنغاريا ٢٦ بالمائة . وقد شكلت الاعتمادات المخصصة لهذه الغاية ، والتي بلغت ٢٣ بالمائة من الدخل القومي غير الصافي ، عبئاً ثقيلاً جداً ، اذ ان دولاً قليلة ، كالنروج والسويد ، قد حققت معدلات اكثر ارتفاعاً . وهي الصناعات الاستخراجية والفولاذية والميكانيكية ما احتلت المركز الاول وابتلعت معظم الاعتمادات ، وتأتي بعدها الصناعات الكيميائية . وتأتي الصناعة الخفيفة والزراعة بعيداً وراء الصناعة الثقيلة .

الا ان دولة واحدة من هذه الدول ما كانت لتستطيع — على غرار الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة — ان تكفي نفسها بنفسها . ولذلك فقد استتبع التوفيق بين الخطط توسعاً عظيماً في المقايضات بينها وبين الاتحاد السوفياتي ؛ وهكذا توطدت كتلة الديموقراطيات الشعبية . فمنذ قبل السنة ١٩٤٨ ، كانت تجارة الاتحاد السوفياتي الخارجية مع رومانيا وبلغاريا واسعة جداً . ثم جاءت المعاهدات الموقعة في السنة ١٩٤٨ تزيد من نصيبه ؛ ولكن خير مثل تقدمه لنا تشيكوسلوفاكيا التي كانت تصدر سلعها في النصف الاول من السنة ١٩٤٧ الى سويسرا والسويد وهولندا في الدرجة الاولى ، ولا يحتل الاتحاد السوفياتي سوى المرتبة الرابعة

بين زبائنها ، بينما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وسويسرا مائراتهـــا الرئيسيات . ومنذ توقيع معاهدة التجارة في شهر كانون الاول ١٩٤٧ ، جهزها الاتحاد السوفياتي بالحبوب والخامات والقروض التي اتاحت للتشيكوسلوفاكيا شراء خامات اضافية : استورد منها الآلات والمـواد الكيميائية والالبسة والسكر . فارتفع نصيب الاتحـاد السوفياتي من التجـــارة التشيكوسلوفاكية بنسبة ١١ — ١٦ بالمائة . وحدث الشيء نفسه في بولونيا التي منحها الاتحـاد السوفياتي قرضاً بقيمة ٤٥٠ مليون دولار اتاح لها شراء تجهيزات الصناعات الفولاذية والنسيجية والكيميائية. فارتفعت المبادلات من ثم ارتفاعاً عظيماً : ارتفعت من ١٧ بالمائة في السنة ١٩٤٨ مع بولونيا الى ٣٣,٢ بالمائة في السنة ١٩٥١ ، و ٦٧,٥ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . ومن ١٥ بالمائة مع تشيكوسلوفاكيا في السنة ١٩٤٨ الى ٣٢ بالمائة و ٧٢ بالمائة . ومن ١٨ بالمائة مع هنغاريا الى ٣٨ و ٧٢ بالمائة . ومن ٢٢ بالمائة مع بلغاريا الى ٣٤ و ٨٩ بالمائة . ومن ٣٣ بالمائة مع رومانيا الى ٨٢ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . ومن ٤٠ بالمائة في السنة ١٩٤٩ مع المانيا الشرقية الى ٨٦ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . والحال ، زادت تجارة كافة هذه البلدان زيادة كبرى ، ربمـا باستثناء تجـارة رومانيا : مرتين بين ١٩٣٨ و ١٩٥٢ في بولونيا ، ومرة ونصف المرة في تشيكوسلوفاكيا . وبالمقابلة تدنت نسبة العلائق التجارية بالدول الغربية تدنياً سريعاً بعد السنة ١٩٤٨ ، ولن تعود الى الارتفاع الا في السنة ١٩٥٤ .

يتضح من ثم ان حصار المواد الستراتيجية الذي ضربته الولايات المتحدة ، والحاجة الى المال للمبادلة ، لم يحولا دون تصنيع هذه البلدان ، ولكنهما ارغماها على ان تنتج بسعر مرتفع جداً مواد التجهيز التي كان من الطبيعي ان تستوردها في الظروف الطبيعية ، وذلك على حساب مستوى معيشة السكان .

المجتمع الجديد

كانت نتيجة الاصلاحات الزراعية والتأميمات القضاء على قوة الطبقات الحاكمة السابقة اقتصادياً وسياسياً : الاشراف الريفيين ، كبـــار الملاكين ، الصناعيين ، التجار الماليين . وأدت الخطط الخمسية الى تبديلات أخرى في نظام المجتمع القديم .

الفلاحون

في كافة هذه البلدان تدنى معدل السكان الريفيين بالنسبة للسكان العاملين من الذكور . وقد هبط هذا التدني في بولونيا من ٥٣ بالمائة في السنة ١٩٣١ الى ٤٩ بالمائة في السنة ١٩٥٣ ، وفي تشيكوسلوفاكيا من ٣٣,١ بالمائة في السنة ١٩٤٠ الى ٢٨ بالمائة في السنة ١٩٥٣ ، وفي هنغاريا من ٥١ بالمائة الى ٤٤ بالمائة ، وفي يوغوسلافيا من ٧٦ بالمائة الى ٦٦ بالمائة وفي رومانيا من ٧٨ بالمائة الى ٧٢ بالمائة (في السنة ١٩٥٠) . ولكن حياة الارياف بصورة خاصة قـــد انقلبت رأساً على عقب بزوال الاملاك الاقطاعية الكبرى وبقسمة الاراضي بين صغار الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً ، وفاقاً للمبدأ القائل ان « الارض ملك يمين من يحرثها » . وقد أدت هذه الاصلاحات الى توزع الارض املاكاً

صغيرة جداً (اقل من ٥ هكتارات) ، عادمة الدخول اقتصادياً وتقنياً ، استحال معها تجديد الزراعة على مستوى الفرد وتحسين الانتاج . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الفلاح قد بقي فقيراً جداً ، فعجز مرة اخرى عن تعاطي زراعة مجدية وكان معرضاً لان يخضع لفلاحين ميسورين عليه ان يستعير منهم الماشية وادوات العمل . فاذا اراد المسؤولون تجنب زوال هذه الاملاك الصغيرة بسرعة ، كما حدث ذلك بعد اصلاحات العشرينيات ، وتحسين حال الفلاحين، وجب عليهم وضع المعدات تحت تصرفهم ، وتنظيم عملهم وتعليمهم طرائق فعالة . فمنحت قروض مختلفة الاجل من اجل بناء وتحسين أبنية الاستثمار او تأمين سير العمل الزراعي ، ووزعت مزارع الدولة البذار المنتقى ، واحدثت محطات آلات وجرارات ، وادخلت زراعات جديدة ، ولا سيما بعض الزراعات الصناعية . وتأسست بصورة خاصة تعاونيات مختلفة الانواع، ابتداء من الشكل البدائي ، حيث تنظم الحراثة والزراعة وحدهما بالاشتراك ، حتى المزرعة التعاونية حيث تجري قسمة المحاصيل بحسب كمية عمل كل شخص . ولكن ملكية الارض تبقى خاصة في كافة الحالات ، وغالباً ما يحافظ على نظام المساحة القديم . الا ان هذه التعاونيات ، التي تستفيد من القروض ، وهبات الحيوانات والمعدات ، والمستشارين الزراعيين الملحقين بمجموعة من القرى ، قد باشرت نشاطها على نطاق ضيق ، اي في مساحة محصورة وبعدد محدود من الاعضاء . ثم تقدم الاستثمار الجماعي واتسعت المساحات المستثمرة بفضل تأسيس محطات الآلات والجرارات ، وتعميم الطرائق التقدمية بواسطة مزارع الدولة . ففي تشيكوسلوفاكيا مثلاً انشئت في السنة ١٩٥٠ اربعة انواع من التعاونيات التي طبق فيها استثمار جماعي متزايد : استخدام اليد العاملة والآلات والحيوانات بالاشتراك للاعمال الموسمية الهامة ، ثم زراعة الارض بالاشتراك وقسمة المحاصيل بنسبة الاراضي المزروعة ، وفي مرحلة ثالثة تربية الماشية بالاشتراك وقسمة المحاصيل بنسبة كمية ونوعية العمل المؤدي . وفي مرحلة اخيرة مكافأة العمل وحده .

اصطدمت حركة تأميم الزراعة بتمسك الفلاحين بتقاليدهم الفردية ، وفي معظم الاحيان بجهلهم وعدم خبرتهم في ادارة التعاونيات ، بحيث كان تقدمها بطيئاً نسبياً واضطرت الحكومات في السنة ١٩٥٣ الى كبح الاندفاع ، الطائش احياناً ، الذي كان يدفع الى ابتكارات سابقة لأوانها ، بتشديدها على الطابع الطوعي الذي يجب ان يكون شاملاً . ففي السنة ١٩٥٥ شمل قطاع الاستثمار المشترك (املاك الدولة والتعاونيات) ٣٠ بالمئة من المساحات الزراعية ، وفي بولونيا لم تضم التعاونيات سوى ٢٠٠ ٠٠٠ عضو يستثمرون ١ ٨٠٠ ٠٠٠ هكتار ، اي ١٠٫٦ بالمائة تقريباً من المساحة الزراعية ، فلم يشمل قطاع الاستثمار المشترك من ثم ، مع مزارع الدولة ، سوى ٢٠ بالمائة فقط من هذه المساحة ؛ وفي تشيكوسلوفاكيا ، كان الاستثمار المشترك اكثر تقدماً وضم اكثر من ٧٠٠٠ تعاونية، فشمل زهاء ٣٠ بالمائة من الاراضي الزراعية . وفي بلغاريا شمل التأميم ٦١ بالمائة من الاستثمارات و٦٠ بالمائة من الاراضي الزراعية ؛ وكان في

رومانيا ، في التاريخ نفسه ، ٢٠٠٠ تعاونية تضم ٠٠٠ ١٨٠ عائلة وتشمل ٩٫٤ بالمائة فقط من الاراضي الزراعية . وفي المانيا الشرقية ، حيث بوشر تنفيذ التأميم في النصف الثاني من السنة ١٩٥٢ ، ادارت ٥٠٠٠ تعاونية ٣٠ بالمائة من مجموع الاراضي الزراعية .

قلبت هذه التغييرات حياة الفلاحين بالذات ، الذين لم يأتوا من قبل عملا كافياً ، واقاموا في مزارع لم تكفهم لتأمين معيشتهم ، فكانوا مرغمين على البحث عن موارد اضافية في اعمال غير ثابتة وزهيدة الاجور . ولنتذكر هنا التشريع الهنغاري واليوغوسلافي الذي عمل به حتى السنة ١٩٤٥ ومنع استخدام الآلة الحاصدة والرابطة « بغية توفير العمل للحصادين » . او لم يقدر بعضهم ان « ١٨ بالمائة من الفلاحين البلغاريين ، و٢٠ بالمائة من الفلاحين الرومانيين ، و٢٤ بالمائة من الفلاحين البولونيين ، و٢٨ بالمائة من الفلاحين البلغاريين ، و٣٥ بالمائة من الفلاحين اليوغوسلافيين، و٥٠ بالمائة من الفلاحين السلوفاكيين، وحتى ٨٦ بالمائة من الفلاحين الروتينيين، لم يجدوا لهم عملاً في قراهم ؟ لقد شاهد الناس فجأة معدات عصرية حين انشئت محطات الآلات . فأوحت لهم هذه المشاهدة عالماً جديداً تعبر عنه هذه الملاحظة التي ابداها لـ « رنيه ديمون » فلاح سلوفاكي استخدم آلة حاصدة للمرة الاولى : « لو اشتريتها قبل عشر سنوات لطال عمري عشر سنوات ، ولشعرت بأني في مقتبل العمر ، ولكنت تمكنت من الشرب حين اكون ظمئاً ... هؤلاء الشبان سوف يستخدمون هذه الآلات بينما عملت ابداً بساعدي : ليس ذلك عدلاً » . الا ان هذه الآلات التي وفرت المشقة على الناس قد اثارت بمزيد من الالحاح مسألة اكتظاظ الارياف بالسكان التي لم يكن لها من حل سوى التصنيع . فنقلت منذئذ جماهير ريفية كبيرة الى القطاع الصناعي، مما استنزف احتياطي اليد العاملة الزراعية في بعض الاماكن. ولكن الفلاحين ، في مرحلة الانتقال هذه ، كانوا « الضحايا المؤقتة لهذا التوزيع الاجتماعي الجديد » : فقد توجب بناء المصانع دون التمكن في الوقت نفسه من بناء المساكن اللازمة ، ولم ينقل كذلك الى الصناعة عدد اكثر فاكثر اهمية من الفلاحين الا بصورة تدريجية . وفي هذه الاثناء ، بقي انتاج الحبوب متدنياً بسبب افتقار الاستثمارات الى التجهيزات وتقسيمها الى اجزاء صغرى ، مما حال دون سرعة ادخال الزراعات الصناعية الجديدة وتنمية تربية المواشي .فتأخر من ثم تحسين مستوى المعيشة وتزايد التفاوت بين الصناعة الآخذة في الاتساع وبين الركود الزراعي . وهكذا فقد زال العمال الزراعيون ...وتمثل اجراء الدولة بعمال المصانع بوضعهم الاجتماعي . فليس في الارياف بعد اليوم سوى ملاكين ينضم صغارهم الى التعاونيات .

العمال

كانت نتيجة تحول هذه البلدان الزراعية الى بلدان صناعية ارتفاعاً كبيراً في عدد العمال . فباتت الطبقة المحقرة والمريبة في نظام الحكم السابق قوّة كبرى وطبقة موجهة في نظام الحكم الجديد . وقد بلغت زيادة عددهم نسبة عالية : ففي هنغاريا تضاعف عددهم بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٥١ ، وجاوز المليون . وفي بولونيا ارتفع عددهم من ٠٠٠ ٩١٣ في السنة ١٩٣٨ الى ٠٠٠ ٢٠٠ ٤ في السنة ١٩٥٢ . وفي رومانيا بلغ

١ ٨٠٠ ٠٠٠ مقابل ٥٠٠ ٠٠٠ في احسن احوال مـــا قبل الحرب ، وبالرغم من ذلك مست الحاجة بالحاح الى اليد العاملة في هذه البلدان التي كانت في مـــا مضى مكتظة بالسكان . وهم العمال الاختصاصيون من مست الحاجة اليهم بصورة خاصة لان الكثيرين منهم قد استخـدموا في المصالح الادارية او السياسية بسبب الثقة التي اوحوهـــا لنظام الحكم . فتوجب اتخاذ بعض التدابير في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا لتشجيع النسل وتوسيع التعليم التقني . واتخذت تدابير مماثلة لها في الاتحاد السوفياتي تهدف الى زيادة الانتاج: منافسة بين المصانع من اجل خير انتاج، لقب « عامل الاصطدام » او « بطل العمل » ، اعزاز العمال الستاكانوفيين الذين يسهمون بنشاط في زيادة الانتاج وتبسيط العمل ، اوسمة ، مكافآت مالية ، التخصص في انتـاج القطع ، اجور مرتفعة جداً للساعات الاضافية ... تحديد الاجور بالاستناد الى الاهليـة ، اللجوء المتزايد الى اليد العاملة النسائية ، نظام مشدد للعمل بغية مقاومة عدم الثبات والتغيب .

من اجل هذه الجماهير القروية والعمالية ، البائسة والاميـة بنسبة مرتفعة احياناً (٢٣ بالمائة في رومانيا وبولونيا ، ٣٢ بالمائة في بلغاريا ، ٤٥ بالمائة في يوغوسلافيا ، ٦٥ بالمائة في البانيا) ، لحظت الخطط مجهودا كبيرا للتجهيز الصحي وبناء مؤسسات مدرسية كثيرة لكافـة الاعمار ، ودور كتب ، الخ ... فألغي كل « عدد مقفل » وزيد عدد التلاميـــذة والطلاب زيادة كبرى ، واستقبلت مدارس المشاريع والمدارس التقنية وكليات العمل والعمال والفلاحين الذين تعـذر عليهم في صباهم تحصيل العلم اللازم لشغل وظائف قيادية .

الحل المعتمد للمسائل الوطنية

رأينا ان احدى نقاط الضعف في دول اوروبا الوسطى والشرقية قبل السنة ١٩٤٥ كانت انعدام التجانس العنصري والمنازعات القائمة بـين الاقليات القومية والاكثرية المسيطرة . فنجم عن هـــذا الوضع قلق عميق في نفس كل شخص ، وحين تولت النازية الحـــكم في المانيا ، خلق هـذا الوضع جو حرب اهلية قابله تصلب البلدان المهزومة السابقة .

اختلف وجه الدول التي اعيد النظر في حدودها بعد النصر الحليف اختلافاً كبيراً جداً عنه في السابق ، لا من حيث الشكل الجغرافي فحسب ، بل من حيـــث الشكل العنصري ايضاً ، بفعل انغلال او نقل الاقليات العنصرية . وحيث ما زالت هنـاك عناصر مختلفة ، اعتمد التنظيم الاتحادي — كما في يوغوسلافيا الجديدة مثلاً — او منحت منطقة الاقليات بعض الاستقلال الذاتي الاداري : كما حدث لسلوفاكيا داخل الدولة التشيكوسلوفاكية . أما في الدول الاخرى فقـد حلت المسألة بسهولة اذ ان الاقليات الباقية في هذه الدول كانت ابعد من ان تمثل الكتل المتراصة الكثيرة العدد التي كانت موجودة فيها قبل الحرب . فلم يقف في تشيكوسلوفاكيا سوى بضعة مئات الالوف من الالمان والهنغاريين بين سكان البلاد البالغين ١٢ مليون نسمة . وفي بولونيا وهنغاريا لم تجاوز الاقليات العنصرية نسبة الـ ٥٪ . وكانت اقل الدول تجانساً رومانيا التي ليست رومانيـة الا بنسبة ٨٥٫٧٪ بسبب ضمها ٩٫٤٪ من الهنغاريين و ٢٫٢٪ من الالمان وأقليات عنصرية اخرى .

وكان الحل الذي اعتمد في هذه البلاد حكومة مركزية ووضع اللغات على قدم المساواة في الادارة والمدارس الوطنية حيث توجد الاقليات في البلاد. أما الادارات المحلية فقد تألفت من الهنغاريين في الاقاليم الهنغارية ومن ممثلين عن القوميتين في الاقاليم المختلطة. وللمرة الاولى في التاريخ قامت في « كلوج » جامعتان احداهما هنغارية والثانية رومانية.

التنظيم المدني الجديد

على غرار ما حدث في الاتحاد السوفياتي، ادت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة الى قيام تنظيم مدني جديد: زالت الطبقية وزال معها التمييز الاجتماعي، « فامتصت المدينة ضواحيها ». زال الدخل العقاري، فامكن تشييد المزيد من الابنية في المساحات المتوفرة، وتشييد مجموعات كبرى تحيط بها مساحات واسعة خضراء. فأطلت بيوت كل مجموعة على ساحات كبرى اعدت فيها اقسام خضراء وحدائق للاطفال؛ وتألفت وحدة الاقامة الرئيسية من مجموعات سكنية متقاربة توفر فيها كل ما هو ضروري للـ ١٠ ٠٠٠ او ١٥ ٠٠٠ شخص الذين يقيمون في دائرة شعاعها ٥٠٠متر تقريباً: مدارس، مخازن، مستوصفات، سينما، منتديات ... وشيدت في الحي — مجموعة من وحدات الاقامة — ابنية عامة من الدرجة العليا: مؤسسات التعليم التقني والثانوي، المستشفيات، مراكز الادارات ... فعلى هذا الشكل شيدت المدن الجديدة، كـ « نوفاهوتا » التي نشأت قرب كراكوفيا وبلغ عدد سكانها ٦٥ ٠٠٠ نسمة في السنة ١٩٥٤ ولم يلبثوا ان بلغوا ١٥٠ ٠٠٠؛ وعلى هذا الشكل اعيد بناء المدن القديمة كفرصوفيا وبودابست حيث شيدت، الى جانب الاحياء القديمة التي رممت بحسب النمط التقليدي، احياء جديدة تتميز بشوارعها العريضة وحدائقها الكبرى وساحاتها العامة.

محاربة المعارضة

ان عملية الاقصاء التدريجي التي تناولت معارضي تطور الحكم الجديد نحو الشيوعية قد انتهت في السنة ١٩٤٨؛ فبعد هذا التاريخ لم يبق من مكان لمعارضة شرعية قادرة على إعادة النظر في الاصلاحات الزراعية والتأميمات. ولم يبق للطبقات الموجهة القديمة من امل الا في النشاط السري والتدخل الاجنبي. فتوجه انصار نظام الحكم السابق بأنظارهم الى المؤسسة القائمة الوحيدة، اعني بها الكنيسة الكاثوليكية، « لا سيما وان الكاثوليكية غالباً ما ارتدت شكل اكليروسية على ارتباط وثيق بالارستوقراطية العقارية في هذه البلدان التي سيطر عليها اقتصاد زراعي ونظام متخلف » (م. دوفرجيه). فان كبار رجال الاكليروس المنتسب بعضهم الى الطبقات الممتازة — والمتضامن معها — قد كانت اقوى سند لحكم الاميرال « هورتي » في هنغاريا وحكومة الكولونيلات في بولونيا والملوك الدكتاتوريين في يوغوسلافيا ورومانيا؛ وكانوا حريصين على الاحتفاظ باملاكهم الواسعة واحتكارهم المدرسي.

ومنذ السنة ١٩٣٩، بصورة خاصة « ايدت الكنيسة انفصال سلوفاكيا وبوهيميا الذي حققه المطران « تيزو » بعد اجتماع مونيخ، وأيد رئيس اساقفة « زغرب »، المطران « ستيبيناك »

نظام الحكم الذي اقامه « انتي بافليك » في كرواتيا ؛ فان هذا النظام الاخير « قد مثل بأجلى صورة وطنية الاكليروس الكرواتي المتطرفة التي لم تسلم بقيام الدولة اليوغوسلافية » (فختو). وفي السنة ١٩٤٥ ، اعترض الكردينال « منديزنتي » على اعلان الجمهورية الهنغـــارية « المخالف للدستور الهنغاري الالفي » . وحين ادخلت الدساتير الجديـــدة ، المتبناة بعد السنة ١٩٤٥ ، الاصلاحات التي اقرتها دساتير الدول الغربية منذ زمن بعيد : فصل الكنيسة عن الدولة ، الحالة المدنية والزواج المدني ، اعلن الاحبار معارضة شديدة جديدة تميزت بمزيد من القوة عندمـــا طبق الاصلاح الزراعي على املاك الكنيسة . فاحتج الكردينال منديزنتي ورئيس اساقفة براغ ، « بيران » ، ورئيس اساقفة بولونيا الجديد ، « وسترنسكي » ، ورفض الفاتيكان كل تنـازل . وكما اوضح ذلك « فرنسوا فختو » .

« كسبت الكنيسة ،بموقفها هذا المعادي للشيوعية مزيداً من الشعبية ... فأصبحت الكنيسة محط شكاوي وآمال الملاكين الذين سلبت املاكهم والموظفين الذين عزلوا من وظائفهم ، وصغار البورجوازيين الذين سيطر عليهم الخوف، والفلاحين الذين شعروا بالخطر يهدد املاكهم ... وقد شجعت هذه الشعبية الفاتيكان وحملت الاساقفة على الوقوف موقفاً متزايد الحزم يوماً بعد يوم . »

الا ان بعض الكهنة انتظموا في جمعيات رغبت في الاتفـــاق مع الحكومات وعطفت على الاصلاحات الاقتصادية المحققة . فكان الوضع شبيهاً بذلك الذي تسبب في ايام الثورة الفرنسيـة بنزاع خطير بين الحكومة والكنيسة وبانشقاق في داخل الكنيسة نفسها . وفي السنة ١٩٤٨ ، كانت علمنة المدارس وتأميم ممتلكات الاكليروس (الذي اعطي مرتباً بالمقابـــلة) في هنغاريا وبولونيا بمثابة اعلان حرب . فاوقف الكردينال منديزنتي وحكم عليه بالسجن المؤبد في السنة ١٩٤٩ . ثم جاء دور رئيس اساقفة براغ في تشيكوسلوفاكيا الذي حرم جمعية الكهنة المتعاونين مع الحكومة . وفي السنة ١٩٥١ اوقف خليفة منديزنتي ايضاً مع عدد من الأساقفـة والكهنة . وقطعت المفاوضات بين السلطات الكنسية والحكومات البولونية والهنغارية والتشيكوسلوفاكية وذلك ، كما يبدو ، تحت ضغط الكرسي الرسولي الذي تميز موقفه المعادي للشيوعيـة بمزيد من الحزم (اعلن الحرم في شهر تموز ١٩٤٩) . بيد ان هذه المفاوضات انتهت في السنـة ١٩٥٠ الى اتفاق مع بولونيا حيث استاء السكان، بالرغم من ايمانهم العميق ، من استمرار البابوية في رفض الاعتراف بالحدود الغربية الجديدة المعينة لبولونيا .

تحول السنة ١٩٥٣

اعطت سنوات تنفيذ الخطط الاولى النتائج المرتقبة . فان الاهـداف المحددة للصناعات الثقيلة قد تخطيت الى حدّ بعيد ، ومعـــدل زيادة الدخل القومي قد بقي مرتفعاً جداً: ٩,٥ بالمائة في تشيكوسلوفاكيا ، ١٠,٢ في المانيا الشرقية ، ١٢,٢ في بلغاريا ، ١٢,٦ في بولونيا ، ١١ في هنغاريا ، اي انه جاوز معدل الارتفاع الطبيعي في عدد السكان بمجاوزة كبرى . فللمرة الاولى نجحت الحكومات الجديـدة في اوروبا الوسطى والشرقية ، حيث اخفقت حكومات النظام السابق ، في التغلب على عـدم التناسب بين ازدياد

السكان وازدياد الموارد . فان هذه الاخيرة ستزداد بعد اليوم اكثر من السكان .

ولكن تقديم الصناعة الثقيلة على انتاج المواد الاستهلاكية والزراعة قد افقد التوازن بين الانتاج الصناعي الذي تضاعف في خمس سنوات (١٩٤٨ – ١٩٥٣) وبين الانتاج الزراعي الذي لم يجاوز مستواه في السنة ١٩٤٠ الا بنسبة ١٠ – ٣٠ بالمائة . ويرد ذلك الى ان الانتاج الزراعي قد تدنى بنسبة تجاوز الـ ١٠ بالمائة . وقد افضى نزوح الشبان الى المدينة ، وهم اكثر السكان انتاجية ، قبل ان يعاض منه بمعدات آلية كافية ، الى نقصان وسائل الانتاج في الارياف وزيادة طلب المنتجات الزراعية والمساكن في الاوساط المدنية والصناعية . فنجمت عن ذلك صعوبات في تموين المدن بالمواد الغذائية والمواد الاولية الزراعية المنشأ اثارت الاستياء وازّمت العلائق بين العمال والفلاحين .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان نقص انتاج المواد الاستهلاكية شجع السوق السوداء واخمد نشاط الفلاح الذي بات عاجزاً عن تأمين المنتجات التي يحتاج اليها . وتأمنت الأموال اخيراً في هذه البلدان المفتقرة الى رؤوس الأموال عن طريق الاقراض الذي جعلها تسير بخطى سريعة نحو التضخم المالي . وعبثاً حاولت بعض الاصلاحات النقدية اصلاح الحال ، فان الاجور الحقيقية قد تدنت تدنياً محسوساً بصورة عامة بالنسبة لمستواها في السنة ١٩٥٠ . فكانت من ثم نتيجة الخطط المفرطة الطموح والمفتقرة الى الدرس ، والاموال غير الكافية الموظفة في الزراعة ، وسياسة الاسعار التي ضحت بالزراعة ، وتدني مستوى المعيشة ، قلقاً عُبّر عنه في ١٧ حزيران ١٩٥٣ ، في برلين الشرقية وبعض المدن الصناعية في الجمهورية الديموقراطية الالمانية ، بثورة عمال مستائين من الازمة الغذائية وقوانين العمل المتزايدة التي قيّدوا بها .

ومن جهة ثانية ، ارتدى التشديد المفروض على الاقتصاد اخطر طابع في البلدان الزراعية التي خضعت لتصنيع قوي وسريع . وفي بولونيا كما في هنغاريا ، كان عبء الاموال الموظفة (وقد خصص معظمها للصناعة الثقيلة) ثقيلاً جداً . فان بولونيا قد كرست لها ١٩٫٤ بالمائة من الدخل القومي في السنة ١٩٥٣ ، وهنغاريا ٢٤٫٥ بالمائة (مقابل ٨٫٨ بالمائة في الجمهورية الديموقراطية الالمانية) ، اي اكثر مما استطاع الاتحاد السوفياتي تكريسه لها في خطته الخمسية الاولى . وفي سبيل وضع حد لهذا القلق ، حدث حينذاك تبدل في السياسة الاقتصادية ، وذلك بالعودة الى مبادىء السياسة الاقتصادية الجديدة ، اي الى اقتصاد انتقالي . فمنذئذ – ودون اهمال اولوية الصناعة الثقيلة – زيد نصيب المواد الاستهلاكية وانتجت بمزيد من السرعة . انه لاتجاه جديد تأيد بخطب مالنكوف وخروتشوف وميكويان في السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٤ ، وتجلى في الديموقراطيات الشعبية بعدم زيادة الاعتمادات المخصصة للصناعة الثقيلة وزيادة الاعتمادات المخصصة لصناعة المواد الاستهلاكية والبناء والزراعة ، ورفع الاجور الحقيقية ، وتشجيع الزراعة : ازالة التمييز تدريجياً بين التعاونيات والاستثمارات الفردية ، رفع قيمة مكافآت الانتاج ، تخفيض الضرائب ، تخفيض التسليمات الالزامية .

ازمة تشرين الاول ١٩٥٦ في بولونيا وهنغاريا

ان هذه المقررات، التي رافقتها بعض التدابير السياسية، واصلاح القضاء والشرطة ، وتخفيف الانظمة الادارية ، وإعادة الاعتبار لضحايا الحكومات « الستالينية » ، واصلاح البيروقراطية ، وتخفيف وطأة التخطيط العقائدي في المجال الفكري ، قد اتاحت لمختلف البلدان الشيوعية تحسين وضعها الاقتصادي وتدشين عهد نظام حر شامل . ففي تشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا الديموقراطية ، اللتين كانتا اكثر البلدان تطوراً ، كما في رومانيا وبلغاريا اللتين كانت اقلها تطوراً ، امكن حل مسائل التكيف بسهولة نسبية . اما بولونيا وهنغاريا فقد كانتا مسرح احداث مؤثرة . فهنا لم تفض التدابير المتخذة الى ازالة كل عدم توازن اقتصادي ، لا سيما وان التعديلات المتكررة المدخلة على الخطط قد زادت مظاهر فقدان التوازن بروزاً ؛ ولم تفض كذلك الى تخفيف حدّة الاستياء الشعبي . ويرد هذا الاخير الى اسباب عديدة ؛ فهناك ، بالاضافة الى مستوى المعيشة المتدني جداً ، حذر الجماهير التي حيرتها ترددات قادة الحكم الجديد وانقسامهم الى « ستالينيين » و « مطالبين باعادة النظر » في السياسة السابقة ، والتي لم تتعود الانضباط وحياة المصنع، كما هي حال مئات الوف العمال الجدد المنتسبين اما الى طبقة صغار البورجوازيين وصغار التجار والصناعيين اليدويين ، واما الى طبقة الفلاحين . ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك هزال الاحزاب الشيوعية التي يفسر نموها العظيم باقبال الاعضاء الجدد (ارتفع عدد اعضاء الحزب الهنغاري من عدة آلاف الى ٩٠٠٠٠٠) الذين كان بعضهم « طلاب وظائف » ، او انتهازيين، او عناصر غير وطيدة العقيدة، وتضعضع المسؤولين امام بيروقراطية غير ذات جدوى وحكم مستضعف سائر في طريق الانحلال، واخيراً نفوذ الكنيسة الكاثوليكية وتأثير العداء التقليدي للروس الذين كان احتلالهم ثقيل الوطأة . فبدأ الانفجار الشعبي في بولونيا في شهر حزيران ١٩٥٦ بالاضرابات الدامية التي اعلنت في بوزنان ، والهجمات على الابنية العامة ، وبوادر العداء العنيف للجيوش السوفياتية والاتحاد السوفياتي ، ولكن زعيماً شيوعياً كبيراً ، هو « غومولكا » ، لم يلبث ان ألف منذ تشرين الاول حكومة وطنية بولونية ايدتها انتخابات ظافرة في كانون الثاني ١٩٥٧ ، ونجح في اقناع الاتحاد السوفياتي بسحب جيوشه وأعاد الهدوء الى البلاد .

اما الازمة الهنغارية فكانت اكثر خطورة الى حد بعيد : كانت حرب الشوارع عنيفة جداً ، واغتيل عدد كبير من المدافعين عن نظام الحكم ، وتألفت وزارة برئاسة « ناجي » حولتها التعديلات المدخلة عليها شيئاً فشيئاً الى حكومة بحسب صيغة السنة ١٩٤٥ . فحلت مقرراتها الاولى التعاونيات الزراعية واعادت المشاريع الخاصة في التجارة الصغرى والصناعة الصغرى ، واعلنت حياد البلاد ، وتركت انطباعاً بأن الحركة الشعبية والعمالية اخذت في الانهيار اكثر فأكثر امام العناصر المقصاة منذ السنة ١٩٤٧ وامام انصار الحكم السابق ؛ فجاء التدخل السوفياتي حينذاك يسحق الثورة .

في اعقاب هذه الاحداث الجسيمة ، تبنت البلدان تدابير تكاد تكون متماثلة : التخلي عن

تأميم الزراعـــة ، وفي هنغاريا ، الحرية في شراء الاراضي (٢٫٥ هكتار) مباشرة ، تخصيص الفلاحين بمزيد من الآلات ومواد البناء ، الغاء النظام القاضي بتسليم الدولة جزءاً من منتجاتهم ، زيادة الطاقة الصناعية (بجمل المشاريع القائمة عصرية ، واستحداث مشاريع جديدة احياناً) . اما نظام ادارة الاعمال فقد عدّل باخضاع الاقتصاد للامركزية شبيهة ، الى حد ما ، بتلك التي تحققت في الوقت نفسه في الاتحـــاد السوفياتي : فأعطى مزيداً من الاستقلال للمشاريع الاشتراكية ، تاركاً لها حرية اختيار اساليب ووسائل تحقيق الاهداف الاساسية التي لم تحدد الخطة العامة سواها . والغيت في هنغاريا المجالس العمالية المقتبسة عن المجالس اليوغوسلافية ، بحجة ارتدائها طابعاً سياسياً في الدرجة الاولى ؛ اما في بولونيا فقد ابقي على هـــذه المجالس ، ولكن صلاحياتها قد قيّدت في شهر نيسان ١٩٥٨ بالتدبير الذي ضمها ، مع الممثلين النقابيين وخلية الحزب ، الى « مؤتمر الاستقلال العمالي » الذي يمارس نوعاً من الشراكة في ادارة الاعمال مع رؤساء المشروع . وفي البـــلدان الاخرى ، لم يتوقف تأميم الاراضي قط ؛ ففي السنة ١٩٥٩ بلغ ما تناوله ٩٥ ٪ من الاراضي الزراعية في بلغاريا ، و ٨٢ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، و ٧٥ ٪ في البانيا ، و ٦٤ ٪ في رومانيا ، و ٤٧ ٪ في الجمهورية الديموقراطية الالمانية . ثم عمل به ثانية في هنغاريا (حيث تناول ٣٠ ٪) ، وبصورة بطيئة جداً في بولونيا ، بواسطة الجمعيات الزراعية (الضامة ٠٠٠ ٦٠٠ فلاح ـ اي مزارع واحدمن اصل ٦ ـ في شهر كانون الاول ١٩٥٩) ، التي تتلقى المساعدات المالية وتتمتع بحق الاولوية في شراء المعدات الزراعية .

فبصورة عامة ـ اذا ما استثنينا بولونيا ، نرى ان كافة الديموقراطيات الشعبية ذهبت بعيداً في تأميم الاراضي وشرعت في جميع الاستثمارات الصغرى المتوسطة في وحدات زراعية كبرى وفرت لها تدريجياً كافة التجهيزات العصرية .

الوضع في السنة ١٩٦٦

بعـد خضوعها عشرين سنة للنفوذ الشيوعي ، تطورت بلدان اوروبا الوسطى والشرقية من ثم تطوراً عميقاً . فهي مع محافظتها على وحدة المبادىء الماركسية سلكت « الطرق المختلفة نحو الاشتراكية » التي توافق حاجاتها الخاصة المميزة . فبلغ اقتصادها في كل مكان معدلات مرتفعة جداً : بلغ الانتـــاج الصناعي في تشيكوسلوفاكيا ثلاثة اضعافه بالنسبة الى انتاج ما قبل الحرب، وفي بولونيا بلغ في السنة ١٩٦٣ تسعة اضعافه بالنسبة الى انتاج السنة ١٩٣٨ واربعة اضعافه بالنسبة الى انتاج السنة ١٩٥٠ ؛ وفي الجمهورية الديموقراطية الالمانية تضاعف هذا الانتاج وبلغ معدل الزيادة ١١٫٧ بالمائة بـين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٧ ، وحتى ١٢٫٣ بالمائة في السنة ١٩٥٩ . فغدت بولونيا الدولة الصناعيـــة الخامسة في اوروبا منذ الاكتشاف الذي اتاح لها تحويل « ذهبهـا القاتم » ، اي الفحم الحجري غير المتكامل المتوفر لديها بكميات كبرى ، الى وقود لتنقية المعادن (١٩٥١) . وان هـــذه البلدان التي عرفت قبل السنة ١٩٣٩ بطالة أليمة ومهاجرة واسعـــة في صفوف العمال ، عانت آنذاك من حاجة حقيقية الى اليد العاملة ، باستثناء بولونيا حيث عمل معظم الفلاحين في املاكهم

الصغرى . أما الأمية فقد قهرت عملياً والكفاءة المهنية تحسنت . وعرفت رومانيا في السنة ١٩٦٤ اعلى نسبة في ارتفاع عدد السكان (٨ بالمائة) ، وتجاوز الدخل القومي ضعفه (٢٫٧ بالمائة) في السنة ١٩٣٨ . وعلى الرغم من ان نجاحات الزراعة – على غرارها في الاتحاد السوفياتي – قد بقيت دون نجاحات الصناعة بشكل ظاهر ، فان مستوى المعيشة قد تحسن تحسناً ملموساً في رومانيا ، وفي الجمهورية الديموقراطية الالمانية ، ولا سيما عند سكان الارياف ، وفي بولونيا حيث لم يعد استهلاك المواد الغذائية دون اعلى المستويات في اوروبا الا بنسبة ١٠ – ٢٠ بالمائة. ووفرت السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الجمهوريات الشعبية لكل مواطن ولوج ابواب العلم والارتقاء الاجتماعي وآفاق تقدم عظيم . فأسهمت من ثم في « ازالة معظم الفوارق الاجتماعية القديمة والعميقة ، ولكن الاولوية المعطاة للانتاج الصناعي وضآلة انتاجية العمل قد أخرتا تحقق تقدم يفي بالحاجات » .

الا ان خموداً في التقدم ، شبيهاً به في الاتحاد السوفياتي ، قد برز منذ السنة ١٩٦٣ . ومرد ذلك الى ان سير التخطيط والتوزيع لم يعد هنا ليوافق متطلبات الاقتصادات المعقدة التي اخذت تواجه مسائل الاعتماد والانتاج المنوّع . وهذا ما يفسر اصلاحات ادارة الاعمال والتخطيط ، وليونة الرقابة الحكومية ، والاعتراف للمشاريع بتحقيق الارباح ومطابقة برنامجها على طلب الزبائن .

الكوميكون

ومن جهة ثانية، تم تصنيع الديموقراطيات الشعبية، منذ السنة ١٩٤٥، بصورة فوضوية في اطار كل دولة ، على الطريقة السوفياتية ، اي باعطاء الاولوية للصناعة الثقيلة . ففي كل بلاد وجدت من ثم مصانع يفوق انتاجها حاجات البلاد وطاقاتها الحقيقية وتنتج دون اي اعتبار للدخول التي يجب ان توفرها . وهو لعمري وضع محال وخطر في ظل نظام الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على المواد الستراتيجية اثناء الحرب الكورية والذي بقي معمولاً به جزئياً .

وحين تأسس في السنة ١٩٤٩ ، رداً شرقياً على مشروع مارشال، مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (كوميكون) ، لم يلعب لمدة طويلة سوى دور محدود في درس مشاريع التنسيق وخطط مطابقة الانتاج ؛ فهو الاتحاد السوفياتي ما منح القروض ، وسهل بين الديموقراطيات الشعبية المبادلات التي تمت بشكل اتفاقات ثنائية على مقايضات يحدّد اجلها بسنة واحدة . الا ان ازمة السنة ١٩٥٦ في بولونيا وهنغاريا ، وتوقيع معاهدة روما في شهر آذار ١٩٥٧ ، الذي جعل من المجلس الاقتصادي الاوروبي حقيقة راهنة ، ابرزا الحاجة الملحة الى اعتماد تدابير حسية . فتقرر منذ السنة ١٩٥٨ مد انابيب لنقل البترول بين الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديموقراطية الالمانية ، وتنسيق وتوحيد انتاج بعض المصنوعات الكيميائية والصفائح المعدنية والأنابيب ؛ وفي السنة ١٩٥٩ تم الاتفاق نفسه حول تجارة القطن والفواكه والبترول ؛ وفي السنة ١٩٦٠ ، تم الاتفاق بين بولونيا والجمهورية الديموقراطية الالمانية

من اجل زيادة انتاج الفحم الحجري البولوني ، وبين تشيكوسلوفاكيا ورومانيا من اجل بنـــاء معمل لانتاج الطاقة الكهربائية يغذيه الغاز الطبيعي الروماني ، وتوحيد بعض شبكات توزيع الطاقة وجعل مركز تنظيم التوزيع في براغ ، الخ . وفي السنـــة ١٩٦٢ قطع مؤتمر موسكو المرحلة الحاسمة بتقريره تنسيق الخطط الطويلة الاجل والتوفيق بين السياسات الوطنية على اساس « التقسيم الاشتراكي الدولي للعمل » . فاستلزم التنظيم لجاناً دائمة ، ودائرة تخطيط،وامانة سر، ولجنة تنفيذية يكون كل عضو فيها متحكماً بالقرار المطلوب اتخاذه ، لأنه يتمتع بحق النقض . وجلي ان تحقيق مثل هذه الوحدة قد اثار صعوبات جمـــة : صعوبات تنسيق شتى السياسات الزراعية والخطط المختلفة الآجال والافتقار الى النقد القابل التحويل ، الـخ . وشعرت بعض الدول بصعوبة الخروج من قومية ضيقة (بولونيا ، ولا سيما رومانيا) ، فرفضت التضحيـــة ببعض الصناعات التي اوجب التخصيص التضحية بهـــا ، وأسفت على هذا الارتباط الالزامي بالدول الاشتراكية الاخرى ، وطالبت بحرية كاملة في الاتجار مع الدول الغربية ، وتمنت ان تعمل الوحدة « لا ككل تنصهر فيه الاجزاء ، بل كمجموعة اقتصادات وطنية مستقلة » . وانما على الرغم من هذه الاختلافات ، سار التعاون في طريقه : ففي السنة ١٩٦٤ تأسس مصرف على مثال « الاتحاد الاوروبي للمدفوعات » اسندت اليه مهمة تمويل مجموعـات المشاريع الكبرى ؛ وبعد مرور اشهر معدودة ، أسست تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وهنغاريا ، التي انضمت اليهـــا بلغاريا والجمهورية الديموقراطية الالمانية والاتحاد السوفياتي ، جهاز « المعادن المشتركة » الذي ارتدى طابع التخصص في انتاج الانابيب والمصنوعات الفولاذية الاخرى ، واستهـدف تنسيق الدروس والمبادلات وبرمجة الانتاج ، اللذين سيتيح تحقيقهما تنسيق التجارة الخارجيـة وتأسيس مشاريع مشتركة . ويجب الاشارة كذلك الى سلسلة التدابير المتخذة منذ السنة ١٩٦٣ لتنسيق النقل في مختلف البلدان بغية تجنب انزال وتحميل البضائع (الداخلة الى الاتحـاد السوفياتي او الخارجة منه) ، وانشاء استثمار محطة دولية لشاحنات البضائع ، وإقرار مشروع ضخم لاستثمار الدانوب الاسفل ابتداء من الحدود النمساوية – التشيكية بواسطة ١١ محطة لتوليـــد الكهرباء تبلغ طاقتها ٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠ كيلوات في الساعة ، تتيح بالاضافة الى إنتاج الكهرباء ري ٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع وجعل معدل عمق النهر ٣٫٦٥ م .

عمل الكوميكون بعـــد المجلس الاقتصادي الاوروبي وقصد تحقيق اهـــداف تختلف كل الاختلاف عن اهدافه ، واستخدم اساليب ووسائل مختلفة . ولكنه استوحى الحرص نفسه على التوحيد والتنظيم . وحقق نتائج ذات قيمة في كافة الحقول ما عدا الحقل الزراعي . وباستطاعته اليوم الاسهام اسهاماً فعالاً في اعادة الوحدة الى الكتلة الشيوعية بعـد ان زعزعها النزاع الصيني السوفياتي .

الفصل الثالث

يوغوسلافيا

ان الظروف التي عاشت فيها يوغوسلافيا اثناء الحرب تفسر طابع تطورها الخاص في المرحلة التي عقبتها . فالبلاد حققت ثورتها ابان الصراع بالذات ؛ ولذلك كانت ثورتها امراً واقعاً حين توقفت الاعمال الحربية ـ في الوقت الذي بدأت فيه في بلدان اوروبا الوسطى والبلقانية الاخرى. وكان لدى تيتو جيش شعبي كثير العدد تعود الحرب وخضع لنظام سياسي مرن وقوي، وحظي بنفوذ وشعبية كبيرين حصل عليهما في المعركة من اجل تحرير البلاد الذي كان لليوغوسلافيين انفسهم اليد الطولى في تحقيقه . ولكن عداء حكومة المنفى في لندن ، والجنرال ميخالوفيتش ممثلها في البلاد ، الذي لم يتعاون مع الايطاليين والالمان فحسب ، بل اعلن الحرب على الانصار ايضاً ، قد اعطى المعركة من اجل التحرير طابع صراع ثوري ضد ممثلي الطبقات الحاكمة القديمة والحكومة الملكية .

النظام السياسي الجديد

تكونت الدولة الجديدة اثنـــاء الحرب بالذات . فمنذ اواخر السنة ١٩٤٢ ، مثّل جيش تيتو أقوى قوة محاربة والقوة الفعالة الوحيدة في الصراع ضد الغازي ؛ وفي كل مكان – حتى في المناطق المحتلة – تألفت لجان شعبية للتحرير من ممثلين انتخبتهم الفئات الوطنية المحلية استلمت زمام السلطة فور انسحاب الالمـان . وفي تشرين الثاني ١٩٤٢، التأمت جمعية ثورية تضم الممثلين المنتخبين المنتسبين الى كافة المعتقدات والاديان والاحزاب والفئات المعادية للفاشستية ، عرفت بـ « المجلس المعادي للفاشستية لتحرير يوغوسلافيا الوطني »، الذي كان الجهـــاز الموجه للصراع ،دون ان يكون برلماناً او حكومة ؛ فاختارت المجلس الذي اسندت اليه السلطة التنفيذية ومهمة البت بالمسائل الاقتصادية والسياسية. الا ان الدولة لما تنظم تنظيماً جديداً ، بناء على اشارة صريحة من الاتحاد السوفياتي الذي خشي من ان يخلق اعتماد التدابير الثورية بعض المتاعب مع الحلفاء الغربيين . وفي السنة ١٩٤٣ قرر مجلس التحرير ، الذي اصبح « الممثل الاعلى للسيادة اليوغوسلافية » ، ان البـــلاد سوف تنظم تنظيماً اتحادياً يجمع بين الشعوب المتساوية في الحقوق في صربيا وكرواتيا وسلوفينيا وبوسنيا –

– هرزيغوفينا والجبل الاسود . واقر بالتصويت القوانين الدستورية الثورية الاولى التى انتزعت كل سلطة من الملك الموجود في المنفى واعدت قيام الجمهوريات الشعبيـــة الست التي سيؤلف اتحادها الدولة اليوغوسلافية . ولم يتخذ أي تدبير شامل بصدد القاعدة الاقتصادية المقبلة التي ستتمشى عليها البلاد . ولم تقرر مصادرة المصانع والاملاك ، حين قررت ، الا اذا كانت هذه المصانع والاملاك ملك الغازي او المتعاونين معه . الا ان المساحة القصوى للأملاك ، في الحقل الزراعي ، قد حدّدت بـ ٢٥ هكتاراً ، باعتبار ان حركة التحرير قد ارتكزت في جوهرها على طبقة صغار الفلاحين الفقراء. وفي كانون الثاني ١٩٤٦ ، أعلنت الجمهورية الاتحادية اليوغوسلافية بواسطة الجمعية التأسيسية التي فازت الجبهة الشعبية فيها بـ٠٠٠ ٦٧٢٥ صوت مقابل ٠٠٠ ٧٠٧ للمعارضة . وهكذا ازيلت الملكية الصربية المنشأ التي كانت منذ السنة ١٩١٩ العقبة الرئيسية في سبيل المساواة بين القوميات والتي ساندت على الدوام اقوى العناصر نزعة محافظة في المجتمع السابق . وقد اعطيت الدولة الجديدة دستوراً اتحادياً : ست جمهوريات شعبية ، وفي اطـــار جمهورية صربيا اقليمان مستقلان استقلالاً ذاتياً توجـــد فيهما اقليات قومية : فوجفودينا التي يستوطنها الهنغاريون والسلوفينيون والرومانيون ، وكيروفو – ميتوهيجا التي يستوطنهـا الالبانيون . وكان لكل جمهورية جمعيتها ودستورها . واحتفظت الحكومة الاتحادية بالدفاع الوطني والسياسة الخارجية والمالية الاتحادية والخطط الاقتصادية العـــامة والعلائق التجارية والمواصلات . وتألفت « الجمعية الشعبية » ، كما هي الحال في كل نظام اتحادي ، من مجلسين هما « المجلس الشعبي » المنتخب على أساس ممثل لكل ٠٠٠ ٥٠ نسمة ، و « مجلس القوميات » الذي تنتخبه الجمهوريات والاقاليم والمناطق . وتنتخب الجمعية الشعبية مجلساً اعلى يمارس رئاسة جماعية ومجلساً تنفيذياً .

النهضة المادية

تركت الحرب البلاد مخربة تخريباً كاملاً ، وأفقدتها زهاء مليوني نسمة لاقوا حتفهم وزهـــاء ٠٠٠ ٦٠٠ من العناصر الغريبة ، ولا سيما من الالمان ؛ وقد هلك ١/١٠ السكان القرويين . وقـــدرت الاضرار بـ ٠٠٠ ١٠ مليون دولار (١٩٣٨) تكاد تمثل زهاء اربعة اضعاف الدخل القومي في هذه السنة . وانتشرت المجاعة لا في المناطق الجبلية الجنوبيـــة الغربية التي لم تنتج قط مواد غذائية كافية لسد حاجاتها فحسب ، بل في اغنى مناطق سلوفينيا وصربيـا الشمالية ايضاً . فتوجب على منظمة اغـــاثة اللاجئين تغذية اكثر من ثلث السكان ، وقدمت لهذه الغاية اكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ طن من المواد الغذائية .

كما حدث في الديموقراطيات الشعبية الاخرى ، تحقق اصلاح زراعي صادر في السنة ١٩٤٥ ، لقاء دفع تعويض ، تناول كافة الاملاك التي تزيد مساحتها عن ٣٥ هكتاراً من الاراضي الزراعية . فباتت الاملاك التي لا تبلغ مساحتها ٥ هكتارات تمثل ٧٥ ٪ من مساحة البلاد ، وتلـــك التي تتراوح مساحتها بين ٥ و ١٥ هكتاراً تمثل ٢٢ ٪ ، والاملاك التي تتجاوز ١٥ هكتاراً ٣ ٪ فقط . ومن جهة ثانية صدر في السنة ١٩٤٦ قانون سوف يعـــدل في السنة ١٩٤٨ أمت

بموجبه كافة فروع النشاط الصناعي ، والموارد المنجمية ، ومصادر الطاقة . وامت كذلك التجارة الخارجية ، ثم ٨٨ ٪ من التجارة التفصيلية ، وامت الـ ١٢ ٪ الباقية بدورها في السنة ١٩٤٨ . ولكن نهضة الصناعة تقدمت تقدماً بطيئاً جداً . ففي السنة ١٩٤٦ لم يبلغ الانتاج سوى ٥٠ ٪ من انتاج ما قبل الحرب .

وخلافاً لما حدث في الديموقراطيات الشعبية الاخرى التي لما تضع سوى خطط لسنتين او ثلاث سنوات ، بوشر في السنة ١٩٤٧ تنفيذ خطة خمسية (١٩٤٧ – ١٩٥١) . فقد نهضت يوغوسلافيا من ثم على الفور بخطة طويلة الاجل معدة لانهاض المناطق المتخلفة : الجبل الاسود ، بوسنيا ، مقدونيا ، بغية الحد من التفاوت الاقتصادي بينها وبين الجمهوريات الاخرى. وكان المقصود تحقيق تنمية سريعة للطاقة الصناعية التي يجب ان تبلغ خمسة اضعافها بمعدل زيادة سنوية خيالية يجب ان يبلغ ٣٧ ٪ ، خصوصاً في انتاج المناجم وانتاج الطاقة الكهربائية والصناعة الثقيلة .

يجب ان تكون الاعتمادات الملحوظة مرتفعة جداً : في السنة ١٩٥١ بلغت ٢٧,١٥ ٪ من الدخل القومي السنوي . ويجب ان يتضاعف عدد العمال الصناعيين ويصبح ٧٥٠٠٠٠ . اما نجاح هذه الخطة التي استلزمت اموالاً طائلة بسبب كلفة تجهيز المناطق المتخلفة ، فكان رهين استيراد بعض المصنوعات الجاهزة وبعض الحامات : آلات وتجهيزات مختلفة للصناعة ، تجهيزات كهربائية ، فحم حجري ، بترول ، منسوجات ، مطاط ... واقتصرت الصادرات على المعادن والمنتجات الزراعية .

الا ان الخطة اليوغوسلافية كانت اقل الخطط نجاحاً في الديموقراطيات الشعبية . فان معدل الزيادة المقرر لم يتحقق في يوم من الايام : في الحقل الزراعي انتهت الخطة الى فشل ذريع ، وفي الصناعة لم تبلغ سوى ٥٠ ٪ من اهدافها فقط .

اما اسباب هذا الفشل فعديدة : الحاجة الى اصحاب الكفاءات لادارة كافة المشاريع المؤممة ، الحاجة الى اليد العاملة الاختصاصية في الصناعة ، بطء انتشار التعاونيات : ١٣٠٠ في السنة ١٩٤٨ تعمل في ٨و٣ ٪ فقط من المساحة الزراعية ، استياء الفلاحين العاجزين عن الحصول على المصنوعات التي يحتاجون اليها . ويجب القول بصورة خاصة ان المصانع الكبرى ، ومحطات انتاج الطاقة الكهربائية التي انجزت ، وطرق المواصلات التي حسنت شبكتها ، لم تستخدم استخداماً يتناسب وطاقتها الانتاجية ، لان الحامات الضرورية لاستخدامها قد انتجت او استوردت بكميات ضئيلة بسبب قلة التصدير .

عزلة يوغوسلافيا

وهكذا كانت الخطة في طريقها الى الفشل حين حدثت القطيعة بين يوغوسلافيا وبين الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية الاخرى ، وحين اقصيت يوغوسلافيا عن الكومنفورم . اما الحجج التي استند اليها لتبرير هذا القرار فكانت الاتجاه القومي العام ، والموقف المعادي للسوفيات ، والتنظيم البيروقراطي

للحزب الشيوعي اليوغوسلافي الذي لا يقوم سوى بدور ثانوي الى جانب الجبهة الشعبية المؤلفة من عناصر غير متجانسة ، وخصوصاً السياسة الاقتصادية غير المعتدلة التي تسرعت في تأميم الصناعة والتجارة المتوسطتين وتصفية العناصر الرأسمالية في طبقة الفلاحين ، فعرضت النجاح للخطر وشقّت « الجبهة الاشتراكية الموحدة ضد التوسعية » . وعقب قطع العلائق الاقتصادية القطيعة السياسية ، واستتبع تغييرات عميقة في تطور الخطة الخمسية المترددة منذ قبل القطيعة . لقد عوقبت يوغوسلافيا بسبب عدم انقيادها الذي عزلها في « الشرق » ، فقطع عنها البترول الالباني والروماني والآلات التشيكية ، وفي السنة ١٩٤٩ هبطت مبادلاتها مع الاتحاد السوفياتي الى ثمنها في السنة السابقة . وكانت يوغوسلافيا مصممة على متابعة تنفيذ خطتها ، فطلبت حكومتها من الدول الغربية المعدات التي تحتاج اليها . ولكن تجارتها الخارجية شلت شللاً تاماً بسبب هبوط صادراتها التي كان تصريفها في الغرب اصعب منه في الشرق ، وتوقف استيراداتهامن الفحم الحجري والاسمدة والبترول والحديد المصبوب ومعدات التجهيز . أضف الى ذلك من جهة ثانية ان البلاد اخذت تنتج المزيد من الاسلحة (ابتلعت ميزانية الحرب ٢٠٪ من الدخل القومي) . وقد قال « ف. برّو » عن الخطة اليوغوسلافية : « خطة لا يمكن، في احسن الاحوال ، الا ان تكون فشلاً محدوداً ، انتهت الى فشل ذريع » . الا ان التأميمات تواصلت بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٠ ، بموجب قانون اقر في السنة ١٩٤٨ ، واسرع في وضع وسائل الانتاج والمقايضة في خدمة الجماعة ، فارتفع عدد التعاونيات من ١٣٠٠ في السنة ١٩٤٨ الى ٧٢٦٢ في السنة ١٩٥١ استثمرت ٢٥٪ من الاراضي الزراعية .

ثم ان يوغوسلافيا التي تقرّبت من جيرانها الجنوبيين وعقدت معاهدات دفاع متبادل مع اليونان وتركيا قد عدلت سياستها . فتوقفت عن تقديم المساعدة لعصابات « ماركوس » و« الاس »التي لم تلبث انهزمت هزيمة منكرة امام الجيوش الملكيةاليونانية، وتقربت من الدول الغربية ، التي فتحت لها اعتمادات انقاذ ووسعت علائقها التجارية معها . وفي خريف السنة ١٩٥٠ ، اخذت يوغوسلافيا ، بفضل الاعتمادات الغربية ، تحوّل تجارتها الخارجية . ففي السنة ١٩٥١ ، اشترت الولايات المتحدة وكندا ١٥٪ من صادراتها مقابل ٢٪ في السنه ١٩٤٦ ، وباعت منها ٣٩٪ من وارداتها مقابل ٣٪ فقط قبل خمس سنوات خلت . الا ان الصعوبات الاقتصادية ما زالت على جانب كبير من الخطورة، فاعادت الحكومة النظر في سياستها الزراعية ، وغضت الطرف عن ارتفاع الاسعار ، بينما ابقت الاجور على حالها تقريباً ، ولكن الانتاج لم يسجل ارتفاعاً يذكر بالنسبة لمستواه قبل الحرب الا في الصناعة الثقيلة . وبعد سنوات التكيف العسير بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٢ ، لم يبلغ مستوى انتاج السنة ١٩٤٩ الا في السنة ١٩٥٤ ولم يجاوز الا في السنة ١٩٥٥ .

الطريقة اليوغوسلافية

ابتداء من السنة ١٩٥٠ ، اخذ يبرز الى الوجود تنظيم سياسي مميز ، شيوعي وماركسي في جوهره ، مختلف عن النظام السوفياتي . فان الحاجة الى تغيير نظام اقتصادي مشوّش والنزاع المتمادي مع الاتحاد السوفياتي قد دفعا بالحزب الشيوعي اليوغوسلافي ، خلال فترة الانتقال ، الى ايجاد طريقة جديدة لتطبيق الماركسية تختلف اختلافاً كلياً عن طريقة حلفائه السابقين .

كان الهدف من هذه الطريقة ازالة رأسمالية الدولة والبيروقراطية التي ترافقهـا ، واشراك الجماهير اشراكاً دائماً في « بناء الاشتراكية » ، ونقل مهام الدولة — في بلاد غير متجانسة آخذة في تكوين وحدتها — الى اجهزة مستقلة استقلالاً ذاتياً . فلم تحتفظ الدولة الا بالشؤون الخارجية ، والجيش وامن الدولة . وانتقل كل ما تبقى من الادارة الى اجهزة منتخبـة في كل جمهورية اتحادية ، والى لجان شعبية في التقسيمات الادارية الصغرى تتخذ القرارات وتراقب الادارة بحصر المعنى . وانما تستثبت السلطة المركزية شرعية اعمال هذه الاجهزة واللجان ، دونما اهتمام لملاءمتها ودون ان تكون موافقتها المسبقة ضرورية .

وتقرر الشيء نفسه في الحقل الاقتصادي : اسندت ادارة المشاريع الى مجالس عمالية ينتخبها المستخدمون وتعين لجنة ادارة . وقد ألغت مشاريع عديـدة « تجمعاً اقتصادياً اعلى » تختار ادارته ، التي تعينها الدولة ، مدراء كل مشروع . ويهتم المجلس العمالي ، لجنة الادارة بحماية العمل وتطبيق الخطة ، وميزان الدخل ، والتدابير الآئلة الى تحسين الانتاج . وهي « لجنة الاقتصاد الوطني » ، التي تألفت بموجب دستور السنة ١٩٥٣ ، ما تضع « الخطط العامـة » التي ترسم الخطوط الكبرى التي تضع لجان الادارة والتجمع ، بحرية ، خطط وحـداتها بالاستناد اليها . وتوزع ارباح المشروع الصافية (اي الدخـل غير الصافي بعد ان تحسم منه الضريبة والأجور والأموال المستهلكة والفوائد) بين الدائرة الصغرى (الضريبة العقارية) والجمهورية والاتحـاد (الضريبة على الارباح) و« صندوق العمل » الذي يمنـح العمال علاوة على أجورهم . فليس استقلال المشاريع من ثم مقيداً إلا بالرقابة على شرعية اعمالها والرقابة الجبائية ورقابة المصرف الدائن . ولا تشترك الدولة لا في تحديد الأجور ولا في مراقبة تنفيذ الخطة .

يتضح من ثم ان دستور السنة ١٩٥٣ المعدّل قد حدّ ، ما امكن الحد ، من تدخل السلطة المركزية باقراره « حكماً ذاتياً » ادارياً حقيقياً على مستوى الدائرة الصغرى والقضاء والجمهورية المتحدة التي يدير مصالحها الجماعية الشعب نفسه ، وحكماً ذاتياً اجتماعياً اذ ان المنتجين يديرون مشاريعهم . وقد ادخل على دستور السنة ١٩٤٦ تعديل واحـد هام : ضم مجلس القوميات الى المجلس الشعبي واحلّت محله جمعية المنتجين التي تنتخبها الفئتان الكبريان : العمال والفلاحون ، بنسب غير متساوية على كل حال (ممثل لكل ٣٠ ٠٠٠ عامل ، وممثل لكل ١٥٠ ٠٠٠ فلاح). وهناك ، تحت هذه المجالس ، بضع مئات من اللجان الشعبية في الاقضية والمدن ، التي تنتخب بالتصويت العام ، وبضعة الوف من المجالس التي ينتخبها عمال المشاريع الصناعية والتجارية ، وعمال التعاونيات الزراعية ، وتؤلف كلها شبكة ادارية لامركزية واسعة تضمن البروليتاريا لها فيها مركزاً

مسيطراً . ونص دستور السنة ١٩٦٣ على ان واحداً – باستثناء المارشال تيتو – لا يمكن اعادة انتخابه مرتين متواليتين للمركز الواحد ، مما يفرض حركة دورية سريعة في كافة اجهزة الدولة .

تحول الحزب الشيوعي في السنة ١٩٥٢ الى « عصبة الشيوعيين » ، والجبهة الشعبية الى « التحالف الاشتراكي للشعب العامل » ؛ فاصبحت مهمة الحزب منذئذ لا التدخل في تفاصيل النشاط السياسي والاقتصادي (الذي انيط بالتحالف) بل اعطاء التوجيهات وتسيير هذا النشاط بتثقيف الجماهير الشعبية .

الازمة الاقتصادية الراهنة

ان تأخر النمو الاقتصادي الذي لوحظ منذ السنة ١٩٦١ قد افسح المجال لتحسن ملموس في اواخر السنة ١٩٦٢ وفي السنة ١٩٦٣ (ارتفع معدل النمو العام من ٥ بالمائة الى ١٢ بالمائة تقريبا) . ولذلك فقد بوشر تنفيذ الخطة السبعية الجديدة (١٩٦٤) في جو من التفاؤل ايدته زيادة الانتاج الصناعي وازدهار المشاريع ، ولكنها لم تلبث ان تعرضت لخطر تضخم مالي سريع الخطى وارتفاع مفرط في الاسعار . ويفسر هذا الوضع فقدان التوازن بين الصادرات والواردات ، وتزايد الاموال الموظفة بسرعة وعلى غير انتظام ، وتزايد الاستهلاك الداخلي بفعل ارتفاع الاجور والرواتب والشراء بالدين. الا ان الافتقار الى النقود النادرة اللازمة لتأمين الاستيرادات الضرورية من الخامات والمصنوعات قد ارغم الحكومة على تجميد الاسعار في شهر آذار ١٩٦٥ وتخفيض قيمة الدينار في شهر تموز ، اي على انتهاج سياسة تقشفية تهدف الى اكراه المشاريع على اعادة تنظيمها وزيادة انتاجيتها والاستغناء عن الاعانات المالية التي تدفعها الدولة (باستثناء المناطق الفقيرة كمقدونيا والجبل الأسود) بغية جعل الانتاج قادراً على مزاحمة غيره في الأسواق الدولية . فلم تستلزم الازمة من ثم تدخل الدولة بشدة مرة اخرى ، وانما اتجه الاصلاح الى تطبيق قوانين اقتصاد الاسواق تطبيقاً فعالاً .

في الحقل الزراعي شمل قطاع الملكية الاجتماعية ١ ١٨٠ ٠٠٠ هكتار ، اي ١١,٤ بالمائة فقط من المجموع. وقد تألف من مزارع وطنية في الاستثمارات الكبرى التي صودرت ، ومزارع عمل (موازية للمزارع التعاونية السوفياتية) ، وتعاونيات زراعية من الطراز العام ، هبط عددها من ٧٢٦٢ في السنة ١٩٥٠ الى ١٢٠٠ في السنة ١٩٥٤ ، ثم عاد فارتفع الى ٢٢٠٠ وحدة في السنة ١٩٦٣ ضمت ١ ٣٠٠ ٠٠٠ عضو . اما القطاع الخاص ، فقد تألف من استثمارات صغرى – حددت الاملاك الفردية بـ ١٠ هكتارات بغية الحؤول دون ظهور الكولاك مرة اخرى – يبلغ معدل مساحتها ٤,٢ هكتارات في الوحدة ، ولم يجاوز اكثر من ثلثها الهكتارين وجلي انه نظام لا يساعد على تحقيق الاصلاح العصري ، وقد زاد من سوئه اكتظاظ الارياف بالسكان الذي استتبع بطالة ريفية حقيقية متفاوتة الظهور احياناً ، بالرغم من هجرة ريفية هامة . فنجم عن ذلك انتاجية متدنية واستهلاك ذاتي مرتفع (٣/٤ الانتاج الزراعي) . وهكذا كان

معظم الاراضي خاضعاً لنظام زراعي قديم جداً في بلاد تشكو من العجز في منتجات اساسية كثيرة .

هنالك من ثم ، والحق يقال ، « طريق يوغوسلافية » نحو الشيوعية هي نظام تسوية بين التخطيط المركزي والمفصل الشبيه بالمثال السوفياتي ، وبين اللامركزية الفعلية المتحققة بالادارة الصناعية الذاتية و « المزاحمة الاشتراكية » مع توزيع الارباح والابقاء على الدخل العقاري .

انه لعمري « نظام شيوعي حر » مميز ، اعاد منذ وفاة ستالين العلائق التجارية بالديموقراطيات الشعبية ، شريكاته الطبيعيات في التجارة . فيوغسلافيا دولة شيوعية تخلت عن مبادىء الاقتصاد والديموقراطية الحرة ، ولكنها ترفض الانضمام مرة اخرى الى الكتلة التي يؤلف الاتحاد السوفياتي عنصرها الموجه ، وتنتهج سياسة « حيادية » تتمتع بنفوذ حقيقي في دول آسيا وافريقيا الحديثة الاستقلال ، وقد تكون ـ بحسب الظروف ـ موافقة للكتلة الشرقية حينا والكتلة الغربية حينا آخر .

الفصل الرابع

الصين تمسي شيوعية

انتقلت الصين الى المعسكر الشيوعي في السنة ١٩٤٩ ، ولكن انقلاب التوازن بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي الصيني ، الذي سوف يؤمن نصر هذا الاخير ، قد حدث اثناء الحرب بالذات .

الحرب الاهلية

في السنة ١٩٢٠ ، كانت الصين غارقة في فوضى هائلة شبهها بعضهم بالفوضى التي عرفتها فرنسا في ايام الشركات الكبرى . فقد كانت البلاد فريسة الـ « توكيون » ، اسياد الحرب ، الذين تصرفوا في كل ولاية تصرف الملوك المستقلين ، وحاول كل منهم تعزيز جيشه وموارده ، وحالف جيرانه تارة وخاصمهم تارة اخرى ؛ وكانوا كلهم على علاقة بالحكومات الاجنبية التي منحوها شتى الامتيازات ، واحتفظوا لأنفسهم بحصيلة الضرائب في ولايتهم ، وأودعوا ارباحهم بعض المصارف الاجنبية احتياطاً لادبار الزمان بهم ؛ فكانت حكومة بكين وحكومة كانتون ، والحالة هذه ، مفتقرتين الى القوة والموارد .

كانت نتيجة ذلك عدم امن وبؤساً شاملين — الا في الامتيازات الاجنبية ، ملاجىء الطمأنينة الاخيرة — أدّيا الى نقص عام في نسبة الولادات وزيادة هائلة في نسبة الوفيات بين الاطفال . فانتقلت القرى الى المواقع الدفاعية ، وتوقفت اعمال صيانة سدود « يانغ — تسي » و « هان » والقناة الامبراطورية و « هوانغ — هو » ، فانهارت السدود وغمرت بالمياه مساحات كبرى من الاراضي الزراعية . وجاءت البلبلة التي احدثتها الحرب الاهلية تضيف نتائجها الى نتائج علتين تقليديتين هما بؤس البلاد واكتظاظها بالأهالي : تقسيم الارض المفرط ، ازدياد وطأة الدخل المدفوع لكبار الملاكين ، استحالة استخدام كل هذه اليد العاملة في صناعات المدن . فنزح العديد من الفلاحين الى منشوريا . وأمست الهجرة نهائية بعد ان كانت موسمية . وكان عدد المهاجرين ٤٠٠ ٠٠٠ في السنة قبل السنة ١٩٢٦ ، فبلغ المليون في السنة ١٩٢٧ ، و ٥٤٦ ٠٠٠ في السنة ١٩٢٨ ... وقد ذهب سوادهم سيراً على الاقدام ناقلين ما يملكونه على العربات ، فكان نزوحهم مسيرة مجاعة يموت فيها الكثيرون على قارعة الطريق . فكان ان

عدد سكان منشوريا قد ارتفع ، بين السنة ١٩٢٢ والسنة ١٩٣٠ ، من ٢٢ مليون نسمة الى ٣٠ مليوناً . وطلب غيرهم العمل في مفارس ماليزيا واستثماراتها المنجمية . وقد بلغ عدد المهاجرين ٣ ملايين بين السنة ١٩١١ والسنة ١٩٢٧ ، استقر نصفهم في ماليزيا .

الصين الجديدة العمال

الا ان الصين الاقطاعية القديمة ، صين اسياد الحرب ، مع جماهيرها القروية الخاضعة لسيطرة الملاكين العقاريين ، كانت آخذة في التحول . فان صناعات جديدة قد نمت في ظل الحرب ، كالصناعة الثقيلة ، واستفادت الصناعات القديمة (قطنيات ، مطاحن ، تبغ ، اسمنت) من تدني اجور اليد العاملة . وتأسست مدن جديدة . وغدت هانكيو وشنغاي وتيانتسين مراكز صناعية كبرى ، وضمت طبقة عمالية متجانسة ، قد تبلغ المليوني شخص ، عاشت فيها حياة مختلفة عن حياة الفلاحين ، ولكنها حافظت على علائق وثيقة بطبقة الفلاحين . وكانت الاجور متدنية ويوم العمل طويلا (١٢ — ١٥ ساعة) ، وعدد النساء والاولاد المستخدمين مرتفعاً ، ووضعهم شبيهاً بوضع البروليتاريا البريطانية والفرنسية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، وقد ساعد على قيام منظمات عمالية ، قامت باضرابات متادية ومتكاثرة ، وبلغ عدد المسجل منها رسمياً في شنغاي ٤٧ منظمة .

البورجوازية الوطنية

غالباً ما حظيت هذه الاضرابات بمساعدة ومساندة البورجوازية الوطنية — التجار وصغار الصناعيين — التي كانت هي ايضاً ضحية امتيازات الاجانب . فان رؤوس الاموال التي جمعها التجار بوفرة في المرافىء ودخول الملاكين العقاريين قد ساعدت نمو صناعات ومصارف صينية بحصر المعنى . ومنذ السنة ١٩١٩ ، جاوز عدد صنانير الحياكة القطنية في المصانع الصينية عدد الصنانير نفسها في المصانع الاجنبية . اجل لقد بقي الاميركيون والاوروبيون واليابانيون اسياد الصناعة الثقيلة ، ولكن رؤوس الاموال الصينية قد حققت السيطرة في الصناعات الخفيفة . وكانت هذه الرأسمالية الوطنية بحاجة الى النظام وتوحيد البلاد والى اصلاح اداري وقضائي على الطريقة الغربية ، واستلزمت وضع حدّ للامتيازات التي يفيد منها الاجانب بالاستناد الى « معاهدات غير متساوية » . ولذلك فهي قد اسهمت في حركة الاستقلال الوطني الموجهة ضد الـ « توكيون » والتجار الاجانب . واستخدمت الموجة الوطنية التي حركت الفلاحين والعمال ، متقربة في الوقت نفسه من الملاكين العقاريين ، وحتى من الاوروبيين والاميركيين حين تنطوي الموجة القروية او العمالية على خطر محدق (في كانتون في السنة ١٩٢٤ ، وفي شنغاي في السنة ١٩٢٧) .

الثورة الثقافية

يعتبر المثقفون القوة المحركة لتطور الصين . فقد نمت بينهم ، كما نمت بين العملة ، وطنية صينية حية كانوا هم دعاتها النشاط . لقد ولد تعليم ديموقراطي على كافة المستويات : تعددت الجامعات ، وازال اصلاح اللغة والكتابة العراقيل

التي كانت تعترض تثقيف الجماهير الشعبية . هذا هو « اصلاح اللغـــة العامية » ، « الـ باي – هوا » وقد اصبح الزاميا في السنة ١٩٢٠ – الذي اعرض عن اللغة الادبية الكلاسيكية واعتمد اللغة اليومية ، المستعملة منذ قبل ذلك في ادب المهازل والروايات المألوف ، بعد ان اعطاهـــا شكلا كتابيا . وفي الوقت نفسه ، اتاحت « طريق الالف حرف » ، المبنية على استخدام اكثر الحروف استعمالاً ، التغلب على اهم الصعوبات التي انطوت عليها الكتابة الصينية وتعليم القراءة بسرعة . ثم جاء النجاح كاملاً حين نشر كتاب « هو – شو » ، « موجـــز في تاريخ الفلسفة الصينية » ، الذي اثبت امكانية استعمال الاسلوب الجديد في المناقشات المجردة .

مهدت هذه الاصلاحات السبيل لثورة ثقافيـــة كانت بمثابة نهضة حقيقية . فقد نشرت ترجمات عديدة مؤلفات الغرب الكبرى ومكتشفاته العلمية ، وهاجمت روايات واقعية ومؤلفات انتقادية النظام السياسي والاجتماعي السابق . كما هاجمت تنظيـم العـــائلة البطريركية ، والمعتقدات الدينية ، ولا سيما الكونفوشيوسية « غير الصالحة للحياة العصرية » و « المنافيـة للجمهورية » ، والمسيحية .

الحركة الوطنية

ان الحركة الوطنية التي ارادت استقلال البـــلاد ووحدتها وتجديدها العصري قد ضمت في عمل مشترك العناصر الناشطة في المجتمع الجديد : البورجوازية الرأسمالية ، البروليتاريا العمالية ، المثقفين . هـذه هي « حركة الرابع من نوار » (١٩١٩) – يوم اعتراض الطلاب من معاهدات الصلح – التي كانت اعلاناً للثورة الوطنيـة . وكان تأثير الثورة الروسية عظيماً جداً على كل حـــال ، بالمثل الذي اعطته ، وبتعليمها ان على الصين ، اذا ارادت التقدم ، القضاء على الرأسمالية الاجنبية ، وبالمساعدة الفعـالة المباشرة التي قدمتها . وبالرغم من انه لم يتعصب للشيوعية ، فان سن – يات – شن ، الذي اعـاد تنظيم الكومنتانغ ، قد اوفد تشانغ – كاي – شك الى موسكو للاشتراك في دورة تدريبية ، وتعاون مع الحزب الشيوعي الصيني . ووقع على اتفاقات تتخلى روسيا بموجبها عن المعاهدات غـير المتساوية وترسل الى الصين مدربين عسكريين ومنظمين سياسيين . وانما نجح الكومنتانغ في استعادة الصين الشمالية وهزم اسياد الحرب بواسطة الجيش الذي دربوه وتولى قيادته الضباط الذين اعدوهم .

وقفت الحركة الوطنية الصينية بحزم في وجه الدول الاوروبية التي اثبتت ، في السنة ١٩١٩ في فرساي ، وفي ١٩٢٠ – ١٩٢١ في واشنطن ، انها لا تريد لا مساعدة الصينيين على بناء صين مستقلة سياسياً واقتصادياً ، ولا التخلي عن امتيازات المعاهدات غير المتساوية . وحين تعددت الاحداث الدامية في مراكز الامتيازات ، رد الصينيون بمقاطعة التجارة البريطانيـة . فاضطر المرسلون والتجار الانكليز – وقـــد كانوا اكثر الاجانب تعرضاً للخطر لأن مصالح انكلترا الاقتصادية والسياسية في الصين كانت اعظم شأناً من مصالح سواها – الى الجـلاء عن الداخل نحو المرافىء .

١٧ – مركز روكفلر في نيويورك .

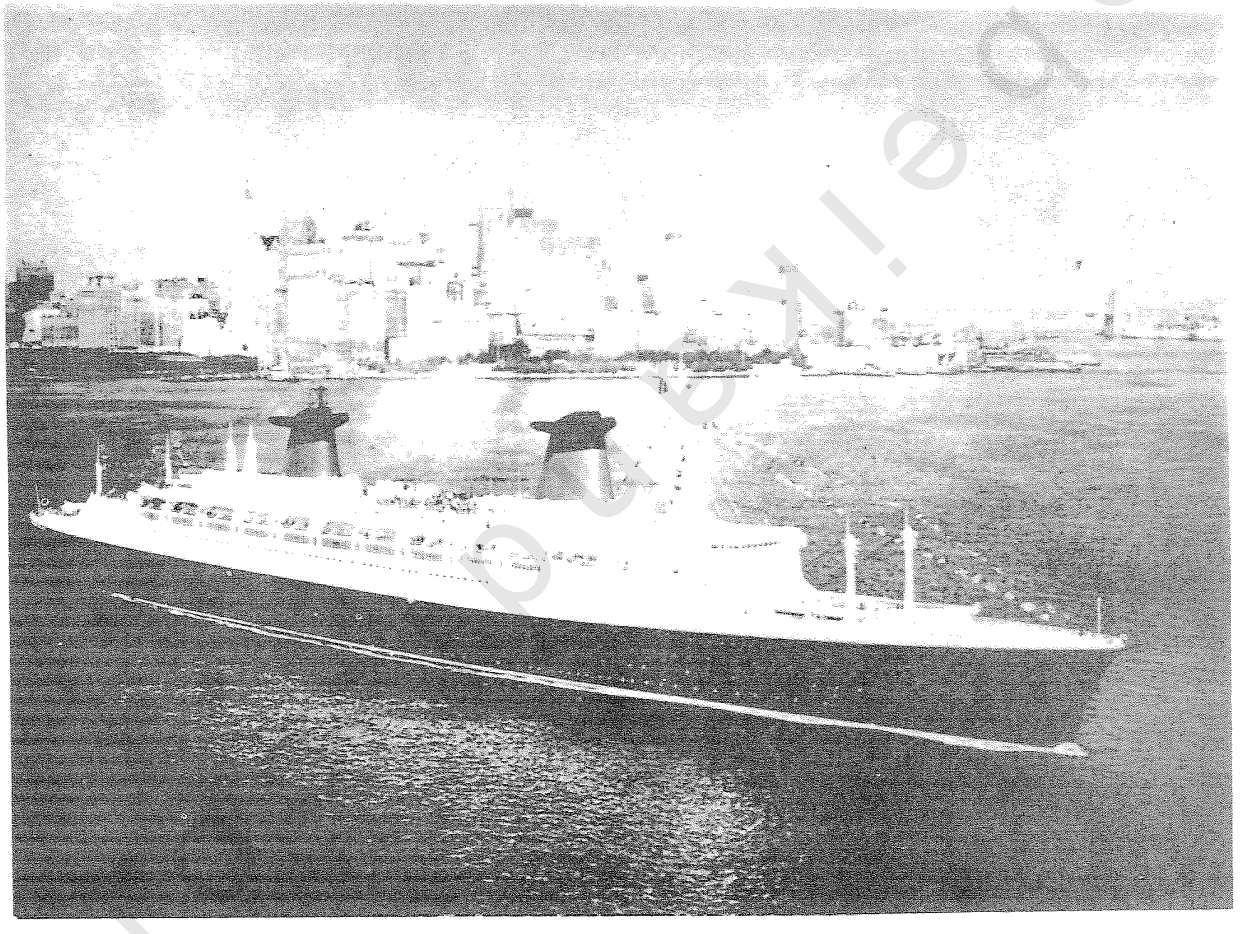

١٨ – الباخرة فرنسا التي انزلت الى البحر في السنة ١٩٦٠ .

١٩ – مخزن اميركي كبير على مقربة من « ديترويت » .

٢٠ – شبكة طرقات عصرية في لوس انجلوس : هاربور فريواي .

٢١ – الساحة الحمراء في موسكو ١٩٥٤ . في الوسط ضريح لينين .

obeikandl.com

٢٣ ـ مجاعة ١٩٥٣ في الهند .

٢٤ — المهاتما غاندي يحيط به تلاميذه .

٢٥ – ماوتسي ـ تونغ يخطب في جيوشه .

٢٦ – شنغاي : مدرسة في الهواء الطلق . الحزب والشبيبة .

٢٧ – عرض الجماهير امام امبراطور اليابان بمناسبة رأس السنة .

٣٨ – عيد الحصاد في مزرعة جماعية .

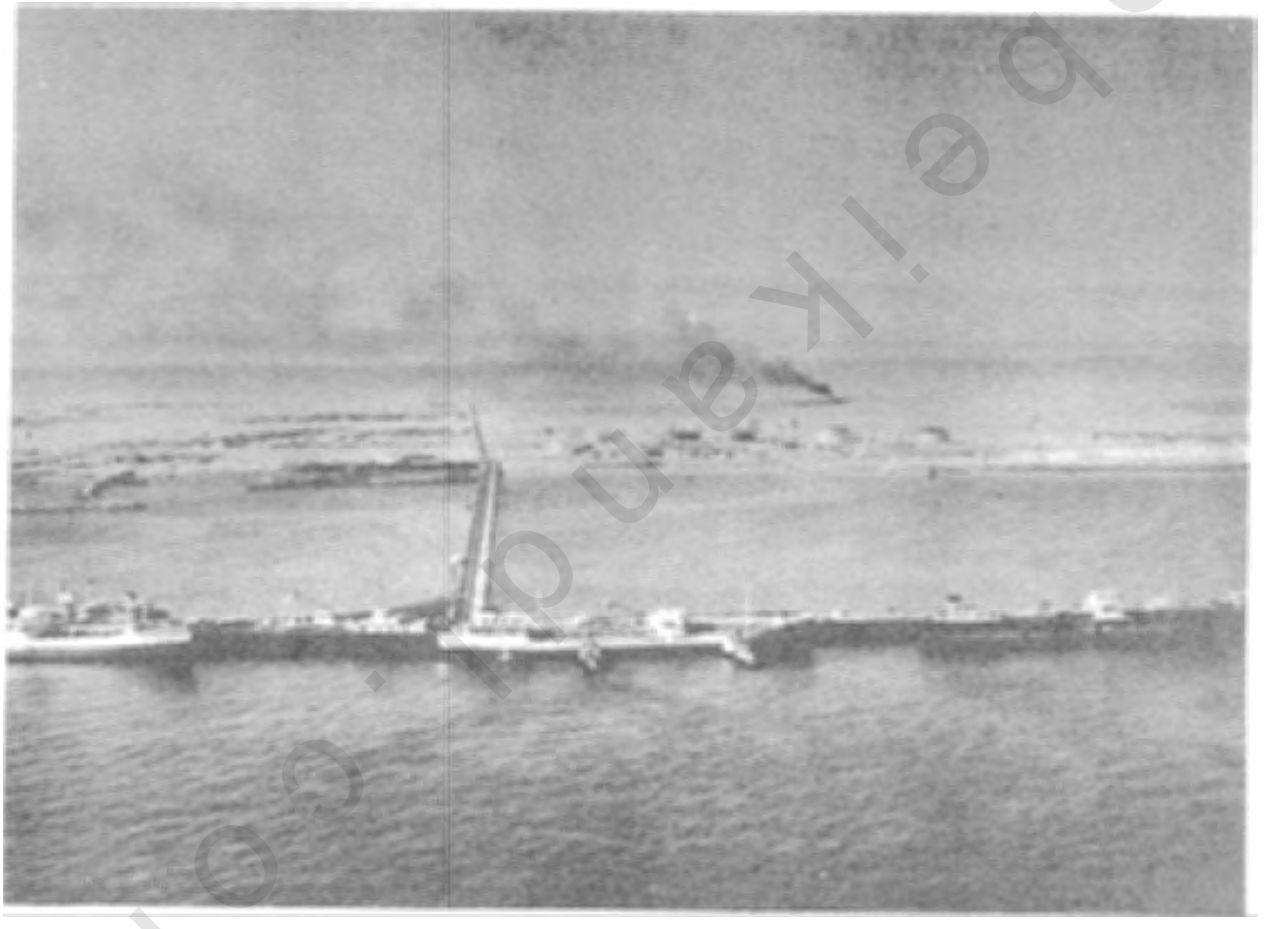

٢٩ — صرفاً بترولي في العراق .

٣٠ - رباط : المدينة الاوروبية والمدينة البلدية .

٣١ – ارلكين و كولومبين ، بريشة بابلو بيكاسو . متحف لينينغراد .

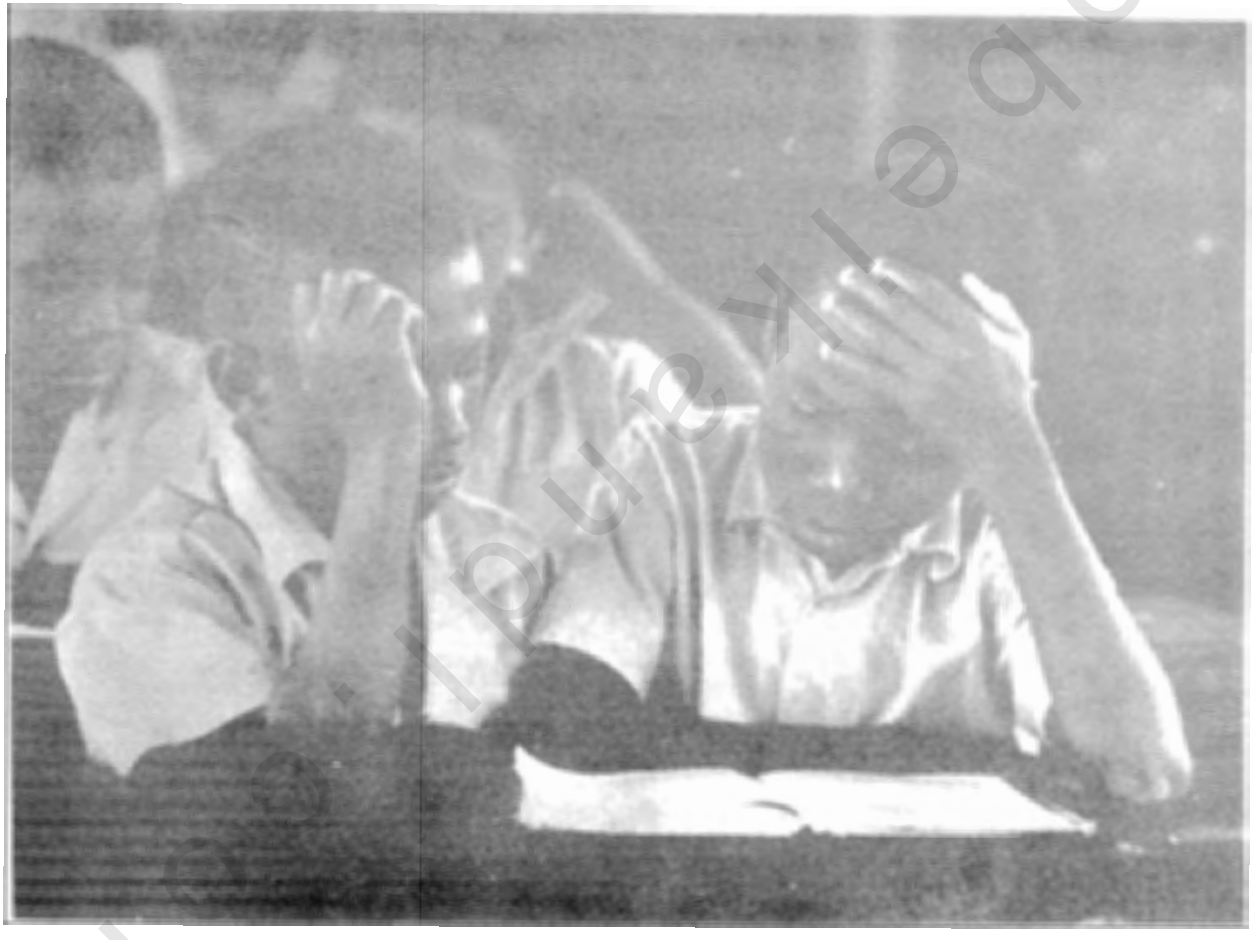

٣٢ – تلامذة في « طوغو » . التعليم مفتاح التقدم .

ارتداؤها طابع العداء للمسيحية

ارتبطت الحركة المعادية للمسيحية ارتباطاً وثيقاً بهذه الحركة الوطنية . فبينما كانت هذه الحركة من قبل وقفا على القوى المحافظة التقليدية ، قادتها آنذاك العناصر الثورية والوطنية ، اي الطلاب والعمال . لقد فُرّق حتى ذاك التاريخ بين المسيحية كدين وبين المرسلين حملة « الغزو الثقافي » . وان عمل المرسلين ، الذي غالباً ما ارتبط في الماضي بالتدخلات المسلحة الاجنبية ، قد اعتبر منذئذ لا كـ « طليعة التوسعية » فحسب ، بل كدعاوة لافكار باطلة مناهضة للتقدم ايضاً . وطولب بارجاع « حق التعليم » الذي يجب ان يعاد للصينيين. فوضعت الحكومة في السنة ١٩٢٦ ، رغبة منها في تحقيق هذه الامنية ، مدارس المرسلين تحت إشراف حكومي ، وقررت الا يكون المديرون اجانب بعد اليوم وان يكون التعليم الديني اختيارياً . وفي اثناء المظاهرات خرّبت املاك الارساليات واعتدي على المرسلين بالجرح والقتل ، فاضطر عدّة آلاف منهم الى الجلاء عن داخل البلاد ؛ فكان الرد على هذه الاصطدامات « سياسة السفن الحربية » التي اطلقت نيران مدافعها على مدن الساحل انتقاماً . وقد صادفت الحركة في الزمن فترة التحالف بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي ؛ الا ان عنفها قد تضاءل حين اتجه تشانغ اتجاهاً يمينياً وانفصل عن العناصر العمالية والشيوعية .

اصلاحات الكومنتانغ

بعد وفاة سن – يات – سن ، في السنة ١٩٢٥، انتهت حكومة الكومنتانغ ، التي استعادت سيطرتها على كافة اجزاء الصين تقريباً ، الى منابذة الحزب الشيوعي الذي كان يطالب باصلاح زراعي عميق والذي اقضت نجاحاته مضاجع جامعي الثروات من التجار . وكان ان جناح الكومنتانغ الايمن الذي كان لصهري تشانغ ، « ت. ف. سونغ » و « هـ. كونغ » ، تأثير كبير عليه ، والذي حظي بتأييد الجيش الظافر ، قد تقرب من الاجانب في شنغاي . فحرّم الحزب الشيوعي وقتل اعضاؤه المقبوض عليهم بعشرات الالوف ، ولاذ المستشارون الروس بالفرار . واستولى تشانغ على هان – يانغ و هانكيو ؛ فبدا الحزب الشيوعي وكأنه قضي عليه قضاء تاماً .

اعترفت الدول الكبرى بتشانغ وساندته انكلترا والولايات المتحدة ، فتولى القيام بعمل عظيم تناول التصنيع وتجديد الاقتصاد والادارة بحسب مقتضيات العصر : احداث الطرق والسكك الحديدية ، تنمية الصناعات ؛ ولكنه لم يحاول اي اصلاح اجتماعي . واعلن ابطال المعاهدات القديمة عند انتهاء مدة العمل بها . فتخلت بلجيكا وايطاليا والدانمارك والبرتغال واسبانيا عن امتيازاتها كما تخلى عنها مهزومو السنة ١٩١٨ بين ١٩٢١ و ١٩٢٥ . واسترد استقلاله الجمركي والرقابة على مصلحة الجمارك البحرية والضريبة على الملح . وفي السنة ١٩٣٠ تخلت انكلترا عن اقليم واي – هاي – واي . الا ان محاولة إعادة التنظيم هذه قد اعاقها التدخل الياباني من اجل احتلال الصين قطعة وراء قطعة .

١ – مصير الكومنتانغ

حكومة تشانغ كاي ـ شك منذ السنة ١٩٣٧

الا ان وحدة المقاومة الصينية ضد الياباني قد تحققت مرة اخرى في السنة ١٩٣٦ . فان الشيوعيين – بالرغم من الحرب التي شنها حكم الكومنتانغ عليهم طيلة اكثر من عشر سنوات – قد وقفوا الى جانب تشانغ كاي – شك حين توقيفه في « سيان » لانهم اعتبروه خير من يتولى مقاومة الغازي . ووافق تشانغ على الجبهة الموحدة التي عرضوها عليه ، واخذ على نفسه اعادة تنظيم الجيش الذي سوف تنضم اليه القوات الشيوعية ، والوقوف بعزم في وجه اليابان . فاعتمد الجيش فن الحرب الشيوعي : التخلي عن بعض الاراضي بغية كسب الوقت . واستمر الصراع بالرغم من استسلام مونيخ الذي قضى على الامل بتدخل اوروبا ، وبالرغم من الهزائم . فانتقلت الحكومة الى تشونغ – كنغ بعد انتقالها الى هانكيو . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اليابان ، التي استمالت اليها رجال الاعمال وعدداً كبيراً من الوطنيين المعادين للبيض في الدرجة الاولى ، والتي الفت حكومة صينية صديقة في نانكين ، قد اعتبرت ، بين السنة ١٩٤١ والسنة ١٩٤٣ ، ان الولايات المتحدة هي عدوها الاول . واكتفت بالنقاط التي احتلتها ، ولم تقم ، ضد مقاومة بدت لها غير منظمة ، سوى بعمليات معدة لإشاعة الذعر : قصف جوي ، وغارات سريعة على ارض العدو تستهدف القتل والنهب .

ربما اسهم خمود الحرب اليابانية هذا في التبديل الذي طرأ على سياسة حكومة الكومنتانغ . فان هذه الحكومة التي اثبتت بين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٧ «انها خير حكومة عصرية وأنافذة عرفتها الصين » ، قد ارتدت طابعاً آخر . لقد كانت في نانكين تحت تأثير التجار ورجال الاعمال في المرافىء ، المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بكبار الملاكين العقاريين . فحافظت من ثم على النظام الاجتماعي القديم في الارياف دون ادخال اي تغيير عليه ، ولكنها حققت بعض الاصلاحات : نشر قانون جزائي ومدني جديد ، توحيد النقد ، اعادة تنظيم اعمال المصارف . وقد بذل مجهود كبير لاقامة حكومة عصرية موحدة . اجل لقد تحقق التجديد العصري لمصلحة الطبقة الوطنية العليا ، وانما اصبح هناك تجديد عصري . اما في تشونغ – كنغ ، اي في قلب احدى اكثر الولايات تخلفاً في البلاد ، فكان الجو مختلفاً . فان الحكومة هنا كانت بعيدة عن العناصر القوية التي من شأنها الضغط عليها : الجماهير الشعبية والطلاب . فليست السيطرة لنفوذ صيارفة شنغاي بعد اليوم، بل لملاك العقاري المحافظ الذي «يفسر شعار الحرب مقاومة واعادة بناء، بأنه مقاومة للاصلاحات الاجتماعية وتدعيم لمركزه» (فيربانك). اما عناصر الاصلاح فقد شلت نشاطاتها، ولا سيما ان اكثرها نشاطاً كان على خط القتال. واقصي الاحرار والشيوعيون عن الادارة، وعطلت صحف المعارضة ، وراقبت قوى الامن عن كثب المثقفين والاحرار الذين هاجروا باعداد كبرى الى هونغ – كونغ وسنغافوره او التحقوا بالجاليات الصينية في جنوبي شرقي آسيا . وقطعت

العلائق مع الشيوعيين ، ولم يُطوَ ذكر نجاحاتهم في الحرب ضـــد اليابان فحسب ، بل نظّم « حصار طبي » حول جيوشهم – الثامن والرابع – التي لم تستلم بعد ذلك معدات صحية ومواد صيدلية . وزال بصورة خاصة طابع القوة والعنف عن الحرب ضد اليابان. فلم يوضع اي مخطط لتعبئة طاقات البلاد ، ونقلت المصانع الى الداخل دون مخطط شامل ودون تنظيم عـام ، ولم تفرض رقابة على القطع والمؤسسات المالية ، فلم يلبث التضخم المالي ان ظهر بمظهر الكارثـة ، واطلق العنان للمضاربة في المواد النادرة غير المحددة .

ورافق الفساد التهـاون والتقصير . وتسبب التبذير وسوء الادارة في موت ملايين البشر في الجيوش المفتقرة الى المؤن والملابس والعتـاد ، وفي السكان المدنيين الذين فتكت مجاعات السنة ١٩٤٣ بثلاثة ملايين منهم في هونان وكوانتونغ وشي – كيانغ . وزادت في الطين بـلة سرقة اموال الخزينة ، والمتاجرات التي استفاد منها القـادة العسكريون والموظفون والوزراء – وفي طليعتهم صهر القائد العام بالذات ، ت . ف . سونغ ، وزير المالية ، ثم وزير الشؤون الخارجية ورئيس مجلس الوزراء . فابتيعت العقارات المبنية في القطاعات الممنوحة للاجانب ، والاراضي و « القيم المضمونة » كالمواد الصيدلية ، والآلات ، والاقمشة ، ولم يبلـغ الجيش شيء من « المصنوعات المرسلة اليه (بموجب قانون « الاعارة والتأجير ») . فكل هذه المصنوعات بيعت في طريقها الى الجيش بواسطة الوزراء وحكام الولايات او حتى الضباط انفسهم » . وقد ادانت الشهادات الاميركية والبريطانية نظام الحكم الذي شبهه الجنرال « ستيلوَل » بالنازية : «حكومة مماثلة .. ولصوصية مماثلة .. » ومال قادة الجيش طبعـاً الى الاحتفاظ بالاعتدة الحربية ... « يعدون بشن الهجوم ، ثم يتراجعون ؛ .. يصدرون الاوامر ، ثم يوعزون الى المرؤوسين بعدم تنفيذها » . « يدفع قادة الجيش مرتبات الجيوش كما يطيب لهم الدفـع .. ولا يُجنّد سوى المساكين المفتقرين الى المال او الى حماية النافذين » .

وفي الحقل العسكري شوهد الارتجال نفسه والفوضى نفسها . فالجيوش ضعيفة لأن الحكومة لا تريد تسليح الفلاحين خوفاً من الشيوعية ، والقيادات تسند الى العناصر المعروفة بميولهـا المحافظة ؛ وحدث ما هو ادهى من ذلك كله حين تجددت الحرب الاهلية في السنة ١٩٣٧ ؛ فمنذ السنة ١٩٤١ استبقى تشانغ ، بغية محاربة الشيوعيين ، العتـاد الحربي الحديث الذي شحنه اليه الحلفاء . وقام ما يشبه هدنة ضمنية مع اليابانيين وجرت اتصالات غير رسمية بين ممثلي تشانـغ وممثلي وانغ تشنغ واي ، رئيس الحكومة الموالية لليابان في نانكين ، وتوقفت محطتا الاذاعة عن التهاجم . ولم يواصل الحرب ضد اليابانيين ، بالاضافة الى الشيوعيين ، سوى الطيارين الاميركيين الذين ينطلقون من القواعد الصينية لالقاء القنابل على اليابان ، وهذا مـا حمل اليابانيين في السنة ١٩٤٤ على شن هجوم ادى الى الاستيلاء على هذه المطـارات ، وعلى التقدم في شي – كيانغ ، وهونان الغنية ، فتشتتت الجيوش مرة اخرى ، وكان الانحـدار العسكري تاماً . « فلم يبق من الصين الحكومية ، في اوائل السنة ١٩٤٥ ، سوى دولة اقطاعية صغرى » .

وضع الحزب الشيوعي بين ١٩٢٨ و ١٩٣٥

محق الحزب الشيوعي بعد مجازر كانتون وشنغهاي وهانكيو وحملات تشانغ في السنتين ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ، فانصرف الى اعادة تنظيم صفوفه ببطء تحت اشراف ماو – تسي – تونغ و « شوته » في المناطق التي احتفظ فيها ببعض الجماعات المسلحة عند حدود هونان وكيانغ – سي والى الجنوب من هانكيو. وفي اواخر السنة ١٩٢٩ ضم حوالي ٦٢ ٠٠٠ جندي زود ٤٠ ٠٠٠ منهم بأسلحة نارية . فأقصي جباة الضرائب وكبار الملاكين عن الاقاليم التي كان يحتلها الشيوعيون ووزعت الارض على الفلاحين . فوجه تشان كاي – شك ضد جيش الحزب الشيوعي سلسلة من « حملات الابادة » التي تخللتها الهزائم والانتصارات غير الحاسمة . اما الحملة السادسة التي ضمت ٤٠٠ ٠٠٠ جندي و ٤٠٠ طائرة ، والتي اعدتها بعثة الجنرال فالكنهوزن الالمانية ، فقد حققت في السنة ١٩٣٣ النتائج الهامة الاولى : في تشرين الاول ١٩٣٤ قررت الجيوش الشيوعية الجلاء عن كيانغ – سي والانسحاب غرباً الى « سو تشوان » . فبدأت حينذاك « المسيرة الطويلة » ، التي تعتبر اغرب احداث هذه الحرب : طيلة سنة كاملة ، انسحب ١٣٠ ٠٠٠ رجل وامرأة وولد سيراً على الاقدام ، بمعدل ٤٠ كيلومترا في اليوم الواحد ، معرضين كل ساعة لغارات الطائرات ، مكثرين من المسيرات الليلية بغية النجاة من هذه الهجمات ، ومن المناورات الالهائية بغية التمكن من عبور الانهار ، تاركين وراءهم العتاد والمرضى والجرحى وضحايا البرد والجوع ، مقاتلين في سبيل اجتياز الخطوط المحصنة ، قاطعين سلاسل جبال يبلغ ارتفاعها ٥٠٠٠ متر (ناهسويه سان) . وفي ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٥ اخيراً ، استقر الناجون الـ ٢٠ ٠٠٠ في شمالي شنسي حيث كانوا في مأمن من حصار كامل بسبب وجود الصحراء من وراءهم ، وحيث توجب عليهم تجديد كل شيء (الشكل ٢٧) .

« الديموقراطية الجديدة »

هنا ، في ينان ، وضع ماو تعاليم « ديموقراطية الصين الجديدة » التي نشرها في السنة ١٩٤٠ . وقد قادته قوة العنصر القروي الصيني الى بناء الحركة الشيوعية على اساس قروي لا عمالي اسوة بالاحزاب الشيوعية الاوروبية. فسوف تكون المرحلة الاولى للثورة الشيوعية « الديموقراطية الجديدة » التي ستحول المجتمع القديم الاقطاعي الطابع ، بمساعدة الاتحاد السوفياتي ، الى مجتمع ديموقراطي مستقل . وسيحكم هذه الدولة تحالف عدة طبقات ثورية ، لأن البورجوازية الصينية ، على غرار البورجوازية الفرنسية في السنة ١٧٨٩ – كانت ثورية جزئياً . وخلال فترة الانتقال هذه ، ستخضع الصين لنظام لن يكون لا بورجوازياً فحسب ، ولا بروليتارياً فحسب ، بل حكماً ديموقراطيا مركزيا مبنيا على انتخابات (يحق للجميع الاشتراك فيها) يختار بموجبها اعضاء سلسلة جمعيات شعبية ابتداء من جمعيات القرى حتى المؤتمر الوطني . وعملا بمقررات الكومنتانغ المتخذة في السنة ١٩٢٤ ، يتوجب على الدولة ، منذ هذه المرحلة الاولى ، ان تضع يدها على النشاطات الاحتكارية : المصارف الكبرى ، الصناعات الهامة ، وسائل النقل. وبغية

ستدراك محاولات الانتقام التي قد يقوم بها الرأسماليون وكبار الملاكين العقاريين، سوف تصادر املاك هؤلاء وتوزع على الفلاحين الذين يحرثونها . وقد اراد ماو ابداً ان يتصرف تصرف وريث مبادىء « سن » التي تخلى عنها نظام الكومنتانغ، ولم تكن فكرته من ثم مجرد انعكاس للفكرة السوفياتية ، بل اخذت بعين الاعتبار التقاليد الصينية ونظام المجتمع الصيني الخاص والظروف السياسية الراهنة .

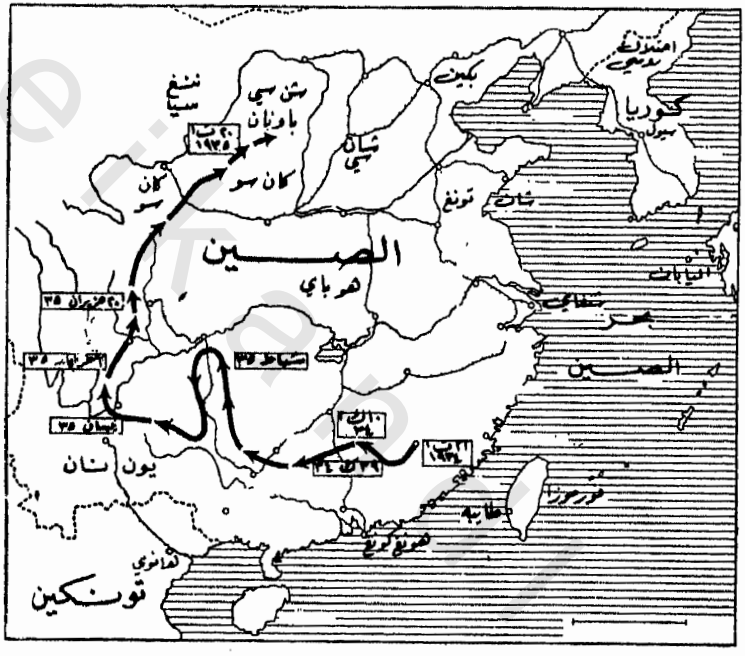

الشكل ٢٧ ـ مسيرة ماوتسي ـ تونغ الطويلة (٢١ تشرين الاول ١٩٣٤ ـ ٢٠ تشرين الأول ١٩٣٥) .

في حرب الصينيين ضد اليابان ، اعتمد الشيوعيون فن حرب العصابات الخاص بهم ، واقاموا في الوقت نفسه حكومات ديموقراطية . ونُظّم الجيش (الجيش الثامن في منطقة شنسي و « الجيش الرابع الجديد » في منطقة يانغ ـ تسي الاسفل) تنظيماً ديموقراطياً ؛ فقبل كل معركة ، يُطلع الجنود على الوضع وهدف المناورة ، وبعد كل معركة يجري التعليق على العمليات العسكرية امامهم . وقد انشئت ، بالاضافة الى الجيش النظامي ، « فرق شعبية غير نظامية » ، بلغ عدد المنخرطين فيها زهاء المليونين ، حاربت بأزياء ريفية وبقذائف يدوية من صنع افرادها انفسهم . وكان الانضباط مثالياً ؛ فللمرة الاولى يحتشد جيش صيني من غير سفلة السكان ،

ويتألف من جنود يساعدون الفلاحين الذين هم منهم ويعيشون فيما بينهم ، ويدفعون لهم ثمن ما يأخذونه منهم ، ولا يعتدون على ممتلكاتهم ولا يعاملونهم بفظاظة . فكانت النتيجة ان الجماهير الشعبية قد تأثرت للمرة الاولى بالدعاوة السياسية ، بعد ان كانت تقف في هذا الحقل موقفاً سلبياً تقليدياً .

وكانت النتيجة كذلك ان الوضع في الارياف اصبح اشد صعوبة على الفلاحين يوماً بعد يوم . ولم ينجم ذلك عن « ويلات الحرب » التي كانوا هم اولى ضحاياها : عنف واستلاب ، وتدمير وتقتيل فحسب ، بل عن التضخم المالي المفرط الذي استتبع انهيار النقد . فكل من توفر له المال وبحث عن « قيم حقيقية » اخذ يشتري الاراضي ، حين اضطر الملاك الصغير المدين الى البيع ؛ وارتفع من ثم ثمن الارض ، فقفز معدل سعر ٧٫٥ آر في المرزات من ٤٥ دولاراً صينياً في السنة ١٩٣٧ الى ٢٥٠٠ في السنة ١٩٤١ ؛ وهكذا نشأت طبقة حديدة من كبار الملاكين العقاريين المضاربين الذين لا يكترثون حتى بزراعة الارض . وحذا حذوهم العديد من الاسياد الاقطاعيين ، بحيث تبسط النظام الاجتماعي في الارياف الصينية وبرز التضاد بين من يملكون الارض ومن يزرعونها دون ان يملكوها .

تخلت حكومة ينان مؤقتاً عن برنامج مصادرة الاراضي وعن الصراع الطبقي رغبة منها في ان تسهم الطبقات صاحبة الامتيازات في النضال الوطني. واكتفت بتخفيض قيمة ضمان الارض وفائدة الديون (١٠ ٪ كحد اقصى) ، وجعلت عقد الضمان إلزامياً ، وحدّدت الضريبة بحيث لا يتجاوز معدلها ١٥ ٪ من الريع . واستغنت عن المجالس بتنظيم انتخابات اكتفت فيها بثلث المقاعد . وشجعت قيام التعاونيات التي يعمل فيها الجنود والفلاحون معاً ، رغبة منها في ان تسد كل منطقة حاجتها من المواد الغذائية ، ومن القطن اذا امكن ذلك . فقامت وحدة مطلقة بين الجيش والسكان الفلاحين . وأدى التعاون بين القرى المتجاورة في مقاومة غارات اليابانيين وفي الاعمال الزراعية الى تنمية روح التضامن وتولد وعي قومي تعزز يوماً بعد يوم . فكانت سياسة الحكومة ، بصورة عامة ، سياسة حريصة على المصالح الشعبية ، وانسانية حتى حيال الاسرى اليابانيين الذين يخلى سبيلهم او يهذبون تهذيباً جديداً على ايدي « عصبة تحرير الشعب الياباني » ، فاستهوت احراراً كثيرين من اعضاء الحزب الشيوعي الصيني . ولم يحتذب التنظيم الشيوعي بفعاليته ونزاهته ونشاطه في محاربة العدو الياباني طبقة الفلاحين فحسب ، بل الطلاب ايضاً الذين تدفقوا كالسيل على جامعة ينان المعادية لليابان وانضموا الى الحزب الشيوعي ، والاحرار الذين ارغمهم نظام تشونغ – كنغ البوليسي على الفرار الى ما وراء البحار ايضاً . وقد ألف هؤلاء في هونغ – كونغ، في السنة ١٩٤١ ، « اتحاد الاحزاب الديموقراطية » الذي سيصبح « عصبة الصين الديموقراطية » في السنة ١٩٤٥ والذي تقرب من الحزب الشيوعي الصيني .

يتضح مما تقدم التضاد الكبير بين هذه « الجمهورية السبارتية » التي تحارب اليابانيين بعزم وبين حكومة تشونغ – كنغ المتميزة بضعفها وفسادها وجمودها .

الحرب الاهليـــة (١٩٤٥-١٩٤٩)

ان النزاع بين الحكومتين ، الذي نشب قبل نهاية الحرب بزمن بعيد ، قد شمل البلاد بأجمعها منذ توقيع الهدنة . وقـــد توخت كل منهما احتلال ما امكن من الاراضي ومن النقاط الستراتيجية . فتمكن الشيوعيون ، بفضل سيطرتهم على الصين الشمالية ، احتلال أهم منطقـة صناعية ، هي منشوريا غير البعيدة عنهم ، في ربيع السنة ١٩٤٦ . وتلقت حكومة تشونغ ـ كنغ المساعدة العسكرية والاقتصادية من الاميركيين الذين نقلت طائراتهم واسطولهم ثلاثة جيوش وطنيـة الى الشمال والشرق ، ومساعدة القادة والحكام والموظفين الذين كانوا قـد تعاونوا مع اليابانيين وحاربوا الشيوعيين تحت امرتهم . ولكن الجيوش الشيوعية التي لفتت الانظار بحسن قيادتها وتدريبها ، وتسلحت بعتاد الجيش الياباني وعتاد الجيوش الوطنية الذي استولت عليـــه ، اصبحت الآن قادرة على التخلي عن حرب العصابات والشروع بعمليات كبرى حتى ضد جيوش تفوقها عدداً وتسلحاً .

ساء وضع تشانغ اكثر فأكثر . فقد رفض القيام بالاصلاحات العميقة التي اشار عليه بهـا الاميركيون ، وتأثر اكثر فأكثر بنفوذ العناصر الرجعية . ثم تكاثرت الاعمال المغايرة للقانون ، وتعرض الاحرار لقمع بوليسي متزايد العنف . ولعل السياسة المنتهجة حيال الولايات المتحدة كانت ، قبل تفاقم الحكم الدكتاتوري والفوضى الاقتصادية والبؤس الناجم عن التضخم المالي ـ كان الدولار الاميركي يعادل ٢٠ دولاراً صينياً في السنة ١٩٤١ ، فبات يعادل ١٢ مليوناً في السنة ١٩٤٨ ـ العامل الحاسم في انفراد القائد العام . فبموجب معاهدة « الصداقـة والتجارة والملاحة » الموقعة في ٩ كانون الاول ١٩٤٦ ، استفادت الولايات المتحـــدة من حق التوقف لجيوشها ، وقواعد بحرية وجوية ، وحق جنودهـــا وموظفيها بالتصرف وكأنهم في بلادهم ، والمساواة مع الصينيين لتجارها وصناعييها ، وحق الاشراف على تعريفة الاسعار وتنظيم الجارك ، وامتيازات هامة جداً كشركة الطاقات الكهربائية في شنغاي ، والسكة الحديدية بين كانتون وهانكيو ، ومنـــاجم الفحم الحجري ، ومصانع السكر والاسمدة ... وعين مستشارون اميركيون في الوزارات المختلفة . لا بل اعطيت اللجنة الصينية الاميركية المختلطة لادارة صندوق التجهيز واعادة البناء ، في السنة ١٩٤٨ ، حق رقابة الصناعة والمناجم والمواصلات . فكان ذلك عودة النظام نصف الاستعماري الذي توحدت في وجهه الامة . ولم تعد الحرب ضد الوطنيين من ثم حرباً اهلية ، بل حرب تحرر وطني ، على غرار الحرب ضد الحكومات الموالية لليابانيين منذ السنة ١٩٣٩ .

ردّت الانتصارات الشيوعية الوطنيين الى الوراء : حملة سريعة ، « تجلية فريدة من نوعها في التاريخ العسكري العالمي » ، بدأت بسقوط « موكدن » (٨ تشرين الثاني ١٩٤٨) وانتهت بسقوط كانتون في ١٥ تشرين الاول ١٩٤٩ ، اي بمعـــدل ١٠ كلم في اليوم ، تستحق بعض معاركها ، « التي تعتبر نماذج حقيقية للستراتيجية والفن الحربي ... ان تدرس بعنـاية من قبل

ضباط الدول الغربية » (الجنرال شاسين) . انهـــارت مقاومة جيوش تشانغ في منشوريا ، فهرب الكثيرون من الجندية ، والتحقت فرق كاملة مع اسلحتها بالجيش الشيوعي الذي استولى على كميات كبرى من الذخائر والاعتدة الحربية وعلى مصانع كثيرة للسفن ، واستسلم العديـد من الحكام الوطنيين ، كحـاكم منطقة تيانتسين – بكين التي انضم ٢٥ فرقة منهـا الى الجيش الشعبي . ففي اواخر نيسان لم يعد هناك مقاومة وطنيـــة منسقة ، وفي تشرين الاول اعلنت الجمهورية الشعبية الصينية .

٢ – الصين الجديدة

النظام الاقتصادي الجديد

في هذه البلاد التي يبلغ سكانها (تقديرات السنة ١٩٥٨) ٦٥٦ مليون نسمة ، اي ربـــع سكان الكرة الارضية ، بينما لم يبلغوا في الارجح سوى ٤٧٥ مليوناً في السنة ١٩٣١ ، يعيش ٥٠٠ مليون (٧٧ ٪) من الزراعة ، ولا يتجاوز ٤١ ٪ منهم سن الثامنة عشرة . فيغلب من ثم طابع الشباب على السكان الذين يتزايدون تزايداً عظيماً (١٥ مليوناً في السنة). اما مستوى المعيشة فمتدن جداً . وبحسب مبادىء « الديموقراطية الجديدة » ، اعتمدت حكومة مـــاو ، حتى السنة ١٩٤٩ ، برنامجاً لم يكن شيوعياً بكليته في المناطق الواقعة تحت سلطته ؛ فـكان نظام الحكم انتقالياً : تحالف بين صغار الفلاحين والمثقفين والعمال وصغار الملاكين والبورجوازية الوطنية (التي لم تتعاون مـــع الكومنتانغ واليابانيين) ، وانتخابات بالاقتراع العـــام لمجالس البلديات والاقضية والاقاليم والمناطق ، واشتراك كافة الاحزاب والطبقات في الحكم ، واصلاح زراعي وتأميم النشاطات الرئيسية ، مع الاحتفاظ بقطاع حر كبير ، يُبقى فيـــه على كل مشروع لا يرتدي طابعاً احتكارياً . فهو في الاصل نظام اقتصاد مختلط يعمل فيه ، في آن واحد ، قطاع حر وقطاع اشتراكي التنظيم ، وقام فيه قطاع ثالث ، هو قطاع التعاونيات .

في المناطق المحررة تحققت الاصلاحات تدريجياً ؛ فقد جرت الانتخابات ، وعمل الحزب الشيوعي الصيني بفطنة : بالمثل والايحاء و « التفسير » . وهكذا فان الاصلاح الزراعي قـــد جرب في البدء على نطاق ضيق في بعض القرى ولم يشمل المناطق كلها الا بعد نجـاح التجربة . وقد اتاح النقد الذاتي ورقابة الصحافة اصلاح الاخطاء وتجنب الخرق . وعين مسؤولون لنشر التعليم في ادنى درجاته بكافة الوسائل ، وقد طلب احياناً الى المرسلين الاوروبيين تعليم الفلاحين الكتابة والقراءة والحساب . وفرض الشيوعيون انفسهم بالمثل اولاً : بساطة الملبس ، والغذاء ، شرف الحياة الخاصة ، التأثير ، النزاهة ، قمع التجاوزات . « اجمع الاجانب المقيمون في الصين على اطراء سلوك الشيوعيين المثالي ... واثرت في نفسهم بساطة الموظفين والجنود ونزاهتهم ... لقد زالت السرقات والمحسوبيات والاقتسارات التي رافقت ممارسة الادارة والقضاء منذ قرون طويلة » (بريو) .

الاصلاح الزراعي

ان اول اصلاح اساسي اجري في هـــذه البلاد التي تعتبر ، بفضل سكانها الريفيين ، الدولة الزراعية الاولى في العالم ، هو الاصلاح الزراعي الذي تناول مساحة توازي مساحة فرنسا مرة ونصف المرة . وقد افضى الى « اعظم عملية توزيـع زراعي في التاريخ » .

لم تستهدف التدابير المتخذة ابان الحرب سوى زيادة الانتاج وتحسين وضع الفلاحين دون ادخال اي تغيير على نظام الارض القانوني . ومنذ السنة ١٩٤٦ صودرت امـــلاك الاسياد والاملاك الفائضة عن حاجـة الرياء الفلاحين ووزعت على الفلاحين ، وفي السنة ١٩٤٧ ، عمل بقانون زراعي في كافة المناطق التي يحتلها الشيوعيون . وبعد قيـــام الجمهورية الشعبية ، عمل بقانون ٢٨ حزيران ١٩٥٠ الذي اعطى مزيداً من الحريات لان الوضع الاقتصادي كان حرجاً. وقد ادت الحرب الاهلية ، وقنابل المدفعية ، والجماعات ، واعمال صيانة السدود الى تخفيض الانتاج تخفيضاً اثار القلق والذعر . وكان لزيادة الدخول القروية اهمية اولية اذ انها الشرط الاساسي لتحقيق التصنيـع : فان قدرة الفلاحين المتزايدة على الشراء سوف تفتح الاسواق امام الصناعة ، كما ان ادخاراتهم ، التي يسرها الغاء الكراءات المرتفعة ، سوف توظف اخيراً في الصناعة . وكذلك سوف يصدر فائض الانتاج الزراعي بغية الحصول على النقد النادر الذي يتيح شراء المعدات التجهيزية . فالواجب يقضي من ثم بحماية اقتصاد « الفـــلاح الثري » ، الذي ينتج للاسواق التجارية اكثر من سواه . وانطلاقاً من هـذا المبدأ ، لم تصادر منذئذ سوى ممتلكات الملاكين العقاريين في الارياف ، اي ممتلكات اولئك الذين يعيشون من عمل الاجـــراء او من فوائد كراءاتهم ، واراضي الجماعات الدينية والاوقاف التقوية التي تحملت الحكومة الاعباء الاجتماعية المطلوبة منها . فاحتفظ الفلاحون الاثرياء (الذين يحققون ٢٥ ٪ من دخولهم من « الاستثمار ») بالاراضي التي يزرعونها ، ولم يفقدوا سوى تلـك التي يؤجرونها . وبقيت الاحراج والبحيرات ومغارس الشاي الكبرى ، والمشاتل ، والمزارع النموذجية ، ملـكا للدولة . فكانت هـــذه التدابير مرحـــلة نحو النظام الشيوعي ، يجب ان تدوم طالما لا تستخدم الآلات في الزراعة استخداماً كافياً لاعتماد طرائق الاستثمار الجديدة على نطاق واسع . اما المستفيدون من الاصلاح فكانوا الفلاحين الفقراء ، والاجراء ، والفلاحين المتوسطين احياناً ، ولكن التوزيـع لم يكن متساوياً ، اذ ان مصالح الانتاج قد روعيت مراعاة كبرى . فان نصيب من يملـــك المواشي والادوات ويحسن الزراعة كان اكبر من نصيب سواه .

التأميات

ان التصنيـع ، شأنه في كافة البلدان المتخلفة ، هو شرط الاستقلال وتحســـين مستوى المعيشة ، وهو حاجة اشد الحاحاً في بلاد مرتكزها الزراعة بفعل تزايد سكانها تزايداً مطرد السرعة . لقد أدى الحرص على تنمية الانتاج تنمية سريعة ، ومراعاة جانب « الرأسماليين الوطنيين » ، والافتقار الى مديري الاعمال والفنيين ، الى قيـــام اقتصاد مختلط واعتماد سياسة مصادرة وسائل الانتاج بصورة بطيئة وتدريجية ، وابقي على رأسمالية

خاصة معينة وغض الطرف عن « كسب عادل » . ولم تؤمم سوى المصارف والمشاريع الرئيسية التي كان معظمها ملك يمين رجال حكم الكومنتانغ ـ الم تشرف العائلات الاربع الكبرى، تشانغ، وكونغ ، وسونغ ، وشن ، على ٥٠ بالمائة من الصناعـــة النسجية ، و ٦٥ بالمائة من الكهرباء ، و ٣٥ بالمائة من استخراج الفحم الحجري والرصاص ؟ ولم يمثل القطـاع المؤمم في السنة ١٩٥٢ ، سوى ٥١ بالمائة من مجموع الانتـــاج الصناعي ، وفي النصف الاول من السنة ١٩٥٥ ، سوى ٦٢,٣ بالمائة . فما زال هناك من ثم قطاع خاص في الصناعات الغذائيـة والنسجية ـ ١٣٠ ٠٠٠ مشروع تقريباً ـ مثل ، في السنة ١٩٥٢ ، ٤١ بالمائة من الانتاج ، وفي النصف الاول من السنة ١٩٥٥ ، ٢١,٧ بالمائة . وما زال هناك اخيراً ، بالاضافة الى قطاع الصناعة اليدوية ، الذي ابقي عليه استدراكاً لكل بطالة ، والتعاونيات الريفية والقروية ، قطاع مشترك يسهم فيه الرأسمال الخاص والدولة ، بشكل كراء ابنية وثروات وطنيـــة ، كالمناجم والملاحات التي يستثمرها الملتزمون من بين الافراد بصورة عامة . أما التجارة ، فقد بلغ نصيب اجهزة الدولة والاجهزة التعاونية منها ٨٩ بالمائة بالنسبة لمجموع تجارة الجملة في السنة ١٩٥٥ ، وكانت التجارة الخارجية وقفاً على اثنتي عشرة شركة رسمية تشرف على الواردات والصادرات بواسطة الاجازات .

القطاع التعاوني

نما القطاع التعاوني نمواً كبيراً في الصناعة الصغرى والصناعة اليدوية ، وفي الزراعة ايضاً حيث يتوجب على التعاونيـــة ان تؤمن ، دون صعوبات ، انتقـــال الملكية الخاصة الى الملكيـــة الجماعيـــة . امـا الصيغ المعتمدة فكانت اكثر مرونة منها في ديموقراطيات اوروبا الشرقية : تتألف اولا فرق مساعدة متبادلة موسمية للاعمال المشتركة في مواعيد الحصاد والزرع ، ثم تصبح هـذه الفرق دائمة وتتحول الى تعاونيات انتاج . ولكنها « نصف اشتراكية » لان ايراد الارض عرف البقاء والدخل توزع بين كراء الارض المستثمرة والعمل . فهي تختلف عن المزارع التعاونية بهذا الفارق اولاً، وبأبعادها الصغرى ثانياً. فقد شملت التعاونيات الزراعية في اول عهدها ٦٠٠ هكتار من الارض الزراعية، اما هنا فلا تضم التعاونية سوى بعض العائلات ـ قرابة العشرين ـ وقدراً مماثلاً من الهكتارات، وتتيح من ثم اعتماد تقسيم العمل وتطبيق التقنيات العصرية تطبيقاً افضل، والاستفادة من ملايين الهكتارات التي تمثلها الطرائد الضيقة الفاصلة بين قطع الارض الفردية ، وتنشيط اعمال الري ، والسدود ... ، و « تلاشي الفردية في مستوى العمـــل اليومي وفي اطار محدود » ، وتؤلف مدرسة يتعلم فيها الفلاحون العمل الجماعي . فكانت النتائج المحققة مشجعة جداً ، اذ ارتفعت نسبة العائلات القروية في التعاونيات الى ٩٠ بالمائة في السنة ١٩٥٥ . وتعتبر التعاونية اشتراكية وتصبح مزرعة تعاونية حقيقية حين يزول الايراد العقاري وتوزع الارباح الصافية بنسبة العمل المؤدى فقط . ففي اواخر السنة ١٩٥٥ ، كان هناك ٢٦٠ ٠٠٠ تعاونية من هـذا الطراز ضمت ٥٦ بالمائة من العائلات القروية . وفي منتصف السنة ١٩٥٦ لم يبق سوى ١٠ ملايين عائلة قروية من اصل ١٢٠ مليوناً ، خـــارج النظام الجماعي . ومن المفروض ، في المستقبـــل ، ان تنمو

التعاونيات وتتسع بحيث تصبح مساحتها موافقة للعمل الآلي والجرارات . ولكن هذه الأخيرة لن تخرج من المصانع باعداد كبرى الا في المرحلة الاخيرة من الخطة الثانية . وهكذا . فان التعاونية ، على نقيضها في الديموقراطيات الشعبية الاخري ، قد تقدمت الجرارات في هذه البلاد ، و « تقدم الاصلاح الاجتماعي الاصلاح التقني تقدماً كبيراً » (رنيه ديمون) . وقد ساعدت مزارع الدولة ، والمحطات الاختبارية ، ومراكز الابحاث الزراعية التي تعمم التقنيات العصرية ، وتأسيس مصرف الصين الزراعي (١٩٥٥) ، الذي وزع قروضاً لآجال قصيرة أو طويلة ، وتعاونيات الاقراض ، على تحسين الانتاج ورفع مستوى المعيشة . اضف الى ذلك الاعمال المائية : السدود التي تحمي من الفيضانات ، والتحريج الضروري لبلاد لا تبلغ مساحة احراجها سوى ٥ بالمائة من مساحة اراضيها ، واعمال الري ، واستصلاح ٣٠ مليون هكتار من الاراضي البائرة في الشمال الشرقي والشمال الغربي وجبال الجنوب الغربي .

تمارس الدولة رقابة تنسيقية على هذا الاقتصاد المركب المنطوي على اشكال نشاط مختلفة جداً . فمن حيث هي سيدة التجارة الخارجية ومالكة الصناعات الرئيسية ومصادر الطاقة ، تتوفر لديها وسائل عمل قوية تضاف اليها سياسة مالية تتيح لها التأثير بصورة فعالة على الاستهلاك والانتاج على السواء . وتستفيد اكثر الصناعات نفعاً من القروض وتخفيف الاعباء الجبائية وطلبيات الدولة . وتؤثر هذه الاخيرة بالتخطيط الطويل الأجل ايضاً . فان الخطة الخمسية الاولى قد استهدفت ، على غرارها في الديموقراطيات الشعبية الاخرى ، تحويل هذه البلاد الزراعية ، المتخلفة تقنياً ، الى بلاد صناعية ؛ وقد شددت من ثم على تنمية الصناعة الثقيلة والمواد الانتاجية : فحم حجري ، طاقة ، فولاذ ، آلات . وبالرغم من الحاجة الماسة الى الاختصاصيين على مختلف درجاتهم ، ومواجهة بعض الصعوبات (الحاجة الى الفحم الحجري بصورة خاصة) ، وقلة الاتاء والريع بسبب سوء الاحوال الجوية والفيضانات في السنة ١٩٥٦ ، فقد تخطيت الاهداف المرسومة لها . وان النجاحات المحققة في الصناعة ، ولا سيما الصناعة الفولاذية والكيميائية ، وسرعة نمو شبكة وسائل النقل (بفضل الجسر العظيم الذي بني فوق الـ « يانغ – تسي » في ووهان واتسع لخط حديدي وطريق واسعة) والشروع في بناء سد « سانمن » الكبير (على الـ « هوانغ هو ») الذي سوف يضع حداً لفيضانات النهر ويزود بالطاقة المراكز الصناعية الكبرى في المنطقة الوسطى ، لشاهد على هذا التطور الذي جعل من الصين منذ اليوم الدولة الصناعية الثانية في آسيا ، بعد اليابان . واخيرا وزعت الخطة الصناعات توزيعاً اكثر صوابية من ذاك الذي اقامها ، تحت التأثير الاجنبي ، على مقربة من السواحل . فقد شُرع جدّياً في اواخر السنوات الخمس بانشاء مراكز جديدة في جوار مصادر الطاقة والموارد المنجمية في الشمال والشمال الغربي والوسط : باوتوف ، ووهان ، شو – تشيو ، شونغ – ونغ ، لان – تشيو ، في مناطق شنسي ، ومنشوريا وشنيانغ ، و « انشان » بصورة خاصة .

ظروف الحياة الجديدة

أصبحت الصين بلاداً تكاثر فيها الاملاك القروية الصغيرة والمتوسطة . فبينما كان ١٠ ٪ من السكان يملكون من قبل ٧٠ — ٨٠ ٪ من الارض ، ارتفعت نسبة الملاكين اليوم الى ٨٠ ٪ من السكان في الشمال الشرقي ، و ٧٠ ٪ في الشمال . وقد استفاد ٧٠ مليون عائلة قروية من تقسيم ١١٠ ملايين هكتار (بمعدل ٣/٤ هكتار للعائلة الواحدة) . وقد ادى زوال الكراء والمرابأة ، وتخفيف عبء الضرائب الى زيادة قدرة الفلاحين الشرائية بنسبة ٥٠ ٪ . ولكن كثافة سكان الارياف مرتفعة جداً ، ولا مناص من نقل جزء من هؤلاء السكان الى قطاعات نشاط أخرى ، بعد اخذ استثمار الاراضي الجديدة بعين الاعتبار . من جهة ثانية استتبع تقدم التصنيع منذئذ تأخر الصناعة اليدوية ، وخفضت انطلاقة تعاونيات الاستهلاك ، اكثر فأكثر ، عدد صغار تجار التفصيل . فتوجه فائض السكان هذا نحو الصناعة والمدن . وارتفع سكان المدن بنسبة ٤٠ ٪ بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٣ ، ولكن عددهم لم يبلغ آنذاك سوى ١٤,٢ ٪ من مجموع السكان . لقد تقدمت المدن القديمة ، وبلغ عدد سكان بعض المراكز الصناعية ، شأن المدن السيبيرية ومدن الاورال ، ثلاثة اضعافه واربعة اضعافه خلال خمس سنوات ، اي بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٣ : قفز في « فو — شون » من ٢٢٠ ٠٠٠ الى ٦٩٣ ٠٠٠ ، وفي انشان من ١٢٠ ٠٠٠ الى ٦٢٠ ٠٠٠ . وفي السنة ١٩٥٦ ، احصي في الصناعة زهاء ٢٤ مليون اجير . وتدخلت النقابات في تنظيم العمل ، فوضع من ثم نظام ادارة مختلطة بفضل لجان المشاريع التي تعاونت مع المديرين على التنظيم ، وبفضل العقود الجماعية . وخفضت ساعات العمل من ١٤ او ١٦ الى ٨ او ١٠ ، ووضعت الجداول بالأجور بالاستناد الى اسعار السلع الضرورية (الذرة البيضاء في الصين الشمالية) . واخيراً اتاحت سياسة مالية حازمة التغلب على الازمة المالية التي خلقها حكم الكومنتانغ وتثبيت الاسعار . « بالنسبة الى الوضع في السنة ١٩٤٩ ، كان الاصلاح المالي نجاحاً كبيراً جداً » (ج. شاردونيه) .

بيد ان مستوى معيشة الفلاحين والعمال بقي متدنياً جداً ، والاجور قليلة الارتفاع ، وتقدم الانتاج الزراعي بالنسبة للسكان بطيئاً ومتواضعاً : اقل من ٢ ٪ في السنة . فنجم عن ذلك ان فلاحين كثيرين لم يجدوا لهم عملاً كافياً في الارياف نزحوا الى المدن المكتظة بالسكان . لقد ارتفع مستوى معيشة مجموع السكان بالنسبة للسنوات التي سبقت ١٩٤٩ : وقد تجلت البساطة بمماثلة اللباس القطني الازرق الذي يرتديه الرجال والنساء ، ولكن البطالة توقفت ، وارتدى كافة السكان ثياباً محتشمة ، وخلا المجتمع من ملايين المعوزين والمتسولين والبغايا . وفي الوقت الذي اعلنت فيه الحرب على البؤس ، بذلت الجهود لتطوير الاخلاق ، ولا سيما لتحرير المرأة — التي ربما كانت أكبر مستفيد من كافة التطورات التي شاهدناها في العالم كله — : مساواة تامة بين الزوجين ، وحدة زواج إلزامية ، انقلاب عظيم في العائلات بفضل ابطال العرف القاضي باخضاع الزوجة للحماة ، اعلان مساواة حقوق الجنسين في الدستور ، حق المرأة في التعليم الوسيط والعالي وفي تولي الوظائف ، رقابة النسل (منذ ١٩٥٥) . ولعل أكبر مجهود يلفت الانتباه تنمية

التعليم العام في كافة درجاته (٥٧ مليون تلميذ في المدارس الابتدائية ، اي ، منذ الآن ، ٧٠ بالمائة من عدد الاولاد البالغين سن الدخول الى المدرسة) ، مع انه ما زال ابعد من ان يستجيب لشغف المعرفة النادر المتجلي في كافة انحاء البلاد ؛ وقد اتخذت بالموازاة بعض التدابير لتحسين الحالة الصحية وتخفيض نسبة الوفيات : حملات تلقيح حالت منذ السنة ١٩٥٠ دون انتشار اوبئة الجدري والتيفوس والطاعون ، حملة ناجحة على القذارة ، والذباب ، والبعوض ، والجرذان .

وحدة الصين

تخلصت الصين الشعبية ، بفعل الحرب ، من المعاهدات غير المتساوية ، واصبحت سيّدة على اراضيها البرية - باستثناء اقليم كو - لون البريطاني المواجه لهونغ - كونغ ، واقليم ماكاو البرتغالي - فأزالت النفوذ الاجنبي في الحقل الاقتصادي بتأميم الصناعات ، وفي الحقل الثقافي والروحي بطرد المرسلين الاجانب . وانتهجت سياسة مماثلة لسياسة الاتحاد السوفياتي حيال الاقليات القومية والدينية ، ولا سيما الاقليات الاسلامية ، التركية اللهجات ، المستوطنة سن - كيانغ ، وكان - تشيو ، وجزءاً من يونان : اسهمت في الاصلاح الزراعي واعتمد العديد من البدو الرحل الحياة الحضرية ، وبيعت اصوافها من « المخازن الشعبية » بدلا من التجار السابقين ، وصدرت صحف ومجلات باللغات المغولية والويغورية والقازاخستانية والتيبتية ، ووزعت المدارس التعليم على كافة درجاته باللغات نفسها ؛ وانشئت اخيرا بعض المناطق المستقلة استقلالاً اداريا : منغوليا الداخلية ، سن-كيانغ (ويغور) ، التيبت . فليست الجمهورية الصينية من ثم دولة اتحادية ، وبرلمانها يتألف من جمعية واحدة .

من الصعوبات الكبرى التي اصطدم بها النظام نقصان الموظفين المسؤولين والفنيين والمثقفين اللازمين لادارة هذا المشروع التجديدي والتطويري الكبير . وهذا هو سبب الاهمية الكبرى التي أُعيرت تنمية التعليم في كافة درجاته ونشر المعارف التقنية والعلمية . وقد افضت الجهود المبذولة لتجديد اللغة ، في السنة ١٩٥٦ ، الى توحيد لغة الكلام ؛ واصبحت لهجة بكين (المندرينية) الواسعة الانتشار لغة التعليم في المدارس ، واستعملت في الاذاعات ، ومهّدت بعض الابحاث لتبسيط الكتابة بحيث ينخفض عدد الاحرف من ٤ - ٥ آلاف الى ٥٠٠ او ٦٠٠ حرف تقريباً ؛ ولحظ كذلك اعتماد الابجدية اللاتينية تدريجياً . فقد يُقضى بذلك على الامية خلال بضع سنوات .

توحد الكتلة الصينية ـ السوفياتية

بالرغم من خيبة الآمال التي عانقتها الحكومة الاميركية على حكومة تشانغ كاي ـ شك ، أصرت الولايات المتحدة ، بعد هزيمة محميّها النكراء ، على مساندته في جزيرة فورموزا حيث يقيه الاسطول الاميركي من كل هجوم ، وفي منظمة الامم المتحدة حيث احتفظ نظام الحكم الساقط بمركز دائم في مجلس الامن . وقد حال رفض الحكومة الشيوعية الاعتراف بشرعية

التعهدات التي التزم بها تشانغ ، والسياسة الرادعة ، والحرب الكورية وما رافقها من تدابير حظر تناولت عدة مئات من المواد « الستراتيجية » ، دون قيام علائق اقتصادية طبيعية بين الصين ودول العالم الاخرى . الا ان الولايات المتحدة لم تستطع ان تفرض على حلفائها ضرب حصار شامل ؛ فمنذ السنة ١٩٥٠ ، اعترف الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، ثم بريطانيا العظمى وبورما والهند وباكستان بالنظام الجديد ، وسوف تعترف به فرنسا في السنة ١٩٦٤ . ولكن هذا الحظر قد أعاق اعادة بناء الاقتصاد الصيني اعاقة كبرى ؛ فولت الصين وجهها شطر الاتحاد السوفياتي الذي ربطتها به معاهدة صداقة ومساعدة متبادلة لمدة ثلاثين سنة ، بغية الحصول منه على القروض ، وخصوصاً على معدات التجهيز والفنيين . وتعززت كذلك العلائق التجارية بالجمهوريات الشعبية الاخرى . فقد اضطرت الصين والكتلة السوفياتية الى انتاج التجهيزات الواجب شراؤها مبدئياً من الخارج . ونسقت العلائق التجارية بين الديموقراطيات الشعبية المختلفة بحيث امتصت العلائق التجارية بين دول الكتلة ٤/٥ مبادلاتها وهبطت نسبة اسهام هذه البلدان في التجارة الدولية الى ٢ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . الا ان العلائق بالدول الآسيوية والافريقية كانت آخذة في النمو : فقد نافست القطنيات الصينية القطنيات الهندية واليابانية منافسة كبرى حتى في الشرق الاوسط . كما ان ارتخاء شدة الحصار والمخالفات المتزايدة للوائح المواد المحظرة قد اتاحت زيادة الكميات المشتراة من السويد وسويسرا وبريطانيا العظمى والمانيا الاتحادية وفرنسا .

« الطريقة الصينية »

قبل ان يسلم المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي بتعدد الطرق المؤدية الى الاشتراكية ، وقبل ان يلفت القلق الذي اثارته القطيعة بين الحكومة الهنغارية والشعب الهنغاري انتباهه الى ان « الخلافات مع العدو ، اي مع الرأسمالية » ليست هي الخلافات الوحيدة التي قد تقوم في النظام الشيوعي ، شعر الحزب الشيوعي الصيني بامكان قيام « خلافات داخل الشعب ايضاً » تجدر معالجتها . وعلى نقيض الطريقة التسلطية التي اعتمدتها الحكومة السوفياتية – اقله حتى وفاة ستالين – ، اراد « المذهب الصيني » التغلب على هذه الخلافات بالاقناع والتفهم قبل الاقتسار . وقد سبق ورأينا في سياق هذا البحث ان الطرائق الجديدة المعتمدة منذ قبل انتصار السنة ١٩٤٩ قد وفقت بين مبادىء ماركس ولينين والظروف الخاصة بالمجتمع الصيني وطبقتها بمنتهى المرونة مجنبة البلاد ، التي عانت ما عانت خلال نصف قرن من الحروب الاهلية والحروب ضد الاجانب ، الثمن الغالي الذي دفعته روسيا من اجل تطويرها . ففي رأي ماو ، كما اكد ذلك في خطاب ألقاه في ١٧ شباط ١٩٥٧ ، ان الفائدة كل الفائدة في استمرار « تفتح المائة زهرة في آن واحد » و « تنافس المائة مدرسة » ، ما دامت المقاييس الاساسية الستة مقبولا بها : وحدة القوميات الصينية ، تطوير المجتمع اشتراكيا ، الدكتاتورية الشعبية الديموقراطية ، المركزية الديموقراطية ، قيادة الحزب الشيوعي ، التضامن الاشتراكي الدولي .

القفزة الكبرى الى الامام

الا ان فترة الحرية هذه لم تدم طويلاً ، وفي السنة ١٩٥٧ بدأت مرحلة جديدة جذرية من مراحل السير نحو الشيوعية باختيار لا مثيل له في تاريخ العالم . فان « حملة المائة زهرة » قد عقبتها حملة « تقويم » ضد « رجعية » و « اعتقادية » بعض المعارضين . وان العمل الحكومي الذي تميز ابداً حتى الآن باعتدال حقيقي وبمزيد من الفطنة ، قد انتقل فجأة الى التطرف : كان المقصود بلوغ الشيوعية وقطع المرحلة الانتقالية بمنتهى السرعة ، وذلك بتعبئة الجماهير ، اي بالاستفادة ، ما امكنت الاستفادة ، من هذا الرأسمال البشري الكبير الذي يؤلفه الـ ٦٠٠ مليون صيني . وقد توجب « السير على القدمين » اي تأمين خير تناسق بين الانماء الزراعي والانماء الصناعي . فما هو سبب هذا التبدل يا ترى ؟ لا شك في ان سرعة زيادة السكان ، الذين هبطت نسبة الوفيات بينهم ، منذ السنة ١٩٥٢ ، من ١٧ بالألف الى ١٢ بالألف ، قد استلزمت سرعة زيادة الانتاج ، ولكن هذه المقررات تصادف في الزمن بداية فتور العلائق الودية بالاتحاد السوفياتي . ففي هذه الفترة اخذ هذا الاخير يقلل من ارسال المعدات الى الصين ويزيد من ارسالها الى الهند ، ورفض الوفاء بوعد قطعه في السنة ١٩٥٥ بايقاف حليفته على سر القنبلة الذرية . ومنذئذ عدلت الصين عن الظهور بمظهر التلميذ المنقاد للسوفيات والمقتدي بهم ؛ وطاب لها التحدث عن طرافة حلولها ، بينما انتقد الاتحاد السوفياتي من جهته حركة التصنيع السريعة وانشاء الدوائر الريفية . وفي ربيع وصيف السنة ١٩٦٠ ادت حدة الخلاف الى نزوح ألوف المهندسين والفنيين السوفيات الذين استدعوا الى الاتحاد السوفياتي ، تاركين الاعمال المشروع فيها ومستصحبين التصاميم التي كانوا قد وضعوها . فهل اعتقدت الصين آنذاك بوجوب اعتمادها على نفسها فقط ، ورغبت في تقدم الاتحاد السوفياتي سرعة يا ترى ؟

ارتكزت « القفزة الكبرى الى الامام » – دونما نظر الى الانتاجية – الى استخدام الثروة الكبرى التي تزخر بها الصين الحالية في اعمال تؤول للمصلحة العامة : اعني بها طاقة اليد العاملة التي لا تستخدم استخداماً كافياً في الارياف . اجل ان الافتقار الى رؤوس الأموال وعدم توفر الفنيين يحولان دون تصنيع سريع الخطى ، وانما يمكن تعبئة ملايين العمال مع ادواتهم المألوفة ، كالجرفة ووعاء نقل الرمل... من اجل حفر الاقنية والاحواض ، وبناء السدود ، وشق الطرق ، وتنظيف الانهار والمستنقعات للحصول على السماد . وبناء على ذلك تمكن مليون فلاح ، في شتاء ١٩٥٧ – ١٩٥٨ ، من مضاعفة مساحة الاراضي المروية واتاحوا زيادة الانتاج زيادة كبرى . وفي سبيل استخدام موارد اليد العاملة هذه خير استخدام انشئت الدوائر الريفية الصغرى التي تضم زهاء ثلاثين تعاونية قروية (٢٠٠٠ عائلة تقريباً ، اي حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص) في تجمع لامركزي يتمتع بحرية مبادهة كبرى من اجل استخدام اليد العاملة والخامات جهد المستطاع ، وتحسين الانتاج ، وسد حاجاته الخاصة . فنظمت حياة جماعية وانشئت محلات لبيع المأكولات والمشروبات ، وحدائق وملاجيء نهارية للاطفال ، وحمامات عامة ، ومآو للعجزة ، وذلك

بغية تخليص المرأة من اعبائها المنزلية واستخدامها في الاعمال الآئلة الى الخير الجماعي. ثم امتدت الحركة بسرعة مدهشة الى المدن حيث انشئت « دوائر مدنية صغرى » كان الهدف منها جمع الاشخاص البطالين ، وتنظيم الاستهلاك بواسطة محلات بيع المأكوت والمشروبات ، ومحاربة الاسراف . الا ان المشروع ، الذي ارتجل ارتجالا كما يبدو ، قد انتهى ، بعد ثلاث سنوات ، الى فشل ذريع .

منذ السنة ١٩٦٠ بدأ التراجع التدريجي : نزعت من الدوائر الصلاحيات الواسعة التي اعطيتها في السنة ١٩٥٨ ، وحلّت محلها الشراذم (٧٠٠ ٠٠٠) ، وهي دونها عدداً الى حد بعيد ، ثم « فرق الانتاج » (٤ ٢٠٠ ٠٠٠) التي اصبحت الوحدات الانتاجية الحقيقية . الا ان الحياة الخاصة لم تخضع قط لنظام جماعي (كما يشهد بذلك « جلبير اتيان » و « رنيه ديمون ») ، وليست منامات الرجال ومنامات النساء في ابنية مشتركة كبرى ، وتناول ٥٣٠ مليون صيني وجبات طعامهم في محلات بيع المأكولات ، وتربية الاطفال بعيداً عن والديهم في الملاجىء النهارية ، سوى من نسج الخيال ، ولكن سرعة هذا التنظيم الجماعي تطلبت من الجميع جهداً مفرطاً لم يلبث ان لاشى الحماس . وهو من ثم فتور الجهد ما ادى الى الفشل ؛ ويضاف الى ذلك ان الاختبار قد أفسد ببلايا طبيعية تمادت ثلاث سنوات (جفاف وفيضانات تسببت في أزمة غذائية كبرى وأوجبت تقنيناً صارماً) ، والافتقار الى مسؤولين ذوي خبرة ، وعدم أهلية اولئك الذين سلموا زمام ادارة المشروع . وقد أدت كافة هذه العوامل الى ابراز مساوىء الجهاز الاداري وتشويش الانتاج .

في الحقل الصناعي ايضاً اتصفت حركة الانتاج بسرعة محمومة : استمر انشاء الوحدات الصناعية الكبرى ، واكثر في الوقت نفسه ، في المناطق الريفية ، من المشاريع الصغرى المتوسطة التي لا تستلزم عدداً كبيراً من المسؤولين والفنيين ، والتي تستخدم محلياً اليد العاملة المتوفرة وتخفف من عبء وسائل النقل : مصانع احذية واسمدة واسمنت ، وخصوصاً استثمار مناجم الحديد والفحم الحجري الكثيرة غير المستثمرة ، وجمع نفايات الحديد واحداث اكثر من ١٣٠٠٠ فرن يتراوح ارتفاعها بين مترين وثمانية امتار . تلك هي حملة « الفولاذ الشعبي » التي انتجت كثيراً من الحديد المصبوب والفولاذ ، المتدني النوعية في اغلب الاحيان ، اللذين كان ثمنهما تبذيراً كثيراً في المعدن والطاقة . الا ان ميزان الحساب لم يكن سلبيا : فغالباً ما استبدلت هذه المصاهر الريفية بمصاهر عصرية صغرى ايقظت صناعة الآلات الزراعية الريفية ، واوجدت صناعات تستخدم الخامات المحلية دون غيرها ، وتموّلها موارد الدائرة الاقليمية ، ويوفر العمل للفلاحين الكثيرين الذين لا عمل لهم . « لم يكن الفشل كلياً ، ولكن الفارق بين الاهداف والنتائج كان كبيراً » .

الميزان الاقتصادي والاجتماعي

اذن توجبت العودة الى الاعتدال واعادة ضبط الاقتصاد بالاستفادة من الخبرة المكتسبة . الا ان الاقتصاد الصيني – الذي استعاد عافيته – بعد الاضطراب الناجم عن « القفزة الكبرى الى الامام » – ما زال بالرغم من ذلك اقتصاداً هشاً سريع العطب ، لانه سيبقى ، لمدة طويلة ، رهين الزراعة غير المنتظمة الانتاج تحت تأثير عوامل طبيعية كثيرة : جفاف ، فيضانات ، اعاصير ؛ فالى هذا يرد الاهتمام الذي اعيرته اعمال رقابة تصريف المياه والري ، واعادة التحريج ، واحياء الاراضي البائرة وان نقص الانتاج الزراعي في السنة ١٩٦٠ قد ارغم الصين على استيراد كميات كبرى من الحبوب باسعار مرتفعة ، ولكن كمية المواد الغذائية والمواد الاولية الزراعية المنشأه قد تزايدت منذ حصاد السنة ١٩٦٢ ، فالغي التقنين وتحسن تصدير الارز . وتوجب كذلك ايثار الانماء الزراعي على الصناعة الثقيلة واحلال انتاج المواد الاستهلاكية في المرتبة الاولى . ويرد ذلك الى ان عدد السكان الذي ربما جاوز ، بحسب التقديرات ، ٧٠٠ مليون نسمة منذ السنة ١٩٦٢ ، وقد يبلغ المليار في السنة ١٩٨٠ ، يزداد بسرعة مطردة ، بالرغم من السياسة الهادفة الى تحديد النسل (عدم اعطاء اي تعويض عائلي ، واية فائدة اخرى بعد الولد الثالث ، اظهار مساوىء الزواجات المبكرة ، تشجيع وسائل منع الحمل) .

تقدمت النهضة الصناعية تقدماً مستمراً . فان المصانع الصينية قادرة اليوم على انتاج معظم الآلات والتجهيزات الضرورية ، والمصنوعات الكيميائية الهامة ، وقد نشأت اخيراً صناعة نووية فجرت قنبلتها الاولى في تشرين الاول ١٩٦٤ . وان في ذلك لدليلاً واضحاً على ان الصين قد احتلت مكانها في الصف الاول بين الدول العظمى . فقد كتب « روبير غيلين » في السنة ١٩٦٤ ، بعد انقضاء تسع سنوات على رحلة رجع منها بانطباعات تشاؤمية نسبياً ، ما يلي : « انتصر النظام على كافة الآفات القديمة : فساد ، فوضى ، مرض » ، وارسخ « التغييرات الخارقة » المحققة منذ السنة ١٩٥٥ : وحدة الصين ، تربية ، نزاهة ، اخلاق ، صحة (الاذبة لم تعد) ، والصينيون « يأكلون اليوم حين يجوعون » ؛ وانتصر على المعارضة (او اقنعها) « بخلقه سبعماية مليون مطيع » !

ان طرافة هذه الطريق الصينية نحو الشيوعية ، ومدى تحقيقاتها ، وسرعة تحول هذه الامبراطورية الآسيوية المستضعفة والمذلة الى دولة صناعية عصرية كبرى ، بفضل جهود وتضحيات عسيرة طلبها من شعب نشيط وصبور وحاذق زعماء يتحلون «باخلاق نادرة ، وذكاء ، وواقعية ، وتصلب ومرونة معاً » (ج. ايتان) ، لتضفي على مثلها اهمية ثورية دونها اهمية مثل الاتحاد السوفياتي .

الخلاصة

ان المجال البري والاقتصادي والسياسي العظيم ، الذي يُقدّر للنشاطات المخططة في الديموقراطيات الشعبية المختلفة ان تتنسق فيه ، والذي يضم ثلث سكان الكرة الارضية ، قد رأى وحدته العقائدية تتصدع بفعل الانشقاق الكبير الذي ما زال يباعد منذ السنة ١٩٦٠ بين الاتحاد السوفياتي والصين . وكانت النتيجة تراخياً في الروابط التي قامت بين الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية الاوروبية وتشوشاً في الاحزاب الشيوعية المختلفة المنتشرة في العالم . ولكن ذلك لم يمنع العالم الشيوعي من استهواء شطر كبير من الطبقات العمالية في الغرب، والبلدان الآسيوية والافريقية . فقد اخذ الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية تخرج من عزلتها وتقدم للدول غير النامية مساعدتها التقنية والمالية ؛ وان الشروط التي تضعها لذلك تفضل شروط الدول الاطلسية التي لا تبحث شركاتها ، الحريصة على تحقيق كسب جزيل وفوري ، الا عن استثمار المناجم والبترول ، وشروط « مصرف التصدير والاستيراد » الذي لا يمنح قروضاً لا فائدة منها للصناعة والتجارة الاميركيتين . وكان المثل الصيني بصورة خاصة جليل الفائدة بالنسبة لهذه الدول ؛ فلا الدول الاستعمارية القديمة التي رفضت ان تطبق في ما وراء البحار مبادئها الحرة ، ولا الولايات المتحدة التي لم يأت نظامها الاقتصادي الحر بجديد من اجل رفع مستوى معيشة الجماهير الآسيوية ، والتي تطمع في ان تفرض عليها مرة اخرى حكومات عاجزة وفاسدة في اغلب الاحيان ، ولا الاشتراكية الغربية التي لم تسلك سلوكاً يختلف عن سلوك الاحزاب الاوروبية الاخرى في ماليزيا او الهند الصينية ، اوحت لها بالثقة . وهذا هو ما يفسر عظمة نفوذ الصين في آسيا وفي كافة البلدان التابعة ، بالرغم من الانشقاق الذي شطر العالم الشيوعي شطرين . فالصين قدوة وهداية لشعوب العالم الثالث التي تعاني من التأخر الذي تعيض هي منه . وكل يوم تقصدها وفود آسيوية وافريقية واميركية – جنوبية بغية درس منجزاتها محلياً ، ويختلف الى جامعاتها طلاب افريقيون وآسيون بغية تعلم طرائقها ؛ وتنتشر بعثاتها الدبلوماسية والتجارية في العالم اجمع . ومنذ اليوم تستفيد من مساعدتها الاقتصادية او قروضها او هباتها الجمهوريات الجديدة في افريقيا السوداء ، ومعظم دول جنوبي شرقي آسيا الحيادية ، ودول الشرق الادنى ، وكوبا والبانيا . وتحاول بعض البلدان : غينيا ، ومالي ، وحتى الهند – بالرغم من النزاع الدبلوماسي والعسكري الحاد بينها وبين الصين – التمثل بتعبئة الجماهير المنظمة في الصين من اجل تنفيذ اعمال تقتضيها المصلحة العامة .

الكتاب الرابع

حول البلدان التابعة والبلدان الخاضعة للاستعمار

الفروق الاجتماعية لم تكن بالمساوىء الوحيدة التي عيل صبر الناس بها ، فقد برموا بالأكثر من الفروق العرقية والعنصرية اذ استأثرت قلة من العنصر الابيض ، في اوروبا واميركا بخيرات الارض واختصتها بنفسها . فقد اخذت جماهير الشعوب الملونة ، او المتخلفة التطور التي تؤلف الشطر الاكبر من البشرية — اسوة بالطبقات العمالية والفلاحيـــة — تخرج من سلبيتها وتتذمر لوضعها ، اذ قد هبت على العالم اجمع حركة تحرر قطعت في ثنايا شعوب اميركا وآسيا وافريقيا ، المستعمرة منها او المستقلة مبدئياً ، وأخذت تشرئب بنفوسها الى الحرية والاستقلال .

الفصل الأول

أقطار أميركا اللاتينية

فقد تأثرت بعيداً ، في نصف القرن الاخير ، اقطار اميركا الجنوبية واقطار اميركا الوسطى بهذه الازمة الاقتصادية التي رزحت تحتها وقلبت ظهراً لبطن اوضاعها الاقتصادية والسياسية وهي لا تدري من اسبابها ومسبباتها شيئاً . فقد اتخذت المشكلات الخاصة بالبلدان المتخلفة اقتصادياً طابعاً حاداً في اعقاب حربين عالميتين وضائقة اقتصادية اخذت بخناقها . وقد ازدادت بؤساً وشقاءً من جراء الازدهار الديموغرافي الذي سجل فيها اكبر معدل عرفه العالم من قبل ، والبنيان الاجتماعي البالي الذي قام فيها . وتفاقم الوضع وزاد حرجاً من جراء العراقيل والصعوبات التي لقيتها في استثمار خيراتها لافتقارها لرؤوس الاموال اللازمة واليد العاملة الصالحة مما زادها تبعية وارتباطاً بعجلة الدول المستعمرة الكبرى في نصف الارض الغربي .. فقد حيل بين هذه الاقطار عام ١٩٤٠ كما حيل بينها عام ١٩١٤ ، والى حد ما عام ١٩٣٠ ، كلياً او جزئياً ، بين زبائنها وممولين من هذه الدول الاوروبية . فقد اضطرت للإتكال على نفسها او التمويل على دول جديدة في ما يساعدها على تأمين حاجاتها او تطوير انتاجها تأميناً لمقتضيات الحرب ومتطلباتها . وهكذا خضع التطور الاجتماعي فيها لتغييرات جذرية ، اذ ظهرت عندها طبقة صناعية جديدة ، كما اخذت طبقة العمال العاملة في الصناعة الكبرى تزداد اهمية وشأناً مما ادى الى المزيد من الضغط الاجتماعي والعرقي واخذت تبرز بصورة اشد وأعنف روح التمرد على السيادة الاجنبية . وبالرغم من هذا كله ، فقد بقيت الاقطار الواقعة الى الجنوب من نهر ريو غراندي في اميركا اللاتينية ، في وضع نصف استعماري ، بالرغم من كل الجهود التي بذلتها والنتائج الطيبة التي حققتها .

١ – المشكلات الاجتماعية والاقتصادية

المشكلات السكانية والتمدينية

شهدت القارة الاميركية الجنوبية ، اكثر من اي قارة اخرى في العالم ، اكبر زيادة في السكان تمت في أي بلد آخر ، اذ ارتفع عدد السكان منذ عام ١٩٢٠ من ٩٤ مليون نسمة الى ١٣٤ ٥٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٧ ،

ليبلغ ، عام ١٩٦٣ ، اكثر من ٢٠٠ مليون . وكانت نسبة الزيادة ٣٨٫٥ ٪ في السنوات الخمس عشر الاخيرة ، وارتفع هذا المعدل الى ٥٢ ٪ في فنزويلا والى ٤٥ ٪ في المكسيك . وهو أكبر من اي معدل سجل في اي بلد آخر في اي من القارات الخمس (مصر ٣٣٫٧ ٪ ؛ كندا ٣١ ٪ ، البلاد الواطئة ٢٠٫٥ ٪ — وهو أعلى معدل سجلته اوروبا — ، والهند اقل من ٢٠ ٪) . ويأتي البرازيل في الطليعة اذ بلغ عدد سكانه ٤١ ٢٣٥ ٠٠٠ نسمة في احصاء عام ١٩٤٠ ، و ٦٥٫٧ مليون ، في احصاء عام ١٩٦٠ . وبذلك زاد عدد سكانه ٢٥ مليون نسمة في ٢٠ سنة ، مع الهجرة الى البلاد بين ١٩٤٥ — ١٩٥٠ ، كانت في حكم العدم ، واقتصرت على بضعة آلاف بين ١٩٤٥—١٩٥٠ . وفي الارجنتين ، ارتفع عدد السكان من ١٣ ٥٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٧ الى ٢٠ مليون ، عام ١٩٢٠ ، كما ان عدد سكان المكسيك بلغ ٣٢ مليون ، بعد ان كان عددهم ١٩ ٦٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، وجاء معدل الزيادة في كل من الشيلي وجزر البحر الكريبي على هذه النسبة . ومع ذلك فقد بقيت كثافة السكان في القارة متدنية جداً اذ لا تزيد على ٧ في مجموع القارة ، وهي في حدود ٦ في البرازيل ، و ٨ في الشيلي ، و ١٢ في الاوريغواي ، و ٢٫٣ في بوليفيا ، كما ان الواحات السكانية متفرقة جداً . ففي المكسيك ، نرى ١٤ مليون نسمة اي نصف سكان البلاد ، يقطنون رقعة من الارض حول العاصمة ، شعاعها اقل من ٣٠٠ كلم ، كما ان اكثر من نصف سكان البرازيل يتمركزون جنوبي خط العرض العشرين ، في ١/٦ مساحة البلاد ، كما ان الولايات المركزية الثلاث في الشيلي تحتفظ بـ ٤٥ ٪ من مجموع السكان الذين يحتلون ٤ ٪ فقط من مساحة البلاد . وفي الارجنتين ، نرى ٧٣ ٪ من مجموع السكان يعيشون في ربع مساحة البلاد ؛ وفي فنزويلا نرى ٦٠ ٪ من مساحة حوض نهر الاورينوك ، لا يتعدى عدد السكان فيها ٧ ٪ من المجموع . وهكذا نرى ان السكان يتوزعون رقعاً محدودة ، في قارة تشكو من قلة وسائل الاتصال ومعظم اراضيها موات لا تزرع . وتيارات الهجرة في الداخل تحفز سكان الريف على النزوح من القرى الى المدن او تجتذبها مقاطعة معينة دون اخرى ، كما ان سكان المناطق شبه الصحراوية الواقعة الى الشمال الشرقي او في وسط البرازيل ينزحون بالأكثر نحو ولاية ساوباولو اي الى الغرب البرازيلي ، والى « المقاطعة الرائدة » حيث تزدهر مزدرعات القطن وقصب السكر وتنشط تربية الماشية . في كل مكان تسجل حركة الاسكان في المدن ازدياداً مطرداً . ففي المكسيك ، هبطت نسبة السكان في الريف من ٩٠ بالمائة في عام ١٩٠٠ ، الى ٥٤٫٧ بالمائة عام ١٩٤٠ ، وقد تضاعف سكان مكسيكو العاصمة في عشرين سنة . وبينما ازداد عدد السكان العام في البرازيل بمعدل ٢٨ بالمائة بين ١٩٤٠ — ١٩٥٠ ، ازدادت نسبة السكان في المدن ٤٩ بالمائة . ان نصف سكان المدن يقطنون ١٤ مدينة ، كما يقوم ثلث سكان هذه المدن في اثنتين منها هما الريو وساوباولو ، فازداد عدد سكان الريو ٣٦ بالمائة في ١٠ سنوات ، كما ازداد سكان ساوباولو ٦٠ بالمائة وبذلك بزّت العاصمة الريو ، اذ بلغ عدد سكانها ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة .

وفي الارجنتين كان ٥٧٫٣ بالمائة من مجموع سكان البـــلاد من سكان المدن عام ١٩١٤ ، فارتفعت النسبة ، عام ١٩٥٩ ، الى ٧٠ بالمائة . وبونس ايريس التي تعد ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة تقع في قلب منطقة يزيد عدد سكانها على ٥ ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة وفيها يحتشد اكـثر من ربع سكان هذه الجمهورية . وفي عام ١٩٦٣ ، نرى ٤٦ بالمائة من الاهلين يعيشون في المدن ، بينما ٢٦ بالمائة يعيشون في تحشدات تعد ١ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة ، كما ان ثلثي سكان الشيلي يقطنون المدن .

تتكدس هذه الجماهير في مساكن يخيم عليها البؤس والشقاء ويحتشدون في احياء تفتقر اصلاً الى الشوارع ومصلحة الطرقات والوسائل الصحية ، اذ اعداد كبيرة من الاولاد والنساء والرجال يعتمدون التسول ويعيشون على الصدقات والحرف الصغيرة النقالة . والنقص في التغذية هي من الامور العادية والشقاء فيها مع ذلك اخف وطأة مما هم عليه الفلاحون والمزارعون .

الملكيات الكبرى

الملكية العقارية الضخمة هي القاعدة . ففي هذه القارة ، نرى ٥٠ ٪ من الاراضي الزراعية تقع ضمن ملكيات تزيد مساحة الواحدة منهـا على ٦٠٠٠ هكتار وتعود ملكيتها لـ ١٫٥ ٪ من كبـــار الملاكين . وفي الشيلي ان ٨٩ ٪ من الاراضي يملكها ٥٩٣٦ ملاك لاغير ، كما ان ما لا يقل عن نصف المساحات تتكون من عقارات تزيد مساحة الواحد منها على ١٢ ٠٠٠ هكتار . وفي الارجنتين نرى ١/٦ ولاية بونس ايريس وهي اغنى ولايات الارجنتين على الاطلاق تعود ملكيتها لـ ٢٢١ شخصاً ولـ ٥١ شركة عقارية . و« في « الاراضي الوطنية » يملك ١٨٠٤ شخصاً املاكاً يساوي مجموعها مجموع مساحة بلجيكا وهولندا والدانمارك » ، وملكت عشر شركات لوحدها من الاراضي ما يوازي مساحة بلجيكا وسويسرا مجتمعين » . وتمثل الممتلكات التي تزيد مساحة الواحدة منها على ١٠٠ ٠٠٠ هكتار في الاورغواي ، ٤٣ ٪ من مساحة البلاد ، وهنالك عقارات يبلغ مساحتها معاً ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار ، كما ان ٩٨٫٦ بالمائة من الممتلكات تمثل ٧ بالمائة من مساحة الارض فيها . وفي فنزويلا ، ان ٨٤ بالمائة من الاراضي في المقاطعة الاتحادية ، تعود ملكيتها لـ ١٩ شخصاً ، وان ١ بالمائة من السكان يملكون ٥٦ بالمائة من مجموع الاراضي الزراعية في البلاد . وفي كولمبيا ، يملـــك ٨١٢٣ من اصحاب الاملاك العقارية اكثر من ٣٣ بالمائة من الاراضي الزراعية ، بينما تتقاسم ٥٠٠ ٠٠٠ عائلة ٣٫٥ بالمائة من مساحة الارض ، كما ان مليونين من العـــمال الذين يعملون في الزراعة لا يملك الواحـــد منهم اية قطعة ارض . وعلى مثـــل هذا الوضع نرى جمهوريات الاكوادور والبيرو وبوليفيا . وفي غواتيمالا ، يعود ثلث مساحة الارض الزراعيـة ، لبعض كبار الملاكين . ومزروعات البن وقصب السكر الكبيرة في كوبا تعود ملكيتها للملاكين اجانب عن البلاد ؛ وفي نيكاراغوا وهوندوراس تعود ملكية هـــذه الاراضي الزراعية للشركات الثمانية الكبرى وهي ايضاً غريبة عن البلاد . وفي المكسيك ما قبل الاصلاح الزراعي ، كان ٤٩ بالمائة من الاراضي تتكون من املاك تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠٠٠ هكتار ، كما ان ٣٠٠٠ اسرة كانت تملك اكثر من نصف مساحة البلاد ، وبضع مئات من الافـراد كان

يملكون كامل اراضي ولاية تشيهواهوا ، وكان الجنرال طرازاز يملك لوحده ستة ملايين هكتار كما ان شركة الخط الحديدي الغربي كانت تملك ٠٠٠ ٩٨٨ هكتار ، ويملك هيرست ٠٠٠ ٥٠٧ هكتار . أما في ولاية سان لويس دي بوتوسي فكان ٩٦ بالمائة من العمال العاملين في الشؤون الزراعية لا املاك لهم . وفي جمهورية الدومنيك كان الدكتاتور تروخيلو قبل ان تخلعه الثورة ، عام ١٩٦١ قد تمكن من تحويل ٦٠ بالمائة من الاراضي الزراعية في البلاد ، الى ملكية اسرته . والملكية الصغيرة لا وجود لها الا في بعض المناطق : في جنوبي البرازيل وفي جمهورية كوستاريكا .

وفي نظام عقاري على هذا الشكل ينقسم المجتمع الريفي الى طبقتين تتباينان في كل شيء : اقلية من كبار الملاكين مـن اصل اوروبي او من الخلاسيين ، وسكان الريف الذين يتألف معظمهم من الهنود الحمر ، ومن مهاجرين وضعهم وضع العبيد يعيشون في وضع زري من العبودية ويرسفون في البؤس والشقاء . ويخضع هذا المجتمع لنظام بطريركي في اطار الملكيات الكبيرة ، صاحبها يكون على الغالب بعيداً عنها ، ويترك امر العناية بها لوكيله . فكل العاملين في الزراعة ، سواءاً في البرازيل او الشيلي هم في وضع ارقاء الارض . فالمزارع يرتبط بالارض ارتباطاً وثيقاً اثناء ثلثي السنة . ويترتب عليه وعلى افراد عائلته ان يعملوا لصاحب الارض لقاء تمتعهم بحديقة صغيرة تقوم امام زريبته او كوخه المصنوع من الدلفان ، ولقاء بعض المحاصيل الزراعية التي تعطى له خلال فصل العمل في الارض . ويقدم صاحب الارض عادة للمزارع سلفة من الدراهم والمواد الغذائية الذي لا يستطيع تغيير عمـله قبل ان يسدد دينه . ولما كانت الاجور واطية جداً ، فقد يستحيل عليه وفاء دينه الذي ينتقل عند وفاته ، الى اولاده . ففي ظروف كهذه ، ليس من الغريب قط ان يتردى الوضع الاقتصادي في البلاد ، اذ لا يخطر قط على بال هذا الملاك الامي المهمل ان يدخل اي تحسين فني او تقني على وسائل استثمار ارضه . فهو يمارس زراعة صنف واحد ويبقي جانباً كبيراً من ارضه مهملاً . وهكذا نرى ان ١٫٤٤ بالمائة من الاراضي الزراعية في هذه القارة هي قيـد الاستثمار (٧٫٥ بالمائة في البرازيل ، و ٧٫٨ بالمائة في الارجنتين) . والحصاد يتم بالمنجل ، والغلة هي من الفقر بحيث ان بعض هذه الاقطار التي لا يستثمر القسم الاكبر منها ، تضطر لاستيراد موادها الغذائية من الخارج .

مشكلة الهنـود الحمر

هذان العالمان العائشان معاً جنباً الى جنب يتفاوتان تفاوتاً عظيماً من جهة العرق والاصل : العالم الاوروبي او المتحضر اوروبياً (الهجناء) ، فالارستوقراطية : ارفع أسر ليما الخمس والعشرون ، وكبار الملاكين العقاريين والأثرياء المحدثون الذين تمت لهم النعمة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، أمثال سيموز باتينيو هذا المعدّن الهندي الذي اصبح ملك القصدير واغنى اغنياء اميركا الجنوبية على الاطلاق ، واصحاب الانوار في المكسيك ، وغيرهم الذين تتألف منهم الطبقة العليا وينعمون وحدهم بنعم وخيرات حضارة العصر ، يعتمدون على كنيسة ثرية ، غنية ، بالرغم من قلة عدد رجال

الأكليروس الغريب ، وبالرغم من عدم وجود اكليروس وطني في بعض البلدان ، كما هي الحال مثلا في البرازيل . فهذه الطبقة تستأثر بالسلطة السياسية وتمارسها لما يؤمن مصالحها .

ويلي هذه الطبقة العالم الهندي الذي اهمل شأنه تماماً ، ومنهـا يتألف السواد الاكبر من الشعب ، يزيد عددها كثيراً عن الارقام الرسمية التي توفرها الاحصاءات مصدر معلوماتنا عن العرق او الاصل بالاستناد الى اللغة او اللسان اذ ان عدداً كبيراً من اهل البـلاد لم يعودوا يتكلمون لهجتهم الخاصة . فالهنود الخُلّص او الهجناء يؤلفون ، بلا ريب ، اكثرية السكان في المكسيك (٩/١٠ ، وفي فنزويلا ٣/٤) ، وفي البيرو وبوليفيا (لا تزيد نسبة البيض في هذين البلدين عن ٨ بالمائة) وفي جمهورية الاكوادور (٥ بالمائة من البيض) وفي كولومبيا والبـاراغواي حيث ٩٠ بالمائة من الاهـالي هم من دم غواراني وحيث الجميع يتكلمون اللغـة غواراني ، وفي الغواتيمالا ، والسلفادور ، وغيرها . وهنالك مجتمعات اخرى في البرازيل مثلا حيث تمثل ٢٠ بالمائة من مجموع السكان .

فحروب الاستقلال والثورات المتعاقبة التي انفجرت تباعاً في القرن التاسع عشر لم تدخـل اي تحسين قط على وضعهم . فهم يعيشون في شبه عزلة بعد ان ارغموا على السكن في مناطق غير صالحة للسكن ، كما يبدو ، تقوم فيها الغابات الظليلة ، او الاغوار المرتفعة ، يعيشون من نتاج الارض الزراعية او من العمل في المناجم التي يستغلهـا البيض او الخلاسيون فيشترون محاصيلهم الزراعية بأبخس الاثمان ويدفعون لهم اجوراً لا تذكر . وقد منعهم ما هم عليه من فقر مدقع من استهلاك المحاصيل المستوردة وحتى تلك التي تؤمنها بعض المصانع المحلية ، فيعتمدون في معايشهم مما يشبع جوعهم من الذرة والفاصوليا ، عرضة للنسبة عاليـة من الوفيات ، ولذا بقوا ابداً على هامش الحياة القومية وقلما استبدلوا سيداً بآخر . فهنود المكسيك وحدهم توصلوا ليلعبوا دوراً بارزاً في حياة البلاد ، كما ان قسماً منهم يساهم فعلا بتطوير حضارة البلاد . اما في البيرو وبوليفيا وفي الاكوادور ، وفي الجمهوريات الاخرى الواقعة بين جبـال الاندس او في اميركا الوسطى .

« فقد اصبح الهندي في هذه الأقطار منطوياً على نفسه ، سكوتاً خشناً يوحي الرعب ، هو في منتصف الطريق بين الانسان والحيوان ، ينفر من كل اتصال بأي عرق آخر ، يتسكع في جهل مطبق وقد بلد عقله لادمانه الكحوكا والمشروبات الروحية ، لا يتذكر شيئاً عن هذا التراث المجيد الذي تركه له آباؤه الأقدمون » .

مشكلة الزنوج

هنالك الى جانب الهنود مشكلة المولـدين او الزنوج تفرض نفسها في جزر بحر الكرايبي حيث حل الزنوج محل سكان البلاد الاصليين بعد ان تم افنائهم (فهايتي هي دولة من الزنوج) ، أو في جمهوريات امـيركا الوسطى ، لا سيما في نيكاراغوي ١٠٪ ولا سيما في البلدان الواقعة في المناطق المدارية في اميركا الجنوبية : الفويّان وفنزويلا ١٠٪ وفي الشمال الشرقي من البرازيل . ومع ان هجرة البيض وعملية التهجين ساعدتا كثيراً على « تبييض » السكان تدريجيـاً بحيث نرى بينهم كل فوارق اللون الابيض والاسود ،

فهنالك ، مع ذلك ، ما لا يقل عن ١٥ مليون من الزنوج ومن الهجناء يمكن تمييزهم بسهولة . اما مستواهم الحضاري فمتدنّ جداً ، على الاجمال . فسمات افريقيا تبرز في امور الدين والفولكلور الشعبي والاقاصيص الشعبية ويتبين العلماء الاجتماعيون، بيسر، تحت اسماء القديسين الكاثوليك، اسماء قدامى الآلهة والمراسيم الدينية المعمول بها عنـــد الداهوميين واليوروبا ، إذ انتقلت من السلف الى الخلف ، عبر الاجيال بصورة غامضة . كذلك اخذت تبدو لدى بعض رجال الفكر من الملونين معالم المذهب الطبيعي للفرد الاميركي .

فالنخبة التي طلعت من بين الهنود الحمر والزنوج هي من القلة والضعف بحيث لا تصلح بعد اساساً لشد الروابط بين العروق والحضارة اسوة بما يجري في البلدان المستعمرة . ومن جهـــة اخرى اخذت الخصومات والمفارقات تخف وتلين بفضل التهجين وبفضل تأثير الثقافة الاسبانية . التي اخذت تؤثر منذ القرن السادس عشر على سكان البلاد الأصليين وعلى الملونين، بحيث تنامى كثيرون لغتهم الام . ومع ذلك هنالك بوادر يقظـــة تلتمع في الافق يخشى معهـــا من احتدام التوتر .

الطبقات الاجتماعية الجديدة

هذه اليقظة التي نشاهد ظهورها في اوساط الهنود والزنوج ليست بالاشارة الوحيدة لهذا التغيير الآخذ به المجتمع. فالنمو الديموغرافي هو مظهر آخر من مظاهر هذا التبدل . فالإقبال على التصنيع ، والبؤس المسيطر على الريف اللذان ادّيا بسرعة الى حركة التحضر هذه، ساعدا كثيراً على تطوير الطبقات الاجتماعية الجديدة التي اخذت تطل على البلاد في السنوات التي سبقت الحرب العالميـــة الأولى مباشرة . ففي كل مكان ، ساعدت حركة التصنيع على بروز نخبة بين البورجوازية ، وزادت من نطاق رجـــال الصناعة ومن التجار ، كما زادت من عدد التقنيين والمهندسين ومن العاملين في المهن الحرة او في الادارة العامة او في مصالح الجيش .

في هذه الاقطار التي تنطبع مدنيتها بالنشاط الزراعي ، نرى ابنـاء الطبقة الوسطى التي تتألف من رجال الفكر من ذراري المهاجرين او من التجار ، يعملون ضباطاً في صفوف الجيش ويؤلفون العناصر التقدمية اذ لا مكان لهم في المجتمـــع التقليدي . فهم يطمعون في تجريد ارستوقراطية كبار الملاكين من استئثارها للسلطة واحتكارها لها ، تجيش فيهم الروح القومية وينفرون من الرأسمالية الاجنبية ، ولا سيما الرأسمالية الاميركيـــة التي تستثمر لحسابها الخـــاص ولمنفعتها موارد البلاد الطبيعية وثرواتها ، هذه الرأسمالية التي تعـــارض قيام صناعات كبرى في البلاد وتتحالف دوماً مع الطبقات الموجهة فيها . فالمركز الستراتيجي ، الذي يتمتعون به في المدن يوليهم نفوذاً ويعطيهم شأناً لا يتفق قـــط وعددهم الضئيل . الا انهم يتعذر عليهم استلام السلطة عن طريق الاكثرية بعد ان يتحكم الاشراف بالانتخابات ويغرون الجماهير الشعبية على الاقبال عليها لمصلحتهم ، فطريقهم الوحيد الى السلطة قيام دكتاتورية مصلحة تمهد لهم الوسائل المؤدية الى السلطة هذه الطبقة بعينها تلعب دوراً يبرز أثره يومـــاً بعد يوم ، في هذه الانتفاضات

السياسية التي وقعت منذ عام ١٩٤٣ . فهي النواة ونقطـــة الدائرة في الحزب المعروف بحزب *Apriste* في البيرو ، وحزب استنسورو في بوليفيا الذي ساند الانقلاب الذي قـام به بتنكور في فنزويلا ، عام ١٩٤٤ ، والانقلاب الذي قام به فرغاس في البرازيل ... وهذه النخبة تطالب بتشريع خاص ينتظم العمل ، ويطور التربية والتعليم في البلاد ، ويكفل الازدهـــار لحركة التصنيع بحيث يرتفع مستوى الحياة في البلاد ، وينقذ الأمة والشعب من الروابط التي تشدهما الى الاستعمار الاقتصادي . فالبرنامج الذي تطالب به هو برنامج اصلاحي ليبرالي، معتدل، مناهض للشيوعية ، وهذا ما يفسر لنا إحجامها عن معالجة الاصلاح الزراعي والتعرض للبنيان الاجتماعي، وكلاهما من مشكلات البلاد الاساسية . وأثرها يبرز جلياً في هذه الدساتير الجديدة التي تطـــل علينا والتي تشهد عالياً ، على اقدار متفاوتة ، على شدة اهتمامهـا بالمشكلات الاجتماعية من خلال هذه التشريعات الجديدة المتعلقة بالعمل .

والعمال الذين يتسكعون « في اشق بؤس عرفه العالم» كما يؤكد لمبرت ، أخذوا يؤلفون بالفعل بروليتاريا استفاقت على ذاتها وادركت ما لها من شأن واخذت تطالب بتأليف نقابات لها. فقبل عام ١٩٤٠ ، لم نر اثراً لهذه النقابات الا في بعض البلدان كالمكسيك والارجنتين والشيلي وكوبا وبعض قطاعات خاصة من قطاعات الصناعة : كالبحرية التجارية، والسكك الحديدية وصناعات التبريد ، والصناعات الاستخراجية. اما بعد عام ١٩٤٤ ، فقد ظهرت النقابات في كل مكان بعد ان شجعها على ذلك تطور الصناعة والاتفاق الذي يشد بعضاً الى بعض احزاب اليسار كالشيوعيين والاشتراكيين ، نجاح الحركة النقابية في بلدان اميركا الشمالية . وتمثل تجمع القوى العمالية عندما تألف اتحاد العمال في اميركا اللاتينية (*C.T.A.L.*) بزعامة فيسانته لمبردو تولقدونو ، وهو اتحاد عدّ عقم ١٩١٦ ، خمسة ملايين عضو منتسب . والتدابير المضادة للشيوعية التي اتخذت ضـــد الحركة بايعاز من الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٧ ، ادت الى انشقاق الحلف في السنة التالية ؛ فقد انشق عن هذا الاتحاد المعروف بنزعته نحو الشيوعية نقابات عدة تشكل منهـــا منظمة جديدة عرفت « بالمنظمة الاقليمية لعـــمال اميركا اللاتينية » *O.R.I.T.* التي اوحت بتشكيلها وساعدت على قيامها المنظمات *C.I.O.* و *A.F.L.* وانضمت الى اتحاد النقابات الحر الذي كان بعد عام ١٩٥٥ حوالي عشرة ملايين عضو ..

ويؤلف العمال ، مع ذلك ، اقلية محظوظة بالنسبة الى هذه الدهماء التي تتألف منها اكثرية السكان ، ومن هؤلاء الجياع الذين يؤلفون ٢٠ بالمائة من الجماهير الريفية ، الذين يحملهم تـكاثر السكان في الريف على النزوح ، منذ ٢٥ سنة ، الى المدن ليضخموا عدد الزرائب والاكواخ في الخيمات القائمة في ضواحيها . فالشركات الاجنبية العاملة في البلاد تدفـــع لهم عـادة اجوراً اعلى بكثير من المألوف ، الامر الذي يباعد بينهم وبين الفلاحين ويجعلهم يعرضون عن مواجهة المشكلة الاجتماعية الاساسية ، مشكلة الارض . ومن جهة اخرى ، فالبيروقراطية النقابية لا تتورع قط ، كما هو شأنها في الولايات المتحدة الاميركية ، عن اللجـــوء الى الاغراء والافساد

والتواطؤ مع ارباب الاعمال ومنظمي الانقلابات السياسية ، فيبيع زعماؤها « الاضرابات » بما تيسر ويعيشون برخاء على شاكلة ارباب الاعمال ، ويتعاونون مع الحكومات .

الصراع الطبقي والعنصري

ومن الملاحظ ان هوة تأخذ بالظهور بين هذين المجتمعين كما يأخذ التوازن بالاختلال في هذه المناطق والاقاليم التي تعتنق اسباب الحياة الاقتصادية الحديثة ، والمناطق المتخلفة القابعة في ريفيتها ، وبعبارة اخرى ، بين المناطق المنفتحة على اقتصاد اساسه التبادل والمقايضة والمناطق الاخرى التي تشد بنواجذها على اقتصاد حياتي بدائي . وهذا التفاوت يبدو على اشده ويبرز على ابشع صوره في كل المحاء القارة كما يصفه لنا جاك لمبرت : بين البرازيل الاستوائي الاطلسي بمنزله المبني بالحجـــارة والاسمنت ، وبين برازيل الامازون او برازيل الشمال الشرقي بمنزله المتخذة مواده مما تيسر منها في المنطقة او من اللبن المجبول على لوح خشب او من الخيزران . في هذه المناطق التي لم تخرج عن عزلتها والتي لا تزال مستمسكة بهذه الاطر التقليدية التي كـــانت في عهد الاستعمار ، والتي يقوم فيهـــا ، جنباً الى جنب ، مجتمع أبوي على رأسه طبقة من الاشراف يصدرون الاوامر من عُلّ ويحيون حياة بذخ واسراف ، وفي الحضيض شعب رازح ، مقعد ، من ابناء البلاد المقدمين او من الملونين ، يتسكع في الجهل والجهالة ، بائس ساء غذاؤه واخشوشن ، مستوى العيش عنده اشبه بأحط مستوى للعيش في اكثر البلدان تخلفاً كمصر والهند مثلاً . وعلى ذلك هذه المناطق التي استقبلت وفود النازحين من الاوروبيين حاملين معهم تقنياتهم وطرق معايشهم الجديدة ، التي عرفت ان تنشىء صناعات كبيرة بفضل ما تم لها من رؤوس اموال حاشدة ومن تطوير لوسائل النقـــل فيهاونجدفيهاطبقة وسطى ومزارعين ينعمون باستقلالهم ، وبروليتاريةمدنية يجيشون جميعاً بالعداء لحكومة المتسلطين من النبلاء . وهذه الهوة تقوم كذلك بين منطقة بونس ايرس والريف في داخل البلاد حيث تعيش الارستوقراطية ناعمة البال ، قريرة العين بين عمال يتآكلهم البؤس ويقليهم الجوع ، وعلى هذا النحو في البرازيل بين المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشرقية من ساو باولو ؛ وكذلـــك قل عن الشيلي ، بين المناطق الصناعية والتعدينية والمدن الكبرى ، والمنطقة التي ترسف في تقاليدها الزراعية البالية مع مزارعيها الخانعين .

حتى في المكسيك الذي بذل جهوداً مشكورة لتحسين اوضاع العمال والفلاحـــين وحيث يلعب قسم من الهنود دوراً يزداد شأنه في حياة البلاد الوطنية ، فالجماهير الريفية لا تزال تحيـــا حياة نباتية وترسف في بؤس مخيف ، تشكو دوماً من نقص مزمن في اسباب التغذية ، وتعمل في تربة ممسكة تضن بالعطاء ، وتزاول خلفاً عن سلف صنّاعات عائلية بوسائل واعتدة بدائية .

فالتفاوت الاجتماعي يبدو على اشده . ففي البرازيل ٢٫٥ بالمائة من السكان العاملين يصيبهم ٣٠ بالمائة من الدخل العام في البلاد ، كما يروح اكثر من نصف هـــذا الدخل الى ٥ بالمائة من السكان . وعمال المدن المسجلة اسماؤهم لدى مختلف صناديق الضمان الاجتماعي ، والذين يمثلون ٢٤ بالمائة من مجموع اليد العاملة في البلاد ، يتناولون ٢٠ بالمائة من الدخل العام . وما تبقى من

اصحاب الاجور : كصغار المزارعين والمرابعين والعمال الزراعيين ، اي مـــا يوازي ٧١ بالمائة من مجموع السكان ، فلم يكن ليصيبهم ، عام ١٩٤٤، سوى ٣٠ بالمائة من الدخل الوطني العام. كل هـــذا يساعدنا على تفهم الضغط او التوتر الاجتماعي الذي كثيراً ما ارتدى طابعـاً عنصرياً او عرقياً .

وفي كل مكان ينزع عامل العنصر بما له من شأن ، باعتباره دليلاً اجتماعياً، الى تقوية التفرقة العنصرية ، التي لم تكن ، في هذا الوقت بالذات الذي كان فيه الزنوج من طبقة الفقراء ، لتعتـبر من الامور الموجبة ، اخذت تبرز اكثر فاكثر للعيان . اذ « بنسبة مـــا يتمكن معها الزنوج والخلاسيون من تحسين اوضاعهم الاقتصادية وتحسين وسائل التربية والتعليم لديهم ، ترى الطبقـة البيضاء المسيطرة ، الخطر يتهددها اكثر فاكثر » ، كما ان الماضي في عملية التمدين من شأنـــه ان يوطد الاواصر بين هذه الطبقات ويساعد على توعية الزنجي والهندي على الوضع الزري الذي يحتله في السلم الاجتماعي . لم تصل البلاد بعد الى التمييز العنصري في المدرسة او في الحياة العامة كما انها لم تصل بعد الى حظر عقود الزواج المختلط . ومسألة اللون ليست بعد من هذه القضايا التي تقيم الولايات المتحدة وتقعدها ، مع العلم ان « اللون الضارب الى السمرة يؤلف عائقاً او حائلاً دون الترقي في السلم الاجتماعي » ، واخذت تظهر في البلاد اجراءات تمييزية الامر الذي حمـــل مجلس الكونغرس في البرازيل على اصدار تشريع خاص يعتبر مثل هـذا التصرف من الجنح . وهكذا نرى ان فارق او عامل العنصر اخذ يزداد شأناً ويتخذ اهمية في المجـال الاجتماعي ، في الوقت الذي اخذ التوتر بين مختلف الفئات واجراءات التمييز العنصري تهدد بالاشتداد والاحتدام .

الحركة الوطنية

مشكلة الهنود الحمر مشكلة طرحتها على بساط البحث منـــذ اواخر القرن التاسع عشر ، الحركة الهندية التي سجلت نجاحاتهـــا الكبرى الاولى في المكسيك والتي كان روادها الاوائل من البيرو . فقد راح مانويل غونزالس برادا يرفع عقيرته احتجاجاً ، بالشعر تارة والنثر طوراً ، ضد الاضطهادات التي يتعرض لها الهندي الأحمر. ثم آلت حركة الدفاع عن الهنود الى الزعيم هايا دي لاتورّيه ، المؤسس الحقيقي لحزب *Apriste* الذي تختصر حروفه ، الاسم الذي عرف به وهو : الاتحاد الشعبي للثورة الاميركيـة ، والذي وضع نصب عينيه العمل على توحيد الفلاحين ورجال الفكر والعمال حول برنامج سياسي جـاء مزيجاً من الاشتراكية الزراعية والروح القومية الهنـــدية الاميركية ، وعمل على نشر الحزب والترويج له : سيرو اليغريا ، والشاعر خوسيه سنتوس كوكانو ، والفيلسوف خوسيـه كارلوس ماريانيغي الذي اسس عام ١٩٢٨ ، الحزب الشيوعي في البيرو ، وفريق من علمـــاء السلالات البشرية والمؤرخين . وتحت تأثير هذا الفريق من الدعاة والانصار ، لم تلبث الحركة الهندية التي اقتصرت في بدء امرها على حركة من سكان البلاد الاصليين، ان تحولت الى حركة اصلاحية كبرى تناضل في سبيل تحسين اوضاع البؤس والشقاء والجهل التي تتسكع فيها جماهـير الشعب الهندي . وقد تباينت الحركة اصالة وعقلنة بتباين المناطق والاقاليم المختلفة . فقد برزت حيناً

كحركة حضارية ، واحياناً كحركة سياسية ، مناهضة لاوروبا وللرأسمالية . وقد حققت لها شعبية كبرى في كل من البيرو والمكسيك والاكوادور وبوليفيا . وراحت تلوح بوجه الاستعمار الاسباني الذي جردته من كل قيمة وبوجه الحضارة الاوروبية بالصفات السامية التي تطبع الحضارات الوطنية ، كما افسحت في برنامجها ، مجالاً واسعاً ، لبعث الحضارات الوطنية التي سبقت مجيء كولمبوس ، واقتباس الوسائل التقنية والعلمية التي توفرها الحضارة الغربية ، بعد تجريدها تماماً من روحها . فالحركة حركة سلبية في الكثير من مظاهرها ، وكثيراً ما بدت خيالية ، عندما فكرت ببعث المنظمات المجتمعية القديمة (*L'ayllu*) عن طريق الجمعيات الحرفية او المهنية ، والتي راحت تحاول ، انقاذ العرق الهندي من الفناء والاضمحلال الذي يتهدده ، بتحسين مستوى العيش عنده ، وبنشر التربية الشعبية بين افراده ، وتحقيق الوحدة بين كل دول القارة .

الاندفاع نحو التصنيع

كان من بعض نتائج الحرب العالمية الثانية الحد من استيراد المحاصيل الصناعية ، ولا سيما المصنوعات الاوروبية ، وبالمقابل نشطت حركة التصدير بالرغم من ندورة وسائل الشحن ، كما انه جرى التوسع في تصدير بعض المحاصيل الأخرى . وقد طلعت في البلاد مصانع جديدة لابد منها لتأمين المعدات اللازمة للزراعة وللخطوط الحديدية ، ومصانع التكرير ، واخرى لصنع القرابة والاسمنت ، ومصانع النسيج والحياكة ، ومصانع الورق والزجاج ، وأطر السيارات والاسمدة لتأمين حاجة البلاد من المواد والاصناف التي توقف استيرادها . وقد انصرف الحلفاء من جهتهم ، ولا سيما الاميركيون ، منذ عام ١٩٤١ ، الى انشاء نظام اقتصادي يؤمن لهم ما كانوا بحاجة اليه . وتأسست عام ١٩٣٩ ، اللجنة الاستشارية المالية والاقتصادية المشتركة بين الدول الاميركية ، كما انشئت ، في كل جمهورية من الجمهوريات الاميركية ، لجان خاصة تعمل على تطوير وتحسين وسائل انتاج الخامات والمواد الاولية : كالمطاط والنحاس ، والفلزات النادرة الوجود مثل : التنغستين والفاناديوم والمولبدين والقصدير ، وانشأت معامل جديدة بمؤازرة التسهيلات المالية التي امنها قانون : الايجار والتأجير ومصرف الاستيراد والتصدير والشركة المالية للتعمير .

وهذا الدفع الاقتصادي توليه الحرب جاء حاسماً ويختلف اصلاً عن الدفع الذي احدثته الحرب العالمية الاولى ، اذ اقتصرت الحركة ، اذ ذاك ، على تأمين الخامات والمواد الاستهلاكية ، بينما استهدف الجهد في هذه المرة ، انشاء صناعات ضخمة ، واعطاء الاقتصاد تركيباً عصرياً ، ونشطت وسائل الانتاج وتنوعت . واستأثر الامر باهتمام الحكومات كما وقع موقع الرضى من الخاصة الذين أثروا وجمعوا ثروات طائلة ، بفضل هذا النزاع الدامي ، كيف لا يثرون ويكدسون الثروات بعد ان ضاعفوا من صادراتهم وخففوا من استيرادهم ، وتجمع في صناديقهم مقادير هائلة ومبالغ طائلة من القطع والاصفر الرنان ، وظفوا جانباً منها في صناعات جديدة . وبذلك تمكن المكسيك من رفع طاقته الصناعية ٣٠ ٪ لا سيما في الصناعات النسيجية والكيميائية ،

كما ان البرازيل زاد من طاقته على استثمار موارده الطائلة من الحرير والبوكسيت ، واستطاعت الشركة الوطنية للصناعات الحديدية ان تشيد المجمّع الصناعي الضخم في فولتا ريدوندا وزادت من طاقتها الانتاجية في الصناعة ثلاثة اضعاف ، كما زادت اربعة اضعاف من انتاجها للخامات الاولية . والانتاج الصناعي الذي لم يكن ليمثل ، عام ١٩٣٠ سوى عشر الدخل القومي، اصبح يمثل نصف هذا الدخل عام ١٩٥٥ ، والصناعة القطنية التي انتقلت الى طور التصدير ، اخذت تستثمر القسم الاكبر من محصول القطن في البلاد . وضاعفت جمهورية الارجنتين بين ١٩٤٠ — ١٩٤٥ ، عدد قبارکها الصناعية واخذت حركة التصنيع بعد عام ١٩٤٣ ، بتأثير من الجنرال بيرون ، تعم جميع اطراف البلاد . وقد ارتفع معدل اليد العاملة في الصناعة من ١٢٫٨ ٪ عام ١٩٣٩ ، الى ما يزيد على ٢٠ ٪ منذ عام ١٩٤٥ .وراحت كولمبيا من جهتها تنشىء،هي الاخرى، مجموعة متناسقة من معامل صناعة الحديد ، في باز دل ريو ، بمساعدة رؤوس الاموال والصناعة الفرنسية . ودليل التجارة في الارجنتين ، ارتفع من ١٠٠ عام ١٩٣٧ الى ١٦٢ ، عام ١٩٤٧ ، وفي الشيلي الى ١٤٨ ، وفي المكسيك الى ١٤٣ .

٢ – الحياة السياسية

عدم الاستقرار السياسي

ان التركيب الاجتماعي المتناهض اصلاً للنظام الديموقراطي ، والتفاوت العظيم بين اوضاع البلاد ، وعدم توفر طبقة متوسطة كبيرة العدد ، والبؤس الذي تتسكع فيه الجماهير البدائية التي لا تزال ترسف في دياجير الجهل ، كل ذلك وما اليه يساعد على تكوين حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد ، كما يساعد على تغلغل النفوذ الاجنبي وتسربه اليها . فبالرغم من اقرار مبدأ الاقتراع العام ، فالنظام المعمول به هو قيام حكومات من الاقلية بين اصحاب الاملاك . وكثيراً ما أدى انقسام هذه الاقلية وانشقاقها على نفسها الى حدوث ازمات سياسية كان يوضع حداً لها قيام دكتاتوريات عابرة . والنزعات الاقليمية حتى وهذه الخصوصيات التي كان يزيد من حدتها قلة طرق المواصلات ، وتفاوت كثافة السكان واختلاف التطور الاقتصادي بين مقاطعات واقاليم الدولة الواحدة ولدت فيها نزعات انفصالية هددت الدولة بالانحلال والزوال . وكثيراً ما كان الدكتاتور يعتمد في بقاء نظامه ، على الجيش والبوليس ، ولذا كانت سلطته دوماً سلطة مزعزعة يتهددها الخطر باستمرار، مصيرها متوقف دوماً على هذه الاقليات وعلى المصالح الاجنبية تؤثر عليها المظاهرات غير المنتظمة التي تقوم بها الجماهير المهتاجة ، التي لم تكن تتحرك دوماً من تلقاء ذاتها وبصورة مستقلة ، بل بدافع وبتحريض من الطبقات الجديدة المتوسطة الناشطة والمغامرة ، هذه الطبقات التي ظهرت للوجود ، مع التطور الذي خضعت له المدن وحركة العصرنة التي أخذت بأسبابها . ولذا تكاثرت الازمات في البلاد وكثيراً ما أخذ بعضها برقاب البعض تعبيراً عن توق الجماهير

الى تحقيق التوازن بين التركيب الاقتصادي والاجتماعي الجديد وبين الوضع الاقتصادي القائم من قبل . فالمجتمع القديم الذي يشد من ازره المصالح الاجنبية في البلاد يحاول – واحياناً بالالجوء ، اذا ما اقتضت الحاجة ، لدكتاتورية من الطراز التقليدي المعروف – ان تحتفظ او ان تعيد الى الوجود ، انظمة ودساتير تخفي وراء ستار مزعوم من الحرية والليبرالية ، كياناً اجتماعياً مناهضاً للديموقراطية وفي وجه حكومة من الاعيان او في وجه نظام ديموقراطي تمثيلي مسخته عملية مزدوجة من التزوير والمصانعة وقعت فريسة لها ، هذه الجماهير الفقيرة الجاهلة . تحاول الطبقات المتوسطة ، ولو بأساليب غير شرعية ولا قانونية كانقلابات عسكرية او دكتاتوريات شخصية ، ان تقيم في البلاد حكومات تولي المزيد من اهتمامها مصالح الطبقات الشعبية والدفاع عن استقلال البلاد . والى جانب دكتاتوريات محافظة ترعى مصالح الاميركيين ، كثيراً ما وقعت دكتاتوريات تأخذ على نفسها تأديب العناصر المعادية لواشنطن ، بعد ان تكون هذه الطريقة الاسلوب الوحيد « لتحطيم سلطة النبلاء ولتفادي لعبة الاكثرية المزورة التي تصانع الماضي وتبسم له » .

وهكذا نرى ان الاوضاع والظروف التي تكتنف النشاط السياسي في هذه البلدان لم تكن لتساعد على توطيد وترسيخ الافكار الاقتصادية فيها . فالحياة السياسية تبقى فيها وقفاً على اقلية ناشطة متحركة بينما تبقى جماهير الشعب قابعة في سلبية سادرة . فأينما أجلنا النظر نرى مستوى العيش متدنياً للغاية كما ان مستوى الفكر يتردى في حالة مزرية ، فالمجتمع المديني الجديد يفتقر للكثرة والعدد ، ولا يزال مشتتاً ليلعب الدور الرئيسي الذي يلعبه في الغرب . فالأمية تسيطر في كل مكان باستثناء الارجنتين التي تعرف اقل نسبة من الاميين ، ١٠ بالمائة ، اما النسبة في غير هذه الدولة فتبقى عالية جداً : ٩٢ بالمائة في هايتي ، و ٧٩ بالمائة في سلفادور ، و ٧٠ بالمائة في نيكاراغوى ، و ٦٧ بالمائة في غواتيمالا وفي جمهورية الدومنيك ، وأعلى من ٥٧ بالمائة في البرازيل ، و ٥٠ بالمائة في المكسيك ، و ٤٨ بالمائة في هوندوراس ، و ٤٠ بالمائة في كوبا ، و ٣٥ بالمائة في بناما ... ولذا كانت المساهمة بنشاط البلاد السياسي ضعيفة اما لأن الاميين هم مستثنون من حق الاقتراع واما زهداً وعدم اكتراث . ففي المكسيك ٥ ملايين ناخب من اصل ٢٨ مليون نسمة ، وفي البرازيل كان عام ١٩٦٠ عدد الذين يتمتعون بحق الاقتراع ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ من اصل ٣١ مليون هم في سن الاقتراع ، بينما يشترك بعملية الاقتراع فعلاً منهم ٨ ٢٥٢ ٠٠٠ لا غير ، اي اقل من ١٧ ٪ من مجموع السكان . وفي الشيلي كان عدد من يتمتعون بحق الاقتراع ٥٩٢ ٠٠٠ عام ١٩٤٩ من بين ٥ ٧٦٥ ٠٠٠ نسمة ، وفي عام ١٩٤٧ ، اشترك في عملية الاقتراع ٣٥ بالمائة من الرجال و ٩ بالمائة من النساء . وفي بوليفيا ، جرى انتخاب الرئيس هرزوخ عام ١٩٤٧ بـ ٤٠ ٠٠٠ صوت لا غير ، كما ان عدد البوليفيين الذي كانوا يتمتعون بالمواطنية الكاملة ، لم يزد عام ١٩٥١ ، على ١٥٠ ٠٠٠ .

الازمة وتأثيرها على الحياة السياسيـــة

عندما انفجرت الازمة الاقتصادية ، كان الوضع الاقتصادي في في دول اميركا اللاتينية من التبعية للدول الكبرى والارتباط بها بحيث كان لا بد له من ان يتأثر عميقاً بالأزمة ونتائجها الموهنة الامر الذي جلب عليها انهيار العملة الوطنية . وأدى الى هبوط ذريع في اسعار المواد الزراعية . والمواد الغذائية (كالحبوب والبن والماشية) والمواد المعدنية التي سببت هبوطاً ذريعاً في التجارية الخارجية . كما احدث قلقاً وتشويشاً في موازنة هذه البلدان انخفاض الاستثمارات الاستخراجية العائدة للشركات الاجنبية او توقفها . واستتبع هذا الوضع ، اتخاذ اجراءات عدة منها مراقبة النقد ، والتوقف عن دفع فوائد الديون ناهيك عن موجـــة جديدة من البؤس والشقاء وفقدان المنتوجات الصناعية المستوردة من الخارج . واذ ذاك ، اخذت الحكومة تبحث عن وسيـــلة تؤمن التوازن في المجال الزراعي ، وذلك بفرض تنويع طبيعـــة المحاصيل الزراعية ، فعمدت الحكومة في الارجنتين الى الاكثار من زراعة النباتات الزيتية والكرمة والاشجـــار المثمرة كما عمدت البرازيل على تشجيع زراعة القطن بعد ان تعذر على رجال الصناعة تأمين العملات الصعبة لشرائه من الخارج . ولم تلبث هذه البلدان ان تبينت ما هو عليه نظامها من وضع حرج سريع العطب ، وشدة تبعيتها وارتباطها بالخارج . ان تخلف المشترين الاميركيين والاوروبيين لمنتوجاتهم ايقظ فيهم روحاً قومية اقتصادية كما اثار نقمة الشعب ضد الطبقات الموجهـــة التي كثيراً ما تتواطأ مع الرأسمال الاجنبي . ووقع اذ ذاك « جائحة من الثورات والانقلابات » ، جاء بعضها بوحي من الانظمة الفاشية ، في هذه البلدان التي تكاثر فيها عناصر الهجرة الايطالية والالمانية ، حيث تلقى قادة الحرب وكبار ضباط الجيش تدريبهم العسكري في المانيا ، وحيث يشتد ويظهر نفوذ اسبانيا الجنرال فرنكو .

ففي كوبا حيث جيراردو ميشادو سيد هذه الجزيرة غير المنازع منذ عام ١٩٢١ ، هوى الى الحضيض ، عام ١٩٣١ ، تعاقب على رئاسة البلادستة رؤساء خلال ٢٢ شهراً ، وتمكن الكولونيل باتيستا من إقامة دكتاتورية على غرار دكتاتورية موسوليني ، وفي البيرو ، سقط حـــكم الرئيس ليغويا عام ١٩٣٠ ، على يد الكولونيل تشيرو . وسيلس الذي سيطر على بوليفيا منذ عام ١٩٢٦ ، خر صريعاً تحت ضربات الكولونيل توروالذي لم يلبث ان اخلى محـــله لبوش . وفي فنزويلا غوميز ، وفي هـــايتي الجنرال تراخولو ، وفي غواتيمالا أوبيكو ، وفي هوندوراس كارياس ، وفي سلفادور مارتنيز ، انشأوا حكماً دكتاتورياً في بلادهم . وفي الاكوادور تعاقب على اريكـــة الرئاسة ١١ رئيساً بين ١٩٣١ و ١٩٣٩ ؛ وفي الارجنتين عاد المحافظون الى الحكم بفضل الانقلاب الذي قام به الجنرال اوريبورا ، وفي الاوريغواي قامت دكتاتورية دي ترّا التي زادها احتداما وعنفا وصول الجنرال بلدومير الى الحكم ، وفي البراغواي ، قامت الدكتاتورية على يد الكولونيل فرنكو الذي لم يلبث ان خلعه عن الحكم الجنرال استيفاريبيا ، عام ١٩٣٩ ، وايبانيز في الشيلي طُرد من الحكم عام ١٩٣١ ، ليتعـــاقب على كرسي الحكم ، من بعده ثمانية رؤساء في عشر

سنوات . وبعد المناداة بجمهورية اشتراكية استمرت ١٢ يوماً ، عاد الى استلام الحكم الرئيس القديم أيسلندرو ، بعد ان تحالف مع حزب المحافظين ، الى ان امنت انتخابات سنة ١٩٣٨ ، فوز الجبهة الشعبية التي وضعت للبلاد تشريعاً اشتراكياً كان من اكثر التشريعات تقدمية في العالم اجمع ، اذ نص على حد ادنى للاجور وعلى معاش تقاعدي لمن هم في سن الشيخوخة ، والبطالة ، والضمان ضد حوادث العمل ، والتعويضات العائلية .

ففي كل اميركا اللاتينية ، كان يوجد عام ١٩٣٩ ، اربع جمهوريات لا غير تتمتع بنظام ديموقراطي ثابت : الشيلي التي تخضع لحكومة إئتلافية برئاسة الجبهة الشعبية ، والمكسيك حيث اوشك الرئيس كردیناس بلوغ نهاية ولايته ، وكوستاريكا وكولمبيا التي تقوم عليها حكومة محافظة بالاشتراك مع الاحرار . أما في ما عدا ذلك ، فدكتاتوريات مستترة .

الحياة السياسية واوضاعها الجديدة

واستفحل عدم الاستقرار في هذه البلدان ، خلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلت الحرب مباشرة . فالبنيان الاقتصادي في كل من هذه الجمهوريات ، ارتكز أصلاً على تصدير صنف او صنفين من انتاجها للخارج ، وبذلك ارتبطت حياتها السياسية وتبعيتها بالمشترين في الخارج : فاذا ما تأخروا أو تلكأوا – وهو امر بيد الزبون الرئيسي اي بيد الولايات المتحدة – هبطت الاسعار وكثرت الجماعة عن أنيابها ولاح في الافق شبح التضخم النقدي . وبعبارة اخرى ، شبح الفوضى وسقوط الحكومة .

وهكذا يبدو ، كما يلاحظ جاك لمبرت ، ان التخلف الاقتصادي الذي تتسكع فيه دول هذه القارة ، وبروز طبقات اجتماعية جديدة في حياة البلاد السياسية هما وراء عدم استقرار الاوضاع في هذه البلدان . فالنقص العددي وانتفاء التجانس بين الطبقات الوسطى والطبقة العمالية ، جعل واهياً كل تحالف تعقدانه لهذا التناقض بين رغبات كلا الجانبين في مجال التصنيع وعجزهما عن تحقيق شيء من هذا كله دون اللجوء الى رؤوس اموال اجنبية ، التي لا يمكن ان تأتي الا من بلدان اميركا الشمالية ودولها على اساس ضمانات اقتصادية وسياسية لا يمكن ان يرضى بها او يستأنس لها الوطنيون في هذه البلاد . ومن جهة اخرى ، فالنفوذ العظيم الذي حققته الطبقة العاملة وضعف امكاناتها الشرائية زاد من مطالبها كما زاد من صلابتها . فالقطيعة تأتي سريعاً عندما يجري قمع الاضطرابات العمالية وكبح الاضرابات والحد منها ، وبذلك تمهد الطريق امام المناضلين عن البنيان التقليدي ، لاستلام الحكم في البلاد او للوقوف في وجهه اي محاولة اصلاحية فيها ، فهياج الطلاب ومشاغباتهم التي لا ينكر احد اهميتها في الحياة السياسية ، تبقى عديمة الاثر ، ولا طائل تحتها . وبالفعل ، فالطلاب الذين ينتمي معظمهم ، هنا او في الشرق الادنى او في اقطار آسيا الشرقية ، الى الطبقة البورجوازية الصغرى ، والذي يفتح التعليم الجامعي امامهم امكانات الرقي والتطور في السلم الاجتماعي ، في مجتمع اساسه التسلسل ،

هم التعبير البليغ والعنيف لهـــذه القومية التي لا تصانع ولهذا الصراع ضد النخبـــة التقليدية في البلاد .

دور الجيش

ومن العوامل الاساسية في الحياة السياسية ، في هذه البلدان ، الجيش. والجديد هنا ليس في تدخل الجيش في الامور السياسية وهو تدخل حصل باستمرار منذ ان نالت هذه البلدان استقلالها الناجز ، بل الجديد هو في هـذا الطابع الذي اخذ يطبع تدخـــل الجيش منذ مطلع القرن العشرين . فالجيش في هذه الجمهورية هو جيش محترف ، وصغار الضباط فيه اخذ يقل انتسابهم الى الارستوقراطية العقارية (باستثناء البحرية). فهم من ابناء رجال الادارة والصناعة والتجار الذين يرون في البزة العسكرية علامة من علامات التصعيد الاجتماعي. وقد تلقوا في الاكاديميات الحربية التي خرّجتهم تدريباً تقنياً يشعرون عميقاً بندورته في بلدان اميركا اللاتينية . ولما كانوا على شيء محترم من الثقافـــة ، وأعدوا الحياة زاخرة بالنشاط مع انها اقصرت بالفعل على شبه عطالة لخلو اوضاع البـــلاد من مشاكل الدفاع ، أو على القيام بأعمال ، كالمحافظة على النظام ، فهم يتوقون من كل جوارحهم الى تصنيـع الاقتصاد والى تأمين استقلالها والمحافظة عليه ، فيشق عليهم ويشعرون بشيء من الخزي والعار من جراء مساعدة الولايات المتحدة المالية ومن تدخلهـــا في شؤونهم السياسية . فهم يكنّون العداء لهذه الاوليغارشية القديمة ولهذه الدكتاتوريات من الجنس البالي التي طالما ساندها اسلافهم ووقفوا الى جانبها، بعد ان عرف عنها مماًلأتها المصالح المالية الاجنبية ولسياسة الاجنبي في البلاد ، ولذا نراهم يحبذون اي اصلاح اجتماعي يعود بالخير واليمن على الطبقـــات الوسطى والسفلى معاً .

وهكذا يتدخل الجيش في الازمات الاجتماعية والاقتصادية التي تنزل بالبلاد، بصفته عاملاً من عوامل النظام والانضباط ، او عندما تبرهن مؤسسات الدولة عن عجزها التام وقصورها ، فيصبح الجيش الحكم الفصل في الحياة السياسية . ليس من طائل قط في بحث هذه التدخلات والتفصيل المسهب في قضاياها . فبينما كان في القارة عام ١٩٢٨ ، ست جمهوريات تخضع لنظام عسكري من اصل ٢٠ جمهورية، فقد ارتفع هذا العدد الى عشر عام ١٩٣٩ والى ١٣ عام ١٩٦٤. وبين ١٩٣٠ – ١٩٥٧ ، تولى ٥٦ عسكرياً رئاسة الدولة في مختلف جمهوريات اميركا اللاتينية ، استمر ١١ منهم في الحكم لاكثر من سنة . وهذا التدخل لم يجر دوماً لصالح اتجـــاه معين او نزعة محددة ، فقد استجاب الجيش ، تارة لنداء جـــاءه من الطبقات الممتازة لتأمين استمرار الوضع القائم (في الارجنتين عام ١٩٣٠ ، وفي البيرو ، عام ١٩٤٨) وطوراً لمساندة ثورة معينة (في فنزويلا ، عام ١٩٤٥) وآونة كحكم للفصل في نزاع لا نهاية له بين حزبين : بين الاحرار والمحافظين في كولمبيا ، (عام ١٩٥٢) .

ومع ذلك فهذا التدخل له طابعان متناقضان . هناك ، ولا شك ، طابع إصلاحي ، يرمي

إلى عصرنة البلاد ، يعطف على تأمين مساواة اجتماعية اكبر ، وتأمين اكبر قدر من التقدم المادي ، وهكذا يمكن ان نجعل في عداد الخدمات التي أدى اليها تدخل الجيش وضع حد لحكم استبدادي ظالم (فرغاس – بيرون) . الا ان هنالك طابعاً آخر يتسم بالسلبية ، عندما تظهر محدودية هذه الرغبات التقدمية حتى في هذه الحالات بالذات التي تمت فيهـــا محاولات اصلاح وعصرنة للبـــلاد ، فالجيش يبقى دوماً فوق القانون ويشكل دولة في الدولة ويولي نفسه حق التدخل لالغاء نتائج الانتخابات مثلاً ، او لفرض اصلاحات مالية او لزيادة الاعتمادات الحربية . والغالب ، بعد كل هذا ولا سيما بعد ١٩٣٠ ، هو ان صغار الضباط الذين يتطلعون الى الشهرة ، ينزعون دوماً ليس للوقوف الى جانب النظم الدكتاتورية والقوى المجمدة للركود الاجتماعي فحسب ، بل ايضاً ، الى جانب الولايات المتحدة الاميركية « المدافعة عن العالم الحر » والتي تجود بمساعدات حربية سخية . فالجيش يكبح التطور الاجتماعي اكثر من ان ينشطه . فهو يعمل عادة في اتجاه الاصلاح ، انما يقف مكتوف اليدين امام تغيير أو مس الاوضاع الزراعيـــة التي هي محور كل الاوضاع . ومهما يكن ، لا بد من ان نلاحظ هنا ان البـــلدان الثلاثة التي امكن فيها تحقيق اصلاح زراعي (المكسيك منذ عام ١٩١٤ ، وبوليفيا منذ ١٩٥٢ ، وكوبا منذ ١٩٥٩–١٩٦١) ، هي هذه البلدان بالذات التي جاء الجيش بضباطه النابعين من الطبقة الوسطى او الطبقة العليـــا ، جرى الغاؤها بصورة جذرية من قبل ثورة شعبية .

الحياة السياسية منذ عام ١٩٤٠

وهكذا فعدم التوازن القائم بين الطبقات ، والسرعة التي يتم فيها التطور الاجتماعي ، هما من القوة والعنف بحيث ان بقاء استمرار القوى الاقطاعية القديمة امام تطور البورجوازية والبروليتاريا يجعل من المستحيل تحقيق « اصلاحات ثورية جذرية مستعجلة » .

ومثل هذا الوضع يتوفر في البلدان الآخذة بالتطور حيث تستدعي الحاجة غالباً الى سلطات استثنائية . غير ان تاريخ اميركا اللاتينية المضطربة يدلنا بصورة نهائية انه بقطع النظر عن بعض الدول الصغيرة فيها ذات التركيب الاجتماعي البالي والتي تعيش باستمرار تحت نظـــام دكتاتوري وحيث « تحول الوضع فيهـــا الى نظام كيفي ظالم » ، فالنظام الدكتاتوري ليس سوى أسلوب سياسي لا يلجأ اليه الا في الازمات الاقتصادية الحـــادة . فالسواد الاعظم من الدول اللاتينية يحتضن نظاماً رئاسياً تشيل فيه سلطة الرئيس مستوحى من نظام الولايات المتحدة ، انما يختلف معه اختلافاً بيناً في الروح ، إذ تنقصه عادة الهيئات القائمة في هذه الولايات والتي تؤمن التوازن في سلطات الرئيس . فالمجالس والهيئات البرلمانية ، كما يلاحظ جاك لمبرت بحق ، لا تلعب سوى دور مغمور وتبقى سلطات الرئيس عملياً دونما رقيب او حسيب ، لا حدود لمداهـــا الا بانتهاء ولايته الذي يضع حداً لسلطاته الكيفية .

ففي السنوات الاولى من الحرب ، نرى الحكومات « تجمد » في سلطاتهـــا ، ثم يأخذ الجليد بالذوبان بعد عام ١٩٤٣ ، عندما أخذ يشتد نفوذ الطبقـــة المتوسطة : ففي حزيران تنشب في

الارجنتين ثورة الزعماء الموالية للنازية ؛ وفي بوليفيا ، يقوم في كانون الأول قدماء المحاربين في حرب تشاكو الى جانب فاشيين يساعدهم مدنيون من « الحركة الوطنية الثورية » بقيادة بار أستنسورو ، باعلان دكتاتورية لم تعمر قط ، من برنامجها تأميم الخطوط الحديدية في البلاد ، والكهرباء ، والدخول في صراع مع فئة كبار الملاكين لمناجم القصدير. وفي ايار ١٩٤٤ ، نشبت في جمهورية الاكوادور ثورة حملت الى كرسي الرئاسة فيلاسكو ابارا الذي وضع مشروع دستور جديد للبلاد ، وضاعف ٥٠ بالمائة عدد العمال الزراعيين الذين يعملون في المزدرعات الكبيرة ، كما يقوم بمحاولة اصلاح زراعي ، ويقرر الضمان الاجتماعي الالزامي وخطط لاصلاح زراعي مع تمثيل العمال في المجلس النيابي ، وفي عام ١٩٤٥ ، قام البيرو بانقلاب ابيض تسلمت معه الجبهة الديموقراطية التي يرئسها مؤسس الحزب A. P. R. A. الذي غير اسمه في السنة التالية وعرف باسم حزب الشعب ، يستلم دفة الحكم ، على شاكلة الاشتراكي روموللو بيتانكور في فنزويلا . وفي عام ١٩٤٦ ، يعهد الرئيس فيدلا بثلاث وزارات الى الشيوعيين بينهم وزارة الزراعة .

واشتد الضغط الاميركي كما اشتدت الحاجة الى رؤوس اموال لا مندوحة عنها وقد أدى انهزام دول المحور الى سقوط عدد من الحكومات في البلدان الاميركية الجنوبية : في غواتيمالا وفنزويلا والبرازيل وبوليفيا . وقد تجاهلت الحكومة في فنزويلا مشروعات التأميم ، كما لم تلبث حكومة الشيلي ان حلت الحزب الشيوعي واعلنته غير شرعي ، وجرى قلب استنسورو في بوليفيا ، كما ان المكسيك تخلت تدريجياً بعد انتخاب كاماكو للرئاسة عام ١٩٤٠ ، عن السياسة الاصلاحية التي تمشى عليها الرئيس كردیناس ، أقرت سياسة عدم التأميم اجتذاباً لرؤوس الأموال الاجنبية . وفي عام ١٩٤٦ ، تحول « الحزب الشيوعي المكسيكاني » بعد ان تجرد من كل نزعة ثورية الى « الحزب الدستوري الثوري » ، واستمر الرئيس ألمان في سياسة حسن العلاقات مع الولايات المتحدة والتقرب من الكنيسة .

ووقعت انقلابات دبرها كبار الملاكين العقاريين بمساعدة الجنرال اودريا في البيرو والباراغواي وفنزويلا حيث حل الجنرال شلبو محل بيتانكور . وظهرت ردود فعل ومقاومة قوية ، في الاكوادور اعرب الرئيس الذي تم انتخابه عام ١٩٤٨ عن رغبته القيام باصلاحات تكون في صالح الهنود الحمر ، وصمد بنجاح في وجه عدة محاولات للاطاحة به ؛ وفي بناما جرى عام ١٩٥١ قلب الحكومة التي تمثل « الحزب الثوري الاصيل » المعروفة بعدائها الشديد لاميركا ، وفي بوليفيا قام فريق بمحاولة الانتخابات التي أمنت اكثرية في المجلس التمثيلي لباز استنسورو ، الذي تغلب على المحاولة وقام بثورة فعلية كان من بعض اهدافها : تأميم مناجم القصدير وتوسيع التعليم وتطويره ، والاصلاح الزراعي الذين يوشر به عام ١٩٥٣ وهدف للقضاء على وضع الاراضي الزراعية الواسعة التي لا تستثمر او انها تستثمر بشكل لا يفي بالغرض . وفي غواتيمالا ، قام الكولونيل اربنز ، عام ١٩٥٢ ، باصلاح زراعي من اهدافه توزيع المزارع الضخمة ، منها مزرعة تخص شركة الفاكهة الاميركية مساحتها ٨٣٠٠ هكتار وهي شركة تملك ١/٠ مساحة

البلاد . وتسجل الاحزاب الاصلاحية نجاحات باهرة منهـا الحزب الزراعي العمالي الذي يرأسه الجنرال ايبانيز في الشيلي عام ١٩٥٢ ، وانتخاب الرئيس فيغيراس رئيساً لكوستاريكا ١٩٥٣ .

وليس بغريب قط ان تصمد المصالح المهددة في وجه هذه المحاولات وتدافـــع عن نفسها . ففي عام ١٩٥٤ ، قامت بعض عصابات من المهـــاجرين ، مزودة بالاسلحة اللازمة وبطائرات مقاتلة اميركية بمهاجمة غواتيمالا بينما فرض الاميركيون حصاراً على مرافىء البلاد لمنـع وصول الاسلحة التي اوصت عليها الحكومة . وقد ارغم اربنز على التخلي عن الحكم كما ان خلفه ألغى الاصلاح الزراعي الذي كان بوشر به . وفي سنة ١٩٥٥ ، جـــاء دور الرئيس فيغوراس الذي ضاعف الضريبة المفروضة على الشركة الاميركية للفـاكهة . وجرى اسقاطه من الحكم على يد « جيش التحرير » تم تدريبه في نيكاراغوي وزود بقاذفـــات اميركية ... فأصحاب هذه المصالح القوية ينجحون في قلب الاوضاع القائمـــة في اكبر دولتين بين دول اميركا اللاتينية : ارجنتين بيرون ، وبرازيل فرغاس .

دور الاحزاب الشيوعية

فالشيوعية المحظورة تقريباً في كل مكان ، باستثناء بعض فترات قصيرة ، هي دوماً عرضة لمطاردة الحكومات ومحاربتها . ومع ذلك فليس من ينكر او يشك بالنفوذ القوي الذي تتمتع به في الخفـــاء وان كان من الصعب تقييمه على وجهه الصحيح . ففي سنة ١٩٥٥ جرى الغاء الحزب وحظره في ١٣ بلداً ، وسمح له بالبقاء والعمل ضمن تقييدات شديدة في خمس منهـــا ، واطلقت له الحرية التامة في بوليفيا وحدها . فهو يجتذب بعض كبار المفكرين اليه امثال كارلوس برستس رئيس الحزب الشيوعي البرازيلي وهو ضابط كبير وكاتب معروف ، والشاعر الكوبي غوبليان ، والشاعر الشيلي بابلو نرودا ، ويرسخ بشكل قوي في البلدان التي تقوم فيها صناعات حديثة ويعتمد فيها على الطبقـة العمالية وينشط للعمل بين النقابات ، وفي البرازيل حيث نال الحزب في انتخابات عـــام ١٩٤٥ ؛ اكثر من ٥٧٠ ٠٠٠ صوت ، يأتي الحزب في المرتبة الرابعة بين الاحزاب ، كما يبدو نشاطه في كل من المكسيك ، والشيلي حيث آزر ايبانيز على انتخابه رئيساً ، وكوبا وغواتيمالا . فليس في مقدوره ان يلعب بعد ، دوراً حاسماً في اي من هذه الاقطار ، ويراعى جانبه في كل مكان لموازرته قيام الدكتاتوريات التي يعتمد برنامجاً اصلاحياً وتعمل على مناهضة النفـــوذ الاميركي . الا ان انتصار الكاسترية في كوبا الذي الهب عداء العناصر المحافظة في هذه الجمهورية بدّل كثيراً من اوضاع نشاطه وظروف عمله .

٣ – الصراع في سبيل الاستقلال

التبعية الاقتصادية والمالية

بالرغم من الازدهار الاقتصادي الذي عرفته خـــلال الحرب ، ومن دفع قسم من ديونها للدول الاوروبية الدائنة ، بقيت دول اميركا اللاتينية تعـــاني من تبعيتها وترابطها . فقد بقيت ، مدة طويلة مسرحاً لصراع عنيف

أحتدم بين رجال المال البريطانيين وبين الممولين الاميركيين ، وهو صراع شالت كفته لصالح الفريق الاخير منذ عام ١٩٢٨ . ففي هذا التاريخ بالذات بلغت رؤوس الاموال البريطانيـــة الموظفة في هذه الاقطار ، ١٢٠٠ مليون ليرة انكليزية ، منها ٣/٤ هـــذا المبلغ قدمت قروضاً للدولة ولشبكة الخطوط الحديدية في حـــين انطلقت حركة الانكماش من بيـع بعض المصالح العامة لفرقاء يشرف عليهم ممولون اميركيون . ومنذ ذلك التاريخ ، وبالرغم من محافظة الدول الاوروبية على مراكزها القوية في كل من الارجنتين والبرازيل والمكسيك والشيلي ، فرؤوس الاموال الاميركية ، اخذت تبرز بشدة وتحاول السيطرة جلياً : فهي تمثل ٢٠ ٪ من ديون البرازيل الخارجية . والمال الاميركي يوظف في مشاريع استثمار المناجم والصناعة والمزدرعات الواسعة النطاق ، كما انها توزع سلفات لبعض الزعماء ، وتعمل على توثيق ارتباطها مـــع بعض الاقليات المسيطرة على السلطة في البلاد . وفي الوقت ذاته ، زادت حصة الولايات المتحـدة في تجارة هذه البلدان مع الخارج بصورة محسوسة (فبلغت ٣٨ ٪ من مجموع استيراد الدول اللاتينية لقاء ١٥ ٪ منها لانكلترا) .

والضائقة المالية الكبرى والحرب العالمية الثانية اللتان عملتا كثيراً على التخفيف من روابط هذه الدول الاقتصادية باوروبا ، لم تخففا قط من تبعيتها وارتباطها بالخـــارج . وعلى عكس ذلك تماماً ، فقد ادت الحرب الى توثيق قبضة الولايات المتحدة . وهـــذه القبضة تبرز على الاخص في المجال الاقتصادي : فالمبادلات مع الولايات المتحدة هي اقوى من اي وقت مضى اذ ارتفعت الواردات من ٣٢ ٪ والصادرات من ٣٨ ٪ ، عـام ١٩٣٨ ، الى ٥٥ بالمائة و٥٨ بالمائة عام ١٩٥٢ ، وفي المكسيك ٩٠ بالمائة من الواردات و ٧٥ بالمائة من الصادرات ، وفي الشيلي ٤٢ و ٥٣ بالمائة ، وفي البرازيل ٥٨ و ٤٦ بالمائة ، وفي فنزويلا ٥٠ و ٢٥ بالمائة ، وفي كولمبيا ٥٠ و ٦٦ بالمائة وباستثناء الارجنتين ، الاوريغواي ، تحتل الولايات المتحدة ، المرتبة الاولى في تجارة هذه الدول مع الخارج ، وتمارس نحوها بالفعل « سياسة خنق » (فرنسوا بيرّو)، والوضع الاقتصادي في كل من هذه الجمهوريات سريع العطب كما هو سريع النيل منه ، اذ بدلاً من ان تعمل على تنويع تجارتها الخارجية ، فهي ترتبط ، اكثر فاكثر ، بعدد من اصناف الانتاج آخذ بالتناقص، اسعارها تحدد في الخارج بمعزل عنها في الاسواق العالمية (النترات ، النحاس ، البن ، السكر ، البترول ، القمح ، الصوف) بينها ما يشكو الفائض او التخمة ، بينما يشتد فيها الطلب على المنتوجات الغذائية والمحروقات . ومن جهة اخرى ، فرؤوس الاموال نادرة هي والتوفير ضعيف للغاية والضرائب قليلة المردود اذ ان المواد التي تصيبها الضرائب قليلة ، وفائدة التسليف عالية ٨ بالمائة للقروض التي تعقدها الدولة ، واعلى من ذلك في القروض الخاصة .

ثم ان الولايات المتحدة لا توظف اموالها الا في البلدان التي تسودها « ظروف سياسية مؤاتية وتتمتع باستقرار اقتصادي وتطمع بمعاملة عادلة سوية تتيح لها توزيع ارباح عادلة على اصحاب الاسهم » . فهي لا توظف اموالهـا في الصناعـات « الـتي تسهم في تطوير البـلاد الاقتصادي

والاجتماعي ، ، بل في المجالات التي تنعم بأسواق قريبة مربحة ، اي في هذه الاقطار التي حقق قسم من سكانها مستوى رفيعاً من العيش اللائق ، وهذا الشرط لا يتوفر كثيراً في بلدان تتسكع في البؤس والشقاء كهذه الاقطار الواقعة في قلب منطقة جبال الاندس او في اميركا الوسطى حيث تشتد الحاجة الى مثل هذه الاستثمارات .

وهكذا نرى ان رؤوس الاموال الاميركية حلت محل رؤوس الاموال الاوروبية . فمنذ ١٩٤٣ ، ان نصف استثمارات الولايات المتحدة ، في الخارج ، تتركز على الارجنتين ، وفنزويلا والشيلي والبرازيل . وبعد عام ١٩٤٥ يرتفع هذا الرقم من ٤٣٠١ مليون دولار الى ما يقرب من ٨ مليارات دولار عام ١٩٥٣ ، تنال ست دول منهـا ، هي فنزويلا والبرازيل ، والشيلي والارجنتين ، وكولمبيا والبيرو ثلثي هذا المبلغ الضخم ، ويذهب نصف هـذا المبلغ للبرازيل وحدها . وهذه الاستثمارات يطلب اليها ، قبل اي شيء آخر ، تأمين المزيد من الخامات والمواد الاولية اللازمة للحرب . وقد حدث بعد الهدنة رأساً هبوط بالاسعار أثار أزمة . وقد وجب ، عام ١٩٥٠ ، العودة الى انتاج المواد الستراتيجية مما ادى الى ارتفاع الاسعار ، وبعـد انتهاء الاعمال الحربية في كوريا ، أدى المخزون من المواد الاولية غير المبيعة الى اثارة ازمـة اخرى في البلاد .

وربع هذه الاستثمارات الجسيم الذي يعادل ١١،٢٪ من قيمة رأس المال الأسمي الموظف عام ١٩٤٥ ، و ٢٠،٥٪ من المبالغ الموظفة عام ١٩٥١ ، و ٣٠٪ من الاستثمارات البترولية ، يرسل قسم كبير منه خارج البلاد وقلما يعود اليها للاستثمار فيها ، ولذا يبقى مستوى العيش فيها متدنياً جداً ، لا بل ينخفض معدله بالنسبة للضغط الديموغرافي الناجم عن ازدياد عدد السكان .

فمنذ عام ١٩٤٠ ، لم تعد بلدان اميركا الجنوبية سوى دولة واحدة . فهي بحاجـة ماسة للعون المالي الاميركي ولاميركا بالذات كزبون لا بد منه ولا ندحة عنه ليس لتحسين الاوضاع التي يرسفون فيها بل ايضاً منعاً للتدهور الى ما هو اسوأ ، اذ ان عدد السكان يتزايد باسرع من تزايد الانتاج الوطني فيها . ولذا رأت نفسها دوماً بحاجة ماسة لرؤوس أموال أجنبية .

وهذا التغلغل الاقتصادي يصحبه إنشاء شبكة واسعة من الخطوط الجوية (كالبان اميركان والبان اغرا) ، وخطوط الملاحة البحرية ، وكلها تستدعي وجود فنيين واخصائيين باعـداد تتزايد يوماً بعد يوم ، وانشاء مؤسسات تعليمية وبعثات دراسية الى الولايات المتحدة يتابعون فيهـا تحصيلهم الجامعي ، والاكثار من مكاتب الاستعلامات ومن الجرائد التي تتلقى الوحي والالهام من مصادر اميركية ، واستيراد كميات هائلة من الافلام السينمائية (٨٠٪ من مبيعـات هذه الافلام في الخارج) التي من اهداف الترويج لنمط العيش الاميركي في طول البلاد وعرضها .

التبعيـة السياسيـة

تمتد سيطرة الولايات المتحـدة الى كل اطراف نصف الارض الغربي . فسياسة العصا العريض الـتي رسمهـا الجمهوريون مع ثيودور روزفلت منذ منتصف القرن العشرين تجاه « اللاتين المنحطين » و « انغال الكلاب » ،

بقيت جارية المفعول، ومطبقة لاسيما في منطقة البحر الكاريبي حيث اخذت مصالح الولايات المتحدة الستراتيجية والاقتصادية تزداد شأناً وخطورة. فالمصالح الكبرى تحرص حرصاً شديداً على قيام حكومات طيّعة ، سلسة الانقياد تتركها وشأنها لتتصرف كما تريد مع انها تلاقي نفوراً وكرهاً لها لدى الشعوب ، وعرضة للخطر والتهديد . ولذا توجب مساعدة هذه الحكومات عن طريق القروض التي تنفق على تقوية تشكيلات الجيش والأمن العام او مؤازرتها عند الاقتضاء بالسلاح . والطريقة التي تعتمدها الدبلوماسية الاميركية عـــادة هي الحصول على تنازلات جمركية او في شبكة الخطوط الحديدية وتنازلات عن منافع اخرى متنوعة تأتي على غرار الاساليب والخطط التي ركنت اليهـا الدول الاوروبية ، في توطيد حمايتهـا على ما تبقى من الدول المستقلـة في القارة الافريقية .

ففي منطقة جزر البحر الكاريبي جاء التدخل العسكري في سلسلة متصلة الحلقات . ففي كوبا حيث أرسل عام ١٩٢٠ الجنرال كرودر للفصل في قضايا انتخابية واشترط تحقيق بعض الاصلاحات المالية قبل عقد اي قرض مالي، وفي نيكاراغوا التي جرى احتلالها من سنة ١٩٠٩ الى ١٩٢٩ ، حيث تتمركز القواعد العسكرية الاميركية في خليج فونسا كا ، ولن تلبث مصلحة الجمارك والخطوط الحـديدية ان وقعت تحت اشراف الاميركيين ، وفي هوندوراس التي تضطر للتخلي عن مراقبة جماركها ، وفي هايتي ، في سان دومنيك بالذات ، حيث يتسلم ادارة الشؤون المالية خبراء اميركيون . كما ان الحكومة الوطنية في سان دومنيك تستبدل لمدة اربع سنوات بحكومة عسكرية تحت اشراف البحرية الاميركية ، ومنـــذ عام ١٩٢٣ ، ما من دولة من دول هذه المنطقة تعقد قرضاً مالياً خارج الولايات المتحدة، وتنهال عليها رؤوس الاموال الاميركية، لا سيما بعد هبوط الاسعار عام ١٩٢٠ وخلال السنوات التي تم فيها الاحتلال العسكري الذي اتاح لهم حيازة عدد كبير من الاراضي . وفي كوبا تملك شركات السكر خمس مساحة الجزيرة و ٦٠ ٪ من معامل تكرير السكر بينما ٨٠ ٪ من المعامل الاخرى تعيش على السلفات المالية التي تقدمها لها المصارف الاميركية ؛ فالمصارف وشركات التأمين الاميركية ، يقيمون بالفعـــل احتكاراً كاملاً للجزيرة . اما على القـــارة ، فنحن امام « امبراطورية الموز » مملكة الشركة الاميركية للأثمار التي تملك ، في سنة ١٩٣٠ ، مزدرعات شاسعة ، لقصب السكر والكاكاو ، واسطولاً من ١٠٠ سفينة (الاسطول الابيض الكبير) ، وتشرف على ١٦٠٠ ميل من الخطوط الحديدية والخطوط البرقية « التي تكون ، على الغالب ، الوحيدة في هذا البلد الذي تعمل فيـــه الشركة. وهذه الشركة بما لها من سفن تعمل في نقل الثمار والركاب ومن ارصفة واسعة في المرافىء، ومن فنادق ومعامل تكرير ، ومصانع ضخمة ومن مدن عمـــالية هي اليوم من أهم الشركات الكبرى في العالم ، شبيهة من نواح كثـــيرة بستاندرد اويل. فهي تشرف مباشرة او بواسطة فروعها العديدة على مساحة ثلاثة ملايين هكتار من المزدرعات (اي ما يزيد على مساحة بلجيكا)، ولها في ولاية كوستاريكا وحدها ١٠٧٠٠ هكتار من الاراضي المزروعـــة شجر الكاكاو ،

و ٥٠٠ هكتار من حقول الموز ، ويستغل فرعهـــا في غواتيمالا ، المعروف بشركة غواتيمالا الزراعية ٠٠٠ ٥٠٠ ٤ قطعة موز من مزدرعات للموز مساحتها ٠٠٠ ١٢١ هكتار ، اي مـــا يوازي كل انتاج الجزر الخضراء او كناري . ويعمل في استثمار هـــذه المزارع جيش من العمال ، يؤتى بهم من سكان جامايكا ومقاطعة الاندلس في اسبانيا وجزر الكناري ومن الهنود الحمر ، والصين. وهي تتحكم بهؤلاء المزارعين المعزولين الذين يضطرون للتعاقد معها بعقود بيع ويتخلون لها عن جميع الارباح التي تجنيها من اعمال التسويق .

فالسكان يبقون عاجزين تماماً في وجه احتكار هـذا الانتاج الضخم وهذه التجارة الواسعة بحيث تبقى الحكومات حيالها مستكينة ضعيفة ، لا تبدي ولا تعيد امام ما لهـذه الشركات من غنى وثراء وحول وطول ، والتي باستطاعتها ان ترفع الدكتاتوريات وتخفضهـا كما تريد ، وان تفسد ضمائر الموظفين ورجال السياسة ، وتتلاعب بالمنافسة السياسية وتهيىء الانقلابات السياسية والثورات . والترابط الشديد بين مصالح مزارعي الموز والخطوط الحديدية ، وسيلة من وسائل الضغط والاكراه الفعالة ترزح كل من لا يقف الى جانبها . والنشاط الاناني الذي تبـــذله هذه الشركة يتعارض كل المعارضة مع مصالح السكان ، اذ انها تعتمد على الزراعة الاحادية اي زراعة الصنف الواحد الذي يؤلف خطراً حقيقياً على اقتصاد هذه البلدان ، وتهمـل جانباً قسماً كبيراً من الاراضي الصالحة لاعطاء المواد الغذائية اللازمة . كذلـك هي ضد كل اصلاح اجتماعي الذي يقوي جانب العامل ويحرره من ربقة هذه الشركة ويجعله اقل طواعية لها .

وهكذا فالولايات المتحدة التي لا تمارس الاستعمار بمدلوله المتعـــارف ، خلقت في اميركا اللاتينية محميات خفية او مستترة كوضع اليد الكامل على جمهورية سان دومنيك او بمراقبتهـــا الحياة الاقتصادية والمالية للبلاد كما يجري الامر تماماً مـــع الشركة الاميركية للاثمار في غواتيمالا .

في سبيل التحرر

وقامت في البلاد حركة تسعى لنزع سيطرة الاجنبي وعبثه بمواردهـــا الوطنية ، حاولت اشراك العمال وابناء الطبقة الوسطى فيها للاسهام معاً في انجاح هذه الحركة . وهذه الجبهة وقفت في وجه الولايات المتحدة والحكومـــات الوطنية الخاضعة لسيطرتها التي لا تستمر في الحكم الا بدعم منها . واتخذت المعـارضة اشكالاً مختلفة من المقاومة والصمود وارتدت طابعاً عنيفاً في هذه البلدان التي تم فيهـــا تدخل عسكري : في نيكاراغواي ، اصلى سنديتو الاميركيين، سلسلة من المناوشات والحروب دامت اكثر من ست سنوات . وظهر في هايتي وفي سان دومنيك « عصابات » ، منها العصابة التي ألفهـــا الهايتي بيرالت ووجدت تجاوباً في الاوساط الشعبية وشنت سلسلة من الهجمات ضد المحتلين والحكومات المتواطئة معهم ، واضطرت الحكومة لشن حرب فعلية للتغلب عليهـــا استمرت سنتين . وفي كولمبيا قام العاملون في زراعة الموز بأضراب عنيفة أودى بحياة الف واحـــد منهم . ان نفور الشعب من هذه الاستملاكات ، والحقد الذي واجهت به كل اميركا اللاتينية الاساليب التي تلجأ

اليها المفارز الاميركية ، اجبر حكومة الرئيسين هاردنغ وكولدج على تصفية هـذه الممتلكات وعلى انتهاج سياسة جديدة من « حسن الجوار » . وهـذا النفور من الاميركيين الذي كان تجلى في مؤتمر الجامعة الاميركية في سنتياغو ، عام ١٩٢٣ ، بلغ من العنف في المؤتمر الخامس لهذه الجامعة الذي عقد في هافانا ، عام ١٩٢٨ ، بحيث اضطر وزير خـارجية اميركا للتمييز بين « التداخل » *Interposition* ، و « التدخل » *Intervention* . وعندما أقر مجلس الكونغرس ، عام ١٩٢٩ ، اتفاق كيلوغ الذي ينص على عدم اللجوء للحرب اضطر للتخلي عن الملحق الذي وضعه روزفلت الذي كان ينص على ان للولايات المتحـدة ، في نصف الارض الغربي ، سلطة « بوليس دولي » .

ومنذ ذلك الحين اخذت بعض الحكومات تنهج لها سياسة استقلالية جديدة سواء في مجال سياستها الخارجية كالارجنتين مثلاً التي عقدت علاقات تجارية مع الاتحـاد السوفياتي كما عقدت معاهدات تحالف مع الدول المجاورة لها ، او في مجال سياستها الاقتصادية بانشائها صناعة وطنية ثقيلة ، وبالحد من مكاسب شركات الاستثمار الاجنبية وارباحهـا ، عن طريق مشروعات الاصلاح الزراعي كزيادة التعويضات التي يتوجب عليها دفعها ورسوم جديدة واجبارها على دفع اجور اكبر للعمال الذين تستخدمهم ، او عن طريق سياسة التأميم التي انتهجتها حكومات المكسيك وبوليفيا وفنزويلا وغواتيمالا وكوستاريكا والبرازيل . وقـد اضطرت جميع هذه الدول في نهاية الامـر للتقيد بسياسة الولايات المتحدة . فالمحاولات التي قامت بها لسن تشريعات عمالية او لوضع خطة لتطوير اقتصادياتها ، دونما نظر الى مصالح الاستثمارات الاجنبية هوجمت بعنف . وقد تمكنت « سياسة حسن الجوار » التي سارت عليها اميركا في الثلاثينيات الى تهدئة الخواطر وازالة سوء الظن في السياسة الاميركية بعد ان كانت لوحت « بالعصا الكبيرة » . وساعدت الحرب في اعقاب ١٩٣٩ ، على تقوية النهج الاميركي الجديد الذي قام على التعاون والتشاور ، مما حمل دول اميركا اللاتينية على الاتجاه من الولايات المتحدة للحصول منها على عون اقتصادي ومالي . وقد تغير الوضع بعد وفاة ف. د. روزفلت . وقد امتعضت بعض الجمهوريات في اميركا اللاتينية من المداخلات المكشوفة التي اخذ يقوم بها فريق ممثلي اميركا الدبلوماسيين ، منها مثلاً تدخل السفير الاميركي برادن ضد الجنرال بيرون ، في انتخابات عام ١٩٤٦ ، كما ساءها جداً المطالب الملحفة التي تنهال عليها والضغط الذي تتعرض له من قبل هؤلاء الممثلين وفي مجال العلاقات الدولية بين الاميركتين ، رات ان قضيـة الأمن التي تتذرع بها الولايات المتحدة والتي طالما اثارتهـا في مؤتمر شابولتبيك (١٩٤٥) وفي مؤتمر بوغوتا (١٩٤٨) لا تتعلق بها كثيراً وان تقوية امور الدفـاع عن نصف الكرة الغربي تعود بالنفع على الولايات المتحدة بالأكثر . ولذا فقد أبت التسليم بمبدأ مراقبة أدق للعلاقات الدوليـة التي تنوي وضعه موضع التنفيذ . كما نفرت من الالتزامات الحربية والمالية التي تقـع عليها من جراء هذه السياسة ، وأعربت من جهة ثانيـة عن امتعاضها الشديد للاعتمادات القليلة التي

يلاحظها مشروع مارشال ، اذا ما قورنت بما يخصص من هذه الاعتمادات والمساعدات للبلدان العدوة من قبل ، ولكيفية تطبيق النقطة الرابعة . فلم تنل جمهوريات اميركا الوسطى المتخلفة والجمهوريات الاخرى الواقعة في جبال الاندس سوى ١ – ٦ ٪ من مجموع السلفات التي وزّعت على العالم وبلدان الشرق الادنى وافريقيا ولا سيما اوروبا الغربيـــة لأسباب سياسية لا تخفى على احد .

ولذا برزت في جميع المجالات ردة فعل عدائية ، ضد السياسة الاميركية ، ففي هـــذه الآثار الفكرية والادبية التي اخذت تمجد ماضي الهنود التي جـاد بها الكاتب البوليفي شيرو اليغريا ، والكاتب الآخر الشيلي غبريل مسترال ، والشاعر بابلو نيرودا اشهر شعراء اميركا في وقتنا هذا ، مع الشاعر البوليفي فلنسيا فيرغا والشاعر دانيال فلكرسيل البوليفي الذين اخذوا ينادون بثورة عارمة تؤمن الاستقلال التام نحو كل نفوذ اجنبي . والكاتب ميكل انجـــل استدرياس الذي تصف لنا مؤلفاته جهاد المواطنين في غواتيمالا وصراعهم الدامي ضد شركات الاحتكار ورجال الاعمال التي يوجهونها الذين يستثمرون دونما شفقة او رحمة سكان هذه البلاد الفقراء (قصة : البابا الاخضر . وعيون سكان القبور) وظهرت هذه المشاعر على الاخص في المؤتمرات الاميركية الدولية ، في واشنطون عام ١٩٥٤ ، وفي كراكاس ، عام ١٩٥٤ ، ولا سيما بعد وصول الحزب الجمهوري الى الحـكم اذ اخذ يهدد اصحـاب رؤوس الاموال بالرجوع الى سياسة التدخل .

النزعة الاميركية الاسبانية

وتفتح الشخصية الاميركية ووقوفها في وجه اوروبا ولا سيما في وجه الدول الانكلوسكسونية ، هذه الحركة التي انطلقت من المكسيك ، لم تلبث ان عمت كل اقطار اميركا الجنوبية . وقد وجدت تعبيرها في هـذه النزعة التي تغلغلت في العنصر القومي الاصيل ، وفي هذه الردة التي تطالب باحيـــاء الحضارة الاميركية الاسبانية الغابرة . وقد عبرت هذه الحركة عن الروح الجياشة التي تململ فيها ، بهـذا الادب الاميركي الاصيل الذي اخذ يعالج المشكلات القومية في بلدان اميركا اللاتينية والف سداً يقف في وجه العملاق المنتصب في الشطر الشمالي من القارة . وهذه الوحدة او الاتحـــاد السهلة التحقيق في المجال الثقافي او الفكري ، كان من العسير جـداً تحقيقها او الوصول اليهـــا في المجالات السياسية والاقتصادية . فقد اتخذت الحكومات المعنية موقفاً متبايناً بعضها من بعض ، بالنسبة لموقعها الجغرافي ولما هي عليه من يسر وبسطة عيش وبنسبة العلاقات الـــتي تشدها من الولايات المتحدة . فمن منها شدها الى اميركا وشائج وثيقة واواصر متينة ، كالارجنتين مثلاً ، انست من نفسها حرية اكبر وقدرة اشد للحد من النفوذ الاميركي ، بينما بقيت الجمهورية الاميركية الاخرى تحت تأثير الحزب الاميركي ، عاجزة عن كل مقاومـــة ، ليس من حليف يقف الى جانبهـــا للشد من أزرها . والضغط الاميركي شق طريقه الى هـــذه الجمهورية ، عن طريق الانقسامات التي مكر جبداً في تغذيتها ، والتّبها بعضاً في وجـــه البعض الآخر . فقد نجحت

أربع دول منهـــا ، على أقدار متفاوتة ، في توطيـــد استقلالها ، هي المكسيك والارجنتين والبرازيل وكوبا .

ثورة المكسيك

فالمكسيك ، وحدها بين هذه الدول ، قامت بالفعل، بثورة اجتماعية. فالعمل البنّاء فيها بوشر به ، عام ١٩٢٠ ، عندمـــا وضعت الحرب الاهلية اوزارها بعد ان الحقت الخراب والدمار بالبلاد ، وهي حركة تميزت بوضع حد للسلطات الواسعة التي تمتعت بها الكنيسة في تلك البلاد ، مما أدى الى حركات عصيان وتمرد غذتها مرويات عن ظهورات عجائبية للعذراء مريم . والى اضرابات قام بها رجـال الاكليروس فامتنعوا عن ممارسة واجباتهم الدينية لمدة ثلاث سنوات ، وحروب عصابات نظمها « الناصريون » وتطبيق اهم مواد الدستور الاساسي التي تنص على امكان مصادرة امـــلاك الكنيسة ، وبعث الممتلكات الجماعية للمجتمعات القروية بعد ان نُزعت منها في الماضي ، والغاء الديون المترتبة على المزارعين وانشاء نقابات للعمل والاصلاح الزراعي الذي تمهـــل بتطبيقه رؤساء الجمهورية الثلاثة : كارانزا واوبريغون وكلاس ، ادى بالرغم من هذا التباطؤ في وضعه موضع التنفيذ ، الى توزيع ٤ ملايين هكتار من الاراضي على الاهلين ، كما ادى الى انشاء مصارف زراعية في البلاد ؛ الا انه لا يزال في البلاد ، عام ١٩٣٠ اكثر من ١٢٠ مليون هكتار من الاراضي تنتظر من يوزعها على مليون من الاسر المكسيكية لا املاك لها . وتوقف المشروع الاصلاحي ، عند هذا الحد ، كما لم تطبق ، كما يجب ، سياسة تأميم الصناعاتِ الاستخراجية . والمادة ٢٧ من دستور البـــلاد التي تعلن باطن الارض ملكية لا يمكن التصرف بها ، اعتبرت لا مفعول رجعي لها . والانجازات المهمة بالفعل والتي كان لها تأثير بعيد ، هي التي نمت على يد وزير التربيـــة والتعليم خوسيه فاسكونسلـــوس الذي انشأ عدداً كبيراً من المدارس في القرى وقام بمجهود ضخم في سبيل تعميم التربية الشعبية . ومع ان الثورة تعـــاثرت في سيرها ، فقد سجلت ، مع ذلك ، حدثاً بارزاً في تاريخ القـــارة الاميركية. ولأول مرة في تاريخ هذه القارة قامت ثورة زراعية عضدتها الجماهيرالشعبية وهدفت للعمل في ما يؤول لخيرها ، وخرجت عن كونها مجرد تغيير فريق ليحل محـــله فريق آخر . وتمكن الفائزون في هذه الثورة من تقليم اظافر هذه الاقلية الاقطاعية التي طالما عبثت بمقدرات البلاد وعرفوا كيف يصمدون بنجاح في وجه ضغط المصالح الاجنبية .

وهذه الحركة الاصلاحية لقيت دفعاً اكبر ابان اشتداد الازمة المالية عندما انتخب كرديناس رئيساً للبلاد . فبين ادارته والخطة الجديدة التي وضعها ف. د. روزفلت اكثر من شبه واحد ، فقد وقف كرديناس الى جانب الفلاحين والمزارعين ، واولى اهتماماً صادقاً حركة بعث البـــلاد وتجديدها عن طريق تأمين الاستقلال الاقتصادي للبلاد وتحقيق الاشتراكية العمالية والزراعيـــة وهي المطالب التي جاش بها وتبناها الجناح اليساري للحزب الوطني الثوري(P. N. R.) وأخذ تحت رعايته وتوجيهه تنظيم الجبهة الوطنية المكسيكانية التي لم تلبث ان اصبحت الحزب الثوري المكسيكاني ، الذي جمع حوله الجنـــاح اليساري لحزب الاحرار وعـــدداً كبيراً من المنظمات

الصغيرة ، والاتحاد المكسيكاني للعمال الذي اسسه لمباردو توليدانو ، عام ١٩٣٦ والاتحاد الوطني الريفي (C. N. C.) . واعيد العمل بمشروع توزيع الاراضي وجرى تنفيذه بسرعة لم تعهدها من قبل . فقد جرى توزيع ٢٠ مليون هكتار ، عام ١٩٤٠ على ٧٧٤ ٠٠٠ اسرة . وقد وُزّعت هذه الاراضي على اصحابها ، كعقارات شخصية او فردية ، بينما حاولت الحكومة – خلافاً لما جرت عليه الحكومات السابقة التي هدفت لجعل هذه الاراضي الموزعة مرحلة ينتهي معها الهنود ليصبحوا من صغار الملاكين ان تجعل منها مزارع تعاونية مجهزة تجهيزاً حديثاً . وقد تولى كردیناس بنفسه تنفيذ هذه العملية في قضاء لاغونا ، حيث الفت ٣٩ ٠٠٠ اسرة من ٢٨٠ ٠٠٠ هكتار اقطعت لها ، مزارع تعاونية ، كان لها من النجاح والازدهار ما شجع على توسيع هذا الاختبار ، الى مقاطعات يوكاتان وسونورا .

وبتأثير من المنظمات العمالية التي اخذت تطالب بأجور أعلى ، ورغبة منه بتأمين موارد جديدة للبلاد ، وعملاً بالسياسة العامة التي اعتمدها والتي رمى من ورائها للاحتفاظ بموارد البلاد للبلاد عملاً بالشعار : « المكسيك للمكسيكيين » ، راح الرئيس كردیناس يطبق قانون التأميم الذي صدر عام ١٩٣٦ ، لارغام ارباب العمل على القبول بعقود جماعية . وسند بنفوذه حركة الاضرابات وصادر الاستثمارات الاجنبية وحولها الى تعاونيات . فقد أمم ، عام ١٩٣٧ ، الخطوط الحديدية (وهي بريطانية في معظمها) ، كما أمم عام ١٩٣٩ ، شركات البترول التي يعود معظمها للأميركيين بعد أن تأزمت العلاقات بين اصحابها والنقابات العمالية . الا ان خلفاءه تراجعوا عن هذه السياسة من بعدها ، عام ١٩٤٠ امام الشركات التي اخذت تعرقل بيع البترول المكسيكاني وتسببت بنشوب ازمة مالية في البلاد .

وبعد ان غطت الثورة المكسيكانية في نومها بين ١٩٢٩ – ١٩٣٤ ولا سيما بعد ١٩٤٠ ، فقد برهنت عن حيوية زاخرة ونشاط عارم ببعث الفن الوطني الاصيل في البلاد فسجلت بذلك عملاً نادر مثيله في عصرنا هذا ، إذ افرغت هذا الفن في حياة المجتمع المكسيكاني : فالرسامون والنقاشون والحفارون المكسيكيون يعملون وثيقاً مع الجماهير الشعبية ، وبذلك بعثوا من جديد التقاليد الاصيلة التي سارت عليها البلاد من قبل وترسمتها ، فجاءت بذلك دليلاً على المثل العالية التي جاشت بها الثورة ، فعبروا بالآثار الفنية التي وضعوها على الآلام والمصائب التي انهالت على الشعب المكسيكاني . فن قاس ، خشن ، بليغ هذا الفن ، الا انه فن ، النبل والاباء ملء وفاضه ، يزخر بالقوة مع اوروزكو وريفيرا وسيكويروس . الا ان الثورة تخلت ، على ما يبدو عن الصورة التي تمثلتها لديموقراطية عمالية زراعية . وبالرغم من الاسم الذي عرف به الحزب الحاكم وهو : الحزب الثوري المكسيكاني ، الذي كان الجهاز الممثل الطبقات الوسطى في المدن ، فقد اصدر تشريعات اخذت تمالىء ، اكثر فأكثر ، قيام العقارات الكبرى وتراعي جانب الكنيسة الكاثوليكية . فالبطالة والحاجة الى الارض والتضخم المالي المتصاعد كل ذلك

وجد له صمّام امان في الهجرة الجماهيرية المستمرة غالباً ، والبائسة دوماً ، باتجاه الولايات المتحدة الاميركية .

ارجنتين بيرون

فالامثولة البليغة التي نستمدها من سلوك الدولتين الكبريين في اميركا اللاتينية تدل بوضوح ، بالرغم من الارتجاجات وحركة النكوص التي ارتسمت عليها ، على عمق التطور الذي وقع منذ نصف قرن في هذه البلدان وسيرها الحثيث نحو تحقيق استقلال اكبر .

ولما كانت الارجنتين مرتبطة الى حد بعيد ببريطانيا العظمى من الوجهة الاقتصادية، فقد تأثرت بعيداً بالازمة الاقتصادية الكبرى واصبحت على حافة كارثة مالية تهددها لا سيما بعد اتفاقات اوتاوا حيث نالت منافستاها الكبيرتان : كندا واوستراليا ، من المنافع والامتيازات ، في الاسواق البريطانية ، ما كانت تتمنى ان تنال منه نزراً يسيراً . ولذا اخذت هذه الاقلية الصغيرة ، الميّالة للانكليز والتي تطالب بتنشيط انتاج الحبوب في البلاد والتوسع في تربية الماشية، والتي استطاعت ان تسقط الراديكاليين وتبعدهم عن الحكم ، تثير معارضة التجار وسكان المدن المعروفين بعدائهم لسياسة تغليب الزراعة في البلاد التي من بعض نتائجها تعزيز استيراد المواد المشغولة واجتذاب رؤوس الاموال البريطانية . وقد راح الحزب الراديكالي المحافظ ينحى باللائمة على كبار الملاكين العقاريين المتولين الحكم في البلاد ، بعرقلة الازدهار الاقتصادي فيها واخذوا يطالبون بسياسة أشد واقوى تأخذ على نفسها تصنيع البلاد وتعمل على تنويع الاقتصاد وتلوينه بحيث تتوفر ليس ظروف الكسب والربح امام الصناعيين وزبائنهم من التجار فحسب، بل ايضاً اجتذاباً للمهاجرين واليد العاملة . ان سياسة توسيع المزارع وايجاد الالوف من صغار الملاكين ، من شأنه ان يخلق في الداخل سوقاً لا بد منها لتصريف الانتاج الصناعي ، كما انهم — يُحبّذون من جهة اخرى بأن يساهموا مساهمة اكبر بسياسة الجامعة الاميركية بحيث تتأمن مصالح البلاد العليا ، وتستقيم المنافسة الانكلو الاميركية . وأدت المضاربات ، خلال الحرب والعسر المالي الذي عانت منه البلاد الى ارتفاع الاسعار والى المزيد من الاستياء العام بين الاهلين، وفي الرابع من حزيران، أدت « حركة زعماء الجيش» الى قلب الحكومة . فنحن ليس امام انقلاب عسكري تقليدي من النوع المعروف . فالضباط الذين هيأوها استجابوا بالأكثر لروح التقاليد الارجنتينية كما ظهرت عبر الاجيال وللروح الكاثوليكية المحافظة التي اثارها رجال الدين المعجبون بفرنكو ، كما استجابوا المشاعر المضادة للديموقراطية وللسامية التي جاش بها الجيش ، واعجابها بالجيش الالماني وببغضها لكل ما هو اجنبي ولكل ما ينسجم مع رسالة الارجنتين المقدسة التي تعمل في سبيل وحدة اميركا الاسبانية ، وللدعاية الفاشية وللنازية والفرنكوية . فنحن هنا امام مزيج من نوع خاص تألفت عناصره من رجعة كلاسيكية ومن روح قومية ثورية حديثة شاعت بين الطبقات المفكرة والضباط وشبيبة الطبقة المتوسطة عدوة الرأسمالية والليبرالية والديموقراطية التي ترغب بأن يوضع حد نهائي للفساد في البلاد والى عجز الحكام الذين

اخذوا ينظرون اليهم نظرهم الى عمـلاء الرأسماليين الاجانب ، ولا سيما عملاء للبريطانيين وراح الضباط الشبان ذوو النزعة النازية يُنحّون جانبـاً الجنرالات ذوي الميول الرجعية والمشاعر التقليدية ، ويطبقون برنامجهم : فالوصول الى مركز القيادة في اميركا الجنوبية يقتضي له صناعة قوية تستطيع ان تؤمن للجيش الوسائل التي تساعده على تعادل ما للبرازيل ، الجارة المنافسة الكبرى التي تساندها الولايات المتحدة ، من صناعة قوية ومن قوة حربية . والنظام الجديد ينسج على منوال الفاشية : تقوية قوى الأمن العام (وجعلها من القوة والبطش في بونس آيرس كما هي في نيويورك التي تزيدها اتساعاً ثلاثة اضعاف) ، وانشاء « مصلحة خاصة » تكون نسخة طبق الاصل من الغستابو الالماني ويلجأ الى الاساليب ذاتها ويقوم بعمليات مذابح بالجملة بين احياء اليهود في المدن ، ويضع تحت اشرافه الصحافة والاذاعة ، والمراقبة وحل الكونغرس ، ومراقبة التعليم الديني وينشر المبادىء التي تقول بهـا الدكتاتورية وتعلم ، والتدريب العسكري لكلا الجنسين من سن ١٢ سنة فصاعداً ، ومضاعفة خمسة اضعاف ميزانية الدفاع والحربية .

ولكي تعترف بها الامم المتحدة ، اضطرت الحكومة للاعـتراف بالاحزاب ، حتى بالحزب الشيوعي ، انما تخضعها لمراقبة دقيقة وتخضع الانتخابات التي تقوم بهـا الإرهاب . وجرى ترسيخ النظام الجديد على يد بيرون الذي دخل للحكومة عام ١٩٤٥ وقد أُنيطت بـه وزارة العمل والضمان الاجتماعي وقام فيها باصلاحات أمنت له شعبية جنونيـة ، اذ أدت الى زيادة محسوسة في اجور العمل ، وتثبيت اسعار المواد الغذائية ، وتحديد حد أدنى للعمال الزراعيين ، وظهر للجميع بأنه الشخص الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجه الاستثمار الاجنبي البغيض وان يضع حداً للبؤس والشقاء المسيطرين على المدينة والريف معاً . واصحاب القمصان السوداء كلهم يتهالكون في خدمته ويتدخلون لمصلحته بتنظيم مظاهرات ضخمة هـادرة تأييداً له كلما كانت سيطرته أو نفوذه في خطر .

« العدلانية »

فهو صاحب « النظام العدلاني » ، وهو نظام دكتاتوري يؤلف حلقة ثالثة في سلسلة هذه الانظمة الجماعية ، ينبذ على السواء الرأسمالية والشيوعية. ويعرف هذا النظام بكونه « نظاماً فلسفياً في جوهره ، يتميز عن الفردانية الرأسماليـة كما يختلف عن الجماعية من جميع الوجوه » . و « النظام العدلاني » هذا مستوحى في اصوله العامة من انظمة موسوليني وسالازار وكدريانو ، ولذا فهو يمتّ الى الفاشية بسبب وثيق . فهو كمثاله المحتذى ، يشدد على الاستقلال الاقتصادي ، وعلى العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية دون أي رغبـة في تحقيق الدولة الحرفية او المهنية وبدون ان يولي النقـابات اية وظيفة عامة . واسوة بالنظم الفاشية ، فقد علل النفس بالقضاء على الصراع الطبقي واستبداله بالتعاون المتبادل فيما بـين الطبقـات . اما القومية عنـده فأساسها العُرق دون الفكرة البيولوجيـة ، « فهي نظرية روحية محض » .

والنقابات التي تعين الحكومة رؤساءهـا ، تضم طبقة عمالية يغدق عليها النظام عوارفـه :

كالعقود الاجماعية ، ومرتب شهر اضافي في آخر السنة والضمان الاجتماعي الإلزامي والمشاركة في الارباح ، وقوانين مضادة للتكتلات الاحتكارية .

وقد صدر في البلاد ، عام ١٩٤٩ ، دستور جديد شدد كثيراً من جانب السلطة التنفيذية ، يضمن حقوق العمال الاجتماعية ، وأشار من طرف خفي على « ان الملكية الاجتماعية » ستأتي بديلاً للملكية الفردية . وإيفا بيرون « سيدة الامل » أخذت على نفسها تأسيس منظمة خيرية تمد يداً مسعفة للشيوخ وللأولاد وللنساء ، وتؤمن للنظام القائم شعبية واسعة . من مفارقات هذا النظام هُو انه في الوقت الذي برز فيه نصيراً للطبقات الرازحة والمضطهدة يبعث فيها الشعور الطبقي المبني على البروليتاريا العمالية او الـ *Negada* (طبقة الصماليك) ، راح يشدد من جانب القوى الرجعية في البلاد : كالجيش والبوليس والاكليروس . وقنع بأن يُحيّد الاسر القديمة ويراعي جانبها بعد ان امتنع من تطبيق القانون بحقها ، هذا القانون الذي يجيز له مصادرة املاكها الواسعة وتوزيعها على الشعب .

والمجازاته الاقتصادية لم تأت اقل شأناً وقدراً . ولكي يحرر البلاد من وصاية الاجنبي عليها، كان لا بد من انشاء صناعة وطنية قوية . ولذا سار على سياسة الاقتصاد الموجه والتأميم ، هذه السياسة التي تضع بين ايدي الدولة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني . وعلى هذا الاساس جرى تأميم البنك الاهلي وفرض الرقابة على كل مؤسسات التسليف، وانشأ اسطولاً تجارياً ملكاً للدولة كما عهد الى شركات وطنية باستثمار ثروات البلاد من البترول والفحم الحجري . أما الصناعات الاخرى ، فعملت الدولة على تشجيعها وسهلت لها وسائل النهوض بالخطة الاقتصادية التي وضعتها ، وذلك عن طريق تسهيلات مالية واعفائها من الضرائب ، ومعدل قطع تفضيلي . . وتمويل مشروع تصنيع البلاد يجب ان تؤمنه الزراعة . فعلى مكتب تأمين النقد النادر ان يشتري محاصيل البلاد بالعملة الوطنية (البيزوس)من المنتجين لها ، على ان يبيعها للخارج بأعلى سعر ممكن تأمينه بالليرات الانكليزية . وهكذا دخلت الخطة الخماسية الأولى (١٩٤٧ — ١٩٥١) دور التنفيذ ، وجاءت نتائج الانتاج الوطني مرضية متفقة تماماً مع التصميم الموضوع حتى عام ١٩٤٨ ؛ الا انه حدث بعد هذا التاريخ ركود عام في الخطة . والتأميمات الوحيدة التي اجريت انحصرت في شراء شبكة الخطوط الحديدية من الشركات الفرنسية والانكليزية ، وشراء شبكة التلفون من الشركة الاميركية بل محتكرة هذه الشبكة . ومن الواضح ان هذه الخطة الجديدةالواسعة لم يكن من الممكن تطبيقها لعدم توفر رؤوس الاموال اللازمة في البلاد، وللبلبلة القائمة بين التوسع الصناعي وركود الزراعة. وقد حدث بالفعل تأخر ملحوظ في المجال الزراعي ومن جراء نقص في اليد العاملة التي مالت للعمل في المصانع ، وللتفاوت العظيم بين اسعار المواد الزراعية والمنتوجات الصناعية ، وهو سعر متدن جداً تدفعه الحكومة كان من بعض نتائجه تناقص الاراضي المزروعة قمحاً وبالتالي نقص يلحق التصدير . وقبل انجاز الخطة الموضوعة ، عام ١٩٤٩ ، كان لا بد من « قلب البخار» وانتهاج سياسة تعمل على تشجيع الزراعة في البلاد.

وعصر النفقات العامة . وارتفاع حركة التصدير التي نتجت عن التسلح الاميركي واشتباكها بحرب كوريا افسدها ارتفاع الاسعار العالمية فزادت من كلفة الاستيراد بحيث انخفضت جداً القدرة الشرائية في البلاد وعمد كثيرون من رجال الصناعة والتجارة الى التخفيف من نشاطهم وعادت البطالة تكشر عن انيابها ، عام ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، وزاد التضخم المالي في البلاد . ومع ذلك فقد اعطت الانتخابات العامة الجنرال بيرون ، عام ١٩٥١ اكثرية اقوى من التي تمت له عام ١٩٤٠ .

وجاءت الخطة الخمسينية الثانية ١٩٥٣ — ١٩٥٧ تختلف تماماً عن سابقتها . فقد حلت فيها لزراعة وتربية الماشية المرتبة الاولى من العناية ، وُوضع للتصنيع برنامج متواضع جداً كان لا بد للنهوض به ، من الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية . وحاول بيرون ان يستدرج المتمولين الاميركيين ، واضطر في هذا السبيل لتوقيع اتفاقات مع شركة ستاندرد اويل . وقد بعثت هذه المصاعب التي لقيها المعارضة من مكمنها مع انها لم تلق سلاحها . وقام في البلاد حلف ضم كبار الملاكين العقاريين بعد ان كان بيرون راعى جانبهم وابقاهم دوماً تحت التهديد ، والتجار والطبقات المتوسطة ، والطلاب ورجال الفكر الذين استهدفوا للاضطهاد ، والكنيسة التي اقلقها انشاء اتحاد بيروني ضم الطلاب والجيش والبحرية ، واسقط من الحكم في ايلول عام ١٩٥٥ .

ان مقاومته العنيفة للولايات المتحدة الاميركية ، والدور الذي لعبه كالمدافع الاكبر عن اميركا اللاتينية ضد خصم عنيد بطاش ، اكسبه نفوذاً كبيراً . فالنجاحات التي حققتها انجازاته في الحقل الاجتماعي ، بعد عام ١٩٤٥ ، والجهود التي بذلها لبعث ثورة سياسية واقتصادية تعم اميركا اللاتينية بطولها ، ضد الاميركيين ، قوبلت بدوي عظيم تجاوبت ارجاؤه في كل جمهوريات هذه القارة ، وامنت له العديد من الانصار والمريدين ولم تلبث ان استوثقت علاقاته بكثير من الدول في الخارج ولا سيما مع الفئات العسكرية والمدنية التي جاشت مثله بالامساني نفسها ، وراح « الملحقون التجاريون » في سفارات الارجنتين في الخارج ومفوضياتها يبشرون تعاليمه ومبادئه العدلانية . وقد قام بعد عام ١٩٤٣ ، في طول البلاد وعرضها زملاء او رصفاء لبيرون ، اثر الثورة التي اندلعت نيرانها في بوليفيا ، والانقلابات المتتالية التي وقعت تباعاً في باراغواي ، وانتخاب فيلاسكو ايبارا في الاكوادور ، وباز استنسورو في بوليفيا ، والجنرال إيبانيز في الشيلي الذين وقفوا موقفاً استقلالياً شديداً من الاحتكارات الاميركية وقاموا بحركات تأميم في بلادهم . وعقدت معاهدات تجارية رمت كلها الى تأمين التعاون بين النظم الاقتصادية المعمول بها في هذه الدول وراح كل منهم يقف موقفاً استقلالياً باتجاه الولايات المتحدة . ولذا جاء هبوطه انتقاماً ثأرياً اعدته الاحزاب القديمة والطبقات الموجهة التقليدية ، كما ساهمت في احكامه المصالح الاجنبية التي وجدت في وضع الارجنتين المالي الصعب ، فرصة لها سانحة لاستعادة ما خسرته في هذا المجال .

برازيل فرغاس

تأثرت البرازيل التي شدتها الى الولايات المتحدة روابط اقتصادية متينة ، الى حد بعيد من الانهيار المالي الذي اصاب الولايات المتحدة وخلخل اقتصادها ، عام ١٩٢٩ ، اذ انخفضت الاسعار فيها ٣/٢ قيمتها ، وافلس عدد كبير من اصحاب الامـــلاك العقارية فآلت املاكهم فجـأة الى ايدي ممثلي البورجوازية . والثورة العسكرية التي وقعت عام ١٩٣٠ ، ورفعت فرغاس الى السلطة ، وضعت حداً لسيطرة الأُطر التقليدية وجلبت الى الحكم عناصر جديدة عمادها الطبقات المتوسطة في البلاد ، وخلقت الدولة الجديـــدة : قومية اصلاحية . وتمكن فرغاس من التغلب على العراقيل والصعوبات التي اثارها في وجه الحزب الفاشي ، وتحطيم المقاومات المحلية والحركة الانفصالية التي ظهرت في ولاية ساوبالو ، عـــام ١٩٣٢ . ووطد سلطته عام ١٩٣٧ ، بوضعه دستوراً جديداً اعترف له بحق تجديد ولايته : بحيث بقيت دكتاتوريته قـائمة حتى سنة ١٩٤٥ . وقوى من سلطات الحكومة الاتحادية ، وألغى الجيوش المحلية ، وانتهج سياسة اصلاحية انتهازية استهدفت تحسين وضع الفلاح والخلاسي والملونين ، عن طريق تحديد ساعات العمل في اليوم . وقد حاربته النخبة الفكرية المتحررة في البلاد ، كما لقي حرباً عواناً من قبل المجتمـــع القديم ، المؤلف من الأسر القديمة والارستوقراطية العقارية ، والاعيان ، بعد ان خلخل ما كان لهم من شأن ونفوذ ، كما ان استئثار الطبقـــات الوسطى بالسلطة حرمهم من وسائل العمل والتأثير في البلاد .

وقد احتفظ بمقاليد السلطة حتى عام ١٩٤٥ بفضل الشعبية التي تمتع بهـــا والتي اعادته الى مركز السلطة والقيادة عام ١٩٥٠ ، في اعقاب الفترة الدستورية التي شغلها الجـــنرال دوترا ، واحتفظ بها حتى وافاه الاجل المحتوم ، عام ١٩٥٤ . وعلى شاكلة « العدلانية » ، التي اسسها بيرون ، فالـ « *Gélutisme* » التي اقامها فرغاس ، قامت مع محاربتها الشيوعية ، بجهود طائلة لتحسين اوضاع الفلاحين والعمال في البلاد . وتولى وضع تشريع اجتماعي لم يعرف مثله الى ذلك الحين اقتصر اثره على المدن الا انه ترك حـــالة من البؤس والشقاء وعـــدم المساواة في المجتمع البرازيلي ، وجمع حوله العناصر الشعبية ، كما ان السياسة التي انتهجها في تصنيع البـــلاد اكسبته عطف رجال الاعمال بعد ان غض النظام النظر عن الارباح الطائلة التي كانوا يجنونها . فدكتاتورية من هذه الدكتاتوريات الانتهازية « الاكثر فطنة والاقل وحشية .. لا عنف فيهـــا ولا مبادىء لها » . وفرغاس لا يفي بوعوده ، الا انه يتدبر الامر في ارضاء الجميع ، فقد غض النظر عـــن تعدد الاحزاب في البلاد ، وحرية الصحافة لا أثر لها في عهده ، ومع ذلك فحرية الكلام تبقى كاملة غير منقوصة . فالاحزاب الجماعية التي ظهرت قبل عام ١٩٤٠ والشيوعية تكافح وتعتـبر غير شرعية الا انه يحافظ على علاقاته مع زعمائها . فبعد ان عبر عن مشاعرها نحو دول المحور ، عاد وتحالف مع الولايات المتحدة الاميركية وارسل حملة تشترك بالحرب في ايطاليا . ومع انـــه يعتمد على الروح الوطنية في البرازيل المعروفة بعدائها للاميركيين ، فقـــد استخدم الاعتمادات الطائلة التي وضعتها الولايات المتحدة تحت تصرفه ، لتشجيع حركة التصنيع في البلاد ، من جميع

وجوهها . ووضع عام ١٩٤٥ خطته الانمائية لتطوير البلاد المعروفة S. A. L. T. E. (الصحة العامة – التغذية – النقل والطاقة) ، وهو برنامج رمى من ورائه الى رفع مستوى العيش بين العمال . وبعبارة اخرى : الانتاج ووسائل النقل ومصادر الطاقة التي تكون الاعمدة الاساسية لكل تطوير في الزراعة والصناعة . وادى انتصار الحلفاء على المانيا، هنا كما في اي مكان آخر من بلدان اميركا اللاتينية الى زوال النظم الدكتاتورية . فقد اجبر الجنرال دوتروا ، فرغاس على التخلي عن الحكم وأقر دستور جديد للبلاد عمل بموجبه ابتداء من عام ١٩٤٦ .

وفي خلال خمس سنوات تولى الحكم في البرازيل حكومة منبثقة عن تحالف بين الكاثوليك والمحافظين ، زاد خلالها التضخم المالي من جراء الازمة الاقتصادية التي عقبت الحرب، وارتفعت الاسعار اكثر مما ارتفعت الاجور . وكشف الاثراء الهائل المتجمع في ايدي قلة من الناس البؤس المدقع والشقاء المسيطر على البلاد . واعادت انتخابات عام ١٩٥٠ فرغاس الى كرسي الرئاسة ومعه برنامج اجتماعي اجرأ من اي وقت سبق . وفي ايار ١٩٥٤ ، رفع الاجور ١٠٠٪ وانشأ الـ *Petrobas* الذي هو عبارة عن احتكار الدولة للبترول ، كما انشأ *l'Electrobas* الذي لم يكن حتى ذلك التاريخ سوى بناء مركز ضخم لتوليد الطاقة الكهربائية تابع للدولة الا انه يؤلف بالفعل تهديداً لرؤوس الاموال الاجنبية التي وظفت في البلاد قبل عام ١٩٤٥ ، واذ ذاك حدث انقلاب عسكري دعاه للتنازل والانسحاب . فانتحاره المؤثر ووصيته البليغة قوت شعبيته ، وقام حزبه اي الحزب العمالي بانتخاب الرئيس بوبتشيك لتولي مهام الرئاسة الاولى ، كما انتخب نائباً له ج. غولار، وزير الاشغال العامة في عهد فرغاس. وانتصار الـ *Gélutismo* انما يعني انتصار حزب اليسار. وقد نصح الحزب الشيوعي الممنوع في البلاد التصويت الى جانبه ، وهو بالحقيقة فوز العناصر التي تهتم بتطوير الصناعة بين الشعب البرازيلي ، وتقوية السوق الداخلية ، والتجارة مع جميع الاقطار في وجه الطبقات الموجهة القديمة المتحالفة مع الرأسمال الاجنبي . بينما الطبقات الشعبية لم تكن حتى الآن سوى عنصر تكميلي ليس الا .

قام النظامان البيروني والجيتولي على التباس : هو محاولة تحويل انتفاضات الجماهير عن الاجنبي ... فقد احترما الامتيازات التي نعمت بها الاقليات القديمة وحافظا عليها ، لا سيما الارستوقراطية العقارية القديمة وشركات الاستثمار الخاصة في الوقت الذي جهدتا للعمل في سبيل تحسين ظروف العيش بين الجماهير والنهوض بالتصنيع الذي هو أساس كل استقلال اقتصادي . وقد رفضا كلاهما الاخذ باصلاحات جذرية او المس بأرباح رأس المال، مؤثرين اللجوء الى التضخم المالي لمواجهة متطلبات الاستثمارات والنفقات الاجتماعية . وهكذا تسببا في رفع الاسعار وزادا الوضع تشويشاً بزيادة اختلال التوازن في الميزان التجاري . فلم يكن من العسير على هذه الاوليغارشيات ، والحالة هذه ، ان تزيحهما معاً بمؤازرة المصالح الكبرى العائدة لدول اميركا الشمالية .

٤ – وضع القارة بعد ثورة كوبا

اثار الفوز الذي حققه رجال المقاومة (*Maquisards*) على دكتاتورية باتيستا الدامية ، في كانون الثاني ١٩٥٩ ، في الحياة الدولية ، ازمة حادة في العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي عن طريق احتمال المجابهة المسلحة بين القوتين العملاقتين ؛ كما ساعدت على احداث تغيير جذري في اوضاع القارة من الوجهتين السياسية والاجتماعية .

الثورة الكوبية ونتائجها

فقد كانت كوبا بالفعل مستعمرة للولايات المتحدة تستثمرها وتمتص خيراتها عن طريق الشركات الضخمة التي كانت تتصرف بممتلكات شاسعة يزيد بعضها على نصف مساحة محافظة من المحافظات الفرنسية ، وبواسطة مصانع هامة كانت جميعها تتحكم بجميع مرافق النشاط الاقتصادي في الجزيرة . وقد باشرت كوبا ، منذ سقوط حكومة باتيستا الاخذ بسلسلة من الاصلاحات رمت الى تحسين مستوى العيش بين الجماهير الكادحة : كتخفيض الاجور ، وتحويل المزارع الكبرى الى تعاونيات زراعية ، ومكافحة الامية في البلاد ، وتسليح الميليشيا الشعبية . وقد استهدفت هذه التدابير الاصلاحية لمقاومة كبار الملاكين ولرجال الاعمال ، كما واجهت عقوبات صارمة من قبل الولايات المتحدة ، ونالت اكتمالها بالقانون الزراعي الذي صدر في ١٧ ايار ١٩٥٩ . وعندما قررت اميركا عام ١٩٦٠ ، ادخال تعديلات على الحصص المسموح استيرادها من السكر ، تحول الصراع الى صراع مكشوف . فحاولت اميركا من جهتها ، انشاء جيش لغزو كوبا يتألف من المهاجرين الكوبيين عندها ، وفرض الحظر على التصدير لكوبا بجميع اشكاله كما ردت كوبا من جهتها على هذه التدابير باتفاق عقدته مع الاتحاد السوفياتي تعهد معه شراء السكر والفاكهة والغزول النباتية ، وتقديم مساعدات مالية ، كما صادرت الشركات الاميركية العاملة في الجزيرة (معامل السكر ومصافي البترول ، ومعامل توليد الكهرباء والتلفون) ، وتأميم المصارف في البلاد ، والوقوف سياسياً الى جانب الاتحاد السوفياتي . وكلها تدابير واجراءات جذرية مضادة لبعضها من كلا الجانبين ، وانتهت في كانون الثاني ١٩٦١ الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، والى محاولة فاشلة بانزال المهاجرين على شواطىء الجزيرة في خليج كوشون ، وهي محاولة دبرتها السلطات الاميركية .

المشكلة الزراعية

فالنجاح الذي حققته الثورة في كوبا وعجز الولايات المتحدة في الوقوف في وجه الاصلاحات التي قام بها فيدل كاسترو ، وهي دندنة عرفت عنهم وعمدوا اليها في كل مكان آخر ، أثارت في البلدان التي تتململ من تابعيتها للولايات المتحدة ، آمالاً عراضاً ، كما أثارت فيها الرغبة بالسير على منوالها . والقضاء على الجيش الذي اوفدته الدكتاتورية كان الفضل فيه للفلاحين والمزارعين . فآثار هذا الدرس البليغ تعطيه المقاومة الكوبية حركة اهتياج في كل مكان : وظهرت في جميع هذه الدول تكتلات زراعية ، واحتلال

للاراضي من قبل الفلاحين في المقاطعات الواقعة الى الشمال الشرقي من البرازيل وولاية ريو غراندية في الجنوب ، واضطرابات المزارعين في البيرو ، وفي الاكوادور وكولمبيا وفنزويلا وغيرهـا . ومرد ذلك يعود الى تطور وسائل الاعلام والاتصال ، كما ان تغلغل الصحافة والراديو وضع هذا العالم الريفي على أتصال بالعالم اجمع ، فأخذ يعي نفسه ويعي حاجاته وما فيـــه من قوى وامكانات .

ولذا راحت الحكومات تتخذ من التدابير والاجراءات ما يحول دون امتـــداد العدوى الثورية وانتشارها . ولذا نرى ان من النتائج الاولى للثورة الكوبية جعل الرأي العـــام يشعر بضرورة القيام باصلاحات زراعية هي الاساس لكل تطور جذري يراد ادخاله على هذه البلدان والدفع الديموغرافي العنيف الذي يفجر الانتاج عن متابعته واللحاق به (المعدل السنوي للانتاج بالنسبة للفرد الذي كان يزداد بمعدل ٣،٣٪ عام ١٩٤٥ ، لم يعد ليزداد ، عام ١٩٦٣ ، سوى ١٪) وحركة النزوح بالجملة للجماهير من الريف الى المدينة التي الحقت الخلل بالاقتصاد اكثر فاكثر كل ذلك قضى بزوال السلطة المطلقة التي اعتادت ممارستها السلطات التقليدية على سكان الريف ، اذ ان نظام المزارع الواسعة الذي تعتمده من شأنه ان يؤخر تطور الانتاج الزراعي في البلاد ، كما يعيق ازدهار القطاع الصناعي فيها ، ويبقى خارج الاسواق ، في نظام اقتصادي أساسه الاستهلاك ، جانباً مهماً من السكان ، كما يترك دونمـــا استثمار او استغلال مساحات زراعية شاسعة بينما هنالك العديد من العمال الذين لا عمل لهم . في هـــذا الوقت بالذات الذي سجل انتاج اميركا الجنوبية للمحاصيل الزراعية نسبة اقل من عام ١٩٣٩ بالنظر للفرد .

وهكذا نرى بين السنوات ١٩٥٩ — ١٩٦٣ ، تطل علينا قوانين زراعية ومشاريع قوانين، عديدة في الاكوادور (العمل عام ١٩٥٩ بمشروع قانون بقي حرفا جامداً منذ عام ١٩٥٤) ، وفي فنزويلا ، عام ١٩٦٠ ، وسان سلفادور وكوستاريكا ، عام ١٩٦١ ، وبناما والبيرو ، وكولمبيا والشيلي والبرازيل وجمهورية الدومينيك وهايتي وهوندوراس ، عـــام ١٩٦٢ . وقد لقيت هذه التشريعات ، في كل مكان مقاومة يائسة انما ناجحة الآن ، من قبل الملاكين . وهذا الوضع أدى الى نشوب ثورة في البرازيل في ربيع ١٩٦٤ أدت الى سقوط الرئيس غولار عندما اراد ان يطبق القانون الذي اصدره عام ١٩٦٢ ، الرئيس كوادروس ، وهذا ما يفسر لنا ايضاً الثورة التي قامت عـــام ١٩٦٥ بمساعـــدة الجنود الاميركيين في جمهورية دومينيك وقلبت الحكومة الدستورية القائمة فيهـــا التي اظهرت استعدادها لتطبيق قانون اعده معهد الاصلاح الزراعي فيها .

وفي اربعة بلدان لا غير ، تحقق اصلاح زراعي له شأنه أو هو في طريقه الى التطبيق الفعلي . فالمكسيك الذي كان رائداً في هذا المجال منذ عام ١٩١٠ والذي جاء فيه الاصلاح على مراحل، لا سيما في الحقبة الواقعة بين ١٩٢٠ — ١٩٢٨ ، والحقبة الاخرى الواقعـــة بين ١٩٣٤ — ١٩٤٠ ، وفي عهد رئاسة الرئيس ادولفو لوبير متيوس . وعمـــدت بوليفيا ، تطبيقـــاً

منها لقانون اقرته عام١٩٥٣ الحركة الوطنية الثورية (*M. N. R.*) برئاسة فكتور باز استنسورو الى مصادرة الاراضي الزراعية التي كانت في وضع « نصف اقطاعي » ، وذلك عقب احتلال الهنود المفاجيء للاراضي . وبعض الاحيان الى مصادرة بعض الاطيان ، اذا ما تجاوزت مساحتها حداً معيناً ، التي يطبق في استثمارها الوسائل والاعتدة الحديثة وبالرغم من قلة الاشخاص المؤهلين وافتقار البلاد للاعتمادات اللازمة ، فقد خضع عام ١٩٦٣ ، نحو ٤٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية التي اصابها الاصلاح (٣ ٤٠٠ ٠٠٠ هكتار) للتوزيع ووزعت بالفعل على ١٤٥ ٠٠٠ مزارع . وفي فنزويلا حيث العمل الديموقراطي وهو حزب الرئيس روميلو بيتانكور كان وزع الاراضي المصادرة (والتي امر الدكتاتور بيريس خيمنس بإعادتها الى اصحابها ، عام ١٩٤٨) ، فقد صدر عام ١٩٦٠ قانون في البلاد وزع الممتلكات الكبرى الواقعة في قلب المنطقة الشمالية ، حيث يشتد الضغط الديموغرافي . وفي عام ١٩٦٤ ، نال اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ أسرة حصصاً وزعت عليها . وقد جاءت عملية الاصلاح هنا اقل جذرية وشمولاً اذ تعلق الامر على الاخص بتعمير الارض واحيائها . وفي كوبا وحدها جاء الاصلاح الزراعي الذي تم عام ١٩٥٩ اكمل ما يكون . فقد وزعت فيها المزارع التي تزيد مساحتها على ٤٠٠ هكتار بين الفلاحين الذين لا ارض لهم ولا مزارع . وهو اصلاح وضع اسسه : المعهد الوطني للاصلاح الزراعي ونظمه على اساس تعاونيات استحالت ، عام ١٩٦٢ ، الى مزارع للدولة ، وتحتل ٨٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية .

سياسة الولايات المتحدة الاميركية

ونفور دول اميركا اللاتينية من الولايات المتحدة الاميركية كما تجلت مظاهره الواسعة ، عام ١٩٥٨ ، خلال الرحلة التي قام بها نائب رئيس الجمهورية السيد نيكسون ، وفشلها في القضاء على نظام كاسترو ، هذه العوامل وما اليها أحدثت فيها ردات فعل متناقضة . فقد قامت من جهة بعرض مساعدات ضخمة على هذه الدول ، فأنشأت في هذا السبيل مشروعاً مشتركاً للمساعدات لتطوير الاوضاع الاجتماعية فيها وفتحت لها اعتمادات لتحسين الاوضاع الاقتصادية في هذه الجمهوريات. ومنذ انتخاب الرئيس كنيدي ، فقد لوّح بفكرة لم تلبث ان اصبحت مشروعاً عُرف بمشروع بوغتا دل استيه أوضحه عام ١٩٦١ ، وأصبح وثيقة التحالف في سبيل التطور ، رمى من ورائه الى حل المشكلة الاقتصادية في القارة الاميركية (وأهمها التخلف الاقتصادي ، ونقص الاحتياطي والقطع النادر). وفرضت الوثيقة على الدولة التي تفيد من هذه الخطة التعهد بالقيام باصلاح زراعي . ورفع الدخل وزيادة الانتاج الاجمالي وتأمين توزيع الدخل القومي بصورة اقرب للعدالة والانصاف والنهوض بعملية التصنيع . وتتعهد الولايات المتحدة من جهتها بتقديم عون مالي ووضع تحت تصرف الدولة المعنية سلفات ومساعدات مالية جسيمة . الا ان بنود هذا الاتفاق بقيت بالفعل حبراً على ورق اذ ان مجلس الكونغرس لم يصادق ، متأخراً جداً ، الا على اعتمادات أقل بكثير مما كان اقترحه المشروع المذكور ، وهذه التسهيلات لم يقدمها البنك الدولي للتطوير الاقتصادي

الذي يعود ٤١٫٢ بالمائة من رأس ماله للولايات المتحدة التي تهيمن على الجانب الاكبر من ادارته ، الا وفقاً لما تراه . ولم يلبث ان ساء الوضع الاقتصادي في هذه البلدان ، كما ان فشل المشروع زاد الدول الاميركية نقمة وكرهاً كما تجلى ذلك في مؤتمر الدول الاميركية الذي عقد في مدينة ساو باولو في تشرين الثاني ١٩٦٣ ، الامر الذي زاد في الاضطرابات والقلاقل . ناهيك عن ان ضعف النتائج أوجد خيبة أمل بين الاميركيين أنفسهم .

وقد ردّ الاميركيون على هذه المشاعر خلال رئاسة الرئيس ليندون جونسون وادارته بالرجوع الى سياسة « العصا الكبيرة » ، وأخذوا يتهمون المصلحين الاحرار المعروفين مع ذلك باعتدالهم بالماركسية والشيوعية ، وزادوا من حدة الحصار البحري على كوبا . كما ضغطوا على الدول الاخرى لكي تتقيد بهذا الحصار وتساهم به بصورة فعالة، وبذلوا مساعدات سخية لهذه الدكتاتوريات التي لا يمكن الدفاع عنها ، كالدكتاتورية التي يقوم بها فرنسوا دوفالييه في هايتي ، وتشجيعهم الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس غولار في البرازيل ، عام ١٩٦٤ . والتدخل العسكري المكشوف في جمهورية الدومنيك لمساندة الانقلاب العسكري ضد الحكومة الشرعية والاشتراك الفعلي بالحرب الاهلية الدامية التي نشبت في البلاد في اعقاب هذا الانقلاب .

فشل الحركة الليبرالية

وحركة الاستقلال الوطني التي قامت في وجه هذه الدكتاتوريات التي تؤيد مصالح اميركا الاقتصادية ، استطاعت ان تؤمن ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، نظاماً ديموقراطياً قام في اعقاب انتخابات قانونية وبمشاركة الاحزاب القائمة . وهكذا تم انتخاب جوسلينو كوبتشيك رئيس حزب العمال ، رئيساً للجمهورية في البرازيل ، اثر وفاة ج. فرغاس (١٩٥٥) ، كما ان النظام العسكري الذي انشأه الجنرال اودريا جرت تصفيته على يد الحزب .A.P.R.A الذي اتصف بالشرعية عام ١٩٥٦ ، كما اسقط في كولمبيا النظام الدكتاتوري الذي اعلنه الجنرال روخاس بنيلا ، في ١٩٥٧ ، كما ان الجنرال ايديغوراس فوانتس فاز في الانتخابات التي جرت في غواتيمالا بفضل عدائه المكشوف للشركة التابعة لأميركا الشمالية . وفي فنزويلا ادى اتحاد احزاب المعارضة فيها الى سقوط بيريس خيمنس (كانون الثاني ١٩٥٨) ، وانتخب لمركز الرئاسة روموالو بيتانكور . وفي الارجنتين تم انتخاب الدكتور فروندیزي بفوز عظيم ، لموقفه المعروف الى جانب البترول واخيراً في كوبا ، انتصار حركة ٢٦ تموز على الرئيس باتيستا بفضل « اصحاب اللحى » التابعين لفيدل كاسترو .

جاء مظم هذه الانتصارات عابراً ولفترة وجيزة ، اذ يسود هذه البلدان اقتصاد مفكك نجد فيه جنباً الى جنب قطاعات حديثة التنظيم وقطاعات مهلهلة القوام والتركيب ، حيث الانتاج ضعيف ورؤوس الاموال الوطنية لا تتدخل الا في المضاربات العقارية وفي القمار بدلاً من ان يوظفها اصحابها بشكل معقول ، وحيث وجدت الحكومات الليبرالية نفسها عاجزة عند

لحدوث اول ازمة تصيب صادراتها ، نتيجة محتومة لهذه النكسة التي وقعت ، عـام ١٩٥٨ ، في البلدان الرأسمالية . وقد وجدت نفسها عاجزة تماماً عن النهوض باصلاحات جـذرية : من اصلاح زراعي ، وتخطيط اقتصادي ، وتحـديد ارباح الشركات الاجنبية ، والبورجوازية الكبرى المسيطرة على مرافق التصدير وكبار الملاكين العقاريين . وتتطور الامور في مثل هذا الوضع ، وفقاً للأعراف المألوفة التي تتسم عادة بأزمة مالية وتفتت قيمة النقد وارتفاع اسعار الحاجيات والاجور ، والبطالة وتخفيض قيمة النقد . اما علاج هذا كله فقـد قام بالرجوع الى الليبرالية الاقتصادية ، وسياسة التقشف ، اي تثبيت الاجـور الذي كان يتم عن طريق زيادة محسوسة في الاسعار ، والعدول عن سياسة تأميم مصادر الثروة في البـلاد والتسليم بامتيازات جديدة للمتمولين الاجانب استدناه لهم . والاضطرابات الاجتماعية التي كانت تؤدي اليها هذه السياسة ، كثيراً ما سممت علاقات الحكومة مع النقابات والاحرار الذين اوصلوهم الى الحـكم ، وعلى التعـاون مع الطبقات صاحبة الامتيازات للبحث عن اعتمادات مالية لدى المصارف الاميركية . وهذه هي السياسة التي سار عليها فروندیزي في الارجنتين الذي امر فاعـاد الى القطاع الخاص شركتي الكهرباء والتبريد الوطنيتين التي سبق للدولة ان اممتها في عهد الرئيس كوبتشيك بعد ان عجز عن مداواة الجماعة الهائلة التي حملت عشرات الالوف من البائسين على مغادرة اراضيهم المنهوكة الواقعة الى الشمال الشرقي من البرازيل الذين اخذوا يقضون جوعاً في منطقة واسعة $\frac{3}{4}$ مساحتها تعود الى ٨ بالمائة من كبار الملاكين .

وهذا العجز والشعور القوي بالحرمان الذي جاش في صدر النخبة التي صدمها الفشل بتحقيق امانيها ، يفسر لنـا ازدياد تفتح الوعي بين افراد الشعب وادراكهم انه لا سبيل للخروج من الحلقة المفرغة التي يتخبطون فيها والتي تجعل من المستحيل تحقيـق اي اصلاح جـذري ، ما لم يتخذوا تدابير حاسمة دون ان تؤدي الى القطيعة مع اصحاب المصالح الخـاصة التي تعيش في شبه نظام اقطاعي ، ومع اصحاب رؤوس الاموال الاجانب . وفي هذا الاتجاه الصريح ، سارت بوليفيا عندما راحت تؤمم مناجم القصدير التابعة لشركات باتينيو وهوبشيلد وارامايو ، واقرار الاقتراع العام ، والغاء الجيش وتسليح الميليشيا العمالية والفلاحية ، وجاء ذلك مقدمة يمهد بها لاصلاح زراعي يجب ان يؤدي الى زيادة القوة الشرائية لدى الجماهير الشعبية ، وتنويع الانتاج الزراعي ، و « تحطيم احتكار التصدير » وهو الوسيلة الوحيدة لفتح السوق الداخلية امام الصناعة الوطنية . وهذا هو السبيل الذي سار عليه رئيس فنزويلا ، بيتانكور ، الذي قـام في البلاد باصلاح زراعي ولا سيما باصلاح ضرائبي فحدد كثيراً من ارباح شركات البترول الاجنبية .

وضع القارة عام ١٩٦٦

وقد طرأ على الوضع العـام بعض التحسين منذ عام ١٩٦٠ اذ لم يعد قائماً في طول القارة وعرضها سوى اربـع دكتاتوريات هي براغواي ونيكاراغواي وجمهورية الدومنيك وهايتي . وقد وقعت منذ عـام ١٩٦١ ، عدة انقلابات عسكرية على اقدار متفاوتة من النجـاح والفشل ، في جمهوريات البيرو والاكوادور

وغواتيمالا وسان سلفادور والارجنتين ، والبرازيل وبوليفيا وجمهورية الدومنيك . ونرى في كولمبيا والبيرو وفي فنزويلا الجيش يقوم بمناوشات متصلة مع معارضة كبيرة قوية الجانب . وبقيت الارجنتين يسودها الاضطراب من جراء سيطرة العسكريين على الحكومة المستضعفة التي اقامها الرئيس ايليا ، ومن جراء الشعبية القوية التي لا يزال بيرون وانصاره يتمتعون بها في طول البلاد ، اذ كان حزبه لا يزال اقوى حزب من حيث العدد والنفوذ . وبعد ان استقر الامر للعسكريين في البرازيل ، فقد عجزوا عن تأمين الاستقرار لنظام هزيل ضعيف . والديموقراطية المثالية التي كانت تتمثل بالفعل في جمهورية الاوريغواي ، رأت الاستقرار فيها والازدهار الاقتصادي يتعرضان لخطر مداهم من جراء تدهور الوضع الاقتصادي فيها (تخفيض متكرر لسعر البيزو فاصبح يساوي جزءاً من عشرين من الدولار ، وهبطت الصادرات الى ٥٠٪ من قيمتها وزادت تكاليف الحياة فيها ضعفين بين ١٩٥٩ - ١٩٦١) .

فبين الدكتاتوريات شبه المتخفية والديموقراطية الشعبية القائمة في كوبا التي عرفت بأصالتها ، تبرز الحكومات الاصلاحية ممثلة بفنزويلا الاشتراكية المعروفة بموقفها العدائي من كوبا والتي كانت تتربص بحرب اهلية فعلية ضد احزاب اليسار ، وبالشيلي حيث تسلم الحكم لاول مرة في اميركا اللاتينية الحزب الديموقراطي المسيحي الذي تغلب في الانتخابات على اتحاد احزاب اليسار وأسس حكومة باسم جبهة العمل الشعبية . وقد وضع الرئيس ادوارد فراي مشروع قانون حول مساهمة العمال بملكية الاستثمار وادارته ، كما وضع مشروع اصلاح زراعي . وقد حمل الكتلة القوية التي تتألف من الشركات الاميركية المحتكرة للنحاس التي رأت نفسها مهددة بالتأميم ، على تشكيل شركة اقتصادية مختلطة تصيب الدولة ٥١ ٪ من اسهمها وفي المجال السياسي اتخذت الشيلي موقفاً معادياً لكوبا ، وقررت انشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، كما هدفت من جهة اخرى الى انجاح مشروع اقتصادي ضخم يقضي بدمج ٢٠ جمهورية في السوق المشتركة الاميركية اللاتينية ، هذا المشروع الذي وضعت خطوطه الكبرى في معاهدة مونتفيديو ، عام ١٩٦٠ . وهذه الحركة الاصلاحية التي لقيت معارضة قوية من قبل احزاب اليمين الحريصة على امتيازاتها ، ومن احزاب اليسار ، هل يمكن لها ان تنعم طويلا بالحياد ، بدون معاضة وزارة الشؤون الخارجية الاميركية؟ فاذا جاء الجواب بالايجاب وقدر لهذه المشاريع الاصلاحية النجاح المرتجى ، شكلت هذه المحاولة الجريئة تحدياً للكستروية وادت بالتالي الى احداث تغيير عميق في تطوير القارة بأجمعها .

الفصل الثاني

ثورة الشعوب المستعبدة

« ... اعلنت الاكثرية الساحقة للجنس البشري الثورة على هذا النظام الاقتصادي الذي فرضه عليها الغرب ... حتى اليوم » .

تيبور ماند

لم يقتصر النجاح العظيم التي حققته الحركة القومية خلال العقود الاخيرة على اميركا الاسبانية وحدها . فاينما اجلنا النظر ملياً ، في العالم اجمع ، نرى الشعور الوطني واليقظة القومية تجيش في صدور الشعوب الملونة التي راحت تطالب بالاستقلال . فاذا ما القينا نظرة عجلى على خريطة آسيا وافريقيا السياسية، عام ١٩٤٥ حيث لا نرى غير اليابان وتايلاند تتمتعان بالاستقلال والسيادة – بينما ترسف الصين المشتبكة بالحرب تحت وطأة « المعاهدات غير المتكافئة – وعلى هذه الخريطة ، عام ١٩٦٥ ، امكننا ان نحكم على قوة دفع هذه المشاعر الاستقلالية وضخامة النجاحات الباهرة التي حققتها . فقد اخذ الاستعمار يعاني من ازمة خانقة ، ولم يلبث ان قام على انقاض هذه الامبراطوريات الاستعمارية التي انشأتها اوروبا الغربية في افريقيا وآسيا مجتمعات مستقلة لم تعتم ان اصبحت دولاً عصرية . وهكذا قضي تماماً على النظام الاستعماري القديم . وحيث لا يتطور ما بقي منه قائماً بالرضى والوفاق ، فهو في سبيل الزوال ، بينما يطل علينامظهر جديد من الاستعمار من الصعب تحديده الآن .

تأثير الحرب العالمية الاولى

كان للحرب تأثير بالغ ودوي عميق بين الشعوب المستعمَرة اما بمشاركتها الفعلية بأعمال الحرب عن طريق ارسال المجندين والعمال الى الدول الام للاشتراك بالحرب او بالعمل في مصانعها–وهذاهو بالفعل وضع المستعمرات الفرنسية والانكليزية – واما عن طريق الاقتصاد بعد ان طلب اليها تقديم المؤن والتجهيزات اللازمة لدول الانفاق : كالتوسع بالاعمال الزراعية ، والاخذ بأسباب التصنيع . وقد اتيح لهذه الشعوب ان تشاهد ، عن كثب ، اوروبا تشتبك « بحرب اهلية دامية » وتتصارع دولها فيما

بينها وتتطاحن ، بعد ان كانت سيادتهـا في نظرهم ، فوق كل شك ونظر . وكثيراً ما لوّحت دول الاتفاق هذه امام انظار هذه الشعوب والبلدان المستعمرة، بمبادىء التحرر والعتق، واخذوا يتوقعون تحقيقها بفارغ صبر . وقد عم العالم بأسره، هنا كما لدى شعوب اوروبا المتحاربة أمـل بسّام بطلوع وضع جديد يتسم بالعدالة والروح الانسانية السمحاء .

ومع ذلك فقد بقيت الحضارة الاوروبية تتمتع بسحر ونفوذ عظيمين . وقد بدا للجميـع احتمال الفوز برضى المستعمرات وشعوبها ، اذا ما راحت دول الاتفاق تطبق مبادىء الحرية والتحرر التي طالما تبجحت عالياً بالدفاع عنها. الا ان الاستعمار في القرن العشرين جاش بمطامع اشعبية ، وحدثته نفسه بتحقيق المزيد من الاستثمارات ومناطق النفوذ وامتيازات وتنازلات جديدة ، كما ازداد تكالباً في استثمار هذه الشعوب والموارد الطائلة التي تخفيها اراضيها . وهكذا أطل علينا في المستعمرات وضع ينذر بالانفجار شبيه من وجوه عدة ، بهذا الوضع الذي احاط بالمجتمعات الصناعية ، في تطورها الصاعد ، خلال القرن التاسع عشر . ان انزال ابنـاء المستعمرات منزلة البروليتاريا في الصناعة الكبرى ، اصبح من الامور العادية المبتذلة في نظر علماء الاقتصاد والفلاسفة الاجتماعيين « فالعلاقة بين المستعمرة والبلد الام لا يختلف البتة عـن العلاقة بين رأس المال والعمل » كما يؤكد غيتون .

« فالامر لم يخرج ، في كلا الوضعين ، عن اناس ينتجون كل اسباب الثروة والغنى مستثنين من كل حقوق سياسية او اقتصادية ، وضعهم وضع « طبقة مستغلة مرهقة » .

وراحت الدول المسيطرة تبرر سياستها الرامية الى استغلال المستعمرات واستنزاف مواردها الاولية الطائلة بالاحتجاج بمبادىء ارتضتها لنفسها عديدة ، منهـا : تسامي العرق الأبيض ، وعجز سكان البلاد الاصليين عن حكم انفسهم بانفسهم واستثمار مواردهم الضخمة بما فيه نفعهم ، وضرورة المحافظة على سيادة البيض ونفوذهم ؛ واتخذت منها تكئاة وذريعة لاستثمار خامات المستعمرات على نطاق واسع ، ولتحويل الاغلبية العددية من سكان البـلاد الاصليين ، الى وضع « اقلية اجتماعية » واستعملتها اداة فراء وإثراء ، لا تعود عليها حتى خيرات بلادها بكبير امر .

وقد خابت آمال المصلحيين الاجتماعيين في هذه المستعمرات من هذه السياسية وفقدوا كل ثقة لهم بهذه المبادىء التي طالما نادت بها الدول الغربية ملوحة امام انظـار الجماهـير بالحرية والتقدم ، وتلاشت كل امكانات التعاون مع اوروبا ، ولم يلبثوا ان اصبحوا اعـداء اوروبا وخصومها الالداء ، والعاملين على شجب حضارتها والتنديد بها عالياً . فالخوف مـن اوروبا والحقد على الغرب قربهم اكثر فاكثر ، من دعاة الرجعية والمستمسكين بتقاليدهم القوميـة والوطنية ، وألهبت آسيا وافريقيا . ففي كل مكان هبت تيارات عنيفـة تطالب بالاستقلال وانتصبت في وجه المستعمرين الذين لم يروا بدأ من التسليم ببعض التنازلات : وهكذا اجبرت الهند المسيطر البريطاني على التسليم بتنازلات مهمة ، وسارت على الطريق ذاتها مصر والصين ،

بالرغم من الحرب الاهلية التي قامت فيها .

واخذ العالم الاسلامي يشدد من روابطه ويوثق من عرى التضامن التي تشد المسلمين بعضهم الى بعض . واستيقظت في كل مكان ، هذه الحضارات النائمة او المتخلفة محـــاولة حث الخطى للالتحاق بالركب المتقدم وللاخذ باسباب الحضارة والرقي للحد من سيطرة الاجنبي الغاشم . ولتحقيق السيطرة التامة والسيادة الكاملة لبلادها وكثيراً ما اصطبغت هذه الحركات الوطنية بحركات او بمشاعر عرقية تحمل البغض والحقد للابيض ، الذي يستأثر بخيرات البلاد ويأخذ منها حصة الاسد .

صيغة الانتداب

كان الرئيس ويلسون والرأي العام الاميركي مناهضـاً لفكرة الاستعمار من الاساس ، ولذا فقد اصطدم بالامبرياليين البريطانيـين والفرنسيين الذين تشدهم بعضاً الى بعض مواثيق الحرب ، كما شدت بينهم رغبة جامحـة بالمحافظة ليس على مستعمراتهم السابقة فحسب ، بل ايضاً ، بتوسيع رقعة هـــذه المستعمرات عن طريق ضـــم المستعمرات الالمانية السابقة والولايات التي اقتطعت من السلطنة العثمانية . وهكذا اطلت علينا صيغة جديدة او مصطلح جديد استنبطه خيالهم الخصب من شأنه ان يؤمن بعض التعديلات في النظام المقترح ، هو الانتداب الذي اقترحـه الجنرال سمطس ، ونص على انتـــداب الدول الكبرى الاعضاء في عصبة الامم على هذه المقاطعات الالمانية والتركية القديمـة ، فتديرها باسم المنظمة وتسهر على تأمين التربية والتعليم لابناء البلاد واعدادها تدريجياً للاستقلال الناجز ، على ان تشرف لجنة خاصة تابعة لعصبة الامم على الطريقة التي تحقق بهـا الدولة المنتدبة ، المهمـــة الموكولة اليها . هذا الحل المؤقت ، في نظر الولايات المتحدة ، وهذا التوكيل الذي يخلو من كل اهمية في نظر الدول المنتدبة ، هذا الانتداب ، لم يراع جانبه ، ولم تحترم اهدافـــه كثيراً . فلم يُعمل شيء تقريباً في سبيل اعداد البلاد المنتدبة وتهيئتها للاستقلال . فالعراق وحده بين هـذه البلدان أعلن استقلاله عام ١٩٣٠ ، دون ان تلقى اي مشكلة من مشكلاته السياسية والاجتماعية الكبرى ، حلها المرتجى . فمنافسة الدول ، خلخلت اعمال لجنـــة الانتدابات حتى ان اليابان واتحاد جنوبي افريقيا رفضا التسليم او القبول بأي اشراف من قبل المنظمة .

الغرب وتأثيره الثوري

وهكذا نرى كيف ان النظام الاستعماري القديم بقي قائماً غير منقوص . وقد بقيت البلدان الخاضعة او التابعـــة عرضة كما في السابق ، لتصرفات البلد الام الكيفية . والتطور الذي لحق بمواردها انما جاء لحساب الرأسمال الاجنبي وليس لمصلحة ابناء البلاد بشيء ، واقتصادهم الانتاجي للخامات ارتبط اكثر فاكثر باسواق الدول الاكثر تطوراً وتقدماً . ان اقصار انتاجهم الوطني على التصدير ، كان من بعض نتائجه المباشرة نقص في الزراعات الغذائية ، وانخفاض بالتالي في مستوى العيش . ومن جهة فقد كان لسيطرة رؤوس الأموال الاجنبية على البلاد ، وللاتصال المباشر بين حضارتين غـــير متساويتين ومتباينتين ان حطم عادات سكان البلاد الاصليين ، وخلخل نمط العيش عندهم ،

وقضى على الأطر الاجتماعيه والبنية المتعارفة في البلاد كما قضى على تنظيمهم التقليدي المتوارث عبر الاجيال، وعمل على نشر البؤس المدقع والتوتر فيها .

وقد لفتهم سيطرة الغرب درساً بليغاً امتد اثره في اعماق نظامهم الاجتماعي فعلمهم ان الفقر ليس امراً منوطاً بمشيئة الله بل هو نتيجة محتومة لعدم الكفاءة الفنية وامدتهم بجامعات ونشرت التعليم الذي ايقظ فيهم الوعي والتحسس بعظمة امجادهم ، بينما بعث فيهم مفهوماً جديداً للحرية والتطور والمساواة. وكل الزعماء الذين تولوا قيادة الحركات الوطنية تخرج معظمهم من معاهد الدول المستعمرة منهم مثلاً : جناح رئيس العصبة الاسلامية ، ونهرو رئيس حزب المؤتمر ، وسوكارنو في اندونيسيا ، وداتو او بن جعفر في ماليزيا ، ونكروما في الشاطىء الذهبي وبورقيبة وفرحات عباس في تونس والجزائر . وقد قوّى عزم معظمهم على الصمود والكفاح الاعتقالات المتكررة التي استهدفوا لها مراراً ، في سجون الدول المستعمرة . وعلى نسبة اقل ، فالزعماء الذين تولوا قيادة الشعوب التي لا بورجوازية عندها ، طلعوا من بين صفوف صغار الضباط وصغار الموظفين والاطباء الوطنيين ، الذين يمكن مقارنتهم ، من هذا القبيل ، بقدامى موظفي الصحية ، عندنا ، ممن اطلعهم القرن التاسع عشر في اقطار البلقان او في روسيا القيصرية .

وكما ساعد الغرب على تلقيح هذه البلدان بأفكار جديدة ونظرات جديدة ووسائل انتاج جديدة ، فقد تسبب في خلخلة النظام الاقتصادي الذي ساد في هذه البلدان منذ عهد بعيد : إذ سهل استيراد المواد الصناعية ونشط حركة التصنيع مما أدى الى تأخر محسوس في الصناعة اليدوية المحلية ، وساعد على طلوع طبقات جديدة في هذه البلدان : كالبروليتارية العمالية ، وطبقة وسطى من الفنيين ، وبورجوازية رأسمالية رحبت امامها وانفسحت آفاق العمل والنشاط . وقد راحت هذه الهيئات على اختلافها تطالب مجتمعة بحكومات تمثيلية وتحتج بشدة على الامتيازات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية الموظفة في البلاد على حساب الاستثمارات الوطنية .

والفشل الذي منيت به حركة الارساليات والبعثات الدينية من الوجهة النظرية – اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الارتدادات التي حصلت – لم يأتِ مع ذلك كاملاً ، في المجال العملي . فقد علم المرسلون عالياً واعطوا بتصرفهم المثل ، ان النفوس يمكنها تأمين خلاصها الابدي ليس فقط بالانقطاع عن هذا العالم والاعتصام بالتأمل والتنسك، بل ايضاً عن طريق محبة القريب وخدمته خدمة نصوحة مجردة عن الهوى . كذلك ان التعليم العلماني ، وروح النقد ، ومثل هؤلاء الاوروبيين المستنيرين الذين يشكّون بكل شيء ، كل ذلك كثيراً ما أدى الى اضعاف الشعور الديني في النفوس، كما احدث هذا كله بين اتباع الاديان الكبرى كالهندوسية والبوذية والاسلامية محاولات جريئة لاعادة النظر في الامور المتافيزيقية بحيث ينسّبون بين عقائدهم وبين مطلب العلم الغربي الحديث ، ويعمل على صهرها في بوتقة جديدة بعد ان يطهرها مما علق بها من الاساطير

والخرافات ومن الاعتقادات التي أكل الدهر عليها وشرب .

الحرب العالمية الثانية واثرها في هذا المجال

هذه الحركات الاستقلالية التي اختمرت بها آسيا وافطار الشرق منذ الحرب العالميـــة الدولية ، ازدادت حدة واشتعالاً من جراء الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الضائقة المالية الكبرى . وقـــد حققت هذه الحركات في افريقيا حيث تجلت متأخرة عن مثيلاتها في البلدان الاخرى ، نجاحات سريعة . ولم نعد نرى بلداً في العالم كله الا وتجيش فيه مثل هذه الحركات الوطنية التي تحاول التحرر من النير الذي ترسف تحته وتسعى الى تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي .

وجاء تأثير الحرب العالمية الثانية حاسماً في هذا المجال . وضعف النظـام الاستعماري تجلى بأجلى مظـاهره في الانهيار الذريع الذي آلت اليه الامبراطوريات الاستعمارية في آسيا امـام الغزو الياباني. فقد وجد الانكليز انفسهم في سنغافوره بعد احتلال دام ١٢٠ سنة ،والهولنديون في اندونيسيا بعد ثلاثة قرون من استعمارهم لها ، وحيدين ومنفردين في الدفاع عن مراكزهم امام الغزو الياباني . والفوز المبين الذي سجلته دولة من الملونين بمثل هذه السهولة على الدول الكبرى ، قضى تماماً على الخرافة التي تؤكد تفوق العرق الابيض ، هذه الخرافة التي اصيبت في الصميم منذ عام ١٩٠٥ ؛فالمعاملة المشينة التي تعرض لها أسرى الحرب واذلالهم من قبل الياباني المحتل ،سواء المدنيون منهم والعسكريون ، والاشغال المحقرة التي فرضوها عليهم علانية ، والمعاملات الفظة التي استهدفوا لها من قبل افراد بسيطين من الجيش الياباني او من رجال الشرطة ، قضى تماماً على كل ما تبقى لهم بعد من منزلة وشأن . عندما كانت تهب في وجه اليابانيين حركة مقاومة ، فقد ارتدت طابع حركة وطنية ضد احتلال اجنبي ، لا تعني بشيء بأمر الدفـاع عن مصالح الدولة المستعمرة التي ذاقت طعم الخسف والذل . فانتصارات رومل المدوية ، وهزيمة فرنسا ، احدثا رجة عنيفة تجاوبت ارجاءها كل بلدان الشرق الادنى وشمالي افريقيـا . والحرب التي جندت مئات الالوف من الهنود او من الافريقيين للدفـاع عن الدول الاوروبية ، اتاحت لهم الفرصة ان يقارنوا بين ما هم عليه من مستوى حياتي متدن ومستوى العيش الذي يرفـــل به الاوروبيون ، كل ذلك حرك فيهم الهمم وبعث فيهم الرغبة الشديدة لوضع حدّ لما يستهدفون له هم وخيرات بلادهم ، من استغـــلال مشين ، وعولوا على المطـالبة بحرية بلادهم واستقلالها الناجز .

وقد سبق للحلفاء ان علموهم بمثل هذه الحرية ولوحوا لهم بمثل هـذا الاستقلال . أفلم يعلن الميثاق الاطلسي « حق الشعوب باختيارهم الحكومة التي يرغبون العيش في ظلهـــا » . وراح الرئيس روزفلت يوضح بعد تفسيرات ضيقة جاءت على لسان ونستون تشرشل ، في ٢٢ شبـاط ١٩٤٢ : « ان هذا الحق لا يقتصر فقط على البلدان التي تطـل على المحيط الاطلسي بل يعم ايضاً جميع اقطار العالم » . وقد اجتمع فيما بعـد ممثلو الدول الحليفة الثلاث في مؤتمر موسكو عام ١٩٤٣ ، ووضعوا « الاسس التي ترتكز عليها عملية تدويل المستعمرات القديمة ،كما حاولوا تحديد

المبادىء التي يقوم عليها نظام الوصاية المفروض على البلدان التي لا تتمتع باستقلالها الاداري ».
ووضع مؤتمر سان فرنسيسكو بعد ما ظهر من معارضة الانكليز (في ايار – حزيران ١٩٤٥) ، نظام الوصاية الذي ينص على توجيه شعوب البلدان المفروضة عليها الوصاية ، وهي عملية يعهد بها الى دولة موضع ثقة الجميع . ومن جهة ، فقد كان من قوة نفوذ الاتحاد السوفياتي الذي اخذ منذ عام ١٩١٧ يدافع عن البلدان الواقعة تحت الاستعمار ، ومناصرة الممثلين الاميركيين من أي وزن كانوا ، ووقوفهم الى جانب زعماء الحركات القومية وتشجيعهم للسلطات الوطنية ، في كل من بلدان الشرق وافريقيا ، ان شجع شعوب هذه الاقطار على الصمود في وجه الدول المستعمرة عندما راحت تحاول توطيد نفوذها وتأييد سلطتها على تلك البلدان .

اوروبا وعجزها المقعد منذ ١٩٤٥

وفي نهاية الحرب ، وقبل ان يسدد ماو تسي تونغ دعمه القوي لحركة الثورة و « يغير وجه العالم » بقلبه ميزان القوى في العالم ، دخل الاستعمار في ازمة لم تلبث ان شملت العالم بأسره . فمنذ عام ١٩٤٦ ، تخلت الولايات المتحدة الاميركية للفيليبين عن كل سلطتها في البلاد واعترفت لها بالسيادة المطلقة . وفي عام ١٩٤٧ ، اعلنت انكلترا استقلال الهند والباكستان ، كما اعلنت استقلال بورما ، عام ١٩٤٨ ، التي قطعت كل صلة لها بدول الدومينيون . وفي سنة ١٩٤٩ ، اعترفت هولندا باستقلال اندونيسيا وفقاً لاتفاقات لاهاي . كما نشأت دول مستقلة بالفعل في كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية . وفي الشرق الاوسط الذي يعتبر بحق « محور الامبراطورية البريطانية ونقطة الدائرة فيها » ، قامت حكومات « مستقلة » كانت مع ذلك خاضعة لنظام الوصاية لما قام فيها من قواعد جوية وعسكرية ، واحياناً لوجود حاميات بريطانية ، ومن ارساليات اقتصادية والمصالح المالية العائدة لرجال اعمال تشدهم الى الشركات البترولية الكبرى اواصر متينة ، مما أدى الى حركات مقاومة عنيفة تجلت بانقلابات (في كل من سوريا والاردن والعراق ومصر وايران) ، وبتأميم موارد البلاد الطبيعية . وتجلى في افريقيا على اتم صوره وأشكاله معارضة عنيفة من قبل الملونين في افريقيا ووقوفهم في وجه سياسة حكومة جنوبي افريقيا القائمة على التمييز العنصري . وقد تجلت هذه الروح ايضاً ، في هذه الحركات الوطنية التي قام بها سكان المستعمرات البريطانية في افريقيا الغربية وافريقيا الشرقية . وقامت في روديسيا ونياسالاند مقارنة عنيفة من قبل سكان البلاد ضد اتحاد افريقيا الوسطى . وظهرت حركات جماهيرية في جميع بلدان افريقيا الغربية وافريقيا الاستوائية ، وبلدان شمالي افريقيا ، تلوح كلها بمطالب قومية استقلالية . وفي قلب اميركا ، راحت جزر الهند الشرقية ومقاطعة غويانا البريطانية تطالب بتحررها ونالت نصيباً كبيراً من الاستقلال خولها التمتع بنظام الدومينيون .

فاذا ما اضطرت الدول الاوروبية للتخلي عن الكثير من امتيازاتها ، فلانها كانت عاجزة عن تدعيم نفوذها بالقوة في هذه البلدان ، بعد الحرب مباشرة . ففي الماضي كان سكان

المستعمرات يقبعون خانعين ، اذ يكفي ان يظهر في عرض البحر عمارة من الاسطول الحربي أو يرد على البلاد نجدة عسكرية مهما كانت صغيرة لتفرض الدولة المستعمِرة ارادتها على الحكومة المحلية . فمنذ عام ١٩٤٥ ، بعد أن استيقظ الضمير الوطني في هذه الشعوب وبعد ان عمد الناس لأعمال المناوشات ، لم تعد وسائل التخويف التي كان يُركن اليهـــا في الماضي ، لتفي بالغرض . فالضرب من البحر أو من الجو لم يكن ليجدي كثيراً ، لخلو البلاد من منشآت عسكرية أو من وحدات حربية لها اهميتها ، وكذلك الحصار البحري لم يكن ليأتي بنتيجة تذكر بعـــد ان يتحول اقتصاد البلاد من اقتصاد قائم على تصدير الخامـــات للخارج الى اقتصاد يؤمن المواد الاستهلاكية الضرورية ، كما حدث ذلك بالفعل ، خـلال الحرب ، في كل من ماليزيا وبورمـــا والفيليبين . وكثيراً ما رأينا الانكليز والفرنسيين والهولنديين يسيطرون في ماليزيا والهند الصينية واندونيسيا على قواعد البـــلاد الكبرى ومرافئها الرئيسية ، دون ان يتوصلوا مع ذلك ، الى نتائج حاسمة .

والوسائل التي اعتمدها المستعمرون من قبل لكبح الحركات الاستقلاليـــة والانتفاضات الثورية التي تقوم في المستعمرات ، اقتصرت على كبح هذه الحركات بقوة السلاح والعمـــل على تفشيلها بكل وسائل الاغراء . كذلك ان اللجوء الى القوة المسلحة التي تتكون من السنغاليين والفرقة الاجنبية والجاكس وغيرهم ، تؤلف عملية غالية الثمن ونجاحها يتوقف ، الى حد بعيد ، على حسن ولاء القوى المستخدمة ، وهو ولاء اخذ يضعف شيئاً فشيئاً ، والتمرد الذي اعلنـــه الاسطول الهندي ، عام ١٩٤٦ كان حاسماً في ارغام الانكليز على التراجع ، وتكاثرت منذ هذا التاريخ حوادث ، حوادث الانكفاء والانسحاب بين القوى الوطنيـــة التي استخدمت لكبح الحركات الاستقلالية في المستعمرات . ومن جهة اخرى ان التفاف الزعماء الاقطاعيين حـــول الدولة المستعمِرة ، كما جرت العادة بذلك ، لم يعد له التأثير الذي كان له في الماضي . فهذا الفريق من الناس الذي وقف موقفاً يتعارض وموقف الاكثرية في البلاد يرى نفسه مشلولاً لجافاة الرأي العام له في البلاد ، وعمل هذا الفريق ، كان في اكثر الاحيان قليل الجدوى ، هذا ان لم يلعب على الحبلين ويتأرجح بين الجانبين . وهذه الشعوب التي كانت من قبل منقسمة على نفسها والـتي كثيراً ما اقاموها بعضاً على بعض ، اصبحت الآن اكثر اتحاداً وتماضداً ، وتشد بعضها بعضاً ، ويظاهر الواحد منها الآخر . فالدول المسيطرة تلاقي في كل مكان روح المقاومة ذاتها ، وتسمع النداءات ذاتها ، هذه النداءات التي تتناقلها الهيئات الطلابيـــة ومنظماتهم في كل المدارس والجامعات ، في القاهرة ودمشق والصين والهند ، وبين عمال الارصفة في الموانىء البحرية . فما من شعب مستعمَر يجد نفسه منفرداً في جهاده الوطني . فالشعوب الاخرى تظاهره وتشد من أزره ، كما يحظى بالكثير من العطف لدى الرأي العام في الغرب . وهكذا نرى الحركات والمطالب الاستقلالية تعضد بعضها البعض في كل زمان ومكان . فاعادة تنظيم الحبشة مثل تحتذيه نيجيريا ، واستقلال الهند تنهج على منواله بورما وغيرها كثيرون ، فعلى الدول المستعمرة ان

تكون متيقظة في كل القطاعات . والضرورة تقضي بارسال المزيد من القوى والنجدات تباعاً الى كل من مصر وكينيا وماليزيا ، ونقل القوات الفرنسية من شمالي افريقيا الى الهند الصينية .

اوروبا وانقساماتها

وجبهة الدول الغربية ابعد من ان تكون موحدة. فبريطانيا العظمى التي كانت اعجز من ان تصون قواعدها الحربية ومواقعها الحصينة وتدافع عنها ، اضطرت للتخلي لاميركا ، عما يقع من هذه المواقع في الشرق الاقصى وفي المحيط الهادي ، وتغض النظر عن الوجود الاميركي في بلدان الشرق الاوسط . الا انها تنهج في هذه المنطقة سياسة تضرب بمصالح اميركا عرض الحائط كما تحاول ابعادها عن هذه المنطقة . الا ان المواقف التي اتخذتها اميركا ، في اليابان وفورموزا وفي كوريا ، والمؤازرة التي قدمتها لتشان كاي شيك ولسفيمان ري في كوريا الجنوبية ، والحصار البحري الذي فرضته على الصين الشعبية ، والمنافسة الحادة التي اشتدت بين شركات البترول الضخمة حول بترول ايران والعربية السعودية هي اكبر برهان على هذه الاختلافات التي تباعد فيما بينها والتي عرفت الشعوب المستعمرة الافادة منها . وهذا التأثير يلعب دوره ويضغط على الهولنديين للتساهل مع اندونيسيا ، وتقف موقفاً معادياً من السياسة الفرنسية في الهند الصينية وتشد من أزر الفيتناميين اعداء فرنسا .

فنفوذ الاتحاد السوفياتي ومثل الصين منذ عام ١٩٤٩ ، لا يمكن الاستهانة بهما . فقد وجد الاتحاد السوفياتي لمشكلة العلاقات بين الشعوب التي تتباين في تطورها الاقتصادي والثقافي ، حلاً اساسه المساواة امام القانون ، بعيداً عن كل نزعة عرقية وعن كل تمييز عنصري ، وينهض على سياسة تطوير سريع في الامور المتعلقة بالاقتصاد والحركة الفكرية ، هذه السياسة التي تعهد الى ابناء البلاد الاصليين المؤهلين ، بأعلى المسؤوليات والعهدات ، وتحاول ازالة كل أثر تفضيلي ، بين رئيس ومرؤوس . وكل مرة يثار في الامم المتحدة البحث حول الدول المستعمِرة والبلدان المستعمَرة ، فهي تقف دوماً الى جانب الشعوب المستعمَرة بينما تستعين الديموقراطيات الغربية بوسائل الاكراه وتعمد الى القوة المسلحة لتبقي هذه البلدان تحت طاعتها ، وسيطرتها . وهكذا فالشعوب الرازحة تحت الاستعمار ترى في الاتحاد السوفياتي وفي الصين رمزاً لاستقلالها ، والديموقراطية توطد هي نفسها مثل هذا الاعتقاد في نفوس الشعوب المستعبدة ، اذ لا تلبث ان تصف الحركات الاستقلالية التي تقوم بها هذه الشعوب ، بأنها حركات شيوعية .

مطالب الحركات القومية وظلاماتها

فالحركة القومية والثورة الاجتماعية امران يأخذ الواحد منهما بيد الآخر ، اذ المطلوب توجيه العمل الثوري ضد سيطرة الاجنبي على البلاد وضد استثماره لمواردها والاستئثار بها لنفسه . وقد يتجه هذا العداء احياناً ضد غير الاوروبيين: فقد قامت مثل هذه الحركة ضد اليابان في كوريا ، وضد الهند في بورما وفي بلدان آسيوية اخرى ، وارتدت طابعاً معادياً للصين احياناً الا انها كانت مضادة لأوروبا في أغلب الاحيان . والعداء الذي اتجه الى اليابان وللحروب التوسعية التي قامت بها ، لم يلبث ان

سكن وهدأ . فذكرى كفاحه المديد ضد سيطرة الرجل الابيض والنداء الذي طالما نادى بـه الهاتف ولوّح : « آسيا للآسيويين »، والاعتراف بفضل اليابان على تدريب ابن البلد على اساليب الادارة الاستقلالية ، كل هذه الاعتبارات اخذت تشيل على شعور البعض الذي تجلى ضدهـــا خلال الاحتلال . والتشكيات التي طالما عبروا عنها والتهم التي طالما وجهوها للاوروبيين تتركز في حكونهم حصروا كل نشاطهم في انماء ثرواتهم من موارد البلاد الاقتصادية ، ولم يأبهوا قط لما يؤول لتحسين مصيرالشعوب التي طالما تبجحوا بأنهم انما جاؤوا البلادلتأمين الخير لهم ولتمدينهم . فانصرف جـل همهم الى تحسين وسائل استثمار ثروات البلاد وإعداد ما يصلح منهـــا للتصدير للخارج مما يفي بحاجتهم . والخطوط الحديدية التي أنشأوها ، والطرقات التي شقوها ، والجسور والاقنية التي بنوها ، والمرافىء التي انشأوها ، فصد منهـــا تسهيل وصول هذه الخامات من مصادرها في المناجم والمزدرعات التي تجود بها بسخاء الى مرافىء تصديرها وشحنها ، وتمهيد وسائل الاتصال امامهم دونما اكتراث بحاجات ابنـــاء البلاد الذين كانوا يعولون في تحركاتهم وتجوالهم على الجمل او الحمار . كذلك وقفوا حائلاً دون انتاج المواد والبضائع المصنوعة محلياً ، ومنعوا تأسيس اي صناعة او انشـاء اي مصنع يمكن ان ينافس يوماً مصنوعـات البلد الام . وانتهجوا في كل ذلك سياسة تقوم على الابتزاز والاستغلال وحرصوا شديـداً على ان يؤمنوا لهم اسواقاً شاسعة لتموينهم ، واخرى لتصريف انتاجهم ومصنوعاتهم . وقد كان من بعض نتائج الضغط الشديد الذي مارسوه ان قتلوا في البلاد الزراعات الغذائية او الاستهلاكية ولو عرّض ذلك ابناء البلاد للنقص في المواد الغذائية التي يعولون عليها ، كما افقروا الطاقة الانتاجية للتربة لعدم تقيدهم بأصول الدورات الزراعية المعمول بها ، وبتشجيعهم انتاج المحاصيل المعدة للتصدير ، فقد جعلوا اقتصاد البلاد عرضة لكل ازمة ولكل تطور في سعر النقد .

ووضع بورما هنا خير مثل نضربه على ذلك . فقد تغيرت البلاد تماماً في اقل من قرن ، اذ تحولت عشرات الالوف من هكتارات البطائح والمستنقعات الى مزارع للارز واستخرجت من بطن الارض معـــادن وفلزات دفينـة جرى شحنها للخارج ، وجرى استغلال احراجهـا الظليلة ، كما انشىء في طول البـــلاد وعرضها شبكة واسعة من الخطوط الحديدية والطرقات الواسعة والاقنية والترع المائية لتسهيل السقاية . وكان من نتائج هـذه السياسة ان البورمانيين نبذوا جانباً ليس السيطرة الانكليزية فحسب بل رفضوا الانضمام الى نظام الدومنيون ، وعلة ذلك هو ان هذا التطور المادي لم يعد بأي فائدة على الوضع الاجتماعي في البلاد لسببين رئيسيين : تكاثر عدد سكان البلاد من جهة ، ومن جهة اخرى ، لأن الذين أفادوا من هـذا التطور المادي هم التجار الاجانب والموظفون والمرابون . فقد كثر عدد الاغنياء في بورما ، ولكن قـلة منهم كانت من البورمانيين ، بينما ساءت اوضاع السواد الاعظم من سكان البـلاد ، اذ ان التوسع في الزراعات التصديرية زاد من تبعية الفلاح وتعويله على المرابين ، اذ ان الشرائع الاوروبيـة التي طبقت في البلاد قضت تماماً على الاعراف والعادات المتوارثة جيلاً بعد جيل والتي كانت تقضي

ببقاء الاسرة وبنيها في الارض ومنع خروجهـا من بين ايديهم ، فإذا بالقوانين الجـديدة تبيح التصرف بالأرض بيعاً وشراء ورهناً ، بحيث ان نصف عدد المزارعين فقدوا املاكهم واصبحوا عمالاً مياومين اضطروا للبحث عن عمل لهم خلال المواسم . كذلك ان استيراد المواد المصنوعة بكميات ومقادير هائلة وبأسعار رخيصة قضت تباعاً على الصناعات اليدوية في البلاد ، وهـــذا ساعد الاستعمار ، من حيث يدري او لا يـــدري ، على خلخلة التوازن الاجتماعي الذي عرفته البلاد من قبل ، وخلق فيها مجتمعاً لا جذور له ولا اصول ، يفتقر اصلاً لكل ما يوطد اسباب الطمأنينة الاقتصادية والاستقرار في البلاد ، ويتسكع في فقر مدقع .

فالسواد الاعظم من ثروات البلاد الطبيعية كان يجد طريقه الى عواصم البـــلاد المستعمرة فتستأثر بحصة الاسد منها بينما يصيب ابن البلاد قسمة ضئيلة منها . فاذا ما انعمنا النظر ملياً في موازنة شركات الاحتكار البريطانية التي تشغل القسم الاكبر من رأسمالهـا في الخارج ، ولا سيما في البلدان الواقعة عبر البحار ، نجد الشركة الانكليزية الايرانية تجني من الارباح مـا يوازي ٥٦ ٪ من رأس المال ، عام ١٩٥١ ، وان شركة اونليفر تربح ٣٨ ٪ ، وان شركة رويال دتش شل تربح ٤٤ ٪ وان شركة التبغ الامبريالية تربح ٣١ ٪ وشركة دنلوب للمطاط تجني ٤٠ ٪ ، وشركة تايت ولايل تربح ٣٩ ٪ ، وان شركة اورينتال وبينانسولار تربح ٢٣ ٪ . كذلك نرى ان هذه الشركات السبع الكبرى التي لا يزيد رأسمالها المستثمر عن ١١١٥ مليون جنيه انكليزي ، تؤمن لها في السنة ربحاً صافياً يبلغ ٤٦٨ مليون جنيه ، اي ٤٢ ٪ من رأسمالهـا الموظف ويمكن تحقيق مثل هذه الارباح الباهظة لأن مستوى الاجور متدنٍ جداً ، كما نرى ذلـــك بوضوح في مناجم القصدير في نيجيريا . فقد بلغت قيمة الصادرات من هذا المعدن ، عام ١٩٣٧ ، نحواً من ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه انكليزي نصفها (اي ١ ٢٤٩ ٠٠٠) هي ارباح صافية ، بينما لم يكن العمال الوطنيين العاملين في المناجم وعددهم ٣٦ ٠٠٠ عامل ، لا يتقاضون من المرتبات سوى ٣٢٩ ٠٠٠ جنيه ، اي ما يساوي من ٣ — ٦ شلن في الاسبوع ، اي جزء من سبعة من قيمة الانتاج . اما استغلال جمـاهير الفلاحين الذين يؤلفون السواد الأكبر من السكان ، فيبرز اكثر فأكثر . ولا يكفي قط ان يجبرهم النظام الضرائبي والضغط الذي يتعرضون له من قبـل الادارة للتخلي عن زراعاتهم الغذائية للانصراف الى زراعات تصديرية ، فالشركات التجارية تدفع لهم اجوراً واطية جداً ، كما ان هذه الشركات تبيعهم بأسعار عالية جداً المواد المصنوعة التي لها وحدهـــا حق استيرادها وبيعها . ففي افريقيـا الغربية ، ان شركتين فقط من هذه الشركات ، هما : شركة S. F. A. O. وشركة S. C. O. A. كانت تملك ، عام ١٩٣٨ ، اكثر من نصف رأس المال الذي يعود لـ ٣٨ شركة افريقية مسجلة في البورصة ، والارباح التي كانتا تصرحان بها لم تنزل قط عن ٢٥ ٪ من رأس المال وهما لا تتدخلان الا مـــا ندر في الانتاج ، باستثناء مساهمتها في بعض الاستثمارات الزراعية او في بعض الشركات العاملة في شؤون النقل . وهما لا يستثمران ارباحهما في البلاد ، وتقنعان بتوزيع بعض حصص من الارباح لاصحاب الاسهم في انكلترا .

والحركة الوطنية او القومية كثيراً ما اصطبغت بحركة تصدت لمحاربة الفقر وعدم الاطمئنان . فالبون الشاسع بين الوضع الزري البائس الذي تتسكع فيه الجماهير وبين الغنى الفاحش الذي ترفل فيه قلة ضئيلة من الناس فاسدة ومفسدة عميلة للرأسماليين الاجانب ، خلق بين شعوب المستعمرات شعوراً حاداً بالحرمان الذي ضاعف من روح الثورة وزادها ضراماً . وقد بلغ معدل دخل الفرد في الهند ، عام ١٩٠٠ ، (بالدولار الاميركي لعام ١٩٤٦) ٤٣ دولاراً في الهند و ٣٥ دولاراً في اندونيسيا وفي ٢٥ بلداً من بلدان العالم يمثل عدد سكانها نصف عدد سكان العالم جاء دخل الفرد الواحد اقل من ١٠٠ دولار ، بينما هو ١٤٧٦ دولار للفرد الواحد في الولايات المتحدة الاميركية ، و ٦٦٠ دولاراً في انكلترا . وهذا الفقر المدقع الذي لا يوصف ، يرده سكان البلاد لهذا الظلم ولهذا الاهمال الذي تعرضوا له طويلا من قبل الدول المستعمرة .

سياسات الدول المستعمرة

استقر رأي بريطانيا العظمى ، عام ١٩٤٦ على القيام بما لا بد منه ، وعدلت عن اتخاذ الوسائل اللازمة لفرض سيطرتها على الهند وعلى بورما التي قررت عدم الانضمام الى الكومنولث البريطاني ، وعلى سيلان حيث احتفظت لها بقواعد حربية ومراكز اقتصادية قوية . وركزت جهودها العسكرية في هذه الاراضي التي تؤمن لها السيطرة عليها ، اكبر ما يكون من المنافع والارباح ، على ماليزيا ، منتجة الدولارات . وسارت الولايات المتحدة من جهتها في الفيليبين على سياسة تحررية ، مع الاحتفاظ بما يؤمن لها السيطرة الاقتصادية على البلاد . وعلى عكس ذلك ، راحت هولندا وفرنسا تحاولان فرض هيبتها على البلدان التي تستعمرها بعد ان تخلتا لها عن بعض الامتيازات الثانوية . وقد تجاهلت الدولتان المذكورتان عمق الحركات الوطنية التي هزت البلاد والمدى الذي بلغته ، والمعارضة العنيفة التي انتصبت في وجههما ، واتبعتا بعين مغمضة ، نصائح شلة من « خبراء » الاستعمار الذي يعللون النفس بالرجوع « الى ذلك الماضي الجميل الذي ولى » وراحوا يرشقون بألسنة حداد هؤلاء « الزعماء » الذين يقودون الحركة ، هذه « القبضة من الزعماء المغالين » الذين في تصفيتهم عن طريق الشرطة بالوسائل التقليدية المعروفة التي تنادي بالمبادىء : فرق تسد ، وتوصي بالاعتماد على الزعماء الاقطاعيين الذين تخرهم القساد ، ضمان لعودة الهدوء الى البلاد ، وبذلك جرى فقدان كل شيء . واضطرت البلاد الواطية للمهادنة منذ ايلول ١٩٤٨ تحت ضغط الدول الاخرى ، كبريطانيا والولايات المتحدة والهند واوستراليا وللنزول عند رغبات الامم المتحدة وتوصياتها ، التي همها ان ترى الهدوء والاستقرار يعودان الى تلك الاقطار ، بعد ان وثقت بتطمينات وتصريحات سوكارنو بموقفه المعادي للشيوعية . وقامت فرنسا ، في الهند الصينية بحرب كثيرة التكاليف كلفتها دماء زكية انتهت بفشل ذريع وانكسار مذل ، ولفقدان ليس مركزها السياسي في هذه البلاد ، فحسب ، بل ايضاً مركزها الاقتصادي والثقافي مع ما بدا عليه من قوة ومنعة . وعلى مثل هذا جاء الوضع في افريقيا الشمالية حيث اضطرت للاعتراف تباعاً

باستقلال تونس والمغرب وفي النهاية باستقلال الجزائر .

تأثير حرب كوريا

كان لحرب كوريا تأثير بالغ وعميق الغور على تطوير الحركات القومية في القارة الآسيوية . فالتدخل الاميركي حمل الأمم المتحدة المترددة على التدخل في هذه الحرب في الوقت الذي وقفت في المحيط الهادي ، موقفاً مؤيداً لتشان كاي شيك : أدى الى اعلان حياده فورموزا وحمايتها من قبل الاسطول الاميركي السابع ، والتصريح بربط مستقبل الجزيرة ووضعها باعادة الطمأنينة والهدوء الى المحيط الهادي واقرار السلام مع اليابان ، مع انه كان تقرر في مؤتمر يالطا وبوتسدام ، اعادة فورموزا الى « جمهورية الصين » . وفي الوقت نفسه راح الرئيس ترومان يصرح بمضاعفة مساعدته لفرنسا ولباو داي في الهند الصينية وقد نظر الزعماء الوطنيون في آسيا الى موقف الولايات المتحدة من فورموزا ، نظرتهم الى تدخل هذه الدولة بشؤون الصين الداخلية ، كما نظروا الى مساعدتها لفرنسا ولباو داي كتأييد من الولايات المتحدة للاستعمار في الشرق الاقصى . وفي الوقت ذاته ، استطاع جيش آسيوي يتألف من وحدات كورية وصينية ، من الصمود سنتين في وجه جيش اميركي عصري السلاح والى اجباره على التقهقر احياناً ، بينما برزت حكومة كوريا الجنوبية حكومة مستبدة تزور الانتخابات ، وتبقى في الحكم بفضل نظام بوليسي ، واعلان حالة الطوارىء في البلاد ومساعدة دولة اجنبية ، كما برزت الامم المتحدة كحلف مقدس في الغرب يتحرك في الشرق الأقصى وفي الشرق الأدنى وفقاً لرغائب الولايات المتحدة المعادية للآسيويين ، لتفرض عليهم نظماً مهلهلة ، فاسدة لا شأن لها (سيغمان ري وتشان كاي شك وباو داي ونوري السعيد وماندريس) ، وابقائها خاضعة لنفوذ الدول الغربية . فليس من عجب قط ان يثأر من هذه السياسة نفوذ الرجل الابيض ، وسلطة الامم المتحدة الادبية ، كما انها حملت الآسيويين على ان لا يعولوا على احد وان لا يعتمدوا الا على انفسهم ليؤمنوا استقلالهم الناجز .

سياسة التدخل لدى الدول الجديدة

وبعد الفوز بالاستقلال كان لا بد للدول الجديدة التي أطلت على الحياة ، ان تنشىء لها — احياناً من الاساس — ما هي بحاجة اليه من الاطر والملاكات الحكومية والادارية ، هذه الملاكات التي لم تعمل الدولة المستعمرة ، شيئاً ، على الاجمال ، لإيجادها ولتدريبها ، كما كان عليها ان تعالج المشكلات السياسية والاقتصادية التي تتيح لها الاستمتاع بالحرية التي حققتها والتي طالما حلمت بتحقيقها . والمهمة الاساسية الاولى ، هو ايجاد ، وان أمكن ، رفع مستوى الحياة في البلاد لدى هذه الجماهير البائسة ، كما بدت الحاجة ملحة ملحفة لاصلاح زراعي جذري ، ولتحسين العتاد الزراعي ، وخلق صناعات جديدة في البلاد ، وتحقيق ردة ضد ضيق السوق ، عن طريق تنويع الانتاج وتوسيع نطاق السوق الوطنية فيها ، والتحرر من الاسواق ورؤوس الاموال الاجنبية عن طريق تأميم مصادر الثروة في البلاد والصناعات الاساسية فيها . والوسائل التي تؤول الى هذا كله تختلف اصلاً عن الذرائع التي ألف الركون اليها رأس المال

الكلاسيكي . فعلى الدولة ان تشرف بنفسها على تطوير اقتصادياتها بحيث تتوازن وتتكافأ مجالاتها المتعددة عن طريق التخطيط الاقتصادي والتنسيق بين القوى المنتجة ، ودرس وجوه الاستثمارات التي يجب الركون اليها دونما التوقف عند اعتبارات الانتاج المباشر القريب ، ودون ان تنتظر من القطاع الخاص ان يسبقها او يتقدمها في حركة الاستثمار هذه ، ووجوب مراقبتها لهذه الاستثمارات وتأمين التنسيق العلمي فيما بينها، مراعاة للمصلحة العامة ولخير المجموع، والحد من استيراد المواد او المصنوعات غير الضرورية لانتظام الحياة في البلاد ، ومراقبة اصدار الاسهم والسندات . فعلى الدولة ان تتولى هي نفسها مباشرة الانشاءات الكبرى : من سدود وأقنية وطرقات وخطوط حديدية ، كما عليها ان تستثمر ثروات الارض الطبيعية كالمناجم والملاحات . فالدولة في الباكستان اخذت تشيد المعامل والفبارك الخاصة بالنسيج والجوت والسكر . وانشئت في الهند وفي اندونيسيا مصانع تؤمن حاجة البلاد من الاسمدة الزراعية والاجهزة التلفونية والادوات الصناعية ، ومصانع للفولاذ والصلب . كذلك على الدولة الناشئة ان تشجع الصناعات الناشئة وتعفيها مثلاً من الضرائب ، وتقدم لها حاجتها من النقد النادر لتأمين استيراد العتاد والاجهزة التي هي بحاجة ماسة اليها . وتنشأ في كل مكان من اطراف البلاد شركات اقتصادية مشتركة بين ابناء البلاد والاجانب . كما ان اجراءات التأميم التي اتخذتها السلطة في كل من الهند واندونيسيا ، امنت لها صنع ما تحتاج اليه من السلاح والعتاد البحري ، ومراقبة الطاقة الذرية ... على كل هذه الدول الجديدة ان تشق طريقها بجرأة واقدام نحو طرق واساليب تختلف كلياً عن الاساليب التي طالما عول عليها واعتمدها الرأسمال الاجنبي دون ان تنشط الى اشتراكية مدروسة مخطط لها ، والتي هي ، شاءت او أبت ، السبيل الوحيد الى الاشتراكية الصحيحة .

الفصل الثالث

آسيا الجنوبية وآسيا الشرق الأقصى

فالحركات القومية التي جاشت بين هذه الشعوب المعتمدة الى حد كبير على الاجنبي، تكللت بالنجاح بسرعة لم تكن لتتوقعها . فهذه الاقطار الشاسعة التي تمتد من حدود ايران غرباً الى غينه الجديدة شرقاً ، هي اكثر بلدان العالم من جهة التغييرات التي طرأت عليها بعد الحرب . ان اعتراف بريطانيا باستقلال الهند ، عام ١٩٤٧ واستقلال الصين هما من هذه الحدثان المميزة لعصرنا هذا ، ويعنيان تغييراً جذرياً في ميزان العلاقات الدولية ، تحولاً عظيماً في نظام العالم القديم . فمنذ الآن خرج الاشراف على آسيا من يد اوروبا والولايات المتحدة. فكل هذه الاقطار الواقعة ضمن هذا المدى الذسيح – باستثناء تايلاند التي كانت مستقلة – نالت أو حققت استقلالها السياسي بعد ان كانت من قبل مستعمرات لانكلترا وللبلاد الواطية ولفرنسا . وراحت تطبع هـذا الاستقلال بميسم خاص باكماله باستقلالها الاقتصادي .

١ – الهـند

الحركة الوطنية في الهند

حققت الهند استقلالها بعد جهود جبـارة وتضحيات عزيزة في ظروف اجتماعية مقنطة . ترأس الحركة الوطنية فيها منذ عـام ١٩١٤ ، حزب المؤتمر ، هذا الحزب الذي تألف عام ١٨٨٥ بموافقة الحكومة البريطانية ، فصلاً منها بين « العناصر الموالية » و « العناصر المتطرفة » واقتصر برنامج الحزب السياسي ، حـتى ذلك التاريخ على امور سياسية كادخال الجماهير الشعبية حلبة السياسة بعد الحرب العالمية الأولى، وهي حركة اخرجت الحزب عن موقفه المتأرجح بين الاجنبي وبين الجماهير الهندية التي اخذت ميولها الثورية طابعاً خطراً . وبعد ان حاول الحزب التعاون مـع الحكومة ، مال عنها بعد ان صدمته ونفرته ووقف الى جانب الجماهير الشعبية يستعديها ويثيرها ضد السلطة الغاشمة العابثـة باقدار البلاد .

وتأزم الوضع وساء منـذ الحرب مع شخصية مهاتما غاندي المتضاربة النزعات الذي دعا

« للاعنف » . فمثاليته مثالية أدبية في الاساس ترمي لتقويم ضمير الشعب وايقاظه ، وانتهاج حياة تتسم بالبساطة والتمسك بالاعراف التقليدية وذلك عن طريق العودة الى حياة الارض في الهند والى احياء حضارة الهند الهندوكية ، والعودة الى المِرْدَن والمغزل بمساعدة الانكليز أو بدونهم ، وهي نقطة ثانوية ، في نظره بعد ان استقر في اعتقاد ان خلاص الهند يتم عن طريق تحول روحي وليس عن طريق السياسة ، إذ لم يكن غاندي ليهتم كثيراً بالاصلاحات الدستورية والاجتماعية . فالحكم الذاتي الذي تطمع به الهند انما يأتي عن طريق *Satyagraha* او المقاومة الفعالة البعيدة عن كل عنف ، واوقف العمل بالـ *Hartal* بعد ان كان أوصى باعتماده منذ عام ١٩١٩ ، على اثر خروج بعض اتباعه عن سياسة اللاعنف ، ورأى نفسه مضطراً ، مراراً كثيرة لوقف الحملات التي يكون باشر بها « بسبب سلوك الجماهير غير الانساني » . فالنفوذ المنقطع النظير الذي تمتع به لقداسته الشخصية وزهده وقنوته ، ومبادىء التواضع ومحبة الفقر التي طالما نادى بها ، كثيراً ما اخفت عن انظار الناس ، الطابع الرجعي والمطلب الخيالي دعوته الحارة للاستمساك بالصناعات اليدوية – التي لو نجحت لاوقعت الهند في ركود اقتصادي مريع – كما اخفت عنهم المغالطات او المفارقات العديدة التي جبل بها ، واحتقاره للمشكلات الاقتصادية ، في الوقت الذي كان فيه يطالب باستقلال الهند ، ودفاعه عن الـ *Zamindara* وعداءه للنقابات العمالية ، في الحين الذي كان يحاول ايجاد دواء ناجع للبؤس المدقع الذي رسفت فيه جماهير الفلاحين والعمال .

وحزب المؤتمر الذي كان ينطق بلسان الطبقة البورجوازية العليا والذي ضم بين صفوفه العناصر التقدمية سليلة كبار الملاكين العقاريين ، ومفكرين وأدباء مشهورين ، لم يطلب في بدء الامر سوى تمثيل اكبر للهنود في نظام الحكم والادارة البريطانيين ، تجرأ وطالب بالاستقلال الاداري للمنظمات الوطنية في الهند كما راح يؤيد المطالبة باستقلال البلاد الاقتصادي. ولم يتصل بالجماهير الشعبية في الهند الا عند اشتعال الحرب العالمية الاولى وعند اشتداد شعلة الثورة العالمية ، بحيث أخذت البورجوازية الصغرى في المدن تنتسب الى صفوف الحزب . فالحرب زادت من وطأة الضرائب المالية وتسببت في رفع الاسعار ، وعقّدت الحياة ، كما ان وفدة الانفلونزا قضت على اكثر من ١٤ مليون شخص ذهبوا جميعاً فريسة هذا الداء الوبيل ، وقد قامت في البلاد حركات تمرد وعصيان في مقاطعة البنجاب ، وراح تيلاك ، بمؤازرة آني بيزان ، يؤسس عام ١٩١٦ ، عصبة الوطن القومي توفق حزب المؤتمر في لكنوه ان يجمع معاً « المغالين المتطرفين » و « المعتدلين » بعد ان تفرقوا وتباعدوا منذ عام ١٩٠٧ ، كما عقد تحالفاً مع الرابطة الاسلامية التي تألفت عام ١٩٠٥ . وهذا الاتفاق الذي تم بين الاحزاب الهندية ادى الى وضع خطة عامة للاصلاح رمت الى الاستقلال التام ضمن رابطة الامبراطورية البريطانية . وعندما نشبت الثورة الروسية ، سارعت الحكومة البريطانية ، الى قطع الوعود بالعمل على « تطوير مؤسسات الحكم الذاتي تدريجياً في سبيل تأليف حكومة مسؤولة عن الهند تكون قسماً متمماً للامبراطورية

البريطانية» . ونظام السلطة الثنائية الذي اقترحت الاخذ به لجنة مونتاغو شلمسفورد ، لم يباشر بتطبيقه ووضعه موضع التنفيذ الا في سنة ١٩٢٠ .

وزع هذا النظام المسؤوليات بين الحكومة المركزية التي احتفظت لنفسها بـ «الامور الخاصة» كالشؤون العسكرية والجمركية وامور الامن العام والقضايا المالية ، وبين الحكومات المحلية العامة التي انيطت بها ادارة الشؤون « المنتقلة اليها » كأمور الصحة العامة والزراعة والتربية والتعليم . واسندت الحكومة المركزية الى نائب الملك ومجلسه التشريعي المعين لمدة ثلاث سنوات ٢٧/٦٠ عضواً في السنة الاولى ، و ٤٠/١٤٦ في السنة الثانية يجري تعيينهم من قبل الحكومة . كما انشىء مجلس الامراء . لكل من الولايات العشرين حكومتها الخاصة ومجلس تنفيذي ومجلس تشريعي. فنائب الملك والحكام مسؤولون امام الحكومة البريطانية فقط ، وهم يتمتعون بحق الفيتو للمشاريع التي تقرها المجالس ، ويمكن لهم ان يفرضوا – بالرغم من اقتراع معاد في المجلس – الاجراءات التي يرون ان لا بد من اتخاذها .

وفي ظل هذا النظام البعيد جداً عن نظام الحكم الذاتي الذي وعدوها به ، عاشت الهند بين ١٩٢٠ – ١٩٣٥ . وعلى غرار الاصلاح الذي قامت به لجنة مورلي – منتو قبل ذلك بعشر سنوات ، نال هذا النظام موافقة المعتدلين الذين اظهروا استعدادهم التام للتعاون مع بريطانيا العظمى ، وبذلك تم شق المعارضة الوطنية . واخذ حزب المؤتمر ، في نهاية الامر ، قراراً بتبني هذا النظام مع استمراره في المطالبة باصلاحات اكثر جذرية وعمقاً، وتكاثرت حركة الاضرابات في البلاد بالرغم من محاولة الحكومة لكبحها ، واتخذت نطاقاً أوسع . واعلنت الاحكام العرفية في مقاطعة البنجاب ، واذ ذاك راح غاندي بعد ان اقلقته الحركة الثورية ، يوقف حركة العصيان المدني التي دعا اليها ، وتبنى بديلاً عنها سياسة « اللاتعاون واللاعنف » ومقاطعة المحاكم في البلاد والشرائع المعمول بها ، والمؤسسات التعليمية ، وعدم دفع الضرائب . وفي سنة ١٩٢٢ ، دخل اكثر من ٣٠٠٠٠٠ هندي السجن لأسباب سياسية . ودب اليأس الى الحركة وتولاها القنوط وانخفض عدد الاعضاء المنتسبين اليها الى ٢٠٠٠٠٠ . واغتنمت الحكومة هذا الظرف بالذات للتراجع عن التنازلات الاقتصادية الجزئية التي كانت قدمتها، وحددت عام ١٩٢٧ قيمة الروبية بسعر مرتفع الامر الذي عاد بالازعاج الشديد على عدد كبير من ارباب الصناعة في البلاد ، وخفض من الحماية الممنوحة عام ١٩٢٤ ، لصناعة الفولاذ وأدخل على البلاد تعريفات تفضيلية لصالح الفولاذ البريطاني .

التطور الجذري

امام هذا الموقف تقف الحكومة البريطانية رأت البورجوازية المعتدلة ان تقطع تعاونها مع الحكومة ، وفي اواخر عام ١٩٢٧ ، راح جواهر لال نهرو الذي قضى سنة ونصفاً متجولاً في ارجاء اوروبا واتيح له ان يقوم باتصالات عديدة مع اوساط اشتراكية ، يطالب مع صجاس بوز ليس بالحكم الذاتي كما في الماضي ، بل بالاستقلال الناجز التام . وتحت تأثير غاندي شرع بالمفاوضات وراح زعماء حزب المؤتمر يقدمون ، عام

١٩٢٩ ، للحكومة لائحة عامة عرفت بمذكرة دلهي التي تقترح سياسة التعـــاون مقابل انشاء دومنيون الهند . فرفضت الحكومة هذه المذكرة . وراح مؤتمر لاهور يطالب في اواخر عام ١٩٢٩ بالاستقلال التام ، هذا الاستقلال الذي تحتفل الهند بيوم ذكراه لأول مرة منذ ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٣٠ .

وهكذا فالحركة الوطنية التي كانت تنهض بها قبضة من رجال الطبقـة الوسطى المستنيرة والتي كانت ترضى ببعض اصلاحات محدودة في إطار الامبراطورية ، ارتدت بعـد نصف قرن من العمل الموصول والجهد المستمر ، طابع مطلب تؤيده جماهير الشعب الهنـــدي التي لم يعد يرضيها سوى الاستقلال التام والانفصال عن الامبراطورية البريطانية .

مساندة انكلترا

وبعد ان عرفت انكلترا كيف تستمر وكيف تحافظ على الوضع مستعينة تارة بالضغط والاكراه وطوراً بالوعود البراقة ، رأت البق انواع الامبرياليات وأكثرها ليونة وطواعية واغناها خبرة وحنكة في العالم ، تتحقق بالرغم عنها وحدة الهند . الا انها تستطيع ان تعتمد على تردد العناصر المحافظة في حزب المؤتمر ، وعلى طبقة كبار الملاكين التي كونتهـــا وانشأتها وعلى الامراء الذين حـــافظت عليهم وابقتهم على رأس الـ ٥٦٣ ولاية التي اوجدتها في الهند منذ عام ١٨٥٧ ، بينهم ١٠٠ يتمتعون بالفعـل بأهمية وشأن كبيرين ، اذ كثيراً ما غضت الحكومة البريطانية الطرف عن الابتزازات واعمال العسف التي قاموا بها وضربت صفحاً عنها ولها كل الفضل عليهم لانهم مدينون لها بمراكزهم ومراتبهم وسيجت حواليهم من عوادي الدهر فحفظوا لها الولاء واسلسوا لها الطاعة . وانشأ البريطانيون عام ١٩٢٥ مجلس الامراء احتفظ له بدور كبير في نظام الحكم الذي رسموه للهند . الا ان الاستعمار البريطاني اعتمد قبـــل كل شيء على الاقلية الاسلامية في البلاد التي تعد ٢٥ ٪ من مجموع سكان الهند ، الذين كانوا أقل تطوراً فكرياً واقليمياً ، واقل غنىً وثراءً ، واقل تطوراً من الوجهة الاقتصادية من الهندوس ، على الاجمال ، الذين يؤلفون غالبية السكان ويزرعون الخوف في قلوب المسلمين. وقد تحلق المسلمون حول الرابطة الاسلامية وخضعوا لنظام انتخابي خاص بهم ولتمثيل نيابي مختلف له امتيازاته الخاصة . وهكذا أعدت بكل دراية ودهاء وبدت بشكل بارز الاختلافات الدينية والمنافسات السياسية التي اخذت بعين الاعتبار في تقسيم الهند عام ١٩٤٧ .

المجتمع الهندي

يتميز هذا المجتمع على الاجمال بالفقر المدقع الذي يزداد عمقـاً وسوءاً يوماً بعد يوم. ولم يأتِ هذا الوضع نتيجة للحركة الديموغرافية ولازدياد السكان المفرط ، اذ ان هذه الزيادة كانت في بادىء الأمر ادنى منها في انكلترا ، ولم ترتفع لتبز معدل نمو السكان في غربي اوروبا الا بعد عام ١٩٢١ ، اذ سجلت الزيادة اذ ذاك ٢١ بالمائة . وبعد هذا التاريـخ ارتفع معدل الزيادة اكثر بكثير ، اذ زاد عدد السكان بين ١٩٢١ — ١٩٣١ مـــا يفوق ٢٧ ٧٠٠ ٠٠٠ كما ان هذه الزياد بلغت ٢٧ ٧٠٠ ٠٠٠ بين ١٩٣١ — ١٩٤١ . وهذا النمو العظيم لا ينم عن اي خطر لو جاء في بلاد تنعم بازدهارها الصناعي ، فقد جاء في الهنـــد نذيراً بجفا

مداهم في بلد زراعي كالهند حيث الانتاج الزراعي يبقى جامداً وحيث الصناعة لا توفر اي بديل لسد حاجة البلاد من المواد الغذائية المستوردة من الخارج . فالهند هي من هـذه البلدان حيث تنخفض الى الحضيض احتمالات العيش ومعدل الحياة ، اذ بلغ هذا المعدل ٢٣ سنة للرجال ، عام ١٩١١ ، و ٢٧ سنة عام ١٩٣١ ، و ٣٢ سنة في عام ١٩٥٥ .

بؤس الفلاحين وشقاؤهم

يؤلف الفلاحون اغلبية السكان . ويمكن رد بعض هـذا الشقاء الذي يتردّون فيه الى الاصلاح الذي قام به البريطانيون في اواخر القرن الثامن عشر ، اذ فرض على الهنود نظريات وافكار غربية تتناقض وتقاليدهم المرعية ، اصابت في الصميم نظام الملكية الشخصية ، وحق بيع الاراضي ورهنها . والضريبة الاميرية القائمة على اساس الغلة والمحصول حلت محلها ضريبة ثابتة تدفع نقداً ، حتى اذا ما تعذر عليهم دفعها امكن للجبـاة ولمحصلي الضرائب استملاك الارض – التي كانت تعود ملكيتها للمجتمعات القروية – وبذلك يستحيل الفلاحون مرابعين ويتعرض وضعهم للمخاطر من جميع الجهـات وبذلك مهد البريطانيون السبيل لطلوع طبقة من كبار الملاكين العقاريين ، يستثمرون المزارعين ويستغلونهم بأبشع الطرق ليس من يحميهم ، يوطدون لسلطة البريطانية على البلاد ، كـما ان فرض النظام النقدي على البلاد ساعد المرابين على تكوين ثروات طائلة . وهكذا اذ يرى الفلاح نفسه رازحاً تحت وطأة ثلاث ضرائب مختلفة : دينه للمرابين ، وضريبة الحكومة واتاوته لصاحب الأرض، تستهلك ثلثي ايراده ، لا يرى من سبيل امامه للخلاص الا بيع ارضه او النزوح .

ويزداد بؤساً على بؤس مع بوار الصناعة اليدوية في الريف بعد المنافسة الشديدة التي تعرضت لها من قبل البضائع والحاجيات المستوردة من اوروبا ، ومع مشترى الأغنيـاء للاملاك . فبين ١٩٠١ – ١٩٢١ ، تضاعف عدد المرابعين في ولاية مدراس وحدها كما ان معدل المزارعين فيها انخفض حد الاجر بمعدل ٢٠ ٪ والديون المترتبة على الفلاحـين في الولايات المتحدة التي قُدرت بـ ٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٢١ ، ارتفعت الى ٦٧٥ مليون عام ١٩٣١ . وهكـذا ازدادت الأزمة الزراعية احتداماً في الهند مع تكاثر حوادث نزع الملكية، والتباين المتزايد بين الطبقات وتفهقر الزراعة . فالاحصاء العام الذي جرى عام ١٩٣١ يقدر بـ ٣٨ ٪ عدد الفلاحـين الذين لا ارض لهم يحرثونها ، والاحصاءات التي اجريت في المنـاطق الاكثر ازدهاراً كالفوجارات والبنجاب والولايات المتحدة تشير بوضوح الى ان ما بين ثلثي وثلاث ارباع الاسر تزرح تحت دين يفوق قيمة غلة السنة ومواسمها ، بفائدة تبلغ احياناً ٧٥ ٪ من قيمة غلة الموسم . كذلـك ظهر في الجنوب ان ٨٧ ٪ من السكان هم ايضاً غارقون في الدين ، وفي ولاية اسّام ٨٥ ٪ . ان ثلثي عدد المزارعين هم عاطلون عن العمل جزئياً ، اذ ان افتقارهم للارض يقصرهم على البطالة من ١٠٠ الى ٢٠٠ يوم في السنة ؛ والفلال ضعيفة جداً لحاجة الارض للسماد وللعتـاد الزراعي ولعدم توفر الاساليب الفنية في استثمار الارض . وهم يتعرضون لنقص في اسلوب التغذية اذ لا يصيب الواحد منهم ١٦٠٠ سعر حراري في اليوم الواحد للفرد البالغ ، (بينما مصلحة التغذية البريطانية كانت

توفر للفرد الانكليزي ما يعادل ٢٩٩٠ سعر حراري ، عام ١٩٤١) .

العمال

والعاملون في الصناعة من السكان لم يكونوا في وضع افضل . ففي عام ١٩٣١ كان ٤٫٣ ٪ من مجموع السكان لا غير يعولون في معايشهم ، على الصناعة . فلم يكن في تلك البلاد ، بهذا التاريخ اكثر من ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ عامل يعملون في الصناعات الكبرى (بينهم ٨٠٠ ٠٠٠ يعملون في مناجم الفحم و ٢٦٠ ٠٠٠ في مناجم التعـــدين) اي ما يوازي ١٫٥ ٪ من مجموع السكان العاملين . وطبقة العمال هذه يعوزها عنصر التجانس ، اذ انها تتألف بالأكثر من مزارعين مأجورين او من صغار الملاكين هبطوا المدينة طمعاً بعمل اضافي او بأجر اكـبر بينما بقي افراد عائلاتهم في الريف ، فهم غير مستقرين ، لم يألفوا قط العمـــل المنظم السريع ، انتاجهم ضعيف ومردودهم محدود لما هم عليه من سوء الصحة .

حياتهم تنقضي في اسوأ الظروف . ففي عـــام ١٩١١ ، كان ٦٩ ٪ من مجموع السكان يسكنون بيوتاً تتألف من غرفة واحدة يأوي اليها ٤٫٥ اشخاص . ويشير احصاء عام ١٩٣١ ان ٧٤ ٪ من السكان يعيشون في مثل هذه الظروف . فالنسبة في مدينة احمد آباد هي ٧٣ بالمائة ، وفي كراتشي ، فان ثلث سكان المدينة يتوزعون على غرف تضم الواحدة من ٦ – ٩ اشخاص . فليس بغريب قط والحالة هذه ان تبلغ نسبة الوفيات ٥٧٧ بالألف من المواليـــد في مساكن تتألف من غرفة واحدة في بومباي ، و ٢٤٦ بالألف في معظم المدن الاخرى ، و ٢٣٩ بالألف في كلكوتا و ٢٢٧ بالألف في مدراس .

والاجور المتدنية : شلن واحد ونحاستان هو معدل ما يكسبه ٦٠ ٪ من العمال في بمباي ، في اليوم ، تعطينا فكرة صحيحة عن الوضع الزري الذي يكتنف حياة العامل ، كما تفسر لنـــا وضع النقابات العمالية والاضطرابات الاجتماعية التي اخذت تبرز وتلفت النظر بعد عام ١٩١٩ . وهذا الاضطراب ابتدأ باضراب ١٢٥ ٠٠٠ من عمـال النسيج في بمباي في كانون الاول ١٩١٩ ، ومنها امتد الى جميع اطراف البلاد عـــام ١٩١٩ – ١٩٢٠ . وفي هذا الوقت بالذات جرت المحاولات الاولى لتشكيل نقابات . والنقابة الاولى تشكلت في مدراس اثر المؤتمر الذي عقـده اتحاد عمال الهند برئاسة لاجبات راي . وتعاقب على رئاسة هذا الاتحاد شخصيات هم اعضاء في حزب المؤتمر امثال جواهر لال نهرو وس. ر. داس وصجاس شندرا بوز . ولما كان عـــدد العمال قليلاً نسبياً فلم تستفق فيهم بعد روح الطبقية كما انه لم يطلع من بينهم زعماء يتولون امرهم . ومع ذلك فقد اخذت تتسرب الى صفوفهم مبادىء الاشتراكية والشيوعية . وفي سنة ١٩٢٦ ، تكون في البنغال اول حزب تألف من العمال والفلاحين ، كما نشأ بعد ذلك مثـــل هذا الحزب في البنجاب وبمباي والولايات المتحدة . وقد اندمجوا معاً ليؤلفوا فيما بعد اتحاد عمال وفلاحي الهند ، الذي اخذ ينظم حركة الاضرابات في البـلاد ويهيىء لمظاهرات واسعة . والحركة العمالية برزت هنا ، كما في الصين وجاءت في طليعة الحركة الوطنية في صمودها امام الاجنبي . وعدد العمال الذي دخلوا النقابات في بمباي كان عام ١٩٢٦ نحـــواً من ٦٠ ٠٠٠ ،

فارتفع الى ٢٠٠ ٠٠٠ في اذار ١٩٢٩ . والاضرابات التي وقعت عام ١٩٢٨ سجلت لوحدها اكثر مما سجلته الاضرابات في السنوات الخمس السابقة مجتمعة من ايام العطالة .

استقلال الهند وانقسامها

انفجرت الحرب والهند تتململ وتتمطى محتجة عالياً على الدستور الاتحادي الجديد الذي اعلن عام ١٩٣٥ ، كما اتضح من الفوز الذي حققه حزب المؤتمر في انتخابات ١٩٣٧ ، اذ نال فيها ٧٠ ٪ من الاصوات . وعندما راح نائب الملك يعلن سنة ١٩٣٩ ، دون ان يستشير ممثلي الشعب بان الهند بلد محارب ، ويعطيه قرار الدفاع عن الهند كل السلطات ، قدم جميع الوزراء استقالتهم ، كما امتنع حزب المؤتمر عن تقديم اي معونة للمجهود الحربي . وبالرغم من الهزائم التي توالت على انكلترا فقد رفضت الحكومة البريطانية اعطاء اي تعهد بالاستقلال ، فكبحت كل معارضة وزادت من الضغط (وجرى توقيف اكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص بينهم ٤٠٠ عضو من مجالس الولايات ، بينهم ٣١ وزيراً سابقاً ، وكل زعماء الحركة امثال نهرو وغاندي وباتيل) . وفي هذا الوقت راح احد زعماء حزب المؤتمر ، ومنافسه الاكبر ، يؤلف حزب : « الهند الحرة » (*Azad Himd*) ، ويدعو للثورة ضد الانكليز ويجند من بين معسكرات الاعتقال جيشاً وطنياً حارب الى جانب اليابان في بورما .

وفي عام ١٩٤٥ ، رأت الحكومة البريطانية نفسها غارقة الى فوق اذنيها في المشكلات والصعوبات التي تواجهها في كل من مصر وفلسطين وماليزيا والهند نفسها حيث تكاثرت حركات الاضراب والانتفاضات الشعبية ، وحركات العصيان والتمرد في الجيش وقوى الطيران والاسطول . والمقاومة التي قام بها موظفو الادارة جردت السلطة البريطانية من كل وسيلة لفرض ارادتها . ولم يعد لانكلترا من اسباب اقتصادية قوية كما كان لها في الماضي لتحتفظ بمراقبتها السياسية على الهند . ففي عام ١٩٣٩ كانت تجارتها مع الهند انخفضت الى الثلث ، كما ان اموالها الموظفة في شبه القارة الهندية هبطت الى ٧٥ ٪ وعلى هذا الاساس وقع تقارب عام ١٩٤٥ بين حزب المؤتمر والرابطة الاسلامية التي اوجست شراً من الحركات الشعبية ، والى ممثلي هذين الحزبين كان من المتوقع ان يؤول الحكم في البلاد . وراحت اول حكومة عمالية تألفت في انكلترا تستعجل المفاوضات حول الموضوع ، وفي تموز ١٩٤٧ اعلن استقلال الهند وقسمت الى دولتين مستقلتين ذات سيادة لم تلبثا ان دخلتا في منافسة حادة ، تماماً كما وقع في ايرلندا ، تعمل بريطانيا على ان تلعب دور الحكم بينهما .

جاء انقسام الهند الى دولتين لاسباب دينية محضة ، الا ان تشابك السكان وتخالطهم بين مسلمين وهنود في بعض المناطق لم يسهل كثيراً عملية الانقسام هذه اذ ان الاحصاء الذي تم عام ١٩٤١ دل على ان سكان باكستان يضمون ٧٥ بالمائة من المسلمين كما ان اتحاد الهند ضم ٣٥ مليوناً من المسلمين الى جانب الـ ٢٨٠ مليون هندي . والمذابح الدامية التي وقعت في آب وايلول من عام ١٩٤٧ اودت بحياة ١٠٠ ٠٠٠ قتيل وشردت على الطرقات وفي مهب الارياح

اكثر من ١٣ مليون نسمة من هؤلاء البائسين الذين يفتقرون لكل شيء وكانوا يقضون جوعاً وسغباً ، اذ ان عدداً كبيراً منهم (اكثر من ٥٠٠ ٠٠٠) قضـوا لحبهم وهم هائمون على وجوههم . وغاندي نفسه ذهب ضحية ، احد المتعصبين الذي غاظه جداً انقسام الهنـد الى دولتين ، ولاقى حتفه على يد احـد ابناء ملته الذي اخذ عليه موقفـه المتساهل تجاه المسلمين .

التركيب الاجتماعي والسياسي في الباكستان

يتألف الباكستان من قسمين مختلفين يبعد الواحـد عن الآخر ١٨٠٠ كيلومتر ، كما ان ٣٧٪ من مساحته غير صالحة للاعمال الزراعية ، ثلثها مروي ولا يمكن زيادة هذه الاراضي الزراعية الا بعد اقامة سدود وانشاءات تكلف غالياً والدولة الجديدة غنيـة بالقمح والجوت والقطن والجلود ، وتكفي بخلاف الهند ، نفسها من المواد الغذائية وسجل ميزانهـا الاقتصادي فائضاً محسوساً . الا ان ٧٠ بالمائة من سكانها البالغ ٨٦ مليون (عـام ١٩٦٠) يعولون على الزراعة ويعيشون في البؤس والشقاء ، إذ ان معدل الدخل الحقيقي لعائلة تتألف من ٥ أشخاص لا يزيد على ١٥٠ روبية في السنة (١٥٠ فرنكاً) في الباكستان الغربية ، و ١٢٥ روبيـة (١٢٥ فرنكاً) في الباكستان الشرقية . ويملك بعض كبار الملاكين العقاريين من ٦٠ – ٨٠ بالمائة من مجموع الاراضي في بعض الولايات . والسواد الاعظم من الفلاحـين هم مزارعون او مرابعون ، يتراوح ما تزرعه العائلة الواحدة بين ٢ – ٤ دونم ، ولا يصيبهم من غلة الارض سوى ٥٠ – ٣٠ بالمائة كما يترتب عليهم ان يقدموا عيناً ونقداً لمالكي الارض اتاوة اخرى من الفضة أو أشغالاً أو من غلة الارض تؤلف في مجموعها من ٣٠ – ١٢٠ بالمائة من المبالغ المدينون بهـا . والاصلاح الزراعي الذي نص عليه مشروع الرابطة الاسلامية عام ١٩٤٦ ، لقي مقاومة عنيفة من قبـل كبار الملاكين العقاريين الذين يؤلفون اركان الرابطـة المذكورة . فالشق الشرقي من الباكستان وحده حيث يشتد البؤس وحيث الجماعة اودت بحياة اكثر من ثلاثة ملايين نسمة عام ١٩٤٣ ، حقق عام ١٩٥٠ ، اصلاحه الزراعي ، وفي غرة عام ١٩٥٥ لم يجر سوى استملاك ٢٣٧ قطعـة ارض من اصل ٢٨٢ ، ١٢٣ قطعة خاضعة للمصادرة والتوزيع ، ولم يستفد الفلاح الا من إلغاء الاتاوة المترتبة عليه . اما في الولايات الاربع الاخرى ولا سيما في البنجاب اغنى هـذه الولايات على الإطلاق ، حيث « تصطبغ الرابطة الاسلامية فيها بصبغة نادٍ يضم كبار الملاكين العقاريين » ، فلم يكن من أثر قط لهذا الاصلاح ، وفي الولاية الواقعة على الحـدود في الغرب ، جرى تخفيض الاعباء عن الفلاح : كالغاء الرهونات ، وتخفيض القسم المتوجب على المرابع تقديمه وجعله ٤٠٪ من مجموع الغلة وبعض تسهيلات أخرى تسمح له باستملاك الارض .

والتصنيع وحده كفيل بتحسين هذا الوضع الزري ، ولكن هيهات ان تتوفر في البـلاد الشروط الاساسية للصناعات الثقيلة ، فالصناعات الوحيدة القائمة هي صناعة النسيج والدباغـة وبعض المعامل الكهربائية ومصانع الترابة وهي كلها تفتقر جذرياً للموظفين الفنيين ، بحيث ان

الحل الوحيد يقتضي اصلاحاً زراعياً من الاساس ، يزيل من الوجود العقارات الضخمة او يؤمن للدولة الوسائل المالية التي تفتقر اليها. فنحن اذن أمام مشكلة سياسية في الاساس اذ ان تركيب البلاد الاصلي الاجتماعي والاقتصادي يحول دون هذا الحل أو ذاك .

وجماعة العلماء الذين وقعوا تحت تأثير الاشتباكات الدينية وقت الانفصال ارتاحوا جداً لقيام دولة دينية في الصميم قامت على « المبادىء التي نص عليها الاسلام » يكون فيها القرآن والسنة أساساً لتشريعات البلاد ، كما يفرض التخلي واخراج الموظفين غير المسلمين من دوائر الحكومة الرئيسية ، كما على المرأة الا تظهر في الحياة العامة . والدستور الذي نشر عام ١٩٥٦ انشأ في البلاد دولة اسلامية مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج » . وقد نال انصار التجدد في البلاد ترضية بان تقوم المؤسسات السياسية في النلاد على غرار المؤسسات البريطانية : مجلس تمثيلي يجري انتخابه بالاقتراع العام ، وحكومة مسؤولة ، ومع ذلك فالاطار العصري المفروض يظهر مع ذلك بوضوح السلطة شبه المطلقة التي يتمع بها كبار الملاكين. وهذا الاضطراب والقلق الاجتماعي الذي تعاني منه الدولة الجديدة افسح المجال لظهور عدد من الاحزاب المعارضة : كحزب الفلاحين، والرابطة الشعبية ، ورابطة باكستان الحر في الباكستان الغربي يجري انتخاب الزمندار ويتجدد انتخابه في دائرته الريفية بصورة آلية من قبل الفلاح الامي ، الجاهل الذي يعيش في جوار هذا الزعيم وفي تبعيته الضيقة ، أما في الباكستان الشرقي حيث الفلاح البنغالي لا تشده الى صاحب الارض مثل هذه الرابطة الآصرة ، فقد تقوم جبهة المعارضة ممثلة « بالرابطة الشعبية » التي هي العامل الاساسي والمحرك الاكبر في هذه المقاطعة وقد نالت في انتخابات عام ١٩٥٤ العامة ٩٠ بالمائة من الاصوات. ففي اربع من ولايات باكستان الخمس، تبدو الديموقراطية واجهة برانية . تبقى معها العناصر الديموقراطية عاجزة عن تحقيق اي اصلاح ، وحيث لا يستطيعون التنفيس عن مشاعرهم واحاسيسهم الا بواسطة مؤامرات يحسنون حبكها كالمؤامرة التي شهدتها روالبندي عام ١٩٥١ ، او كهذه الفتن التي قامت في كل من لاهور وكراتشي عام ١٩٥٣ .

الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨

ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناجم عن الفساد العام الضارب ببرادقه على البلاد، وتجاوزات القانون التي يأتيها كبار المسؤولين الى جانب الفقر المربع الذي تتسكع فيه الجماهير الشعبية شجع — على غرار ما جرى في مصر — المارشال ايوب خان ، عام ١٩٥٨ ، على القيام بحركة انقلاب عسكري واستلام الحكم . فعمد في بادىء الامر الى حل الاحزاب السياسية ، واعلان الاحكام العرفية في البلاد ، والغاء الدستور ، و « كبح » الصحافة ، ونشر قانوناً زراعياً نزع الى تقسيم الاملاك الكبرى والى انشاء طبقة وسطى من الفلاحين ، وهي تدابير واجراءات جاءت بالأكثر في صالح صغار الملاكين ومتوسطيهم بينما يحول الفقر الذي يتسكع فيه المرابعون ومكترو الارض دون امتلاكهم لهذه الاراضي التي يتعهدونها بعرق جبينهم .

ورصيد النظام الجديد الذي سيطر على البلاد لم يكن كله سلبياً . فقد فرض عام ١٩٥٩ على كبار الملاكين العقاريين في الباكستان الغربية اصلاحاً زراعياً قاوموه دوماً من قبل بالعنف الشديد (اذ حدد ملكية الاراضي الزراعية بـ ١٢٥ هكتاراً) ، وحاول التخفيف من فساد الموظفين ، ونشر قانوناً للأسرة حدد فيه حقوق المرأة ، وشجع على الحد من النسل بالرغم من معارضة العلماء. كذلك شجع التطور الاقتصادي في بلاد، اذ زاد عدد سكان المدن فيها ضعفين في خلال عشر سنوات ، مع ان الطابع المسيطر على السكان فيها هو الطابع الريفي ٨٠ ٪ . ومعدل النمو السنوي للزراعة جاء مع ذلك واطياً جداً ، اذ لم يزد على ١،٦ بالمائة بينما بلغت الزيادة في السكان ٢،٥ بالمائة، وهكذا فالدخل الفردي بقي تقريباً على حاله في مستوى متدنٍ للغاية ، والسواد الاعظم من الناس يستمرون في حالة فقرية مدقعة ، بينما ترتفع الامية الى ٨٥ بالمائة ، و ٦ بالمائة من مجموع السكان تتوفر لهم مياه صالحة للشرب . وعدد الذين يحتاجون الى عمل في الريف ، بلغ عام ١٩٦٥ ، ٨ ملايين نسمة (مقابل ٥ ملايين في عام ١٩٦٠) ومعدل استثمار الارض يتراوح بين هكتار واحد في الاراضي الزراعية في الباكستان الغربية، و ٠،٢٠ من الهكتار في الباكستان الشرقية .

اما اصلاح الدستور ، فعمليته باءت بالفشل التام ، بعد ان استقر في خلد الذين قاموا بالانقلاب العسكري ان فشل الديموقراطية البرلمانية سببه عدم وعي الضمير الوطني لدى الفلاحين الذي لا يتجاوز نظر الواحد منهم افق ارضه الضيقة او قريته . ارتضو بديلاً عنها بديموقراطية اساسية ، هدفها تعديهم على ادارة شؤونهم المحلية في نطاق القرية اولاً . وكان من المقرر ان يقوم على شكل هرم مجالس وهيئات تقوم بالاقتراع العام ، في القرية والناحية والمنطقة والقضاء والمحافظة بحيث تتم معه تدريبهم السياسي والمدني معاً ، بعزل الفلاحين وجعلهم في مأمن من الاعيب رجال السياسة والملاكين العقاريين . وجاء الاختبار قصير المدى والتجربة قصيرة الاجل ، اذ لم تمر ثلاث سنوات حتى كان الموظفون السابقون عادوا الى مراكزهم من جديد والدستور الجديد سلم بتشكيل احزاب جديدة في البلاد بعد ان منع قيامها من قبل ، وبذلك عاد الى اعيان القوم ووجوههم ما كان لهم من شأن ونفوذ . وبفضل الاقتراع المحدود حيث الكلمة الاخيرة لسكان الريف ، انتخب المارشال ايوب خان رئيساً لدولة الباكستان في مطلع عام ١٩٦٥ ، باقل من ٣/٢ اصوات المقترعين .

الاتحاد الهندي ومشكلاته

فالهند المستقلة التي نالت ٨١ بالمائة من الاراضي في شبه القارة الهندية ، وكان عدد سكانها ٣٦٩ مليون في عام ١٩٥٠ ، تعد ٤٣٩ مليون من السكان في عام ١٩٦٣ ، يتسم معظمهم بالطابع الريفي هنا ايضاً .

وعلى غرار الباكستان، ان ٨٠ بالمائة من سكان البلاد يعملون في الارض ويجدون في الاعمال الزراعية حرفة ثانية لا بد منها لتأمين أودهم ، وهذه الجماهير الهندية ترسف في الجهل اذ ان ٨٨ بالمائة اميون ، وهم فريسة رخيصة لعصبة من المرابين الجشعين ولعدد من الوسطاء ، عرضة

دوماً للجوع والمجاعة ، كما ان ٦٨ ٪ من هـذه الدهماء لا زرع لهم ولا ضرع ، يعتاشون من عملهم كمزارعين (٣٥ بالمائة) او كمرابعين تحت تصرف الواحد منهم على الاجمال ، مساحة هكتار من الارض للفرد الواحد ، و ٣٣ بالمائة بينهم عمال لا يخرج وضعهم عن وضع الارقاء المستعبدين . فهم يفتقرون اصلاً الى اي نوع من السماد ، كما ان عتادهم الزراعي من النوع البدائي ، فليس من عجب ان تأتي مواسمهم السنوية حقيرة شحيحة ، و « الغلة تكاد تلامس الحاجـة ولا تفي بالفرض » . والاصلاح الزراعي العام الذي طبق عام ١٩٥١ ، قضى على نظام الزمندار مع التعويض على صاحبه وتركت للولايات المختلفة مسؤوليات اعداد واصـدار القوانين الخاصة بتطبيق هذا الاصلاح ، فجاءت هذه التدابير تختلف مدى واتساعاً واثراً ، ونصت على جعل الحد الاكبر للمزارع يتراوح بين ٢٠ – ١٠٠ هكتار ، بينما حاولت معظم هـذه الولايات على التلطيف من وضع الفلاح وجعله اكثر استقراراً من قبل ، بعقود ايجار واستثمار طويلة الامد ، على ان تحدد المحاكم سعراً عادلاً للاستثمار او للاستكراء ، عن طريق جعل حـد ادنى للاجور وغير ذلك . وقد لقي تطبيق هذه القوانين معارضة شديدة من قبل اصحاب الزمندارية وعن طريق فرض مبالغ عالية للتعويض عن الاستملاكات (بلغت ٤ مليارات روبية) ، دفعها يزيد كثير من التضخم المالي في البلاد .

وتطورت الطبقة العمالية في الهند من جراء الحرب ، بعد ان اصبحت الهند ترسانة الجيوش البريطانية العاملة في اقطار جنوبي شرقي آسيا او في بلدان الشرق الاوسط ، مما ادى الى تنشيط الصناعة فيها ، والى صنع الاسلحة الخفيفة والمعدات الخاصة بالمدفعية والعربات المصفحة وبنـاء السفن الصغيرة ، كما تلقت طلبـات توصية خاصة بتجهيزات الجيش وصيانته . ولاول مرة في تاريخها ، تمكنت الصناعة الهندية من صنع صفائح من الفولاذ لتدريع العربات المصفحة ، ونوعاً من الفولاذ الخاص يستعمل في المدافع المضادة للمدرعات كما تمكنت من صنع ادوات فولاذية تدخل في مهمات الجيش الاساسية كالثاقبات والمخارط وماكنات النحت ، ومواد كيماوية وصيدلية . واقبل على العمل في المدن عدد كبير من العمال ، فارتفع عدد العمال في البلاد من ٠٠٠ ٧٤٥ ١ عامل الى ٠٠٠ ١٤١ ٣ ببنهم ، والحق يقال ، عـدد كبير من عمال فصليين او موسميين . فالاوضاع التي تكتنفهم مريعـة . فالقوانين الاجتماعية التي تسيج حولهم ناقصة ويجري تطبيقها بشكل سيء جداً . فهذه المدن التي تغص بسكانها تفتقر للمزيد من المساكن ، والتراكم الفظيـع الذي شهدناه في الفترة السابقة ازداد حدة وشدة . فليس بغريب قط ان نرى عائلتين او ثلاثاً يعيشون في غرفة واحدة ، كباراً وصغاراً جنباً الى جنب وبعضهم فوق بعض . ففي عـام ١٩٤٩ ، نرى في مدينـة بمباي نفسها ٠٠٠ ٥٠٠ ١ لا ملجأ لهم قط او يسكنون زرائب في ظروف واوضاع مخيفة ، واكثر من نصف مليون نسمة يذرعون الشوارع طـولاً وعرضاً وينامون على قارعة الطريق يلتحفون السماء . وقامت حول المدن « مخيمات عمل » هي خليط من الاكشاك والخيام والمضارب والاكواخ تنفر المارة لرؤيتها او لرائحتها . ويذهب ٤/٣ اجر

العامل ليؤمن له ولذويه غذاء يبقى دوماً ناقصاً ، الامر الذي يضطر معه اكثر العمال للاستدانة (ففي عام ١٩٤٦ ان ٩٥ بالمائة من اسر العمال في مدراس ، و٦٣ بالمائة من هذه الاسر في بمباي ترزح تحت الدين لمبالغ تتناوح بين ٨٠ – ٣٣ دولاراً بينما الفائدة تتراوح بين ١٠٠ و ١٢٥ بالمائة . والطبقات الوسطى ، مع انها قليلة ، تعاني هي الاخرى ، من الحرمان ، فتضطر ان تخصص نصف ما تربحه على تأمين قوتها وغذائها ، وتسوء وسائل التغذية لديها يوماً بعد يوم .

المشكلات الاقتصادية

بعد التقسيم بقليل سجل النشاط الاقتصادي في الهند هبوطاً محسوساً في كل مرافق الصناعة اذ هبط الانتاج من اعلى نقطة سجلها عام ١٩٤٣ ، وبلغ الدليل العام للانتاج ١٢٦،٨ في هذا التاريخ بالذات ، و ١٤ في عام ١٩٤٩ ، كما كان من نتائج التضخم المالي حدوث تخفيض في الدخل الحقيقي تراوح بين ١٥–٢٠ بالمائة بالنسبة لسنة ١٩٣٩ ، اذ كانت الاسعار دوماً في الارتفاع .

والسرعة الهائلة التي ميزت نمو السكان فكان ٨ ملايين عام ١٩٥٩ لم تعد بانتاج الحبوب الى معدل عام ١٩٤٦ الا في سنة ١٩٥٨ ولذا اقتضت علاجاً سريعاً لمشكلة المواد الغذائية . فكيف السبيل الى تأمين الغذاء لـ ٢٠ بالمائة من سكان العالم يقيمون في ٣ بالمائة من مساحة الارض ؟ ولذا « يجب ان تكون الارض اكثر خصباً ، والنساء اقل انجاباً ونسلاً » ، كما يلاحظ العالم الجيوغرافي سبات . فالضغط الديموغرافي شديد الوطأة ، والاراضي التعبة والحصول المتناقص باستمرار ، تحتاج للسماد . (فالاستهلاك لا يزال حرياً بالسخرية ٢٠٠٠٠٠٠ طن فقط في عام ١٩٥٠ ، مقابل ١٣ مليوناً في الولايات المتحدة الاميركية) . في الهند ٤٠ مليون هكتار من الاراضي الجدباء ، منها ربع هذه الكمية يمكن استثمارها بشكل مفيد . فرؤوس الاموال اللازمة لفتح الترع والاقنية غير متوفرة ، ومراقبة النسل عملية لم يعمل بها بعد .

والخطة الخمسية التي بوشر بها عام ١٩٥١ ، خططت لتحسين وسائل النقل عن طريق شراء الاجهزة والعتاد اللازمين ، ولتطوير الانتاج الزراعي عن طريق زيادة المحصول وتقويته ، وعلى اساس توسيع شبكة الري وعلى بناء السدود الضخمة ، كما نصت على النهوض بالصناعة عن طريق تشييد معامل لتوليد الكهرباء وانتاج الآلات الصناعية اللازمة . وقد جاءت نتائج الخطة مرضية للغاية وتجاوزت الاهداف المرسومة لها ، وارتفع الانتاج الصناعي الى النصف كما زاد الانتاج الزراعي ١٥ بالمائة بحيث تجاوزا خطر هبوط الانتاج الحقيقي والدخل الحقيقي للفرد ، كما امكن تفادي خطر المجاعة .. الا ان القدرة الشرائية بقيت متدنية ، ونجم عن هذا الوضع عجز في التوصية على المواد المصنوعة الامر الذي يزيد من البطالة (اذ كان في البلاد اكثر من ٥ ملايين عاطل عن العمل عام ١٩٥٥ ، بينهم عدد محترم من حملة الشهادات) . والخطة الخمسية الثانية (١٩٥٥ – ١٩٦١) التي جاءت اكثر تطلباً وطموحاً من الاولى ، اعطت الاولية للصناعات الثقيلة وللمناجم ولوسائل النقل ، كما ادت الى انشاء ثلاثة معامل ضخمة لصنع

الفولاذ تولى انشاءها الاتحاد السوفياتي وشركة كروب وعدد من أرباب الصناعة البريطانيين بينما أهمل امر المواد الاستهلاكية وشؤون الزراعة ، اذ المطلوب ايجاد من ١٠ – ١٢ مليون مصلحة أو وظيفة لاستيعاب اكبر قدر ممكن من العاطلين عن العمل الذين تحملهم الأجيال الطالعة ، كما ان أهمية الاستثمارات الضرورية التي يعضدها مشروع كولمبو ، تفرض التطور النموذجي للقطاع العام ولعبه الدور الاول بالنسبة للقطاع الخاص ، وبالتالي لرأس مال الدولة ، شاء أم ابى . ويبقى من العوامل المهمة في الموضوع مساهمة الرساميل الاجنبية من انكليزية واميركية بعد اتفاقها بالطبع ، مع الشركات الهندية ، وتكوين شركات جديدة يشترك فيها رأس مال اميركي انكليزي هندي ، كالاتفاق الذي توصلت الى تحقيقه شركة بيرلا مع مؤسسة نافيلد في موضوع السيارات ، والاتفاق الذي عقدته مؤسسة تاتا مع شركة الصناعات الكيماوية الامبريالية ، وشركة بيرلا مع ستوديبكر ، بشأن تجميع قطع التركيب المرسلة من قبل نافيلد وستوديبكر ثم تباع السيارات الجديدة تحت ماركة مصنوعات هندية . ففي الصناعات الخاصة بالبترول والمطاط وعيدان الكبريت والجوت ، كان نصيب رؤوس الاموال الاجنبية يزيد في سنة ١٩٤٨ ، على مايساوي ٦٠٪ من مجموع الاستثمارات ؛ اما في مجال الاعمال المصرفية والكهرباء والبن والورق وغير ذلك ، فقد بلغت الزيادة ٢٥٪ ومن جهة اخرى فقد سارت الولايات المتحدة ، بعد ١٩٥٠ – ١٩٥١ ، في الطليعة واحتلت المرتبة الاولى في استيرادها من الهند ، وانشئت في البلاد مصاف للبترول ومصانع اخرى برؤوس اموال اميركية . وراحت الحكومة تشجع هذه الاستثمارات بعد ادخال الطمأنينة الى قلوب اصحابها بانه لا يوجد اي مشروع للمصادرة او التأميم ، وبتخلي الحكومة عن كل مراقبة تدخل القلق الى نفوسهم .

عادت الخطتان الاولى والثانية وان لم تتحققا بكاملهما ، الى نتائج ملموسة . فقد انتقلت مساحة الاراضي المروية من ٢٠ مليون هكتار الى ٢٨ مليوناً ، والانتاج الصناعي ارتفع هو الآخر ٣/٢ ، وزاد انتاج الفولاذ اربعة اضعافه ، والطاقة الكهربائية يجب ضربها بـ ٢٠،٥ . الا ان السكان زاد عددهم في السنوات العشر الاخيرة ٦٠ مليون نسمة . فمعدل النمو الاقتصادي وتطوره بالنسبة للفرد الواحد لم يزد عن ٢٪ فالخطة الخمسية الثالثة (١٩٦١ – ١٩٦٦) التي تنوي رفع معدل الاستثمارات من ١١ الى ١٥٪ وبتطوير المصانع التي تؤمن التجهيزات الثقيلة والميكانيكية وجعل التعليم الابتدائي إلزامياً ، تخشى ان تصاب بالفشل امام متطلبات الدفاع الوطني والمصروفات الحربية التي تبلغ ثلث الواردات (اشتباكات مع الباكستان ومع الصين) ، وبزيادة ديموغرافية تفوق كل ما يمكن للمرء تصوره . فالمساعدات الخارجية وحدها سهلت استيراد ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب التي اقتضتها محاربة المجاعة والحد من الاضطرابات الخطرة التي سببتها المجاعة في البلاد : كالحرائق ونهب المخازن ، وغير ذلك ، واخيراً قضية البطالة التي لا تزال مرتفعة بين العمال (٥ ٠٠٠ ٠٠٠) والشبان المتعلمين مليون شاب مثقف عاطل عن العمل في السنوات الواقعة بين (١٩٥٠ – ١٩٦٠) .

جمود الهند

يتولى الحكم في البلاد حزب المؤتمر الذي يمثل الطبقة البورجوازية الهندية العليا والحكومـــة التي تخرج معظم اعضائهـا من المعاهـد الاوروبية حافظت على طابع الجهاز الاداري القديم وعلى البيروقراطية ذاتها والمحاكم والشرطة المعمول بهـــا في عهد الاحتلال البريطاني . والسياسة التي تسير عليهـا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي سارت على عمود السياسة التي انتهجها الانكليز من قبل ، ويمكن من هذا القبيل مقارنتهـــا بسياسة الكومانتنغ قبل تفسخه . فالملكية الكبرى والاستثمارات هي في حمى القانون، وتأميم الصناعات الرئيسية التي اوحوا بهـــا في البدء والذي كان من شأنه لو طبق ، القضاء على نفوذ رؤوس الاموال الاجنبية في البلاد ، أجل تطبيقه الى اجل غير مسمى ، كما روعي جانب الامراء ، فوزعت عليهم اعطيات ملموسة وانيطت بهم مراكز هـامة في الادارة والسلك الدبلوماسي . ولا تزال الحكومة تعمد الى كبت التذمر الذي تعبر عنه الصحافة والنقابات والمنظمات الزراعية ، كما فعلت من قبل عام ١٩٤٧ ، وقانون الامن العام الذي ورثته من الانكليز ، يملأ السجون ، بعدد من المساجين السياسيين لم تشهد البلاد مثله حتى في احلك ايام الاستعمار البريطاني ، وقـــدّر تيبور ماند عدد هؤلاء الموقوفين ، عـام ١٩٥٠ بـــين شيوعيين واشتراكيين ونقابيين ، جرى اعتقالهم وزجهم في غياهب السجون في ظروف مخيفة دونما تحقيق معهم او محاكمتهم ، لمدة طويلة بين ٥٠ ٠٠٠ و ٢٠٠ ٠٠٠ سجين .

وجمود الهند هذا الذي يؤلف اكبر عقبة في وجه تطورها الاقتصادي والاجتماعي يجب رده اصلا لهذا التضاد القائم بين نظريات العصر الحديث والنظريات الفلسفية والدينية المتوارثة في الهند . وقد شدد احد المراقبين المعروفين ببعد النظر على استمرار الطوائف في هـــذه البلاد وحضورها في كل مكان والايديولوجيا المسيطرة عليها . فبدلاً من ان تزول او تضمحل نرى هذه الطبقات تقوى وترسخ اكثر فاكثر وتلعب دوراً عظيماً في الانتخـابات والشؤون الادارية ، اذ تؤلف من بينها عوامل ضغط لمصلحة ممثليها . ويسترعي النظر على الاخص « الجمود الغريب الذي يتسكع فيه الهندي الفقير ، وعدم شعورية المثري الهندي المخيفـة وفساد السياسي الهندي ، وعدم كفاءته وعدم الاهلية المطلقة التي تجلت في المخطط الهندي ، فالتقاليد المرعية والجمود الهائل يجعلان من الصعب جداً الأخذ بالشرائع العصرية ووضعها موضع التنفيذ ، هذه الشرائع التي تلتزم دولة علمانيـة . وتعلن عدم المساسية مستوجبة للقصاص ، وتحرر المرأة عن طريق الطلاق ، وتمنع تعدد الزوجات ، هذه الشرائع التي تعترف بشرعية خلافة البنات ، وتسهل مراقبة النسل بايجاد مستوصفات وعيادات خاصة . والامر شبيه بهذا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي : فلم يحدّ فيهما لعمري جديد يبـــدّل بعض الشيء من الوضع العقاري الذي يكاد يكون إقطاعياً في جميع مظاهره ، وهو وضع قائم على المزارعة والفدانة واوضاع المديدين من هؤلاء الفدنيين اوهى من خيط العنكبوت ، وكذلك لم يطلع فيها شيء يذكر في المجال الاجتماعي يخفف من التبعية التي ترسف بها وتتسكع الطبقات السفلى . وقد ظهر في الآونة الاخيرة بعض معالم التطور في الاوساط

الجتمعية التي تحاول ، على غرار ما فعلت الصين ، ان تجد بديلاً لرأس المال ، في تجنيـــد العمال العاطلين في كل مجتمع محلي او قروي ، وتكليفهم القيام بانشاءات مائية وبأعمـــال التشجير على أمثل الاساليب التي يوصي بها الفن الحديث . وقد كان نجاح المشروع حتى الآن ضئيلاً ومردوده ضحلاً في هذه « الواحات التطورية » التي قامت بالتجربة المذكورة ، وذلك لافتقار هذه الخلايا الآخذة بأسباب التطور ، لمرشدين أكفاء يكونون دوماً على أتم استعداد للبـــذل والتضحية ، ولحاجتها بنوع أخص لفئة يتطوعون للعمـــل ، ولمناهضة وجوه الناحية لهـــذه المشروعات وممثلي الطبقات العليا الذين يرفضون بجميـــع الاساليب المساهمة بهذه الاشغال المجتمعية او مد يد رفيقة اليها .

الاضطراب الاجتماعي ومعالله

وهذا التباين المخيف في الاوضاع – اذ ان ٢ ٪ من السكان يصيبون ٥٠ ٪ من دخل البلاد – واشتداد البؤس والشقـــاء ، يخلقان في الهند شعوراً عميقاً بالاضطراب والانزعاج . فالناس يتدبرون امور معايشهم بالتي هي احسن يشكون دوماً النقص في الغذاء وتلتابهم باستمرار الامراض المرافقة للفقر والحـــاجة ، ويتعرضون لحركة من الوفيات عالية النسبة ، ولذا بدأ التذمر وعدم الرضى يظهر بأجـلى صوره يوماً بعد يوم . فالفلاحون يثورون في بيهار وفي الولايات الشرقية، عام ١٩٤٢ وفي عام ١٩٤٦ . والفلاح الذي كان يُضرب المثل بصبره وقوة احتماله ، لم يَعُد يرد الأوصاب والآلام التي يتجرع كأسها الى ربه *Karma* ، بل يرى سبب شقائه وتعاسته في هذا النظام الاجتماعي الظالم الذي ارادوه له والذي اخـــذ يثور عليه . وبالرغم من كبح البوليس بعنف وقسوة بالغين لهـــذه الانتفاضات التي تعبر عن تذمره وقلقه ، فالفلاح يقـــاوم بشدة ما يتعرض له من اعمال العنف والتوقيف . وقد نظم الفلاحون عام ١٩٤٧ – وهو اول حادث من نوعه يقع في الهنـــد – اول ثورة مسلحة ومنظمة لهم في مقاطعات تلنغانا وحيدرآباد، اذ اخذت اكثر من ألفي قرية منتشرة في مساحة تقرب من مساحة الدانمارك ، ينظم فلاحوهـــا نوعاً من حكم جمهوري ويؤلفون لهم لجاناً قروية او محلية وينشئون مطامير مشتركة فيما بينهم لخزن الحبوب ، ويقتسمون المزارع فيما بينهم ، ويلغون ديونهم ، كما حددوا معدل الفائدة المترتبة على الدين ٦ بالمائة ، ولم تقمـــع الثورة بشكل نهائي الا في سنة ١٩٥١ . وزاد عدد الاضرابات بين العمال : اشترك في بعضهـــا احياناً اكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ ١ عامل عام ١٩٤٨ ، كذلك ارتفع عدد النقابات كما ارتفع عدد المنتسبين اليها بحيث تشكل ١٩٥ اتحاداً عام ١٩٤٠ ضم أكثر من ٠٠٠ ٣٧٤ عضو ، وارتفع هـــذا العدد الى ٦٠٨ ، عـــام ١٩٤٧ ، بلغ عدد اعضائها ٠٠٠ ٧٢٦ عضو . واحزاب المعارضة ، كالحزب الاشتراكي مثلاً الذي يطالب بألا تزيد مساحة الممتلكات الخاصة على ٣٠ فداناً ، دعا الفلاحين لأن يقوموا بأنفسهم بتوزيع الاراضي فيما بينهم . والحزب الشيوعي الذي يهيمن عن كثب على إتحاد النقابات الهندية كما يشرف بعض الشيء على تحالف النقابات المتحدة ، كل هذه الاحزاب وسّعت من دعايتها بين الفلاحين والمزارعين في الريف . وفي الانتخابات العامة التي أجريت عام

١٩٥١ – ١٩٥٢ ، والتي بلغ عدد الناخبين فيها لأول مرة في الهند ١٧٥ مليون ناخب (٨٠ ٪ بينهم من الاميين) تمكن حزب نهرو وغاندي المسيطر على الحكم في البلاد منذ عام ١٩٤٧ ان ينال أكثرية المقاعد (٧٤ ٪) ولكن بفضل ٤٤ بالمائة من اصوات المقترعين ، كما نال الحزب المذكور ٢٧ بالمائة من مجموع اعضـــاء المجالس التمثيلية مع العلم ان ٦٨ مليوناً ممن لهم حق التصويت امتنعوا عن الاقتراع . فان كان ثم ما يستحق ان يسمى فوزاً فقد جاء محدوداً للغاية ، اذ لم ينل الحزب المذكور اكثرية الاصوات الا في ٦ ولايات لا غير من اصل ٢٢ ولاية ، وهي ليست من الولايات الرئيسية في البلاد . فالولايات الاربع التي ذهب معظم اصوات الناخبين منها للمعارضة ، والولايات الأخرى التي نالت فيها المعارضة قسما ضئيلا من الاصوات ، تضم ثلث سكان الهند . كل هذا دليل قاطع وبرهان ساطع على القلق الاجتماعي وعلى خيبة امل الجماهير الهندية التي تتوق من الصميم الى الاخـذ باصلاحات جذرية ، والى معالجة الشقاء المريع الذي تتسكع فيه معالجة في الصميم .

ودليل آخر على هذا القلق العميق الذي يساور القلوب والنفوس في الهند وعلى التوتر الذي تعيش فيه الجماهير الشعبية فيها ، هو هذا الطابع الثوروي الذي اتخذته الاضطرابات الدامية في هذه المقاطعات الواقعة الى الجنوب من الهند من جراء اللغة . فراح مئات الألوف من المتظاهرين يستولون عنوة على مراكز البحرية ويشعلون فيها النار ، كما اضرموا الحرائق في محطات القطر الحديدية ومراكز عديدة للبوليس ، وينهبون دور السينما التي كانت تعطي افلاماً هندية ويعيثون بها فساداً . ويذهب ضحية اعمال الشغب هذه عشرات القتلى ومئات الجرحى في اشتباكات عنيفة مع قوى الامن والجيش ، وذلك احتجاجاً منها على عزم الحكومة بتطبيق دستور عام ١٩٥٠ الذي نص على ان تكون اللغة الهندية ، هي اللغة القومية في الهند في خلال خمسة عشرة سنة .

الهند احدى دول العالم الكبرى

ان بروز الهند جمهورية مستقلة ذات سيادة هي ثانى دول العالم بعدد سكانها ، بما لها من موقع جغرافي ممتاز وبما تمثل من قوة اقتصادية في قلب القارة الآسيوية التي لا تزال متخلفة جداً بالنسبة لها ، كل ذلك يوليها مركزاً من الدرجة الاولى ويهيؤها لتلعب دوراً بارزاً في مضمار السياسة العالمية . فقد اجتمع في نيودلهي عام ١٩٤٨ ، المؤتمر الذي كلّف النظر في مشكلة اندونيسيا وايجاد الحل اللازم لها . ومن جهة ثانية ، فالجهود التي بذلتها الهند لاعلان الهدنة في كوريا ووضع حد للحرب الدامية فيها ووضع تسوية سلمية لمشكلتها ، والدور الذي لعبته في الكتلة العربية الآسيوية النزاعة للحياد الايجابي في اجتماعات الامم المتحدة ، وعملها المتصل في جنيف في وضع حد لحرب فيتنام ، عام ١٩٥٦ ، ولوقف الحملة الفرنسية الانكليزية ضد قناة السويس ، وتعاطفها مع الشعوب الآسيوية والافريقية ومناصرتها ، لها هذه الشعوب التي تعاني الامرين من السيطرة الاجنبية ، واصرارها المتكرر على عدم انضمامها لاي كتلة بالرغم من اصطدامها الدامي مع الصين حول مقاطعـــة لاداخ (عام ١٩٥٩) ، وقرارها بالبقاء خارج الحرب الباردة ، ومحاولاتها الصادقة للحؤول دون وقوع

الاصطدام بين اقوى دولتين في العالم ، اي بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ، كل هذا وما اليه عاد عليها بالذكر الحسن واعلاء الشأن والنفوذ العظيم كما اولاها سلطة محارمة انتقص منها كثيراً حربها الاخيرة مع الباكستان.

اما الباكستان ، فتحاول من جهتها ان تلعب دورا بارزا بين الشعوب الاسلامية ، بصفتها اكبر الدول الاسلامية طراً واكثرها سكانا . وفي هذا السبيل عقدت في كراتشي ، منذ عام ١٩٤٩ ، عدداً من المؤتمرات الاسلامية العالمية ، توطيدا للعلاقات الثقافية والدينية بين الشعوب الاسلامية ، والعلاقات السياسية ايضا . فقـــد تحالفت مع تركيا والعراق ، ودخلت في فلك الولايات المتحدة بانضمامها الى حلف بغداد ، الا ان اصطدامها الدموي مع الهند بشأن كشمير قربها جدا من الصين كما ابعدها من الولايات المتحدة الاميركية .

ويتولى مقدرات الهند منذ ان حققت استقلالها السياسي ، كما يلاحظ تيبورماند بعمق ، فريق من الناس ، مستغربون في تربيتهم وثقافتهم . فنهرو الذي كان والده محاميا ومتطبعا بطابائع الانكليز ، والذي تخرج هو الاخير في معاهد انكلترا العليا وكرع من معين الثقافة والتقاليد الانكليزية ، وغيره كثيرون من اعضاء حزب المؤتمر ، من ابناء الطبقة الوسطى في الهند التي تكاد لا تؤلف سوى ٥ بالمئة من مجموع سكان الهند ، كل هؤلاء مشبعون بنظريات الغرب التحررية ومنه اقتبسوا المنظمات والمؤسسات التي امدّوا بها البلاد ، ونسجوا على منوالها في ديارهم .

الا ان بلايينهم في الهند بقي عرضة لمهب الرياح . فالجهود التي بذلوهـــا للخروج بالخطـــة الخمسية الثالثة الى حيز الوجود ، اصطدمت بصعوبات يتعذر حلهـــا والتغلب عليها . وهكذا وجدوا انفسهم امام امرين لا ثالث لهما : اما التخلي عن الخطة واهمالها بالكلية ، وبعبارة اخرى قطع كل امل بادخال اي تحسين على الوضع الزري الذي تتخبط فيه الهند ، او اللجوء الى القوة والبطش والى انتهاج سياسة شديدة عنيفة قوامها المراقبة والتقنين، لا يمكن التفكير بها واعتمادها الا اذا تغير الوضع الاجتماعي في البلاد رأساً على عقب : فاذا ما قارنا معدل الدخل السنوي الذي مكّنت له الخطة الخمسية الثانية وهو بنسبة ٤،٨ بالمئة بالنتـــائج التي حصلت عليها الصين وهي تتناوح بين ٧ ـ ٨ بالمائة ، وسياسة العصرنة التي انتهجتهـــا ، وضآلة النتائج التي تحققت وعجز نظام الحكم احياناً وفساده بالاكثر ، كل ذلك يشير الى المعارضة القوية التي واجهوهـــا بالرغم من تشدد الخطة الخمسية الثانية على الطابع الاشتراكي ، وبالرغم من النفوذ العظيم الذي يتمتع بـــه نهرو في المجال الدولي ، ونجاح سياسته الحيادية التي تعبّر تمامـــاً عن حذر الجـــاهير الهندية من اوروبا والولايات المتحدة الاميركية . فمن جهة اليمين هم عرضـــة لهجوم الاحزاب التقليدية التي تمثل الطوائف العليا في الهند والتي ترى الخطر يتهدد مـــا تنعم به من امتيازات ، منها مثـــلاً المهازيل، هذا الزعيم الوطني ومن اشدهم اخذاً بالعنصرية والمنافح الاكبر عن التقاليد، والخصم العنيد لكل اصلاح زراعي ، ولكل فكرة تأميم لصناعات البـــلاد، ومن المطالبين حول بتحرير المرأة

والغاء الوضع الذي يحيق بالمنبوذين بينما يعضد سياسة الحكومة ويؤيدها ارباب الصناعة ، لمحاربتها للشيوعية باساليب شديدة وبفرق للهجوم تذكرنا بالنظام النازي ، والحزب المعروف بـ R. S. S. الذي قتل احد اعضائه غاندي. والى يسار حزب المؤتمر ، الحزب الشيوعي المعروف بنشاطه والذي جاء الثالث بين الاحزاب الهندية في انتخابات عام ١٩٥٢ . اذ نال ٨ بالمائة من اصوات الناخبين ، و ٩٪٨ من هذه الاصوات عام ١٩٥٧ . ومع ان القطيعة بين الاتحاد السوفياتي والصين، ادت الى انقسام الحزب الى شقين متميزين احدهما مع الاتحاد السوفياتي والآخر مع الصين ، الاول يساير الاتحاد السوفياتي ويناصر بالتالي حزب المؤتمر ، بينما يمالىء الثاني الصين ، وتعرض لهذه الاسباب لملاحقة شديدة اذ ان اكثر من ١٠٠٠ من مناضليه ، جرى اعتقالهم في كانون الاول ١٩٦٤ . وليس ما يدل على انه توقف عن الانتشار . وللحزب نفوذ كبير في ولايات انديراه وولاية كيرالله التي تعد اقل نسبة من الاميين في البلاد كما انها تضم عدداً كبيراً من المسيحيين ـ فقد تمكن الحزب الشيوعي ان يستولي على الحكم في هذه الولايات بعد الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥٧ ، وقد طردته من الحكم الحكومة المركزية بعد ان اقر مشروعاً اصلاحياً في المجال الزراعي ـ كما ان الحزب حقق ايضاً فوزاً كبيراً في الانتخابات العامة التي جرت في اذار ١٩٦٥ ، وجاء فوزهم يؤيد الصين ويناصرها .

٢ – آسيا الجنوبية الشرقية

حول اندونيسيا

انتهج الهولنديون في اندونيسيا سياسة ابوية محافظة تشبه من وجوه عدة ، السياسة التي انتهجها البلجيكيون في الكونغو . فلم يحاولوا يوماً توفير أسباب التعليم لهذه الشعوب التي استعمروها ولا هيأوها للاستقلال – كما جرى احياناً للبريطانيين ولا جربوا تمثيلها ، كما فعل الفرنسيون . فاعتمدوا ، في ادارتهم ، لهذه الشعوب وللبلدان التي وقعت تحت استعمارهم ، على زعماء البلاد الوطنيين واولوهم مناصب ووظائف جعلوها وراثية في ذراريهم ، كما عهدوا الى ملتزمين ومتعهدين صينيين بجباية الضرائب المفروضة . وبالرغم من « السياسة الاخلاقية » الجديدة التي اعتمدوها ، فالعمل بنظام السخرة الذي وضعوه عام ١٨٣٠ بقي معمولاً به في جاوا الى سنة ١٩١٦ ، في كل ما يتعلق بالاشغال العامة ، والى سنة ١٩١٩ في الزراعات الخاصة بالبن . أما في الجزر الأخرى ، فلم يتوقف العمل بهذا النظام قط .

التركيب الاجتماعي

هذه السياسة المحافظة التي تميزت باحترام التقاليد والعادات الشعبية المرعية ، كان من نتائجها الحسنة الحفاظ على الملكية الفردية الصغيرة ، بشكل افضل بكثير مما تم في غير قطر من هذه الاقطار الآسيوية ، ولذا جاء فيها التفاوت الاجتماعي أقل بروزاً للعيان منه هنا في اي مكان آخر . ففي عام ١٩٢٥ ، كان ٤٩٪ من العائلات في جاوا وفي مادورا من اصحاب الاملاك ، والقرية كوّنت خلية اجتماعية حية تأخذ

على عهدتها مسؤولية تأمين أود اليتامى والشيوخ والمرضى والأشخاص العاطلين عن العمل ، شانهم شأن ما الفوه من سالف الأزمان ، حيث يشترك الجميع ويساهمون معاً باعمال بناء المنازل والحصاد . والطمأنينة التي بعثها التضامن بين افراد القرية حالت طويلاً دون قيام مظاهرات عنيفة تنم عن تأفف او عدم رضى الجماعات فاذا ما قلّ في البلاد عدد كبار الملاكين العقاريين ، فقد كان مع ذلك معظم صغار الملاكين يرسفون في تابعية آسرة لدائنيهم ولا سيما للصينيين الذين كانوا يفرضون عليهم بعض الزراعات المحددة ويحددون بانفسهم اسعار المواسم ومحاصيل الارض . وهكذا استحال عدد كبير من صغار الملاكين الى وضع شبيه بوضع المكترين للأرض اذ كانت الغلة تذهب لجيوب المرابين . وهذه الزيادة المحسوسة في مواسم الأرض وغلالها التي طالما تباهى بها الهولنديون ، كانت فائدتها تعود ، على الأخص لجيوب المصدرين من صينيين وأوروبيين ، وليس الى جيوب الفلاحين . ومن جهة ثانية ، ففي الوقت الذي كان عدد سكان البلاد ينمو بسرعة مدهشة ، كانت المهن والحرف الريفية آخذة بالانحطاط والذبول أمام المصنوعات الهندية أو اليابانية التي كانت تدخل البلاد باسعار بخسة ، ناهيك عن ان التجارة كانت بأيدي الاجانب ، اذ ان من أصل ١٩٧٥ مشروعاً استثمارياً ، يشغل أكثر من ٦ أشخاص ، عام ١٩٢٥ ، كان منها ٨٦٥ مشروعاً تعود ملكيتها للاندونيسيين ، والباقي كان يعود ثلثاه للاوروبيين والثلث الآخر للصينيين . فالطبقة البورجوازية الاندونيسية ، كانت تتألف أصلاً ، في حال وجودها ، من اصحاب الاجور (٨٣٪ من اصل المجموع) بينهم عدد كبير من موظفي الادارة الذين كانوا تعلموا اللغة الهولندية وتلقوا تربية اوروبية ابتدائية .

الحركة القومية

بذلت جهود ضعيفة في البلاد لتطوير التعليم ورفع مستواه ، اذ لم يزد عدد الطلاب الاندونيسيين في المعاهد الثانوية ، على بضع مئات لا غير ، والوظائف التي كانت تنتظرهم لدى تخرجهم ، سواءاً في الادارة الحكومية او في الشركات التجارية ، كانت ثانوية جداً وتعويضاتها متدنية ، باستثناء الذي يعملون مدرسين في المدارس الخاصة ، بينما مجال العمل في المجتمع الاندونيسي نفسه كان ضيقاً للغاية وهذه المرارة الناجمة عن التمييز العنصري والتي جاشت بها صدور القوم بعد أن رأوا قسمتهم الضئزى من خيرات بلادهم ، هي التي دفعت الطبقة المفكرة والطبقة الوسطى الصغيرة في البلاد وحملتها على ان تقف موقفاً ثورياً ، في الوقت الذي اخذت تطالعهم حوادث التمرد على قوة الغرب العسكرية ، كما تجلت في ثورات الفيليبين وحركة اتاتورك ضد الاحتلال العسكري لبلاده ، والنشاط الذي قام به حزب المؤتمر في الهند ، والنجاح العظيم الذي بلغته حركة التصنيع في اليابان ، كل ذلك ادخل في روعهم انهم لا ينقصون بشيء ذكاء عن الاوروبيين ، وان في مقدورهم ان يحكموا انفسهم بأنفسهم دون مساعدتهم .

والجمعية التجارية الاسلامية التي قام بتأسيسها ، عام ١٩١١ ، تجار التطبيع الباتيكي في سوراكارتا ، دفاعاً عن مصالحهم ضد الواردات الاوروبية واليابانية ، لم تلبث ان اشتد منها الساعد بعد ان التفت حولها الجماهير ، واخذت تطالب بالاستقلال . وظهر في البلاد ، عام ١٩٢١ ، الحزب الشيوعي الاندونيسي ، كما راح سوكارنو يؤسس بعد تخرجه مهندساً من معهد

البوليتكنيك العالي في باندونغ ، الحزب الوطني الاندونيسي (*P.N.I.*) . وعرفت هـذه الاحزاب ان تجتذب حولها كل هذه العناصر الحاقدة على الاوروبيين والغاضبة لكرامتها مما تعرضت له من قبل الاوروبيين ، من تحقير واذلال ، كما جمعت حولها كل هؤلاء الذين ينعون احتكار الاوروبيين لخيرات البلاد ويستبيحون مواردها الطائلة (اذ ان نصف ارباح الاستثمارات ومكاسبها الطائلة كان يرسل خارج البلاد) ، كما انضم اليها كل هؤلاء الذين ذهبوا فريسة التمييز العنصري ، في الادارة والمحاكم والقوانين الجزائية والمحاكم الوطنية التي تعقد جلساتها بحراسة البوليس . واشتد ساعد هذه الاحزاب وتألب حولها الانصار بانضمام هذا الفريق الذي رفع عقيرته عالياً محتجاً على فرض الثقنين (الكوتا) المحدد ٣٠٪ فقط في المباريات المفتوحة للوظائف الادارية ، وضد رجال القانون والاطباء الاوروبيين الذين أخروا بنفوذهم المريض ، الى سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، موعد افتتاح مدرسة للحقوق واخرى للطب في البلاد ، كما امتعضوا في صميم نفوسهم من عدم المساواة في المدارس حيث التعليم مجاني لبعض الاوروبيين ، بينما يجبر الاندونيسيون على الدفع ، كما ساءهم جداً اهمال الاوروبيين ، تأمين وسائل التعليم لابناء البلاد. والتنازلات الوحيدة التي رضي الهولنديون القيام بها لا تتعدى بعض اجراءات لتوسيع اللامركزية الادارية ، وذلك بانشائهم عام ١٩١٨ ، مجلساً تمثيلياً محلياً ، فقد صفته الاستشارية عام ١٩٢٧ ليتمتع بسلطة تشريعية ، تألف من ٦٠ عضواً ، بينهم ٢٥ من الهولنديين يأتي ثلثهم بالتعيين المباشر ، ويجري انتخاب الثلثين الباقيين بواسطة اقتراع غير مباشر ، ويبقى بعد هذا كله للحاكم العام حق الفيتو او الرفض لكل قرارات المجلس المذكور .

صلابة النظام

كان من جراء تدني مستوى العيش بين ابناء البلاد للضرائب النازحة المفروضة عليهم ، ولنمو السكان السريع ، ان قوّى من جانب الحركة القومية في البلاد . فالسلطة الهولندية على البلاد كانت قوية ومتينة : فاذا ما قورنت الاساليب الادارية التي متنوا عليها بهذه الاساليب والطرق الاستعمارية التي سار عليها الفرنسيون والانكليز في هذه الاقطار المجاورة ، لاحت لنا اكثر فاعلية وأشد رقماً من الاخرى ، اذ كان يهمها كثيراً المحافظة على القوانين والتقاليد المتبعة في البلاد ، والحدّ من بيع الاراضي من الاجانب والتصرف بها ، وحماية المجتمعات والمنظمات القروية من العوامل والمؤثرات المحلية ، والجهود الفعلية ، ولو جاءت غير كافية ، المبذولة لمعالجة مشكلة الديون التي يرزح تحتها الفلاح الاندونيسي ، وتوفير ما يحتاج اليه من مساعدات مالية بشروط ملائمة ، كل ذلك يفسر لنا هذا التوازن النسبي الذي يتمتع فيه المجتمع الاندونيسي . ومن جهة اخرى ، ان اعتماد الحكومة ، ولو بصورة غير مباشرة ، سياسة المحافظة على الطبقة الارستوقراطية والدفاع عن مركزها في البلاد ، كل ذلك خفف من حدة المعارضة وخفف من التصادم بين الحاكمين والمحكومين . ثم ان التباين العظيم بين الفئات السكنية من الوجهة العرقية او العنصرية ، والتركيب الاجتماعي الذي ساد البلاد ، كل هذا كان في صالح الدولة المستعمرة . فالزعماء يرون انفسهم مشدودين شداً بالوضع القائم في كل ما يتصل

بمصالحهم الاقتصادية والسياسية ، وأطر الادارة وملاكات البوليس والجيش والادارة ، التي هي بيد الاوروبيين والاورآسيويين الذين ينفرون جـــداً من المطالب التي ينادي بها الوطنيون ويكرهونها كره الهولنديين لها وأكثر . وهذه القلة التي تتألف منها الطبقة الوسطى في البـلاد ترى نفسها مضطرة لحماية الجماهير ، والصحافة مراقبة ، وليس اكثر من ٦٤٪ من سكان البلاد يحسنون القراءة ، والمادة ١٥٥ من قانون الجزاء تحكم بأربع سنوات حبس ، كل مظاهرة احتقار او ازدراء خطية كانت ام شفهية ، نحو اي فئة من فئات البلاد العنصرية المتعددة ، كما ان الاجتماعات وانشاء الجمعيات خاضع للمراقبة الشديدة، فالحركة النقابية وحدها دون سواها، يسمح لها الى حد ما ، بالقيـــام بنشاط وطني مشروع (١٩٢٣ و ١٩٢٦) كما ان يد البوليس السري الطويلة تصل الى كل نشاط او حركة تقوم في الخفاء ، ويحق للحاكم العـــام ان ينفي او ان يبعد من البلاد ، اياً كان ، اذا ما رأى ذلك « ضرورياً لما فيه الحفاظ على السلام والنظام ». فالحركة الوطنية وقف اذاً على سكان المدن حيث تشتد رابطة اللغة الماليزية ، كما تشترك فيها بعض العناصر الهامشية بين طبقة الفلاحين . والجيش ، في نهـــاية الامر ، يتألف من عناصر ووحدات مأخوذة من بين الاقلية المسيحية في امبوان وتيمور ، وللحكومة ملء الثقة بولائهم لها والوقوف الى جانبها ضد الاكثرية الاسلامية .

الاستقلال

ومع ذلك ، فقد انهار نظام الدفاع الهولندي عن البلاد وبسرعة هائلة ، اذ ان احتلال اليابان لاندونيسيا مدة ثـلاث سنوات ، اتاح للحركة الوطنية ان تقوى وتستأسد ، بحيث تعذر على الهولنديين ان يعيدوا عام ١٩٤٥ ، الى تلك البلاد ، السيطرة التامة التي كانت لهم فيها. فالاحتلال الياباني ، حرر من السجون الزعماء الاندونيسيين المعتقلين فيها. ومراكز التوجيه التي شغرت بعد تنحية الاوروبيين وابعـادهم عن البلاد ، تسلمهـا الموظفون الاندونيسيون ، والفت الجمـاهير حكم ابناء البلاد وأنست الى ادارتهم بعد ان غـاب كل اثر للادارة الاوروبية . واخذت الحركـة الوطنية تنظم نفسهـا : فبينما راح شهريار احد زعمائهـا البارزين ينظم المقاومة السرية ، راح سوكارنو وحتـا ، يعملان علانية ، بالاتفـاق مع اليابانيين ويبذلان المزيد من النشاط ، يشد من أزرهما الجمعية الوطنية في جاوا بعد ان علـل اليابانيون النفس باستخدامها يوماً لصالحهم فألفا ما يعرف بالميليشيا الوطنية وامدها اليـابانيون بـالاعتدة اللازمة والسلاح، هذه الميليشيا التي اصبحت فيما بعد نواة الجيش الوطني. وعندما نزلت وحدات من الجيش الانكليزي تفد على البلاد ، في اثر استسلام اليابان في ايلول ١٩٤٥ ، وجدت هـذه الوحدات امامها في البلاد حكومة قائمة ، وجيشاً مجهزاً بالعتـاد الذي خلفه اليابانيون وراءهم ورأياً عاماً موطداً العزم على الدفاع عن استقلال البلاد والذود عن حياضها . وجرت بين ١٩٤٥ – ١٩٤٩ تحت ضغط قوي من البريطانيين والاميركيين والاوسترالين مفاوضات بين الهولنديين والاندونيسيين تخللتها اشتباكات مسلحة ادت في نهاية المطاف الى اتفاقات متتالية لم تلبث ان تحطمها الحوادث بسرعة ، فبعد اتفاقات شريبون (او لنغدجاتي) المعقودة في تشرين الثـاني

١٩٤٦ ، التي اوجدت دولة اتحادية او الاتحاد الهولندي الاندونيسي التي تؤلف الولايات المتحدة الاندونيسية شطراً منها ، والدولة الفدرالية نفسها شطرها الثاني ، حاول الهولنديون « بلقنة » الارخبيل ، كما حاولوا ان يستغلوا المسافات الفاصلة بين الجزر ، والعناصر العرقية التي يتألف منها السكان ، للتفريق بين زعماء الحركة والتخفيف من شأن زعماء الحكومة الاندونيسية المنتمين كلهم الى جزيرة جاوا ، وراحوا يشجعون تكوين حكومة مستقلة ، ويقوون من النزعات الانفصالية ضد الامبريالية الجاوية » ، كالحركة السوندية التي قامت في قلب جاوا نفسها . وقام الهولنديون بهجوم ادى الى إلغاء الهدنة المعقودة بين الطرفين ، والى ابرام اتفاقات رنفيل بالتالي بين الطرفين ، التي وقعت على ظهر السفينة الاميركية المعروفة بهذا الاسم ، وذلك في كانون الأول ١٩٤٧ ، وخلال كانون الاول ١٩٤٨ بينما كانت المفاوضات تجري بين الطرفين لتحديد وسائل تطبيق هذه الاتفاقات ، قام الهولنديون فجأة ، بحملة تأديبية ثانية » ، وضرب جاكارتا العاصمة من الجو ، واعتقال الرئيس ، ورئيس مجلس الوزراء واحتلال النقاط الستراتيجية الرئيسية في البلاد، على يدمظليين هولنديين وقد تدخل مجلس الامن هذه المرة في الوضع وشجب العملية ، وفرض على هولندا الرجوع الى الوضع القائم . وفي أواخر ١٩٤٩ ، تم عقد اتفاق نهائي تشكل بموجبه اتحاد هولندي اندونيسي ، تشترك فيه ولايات اندونيسيا المتحدة المعترف باستقلالها وسيادتها . وهذا « الاتحاد » الذي سار بصورة عرجاء ، نقضته اندونيسيا ، عام ١٩٥٥ ، دون ان يكون تقرر مصير القسم الغربي من غينيا الجديدة المعروف بايريان الذي الف قسماً متمماً من الهند الهولندية عام ١٩٤٥ ، والذي نالت اندونيسيا عام ١٩٦٢ ضمه اليها .

مصاعب اندونيسيا في عهد الاستقلال

كان على اندونيسيا بعد ان تحررت من استعمار هولندا لها ، ان تواجه المشكلات ذاتها التي تربصت بها الاقطار الاخرى التي تحررت من ربقة الاستعمار ، باستثناء المشكلة الزراعية التي لم تكن مطروحة فيها على بساط البحث ، من تدعيم الوحدة الوطنية ، وتحقيق استقلال البلاد الاقتصادي بإبلائها نظاما اقتصاديا حديثا وتأمين اسباب الغذاء لشعب بائس آخذ بالنمو بسرعة مدهشة .

فالوحدة الوطنية رأت نفسها مهددة في الصميم من جراء تشتت هذه الألوف المؤلفة من الجزائر المتباعدة التي يأخذ بعضها برقاب البعض الآخر على مسافة ٥٠٠٠ كيلومتر ، وبما تمور به من تنوع العروق بين السكان (١٧ عرقا رئيسيا و ١٥٠ فرعا ثانويا ، وتباين الاديان واللغات ٢٥ لغة و ٢٥٠ لهجة محكية ، وتفاوت توزيع السكان على هذه الجزر) فجزيرتا جاوا ومادورا للتان تمثلان ٧ ٪ من مجموع مساحة اندونيسيا ، تضمان معا ثلثي مجموع سكان البلاد . ولذا رأينا الدولة الجديدة تتخلى بسرعة عن النظام الاتحادي او الفدرالي الذي فرضته عليها هولندا والدستور الذي وضع لها عام ١٩٥٠ لتنشىء بدلا عنه جمهورية أحادية قسمت اداريا الى عشر ولايات تنعم باستقلالها الاداري .

الا ان العوامل والقوى النافذة التي ترنو شزراً الى خيرات هذا الارخبيل ومواردها الطائلة

كما تتحرق على ما يتمتع به من موضع استراتيجي ممتاز في سنغافورا والفيليبين وبورت دارون في غربي اوستراليا ، راحت تستثمر وتستغل لمصلحتها هذه المنافسات الدينية والعرقية ، والنفرة التي تجيش في صدر الجزر المتباعدة ضد الحكومة المركزية المتهمة باحتكار هذه الموارد والخيرات لمصلحة جاوا وحدها لا غير ، وبمالأة الشيوعية ومشاغلتها . وهذا ما يفسر لنا الانتفاضات الثورية التي وقعت تباعا في جزر بورنيو وسيليبس ، ولا سيما في سومطرة (١٩٥٨) في سبيل تأمين استقلالها ، والحركة الانفصالية التي قام بها حزب دار الاسلام الذي حاول ان ينشىء على انقاض جمهورية الكفار هذه « دولة اسلامية صرفة .

والسكان الذين قدر عددهم عام ١٩٦١ بنحو ٩٦ مليوناً بعد ان كان ٠٠٠ ٥٠٠ ٦١ في سنة ١٩٣٠ ، تبلغ ثقافتهم في جاوا بنسبة ٤١٠ نسمات في الكيلومتر المربع الواحد ، بينما يهبط هذا المعدل الى ادنى من ذلك بكثير ، اذ لا يتجاوز في بورنيو وفي غيرها من الجزر العديدة ٤٫٥ ٪ مع العلم ان معظم السكان يعملون في الزراعة بنسبة ٧٥ بالمائة منهم . ويجب تأمين اعاشة هذا العدد الوفير من السكان والحل الوحيد الذي يفرض نفسه هنا كغيرها من البلدان المتخلفة ، اقتصادياً يقوم على عصرنة النظام الاقتصادي والتصنيع الحديث . والحال ، فوضع البلاد الاقتصادي الذي رزح الى الحضيض خلال الاحتلال الياباني وفي سني الحرب ، كان يعاني ، في سنة ١٩٤٩ ، الامرّين ، من جراء اتلاف وسائل الانتاج وتوقفها ، ومن جراء فقدان البلاد للأطر الاقتصادية ولاصحاب الاختصاص والتقنيين ولرؤوس الاموال . ففي عام ١٩٥٢ فقط ، تمكن الانتاج القومي ان يبلغ المستوى الذي كان عليه عام ١٩٣٨ ، مع العلم ان عدد السكان كان قد زاد في هذه الفترة ، ١٤ مليوناً ، فالانتاج يبقى والحالة هذه ١٥ بالمائة ادنى من مستواه في تلك السنة . ولتأمين الاستقلال الاقتصادي ، كان لا بد من رفع معدل الانتاج في البلاد فحسب ، بل ايضاً تغيير الاوضاع الاقتصادية تغييراً جذرياً ، بعد ان استمرت على ما هي عليه مدة ثلاثة قرون استطال اليها الاستعمار الهولندي الذي حرص على ان يربط اقتصاد هذه المستعمرة بالاسواق العالمية وبأسواق هولندا على الاخص . واذا وجهت الحكومة جهودها نحو تطوير التعاونيات في الاوساط الريفية لما تؤمنه لصغار المنتجين ولرجال الصناعة من نصح وتوجيه تقني ، ومن مساعدات مالية تكون معها في مأمن من حبائل الموابين . وهكذا عدت البلاد ٨٦٠٠ تعاونية عام ١٩٥٤ ضمت بين ٠٠٠ ٤٣٢ ١ من الاعضاء . أما الانتاج الصناعي ، فقد حدّت منه ، حاجة البلاد الماسة الى القوة الكهربائية المحركة والفنيين من أصحاب الكفاءات بالرغم من الازدياد المتواصل في اليد العاملة ، فليس من عجب الا تتمكن من تحقيق مستوى ١٩٣٨ . والخطة التي وضعها سومترو عام ١٩٥٠ والتي عرفت بخطة سومترو للتصنيع ، كانت مشروعاً متواضعاً لتأمين المزيد من الحاجيات الاستهلاكية : كانشاء المطابع ومصانع الورق والترابة واكياس الخيش ومعامل النسيج ، وفبارك تصنيع المطاط ومصانع للاسمدة الزراعية لتأمين اكبر قدر من حاجات البلاد . والثابت ان مشاريع التصنيع تقوم اصلا على المشروعات

الاستثمارية ولا سيما على رؤوس الاموال الاجنبية التي يقدمها بنك التصدير والواردات ، في نطاق مشروع مساعدة البلدان المتخلفة او النقطة الرابعة. ومحافظة منها على الاستقلال الوطني، تسلحت الحكومة بكل الوسائل واتخذت كل الاحتياطات التي تقتضيها هذه الاستثمارات، وهي وسائل أدّت الى انشاء مصانع جديدة اجازت الدولة انشاءها ، تخدم الاقتصاد الاندونيسي ، يساهم الرأسمال الوطني فيها بنسبة ٥١ بالمائة ويكون الموظفون مناصفة بين ابناء البلاد والاجانب ، وتحتفظ الدولة بحق الاشراف على بعض الصناعات الاساسية : كمصانع توليد الكهرباء ، ومصانع الترابة والمصانع الكيماوية . وقد بقيت على حدتها مستعصية الحل القضايا السياسية ومستوى الحياة في البلاد والانتاج ، كما ان ركود الحركة الاقتصادية والخوف من فشل الخطة الخمسية هما وراء قلق الرأي العام ومن عدم استفادة البلاد بالقدر الذي ترغب فيه من ثرواتها الهائلة التي تشارك في تصديرها للخارج ، الشركات الهولندية والاميركية التي تملك مزدرعات شاسعة وتشرف على اهم المناجم وتهيمن على وسائل النقل ، وتتحكم بالجانب الاكبر من التجارة الخارجية . وهكذا تبرز امامنا بوضوح كلي الهيجان الوطني الشديد وثورة الرأي العام ، عندما اصطدم ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، برفض هولندا التسليم بالطريقة التي حُلت بها قضية ايريان . وكان رد الدولة على هذا التعنت ، مصادرة وسائل النقل الهولندية في البلاد والفاءديونها لمحو البلاد الواطية. والانتخابات النيابيةالتي جرت عام ١٩٥٥ ،أمنّت للحزب الوطني في المجلس وللحزب الشيوعي ولاتحاد الاحزاب المناهضة للاستعمار ، عدد كبير من المقاعد في المجلس التمثيلي وراحوا يلتفون حول سوكارنو ، كل ذلك جاء تعبيراً صادقاً عن هذه النزعات العنيفة التي تعتمل في قلوب المواطنين الذين لا يفرقون قط بين الاستقلال الوطني وبين التطور الاقتصادي . الا ان عجز الحكومة الذي جاء هنا كما في الباكستان ، نتيجة محتومة لعنف الصراع السياسي ، حمل الرئيس الذي يؤازره الجيش ، على التخلي عن « الطراز السياسي الغربي » اذ استبدل النظام التمثيلي ، بنظام « الديموقراطية الموجهة » ، هذا النظام الذي يمثل فيه الجيش دوراً بارزاً ، وقضى بمنع الاحزاب السياسية من اي نشاط سياسي باستثناء الجبهة الوطنية ، بتعطيل الحياة النيابية التي كادت تغيب عام ١٩٦٠ ، معالمها عن آسيا برمتها ، بما فيها اليابان والهند .

فالحكومة الضالعة بالحكم يشارك بتأليفها اربعة احزاب بينها الحزب الشيوعي ، وحل محل البرلمان مجلس وطني ضم ممثلين عن المؤسسات المهنية والحرفية ، بين عمال وفلاحين وصناعيين ورجال اعمال . الا ان الجناح اليميني في الجيش الذي لم يرقه قط مثل هذا الحل ، قام في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ، بانقلاب عسكري احتفظ فيه سوكارنو بالرئاسة، الا ان الحكم تولاه فريق من ضباط الجيش لم يلبث ان قام بعراك عنيف ضد الشيوعيين ، فألغى الحزب ، وقام باعتقالات عديدة في صفوفه واصدر الوف الاحكام بحق اعضائه .

الفيليبين

وانتهجت الولايات المتحدة في الفيليبين إثر احتلالها لها عام ١٨٩٩ سياسة تغاير تماماً السياسة التي سارت عليها البلاد الواطية. فقد قام في تلك البلاد بفضل قانون جونس الصادر عام ١٩١٦ مجلس تشريعي تألف من مجلس للشيوخ (ضم ٢٢ شيخاً منتخبين و ٢ معينين) ومن مجلس تمثيلي جميع اعضائه منتخبون ، على ان يصادق الحاكم العام ومجلس الشيوخ الاميركي ، على كل القوانين التي يقرها المجلس التشريعي الجديد. ولم تلبث ان احتل ابناء البلاد الوظائف الرئيسية في البلاد ، ومنذ عام ١٩٢٥، وبدافع من ضغط منتجي السكر ، من اميركيين وكوبيين ، الذين تأثروا ، الى حد بعيد ، بمنافسة محاصيل الفيليبين ، اخذت حكومة الولايات المتحدة تعد البلاد للاستقلال التام .

وبالرغم من هذه الحركة التحررية ، برزت الحركة الوطنية في الفيليبين عارمة ناشطة بعد ان اشتدت تابعية الفيليبين الاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية . ان توافد رؤوس الاموال الاميركية على هذه البلاد ، والقانون الاميركي الصادر عام ١٩٠٩ الذي أطلق الحرية المطلقة امام استيراد البضائع والمصنوعات الاميركية ، كان من بعض نتائجه ان خلخل اقتصاديات البلاد . اذ ان ٨٠٪ من صادرات البلاد كانت توجه الى الولايات المتحدة كما ان الفيليبين كانت تستورد منها بمثل هذه النسبة . وزراعات التصدير حلت على نسبة كبيرة ، محل الزراعات الغذائية ، فاضطرت البلاد بعد ان ارتفع عدد السكان فيها ، الى استيراد ٢٠٪ من حاجتها للمواد الغذائية ، كالارز مثلا . وهكذا اصبح اقتصاد البلاد ، ككل بلد يرسف تحت الاستعمار، سريع العطب ، اذ ان ٧٥ بالمائة من سكان البلاد يعيشون من الاعمال الزراعية ، ووجدت الصناعات التحويلية بالتالي نفسها عاجزة عن التطور الذي ترغب فيه ، لمزاحمة المصنوعات الاجنبية لها .

والازدهار التجاري العظيم الذي عرفته تلك البلاد لم يستفد منه سوى قلة من الاغراب ومن سكان البلاد ، دون ان يعود ذلك بفائدة محسوسة ، على جماهير الشعب . ان انتاج سكر القصب والكوبرا المعدني للتصدير للخارج ،يتطلبان مساحات شاسعة من الارض ورؤوس اموال طائلة ، الامر الذي حمل صغار الملاكين على الاستدانة والاستلاف ولم يلبثوا ان وقعوا تحت وطأة كبار الملاكين ومعظمهم بعيدون عن البلاد .

فالدين من جهة ووطأة الضرائب من جهة اخرى جرت على البلاد المصادرة والاستملاكات كما اخذ بالتناقص عدد المزارع المستثمرة من قبل اصحابها ، وتدنى جداًمستوى العيش في البلاد. نجحت الولايات المتحدة في تحسين الوضع الصحي في البلاد : فتراجعت الملاريا والتيفوس والهيضة كما ضاعفت عدد المدارس ودور التعليم ، الا ان الشعب الذي كان بمأمن من الامراض الوافدة ، بقي يعاني نقصاً مريعاً في وسائل التغذية لديه ، ولذلك كان معدل الوفيات عنده عالياً ، ولم تخف وطأة الوفيات بين الاطفال وفتك التدرن الرئوي الا بصورة تدريجية .فالاجانب يملكون اكثر من ثلث ثروات البلاد الطبيعية ويهيمن الاميركيون على ثلاثة ارباع التجارة الخارجية ،

كما ان الصينيين واليابانيين يستأثرون بثلثي التجارة بالفرادى .

استقلال الفيليبين

مع انه نودي باستقلال الفيليبين عند انتهاء الحرب، عام ١٩٤٦ ، فالدولة الجديدة بقيت مشدودة الى الولايات المتحدة ليس من الوجهة الاقتصادية فحسب بل ايضاً ولا سيما من الوجهة العسكرية . فقانون بيل الذي صدر عام ١٩٤٦ ، اعترف للفيليبين بمنافع وامتيازات فعلية عديدة : فتح السوق الاميركية امامهم لمدة ثماني سنوات ، وتخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الفيليبينية اليها لمدة عشرين سنة ، الا انه نص على عدة تحديدات وقيود إنتقصت من سيادة البلاد. فالى جانب ٢٣ قاعدة بحرية وحربية وجوية احتفظت بها اميركا ، فقد فرضت على البلاد تقييدات محسوسة في تصدير اهم منتوجاتها كالسكر وزيت البلح ، وللحكومة الاميركية الحق باضافة مواد اخرى الى قائمة القيود هذه حسبما تراه . فالمحاصيل المستوردة من اميركا يجب ان تبقى معفاة من اي رسم او قيد يفرض عليها لمدة ثماني سنوات ، وقيمة البيزو لا يجوز مسها بشكل من الاشكال ، كما لا يجوز الحد قط من حرية توظيف الاموال الاهلية في الولايات المتحدة الاميركية . وفرضت بنوع خاص التجاوز على نصوص دستور البلاد الذي يحظر انتقال ملكية الاراضي والمناجم والغابات والخدمات العامة الى ايادٍ اجنبية او الى شركات يعود اليها ٦٠ بالمائة من مجموع رأس المال . والحال ، فقانون بيل يلزم التساوي في هذا المجال مع الرعايا الاميركيين وهو امتياز لا تنعم بمثله اية جنسية اجنبية اخرى في البلاد . واخيراً وليس اخراً ، فرؤوس الاموال الاميركية تستثمر بحرية مطلقة في القطاعات الام من قطاعات الاقتصاد الوطني : كالسكر والتعدين ومزدرعات الكوكو والمنافع العامة .

فالتحالف القائم بين رجال الاعمال الاميركيين والفيليبيين ، وبين المصارف وكبار اصحاب الاملاك العقاريين الذين يقذون بانتاجهم حركة التصدير في البلاد ، يقف حائلاً دون ادخال اي اصلاح جذري على وضع اقتصادي سريع العطب قابل للتجريح ولا سيما ادخال اي تعديل او القيام باي تنويع في زراعات البلاد ومجالات الاقتصاد الكبرى .

هذا الفريق المحدود جداً من رجال الاعمال ومن كبار الملاكين العقارين ، هو الذي فاز بالاكثر من الازدهار الاقتصادي الذي نعمت به البلاد في اعقاب الحرب العالمية الثانية . وتقرير بيل الذي وُضع عام ١٩٤٦ ، يؤكد بان السواد الاعظم من السكان : « يعانون كثيراً من وضع صحي سيء ، قيامه وبقاؤه يمس الكرامة الانسانية في الصميم » . فالاجر اليومي العادي الذي يتقاضاه العامل في الصناعة يتراوح بين ٢ — ٥ بيزوس ، بينما يهبط في الاعمال الزراعية الى ادنى من ١٫٥ بيزوس ، في حين يحتاج العامل لـ ٢٫٥ بيزو لتأمين الحد الادنى من معاشه . فالفلاحون الذين يؤلفون ٧٥ بالمائة من مجموع سكان البلاد هم في وضع ادنى بكثير من الوضع الذي يحق بالمال في المدن . فالقانون الذي صدر عام ١٩٤٦ والمعروف بقانون ٧٠ — ٣٠ من محصول الغلة الذي ينص على ان يتناول متعهد الارض ٧٠ بالمائة من غلتها ، لا يراعي قط ، والمواسم باتت

دون معدلها قبل ١٩٤٠ . والنظام الضرائبي المبني على الضريبة المباشرة يصيب على الاخص الفقراء والضريبة التي فرضت عام ١٩٤٩ على الدخـــل وعلى التركات لا تدر على الخزينة اكثر من ٥٠ مليون بيزوس بينما يبلغ دخل الضريبة المباشرة ٢٦٢ مليون .

واخذ العمال والفلاحون يلاحظون منذ عام ١٩٤٦ ، ان استقلال البلاد السياسي ، لم يعـد عليهم بأي نفع يذكر، وانه لم ينقذهم مما يتخبطون فيه من بؤس وشقاء ومما يساورهم من شعور بعدم الطمأنينة كما شعروا ان السلطة لا تزال بيد الاجنبي . فالشعور الوطني الذي امتهنـــه قانون بيل ، والذي يؤلمه هذا الازدراء والاستخفاف « بالاخوة الصغار السمر » ينتصب متنمراً غاضباً في وجه حكومة مانيلا صنيعة الاميركيين وألعوبتهم . ولذا قامت في البلاد حركة مهمة هي حركة *Hukbalahaps* التي تؤلف جيشاً شعبياً حارب الاحتلال الياباني ، تأسس عام ١٩٤٢ ونظم حركة المقاومة ضدهم في جزيرة لوسون ، وراحت تعمل في المقاطعات التي تسيطر عليها ، على توزيع الاراضي الزراعية التي يعيش اصحابها في الخارج ، على المزارعين . وأخـذت الحركة بعد عام ١٩٥٠ ، تعرف « بقوى التحرر الوطنية » ، بعد ان وضعت لها برنامج عمل وتسلحت بذرائع اقتبستها عن الحزب الشيوعي الصيني ، وأخذت تناهض الاميركيين وكبـــار الملاكين العقاريين ، وتعمل على تكوين « ديموقراطيـــة جديدة » في البلاد ، يتولى الحكم فيهـــا الفلاحون والعمال والبورجوازية الوطنية . ولم يحر قمع هذه الحركة الا في سنة ١٩٥٤ .

ومثل الفيليبين في هذا المحيط والجو الجغرافي الذي يجيش بالثورات والانتفاضات له دلالته الخاصة ومعناه الخاص . لا شك بأن الولايات المتحـــدة الاميركية وقفت اكـثر من اية دولة استعمارية اخرى ، موقفاً يتصف بالتحرر ونهجت في هذا المجال ، نهجاً يتسم باللين لم تنهج مثـله اية دولة اخرى ، فلم يعرف عنهم انهم حاولوا امتصاص مالية البـــلاد ودفعوا دوماً تكاليف احتلالهم العسكري ، وعملوا جاهدين على تطوير الخدمات الصحية في البلاد مما أدى الى هبوط محسوس في معدل الوفيات ، وشجعوا التربية والتعليم فيها ، مما جعل الفيليبين تأتي في الطليعة ، في هذا المجال ، من الدول الاخرى في الشرق الاقصى ، بالنسبة لعدد الطلاب الذين يرتادون مناهل العلم في البلاد في أي مستوى كان . وعرفت التجارة الخارجية توسعاً وازدهاراً لم يتم بعضه أو مثله لأي من هذه البلدان . ومع ذلك فقد انتصب في وجههم بغض حقين وعداء ازرق عمّ جميع طبقات الشعب ، لهذا الاستعلاء العنصري ، ولهـذا التمييز العرقي الذي ينتقص في الصميـم ، من شخصية ابناء البلاد ويشعرهم بالذل والمهانـة ، ولا سيما ما شهدوا منهم من سياسة خرقاء . فمن جهة اعطوا البلاد استقلالها السياسي ، وراحوا من جهة ثانيـة ينهجون سياسة اقتصادية ابقت الفيليبين مشدودين الى تابعيتهم . فقد حافظوا على النظـام الاسباني القديم للملكيـات العقارية الكبرى ، احدى مخلفات « النظام الاقطاعي » الذي يتعارض اصلا مع التطور الذي يأخـذ به نظام اقتصادي حديث. شجعت حرية التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الزراعات التصديرية التي يستفيدون منها وحدهم دون سواهم من اصحاب الاملاك العقارية ، ولا تعود بأي نفع عـلى

الجماهير التي ساء وضعها وتدهور الى الحضيض . فالخوف الذي يخيم على النفوس من نشوب ثورة يقوم بها الفلاحون ، والامتيازات التي يؤمنها نظـــام الحكم لارستوقراطيـــة الدم الاسباني المسيطرة على الثروة العقارية في البلاد هو الضمان الوحيد لاستمرار الولاء لهذه الحماية الفعلية التي تمارسها الولايات المتحدة الاميركية على هذا الارخبيل .

بورمـا

سبق ونوهنا بالنجاح الذي اصابته بورما في المجال التجاري والفشل الذي بليت به في الحقلين الاجتماعي والسيكولوجي خلال العهد الاستعماري الذي عرفتـــه هذه البلاد . وطلائع الحركة القومية في بورما برزت من صفوف الرهبان البوذيين الذين لعبـوا هنا الدور الذي لعبه الرهبان الكاثوليك في ايرلندا ، بعد ان ساءهم المصير البائس الذي آلت اليه اديارهم ، وعدم مبالاة السلطات الهندية التي انتقصت كثيراً من شأنهم وازدرت بعلمهم ومعارفهم . فقد كانوا وراء الاضطرابات التي اثارتها رابطة الشبيبة البوذية ، عام ١٩٠٦ ، وترأسوا عام ١٩٢٠ ، حركة حث القرى على التمرد ضد موظفي الحكومة ، كما كانوا وراء الاضرابات الاولى التي قام بها الطلاب ، وانشأوا في البلاد شبكة من المدارس لا تخضع لمراقبة الدولة .

والحركة تتسم في صميمها ليس بالعداء ضد الانكليز فحسب ، بل ايضاً ضد الهند الا انهـــا قبل كل شيء مضادة لكل ما هو اوروبي . فاخذت الحركة تطالب بالاستقلال وبانتهاج سياسة اجتماعية جذرية . وعندما غزا اليابانيون البلاد ، عـام ١٩٤٢ ، استقبلوا بحماس ظاهر . فاعلن استقلال البـــلاد ، وتألفت في البلاد حكومة بورمية مئة بالمئة . وفي عام ١٩٤٥ ، اخـــذت عصبة تحرير الشعب المناهضة للفاشية تشد من أزر الحلفاء لطرد القوات اليابانية من البـــلاد . وعندما راح البريطانيون يحاولون ارجاء الحكومة البورمية القائمة في سملا ، تحولت العصبـــة المذكورة الى منظمة متطوعي الشعب ، واجبرت البريطانيين ، بشد من ازرهـــا العمال وقوى الشرطة في رانغون على اعلان البلاد جمهورية مستقلة لا تشدها الى بريطانيا اية رابطة أو آصرة .

تتميز بورما اليوم بان الحكم فيها بيـــد حزب اشتراكي سار منذ البدء ، على سياسة تأميم المؤسسات والاقتصاد ، والتي تستوحي في سياستها الخارجية مثال يوغوسلافيا . يحرم الدستور المعلن عام ١٩٤٧ الشركات الاحتكارية ، كما ينص على ان يستثمر الاتحاد ثروات البلاد الطبيعية كالاحراج والمناجم ومصايد الاسماك والبترول ومصادر الطاقة المحركة ، ويعلن ان الدولة هي المالك الحقيقي للارض كما تحرم قيام العقارات الكبيرة . ومنذ عام ١٨٧٨ اصبحت التجـارة بالأرز فيها من الاحتكارات التابعة للدولة التي احتكرت ايضاً التجارة بخشب التيك ، وأممت شركة الملاحة في نهر الايراوادي . والقانون الخاص بتأميم الارض اخذوا يطبقونه منـــذ عام ١٩٣٥ ، فهو يخول الدولة بمصادرة الاملاك الغائب اصحابها عن البـــلاد ، كما يصار الممتلكات العقارية التي تزيد مساحتها على عشرين هكتاراً ، ويعمل صغـار المزارعين في مزارع لا تزيد مساحة الواحدة منها على ١٠ هكتارات . الا ان الاراضي التي يملكها اصحاب لا يعملون في الزراعة ، تصادر وتوزع على الفلاحين الذين لا ارض لهم ، كما ان تعميم التسليف الزراعي بفائدة

منخفضة تتراوح بين ٢ - ٧ بالمائة تؤمنه الدولة او التعاونيات الزراعية وضع حـــداً لنشاط المرابين . ففي هذه البلاد التي يزيد عدد سكانها على ٢٠ مليون نسمة ، منهم ٦٦ بالمائة يعمـلون في المجالات الزراعية ، فكثافة السكان لا تتعدى ٢٨ نسمة في الكيلومتر المربع ولا يزال جانب كبير من الاراضي القابلة للزراعة غير مستثمر بعد . وهكذا فالمشكلة الزراعية هي في طريقها الى الحل المنشود . وأنشىء في البلاد ، عام ١٩٥٤ ، شركة اقتصادية مختلطة تعرف باسم شركة بترول بورما ، ساهم في تأليفها كل من الحكومة والشركات ، الخصوصية القديمة التي كانت تعمل في مجال الاستثمارات البترولية ، كما سبق وتألفت عام ١٩٥١ ، شركة مختلطة لاستثمار مناجم التنغستين . الا ان النظام السياسي يشكو التقلب هنا ايضاً ، اذ ان الجيش استلم الحكم بعـــد انقلاب عسكري وقع عام ١٩٦٢ .

ماليزيا

ماليزيا والهند الصينية هما القطران الوحيدان في القارة الآسيوية اللتان وقف فيها الاوروبيون بحزم وعزم ضد الحركات القوميـة التي جاشت بهـا شعوب هذه الاقطار ، والتي جعل منها تطور الاحداث الدولية حلبـــة صراع وتصادم بين نظريتين متعاندتين تتقاسمان العالم اليوم .

فماليزيا هي القطر الآسيوي الهام الوحيد حيث استطاعت دولة أوروبية مستعمرة ان تؤمن سيطرتها عليها الى عام ١٩٥٥ ، بالرغم مما تعرضت له من هجوم ومقاومة عنيفة ، بعد حروب شاقة كلفتها غالياً .

كانت ماليزيا ، على غرار بورما وجزر الهند الهولندية نموذجاً مثالياً لهـــذه المستعمرات المدارية التي عـــاد الازدهار الاقتصادي العظيم الذي عرفتـــه الى هـــذه المشروعـــات الاستثمارية التي حققهـــا الاوروبيون ونهضوا بهـــا . ان استثمار منـاجم القصـــدير ومزارع شجر المطاط ، وزيت البلح والاناناس ساعد كثيراً على رفع مستوى الدخل القومي في البلاد ، قريب من مستوى اليابان واتاح للبلاد ان تتمتع بوضع اقتصادي احدث جداً مما تم منه لليابان ولجاوا . فوضع الضرائب فيها اختلف كلياً عن مثاله في الاقطـــار الآسيوية الاخرى ، ودخل الحكومة الضخم كان يتألف معظمه من الرسوم المفروضة على البترول والتبغ وضريبـة الدخل ؛ ولم تكن البلاد لتعاني كثيراً من تضخم مرزح لعدد السكان ، ولذا بقي فائض كبير من الاراضي الصالحة للزراعة . ومن جهة اخرى ، فالحكم غير المباشر ، الخفيف الوطـــأة ، أقصر السلاطين على دور الملوك العاطلين ، وهو دور أنسوا له وألفوا الاخذ به ، فقد ساعد نظام الحكم البريطاني ، على إغنائهم وعلى تأمين سلامتهم . وماليزيا التي تؤلف استطالة للامبراطورية الهندية لم يقم فيها حكومة مسؤولة ، ولا انتخابات نيابية ولا احزاب سياسية ولا اتحادات نقابية . والهيئات التمثيلية التي قامت فيها تألفت اصلاً من اعضاء عينهم الحاكم العام ومن موظفين . اما النظام الاقتصادي فيها ، فقد كان في وضع سريع العطب ، على شاكـلة الوضع الذي تم للفيليبين ولبورما ، اذ كان يتوقف اساساً على تصدير بعض المحاصيل كالقصدير والمطاط اذ ان ٤/٥

. مساحة البلاد كانت تعطي محاصيل معدة في الاصل للتصدير .

وقد اجتذب حسن استثمار ثروات البلاد الطبيعية سيلاً من المهاجرين قدموا اليها من البلدان المجاورة واستقروا فيها : فجاءها من الهند ٠٠٠ ٢٦٧ عام ١٩١١ و ٠٠٠ ٦٢٤ عام ١٩٣١، ولا سيما من الصين (٠٠٠،٩١٦ عام ١٩١١ و ٠٠٠،٧٠٠،١ عام ١٩٣١) . ولن تلبث هذه الهجرة الكثيفة ان جعلت سكان البلاد الاصليين أقلية في ديارهم ، فألفوا ٤٢ بالمائة من مجموع السكان مقابل ٣٩ بالمائة من الصينيين الامر الذي تسبب عن ضغط وتوتر شديدين بين العناصر العديدة التي يتألف منها المجتمع الماليزي .

فقد ساعد الحكم البريطاني في ماليزيا على اثراء البلاد وإغنائها بسرعة وادخل عليها زراعات جديدة غيرت ملامحها وبدلت من قسماتها ، وزاد من عدد السكان في البلاد بنسبة كبيرة الا انه انشأ فيها نظاما اقتصادياً تواكلياً ، شديد التبعية ، سريع العطب ورصف جنباً الى جنب ، مجتمعات سكانية دون ان يحاول زجها ، ليس بينها شعور عاطفي مشترك ، ولا تتحسس بمصالح مشتركة . والفضل في إيقاظ الضمير القومي وبعث الشعور الوطني الحاد في البلاد انما يعود اصلاً لاحتلال اليابان لها خلال الحرب. إن انهيار الحكم البريطاني بعد حرب صاعقة لم تطل اكثر من ستة اسابيع اثر بليغاً في شعور الرأي العام ، كما ان سقوط سنغافوره الذي يعد اكبر كارثة ألمت ، عبر التاريخ ، بالاستعمار البريطاني ، كان له دوي قاصف في تلك الارجاء. فلم نرى في اي مكان ما ، العناصر الوطنية ، باستثناء العنصر الصيني ، تنهض للدفاع عن البلاد . فالموقف السلبي الذي وقفته يعبر تعبيراً عميقاً عن ضعف الاستعمار البريطاني لهذه البلاد . والدعاوة اليابانية التي نشطت منذ اليوم الاول من احتلال الجيش الياباني للبلاد ، لطمس كل اثر للسيطرة الانكليزية (كتحريم استعمال اللغة الانكليزية واعادة تنظيم الادارة من الاساس) ، غذت الحقد والضغينة ضد البيض ، الا انها عجزت عن استمالة اي عنصر من العناصر الرئيسية الثلاثة اليها وحملها على التعاون مع الغازي المستبيح ، بل ادت ، على عكس ذلك تماماً ، الى وقوفها ضدها والصمود في وجهها ، للعنف الذي تعرضت له من جراء قبضة اليابان وقسوة شكيمتها وللعبث الذي استهدفت له موارد البلاد. كل ذلك حرك شهوة السلاطين في البلاد الى الاستقلال ، كما حمل الشبيبة في البلاد التي تخرجت من المعاهد الاوروبية وتشربت روح الحرية على المطالبة بسيادة البلاد ، واثارت ضدهم العناصر الصينية المتمركزة في البلاد ، والمنقسمة بين الكيومانتنغ وبين الشيوعيين ، الذين اشتدت عليهم يد اليابانيين وتعرضوا لسوء المعاملة، فلعبوا دوراً حاسماً في الجيش الشعبي الذي حارب الاحتلال الياباني ، وساعد كثيراً الجيش البريطاني على استعادة سلطته على البلاد .

فشل المحاولة البريطانية في اعادة حكمهم على البلاد

فقد ساعدت مع ذلك السياسة التي نهجتها اليابان في ماليزيا على تعميق الهوة الفاصلة بين الصينيين والماليزيين وعلى خلق بغض حقين بين العنصرين الاساسيين اللذين يؤلفان سكان البلاد . فبعد ان عاد البريطانيون الى البلاد عام ١٩٤٥ ، قاموا بعدة تنازلات ، ارضاء للشعور الوطني ، ورغبة منهم في توحيد هذا القطر المنقسم على نفسه الى ما يزيد على عشر سلطنات تباعد بينها حواجز جمركية . فشكلوا بادىء ذي بدء « اتحاداً ماليزياً » فالولايات التي تنعم بالحراسة اصبحت ولايات محمية او تحت الحماية ، خاضعة مباشرة للحكام ، كما انشئت حكومة مركزية بشكل بقي معه واقع الحكم والادارة للموظفين . ومواطنية الجامعة الماليزية أعطيت بسخاء بحيث ينعم بها على السواء الصينيون والهنود . وقامت معارضة قوية في وجه هذا التنظيم الجديد. وبعد ان أنس السلاطين مؤازرة قوية من قبل الطبقات الموجهة المحافظة ، ومن قبل السكان الماليزيين في البلاد الذين شعروا بخطر اغراقهم بالعنصر الصيني الخصب الانسال ، واطمأنوا الى عطف العناصر الليبرالية ، وأخذوا درساً من مسلك اندونيسيا ، راحوا يتحدون ويؤلفون تحالفاً فيما بينهم ، مما اجبر الحكومة البريطانية على العدول عن سياستها .. فالاتحاد حل محله حكم فدرالي ماليزي تمتعت معه الولايات باستقلال اداري اكبر ، كما نال الماليزيون ضمانات بالحصول على الأغلبية في المجالس التمثيلية وفي الحكومة المركزية . وادخلت قيود وتقييدات جديدة ضيقت من عملية التجنيس امام الصينيين ، كما بقيت سنغافوره مستعمرة تابعة للتاج البريطاني ، وهي الوحيدة في كل آسيا . كل هذا حمل العناصر غير الماليزية على المعارضة العنيفة وتنظيم المظاهرات العنيفة ضد البريطانيين . كذلك تحركت الرابطة الصينية الماليزية وغرفة التجارة الصينية ، كما تحرك للعمل الحزب الشيوعي الذي يلعب دوراً بارزاً في نشاط اتحاد نقابات الجامعة الماليزية . وفي عام ١٩٥١ ، راح داتو اون بن جعفر ، ابن رئيس الوزراء في ولاية جوهور، يؤلف له حزباً يطالب باستقلال ماليزيا وسيادتها التامة وبنص البرنامج الذي وضعه على اعطاء الأولوية للغة الماليزية في كل المعاملات الرسمية ، واتخاذ اجراءات فعالة ضد الموجة الديموغرافية الصينية العارمة ، والحد من مغبة تنوع الثقافات والحضارات والانتقال بالبلاد من وضع اقتصادي « استعماري » الى وضع اقتصادي « وطني » واتخاذ الوسائل الفعالة لازالة القلق الاجتماعي المسيطر على البلاد من جراء التركيب الاقتصادي الشاذ الذي يحيق بالبلاد ، واخيراً استقلال ماليزيا .

وهكذا تجلت لاسباب ودوافع متضاربة احياناً معارضة السكان العنيفة للسيطرة البريطانية على البلاد ، التي اخذت تعبر عن استيائها وعدم رضاها عن الوضع بتنظيم الاضرابات وبهذه الاشتباكات الدامية التي نظمها الحزب الشيوعي الماليزي ، اقوى الاحزاب طراً في هذا الجزء الجنوبي الشرقي من آسيا واحكمها تنظيماً . وهذه المناوشات الدامية التي نالت رضى جماهير الفلاحين والمزارعين ، اخذت تهاجم المزدرعات ، ومراكز البوليس . ولم يفد في تهدئتها أو

التخفيف من شرها اعلان البلاد لحالة الطوارىء وتشكيل فرق دفاع حبذها اصحاب المزارع ، والكبت العنيف الذي تعرضت له من قبل البوليس والاعمال الحربية التي جرت لقمعها . فقد عجزت كل هذه الوسائل عن القضاء على حركة المقاومة ، التي اخرت كثيراً في انتاج المطاط والقصدير وحدّت من تصديرهما ، وبذلك قطعت عن بريطانيا سيلاً من الدولارات . وهذا ما يفسر لنا تماماً العنف الذي اظهرته بريطانيا في المحافظة على مواقعها ومركزها في هـــذه البلاد التي تؤلف قاعدة حربية من الدرجة الاولى لها . وفي هذا السبيل ، استقدمت جيشاً زاد عـدد أفراده على ٣٠٠ ٠٠٠ عدا عن الحرس الوطني ومؤازرة الطـــيران الاوسترالي والنيوزيلاندي للوقوف في وجه بضع آلاف من رجال المقاومة ليس من سبيل الى القضاء عليهم . وقـد اتاحت هذه الحرب للعناصر غير الشيوعية الوقوف موقف المتصلب . وأخذ رئيس الوزراء في حكومة الاتحاد في ايلول ١٩٥٥ ، يهدد بمقاطعة الادارة مقاطعة تامة اذ لم تنل البـلاد استقلالها الناجز . وفي آخر المطاف رأت الدولة الجديدة النور في آب ١٩٥٧ ، بعد ان توصلوا الى عقد اتفاق ، كما جرى في الهنـــد ، عُقِد بين الدولة المستعمرة وبين الطبقة الموجهـــة احتفظت بريطانيا معه بقواعدها الحربية .

وتمكنت بريطانيا من ان تشدد من نفوذها في هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لها ، عندما أنشأت في ايلول ١٩٦٣ ، « اتحاداً أعلى » تألف من الاتحـــاد الفدرالي الماليزي الذي انضمت اليه سنغافوره عام ١٩٦١ ، ومن مقاطعات سراواك وبروني وصباح (القسم الشمالي من بورنيو) . فاذا ما عدلت الفيليبين عن معارضتها لهذا الحلف الجديد ، فقـد اعربت اندونيسيا عن عدائها المكشوف له ، اذ شنت عليه حرباً فعلية اضطرت معها انكلترا الى تقوية حاميتها في سنغافوره ، التي تتألف من ٣٥ ٠٠٠ جندي ، وهي أهم حامية لها في المحيطين الهندي والهادي. الا ان انفصال سنغافوره الحديث عن هذا الاتحاد (١٠ آب ١٩٦٥) اضعف كثيراً من جانب الدولة الجديدة ، وطرح من جديد ، على بساط البحث توازن القوى في هـــذه المنطقة وبالتالي سياسة بريطانيا الستراتيجية في هذا الجزء من العالم .

الهند الصينية الفرنسية قبل ١٩٤٠

كانت السياسة التي سارت عليها فرنسا في الهند الصينية سياسة تمثيل وامتصاص رمت الى جعل هذه البلاد « امتداداً » لفرنسا في آسيا . الا ان الهيئتـــين الاجتماعيتين القائمتين — الفرنسية والوطنية — والنظامين الاقتصاديين المعمول بهما ، عاشا جنباً الى جنب دون أي تداخـــل او تمازج فيما بينهما . فالعناصر الاوروبية ومن لف لفها (من الخلاسيين ، ومن قبضة من اليابانيين والفيليبينيين ، وسكان جزر الانتيل ولا سيما هنود بونديشري) لم يؤلفوا ، في سنة ١٩٣٧ ، سوى إطار ضيق تألف من ٤٠ ٠٠٠ نسمة بينهم ٣٠ ٠٠٠ من البيض ، معظمهم من الشبان ، تتراوح اعمارهم بين الـ ٢٠ — ٣٠ سنة ، اكثر من نصفهم عازبون غير متزوجين . من هـذه الكتلة تشكل « المجتمع الاستعماري » (نصفه من رجـال الجيش) ومن بعض موظفي الادارة ، ومن

اصحاب الحرف الحرة، ومن موظفي المصارف ومن اصحاب الاستثمارات التجارية والاستخراجية. أما المعمرون فعلاً ، فلم يكن عددهم ليتجاوز بضع مئات معظمهم موظفون في أهم الاستثمارات الحرجية والمنجمية . ولم يطرأ على وضع البلاد السياسي شيء جديد منذ عهد دومر ، فقد اقصر وضع الكوشنشين على وضع المستعمرات القديمة ، لها نائب يمثلها في البرلمـــان الفرنسي ومجلس استعماري ، كلاهما منتخبان من قبل الفين أو ثلاثة آلاف ناخب يتمتعون بالجنسية الفرنسيـة ، معظمهم من صغار الموظفين أو من الهنود. وباستثناء بضع مئات من المتجنسين بالجنسية الفرنسية أقصر وضع معظم أبناء البلاد على وضع رعايا . أما في مقاطعتي الانام والتونكين فقـد حل محل نظام الحماية تدريجياً حـكم فرنسي مباشر ، أقرّته المعاهـدة التي عقـــدت في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥ والتي جرت المصادقة عليها في أثر وفاة الامبراطور خاي دنه . فقـد نصت هذه المعاهدة على انه : « لما تكاثرت نواحي الأعمال الادارية في البـــلاد وتشعبت » ، بحيث اصبح من المستحيل « على الامبراطور الاطلاع شخصياً على شؤون الادارة اليومية بنفسه » فقد قبل مجلس الوصاية « على ان ينحصر اهتمامه على ترأس الحفلات الطقسية ومراسيم العبادة » وبنقل جميع السلطات للادارة الفرنسية . فالى جانب صيانة الاملاك والأشخاص بوضع حـــد لأعمال اللصوصية ، فقد تمكنت السلطات الفرنسية من تطوير الجهاز الاقتصادي في البـــلاد والاوضاع الصحية فيها، وانشأت شبكة من الخطوط الحديدية ، والطرقات المعبدة ، وبناء السدود ، وفتح الترع والاقنية المائية تسهيلاً للري وبناء المستشفيات ، ومعهد باستور، ومكافحة الملاريا والهيضة ورفعت من مستوى التعليم العام . وهذا التطوير العام لمرافق البلاد ، وتضاعف عدد الموظفين ، بين ١٩١٩ — ١٩٢٥ ، حمل مالية البلاد أعباء ثقيلة ناءت عن النهوض بها لخروجها عن طاقاتهـا الاقتصادية : ضرائب باهظة اصابت الأملاك ، وضرائب مباشرة وقع عبؤها على ابناء البـلاد (الاصليين)مما أدى الى عقد قروض بشروط ثقيلة ترتب عليها فوائد عالية ووضعت لها وسائل لاستهلاكها ارهقت خزينة الدولة .

والاتحاد الجمركي مع فرنسا الذي جرى معه « تمثيل » المستعمرة ، حدث عام ١٨٩٢ واخذ بالطبع جانب المصالح الفرنسية بالحد من تجارة البلاد مع البلدان الآسيوية المجاورة التي أمكن لها تجهيز المستعمرة بمواد ومصنوعات ارخص بكثير من المصنوعات الفرنسية ، كما كان باستطاعتها ان تؤلف سوقاً لفائض انتاجها من الارز والفحم . وقد ازداد الوضع حرجاً ، عام ١٩٢٨ ، بعد فرض تعريفـــة كيرشيه التي أولت حماية اكبر ايضاً للمؤسسات الفرنسية في الهنـد الصينية وللمنتوجات الفرنسية مما أدى الى ارتفاع عظيم في أسعار المصنوعات الفرنسية المستوردة ، اذ أنس عدد كبير من رجال المال طمأنينة اكبر في عـملة البلاد « الفرش » ضد تقلبـات الفرنك الفرنسي وتخفيض سعره . وهكذا ظهرت في البـــلاد انشاءات فرنسية واستثمارات جديدة : كمزارع المطاط والشاي والبن والتنقيب عن المعادن ، وإنشاء معامل الترابة ، ومعامل الورق ومصافي البترول ، ومعامل الجمة . ونعم عدد كبير من هذه الاستثمارات بامتيازات عريضة في

هذه الاراضي ذات التربة الحمراء الواقعة عنـــد صعيد دارلاك ، وفرضت احتكاراً على المطاط بحيث لم تترك للمزارعين من أبناء البلاد جزءاً ضئيلاً من الأرباح لا يتعدى ٦٪ بينما كان معدله في مالايزيا البريطانية ٣٩٪ وفي جزر الهند البريطانية ٥٠٪ وهذا النشاط الاقتصادي هيمن عليـــه شركتان كبيرتان للاستيراد والتصـــدير ، ومصرفان كبيران هما : المصرف الفرنسي الصيني ومصرف الهند الصينية . وكان السواد الاعظم من ارباح هـــذه الشركات يذهب هنـا ، كما في المستعمرات الافريقية الى فرنسا دون ان تفيد المستعمرة منها شيئاً لا سيما وهـــذه الرساميل واصحابها الاوروبيين هم معفون من الضرائب .

ازدياد البؤس والشقاء

وهذا التحسن الاقتصادي يطرأ على وضع ابن البـــلد لم يقترن بتحسن اجتماعي. فالاستعمار ادى ، باستثناء اندونيسيا ، الى قتل العادات والاعراف المحلية . فالقرى التي ساد فيها حتى الآن ، نظام مقفل وشدتها تقاليد متينة العرى من التضامن والتعاضد ، ساعدها النظام النقدي ، على ان تنشىء لها على حساب النواحي المحلية وصغار الملاكين الفارقين في ديونهم مشاعات واسعة تتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ هكتـار (كما في الكوشنشين مثلاً) المتمتعة الى حد كبير بالادارة الفرنسيـــة الرشيدة ، وبفضل تواطؤ الحكام المحليين واعيان المنطقة والربا الذي كان يتقاضى بين ٣ — ١٠٪ شهرياً على الاقل ، من رفع بعض صغار المستثمرين الى مصف الملتزمين (فلم نشاهد فلاحـاً باشر الموسم الزراعي دون ان يستدين بعض الشيء من صاحب الأرض التي يستغلها) ، والمرابعون الذين يستغلون شقفة صغيرة استحال وضعهم الى وضع الرق شُدُّوا الى الارض ، دون ان تتوفر لهم اية فرصة لتحسين وضعهم الفني بحيث ان غلتهم السنوية من الارز هي من ادنى ما سجلته المواسم عندهم . ففي الكوشنشين مثلاً ان ٧١٪ من السكان لا يملكون سوى ١٢٫٥٪ من مساحة الارض الزراعية ، بينـــما ٢٫٥٪ يسيطرون على ٤٥٪ . وفي دلتا النهر الاحمر ٩٠٪ من مجموع السكان (اي مـا يوازي ٨٧٠٫٠٠٠ اسرة) ، لا يتصرفون بغير ٣٦٪ من مجموع الارض الزراعية .

ففي هذه المقاطعة التي لا يزيد عدد سكان المدن فيها على ١٠ بالمائة لا غير ، يقل فيها عـدد العاملين في دور الصناعة (١٪) والاجور فيها متدنية للغاية . ان دخل المعدّن الاهلي هو اقل ، بالنظر لما هو عليه من ضعف العضلات ، من ٤/٣ ما يكسبه زميـل له فرنسي او ياباني . والبؤس الذي يحيط بالعمال العاملين في مزدرعات المطاط هو من الشدة بحيث بلغ معدل الوفيات بينهم عام ١٩٢٧ ، ما يزيد على ٥٤ بالمائة . فـــالنمو السريع للسكان (٦٠٫٠٠٠ بالسنـــة في الكوشنشين ، و ١٠٠٫٠٠٠ في التونكين ، وعدم التساوي في توزيع الاملاك ، وتجزّؤ الاستثمارات والوسائل الزراعية البدائية التي يعولون عليهـا ، كل ذلك عرض سكان الريف لنقص مريع في التغذية وجعلهم يتسكعون في البؤس والشقاء (فاستهلاك الفرد للارز هبط ٣٠ بالمائة بين ١٩٠٠ — ١٩٣٠) . وانشاء بنك التسليف الزراعي ، عام ١٩٢٧ ، على غرار ما حدث في جـــاوا ، لمساعدة صغار المزارعين للصمود ضد حبائل المرابين ، لم يحسن الاوضاع كثيراً . وعلى هذا قس

ايضاً وضع النخبة في الهند الصينية . فاوضاعها المادية ليست احسن مما ذكرنا بكثير . ففي عام ١٩٢٠ ، لم يكن حاكم كبير لاحدى الولايات ليزيد مدخوله في الشهر عـــلى ٣٠٠ غرش (اي ٣٠٠٠ فرنك) . بينما شرطي اوروبي واحد « كان يتقاضى عند بدء عمله في هانوي ، ٣٥٠ غير التعويضات والمخصصات الاخرى التي كان ينالها » .

وحاصل القول نرى ان الطبقة الممتـازة (المؤلفة من اوروبيين وصينيين والطبقة الفنية او الموسرة والطبقـة الوسطى من سكان البلاد) اي ١٠ بالمائة من مجموع سكان البلاد تقريبـــاً ، يصيبون ٣٧ بالمائة من دخل البلاد السنوي في كل الهند الصينية ، عام ١٩٣١ ، و ٥٣ بالمـائة في الكوشنشين وحدها . والـ ١٠ بالمائة من مجموع السكان كانوا يستهلكون ٤٩ بالمائة من مجموع واردات البلاد ، بينما مدخول الفرد الواحد من الطبقة الفقيرة في سنة لم يكن يقـدّر باكثر من ٢٧ قرشاً (٢٧٠ فرنكاً) . وهكذا نرى ان بضعة الوف فقط من سكان البلاد الاصليين، كانوا يستفيدون من النظام الجديد .

الحركة القومية

ان هذا الوضع الذي أتينا على وصفه بالتدقيق كان يغـذي في النفوس الشعور العميق بالحرمان ويحمل النـــاس على التذمر والشكاية ، وهو شعور بدت معالمه مع الفتح ، وزاده حدة واحتداماً الانتصارات اليابانية عام ١٩٠٥ ، وانفجار الثورة الصينية ، والحرب العالمية الاولى حيث ساهم فيها اكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من ابنـاء البـلاد ، محاربين او عمالاً خدموا في فرنسا . فالتعليم كان من نصيب فريق صغير ممن هم في سن الدراسة . ففي عام ١٩٢٤ ، كان $\frac{1}{8}$ من الاولاد يرتادون المدارس . والمعاهد الخمسة للتعليم الثـانوي الفرنسي الوطني لم تكن تعد اكثر من ٢١٦٧ طالباً موزعين على ٦ ملايين نسمة وجامعة الهنـد الصينية لم تكن تعد خريجيها الا للوظائف الثانوية ، في الخدمات العامة وفي الطب . ومع ذلك، فقد طلعت في البلاد طبقة من أهل الفكر ، ضمت الاساتذة والاطباء ورجال القانون ، وعملوا كتبة سر ليحلوا محـــل طبقة المثقفين القديمة التي اخذت بالزوال ، والتي كانت متشبعة بمبـــاديء الحرية الفرنسية ، واكتسبت قـــدراً كبيراً ، واحيانـــاً بشكل ممتاز ، من الثقـــافة الفرنسية ، وقد اخذت تتألم من الوضع الحقـير الذي اقصرت عليه ، كما أخذت تعي، اكثر فأكثر، الفوارق التي تباعد بينها وبين السلطة المسيطرة . وراحت هذه العناصر الوطنية تطالب بسياسة فيها قدر اكبر من التعاون والمشاركة ، واجراء اصلاحات في البلاد تضع حداً للتجاوزات لا سيما في ما يتعلق بجباية الضرائب، ووضع حد نهائي في التمييز بين ابن البلد ، وحاولوا نشر نوع من التعليم لا يبتعد معه الطالب عن تقاليده الوطنية بعـــد الاصلاح الذي ادخل على الكتابة . وحوادث التمرد الفردية ، والاعتصابات التي اخذت تتكرر منذ عام ١٩١٨ من قبل اعضاء الجمعيات السرية ، كانت لا تزال تثق بتقاليد فرنسا التحررية التي جاء النصر يزيد من نفوذها وهيبتها . إلا ان فشل المحاولات الاصلاحيـة التي قـام بها الكسندر فارين ، والذي استدعي الى فرنسا إثر فوز أحزاب اليمين بانتخابات عام ١٩٢٨ ، كان له وقع أليم في نفوس هذا الفريق الذي يشعر بالغربة وهو في عقر داره ، والذي لا أمـــل له في ثورة

عارمة تأكل الاخضر واليابس . واخذت الجمعيات السرية تتململ وتتحرك ، وظهرت في البلاد احزاب سرية ، منها مثلاً : يقظة الفيتنام ، وبعث فيتنام ، والحزب الثوري لفيتنام الفتاة ، ومنها الحزب الوطني الفيتنامي الذي ترأسه نغوين ثاي هو الذي استمد برنامج عمله من برنامج الكيومنتانغ ، ونظم نفسه على نظام الحزب الشيوعي ورمى الى طرد فرنسا من البلاد عن طريق الثورة . وقد كان انشأ له خلايا عديدة في كل انحاء التونكين ، منذ عام ١٩٢٩ . والى جانب هذه الاحزاب ، تشكل حزب شيوعي تزعمه نغوين اي كوه المولود عام ١٨٩٢ والذي قضى جانباً من حياته في فرنسا ، والذي عمل في كنتون ، عام ١٩٢٥ ، سكرتيراً لبوروودين رئيس البعثة الروسية لدى تشان كاي شيك . وشكل في الصين أطر الحزب ، ومنها أخذ يوسع سيلاً من الصحف محرضاً على المقاومة والوقوف في وجه فرنسا .

وجاءت حركة قمع هذه الاحزاب والتشكيلات دامية لما اتصفت به من شدة وعنف أدى الى تفشيل حركة انقلاب عام كانت الاشارة المعلنة انطلاقة عصيان حامية ، ين باي في شباط ١٩٣٠. ولأول مرة في تاريخ الحركة القومية في هذه البلاد، يجري حشد جماهير الفلاحين وتجنيدهم، وانضموا الى الحركة الوطنية التقليدية بقيادة نخبة من المفكرين أهينت في صميم شعورها .

تأثير الفتح الياباني

والانهيار العسكري الذي اصيبت به فرنسا عام ١٩٤٠ تبعه انهيار آخر لحق الجيش الفرنسي في الهند الصينية الذي كان مهيئاً للأعمال البوليسية التي يستدعيها الحفاظ على أمن البلاد وليس للوقوف في وجه اليابان او السيام. واتخذت حكومة فيشي بالنسبة لاحتلال اليابان للهند الصينية موقفاً يتسم بالتعاون « للدفاع المشترك عن الهند الصينية » ، محافظة منها على ماء الوجه أمام سكان البلاد الأصليين ، وصيانة لهيبة فرنسا وكرامتها ، وللتوسط بين اليابانيين وسكان البلاد الوطنيين ، ولاستغلال مصلحة اليابانيين بالابقاء على الفنيين الفرنسيين في مناصبهم والمحافظة على الملاك الاداري الفرنسي ، إذ لم يكن في وسع الغزاة استبداله بغيره، « ولعجزهم عن فرض ارادتهم في الحال، اينما وجدوا». وراح النظام الجديد يلغي في المجال السياسي الهيئات الاستشارية القائمة في البلاد . ولئلا يتركوا لليابانيين وحدهم فضل الدعوة للمطالب الوطنية ، عمد المسؤولون الفرنسيون في البلاد الى تشجيع اللغة والادب الفيتناميين ، والى استعمال اللغة الوطنية في المدرسة والادارة ، وعمدوا الى انشاء حركة شبه عسكرية بين شبيبة البلاد .

ولم يهاجم اليابانيون ، بعكس ما فعلوا في الاقطار الأخرى التي دوخوها واحتلوها ، « الاستعمار الغربي » مواجهة . إلا انهم أخذوا بتشجيع الحركة القومية الفيتنامية ودعموا على الأخص ، بعض الحركات المناهضة للفرنسيين وللشيوعيين ، أو المعروفة بروحها المحافظة كالحركة « الكاكودائية » . ان احتلال الجنود اليابانيين من البيض واذلالهم لهم ، خلخل شيئاً فشيئاً النفوذ الفرنسي . وفي نهاية الامر ، وضع اليابانيون حداً لسياسة التريث التي انتهجوها ، فامروا بأسر القوات الفرنسية المرابطة في البلاد، واحلوا ادارتهم محل ادارة الاميرال ديكو ، وأوعزوا الى الامبراطور باو داي وال ملك كمبوديا باعلان استقلال بلادهم .

المقاومة الفيتنامية

وفي ١٩٤١ ، عقدت أحزاب فيتنامية عديدة من نزعات متباينة اجتماعاً لها على الاراضي الصينية وألفت من بينها عصبة المنظمات الثورية في فيتنام ، وجهت نشاطها ضد اليابانيين المحتلين وضد السلطة الفرنسية . وكان أهم هذه الفئات والفئة الوحيدة بينها التي كانت تتمتع بشبكة واسعة تمتد الى جميع اطراف البلاد من الاستعلامات والعناصر الناشطة ممثلة بحزب فيت منه وريث الحزب الشيوعي بزعامة نغوين آي كوك (الذي سيعرف فيما بعد باسم هو شي منه) . وبعد التاسع من آذار، استمرت هذه الفئات المقاومة كفاحها واخذت توسع من نشاطها في جميع جهات البلاد . وقد اتاح لهم انهيار اليابان وموت الامبراطور باو داي بعد ذلك بقليل ان يؤلفوا حكومة مؤقتة برئاسة هو شي منه أعلنت استقلال البلاد ، في الوقت الذي راحت فيه الحركات القومية في كل من بورما واندونيسيا والفيليبين تهاجم اليابانيين وتلاحقهم بمناوشات دامية ، وقفت في الحين ذاته موقفاً معادياً من السلطات المسيطرة على البلاد .

ولاقت الفرق الفرنسية مقاومة عنيفة عندما راح الاميرال دارجنليو يحاول اعادة السلطة الفرنسية على البلاد . وقد بدا للفيتناميين ان السلطات الفرنسية تحاول العبث بالاتفاقات المعقودة التي تعترف بجمهورية فيتنام كدولة حرة لها حكومتها ومجلسها النيابي وجيشها ونظامها المالي ، وهي عضو في الاتحاد الهندي الصيني وفي الاتحاد الفرنسي . كذلك اتهموا السلطات الفرنسية بانتهاج الاساليب ذاتها التي انتهجها الهولنديون في اندونيسيا ، بالاكثار من الوحدات القومية بقصد بلقنة فيتنام . وكان قصف الاسطول الفرنسي لمدينة هايفون بدء حرب عنيفة قاسية شبيهة بتلك الحرب التي نشبت بين وحدات ماو تسي تونغ وبين الوحدات التابعة للكيومنتانغ واليابانيين ، وحيث طبقت الاساس والمبادىء التي اوصى بها ماو تسي تونغ عام ١٩٣٦ في حرب العصابات وكان التفاوت كبيراً بين الوحدات العسكرية الفرنسية التي يدعمها الاسطول وطيران قومي ، وجيش الفيتنام المؤلف من وحدات نظامية وفي المليشيا السيئة التسليح . ومع ذلك فقد استطاع الجيش الفيتنامي السيطرة تماماً على الموقف وفرض ستراتيجيتهم للعطف الذي يحظى به في الاوساط الشعبية . فالجيش هنا ، كما في الصين ، « موجود في قلب الشعب كالسمك في وسط الماء » ، فهو لا يُرى ومستمر ، الكل في خدمته ومناصرته ، بينما الوحدات الفرنسية تتقيد بالطرقات وبمراكزها والمدن ومهابط الطائرات . وبينما راحت حكومة فيتنام تنظم نفسها في الجبال بعد ان تمثلت فيها كل العناصر المختلفة التي يتألف منها الرأي العام ، اخذت تنشىء لها معامل لصنع الاسلحة اللازمة للنهوض بالحرب، واقتصرت المناوشات الحربية على اعمال انهاك الجيش الفرنسي .

اتساع نطاق الحرب

تميزت الحرب حتى عام ١٩٤٨ بكونها حرباً استعمارية تأثرت فيها الولايات المتحدة الاميركية ، الى حد بعيد ، بالاعتدال الذي ميّز موقف هوشي منه ، واخذت تظهر عطفها الشديد لهذه الحركة القومية ، الا انه ما كاد الامر يستتب للشيوعيين

في الصين حتى بادرت حكومة الولايات المتحدة الى إرسال بعثة عسكرية وامدادات حربية ضخمة الى هوشي منه ، ساعدت على إذكاء نار الحرب . وفي عام ١٩٤٩ ، اعادت الحكومة الفرنسية الى منصبه الامبراطور باو ـ داي، وتنازلت له عن امتيازات اوسع بكثير من التنازلات التي اقرتها لهوشي منه عام ١٩٤٦ أملاً منها باجتذاب العناصر الوطنية غير الشيوعية الى جانبها ، دون ان تصل به الى الاستقلال التام . ولم تأتِ المحاولة بأي نتيجة لدى الرأي العام وفشلت تماماً، اذ رأى فيها الشعب تجسيماً للسلطة الفرنسية ومحاولة منها للحفاظ على الامتيازات العريضة التي كانت لها ، ومنها استثناء الرعايا الفرنسيين من المحاكم الوطنية واجراء محاكمتهم وفقاً للقانون الفرنسي . ولذ اخذ عدد كبير من خصوم الفيات منه ، يقولون باعتماد القتل السياسي ، من بينهم عدد كبير من الكاثوليك الذين آزروها ، والذين بقوا مع ذلك يكنون الكره الشديد والعداء الازرق لكل ما يذكرهم بالحكم الاستعماري البغيض ، وكل هذا الفريق الذي يشجب الحكومة لابقائها على هذا النظام المؤلف من نصف حماية ، وفساد الادارة والموظفين ، وشراء الوظائف والحظوة التي لا يزال ينعم بها كبار المزارعين للارز ورجال الاعمال ، وعدم وجود اي خطة لاصلاح زراعي على الاخص . وبالرغم من الانتصارات الحربية التي سجلها الجنرال دي لاتر عام ١٩٥١ استطاع معها ان يستعيد قسماً من الاراضي التي خسرتها فرنسا منذ عام ١٩٤٩ ، اشتد الصراع عنفاً ومرارة، بعد ان اخذت المساعدات الصينية تعادل في المجال العسكري، المساعدات التي تلقتها فرنسا من الولايات المتحدة . وهكذا اخذت فيات منه تسيطر على ٣/٤ مساحة البلاد وتهيمن على ٥٣٪ من عدد سكان البلاد . والى جانب الاراضي التي تسيطر عليها ، « فهي موجودة في كل مكان » فالقوات الفرنسية تسيطر في النهار على القرى بينما تنتقل السيطرة عليها، خلال الليل قوات جمهورية فيتنام الديموقراطية » ، « ففي داخل كل اسرة وعائلة اعضاء ينتسبون الى فيات منه » . واقتصرت مهمة الوحدات الفرنسية على الدفاع عن المدن الرئيسية وضواحيها ، وشواطىء نهر الميكونغ السفلى ، ومزارع المطاط في الكوشنشين والمنطقة الصناعية في التونكين . في كل مكان في هذه المنطقة تقوم « لجان مقاومة » تعمل في الخفاء كما يوجد ممثلون لفيات منه الذين يمارسون السلطة الفعلية تجاه السلطات العسكرية الفرنسية أو السلطات التابعة لباو داي . فانهارت الحياة الاقتصادية في البلاد بعد اختلال الأمن ، وتخلى الكثيرون عن الاعتناء بمزروعاتهم . وأخذ سكان الريف ينزحون الى المدن (فارتفع عدد سكان بنوم بنه من ١٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، الى ٤٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٥٢ ، وتجاوز عدد سكان سايغون – شولوم مليوني نسمة لقاء ٣٠٠ ٠٠٠ ، عند البدء بالاعمال الحربية .

والمحاولة الاخيرة التي جرب فيها الجيش الفرنسي تسجيل نصر حاسم ، أدت الى انهزامه الذريع أمام ديان – بيان – فو في ايار ١٩٥٤ ، كما أدت بالتالي الى اتفاق جنيف الذي قسم البلاد الى شطرين : شمالي يحتله الفيات منه والجنوب ، نصت بعض فقراته على وجوب توحيدهما فيما بعد .

وهذه الحرب التي دامت من سنة ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ والتي كلفت فرنسا ضعفي قيمة

الاستثمارات الفرنسية الموظفة في هذه البلاد ، ارتدت طابعاً يختلف عن طابع صراع يقوم به شعب آسيوي للتحرر من ربقة السيطرة الاجنبية ، إذ استحالت الى حرب هدفت للحد من انتشار الشيوعية الى جميع أطراف آسيا واتخذت لها مظهراً جديداً من مظاهر الصليبية التي تقوم بها الولايات المتحدة في مجال الحد من اتساع الشيوعية وسيطرتها العالمية .

شطرا فيتنام

تحول الفيتنام الى كوريا ثانية ويقسمه خط العرض ١٧ الى دولتين متميزتين : الشمال الذي كان دوماً بلداً فقيراً مكتظاً بالسكان يحاول القيام باصلاحات جذرية بنشاط ، والذي اخذ بأسباب التصنيع بالرغم من افتقاره للرساميل التي تنهض بالاستثمارات الضخمة ، والجنوب الذي بعد ان تخلص من دكتاتورية نغو دنه دييم واسرته ، شهد بعد عام ١٩٦٣ ، سلسلة من الانقلابات العسكرية وموجة من الاضطرابات الدينية والاجتماعية ، كما ان الثورة التي اعلنهـــا الفيتكونغ تحولت الى حرب عصابات ، وارتدت بتدخل اميركا فيها ، طابع حرب فعلية .

ودكتاتورية دييم الرهبانية التي « جاءت بديلاً آسيوياً للطريقة الفرنسية » استمرت متحكمة بالبلاد بفضل المساعدات المالية الاميركية التي غطت دوماً ثلثي العجز الذي عانت منه ميزانية البلاد ، وبفضل ركنين آخرين هما : الكاثوليك وعددهم فيهـا ١ ٣٥٠ ٠٠٠ ، نصفهم نازحون من القسم الشمالي ، والبوليس الذي اعتمد عليه . سيطر دييم وحكم البلاد بالرعب وعرف ان يستغل في هذا السبيل الشعور الوطني والتعصب الديني الشديد، ويتفانى ، تحت ستار مكافحة الشيوعية ، في ملاحقة كل اثر للمقاومة المتحررة . والاصلاح الزراعي الذي حاول القيام به عام ١٩٥٥ أصيب معظمه بالشلل للمعارضة العنيفة التي لعبتها من قبل ارستوقراطية النبلاء الفاسدين الكلي القدرة . وفي سنة ١٩٥٨ بلغ عدد من استفاد من عملية الاصلاح هذه ٠٠٠ ٨٠ مزارع من اصل ٠٠٠ ٥٠٠ ١ كان يجب ان يفيدوا منها كما لم تحترم قط المبادىء التي جعلت في حدود ٢٥٪ معدل تخفيض الايجارات . وعملية تصنيع البلاد سارت ببطء كلي ، إذ ان الرساميل الاجنبية يجري تشغيلها في الصناعات الكمالية والاستهلاكية ، على الاخص ، وعـدم المساواة في مستوى الحياة هو اقوى من أي وقت مضى ، كما ان ازدياد الاضطراب جعل الامن في الريف بعـد سنة ١٩٥٩ ، عندما اشتدت حرب العصابات التي شنتها الفيات منه، أدت في بادىء الامر الى تجميع سكان القرى وحشدهم في « دساكر ستراتيجية » (عـلى غرار ما جرى في الجزائر) ، والى التخلي عن الاراضي الزراعية ، والى النزوح الى المدن التي اخذت تتضخم ويزداد فيهـا عـدد العاطلين عن العمل ، والى مراعاة مصالح الاقارب والانسباء وغير ذلك من المضاربات ووسائل الافساد ، والى المحسوبية التي حملت عدداً من الكاثوليك الى المراكز السياسية والعسكرية الموجهة العليا ، مما أدى الى الاحتجاج الصارخ ضد الظلم السياسي والاجتماعي الذي عبرت عنه مظاهرات ضخمة قام بتنظيمها البوذيون (٨٠٪ من سكان البلاد) . ومعارضة البوذية ، التي ظهرت هنا ، كما بدت في بورما منذ عهد بعيد ، قوة سياسية ودينية يجب ان يحسب لها حساب ، كانت ضربة

قاضية نزلت بنظام الحكم . ان الزعماء البوذيين هم الناطقون باسم جبهة ضمت معاً كل العناصر المناهضة للدكتاتورية وللكاثوليك ، وكل انصار السلام في البلاد ، وصغار القوم فيها واصحاب الحرف ، والتجار الذين نزل بهم الفقر ، والفلاحون الذين طردوا من اراضيهم وكل ما كشر لهم الجوع عن انيابه الحادة ، والشبان الذين يتهددهم خطر تجنيدهم في الجيش. وقد وقعت حوادث انتحار علانية قام بها عدد من الرهبان البوذيين ، كما تكاثرت حركات التمرد في البلاد والفتن العسكرية ، وأخذ يتعاقب على الحكم قواد عسكريون بعد ان اشتدت بينهم المنافسة ، عن طريق انقلابات عسكرية ، يؤازرها حيناً ويناهضها اخرى المنظمات والهيئات الاميركية ، المختلفة المتنافسة فيما بينها القائمة في سايغون .

وفي هذه الغضون اخذت الجبهة الوطنية لتحرير البلاد بتنظيم نفسها وعملت عام ١٩٦٠ على توحيد المقاومة السرية، كما أخذت تطالب منذ عام ١٩٦٢ باستقلال فيتنام الجنوبية وحيادها. وتتمثل في لجنتها المركزية ، المقاومة من اي فئة سياسية انتسبت ابرزها جميعاً الفئة ذات النزعة التقدمية الشيوعية . وهكذا وجدت حكومة فيتنام الجنوبية نفسها بذات الوضع الذي أحاق بالسلطة الفرنسية عام ١٩٥٤ . تسرب رجال الجبهة الوطنية الى صفوف الجيش والدولة ، واعتماد سياسة الترويع في المدن ، ووقوف سكان الريف موقفاً محايداً أو محايداً ، واعتماد قتل بعض الموظفين وبعض السياسيين، وحصر الوحدات العسكرية التابعة للحكومة في بعض مراكز محصنة ضعيفة الرغبة في المقاومة ، مع سيطرة الوحدات التابعة للفيتكونغ على الريف سيطرة تامة ، اقله خلال الليل . والمساعدة العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الاميركية من عتاد حربي ضخم ومن « مستشارين » لم تتمكن من قلب الاوضاع واستحالت تدريجياً الى تدخل عسكري مكشوف استدعى ارسال قوات اميركية ضخمة يوماً بعد يوم ، برهنت عن عجز تام أمام عدو لا يرام ولا يمكن الاتصال به ، ينعم بعطف الشعب ومناصرته . كل هذا جر الولايات المتحدة الى سياسة تصعيد الحرب بقصف أراضي فيتنام الشمالية قصفاً عنيفاً متصلاً بغية إخافة الخصم الشيوعي الذي يمد الفيتكونغ بالمساعدة الحربية التي تتيح له الاستمرار في مقاومته العنيفة . ومحاكاة الوضع للوضع في كوريا اخذ يبرز اكثر فاكثر ، كما ازداد الخوف من اشتداد التوتر الدولي الذي ظهر عام ١٩٥٢ .

الفصل الخامس

البلدان الاسلامية في الشرق وشمالي افريقيا

ان الـ ٢٤٠ مليوناً من المسلمين عام ١٩٢٠ ، في هذه البلدان التي تمتد من المغرب الاقصى حتى حدود الهند واندونيسيا ، هزتهم هزاً عنيفاً احداث الحرب العالمية الاولى . فقد أسهم مسلمو شمالي افريقيا وغربي افريقيا والهند والجزيرة العربية بالاعمال الحربية ضد المانيا وتركيا . وبرنامج التحرر الذي وضعه الحلفاء ونادوا فيه بحرية كل شعب ان يحكم نفسه كما يريد وروجوا له في جميع اطراف العالم الاسلامي لبث ينتظر تحقيقه في سنة ١٩١٩ . وقد بلغ مسامعه ايضاً انه في الوقت الذي قطعت فيه للعالم الاسلامي مثل هذه الوعود الغرارة ، جر عقد معاهدات سرية نصّت على اقتسام بلدان الشرق الأدنى ، كما رأى موتمر السلام في باريس يرفض الاستماع الى ممثلي ايران – بعد ان ضحي بالصين في سبيل ارضاء اليابان – وحولتها انكلترا الى محمية فعلية كما رفض الاستماع الى مندوبي مصر وممثليها ، وقسّم تركيا وهشمها ، ووضع تحت الوصاية ما يبقى من دول اسلامية مستقلة . وبعد خيبة الامل واليأس الذي انتابه من الحنث بالوعود المقطوعة له ، رأى هذا العالم الاسلامي نفسه محمولاً حملاً الى الثورة وقد شجعها عليها ما شهد من منافسة حامية قامت بين الانكليز والفرنسيين زادتها حدة وعنفاً مقاومة ايطاليا والمانيا المكشوفة للمنتصرين في الحرب ، وهذه الصرخات الدارية الصادرة عن الحزب الشيوعي التي تدعو للانتفاض على الاستعمار . وستعمل الشعوب الاسلامية على توسيع وترحيب الحركات التحررية في الاقطار الشرقية ، هذه الحركات التي بدت مظاهرها الاولى قبل ١٩١٤ . وهذه الحركة القومية ازدادت اتساعاً وعنفاً وارتدت طابع الشمول بعد عام ١٩٣٠ ، وفي السنوات العشر التي عقبت الحرب العالمية الثانية اخذت معها البلدان الاسلامية باسباب التطور السريع ، وعقّدت كثيراً كما ازدادت معها احتداما العلاقات بين السيد والمسود .

البعث العربي

وقد وجدت القومية العربية الطريق امامها ممهدة اثر البعث العربي الذي تهيأت اسبابه في الربع الاخير من القرن التاسع عشر في هذه الحركة التحررية التي نادى بها جمال الدين الافغاني (المتوفي عام ١٨٩٧) ، وتلميذه محمد عبده

ومصطفى كامل . وقد تجلت حركة البعث هذه على اتمها في مصر التي لجأ اليها واعتصم فيها فريق من رجال الفكر والقلم تخلصاً من مضايقات بوليس السلطان عبد الحميد وملاحقاته العنيفة، وحيث راح الانكليز يذكون الشعور القومي ويشجعون احياء اللغة العربية وبعث الثقافة العربية الاسلامية ، اسوة بما جرى في اوروبا ، خلال القرن التاسع عشر ، وارتدت الحركة مظاهر الحدب على لغة الضاد وبعثها من جديد بعد عهود متطاولة من الجمود والقعود انحدرت معها اللغة والادب العربي الى الحضيض . وحرث الادب العربي وبعثه ، والكشف عن امجاد العروبة والاسلام بعد ان عفا عليها الدهر وتناستها الاذهان والتلويح بها في وجه النفوذ الاوروبي والتركي ، والسعي الحثيث لتطويع اللغة العربية بحيث تستجيب لمقتضيات العصر الحديث وذلك عن طريق اغناء مفرداتها بالوضع والبحث وادخال المصطلحات الجديدة ، والمفردات التقنية التي تفتقر اليها للتعبير كما يجب عن الافكار والنظريات العلمية المستحدثة وبفضل هذه الجهود الكبيرة التي قام بها فريق من حملة الاقلام والمفكرين بينهم عدد كبير من اللبنانيين النصارى، اطل علينا ادب حديث واقعي ومسرح شعبي ، كما نقلت الى العربية ، عدد من المؤلفات الاوروبية التقنية ، مما عاد على اللغة بالاثراء عن طريق تعريب عدد كبير من المصطلحات والمسميات ، واقتباس العديد من التراكيب والصور البيانية المستعملة في الغرب . كذلك جرت تنقية اللغة الفصحى مما علق بها من الشوائب وحوشي الكلام ، واصبحت بالتالي اداة ربط واتصال بين المسلمين كما ان الصحافة الكبرى اخذت تنمي الرأي العام وتغذيه بالمستحدثات مما استنبطه الراديو ، هذه الاداة الداهية التي تشد من اواصر الوحدة والاتحاد ولها من الوقع وبعد الاثر ما لا يتوفر بعضه للجريدة والصحيفة .

عصرنة الاسلام

القضية المطروحة على بساط البحث هنا كما في الشرق الأقصى ، هي كيف يمكن استمراء العلوم وتمثل الفنون العصرية التي هي أساس قوه أوروبا وعماد سطوتها ونفوذها، بحيث يمكن مواجهة استعداء الغرب ورد عادياته والتخلص من السيطرة الاجنبية ، والتسييج حول التقاليد الشرقية وصيانة مقدسات الشرق ولا سيما اللغة والدين من الشبهات التي يحاول الغرب إلصاقها بهما . كل هذه المطالب اقتضى تحقيقها والاخذ بها جهود شاقة رمت الى ترسيخ اصول البعث العربي وعصرنة الاسلام . وراح عدد من كبار المصلحين في الاسلام امثال الافغاني ومحمد عبده وبعض تلاميذهم يدعون الى تنقية الاسلام من الشوائب التي علقت به مع تمادي الزمن ، مع الفتوحات الاسلامية ومن جراء الاتصال بعادات واعراف الشعوب التي دخلت في حوزة الاسلام . وراحوا يشددون على الاخص على تنقية الاسلام من بعض معالم الصنمية ومما علق به من اعراف التعزيم والسحر مما يتبرأ منه الاسلام في الصميم ، وتكريم الأولياء هذه العادة التي تحكمت بالاعراف الشعبية، كما راح بعضهم وعلى رأسهم المرحوم رشيد رضا صاحب مجلة المنار يتبرأ من تعاليم بعض فقهاء الاجيال الوسطى والتقيد باقوال السلف وأخذوا يطالبون باصلاح جذري لنظم التعليم العالي الاسلامي ، وتطوير مناهج

العلوم الحديثة والتاريخ وادخال مادة الدين المقارن وكل ما يتعلق بالعقيدة والمذاهب الاسلامية المختلفة . إلا ان هذه الدعوة الصريحة الى التجدد لقيت مقاومة عنيفة ومعارضة قوية من قبل علماء الدين الملتزمتين المتمسكين باهداب الرجعية البغيضة ، الذين راحوا يقطعون من جماعتهم الشيخ مصطفى عبد الرازق الذي طالب بفصل امور الدين عن امور الدنيا ، وبفصل الشيخ محمد ابي زيد الذي وضع تفسيراً للقرآن يعتمد فيه على موضوعية العلم الحديث ، كما حاولوا الوقوف في وجه ترجمة دائرة المعارف الاسلامية لما تثيره في زعمهم من شكوك . الا ان حماسة الشبيبة لم تتأثر كثيراً بهذه الحركة الرجعية ، كما ان المطالب والاماني التي اثارتها في نفوس النشء الجديد المدارس الاوروبية والتعليم الجامعي الذي يؤمنه عدد من الجامعات نشأت في المدن الكبرى على غرار الجامعات الاوروبية ، حملت الجامعة الازهرية والمعاهد الدينية الاخرى على اصلاح مناهج التعليم التي تسير عليها وعلى اقتباس العلوم الحديثة واعتماد مادتها في التدريس ولا سيما العلوم الفيزيائية . هذه الافكار الجديدة لم يتأثر بها سوى قلة من النخبة بين المفكرين باستثناء من يقيمون العقل حكماً . ويلاحظ المستشرق الانكليزي جب ان كل مفكري الاسلام وحملة العلم بينهم وجدوا انفسهم في ذات الوضع الذي احاط بحملة الفكر في الغرب في القرن الثامن عشر بالنسبة للعقيدة المسيحية . وبالرغم من موقف العلماء السلبي ومن ان النقد العلمي الحر في امور الدين لم يسلم به في اي قطر من الاقطار الاسلامية بعد ، فالتفكير العلماني اخذ يظهر ويمتد ، وراح الدعاة لعصرنة الاسلام يضعون على بساط البحث والتحليل ويعرضون للتشريح والنقد المتحرر اصول الدين الاسلامي وقواعده ، واخذوا يعتمدون في جدلهم ورد الشبهات عن الاسلام اسلوباً جديداً يتعرض على الاخص لكمال القرآن وصحته مقابل الفساد والتحريف الذي ادخل على الكتب اليهودية والاسلامية ، وحول شخصية الرسول العربي .

وفي الهند حيث التعليم العالي الجامعي على الطراز الاوروبي يجري الاخذ به منذ عهد بعيد ، تأثرت الطبقات المستنيرة الى حد بعيد بمناهج الانكليز وأفكارهم ولا سيما في كلية أليغار التي اصبحت جامعة منذ عام ١٩٢٠ حيث تسير جنباً الى جنب تدريس العلوم الدينية وعلوم العصر ، وحيث حركة عصرنة الاسلام ارتدت مع محمد إقبال شدة واقبالاً لم يعرفهما الشرق الادنى .

انتشار الاسلام

هذا الاسلام المغلوب على امره ، والمنقسم على نفسه الى اقطار ودول تختلف ارتباطاً وتلباين تبعية ، يشعر في الصميم حضارته ويحاول جاهداً تحقيق وحدته وجامعيته . فالجامعة الاسلامية والعروبة هما الصورتان اللتان تتبلور عنهما هذه النزعة . فبعد عام ١٩١٩ ، تبرز على الاخص حركة الجامعة العربية والحركة العلمانية في تركيا تؤيدهما بريطانيا ، وتصطبغ هذه الحركة بطابع قومي يرافقها وعي ديني اسلامي يشتد يوماً بعد يوم . فالاسلام لا يزال ديناً حياً ناشطاً آخذاً بالانتشار والتوسع . فهو بين الديانات الكبرى الدين الذي كان اوسع انتشاراً من اي ديانة اخرى منذ الحرب العالمية الاولى

وكان له اكبر مدبين الشعوب الموصوفة بالبدائية في هذه المناطق ما بين المدار الاستوائي وخط الاستواء ، وعلى حساب كل الاديان الموجودة فيها تقريباً .. وهذا التوسع الديني يوسع كذلك لانتشار اللغة العربية . وهكذا تتسع باحة الاسلام في الشرق الاسلامي ، باحة رحبة الجنبات في المدى الافريقي . وهكذا راح ا. بارنز ، مؤرخ نيجيريا يلاحظ بعمق يلفت النظر « انه أينما التقى الاسلام والمسيحية وجهاً لوجه سجل الاول عشرة ارتدادات مقابل واحد يعتنق المسيحية ويعتمد ، وخير مثل على ذلك ما يقع كل يوم في ربوع اوغندا وتنغانيكا والكامرون والكونغو. والاسلام يتمتع بافضل مركز ليصبح بالفعل دين القارة الافريقية » .

فهو يحمل الى اتباعه وبنيه المساواة في الحقوق والدم والطبقات ويبعث بين اتباعه شعوراً عميقاً بالوحدة والتضامن ، يلزمهم القول بالله القيوم القدير ويعدهم بحياة ابدية دون ان يفرض عليهم عقائد ومراسم معقدة . فالمسلم الجديد ينزه الاسلام عن كل اتفاق او تواطؤ مع السيطرة الاوروبية ، كما يجد فيه اكبر درع له يقيه من النفوذ الاوروبي . فالاسلام يحمل في نظرهم حضارة وثقافة ساميتين ، دون ان يكون له ما للحضارة الغربية من أثر هدّام للعادات والاعراف المتوارثة ابا عن جد . وهذا الواقع يبدو على أتمه في مصر حيث تجتذب المدارس القرآنية الصغار من ابناء الاقباط ، اذ ان اعتناقهم للاسلام يفتح امامهم ابواب الطبقات العليا وحيث الألوف من اطفال الاقباط المسيحيين يقبلون على الاسلام مع كهنتهم .

وخير دعاة للاسلام هم هؤلاء التجار وهؤلاء الجنود ، وهذه الجمعيات الدينية التبشيرية التي تألفت عام ١٩٠١ في مصر ، وشركة البعوث الاسلامية في الهند ، والنشاطات التي تقوم بها طوائف الاحمدية والمحمدية الذين يقومون بنشاط واسع في سبيل نشر الاسلام في كل من افريقيا والصين ، واليابان واندونيسيا واميركا حتى وفي اوروبا مستعينين على ذلك حتى بالاساليب التي يعمد اليها المبشرون المسيحيون ، شاجبين في المسيحية ديانة الاجانب ، ومتبينين في الاستعمار الاوروبي بعثاً للحروب الصليبية . أفلم يشبه الجنرال أللنبي دخول جيشه فاتحاً الى القدس الشريف عام ١٩١٧ ، بدخول الصليبيين اليها ؟

١ – فترة مـــا بين الحربين

العالم الاسلامي مجزأ ومسود

وجد الشرق الادنى نفسه بعد الحرب العالمية الاولى ، مجزءاً الى منطقتي نفوذ ، وفقاً لاتفاقات سايكس بيكو . فقد اعطت عصبة الامم فرنسا الانتداب على دول الشرق الادنى ولن تلبث ان قضت سريعاً على دولة سوريا تحت رئاسة الملك فيصل وطردته من البلاد كما اولت انكلترا الانتداب : على فلسطين بعد ان اعلنها بلفور وزير خارجية انكلترا وطناً قومياً لليهود ، وعلى شرقي الاردن وعلى العراق . ومن هذه الوعود التي قطعها البريطانيون للعرب لم تحترم سوى استقلال الجزيرة

العربية النسبي . فالوضع في العالم الاسلامي يبدو على هذا الشكل : خمسة اقطار تتمتع رسمياً بالاستقلال هي تركيا وايران وأفغانستان والجزيرة العربية واليمن ، الا انها تخضع عملياً للحماية ولو بصورة غير مباشرة ، او تعجز اصلاً عن ان تحيا حياة مستقلة . أما ما تبقى فيخضع لدولة اوروبية : ففرنسا تهيمن من جهتها على دول الشرق الادنى وشمالي افريقيا وافريقيا السوداء الاسلامية ، كما تهيمن انكلترا من جهتها على مصر وفلسطين وشرقي الاردن والعراق وعلى مشيخات الخليج العربي ، وعلى الهند وماليزيا ، وتتحكم هولندا باندونيسيا ، وايطاليا بليبيا والاريتريا وبلاد الصومال ، واسبانيا بشمالي المغرب وافني ، والاتحاد السوفياتي بالتركستان . ففي فترة ما بين الحربين بينما تبقى المستعمرات الفرنسية بمنأى عن نشاط المراكز الاسلامية الكبرى وتأخذ لها موقفاً سلبياً ، نرى الاقطار الاخرى تحاول على اقدار متفاوتة من النجاح والفشل ، زحزحة نير السيطرة الأجنبية عليها .

الحركة الاصلاحية في تركيا

كانت تركيا أول دولة تحررت من عقابيل هزيمتها النكراء في الحرب العالمية الاولى . فبعد ثورتها الاصيلة ، تمكنت من تأسيس دولة حديثة على الطراز الغربي .

فقد جردتها معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠ من كل ممتلكاتها الواقعة الى الجنوب من آسيا الصغرى ، ومن ازمير وملحقاتها ، ومن تراقيا الشرقية باستثناء الاستانة وضواحيها . وقد وجدت خلاصها في هذه اليقظة الوطنية التي قامت بها على يد المصلح الاكبر مصطفى كمال ، الذي انزوى في آسيا الصغرى وحذر الرأي العام والسلطان من القبول بأي تنازلات جغرافية جديدة واجتمع في انقرة والمجلس الوطني وشكل حكومة تولى هو رئاستها .

عمد قبل أي شيء آخر الى إعادة تنظيم الجيش وطرد اليونان بعد ان ألحق بهم عام ١٩٢٢ هزيمة نكراء في معركة أفيون وبذلك حرر كل بلاد الاناضول . وبعد هذا النصر المبين فرض في لوزان عام ١٩٢٣ معاهدة جديدة حررت تركيا الى الابد من الامتيازات الاجنبية واصبحت تركيا دولة ذات سيادة ، قومية ، لا تعرف من الاقليات غير اليونان والارمن المحصورين في استانبول وادرنة والاكراد الذين خضعوا لسياسة تتريك شديدة ، توصلاً لنزع عنصريتهم المميزة والذين استهدفوا للنفي والتشريد بالجملة بعد الثورة التي قاموا بها عام ١٩٢٥ .

انصرف مصطفى كمال الى تنظيم العهد الجديد باصدار عدة مراسيم يؤلف مجموعها ما يدعى بالكمالية التي تقوم على دكتاتورية لها قاعدة شعبية مؤلفة من حزب الشعب وضع له برنامجاً مؤلفاً من ست نقاط انشئت بموجبه جمهورية علمانية تقدمية ، وطنية ثورية وبالاقناع حيناً والضغط أحياناً جرت عصرنة المؤسسات الوطنية : كاختيار انقرة عاصمة جديدة للجمهورية ، وإلغاء الخلافة الاسلامية عام ١٩٢٤ ، وهي تدابير تشير بوضوح الى التحول الكامل عن الماضي. فالدولة القومية اساسها نظرية تاريخية تقول بأن الاتراك ليسوا مغولاً ولا طورانيين ، بل من العرق الآري الاصيل يتصل بالسومريين وبالحثيين بنسب متين. وعلى هذه الدولة ان تتحرر تماماً

من كل نفوذ اجنبي واعتبارات دينية ترتهن استقلالها وتحد منه . وفي هذا السبيل اتخذت عدة اجراءات حولتها الى دولة علمانية تفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية ، كالغاء المحاكم الشرعية ، وفرض التعليم العلماني واستبدال الجمعة كيوم عطلة بيوم الاحد . واعتماد التقويم الغريغوري ، وتحريم الطربوش وتحريم النحل الدينية والغاء الدراويش وترجمة القرآن الى اللغة التركية . كذلك اعطى البلاد تشريعاً مدنياً مستوحى في مجموعه من القانون الالماني والايطالي والسويسري . الا انه اضطر ان يحسب حساباً للمقاومة التي تبديها الاوساط الاسلامية المحافظة ففي عام ١٩٢٨ ألغيت من الدستور المادة التي تجعل الاسلام دين الدولة الرسمي . وفي هذه السنة بالذات حل الحرف اللاتيني محل الحرف العربي تسهيلا منه لعصرنة البلاد ولتسهيل تعلم اللغات الاوروبية ، وقطع كل صلة مع ماضي البلاد بنقل الامة التركية الى جو ثقافي جديد . ولعل هذا هو من أهم الاصلاحات التي حققتها البلاد مع القانون الذي ساوى في الحقوق المدنية والسياسية بين الرجل والمرأة وحرر المرأة وفتح أمامها ابواب المعرفة والتعليم على مصراعيها ، وبذلك احتلت المرأة المقام الذي يجب ان يكون لها في المجتمع ، كما الغى الحجاب . والتعليم الذي يستوي أمام المرأة والرجل يوصي بالتعليم المختلط وهو مجاني وإلزامي في المرحلة الابتدائية كما ضاعف من عدد المدارس والمعاهد التربوية في البلاد لتأمين المزيد من اصحاب الاختصاص والتقنيين الاتراك ليحلوا محل الاجانب .

تغيير الوضع الاقتصادي

أما السياسة التي انتهجتها الكمالية في المجال الاقتصادي فتتسم بالروح القومية والتأميم . فصفى قبل كل شيء العناصر غير التركية التي استأثرت حتى الآن باقتصاديات البلاد: كالدائنين واصحاب الامتيازات ووضع حداً للقروض ، باستثناء بعض منها قصيرة الامد اخذها من الاتحاد السوفياتي واشترى قباعة الاستثمارات التي يملكها الاجانب ، ولا سيما شبكة الخطوط الحديدية . وحاول ان يجعل تركيا دولة تكفي نفسها بنفسها ، والاستغناء قدر المستطاع عن الاستيراد بتشجيعه الصناعة لكي تستفيد من خامات البلاد وموارده الاولية كما رعى بنوع خاص الصناعة الكبيرة . وانتهج سياسة شديدة من الحماية الجمركية كما خفض الضرائب وشجع الطلب كما شجع الصناعات بتسليف الاعتمادات اللازمة عن طريق البنك الاهلي . ولما كان ٤/٥ السكان يعولون في معايشهم على الزراعة كان لا بد من توجيه عناية كبيرة لمرافق البلاد الزراعية وتشجيعها ، اذا ما شاء توسيع السوق المحلية وتشجيع الصناعة في البلاد . والحال ان معظم الفلاحين هم من صغار الملاكين تتراوح مساحة الارض التي يستغلها الواحد منهم بين ٤ و ٦ هكتارات نصفهم لا ارض لهم ولا مزارع ، وهنالك مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية في الجنوب لا يستغلها اصحابها من كبار الملاكين العقاريين لبعدهم عنها ، كما ان أساليب الزراعة والاعتدة المستعملة هي بدائية جداً ومتأخرة . وضريبة العشر التي كانت جبايتها تؤدي الى تجاوزات كثيرة استبدلت عام ١٩٢٥ بضريبة عقارية على الايراد ، وتأسست في البلاد تعاونيات عديدة للتسليف الزراعي

ولبيع المحاصيل ، والمصرف الزراعي الذي يقوم بمراقبة هذه التعاونيات ويشرف على السوق المحلية يشتري المحصول ويسلف الاعتمادات اللازمة بعد اجراء معاملات الرهن .

لم تكن نتائج هذه الجهود في عام ١٩٢٩ مهمة بعد : فالعمال الموصوفون او المهرة يتوفر وجودهم في البلاد ، واصحاب رؤوس الاموال المحليين يتحفظون جداً ، كما ان عدم توفر الرغبة في الاستثمارات وضعف الوفر ، كل ذلك حدّ كثيراً من قدرة البلاد على التطور . فعدد الاميين في تركيا اوروبا لا يقل عن ٦٦٪ بينما هو ٨٨٪ في تركيا آسيا بين الرجال ، و ٧٩ و ٩٧ بين النساء ، وكان عدد المحاريث الزراعية المستعملة في طول البلاد وعرضها لا يتجاوز ٢١٠ ٠٠٠ محراث من الحديد لقاء ١ ٢٠٠ ٠٠٠ محراث خشب . والعجز في الميزان التجاري لا يزال في حدود ٢٥٪ . وعدم المساواة الاجتماعية يبدو فاضحاً ، إذ ان قلة ضئيلة من السكان عرفت ان تستفيد من الجهود التي بذلتها الحكومة ، وهي جهود اقتصرت على المجال الصناعي وحده دون المجال الزراعي . وتتمتع اتاتورك بنفوذ دولي عظيم ، حتى في العالم الاسلامي حيث اثارت اصلاحاته العلمانية ، حفيظة الرجعيين والمتزمتين . فقد كانت تركيا الكمالية لجيرانها مثلاً يجب الاحتذاء به والنسج على منواله بعد الجهود العظيمة التي بذلتها لتحطيم الطوق الذي ضربه حوله الفائزون في الحرب .

مصر

لمصر مظهر خاص ومقام محترم في العالم الاسلامي . فبالرغم من معدل الوفيات العالي فيها فمعدل المواليد يبقى مع ذلك مرتفعاً (٤٠٢٥ ٪) الامر الذي اتاح زيادة في السكان تلفت النظر (١١٥٠ شخصاً في اليوم) في رقعة ضيقة من الاراضي الزراعية ، تحف بها الصحراء فهي واحة تزخر بالسكان بمعدل لا مثيل له في العالم . فالاجانب فيها وعددهم ٢٢٥ ٠٠٠ ، عام ١٩٢٠ ، بين ١٦ مليون نسمة من سكان البلاد ، كانوا يملكون ٥٣ ٪ من الثروة العامة في هذه البلاد ، وكان عدد من الفرنسيين والانكليز يشغلون في الادارة مناصب عالية . فليس بغريب قط ان يتبرم ابناء البلاد من سيطرة الاجنبي فيها وهي مركز النهضة العربية الادبية والفكرية وباعثة الروح الاسلامية . أجبرت على دخول الحرب فقد استباح الجيش الانكليزي ارضها وراحت فريسة ألوان من اعمال المصادرة لمحصولها من القمح والقطن ، كما تضررت كثيراً من اعلان الاحكام العرفية . ثم ان اعلان الحماية البريطانية على البلاد في كانون الاول ١٩١٤ ، أريد به تحويل الاحتلال الذي وقع سنة ١٨٨٢ الى نظام موصول من الحماية ، فليس من عجب ان تنتفض المشاعر القومية فيها وتقيم المظاهرات العنيفة عام ١٩١٨ .

فالنشاط السياسي والكفاح ضد الاحتلال البريطاني انحصر على الاخص في حزب صغير من المجتمع المصري . وهذه الدهماء من الجماهير الشعبية التي يرسف معظمها في الجهل المطبق ، لم تكن تأثرت بعد بالافكار الجديدة . فبين كبار الملاكين ، بعض العناصر التي اخذت بأسباب المدنية الحديثة ، وتألفت في القاهرة ، اكبر مدن القارة الافريقية ، طبقة وسطى تعود بأصولها

الى الريف ، تخرج اصحابها من المدارس التقنية ، ومن الجامعة ، وبقيت مع ذلك محافظة على تقاليدها في حياتها اليومية ، تحسن الفرنسية والانكليزية وتأثرت بالافكار الاوروبية . وقد ضمت هذه الطبقة بين صفوفها العديد من الموظفين من صغار ووسط ، وتجاراً ، وألفت مع طلاب المدارس ، القسم النشيط في البلاد . والبروليتاريا الصناعية التي لم تهتم كثيراً بعد المشكلات الاجتماعية ، كانت تشكو من قلة العدد ومن عدم التنظيم الذي يشل حركاتها : فهي وطنية في الصميم . ومن بين صفوفها طلع معظم زعماء الحركة المضادة للإنكليز كزغلول باشا . واخذت تطالب الانكليز بالخروج من مصر ، وارجاع السودان اليها ، والغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة التي لم يعد الشعب يطيق وجودها وقيامها بعد ان نصت معاهدة لوزان على إلغائها في تركيا كما زال كل اثر لها في دول الشرق الادنى والعراق وايران . ان انشاء صناعات جديدة مختلفة في البلاد كمصانع الزيت والمطابع والمطاحن وحلج القطن ... والنجاح الذي صادفه بنك مصر الذي تأسس عام ١٩٢٠ برؤوس اموال مصرية وانشائه شركات مختلفة تابعة له كشركة الملاحة والطيران ، والمصارف ، والشركات التجارية والصناعية والتأمين على الحياة ، وشركة استثمار المسارح والسينما ، كل ذلك شجع النـاس على المطالبة بتحرر البلاد واستقلالها في المجالين السياسي والاقتصادي .

من بين الاحزاب السياسية في مصر ومن اهمها على الاطلاق ، كان حزب الوفد برئاسة سعد زغلول الذي تمتع بشعبية كبيرة . فقد تبنى هذا الحزب المطالب الوطنية ونظم نفسه تنظيماً قوياً واقاموا له شبكة من الوكلاء والمراسلين ينشرون في جميع قرى البلاد ودساكرها كلمة السر لاقفال المحلات التجارية وقيام المظاهرات والاضرابات ، ومقاطعة البضائع الانكليزية واضراب طلاب المدارس . وتكاثرت بين ١٩١٨ و ١٩٢٢ ، حوادث الاضرابات ، والمقاطعة ومهاجمة القطر الحديدية المحملة بالجنود البريطانيين ، واستقالة الوزارات احتجاجاً على اعمال القمع الشديدة ، وعلى نفي زغلول وابعاده عن البلاد . ورفضت الامة المصرية رفضاً باتاً مشاريع الانظمة الدستورية التي وضعها كل من اللورد ملنر واللورد كورزون . واصدرت الحكومة البريطانية من جانبها عام ١٩٢٢ تصريحاً بالغاء نظام الحماية واعلنت استقلال مصر وسيادتها . الا ان هذه السيادة بقيت نظرية دون تطبيق فعلي ، اذ انها احتفظت لنفسها بأربع نقاط اساسية الى ان يتم وضع اتفاق نهائي بين الطرفين : ضمان مواصلات الامبراطورية البريطانية (اي قضية القنال) . ووضع السودان ، والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء او تدخل اجنبي ، والمحافظة على الاقليات والمصالح الاجنبية .

السيطرة البريطانية في الشرق الادنى

والحلم الذي خطر لبريطانيا بفرض سيطرتها التامة على البلدان الآسيوية في الشرق الادنى ، كاد يتحقق بكامله . فبواسطة مندوبيها وممثليها في هذه البلدان امثال لورانس وسانت جون فيلبي ، هيأت اسباب « الثورة في الصحراء » بعد ان قطعت العهود للشريف حسين بتأمين استقلال الحجاز وبانشاء

مملكة عربية . الا ان معارضة فرنسا التي تشبثت باحترام الاتفاقات السرية المعقود عام ١٩١٦ ، ووقوفها في وجه الملك فيصل واجباره على الهرب من دمشق ، اتاح لانكلترا الفرصة لتنصيبه ملكاً على العراق ، وتعيين اخيه عبدالله اميراً على شرقي الاردن ، وبذلك كونت دولتين اصطناعيتين لا موارد مالية لها ولا جيوش تقوم على حراستها ، ولا سيما الثانية منها ، وضعتا تحت الانتداب البريطاني واسندت الوظائف الكبرى فيها لموظفين بريطانيين . فالجيش العربي الاردني بقيادة الضابط البريطاني غلوب باشا ، أمّن لها سلامة المواصلات بين العراق وساحل البحر الابيض المتوسط. وخط انابيب البترول الذي يمتد من الموصل الى البحر . وقد نال فيصل، عام ١٩٣٠ لمسايرته السياسة البريطانية ، استقلال العراق ، بعد ان عقد مع بريطانيا حلفاً عسكرياً يخول بريطانيا استعمال وسائل النقل ومطارات البلاد .

اما في الجزيرة العربية فلم تلاق السياسة البريطانية مثل هذا التوفيق . فالملك ابن السعود ، ملك الوهابيين والعدو اللدود للهاشميين الذين ينعمون بحماية بريطانيا وعطفها ، استطاع ان يؤلف له جيشاً قوياً (الاخوان) تألف معظمه من البدو والحضر . واستطاع عام ١٩٢٦ ان يستولي تباعاً على المدن الاسلامية المقدسة مكة والمدينة وان ينادى به ملكاً على الحجاز ونجد . فحركة التحضر ، هنا كما في اليمن ، انحصرت في مجال التسلح اذ ان الملكية الوراثية التي قامت على اسس دينية كانت تقف في وجه كل فكرة عصرية الى البلاد .

ومن مواقعها القوية في العراق وشرقي الاردن ، استطاعت انكلترا ان تفرض السلام على القبائل المتنافسة بفضل بعض الحاميات ، وبفضل الاعطيات السخية التي كانت توزعها ولا سيما بفضل فريق من معتمديها المختصين احسنوا اللغة العربية كأبنائها وتخرجوا بالعادات والتقاليد المرعية لدى القبائل العربية ، كما اجادوا الى حد بعيد بتوجيه المنافسات القبلية والعبث بها . ثم هنالك قوى الطيران الملكي البريطانية . اذ يكفي ان يحلق بعضها ، كما جرى في عدة مناسبات فوق الوحدات العسكرية السعودية حتى يعود السلام الى نصابه ويركن الجميع للهدوء .

وفي فلسطين يأخذ اليهود بتنظيم وطنهم القومي الجديد بعد التصريح الذي اطلقه اللورد بلفور عام ١٩١٧ . الا ان الغموض والاشكال الذي قام عليه هذا التصريح ، جر على تلك البلاد عواقب وخيمة . فبينما راح البريطانيون يؤكدون ان هذا التصريح لا يعني سوى انشاء مجتمع حضاري يتمتع باستقلاله الاداري راح زعماء الحركة الصهيونية يتخذون منه قاعدة لانشاء دولة يهودية لهم .

ايران وافغانستان

الى الشرق من هذه القلعة القوية التي تحصن ضمنها البريطانيون والتي تتألف من البلدان المتاخمة للبحر الاحمر ، وقعت اقطار سكانها مسلمون نعمت ظاهرياً بالاستقلال . وراحت الدولتان القائمتان في هذه المنطقة وهما ايران وافغانستان، تنهجان على منوال تركيا ، في جهودهما لعصرنة بلادهما ، هذه السياسة التي انتهجها عاهلاهما التفت

حولهما العناصر المتطورة فكرياً وثقافياً . الا انهما اصطدما بالتقاليد الدينية التي تمسك بهـا بعناد سكان البلاد الذين يتسكعون في مهاوي الجهل والجهالة .

فالعجم ، التي لم تعرف رسمياً باسم ايران الا في سنة ١٩٣٥ ، تعرضت خلال الحرب للاحتلال من قبل الروس والانكليز لجعلها في مأمن من الدسائس التركية والالمانية التي استهدفت لها ، وما كاد الروس ينسحبون منها بعد ثورتهم الكبرى ١٩١٧ ، حتى فرض عليها الانكليز حمايتهـم الفعلية عليها . وكان من شدة استياء الشعب لهـذه السياسة ان قام احد ضباط الجيش ، يدعى رضا خان ، بانقلاب عسكري عام ١٩٢١ ، حمله في نهـاية الامر الى تبوء العرش في عام ١٩٢٤ تحت اسم رضا خان بهلوي الذي انتهج سياسة ترمي الى عصرنة البلاد على غرار ما تم في تركيا ، محاذراً مع ذلك ان يمس مشاعر الاهلين الدينية . كذلك اخذ بتحضير القبائل الرحّل في البلاد وتوطينهم ، وحد من الملكيات الشاسعة وقلّص بالتالي من اظافر كبار الملاكين العقاريين ، وامد البلاد بادارة حديثة وبمحاكم قانونية أدت الى الغاء الامتيازات الاجنبية في البلاد ، عام ١٩٢٨ ، كذلك قام باصلاح في زي السكان ، اذ الغى لبس الطربوش وفرض ارتداء الكاسكيت او القبعة ، واعطى الجيش تنظيماً حديثاً ، واستعان بفنيين اجانب لاصـلاح النظام المالي وانشاء شبكة عصرية من الخطوط الحديدية ، والطرقات المعبدة ، والاقنية المائية للري ، وتأسيس المصانع . وفرض على الشركة الانكليزية الفارسية للبـترول شروطاً افضـل استفادت منهـا ميزانية البلاد .

أما في الافغانستان ، فالمحاولة التي قام بها الملك امان الله الذي تبوأ كرسي الملك عام ١٩١٩ ، باءت بالفشل . فبعد حربه الناجحة ضد الانكليز حرر نفسه من الشرط المفروض عليـه بحصر علاقاته السياسية في الخارج مع حكومة الهند الانكليزية . وأسس علاقات دوليـة مع الدول الاخرى ، وفرض على سكان العاصمة كابول لبس الزي الاوروبي واستعان ببعض الخبراء الفنيين من الاجانب . وحظر عام ١٩٢٨ تعـدد الزوجات للموظفين وسمح للملكة بالسفور وطرح الحجاب ، الا انه تم خلعـه عـام ١٩٢٩ ، عـلى يد نادر خان . وتوقفت بذلك عمليـة عصرنة البلاد .

تأثير الازمة الاقتصادية الكبرى

ساعدت الازمة الاقتصادية التي اطلت عـام ١٩٢٩ والنظم الدكتاتورية التي ظهرت هنـا وهناك على تطوير الحركات القومية في بلدان الشرق الادنى وبين دوله . فالمشكلات الاقتصادية التي نشأت عن الازمة زادت كثيراً في خلخلة مجتمع وراثي مهلهل ، كما ان افتقار البلاد للتقاليد الليبرالية ، اوجد فيها جواً لانتشار النظريات والانظمة الفاشية والعسكرية . فالمثل الذي تركه اتاتورك ، هذا البطل الذي عرف ان يصمد بنجاح ويقف في وجه اوروبا ، والذي خلق امة قوية مهيبة الجناح ، لحجة قاطعة وبرهان ساطع على امكانية دولـة قومية قوية تتمتع بالاستقلال الناجز ، في مدة وجيزة نسبياً . ان التطور العظيم الذي اخذ بأسبابه الوطن القومي اليهودي في فلسطين حيث

توافد المهاجرون اليهود بأعداد ضخمة هددت باغراق العناصر العربية في بحرها ، اثار هياجاً عنيفاً بين سكان البلاد . وراح المؤتمر العربي المعقود عام ١٩٣١ يوصي بوقف الهجرة اليهودية وراح يستنهض الشعور الاسلامي .

ان احتلال ايطـــاليا للحبشة ، عام ١٩٣٥ شكل خطراً مداهماً على الدول المجـاورة ووطد نفوذالدول الدكتاتورية وبعث فيهم الشعور بان في مقدور اي دكتاتورية انتحقق كل شيء. وقامت الدعاوة الالمانية والفاشية بعد هذا تؤمن كل شيء. ودشن المارشال بالبو في ليبيا منذ عام ١٩٣٣ سياسة تهدئة تجاه ابناء البلاد ، كما ان الدبلوماسية الايطالية وقفت الى جانب العراق ، في عصبة الامم ضد الانكليز،عام ١٩٣٠ ،والى جانب سوريا ضد فرنسا، عام ١٩٣٤ ،وعضدت القضية العربية ضد الصهيونية . وسارع الالمان لمد يد المساعدة للعرب في ثورتهم ضد الانكليز في فلسطين ، واخذوا يجتذبون الى جامعاتهم عدداً كبيراً من الطلاب في الدول الواقعة في الشرق الادنى، كما راح الجنرال فرانكو من جهته يؤازر الحركة القومية التي نهض بها السيد عبد الخالق الطريس بين المغاربة. وتشكلت في جميع بلدان الشرق جمعيات وهيئات نظامية قوامها الشباب، لها شارتها وزيها وتنظيماتها شبه العسكرية الخاصة ، منها مثلاً « مصر الفتاة » بقمصانهم الخضراء تحت اشراف مؤسس الحركة المرشد احمد حسين ، والحزب الوطني السوري ، والكتلة الوطنية والمنتدى العربي في العراق ، وغيرهـــا. وحملت الاضطرابات التي وقعت في مصر عام ١٩٣٦ الحكومة المصرية على تقديم استقالتها، وتمكنت من حمل البريطانيين على بدء مفاوضات ادت بها الى الاعتراف من جديد باستقلال مصر. وفي سوريا، وقعت مظاهرات عنيفة وحوادث اضرابات عامة ادت الى اقفال الاسواق والمحلات التجارية اكثر من خمسين يومـاً ، كما ان الاشتبـاكات الدامية بين قوى الامن والمتظاهرين في دمشق وغيرها من الدول السورية الكبرى ، كل ذلـك ادى الى عقد معاهدة مع فرنسا وعدت البلاد بالاستقلال الناجز . وفي فلسطين حمل الانفجار الوطني العنيف ، الانكليز للبحث عن حل سريع للمشكلة الصهيونية ، والى تبديل محسوس في سياستهم في هذه البلاد .

٢ ـ نتائج الحرب العالمية الثانية

كان للحرب العالميةالثانية التأثير الحاسم على التطور الذي اخذ الشرقالادنى بأسبابه. فالروح القومية التي كانت ، حتى ذاك ، وقفاً على قسم من الطبقات الموجهة ، عمت الاوسـاط الشعبية وكهربت منها المشاعر والاحاسيس في هـذا الوقت بـالذات الذي اشتد فيه تسلـــل الغرب واستحكامه . واسوة بما جرى في كل البلدان الرازحة تحت السيطرة الاجنبية فقـد وضعت الطبقة المفكرة كل ثقلها ووزنها في الحركة القومية التي جاشت بهـا البلاد وذلك دفعاً منهـا للحوادث واستدناء للتقلبات المصيرية بعد ان ضاقت الصدور بهذا الاقتصاد المتخلف الذي كانت

عليه اوضاعهم وهذه الاحوال والاوضاع الاجتماعية البالية التي تعيق سيرهم الى الامام. وفي الوقت ذاته اصيب الاسلام بوصفه نظاما دينياً صدمة عنيفة . مع العلم ان هذا التصادم بين المتزمتين الرجعيين وبين انصار التجدد لم يمس بشيء طاقته على الانتشار والتوسع الذي بدا على اشده في افريقيا خاصة .

ففي الحرب العالمية الاولى ارتدت الاعمال الحربية في بلدان الشرق الادنى طابعاً ثانوياً . والنصر المبين الذي حققه الحلفاء اتاح لهم ان يعيدوا الى اقطاره نفوذهم كاملاً غير منقوص وان يوسعوا بالاضافة الى ذلك ، من رقعة سلطانهم على بعض بلدانه . والاهمية الستراتيجية التي تتمتع بها هذه البلدان برزت بأجلى وضوح خلال الصراع الجبار الذي قامت به امبراطورية هتلر ضد القوى البحرية الانكلوسكسونية ، وقد شهد شمالي افريقيا معارك طاحنة للسيطرة على قنال السويس ، كما ان الحلفاء احتلوا جزءاً من ايران وشهدت سنة ١٩٤٢ مواقع مدوية في الوقت الذي كانت اليابان تسجل في الشرق انتصارات وفتوحات ادخلت تحت سيطرة شعب فتي ينبض بالقوة والنشاط ، اكثر من ٦٠ مليوناً من المسلمين ، كما بلغ رومل في زحفه الخاطف عبر الصحراء ، الى ٦٠ كيلومتراً لا غير عن الاسكندرية ، واذا باسلام شمالي افريقيا يقع فجأة تحت سيطرة الانكلوسكسون .

فقد عادت الحرب على الاجمال بالفائدة لمجموع هذه البلدان . فباستثناء ليبيا وتونس اللتان ألفتا ساحة حرب ، فلم تتألم هذه البلدان كثيراً من اهوال الحرب . والخسائر التي اصابت المجندين من ابنائها كانت خفيفة جداً بالنسبة لعدد السكان وللتطور السريع الذي سجلته . فقد باع بعض هذه الأقطار انتاجها من السكر والقطن بأسعار عالية وربحوا كثيراً من هذه الانشاءات الضخمة التي استدعت القيام بها الأعمال الحربية في اراضيها : كالخط الحديدي ، وانشاء المرافىء وشق الطرقات وبناء المطارات . والمؤسسة الانكليزية التي اصبحت انكليزية اميركية عام ١٩٤٢ وعرفت باسم « مركز تموين الشرق الاوسط » تولت تنسيق الحياة الاقتصادية في هذه الشعوب ، وساهمت في تطوير بعض الزراعات وبعض الصناعات كما نظمت حركة التبادل التجاري بين هذه الاقطار التي استفاد بعضها من قانون الاعارة والتأجير . وفي مؤتمرات فرنسيسكو كان لاكثر هذه الدول ممثلون حضروا المؤتمر المذكور بينما لم يحضر أحد منها مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ ، فقد وجدوا انفسهم وجهاً لوجه مع الدول الاستعمارية المنهوكة وأمام منتصرين عملاقين هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ، اللذين اخذا يؤكدان عداءهما للنظام الاستعماري القديم .

كذلك جاءت الحرب تثبت لابناء هذه البلاد، من جديد خرافة تفوق الاوروبي كما ادخلت في روعهم ان تبني التقنيات الغربية واقتباسها يعود عليهم بنيل استقلالهم وتأييده .

النفـــط واثره

من هذه العوامل المهمة في تطوير دولة الشرق خـلال الحرب وما بعد الحرب النفط والدور العظيم الذي لعبه في توفير ثروات طائلة عاد به عليهم هذا السائل الاسود الذي يفيض به بطن الارض عندهم والذي يمثل ٧٠ بالمائة من المخزون في العالم ، و ٣٨ بالمائة من انتاج العالم له عام ١٩٥٧ ، مقابل ٥،٧ بالمائة عـام ١٩٣٨ . وتدخـل انكلترا واميركا المستمر بأمور هذه البلدان وشؤون هـــذه الاقطار السياسية والاقتصادية يجب رده اساساً ليس الى ما لها من موقع ستراتيجي يكون محور الامبراطورية البريطانيـة وملتقى نفوذ الاتحاد السوفياتي والغرب فحسب ، بل ايضاً وبالاكثر لوجود هذا الاحتياطي الضخم من النفط في العالم . فقد كان الشرق الاوسط حتى عام ١٩٣٣ ، المجال الذي كان او كاد ان يكون وقفاً على شركة نفط العراق وشركة النفط الانكليزية الايرانية ، ثم اخذت شركات كـــبرى عديدة من انكليزية واميركية تسهم في استثمار هذه الثروة البترولية الضخمة ، واتاحت الحرب لها الظروف المؤاتية لتسجيل تقديم كبير في هذا المجال . ففي أواخر عـــام ١٩٤٤ ، ظهرت الشركة العربية الاميركية للنفط (ارامكو) ، وتوصلت الشركات الاميركية ، عام ١٩٤٦ من الحصول على امتيازات جديدة للتنقيب عن البترول اثر الصعوبات الماليـة الـتي ألمت بانكلترا . وتشكلت كتلة قوامها السوكوني فاكوم والستاندرد اويل وثالث امتيازاً مدته ٢٢ سنة حصلت بموجبه على قسم من نفط الشركة الانكليزية الايرانيـة . والشركات الانكليزية والاميركيـة المتنافسة فيما بينها تقوم باعمال التنقيب في كل بلدان الشرق الأوسط والبحار المحيطة بها في الوقت الذي اخذت فيه الحكومات تكثر من بناء القواعد الجوية والبحرية . كما تشتد فيها سياســة التدخل لدعم نفوذها وتقوية مواقعها .

والنشاط المتزايد في استثمار الثروة البترولية كان من بعض آثاره قلب نظم الحيـاة في بعض هذه البلدان رأساً على عقب ، وذلك بانشاء منطقة رأسمالية متقدمة في هـــذا الشرق الاوسط المتخلف الذي اقتصرت فائدته على بعض منافع مادية معظمها مالية . صحيح ان عـــدداً من رجال البدو تركوا حياة البداوة وعملوا موظفين لدى بعض شركات النفط او في محطات الضخ او في حراسة خط الانابيب ، الا انهم يمثلون نسبة هزيلة من اليد العـاملة المحلية ٠،٣٤ بالمائة من مجموع السكان . والانتاج في مجموعه تقريباً لا يخضع لأي تصنيع محلي ، فالفـائدة تنحصر في بعض العائدات تدفعها الشركات لشيوخ هذه الامارات وحكام تلك الاقطار . فالشركات تدفع مبلغاً مسبقاً قبل المباشرة بأي استثمار كما تدفع رسماً معيناً بالنسبة لوحدة الانتاج . وتتمتع هذه الشركات الى جانب هذا بحرية تكاد تكون كاملة ، دون اي مراقبة البتة لا على وسائل الاستثمار ولا على الجهات المستفيدة منه . فنحن امـام « امبراطورية صناعية في قلب دولة محليـــة » لها كل مميزات دولة اجنبية مع حق نزع الملكية واستيراد الاعتدة معفاة من كل رسم جمركي ، واعداد الموانىء وانشاء الطرقات والخطوط الحديدية . والشركة الانكليزية الايرانية للبترول التي لها امتياز استثمار حقول البترول في جنوبي ايران هي مثل على القوة التي تتمتع بهـــا شركة

استثمار من هـــذا الشكل في قطر من اقطار الشرق . فقد كان في خدمتها اكثر من ٧٠ ٠٠٠ موظف وكانت المعاشات والرواتب التي تدفعها لعمالها وموظفيها تؤلف عنصراً هاماً في حيـاة البلاد المالية . فالضغط الموصول الذي تمارسه على اولي الامر والمسؤولين في ايران ، يشكل مرتكزاً هاماً للسياسة البريطانية في ايران ، ولذا كنّت لها الحركة القومية في هذه البلاد بغضاً عميقاً ، لا سيما اذا ما عرفنا ان الرسوم التي تدفعها الشركة والاجور وثمن الادوات والحاجيات التي تشتريها من البلاد لا يوازي ١/١٠ من الدخل القومي ، وهو شيء زهيد جداً بالنسبة للـ ٣٢ مليون طن من البترول الذي تستخرجه وتصدره للخارج ، والذي يجعـــل من ايران الدولة الرابعة بين الدول الكبرى المنتجة للبترول في العالم . وعندما قرر مصدق رئيس وزارة ايران عام ١٩٥١ تأميم الشركة وموجوداتها ، فكل قوة بريطانيا تحركت دفاعاً عن الشركة ومحافظة عليهـــا : وضع الحجر على البترول الايراني الذي استمرت الدولة باستخراجه والضغط على الشركات الاميركية حتى لا تحلّ محل الشركة البريطانية الايرانية . وحدث في آخر لحظـة ، وفي الوقت المناسب ثورة اطاحت بالحكومة الوطنيـــة واعادت الى الحكم حكومة اظهرت استعدادها لاعادة الامور الى مجراها .

والمنافسة الشديدة التي تقوم بها شركات النفط الكبرى ومن ورائهـــا حكومات الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا تظهر على اتمها في كل اقطار العالم العربي . فالمشكلة التي اثارهـــا حادث احتلال مفرزة من الجيش البريطاني لواحة البوريمي في قلب الجزيرة العربية ليست سوى مثل بسيط لهذا التنافس بين الارامكو وشركة نفط العراق ولم تلبث ان ارتدت طابعاً دولياً . والحادثة الجديدة التي وقعت عام ١٩٥٧ وراحت تهدد في الصميم المكاسب العظيمة التي تجنيهـا هذه الشركات ، ترتبط بالاتفاق المعروف باتفاق ماناي بين شركتي دولـة وليس بين شركتين خاصتين ، هما الشركة الوطنية الايرانية للبترول والشركة الوطنية للوقود اللتين اقترحتا عقد اتفاق جديد توزع بموجبه عائدات الشركة ليس ٥٠ ـ ٥٠ كما هو متبع اليوم ، بل ٧٥ — ٢٥ ؛ وهي شرط في صالح الدول المنتجة للبترول. فالاغراء كبير والتجربة لا تُدفع امام هذه الدولة بالاخذ بمثل هـذا الاتفاق المغري والدخول في سباق التأميم .

حتى في هذه الحالات التي تستخدم فيها العائدات والمبالغ المسبقة لتحسين اوضاع هـــذه البلاد ، فهذه الثروات الهائلة التي هبطت فجأه على هذه المشيخات والامـارات تتيح لهم المجال بتكوين ثروات اسطورية يبددون معظمها في اللهو والعبث دون ان يكون لهـــا كبير اثر في تحسين اوضاع البلاد الاقتصادية ورفع مستوى العيش بين افراد الشعب . ان استثمار رأس المـال الاجنبي لثروات البلاد الطبيعية يثير الاستياء الشديد بين الزعمـاء الوطنيين ويقوي فيهم العزم على التحرر من السيطرة الاجنبية ، لا سيما وهم يعتبرون ان هذه الموارد التي يعبث بها على هذا الشكل والتي تنفق على تأمين وسائل الاستمتاع واللذة على اختلافها، يجب ان تخصص في سبيل

تصنيع البلاد وبذلك يضعون حداً لهذا البؤس ولهذا الشقاء المريع الذي تتسكع فيه الجماهير الشعبية .

نظام الملكيات الكبيرة والبؤس الاجتماعي في الشرق

فالتغييرات التي طرأت على الاقتصاد في الشرق من جراء اقتباس التقنيات العصرية في فترة ما بين الحربين كان من نتائجها ارتفاع عدد السكان في المدن ، الذين مثلوا ٢٩ ٪ من مجموع السكان في سوريا ، و ٣١ ٪ في العراق و ٣٥ ٪ في مصر ، و ٤٠ ٪ في لبنان و ٦٩ ٪ في اسرائيل. ففي مصر بلغت الزيادة ٥٣ ٪ بين ١٩٣٧ و١٩٤٧ ، بينما لم يزد ارتفاع عدد السكان الا بنسبة ٢٠ ٪ ، وفي تركيا ٣٧ ٪ على ارتفاع في السكان بلغ ١٧ ٪ فقد تجاوز عدد سكان الاسكندرية والقاهرة المليون في الاولى والمليونين في الثانية وسكان طهران ارتفع عددهم من ٥٣٣،٠٠٠ الى ٩٩٠،٠٠٠ بين ١٩٤٠ و ١٩٥٠ ، وفي عمان ، ارتفع عدد السكان من ٢٥،٠٠٠ الى ١٠٠،٠٠٠ . وفي هذه المدن التي ارتفع عدد سكانها بهذه السرعة ، يحتشد اناس بائسون . فالتفاوت في الدخل اتسع ورحب اكثر فاكثر ، ومستوى العيش بين هذه الجماعات البشرية انخفض وهبط نتيجة محتومة للتفاوت العظيم في توزيع الملكية العقارية والتصاعد الديموغرافي. ففي العراق راح رؤساء القبائل التي جرى تحضرها واسكانها ، والنبلاء وكبار الموظفين في البلاد ، يطالبون بملكية القسم الاكبر من هذه الاراضي التي كانت القبائل الرحل تقيم عليها . وفي خلال ٢٠ سنة ظهرت طبقة جديدة من الاغنياء العقارين الذين استملكوا هذه الاراضي. والمزارعون الذين لم يصبحوا سوى ٢٠ ٪ من هذه العقارات اضطروا للعمل فيها بأجر لا يبلغ احياناً ١/٧ غلة الارض واحياناً ١/١٤ حتى ١/٢١ . فنحن امام وضع من اسوأ ما نرى من امثاله في كل الشرق . وهذه الاقطاعية العقارية نجدها في كل من سوريا وايران حيث كبار الملاكين العقاريين الغائبين عن اراضيهم يملكون ٦٠ — ٧٠ ٪ من الاراضي الزراعية ويصيبون ٥٠ بالمائة على الاقل من غلال الارض . ففي مصر حيث ٧٢ بالمائة من مجموع السكان يملكون ١٣ بالمائة لا غير من الاراضي الزراعية ، نرى ٢٢ بالمائة منهم يملكون ٢٠ بالمائة من الارض و ٤،٠ بالمائة (اي ١١،٠٠٠ عقار) يملكون ٣٧ بالمائة ويزداد عدد السكان هنا بسرعة مذهلة (فعدد المواليد فيها يبلغ ٤٠ بالمائة) كما ان اليد العاملة متوفرة جداً في الوقت الذي بقي اجر العامل اليومي على حاله بين ١٩١٤ - ١٩٣٩ . وفي قلب البلاد العربية ، فالمشايخ الذين يقومون بامور السلطة يستأثرون بالفوائد التي تدفعها لهم شركات الزيت كأمير الكويت مثلاً الذي يصيبه ٦٠ مليون ليرة إنكليزية (بحيث اصبحوا اغنى اغنياء العالم في اكثر اقطار العالم فقراً) . وهم يرون مزارعهم بواسطة طلميات عصرية . ففي كل مكان نرى اغنياء الملاكين العقاريين يجهزون اراضيهم باعتدة زراعية تكلف غالياً ، ويحصلون من الغلال ضعفي او ثلاثة اضعاف ما يحصل عليه جارهم الملاك الصغير ولن يلبثوا ان يبتاعوا ارضه المجاورة لهم. وهكذا ففي الحين الذي ينهار فيه النظام القبلي القائم على المساواة تبرز اقلية قوية تأخذ بالارتفاع بينما تتسكع الجماهير الريفية في الشقاء وتتكون في المدن بروليتاريا جديدة بائسة هي الاخرى.

والسكان يتزايد عددهم بأسرع مما تزداد موارد الرزق ووسائل العيش في البلاد ، في وقت يحول نظام الملكية دون استثمار مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة وتعجز فيه موارد الدولة عن تأمين اعمال الري والسقاية التي هي اساس كل انتاج زراعي . فالتطور الصناعي في المدن ضعيف، والصناعة اليدوية التي تأثرت كثيراً من استيراد المواد الجاهزة اخذت بالانحطاط ، ومجموع الانتاج الصناعي (بما فيه النفط) لا يزيد عن ١ بالمائة من الانتاج العالمي . ففي اي من بلدان الشرق الادنى هذه فالانتاج الصناعي لا يساهم بأكثر من الدخل القومي والقدرة الانتاجية ضعيفة جداً وكان على هذه الصناعات التي بعثتها الحرب في كل من تركيا ومصر ، ان تكيف نفسها ، بعد ان وضعت الحرب اوزارها ، لتستطيع الوقوف بوجه المنافسة الدولية التي اصابتها في الصميم .ولذا رأينا دخل الفرد الواحد منخفضاً جداً، ادنى من ١٠٠ دولار في السنة في معظم هذه الاقطار ، فهو ٨٠ في العراق ، ٤٠ في الجزيرة العربية و ١٥٠ في لبنان وفي تركيا ، ومعدل الاستهلاك الذي يمكن مقارنته من هذه الناحية بالمعدل الذي تسجله اميركا اللاتينية ، هو ادنى من مثله حتى في بلدان شرقي آسيا . فالدولة اعجز من ان تواجه نفقات الاستثمارات الضرورية للمعارضة التي تلاقيها من طبقة الاغنياء، كما ان وارداتها مصدرها الضريبة على الاستهلاك والرسوم الجمركية (٦٠ – ٧٠ بالمائة من واردات الخزينة). فالنفقات العامة تروح في معظمها مرتبات لموظفي الادارة وتبدد في وجوه اخرى .

وهذا الفقر المدقع يصحبه دوماً الرزايا المألوفة : قلة التغذية، وسوء الحالة الصحية والامراض التي يجرها البؤس وراءه ، والامية (يتراوح معدلها بين ٨٠ – ٩٠ بالمائة من مجموع السكان) . ففي كل مكان يعيش الفلاح في ظروف واوضاع لا تحتمل .

فلم نرَ في اي محل كان : الدول المنتدبة في الماضي القريب ولا هذه الاوليغارشيات التي عقبتها ، تحاول اصلاح نظام الملكية العقارية كعلاج موصوف لسد العجز في الانتاج الزراعي . فكبار الملاكين العقاريين ، تشد من ازرهم المصالح الانكلوسكسونية في هذه البلاد ، يقفون بعناد في وجه كل محاولة اصلاح من هذا القبيل . ومن جهة أخرى ، فالتوسع في حركة تصنيع البلاد يقتضي لها العديد من التقنيين الذين تفتقر اليهم البلاد . والدخل القومي المتدني وتوزيعه غير العادل يجعلان الوفر واطياً وسيء التوزيع، وتبقى القدرة الشرائية متدنية، الامر الذي يحد كثيراً من قدرة السوق المحلية . فالتسليف القصير والطويل الاجل تبقى عملياته ضيقة محدودة ، والاستثمارات عاجزة .

القلق الاجتماعي ونتائجه السياسيـة

الا ان التوسع في التعليم وانتشاره المتواصل منذ الثلاثينيات حتى الآن ، سواءاً أكان محلياً او تمثل في هذه البعوث التي ترسل الى الجامعات والمعاهد الأجنبية في الخارج ، خلق في البلاد طبقة من المفكرين والمتعلمين جاؤوا على الاجمال من طبقة ادنى من الطبقة التي اخرجت الطبقة الموجهة في الغرب . وقد تأثرت هذه الطبقة الجديدة ، على اقدار مختلفة بالنظم الفاشية التي استبطر شأنهـا

حتى عام ١٩٤٣ ، وهي على علاقات وطيدة برؤساء الجيش وقادته الذين كثيراً ما انحدروا هم ايضاً من طبقة متواضعة . وهذه الطبقة الجديدة هي التي تلعب اليوم دوراً بارزاً يزداد اهمية يوماً بعد يوم في اثارة الهيجان وتنظيم الاضطرابات ضد الدول الغربية المسيطرة ، وتهاجم الطبقات الموجهة القديمة بما فيها من المتعصبين والمتزمتين والرجعيين . وهي تطالب باصلاحات اجتماعية وتحسين وسائل الري والاساليب المستعملة في الزراعة ، كما تطالب بالتخطيط الشامل في كل ما يتصل بالتجهيز الصناعي ، وتطوير التعليم . فالصحافة والراديو يبثان الافكار الجديدة بين جماهير الشعب التي وقعت اكثر فاكثر تحت تأثيره المباشر واخذت تعي شيئاً فشيئاً ان في زوال الطبقة القديمة التي تتألف من الباشوات والبكوات المؤيدين للدول الغربية ، على الاجمال ، يكمن الشرط الاول لكل استقلال حقيقي .

ينتج من هذه الاوضاع مجتمعة حالة من عدم الاستقرار السياسي . والطبقة البورجوازية المتخرج معظم بنيها من المدارس الاوروبية تبنت نظاماً برلمانياً ليس فيه من الديموقراطية سوى الاسم . ففي كل مكان ، تحاول الاقطاعية التي لا تزال قائمة في هذه البلاد والطبقات الشعبية الجاهلة المرتبطة الى حد بعيد بكبار الملاكين العقاريين الابقاء على هذه الاوليغارشية الضيقة التي تتألف من محترفي السياسة الذين يعتمدون على الفساد والافساد والغش ويسخرون سياسة الحكومة لتأمين المصالح الشخصية العائدة لنواب الامة وممثليها ولناخبيهم معاً ، كما ان عدم توفر الأطر الفنية المتخصصة في البلاد يساعد على انتشار الفوضى والفساد في الادارة كما يدعو الى الاسراف والاتلاف في الاعتمادات المالية . وفي سبيل تصفية هذه الطبقات الموجهة القديمة ، التي ترسف في العجز والفساد والافساد والتي كثيراً ما تتخذ لها "تكأة من الاجنبي" تحاول الحركات الثورية والانتفاضات التحررية التي يقوم بها الوطنيون ان تحرر الحكومة ، كما وقع بالفعل في اميركا اللاتينية ، من هذه الهيئة الانتخابية التي لم تتوفر لها اسباب التعليم ولا تزال في مجموعها تتسكع في الجهل ، والتي تتأثر الى حد بعيد بجاذبية المال وتخضع لوجوه البلاد واعيانها والقوى الاقطاعية . فالثورة والدكتاتورية هما الوسيلة الوحيدة لجعل السلطة بمأمن من نفوذ كبار الملاكين العقاريين الذين يتحكمون بموارد البلاد ويسيطرون على السياسة العامة وهذا شرط اساسي لا بد منه لانجاح كل عملية اصلاح زراعي شامل في البلاد . وقد تتسم هذه الروح القومية احياناً بصفات وسمات متناقضة فهي تؤيد بكل قواها المطالب الدينية الرشيدة التي تطالب باصلاح الحياة الروحية وتنقيتها من كل ما علق بها من شوائب والتزام التقاليد القديمة التي كانت موضوع احترام الجميع ، كما انها تعارض تحرير المرأة وعصرنة الحياة الفكرية ؛ الا انها تتبنى مطالب اجتماعية جريئة جداً « تكاد تصل الى الصراع الطبقي » مع انها حرب عوان على الشيوعية ودعاتها .

هذه التيارات والنزعات والعار الذي لحق بالشعور العربي من جراء انكسار الجيوش العربية امام اسرائيل عام ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، وهي اهانة يجب ردها قبل كل شيء الى خيانات

الحكومات العربية وعجزها ، ادّت الى انتفاضات شعبية وثورات والى عدد من الانقلابات في كثير من الدول العربية . فلم يبق في كل هذه الدول العربية من اثر او ظل لهذه الديموقراطية النيابية . ففي عام ١٩٤٥ ، قُتل احمد ماهر بعد ان اعلن الحرب على المانيا باسم مصر ، وهوى بعده بضربة خنجر كل من النقراشي باشا والامام يحيى امام اليمن . وفي عام ١٩٤٩ يقوم الزعيم حسني الزعيم بانقلاب عسكري لم يلبث ان سقط هو الآخر وقتل بانقلاب عسكري قام به اللواء الشيشكلي . وفي عام ١٩٥١ ، قتل الملك عبد الله ، ملك الاردن ، بعد ما عرف من ولائه لبريطانيا واتهم بخيانته للقضية العربية . وفي عام ١٩٥٢ قام بطل حرب فلسطين اللواء نجيب ، رئيس اركان الجيش المصري، بانقلاب عسكري ادى الى طرد الملك فاروق الذي اعتبر مسؤولاً عن الفساد والفوضى المتغلغلين في مصر ، وعن العجز الذي تكشف عنه الجيش المصري .

وفي هذه البلدان العربية المتخلفة حيث اخذ المجتمع القبلي فيها يزول تدريجياً ، اطلت علينا طبقات اجتماعية جديدة تألفت من التجار ورجال الفكر والمتعلمين وعمال النفط اخذت تطالب باعطاء البلاد دساتير ومؤسسات جديدة وبوضع حد لعهد الفساد والتبذير الذي وقع فيه امراؤهم ومشايخهم ، والذين راحوا يستلهمون آمالهم من هذه المثالية الوطنية التي يلوّح بها « صوت العرب من القاهرة » . وقامت في العربية السعودية اضرابات وحوادث تخريب ادت الى توقيف عدد ممن كانوا وراء هذه المظاهر وتنفيذ الاعدام بالبعض منهم ، ولم تقض حركة القمع هذه على بعض الجمعيات والمنظمات العمالية التي بقيت تعمل في الخفاء وهي تتلقى المساعدات من بعض النازحين عن البلاد والمقيمين في الخارج، في دمشق حيث تأسست الجمعية السعودية الاصلاحية ، وغيرهم ممن لجأوا الى الحبشة ومصر الاريترية ، وفي عدن او اقاموا بين عمال المرافىء في ليفربول وكرديف ومرسيليا الذين التفوا حول حزب اليمنيين الاحرار .

تأخذ الدول الغربية ، على الاجمال ، بالتأخر . فقد استطاعت انكلترا خلال الحرب ان تزحزح فرنسا من سوريا ولبنان. وبعد ان سيطرت بريطانيا في اعقاب عام ١٩٤٣ والانتصارات الدولية التي سجلها الجيش الثامن فترة من الدهر على كل بلدان الشرق الادنى ، وهيمنت بذلك على كل الشرق بواسطة الجامعة العربية التي اشرفت على انشائها والتي تشكلت نهائياً عام ١٩٤٥ ، تخلت عن دولة اسرائيل بعد ان اغدقت عليها من الحماية والرعاية ما اغدقت . الا ان معاضدتها هذه الدولة والمشكلات التي نشبت بينها وبين مصر حول مستقبل السودان وحول قناة السويس ، مسّت كثيراً من هيبتها وخلخلت سيطرتها ونفوذها، وساعدت في تصفية النظام القديم الذي اعتمدته والسياسة التي انتهجتها في هذه المنطقة، حتى في المملكة الاردنية صنيعتها التي اقصت من اراضيها في غزة ١٩٥٦ بكل خشونة ، الجنرال غلوب باب مؤسس الجيش الاردني . واخذت الثورة تهدر في عدن حتى وفي البحرين . وتعددت المظاهرات العدائية

في المشيخات التسع . وفي محميتي حضرموت وعمـــان ، عجز المعتمدون البريطانيون فيهـا عن القضاء على اسباب التذمر والشقاق ، بالرغم مما عرفوا به من مقدرة ودهاء . واضطرت الحكومة البريطانية للجوء الى الطيران الملكي البريطاني للقضاء على حركات التمرد المتكررة .

لا شك قط في ان الولايات المتحدة الاميركية حلت ، الى حد ما ، محل بريطانيا في هذه الارجاء الشرقية ، ووسعت من نفوذها في الحقلين الاقتصادي والثقافي ، في الحين الذي راحت فيه المدارس الفرنسية ، ومعظمها من المدارس الكاثوليكية ، تتأخر وتسير القهقرى ، وذلك لتعويلها على الطوائف المسيحية في المنطقة وللاهمية التي اتخذتها اللغة الانكليزية في هذه البلدان ، وهي الوسيـــلة التي تؤمن الاتصالات مع الدوائر العسكرية ولا سيما مع الشركات الصناعيـــة والتجـــارية الاميركية القوية . فاليسوعيون الاميركيون في بغـــداد ، والمرسلون المشيخيون البروتستانت الملتفون حول الجامعة الاميركية في بيروت ، اخذوا يكثرون من انشاء المدارس ويجذبون اليها الطلاب وهم على شبه اليقين بانهم سيجدون وظائف لهم في هذه الشركات الاميركية . الا ان الحركة الوطنية لم تخف او تضعف من جراء ذلك ، لا سيما والاعتبارات الستراتيجيـة التي يخضع لها الاميركيون ، تحملهم هنا ، كما حملتهم في اميركا اللاتينية وفي بلدان آسيا الشرقية ، على مؤازرة الحكومات المحلية ، وهم في ذلك انما يعارضون الاهداف الاساسية المرجوّة من المساعدات الاقتصادية والفنية التي يدفعونها للدول المتخلفة والتي هي بحاجة ماسة الى اصلاحات سياسية واقتصادية اساسية . فالوقوف الى جانب النظام السياسي القائم انما يعني الامتناع عن كل اصلاح في البلاد . وهذه الجهود التي تبذلها اميركا لتحافظ في وقت واحد على صداقتها لاسرائيل وصداقتها مع الدول الاسلامية ، من شأنها ان تثير الشك وتبعث سوء الظن بها . ومن جهـــة اخرى ، فالتنافس القوي القائم بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة الاميركية في المجال الاقتصادي ، يوفر للدول العربية ظروف وامكانيات الافادة من هـــذه المنافسة القائمة بين المعسكرين القائمين ، للحصول من هذا المعسكر او من ذاك على المزيد من العون المالي والتقني ، دون ان يمس ذلك من استقلالها مع بقائها على الحياد التام بين الجانبين .

اهميـــة العامل الديـــني

تأثر الاسلام ولا يزال بالفكر الغربي ، والازهر نفسه حصن الاسلام الحصين ، اخذ يستجيب شيئاً فشيئاً لهذا التغلغل . ففي عام ١٩٤١ ، قرر مجلس العلماء وضع مجموعة من الاحاديث « الصحيحة » التي جيء على ذكرها في تفسير للقرآن المتصلة الينا من القرون الوسطى ، والفصل بينها وبين الاحاديث الفاسدة الموصوفة « باسرائيلية » . وهكذا نرى انصار الجديد يقدمون على النظر في الاسس التي ينهض عليهـا الدين الاسلامي . ويتفق انصار الجديد وانصار القديم على تفسير القرآن تفسيراً يؤيد المطالب القومية . وهذا ما يفسر لنا هذه الحركة الدينية الرجعية ، التي تبدو لنا في كل الاقطار الاسلامية والجهود المبذولة الصادقة التي تهدف الى جمع شمل الاسلام وتوطيد الوحدة بين شعوبه . فالايمان على أشده حيوية ، والحجاج يتوافدون الى الاماكن الاسلامية المقدسة باعداد متزايدة

سنة بعد سنة ، وقامت في المجتمع الاسلامي حركات دينية لقيت تأييداً حاراً من قبل الطبقات الشعبية ، منها مثلاً جمعية الاخوان المسلمين ، ومنها مثلاً حركة مسجومي ودار الاسلام في اندونيسيا التي تطالب بدولة اسلامية تقوم على اصول الشريعة الاسلامية ، وحزب المولى في ايران الذي يطالب بتقوية الدروس الاسلامية في المدارس الرسمية ، والجمعية الاسلامية في الباكستان ، حيث الدستور الجديد الذي وضعته البلاد ، يقوم ، كما رأينا ، على مبادىء الشريعة الاسلامية ، كما نودي بالباكستان عند ظهورها : الجمهورية الاسلامية ، وجمعية العلماء في الجزائر. وفي سوريا ، استطاعت الاقليات المسيحية ، بعد جهود كبيرة بذلتها عام ١٩٥٠ ، اسقاط العبارة التي اقترح دمجها في صلب الدستور ، الاخوان المسلمون . وتأسست في الباكستان ، عام ١٩٤٨ « الجمعية الاسلامية العالمية » التي وضعت برنامجاً واحداً تحت اسم : اسلامستان . وهذه الرغبة الشديدة بتأليف الجامعة الاسلامية هي ذريعة للدفاع عن الاسلام ضد موجة روح العصر والمؤثرات الاجنبية ، كما انها محاولة للتوفيق بين الاسلام والمطالب الفكرية في عصرنا هذا . وهذه الحركة تصطدم ، بنسبة رغبتها في الانفلات من الضواغط الدينية ، بصعوبات كبيرة تتباين حدة ودفعاً بتباين الفوارق الجغرافية والتاريخية ومدى التطور في مختلف البلدان الاسلامية ، والمنافسات القائمة مثلاً بين مصر والعراق ، وبين سوريا والمملكة العربية السعودية ، وهذا التنافس القائم بين عواصم الاسلام الكبرى : بين القاهرة وبغداد وعمان ودمشق والقدس. ونلاحظ ان الدسائس التي تحيكها الدول الكبرى ، يجري احباطها بسهولة ، وقد زال الخوف تماماً من ان تصبح الجامعة العربية العوبة في يد الانكليز ، وبالرغم من هـذه المنافسات الشخصية التي نراها قائمة بين بعض رجالات الاسلام وزعمائه ، فالشعور بالتضامن يزداد قوة ومتانة بين الدول الاسلامية كما تزداد المشاعر بالوحدة فيما بينها ، وكلها تنبض بالعداء الازرق لدولة اسرائيل .

تطور المجتمع الاسلامي

مما لا شك فيه قط ان بعض الاقطار العربية اخـذت باسباب التصنيع ، كما نرى ذلك مثـلاً في تركيا ودلتا النيل في مصر وبعض المناطق النفطية في جنوبي ايران والعراق والعربيـة السعودية ، كما ان البروليتاريا لا أثر كبير لها في هذه المناطق . ومع ذلك ، فلا تزال تطالعنا في بـلدان عديدة من بلدان الشرق الاوسط : في جميع انحاء الافغانستان وايران وفي داخل الجزيرة العربية واليمن والعراق العديد من القبائل الرحل تشتد فيها العصبية القبليـة والشعور بشيء من المساواة . ومع ذلك فالمجتمع القديم اخذ بالتفسخ والنظم الاقتصادية التي اطلت على البلاد حديثاً زادت من تحضير البدو (في شمـالي سوريا والعراق وايران وشرقي تركيا) كما ان حركة استملاك الفرد للارض شددت من الفروق بين طبقة الاثرياء ، وهم قلة ، والطبقة الفقيرة ، كما امكن تسجيل تطور عميق في العادات والاخلاق ولا سيما العائلية منها . فباستثناء تركيا ، كل ما يتصل بحقوق الاسرة يعود للمحاكم الشرعية كما ان تعدد الزوجات لا يزال معمولاً به . اما في المدن ، فإن كثيراً من عادات الاسرة

غلب عليه الطابع الغربي ، نتيجة محتومة لازمة السكن والرغبة بالتمتع بحياة مستقلة في منزل وضمن اطار موازنة مستقلين . والاسر التي لا تزال تسيطر عليها الحياة العائلية التقليدية محصورة على الاخص ضمن المدن الصغيرة والريف حيث الناس لا يزالون مستمسكين بالعادات القديمة ، ويستبد نظام الملكية العقارية وينحصر طرق استثمارها بشكل جماعي يبقيها موحدة . اما النظام القبلي وما اليه من بطون وافخاذ تقيم رئاسة شيخ القبيلة وتعترف له بالولاية ، فقد اقتصر على القبائل الرحل او القبائل الحضر . ومن النادر الآن ان يعقد زواج زوجين بالاتفاق مع اولي الفريقين دون اي تعارف سابق بين الزوجين او اتخاذ رأيهما في الأمر . فالمساواة بين الزوجين اصبحت عادة مرعية في المجتمعات الكبرى كما ان مراكز تعليم المرأة آخذة بالازدياد والتوسع ، واخذت المرأة تعمل او ترافق زوجها في ما يشترك فيه من اجتماعات وافراح وحفلات وزيارات. وللمرأة حقوق سياسية متساوية مع الرجل في كل من تركيا وايران وسوريا (١٩٤٩) ولبنان (١٩٥٢) ، وللمرأة حق الاقتراع في مصر منذ ١٩٤٢ . والحجاب الممنوع استعماله في كل من تركيا وايران ، آخذ بالزوال تدريجياً في جميع هذه الاقطار . وازياء اللبس والوان الطعام والاثاث والمفروشات تأخذ اكثر فاكثر طابعاً غربياً .

الا ان انصار القديم والرجعيين يستمرون في معارضة هذه الحركة التجددية ، ويقاومونها بكل ما لديهم من حول وطول ، ويهاجمونها على المكشوف كلما سنحت لهم الظروف المسعفة . ودشن الشاه محمد رضا ، في ايران منذ عام ١٩٤١ ، « عهداً جديداً » بتخليه عن السياسة الاصلاحية التي سار عليها منذ عام ١٩٢٧ رضا بهلوي ، واعاد العمل بالحجاب ، وفتح الباب على مصراعيه امام نشاط الجمعيات الدينية الاسلامية ، وطبقة المولوية الذين عادوا الى الزي الذي كان لهم من قبل ، كما عاد الاتراك منذ عام ١٩٤٨ ، للعمل بفريضة الحج .

الحركة الرجعية ضد الكمالية في تركيا

وقامت في تركيا حركة رجعية مناوئة لحزب الشعب الجمهوري الذي شكله مصطفى كمال ، والذي انشأ في البلاد نظاماً جديداً قضى على كل العناصر غير التركية المسيطرة على مرافق البلاد الاقتصادية ، وانتهج سياسة الاكتفاء الذاتي ، اخذت تشجع الانتاج الزراعي والصناعي في البلاد. لم تعان البلاد كثيراً من الحرب الاخيرة وعرفت كيف تحافظ على الحياد بعد ان خطب ودّها كل من المعسكرين المتحاربين محاولين جرها للخروج على سياسة الحياد لما فيه مصلحته الخاصة . كذلك رحبت بحرارة بكل الطلبات التي شجعتها على الانتاج كما ان البريطانيين ساعدوها كثيراً على تجهيز موانئها والنهوض بصناعتها . ومع ذلك فقد استولى على البلاد منذ وفاة اتاتورك عام ١٩٣٨ شعور بالقلق واستعادت العناصر الرجعية الكثير من نفوذها ، واخذت بمنافسة حزب الشعب ومحاربته على المكشوف ، هذا الحزب الذي استأثر بالحكم منذ عشرين سنة وافنى نشاطه في ادارة البلاد . كما ان مطالب السوفيات حول الملاحة في المضايق عززت التيار الرجعي ومن جهة ثانية ، فقد اصبحت تركيا ، منذ عام ١٩٤٧ عاملاً قوياً في الخطة الستراتيجية

الاميركية في الشرق الأدنى . وكانت مع اليونان من اوائل الدول التي أفادت من مشروع ترومان ، كما ان الولايات المتحدة الاميركية امدتها بنصف المبالغ اللازمة لتنفيذ الخطة الخمسية لعام ١٩٤٨ – ١٩٥٢ . وبعد ان ارتدت المساعدة الاميركية طابعاً عسكرياً في بادىء الأمر اتخذت لها فيما بعد طابعاً اقتصادياً صرفاً ، وقامت على شروط واضحة جلية استوجبت التخلي عن المبادىء التي سارت عليها السياسة الكمالية ، منها التزام الحكومة التركية اعطاء الأولوية للشركات الاميركية ، للبحث عن النفط في البلاد ، مع ايلاء هذه الشركات حق استثمار موارد البلاد النفطية والتسليم باشراف الحكومة الاميركية على كيفية انفاق هذه الاعتمادات ، وبعبارة اخرى حق مراقبة السياسة الاقتصادية التي تنتهجها ، والتعهد بعدم فرض رسوم تمييزية على رؤوس الاموال الأجنبية .

وهذا التبدل في سياسة تركيا الاقتصادية ادى بالتالي الى تعديل سياستها العامة . وهذا التعديل اوجبته الانتخابات العامة التي جرت في البلاد عام ١٩٥٠ ، والتي أدت الى فوز حزب المعارضة ، الممثلة في الحزب الديموقراطي ، اقوى الاحزاب التركية الذي نال ٥٣٪ من اصوات الناخبين وفاز بـ ٤١١ مقعداً من أصل ٤٨٧ مقعداً . وعلى اثر هذا النجاح ، سمح رئيس الوزارة التركية الجديد مندريس بدخول رؤوس الاموال الاجنبية الى البلاد ، كما اجاز اخراج ١٠ بالمائة من مجموع الفوائد . واضطر عام ١٩٥٣ للتسليم بسحب رؤوس الاموال المستثمرة مع فوائدها بالحال دونما اي حد او قيد والتلطيف من احكام القانون التجاري التركي في كل ما يتصل بالشركات الأجنبية . وكان من بعض نتائج « سياسة التدخل هذه من قبل الولايات المتحدة الاميركية » ، زيادة محسوسة في انتاج البلاد الزراعي والمعدني قابلها من جهة ثانية فرض ضرائب ورسوم مرزحة لتقوية الدفاع ، كما ادى الامر الى خلخلة ميزان التجارة الخارجية والى ارتفاع سريع في الاسعار اصاب بالاخص الطبقات الشعبية . ان قسماً طفيفاً من سكان البلاد عرف ان يفيد من ارتفاع الانتاج . فالبلاد ترزح تحت وطأة بطالة قوية (قد تبلغ ٣ ملايين عاطل عن العمل في عام ١٩٦٤) كما ان اكثر من ٨٠ ٠٠٠ عامل تركي نزحوا عن البلاد بحثاً عن عمل مجدٍ لهم في الدول الصناعية في غربي اوروبا ، ولا سيما في المانيا .

ومن جهة ثانية راح الحزب الديموقراطي في الوقت الذي يعلن فيه ولاءه لمبادىء الدولة العلمانية ، يعتمد على احزاب اليسار اي على هذه العناصر الاسلامية الرجعية التي لم تُلقِ قط سلاحها . والقانون العقاري الذي صدر عام ١٩٤٥ ، والذي جعل الملكية الخاصة في حدود ١٢٠٠ فدان ، لم يجر تطبيقه ، وهذه الحرية السياسية التي مهدت الطريق امام الاحزاب للظهور في البلاد من جديد ، مكنت الاحزاب الرجعية على اختلافها من دينية وسياسية واقتصادية ، من الافادة من هذه لاسترجاع السلطة التي فقدتها .

وهذا الدفع الرجعي الذي ادى الى فرض دكتاتورية فعلية على البلاد ادت الى مظاهرات بين الطلاب وضباط الجيش ضد حكومة مندريس البوليسية الفاسدة والى استيلاء الجيش على السلطة

في أيار ١٩٦٠ . ومنذ هذا التاريخ ، بقيت السياسة التركيـــة كريشة في مهب الريـح واكثر اضطراباً من أي وقت مضى لما انتابها من انقلابات عسكرية ومن مظاهرات صاخبة ضد اكثرية نيابية رجعية . ومن جهة ثانية ان خيبة الامل التي سببتها الازمة القبرصية ، وتعذر الوصول الى حل مرض سبب شيئاً من التراخي في علاقات تركيا مع الولايات المتحـدة الاميركية ، كما احدث في البلاد دفعاً قوياً لالتزام موقف محايد .

اعلان الجمهورية في مصر

اعترفت المعاهدة المعقودة عام ١٩٣٦ باستقلال مصر ونصت على قيام تحالف دائم بينها وبين بريطانيا العظمى . الا ان بريطانيـا ابقت لها حاميات عسكرية استقرت في القواعد التي احتفظت بها في منطقة القنال، محافظة عليها كما ان قضية السودان لم تلاقِ الحل الذي نشدته مصر . كل هـذه الامور كان من شأنهـا ان تهيج الرأي العام المصري بدلاً من تهدّىء من روعه. وجاءت الحرب تزيد من نفرة البلاد وتذكي الحفائظ ، وتنكأ الجروح . اضف الى ذلك غطرسة الجنود البريطانيين الذين مـا زالوا ينظرون الى مصر نظرتهم الى بلاد محتلة ، وتجنيد الالوف من المصرين للعمل خدامـاً في مصـالح الجيش البريطاني ومصادرة جمالهم لتأمين وسائل النقل في الجيش واستياء المدن لارتفاع اسعار الحاجيات فيها ، وعندما سجل القائد الالماني رومل انتصاراته البـاهرة في الصحراء ، قابلها الطـلاب المصريون بمظاهرات داوية يهتفون فيها باعلى اصواتهم . « نحن رجالك يا رومـل » ، وكان لا بد من ان توجه قيادة الجيش انذاراً مدعوماً بمناورات عسكرية اضطر معها الملك من استبـدال رئيس الوزراء. ودارت عام ١٩٤٥ مفاوضات بين الجانبين لتحديد موعد مغادرة الجيش البريطاني مصر ولحل مشكلة السودان ، انتهت الى فشل ذريع عام ١٩٤٧ ، وزادت من الهياج في البلاد . وفي نهاية الامر ، عمد الوفد وهو الحزب الحاكم ، عام ١٩٥١ ، الى الغاء المعاهدة المعقودة عـام ١٩٣٦ « ونادى بالملك فاروق ملكاً على مصر والسودان » . واشتـدت اذ ذاك المظـاهرات وحوادث الاعتداء على الاجانب في البلاد ، كما اشتدت المناوشات مع وحدات الجيش البريطاني وراح الاخوان المسلمون يغذون الاضطراب في البلاد ، وهو حزب ديني عرف برجعيته وبتعصبه جمع معظم انصاره ومؤيديه من الطبقات الشعبية في الريف تجاوز عددهم في مصر الـ ٥٠٠،٠٠٠ من الاعضاء . وهنالك قوة اخرى تألف معظمها من بروليتارية المدن ، والنقابات العـمالية التي اصبح قيامها شرعياً منذ عام ١٩٤٢ وقعت هدفاً رئيسياً للدعاية الاشتراكية والشيوعية . واخذ نفوذها يتعاظم ويشتد ، ملقية بكل ثقلها في الكفاح الوطني وحركـة التحرر . وقد زاد من حدة الاضطراب الاجتماعي، مستوى العيش المتدني كثيراً سواء بين سكان الريف او بين سـكان المدن ، والانكسار العسكري امام اسرائيل من جراء خيانة الحكومة ، والقلق الاجـتماعي المستحوذ على البلاد ، افضيا في تموز ١٩٥٢ الى سقوط الملكية . وتم الوصول الى اتفاق مـع انكلترا حول تأمين الدفاع عن القنال بعد ان تقرر اخلاؤه من الجيش البريطاني عـام ١٩٥٥ . والنظام الجديد الذي اطل على البلاد وامن لها الاستقلال الناجز حرص على تحقيق اصلاح زراعي

فيها . وصدر عام ١٩٥٢ قانون صودرت بموجبه الاملاك التي تزيد مساحتها على ٢٠٠ فدان(٨٤ هكتاراً)وهكذا اصبح في الامكان توزيع ٦٥٥،٠٠٠ فدان ، اي ١١ ٪ من الارض القابلة للزراعة في البلاد انتزعت من عدد من كبار الملاكين يتناوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ لتوزع على صغار الفلاحين. كذلك الغيت الاوقاف الخاصة التي تقطع جانباً كبيراً من مساحة البلاد ووزعت على عدد من المصريين لا اراضي لهم .

واخذت مصر تلعب دوراً بارزاً في هذه المنطقة باعتبارها مركز الجامعة العربية واهم دولة اسلامية في الشرق الادنى من حيث عدد السكان وازدهار الثقافة العربية التي هي مركز من مراكزها الهامة ، وبفضل هذه الحيوية العارمة التي ميزت عهدها الجديد ، وهذه الاصلاحات الاجتماعية التي باشرتها ، والسياسة الخارجية النشيطة التي انتهجتها . فقد لجأ اليها واحتمى في حماها عدد من الزعماء الوطنيين جاوها من شمالي افريقيا ومن جميع اطراف القارة الافريقية . وهي محور نشيط بين هذه المحاور الداعية الى الجامعة الاسلامية .

الشرق منذ « حادثة السويس »

ورغبة مصر هذه التي يشاركها فيها جميع العالم الاسلامي بأسره بانتهاج سياسة تحضير واستقلال وحياد ايجابي لم تكن بعيدة عن هذه الأزمة الدولية الحادة التي ساعدت كثيراً منذ عام ١٩٥٦ في اضرام الثورة في جميع بلدان الشرق الاوسط . وتوطد مركز مصر على اثر شجب الامم المتحدة لاسرائيل عندما قامت بمساعدة بريطانيا العظمى وفرنسا بمهاجمة ترعة السويس وفشل هذه السياسة العدائية . وقد اجريت تغييرات جذرية في نظام مصر الاقتصادي الذي اصبح بمجموعه تحت مراقبة الدولة ، وبذلك اكملت عملية تأميم السويس ، وعملية تمصير المصارف وشركات التأمين (معظمها بيد الفرنسيين والبريطانيين)، وانشاء الهيئة الاقتصادية العليا التي كانت في الوقت ذاته اشبه ما تكون بشركة مركزية ووكالة استثمار مكلفة بمراقبة كل الانشاءات الاستثمارية العامة في البلاد والاستثمارات الاخرى التي تقوم بها الدولة نفسها . ومن جهة اخرى ، وسعت مصر ، بفضل المساعدة المالية والفنية التي تلقتها من الاتحاد السوفييتي من نطاق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول شرقي اوروبا وآسيا لا سيما الاعتمادات المالية التي سلفها الاتحاد السوفياتي بفائدة ٢،٥ بالمائة لشراء الاجهزة والاعتدة الصناعية ولبناء سد اسوان الذي من شأنه ان يزيد انتاجية مصر الزراعية اكثر من الثلث ، اي توفير الغذاء لما فيه كفاف العيش لهذه الاجيال التي ستطلع على البلاد في السنوات العشر القادمة . والقوانين الزراعية التي صدرت عام ١٩٥٢ (والتي قضت بتوزيع الاراضي على مليون من الفلاحين) والقوانين الاخرى التي صدرت عام ١٩٦١ التي خفضت الملكية الفردية الى ١٠٠ فدان لا غير (٤٢ هكتاراً)، لم ترفع الانتاج الزراعي الى ما يتفق مع معدل زيادة السكان الذين ارتفع عددهم من ٢٠،٥٠٠،٠٠٠ عام ١٩٥٠ الى اكثر من ٢٦ مليوناً عام ١٩٦٠ (وهي زيادة جاءت بنسبة ٢٧ بالمائة) . ولذا كان لا بد من زيادة مساحة الاراضي الزراعية عن طريق ري المناطق الصحراوية ، وتطوير الصناعة في البلاد التي يعمل فيها الآن

اكثر من ٧٠٠،٠٠٠ عامل وتؤمن ٢٠ بالمائة من الدخل القومي (مقابل ١٠ بالمائة في عام ١٩٥١). ومع ذلك فالبؤس لا يزال على اشده في البلاد . وعدد العاطلين عن العمل ، لا سيما في صفوف الشباب ، كبير جداً في المدن ولا سيما في الريف (من ١٥٠ ـ ٢٢٠ يوم عمل في السنة لا غير) .

وهذه الدولة الاشتراكية المستبدة منذ عام ١٩٦٣ التي تتألف منها مصر يتولى الامر فيهـــا الجيش . فالجيش هو الذي يؤلف ملاكها الرئيسي منذ ان ابعدت الاصلاحات الاقتصادية وعملية التأميم والاستملاكات ، العناصر الاجنبية وهذه البورجوازية العقارية والصناعيـة التي كانت مسيطرة عليها . وهذا الجيش المستمد عناصره الأولى من صفـــار البورجوازيين والذي يرتفع افراده فوق مستوى الشعب بما تم لهم من تدريب فني ، والذي يرغب صادقاً في عصرنة هيكل دولة وادارتها ، يحتل المراكز الهامة في الادارة وفي المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام او للقطاع المزدوج ، كما يحتل معظم المراكز الدبلوماسية ، اذ ان ١٠ اعضاء من اصل ١٢ عضواً الذين يؤلفون مجلس الرئاسة الذي يحيط بالرئيس عبد الناصر هم من الضباط . وقـــد استحال الجيش الى طبقة موجهة مهمة يعتمد كلياً على البورجوازية الصغرى في المدن وعلى صغار الملاكين، الذين ينعمون بعيش اهنأ من العيش الذي يحياه اصحاب الحظوظ البائسة في الارياف (١٤ مليوناً من اهل الريف لا املاك لهم من اصـــل ١٩ مليوناً) ومن المـــدن (٤٠٠٠٠٠٠ من اصل ٨٠٠٠٠٠٠) الذين يشكون قلة التغذية وبؤس البطالة . وهذه الطبقة الجديدة تنهض عالياً بالتقاليد الوطنية والاسلامية ، وتحاول ان تنشىء دولة علمانية عصرية . ومنذ ان فشلت تجربة وحدتها مع سوريا (التي دامت ٣ سنوات) وحملتها على اليمن وسياســـة التقرب من العراق ، فهي تشدد على الجامعة العربية ، اي تنشد التعاون الفعلي بين الدول العربية لما فيه خير التطور الاقتصادي للمجموعة العربية .

فمنذ الثورة التي قامت بها سوريا عام ١٩٥٨ وادت الى الوحدة مع مصر ، وثورة العراق التي اطاحت بنظام الملك وبحكومة نوري السعيد ، تحاول هذه البلاد ، على غرار مصر ، تحقيق اصلاح زراعي شامل. فقد صادرت الحكومة في سوريا ١٥٠٠٠٠٠ هكتار من ٣٢٠٠ من مالكيها من كبار العقاريين والحد الاعلى للملكية العقـارية جعل ٤٠ هكتاراً من الاراضي المروية ومن ٣٠٠ هكتار من الاراضي البعلية . الا ان العملية تجري ببطء كلي . اما في العراق فقد حدد القانون الصادر عام ١٩٥٨ الحد الأعلى للملكية الخاصة بـ ٢٥٠ هكتاراً (من الاراضي المروية) و ٥٠٠ هكتار (من الاراضي البعلية) . وفي ايران ، صدر عام ١٩٦٢ قانون ، كان ايسر تطبيقاً وتحقيقاً ، جعل الحد الاعلى للملكية الخاصة ما يوازي مساحة قرية ، ومن من اصحاب الاملاك يملك اكثر من مزرعة او قرية عليـه ان يختار احداها ليتخـلى عن الاخرى للحكومة التي تشتريها منه ثم تعمد الى قسمتها بين المزارعين. وعلى الملاكين الجدد ان يؤلفوا من بينهم تعاونيات زراعية . ففي عام ١٩٦٣ ، جرى تقسيم مساحة ٨٠٠٠ قرية او ضيعـة على ٢٧١٠٠٠ اسرة من الفلاحين ، كما الفوا من بينهم ٢٣٠٠ تعاونية زراعية .

٣ – اسرائيل المعجزة [١]

في هذا العالم الاسلامي الآخذ بالاختمار والتفاعل ، قام عامل جديد سمم العلاقات بين دول هذه المنطقة وعسّرها وساعد في نهاية الامر على اثارة الشعور القومي واذكاء الحقد ضد الدول المسيطرة على المنطقة ، تمثل بانشاء دولة اسرائيل .

من الوطن القومي الى دولة ذات سيادة

كان هذا الوطن القومي لليهود في فلسطين الذي أنشأته انكلترا خلال الحرب العالمية الأولى يضم عام ١٩٣٥ نحواً من ٠٠٠ ٣٦٠ ١ نسمة منهم ٢٨٪ من اليهود . الا ان شراء المنظمات الصهيونية لأطيب الاراضي ، والتطور العظيم الذي اخذت باسبابه المدن والصناعات في البلاد ، اثار بين اكثرية سكان البلاد من العرب موجة عارمة من الاستياء والهياج لما استهدفوا له من كبت وضغط وتضييق اقتصادي اضطرت معه الحكومة البريطانية للتخلي عن سياستها التقليدية المشوبة بالعطف على السامية . فقد أبت عليها الاعتراف رسمياً بالقومية الفلسطينية ولم تسلم الا في سنة ١٩٤٤ بتشكيل فرقة يهودية خاصة لها اعلامها وشاراتها الصهيونية . ومراعاة منها لجانب عرب فلسطين والبلدان المجاورة الاخرى التي كانت انكلترا ترغب جداً في بقائها على الحياد في الوقت الذي اخذ تقدم الجيوش النازية في شمالي افريقيا يهدد البلاد ، وراحت تطبق بكل دقة القوانين التي وضعتها عام ١٩٣٩ ، للحد من الهجرة ، الامر الذي اغاظ اليهود واثار حفيظتهم بعد ان سُدّت ابواب الدخول الى فلسطين في وجه بضعة آلاف من اخوانهم وأبناء جلدتهم ذهبوا فريسة للمظالم النازية واضطهادهم الشديد . وما كادت الحرب تضع اوزارها حتى قامت بين بريطانيا واليهود مناوشات دامية كانت اشبه بحرب مكشوفة . واخذ الانكليز يوقفون في طريق سفرهم النازحين سراً من اليهود الى فلسطين ويرسلونهم الى معتقلات اقاموها في قبرص ، واخذ الاسطول البريطاني يطارد كل سفينة من أي نوع كانت تحمل على ظهرها مهاجرين يهود الى فلسطين ولا سيما من يفر منهم من المعتقلات التي كانوا يرسفون فيها في بلدان اوروبا الوسطى ، او يهربون من اعمال التصفية التي تعرضوا لها في بولونيا حتى ان بعضهم اخذ ينتحر ويضع بيده حداً لحياة بائسة يائسة . ولعل افظع هذه الحوادث وابرزها هو حادث السفينة اكسودوس التي خرجت من همبورغ في ايار ١٩٤٧ حاملة عدداً من اليهود ، اذ ما كادت تطل لى ارض فلسطين حتى أجبرت على العودة من حيث أتت وعلى ظهرها هذه القطعان من مهاجري يهود . وراحت المنظمات الصهيونية شبه العسكرية السرية كمنظمة شترن والارغون تشن سلسلة ن الهجمات على الحاميات البريطانية المرابطة في البلاد ، وقامت باعمال تخريبية كنسف الخطوط لحديدية ، ومهاجمة وحدات الجيش ، واعمال ثأرية اخرى مضادة لتنفيذ الاحكام الصادرة د اليهود . وفي تشرين الثاني ١٩٤٧ ، أقرت الجمعية العامة في الامم المتحدة تقسيم فلسطين الى لتين : يهودية وعربية ، وفقاً لتوزع السكان ، ونصت على اعطاء النقب ، هذه المنطقة

---

(١) او « رأس جسر للاستعمار الانكليزي الاميركي في الشرق » كما يقول نهرو — الناشر

الصحراوية للدولة اليهودية . وقد رفض العرب هذا الاقتراع وقامت تحشدات من المتطوعة المسلمين في سوريا والعراق ولبنان حتى ومن الباكستان ، كما دخلت جيوش ست دول عربية مجاورة تهاجم المناطق اليهودية في فلسطين وبالرغم من ضعف تسلحهم ومن تفوق الجيوش العربية العددي ، استطاع اليهود الصمود لهذا الهجوم بعد ان اخذت الجاليات اليهودية في جميع انحاء العالم تمدهم بالمتطوعة والاسلحة والمال ، وبرهنوا عن روح حربية وعن كفاءات عسكرية لم تكن المرويات المروجة عنهم لتعترف بها بل تنكرها عليهم . وقد استطاعوا التغلب على هذا الحشد العسكري العربي وتفادي ما كان يتوقعه الجميع .

الحركة السكانية الجديدة

ومنذ ذلك الوقت اخذت وفود اليهود تنزح قادمة الى الدولة الجديدة التي كانت مساحتها توازي نصف مساحة سويسرا ، مع العلم ان ٧٢ بالمائة من هذه المساحة هي ارض صحراوية تتألف من النقب . وقد قدم هذا السيل من مهاجري اليهود من جميع انحاء العالم ولا سيما من هذه البلدان الواقعة حول حوض البحر الابيض المتوسط والاقطار الشرقية . ففي عام ١٩٥٤ كانت الدولة اليهودية تعد ١ ٧١٧ ٠٠٠ نسمة ، بينهم ١ ٥٢٦ ٠٠٠ من اليهود، وبعض المسيحيين واقلية من عرب فلسطين(١٨٠ ٠٠٠) ضعف جانبهم بعد نزوح اكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ عربي ، غادروا البلاد خوفاً او بسبب الاعمال الحربية . وقانون العودة الذي صدر عام ١٩٥٠ ينص على ان كل يهودي له الحق بالعودة الى البلاد كمهاجر ، وان بمجرد عودته الى البلاد يصبح تلقائياً من الرعوية الاسرائيلية . وكان من نتائج هذا التشريع ان من اصل عشرة من سكان البلاد ، ٩ منهم يهود . الا ان تباين الاجناس واختلاف المشارب والعادات ونمط العيش وتباين المستوى الحضاري بين هذه العناصر المتعايشة جنباً الى جنب جعل من العسير جداً عملية مزج الجوالي اليهودية الغربية الاصل : من روس بيض وبولونيين وبلطيين والمان ومجر وبلقانيين مع يهود شمالي افريقيا وبلدان الشرق الاوسط الذين دخل نصفهم البلاد بعد عام ١٩٤٨ ، كما قامت صعوبات اعترضت عملية تنظيم هذه العناصر وصهرها معها . وهؤلاء السكان الجدد يختلفون اختلافاً كبيراً عن السكان القدامى في البلاد الذين تألف معظمهم من طلائع الصهاينة الذين قدموا الى فلسطين ومن بناة الوطن القومي من اصحاب رؤوس الأموال . فألفوا معاً فئة اشتراكية النزعة متجانسة من اصل اوروبي واحد ، ضعيفة النزعة الدينية ، كانت وضعت منذ عام ١٩٤٠ ، على النمط الاوروبي او الاميركي ، جميع أطر الدولة ومؤسساتها . فالموجة الجديدة من المهاجرين اليهود تألف معظمها من يهود نجوا من مخيمات الاعتقال في اوروبا حيث رسفوا في الذل والمهانة عرضة لصنوف الاضطهاد والوان العذاب او من يهود نزحوا من الاقطار العربية المجاورة او جاؤوا من الاقطار الاسلامية الآسيوية من شمالي افريقيا ، من يمنيين وعراقيين وليبيين ، لا مال عندهم ولا حرفة لديهم يعولون عليها في معايشهم ، بعد ان عاشوا في ظروف واوضاع صحية سيئة . مستوى العيش عندهم من ادنى المستويات ، معظمهم اميون ، « لا يفقهون شيئاً من ابسط المبادىء التي تقوم

عليها الحضارة الغربية يستهجن الاوروبيون منهم نمط العيش الذي يسيرون عليه » . وقد أدى هذا الوضع الى ايهان روح الريادة والطليعة والى إضعاف المثل العليا التي جاشت في صدور من كانوا طلائع الحركة الصهيونية ، ولا سيما إضعاف روابط التعلق التي تشد الدولة الجديدة بالديموقراطية ، وبالتوجيه الغربي كما اشتد جانب اليهود الشرقيين في البلاد . وهكذا فالمجتمع اليهودي في اسرائيل ينقسم الى شطرين متباينين في المجال الحضاري ولا سيما الاجتماعي منه ، اذ ان للعناصر الشرقية في البلاد شأن ادنى من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية من العناصر اليهودية الغربية . والاختلاف بينهما يشتد على الأخص حول فكرة تشكيل المجتمع الجديد ، الذي يقترح القدامى منهم ان يكون مجتمعاً علمانياً بينما يرى القادمون حديثاً الى البلاد ان يكون وفقاً للتقاليد اليهودية المتوارثة. فالهم الاكبر الذي يجول في خاطر الطبقة الموجهة الغربية النزعة والاتجاه هو طبع الدولة الاسرائيلية بطابع « دولة غربية » في قلب المحيط العربي ، وهي فكرة تحاربها العناصر الحديثة العهد في البلاد يشد من ازرها الفرقة المعروفة بالأشكانازيم *Ashkenazim*، التي تتألف من ضمنها عدة أحزاب سياسية ناشطة .

التنظيم الاقتصادي في البلاد

هذا التيار العارم من المهاجرين أفقد البلاد توازنها واضطرها الى انتهاج سياسة شديدة، صارمة من التقييدات والتضييقات عرفت عندهم بسياسة شد الحزام (*Tsénâa*) لم يستطع تقبلها والعمل بها عناصر عديدة من الوافدين على البلاد حديثاً ، مما عقد العلاقات بينهم وبين العناصر الاخرى المستقرة في البلاد من عهد بعيد مما ادى ببعضهم الى مغادرة البلاد والنزوح عنها من حيث اتوا . ولتأمين اسباب العيش لهؤلاء السكان الآخذ عددهم بالارتفاع السريع في رقعة من الارض ضيقة وفقيرة ، يحتشد في مدنها الكبيرة نصف السكان ، كان لا بد من تطوير الصناعة ولا سيما الزراعة . فقد كان سبق لادارة البلاد ، قبل عام ١٩٤٠، ان شجعت كثيراً الاهتمام بالزراعة الى جانب القطاع الخاص، وتشجيع التعاونيات المجتمعية « الخيبوز » . وقد استمر الاتحاد العام للعمال (الهستدروت) المرتبط بحزب العمال (المابای) ، هذا الاتحاد الذي يضم ٧٥ بالمائة من مجموع العمال في البلاد (بين يهود وعرب) في مراقبة حياة البلاد الاقتصادية بما له من تعاونيات تؤلف شبكة تتصل حلقاتها بجميع اطراف البلاد، وبما لها من مصارف وشركات تأمين تسلف الاعتمادات اللازمة للنهوض بالمشروعات الاستثمارية على اختلاف انواعها من تجارية وصناعية وزراعية، وبما لها من ضمان اجتماعي ومدارس ومعاهد ومشاريع عمرانية واشغال عامة ، وهي منظمات تعمل الى جانب تعاونيات خيبوتزين التي لا تزال قائمة مع انها فقدت جانباً من اهميتها ، اذ كانت تضم ٣,٧ بالمائة من مجموع السكان في سنة ١٩٥٦ مقابل ٧,٥ بالمائة عام ١٩٤٧ ، وهو دليل واضح على تقهقر القطاع الاشتراكي بالنسبة للقطاع الخاص . ان ازمة تضخم النقد خلال فترة الحرب كان من نتائجها المحتومة قبول بعض التنازلات للقطاع الخاص ، وبذلك مهدت الطريق لطلوع « طبقة جديدة من الأثرياء » . ومن جهة اخرى اعرب المهاجرون الجدد الى البلاد عن رغبتهم في العيش في المدن، او كمزارعين

يعملون في مستعمرات زراعية كملاكين صغار ، يملكون منـــازل سكنهم وحيوانات أليفـــة وحظائر لتربية الدجاج ، يحصلون على رزقهم من خبايا الارض . فالارض تؤجر لمدة ٤٩ سنة ، الا ان ادوات العمل فيها والاجهزة الزراعية الصناعية تستعمل مشاركة وتباع مواسمها وغلالهـا لاحدى التعاونيات الزراعية ، وتشتري منها المواد الاستهلاكية . وهكذا نرى ان الكيبوتزين المعروفة تجتاز ازمة شديدة من جراء تناقص عقود الايجار ومن جراء اجتـــذاب رواد الحركة وطلائعها الذين ساهموا في الحرب ، للعمل كموظفين في الادارة العامة او على رأس التعاونيات والنقابات العمالية .

ان تحسين الانتاج الزراعي وتطوره يتوقف قبل كل شيء على اعمال الري التي اشرف عـلى تنفيذ قسم منها في وادي الغور وفي النقب المهندس المعروف لودرميلك ، والذي يقـــترح فتح قناة تصل بين البحر الابيض المتوسط وبين البحر الميت وهو مشروع يمكن استخدامه لتوليـد طاقة كهربائية هائلة . وقد زادت مساحة الارض المروية في البلاد اكثر من ستة اضعاف .

ان عملية افراغ السكان وصهرهم في بوتقة واحدة وقولبة هذه العناصر المتباينـة في قوالب اجتماعية وثقافية واحدة أمكن تحقيقها بواسطة الشبيبة . فالوسط المدرسي او الجامعي هنـــا كما في الولايات المتحدة نجح الى حد بعيد، في اقلمة الطالب او تدجينه ودمجه في المجتمع الاسرائيلي كما ان الجيش والخدمة العسكرية هما من خير الوسائل لتحقيق هذه الوحدة وانجاح عملية الصهر الاجتماعي ، اذ الشعار المعمول بـه هو : « خلق احسن جنـــدي من كل مواطن وخلق احسن مواطن من كل جندي » ، وهو شعار امكن تنفيذه وتحقيقه الى الحد الاكمل بواسطة تعليم اللغة الواحدة ، ودروس التاريخ ودروس التربية المدنية ، التي تعطى للجندي كما يعطى دروساً مهنية او حرفية توليه مهنة يعتاش منها عند نهاية خدمته في الجيش . واللغة عامل اساسي في عمليـــة التوحيد والصهر : فجميع من يحسنون اللغـــة العبرية ويجوّدونها يشكلون من بينهم الوفاً من خيرة الاساتذة والمدرسين يتبرعون لتدريس هذه اللغة ولتلقينها لمن يجهلونها في ساعات فراغهم كما يخصصون كل اسبوع ، ساعة او ساعتين من اوقات فراغهم لتعليم العبرية لشخص او اثنين أو لتدريس بعض الفئات المتأخرة . وهذا الترابط والتضامن الوطـــني يشد من ازره ويقوي من لحمته عامل خارجي ، هو عداء الدول العربية لاسرائيل .

ودولة اسرائيل هذه هي الوحيدة بين دول الشرق الاوسط التي تشيل فيهـــا الصناعة على الزراعة : هنالك طبيب واحد لكل ٣٨٠ شخصاً من سكان البلاد . كما ان معدل دخـــل الفرد الواحـــد هو ٤٠٠ دولار في السنة . فهي في غاية الازدهار ، هو ازدهـــار يقوم على قواعد اقتصادية سريعة العطب ، ولا يستمر الا « بفضل ما يتلقاه باستمرار من رؤوس اموال ترد عليه من الخارج » . واسرائيل التي تحيط بها دول معادية تحلم دوماً بأخذ الثأر من الهزائم النكراء التي لحقت بها عام ١٩٤٨ – ١٩٤٩ ، ترى نفسها دوماً اكثر فأكثر بحاجة ماسة للتجهيز والتنظيم والحفاظ على جيش قوي يكلف بقاؤه على خير استعداد ، غاليا ، والدفاع عن حدودها الطويلة

لمنع تسرب عناصر معادية الى داخل البلاد ولرد تعديات المهاجمين من الفدائيين ولتقوية وحدة البلاد . ولذا تبدو لنا الروح القومية فيها متشددة وتعتكف باستمرار وراء العنصر الديني . فالتقاليد والمشاعر الدينية قوية جداً، ومؤسساتها راعت دوماً في تشكيلها طابع الديانة الموسوية (كعقود الايجارات المعقودة لاجل ٤٩ سنة كما جرى على ذلك البنك الوطني اليهودي للتسليف الزراعي) . وتلعب الاحزاب الدينية التي يتألف من مجموعها حزب ديني موحد ، دوراً بارزاً في حياة الأمة وتطبعها بطابع ديني بارز وفقاً لمناسك العبادة الموسوية، كاحترام العطلة يوم السبت والتقيد بلحم الكاشير *Kasher* في كل ما يتعلق بأمور التغذية ، والامتثال لكل الاجراءات الدينية التي تفرضها المحاكم الدينية في كل ما يتصل بأمور الزواج بين الاسرائيليين مع غير الاسرائيليين . وهكذا تقف اسرائيل في وجه العالم الاسلامي الذي يحيط بها احاطة السوار بالمعصم ، معتمدة كلياً على العون المالي الاميركي ، وتؤلف كما يقول نهرو « رأس جسر للاستعمار الأنكليزي الاميركي في الشرق » . ان مهاجمتها اثرعة السويس عام ١٩٥٦ ، والفوز الباهر الذي حققته في سينا ، مع ان التدخل الاميركي حال بينها وبين قطف ثماره اليانعة ، يؤيد كل ما ذهبنا الى تأكيده هنا .

٤ – البلدان الاسلامية ـ افريقيا الشمالية

حققت الاقطار الاسلامية الواقعة الى الشمال من القارة الافريقية استقلالها بعد ان حققت بلدان الشرق الاوسط الاستقلال ببعض الوقت . فليبيا هذه المستعمرة الايطالية القديمة في هذه المنطقة ، نالت استقلالها منذ عام ١٩٥٠ ، بفضل الانتصارات الباهرة التي حققها الحلفاء ، « وجعلت منها دولة مستقلة ذات سيادة » . فقد قامت العناصر الوطنية فيها بمقاومة عنيفة للاحتلال الايطالي الذي لم ينته من فتح البلاد الا في سنة ١٩٣٢ ، بعد ان ارسل الايطاليون الى مخيمات الاعتقال ثلث سكان البلاد ، وبعد ان قتلوا وشردوا عدداً كبيراً من رجالات تلك البلاد وصادروا اطيب اطيانها ، ومع ذلك فقد بقي نفوذ السنوسية فيها قوياً بالرغم من لجوء زعماء الحركة السنوسية الى مصر ، وعرفت ان تؤجج الحقد والبغضاء في قلوب الليبيين ضد الايطاليين ، يشد من أزرهم عدد من اللجان قامت في دمشق والقاهرة ضمت العديد من الليبيين الذين نزحوا عن اوطانهم . وقد خلا الامر في ليبيا للبريطانيين الذين احتلوها في اثر الانتصارات الباهرة التي حققها الجيش الثامن ، فغادرها عدد كبير من المعمرين الايطاليين ومن اليهود وبذلك اصبحت ليبيا محمية بريطانية بالفعل تأثر فيها الحكومة بأوامر المستشارين الانكليز وتأتم بهديهم بعد ان انشأ البريطانيون والاميركيون فيها قواعد حربية لهم منيعة .

وقامت في بلدان شمالي افريقيا : المغرب الاقصى والجزائر وتونس ، حركات قومية اخذت تطالب باستقلال هذه البلدان وتجاهد بمرارة لاجبار فرنسا وارغامها على اعطاء البلاد تنازلات مهمة .

ان استيطان ٠٠٠ ٦٠٠ ١ اوروبي في بلدن افريقيا الشمالية، و « فرنسة » ونصف مليون يهودي فيها الى جانب عشرين مليوناً من ابناء البلاد الاصليين كان من بعض نتائجه خلق مجتمعين وجهاً لوجه : مجتمع وطني احتفظ بوسائل الانتاج والمقايضات التي توارثها عبر الاجيال أباً عن جد ويعيش في مستوى من العيش متدنٍ جداً ، ومجتمع مستعمِر تتوفر له رؤوس اموال وافرة ويتحكم بحياة البلاد الاقتصادية ويسيطر من علٍ على مراكز التوجيه في الادارة وفي الحياة السياسية ، ويتمتع بمستوى عيش رفيع . فالوضع القائم صارخ : فهو من جهة يختلف تماماً عن الوضع الذي يحيط ببلدان افريقيا الجنوبية حيث يسمح الجو ويتسع لاستيطان البيض بأعداد كبيرة وبصورة مستمرة ، انما اقام فارق اللون فيها حاجزاً وتمييزاً عنصرياً بين مختلف العروق لا يمكن تجاوزه، ومن جهة ثانية فاقطار افريقيا السوداء حيث تقيم جوال اوروبية قليلة العدد ، لا يهمها من البلاد سوى استثمار خيراتها الطائلة ولا تتدخل في شيء لتقرير انتاجها ، فلا نجد في اي قطر من اقطار العالم ، مثل هذا العدد الغفير من الاوروبيين يعيشون منذ اجيال متعاقبة بين الجماهير الاسلامية حيث تشابكت المصالح وتداخلت ، وحيث يشتد اثر الغرب الاجتماعي والثقافي ويعرف في الاقطار الاسلامية بشكل لم نرَ له مثيلاً من قبل . وهذا المليون ونصف من الاوروبيين ، اكثرهم من الفرنسيين ، يؤلفون اقلية ضئيلة حتى في هذه الجزائر التي يمثلون ١١ بالمائة من سكانها ، وفي تونس حيث يمثلون ٧,٢ بالمائة ، وفي المغرب حيث لا تزيد نسبتهم الى مجموع السكان عن ٤٠ بالمائة وهي اقلية آخذة بالتضاؤل يوماً بعد يوم ، امام تزايد عدد السكان في هذه الاقطار ، وهو عدد ٨٠ بالمائة منهم من سكان المدن ، فمدينة الجزائر وحدها تضم ربع عدد سكان البلاد ، كما تضم تونس ٣/٢ عدد سكان البلاد ، وفي المغرب ، ٤٢ بالمائة من السكان يقيمون في الدار البيضاء .

وهذه الاقلية تلعب ، مع ذلك ، دوراً بارزاً في كل قطر من هذه الاقطار الواقعة الى الشمال من القارة الافريقية . ففي حيازتها قسم كبير من مساحة البلاد ، بالرغم من هذا التقهقر الذي سجله الاستعمار الاوروبي في الريف منذ عام ١٩٤٠ (لا سيما هذا النوع من الاستثمار الذي لم يعد يدر كثيراً على القائمين به) ، وهي وحدها تستفيد من تسهيلات التسليف الذي توفرها لهم المصارف ومن الاستثمارات الاستخراجية في البلاد . وبعد ذلك بمدة طويلة ، في سنة ١٩٣٩ في تونس ، وفي سنة ١٩٤١ ، في الجزائر ، تكونت شركات مختلطة ساهمت الدولة في رأس مالها اسوةً بما تم في المغرب بين ١٩٢٨ – ١٩٢٩ ، حيث قام مكتب الابحاث العلمية والمساهمة في الاستثمارات الاستخراجية . فالمعمرون هم الذين ينتجون اكبر قسم من المواد التي تصدرها البلاد: كبواكير أثمار الفاكهة والزراعات الخضراوية والنبيذ والفوسفات وفلزات الحديد والزنك والرصاص . فهم ينتجون في الجزائر ٣/٤ محاصيل البلاد من القمح الطري ، وثلث القمح الصلب ويؤمنون القسم الاكبر من صادرات البلاد الى فرنسا على الاخص حيث تنعم الجزائر بحرية تصدير كل ما ترغب في تصديره بفضل اتحادها الجمركي مع فرنسا وحيث تنعم كل من تونس

والمغرب بفوائد خاصة . ويتبان هؤلاء المعمرون من حيث مساواتهم : ففي الجزائر يسيطر ستة آلاف من المعمرين على ٤/ الاملاك التي في حيازة الاوروبيين ، بينهم ٩٠٠ شخص يملك الواحد منهم مزارع تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠٠ هكتار ، كما ان ١٢ من كروم الاوروبيين تزيد مساحتها على ٥٠،٠٠٠ هكتار ، و ٢٨ كرماً منها تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٣٠،٠٠٠ و٥٠،٠٠٠ هكتار ، و ٥٪ من منتجي النبيذ يملكون نصف الحقول المزروعة كروماً . ففي الوقت الذي تستثمر فيه ٢٥،٠٠٠ مؤسسة استثمارية ٢،٧٢٢،٠٠٠ هكتار نرى ٥٣٢،٠٠٠ من الاستثمارية الاسلامية لا تستثمر سوى ٧،٧٠٠،٠٠٠ هكتار . وفي تونس نرى ٧٧٠،٠٠٠ هي ملك ثمانية او تسعة آلاف مزارع فرنسي ،وفي المغرب نرى ٦٥٠،٠٠٠ هكتار خاضعاً للاستثمار (اي ١/٨ مساحة الارض المزروعة) ، تعود ملكيتها لـ ٤٠٠٠ مستعمر تقريباً ولعدد صغير جداً من الملاكين المغاربة ، بينها ٩٠٠ مزرعة تزيد مساحة الواحدة منها على ٣٠٠ هكتار (١٤،٧ ٪ من عدد الاستثمارات وتمثل ٦٠ ٪ من مساحة الارض المزروعة) .

المجتمع الوطني

وعلى عكس ذلك ، فالمجتمع الوطني مجتمع فقير ، معدم ، تنقصه اصلاً الذرائع التقنية ورؤوس الاموال ، مسترسل في استعماله الاجهزة الزراعية البالية والحيوانات البائسة ، تتنكر للاسمدة الصناعية ويغل معها الهكتار من ٤ — ٥ قناطير اي نصف ما تدره الارض على المستعمر . هنالك عدد ضئيل من اغنياء الملاكين ، بين قدامى ومحدثين حاولوا ان يطبقوا الاساليب الفنية التي يستعين بها الاوروبيون ، ولا يتورعون،والحالة هذه عن قضم صغار الملاكين المتاخمين لهم . واذ لم يكن في وسعهم استخدام الوسائل التي يستخدمها الاوروبيون لتمنعهم عن تقديم الضمانات التي يقدمها هؤلاء للمصارف ، ولا تربية فنية لهم ، فهم اعجز من ان يطوّروا اساليبهم الزراعية او ان يدخلوا عليها ما يكفل لهم مردوداً اطيب والاندماج مع النظم الاقتصادية الاوروبية ، ولذا لم يكن في وسع الشركات التعاونية سوى تسليفهم من المبالغ ما يؤمن لهم البزار او « الموسم » ، كما ان اصحاب الحرف منهم استمروا في ممارسة حرفهم المتوارثة وفقاً للاساليب المرعية ولذا لم يستطيعوا تفادي منافسة المنتوجات المستوردة .

تألفت الملكية التابعة لابناء البلاد على الاجمال من قطع زراعية صغيرة الحجم للتستغل وفقاً لشروط الاستثمار المألوفة . هنالك في الجزائر ٣٩١،٠٠٠ ملكية عقارية تخص ابناء البلاد تقل مساحتها عن ١٠ هكتارات ، ٧٠ بالمائة منها لا يرجى لها الحياة ولا يمكن ان تأتي بفائدة في هذه الظروف المناخية التي تفرضها الزراعة التوسعية حتى الزراعة البعلية ، وبعد ان أقصوا عن اطيب الاراضي واجودها ، فقد اضطر الوطنيون ان يزرعوا اراضي فقيرة ، بخيلة المردود ، او اكثر ارتفاعاً عن سطح البحر ، واحياناً تقع على سفح مرتفعات شديدة الانحدار يجر استثمارها إلى خطر تعرية التربة . ان نصف سكان الريف في بلدان افريقيا الشمالية هم عاطلون جزئياً عن العمل لعدم توفر الارض الزراعية لهم، كما ان مكننة المزارع الكبرى عملية مرزحة لاصحابها.

فقد جرّت الحيازة حتى الآن الى قتل الملكية الصغيرة واقتضى استثمارها يداً عاملة رخيصة . فالاقبال على المكننة الزراعية قتل اليد العاملة وعرضها للزوال بالاستغناء عنها . فالمكننة تؤلف خطراً كبيراً على طبقة الفلاحين وتهدد مصيرها في الصميم ، اذ تقضي عـــلى حركة السكان في الريف وتحملهم على النزوح نحو المدينة .

فالجهود التي بذلت عـــام ١٩٤٥ لتحسين طرق الانتاج في البلاد بفضل قطاعات النهوض بالزراعة (S. A. R.) في الجزائر ، وبفضل قطاعات تحسين وسائل الانتاج (S. A. P.) في المغرب ، وعلى مشروع الخطة الزراعية في تونس ، نزعت كلها الى مكننة الزراعة وتجهيزها بالعتاد الصناعي الحديث ؛ الا ان مكننة الريف ، هنا كما في الولايات المتحدة الاميركية من قبل ، وفي الاتحاد السوفياتي وفي دول اوروبا الشرقية لا يمكن الاخذ به او مجرد التفكير به الا في ضوء عملية تصنيع سريعة ، والا نشأ عنها ازمة اجتماعية حادّة . فقطاعـــات النهوض بالزراعة في الجزائر لم تجنِ سوى نتائج ضئيلة . فلم تكن تضم عام ١٩٥٣ ، سوى ١٠ بالمائة من فـلاحي البلاد ، و ٤٫٢ من مجموع الاراضي ، فليس من عجب ان يأتي مردود الارض غير وافٍ بالغرض ، وقطاعات تحسين وسائل الزراعة في المغرب التي تعمل بها منذ عام ١٩٤٥ نضّدت المنظمات التي تتوفر لديها التقاوى والاعتدة الفنية فوق جمعيات صغار الملاكين القديمة ، مما اثار معارضة بعض المعمرين (الذين اخذوا يشبهونها بالكولخوزات الروسية) وخشوا من فقدان اليد العاملة ، ولذا حدت كثيراً من عملها وغيرت كثيراً من قدرتها .

المشكلة الديموغرافية ونتائجها

بفضل تناقص معدل الوفيات ، اخذ عـــدد السكان في النمـو سريعاً بمعدل ٥٠ الف في السنة ، في تونس و بـ ٠٠٠ ١٨٠ في المغرب ومن ١٢٠ الى ٠٠٠ ١٨٠ في الجزائر ، اي ما مجموعـه ٠٠٠ ٣٥٠ في السنة . فالمسلمون زاد عددهم ٣٨ بالمائة بين ١٩٣٦ — ١٩٤٦ في الجزائر وحدها ، و ٢٥ بالمائة في تونس . وهكذا قام في الاقطار الثلاثة الواقعة في شمالي افريقيا ٠٠٠ ٥٠٠ ٢١ نسمة معـدل النمو عندهم هو من اعلى ما عرف العالم من امثاله (المغرب ٢ بالمائة ، وتونس والجزائر ١٫٥ بالمائة) . ان التوسع في زراعة الكرمة ، هذه الزراعة الاوروبية في الصميم التي يكثر حولها القول والنظر ، وزراعـة الخضراوات التي تضاعف حجمها بين ١٩٣٨ و ١٩٤٨ في الجزائر وفي تونس ، والـتي زادت في المغرب عام ١٩٤٨ ، ١٥ ضعفاً عما كانت عليه عام ١٩٢٠ ، قد خفضت كثـــيراً من مساحة الاراضي الموقوفة على الزراعات الاستهلاكية لدى المواطنين . ففي الجزائر وحدها اكـثر من ٠٠٠ ٥٠٠ ١ اسرة لا ارض لها ، والمساحة المزروعة لا تزال آخذة في التناقص بالنسبة للفرد . فبينما كان يصيب الجزائري المسلم ، عام ١٨٧٢ ، ثلاثة وثمانين آراً من الاراضي الزراعية ، هبط هذا الرقم عام ١٩٥٢ ، الى ٢٤ آراً . ان اتساع الاراضي الزراعية التي تكلف عمليتها غالياً لم تكن لها اهمية تذكر بالنظر لضعف الطاقة الشرائية لدى الطبقات الشعبية التي لا تشجع قط المزارعين على الاتجاه نحو هذا النشاط . واخيراً وليس آخراً ، الاستثمار الواسع النطاق عندما

تتم للزراعة الاجهزة الميكانيكية اللازمة لها وتجري على الاصول المرعية ، واحيـــاء الاراضي البور او الموات للزراعة من قبل ابناء البلاد الذين يبحثون لهم عن اراضي زراعية جديدة قد يجر الى تراجع الاراضي الحرجية والى تعرية الارض وتآكلها نتيجة حتمية لهذه الطريقة . فهاهي كل افريقيا الشمالية « تعمل الآن على ارسال تربتها نحو البحر » ، لا سيما المناطق الجبليـــة فيها حيث يتكاثف عدد السكان ، كما هي الحال مثلاً في منطقة القبيلي الصغيرة . ويقدر رنيه دومون ان عوامل تعرية الارض في السنة تفقر البلاد ما مجموعه ٣٥٠٠٠٠ هكتار من الاراضي الطيبة . فكل يوم يمر تخسر الجزائر فيه ما يساوي ١٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية ويزيد عـــدد البطون التي يترتب ملؤها ٥٠٠ بطن في اليوم الواحد .

البؤس بين ابناء البلاد

وهذا الاختلال المتزايد كل يوم بين عدد السكان وبين تقصير مواردها الطبيعية عن تأمين أود العيش لهم يزداد عمقاً . ففي منطقـــة الساحل وهي اكثر مناطق تونس حظاً ، كما يؤكد ل. شفالييه ، ان عشر سكان هذه المنطقة من اهل البلاد الاصليين يعيشون بيسر نسبياً ، بينما ٣/٤ السكان هم في وضع وسط ، ونصفهم في حالة فقر وعشرهم يرسف في بؤس مدقع ويعيش على الاحسان والصدقات . ومنذ عام ١٩٣٥ كانت المجاعة من هذه الاوبئة التي تكوّن دوماً خطراً يهدد البلاد . ففي كل سنة يترتب على البـــلاد ان ان تشتري القمح والشعير والارز لتضمن إعـــالة السكان المعوزين . ان مستوى العيش متدنٍّ جداً . وكان من يتصرف من افراد الشعب عام ١٩٥٣ ، باربعة آلاف فرنك في الشهر ، كان من اصحاب الحظوظ . فبينما كان تحت تصرف كل مواطن ، عـام ١٨٧١ ، خمسة قناطـــير من الحبوب لاستهلاكه السنوي ، لم يعد لديه في سنة ١٩٠٠ ، سوى اربعة ، وهبط هـــذا الرقم الى اقل من ٢٫٥ بالمائة سنة ١٩٤٠ . وعلى هذه النسبة قس ايضاً تونس حيث الامكانيـــة تبقى ضمن هذه الحدود ، وتأتي فوق هذا الحـــد بقليل في الغرب . كذلك نقصت ايضاً المواد الغذائيـــة الاخرى : كالزيتون والتين والتمر والبقول المجففة والماشية . ان ٣/٤ السكان محرومون عملياً من الحليب واللحوم والبيض والمواد الدهنية الجيدة . وهذا النقص الذريع في المواد الغذائيـــة كان القاعدة العامة التي تحيط بالسكان قبل الحرب العالمية الثانية . ولعل خير مثل لهذا البؤس الذي يتسكع فيه السكان هو وضع القبيلي الكبرى حيث تبلغ كثافـــة السكان ٢٤٠ واحياناً ٤٣٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد .

« ان قضية تموين نصف سكان القبيلي بالمواد الغذائية في عام ١٩٤٥ ، لم تكن من الامور الواردة على الاطلاق . ان الغذاء الاساسي يتألف من طحين البلوط الذي كثيراً مـــا يحوي خلطه بقشر البلوطة بعد قشطهـــا . ففي قرى القبيلي القائمة في الجبال ، هذا الطحين الاسود الخشن المزوج بمادة خشبية هو الذي تضطر ربة المنزل لتقديمه طوال النهار كوجبة رئيسية للاسرة . ان قطعة من الطلمية المصنوعة من هذا الطحين وبعض اطواب من التـــين المجفف ، يكون اساس الغذاء الذي تقدمه لاسرتها » ، (كما يؤكد لويس شفالييه) .

فالنقص في التغذية يسبب الضعف للمرء والهزال كما تثبت ذلك النتائج التي ادت اليها اللجان . ففي مقاطعة قسنطينة عام ١٩٣٦ ، كان ٢٦٪ فقط من الذين تقدموا للكشف الصحي اعتـــبروا

صالحين للخدمة . واللامساواة بين ابناء البلاد والاوروبيين تبرز في كل المجالات والقطاعات . وقد اظهرت لجنة ماسبنيول لدرس توزيع الدخل القومي في الجزائر ، ان دخل الاسرة الاوروبية السنوي يبلغ ٢٤٠ ٠٠٠ فرنك ، بينما هو في الاسرة الجزائرية ٣٠ ٠٠٠ فرنك ، ويهبط الى ٢١ ٠٠٠ فرنك في السنة عند ٦ ملايين من الفلاحين . وفي المغرب كان ٣٦٠ ٠٠٠ فرنسي يصيبون ٢/٥ الدخل العام ، ويتقاسم ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ مغربي الثلاثة اخماس الباقية ، فيكون دخل الفرد الواحد اقل من ٣٠ ٠٠٠ فرنك في السنة ، أي ١٦ مرة اقل من دخل الفرنسي . وعدم المساواة هذه بين شقي السكان تبدو اكثر بروزاً ووضوحاً في مجال التعليم . فبينما اولاد الاوروبيين الذين هم في سن الدراسة واولاد اليهود كلهم يذهبون الى المدارس ، فأولاد الاسر الاسلامية ممن هم بين ٦ — ١٤ سنة ، يذهب ١٢٪ منهم الى المدرسة في تونس ، و ١٥٪ في الجزائر ، لعدم توفر الابنية المدرسية والمدرسين. ان ولداً من اصل ثلاثة من اولاد الاوروبيين يذهب الى المدرسة الثانوية، بينما نرى طالباً واحداً من ١٢٥ طالباً من اولاد الاسر الاسلامية يتلقى تعليمه فيها .

والتصنيع يبدو الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات الحادة التي يثيرها الدفع الديموغرافي في البلاد. وقد جرت اول محاولة من هذا القبيل عام ١٩٤٠ عندما اصبح من المتعذر جداً استيراد مواد البناء والاقمشة والسكر والمواد الاستهلاكية المصنوعة العادية التي لم يكن احد منها يُصنع محلياً. ففي هذه السوق التي انعدمت فيها كل منافسة غريبة ، تم انشاء عدة صناعات لم تلبث ان ضاقت امامها شروط العمل عندما امكن استئناف العلاقات التجارية مع الخارج . فرؤوس الاموال الوطنية تستثمر بالاحرى في شراء الاراضي والعقارات السكنية . فالاستثمارات الكبرى جاءت من الخارج كما نزحت الى افريقيا الشمالية صناعات فرنسية، واستثمرت اموال اميركية في مناجم زليجة بحثاً عن النفط . وحركة التصنيع هذه أعاقها فقر البلاد لمصادر الطاقة : فالفحم الموجود الى الجنوب من وهران لا يمكن استخراجه الا عن طريق مساعدات مالية ويبقى اغلى سعراً من الفحم المستورد .

التنظيمات الاجتماعية الجديدة

كان من بعض نتائج الاستثمار في هذه البلاد ان دمج نشاط بعض القطاعات في حياة العصر الاقتصادية ، وبذلك خرج هذا النشاط عن الطوق القبلي البدائي ، ان توطين القبائل في المناطق المحددة لها بكل دقة ، والانتقال بالبلاد من نظام الملكية المشتركة الى الملكية الفردية ، والتعويل على الاقتصاد النقدي في هذه المناطق بالذات التي عرفت بانطوائها على نفسها ، كل ذلك ساعد على تطوير الروح الفردانية كما زاد في اللامساواة الاجتماعية المتزايدة . فالقبائل الموجودة في الجنوب تتجزأ وتتفتت الى أسر بائسة عجزت عن التحضر والاستيطان لافتقارها لموارد ضخمة من الآبار الارتوازية هي بحاجة ماسة اليها . وسكان الجبال الذين يخضعون لموجبات الظعن والتنقل اضطروا للحد من ظعنهم ولزرع الوديان التي يقيمون فيها ، والبدو الرحل في الفيافي اضطروا هم ايضاً لاستثمار اراضيهم المعرضة دوماً للجفاف ، واصحاب الحرف والمهن الصغيرة في المدن تعرضوا للخراب.

من جراء منافسة الحاجيات المصنوعة لهم . هذه التغييرات والتسهيلات التي وفرت اسبابها حالة الحرب ، واعمال الرشوة ، كل هذه العوامل ساعدت الاعيان ووجوهها ان يزيدوا كثيراً من ثرائهم ونفوذهم ، ووسعوا املاكهم على حساب صغار الملاكين بعد ان اضطروهم للتخلي عن اراضيهم . وعلى غرار ما جرى في بلدان الشرق الاوسط نرى رؤساء القبائل الضاربة في القسم الاوسط من جبال الاطلس مثلاً التي كانت آخذة بالاستيطان في هذه المنطقة ، اقتطعوا لأنفسهم مساحات واسعة . وقد استطاع بعض التجار من سكان المدن ان يجمعوا ثروات طائلة وحدث في الوقت ذاته انحطاط اقتصادي شعر بوطأته على الاخص سكان المغرب وسكان تونس وهذه الطبقة البورجوازية التقليدية المعروفة في المدن التي تلقت ثقافتها في المعاهد الثانوية الفرنسية والتي تطبعت بالطباع والعادات الغربية . الا ان ضحالة ثقافتها لم تكن لتساعدها على منافسة الغربيين. ومن هذه الطبقة بالذات ، ظهرت الاطر والملاكات التي انتظمت الحركات الوطنية .

بروليتاريا المدن

في المدن تضخمت البروليتاريا بأعداد ضخمة وذلك بعد ان غادر عشرات الوف العمال الريفيين القبائل التي ينتمون اليها ونزلوا الى المدن. كما كشف عن هذا كله الاحصاء الذي جرى عام ١٩٣٦ وبين الخطر الذي يكمن تحت هذه الظاهرة التي ستشهد وستتطور مع كل اختلال يطرأ على الوضع الاقتصادي في البلاد ، ومع كل مجاعة او جفاف يتهددها .. وهذه الألوف المؤلفة نزحت عن مقاطعات جربا والمزاب والقبيلي ومقاطعات بربر تراراس الى الشمال من تلمسان ومن منطقة الريف الشرقي ومن المنطقة الغربية في جبال الاطلس المغربية ومن سهول صوصة او انتي اطلس ، ليعملوا بضعة اشهر في المدن ليوفروا من اجورهم ما يسمح لهم بتسديد الضرائب المترتبة عليهم ، واشراء الحاجيات المصنوعة ولا سيما الالبسة والمواد الغذائية لعائلاتهم .وهنالك نحو ٢٠ بالمائة من هؤلاء النازحين يهاجرون كما يهاجر عدد من النساء ايضاً ، فيتجهون في هجرتهم هذه الى فرنسا التي تستقبل ٢٠ الفاً من المغاربة ، و ٣٠٠،٠٠٠ من سكان القبيلي ليعيلوا بما يوفرون، المتخلفين في الديار وعددهم لا يقل عن ١،٥٠٠،٠٠٠ نسمة. وفي سنة ١٩٥٠ ان ٦٧ بالمائة من متوسط الدخل في القبيلي كان يأتي عن طريق الهجرة كما ان ٣٣ ٪ لا غير كانت موارد المنطقة تؤمنها لهم . والذين يبقون في البلاد ، كانوا يحتشدون في المدن او يتكدسون في هذه الخيمات الضخمة او في هذه التخاشيب التي تكاثر مثلاً في بن مسيك التي تعد ٤٥،٠٥٠ نسمة عند مداخل الدار البيضاء او في هذه « القرى السوداء » القائمة في اراض مشاعية بالقرب من تونس وعنابة ومدينة الجزائر او في المدن الساحلية في المغرب التي تضاعف سكانها في خلال عشر سنوات ، او في الدار البيضاء التي زاد عدد سكانها ثلاثة اضعاف هي الاخرى . وهذا النزوح نحو المدن افضى الى تحطيم أُطر الحياة التقليدية وارتدت معه الحياة العائلية طابعاً جديداً يختلف عما كان لها من قبل: لا استقرار في المحلة والحياة الداخلية في الاسرة مهددة بالعطب والخطر لاضطرار رب الاسرة للتغيب عن منزله بحثاً له عن اجر طيب كما ان امرأته تعمل هي الاخرى في ما يزيد من دخل الاسرة ، وتصبح بالتالي اكثر استقلالاً مما كانت عليه ؛ مما ادى الى تكاثر حوادث الطلاق والروابط غير المشروعة .

وبالرغم من هذا التغيير العميق ومن اقبال الناس على ارتداء الملابس الداخلية الغربية الطراز، والتطور الذي طرأ على المسكن والاثاث واسباب اللهو «كلعبة الكرة والاقبال على رياضة العدو وركوب الدراجة » والاقبال على حضور السينما » ، فتأثير الشرق على الناس بقي قوياً كما بقي مسيطراً، كما ازداد قوة واثراً عن طريق الصحافة والمسرح والراديو، هذه الاختراعات ووسائل الاتصال الحديثة ، التي تغلغلت بين سكان المغرب الاقصى مع التيـــار الثقافي والدعوة للعروبة والجهود التي قام بها علماء الدين لتنقية الاسلام من الشوائب التي لحقت به متجهة لمحاربة الجمعيات والاخويات الدينية لم تخفف من حدة هذا النفوذ ، والتخفف من احكام الدين ومراسمه في المدن ابقى الروابط الدينية والشعور الديني قوياً في النفوس ، اطلت فجأة على البلاد جمعيات دينيـة جديدة وزوايا كما نشأت كتاتيب قرآنية يأخذ فيها الصغار باستظهار القرآن . فالحضـــارة الاسلامية في المغرب قوية ناشطة ولم يعد هذا المغرب يشعر ان اشقاءه تخلوا عنـه او انه لا يزال معزولاً عن باقي العالم الاسلامي. ويلجأ زعماء الحركة الوطنية الذين يتعرضون لملاحقة السلطات الى القاهرة فيتلقون منها العون المالي والادبي ، ومن القاهرة تنطلق الدعوة للجهاد ضد السلطة المسيطرة على البلاد .

نجاح الحركات الوطنية

وفتح الجزائر وتونس الذي تم منذ عهـــد بعيـد ، انتهى في المغرب ، عام ١٩٣٤ . فمنذ عام ١٩١٤ ، لم يضطرب الامن في هذه البلاد بصورة خطرة الا خلال الحرب التي شنها زعيم الريف المغربي عبد الكريم ضد اسبانيا اولاً (هزيمة انوال عام ١٩٢١) ، ثم ضـد فرنسا ، عـام ١٩٢٥ . ووقع اول انفجار وطني في هذه البلاد ، عام ١٩٣٠ عند نشر الظهير الشريفي حول قضاء البربر ، الذي رأى فيه الرأي العام الاسلامي محاولة لتجريد المغرب من الاسلام الذي هو عليه ، ومناصرة الحركة التبشيرية التي تقوم الكنيسة الكاثوليكية بها في هذه المنطقة .

وفي هذا الوقت بالذات نشطت للعمل ونشأت الحركات الوطنية الثلاث الـــتي تجاهلت بعضها البعض ولو في الظاهر ، مدة طويلة ، من جراء هذه الحواجز الادارية الـــتي اقامتها السلطات الفرنسية في البلاد ومن جراء هذا التباين في الاوضاع السياسية انتهت باقامة علاقات وطيدة فيما بينها . وبوصفها « فرعاً من الحركة التحررية الشاملة المضادة للغرب هذه الحركة التي اطلقها المسلك الاوروبي نفسه في البلاد » ، كما جاء على لسان هـ. دي مونتيتي ، فهي تنقسم في كل قطر من هذه الاقطار الى نزعتين رئيسيتين : الاولى دينية ، رجعية محافظة في المجال السياسي والاجتماعي ، تتمثل في تونس في حزب الدستور القديم الذي تأسس عام ١٩١٨ ، وفي الجزائر بجمعية العلماء ، وبالرابطة الاسلامية الذي اسسها الشيخ ابن باديس (١٩٣٦)، وفي المغرب، وفي جناح اليمين من الحزب الوطني . واساس هذه النزعة هو الشعور الديني الذي تجيش به الجماهير الشعبية ، وتشجب الروح الغربية وتوصي باحياء الثقافة العربية وتطالب بالاستقلال الوطني ضمن حلف شامل يضم الدول العربية . اما النزعة الثانية فهي التي عليها هـــذه النخبة التي تلقت

تعليمها في المعاهد الفرنسية الكبرى والتي تطالب بوطن مستقل على النمط الاوروبي ، وتتمثل في حزب الدستور الجديد الذي اسسه بورقيبة عام ١٩٣٤ ، وبحزب الشعب الجزائري (P. P. A.) ، والحركة التي تطالب بانتصار الحريات الديموقراطية (M. T. L. D.) ، التي اسسها مصالي الحاج عام ١٩٢٥ والتي تطالب باستقلال الجزائر ، وبالجناح اليساري في لجنة العمل المغربي. والفكرة القومية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفكرة الدينية والشعور الديني العميق لم تلبث ان تخطت الاوساط الفكرية . وقد وجدت لها العديد من الانصار في اوساط اصحاب الحرف والمهن وفي الاوساط البروليتارية في المدن ، ولم تعتم ان اتصلت بالجماهير الريفية . وهذا الشيوع والانتشار السريع انما جاء نتيجة لهذا التوجيه السياسي والمادي الذي وقع في كل من هذه البلدان وهو من صنع الادارة الفرنسية والنظرية الاقتصادية الحديثة ، والتغيير الجذري الذي طرأ على المجتمع التقليدي الذي اكثر من اتصالاته ووطد من علاقاته مع باقي اجزاء البلاد . وعملت الصحافة والراديو والسينما على تنشيط يقظة الرأي العام ، كما ان سهولة الاتصالات والاسفار ساعدت هي الاخرى على ذلك.

فحركة القمع التي قامت بها السلطات في كل من تونس والمغرب عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ وفشل المشروع الذي تقدم به بلوم وفيوليت عام ١٩٣٦ الذي اقترح الاخذ بسياسة تمثل البلاد سياسياً والتخلي عن التدخل في ما يتعلق باحوال المسلمين الشخصية لابناء البلاد ، والحظر الذي وقع على الحزب الجزائري المعروف P. P. A. عام ١٩٣٩ ، كل هذا أدى الى تقوية جانب الزعماء الوطنيين امثال مصالي الحاج وبورقيبة وعلال الفاسي ، ومناهضة نظام الحماية ومقاومتها التي تتمثل في تونس بشخص الباي منصف تستمر بعد ان جرى خلعه وإسقاطه عن الحكم عام ١٩٤٣ ، في هذه السنة بالذات التي نشر فيها فرحات عباس «البيان الجزائري»، ومشروعاً عاماً للاصلاح ينص على قيام دولة جزائرية لها دستورها الاساسي ونظامها الخاص، وعمل في اثر ذلك على انشاء « جمعية اصدقاء البيان والحرية » التي تطورت فيما بعد واصبحت ، عام ١٩٤٦ : « الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري » (U. D. M. A.) ، الذي انضم اليه عدد كبير من اعضاء الحزب الشعبي الجزائري القديم . وفي سنة ١٩٤٣ ، ظهر في المغرب حزب الاستقلال الذي اخذ يطالب باستقلال المغرب . والفتنة التي قامت في مقاطعة قسنطينة ، عام ١٩٤٥ جرى قمعها بقسوة كلية ، وفي عام ١٩٤٧ ، ظهر « النظام الاساسي للجزائر » ، وفيه ابتعدت الحكومة عن سياسة التمثيل والاستمراء ، واعطت الجزائر نظاماً لامركزياً موسعاً مع مجلس تمثيلي جزائري له صلاحيات واسعة ، ينتخب على دورتين يشترك في الاولى ٥٠٠ ٠٠٠ فرنسي او من لف لفهم ، ويشترك في الثانية مليونان من المسلمين . الا ان هذا النظام لم يعمل به قط . وقد عقب ذلك اجراءات زجرية تناولت المقاطعات الثلاث ادت الى توقيف عدة الوف من الجزائريين في اثر المظاهرات الوطنية التي وقعت في البلاد .

وراح يناهض المطالب الاستقلالية ومشاريع الاصلاح « المواطنون الفرنسيون » في شمالي افريقيا : كالمعمرين والموظفين والتجار وهذه « النخبة » التي لا قاعدة شعبية لها ، الذين يهيمنون على المراكز الرئيسية في الادارة والحياة الاقتصادية ، مع تلون مواقفهم : فرجال الصناعة والتجار هم على الاجمال اقل دعماً من المعمرين لهذه التغييرات ، الذين يستغلون رخص اليد العاملة ، وكبار الموظفين الذين اعتادوا اعمال الادارة التي لا رقيب عليها كما الفوا « الروح الابوية الصلبة » التي لا تتحمل المتناقضات ، و « هؤلاء البيض الصغار » المتمثلين بصغار الموظفين والمستخدمين الذين يهمهم جداً الاحتفاظ بوضع قانوني يميز بينهم وبين ابناء البلاد الذين لا يثيرهم تفوقهم العددي وذهنية « البيض المساكين » التي عرفتها اميركا الجنوبية من قبل ، تفسر الهجمات التي تعرض لها المقيمون العامون والحكام المتهمون بمالأتهم المشاريع الاصلاحية ، ومذكرات لفت النظر الى « المحافظة على النظام » ، اي الاستعانة بالتدابير العسكرية والبوليسية والقتل الذي استهدف له فرحات حشاد عام ١٩٥٢ ، و لوميغر دوبروي عام ١٩٥٤ . وهذه الشدة هي وراء الفشل الذي اصيب به النظام الاساسي الذي وضع عام ١٩٤٧ للجزائر ، وهو حادث خطير الشأن اوحى للوطنيين الشعور بأن وعود الاصلاح التي قطعت لهم انما هي وعود عرقوبية وان لا أمل لهم في الاعتماد على فرنسا .

وبين هذا الموقف يقفه الفرنسيون في شمالي افريقيا يشد من ازرهم الفريق المحافظ من الرأي العام الفرنسي ، وبين الرغبة في الوقوف الى جانب الوعود المقطوعة للوطنيين اخذت الحكومات تتردد وتتمهل ، على ان ضحت في نهاية الأمر بالحكام المصلحين (امثال شاتينو ، لابون) ، وترك الحرية لكبار الموظفين المدنيين والعسكريين وللخبراء المختصين بشؤون افريقيا الذين اوصوا بانتهاج سياسة الشدة ، كالتوقيف وتمشيط المنطقة واعلان حالة الطوارىء ، وفرض المراقبة على الصحف وانشاء مخيمات الاعتقال وتزوير الانتخابات بالرشوة والضغط الاداري مما أدى الى تفاقم الاضرابات والمظاهرات المعارضة واخيراً محاولات القتل والتخريب والوصول الى توحيد الاقطار الثلاثة وهي فكرة لم تكن لتخطر على بال احد قبل ذلك ببضع سنوات . وقد بلغت هذه السياسة ذروتها من العنف عام ١٩٥١ – ١٩٥٣ عندما وقف الغلاوي ، باشا مراكش ، موقفاً معادياً على المكشوف ضد السلطان ، وبالتواطؤ مع الادارة ، سارت قبائل البربر باتجاه مدينة فاس والرباط لفرض خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف .

وراحت الحركة الوطنية في المغرب وتونس تتهم فرنسا بتحويل نظام الحماية المفروض على البلاد الى نظام حكم مباشر ، وذلك « بانشاء ادارة مراقبة مباشرة في جميع المراحل وخلق ادارات جديدة اسندت اعمالها الى موظفين فرنسيين » ، كما اتهموها بتدخل المعمرين الفرنسيين بشؤون البلاد الداخلية عن طريق الغرف الاقتصادية والجمعيات وغير ذلك . والمناداة بابن عرفة سلطاناً من قبل الفرنسيين اذكى حركة مناهضة نظام الحماية ، هذه الحركة التي امتدت الى

الجنوب من البلاد ، الى هذه المنطقة التي تعتبر « الاقطاع » الخاص بالفلاوي ، وامتـدت الثورة الى قلب هذه القبائل التي كان يُظنّ فيها انه طوع بنان السلطة ، ثم انقلاب الفلاوي باشا الذي انضم للسلطان المخلوع مما أدى الى عودتـه منتصراً الى البـلاد والى اعـتراف فرنسا « باستقلال المغرب ضمن ارتباطه بفرنسا » وذلك في تشرين الثاني ١٩٥٥ .

وفي تونس امكن تطبيق بعض الاصلاحات الموعودة بحيث ابرزت الشخصية التونسيـة مؤلفة بذلك مرحلة نحو الاستقلال الداخلي مع مجلس نيابي منتخب . الا ان « الجبهـة الوطنية التونسية » بقيادة حزب الدستور الجديد ، اعتبرت هذه الاجراءات غير كافية ، وقام الفلاقة بمناوشات دامية في منطقة الكاف ، وقد امتدت الحركة التي عـــدت بضعة آلاف من الانصار حتى بلغت حدود الجزائر ، الامر الذي اضطر معه منديس فرانس ، رئيس مجلس الوزراء في فرنسا الى اعلان استقلال البلاد الداخلي والدخول بمفاوضات مع الحكومة الجديدة التي تألفت برئاسة بورقيبة بعد ان افرج عنه في فرنسا واطلقت له حريته . وفي آذار ١٩٥٦ ، تم الاعتراف رسمياً بدولة تونس ، فألغيت المحاكم الشرعية ، كما الغي فيها تعدد الزوجات . وفي تموز ١٩٥٧ ، تم الغاء الملكية ، واعلنت الجمهورية في البلاد .

وفي الجزائر اخذ نشاط الفلاقة يمتد في هذه المنطقة الواقعة بين سوق الاهراس وتبسّه لتتصل بجبال الاوارس ومنها الى مقاطعة قسنطينة وكل المنطقة المجاورة لها . وقد كان لاعلان « حـالة الطوارىء » ، ولفرض المراقبـة ولعمليات التوقيف بالجملة ان عمقت الهوة الفاصلة بين المعمرين الفرنسيين ومسلمي البـــلاد حتى المعتدلين منهم . والاعضـاء الجدد الذين جرى انتخابهم في الدورة الثانية رفضوا رفضاً باتاً كل فكرة بالدمج ، ولقي الثوار ترحيباً حاراً في الاوســـاط الشعبية التي تواطأت معهم ، واحتلوا مناطق غير مأمونة زادت رقعتها اتساعاً بالرغم من وجود جيش قوي وحركة القمع العنيفة التي قام بها . ولم تلبث ان قامت بين الجبهتين حرب فعليـــة شاقة ودامية اضطر معها الجيش الفرنسي الذي تألف من ٤٥٠،٠٠٠ جندي ان يواجه وحدات نظامية لها بزتها الرسمية وتجهيزاتها واسلحتها الثقيلة ، مدربة على الهجوم المفـاجيء وعلى التسلل والتي بالرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدتها ، بقيت تنمو وتزداد وتزيد من قوتها . وهكذا طالت الحرب وامتـدت ، كما ان رفض المعمرين ومن بعدهم انصـــار جبهة التحرير الوطني مشروع قانون برنامج يرمي الى اعطاء الجزائر نظاماً جديداً ابعد كل امل بالوصول الى اتفاق بين الطرفين . وفي اثر قصف القرية التونسية ساقية سيدي يوسف برزت امكانيـــة تدويل الحرب الجزائرية ، كما ان المؤتمر الذي عقد في طنجة بين ممثلين عن حزب الدستور الجديد وحزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية شدّد على توحيد المغرب بضم اقطاره الثلاثة . وقد تمرد ضباط الجيش والعنـــاصر الناشطة في الجزائر في ١٣ ايار ١٩٥٨ ضد سلطة حكومة فلان التي اتهموها ببدء المفاوضات مع المتمردين .

ان استقلال الجزائر لم يعترف به نهائيـــاً الا في تموز ١٩٦٢ ، وبذلك وضع حداً للمعارك التي غطت البلاد بالدمـــاء منذ ثماني سنوات . وقادت القوى الوطنية الحرة الحرب وفقاً للمبـــادىء والنظريات الجديدة لحرب المناوشات . وتلقت المساعدات المالية والمادية من قبل الدول العربية والاســـلامية كما حظيت بعطف الامم المتحدة ، وبعطف عدد من الدول أخذ يتزايد يوماً بعد يوم ، كما تقوى بالولاء الذي لقيته من قبل سكان البلاد الاصليين . وبذلك استطاعت ان تجمد الجيش الفرنسي الذي يتفوق عليها بكثير من حيث العدد والعُدد والتسليح ، والذي لم تسفر الانتصارات التي حققهـــا عن نتائج تذكر . والى هذا الصراع الذي قام بين الجيشين ، قام صراع عنيف لا هوادة فيه ولا رحمة تخللتها اعمال إرهابية جرت الى حوادث انتقامية قامت بها وحدات البوليس والمستوطنون الاوروبيون اتخذت طابعاً وحشياً لا مثيل له جرت وراءه الخراب والدمار واثارت الضغائن والاحقاد . وهكذا شهدت البلاد تطورات عميقة الجذور : ازدياد مدهش لعـــدد السكان في المدن بعد ان عمت البلاد موجة من نزوح سكان الريف الذين هجروا مساكنهم بعد ان اضطرب حبل الامن في البلاد . « وانشاء مراكز تجمع » خاضعة لمراقبة الجيش الغرض منهـــا عزل الفدائيين الجزائريين ، وذلك بحشد سكان الدوار في قرى اصطناعية . وهكذا رأينا اكثر من ٢،٠٠،٠٠٠ من سكان الريف (اي جزائري واحد من كل اربعة جزائريين) وجدوا انفسهم عام ١٩٦٠ محتشدين على هذا الشكل ، بعيدين عن اماكن سكنهم . وهذا الاقتـــلاع الذي لم يسبق له مثيل من حيث الاتساع والشمول ، غير كثيراً من عادات القوم واخلاقهم وقلب رأساً على عقب نمط العيش الذي ساروا عليه ابا عن جد كل يوم . وذلك باحداث تغييرات في العلاقات بين الرجال والنساء والاولاد بعد ان ارغموا على العيش معاً في هذا الاختلاط والبطالة القسرية ، بعد ان تركوا جانباً الاعمال الزراعية واهملوا اراضيهم الامر الذي قتل اقتصاديات البلاد كما قضى على المجتمع الريفي وزاد من تفسخ الاخلاق والشقاء .

والاستفتاء الذي جرى في ٨ كانون الثـــاني ١٩٦١ والذي اعطى بين ابناء البـــلاد وبين المستوطنين الفرنسيين اكثرية تحبذ حل القضية الجزائرية على اساس « حرية تقرير المصير » اوحى للاوروبيين المستوطنين في الجزائر فكرة صحيحة عن العزلة التي تنتظرهم وتبينوا ان كل الآمال التي عقدوها بفرض ارادتهم الاخيرة على البلاد كما تم لهم عام ١٩٥٨ ، قد ذهبت ادراج الرياح . وقد عقب ذلك موجة من العنف الذي لم يسبق له مثيل لا سيما بعد الثورة التي اعلنهـــا القواد الاربعة والتمرد الذي قاموا به ضد الحكومة الفرنسية ، مما ادى الى قتـــل وتعذيب عدد من الجزائريين قام هؤلاء بأعمال مماثلة للثأر من ضحاياهم ، في مجازر بشرية دموية اشترك فيهـــا حتى الاولاد . والمفاوضات سرية اولاً ثم علنية بين الحكومة الفرنسية وممثلين للجزائر في ايفيـــان ، ادت في ١٨ اذار الى اتفاق وقف اطلاق النار دون ان يضع حداً لاعمال العنف والتنكيل واعلن المتمردون الفرنسيون سياسة الارض المحروقة ، وحاولوا ان يوجدوا مراكز مقاومة في الاحراج

والفابات كما حاولوا القيام بحركة انقلابات نظمها فدائيون . والاستفتاء حول تقرير المصير اتاح الفرصة امام الحكومة الفرنسية لاعلان استقلال الجزائر في ٣ تموز في الوقت بالذات الذي نشبت فيه ازمة حادة في قلب جيش التحرير خرج منها بن بللا منتصراً . فالجزائر تؤلف اذ ذاك بلاداً منهوكة قضت الحرب فيها والاعمال العسكرية على مئات الألوف من سكان البلاد ، كما ان ٤/٥ المستوطنين الاوروبيين كانوا قد غادروها الى فرنسا في بضعة اسابيع ، في هذه الموجة العارمة من اعمال العنف والسلب ولم يبق فيها سوى ٢٠٠،٠٠٠ منهم مع العلم ان كل العناصر التي تكون الاطر الادارية والتقنيين والمدرسين كانوا غادروا البلاد ، وسادت اعمال اللصوصية في جميع اطراف البلاد ، كما ان زعماء جيش التحرير كانوا على وشك حرب اهلية فيما بينهم .

اقرت الحكومة الجديدة دستوراً جديداً وراحت تحاول اعادة تنظيم البلاد على مبادىء الاشتراكية : فأممت الاملاك الشاغرة وعدداً مهماً من المشروعات الرئيسية كما صادرت جميع املاك المزارعين الاوروبيين ، وانشأت لجاناً صغيرة لادارتها وبدأت تفاوض فرنسا التي لم يكن بد من مساعدتها المالية والثقافية ، ولاجل الوصول الى اتفاق حول ترحيل وحدات الجيش الفرنسي الذي غادر البلاد نهائياً في حزيران عام ١٩٦٤ . وهكذا تم الوصول الى اتفاقات تنظم مساعدة فرنسا المالية والفنية واستثمار نفط الصحراء الكبرى .

وقد توصلت كل من الحكومة التونسية والمغربية الى عقد اتفاقات مع فرنسا لاخلاء البلاد من الجيش الفرنسي واستعادة الاملاك التي كان يستثمرها المعمرون . وقد ادت السلطة الاستبدادية التي مارسها رئيس الحكومة في كل من هذه الاقطار الى قيام معارضة في وجهه ، وهي معارضة بقيت عاجزة في وجه ابو رقيبة في تونس الا انها كانت اعنف واشد نشاطاً في وجه الملك حسن الثاني ، تمثلت على الاخص في اتحاد القوى الشعبية وحزب الاستقلال . اما في الجزائر فقد انتصرت المعارضة في الانقلاب العسكري الذي قام به العقيد هواري بومدين وأدى الى قلب بن بللا وإبعاده عن الحكم في (حزيران ١٩٦٥) .

وقد ادى هذا الصراع ككل الحركات الوطنية التي وقعت في القرنين التاسع عشر والعشرين الى توحيد ممثلي كل الاحزاب وكل طبقات الشعب في هذه المعركة المشتركة لتقرير المصير الذي يؤمن استقلال البلاد وسيادتها . ووراء القضية السياسية تكمن قضايا ومشكلات اخرى اهمها المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها كل البلدان المتخلفة : فكيف السبيل الى تأمين اود العيش لهذه الجماهير البائسة ، وهي نفس القضايا التي اعترضتنا في معرض الحديث عن اقطار جنوبي شرقي آسيا التي نالت استقلالها منذ عهد قريب .

الفصل الخامس

تطوّر افريقيا السوداء

خضع هذا القسم «من افريقيا الواقع جنوبي الصحراء» هو الآخر لتطورات عميقة ارتسمت معالمها في الافق خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة وذلك بتأثير مزدوج من الازمة الاقتصادية التي رزحت بكل ثقلها على البلدان ذات الاقتصاد السريع العطب، ومن الحرب العالمية الثانية، غيرت أوضاعها وبدّلت من ظروفها وصروفها، واوجدت فيها توتراً عنيفاً اشتد بين الدول المستعمرة والبلدان الخاضعة للاستعمار التي راحت تتطلع الى السيادة والاستقلال. فأثار ذلك امام الاولى منها مشكلات ومصاعب معقدة كان من العسير عليها حلها بعد ان ايقنت ان ليس أمامها من بلدان تستثمرها وتستغل خيراتها سوى القارة الافريقية.

١ – تطور الاقتصاد والمجتمع

والسرعة التي تعاقبت فيها هذه الحوادث يجب ردها في الدرجة الاولى الى حدة التنافس الاقتصادي بين الدول الاوروبية على استثمار خبرات امبراطورياتها الاستعمارية ومواردها الطبيعية، والى استبطار الرأسمالية التي أنست الى استثماراتها الناجحة عبر البحار فرأت ان تشغّل جانباً من هذه الاموال التي كانت تستثمرها من قبل في آسيا الجنوبية الغربية، في افريقيا، واخيراً الى ازدياد الاتصالات بين الاوروبيين وسكان البلاد الاصليين.

طرق المواصلات واثرها

يَسُرت هذه المواصلات ولانت بعد ان تكاثر عدد الاوروبيين الذين استقروا عبر البحار مع انه بقي ضعيفاً نسبياً: ففي نياسالاندا ١,٠٪ وفي افريقيا الشرقية الانكليزية ٠,٣٪، وفي افريقيا الشرقية الفرنسية ٠,٤٦٪، وفي الكونغو البلجيكي ٠,٧٪، وفي افريقيا الغربية الفرنسية وانغولا ١٪، وفي زوديسيا الجنوبية ٦٪، وفي افريقيا الجنوبية ٢٠٪. كذلك ساهم في هذا اليسر تجنيد عدد كبير من ابناء هذه البلاد واستخدامهم في الاعمال الحربية التي دارت رحاها في اثيوبيا وشمالي افريقيا وفي بورما واوروبا. وهكذا اخذ يزداد عدد الوطنيين يوماً بعد يوم الذين تضطرهم

الاعمال والظروف للاتصال الشخصي بالاوروبيين والتغلغل الى قلب المظاهر المميزة للحضارة الاوروبية ، وبذلك تم لهم الاطلاع على ما فيها من عوامل القوة والضعف ، وأنسوا في اوروبا جواً لا تشوبه بشيء مظاهر العرقية والعنصرية خلافاً لما يجري في بلادهم. وقد كان في نهاية الامر لتطور وسائل المواصلات ولا سيما وسائل النقل بالسيارات التي سهلت من اسباب الرحلة والتنقل ان نشطت حركة التبادل بين اجزاء افريقيا النائية بعضها عن بعض . فالطرق المعبدة ، شأنها شأن الخط الحديدي بالذات ، هي خير محلل. « فهي تفضي الى تحرير الاسود » اذ تحمل اليه المال بشكل اجور ومرتبات ، كما تحمل التاجر الذي ينقل معه وسيلة انفاقه ، وبفضل هذه الطريق يتحرر المرء من العبوديات التقليدية التي كانت تشده اليها تنقلاته بين القرى والمدن . وخير مثال على الدور الثوري الذي يمكن ان يلعبه شق طريق جديدة هو الخط الحديدي المعروف بخط باس – كونغو – كاتنغا (B. S. K.) ، الذي يصل بورت فرانكي وبوكاما وتم بناؤه بين ١٩٢١ – ١٩٢٨ . ففي اقل من عشر سنوات حدث سيل من تنقلات السكان بحيث اننا نجد عام ١٩٦٠ ربع سكان الولاية يقيمون على مقربة من الخط المذكور ، في رقعة من الارض مساحتها ١/٥ مساحة الولاية . وقد انتقلت قرى برمتها لتستقر بجوار الخط ، وصار تمازج وتخالط بين طبقات السكان ، والوضع الاقتصادي القديم في البلاد الذي جهل اصول الزراعات التجارية انقلب تماماً من جراء التقاوى الجديدة التي مكن لها بناء الخط ونشاط الحركة عليه (اجور العمال ونفقات صيانته) ، والزراعات الجديدة التي نشأت على جانبيه كالفستق والقطن والمانيوك والذرة الصفراء التي حلت محل الزراعات الغذائية القديمة وامكن بالتالي تصديرها الى مقاطعات كاتنغا وروديسيا الشمالية . والغابات التي استعمل خشبها للوقود اخذت تتقهقر وراحت احدى الشركات الفرعية اكسفوركا (استثمار الاحراج) تستثمر الغابات الكثيفة استثماراً نموذجياً، بعد ان نالت امتيازاً باستثمار ارض مساحتها ٣٥٠٠٠ هكتار . كذلك تأسست شركات كبرى لتربية الماشية تربي اكثر من ١٠٠٠٠٠ رأس من البقر ، كما اقطعت الحكومة مساحة ٥٢٠٠٠ هكتار لمعمرين اوروبيين لكي يستغلوها . وهكذا زالت من الوجود قرى وقصبات ظهرت مع دخول الاوروبيين الى تلك البلاد لتحل محلها مجتمعات تجارية قامت على مقربة من الخط المذكور .

فلم يبق في كل افريقيا قرية مهما نأت وبعدت ، لا يستعمل الوطنيون من ابناء البلاد فيها المصنوعات الاوروبية ، كما ان الافكار والامور التي يتكلمون عنها او يبحثونها والاحداث التي يعلقون عليها كلها تمت الى اوروبا . وهذا التجاور بين حضارتين متعارضتين وهذا التواصل بين مدينتين ، ادى بالطبع الى تطورات عديدة في حياة هذه المجتمعات البدائية قضت تدريجياً على عاداتهم وتقاليدهم المتوارثة .

الاقتصاد القائم على النقل

نهض هـذا الاقتصاد المغلق القائم على عزلة القرية والمجتمع كما قام على عزلة القارة الافريقية نفسها حيث تنتج القرية كل مـا يحتاج اليه سكانها من صنع العائلة (الكوخ واللباس والمواد الغذائية) واصحاب الحرف في القرية (من خزافين وحدادين) حل اقتصاد السوق المحليـة المرتبطة بالطرقات والخطوط الحديدية ، والتجار والعرض والطلب ومطالب الادارة . وبدافع من هذه العوامل المختلفة ، مال المزارع الافريقي الى الاهتمام بالمحاصيل التجارية التي تشتد اليها حاجة الاوروبيين لصناعاتهم المختلفـة ، وهي في الاساس خامات ومواد زراعية ومواد استخراجية ثمينة غير حديدية ؛كالكاكاو والفول السوداني وزيت البلح والسيزال والخيوط القاسية والبن والخشب الثمين المستخرج من غابات البلد والماس والنحاس والمنغنيز والاورانيوم والكوبالت والكروم وغير ذلك . وهذه المحاصيل تدر على الفلاح الافريقي وتؤمن له النقد الذي يحتاج اليه لدفع الضرائب المترتبة عليه ولشراء المحاصيل المشغولة المستوردة من الخـارج التي يحتاج اليهـا : كالاقمشة القطنيـة والخردوات والصابون ، وماكينات الخياطة والدراجات وغير ذلك، لا سيما واستيراد هذه الحاجيات يقضي على الصناعة اليدوية بحيث يتعذر عليه الحصول عليها الا عن طريق الاستيراد . وهكذا قام في البلاد ، محل الزراعات الغذائية والصناعة اليدوية اقتصاد خاص قوامه شحن منتوجات البلاد ومحاصيلها نحو المرافىء بقصد تصديرها وتوزيع المحاصيل المصنوعة المستوردة . وهـذا الاقتصاد القليل التنوع وبالتالي السريع العطب (من اصل ٢٧ بلداً رئيسياً من بلدان افريقيا ، عام ١٩٤٩ خمسة عشر بلداً منها نهض ٧٠ بالمائة من صادراتها على ثلاثة اصناف لا غير) ، الخاضع دونما حماية قط ، على تقلبات الاسواق الخارجية يسيطر عليه من جهة ثانية بضع شركات تجـارية كبرى متخصصة بأمور النقل . وهذه الشركات هي التي تحدد اسعار المنتوجات والخامات التي تعنى بتصديرها كما تحدد اسعار الحاجيات التي تستوردها وتبيعها لتجار الفرادى، هذه التجارة التي هي بيد بعض الاوروبيين: من يونان وبرتغاليين ولبنانيين وسوريين وهنود وعرب وبيد تجار آخرين من اجناس اخرى كالألوف والهاوساس والديولاس .

بعض هذه الشركات تكاد تحتكر حركة التصدير والاستيراد في هذه الاقطار ، منها مثـلاً الشركة الفرنسية لافريقيا الغربية (F . A . O .) ، والشركة التجـارية لغربي افريقيـا (S. C. O. A.) في افريقيا الفرنسية ، وشركة الكونغو الاعلى والاسفل (C. F. H. B. C.)، وشركة جون هولت ، هاتون وكوكسن احد فروع شركة اونيليفر ، وشركة زيوت الكونغو البلجيكي المعروفة بـ(U. A. C.) او الشركة الافريقية المتحـدة ، والشركة المعروفة باسم (Nosoco) او الشركة التجارية الجديدة وشركة النيجر الفرنسي؛ وشركة كنغ في الكمرون وشركة كونياري يليو التجارية(S C K N). ويتخذ حشد رؤوس الاموال احيانا نسبة لم تعرف مثلها عواصم البلاد المستعمرة حتى في الولايات المتحدة الاميركية ، كما نرى ذلك مثـلاً في الكونغو البلجيكي حيث تملك الشركة العامة وفروعها الـ ٦٥ ، احتكاراً يمتد الى كل تجارة

التصدير في المستعمرات : كالنقل البحري والجوي والبري والنهري ، كما تملك منـاجم المواد غير الحديدية ومولدات الطاقة المحركة . وهي تهيمن بمالها من امتيازات وديون على عشرات الالوف من الهكتارات تمتد لعدة ولايات . وانشأ في بلجيكيا صناعة خاصة تعنى بتحويل المعـادن الكونغوية غير الحديدية : كالنحاس والقصدير والكوبالت وغير ذلك .

ولعل ليبيريا هي خير مثال يضرب لهذا الاقتصاد القائم على النقل . فقد نالت فيها عـام ١٩٢٦ شركة فيرستون للمطاط الموجودة في مدينة اكرون (اوهايو) ، امتيـازاً مدته ٩٩ سنة يخولها استثمار مليون إيكر « تختارها » بسعر ٦ سنتات للايكر الواحد، فاختارتها بالطبع من الاراضي الطيبة في البلاد بحيث ان اصحاب الاراضي المجاورة لاراضي الشركة المذكورة من قبائل تلك البلاد والذين لم تنزع ملكيتهم عنها مباشرة سلموا بطيبة خاطر بتنقيبها حتى ان كل النظام الاقتصادي التقليدي الذي كان سكان القرية يسيرون عليه من قبل ، تبدل ليأتلف مع النظام الجديد الذي وضعته الشركة . فالمطاط هو من هذه الزراعات الأحادية التي تغطي ٩٠ ٪ من صادرات تلك البلاد . وفي المقابل على ليبيريا ان تستورد الجانب الاكبر من الاشيـاء التي تحتاجها. فالشركة تستورد الارز بما يكفي لاعالة عمالها البالغ عددهم ٢٥،٠٠٠ عامـل من ابناء البلاد ، كما تستورد كل شيء « من اللحم الى حبة البندورة بشكل معلبات اميركيـة » . وهي تستورد نصف ما تستورده هذه البلاد بواسطة احد فروع هذه الشركة المعروف باسم الشركة الاميركية للتجارة . والدور الذي يمثله سكان ليبيريا في الحركة التجارية في بـلادهم هو دور ضعيف للغاية : فالتجارة بالفرادى هي بيد الآسيويين ، وما تبقى من النشاط التجاري يقع بيد الاجانب . وهكذا ان مليونين من السكان لم يكن لهم عام ١٩٥١ ، سوى ٣٤٧ مـدرسة ابتدائية تضم معاً ٣١،٠٠٠ طالب وطالبة .

وهكذا نرى كيف يقوم في البلاد نظامان اقتصاديان متجاوران : هنا ، اقتصاد استهلاكي يعتمد السوق المحلية تهيمن عليه شركات كبيرة وتغذيه مزدرعات اوروبية واميركية تستخدم في سبيل تأمينه يد عاملة متوفرة رخيصة ، وهناك اقتصاد عائلي لا عدة له ولا عتاد ، ولا عمال مأجورين يؤمنونه ، يتألف اصلاً من مجتمعات تتبادل الخدمات وعمليات التسليف، تبيع بالاسعار التي تعينه الشركة ولا تنتج سوى كمية ضئيلة من المواد الغذائية لا تفي بالحـاجة .

تأزم وضع ابناء البلاد

كان من بعض نتائج الاهتمام بتأمين المواسم الزراعية المعدة للتصدير ، اتساع الاراضي الزراعية ، وبالتالي إنهـاك الاراضي التي تمت تعريتها من الشوك والعوسج باحراقها . فقد اهملت الطرق والوسائل التي سار عليها ابناء البلاد باعتمادهم الزراعة المتبدلة التي تحافظ على غنى التربة باراحة الارض وتدويرهـا مدة كافية . وهكذا ضاع التوازن الذي قام من قبل بين امكانيات تربة فقيرة على العموم ووسائل وادوات تقنية تستخدم في استثمارها ، مراعية نظام الامطار ومقتضيات فصول السنة والمواسم المزروعة، ولم تلبث ان ظهرت النتائج. فالتوسع في زراعة الفول السوداني في السنغال جر الى إنهاك

التربة في مقاطعة لوغا وكايور والتوسع في زراعة شجر المطاط في الشاطىء الذهبي جعل الاراضي الحرجية تتقهقر بشكل مخيف ، كما ان التعويل على المحاريث التي تخرق التربة عميقاً في استثمار الارض عجل في انهاك التربة وفي تعريتها. فالحراثة العميقة وزيادة مساحة الاراضي المزروعة والتقليل من الاراضي المحولة ، وتراجع الغابات والاحراج والمساحات العشبية ، كل ذلك كشف عن تربة حديدية جدباء هي طبقة الصلصال الاحمر الفقير . وها هو اوغست شيفالييه الذي اخذ يتجول عام ١٩٥٠ في المنطقة الصحراوية والسودانية الواقعة في هذا القسم من افريقيا الغربية الفرنسية والتي زارها لاول مرة قبل ذلك بخمسين سنة يعرب عن دهشته امام ما شاهد من موت النباتات وانر الرمل الزاحف . والملاحظة ذاتها تبدو للويس شيفالييه عند زيارته مدغشقر حيث تنهال التربة الى الوديان والى البحر تكشف الطبقة الصخرية وقد تجردت من تربتها وحشيشها .

نظام الاراضي المحفوظة والعمل الاجباري

ويزداد وضع ابناء البلاد سوءاً على سوء من جراء نظام الارض المحفوظة والامتيازات الممنوحة للاوروبيين. فقد وزعت في كينيا ، عام ١٩٥٠ على ٢٣،٠٠٠ معمر اوروبي ، ٤٢،٠٠٠ كيلومتر مربع من اطيب الاراضي واجودها، بينما نرى ٣،٣٠٠،٠٠٠ من ابناء البلاد الاصليين يحشرون في ١٠٨،٠٠٠ كلم مربع من الاراضي المحفوظة بعضها اراض قاحلة جدباء ، وبذلك نال المعمر الاوروبي ٢٤٠ هكتاراً من الاراضي الطيبة ، سهلت طرق الاتصال بها وتمهدت بينما ليس تحت تصرف رب عائلة من ابناء البلاد ، سوى ٣ هكتارات من الاراضي المتوسطة الانتاج . وفي روديسيا الجنوبية ينال ٦٥،٠٠٠ من الاوروبيين ١٨٥،٠٠٠ كيلو متر مربع بينما لا ينال ١،٥٠٠،٠٠٠ من ابناء البلاد ، سوى ١١٥،٠٠٠ كيلومتر مربع . وفي تنغانيكا يعيش ٣/٢ السكان من ابناء البلاد على عشر مساحة البلاد ؛ وفي الكونغو البلجيكي ، نرى تحت تصرف شركات بلجيكية ضخمة ، مثل شركة زيوت الكونغو البلجيكية وشركة السكر الكونغولية ، عشرات الألوف من الهكتارات من الاراضي الزراعية الطيبة .

والقصد من نظام الاراضي المحفوظة ، توفير اليد العاملة للاستثمارات الخاصة . فالسكان الذين هم بحاجة الى موارد كافية ، او يضطرون الى دفع ما يترتب عليهم من رسوم نقداً ، عليهم ان يعملوا في المزدرعات الاوروبية كيد عاملة مأجورة ، وان ينتجوا في الاراضي الواقعة تحت تصرفهم ، محاصيل معدة للتصدير . وهذا بالذات ما عناه حاكم كينيا العام ، سنة ١٩١٣ عندما كان يؤكد :

« الضريبة المفروضة هي السبيل الوحيد لارغام ابن البلاد على مغادرة الاراضي المحفوظة بحثاً عن عمل له ... فهي الوسيلة الوحيدة لرفع مستوى الحياة لدى ابن البلد ، وبهذه الطريقة وحدها تتوفر اليد العاملة في البلاد وتحدد الاجور . ان رفع الاجور من شأنه ان يخفض الطلب على اليد العاملة ، اذ ان اجوراً اكبر تمكن لابناء البلاد من دفع الضرائب والرسوم المترتبة عليهم بأقل قدر من العمل » .

والعمل الاجباري يهدف لمثل هذا الغرض تحت ستار اما زراعات مفروضة « الغرض منها

التدريب على العمل الزراعي، كما هي الحال في افريقيا الاستوائية الفرنسية ، او برسم التربية (كما هي الحال في الكونغو البلجيكي عام ١٩٣٣) ، وأما تحت ستار مصادرة وتسخير من قبل الادارة لتأمين القيام ببعض الانشاءات العامـــة : من طرق وخطوط حديدية ... فالاشغـال الشاقة حرمتها معاهدة جنيف المعقودة عام١٩٣٠ حتى لو كان الغرض منها تأمين المصلحة العامة ، الا ان العمل بهذه المعاهدة وتطبيقها اقتضى سنين عديدة قبل وضعها موضع التنفيذ. وقد صدرت بين ١٩٣٠ – ١٩٣٧ في كل من مقاطعة افريقيا الغربية الفرنسية وفي مقاطعة افريقيا الاستوائية الفرنسية عدة قوانين للحد من اشغال السخرة الشاقة ، ثم جرى استبدالهـــا بفرض رسم بديل عنها او بافتكاكها نقداً . امـا في الكونغو البلجيكي وفي مدغشقر ، فبأشغال فرضت عـــلى المجندين. وفي سنة ١٩٤٦ فقط أُلغي العمل بالاشغال الشاقة بصورة نهائية في الممتلكات الفرنسية الا ان الاخذ بهذه الطريقة بقي جارياً في المستعمرات البرتغالية ، وبالحاد جنوبي افريقيـــا ولو بصورة غير مباشرة .

تنقل السكان

هذه الاوضاع الجديدة التي طبعت الحياة الاقتصادية في هـــذه البلاد هي وراء هذه التغييرات التي لحقت المجتمعات الوطنية ، من مميزاتها البارزة التغيير الجذري الذي طرأ على توزيع السكان . فقد شهدنا حركة توطين او تحضير واسعة النطاق من جراء الانهيار السريع الذي اصاب المجتمعات البدوية القائمة عند تخوم العالم الاسود . ففي الصحراء الكبرى كما في الجزيرة العربية وبادية سوريا ، قامت قبائل مهمتها الغزو سريعة الحركة والتنقل ، تستخدم في غزواتها وهجومها الخاطف ، ضرباً من النوق والجمـــال النشيطة السريعة العدو لتجعلهـــا في مأمن من كل مطاردة او ملاحقة ، يخضع لسيطرتها سكان الواحات حتى سكان مناطق السودان . وهذا بالتمام هو وضع قبائل رغيبة الضاربة على حدود ريو اورو وحدود موريتانيا . ومنذ ان اصبح بالامكان ، منذ عام ١٩١٤ ، تأليف وحدات الهجانة ، مزودة بالاسلحة الحديثة ، اخذت الصحراء تفرغ وتخلو من روادها، واستهوتهم حياة المدر فاستكانوا واستقروا واستأنسوا الى المراكز الآهلة ، وبذلك فقدوا كل سلطة لهم على الزنوج او البربر الذين الفوا السيطرة عليهم .

ومن جهة اخرى ، فالسكان اخذ عددهم بالنمو والارتفاع ولو لم تستطع تحديد النسبة او المعدل بالدقة المطلوبة . ان تطور الطب الاستوائي على يد تلاميذ باستور واتباعه مكن من طرد الحمى البرداء على أشكالها ، والهيضة والدنك والبرص والهواء الاصفر ومرض النوم والزحـــار الاميبي ، والحمى الصفراء والتدوّد الخيطي وداء الانكلوستوما .الا ان جانباً كبـيرا من هؤلاء السكان يشكون من سوء التغذية ويتعرضون بالتالي لقصر الحيـــاة كما ان هجرة الشبان منهم يعرض جدياً للخطر نسبة المواليد . مع العلم ان معدل الوفيات بقي عالياً من جراء فتك بعض الامراض الرئوية والامراض الزهرية ، ومن اشتداد الادمان على المسكرات ، وسوء التغذية ، ونقص المواد الغذائية. ومع ذلك فحركة المواليد تفوق الوفيات لزيادة في المواد الغذائية، (ففي

مدغشقر مثلاً زادت المواليد على الوفيات من ٠٠٠ ١١ عام ١٩٤٦ ، الى ٠٠٠ ٥٩ عام ١٩٥٣ ، الامر الذي اضطر معه جانب من السكان للانتقال الى حيث يستطيعون تأمين ما يقوم بأودهم . وهكذا نرى كم هي كبيرة حركة التنقل والانتقال بين العمال . فهم يشكون الضيق في هـذه المناطق المحفوظة التي اخذت انتاجيتها تضعف وتتناقص ، فهم مضطرون للبحث لهم عن عمل في الاراضي التابعة للمعمرين او يبحثون عن الاماكن الفارغـة او يقيمون على مقربة من القرية المجتمعة او يذهبون للعمل في هذه الورشات القائمة في المدن . فالمباشرة بالاشغال الكبرى كبناء الخطوط الحديدية أدى ، في بعض الاحيان ، الى اخلاء مناطق بأكملها . فبناء خط الكونغو — الهيط اقتضى تحقيقه ، بين ١٩٢٠ — ١٩٤٠ من ٠٠٠ ٢٠ — ٠٠٠ ٣٠ عامل ، والتعهدات التي أبرمت اقتضت تشغيل نصف سكان الغابون من ٢٠ — ٤٠ سنة حتى انهم تعاقدوا مع عمال أوتي بهم من نيجيريا .

هنالك مهاجرة وقتية او نهائية نحو البلدان التي تدفع اجوراً اطيب من المستعمرات الفرنسية الى المقاطعات الانكليزية ، في الشاطىء الذهبي وفي نيجيريا ومن الغابون نحو غينيا الاسبانية . ان اكثر من نصف سكان الداهومي قاموا برحلة او اكثر في مقاطعـة الشاطىء الذهبي ، وكان الزنوج ينزحون بالالوف من الموزمبيق ومن الكونغو البلجيكي ليعـملوا عمالاً في روديسيا او في افريقيا الجنوبية . وكثيرون من الشبان ، فروا تفادياً منهم للخدمة العسكرية التي كان عليهم ان يؤدونها ، من المقاطعات الفرنسية الى المقاطعات الانكليزية حيث لا خدمة عسكرية مفروضة. وحركة التنقل هذه شجعت عليها ودعت اليها رغبة العمل في المدن اذ كانت تتيح للاسرة فرصة الظهور والبروز اجتماعياً ، وهي فرصة رأى فيها الشبان سانحة لهم للتخلص من هـذا الوضع الثانوي الذي كثيراً ما أقصر عليه في أسَرهم ، او للتخلص من سيطرة وتابعية رئيس القبيـلة المشدودين اليها بحسب تقاليدهم ، او للحصول على بعض النفوذ او بعض الشـأن لدى الاقارب المتخلفين في قريتهم . هنالك قرى تنتقل احياناً بكاملها ، فبدلاً من ان يغرقوا في عزلتهم ، كما في السابق ، فهم يقيمون على مقربة من الطرق بحيث يسهل عليهم الامتزاج في الحلقة الاقتصادية المحليـة .

النزوح من الريف وازدهار المدن

من نتائج هذه الحركة المحتومة ، إقفار الريف تدريجياً . هنالك قرى كبيرة عديدة في الغابون او في الكونغو زالت من الوجود او انتهى بها الامر الى بضع زرائب او بضعة اكواخ . فهم يعودون الى الغـابة ، بعضهم يبدو وكأنه محارة جوفاء ، لا تقع العين فيها الا على النساء والشيوخ والاولاد، فاضطرب ميزان الجنس وتغلب عدد النساء على عدد الرجال . وبلغ من حدة حركة النزوح من الريف في السنغال ، حتى اصبح سكان المدن فيهـا ٠٠٠ ٥٠٠ من اصل ٠٠٠ ١٠٠ ٢ من سـكان الريف . وفي مقاطعات الكونغو الاوسط نرى ١/٨ السكان يقيمون في المـدن ، وفي كاتنغا ٢٨٪ منهم يسكنون المدن وفي الشاطىء الذهبي ١٤ بالمائة وانجراد الريف من سكانه في عـدد كبير من

المقاطعات ادى ليس الى خلخلة المجتمع الريفي وبلبلته فحسب بل تسبب ايضاً في تأخير النظام الاقتصادي بين الاهلين وأدى الى فقدان خطير في التوازن بين الريف والمراكز الصناعية . فمن اصل ١٢ مليون نسمة في الكونغو البلجيكي ، هنالك ٢١٫٥ بالمائة (اي ٢٦٠٠٠٠٠) ، كانوا يعيشون ، عام ١٩٥٤ بعيدين عن نطاقهم القبلي او من وسطهم التقليـدي ، في مخيمات الاشغال والمراكز الخارجة عن التقاليد او في المدن الافريقية مقابل ٨٫٣٣ بالمائة عام ١٩٣٨ و ١٤٫٩ بالمائة عام ١٩٤٦ ، اي ٣٤ بالمائة من الشبان المفتولي العضلات ، مقابل ١٩٫٢١ بالمائة عـام ١٩٤٠ ، و ١٤٫٣٦ بالمائة عام ١٩٣٥ ، فاذا ما وضعنا جانباً الـ ٦٠٠٠٠٠ من الكهول الذين لا ينتجون (بين جنود وشرطة وشيوخ ومرضى) ، نجد ان مهمة تأمين الاعمال الزراعية وانتاج المحاصيل الغذائية انما يقع معظمها على عاتق النساء ، وعلى نحو ١٧٠٠٠٠٠ من الذكور البالغـين ، وهو عدد قليل جداً . ثم ان هذه الهجرة الضخمة بين الذكور القادرين على الانجاب والانسال يهـدد البلاد بأزمة حادة من قلة المواليد .

وقد سجلت المدن في السنوات الخمس عشر الاخيرة تطوراً في حركة السكان والاسكان لا كفاء لها ولا نظير من قبل . « فالمدينة ، بنت الانسان الابيض اصبحت مسكناً للاسود » . وعدد السكان في مدينة برازافيل يرتفع من ٣٨٠٠٠ في سنة ١٩١٢ ، الى ٧٥٠٠٠ عام ١٩٥١ ، ٩٠ بالمائة من سكانها لم يولدوا فيها ، و ٧٠٠٠٠ منهم عمرهم اقـل من ٣٠ سنة . وفي اتحـاد جنوبي افريقيا حيث عدد السكان زاد ٦٤ بالمائة عما كان عليه من ٢٠ سنة ، كانت هذه الزيادة بنسبة ٧٦ بالمائة عند الافريقيين ، وان ٣/٤ الاوروبيين والآسيويين و ٣/٥ الخلاسيين و ٤٠ بالمائة من الزنوج يسكنون المدن . فمدينة جوهنسبرج زادت ٥٢ بالمائة بـين ١٩٣٦ - ١٩٤٦ ، اذ ارتفع عدد سكانها من ٥٢٠٠٠٠ الى ٧٩٠٠٠٠ ، ومدينة الكاب ، ارتفع عـدد سكانها من ٣٤٥٠٠٠ الى ٤٥٤٠٠٠ ، والمرافىء الثانية الكبرى في الاتحاد المذكور زاد سكانها اكـثر من الضعفين منذ عام ١٩٢١ . فقد زاد عدد سكان بريتوريا ثلاثة اضعاف . وفي روديسيا الشماليـة فالمدن الخمس التي تؤلف منطقة النحاس وبروكهل تعد من ١٤ الى ١٦٠ الف نسمة وفي روديسيا الجنوبية ٢٠٠٫٠٠٠ عامل من الزنوج يعيشون في المدن الصناعية او حولها . وفي الكونغو البلجيكي نرى ليوبولدفيل يرتفع سكانها من ٤٠٠٠ ، عام ١٩٣٩ ، الى ١٩٠٠٠ عـام ١٩٥٠ ، ثم بلغ ٢٨٣٠٠٠ ، عام ١٩٥٤ . وفي افريقيا الغربية البريطانية ، لاغوس تعد ٢٦٧٠٠٠ ، زنجي مقابل ٢٠٠٠ ، ٢ من الاوروبيين ، واكرا تعد ١٣٦٠٠٠ ، نسمة وفريتون ٦٤٠٠٠ ، وعبدان ٤٥٩٠٠٠ ، وكانو ١٣٦٠٠٠ وفي افريقيا الشرقية ، نيروبي تعد ١٢٠٠٠ نسمة .

وحركة الهجرة هذه قد لا تتخذ لها حداً نهائياً . فمعظم المهـاجرين يبحثون لهم عن أجر لفترة معينة من الزمن يستطيعون معـه دفع ما يترتب عليهم من ضرائب وللاقتصـاد ببعض الدراهم يقدمونه صداقاً لعروسهم عند الزواج ، وهكذا نراهم ينفرون من العقود الطويلة الاجل ويؤثرون عليها العقود القصيرة الاجل . ومع ذلك كثيرون منهم لن يعودوا لقراهم فيقطعون كل

صلة لهم مع عاداتهم واعرافهم الموروثة ، وحتى لو عادوا الى اوطانهم الاولى ، فانهم لا يتزجون تماماً مع مجتمعهم . فقد حملوا معهم عادات جديدة واساليب جديدة وانماطاً جديدة في معايشهم وطرق تفكيرهم كثيراً ما حملتهم على النزوح والاغتراب من جديد . ففي الشاطىء الذهبي ، هذا القطر الذي يعد من اكثر اقطار افريقيا الغربية تطوراً ، نجد ان ٥٠ بالمائة من عمال الصناعة هم من المتنقلين . وفي مقاطعة ووتوزرسراند ٩٠ بالمائة من اليد العاملة يجب تغييرهم كل سنة . ففي الفترة الواقعة بين ١٩٢١ – ١٩٢٥ ، نرى اتحاد المناجم في كاتنغا العليا يشغل سنوياً ١١٢ ١٠ عاملاً من اصل عدد يبلغ ٥٦٢ ١٠ عاملاً . وهكذا يكون معدل التجديد ٩٦٧بالألف؛ وبعد سنة ١٩٢٧ ، اتخذت الشركة المذكورة اجراءات فضلت معها التعاقد مع عمال متزوجين لعقد عمل مدته ٣ سنوات . وهكذا يهبط معدل التجديد الى ٣٢ بالمائة . وبذلك يبقى عالياً نسبياً . وقد أدت هذه النتائج الى تثبيت ٩٠ بالمائة من اليد العاملة ، وهو مثل نضربه لك لا مثيل له قط ولا كفاء في تاريخ افريقيا السوداء .

خلخلة التركيب الاجتماعي القديم

وهكذا وهنت الأطر الاجتماعية المعروفة : القبيلة والفخذ والاسرة (التي تؤلف الخلية الاساسية) وتولاها الانحلال والاضمحلال سريعاً وقد أخذوا يشعرون بالدور المخلخل للاستعمار حتى في هذه المناطق حيث يكاد لا يشعر الناس بالوجود الاوروبي ، وحيث الحياة الاقتصادية لا تتعدى اصغر اشكال حركة النقل والانتقال وحيث تغلغل المؤسسات والنظم الجديدة هو في ادنى حدوده. فالمجتمع مهما كان صلباً متيناً لا يكاد يقوى امام رفض الشبان القبول بالعمل الاجتماعي ، والتقيد بالنظام القروي وبالتقاليد التي تتحكم بالزواج . والمهم في الأمر هو الدور الذي يلعبه المال . فالى جانب الانتقال الى الاقتصاد النقدي، فقد حرصت سلطات الاستعمار على تكوين طبقة من الفلاحين وتشجيع الاستثمار والملكية الفردية للارض ، والى تقوية الروح الفردية الزراعية . فالاملاك الخاصة بالقبيلة تبقى مشاعاً بينما الاستثمار يخرج عن ذلك ، فكل واحد يستثمر حقله كما يريد . فالارض اصبحت بذلك مصدراً من مصادر الرزق الفردي ، وبالتالي موضوع تبادل تجاري . وراح بعض زعماء القبيلة يزرعون القطن في مساحات شاسعة والكاكاو والفول السوداني ، وقد تغير هنا كما في بلدان الشرق الادنى وبلدان شمالي افريقيا مستوى الحياة ، فبعد ان كان موحداً يسير على صراط واحد ، أخذ يتلون ويتنوع ، وظهرت طبقات جديدة في المجتمع اساسها الثروة العقارية . ومع زوال الروح المجتمعية زالت كذلك الوحدات السياسية القديمة العهد وضعفت سلطة الزعماء التقليديين ؛ والعلاقات الادبية والوشائج الخلقية التي كانت تشد افراد العائلة بعضاً الى بعض ، تراخت عراها . وزعيم العائلة لم يعد ، كما في الماضي الوسيط ، في مجتمعه بين مجلس الاختيارية ، فهو مكلف بتأمين الخدمة الدينية . فقد اصبح خادماً لدى الابيض يتناول منه الاوامر وينفذها ، ولم تعد القبيلة سوى قيادة محلية . وفي المدينة لم يعد شيخ الحارة رئيساً روحياً بل موظفاً مكلفاً على الاخص بامور الاحصاء وبجباية الرسوم المتوجبة ، فسلطته

موضوع اخذ ورد ونفوذه ضعيف للغاية . والمؤسسات التلقينية التي كانت تضم كل شبان القرية تحت سلطة رئيس واحد حيث كانوا يتلقون مبادىء المساهمة بالاشغال المشتركة ويقومون بنصيبهم في تحمل الواجبات المفروضة على الهيئة والذين كانوا يلعبون دوراً بارزاً في شد اواصر المجتمع القروي ، ويعدّون الشبان للحياة ، قد اخذت بالانحلال بعد ان تملّص عدد كبير من الشبان من عضوية هذه المؤسسات . والطريقة العشائرية التقليدية التي اصبحت في نظرهم قاسية مرهقة ، جرى رذلها واسقاطها من الاستعمال . وراح الكبار يتأففون ويتذمرون من تراخي الانضباط ، ومن عدم الاحترام الذي يبديه الشباب نحوهم ، بعد ان صاروا يتغيبون عن القرية دون ارادتهم ، كما يرفضون الامتثال لاوامرهم عندما يعودون اليها ويثيرون المشاكل .

والكتلة التقليدية الصلبة التي كانت تتألف منها الاسرة اخذت بالانحلال والتراخي. والاسر الكبيرة اخذت تنقسم على نفسها الى عائلات صغيرة مستقلة والانضباط العائلي قام من يتنكر له وينتقص منه باسم حق الفرد ان تكون له وارداته الخاصة . وتطور الزواج هو من هذه العلائم المميزة للقطيعة الجذرية التي تمت ضمن هذه القيم التقليدية ، كما ان وضع المرأة دخل عليه كثير من الخلخلة والبلبلة. في هذا النظام الاقتصادي القديم القائم على التبادل والتعاوض في الخدمات ، لعبت المرأة دور العامل الرابط بين الأسر المتصاهرة كما ان الزواج كانت تبت بأمره الفئات العائلية المعنية بالامر . اما اليوم ، فالاقتصاد النقدي والمالي جعل من المرأة موضوع منافسة وعملية رابحة لاسرتها ترضى بزواجها طمعاً بالبائنة التي اصبحت ثمن سلعة عادية سجلت احياناً رقماً عالياً جداً (في الكامرون ١٠٠،٠٠٠ فرنك في عام ١٩٥٢) . ولما كان عدد كبير من الشبان يعجزون عن تقديم مثل هذا المبلغ ، فقد آثروا ان يبقوا خارج حظيرة الزواج ، لما يزيد من حظ الاغنياء ومن حظ الكهول ايضاً . فالمرسلون من جهتهم حاربوا تعدد الزوجات ، والادارة التي لا تحب ان تتعامل في تخصيصاتها وفي التعويضات التي توزعها الا مع الافراد او مع رب المنزل ، تشجع هذه الروح الفردانية . فالمرأة تستفيد من هذا الوضع :فهي ترفض الانصياع لرب الاسرة او الاخذ بنصائح من يكبرها سناً ، فهي ترغب في ان ينظر اليها كرفيقة ، ينبغي معاملتها ومراعاتها بكل لطف وسخاء . فالاختطاف ضمن العشيرة ، والتسري والمعاشرة غير الشرعية وحوادث الطلاق حوادث تتعدد وتتكاثر كما يزداد البغاء بين الجماعة . ففي كل مكان نرى الصعوبات والمشاكل تقوم سواء في النظام الاموي او في النظام الابوي ، كما تشتد النزعة لاحلال سلطة الاب محل سلطة الخال .

ففي داخل الاسرة بمعناها الواسع او بمعناها الحصري الضيق، فالعلاقات بين الاب واولاده وبين الزوج وامرأته، طرأ عليها بعض التغيير .فانتشار التعليم والتوسع فيه اثار مشاكل وصعوبات في الإطار العائلي . فعلى مقاعد التدريس يتلقى الطلاب افكاراً ويتحسسون بأمور لا تخطر على بال ذويهم ، فيكتسبون في المدرسة معلومات لا يتم مثلها او بعضها لوالديهم وكثيراً ما تتناقض والاعراف المعمول بها في الاسرة.وفي المدن ، حلت الالعاب الرياضية والسينما والرقص الاوروبي

وغير ذلك من اسباب اللهو محل الملاهي التقليدية التي شبّوا عليها . ومن جهة ثانية فالمرأة هي اقل تعلماً واقل تطوراً من زوجها ، فهي ألصق بالخرافات والقول بها وبالاعراف والتقاليد المتوارثة من زوجها ، وهو وضع ينشأ عنه طلاق روحي يباعد فكرياً بين الزوجين .

وظهرت في المدن جمعيات جديدة ـ جمعيات تسلية وجمعيات تعاونية ـ ، وقامت على مبادىء جديدة تغاير ان لم تناقض ما عرف منها في الماضي وكلها تدل صراحة على ان الشبان لم يعودوا ليرضوا بالتقاليد الماضية ويحاولون استبدالها . وقد زالت شيئاً فشيئاً الديانات والعقائد المتوارثة مع زوال أُطر الحياة الدينية القديمة : فالديانة الطبيعية حلت محلها المسيحية او الاسلام هذه الديانة المسيطرة في الشمال ، او اشكال عدة من هذه الكنائس الزنجية المنشقة ذات النزعة التلفيقية ، ومع ذلك فلا يزال عالقاً في اعماق النفوس بقايا راسخة من الصنمية ومن العقائد الطبيعية ، كالاعتقاد مثلاً بتناسخ ارواح السلف ، والاعتقاد بالحرمات الدينية وعبادة الآباء والتعزيم ، والرغبة في مواراة اجسام الموتى حسب تقاليد السلف .

لا شك قط في ان الثورة ضد القيم التقليدية ليست شاملة او عامة ومعظم الشبان يلتهون بالعودة للحياة القروية والاستمساك بأعرافها، التي لم تعد تنهض على التقاليد فقط، وهذا التفكك الذي بدت معالمه يستمر متصاعداً . وهكذا نشهد تناثر المجتمعات والفئات الاجتماعية ، كما يقوم التضاد بين سكان الريف وسكان المدن وبين المحدثين والقدامى والشبان والشيوخ ، بين المجتمع الجديد الذي اتخذ قاعدة الفلوس او الثراء الشخصي والافكار المستوحاة من الاوروبيين .

المجتمع الجديد : المتطورون

افضت حركة عصرنة المدن وتجميلها ، وتنقل السكان وانتقالها وتطوير التربية والتعليم، وعلى الاجمال الاتصال بالبيض، الى ظهور عنصرين اجتماعيين جديدين ، تألفا من : بورجوازية أشير اليها عادة باسم « المتطورين » وبروليتاريا. فكل الوطنيين بلا استثناء الذين يدخلون في خدمة المؤسسات الاوروبية او تكون لهم علاقات مع البيض ، يقضون على نسبة تكبر او تصغر وبشكل يختلف سرعة ، علاقاتهم مع الفئات التي ينتمون اليها . ان اختلاطهم وتمازجهم بعمال من فئات ومجتمعات عرقية مختلفة ، لهم افكارهم ونظرياتهم الخاصة ونمط معيشي يختلف عما عندهم من افكار ونظريات وانماط عيش اتصلت بهم من اعراف القرية وتقاليدها المتوارثة ، ينمي فيهم الاعتقاد ان هذه الافكار والنظريات والمناهج الحياتية ليست بالافضل . ومن جهة ان اكتسابهم لاساليب وطرق عمل جديدة ، والاقتداء بعادات واخلاق البيض الذين يلازمونهم يجعلهم يشعرون بالقلق والازعاج من هذه الأطر والعادات القديمة التي تلازمهم ، كما ان تحسن مستوى عيشهم واقبالهم على الملابس والازياء والوان الطعام الاوروبية (كالخبز والحليب المختر والمعلبات) مما ألف الابيض استعماله، قد يحدوهم الى نزع العادات القبلية التي ورثوها ، والى الاطراح جانباً حياتهم الروتينية .

كل هؤلاء الملونين الذين نزحوا الى المدن بالملايين ، والذين تميزوا عن غيرهم بما تم لهم من تربية وتعليم ويجيدون الفرنسية والانكليزية حسب المناطق التي ينتمون اليها ، تؤهلهم للتعامل مع

البيض ، والذين تؤهلهم عادتهم المكتسبة وتطبعهم بالطباع الاوروبية ، يؤلفون فئة المتطورين بما فيهم من تجار واطباء ومربين ومعلمين وكتاب ومستخدمين وموظفين ، كل هؤلاء يتحسسون عميقاً بجاذبية الحضارة الغربية ويتألمون في صميمهم من هذه المتناقضات والمفارقات القائمة بين نزعاتهم وامانيهم ورغائبهم بالعيش كالاوروبيين ، وهذه الاوضاع الغريبة المستهجنة التي لا تزال قائمة في الأحياء الافريقية . فهم ينهجون نهج الاوروبيين في حياتهم عندما تقودهم الاقدار الى زوجة مستنيرة « متطورة » ، شعار رمز النهوض الاجتماعي الذي يؤذن بالانتقال من العيش في الكوخ الترابي الى بيت سكن مبني بالحجارة او بمادة صلبة قوية ، على النمط الاوروبي . فهم يؤلفون بالفعل الطبقة المفكرة التي بالرغم مما لها من وضاعة النسب والاصل والمحتد والمستوى التربوي الذي لا يزال بدائياً تطمح للقضاء على هذه الفوارق القائمة في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتذكر بما لها من نفوذ ومنزلة في اعين بني جلدتهم واقاربهم ، ببعض فئات برزت في المجتمع الروسي بين ١٨٦٠ ـ ١٩٠٠ .

قتل الروح القبلية يتم بحركتين متزامنتين : من جهة إطّراح العادات والأعراف التقليدية ، والاتجاه « نحو العالم الابيض الذي برغم من قربه لا يزال مع ذلك بعيداً ومغلقاً » . ومن هنا الرغبة الجامحة الى العلم والدرس : يجب ان نتعلم كل ما يحسنه الرجل الابيض لنحصل على ما له من كفاءة وجدارة ، وما له من اختصاص تقني ، وللتساوي معه في الامور الاقتصادية ، ولبلوغ المراتب والوظائف المفتوحة امامه ، والتمتع على مثاله وغراره بالاحترام والنفوذ والسلطان .

بروليتارية المدن

الى جانب طبقة المتطورين او الطبقة البورجوازية تقوم بروليتارية العمال الصناعيين المأجورين الذين لا يزالون قلة . فهي تعد في تقدير البعض مليون وخمسماية الف نسمة من اصل ١٣٠ مليوناً يقطنون افريقيا السوداء . هي نسبة ضئيلة انما آخذة بالنمو بسرعة وتؤلف منذ الآن قوة تقف في وجه النظام الاقتصادي الاستعماري التقليدي . فهي تمثل ٣ بالمائة من مجموع السكان في الشاطىء الذهبي ، و ١ بالمائة في نيجيريا ، و ٧ بالمائة في تنغانيكا ، و ٨ بالمائة في كينيا ، و ١٧ بالمائة في روديسيا الجنوبية ، و ١٨ بالمائة في روديسيا الشمالية . واذا ما قورنت بالبالغين ، فهي تمثل ٤٢ بالمائة في روديسيا الشمالية ، و ٥٨ بالمائة في مقاطعة ليوبولد البلجيكية ، و ٤٧ بالمائة في ولاية كاتنغا .

يختلف وضع هؤلاء العمال باختلاف الاقطار التي يعملون فيها ، سواء أكانوا في المدن حيث لا تنتظم صفوفهم اية جمعية او مؤسسة ، ام كانوا في هذه المناطق التي تقوم فيها مشروعات كبرى انشأت في سبيلهم مراكز يقيمون فيها تؤمن لهم اسباب العيش كما انها جهزت بالانشاءات الصحية ووسائل التعليم ، وعلى هذا الشكل قامت المراكز الصناعية الخمسة الكبرى : في لاند والشاطىء الذهبي ، ومناجم القصدير في نيجيريا ، ومناجم النحاس في كاتنغا وروديسيا الشمالية (في بروكن هل) . وهذا الوضع بالذات توفر في مزدرعات الاونيلفر في الكونغو البلجيكي . والوضع يبدو سيئاً في كل مكان لعدم استقرار اليد العاملة ولعدم توفر المقدرة الفنية

او المهنية فيما بينهم . وحركة تجديد العمال لملء الفراغ الذي يتركه في صفوفهم العمال الذين يغادرون بسرعة عملهم ، تزداد حدة وحرجاً عدم توفر التدريب المهني الفني في بعض الحرف الموضوعة . وقلة انتاج العمل لـ ٢/١ او ٤/١ ما ينتجه الابيض ، يجب ردها اصلاً الى سوء التغذية وظروف الحياة المادية السيئة التي تحيط بهم وعدم توفر التدريب التقني بينهم . ومن نتائج هذا الوضع بالطبع تدني الاجور الذي كثيراً ما يدفع العامل الى ترك عمله ، وهذا التقلب الذي يخضع له يحول حتماً دون اكتسابه قدرة فنية صحيحة . ومن جهة اخرى ، هنالك مشاريع استثمارية اغلبها استخراجية ، تقوم على الهامش . تعنى هذه المشروعات باستخراج فلزات قليلة المردود واستغلال هذه المناجم لا يعود بالربح على اصحابها الا اذا كانت الاجور التي تدفع لليد العاملة هي ادنى ما تكون . وهكذا فالوضع يدور ضمن حلقة مفرغة تتألف من مردود ضعيف وأجور واطية جداً تؤدي الى سوء التغذية والى هذه الاوضاع التي تحف بحياة ملؤها الشقاء .

وهذه الظروف والاحوال هي اسوأ ما تكون في اوساط المدن . من اصل ٥٠٠،٠٠٠ عامل صناعي في السنغال ، ٦١ ٪ منهم صناع بنائين ، و ٢١،٥ ٪ عمال موصوفون . و ١٧ ٪ مستخدمون . وفي الغابون ٨٣ ٪ من العمال هم صناع بنّائين ، و ١٣ ٪ عمال موصوفون . فالاجور واطية في كل مكان : فمعدلها اليومي في الكونغو البلجيكي ٦٠ ، ١٦ فرنكاً بلجيكياً عام ١٩٤٩ ، وفي الكامرون ٤٥ فرنكا ، وفي التوغو ٣٠،٦٠ فرنكاً ، وفي دكار ١٠٧ فرنكات ، وفي النيجر ٤٢ فرنكاً ، وفي مدغشقر ٣٩ فرنكاً ، وفي الشاطىء الذهبي يتناوح اجر العامل بين ٢ — ٣ شيلن ، وفي نيجيريا من ٩ د — ٣ شيلن ، وفي اتحاد جنوبي افريقيا يتراوح الاجر الاسبوعي بين ٢٧ شيلن و ١١ د . لعمال الخط الحديدي والصناعة الميكانيكية في كمبرلي ، و ٣٦ شيلن للعاملين في تجارة المفرق في جوهنسبرغ . اما في المنطقة النحاسية في روديسيا الشمالية ، فالمعدّن الافريقي يتقاضى اجراً وسطاً ٤٦ جنيهاً انكليزيا في السنة كلها بينما يتقاضى المعدّن الابيض ٩٢٠ جنيهاً اي ٢٠ ضعفاً اكثر .

ان السرعة التي يتم فيها الدفع الديموغرافي في المدن ادى الى الفصل بين السكان الاوروبيين والسكان من ابناء البلاد ، وهو تمييز له طابع رسمي في المستعمرات البريطانية واتحاد جنوبي افريقيا وهو يختلف عفوية في مناطق الاستعمار البلجيكي والفرنسي ، حيث مدينة سانت لويس ، هذه المدينة الاستعمارية القديمة ، تشذ وحدها عن القاعدة . وهذا الدفع تسبب في حدوث ازمة سكن مخيفة وأدى الى ظهور احياء من الزرائب والاكواخ الوسخة حيث تتكدس حشود من هذه الاقوام التي فقدت طابعها القبلي. وهذا هو وضع هذه التخاشيب وهذه المدائن التي تطالع الناظر في اكرا ودكار وبوتو بوتو والكونغو الاسفل في برازافيل وأبيدجان... حيث نجد الظروف الحياتية التي نجدها في الدار البيضاء او في بمباي . والابحاث النادرة التي اجريت بدقة حول هذا الموضوع تعطي الصورة الواحدة في كل مكان : فها هي ، عام ١٩٥٠ المدينة الاستعمارية القديمة بمباسّا حيث الظروف والاحوال المعاشية هي احسن بكثير من اوضاع

مدن كثيرة غيرها ، نرى ٢٦ ٪ من بيوت السكن تضم الغرفة الواحدة خمسة اشخاص ، و ٤٣٪ من هذه الغرف يحتل الواحدة منها من ٤ ـ ٥ اشخاص ، وفي ٥ ٪ من هذه المنازل يوجد غرفة واحدة او اكثر للشخص الواحد .

هنالك نسبة كبيرة من السكان لا تأتي عملاً : « فالطفيلية العائلية » تسودها ، كما تسيطر في جميع انحاء افريقيا وتزيد الوضع بؤساً وشقاءً والناس اختلاطاً . هنالك العديد من القرويين غادروا قراهم وهم غير واثقين ان يجدوا لهم عملاً . ينزلون ضيوفاً ، وهم جادّون في البحث عن عمل ، على قريب لهم او نسيب او نصير يعمل ولا يستطيع التهرب من واجب الضيافة هذا . ففي السنغال ، من اصل ٥٠٠،٠٠٠ من سكان المدن ، ٥٠،٠٠٠ منهم فقط هم عمال في الصناعة . وفي الكونغو الاوسط ١٪ يعمل بصورة مستمرة .

٢ ـ التوتر الاجتماعي

« المجتمع الاستعماري »

الشعور المتزايد بهذه التبعية التي تشد الشعوب المستعبدة ، ويقظة الروح الاستقلالية فيهم ، اثار فيهم مطالب جديدة وحالة من التوتر تختلف شدة وقدراً باختلاف هذه الاقطار . ففي المستعمرات ذات المناخ المعتدل حيث يقوم استعمار ابيض مستقر تأصل في الارض او في سبيل التأصل والاعراق ، كما هي الحال مثلاً في افريقيا الجنوبية ، في كينيا او في روديسيا ، فالقضية لا تبدو على الوضع الذي تبدو عليه في هذه المستعمرات الاستوائية حيث يؤلف البيض فئات عابرة يتجددون باستمرار . يعمل في هذا النوع من المستعمرات على الاخص شبان معظمهم عزب (معدل السن في دكار ٢٧ سنة ونسبة الرجال البيض الى النساء ١٧٠ رجلاً الى ١٠٠ امرأة من البيض) جاؤوا يبحثون لهم عن ظروف حياتية أفضل وابرك : من عسكريين وموظفين ومستخدمين لدى الشركات الخاصة ، وعمال وحرفيين الذين يرون في العيش في المستعمرة خطوة وتطوراً الى الامام من بقائهم في بلدهم الأم ، بشرط ان « يتحلوا بذات الاوصاف وان يكونوا من اصل اجتماعي واحد ، حيث ينعمون بظروف مادية احلم وأرفق ، وحيث يتاح لهم الوصول بسهولة اكبر الى مراكز قيادية او ملاكية ويبلغون مستوى من العيش هو في البلد الأم من حظ ابناء الطبقات الممتازة » . كما يؤكد بول مرسييه . في هذا « المجتمع » الاستعماري ، تَبْهُم معالم الفوارق الطبقية ، وتضيع الحواجز الفاصلة بينما يبرز هذا كله في البلد الام ويشتد التمسك به ، اذ يشد الجميع شعور مشترك بوحدة المصالح الواحدة ، والرغبة في الحفاظ على « هيبة الابيض ونفوذه » هذا النفوذ الذي يتمثل على الاخص في حضور « صغار البيض » موظفين من الدرجات الدنيا وعمالاً غير موصوفين او يرون انفسهم عرضة لمزاحمة الملونين لهم ، والذين يوجسون شراً من تصاعد السود الذين كثيراً ما يفوقونهم علماً وتهذيباً وكفاءة . « فهم يمثلون اضيق أنواع الاستعمار تفهماً واكثره رجعية

وعنصرية » ، كما يصرح ا. فيليب .

فالتوتر يشتد على الاخص في المناطق ذات المناخ المعتدل حيث استقر الاوروبيون بصورة دائمة وحيث يعملون مأجورين . فالعنصر المسيطر هنا يستعيض عن عدم طمأنينته بتشديده على عدم المساواة العنصرية وباعتصامه ضمن حواجز وفواصل حادة . والتوتر العنصري يخف ويضعف حيث لا توجد بين عناصر اوروبية بروليتاريا تنافس ابناء البلاد ، وحيث يعيش الناس ضمن تقاليد تتسم بالحرية . وكلما اشتد ضغط النخبة السوداء على المواقع والمراكز التي يحتلهـــا الاوروبيون ، نرى المجتمع الاوروبي ينكمش على نفسه ، ويزهد في الحضارة والحياة الافريقية . فالمدينة الاوروبية والمدينة البلدية منفصلتان الواحدة عن الأخرى ، كما لا تقوم اي علاقة قط بين الجمعيات والمنظمات الرياضية ، كما ان النوادي لا ينفتح بعضها على اعضاء البعض الآخر ، والتعليم الابتدائي المشترك بين مختلف العروق والعناصر هو موضوع نقد ، وعنـــدما لا يقوم انفصال بين المدارس ينزع الابيض الى ارسال اولاده للمعاهد والمدارس الخاصة . ففي المقاطعات الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي يؤلف المستخدمون والعمال البيض فيما بينهم نقابات خـاصة بهم مع العلم ان ابناء البلاد هم الذين كانت تتألف منهم حتى عـــام ١٩٥٦ ، النقابات المنتسبـة الى الاتحادات العمالية القائمة في البلد الأم . والكشف الذي جرى في دكار يبين ان اقل من ٢ بالمائة من البيض يرتبطون بعلاقات ود وصداقة اي بعلاقات من المساواة مـع الزنوج وان ثلاثة أرباع الاشخاص الذين تناولهم البحث المذكور « لم يتصلوا قط ولم يغذّوا علاقـات مع الزنوج ، حتى ولا بشكل طارىء ، باستثناء ظروف العمل » .

جهل وعدم اكتراث يحملاننا على الاعتقاد ان المساواة امر يستحيل تحقيقه لا بل هو امر يستوجب الشجب والذم . ومن هنا كان الصمود في وجه كل مطلب . حتى عندما تكون الادارة في هذه البلدان الخاضعة للسيطرة البريطانية والتي تتمتع بالحكم الذاتي هو المطلوب المرجو تحقيقه ولا ترضى قط ان يُنتقص من وصايتها على البلاد ، فالموظفون ولا سيما الصغار منهم ، يرفضون التعاون مع المتطورين ، « فالحزب الاداري » الذي شهّر به ليوتيه عام ١٩٣٠ ، سلّم مكرها بالعمل على تطوير ابناء البلاد وفقاً لما يرتأون او ان يتخلوا لهم عن مسؤوليات فعلية ، فهو معنيّ بالحفاظ على نظام ابوي وصيانته من كل عبث بقوة البوليس . وهذا الموقف هو مستلهم اصلاً من هذه الاحكام المتناقلة حول السودان الذين يرمونهم بالعجز وبقصور عُضال . فالزنجي لن يكون قط غير « ولد كبير » كما يوجد « الزنوج الاخيار » الذين سيبقون دوماً تابعين وخاضعين ، وكما يوجد « الاشرار » منهم اي هؤلاء المتطورون الذين « يقـلدون البيض » . ان ارتقـــاء الزنوج والخوف من اضطرار قبولهم في مجتمع البيض أوجد حركة عنصرية تختلف شعـوراً لم يكونوا يشعرون بها من قبل وهو شعور يشتد عنفاً وحدة في اوساط البيض الأقل حظاً وقسمة وهـــو شعور ظهر منذ اليوم الاول الذي اخذت فيه الشعوب المستعمَرة تستنكر « هـذا الوضع من التبعية التي أُقصِرت عليه » .

«العنصرية الافريقية ليست سوى ردّة ضد العنصرية الاوروبية»
كما يقول ر. ب. فان دنغ . وهذه الذهنية او الوضع الفكري

موقف المستعمرين (١)

اخذت تظهر بين الزنوج منذ عام ١٩٤٠ ، على الاخص ، اي منذ ان اخذ الافريقيون يتلقون العلم في اوروبا واصبحوا في وضع أهّلهم للمطالبة بمراكز الادارة والتوجيه التي كان يحتفظ بها حتى الآن للاوروبيين . فقد اصطدموا بمعارضة الدول المسيطرة او المجتمع الحاكم الذي أقصرهم حتى الآن على دور ثانوي في ادارة البلاد وادارة المشروعات الخاصة ، وعرضهم لمنافسة العمال والموظفين البيض الثانويين (كالكتاب والضاربين على الآلة الكاتبة وغيرهم) ، الذين يرفضون من جهة ان يتلقوا الأوامر والتعليمات من الزنوج ، كما طمعوا ، من جهة اخرى، للاستئثار بالوظائف الفضلى . هذا هو بالذات وضع النقابات القائمة في اتحاد جنوبي افريقيا التي تسلحت بحاجز اللون ، وهو وضع ما لبث ان امتد الى الاقاليم والاقطار الخاضعة للاستعمار البلجيكي والفرنسي ، اذ اخذ العمال الاوروبيون الذين يعملون في مشروع استثماري في دكار، يحتجون عام ١٩٥١ ، لاول مرة ، على تشغيل العمال الافريقيين الذين يتحلون بذات القدرة الفنية . وهكذا رأى العمال الافريقيون الحواجز تقام في وجههم ، بالفعل أو بحسب القوانين المرعية ، للوصول الى بعض الوظائف ، وهكذا بقي التفاوت عظيماً في سلم الرواتب والأجور بين الاوروبيين والافريقيين .

ونجم عن ذلك شعور مرير بالحرمان ، وحقد ضغين ضد الفئة المسيطرة وضد البطء الذي يتطور معه التعليم ، هذه الذريعة الوحيدة للترقي في السلم الاجتماعي ، محتجين على التدابير والاجراءات الرسمية او الطوعية التي تتمثل في التمييز العنصري الذي يسيرون عليه ، وضد سوء المعاملة التي يتعرضون لها كل يوم والتي تُشعر الزنجي انه لا يتساوى مع الاوروبي : كالفصل بين البيض والسود في وسائل النقل المشتركة ، وفي ادارة البريد ، وفي المخازن ، واللهجة التي يخاطب بها الاوروبي الافريقي ، والمؤازرة التي يضن بها الابيض على الاسود في المستعمرات البلجيكية والانكليزية على الاخص . والنخبة الزنجية التي طبعوا فيها الشعور بالنقص، اخذت بردة عكسية هي الاخرى لفكرة مأخوذة عن الابيض ، مردها انه ليس هناك من « ابيض خيّر او طيب » باستثناء بعض شواذات: كالمرسلين ورجال الفكر...، وكثيراً ما تقف موقفاً معارضاً للفلسفة او النظرة التمثيلية التي تقول بها الجامعة والكنائس المسيحية. وهذا الافريقي المتفرنج الذي يتلقى العلم على الاوروبيين ويستمنحهم الشهادات التي يحملونها ويستلهم المناهج التي تطبق عليهم بحيث يستحق لقب غير مستَعمَر ، يشعر في صميم نفسه بوجود حضارة افريقية مضت وسبقت قدوم البيض الى بلاده . وفي وجه هذا الاوروبي الذي يدّعي القيام بمهمة استعماره والذي يتبجح عالياً انه اعاد الشباب والنظارة الى المجتمع الوطني الضالع في الانحلال والتفسخ ، يحلو لابن البلاد ان يتصور الماضي الذي غير ويستحضر في ذهنه « هذا العصر الذهبي الذي حطمه الاوروبي » . ومهما يكن من امره ، فلا يستسلم للتمثيل او للتحول كما اكد ذلك المرسل

(١) بفتح الميم .

الميثودستي جيمس غراي الذي اصبح وكيلاً لجامعة اشيموتا في الشاطىء الذهبي ، عام ١٩٣٤ بعد ان درّس في جامعة لفنغستن بكارولينا الجنوبية : « كل ما ارغب فيه والقناه ، هو لن يتمدن الزنجي لا ان يتفرنج » او يستغرب .

وهذا العداء يحمله الاسود ضد الابيض قد تغذيه فيه مشاعر دينية . ان عـــدداً كبيراً من زعماء الحركات الوطنية ، تتلمذ على المبشرين ودرس عليهم وشق عليهم كثيراً ان يضطروا في سبيل تحصيل العلم وضمان تربيتهم ، ان يتظاهروا بجحود دينهم ونبذ معتقداتهم ، وهو وضـع عدد من زعماء الماو ــ ماو بالذات ، كما ان تهجمات المبشرين على الاعراف والعادات القبليـــة القديمة وعلى مناسك الطقوس الدينية التي يتقيدون بها ، تجرح من كبرياء الزنوج وتمس من شعورهم بعد ان تبين لهم ان الارساليات رغبة منها في حملهم عـــلى التنكر لاعتقاداتهم وجحد ايمانهم ، تحاول تحقيرهم واذلالهم . وهذه الاحتكاكات التي طالما تكررت بين الارساليـات وبين الذين يجري تدريبهم وتعليمهم اصول الدين المسيحي من الافريقيين ، كانت وراء هـذه الشيع المحليـة والكنائس المنشقة بين الزنوج ، كالكنيسة الافريقية الارثوذكسية كيكويو في كينيا ، والكنيسة المخلصية في بالوكولا ، والكنائس الاثيوبية او الصهيونية ، والطائفة المعروفة بـ *Kimbanguisme* او كنيسة القلب الاقدس الكاثوليكية التي تأسست في روديسيا عام ١٩٥٨ ، وغيرها .

ومظاهر هذا القلق والتوتر تختلف باختلاف المناطق وتتباين بتباين السياسيات التي ينتهجها ابناء البلاد . الا انه مهما كان عليه التنضيد الاجتماعي والخصومات او المنافسات القائمة بين فئـة واخرى ، فهي تلتف على بعضها وتتحد عند اول بادرة لازمة حادة تنشب بين الجانبين ، ويشتد التضامن فيما بينها ليس على اساس من الطبقية بل وفقاً للخطوط والروابط العنصرية او العرقية . فالقضية الوطنية ، كما لاحظ لينين ، تبز في البلدان المحكومـــة ، كل صراع او خصام يقوم أو ينشب بين مختلف الفئات الاجتماعية الاقتصادية .

ردة الفعل بين الدول المستعمرة

امام هذا القلق المتباين المعالم ، وهذا الاختمار الفكري الآخـذ بالازدياد في هذا المجتمع الضالع في الانحلال والتفسخ ، راحت الادارات المعنية في هذه المستعمرات تسعى ، وهي تشدد من وسائل الكبت والقمع والضغط الى ان تبعث الحيـاة في السلطات البلدية القديمـــة ضمن الممتلكات البريطانيـــة وان تقوم ببعض الاصلاحات فيها . من ذلك مثلاً اعادة الحق القبلي في الاقطار الواقعة تحت الاستعمار البريطاني ، ومحاولة تشريع العادات والاعراف منذ عام ١٩٣٠ ، والاعتراف بالوضع الشرعي للقبيلة ، في كل من افريقيا الغربية الفرنسية (١٩٣٤) وفي التوغو (١٩٣٦) ، والعودة الى العمـل بمجلس القرية او الحي عن طريق بعث القوانين والتوسع في النصوص كما جرى في مدغشقر عام ١٩٤٤ ، ١٩٤٨ و ١٩٥٠ ، واتخاذ اجراءات عديدة في الكونغو البلجيكي عـام ١٩٣١ و ١٩٣٤ ، اعادة الحياة الى الهيئات والمؤسسات الوطنية التقليدية ، وتقوية سلطة الرئيس او الزعيم على الفئة التابعة له ، وانشاء مؤسسة جديدة جرى انشاء مثلها في روديسيا الشمالية ، عام ١٩٣٦ ،

وذلك بانشاء « مركز اكسترا عرفي » هو مركز استعماري جرى تجريد السكان التابعين له من عاداتهم القبلية الا انهم لم يصبحوا بعض متفرنجين ، يستثنون من الحق العرفي الذي كان ينتظم الفئة من قبل ويخضع لنظام خاص . ويدار المركز من قبل مجلس يتألف من ٥ او ١٢ عضواً يعينهم مفوض القضاء يكون رئيسه مسؤولاً عن حسن سير النظام والامن .

جرى تطوير التعليم ، الا ان التوسع فيه واجه قضية اللغة التي يجب استعمالها في التعليم . ففي المناطق الخاضعة للاستعمار الفرنسي ، كانت اللغة الفرنسية هي لغة التدريس في كل درجات التعليم وفقاً للبرامج وللامتحانات المتبعة في البلد الام . اما في المناطق الخاضعة للنفوذ البلجيكي فالتعليم الابتدائي كان يعطى باللغة الدارجة في المنطقة ، وكان التعليم الثانوي من نصيب نخبة مختارة وتتلقنه باللغة الفرنسية . وقد انشئت نواة جامعة في دكار ، عام ١٩٥٠ ، كما تأسس فرع لجامعة لوفين في الكونغو البلجيكي . واسس البريطانيون ، من جهتهم ، جامعات في آشيموتا ، من اعمال الشاطىء الذهبي . وفي عبادان وكانو ، والفوا في نيجيريا لغة علمية او لغة العلم هي الهاووسا التي كانت تكتب بالاحرف اللاتينية ، وساعدت على تغلغل الثقافة الحديثة عن طريق الاكثار من كتب التدريس والنصوص والكتب التقنية والترجمات . ففي الكونغو البلجيكي كان ٣٠ ٪ من الاولاد الذين هم في الدراسة ، يذهبون الى المدارس ، اما في المناطق الفرنسية النفوذ فقد قفز معدل التلاميذ الذين يؤمون المدارس ، في افريقيا الفرنسية الغربية من ٤٧ ، ٤ ٪ عام ١٩٤٦ ، الى ٨٫٦ ٪ عام ١٩٥٣ ، والى ١٠٫٩ ٪ عام ١٩٥٥ . اما في افريقيا الاستوائية الفرنسية ، فقد قفز هذا المعدل من ٣٣ ، ٥ ٪ الى ٨ ، ١٠ ٪ ثم الى ٢١ ٪ . وفي الكامرون من ١٢ ، ٢٧ بالمائة الى ٧ ، ٣٤ بالمائة ثم الى ٢ ، ٤٣ بالمائة . وفي مدغشقر من ١٦ ٪ عام ١٩٤٣ الى ٤٤ بالمائة عام ١٩٥٥ . اما في افريقيا الجنوبية والشرقية ، فالنسبة لم تكن مرضية قط .

ولكن كان لا بد من إشراك المجتمعات الريفية التي تتألف من البالغين وحملها على المساهمة بحياة البلاد الاقتصادية والسياسية ، وهي مهمة ترك امر تحقيقها لمشروع التربية الاساسية التي شجعتها الاونسكو وساهم في تنفيذها ، ونشرها في المستعمرات البريطانية والفرنسية والبلجيكية والبرتغالية . المهمة المطلوب تنفيذها وتحقيقها هي تربية الجماهير ، واثارة روح المبادرة فيها وتدريبها على بعض الاساليب الزراعية وتربية الماشية . وعلى ضوء الخبرات المكتسبة في المكسيك التي حققتها الارساليات الثقافية واساليب التعليم المتبادل ، تألفت فئات نقالة تشكلت من اختصاصيين واساتذة واطباء ومهندسين زراعيين واطباء بيطريين ، لتقضي بضعة اسابيع او بضعة اشهر في قرية ما او في قضاء معين . وتحاول تعليم الاميين مستعينة على ذلك بالوسائل السمعية والبصرية ، فتوزع على الطلاب كتب النصوص الابتدائية مكتوبة باللغة الدارجة المحكية في المنطقة لتعليم الكبار ، وفقاً لحاجاتهم الماسة ولمصالحهم الملحة ، وبذلك يتعلمون القراءة والكتابة في اقل من شهر . وفي الوقت ذاته يعطون دروساً اولية في امور الصحة العامة ، وتزويدهم

بالمعلومات الاولية لمكافحة تآكل التربة ، والطفيليات المؤذية والحيوانات الضارة ، ومراقبة المراعي وكيفية استعمال الاسمدة ، وانشاء التعاونيات الزراعية ، وشروط انشاء مستوصفات صحية وادارتها ، وتحسين الطرقات والآبار . وعلى مستوى اعلى ، أُنشئت ، في المقاطعات البريطانية لجان استشارية في كل قضاء تشارك في تنظيم العمل والسهر على راحة المجتمع . وفي الكونغو البلجيكي ولا سيما في مقاطعة رواندا أوروندي برز عمل « منظمة رفاهية المواطن » التي اخذت « تدرس وتحقق كل الوسائل الكفيلة بتأمين ما فيه راحة المواطنين في المحيط الريفي المادية والادبية » . وفي المقاطعات الفرنسية قامت « التعاونيات العصرية الريفية المادية من ابناء البلاد » في مدغشقر ، والجمعيات الخيرية وقطاعات عصرنة الزراعة ، وغير ذلك من هذه المؤسسات التي اخذت تعمل في هذا المجال .

ففي كل نظام استعماري ، جرى تطبيق هذه الاساليب والعمل بهذه التدابير ببطء وبصعوبة كلية ، بالنظر لعجز الاعتمادات الملحوظة او لعدم توفرها بالكلية ، ولا سيما بالنسبة لعداء البيض والادارات لهذه المشروعات او لعدم رضاها عنها او التشكك بفعاليتها .

الخطط والاستثمارات تزيد من حدة التابعية

توارد على افريقيا ، منذ ١٩٤٥ ، من رؤوس اموال للاستثمار ما لم تشهد له مثيلاً من قبل ، وذلك بعدان اصبحت الامبراطوريات الاستعمارية محصورة في هذه القارة . بعد ان خرج الاوروبيون من آسيا ، توفر لديهم المزيد من رؤوس الاموال والمزيد من التقنيين للاستثمار والتشغيل وبذلك يخفضون عجز الدولار الذي يشكون منه في منطقة الفرنك وفي منطقة الستراليني عن طريق تشجيع الانتاج في مستعمراتهم لما كان يستوردونه من المحاصيل من الاقطار الاخرى : كالمعادن غير الحديدية والزيت ، والقطن وغير ذلك من محاصيل الارض . ولذا ترتب عليهم تجهيز هذه المستعمرات بالموانىء البحرية والخطوط الحديدية ، والطرقات ، وان يوجهوا اهتماماً اكبر للناس اي ان يهتموا بادخال تحسينات على اوضاعهم الصحية والتعليم ، وانشاء اقتصاديات سليمة في هذه المستعمرات بتشجيع وتنويع الانتاج الزراعي والصناعي معاً . كل هذا كان موضوع سياسة خاصة تخطط لوسائل عصرنة العتاد والاجهزة الفنية التي من شأنها ان تساعد على انتاج بعض المحاصيل الزراعية واستخراج بعض الفلزات المعدنية وصيانة الغابات والتربة وتوسيع شبكة الري ، وتوليد الطاقة الكهربائية وانشاء بعض الصناعات المحلية وطرق المواصلات . فمنذ عام ١٩٤٠ اقر مجلس العموم في بريطانيا قانون اول خطة للتنمية الاقتصادية ، تلتها خطط اخرى عام ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ثم اقرت الحكومة البريطانية قانون تحسين الموارد عبر البحار سنة ١٩٤٨ ، وانشأت في سنة ١٩٥٣ رابطة التطوير المالي التي اخذت تبحث عن مشاريع استثمارية للصناعة في عدة مقاطعات . ومن الجانب الفرنسي ، وُضعت « الخطة العشرين » عام ١٩٤٦ التي نصت على انشاء صندوق الاستثمار للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الاقطار الواقعة عبر البحار تغذيه الدولة الفرنسية بمخصصات ، عُهد اليه بتمويل المشاريع غير المستثمرة (كالمرافىء

والطرقات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية) . وفي سنة ١٩٤٧ ، حل محل هذه الخطة ،خطة رباعية راح القسم الاكبر من الاموال المستثمرة لتأمين الانتاج الزراعي والمواد الاستخراجيـــة الاخرى . ثم اطلت الخطة العشرية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في الكونغو البلجيكي ، التي نشرت عام ١٩٤٩ . اما الخطة الخمسية البرتغالية للسنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨ ، فـــلم تكن سوى برنامج عام للاشغال العامة التي يجب النهوض بها .

وبالرغم من الفشل الذريع الذي آلت اليه بعض المشروعات : كمشروع الفول السوداني في تنغانيكا عام ١٩٤٧ ، ومشروع تربية الدجاج في غمبيا ، عام ١٩٤٨ ، فقد قامت مع ذلـــك صناعات للتحويل واخرى زراعية او متعلقة بصيد الاسماك ، ومشاريع استثمار الغابات وغير ذلك . ومع ذلك فهذه الاستثمارات والتحسينات الاقتصادية التي امكن النهوض بهـــا لم تخفف كثيراً من مساوىء الزراعة الاحادية ولا استطاعت ان تحرر الاقتصاد المحلي من ارتبـــاطه وتابعيته للدول المستعمِرة . فالبن والفول السوداني شكلا عام ١٩٥٠ ٣/٤ صادرات افريقيـــا الغربية الفرنسية ، كما الف البن والكاكاو ٦٠ بالمائة من صادرات الكاميرون ، والقطن والخشب ٦٥ بالمائة من صادرات افريقيا الاستوائية الفرنسية . وفي عـــام ١٩٥١ ، كان محصول الفول السوداني ٩٩ بالمائة من صادرات غمبيا ، والتبغ والشاي ٧٨ بالمائة من صادرات نيـــاسالاند والكاكاو ٦٩ بالمائة من صادرات الشاطىء الذهبي،والسيزال ٥٥ بالمائة من صادرات تنغانيكا ، والمعادن ٩٥ بالمائة من صادرات روديسيا الشمالية .

كانت الاقطار المستعمرة ابعد ما تكون عن استقلالها الاقتصادي ولذا رأت نفسها اكثر فاكثر تابعة لاوروبا ، والسبب هو ان هذه الاستثمارات مصدرها الاساسي من البلد الام صاحبة السلطة،بينما توجه الاعتمادات المستوفاة من الاقطار المستعمرة نحو القطاعات التي تؤمن لها مزيداً من الارباح والفوائد وذلك بدافع من المصلحة الخاصة . والسبب الآخر هو ان افريقيـــا اخذت تعتبر اكثر فاكثر كتابع لاوروبا . فيجب ان تكون القاعدة العالمية لاوروبا في وجه الاتحـــاد السوفياتي وآسيا . فهي القارة الاخيرة الباقية تحت الاستعمار حيث تحاول انكلترا من جهـــة وفرنسامن جهة اخرى ان تلتشا، كل في ما يختص به ، اقتصاداً إضافيا لاقتصادها.ولما كانت تعجز اية دولة استعمارية من استثمار موارد هذه القارة ، فقد نشأ عن ذلك مشروع اورافريقيا الذي ينص على استثمار مشترك لهذه الموارد من قبل الدول الاوروبية مجتمعة . فنحن والحالة هذه ، امام ميثاق استعماري موسع غايته الاحتفاظ لاوروبا وليس لبعض دولها ، بالسوق الافريقيـــة وبالخامات والمواد الأولية التي هي بحاجة ماسة اليها .

ردة فعل ابناء البـــلاد

فالمجتمع الافريقي الذي اصيبت مصالحه المادية والادبية في الصميم من جراء سيطرة الاوروبيين عليها ، قام بردة عكسية وذلـــك باقتباسه بعض عاداتهم واعرافهم وبتبنيه بعض نظرياتهم ، وبنبذه بعيداً الاخرى منهـــا . فقد احدث تفتت التجمع القبلي والضعف الذي نزل بالتقاليد الدينية ازمة فكرية ودينية لدى عـــدد

كبير ، خلقت « فراغاً روحياً » يمكن تبينه وتتبعه بشكل يختلف جلاءاً ووضوحاً ، على طول الساحل الافريقي ، هذه المنطقة التي سيطر عليها نفوذ الاوروبي منذ عهد بعيد ، والتي اخذت تتسع الى الداخل ، وهذا الفراغ يبدو بأشكاله السياسية والدينية او السياسي الدينية مكّن لظهور احزاب سياسية ونقابات واتحادات ضمت بين صفوفها جماهير المتحمسين، منها مثلاً الـ R. D. A. في افريقيا الغربية الفرنسية ، والكتلة الديموقراطية السنغالية ، والحزب الترقي التوغوي ، والحزب السوداني التقدمي ، والحركة الديموقراطية للبعث الملاغاشي ،واتحاد سكان الكامرون (U. P. C.) ، وحزب الاتفاق الشعبي الذي شكله نكروما في الشاطىء الذهبي، والمؤتمر الوطني في نيجيريا والكامرون (N. C. N. C.) الذي ألفه أزيكيويه ، وكتلة العمل في نيجيريا الغربية والاتحاد الوطني التنغانيكي الافريقي الذي شكله يوليوس نييريره . والنقابية الوطنية اصطدمت طويلاً بصعوبات كبيرة . فقد منعت تماماً في افريقيا الجنوبية وخضعت للمراقبة الشديدة في الكونغو البلجيكي ، ولا سيما لمراقبة البوليس الشديدة . وفي نيجيريا أجيز تشكيل النقابات منذ عام ١٩٣٨ مع الاعتراف بحقها بتنظيم الاضرابات والاعتصابات ، وانشىء في الشاطىء الذهبي، اتحاد النقابات عام ١٩٤٦ ،وفي المقاطعة الفرنسية وروديسيا الشمالية سُمح في السنة ذاتها اي في عام ١٩٤٧ ، بتأليف النقابات العمالية .

واحياناً تظهر بشكل يختلف سرية منظمات للدفاع وتجمع القوى ، منها مثلاً : « جمعيات العمل » في الكامرون وفي الغابون ، ومحاولة التجمع القبلي ، كمؤتمر البامون عام ١٩٤٧ الذي جرب ان يشكل بين قبائل الفانغز ، جمعية رفقاً للتقاليد الافريقية المعاصرة تكون بمنأى من الوصاية الادارية التي تقوم بها الزعامة التي تقيمها السلطات المستعمرة . وهذه الفئة لا تزال تتقيد بالملاك القبلي، الا ان من ابرز ما يميز يقظة هذه القوميات،هو الشعور بالتضامن الذي أخذ يظهر من خلال هذه المنافسات العرقية والسياسية ، اقله بين روؤساء هذه القبائل وزعمائها .

بين الاسلام والمسيحية

هذا الفراغ الروحي يفسر لنا النجاح الذي يحققه انتشار الاسلام على اختلاف مظاهره « الزنجية الطابع والسمة » ، كالاخويات التي تمكن الشبان من التحرر والتخفف من الروابط التقليدية والاعراب عن مشاعرها القومية ضد الاحتلال الاجنبي والتي تستعمل من الاساليب والوسائل ما يتفق تماماً وذهنية الزنوج . واعتناق الاسلام قد لا يتعدى احياناً الظواهر السطحية ويخفي وراءه كثيراً من بقايا الديانة الطبيعية انما يكون بذاته حدثاً مهماً بما يترتب عليه من النتائج، اذ ان عدداً كبيراً من هذه الجمعيات السرية السودانية لم تلبث ان استحالت تدريجياً الى اخويات اسلامية تعمل في الخفاء وتنتشر بين هذه الاقوام التي تجردت من طابعها القبلي التي تسكن المدن والتي اصبحت مراكز نشيطة للدعوة للاسلام ونشره بين السكان.ولما كان الاسلام يسيطر في هذه المناطق الواقعة شمالي خط العرض العاشر ، فقد اخذ يمتد جنوبي هذا الخط بسرعة ٥٠٠ ، ٥٠٠ من المعتنقين له في السنة ، حسب تقديرات الاب بوشو . ففي افريقيا الشرقية، تأخذ محطة اذاعة القاهرة ومحطة اذاعة الباكستان

وخريجو المعاهد الدينية في كل من مصر والباكستان ، والتجار ، والدعاة الذين ترسلهم طوائف الاحمدية ينشرون القرآن ويلوحون به في وجه المسيحية فتشيل كفتّه (غويي) .. والنسبة المئوية للمسلمين ، في عام ١٩٤٦ ، كانت ٩٠ بالمائة في النيجر و ٨٥ في السنغال و ٨٠ بالمائة في الغينة ، ارتفعت الى ٦٠ بالمائة في السودان وفولتا العليا حيث يصطدم بكتلة موسّي ، و ٤٥ بالمائة في نيجيريا و ١٥ بالمائة في شاطىء العاج ، و ٧ بالمائة في الدهوماي وفي الكونغو ، وزهاء ٢٠ بالمائة في مدغشقر وفي الكامرون . وفي الشاطىء الذهبي ازداد عدد المسلمين بين ١٩٣٠ ـ ١٩٤٥ ، اكثر من الثلث ، وفي غمبيا اكثر من ٢٥ بالمائة وفي الغينة البرتغالية حيث نسبتهم لا تزيد على ٢٠ بالمائة فقد ازدادوا الى النصف ويوجد كتل اسلامية في افريقيا الاستوائية الفرنسية وفي افريقيا الجنوبية . ويزيد عدد المسلمين في كل اقطار افريقيا الغربية من فرنسية وانكليزية وبرتغالية وفي ليبيريا على ١٥ مليون من اصل ٣٦ مليون . فمن اصل ١٣٠ مليون من السود ١٤ مليون هم مسلمون منهم ١١/٢١ موجودون الى الشمال من خط الاستواء . والباقون موزعون على ساحل المحيط الهندي .

ففي الحين الذي يبدو فيه الاسلام وكأنه جاء خصيصاً لافريقيا ، يعمل معظم الزعماء الوطنيين على مناهضة المسيحية بعد ان يشجب الروابط التي تشدهـــا الى الاستعمار ، كما يرتابون بخضوع الكنائس المحلية لسلطة غريبة عن البلاد : لندن أو روما والتي يتسم تطورها وتقدمهـــا بالبطء الكلي وليس فيه ما يكفل او يضمن بقاءه . فالتصادة الرسولية في افريقيا الفرنسية تعد اربعة ملايين من اتباع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية على خمسين مليون من السكان ، كما تعد افريقيا الجنوبية ٨٠٤ ، ٠٠٠ منهم ، من اصل ٧٠٠ ، ٠٠٠ ، ١٤ نسمة ، وافريقيا الشرقية والوسطى ٤ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ على ٦٧ مليون ، والكونغو البلجيكي ورواندا اوروندي ٤ ، ٦٦٠ ، ٠٠٠ على ٥٠٠ ، ٠٠٠ ، ١٥ نسمة . والارساليات البروتستانتية التي هي اسبق الى العمـــل التبشيري في افريقيا تهتم كثيراً بمطابقة ظروف وشروط الحياة في هذه المجتمعات الزنجية ، كما تحرص على الاكثار من المدارس والعون المادي والاسعاف الطبي ، وعلى تكوين اكليروس محلي باسرع مـــا يمكن فهي تنمو بسرعة بدافع من التأثير الاميركي الذي اشتد جداً لا سيما بعد عام ١٩٣٦ في هذه البلدان التي تستعمرها الدول الكاثوليكية : كالكونغو البلجيكي والكامرون وافريقيا الغربية الفرنسية ، والمستعمرات البرتغالية . وقد انشأت خلال الحرب نوعاً من تحالف فدرالي تبشيري وحققوا تقدماً كبيراً في الكونغو بالرغم من الامتيازات العريضـــة المحصورة في المـــدارس الكاثوليكية وحدها . فهم يعلمون عدداً كبيراً من الاولاد ويعدون اكثر من ٠٠٠ ، ٥٠٠ ، ١ من الاتباع .

الكنائس السوداء

والى هذه الاسباب يجب ان نعزو النجاحات التي سجلتهـــا الكنائس المنفصلة التي نشأت عن التبشير الذي قـــام به الانبياء البـــانتو الذين حاولوا ان يوفقوا بين « عمل الارساليات المسيحية ذات الطابع الافريقي » و « بعث الحياة » ضمن

إطار مسيحي او شبه مسيحي ، للعناصر الحية في الديانة التقليدية » .

فمنذ عام ١٨٩٢ ، ظهرت الكنيسة الاثيوبية التي اقامت لها علاقات مع كنائس الزنوج في الولايات المتحدة الاميركية ، والتي قطعت كل صلة لها مع الارساليات لاسباب عنصرية مع الابقاء على تنظيمها وعلى روحها . ثم اتطلت علينا كنائس « صهيونية » وكنائس عنصرية (اي تمت الى العنصرة) التي استبدلت الصورة الباهتة لمسيح البيض بمسيح فرنجي ، واخذت بمناهضة الكنائس المسيحية مناهضة ضارية التي تأخذ بمبدأ التمييز العنصري . ومع ان هذه الكنيسة تعد بضع مئات من الاتباع والمريدين ، فهي ترسم طقوس معقدة للتطهير ، كما تفرض تحريمات اكثرها غذائية ، وتنشر تعاليم وتعلم نبؤات لها تأثيرها على الجماهير المحرومة من وسائل التصرف والعمل ، وهو تأثير يشتد بنسبة ما يلوح بحضارة البلاد القديمة في وجه البيض . من هذه الطوائف في افريقيا الجنوبية الكنيسة المسيحية البدائية ، وكنيسة بافاوفو الافريقية والكنيسة الميثودية الافريقية دلفيجا ، والكنيسة الافريقية الاتحادية في نيجيريا ، والكنيسة المعمدانية في دوالا . والحركة الدينية المعروفة بساعة البرج التي تنتظر قدوم مسيح جديد يولد من عذراء زنجية ، وهي حركة لها اتباعها في افريقيا الغربية وافريقيا الوسطى ، « والكنيسة الزنجية لدلتا نهر النيجر » واتباع ابولونيوس في مدينة غران بسّام ، وعبادة ماسّا او القرن التي دخلت عام ١٩٥١ الى شاطىء العاج . وهي المعروفة بكنيسة كيكويو العنصرية المستقلة ، وغيرها كثيرون . وقد تصادف احياناً حركات رمزية الطابع كالحركة التي اسسها وليم هاريس احد المرشدين في الارسالية الميثودية الاميركية سابقاً في ليبيريا الذي بعد ان ظهر له رئيس الملائكة غبريل ، كما يقول ، راح عام ١٩١٣ يبشر بالانجيل في شاطىء العاج ، ويحارب « الاصنام » وينهي عن السرقة والزنى ، ويعد الاخيار بالسماء ، والاشرار بالجحيم ، ونصّر بيده اكثر من ١٠٠ ، ٠٠٠ زنجي واسس كنائس تابعة له في شاطىء العاج والشاطىء الذهبي .

وهذ القلق الروحي ذاته هو وراء النجاح الذي حققته بعض الفئات الجديدة ذات الطابع الديني او الثقافي او السياسي التي تكون مظاهر مختلفة ضد حركة التثاقف التي تعرضت لها الثقافات الافريقية المختلفة ، كما تؤلف حركة مقاومة في وجه الاستعمار . والى هذا يجب ان نرد حركة بويتي *Bwiti* التي انتشرت في الغابون وفي الغينة الاسبانية ، فكانت عبارة عن مجتمع قبلي يحاول بما له من هياكل وطقوس عبادة ، من ان يجمع حوله اقواماً من عقائد متباينة يعملون في هذه الورشات القائمة في الاحراج والغابات . من هذه الحركات ايضاً الحركات المشيخية التي اعطت في الكونغو البلجيكي والكونغو الفرنسي الحركة المعرفة بالكيمبانجية من اسم داعيها الاكبر كيمبانجو ، عام ١٩٢١ ، والحركة الأميكالية التي ظهرت عند اشتداد الازمة الاقتصادية سنة ١٩٣٠ ، و ١٩٤٠ ، و ١٩٤٧ . وبعد وفاة مؤسس الاميكالية في سجنه ، اندريه متسوى الذي عمل في فرقة الرماة في الحرب العالمية الاولى وفي حرب الريف والذي اسس هذه الحركة في باريس عام ١٩٢٦ الذي سعى الى ضم شمل ابناء افريقيا الاستوائية الفرنسية وراح ينادي

بالمقاومة السلبية تجاه الادارة ، رفض اتباعه الاعتراف بموته ، وراحوا يقيمون عبادة : يسوع ماتسوى ، وينتخبون في انتخابات ١٩٤٦ – ١٩٤٧ ، النبي المتوفي، كايقترعون له في انتخابات ١٩٥١ . اما الحركة الكمبانجية فقد تناسخت بعد عام ١٩٤١ في الحركة الكاكية ، التي اسسها المبشر القديم والملازم في جيش الخلاص سيمون مبادي جعل نقطة الدائرة فيها سيمون كمبانجو الذي يمثل الـ *Gounza* او « المخلص وملك الزنوج » يخضع اتباع هذه الديانة لنظام مسلسل ، ولها طقوسها كما ان قواعدها الصارمة الشديدة تفرض الزواج بين اتبـــاع هذه الديانة ، وتحرم الزنى وشرب المسكرات ، وتفرض مقاطعة الارساليات الاجنبية مقاطعة تامة ، كما تقاطع ممثلي الحكومة . وملة الكيتاوالا التي انبعثت من كنيسة البرج ، نشأت في روديسيـــا الجنوبية وفي نياسالاند ، وعم انتشارها ثلاثة ارباع الكونغو البلجيكي في عام ١٩١٦ ، وعلم ان سيمون كمبانجو هو مسيتا جديد بعث الى الارض ليخلص الزنوج وينقذهم من ربقة البيض، الذين امروا بقتل السيد المسيح ولينقذهم من السحر الذي يتعرضون له .وعبادة الـ *Vgol* (المنشقة من كلمة *Vgolo*) التي تعني القوة والسيطرة، انتشرت بسرعة كلية في مقاطعة الكونغو الاعلى وفي الغابون وكانت ترمي الى توحيد كل النشاطات التي تصدر عن عبادة الديانة الطبيعية ، وتفرض على الاتباع الاخوة ، وتحارب طقوس السحر ، والسرقة والزنى ، وتزيد من قوة الحرمات القديمة . وهي تفرض طقوساً خاصة على المريدين الجدد ومراسم مخيفة وضواغط مقدسة واقتبست مراسم كثيرة من الديانة الكاثوليكية : كالهيكل مع الشموع والاجراس والاعترافات . وهي عبادة الديا التي استمّها النبية مازي لالو التي كانت تعد ، عام ١٩٥٨ ، اكثر من ٩٠،٠٠٠ من الاتباع في شاطىء العاج .

ان معظم هذه العبادات المسيانية التي جاءت عند منتصف الطريق بين التعاليم المسيحيـــة والفلسفة الدينية ، المتناقلة عن السلف ، تلتقي حول ميزات مشتركة : محاربة بعض العقائـــد والطقوس القديمة وضد السحر والتعاويذ ، وهي الى هذا كله حركـــة رجعية ضد سيطرة البيض وسيادتهم . فاذا ما تسببت عن حوادث فهذه الحوادث من نصيب المناطق والاقطار التي يشتـــد فيها التمييز العنصري ، وحيث تشتد وطأة النظام الاقتصادي الحديث ، لا سيما في هذه المناطق المنجمية الواقعة في الكونغو البلجيكي ونياسالاند وكينيا ، عام ١٩٣١ و ١٩٤١ و ١٩٤٤ ، وبالرغم مما لها من طابع نصف سري ونصف تستري وطابع زجري ، فلها تأثير عظيم ولهـــا قدرة كبيره على الذيوع والانتشار . وهي تجتذب اليها عدداً كبيراً من المارقين عن الارساليات الدينية ويقارن *B* هولاس الحماسة التي تلاقيهـــا هذه الطقوس ، « بهذه الجهالة من الامـــل التي احاطت بأوائل المسيحيين في دياميس روما » .

فهذه الاحقاد العنصرية والدينية ، وهذه المطالب الاجتماعية تكون تهديداً مبـــاشراً لهذه الاقلية البيضاء التي طالما تحكمت وعبثت ، وبعثت فيها شعوراً او حركة دفاعية على اســـاس عنصري تؤلف معها هذه الاقلية كتلة متراصة ، سواءاً في افريقيـــا الجنوبية ام في افريقيـــا

الشمالية . وفي كينيا وروديسيا ايضاً .

فالاضطرابات والقلاقل التي تؤلف خطراً على البيض تثير فيهم الهياج ثم الهلع. فالاستعانة بالسلطة تجر وراءهـــا القمع والكبت الذي يولد هو الآخر ، الارهاب ، وهذا يبعث بدوره الهلع الذي يجر بدوره الى تكوين فئات للدفاع عن النفس . فنحن امام حلقة جهنمية تتألف من السلطة ومن القمع (ر . مونتاني) .

وهكذا فالمجتمعان ينزعان الى الانعزال والتقاطع وينظران الواحد الى الآخر نظرة ملؤها العداء .

٣ ـ السياسات الاستعمارية المتباينة الاتجاه

تباينت الحلول التي اتخذتها الدول المستعمرة في المجال السياسي باختلاف تقاليدها والاحوال الخاصة بكل قطر من الاقطار التي تسيطر عليها . فالبريطانيون انتهجوا سياسة يحافظون معها على الزعامات الوطنية القائمة محاولين تسخيرها كأدوات لهم في احكام نظامهم الاستعماري ؛ هذه الطريقة التي رحب بها ليوتي وحبذ انتهاجها موصيا « بوضع الطبقات الموجهة الى جانب مصالحنا» اي تشويق الارستوقراطية الوطنية واشراكها . الا ان التقاليد الادارية التي اعتمدها المستعمرون الفرنسيون خالفت هذا المسلك ونهجت نهجاً آخر ، مفضلة عليه الحكم المباشر وطريقة التمثيل التي تهدف الى إعداد طبقة ادارية جديدة مشبعة بمبادىء الادارة الفرنسية . اما البلجيكيون فقد آثروا سياسة ابوية واعتماد التمييز العنصري تخضع الوطنيين لوصاية ضيقة .

سياستان بريطانيتان

انتهج البريطانيون في مستعمراتهم الحكم غير المباشر وهي سياسة اتبعوها ووضعوها موضع التجربة والاختبار ، رفعها اللورد لوغارد الى مرتبة نظام في مذكرته السياسية التي وضعها عام ١٩١٨ وفي تقريره المعنون الانتداب الثنائي في افريقيا الاستوائية البريطانية (١٩٢٢) . ففي نيجيريا الشمالية احتفظ امراء المقاطعات المحليون بمراكزهم وبسلطاتهم الاستقلالية وامنت لهم الموارد القانونية وشبكة من المحاكم كما قامت في بعض المدن الكبرى مثل كانو وعبادان هيئات بلدية تتمتع بسلطات واسعة .. فالمدن الساحلية وحدها حيث يشتد النفوذ الاوروبي بعد ان اعرق فيها ورسخ ، وحيث يكثر عدد المتطورين ، تقوم فيها بلديات على الطراز الاوروبي . وفي الشاطىء الذهبي ، اعيدت الى الزعماء المحليين ما كان انتزع من سلطتهم ومن نفوذهم ، عندما اعيد عام ١٩٢١ العرش الذهبي الذي كان للشعب اشنتي ، وعندما تم الاعتراف عام ١٩٢٥ بسلطات الـ ٦٣ زعيما من اهم زعماء المستعمرة . ففي هـاتين المقاطعتين كما في مقاطعة السيراليون وفي غمبيا ، فالادارة غير المباشرة نظر اليها ، منذ هذا التاريخ ، كمرحلة من مراحل اعداد البلاد للحكم الذاتي . اما الاقطار التي وجدت فيها اقلية كبيرة من البيض ، فقد انشأوا او نزعوا الى انشاء نظام من التمييز العنصري لمصلحة الجنس الابيض .

افريقيا الجنوبية

ففي اتحاد جنوبي افريقيا تتمثل على ابشع صورهـــا سيطرة اقلية من البيض على اكثرية مستعبدة مستذلة من ابناء البلاد. فامام ٢١٪ من الاوروبيين، معدل المواليد عندهم اعلى نسبة سجلتها من المواليد سجلتها جالية اوروبية مقيمة عبر البحار (باستثناء اميركا اللاتينية) و ٢٦ بالمائة عام ١٩٥٢، وحيث معدل الوفيات واطٍ جداً (٦، ٨ بالألف) يقوم ٦٩ بالمائة من ابناء البلاد و ٨ بالمائة من الخلاسيين و ٢ بالمـــائة من الآسيويين معظمهم من الهنود، عرفوا كلهم بخصب المواليد والانسال يزيد معدلهم معدل الانســـال لدى البيض على ارتفاعه. وهكذا نشهد في هذه البلاد تأخراً او تقهقراً بطيئاً للعرق الابيض ولكنه مطرد، يزداد الشعور به ويبرز بوضوح بالرغم من نمو السكان السريع في المـدن، حيث العرق الابيض اصبح اقلية فيها (٣٩ بالمائة عام ١٩٥١) لقاء ٥٠ بالمائة عام ١٩٢١، مما يبعث فيه الشعور بانه سيغرق عما قريب تحت هذا المد العارم الذي لا سبيل لدفعه او صدّه. والى هذا الخوف الذي يخامرها يجب ان نضيف هنا وهم العرق المستبد بالبويرز على الأخص وهمهم المحافظة على الوضع المتميز للانسان الابيض الذي يشتد على الاخص عند الطبقة الفقيرة. فـالهجرة التي تؤلف خير طريقة لرفع نسبة الاوروبيين في البلاد، اصبحت من الامور المستبعدة جداً ان لم نقـــل من المستحيلة من جراء المقاومة المزدوجة التي يبديها صغار البيض الذين يتخوفون جـداً من قضيـة البطالة والارستوقراطية العقارية المسيطرة على البلاد بهذه العنصرية العمياء التي يقول بها البويرز، الاعداء الالداء لكل ما هو غريب والذين يخشون بان تنقلب اكثرية *Afrikaaner* الضعيفـة الى اقلية من جراء وصول مهاجرين يمقتون الانكليز ويكرهونهم.

فالانفصال الجغرافي او الارضي الذي بوشر به منذ عام ١٩١٣، ترك للسكـان من ابنـاء البلاد ١٢ بالمائة من مساحة البلاد. فلا يجوز لاي اسود ان يشتري ارضاً تقع خارج هذا النطاق. فالاراضي المحفوظة لسكن الوطنيين يعيشون فيهـا وفقاً لتقاليـدهم المتوارثـة اصبحت تغص بالسكان، والاهلون فيها يتكاثرون وينمون بأسرع من نمو المواد الغذائية اذ ان الزراعة لاتزال فيها متأخرة جداً، والتربة فيها عرضة للتآكل والتحات كما تنهكها ماشية تزداد وطأتها باستمرار. ولذا يضطر عـدد كبير من هؤلاء الزنوج للنزوح عن مساكنهم انتجـــاعاً للعيش في خدمة الاوروبيين. وهكذا فهنالك ٣،٥٠٠،٠٠٠ عامل زنجي من العمال الزراعيين يعملون خارج نطاق الاراضي المحفوظة، مياومين او مرابعين او متعهدين لاراضٍ تخص البيض، تدفع اجورهم عينا من محصول الارض اما مواد غذائية او بالترخيص لهـم رعي مواشيهم، مستوى العيش لديهم متدنٍ جداً ولا امل لهم ان يصبحوا يوماً من الملاكين. من منهم يعمل في المدن او في المناجم يعيشون في تخاشيب او في مجمعات، هي اقرب ما تكون من مخيـمات التجمع التي تغص بساكنيها حيث التدرن الرئوي وسل النحاتين يفتك بهم فتكاً ذريعاً ويجعل معدل الوفيات بينهم ٣ او ٥ اضعافه لدى البيض الذين يقطنون المنطقة ذاتهـا. والانفصال الى احياء متميزة الذي خطط له منذ عام ١٩٢٦ دخل موضع التطبيق بكل قسوة منذ عام ١٩٥٠. ولكن هـذا

الانفصال الارضي او الجغرافي يتعذر تطبيقه اكثر فأكثر كلما اتسع الدمـــج الاقتصادي . والانتاج الصناعي الذي تطور كثيرا بحيث انتقل دليله من ١٠٠ ، عام ١٩٢٩ الى ١٣٦ عـــام ١٩٣٨ والى ٤٣٥ عام ١٩٥٠ ، وازدهار الصناعات المتنوعة بفضل الحرب ، جعلا من العمل غير الاوروبي جزءاً مقوما وعنصراً اساسياً من الحركة الاقتصادية في البلاد ، اذ يؤلف ٨٠٪ مـــن مجموعة طاقة العمل في الاتحاد . هنالك ٧ عمال زنوج لقاء عامل ابيض في مناجم الذهب الواقعة في ويتواترزند ، و١٧ على عامل واحد ابيض في مناجم الفحم . وبالرغم من قانون اللون الصادر عام ١٩٢٦ الذي يحتفظ بمعظم الاعمال التي تقتضي الاختصاص للعمال البيض والذي يقصر الزنوج على الاعمال المحفوظة لعامل مساعد ، فعدد العمال نصف المدربين او المتخصصين يزداد . حتى العمال المساعدون الذين تتجاذبهم قطاعات الزراعة والصناعة اصبح عددهم لا يفي بالغرض ولا بالطلب ويجب استقدام العمال من خارج الاتحاد . انه لغريب جدا وضـــع هؤلاء البيض تحيط بهم المفارقات من كل جانب ، اذ انهم يعيشون في خوف موصول بان يغرقوا في خضم الزنوج فيضطرون لاستقدام بعضهم من الخارج .

فالازدهار الذي ترتع فيه هذه الاقلية البيضاء التي تستأثر بـ ٧٤٪ من الدخل القومي ، ينهض اساساً على الاجور المتدنية التي تدفع لليد العاملة السوداء وعلى استعبادها . فالبروليتاريا الاوروبية تنعم باجور اكبر . فما من عامل ابيض يربح اقل من ١٥ جنيها في الشهر الواحد ، مهما تواضـــع عمله او ضؤل ، بينما العامل المعدن الاسود في مناجم الفحم يحصل ٥ جنيهات لا غير . اما في مناجم التعدين ، فالاجر الذي يتقاضاه العامل الابيض يزيد عشرة اضعاف عن اجر العامل الاسود ، ان ٧٠٪ من العمال الوطنيين هم من الاميين ، والمدارس الوطنية لا يصيبهـــا سوى ١٠/١ الاعتمادات المخصصة لتعليم البيض . ففي عام ١٩٥٢ كان التعليم الذي يعطونه يعدهم للعمل اليدوي وليس لتزويدهم بثقافة ومعلومات عامة . فالنظام والتشكيل الذي يقوم عليه العمل لا يترك للاسود اي اختيار او اي بارقة امل باي عمل غير العمل اليدوي في الارض او في المنجم او في المصنع .

فبعد ان اقصي عن التعليم الذي يفتح امامه ابواب الترقي الاجتماعي ، أبعد الزنجي ايضا من كل نشاط سياسي . فالانتصار الانتخابي الذي حققه الدكتور مالان عام ١٩٤٩ ، مكن من فوز سياسة التفريق الكامل : فحرم زواج الابيض بغير الابيض ، والفصل بين احياء منفصلة بعضها عن بعض في المدن ، وسحب الترخيص الذي كان يخول الخلاسي حق الانتخاب في ولاية الكاب . وقد صدرت قوانين تميزية ، اخضعت الاسود الذي يقطن المدينة لنظام جواز مرور ورخصة كان من الصعب جدا الحصول عليها بحيث ان ٧٠٪ من المخالفات التي يأتيها غير الاوروبيين كانت مخالفات عدم الامتثال لهذه الرخص . ونجم عن ذلك نوع من الاشغال الشاقة . فالمحكوم عليهم بالسجن ، تؤجرهم الادارة للمتعهدين او لارباب الصناعة لتأمين الاعمال الزراعية او للعمل في المناجم .

وهذا الانفصال الذي يشتد يوماً بعد يوم ، ومقاومة الزنوج لها الذين يتمردون عليها اكثر

فاكثر ، فالاجراءات التمييزية لا تؤدي الا الى اذكاء الحقد والبغضاء العنصرية وعدم الطمأنينة والقلق . فكل مظاهرة عدائية او اعتداء من قبل الزنوج ، حتى ولو لم تكن الا لفظية او شفوية تجر على صاحبها عقوبة قاسية في الحال . وقد يتحول استياؤهم احياناً نحو الخلاسيين او الآسيويين (هيجان دوربان عام ١٩٤٩) ، وقد يتجه احياناً ضد البيض كالاضطرابات التي وقعت عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ في بورت اليزابث وجوهنسبرغ وكمبرلي والكاب وايست لندن، او يعبرون عن هذا الاستياء بعمل مشروع قليل او متواضع الاثر: كالمقاومة السلبية او المقاطعة التي نظمها المؤتمر الوطني الافريقي ، والانضمام الى بعض النقابات العمالية التي تقبل في عضويتها العمال غير الاوروبيين . وحركة القمح ترتدي طابعاً بريرياً عام ١٩٥١ ، والتعديل الذي ادخل على قانون عام ١٩٥٠ حول حظر الشيوعية اعطى هذه الكلمة تعريفاً بحيث يمكن ان يطبق او ان يطلق على كل « شخص يمكن ان يعرب عن آراء او افكار يعتبرونها في انكلترا ليبرالية او متحررة » ، فقانون عام ١٩٥٣ يفرض عقوبات يمكن ان تتناوح بين ٥ سنوات حبس مع غرامة ٥٠٠ ليرة انكليزية ، نقداً ومهاجمة اي نص شرعي او تطبيق هذا النص . غير ان الزنوج لا يجهلون قط الحركة العامة نحو الحرية والاستقلال التي تتمخض بها افريقيا السوداء، فهم يشددون من مقاومتهم السلبية . فبالرغم من تدخل البوليس العنيف (اذار ١٩٦٠)، فهم يأبون الرضوخ لهذا النوع من الاسترقاق الذي يتمثل في تذكرة المرور لاقل انتقال يقومون به .

هذا هو البؤس والشقاء ، هذا هو القلق واليأس الذي يجيش في قلب مجتمع مضطهد، متمسك بعناد بتقاليده ، هذا هو دراما الصدام الصارخ بين العناصر والعروق القائم على إذلال الاسود والخوف الذي يسمر الابيض ، موضوع رواية آلان باتون المعنونة : « استفيقي يا بلادي العزيزة» التي ظهرت عام ١٩٤٣ ، وعرفت الناس بهذا الوضع الذي يسود تلك البلاد .

افريقيا الشرقية البريطانية

بين اتحاد افريقيا الجنوبي والسودان تقع مقاطعات بريطانية حيث تقوم جاليات بيضاء ، استقرت نهائياً على الصعيد الجبلي معطية الدليل على مقدرة البيض في استثمار المناطق المدارية .

هنا تقع منطقتا روديسيا ونياسالاند وتنغانيكا وكينيا . وفي هذه الاقاليم تحتدم مشكلة اتصال العناصر والعروق البشرية المختلفة ، غير ان وزارة المستعمرات البريطانية تعرف كيف تمارس نفوذها وتحاول ان تخفف من نتائج عنصرية البيض في هذه المنطقة .

ففي روديسيا الجنوبية حيث البيض لم يكونوا يعدوا، عام ١٩٣٤ سوى ٠٠٠ ، ٤٠ ثم ارتفع عددهم عام ١٩٥٣ الى ٠٠٠ ،٦٥ . وقد اقتطعوا لهم ، كما رأينا ٠٠٠ ، ١٨٥ كيلومتر مربع من الاراضي الطيبة بينما لا يوجد تحت تصرف ٠٠٠،٥٠٠،١ زنجي سوى ٠٠٠،١١٥ كلم مربع . وهم لا يقبلون عندهم سوى المهاجرين الذين يملكون رؤوس اموال قوية خوفاً من ان تنشأ عندهم بروليتاريا من « فقراء البيض » كما هي الحال في افريقيا الجنوبية . فالاقطار الثلاثة : روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند التي الفت عام ١٩٥٣ « اتحاد افريقيا الوسطى » تضم ٠٠٠ ، ٥٠٠ ، ٦ نسمة من

السكان ، بينهم ٢٠٠،٠٠٠ من الاوروبيين الذين ينتهجون سياسة لا تختلف كثيراً عن السياسة التي يسير عليها اتحاد جنوبي افريقيا . واليد العاملة التي لا بد منها لاستثمار المناجم لا يمكن توفرها الى عن طريق الالتزامات المالية التي تتقاضى رسوماً لها من الفداحة ما يجعل ١٠٪ من ابناء البلاد الوطنيين مضطرين للبحث لهم عن عمل مأجور خارج الاقاليم المحفوظة الخصصة لهم . وقانون الاقتراع يخضع لشروط ضرائبية ثقيلة ليس في وسع الكثيرين تحملها ، قد ترتفع احياناً (الى ٥٠٠ جنيه في روديسيا الجنوبية) ، فعائق الدم ليس من الاسباب الشرعية في نظر الحكومة ، ومع ذلك فهو يطبق في كل مكان ، ولهذا السبب فرضت وزارة المستعمرات ، وجود اربعة ممثلين عن الزنوج في المجلس التشريعي القائم في روديسيا الشمالية بالرغم من معارضة المعمرين فيها . ومقاومة السود الذين يمثلون « المؤتمر الافريقي » تتلبس هنا شكلاً سلبياً ، ورفض التسليم بمانع الدم والخضوع له والعمل بمقتضاه في الفنادق ومكاتب البريد ، والاضرابات في مناجم الفحم في ونكي وفي مناجم النحاس في روديسيا الشمالية وعدم التعاون مع سلطات الاتحاد ، واستقالة الزعماء الوطنيين .

واعلى الى الشمال تقوم تنغانيقا واوغندا وكينيا حيث قامت انكلترا بعد ان خسرت جانبا من مواقعها الحصينة الحربية والجوية والبحرية في البحر الابيض المتوسط ، شبكة دفاع قوية صالحة لتكون مركز دفاع مقاومة شديدة ونقطة انطلاق لهجوم محتمل باتجاه آسيا الصغرى او المحيط الهندي او الشرق الاقصى . ولذا فهي حريصة على ان تشجع استيطان العنصر الابيض في هذه المنطقة ، وكرست مبالغ طائلة لتجهيز هذه البلاد وتطوير الزراعة فيها ، ففي كل قطر من هذه الاقطار الثلاثة يتمتع الحاكم العام بسلطة مطلقة ، والمجلس التشريعي المؤلف من الموظفين وممثلين منتخبين عن الاوروبيين والهنود والعرب ، ومن اعضاء معينين بينهم بعض الافريقيين بحيث تؤيد قراراته دوماً أكثرية من البيض يُرتاح اليها .

والمقاومة ترتدي هنا طابعاً اشد من الطابع الذي لها في روديسيا . فالمعمرون البيض في تنغانيقا قليلو العدد (٢٧،٧٠٠ من اصل ٨،٥٠٠،٠٠٠ نسمة واحتياجات الارض ليست ملحة بالرغم من الاضطرابات التي وقعت في بعض الاماكن عام ١٩٥٢ ؛ وكذلك قس اوغندا : حيث يقوم رئيس او زعيم وطني تحت الحماية البريطانية ، هو ادورد موتوزا الثاني ، ملك بوغندا ، اغنى الممالك واكثرها ازدهاراً والذي نفاه البريطانيون عام ١٩٥٣ لنزعته الاستقلالية ، واضطرت الى اعادته الى كرسي الملك امام احتجاجات السكان الصارخة .

اما في كينيا فالمعمرون الاوروبيون هم اكثر مما هم في اي من هذه الاقطار والتجارة فيها يسيطر عليها البريطانيون والهنود ، والتوتر العنصري بين الشعوب الثلاثة اقوى منه في اي مكان آخر . فالمستعمرون البيض استقروا وازدهرت اعمالهم في السهول المرتفعة . فهم يرغبون في تشكيل دومنيون ابيض كما انهم يخططون لتقوية الاستعمار الاوروبي في البلاد . فالشعور العنصري يحيش عاليا فيهم وحائل اللون لا يقل شدة وعنفاً عنه في افريقيا الجنوبية . فهم

يطالبون بالحكم الذاتي حتى يزيدوه صلابة ولكي يتمكنوا معه من طرد الـ ١٥٠٠٠ من الآسيويين ولا سيما الهنود والباكستانيين الذين يسيطرون على النشاط التجاري في البلاد وسجل بعضهم درجة عالية من الثراء . كل ابناء البلاد الوطنيين يذهبون فريسة لهذا الوضع ولا سيما لندرة الاراضي التي تتعرض باستمرار للتآكل السريع . كما يتأففون من الالتزامات التي تفرض على الرجال من ابن ١٥ الى ٤٥ سنة فيرون انفسهم مضطرين للعمل في الخدمات العامة وفي مزارع البيض (اذ عليهم ان يقضوا بين ثلاثة وخمسة اشهر في العمل ليؤدوا ما عليهم من ضرائب) . واكثر الجماعات الحاحاً ومطالبة باسترجاع الاملاك التي نزعت منهم قسرا وعنوة هم قبائل الكيكويد . فهم يلومون السلطات المسؤولة لاعتبارها ارضاً حراما وتركها الحرية للمعمرين باستملاكها ، اراض شاسعة حسبوها غير مملوكة بينما كانت مراعي لمواشيهم ومناطق للصيد ، « استملاك لاشعوري » كما يؤكد غورو ، حز كثيرا في نفوسهم لا سيما والاراضي التي يقيمون عليها كثيفة السكان ١٠٧ واحيانا ٢٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد . « جمعية كيكويد المركزية » التي تأسست عام ١٩٢٢ ، والتي عرفت فيما بعد باسم : « اتحاد كينيا الأفريقي » ، اصبحت جمعية سياسية قوية ونشيطة عام ١٩٤٦ بعد عودة جوموكنياتا من اوروبا . وفي اواخر سنة ١٩٤٨ تظهر حركة الماوماو وهي جمعية سرية يؤدي اعضاؤها القسم ويرافق انضمامهم الى الجمعية مراسم وطقوس خاصة ، وهي معروفة بعدائها المكشوف للبيض وللمسيحية . وتهاجم باستمرار البيض والمواطنين الذين يوالونهم ويخلصون لهم العمل ، فردت السلطات المحلية على هذه الاعمال بمساندها الطيران ووحدات من الجيش البريطانية باعمال قمع عنيفة استحالت الى حرب ابادة فعلية . وفي عام ١٩٥٤ كان اكثر من ٠٠٠و ١٦٢ وطني جرى توقيفهم واعتقالهم ، وحكم على ٠٠٠و ٦٩ منهم ، بينهم ٠٠٠ ١٣ ثبت انهم اعضاء في جمعية الماوماو واشتركوا باعمالها ، وكان لا يزال في هذا التاريخ اكثر من ٠٠٠و ٣٠ لا يزالون موقوفين . وهذه الارقام العالية ، تكوّن دليلاً قاطعا على شعبية هذه الحركة . ولم يوضع حد لاعلان الطوارىء في البلاد بعد ان خفت الاضطرابات التي تثيرها الا في كانون الثاني عام ١٩٦٠ بعد اعلانها عام ١٩٥٣ .

في هذه الاقطار الثلاثة استطاعت السياسة البريطانية ان تزيل تدريجياً العراقيل والمصاعب التي تعترض سياستها التحررية : انشاء مجالس وطنية لابناء البلاد الاصليين كانت لها صفة استشارية في بادىء الامر ، ثم اعطيت سلطات لاتخاذ قرارات . ورفع عدد الموظفين الوطنيين ، واخيرا الاجتماع حول طاولة مستديرة لمناقشة الافكار والنظريات المتعارضة ، افضت في نهاية المطاف الى اصلاح جذري في النظام الانتخابي حققت بفضله كل من تنغانيقا وكينيا استقلالها عام ١٩٦٠ ، وانشاء مجلس تشريعي يضم اكثرية افريقية على مثال ما تم ليوغندا .

الكونغو البلجيكي

منذ البدء تم استثمار ثروات الكونغو البلجيكي بشكل منهجي على يد شركات خاصة قوية تحت اشراف فئات مالية قوية : مثل مصرف امبين ، وشركة الكونغو التجارية والمعدنية ، والاونيليفر ، واهمها طراً شركة بلجيكا العامة

التي تألفت من الشركات الفرعية التالية : الاتحاد المنجمي في كاتنغا العليا ، ولجنة كاتنغا الخاصة ، ولجنة كيفو الوطنية ، والخط الحديدي من مجرى الكونغو الاسفل الى كاتنغا ، والشركة الحوجية المنجمية ، وشركة زيوت الكونغو البلجيكي ، وشركة كاساي ، والجيومين وغيرها . وسيطرت هذه الشركات على امتيازات واسعة أقطعت لها ، ووجهت جل نشاطها على الاخص الى تصدير منتوجات المعادن والمحاصيل الزراعية برسم الاسواق الخارجية : وقد نهضت باستثمار موارد البلاد خلال الحرب تلبية منها لطلبات الحلفاء ولتلبية حاجاتهم الى المطاط والبن والفولفرام والقصدير والاورانيوم والنحاس والكوبالت وغير ذلك من المحاصيل . وهذا الاستثمار الذي اهمل جانباً المحاصيل اللازمة لغذاء السكان برهن عما يكمن تحته من ضعف ووهن خلال الازمة الاقتصادية ولم تبرز هذه المخاطر بشكل واضح الا بعد انهاء الحرب العالمية الثانية . خرج الكونغو من الأزمة بعد ان طرأ تطور عظيم على مراكزه الاقتصادية والمدنية التي تضم ربع سكان البلاد تقريباً ، الا ان اقتصاده اصبح كالوضع الاقتصادي في جمهوريات اميركا اللاتينية سريع العطب في اثر الضعف الذي حل بأسواقه الداخلية والاهمية المتزايدة لصادرات البلاد . ان ثلث ميزانية الكونغو في عام ١٩٥٢ كانت تقوم على الرسوم والضرائب المترتبة على شركة اتحاد كاتنغا العلية المعدنية . ويكفي بهذا اشارة الى الحد الذي ارتبطت به مالية هذه البلاد بتصدير بعض منتوجاتها التي ترتبط هي نفسها ، الى حد بعيد بتقلبات الاسواق العالمية . ان الهبوط الذي سجلته اسعار المواد الزيتية عام ١٩٥١ يبين مرة اخرى ، سرعة عطب الوضع الاقتصادي في الكونغو .

وقد بذلت فيها بعد جهود صادقة لتصحيح الاوضاع وجعلها اقل عطباً وخطراً . وقد وضعت في هذا السبيل خطة عشرية دخلت موضع التنفيذ عام ١٩٥٠ خططت لتطوير وسائل النقل وتشييد محطات لتوليد الطاقة الكهربائية وتجهيز المصالح العلمية والدوائر العامة ، ورفع مستوى التعليم والصحة وتطوير الزراعة بين سكان البلاد من الوطنيين ، بتزويد المزارعين بالمناهج والاساليب التي تحافظ على خصب الارض وحسن انتاجيتها ، وتحسين المواسم الزراعية ، ولتقييم المحاصيل الزراعية عن طريق انشاء تعاونيات في البلاد ، والنهوض بالمؤسسات والاعمال الاجتماعية عن طريق تأسيس صندوق خاص يدعى : « صندوق رفاهية المواطن » ، وتطوير طرق المواصلات وتحسين اوضاع المجتمعات الريفية . وقد بقي مستوى عيش الوطنيين متدنٍ جداً كما بقي السكان عرضة للنقص في التغذية لضعف انتاج البلاد للمواد الغذائية ، كما ان افتقار البلاد بشدة لليد العاملة كان من شأنه ان يزيد هذا الوضع حرجاً ما لم تبادر البلاد الى مكننة الزراعة بأسرع ما يمكن .

نظام ابوي

هذا الوضع المادي الهزيل الذي حف بالسكان يشجع كثيراً على إيقاظ الروح الوطنية وبعث الرغبة في نفوس الجميع باجراء اصلاحات سياسية في البلاد . فقد عرفت السلطات البلجيكية ان تحافظ على نظام اداري ابوي حتى الحرب العالمية الاخيرة ، في

المجالين الاقتصادي والاجتماعي : التعليم يعطى باللغة الدارجة تؤمنه الارساليات المستفيدة من المساعدات الرسمية ٨٠ بالمائة منها كاثوليكية، اذ ان الاتفاق التعليمي المعقود عام ١٩٢٦ ، يضع بين ايدي « الارساليات الوطنية » شبه احتكار للتعليم – فالارساليات البروتستانتية لم تستفد من هذه المساعدات الا منذ عام ١٩٤٦ ، وهو في مستوى وسط ، ففي وعملي في آن واحد . ويحصر تعليم اللغة الفرنسية بمن سيكونون على اتصال موصول بالاوروبيين ، ويمنعون عنهم كل تعليم ثقافي وعلمي . والتعليم يهدف « الى بث الموضوعات الادبية والنظريات الخاصة بالصحة العامة والرقي، والاحترام والتعاطف مع العمل الاستعماري الذي تقوم به الحكومة البلجيكية ». اما فيما يتعلق « بالتربية الادبية او الاخلاقية ، فيجب التعويل على التبشير بالانجيل » وهذه التربية تختلف بروحها عن المناهج التربوية التي تسير عليها الحكومات الاستعمارية في افريقيا ، هذا التعليم الذي يمكن ان ينحصر ، كما يزعم الحاكم العام في الكونغو ريكماذس « نصيب نخبة مختارة » ولا بد له من ان يبعث في نفوس القوم ادعاءات تفوق عنصرية في قلب مجتمع تسوده الامية ؛ اذ المطلوب من التعليم تهيئة « افريقيين صالحين » وليس فقط صوراً طبق الاصل للاوروبيين الذين سيبهرون ابداً « اناساً من الطبقة الثالثة » .

اما في المجال الاقتصادي ، فقد وُضِع الوطني من ابناء البلاد تحت وصاية ضيقة : فعلى رب العمل ان يقدم للعامل ولاسرته ، السكن والاثاث والعناية الصحية ، حتى اذا ما برهن فيما بعد « عن قدرة في العمل وعن حسن سلوك في المجال الاجتماعي » ، أعطي له مرتب شهري ولم يعد رب العمل مسؤولاً عن إعالته انما يكفل له المسكن والعناية الصحية . وهو يخضع لمثل هذه التبعية ، في المجالين السياسي والاداري : لا حق له بالاقتراع ، والمجالس القائمة لا تخرج عن كونها مجالس استشارية، مع اعتبار ابن البلاد قاصراً عن الدفاع عن مصالحه التي تتولاه الادارة ؛ ولا مجال بالطبع للنشاط نقابي ، ولا حرية تعبير . وقانون العمل يعاقب بالسجن كل مخالفة « لنظام العمل » « بعقوبة ثلاثة اشهر من الاشغال الشاقة » ، وبالغاء عقد العمل ، وجمعيات العمال الوطنيين التي تهدف للمس من حرية العمل ... ويكلف « مستشارون اوروبيون» بمراقبة نقابات العمال الوطنيين التي يخضع الانتساب اليها لشروط عدة . ليس هنالك من حد او عائق اللون مع ان القانون الذي صدر في نيسان ١٩٥٢ يجعل بحكم المستحيل الزواج بين ابناء البلاد الوطنيين وغير الوطنيين ، كما يوجد قيد العمل والتطبيق اجراءات تمييزية مهنية ، والهوة بين البيض والسود عميقة لا يمكن تجاوزها . والفصل المادي والادبي يزداد شدة وضراوة يوماً بعد يوم حتى بين المرسلين الذين بالرغم من قلة عددهم، يحاولون ان يؤلفوا اكليروس البيض وحدهم. ففي المدن التي تقيم الانفصال بين الوطنيين والاوروبيين ، كمدينة ليوبولدفيل مثلا ، لن يسمح للزنوج بالدخول الى المدينة الاوروبية بعد الساعة ٢١ مساءاً والعكس بالعكس . وفي عام ١٩٥٩ فقط بطل العمل باطفاء الانوار مع منع التجول للافريقيين واخضاع المخالفين لعقوبة الجلد. وكل الوسائل تستخدم لمنع الكونغوليين من الذهاب لاوروبا والاطلاع على اساليب العيش بين

الناس فيها . ومن جهـــة اخرى ، فالمعمرون الحقيقيون البلجيكيون المستقرون في الكونغو ، والذين يتراوح عددهم بين ٦ ـ و ٧ آلاف معمر من اصل ٠٠٠ ، ٨٠ ابيض يقطنون هذه البلاد ، يخشون كزملائهم البريطانيين في المستعمرات البريطانية ، من ان تتخذ حكومة بروكسل سياسة ملاطفة ومالأة للوطنيين . ولذا فهم يطالبون بحقوق سياسية خاصة ويطمحون باستقلال اداري يؤمن لهم السيطرة والنفوذ في المجالس القائمة في الكونغو . فهـم يتمتعون بنفوذ قوي يقلق له المتطورون من ابناء البلاد الاصليين الذين يتـــألمون مـــن التمييز العنصري الذي يطبق عليهم ويذهبون ضحية له ، فيقارنون بمرارة ولوعة وضعهم بوضع المستعمرات الفرنسية او بوضـــع نيجيريا او الكامرون حيث تقوم مجالس منتخبة ويوجد اطباء ومهندسون زنوج . فالروح الابوية التي اتصفت بها الادارة البلجيكية في الكونغو قد طغت عليها ايس المطالبات الملحفة فحسب ، بل ايضاً عجزها المدقع وقصورها عن مواجهة مسؤولياتها ، في الوقت الذي لم يعد كافياً اعطاء الاوامر واصدار التعليمات والتوجيهات ، بل يجب فيه ايجاد العمل امـــام جمعية من الفلاحين ، او امام تعاونية ، تأمين وسائل العيش لمدينـــة وتأمين اداراتها . يجب والحالة هذه اسناد مهمة سياسية للوطنيين ، وتأمين مساهمتهم بنشاط في الامور التي تؤمن لهم الرفاهية والراحة ، وان يثيروا فيهم الاهتمام بامورهم ومصالحهم ، وعملية التنظيم هـــذه تزداد إلحاحاً امام الانحلال الذي بدت اعراضه تظهر على هذه الدوائر الادارية التقليدية التي هبط عددها من ١٢١٢ عام ١٩٣٨ الى ٤٦٧ في عام ١٩٥١ ، وهي في طريقها الى الزوال تماماً في ولايات ليوبولدفيل او في ولاية كاساي حيث استبدلت بدوائر اوسع . فالتطور الذي اخذت بأسبابه المستعمرات الانكليزية والفرنسية المجاورة والتي لا يمكن ان تنعزل عنها ، حتمت على الادارة الاستعمارية في الكونغو ان تتغير بأسرع ما يكون .

الفشل الذريع

وقد بدت حركة وجلة خجيبة ، حركة رفع الحواجز الاجتماعية وعملية تمثيل الوطنيين لحقوق الغربيين . ان انشأ «قسيمة» الاستحقاق الوطني عام ١٩٤٨ أمّن للوطنيين بعض المنافع ـ لا سيما في حال حدوث جنحة مثلاً ـ واعطائهم حق المحاكمة امام محكمة اوروبية ، لا تعرضهم محاكمة يتعرضون معها لعقوبة الفلّق او الجلد امام الناس ، وهو حق اعطي لكل مواطن في مكنته ان يبرهن عـــن حسن سلوكه وعن حسن اخلاق يتبض بالرغبة الصادقة بالوصول الى درجة محترمة من التمدن ، اي ان يكون متزوجاً من امرأة واحـــدة يحسن الكتابة والقراءة ومبادىء الحساب ويثبت اختصاصه ومهارته في الحرفة التي يمارسها ؛ الا ان عدد الذين اعتبروا حائـزين على هـذه الشروط كان مدعاة للهـــزء اذ لم يكن ليتجاوز ١٢٥ ـ ١٥٠ في السنة كلها . وفي سنة ١٩٥٢ فرض تسجيل الخضوع للقانون المدني الاوروبي . على كل مواطن كونغولي ، يستطيع ان يزكي بما له من تربية ومن سلوك حسن ، بلوغه وضعاً من التمدن يجعله صالحاً للتمتع بهذه الحقوق ، ومستعداً للقيام بالواجبات التي تنص عليها القوانين المرسومة. الا ان عملية التسجيل هذه كانت توجب على صاحبها اتخاذ بعض الاجراءات والتدابير القانونية التي كانت للآن من حق الأوروبيين وحدهم كما تقضي بإتمام بعض المعاملات المعقدة

بحيث لم يستفد منها سوى بعض الزنوج . وقد اتخذت اجراءات خفيفة ضد حاجز اللون : فمنذ عام ١٩٥٢ قبول الطلاب النجباء من الوطنيين الذين يبرهنون « عن كفاءات تربوية واخلاقية » في المدارس الخاصة بالأوروبيين واجبار شركات النقل المشترك على قبول الزنوج في الدرجة الاولى الخاصة بالبيض ، وانشاء لجان وطنية للعمال وللتقدم الاجتماعي ثلاثية التركيب (ارباب العمل والعمل وممثلو الادارة) واخيراً تولي جامعة لوفين انشاء جامعة في ليوبولدفيل ، في تشرين الاول ١٩٥٤ ، كما انشأت الدولة جامعة اخرى في اليزا بتفيل ، حالتان معاً دون سفر الطلاب الوطنيين الى اوروبا لتلقي العلم فيها ، ولا سيما لدراسة الطب والعلوم الزراعية دون ان يقوم فيها اي معهد لتدريس الحقوق او الفنون الهندسية ؛ وضم ثمانية اعضاء وطنيين الى مجالس الولاية والى مختلف المجالس الاقليمية وهي هيئات استشارية لا سلطة فعلية لها .

ولما كان الكونغو البلجيكي « منطقة صامتة للاستعمار » في افريقيا حيث الاستثمار المنهجي لموارد البلاد الطبيعية قلب اعمق ما يكون التوازن الاجتماعي الذي كان سائداً في البلاد ، والنظام الأبوي الذي ساروا به الى الكمال والذي جاء بأطيب الاثر ، قد جنب البلاد الاعمال الوحشية العنيفة التي ميزت التمييز العنصري في افريقيا الجنوبية وحسنت كثيراً من اوضاع الزنجي فيه اذ اخضعته لمراقبة دقيقة واحياناً لعملية قمع عنيفة ، بحيث حال ـ مدة طويلة ـ دون تنسيق التذمر وتنظيم اسباب الشكوى . الا ان التطور الاقتصادي لم يلبث ان اظهر بوضوح الفوارق والمفارقات بين سياسة تفسح مجالاً اكبر للعمال الافريقيين يتسع شيئاً فشيئاً في حياة البلاد الاقتصادية ، وبين سياسة اخرى تمنع عليهم كل تنظيم سياسي وتحول دونه . وقد بقيت تعمل في السر ، متخفية مدة طويلة ، بالرغم من تحريمها ومنعها فئات سرية دينية مناهضة للبيض في ولاية كاساي وولاية خط الاستواء كالكيتاوالا والتي ما لبثت ان تجاوزت حدود المقاطعة والكيمانجية او النغونزية في منطقة ستانليفيل . وقد ظهرت اذ ذاك حركة نقابية عنيفة بين الزنوج لها مطالبها ونشاطها السياسي ، كما يشهد على ذلك مظاهرتان لا تخلوان من معنى قط ، من ذلك مثلاً البيان الذي نشره في تموز ١٩٥٦ « الضمير الافريقي » وهي فئة قريبة جداً من مرسلي شويت الذي يرفض كل اتحاد او تحالف بلجيكي كونغولي يفرض على البلاد بغير رضى الشعب الكونغولي الحر ، ولا سيما الاكثرية الساحقة التي نالتها الاحزاب المناهضة للبيض في الانتخابات البلدية التي وقعت في كانون الاول ١٩٥٧ ، لاول مرة في احياء ليوبولدفيل الرئيسية الثلاثة وفي اليزابتفيل وجادوتفيل . والعزلة التي احاطت بالسكان وضربت حولهم نطاقاً ضيقاً لم تلبث ان زالت وارتفعت . وبالرغم من « معركة التأخير والتسويف » التي تعرضت لها من قبل الحكومة البلجيكية ، فقد اضطرت هذه الحكومة في نهاية الامر للسير على غرار انكلترا وفرنسا في هذا المجال .

ولكن كان قد فات الاوان ليتم هذا التغيير ولكي يتحقق بهدوء وسلام . فعلى اثر الفتنة التي قامت في ليوبولدفيل وعاثت فيها فساداً والتي جرح او قتل بها عدد كبير من الافريقيين (٤ كانون الثاني ١٩٥٩) اضطرت الحكومة البلجيكية بعد ان عجزت عن ضبط الامور

وقمع الفتنة، لتتعهد باعطاء البلاد نظاماً ديموقراطياً، ثم ـ بعد ان خفضت المهلة المقترحة ـ دعت الى طاولة مستديرة في شباط ١٩٦٠ للبحث في امر استقلال البلاد . وفي اول تموز اعلن استقلال الكونغو وتشكلت فيه حكومة مركزية . واذ ذاك حدثت فجأة حركة تمرد قوى الأمن ضد ضباطهم البلجيكيين واخذت ولاية كاتنغا تنزع الى الانفصال واعلان استقلالها . والاصطدامات القبلية ادت الى انفجار عام في البلاد وجرت عليها وضعا من الفوضى الشاملة وضعت الكونغو امام خطر تدخل اجنبي من قبل الدول المتنافسة في المنطقة مما حمل تهديداً للسلام العالمي .

افريقيا البرتغالية

منطقة اخرى من « مناطق الصمت الافريقي » ندرت حولها المعلومات وضعفت ، تكونت من هذه المناطق الواقعة تحت الاستعمار البرتغالي والتي لم تكن لتؤلف بحد ذاتها مستعمرات او محميات برتغالية بل ولايات ضمن دولة البرتغال الاتحادية ، وتخضع لمراقبة دقيقة من قبل حكومة لشبونه ، كما نصّ على ذلك القانون الاساسي ، اي انه كانت واقعة كالبلد الام تحت النظام الدكتاتوري . والنظام المعمول به في هذه الممتلكات كان يشبه من وجوه عدة النظام القائم في الكونغو ، يبرز هنا الطابع الابوي أكثر منه هناك وإن كان أكثر فعالية هناك منه هنا ، إذ كانت هذه الممتلكات تخضع لدولة متخلفة ، ترسف في وضع ما قبل عصر الصناعة . مستوى الحياة فيها متدنٍّ جداً (فالأجر الوسط في الموزمبيق كان ٩ بلسات عام ١٩٥٠) ، ومعدل الامية فيها هو من أعلى ما نرى في كل اقطار افريقيا ، وقانون الاشغال الشاقة الذي لا تزال البلاد خاضعة له يطال أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من ابناء هذه الممتلكات . والقانون المعمول به محلياً يوجب على كل افريقي ان يأتي بالدليل القاطع على انه أدى ستة اشهر عمل خلال السنة التي سبقت التحقيق او انه يعمل في الوقت الذي يجري فيه ، والا ارسلت به السلطات الى العمل الالزامي ، واصبح منذ ذلك الحين *Contratado* اي عرضة للسخرة يضعه الحكام البرتغاليون تحت تصرف المتعهدين المحليين الذين يوقعون بالنيابة عنه عقد عمل . اما الـ *Voluntarios* او المتطوعون فانهم يوضعون تحت تصرف ضغط الزعماء ورؤساء الورش الذين ترغمهم الادارة على حشد العدد المطلوب من لدن رؤساء المشروعات ، فارتباطهم وتعهدهم ليس اكثر حرية من « العقد الذي يوقعه الـ *Contratados* » ان عدم وجود حائل اللون رسمياً او تمييز عنصري مرده الفقر المدقع والجهل المطبق الذي يرسف فيه ابناء البلاد فيجعل من المستحيل كل اتصال او تقارب على اساس المساواة مع البيض . هنالك مع ذلك ، مؤسسة قريبة جداً من مؤسسة المسجلين الكونغوليين ، تتألف من المتمدنين ، وهم من الوطنيين الذين انزلوهم منزلة البيض والذين ينعمون مثلهم بالحقوق والواجبات ذاتها ، وذلك بقرار تتخذه محكمة محلية عندما يثبتون انهم يحسنون البرتغالية ، وهم على الدين الكاثوليكي . ولهم بعض الربيع ، وانهم على استعداد للعيش وفقاً لنهج الحياة الاوروبية . وفي الواقع ان عدم القدرة التي تكاد تكون كاملة على التعلم ، اذ ان عدد المدارس محدود جداً وهي كلها كاثوليكية ، ومستواها

متدنٍ للغاية ، والفقر المسيطر على البلاد ، كل هذه الاسباب معاً لا تسمح الا لنفر صغير وقلة محدودة ان ترقى الى درجة المتحضرين او المتمدينين . ففي عام ١٩٥٠ ، كان عددهم في انغولا ٣٠ ٠٠٠ من اصل ٤ ملايين نسمة ، وفي الموزمبيق ٤٣٧٨ من اصل ٥ ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة ، و ١٤٧٨ في الغينيه من اصل ٥١٠ ٠٠٠ . ان عدم الاخذ بفارق اللون يعود بالفائدة هنا ، كما في البرازيل ، على عدد كبير من الخلاسيين الذين أُنزلوا منزلة البيض بشرط ان يحيوا حيـــاة اوروبية . انما التمييز العنصري اخـــذ يذر قرناه ويظهر بتحظير الزواج المختلط . ان وضع البلاد المتخلف اقتصادياً والامية الغالبة على السكان يفسران لنا سبب عدم ظهور ردات وطنية في هذه البلاد.

فرنسا في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية ومدغشقر

اذا مـــا قارنا الممتلكات الفرنسية بالبلدان المجاورة لها كالشاطىء الذهبي ونيجيريا والكونغو البلجيكي ، وجدنـــا ان هذه الممتلكـــات هي فقيرة ، على الاجمال ، بمواردها الطبيعية وبمصادر الطاقة وسكانها هم في حدود الوسط. فالاوروبيون فيها قلة ، بين موظفين ، ومستخدمين في بعض الشركات التجارية الكبرى ، او يؤلفون الملاك الاداري لبعض الصناعات ولا سيما الاستخراجية منها ، وعسكريين وبضعة ألوف من المعمرين والتجار . ان معظم المعمرين في مدغشقر هم من الاوروبيين المولودين في المستعمرات يستثمرون بـــأنفسهم الاستثمارات التي أعطوها يعـــاونهم في عملهم هذا عمال ولا سيما مرابعون يتعهدون بعض القطـــع الصغيرة التي استأجروها ، بعضهم يصبح للديون الغارق فيها عبداً مرتبطاً بالأرض. والحياة الاقتصادية فيها ، يسودها — كما رأينا — بعض الشركات التجارية الكبرى وما لها من فروع تابعة لها تعمل في قطاع النقل الذي يدر ارباحاً كثيرة : « اذ ان ربح هذه الشركات في بعض السنين يوازي رأس المـــال المشغل » كما يؤكد رنيه دومون . وعلى الموازنات المحلية ان تتحمل اعباء ادارة مكلفة . ففي افريقيا الغربية الفرنسية يمتص موظفو الادارة ومصالح الجيش ٦٢ ٪ من دخـــل الخزانة ، وفي مدغشقر ٧٥ ٪ وتنقل هذه الشركات كغيرها من الشركات الكبرى ، ارباحهـــا كاملة الى البلد الأم . والاقتصاد ينهض على بعض المنتوجات الرئيسية : كالكاكاو والبن والمواد الزيتية والخشب والموز في مقاطعة افريقيـــا الغربية الفرنسية ، والارز والبن في مدغشقر . فالاسعار مرتفعة لان المستخدمين الفرنسيين يتقاضون مرتبات عالية واليد العاملة الوطنية لا تتوفر فيهـــا مقتضيات الكم والنوع . اما الصادرات فقيمتها ضعيفة — فهي في كل افريقيا الغربية الفرنسية اقل ممـــا يُصدره الشاطىء الذهبي ، والميزان التجاري هو دوماً في عجز لا سيما في مدغشقر . وخلافـــاً للمستعمرات الانكليزية والبلجيكية فما من مقاطعة واحدة من هذه المقاطعات الفرنسية تدخّل دولارات . والاستيراد الذي ينشط ويزداد سنة بعد سنة يدور حول حاجيات مشغولة ومواد للتجهيز تدفع القسم الاكبر من ثمنهـــا البلد الام ، ومشروبات كحولية زاد حجمها بين ١٩٣٨ — ١٩٥٢ أكثر من ٣٨ ضعفاً في مقاطعة افريقيـــا الغربية الفرنسية ، و ٢٦ ضعفاً في الكامرون . فأصحاب الاموال الخاصة قلما يتجهون نحو افريقيا في استثمار اموالهم ، فهذه الاستثمارات تنتجة

بالاحرى لمحو استغلال مناجم الحديد في موريتانيا، ومناجم البوكسيت في الغينيه والمنغانيز في الكونغو الاوسط . اما العجز في الموازنة فتسده البلد الام التي تتحمل القسم الاوفى من هـذه الخسارة (٩٠ ٪ منـذ ١٩٥٦) من اشغال البناء وعمليات تكهربة الخطوط واصلاح طرق المواصلات ، وهي تتحمل ايضاً نفقات التجهيز الاجتماعي والزراعي والصناعي والصحي والتعليم بكامله عن طريق شركة F. I. D. E. S. .

تركت الحرب العالمية الثانية اثرها عميقاً في هـذه الممتلكات . فالقلق الذي اعترى جماهير السكان في المدن التي ارتفع عددها بسرعة وبشكل تجاوز الحد ، كما اعترى سكان الريف ايضاً نظراً لما تعرضوا له من ويلات الحرب : كالأشغال الشاقة والمصادرات على انواعها ، والإفقار ، والضرائب والرسوم التي فرضت عليهم ، كل هـذا وما اليه ساعد على ايقـاظ الوعي الوطني في هذه البلدان . ان حكم فيشي حرّك فيهم « عنصرية محدودة » تميزت بالغاء المجالس المحليـة وكل الحريات التي كانت تنعم بها ، بعد ان احيا نظام المواطنية الذي اخضع ابنـاء البلاد الاصليين لعدد من عدم الكفاءات الشرعية : كالمحاكم الخاصة ، ومنعهم من مغادرة المستعمرة دونما اذن مسبق ، والعمل الاجباري او التعهد بتوفير هذا العمل لصيانة الطرقات ، والاعتراف للسلطات الادارية بحق فرض بعض غرامات او بعقوبات حبس . ان دخول هـذه الممتلكات الحرب من ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢ بانضمام حاكم التشاد فيلكس ايبويه الى فرنسا الحرة ، ثم انضمام الكاميرون وافريقيا الاستوائية الفرنسية ، كان من نتائجـه تقديم مجهود حربي لا مثيل له من قبل : نظام الاشغال الشاقة ، والمصادرات التعسفية العنيفة ، واجبارهم على تقـديم بعض المحاصيل ولا سيما المطاط ، كان من شأنه إنهاك هذه المقاطعات لقاء نتيجة هزيلة لا يؤبه لها . واحتجاجاً على هذه « النتائج الجنونية » والذكرى المريرة التي تركتها في النفوس والاذهان ، صدر عام ١٩٤٦ كردة فعل لهـا ، القانون المعروف بقانون لامين غييه الذي الغى قانون المواطنية وضمن الحريات العامة : كحق تأليف الجمعيـات وتشكيل النقابات والاحزاب السياسية ، والغـاء الاشغال الاجبارية ، وغير ذلك . وصدر قانون آخر عام ١٩٥٠ ، بشأن المساواة في الرواتب والاجور بين الموظفين التابعين للبلد الام والوطنيين من الرتبة ذاتها .

الاتحاد الفرنسي

اخذ مؤتمر برازافيل الذي عقـد في غرة ١٩٤٤ لاعداد مبادىء السياسة الاستعمارية التي تسير عليها فرنسا بعد التحرر ، ينزع الى نظام من شأنه ان يعطي كل مقاطعة مستعمرة نظاماً خاصاً به ، ويستبعد « كل فكرة استقلال وكل امكانية تطوير خارج كتلة الامبراطورية الفرنسية » ، او التوقف عند احتمال سن دستور للحكم الذاتي ، ولو من بعيد ، والمجلس التأسيسي لم يتوقف حتى عند الفكرة الفيدرالية . والنص الذي أقر في نهاية الامر في اكتوبر (تشرين اول) عام ١٩٤٦ ، أقر الاتحـاد الفرنسي . وهذا الاتحـاد ليس بدولة فيدرالية . فهو يتألف ، من جهـة ، من الجمهورية الفرنسية التي تضم فرنسا الام والمقاطعات والممتلكات الواقعة عبر البحار ، ومن جهة اخرى ، المقاطعـات والدول المشتركة ، تحسب

مقاطعات افريقيا السوداء ضمن « المقاطعات الواقعة عبر البحار » . فهو يحافظ على دولة الحادية تتمتع مقاطعاتها بنظام اداري اكثر لامركزية من المحافظات في البلد الام . فكل السكان من ابناء البلاد الاصليين هم من الآن فصاعداً مواطنون دون ان يطلب اليهم التخلي عن احوالهم الشخصية المتعارفة ، وبذلك تلغى المحاكم الوطنية في كل ما يتعلق منها بالجزاء وتبقى في عملها ، في كل ما يتصل بالأمور المدنية ، مع ملء الحرية لصاحب العلاقة ان يختار اختصاص الحق العام. وكل المقاطعات تمثل في البرلمان .

وهكذا ، فالسياسة الفرنسية اذ تعلن عالياً عن رغبتها في حمل البلدان المستعْمَرة « على ادراة نفسها بنفسها » ، لا تقبل بهذا الوضع الا ضمن نطاق المجتمع الفرنسي . فالممتلكات الواقعة عبر البحار هي جزء متمم او مقوم لفرنسا ، ويترتب على ابناء البلاد الوطنيين ان يعتنقوا الثقافة الفرنسية . ففي هذا استمرار لسياسة التمثيل التي تنزع الى فرنسة افريقيا عن طريق المدرسة والخدمة العسكرية . فحق الانتخاب الذي يحصر ، في بادىء الامر ، في الافراد الحائزين على الوضع المدني للحق العام ، وُسّع بسرعة ، فيما بعد ، عام ١٩٥١ و ١٩٥٢ بحيث يضم هذه الفئات الجديدة من الوطنيين الذين تتوفر فيهم بعض شروط الكفاءة والاهلية او الذين ادوا بعض الخدمات اللامعة ، او الاشخاص الذين يمكن فردنتهم بكل ثقة . فعدد الناخبين ارتفع بين ١٩٤٦ – ١٩٥٢ من ٠٠٠ ، ١٣١ الى ٠٠٠ ، ٤٢٥ في الفينيه ، ومن ٩٥٧١ الى ٠٠٠ ، ٥٠ في التوغو ، ومن ٠٠٠ ، ٣٨ الى ٠٠٠ ، ٥٦٦ في الكامرون ، ومن ٠٠٠ ، ١٩٢ الى ٠٠٠ ، ٦٦٠ في السنغال ، ومن ٠٠٠ ، ١٧٦ الى ٠٠٠ ، ٩٠٦ في السودان ، ومن ٠٠٠ ، ٢٧ الى ٠٠٠ ، ٢٥٠ في التشاد ، دونما تمييز قط بين انتخابات خاصة للاوروبيين وانتخابات خاصة للوطنيين ، باستثناء مدغشقر وافريقيا الاستوائية الفرنسية والكامرون . وفي النطاق المحلي ، لكل قطر مجلسه التمثيلي الخاص اختصاصاته اوسع بكثير مما كان للمجالس العامة المتروبوليتية من اختصاصات . واخيراً ، فافريقيا الاستوائية الفرنسية وافريقيا الغربية الفرنسية لكل منهما « مجلسه الاعلى »منتخب، حيث للاوروبيين عادة ثلث المقاعد ، صالح للتصويت على الموازنة واقرار الامتيازات الاستثمارية وخطط الاشغال الكبرى والتعليم ،وهو نظام ليبرالي جرى إكماله بوضع قانون عمل في الاقطار الواقعة عبر البحار (١٩٥٢) لاقى تطبيقه بعض المقاومة من قبل الزعماء التقليديين ومن قبل « الحزب الاداري » الذي يسوؤه جداً التنازل عن سلطته السابقة الواسعة .اما النظام الاقتصادي الذي نهض على الميثاق الاستعماري ،فالبلد الام فيه تحدد الاسعار وتحتفظ لنفسها بانتاج المقاطعات بحسب الاولية وهي تتولى توزيع رخص التصدير .

الحركات الوطنية

جاءت الاحزاب الاولى التي تألفت على شاكلة الاحزاب القائمة في البلد الام : كالحزب التقدمي السوداني ، والحزب الديموقراطي في شاطىء العاج الذي اصبح فيما بعد ،التجمع الديموقراطي الافريقي (R. D. A) الذي لاقى نجاحاً عظيماً وحظي بأكبر تمثيل في المجلس الوطني وفي المجلس الاستشاري للجمهورية عام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ . وجاء في

برنامجه الموضوع في تشرين الاول ١٩٤٦ على « تنظيم الجماهير الافريقية بقصد تحرير كل البلدان الافريقية وانقاذها من نير الاستعمار عن طريق إظهار شخصيتهـــا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية » . وكان يرفع عقيرته بالاحتجاج ضد مبادىء التمثيل الذي نص عليها دستور الاتحاد عام ١٩٤٦ . ويطالب « باتحـــاد يجري بحرية تامة قائم على المساواة في الحقوق والواجبات » .

وقد انتشر هذا الحزب في كل الاقطار والمقاطعات التي قطعت فيها عملية قتل الروح القبلية شوطاً بعيداً كالكونغو الاوسط والسودان، مدخلاً في صفوفه المتطورين كالكتاب والمستخدمين والموظفين الذين يؤلفون في صفوفهم بورجوازية صغيرة ويطمحون اساساً الى إلغـاء عدم المساواة في كل ما يتصل بالاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبالفعل ، باستثنـــاء مدغشقر والتوغو حيث اخذت الحركة الوطنية إيويه تطالب باعادة تنظيم الوحدة بعد ان حطمها تقسيم البلاد ، وتنزع الى الاستقلال، نرى كل الاحزاب السياسية الوطنية تطالب قبل كل شيء بالمساواة التامة مع الاوروبيين ، وبنصيب اكبر في ادارة الشؤون العامة ، دون ان تذهب الى المطـــالبة بالانفصال حالاً .

ففي شاطىء الذهب عـام ١٩٤٩ وفي الكامرون ، وفي تشاد عام ١٩٥٢ ، قامت اضطرابات وحوادث تعبر عن القلق الاجتماعي وعن الدفع المعادي للبيض، بينما مدغشقر قامت وحدها بثورة لاهبة . فالحركة الوطنية في هذه البلاد بقيادة الحركة الديموقراطية للبعث الملاغاشي التي نالت في انتخابات عام ١٩٤٦ مجموع الاعضاء في المجلس التمثيلي الوطني ، تطالب بابقاء نظـــام الحماية وتحويل مدغشقر الى دولة مشتركة في الاتحاد الفرنسي. والى جانب هذا الحزب ، هنالك لعمري جمعيات سرية تتمتع بنفوذ كبير لا سيما بين قبائل رتسيميارا كا على الساحل الشرقي من الجزيرة ، وهي من أهم المناطق في هذه البلاد تنتج البن بمقادير كبيرة حيث المعمرون من مواليد الاوروبيين يتكالبون على الربح ويتشددون كثيرا على اليد العاملة. هذه المقاطعة التي تؤلف فردوس التجار الصينيين، والتي تألمت كثيراً من مصادرات حكومة فيشي التعسفية وحكومة فرنسا الحرة خلال الحرب . ومن هذه المنطقة انفجرت الثورة وامتدت الفتنة في آذار ١٩٤٧ وتكونت اطرهـــا العسكرية مـن مجندين مالغاشيين بعد تسريحهم من الجيش الفرنسي، ممـــا ادى الى قتل ١٥٠ اوروبياً . وقـــد جاءت حركة القمع عنيفة اتسمت بالوحشية ويقدر عدد الضحايا ، مباشرة او غير مباشرة من ١١،٠٠٠ الى ٨٠،٠٠٠ قتيل .

ان مثل المستعمرات الانكليزية المجاورة وتطورها السريع نحو الاستقلال حمل المتطورين على المطالبة بالمزيد من السلطة والتوسع في صلاحيات المجالس المحليـــة ودوراً اكبر في ادارة البلاد ، وتوسعاً اكبر في التعليم الثانوي والعالي يؤهلهم لاستلام مراكز القيـادة . فاصطدموا بمطالبهم هذه ، او حاولوا المصانعة مع الزعماء الاشداء في الريف المسنودين من قبـل الادارة والذين زادوا نفوذاً وبأساً مع الاقـــتراع للعام . كما جرى مثل هـــذا في فرنسا في القرن

التاسع عشر . اذ يمارسون نفوذاً عظيماً على الجماهير ودهـاء الفلاحين المتسكعين في الجهـل والامية . وبعد ان اتهم التجمع الديموقراطي الافريقي باقامة علاقات مشبوهة مع الشيوعيين ، تبنى سياسة معتدلة طمعاً منه في كسب عطف الادارة كما أخذ يتقارب من البرلمان مع فريق من نواب الوسط . والمؤتمر العام الذي عقده في بوبو ديولاسو ، عام ١٩٥٣ ، اقترح اقامـة « جمهورية واحدة قابلة للتجزؤ » اي اقترح حلاً فيدرالياً . وعلى الاجمال ، فالاحزاب الافريقية على اختلافها تعارض كلها سياسة التمثيل التي لم تعد تفي بالغرض، في نظرهم ، كما تعارض فكرة الدولة الشريكة . فهي تطالب « بدولة مستقلة في قلب الجمهورية الفرنسية »وهو مطلب ترجو ان يتحقق دون ان يضطروا الى استعمال العنف .

وفي الحـين ذاته ، اخذت الاحزاب تجمع صفوفها وتنصهر بعضها في بعض وترتدي اكثر فأكثر طابعاً افريقيا يختلف عن التشكيلات والهيئات السياسية في البـلد الام التي حاكتها في بدء الامر . وهذا الاتجاه الواحد نحو « الأفرقة » برز في مجال الحركة النقابية اذ أن المنضمين الى عضويته C.G.T. شكلوا لهم اتحاداً عرف بـ C.G.T.A والاعضاء المنضمين الى الاتحـاد العالمي C. F. T. C. الفوا الاتحاد الافريقي للعمال المؤمنين المنضم رأساً الى الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية .

ايلاء الاستقلال

ان قرب حصول المستعمرات البريطانية في افريقيا الغربية على استقلالها، والخوف من استباق الحوادث في افريقيا السوداء كما استبقتهم حوادث الهند الصينية وافريقيا الشمالية، حملت البرلمان الفرنسي على سن قانون ـ ملاك (قانون دوفير في ٢٣ حزيران ١٩٥٦) تتخلى بموجبه عن سياسة التمثيل واولى صلاحيات واسعـة للمجـالس التشريعية المنتخبة في كل مقاطعة بحيث تتمتع بسلطة تشريعية ، وانشأ ادارات تنفيذية محليـة (مجالس الحكام) تنتخب من قبل مجلس المقاطعة برئاسة الحاكم العام، العنصر الوحيد المأخوذ من خارج المنطقة . فكل المصالح الادارية ـ باستثناء القومي منها ـ سلمت لحكام وطنيين من ابناء البلاد جرى انتخابهم . والقانون ـ الملاك او الهيكل اقام نظاماً لامركزياً واسعـاً واستقلالاً داخلياً يكاد يكون كاملاً ، الا انه اعتبر في نظر عدد كبير من الافريقيين نقطـة بداية او نقطة انطلاق نحو تشكيل اتحاد المقاطعات، بشكل اتحادات فيدرالية افريقية مستقلة ستصبح فيما بعد دولاً تشترك مع الجمهورية الفرنسية في الاتحاد الفرنسي وتتقاسم ادارة المصالح المشتركة مع حكومة باريس . والفوز في الانتخاب الذي حققه التجمع الديموقراطي الافريقي (R. D. A.)في معظم المقاطعات الفرنسية والاحزاب الوطنية في مدغشقر والحزب المناهض لها(لجنة الاتحاد التوغولي)في التوغو في انتخابات نيسان ١٩٥٨ ،واستمرار الاضطرابات الدامية في مقاطعة سناغا البحرية في الكامرون ، تحت تأثير اتحاد الشعوب الكامرونية الذي يعمل في الخفاء ، ومعارضة فئة العمل القومي في الكامرون لهذا النظام ، كل ذلك جاء برهاناً على ان هذه الترتيبات لم تكن مرحلة نحو الاستقلال .

الاستقلال

تم قطع هذه المرحلة بأقل من سنتين. فبدلاً عن الاتحاد الفرنسي المعلن عام ١٩٤٦ ، قام عام ١٩٥٨ ، نظام الأسرة الـ *Communauté* الذي عاش أقل من سنة. فقد حدد دستور الجمهورية الخامسة اختصاص وصلاحيات كل المؤسسات والهيئات المشتركة التي ستنشأ عنها : الرئاسة والمجلس التنفيذي ومجلس الشيوخ والمجلس التحكيمي ، واعترف للمقاطعات بحرية الانضمام الى هذه الأسرة او الانفصال عنها ، وحرية الانتخاب بين وضع المحافظات او وضع المقاطعات او الدولة المستقلة اداريا . وهذه الوحدة ، هل تتطور باتجاه تأليف اتحاد دول ذات سيادة كما يتمنى ذلك « انصار المطالبين بجامعة الدول الفرنسية » (سيدار سنغور) او نحو دولة فيدرالية فرنكو افريقية ، كما يقترح هوفويه بواني ؟ فالحل الاول يفوز عندما اعترف باستقلال مالي وجمهورية مالاغاشي (كانون الاول ١٩٥٩) ثم استقلال المقاطعات الاخرى . أما التوغو والكامرون اللذان بقيا خارج الجامعة ، فقد رفعت عنهما الامم المتحدة الوصاية التي كانا يعملان تحتهـــا ، وذلك بطلب من فرنسا نفسها ، وحققا استقلالهما في كانون الثاني وفي نيسان ١٩٦٠ . وهذا الاتحاد لم يدم اكثر من سنة ، ولم يعد بين مستعمرات فرنسا القديمـــة « سوى علاقات وفقاً لاتفاقات بين دول مستقلة » .

افريقيا الغربية البريطانية

سارت السياسة التي انتهجتها بريطانيا العظمى في افريقيا الغربية على طرفي نقيض مع السياسة التي تبناها واضعو الدستور الفرنسي عام ١٩٤٦ ، عندما خلقوا دولة اتحادية امتصاصية ممثلة بالاتحاد الفرنسي . كذلك تتعارض هذه السياسة مع السياسة التي سارت عليهـا كل من افريقيا الجنوبية وافريقيا الشرقية حيث توجـد فئات من المعمرين البيض استمكنوا في تلك المقاطعات ويغارون جـداً على سيادتهم وسيطرتهم على ابناء البلاد . فالسياسة التي تقوم على مساعدة الوطنيين هنا على التطور وفقاً لروح حضارتهم التقليدية طبقت دونما صعوبة . ففي افريقيا الغربية هذه التي بقيت شبه مغلقة في وجـه المعمرين الاوروبيين تكونت دول وطنية ، شبه مستقلة هي اليـــوم اكثر دول افريقيا السوداء تطوراً سياسياً . فالشاطىء الذهبي هي اكثر هذه الدول تطوراً بملايين سكانها الاربعـــة ، معظمهم من صغار المنتجين للكاكاو وبحياتها الاقتصادية على الطراز العصري الحديث ، هـذا الاقتصاد الذي ينهض على انتاج الذهب والماس والبوكسيت ولا سيما الكوبرا والكاكاو (٧٠٪ من قيمة صادراتها). ونيجيريا التي كان تطورها اقل بروزاً وتجلياً ، واقل سرعة هي اكثر اقطار افريقيا الغربية سكاناً اذ تضم ٥٥ مليوناً من الناس ، وهي غنية بما فيها من مناجم القصدير والفحم ومن كبريات البلدان المصدرة للكوبرا ولزيت البلح والكاكاو . في كل مكان تعج اقطارها بطبقة كثيفة من الفلاحين الهنيئي العيش ، اذ ان مستوى العيش فيها هو اعلى مستوى في افريقيا ، وطبقة متوسطة نشيطة ميناميرية . وقد اتاح الازدهار الاقتصادي الذي تنعم به ظهور طبقة من الاعيان الاثرياء لا سيما في المدن الساحلية ارتفعوا عالياً فوق بروليتاريا ترسف في البؤس والشقاء : تجار اغنياء وكبار الملاكين واطباء ورجال قانون تلقى عـدد كبير من بينهم تحصيـــله الجامعي في انكلترا او في

الولايات المتحدة الاميركية مستكتبين ، وموظفين في الادارات الحكومية او لدى الشركات الخاصة الكبيرة، بينما رفع عدد من كبار الموظفين الزنوج الى رتبة الشرف ونالوا لقب « Sir »، وطبقة كبيرة من رجال الفكر والادب في البلاد ساعد ثراؤهم والبحبوحة التي ينعمون بها على تحرير البلاد بسرعة ،ويطالبون بمشاركتهم الحكومة والادارة. وفي المقابل يحاول زعماء القبائل في الداخل الذين ينهجون على التقاليد المتوارثة ، معظمهم على الاسلام ، وبينهم عدد من المسيحيين، الحفاظ على ما لهم من سلطة سياسية اوتوقراطية ، ودينية على الجماهير الريفية . وقد عرفت الحكومة البريطانية كيف تتلاعب ، حفاظاً على مصلحتها ، بهذا التفاوت وكيف تحرك هذه الفوارق العرقية والدينية ، مغذية بينها الشقاق والانقسامات تنشىء تارة النظم الادارية المتباينة ، وتقيم طوراً الزعماء التقليديين في وجه الطبقة المتطورة التي اعتنقت عن الغرب افكارها ونظرياتها التقدمية ، باعثة المناطق الداخلية ذات الحضارة الاسلامية حيث القوى الرجعية لا تزال قوية وتنعم بالنفوذ، على الوقوف في وجه المناطق الساحلية سكانها على الوثنية أو على المسيحية، وحيث يعم التعليم الابتدائي ٢٥٪ من الطلاب الذين هم في سن الدراسة وحيث تطلع القوى الفتية المشبعة بالافكار التحررية .

وأمام مهاجمة الطبقة المستنيرة ، جرى التخلي عن نظام الحكم غير المباشر وأقيمت في نيجيريا والشاطىء الذهبي وسيراليون ، بين ١٩٢٢ – ١٩٢٥ نظم ودساتير جديدة نصت على انتخاب مجالس تشريعية استشارية . ولم تلبث هذه المجالس ان شال فيها تدريجياً عدد الاعضاء من غير الموظفين على الموظفين الذين يتمتعون بعضويتها. تحققت هذه المرحلة في الشاطىء الذهبي وفي نيجيريا وغمبيا ، سنة ١٩٤٥ ، وفي السيراليون عام ١٩٤٨ ، غير ان الحكومة فيها ليست بعد مسؤولة وستتحمل كامل مسؤولياتها خلال الحرب . ان عودة الـ ٨٠ ٠٠٠ عسكري جرى تجنيدهم من ابناء الشاطىء الذهبي ، والـ ١٠٠ ٠٠٠ مجندين من نيجيريا ، اثار مشكلات سياسية واجتماعية شائكة ان عدم رضى المسرحين من الجيش البريطاني الذين لم يرجع عدد كبير منهم الى قراهم ، وسوء سعر الكاكاو اثار في البلاد حركة هياج واضطراب لم تكن طبقة المتطورين وحدها مسؤولة عنها. ولأول مرة ، تجاوزت الحركة الشعبية صفوف طبقة المستنيرين هؤلاء ، ونشأت في البلاد احزاب سياسية واخذت تضخم صفوفها عن طريق الراديو والصحافة . وفي عام ١٩٤٧ ، ظهرت رابطة الشاطىء الذهبي المتحدة تولى اعمال السكرتيرية فيها الدكتور نكروما ، الذي انفصل عام ١٩٥٠ ، عن رفاقه واسس حزب اتحاد الشعب (C. C. P.) ، كان من ضمن برنامجه انشاء دومنيون جديد باسم غانا ، هذا الاسم الذي يثير فيهم امجاداً وطنية قديمة، وهو عبارة عن حزب شعبي اخذ على نفسه الا يحسب حساباً لاي معارضة ولاي اختلاف عرقي او عنصري ، قبلي او ديني ، هذه الاعراق التي لا تزال حية تنبض على أشدها في الشمال وفي مقاطعة الاشنتي. وفي نيجيريا قام الحزب الوطني في نيجيريا والكامرون (W. C. N. C.) بزعامة ازيكيوه ، الذي قام بحملة هوجاء ضد البريطانيين في الجرائد اليومية او الاسبوعية

الخمسة التي يقوم على اصدارها الوطنيون والتي قام بتأسيسها ، وحشد حـــوله الانصار حتى من مقاطعة الداهومي . وقامت في البلاد اضرابات وحركة مقاطعة البضائع الانكليزية في المخازن البريطانية ، كما قامت مظاهرات عنيفة ، والدعوة الى العصيان المدني ، ردت عليها الحكومـة باعلان حالة الطوارىء في البلاد وبمنع التجول وبحركة قمع دموية في اكرا عـــام ١٩٤٨ ، وفي مناجم اينوغو عام ١٩٤٩ ،وفي مدينة كانو عام ١٩٥٣ ، وبتعطيل الجرائد الوطنيـــة وتوقيف الزعماء الوطنيين . ومنذ ذلك الحين ، اخذت تتوالى مشاريع الدساتـــير ، فظهر في الشاطىء الذهبي دستور بُرنز (باسم حاكم المنطقة) عام ١٩٤٦ ، ومشروع دستور وضعته لجنة كوساي رفضه نكروما عام ١٩٥٠ واستبدله بمشروع دستور مضاد نص على الاستقلال التـــام . وفي نيجيريا طلع دستور رتشردس ، عام ١٩٤٦ ، ودستور ماك فرسون ، عـام ١٩٥٢ ، الا ان معارضة الولايات الاسلامية في الشمال التي تولتها الهواجس من احتمال وقوعها ضمن تقسيمات ادارية مسيحية ، ادت الى عقد مؤتمر في لندن ، عام ١٩٥٣ ، يضم ممثلين عن المناطق الكبرى الثلاث في البلاد، اتفقوا على اسس دستور فيدرالي عام ١٩٥٤ . وهكذا فمنذ عام ١٩٥٢ ، نال الشاطىء الذهبي برلمانه ، كما قام فيه رئيس وزراء ، تم انتخابه من قبل المجلس النيابي ، على الحاكم ان يستشيره لتسمين الوزراء الاحد عشر، بينهم ثلاثة (الدفاع والشؤون الخارجية والعدلية والمالية) هم بريطانيون . والوزراء مسؤولون امام البرلمان الذي يمكن ان يطلب من الحاكم العام عزلهم . فالادارة اخذت تتأفرق اكثر فاكثر (١٣٧٧ موظفاً كبيراً من الزنوج عام ١٩٥٦ لقاء ٣٠٠ ، عام ١٩٤٩ ، و٣١ عام ١٩٣٨) والموظفون البريطانيون يجب ان يخضعوا لرؤسائهم من الزنوج. وقد جرى تعديل للدستور، عام ١٩٥٤ ،ووسع من نطاق المجلس التشريعي الذي اصبح ينتخب بالاقتراع العام ، كما نص على ان جميع الوزراء يعينون من داخل المجلس المذكور . كان هـــذا النظام انتقالياً اذ غيّر من طبيعةوضع المستعمرة الانكليزية الى وضع دومنيون. وفي سنة ١٩٥٦ وضع دستور جديد (هو الرابع في خلال عشر سنوات) ، هيأ البلاد للاستقلال واقام فيهـــا نظاماً يقوم على اللامركزية . وقد تم التطور في كل مكان بصورة منهجية ، و « جرت تقنيته على الطريقة الغربية » على يد بريطانيا العظمى ، وبمساهمة لجان عدة اشتركت في عضويتها شخصيات افريقية بارزة وموظفون محليون هيأوا التوصيات والاقتراحات كما اشتركت فيها عناصر وطنية بعد استشارة السكان. وافرج عن نكروما وخرج من السجن رئيساً للوزارة بعد انتخابات عامة جاءت كلها في مصلحته .

ففي السيراليون وفي نيجيريا الاقـــل تطوراً من الشاطىء الذهبي ، تلتف الاحزاب حول شخصيات بارزة او تتألف من مجتمعات عرقية تساعد بما هما عليه من انقسامات قبليـــة ودينية على المعارضة وتنميها ، بينما يفضل بعض الوطنيين البقـــاء تحت السيطرة الاوروبية ولا الوقوع تحت حكم مجتمعات زنجية يحتقرونها او يخشون شرها . الا ان النجاح الذي حققه حزب ازيكيويه في مقاطعة يوروبا في انتخابات ١٩٥٤ ، جاء دليلاً على ان الشعور الوطـني ينتشر في

البلاد على حساب التضامن العنصري وهكذا نالت نيجيريا استقلالها في تشرين الاول ١٩٦٠ . اما السيراليون وغمبيا ، فقد نالت كل منهما عام ١٩٥١ و١٩٥٤ دستوراً سار بهما نحوحكومة مسؤولة عام ١٩٦٢ و ١٩٦٥ .

انتهجت بريطانيا منذ عام ١٩٤٥ سياسة « تخلي خلاق » تقوم على « الرحيل في سبيل تأمين البقاء » . فالمؤسسات السياسية كادت كلها تأتي على الطابع الانكليزي ، فما من زعيم مسؤول يطالب بترحيل الفنيين البريطانيين من البلاد او فصم العلاقات مع بريطانيا العظمى ، بينما تبقى الروابط الاقتصادية اقوى من اي وقت مضى . والاختبار يتجاوز بكثيرحدود هذه المقاطعات، والدرس يطلع من الشاطىء الذهبي . فمنذ ايلول ١٩٥٤ ، لا يزال حكم هذه البلاد في يد اول وزارة تشكلت برمتها من افريقيين ظهرت في افريقيا الغربية . وفي اذار ١٩٥٧ عندما تحولت المسؤولية الى غانا المستقلة ، شقت هذه طريق الاستقلال الناجز امام كل الاقطار الواقعة في هذه الناحية من القارة .

افريقيتان وجهاً لوجه

افريقيا الاستعمارية

منذ عام ١٩٦٠ ، تتمتع كل افريقيا الغربية والوسطى باستقلالها التام ، بعد ان اصبحت دولة نيجيريا الفيدرالية الجمهورية السادسة في الكومونولث البريطاني . كذلك نالت المقاطعات البريطانية ، في افريقيا الشرقية استقلالها هي الاخرى : يوغندا عام ١٩٦٢ ثم كينيا وزنجبار التي اتحدت في نيسان ١٩٦٤ مع تنغانيكا لتؤلفا معاً تنزانيا ، ونياسلاند اصبحت ملاوي في تموز كما استقلت روديسيا الشمالية تحت اسم زامبيا .

ولكن الى الجنوب من خط وهمي يقطع افريقيا، من شمالي انغولا الى الجنوب من روديسيا الشمالية شطرين، تقوم آخر قلعة لسيطرة البيض تؤلف مع كاتنغكا المجاورة لها منطقة من اغنى مناطق القارة الافريقية. وتسيطر شركات قوية على مناجم النحاس ومعادن ثمينة اخرى نادرة (الكوبالت والمنغنيز) وتستثمر مزدرعات لها من التبغ والشاي ، وتركزت فيها حركة اسكان من البيض كبيرة نسبياً (٠٠٠ ، ٧٠٠ ، ٣) يعودون باصولهم الى منتصف القرن السابع عشر ، اقوام من اغنياء المزارعين ورجال الصناعة ، واعضاء المهن الحرة ولا سيما من صغار البيض (يشابهون كثيراً البيض في منطقة وهران وباب الواد او سكان الولايات المتحدة الجنوبية النابضة بالتعصب وبالاحتقار للملونين) ، هي المستعمرات البرتغالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوبي افريقيا .

وفي القطر الاخير من هذه الاقطار تستفحل سياسة التمييز العنصري وتقسو فيها. ان سيطرة البيض على الزنوج- وبين البيض على الاخص، طائفة الافريكندر- التي تطبق الى اقصى حد، مايترتب على سياسة التمييز العنصري من نتائج تقوم على هذه السياسة. هنالك ٢٦٤ ناحية او منطقة محفوظة منذ

عام ١٩١٣ ، يؤلف مجموعها ١٧ ٪ من مساحة هذه البلاد ، يحتشد فيها ويعيش ضمنها ٤٠ ٪ من الزنوج بحيث يؤلفون فيها وحدات يسكنها الزنوج لا غير ويتولون ادارتها بانفسهم (على رأس كل واحدة مقيم ابيض) وتتمتع باستقلال اداري في المجالات المالية والعدلية والتربية والصحة العامة والاشغال . واولى هذه الوحدات *Bantoustans* قامت في منطقة ترانسكي التي يأهلها اقوام الخوزاس . وهذا التقسيم على الطريقة الاسرائيلية ليس سوى حل لا يفي بالغرض ، لان هذه الوحدات المعزولة لا تشكل في حقيقة الامر ، سوى « ضواحٍ مناماتٍ » لهذه اليد العاملة الرخيصة ، وما الاستقلال الاداري الذي تتمتع به سوى تعِلّة او « نظام بوليسي » متأخر يذكرنا « بأوروبا الجديدة » في عهد النازية (*G. B. Békt*) وهكذا ، وبالرغم من قسوة حركة القمع التي يتعرضون لها ، فمقاومة الزنوج لم تضعف ولم تخبت . وهنا كما في الولايات المتحدة الاميركية ، فالاندماج ، وقيام مجتمع متعدد العروق ، وسياسة عدم المقاومة التي دعا اليها زعماء بانتو اتّصفوا بالاعتدال ، مثل لوثولي ، (جائزة نوبل ١٩٦١) ، كل هذه التدابير والاجراءات لم تعد تعتبر كافية في نظر العديد من الملونين ، اذ تهب عليهم عنصرية او دعوة عرقية زنجية شبيهة بالروح التي جاش بها المسلمون الزنوج . فبعد ان صُدعت الاقلية البيضاء من نيل الاقطار المجاورة لها استقلالها الناجز ، وبعد ان وقعت اسيرة الهلع الذي استحوذ عليها ، اخذت تتسلح بقوة وتساند طلاب الانفصال في كاتنغا ، كما راحت تساعد الحكومة البرتغالية على النجاح في قمع حركة التمرد التي يقوم بها رعاياها . وهي تحاول ان تضم اليها المحميات البريطانية الواقعة ضمن اراضيها (والتي تعمل انكلترا على اعدادها للاستقلال) فالبازوتولاند والبتشوانالاند ، نالا استقلالهما الداخلي عام ١٩٦٥ ، وعملا على التحالف مع روديسيا الجنوبية التي تتشابه اوضاعها الداخلية مع اوضاعهما .

وهذه المستعمرة المستقلة يسيطر عليها ٠٠٠ ١٥٧ من البيض يحتكرون فيها السلطة ويملكون نصف مساحة البلاد ، في وجه ٣ ملايين من الزنوج جرى كبتهم في هذه الاراضي المحفوظة التي تغص بالسكان الذين ذهبوا ضحية الفقر بعد ان دُهكت اراضيهم مما دهاها من التعري والانجراد. هنا كما في افريقيا الجنوبية يسود تفاوت عظيم في الاجور (اذ ينال العامل الزنجي ٦ جنيهات في الشهر في المدن الاحدى عشر الرئيسية في البلاد ، بينما يُعطى العامل الابيض ٧٠ جنيهاً في الشهر) . كذلك ان نظام جواز المرور والتمييز العنصري والفصل بين البيض والملونين خلق جواً من التوتر الشديد حال دون انفجاره واستحالته الى كارثة تدخل الحكومة البريطانية . فقد رفضت الحكومة البريطانية ـ امام صرخة الزنوج ـ ان تعطي هذه البلاد استقلالها ما لم تقطع لهم الضمانات التي يطالبون بها . وبالفعل فان الاتحاد افريقيا الوسطى الذي تألف ، عام ١٩٥٣ ، من مقاطعتي روديسيا ومن النياسالاند لم يقوَ على الصمود امام الصعوبات الناجمة عن المشكلة العرقية . فقد انحل بعد عشر سنوات من تشكيله ، وروديسيا الجنوبية حيث الجبهة الروديسية ، هذا الحزب الابيض المتشيط نال انتصاراً صارخاً في الانتخابات ، يشدد من التمييز العنصري ، وخرج عام ١٩٦٥ ، وهدد

بالانضمام الى اتحاد جنوبي افريقيا .

خفت في المستعمرات البرتغالية حرب العصابات التي يشنها الوطنيون من جراء المنافسات التي تفرق بين الفئات السياسية التي تغذيها (جيش تحرير انغولا ، حركة تحرير انغولا) ، وتحاول الحكومة البرتغالية قمعها بالشدة التي تسمر الخوف في القلوب : كتهديم القرى من الجو ، وتنفيذ عقوبة الموت بالجملة مما أجبر مئات الالوف من الاهلين على الجلاء واللجوء الى دولتي الكونغو المجاورتين .

كل افريقيا الجنوبية التي يرغمها الرعب والقسوة الوحشية على بقائها تحت وطأة سيطرة قبضة من البيض الحاكمين ، وهي اساليب احسن البوليس والجيش استعمالها ، تشهد طلوع كتلتين سيحملها الاهتياج والخوف على الالتحام في حروب عنصرية دامية لم يشهد لها العالم مثيلا حتى الآن .

الحياة السياسية لدى هذه الدول المستقلة

تميزت الحياة السياسية لدى دول افريقيا المستقلة بصراع عنيف بين الاحزاب التي جاء تنظيمها كما جاءت افكارها ونظرياتها مستوحاة الى حد بعيد من الاحزاب القائمة في الغرب ، مع انها ليست في الواقع سوى احزاب زعماء ألفوا ان يروا أنصارهم يطيعونهم طاعة عمياء ، سواء أكانوا عبيداً مشدودين الى الارض ، أو أتباعاً او احزاباً عنصرية أو اقليمية او دينية .

اعتادت هذه الاحزاب ان تنقسم الى ثورية والى محافظة مقيمة المتطورين وصغار الموظفين والبروليتاريا الناشئة في وجه الزعماء التقليديين وفي وجه بورجوازية الاعمال الجديدة . الا أن روابط التضامن العائلي ، وتقاليد الالتزامات تجاه الفئة وتجاه الذرية هي من المتانة بحيث لم يقم بعد بالمعنى الصحيح صراع طبقي في قلب الجماهير الافريقية ، باستثناء بعض حوادث محلية .

هذا الصراع صحبه احياناً حروب أهلية بالفعل ، منها مثلا : ثورة اتحاد الجماهير الكامرونية (U. P. C.) تألفت نواتها الكبرى على الغالب من اقوام الباميليكية فذهب زعيماها أم نيوبيه وفيلكس مومية قتلا ؛ وتبرز في السودان فتنة السكان غير المسلمين في الجنوب ، وفي رواندا — اورندي حيث قامت ثورة الهوتو (٨٥ ٪ من السكان) ضد اسيادهم التوتسي (١٥ ٪) وأدت الى مذابح تقشعر لهولها الابدان ، وفي موريتانيا وفي النيجر . وقامت ثورات بيضاء لم تسفك فيها الدماء ، طردت من الحكم الاب فولبرت بولون في كونغو — برازافيل . وحاولوا القيام بواحدة منها في الغابون (حيث تدخل المظليون الفرنسيون واعادوا النظام باعادة الرئيس مبا) ، وفي تنغانيقا ، وفي كينيا وفي يوغندا حيث أدى تدخل وحدات من الجيش البريطاني الى قمع الفتنة التي قامت بها وحدات وطنية . ووقعت محاولات قتل ضد الدكتور نكروما في غانا ، وقتل الرئيس سلفانوس اوليو في التوغو ، واخيراً « مؤامرة » فعلية أو وهمية أدت الى دعاو كان من بعض نتائجها تصفية بعض المعارضين في السنغال (مامادو ضيا الذي حكم عليه) ، وفي النيجر وفي كونغو — برازافيل وغانا . وفي كانون الاول ١٩٦٥ ومطلع عام ١٩٦٦ ، حدث ثلاثة

انقلابات عسكرية – على غرار ما وقع في كونغو – ليوبولدفيل – انتقلت معها السلطة الى ايدي الجيش في جمهورية افريقيا الوسطى ، وفي الداهوماي وفي فولتا العليا. واخيراً وليس آخراً التوتر الذي وقع مؤخراً بين الرئيس ازيكيويه ورئيس وزرائه ، أي بين الشمال المسلم والساحل المسيحي الذي هدد الاتحاد الفيدرالي في نيجيريا بالانفجار : فأدت في كانون الثاني ١٩٦٦ ، الى استيلاء الجيش على الحكم بعد اضطرابات وحوادث دامية ومقتل رئيس الوزراء الاتحادي .

في سنة ١٩٦٥ ، كانت البلدان ذات اللغة الفرنسية حيث تبرز شخصيات سيدار سنغور وهوفويه – بوانيي ، وزمبيا مع كينيث كاوندا ، وتنزانيا مع يوليوس نيبري وكينيا مع جوموكينياتا ، وملاوي مع الدكتور بندا ، يمارسون سلطة استبدادية ذات نزعة معتدلة ومحافظة مع ميل ظاهر نحو الغرب. وقام في وجههم غانا والغينيه ومالي وكونغو – برازافيل التي انتهجت سياسة اشتراكية النزعة بالفعل وتنمي – مع فترات من الانقطاع او التحفظ ، علاقات وثيقة مع البلدان الشرقية ومع الصين . فغانا تأفرقت تماماً ، ونشأت فيها جميات مختلطة تتولى تنفيذ المشروعات الرئيسية او مصانع النسيج ، والكاكاو والخشب والالومنيوم . ان تأميم النقل والراديو ومخازن البيع بالفرادى وصناعة صقل الماس ، والشركات الاستخراجية الخمس من اصل السبع الموجودة فيها ، اضعفت من نشاط القطاع الخاص وتولت تعاونية خاصة بيع عدد من محاصيل البلاد ، تحت اشراف الدولة ، كالكاكاو ، كما انشيء عدد من التعاونيات الزراعية . الا ان دكتاتورية نكروما اصطدمت بمقاومات عدة جاءت من جهات مختلفة ، كما ان الازمة الاقتصادية التي انفجرت في غانا ، في تموز ١٩٦١ ، تسببت بقيام اضراب عام اعقبته حملة من الارهاب ، ومن الارهاب المضاد استمرت سنتين .

اما جمهورية الغينيه التي نالت استقلالها عام ١٩٥٩ بتصويتها السلبي في الاستفتاء الشعبي ، فقد تلقت مساعدات مالية وتقنية من الولايات المتحدة الاميركية ، ولا سيما من الاتحاد السوفياتي ، في اثر انسحاب الفنيين الفرنسيين المفاجيء . ولما كان الرئيس سيكوتوريه يعتمد قبل كل شيء على نفوذه القوي وعلى مساندة النقابات له ، قد ازال من الوجود التقسيمات الادارية القديمة النزاعة الى الفيدرالية ، فقد أمم وسائل النقل في البلاد والانتاج وتوزيع الطاقة والمصارف ومعامل النسيج باستثناء بعض شركات التعدين والشركات الصناعية المختلطة (كامتكا فريا وشركة بوكسيت بواكيه) .

كونغو – ليوبولدفيل

هو البلد الوحيد في افريقيا الذي لم يحقق استقلاله الا بعد حرب اهلية دامية . فالصراع الذي قام بين المتطورين المنضمين الى الحركة الكونغولية الوطنية (*M.N.C.*) التي يتزعمها باتريس لومومبا الذي كان يدعو الى انشاء دولة اتحادية ذات حكومة مركزية قوية ، وبين تحالف الجمعيات القبلية في كاتنغا بقيادة موييز تشومبي المعروف بنزعته الفيدرالية ، ادى الى انفصال كاتنغا وهو انفصال دام سنتين ونصف ، وبمساعدة الاتحاد المنجمي ، استطاع تشومبي ان يجند فرقة من المرتزقة من افريقيا الجنوبية وروديسيا ومن

أوروبا، وان يشتري معدات حربية وان يؤمن له في كل من اوروبا واميركا مؤازرة بعض العناصر المحافظة الانفصالية ، كما ان مكتب كاتنغا قام بتنظيم حملة دعائية واسعة النطاق في الولايات المتحدة جاعلة من تشومبي « اكبر زعيم مناهض للشيوعية ومن انصار الغرب في كل الكونغو » . الا ان تدخل « الخوذ الزرقا » التابعين للأمم المتحدة وضع في نهاية الامر حداً لهذا الانفصال . غير ان الدسائس التي حاكتها الدول الغربية المتنافسة على المنطقة والنزعات الانفصالية ، سببت حالة من الفوضى والبلبلة زال معها لمدة سنة كل اثر او فعالية للحكومة المركزية (من ايلول ١٩٦٠ الى آب ١٩٦١) . وقد اعلنت ولاية كاساي نفسها دولة مستقلة كما اعلنت انفصالها كل من ولاية كيفا وكاتنغا الشمالية وكويو ، كما ان انصار لومومبا تجمهروا في ستانليفيل بعد موت زعيمهم وانشأوا فيها جيشاً حاول عبثاً استعادة السلطة . ان تفاقم البطالة والبؤس ، والخلال اقتصاديات البلاد ، والفساد الفاضح الذي تفشى بين الموظفين السياسيين والاداريين، زاد كثيراً من تدهور الحالة في البلاد ، ومن اشتداد الفوضى والبلبلة فيها . وعملت الشركات الكبرى التي تعرضت للخطر من جراء هذا الوضع، رفعت الى الحكم موبيز تشومبي بمواقفة الولايات المتحدة وبلجيكا وبريطانيا العظمى. وقد حاول ان يجمع حوله جانباً من الوطنيين وان يعيد الى الوحدة الولايات التي اعلنت انفصالها عنها ، الا ان استمرار الاضطراب مكن الرئيس كاسافوبو من ابعاده عن السلطة ، واخيراً تمكن الجنرال موبوتو من فرض دكتاتورية عسكرية على البلاد (تشرين الثاني ١٩٥٦) .

افريقيا المستقلة مبلقنة

تجاه فريق افريقيا الجنوبية القوية التسلح والتي يهيجها الخوف تنتصب افريقيا المستقلة والمجزأة الى ٢٥ دولة تم تحريرها على اشكال مختلفة بينما جاء تطورها الداخلي على وتيرة واحدة تقريباً (انظر الفصل السابق) .

ولم تلبث ان برزت اخطار هذه البلقنة : كتعارض المصالح بين البلدان الغنية التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية (كالأوكومه والمنغنيز في الغابون ، والبن والكاكاو في شاطىء العاج) ، وبين البلدان الفقيرة (النيجر) ، والمنافسات بين رؤساء الدول والمطالب الجغرافية بين الواحدة والاخرى نتيجة لهذا الاقتطاع العشري الذي قامت به الدول المستعمرة نفسها ، وصعوبة تأمين التوازن ووسائل العيش لبلدان صغيرة المساحة او قليلة السكان المتخلفين جداً مما يعرضها باستمرار للتخلف الاقتصادي ، او يشجع على دس الدسائس وحبك الاحابيل من الخارج والمحاولات العديدة باعادة الاستعمار ولو بصورة غير مباشرة . شعر الافريقيون بهذه الاخطار وتحسسوا ما تحمله من تهديد . وحاولوا ان يتفادوها وان يتغلبوا على هذه النزعات والمطالب الخاصة ولو بشكل او بطريقة تفتقر الى الانسجام احياناً ، اما بالتأكيد على شخصية زنجية افريقية تعيد الى هزها لغة البلاد وحضارتها حتى والعادات التقليدية، واما عن طريق افراغ الدول الجديدة في وحدات اوسع رقعة .

الزنجية

واخذوا يلوحون بوجه المستعمرين « بالزنجية » اي بما للحضارة الافريقية الاساسية من إصالة . واول من قال بالزنجية هو ايميه سيزير ، الذي يعود اصله الى جزيرة المرتنيك ، وسار في اثره فريق من المفكرين ردد صدى مقالتهم « الحضور الافريقي» الناطق بلسانهم . فالمطلوب هو رذل وعدم الاخذ بالتمثل الفكري الذي خنق الشخصية الزنجية ، واعادة المباهاة الى افريقيا ، بماضيها الاثيل ، في اثر الدروس والابحاث التي قام بها الاب بلاسيه تمبلز (فلسفة البانتو)، ومرسيل غريول والاب الكسي كيغان الذين ابرزوا للعيان إصالة الفكر الزنجي وماله من قيمة عالية ، وشرح العادات والاعراف والمؤسسات القبلية وتركيبتها،وتمجيد الابطال الافريقيين والامبراطوريات الافريقية الغابرة (غانا ومالي وامبراطورية سنهراي ، ومملكة الكونغو وموتوموتابا) ، واحياء هذه الحضارة الافريقية الاصيلة وذلك بتقييم التقاليد والفولكلور الشعبي والاساطير والقصص الشعبية .

الا ان تعدد اللهجات حد للاسف من انتشار الآثار الفكرية في لغة من هذه اللغات . ومن جهة اخرى فالافريقيون المثقفون والذين باستطاعتهم ان يكتبوا ويؤلفوا تولوا تعليمهم كاملاً او القسم الرئيسي منه باللغة الفرنسية او باللغة الانكليزية بحيث – وهذا من المفارقات المضحكة – ان هذا الادب الذي يشيد بالزنجية في وجه الاستعمار الغربي ، يستعمل لغة المستعمرين ، باستثناء بعض الابحاث التي ظهرت باللسان البازوتي او البانتو او الخونسا ، ومع ذلك بقي اثر من وحي افريقي حقيقي صميم ، كما يشهد على ذلك الادب الشعري لليوبولدسيدر سنغور الداعية الى ادماج الزنجية ضمن القيم الحضارية الكبرى، عن «طريق تقييم الثقافة الغربية تقييماً زنجياً »، وعن طريق « مختارات جديدة للشعر الزنجي والملاغاشي » ، التي كان لها وقع الوحي عندما صدرت عام ١٩٤٨ .

محاولات التجميع والافراغ

فشلت حتى الان كل المحاولات التي بذلت في سبيل تجميع اقليمي ، وهي محاولات تتصل بالحلم الذي راود الافريقيين بقيام جامعة افريقية تضم الزنوج ، ولا سيما الدكتور دوبوا ومارقوس غارفي اللذين اخذا يعملان على تحقيقه وبسميان الى الدعاوة له ونشره في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، بعد ان راح جورج يادمور الذي يعود باصله الى جزيرة الثالوث (ترينتي) احد جزر البحر الكارايبي ، يركز على مبادئها فكان اكبر داعية لها ومن انشطهم نفوذاً وحماسة . الا ان القانون – الملاك المعروف بقانون دي فير (١٩٥٦) والذي توسع نطاقه عند صدور دستور ١٩٥٨ ، حطم بالفعل هذه التشكيلات الكبرى التي قامت في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية بتجاهله لها واحل محلها حكومات مستقلة في هذه المستعمرات ، وبذلك قوّى المطالب الانفصالية ومحاولات التوحيد المخلية التي بذلت فيما بعد كانت بمثابة محاولات رمزية قامت بفت ساعتها : كالاتحاد الغينيه وغانا (١٩٥٨) ، وتحالف مالي (١٩٥٩) الذي اقتصر على السودان وعلى السنغال وصار امره الى الانحلال عام ١٩٦٠ ، واتحاد ساحل – بنين الذي اصبح مجلس الاقطاق (الشاطىء الذهبي

داهومي ـ نيجر وفولتا العليا) وهو عبارة عن مجلس استشاري وتعاوني تسيطر عليه شخصية هوفوئه ـ بوانيي البارزة، واتحاد جمهوريات افريقياالوسطى (التي رفض الغابون الانضمام اليها)، الذي لم يكن سوى اتحاد «جمركي» له هيئات او مصالح مشتركة للنقل ومعهد علمي للابحاث الخاصة بالمعادن ، وهي مشروعات ولدت ميتة كمشروع الولايات المتحدة لافريقيا اللاتينية الذي وضعه الاب بوغاندا ، ومشروع الولايات المتحدة لافريقيا الوسطى الذي وضعـــه هو الاخر ، الاب بولو ، واتحاد بنين دابيثي ، ومشروع صوماليا الكبرى (التي بعـــد ان تألفت من المقاطعات البريطانية والايطالية السابقتين ، اخذت تتطالب بساحل الصومال الفرنسي وبجزء من اراضي اثيوبيا) .

وفي عام ١٩٦١ ، ألفت المستعمرات الفرنسية القديمة الاتحـاد الافريقي وملاغاشي الذي لم يلعب سوى دور محدود، وتحول عام ١٩٦٣ الى الاتحاد الافريقي الملاغاشي للتعاون الاقتصادي (*U. M. O. E.*) مقصراً نشاطه على هـــذا المجـــال . وفي شبـــاط ١٩٦٥ انضم اليـــه كونغو ليو بولدفيل وروانداوبذلك بلغ عدد الدول التي تألف منها الاتحاد ١٤ دولة فرنسيـة اللغة تشكل منها جميعاً المنظمة المشتركة الافريقية والملاغاشية .

أما بشأن المقاطعات البريطانية في افريقيا الشرقية ، فاتحاد افريقيـا الوسطى الذي تألف عام ١٩٥٣ من اتحاد مقاطعتي روديسيا ومن نياسا ، فقد انحل عـــام ١٩٦٣ ، ليحل محله دولة مالاوي(نياسا سابقاً) وجمهورية زمبيا (روديسيا الشمالية سابقاً) بينما بقيت روديسيا الجنوبية مقاطعة بريطانية تنعم باستقلالها الداخلي . فمع تنزانيا الـــتي تشكلت من انضمام تنغانيكا ومن زنجبيار ، نجد ، ما بين اثيوبيا وبين روديسيا الجنوبية ، مجموعة من البلدان الـــتي اتحدت عام ١٩٦٣ تحت اسم *PAFMECA* (اي حركة مجمع جميع اقطار افريقيا الشرقيـة والوسطى) الذي اصبح ، عام ١٩٦٣ *PAFMECSA* اي حركة تجمع اقطار افريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية) التي اندمجت بدورها في منظمة الوحدة الافريقية التي انشئت في ايار من عام ١٩٦٣ في اديس أبابا بقصد تحرير افريقيا الجنوبية .

وفي خطمواز لهذا التجمع الاقليميالذي قامت ضمنه هذه الدول، قامت مجار اخرىهدفت الى توحيدها جميعاً في اتحاد واحد . وهكذا طلعت علينا فئة الدار البيضاء الـتي ضمت عـــام ١٩٦١ : غانا ومالي والغينيه والمغرب ، والجمهورية العربية المتحدة وممثلي اتحاد (*M. P. R. A.*) اي اتحاد الدول ذات النزعة التقدمية المسايرة للجامعة العربية وللوممومبا ، والفئة المضادة الـتي تكونت في مونروفيا وضمت٢١ دولة من دول افريقيا السوداء المعروفة بنزعتها المعتدلة المحافظة. كلا الفئتين كانت متفقتين، من حيث المبدأ ، بحيث تتجاوز « الحركة المناهضة للاستعمار الواقعي الاستعماري» وتحافظ على ما حققته من تحرير للدول الافريقية، لتوجيهها وفقاً للتقاليد السالفة. وفي كانون الثاني، تشكلت فئة اخرى اجتمعت في لاغوس وضمت كل فئة مونروفيا ، وتنغانيقا والكونغو ليو بولدفيل . الا ان نشاط الحركة الوطنية الصغيرة بقي قوياً (حدوث عـــدة فتن

ادت الى طرد الرعايا التوغوبيين والداهوميين من الشاطىء الذهبي) والى الاشتباكات الدامية بين الرعايا الغابونيين والكونغويين، كما ان بعض الدول الافريقية لم تخف نواياها التوسعية وخططها بضم بعض مقاطعات الدول المجاورة لها ، ومحاولة للوقوف في وجه هذه المحاولات نادت معاهدة اديس ابابا بمبدأ المحافظة على استقلال الدول واحترام اراضيها، قد يكون هذا ضمانة للسلام وقد يكون تكريساً لواقع بلقنة الدول الافريقية الذي اصارها الى العجز تماماً كما حدث في مؤتمر بناما ، عام ١٨٢٦ ، مع دول اميركا اللاتينية . وقد يكون هذا ايضاً نقطة انطلاق ليقظة افريقية صميمة : اذ ان ظهور منظمة الاتحاد الافريقي ، في هذا الوقت بالذات لتتولى فض المنازعات التي تنشب بين الدول الافريقية ، انما يكون الى حد بعيد « تصريح مونرو افريقي » من شأنه ان يبعد عن القارة كل نفوذ اجنبي .

obeikandl.com

الفصل السادس

إلغاء الاستعمار والاستعمار الجديد

« ادركت الدول الاكثر وعياً للتصنيع انه من الافضل لها ان تتخلى للدول التي « تدعي الاستقلال » عن مسؤولية مصيرها ، على ان تحتفظ بالنفوذ والسيطرة بالوسائل التي تضمن لها ذلك »

ر. هارون

(من كتابه : التاريخ وتفسيراته ، ص ١٥٣)

يحصل الغاء الاستعمار عندما تأخذ البلدان المتخلفة صناعياً تسهم بحماسة ونشاط ، بالحركة الصناعية في العالم ، وذلك باستعمالها التقنيات لحسابها الخاص وبوسائلها الخاصة »

فرنسوا بيرو

(اقتصاد الدول الفتية)

إلغـــاء الاستعمار

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية توالت التنازلات السياسية والتدابير المتخذة لتحسين اوضاع الشعوب المستعمرة ، بتوالي الخسف والفشل الذي حل بالدول المستعمرة ، وكلما شعرت هـذه الدول بعدم قدرتها ، بعد الآن ، على تحمل الاعباء الثقيلة ، حربية كانت ام مالية ، التي تسببها لها سيطرتها المباشرة بالطرق التقليدية التي سارت عليهـا ، من جهة ، ومن جهة اخرى ، كلما شعرت بطغيان الافكار والنظريات التحررية التي جاشت بهـا الدول التي ترسف تحت نير الاستعمار . فاينما اجلنا النظر طالعتنا « معركة انسحاب » تظهر بوضوح مع تغيير الالفاظ والمصطلحات بعد ان سقط شيئاً فشيئاً من الاستعمال : كلمة « امبراطورية » ، وكلمة « مستعمرة » لتحل محلها كلمة « مقاطعة » ، وكلمة « كومونولث » وكلمة « رابطـة » . فالامبراطورية البرتغالية الاستعمارية اصبحت بعد الآن : « الولايات الواقعة عبر البحار » في دستور البرتغال

الذي صدر عام ١٩٥١ . ومن وسائل التعمية التي استخدموها فيما بعد ، الاستعانة بكلمة : « الترابط » الى ان الغيت نهائياً ما اصطلحوا عليه من اوضاع استعمارية ، وحل محلها دساتير تكرس الاستقلال الناجز ، بينما تصبح كلمة « عون » و « مساعدة » مرادفاً لكلمة « تعاون ».

السياسة الاستعمارية الجديدة

وهكذا فالدول الكبرى التي قامت سيطرتها منذ عام ١٩٤٥ ، على استثمارها المقاطعات التابعة لها وراء البحار ، كما كانت تستثمر ، كشبه مستعمرات لها ، دول اوروبا الوسطى ودول اوروبا الشرقية ، اضطرت للتخلي نهائياً عن الاساليب والوسائل العملية التي مارست بها وصايتها. وقد حاولت ، في هذا كله ، ان تتخذ لها يداً من الوطنيين المحافظين وان كانوا تعاونوا مع اليابانيين ، امثال او اونغ سان في بورما ، وروكساس وكيرينو في الفيليبين ، وباو داي في فييتنام ، وداتو اون في ماليزيا ، حتى في حال ممارستهم لنظام دكتاتوري يتنافى اصلاً مع القيم التي يدعي الغرب الدفاع عنها : امثال سنغمان ري في كوريا الجنوبية ، وتشان كاي شيك في فورموزا ، ونغو دن ديم في فييتنام الجنوبية ، والمارشال ايوب خان في الباكستان . وبريطانيا العظمى على الاخص ، عندما قامت بانسحابها السلمي و « وقتته في اللحظة الاخيرة » نجحت في نقل السلطة لحكومات ضمت شخصيات شتى من تجار او ارباب اعمال وطنيين . وعرفت فرنسا متأخرة ان تعدل من سياستها تحت تأثير الدرس البليغ الذي لقنته اياه الحوادث الدامية في الهند الصينية وفي الجزائر ، وان تعرض بصورة طوعية الاستقلال الكامل على افريقيا السوداء ، مع العلم ان البلاد الواطية ، وربما بلجيكا اخفقتا ، على ما يظهر في سياسة الغائها الاستعمار .

فتحالف هذه الدول المستعمرة مع البورجوازية الوطنية اينما قامت ، ومع كبار الملاكين العقاريين او مع زعماء القبائل او الزعماء الدينيين في اماكن اخرى ، وبالتخلي لهم عن السلطة السياسية وعن جانب من ارباحها في المجال الاقتصادي ، استطاعت الحد من نتائج الغائها الاستعمار . فوسائل العون والمساعدة التي قدمتها للدول الجديدة قبل ان تصل الى الاستقلال الناجز ، تثبت الى حد بعيد كيف حاول النظام الاستعماري ان يواصل عمله متستراً باشكال اسلم. « فالروح الاستعمارية » لم تعد تجسر على الظهور بوجهها السافر . فهي تواصل البقاء والاستمرار تحت ستار شفاف من التعاون والتحرر التدريجي » (فرنسوا بيرو) . فقبل عام ١٩٦٠ وهي السنة التي توالت فيها حوادث الاستقلال ، راحت النقطة الرابعة ، ومشروع كولمبو ، والمعاهدات الثنائية تمهد السبيل لما اصطلحوا على تسميته « بالاستعمار الجديد » الذي تؤلف الفيليبين ، خير مثال له .

النقطة الرابعة ومساعدة الدول المتخلفة

كان من البؤس الشديد الذي تتسكع فيه الجماهير السادرة في الجهل والجهالة والمعرضة لسوء التغذية والمرض واليأس القتال ان يجعل هذه الجماهير هدفاً للدعاوة الشيوعية . وفي سبيل درأ هذا الخطر عن الجماهير وفي سبيل مساعدتها على تأمين وضع اقتصادي سليم ومعادلة تعادل مدفوعاتها،

وتأمين الاسواق اللازمة للولايات المتحدة وما تحتاج اليه صناعتها الآخذة بالتوسع ، من الخامات ، ولاستثمار رؤوس اموالها في الخارج ، تم عام ١٩٤٩ وضع اول برنامج شامل لمساعدة الدول المتخلفة في عهد الرئيس ترومان .صحيح ان المساعدة الفنية التي تمتعت بها دول اخرى ، لم تكن حادثاً جديداً : فقد سبق للرئيس ف. د. روزفلت ان قرر مثل هذه المساعدة لدول اميركا اللاتينية على نطاق واسع ، لا سيما خلال الحرب العالمية الثانية . اما الرئيس ترومان فقد اراد التوسع في هذه الخطة بحيث تصبح خطة شاملة تتسع الى جميع اطراف العالم.فطالما لا يتوفر للدول المتخلفة العدد الكافي من الاختصاصيين في بلادهـــا فسيصير تزويدهـــا بالتقنيين تقدمه البلدان المتقدمة تقنياً . فعلى الدول المعنيـة ان تطلب هؤلاء الاختصاصيـين من الامم المتحدة او من الولايات المتحدة الاميركية .

وفي هذا السبيل انشأت الامم المتحدة ، منـــذ عام ١٩٥٩ ، مكتباً خاصاً يعرف بمكتب المساعدة الفنية (وانفذت ١٧٥٧ خبيراً من خبرائها وزعتهم على ٦٣ بلداً) ، كما وزعت بمعرفة الحكومات المعنية ، منحاً دراسية للتخصص على مستحقيها بحيث يتاح لهم اكتساب المهـارات التقنية اللازمة . الا ان نشاطهم لم يكن ليتعدى هـــذا الحد لافتقارها إلى الاعتمادات المالية اذ لم تكن لتعول الا على مساهمة الدول الاعضاء في المنظمة . امـا مجلس الكونغرس الاميركي الذي لم يكن متحمساً جداً للمشروع ، فقد أدمج الاعتمادات المخصصة للنقطة الرابعة كمساعدات للدول المتخلفة، ضمن برنامج الامن المتبادل الذي عمـــل من ضمن نشاط وكالة الامن المتبادل الذي يختلف في روحه ومجال العمل المخصص له كثيراً عن الهدف الاول الموضوع له . وهكذا فالاعتبارات الستراتيجية تغلبت في نهاية الامر على الاعتبارات التي كانت دعت الرئيس ترومان، عام ١٩٤٩ ، الى وضع هذا المشروع . والعون الاقتصادي والتقني الاميركي « الذي قام على تفهم صحيح للمصلحة الاميركية وللمثالية الاميركية » (كما يقول فرنسوا بـيرو) والذي اقتصر في نهاية الامر على مبالغ ضعيفة نسبياً ، لم يكن امامه حظ بالنجاح وبالموافقـــة عليه الا بقدر ما يستجيب لاعتبارات الأمن ، و « لما يسمح به من تطور اقتصادي يرتبط الى حد بعيد بالموجبات التي تقتضيها محـــاربة الشيوعية » . (جاك ماليه) . وبعد حرب كوريا ، عام ١٩٥١ ، فالاتفاقات الثنائية حول المساعدة الفنية لم تعقد الا مع الدول التي كانت ترضى بالتعهد بمساعدة عسكرية في حال نشوب حرب. فالاعتمادات التي قدمها، عام ١٩٥٢، بنك التصدير والاستيراد، اشترط في تقديمها للدول المعنية، على ان تطور الخامات التي تتطلبها الستراتيجية الاميركية والدفاع عن سلامتها . اما القسم الخاص بافريقيا من مشروعات العون المالي ، فالاعتمادات الاميركية ذهبت ليس الى الاقطار التي يشكو سكانها من العوز ، بل الى هـــذه الاقطار الغنية بالمعادن الستراتيجية ، كالنحاس في روديسيا والكونغو البلجيكي ، والمنغنيز في الشاطىء الذهبي، والماس والكوبالت في افريقيا الوسطى .

مشروع كولمبو

لم تكن افريقيا بالبلد المتخلف الوحيد في العالم . فقد ضمت آسيا جماهير لا تحصى من السكان الذين يشكون النقص في التغذية ، وسوء الكساء ويعيشون في البؤس والشقاء في اراض ممساكة جدباء ، لا صناعات ثقيلة فيها ولا فنيين ولا اموال . هذا هو الوضع الذي رسف فيه ٨٠ ٪ من سكان العالم المتخلفين . وهكذا فما كادت تهل سنة ١٩٤٧ ، حتى عمدت منظمة الامم المتحدة الى تأليف لجنة اقتصادية تعنى بشؤون آسيا والشرق الاقصى الاقتصادية ، نوعاً من وزارة اقتصادية تعنى بشؤون المنطقة تأخذ على نفسها درس وضعها الاقتصادي ، وتتقدم بالاقتراحات التي تؤول الى تحسين اوضاع تلك البلدان الغذائية عن طريق تطوير الانتاج الزراعي واخذ تدريجياً بأسباب التصنيع ، ويقوم في قلب هذه الرقعة التي تمتد من الهند الى كوريا منطقة تنتج المطاط والقصدير والتنغستين والنفط والكوبرا حيث تؤلف ماليزيا دعامة من دعائم النظام الدفاعي لانكلترا في هذه الناحية ، والدفاع عن الليرة الاسترلينية ولها اهمية عظيمة من الوجهتين الستراتيجية والسياسية .

وفي هذه المنطقة بالذات يتم الاتصال بين الشرق الادنى واوستراليا وافريقيا ، من جهة ، وبين الشرق الاقصى من جهة أخرى . ومن هذه النقطة ينطلق الطريق الكبير الذي يؤدي من بورما الى الصين الجنوبية الغربية . فقد كانت المنطقة ، فيما مضى ، منطقة نفوذ بريطاني حيث احتفظت المملكة المتحدة لها بدومنيونات وبمستعملات في ماليزيا لم تكن قط على استعداد للتخلي عنها . وبعد سنة تماماً من وضع اميركا لمشروع النقطة الرابعة ، قامت بريطانيا تضع من جهتها ، رداً عليه مشروعاً ، تعاونياً يرمي الى تطوير بلدان آسيا الجنوبية من الوجهة الاقتصادية ، وهو الذي عرف فيما بعد بمشروع كولمبو . في هذا الوقت كان الصينيون بزعامة ماو تسي ـ تونغ قد بسطوا سيطرتهم على جميع اطراف الصين فتجاوبت اقطار آسيا الجنوبية الشرقية دوي هذا النصر المبين الذي ارتجت له الجماهير الآسيوية . ولكي تحول بريطانيا دون اتجاه الشعوب الآسيوية الى الشيوعية بعد هذا الانتصار الكاسح الذي حققته ، كان لا بد من رفع مستوى العيش لدى ٥٧٠ مليون من السكان يعمرون هذه المنطقة الواسعة . والخطة التي وضعت لست سنوات كانت بمثابة برنامج مفصل لتطوير اقتصاديات كل من هذه البلدان التي تفيد مبدئياً من هذا المشروع ، وهي في الاساس من البلدان الداخلة في مجموعة الدول البريطانية . ولكن لما كانت مساهمة الولايات المتحدة في هذا المشروع ضرورية ، جرى توسيع المشروع ، منذ عام ١٩٥٢ ، وتمثلت كل من الولايات المتحدة وبورما والنيبال والفيتنام وكمبوديا وسيام في اللجنة الاستشارية ، كما دخلها مراقبون من اندونيسيا وتايلاند والفيليبين . واللجنة التي تألفت اصلاً من سبعة أعضاء يمثلون دول الكومونولث البريطاني جرى توسيعها بحيث ضمت ممثلين عن تسع بلدان اخرى وهكذا اصبحت لجنة دولية تحت اشراف اميركا ، فالمشروع الاول استبدل بخطط عامة وضعتها الولايات المتحدة الاميركية ، تشمل جميع بلدان جنوبي آسيا التي يجب العمل على تطويرها ، لا سيما تشجيع انتاج الخامات والمواد الاولية التي هي بحاجة اليها .

مؤتمر باندونغ

وهذا الضغط الذي تعرضت له هذه البلدان مباشرة او غير مباشرة يفسّر لنا التحفظ الذي استقبلت معه الدول المتخلفة هذه المساعدة المعروضة عليها، واثارت فيها الشكوك حول الاهداف السياسية والعسكرية الكامنة وراء امدها الطويل ، وقبدت لها من خلالها محاولة التدخل بشؤونها الداخلية واستثمار سكانها ، كما رأوا في هذا المشروع محاولة للحد من مسعاها للاخذ باسباب التصنيع الضخم .

وكلما اتضحت للسكان اكثر فاكثر الظروف الوضعية التي تحيط باستقلالها ، فقد رفض الاهلون ان يكونوا دوماً مسخرين للدول الكبرى البيضاء . وهذا الوعي الكامل لما فيهم من قوى وطاقات وامكانات هو الميزة البارزة والاهمية البالغة التي اتصف بها المؤتمر الافرو اسيوي الذي عقد في باندونغ في نيسان ١٩٥٥ ، اولى المؤتمرات الدولية في تاريخ الحضارة البشرية التي عقدتها الشعوب الملونة .

وهذا المؤتمر الدولي الذي لم توجه لاي دولة بيضاء دعوة لحضوره اشترك باعماله مندوبون عن ٢٩ دولة اسيوية وافريقية سكانها يبلغون نصف سكان الكرة الارضية والتي لم يكن معظمها ، من نحو عشر سنوات سوى مقاطعات مستعمرة او شبه مستعمرة من قبل الدول الاوروبية ، حضر هذا المؤتمر ممثلو ست دول افريقية مستقلة هي مصر والسودان واثيوبيا والشاطىء الذهبي وليبيريا وليبيا ، وقد شدد المؤتمرون بنوع خاص على التضامن وعلى ضرورة الاتحاد بين آسيا الجديدة وافريقيا الجديدة ، كما عبر سوكارنو عالياً عن امانيهم الصادقة لشعوب المغرب وتونس والجزائر عندما هتف قائلاً : « كيف لنا ان ندّعي ان الاستعمار لفظ انفاسه طالما ان اقطاراً واسعة في آسيا وافريقيا لم يتم تحريرها بعد ولم تنل استقلالها » ؟ وعندما راح نهرو يؤكد « ان آسيا تؤكد رغبتها بمد يد المساعدة لافريقيا » .

مع ان هذا المؤتمر ضم ممثلين عن دول ترتبط بعضها بروابط وثيقة مع الاتحاد السوفياتي كما تشد البعض الاخر وشائج وثيقة مع الاتحاد السوفياتي ، فقد شجب اعضاء المؤتمر بالاجماع الاستعمار والعنصرية والسياسيات الداعية الى التفرقه والتمييز العنصري .

« ذقنا ولا يزال بعضنا يذوق المهانة والذل والضعة التي اقصرونا عليها في عقر ديارنا ، وكيف أذلونا بصورة منهجية ووضعونا في ظروف محطة ليس سياسية واقتصادية وعسكرية فحسب بل ايضاً عنصرية . واشركوا في هذه الوصمة دونما تمييز او تفريق : الغني والفقير ، والامير والصعلوك والسيد والمسود ، والرئيس والمرؤوس والعامل ورب العمل ، والفلاح والبروليتاري ، والعالم والجاهل . ولتعزيز سيطرته وشد شكيمته والتشديد من قبضته اصبح من الامور المسلم بها لدى الابيض في الغرب ان تفوقه يكمن في نبوغه وعبقرياته وفي لون بشرته . وهذه الأولية ، جعلت في المجتمعات المستعمرة ، اكثر الناس حمقاً وأخسهم فكراً اسمى واعلى من اي نابغة او من اي عبقري لدى الشعوب المستذلة في مجالات العلم والثقافة والصناعة » (كارلو . ب . روموله) .

فقد اكد المؤتمر المساواة بين العناصر الانسانية والعروق البشرية ، وان الناس الى اي

عرق انتسبوا ، ومن اي لون كانوا ، عليهم الواجبات الاساسية والاحتياجات المماثلة ، لا سيما في كل ما يتصل بالطمأنينة الاقتصادية والاجتماعية . وقد عبر كذلك عن المبادىء الاساسية التي تقتضيها كل سياسة استقلالية في المجال الاقتصادي لتضع حداً لسيطرة الجنس الابيض : كالتعاون الاقتصادي بين الدول الآسيوية والافريقية في كل ما يتصل بالمساعدة الفنية والمالية والتشجيع على انشاء صناعات وطنية ، وتحويل الخامات والمواد الاولية التي كانت تصدر حتى الآن الى الخارج بأسعار تحددها الاسواق الغربية ، وانشاء مصارف وطنية ووضع حد لاحتكار النقل الذي تتحكم به الدول البحرية في الغرب .

جاء التئام المؤتمر ، في المجال الدولي ، عقب اتفاقات جنيف والتهديد بتوسيع الحرب في الوقت الذي راح فيه مؤتمر مانيلا يضع مشروع ميثاق دول الشرق الاقصى الذي جاء رجع صدى للميثاق الاطلسي ، وهو المعروف بالسيتو ، وانشاء منظمة الدفاع التي يشار اليها بالاحرف O T H S E . واكد المؤتمرون رفض الدول الآسيوية والافريقية وعدم التسليم بجرها الى الحرب من قبل احد المعسكرين المتنافسين الكبيرين في العالم ، وهو موقف حياد ايجابي هام جداً في هذا الوضع السياسي العام ، واهم من ذلك تأكيده على انتهاج سياسة مستقلة من الآن فصاعداً ، لدى الدول الآسيوية والافريقية التي حز في نفسها كثيراً تصرف الدول بها في هذه المؤتمرات الدولية التي لم تكن ممثلة فيها او لا يحق لها التعبير فيها عن رغباتها .

كانت شعوبنا خلال اجيال متطاولة لا يسمع لها صوت في العالم... كنا كمية مهملة ليس من يكترث لها او يؤبه بها ، وكانت مصائرنا تبت بها دول غريبة عنا وتقرر امورنا وفقاً لمقتضيات مصالحها التي هي فوق كل مصلحة ، وتطرح بنا الى الفقر والمهانة والذل (سوكارنو).

كل هذه المبادىء جرى توضيحها وابرازهـا بشكل اقوى وأوقع ايضاً في المؤتمرات التالية التي عُقدت في القاهرة في كانون الاول ١٩٥٧ - وكانون الثاني ١٩٥٨ ، او في كوناكري في نيسان ١٩٦٠ (هذا المؤتمر الذي تمثل فيه ليس فقط مندوبو الدول الافرو - آسيوية بل ايضاً ممثلون عن الاحزاب السياسية او التيارات الفكرية البارزة في هذه الاقطار ، كما أكدت عليها المؤتمرات الافريقية الصرفة المعقودة تباعاً في تونس واكرا واديس ابابا ، عام ١٩٦٠) الا ان المصاعب ، ولا سيما الاقتصادية منها ، التي قامت في وجه هذه الدول ، ابرزت مشكلات اخرى مهمة ، فخلقت معارضات واثارت منافسات لم تكن مؤاتية لروح باندونغ ، كما سنرى فيما بعد .

التطور العام الذي اخذت بأسبابه الدول الجديدة

في كل مكان ، سواءاً في آسيا ام في افريقيا ، جاء التطور الذي اخذت به هذه الحكومات الجديدة واحداً تقريباً ، فالسير وحده ومدى خطاه اختلف سرعة او حدة باختلاف تقاليد هذه

البلاد والظروف التي أحاقت بها . فقد تألفت الدول الجديدة ، على العموم حتى التي تم استقلالها عن الدولة المسيطرة بالعنف ، ضمن الحدود التي كانت لها ، وهي حدود مفتعلة حيناً ومصطنعة احياناً ، وفي نطاق القطر المستعمر فقد احتفظت الدولة الجديدة بما كان لها من أطر وملاكات ادارية ومؤسسات قضائية قائمة في عهد الاستعمار ، وقد اختارت لها على العموم نظاماً ديموقراطياً يشبه من قريب نظام البلد الأم . ثم ان الهيئة الادارية التي تسلمت مقاليد الحكم والادارة كانت على الاجمال من قدامى الموظفين في العهد الاستعماري او منتخبين ، بين اطباء واساتذة ورجال قانون وصحفيين كلهم تلقوا العلم في معاهد اوروبا ، وكلهم نُشئوا تنشئة غربية لبعضها مسحة نصرانية وتأثروا الى حد بعيد بالافكار والنظريات ونمط الحياة لدى الاوروبيين . الا انه بعد مضي عدد قليل من السنين، واحياناً من الاشهر، رأينا هذه الأطر والآراء والمؤسسات تزول او يدخل عليها تعديلات جذرية، فحل محل بعضها احيانا نظم جديدة مغايرة لها بالكلية كدكتاتورية عسكرية او نظام رئاسي استبدادي ، « ونظام ديموقراطي موجه » ذو حزب واحد بعد تصفية كل معارضة .

فقد اتضح بسرعة ان المؤسسات الليبرالية الغربية التي احتفظوا بها او قلدوها بعد ان خضعت لتطور طويل في القرن التاسع عشر ، بالنسبة للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة اصلاً عما ساد في آسيا وافريقيا ، كانت اعجز من ان تحمل معها للدول الجديدة حلاً لما تعاني من مشكلات تعترض سيرها .

مشكلة الدمج والانصهار

وهذه النخبة المختارة من هؤلاء المفكرين المستغربين التي استأثرت بالسلطة وجدت نفسها فجأة امام جماهير ريفية كان من السهل إثارتها في وجه السيطرة الاجنبية وجدت نفسها مع ذلك عائشة في وسط عالم مادي وادبي ليس فيه ما يربطها بالدولة الحديثة . ولما كانت تجهل كل شيء عن ضرورة التماسك الوطني ، وترتبط بنظام اجتماعي تقليدي ولا تزال بعد اقطاعية قريبة من اوضاع اوروبا في الاجيال الوسطى: علاقة رب العمل بالزبون «والشيء الذي له اهميته عندها هو الوضع وليس العقد، والعرف وليس القانون » ، هذه الجماهير شدتها روابط وثيقة ضمن إطار القرية المحدود او القبيلة او العرق ، انما تجهل جهلاً مطبقاً كل ما لا يتصل بالفئة ، او تنظر الى الجار نظرتها الى العدو . هذه الجماعات غير المندمجة ، التي تتألف من مجتمعات محلية متجاورة ، ينقصها الحد الادنى من وحدة لا بد منها لتأليف أمة وعليها ان تؤلف مواطنين لتبلغ هذا الحد . وهذا النقص الجذري في الوحدة الداخلية الذي لا يظهر بوضوح في هذه الدول الآسيوية ذات الماضي المحترم، يبرز بشكل اوضح في افريقيا . ومع ذلك هنالك بلدان مثل الهند وبورما والهند الصينية كانت تعاني من هذه العلل وكان عليها ان تتغلب ، هي الاخرى ، على صعاب من هذا اللون .

فعلى الدول الجديدة ان تحارب ، الى هذا ، القوى التي تهدد هذه الوحدة السريعة العطب : كالاقليات العنصرية والفئات القبلية ؛ وكان عليها ان تخوض غمار حروب قاسية لقمع ثورات

وحركات تمرد قامت بها اقوام الكارنز والشان والاركانيز في بورما ، وتكبت المحاولات التي قامت لتأسيس جمهوريات مستقلة في جزر المولوسك وفي جزيرة امبوان . ومثل هذا الصراع يقوم في افريقيا حيث وحدة نيجيريا مهددة بمعارضة يوروبا (في الغرب)، والايبو (في الشرق) والهاوسا في الشمال ، وفي كاساي في العراك القائم بين اللوبا واللولوا ، وفي رواندا بين الهوتو واسيادهم التوتسي حيث ذهب الوف القتلى . وتعدد اللهجات واللغات هو عامل من عوامل التفرقة : هنالك اكثر من ٦٠٠ لهجة زنجية في افريقيا تتقاسم سكان هذه القارة ، و ٧٠ لهجة في الفيليبين و٣٠ لغة في اندونيسيا ، و ٦٠ لغة في الهند ، و ٢٥ لهجة صغرى دارجة بين ٥٠٠ ٠٠٠ من السكان ، والكل يعرف جيداً العنف الذي تميزت به مقاومة التاميل في غرة ١٩٦٥ ، في جنوب الهند ، ضد سيطرة « اللغة الهندية » .

كذلك علينا ان نحسب حساب الديانات المتنافسة المفرّقة : بين السوسو المسيحيين والاقوام الاسلامية في الفوطا دجالون في الغينيه ، والدوغون في الشمال والفولبيس في مالي والمسلمين والهندستانيين في شبه القارة الهندية ، والكاثوليك والبوذيين في جنوبي الفيتنام والبوذيين البورميين والكارنز المسيحيين، وغيرهم. وبعض الشعوب تعاني القسمة الى عدة اجزاء وفروع عبر الحدود والتخوم المصطنعة : فالاشانتي موزعون بين غانا وشاطىء العاج، والنانغز بين الكامرون والغينيه الاسبانية والغابون ، والايويه بين غانا والتوغو . ومعارضة الائمة والرهبان البوذيين والبراهما الذين كثيراً ما وقفوا ضد الاصلاحات، وقد اتخذت منها الارستوقراطية المحلية في آسيا اداة لتوطيد نفوذها وكذلك الزعماء التقليديون في افريقيا السوداء ، ولا سيما في هذه المقاطعات التي استخدمت كل الوسائل لديها للاحتفاظ بسلطتها ونفوذها .

عجز الاعتادات التي قدمها الغرب

ان عدم تكافؤ المؤسسات والظروف وعدم مطابقتها للاوضاع، زاده حرجاً عدم كفاءة موظفي الادارة . فباستثناء بعض المتلكات البريطانية ، حيث كانت السلطات المستعمرة قد اخذت تختار من ابناء البلاد ، ليس صغار الموظفين فحسب ، بل ايضاً ملاك موظفي الطبقة الوسطى والعليا ايضاً ، كما جرى في الهند وسيلان وباكستان ، فقد جرى استبدال موظفي الاستعمار فجأة بموظفين جدد لم تتوفر لهم الكفاءة والمقدرة والقدرة على تحمل التبعات والمسؤوليات ، وبسياسيين تم اختيارهم من قبل جماهير جاهلة أمية لا تفقه احياناً معنى للاقتراع والأصوات التي يعطونها . ولم يلبث ان قامت في البلاد طبقة من ممتهني السياسة، يهمهم في الدرجة الاولى ان يفيدوا الى أقصى حد من الوظائف الموكولة اليهم ، ويقومون بالابتزاز والاعتصار والإفساد . وتعدد الموظفين يحب رده اساساً الى المركز والهيبة التي توليها الوظيفة الحكومية لصاحبها وفقاً لما خبروه في عهد الاستعمار . كما ان بعض القطاعات كالقطاع الاقتصادي مثلاً يقوم بنشاطاته ويحتكر الوظائف فيها موظفون من الاقليات الاجنبية : من عرب وصينيين وماليزيين ولبنانيين واوروبيين من اصحاب الاختصاص او من اصحاب رؤوس الاموال . فالوظيفة والسياسة هما المسلكان الوحيدان

المفتوحة ابوابها للنخبة في هذه البلدان الآخذة بالنمو والرقي. فالوظيفة هي «صناعتهم الكبرى». ويشير ر. دومون الى ان في البلدان التي تتكلم الفرنسية في افريقيا الغربية اكثر من ١٥٠ وزيراً، وبضع مئات من وكلاء الوزارات، وبضعة آلاف من الاعضاء البرلمانية يتقاضون مرتبات اعلى من المرتبات المقطوعة لاعضاء البرلمان البريطاني. فالغابون الذي لا يتجاوز عدد سكانه الـ ٤٥٠٠٠٠ يعد ٦٥ نائباً، اي نائب لكل ٦٠٠٠. فليس بغريب قط والحالة هذه، ان تستهلك مرتبات الموظفين، القسم الاكبر من واردات الخزينة (٦٠٪ مثلا) و ٥٦٪ (في السنغال). ان بلداً سكانه ٧٥٠٠٠٠ نسمة كالكونغو برازافيل وميزانيته العامة هي اقل بكثير من موازنة مخزن كبير من المخازن الكبرى في باريس، فيه محكمة استئناف، ومجلس شورى الدولة، ووزارات وله سفراؤه ومندوبوه في الامم المتحدة. والتكاليف العسكرية فيه عالية جداً بحيث تهدد بتغذية روح الفتح. ومهما يكن فهي تحول الاعتمادات والموظفين عن النشاطات المنتجة.

بين هذه «النفقات التمثيلية» تأتي النفقات الخاصة بقصر الرئاسة في ابيدجان الذي دخل في بنائه ٢٥٠٠ طن من المرمر المستورد من ايطاليا بالطائرة (٩ مليارات فرنك) مقطوعته الكهربائية (بين تنوير وتبريد وتهوية ونقل) تزيد على استهلاك مدينة فرنسية سكانها ٢٥٠٠٠ من الطاقة الكهربائية.

وجدت هذه الدول نفسها تنعم بجهاز اداري يتجاوز كثيراً طاقة دخلها القومي ويسبب تبذيراً يدعو للشك والريبة في النفقات العامة. ثم ان هذه البورجوازية الادارية تؤلف من اعضائها طبقة ممتازة، او ارستوقراطية جديدة غنية تقتطع من القطاع المنتج، منافع بشرية ومالية كبيرة. فهي تتناول مرتبات عالية شبيهة بهذه التعويضات التي كان يتناولها كبار الموظفين في العهد الاستعماري، ويعمل فيها عدد من الخبراء الاميركيين والاوروبيين لهم داراتهم وحشمهم وسياراتهم وسائقوها وكلها على حساب ميزانية الدولة. وهي ادارة كثيراً ما تكون فاسدة مختلسة يسمى الكثيرون بين افرادها للوظيفة ذات المرتبات العالية: في البوليس والجمرك والاشغال العامة او الدفاع الوطني. ويستشهد شيفرني بالجيش في لاوس الذي تدفع له الولايات المتحدة مرتباته، واكتشفوا ان المبلغ النهائي كان يضاف اليه «سهوا» ٤٠٪ من قيمته. ثم ان سرعة تقلبات الوزارات وعدم استقرار الوظائف كثيراً ما حدا بأفراد هذه الطبقة الموجهة على السلوك مسلك «مهاجرين محتملين» فينهكون التوازن المالي السريع العطب في بلادهم وذلك بتحويلهم مدخراتهم الى المصارف الاجنبية بحيث يكونون بمأمن اذا ما قلب لهم القدر ظهر المجن.

الروح القومية

يقوم صراع عنيف بين الاحزاب القائمة في البلاد والتي لا مناهج لها على الغالب تسير عليها وليست في الحقيقة سوى سوق للمنافسة بين زعمائها. فالنشاطات التي تنفقها هباء منثوراً، والفساد الذي يحول دون اي اصلاح يحاولون القيام به،

وعجز السلطة عن تنظيم الانتاج او على انتهاج سياسة لا تأخذ بالوجوه ، كل هـذه الامور أدت الى نبذ المؤسسات الليبرالية وحرية تشكيل معارضة وتعدد الاحزاب ، باعتبارها اموراً كمالية زائدة لا طائل تحتها وكابحاً خطراً. ففي سبيل تكوين طبقات شعبية وبعث روح القومية بينها، وفي سبيل تطويعها وبعث روح النظام والانتظام فيها وتعويدها على البذل وروح التضحية التي يقتضيها تطبيق المشروعات العامة ، وفي سبيل تأمين التوازن بين المصالح والفصل في المشكلات القائمة ، وفي سبيل تحويل هذا التركيب الاجتماعي الذي لا يساعد كثيراً على التطوير الاقتصادي وعلى تأمين النظام السياسي في البلاد ، لا بـد من قيام سلطة قوية لا تستطيع ان تحظى بتأييد الجماهير الشعبية الا باعتمادها مثالية عليا تهدف الى تحقيقها ، قد تكون الروح القومية في آسيا او المثالية الزنجيـة او الافريقانية في افريقيا ، التي تساعد على ايجـاد السبيل الذي يؤدي الى « الاشتراكية الافريقية » والى « الديموقراطية الآسيوية » الحقة . كل هذا مزيج من الايمان بالتقاليد التي سادت العصر الذهبي السابق للاستعمار ، ومن المطالبة بحق السير حالاً في طريق التطور ، وبالشعور بالحرمان والتحدي الذي يبعثه مظهر الدول المتطورة والارادة الصريحة بالتمييز بين العصرنة التي تهضم الاقتباسات التي وقع عليها الاختيار، والاستغراب الذي يكوّن اساساً ، شكلاً جديداً من اشكال التغير .

الانظمة الجديدة

وهكذا نرى كيف ان البلدان التي استقلت جديداً عـام ١٩٥٠ نبذت جانباً مبادىء الحرية والنظام البرلماني : اما فجأة بعد انقلاب عسكري مفاجيء ، واما مداورة بعد ان ادخلت على نظامها الاصلي تعديلات حاولت معها التوفيق بين مؤسساتها وبين الواقع ، كما حدث مثلاً في الكونغو برازافيل حيث توالى على البـلاد ١١ دستوراً جديداً بين تشرين الثاني ١٩٥٨ وكانون الاول ١٩٥٩ . ومن مميزات هذا التغيير هو عدم الالماع بشيء ما الى الديموقراطية في هذا التصريح الطويل المؤلف من ٣٣٠٠ كلمة الذي انتهت به مداولات مؤتمر باندونغ في نيسان ١٩٥٥ ! واخذت تبرز اكثر فاكثر ، طبقة جديدة من القادة الوطنيين تتمثل بالاحسن في هؤلاء العسكريين الذين يأخذون على انفسهم محاربة الفساد وتدريع الامة ضد التفتت والانحلال ، وهم على الغالب خصوم الاقطاع واعداء الارستوقراطية ، كما نرى في اميركا اللاتينية مثلاً ، وفي بلدان الشرق الادنى ، ويحاولون النهوض بالشؤون الاقتصادية وتطويرها ، الا انهم مناهضون للديموقراطيـة في الصميم ، وقلمـا يكونون بنائيين حقيقيين . واهتمامهم في « الدفاع عن النظام » كثيراً ما حملهم على كبح حركة النمو في الوقت الذي يحمّلون ميزانيـة الدولة مطـالب ترزح الدولة تحت ثقلها . فقد كانت آسيـا ودول الشرق الاوسط حتى الآن خير مثال على الانقلابات العسكرية . ففي عام ١٩٥٨ وحده حدث انقلاب عسكري وحّـد بين سوريا والجمهورية العربية المتحـدة ، واوصل الى السيطرة اللواء قاسم في العراق ، والمارشال ايوب خان في الباكستان ، واللواء عبود في السودان ، والجـنرال نه وين في بورما ، والغاء النظام التمثيلي في تايلاند على يد المارشال ساريت . ففي عام ١٩٦٥ كانت الوزارة التي

شكلها الرئيس عبد الناصر تضم بين اعضائها عشرة عسكريين من اصل ١٢ عضواً ، كما ان وزراء الاقتصاد والشؤون الاجتماعية الثمانية في حكومة بورما التي اكتمل تأليفها في اواخر سنة ١٩٦٤ ، كانوا كلهم عسكريين .

وعندما لا تتحول هذه الثورات او الانقلابات العسكرية الى حكم دكتاتوري، فهي تؤول على الغالب ، الى نظام جديد لا يتميز كثيراً ولا يختلف عن هـذه النظم التي قامت في بلدان اخرى بصورة شرعية ، قد يكون نظاماً رئاسياً على شاكلة الكمالية في تركيا او على غرار الديغولية التي عرفت بمهارة كلية ، ان تمازج بين انفصال السلطات وتعاونهـا « للرغم مجلس النواب عـلى الوقوف موقف القبول والنصح »(كما يقول بوشمان) يعهد معهـا الى السلطة التنفيذية بسلطات استثنائية (وتعطى على الاخص سلطة مطلقة لحل المجلس) كما تلغى مسؤولية الوزارة امـام المجلس النيابي . وهذه الشخصانية التي تعطى للسلطة والتي تعيد الى الظهور الصورة الغربيـة المألوفة لرئيس الحزب ، هي ظاهرة عامة تستكمل وجودها بالحزب الواحد. وهذا الحزب الذي يصدر عن ايديولوجيا وطنية يحتكر لنفسه ، تمثيل الجماهير ، ومهمته الاولى الكبرى هي تحقيق افراغ عناصر الامة في بوتقة واحـدة . فهي تراقب معاً السلطـة التنفيذية ومجموع السكان ، بفضل انشاء خلايا او مربعات يعهد اليها ايصال كلمـة السر والتأكد من الامتثال لهـا ، ومـد الناخبين بملاكات على كل المستويات ، وتأمين مراقبة الرأي العام . ورئيس الحزب الواحد الذي يمثل السلطة، قد يطلع احياناً من بين الأطر التقليدية : كزعماء قبليين على شاكلة هوفويه بوانيي، وبوغندا ، وآوولوه ، او من سلالة ملكيـة ، عـلى شاكلة سيكو توريه او الامـير سيهانوك ، والامير سوفانا فوما في اللاووس .

ان تركيز السلطة كلها بيد الحزب الواحد يُفضي الى التضييق ان لم نقل الى الغـاء الحريات العامة كما يفضي الى الغاء الضمانات الدستورية : فالصحافة تُراقب او يجري كمها ، تتكاثر حوادث التوقيف الاحترازي والسجن الكيفي، و « الكشف عن المؤامرات » . وبفضل قانون الطوارىء الذي يعطي البوليس سلطات واسعة تجري تصفية المعـارضة بصورة عنيفة ، بالغـاء زعمائها او بامتصاصها ، او بوضعها في حالة ترى نفسها معها عاجزة تماماً عن العمل بالطرق الشرعية بفضل التلاعب بالنظام الانتخابي ، لا سيما عن طريق العمل بنظام الأكثرية ، على اساس لائحة وطنيـة موحدة او عن طريق الضغط الاداري .

مشكلة الاستقلال الاقتصادي

روابط التبعية

استطاعت الدول الاستعمارية ان تؤمن حضورها في البلاد ، ليس فقط سياسياً وادارياً ، بل ايضا ولا سيما ، اقتصادياً . فمن جهة وسائـل النقل : كالخطوط الحديدية والطرقات والمرافىء ، وتوجيه التيارات والتيارات التجارية التي تمّ

تنظيمها في الماضي وفقاً للاعتبارات التي تمليها السياسة الستراتيجية والاقتصادية التي يضعهـا المستعمر لم يكن من الممكن تغييرها بالسرعة المطلوبة ، كما ان البلدان الواقعة تحت الاستعمار تقوم في وجهها صعوبات وعراقيل كثيرة تقف حجر عثرة في سبيل تطورها نحو نظام اقتصادي مستقل ، بعد ان تكون عدة « مصارف اختناق » تشل نموهـا : كندرة رؤوس الاموال البلدية ، وعدم توفر الاخصائيين واليد العاملة الموصوفة وبالتالي اضطرارها الى الاستدانة بشروط ثقيلة والتزامات سياسية خطيرة ، والتعاقد مع موظفين اجانب لا يمكن استدناؤهم او اجتذابهم الا بأجور مغرية وبتعويضات ضخمة الأمر الذي يبعث الرغبة في الموظفين والاختصـاصيين الوطنيين على المطالبة برفع مرتباتهم لتعتدل وتستقيم كما يزيد في كلفة إعداد الأطر والملاكات اللازمة لادارة البلاد في المستقبل : والتعليم الثانوي في نيجيريا يكلف ثلاثين مرة دخل الفرد في جميـع البلاد (مرتين في الولايات المتحدة الاميركية) والتعليم الجامعي من ثلاثـة الى خمسة اضعـاف كلفته في اوروبا .

ومن جهة اخرى ان التقسيم الدولي للعمل (من مخلفات العهد الاستعماري) وارتبـاط المستعمرات القديمة بالظروف المتحكمة يجعلها في وضع غير ملائم : فهي تنتـج محصولاً او بعض المحاصيل الخام اسعارها عرضة للتقلب تميل باستمرار الى الهبوط . والحال ان معظم هذه الغلال والمحاصيل تنافس بعضها البعض واسعارها ترتبط الى حد كبير بالدول الصناعية الكبرى الـتي تختار من بينها ما يتفق ومصلحتها بينما تزودها هذه الدول بالعتاد والاجهزة التي لا غنى لهـذه الدول الجديدة عنها . «فهي ترى نفسها مشدودة واكثر ارتباطاً بأسواقها من ارتباط هذه الاسواق بمناطق تموينها » . فالكامرون الذي صدر عام ١٩٥٩ ، نحو ٠٠٠ ، ٥٣ طن من الكاكاو بقيمة ١٠٠ ، ٨ مليون فرنك بفرنك المستعمرات ، لم يصدر من هذا الصنف ، عام ١٩٦٠ سوى ١٠٪ زيادة عن تلك القيمة ، اي ٠٠٠ ، ٥٩ طن لم تعد تعطي سوى ١٠٠ ، ٧ مليون فرنك . والحال ان هبوطاً يلحق احد المحاصيل المعدة للتصدير ، يكفي لالغاء المساعـدة الممنوحة ، سنة او عدة سنوات .

ويحدث بصورة عامة شيء من الهبوط او النزول في شروط المبادلة على حساب البـلدان المصدّرة للانتاج الزراعي والمستوردة للمواد الصناعية . وسبب ذلك هو ان هـذه المحاصيـل الاساسية تخضع لمراقبة شركات الاحتكار والتكتلات الدولية التي تشبه الى حد بعيد ، كما يقول فرنسوا بيرو « دولاً استعمارية فعلية » (كالاونيلفر في افريقيا وشركة الاثمار المتحدة في اميركا الوسطى ، وألوكام في الكامرون ، والشركات البترولية في الشرق الاوسط مثلاً) . وهـذه الوحدات الكبرى التي تشترك فيها دول عديدة مركزها الرئيسي في احدى الدول الصناعية الكبرى ، باستطاعتها ان تسيطر على استثمارات مهمة جداً في البلدان التي كانت من قبـل مستعمرات لها ، انما ترفض رفضاً باتاً ادماجها في الاقتصاد القومي ، فهي تربط كل ما لها من نشاط بالسياسة العامة التي تتبعها في هذه البلدان ، دون ان يكون لها اي علاقة او ارتبـاط

بالاقتصاد المحلي ، فهي تراقب الانتاج وتتحكم به ، وتدخل مع الدول الاخرى في منافسات دون اي اكتراث منها لنمو هذه الاقطار او لمصالحها الخاصة ، كما انها قلما تعود تستثمر الربح الذي تربحه في البلد الذي يقع فيه الاستثمار .

فليس من عجب ، بعد هذا ، ان تبقى هذه البلدان ، باستثناء البعض بينها مما حالفها الحظ ، كغانا مثلاً والغينيه ومالي وبورما التي استطاعت ان تتخطى مراحل التخلف الاقتصادي ، تتمسكع في ذات الاوضاع التي كانت لها في عهد الاستعمار وان يتولى مقاليد الادارة فيها الاشخاص ذاتهم في العهد الاستعماري ، « فالاستقلال الشرعي قد لا يكون سوى تعمية تختفي وراءه قبضة المستعمر الاقتصادية »، كما يؤكد رنيه جاندارم، « فالدولة المستعمرة القديمة لا تزال ماثلة حاضرة بشكل محسوس » ، كما يرى زيغلر . فالتيارات التجارية تبقى على اتجاهها نحو البلد الام ، سواء في تونس والمغرب او مالي والغينيه نفسها التي نشزت ، اذ ان ٧٤ بالمائة من صادراتها عام ١٩٦٠ تقع في منطقة الفرنك . فما عسى ان تكون موريتانيا مثلاً وما عسى ان يكون مصيرها لولا استثمار شركة ميفورما لمناجم الحديد الواقعة في حصن غورو ؟ الم يثبت رنيه جاندرام ان « الاقتصاد القائم على النقل » لا يزال قائماً دونما تغيير تقريباً ، في جمهورية مالاغاش حيث الشركات نفسها تؤمن تصدير المحاصيل الاستوائية وتستورد الحاجيات المصنوعة وحيث الشركات الثلاث الكبرى :المساجيري مارتيم والهافريز والسكندينافيان ايست افريقان لاين عقدت فيما بينها اتفاقاً احتكرت بموجبه العلاقات التجارية بين هذه الجزيرة الكبيرة وبين فرنسا ، وحيث الشركات الكهربائية الخاصة ، تفرض « ليس تعرفة منفّرة فحسب ، بل انها توصلت الى فرض تعرفة تصاعدية » ، معرّضة بذلك للفشل الذريع ، كل محاولة للتصنيع .

ينجم عن ذلك اخضاع البلاد لعبودية او لتابعية لا خلاص منها الا بواسطة التصنيع . فإلى عدم توفر رؤوس الاموال ورجال الاختصاص والتقنين يجب ان نضيف منافسة البضائع الاوروبية او الاميركية ، وضيق السوق الداخلية الناجم عن تجزّؤ البلاد الامر الذي يجعل بحكم المستحيل استثمار أي مشروع رابح .

الى هذه الشوائب او النواقص ، يجب ان نضيف كذلك قطاعاً ثالثاً آخذاً بالازدياد والاستفحال يتعذر معه كل انتاج ، شبكة من الاجور والمرتبات التي تصدع الخاطر بما فيها من تفاوت ، ونفقات السيادة والادارة الباهظة والتي لا تحل فيها الاعتمادات المخصصة للتجهيز الا محلاً زهيداً مع انها باستطاعتها وحدها تأمين رفع الدخل القومي .

الاستعمار الجديد

هذه الروابط التي تشد هذه البلدان الى الدول الصناعية تخلق علاقات تبعية وترابط تنتج عن هذا التفاوت العظيم بين التشكيلات الاقتصادية في هذه الدول والبلدان التي نالت استقلالها حديثاً . فهي تجعل غير ذي جدوى التدخل المسلح كما كان يجري في الماضي ، الا عند الضرورة القصوى ، كالحالات التي وقعت في الغابون وافريقيا الشرقية وكونغو ليوبولدفيل ، عام ١٩٦٤ ، و ١٩٦٥ . ومهما تكن وسائل التعمية المستعملة

لتغطيتها ، او الاحتياطات المتخذة لتجنبهـــا فهي تتيح للدول الصناعية الكبرى ، ان تحافظ اقله جزئياً ، على مواقعها الممتازة وان تقويها حتى انها تحقق امتيازات جديدة .

فالاستثمارات الخاصة غير كافية وتبقى فائدتها محدودة ، إذ ان همها الاول تأمين الارباح بأسرع ما يمكن وإخراج هذه الارباح خارج البلاد ، ولذا سيطرت على الاستثمارات التي تقوم بها الدولة . وهـذه الاستثمارات ترزح ، على الغالب ، تحت شروط صعبة مستترة . فالاتفاقات الاقتصادية الثنائية ، سواء أكانت لتثبيت سعر النقد او امتيازات جمركية ، او اعتمادات للتصدير او تعاوناً مالياً تخفي وراءها دوماً مقابلاً ما . وكذلك قل عن الهبات والسلفات التي تعطاها الدول الجديدة ، اذ يترتب عليها ان تقابل هذه الهبات بتنازلات تمكنهـا من تشديد مراقبتها لاقتصاديات البلاد والتحكم بها : كامتيازات جمركية وضرائبية ، والتعهد بتخصيص هذه الهبات والقروض لشراء حاجياتها من البلد الدائن والتعهد بعدم اللجوء الى التأميم او المصادرة ، واطلاق الحرية امام تصدير رؤوس الاموال والارباح الى الخارج (وهي وسيلة اخرى من وسائل الضغط الدائم على النقد) ، وفرض نظام اولوية على الاستثمارات (وبذلك تستطيع الحد او الحؤول دون إنشاء صناعة متوازنة في البلاد) . وهـــذا « الاستعمار الجديد للدولار » تستعمله اليوم وتلجأ اليه كل الدول الصناعية التي أسست في هذا السبيل مؤسسات مصرفية خاصة . وكثـــيراً ما يفرضون مع هـــذا كله شروطاً سياسية ترمي في اكثر الاحيان ، الى منع الدولة الجديدة من « الانتقال الى المعسكر الثاني » (هـــذا هو الغرض الاكبر من العون العسكري او المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة الاميركية) وهو تأمين معاضدة البلاد المستعمرة القديمة في المجال الدولي ، لا سيما تأمين صوتها في الامم المتحدة ، كما هي الغاية الاساسية من المساعدة التي تقدمها الحكومة الفرنسية . واكثر من ذلك فقد اكدوا انه في حال عدم تحديد الشروط السياسية بشكل واضح ، فالدول التي تطلب المعونة المالية ، تدرك جيداً « اي تصرف يجب ان تسلكه بحيث لا يقـابل طلبها بالرفض » . ان لائحة البلدان التي استفادت من العون الاميركي المالي هي هذه الدول التي تتمتع بمركز ستراتيجي على طول حدودهـــا مع الاتحـاد السوفياتي ، والعكس بالعكس ، والامثلة كثيرة عن هذه الدول التي رُفض طلبها المساعدة لحرصها على استقلالها كمصر عـــام ١٩٥٦ ، والغينيه عام ١٩٥٨ ، اذ رفض طلبها فجأة . والصين رأت كل الفنيين الروس يغادرون اراضيها عام ١٩٦٠ كما ان اميركا أنقصت مساعداتها للباكستان ولسيلان . كما ان انضمام الدولة الى مجلس نقد قوي (كالدولار والجنيه والفرنك) من شأنه ان يسهل انتقـــال الارباح وخروج رؤوس الاموال الخاصة التي يرغبون في استثمارها في الخارج .

اما التعاون الفني فيتم بارسال خـــبراء وفنيين كالمهندسين والاطبـــاء والاساتذة والضباط (لتنظيم الجيش ومده بالملاكات التقنية) او عن طريق تخصيص منح دراسية لجذب الطلاب الى جامعات البلاد . فالغاية البارزة هي العمل على نشر لغة الدولة الصناعية ، ونشر منتوجاتهـــا (فالتصدير يولد التصدير) كما يقول المثل الانكليزي وبذلك يشتد نفوذها على الملاكات الوطنية

التي تلقت تحصيلها في هذه الدول . ففي عـام ١٩٦٤ ارسلت فرنسا اكـثر من ٢٠ ٠٠٠ من خبرائها الى هذه البلدان الجديدة على اساس التعاون الفني ، منهم ١٠ ٠٠٠ الى المغرب وحده .

فاذا ما ساهم عدد من الدول المتطورة في هـذه المساعدة على تنوع مظاهرها ، فالدول التي تلعب الدور الأهمّ في هذا المجال هي الولايات المتحدة ، من جهة ، والاتحاد السوفياتي والصين ، من جهة اخرى . فالاعتمادات التي تخصصها الولايات المتحدة هي الاضخم والأهمّ ، الا انها أقل تأثيراً ، على ما يبدو : فهي تتوزع على عدد كبير من البلدان تراعى فيها بالدرجة الاولى الأهمية الستراتيجية . وقد تهدر احياناً ، او انها تصرف ليس في استثمارات منتجة ، بل على الغالب ، في استيراد مواد ترفيهية بذخية يفيد منها على الاخص ، اصحاب الطبقة الموجهة في البـلاد ، الامر الذي يزيد من الفروق الاجتماعية بين السكان . فالمعونة « الشرقية » ، هي على عكس ذلك ، اكثر تنظيماً وتنسيقاً : فقلما ترتدي طابع الهبـة ، بل هي قروض طويلة الاجل (من ١٢ الى ٢٥ سنة احيـاناً) ، بفائدة بسيطة (من ٢ – ٢٫٥ ٪) مع شرط تسديدها بالعملات المحلية (دون مشاكل للتحويل او النقل) او انها تسدد بمنتوجات محلية لا سيما الزراعية منها تحدد اسعارها لأمد طويل . تستعمل هذه القروض دون ان يكون لها أغراض تجارية وتخصص لانشاء استثمارات صناعية ، تتولى ادارتها عند الفراغ من انشائها ، الدولة المستفيدة من القرض ، دون اي تدخل من قبـل الاتحاد السوفياتي . وهذه القروض التي تكلف أقـل بكثير مما تكلفه القروض الاميركية ، تبدو أكثر تجرداً في الظاهر ، وينظر اليها الناس بارتياح ، على العموم . اما العون الذي تقدمه الصين ، فهو الذي يحقق نجاحات أهم واكبر بالرغم من ضآلة الاعتمادات المخصصة حالياً : فالفنيون الصينيون ملزمون بالتقيد بعيش مقتصد كسكان البلاد الوطنيين . فهم اكثر التصاقاً بهم وأقل تطلباً ، ويستوحون وجه الشبـه في الظروف التي أحاقت بالصين عام ١٩٤٩ ، والظروف التي تعـاني منها الدول الجديدة . فهم مثال حي للنجـاح وللتوفيق الذي لاقته « الطريقة الصينية » .

اتفاقات متعددة الاطراف افرو ـ اوروبية

ومهما يكن من الامر ، فالدول التي حققت استقلالها حديثاً ، تفضل عقد مواثيق متعددة الاطراف ، على اتفاقات ثنائيـة الاطراف ، حتى منها هذه الدول التي تنعم بموقـع ستراتيجي مهم يتيح لهـا ان تلعب بين الشرق والغرب سياسة مزايـدة او تأرجح . ان توسيع حلقة الزبائن والمجهزين تجعلهم في مأمن من ضغط الدولة المسيطرة التي يتعرضون لها . فالمساعي التي يقومون بهـا تسير كلها في هذا الاتجاه ، ولذا بتنـا نتوقع بعض التراخي في العلاقات التجارية والانخفاضاً في الاستثمارات التي كانت تشد – في أعقاب استقلال البلاد – الدولة المستعمرة الى مستعمرتها القديمة . الا ان هذه الحركة لا تزال بعد بطيئة ، ونتائجها محدودة . ويبدو ان الاتفاقات التي تعقد مع منظمة دولية هي التي يرجى منهـا ان تخفف من « وطأة السيطرة » التي تمكن لها الاتفاقات الثنائية . من المؤسف جداً ان تكون B. I. R. D. المؤسسة الرئيسية

الوحيدة في هذه المجال ولا تتوفر لهـــا مبالغ طائلة ، كما ان الشروط التي يفرضها هـذا البنك للتسليف دقيقة جـــداً وتُقصر المنتفعين منه على عدد قليل ، بحيث يمكن وصفه بأنه لو كان مصرفاً عادياً، فهو « لا يسلف سوى الاغنياء » . وقد انشأت المؤسسة C. E. E. من جهة اخرى ، عام ١٩٦٠ ، صندوقاً خاصاً للتطوير الاقتصادي في اوروبا (Fedom) الذي يفتح الطريق امام التعاون الافرو ـ اوروبي ، اي امام دمج شؤون افريقيـــا الاقتصادية بالشبكة الاقتصادية الدولية C. E. E.، فتفتح لهـــا اسواقها لتنفيق محاصيلها ولشراء انتاج البلدان الافريقية بأسعـار مربحة . الا ان هذا الدمج قد يعرض الاقتصاد الاميركي — بالنظر للتفاوت الكبير القائم بين الاوضاع الاقتصادية من كلا الجانبين — للبقاء ، مدة طويلة ، في وضع البلدان المنتجة للخامات والمواد الغذائيـة ؛ وبالتالي يؤخر ، الى ما لا حد له ، عمليـة تصليع الدول الافريقية . ومن شأن هذا الوضع ان يفضي ، الى تكوين كتلة دولية ثالثة تخضع لسيطرة اوروبا اشبه ما تكون « بشراكة الحصان والفارس » كما يقول سيكو توريه ، و « الشكل الابرز والصورة الأوضح للاستعمار الجديد » .

النـتيجـة

من هذه الحلول الكلاسيكية الثلاثة المعارضة التي من شأنها ان تؤمن سرعة النمو ، وبالتالي ، الاستقلال الاقتصادي لهذه الدول الجديدة ، حـــل هو الاكتفاء الذاتي ، يجب ابعـــاده وطرحه جانباً باعتباره لا يمكن تطبيقه ولا احد يرغب فيه ، وحل آخر هو التخطيـــط من النوع الاجباري ، سوفياتياً كان او صينياً ، وهو حل تعارضه كل الحكومات تقريبـــاً ، وسيبقى الحل الثالث او الأخير ، وهو التوحيد الذي يبـــدو ملحاً في افريقيا ، في مجموعات اقليمية كبرى . وفي هذا الاتجاه تسير كما رأينا — ولو ببطء — الدول الافريقية المتخلفة . وقد لوحظ انه بعد عام ١٩٥٥ ، « لا يزال روح مؤتمر باندونغ حياً نشيطاً » بالرغم من الاختلافات العديدة التي باعدت بين مصر والاردن ، وسوريا وتركيـــا ، والعراق وايران ، والباكستان والهند ، وافغانستان والباكستان ، والمغرب وجمهورية الجزائر الشعبية ، واثيوبيا والصومال ، وتونس والجامعة العربية ، واندونيسيا وماليزيا ، الخ ... هذا الروح الذي تجـلى بكل وضوح خلال ازمة السويس عام ١٩٥٦ ، وبدا للجميع ان سيطرة الغرب على آسيا وافريقيا ، لا يمكن لها ، من الآن فصاعداً ، ان تستمر او ان تدوم طويلاً حيث لا تزال قائمة .

فالفوارق الدينية والعنصرية ، والاطماع التي يغذيها زعيم هذه الدولة او ذاك ، والاتجاهات المؤاتية للغرب او للشرق او للصين وبالرغم من هذا الحياد الايجابي الذي يعلنون عنه عالياً في كل مكان، قد اضعفت كثيراً الروابط التي شدت العلاقات الافرو ـ آسيوية، هذه العلاقات التي تربط

هذه الدول والتي من شأنها ان تلعب دوراً حاسماً في الامم المتحدة ، لو عرفت ان تؤلف منها كتلة متماسكة . فالحرب بين الباكستان والاتحاد الهندي ، والاختلافات النظرية بين الصين والاتحاد السوفياتي من شأنها ان تسمم ، اكثر فاكثر ، هذه الاختلافات الناشبة بين هذه الدول . ومن جهة اخرى ، بينما راح مؤتمر باندونغ يشدد على الحياد الايجابي وعلى التضامن المتبادل فيما بينها تجاه اوروبا وتجاه الاستعمار الذي لا يزال ناشطاً ، فجهود الدول الافرو ـ آسيوية تتجه نحو الوقوف في وجه الاستعمار الاقتصادي الجديد . فبعد ان وضع حدّ تقريباً للاستعمار السياسي ، أخذ المناهضون للاستعمار ، يعون ، اكثر فاكثر ، المشكلات الجديدة المشتركة بين الدول المتخلفة اقتصادياً في العالم الثالث : مقاومة الاستعمار الاقتصادي الجديد عن طريق تشجيع التصنيع ، والاصلاح الزراعي ، ونزع السلاح . ولذا تسعى كتلة الدول الافرو ـ آسيوية الى التوسع والامتداد بحيث تبلغ دول اميركا اللاتينية التي كانت بعض دولها تنوي ايفاد ممثلين عنها الى « مؤتمر باندونغ الثاني » المقرر عقده في حزيران ١٩٦٥ ، في الجزائر . وبالفعل ، ان الدول المتخلفة اقتصادياً ، تتأرجح اليوم وتتمرجح ، ليس بين كتلتين بل بين خمس دول كبرى : الاتحاد السوفياتي والصين والولايات المتحدة الاميركية ، وبريطانيا وفرنسا ، فهي اكثر تشبعاً بمصالحها القومية الخاصة التي تتعارض فيما بينها ـ من ذكريات صراعها وجهادها الماضية ، ومن رغبتها في تحرير شقيقاتها التي لا تزال ترسف تحت نير الاستعمار . الا ان مؤتمر القارات الثلاث الذي انعقد في هافانا ، في مطلع ١٩٦٦ ، والذي حضره اكثر من خمسمائة مندوب يمثلون الحكومات او الحركات الثورية والذي كان من المتوقع ان يكون احمد بن بركة روحه النابض ، كان ولا شك ، تشجيعاً قوياً لحركات المقاومة ، حتى المسلحة منها ، تقوم بها الدول المحكومة ، في وجه الاستعمار الجديد .